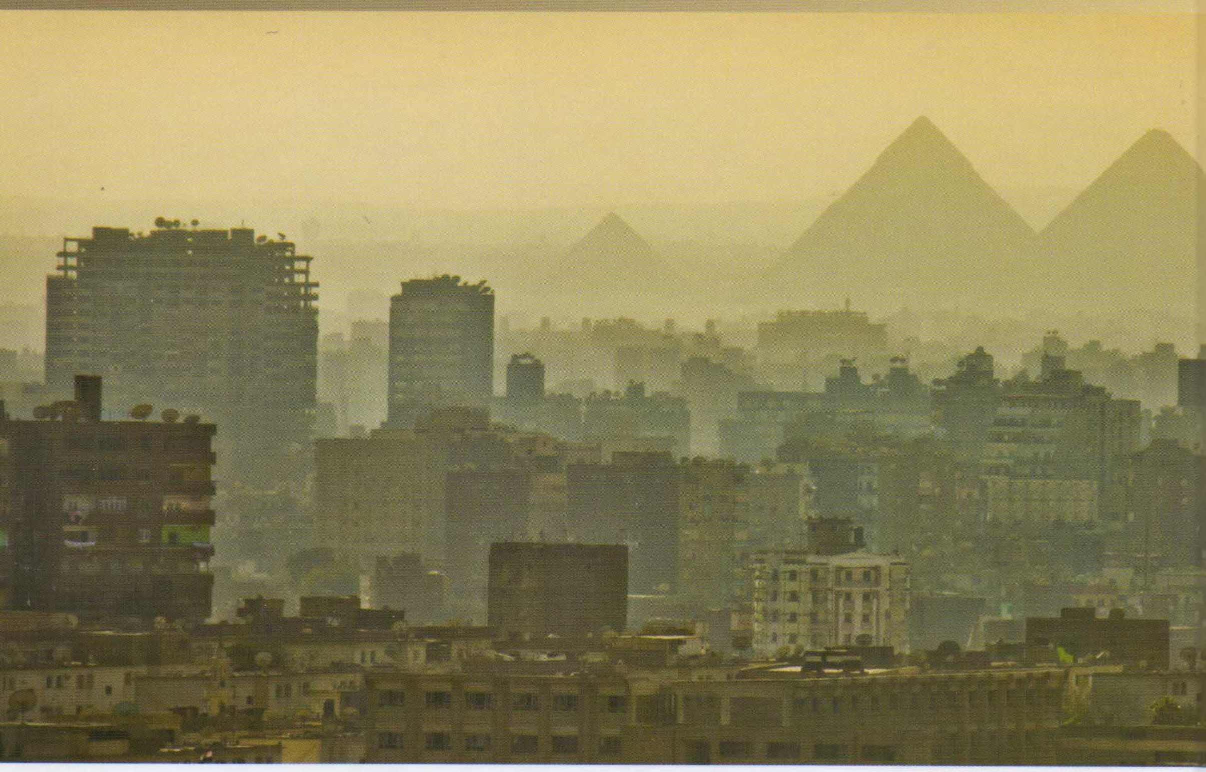
عزمي بشارة

ثورة مصر

الجزء الأول

من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

هذا الكتاب

لا يكتفي البحث في الثورة المصرية (25 كانون الثاني/يناير 2011) بتشخيص سبب من أسبابها بشكل منعزل أو بحث حادثة بعينها، بل يفترض معالجة خلفياتها التاريخية والانتقال بعدها إلى تكوّن الفاعلين التاريخيين ونشوء الحالة الثورية. ولأن غرضنا في هذا الكتاب هو إنتاج بحث توثيقي عن هذه الثورة؛ لذا حمّلنا الجزء الأول منه "من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير" عرضًا تاريخيًا منذ صعود جمهورية يوليو (1952) وحتى أزمتها في نهاية عصر مبارك (2011). وهو عرض ضروري أيضًا لفهم الثورة نفسها وما جرى بعدها، أي الانقلاب العسكري عليها في 3 تموز/يوليو 2013، وهو موضوع الجزء الثاني "من الثورة إلى الانقلاب" من هذا الكتاب.

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

السعر: 26 دولارًا

ISBN 978-614-445-091-8

9 786144 450918

ثورة مصر

الجزء الأول

من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير

ثورة مصر

الجزء الأول
من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير

عزمي بشارة

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
بشارة، عزمي
ثورة مصر/ عزمي بشارة.
2 ج. في 2 مج ؛ 24 سم.
محتويات: ج. 1. من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، ج. 2. من الثورة إلى الانقلاب
يشتمل على ببليوغرافية (ص.647-680) وفهرس عام.
ISBN 978-614-445-091-8
1. مصر - تاريخ - ثورة 1952. 2. مصر - أحوال سياسية - ثورة يوليو 1952. 3. الثورات - مصر - تاريخ. 4. الثورة المصرية (25 يناير 2011) 5. مصر - تاريخ - ثورة 25 يناير 2011. 6. مصر - أحوال سياسية - حسني مبارك، 1981-2011. 7. مصر - أحوال سياسية - ثورة 25 يناير 2011. 8. رجال الأعمال المصريين - الجوانب السياسية - مصر - تاريخ - حسني مبارك، 1981-2011. 9. مصر - أحوال اجتماعية - حسني مبارك، 1981-2011. 10. حركات الاحتجاج - مصر. 11. المعارضة (سياسة) - مصر. 12. مصر - الجيش. 13. القوات المسلحة - مصر. 14. مصر - أحوال سياسية - محمد مرسي، 2012-2013.
أ. العنوان.
320.962056

العنوان بالإنكليزية

The Egyptian Revolution
Volume I
From Egypt's July Revolution to January 25 Revolution
by Azmi Beshara

الناشـر

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 00974 44199777 فاكس: 00974 44831651

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 00961 1991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، أيار/ مايو 2016

المحتويات

قائمة الجداول

مقدمة

لا يمكن بدء دراسة الثورة المصرية بيوم 25 كانون الثاني/ يناير 2011 والتحضير له، ولا حتى بانتخابات عام 2010 المزوّرة، أو بمقتل خالد سعيد، كما يفعل صحافيون أجانب أحيانًا. فالبحث في الثورة المصرية لا يكتفي بتشخيص «سبب» هنا وآخر هناك، أو حادثة بعينها، بل يُفترض به أن يُعالج خلفياتها التاريخية، ثم ينتقل إلى تكوّن الفاعلين التاريخيين ونشوء الحالة الثورية. ومن ناحية أخرى، لا يُكتب بحثٌ توثيقيٌ جدي متخصّص عن الثورة المصرية بتأليف كتاب جيد عن التاريخ المصري الحديث وإفراد الفصل الأخير منه للثورة، كما فعل باحثون آخرون. هذا ممكنٌ، لكنه ليس غرض هذا الكتاب، بل يتلخّص هذا الغرض في إنتاج بحث توثيقي عن ثورة مصر 2011، وهذا هو محور الكتاب الذي يبدأ بعرض تاريخي لفهم السياسة والمجتمع والجيش في مصر، محدّدًا بصعود جمهورية يوليو وأزمتها التاريخية في نهاية عصر مبارك. أما الجزء الثاني من الكتاب، فيتناول بالتوثيق والتحليل التطورات التي قادت الثورة إلى احتجاج واسع في 30 حزيران/ يونيو، قارب الانتفاضة ضد حكم محمد مرسي، وصعود قوى الثورة المضادة، ثم الانقلاب العسكري على الثورة.

تطرح هذه المهمات، فور وضعها نصب عيني الباحث، حاجةً إلى إعادة قراءة جوانب من التاريخ المصري في القرن العشرين في ضوء ما جرى ويجري في مصر منذ كانون الثاني/ يناير 2011. فهذه القراءة ضرورية، لا لفهم الثورة فحسب، بل لفهم ما جرى بعدها في الطريق إلى الانقلاب أيضًا. كما أن ثمّة حاجة إلى شرح خلفيات الثورة الاقتصادية الاجتماعية وتاريخ الاحتجاج المصري، إذا صح التعبير، لوضع ما جرى في 25 كانون الثاني/ يناير وبعده في سياق تاريخي.

فما جرى في ذلك اليوم، وخلال الأسبوعين اللذين أعقباه، لم يكن عجيبةً أو واقعةً خارقةً سقطت على الواقع من خارج التاريخ.

إضافة إلى ذلك سيكون فهم ما جرى، بنيةً وصيرورةً، أكثر دقةً إذا جرت المحاولة من خلال موضعته في سياقاته التاريخية. ولا أقصد بذلك الثورة وحدها، بل انتكاستها اللاحقة أيضًا؛ إذ إن للثورة المضادة سياقًا تاريخيًا أيضًا.

تصعُب كتابة مقدمة تاريخية للثورة المصرية، ذلك أن التاريخ المصري غير مجهول، كما يصعُب وضع مقدمة تاريخية لعمل بحثيّ هو مكان للكشف عن حقائق تاريخية جديدة، أو لعرض ما خَفي على المؤرخين حتى الآن. إذ طرق التاريخَ المصري الحديث باحثون ومؤرخون وصحافيون وكتّاب سيَر ورحالة وسياسيون كتبوا سيَرهم الذاتية. فمصر دولة مركزية لفتت الباحثين لأسباب سياسية ولأغراض المقارنة، واعتُبرت غالبًا أنموذجًا للبحث في شؤون بلدان العالم العربي والدول النامية عمومًا، لكن تصعب الإحاطة بالمصادر كلها في مقدمة تاريخية لعمل بحثي، فضلًا عن إضافة جديد في مجال التأريخ. وعلاوة على ذلك، يواجه الباحث حين يكتب مثل هذه المقدمة التاريخية ذلك السؤال الأبدي: من أين يبدأ زمنيًا؟ ولماذا اختار هذه البداية؟

ليس من السهل الإتيان بمعلومات تاريخية جديدة في مقدمة ما، وربما يكمن الجديد في أفضل الحالات في المقاربة المختلفة للتاريخ في ضوء البحث في بنية الراهن وصيرورته، وهو ما يُطلق عليه «التاريخ المباشر»، وهما موضوع البحث في الكتاب؛ فالإضاءة إلى الماضي من زاوية تحليل الراهن ممكنة دائمًا، والعكس صحيح أيضًا. وسيكون علينا قول الجديد من حيث المعلومات والمقاربة في البحث في موضوع الثورة المصرية عينها.

بعد العرض التاريخي التحليلي تبقى المهمة الرئيسة للجزء الأول من الكتاب محصورة في تأريخ الاحتجاج، وصولًا إلى 25 كانون الثاني/ يناير، مع اهتمام خاص بتوثيق ما جرى خلال الثورة حتى 11 شباط/ فبراير 2011 وفق مقاربات التاريخ المباشر. وتتطلّب هذه المهمة الغوص في تفصيلات الحراك الثوري، توثيقًا وتحليلًا. ويكتسب التوثيق والتحليل هنا درجة الأهمية ذاتها، لأننا نرغب في أن نضع بين يدي القارئ مرجعًا أكاديميًا توثيقيًا، أكان القارئ مواطنًا مهتمًا بالشأن العمومي أم باحثًا.

الحقيقة أن كتابة تاريخ الثورات باعتباره حوادث استثنائية تتجلى باقتحام قوى شعبية مسار التاريخ مباشرة من أجل تغيير نظام الحكم هي عملية مركّبة للغاية. ويصبح العمل هذا أكثر تركيبًا وتعقيدًا إذا أقدم عليه الباحث قبل انقضاء مدة زمنية طويلة، والحدث في حال فورانه. ومن سلبيات هذا القرب التأثر بالقوى الفاعلة وأطراف الصراع. وهو ما يفترض أن يدركه الباحث ويحاول مقاومته قدر الإمكان بسلاح هذا الوعي ذاته وبأدوات المنهج العلمي في الاستقراء والاستنتاج، وذلك من دون أن يحتاج إلى قمع انحيازه الأخلاقي لكرامة الإنسان وحريته، وللعدل بصفة عامة. فجوهر الثورة على الظلم هو التطلع إلى الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة. المهم ألا تتحكم بجمع المعلومات وتوثيق الحوادث وتحليلها أحكام القيمة، أو المواقف السياسية.

إذا أدرك الباحث هذا، يتحوّل القرب من الحوادث زمنيًا ومعايشتها عن كثب إلى أمر مفيد بحثيًا. فكتابة التاريخ الراهن تجري في هذه الحال قبل أن تزوَّر الحوادث، أو تُكتب من منظور المؤسسات الجديدة، وكأنه تاريخها الخاص. إن توثيق الحوادث خلال تدفقها، وعيش أجواء الحادث وسياقاته، ثم إعادة التأكد من هذا التوثيق بعد انقضاء فترة معقولة، وعلى أساس المعطيات الجديدة التي تتكشف، هي مصادر قوة للبحث. فالتصورات هنا أقرب إلى الحقيقة والواقع، وتسجيل الوقائع يجري قبل أن يضخّم هذا التفصيل، ويصغّر شأن ذاك، وقبل أن يعظم هذا الدور ويهمّش ذاك.

يختلف التوثيق هنا عن التسجيل الصحافي في أنه لا يُنشر كقصة أو مجموعة قصص وتحقيقات، بل يجمع بشكل منهجي ثم يقارن، ويعاد التأكد منه بعد مدة، ثم يحلل بأدوات علمية نقدية، في سياقه، وعلى أساس بحث الخلفية الاجتماعية والاقتصادية وتحليل القوى السياسية الفاعلة. وقمنا طوال الأعوام الخمسة الأخيرة بعملية توثيق منهجي لحوادث الثورة المصرية والسورية والتونسية. وجرى استخدام التوثيق باعتباره أحد مصادر كتابة التاريخ الراهن، إضافة إلى المعطيات الإحصائية الرسمية المحلية والدولية، واستطلاعات الرأي التي قام بها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، والأدبيات المنشورة عن الموضوع، وكذلك الكتابات النظرية. وكان منهجنا التعامل مع الظاهرة الاجتماعية باعتبارها ظاهرة تاريخية، يجب على من يؤرخ لها راهنًا أن يتناول جوانب مختلفة منها:

الاقتصاد والسياسة والاجتماع والتاريخ وتحليل الخطاب وغيرها. وحاولنا في المؤلفات عن الثورات العربية الجمع بين علوم اجتماعية مختلفة، مثل الاقتصاد والعلوم السياسة والتاريخ وعلم الاجتماع. وكان كتاب الثورة التونسية المجيدة[1] تجربة أولى، وتطور المنهج بالتدرج بعد كل بحث، ونعتقد أنه نضج أكثر في حالة كتاب سورية: درب الآلام نحو الحرية[2] الذي يؤرخ لأول عامين من تاريخ الثورة السورية قبل أن تتحول إلى ما يشبه الحرب الأهلية، وهذا الكتاب عن الثورة المصرية.

يختص الجزء الثاني بالمرحلة التي تلت تنحّي الرئيس المصري حسني مبارك وصولًا إلى الانقلاب العسكري يوم 3 تموز/ يوليو 2013. ويوثّق لتلك المرحلة محاولًا فهم تعثّر مسار التحول الديمقراطي في عملية بحث وتحليل للتاريخ الراهن تتناول الظاهرة بشموليتها، ولا تغفل إلى جانب البنى الاجتماعية الاقتصادية والقوى السياسية العوامل الثقافية أيضًا.

لا يكتفي الباحث في هذا الكتاب بالاعتماد على الكتب والمنشورات اعتمادًا نقديًا، بل يتجاوز ذلك إلى التحقيق الاستقصائي المنهجي لغرض جمع المعطيات؛ إذ جمعت معلومات من مصادر منوعة، وقابل فريق باحثي المركز الذي عمل معي، بإدارة هاني عواد ونيروز ساتيك، ناشطين ومناضلين مصريين جماعيًا وفرديًا، وقدّما إليّ مساعدة لا غنى عنها. كما ساهم في إجراء المقابلات في مصر ذاتها فريق من الباحثين المصريين المتعاونين، بإدارة أحمد عبد ربه. وكانت المقابلات الجماعية مهمّة في تقليص النزعة الفردية، فوجود جماعات من الناشطين في جلسات مطوّلة مع باحثي المركز ومع الباحث المؤلف ساهم في أن يصحّح أحدهم الآخر، وأن يكون كل منهم أشدّ حذرًا في السرد والتقويم. لكننا لم نستغنِ عن المقابلات الفردية حين لزم الأمر. وانضم إلينا في المركز، في مرحلة متأخرة، الباحث المصري عبده موسى الذي كانت له مساهمة مفيدة في مراجعة المعلومات وتدقيقها، فاستفدنا من خبرته في شؤون منظمات المجتمع

---

(1) عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

(2) عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن (آذار/ مارس 2011 - آذار/ مارس 2013) (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

المدني في مصر، وفي تجميع المواد عن قضايا التعذيب في مصر. كما ساهم في إعداد المصادر للخلفية التاريخية والاقتصادية كل من: هدى حوا وجمال باروت وزهير الحامدي ومحمد المصري وسمير سعيفان، وهم من باحثي المركز. وأعدّ نيروز ساتيك المواد الخلفية عن حركات الاحتجاج. وراجع هاني محمود وعبد الرحمن فارس وخالد السيد، من ائتلاف شباب الثورة، النص المتعلق باليوميات، فتميّز هاني بذاكرة أرشيفية لما جرى في الاجتماعات التحضيرية. واحتفظ في منفاه بوثائق مهمة توثّق تلك المرحلة. وساعد عبد الرحمن في شبكة معارف واسعة بين شباب الثورة. وتميز خالد السيد بإحاطته بتفصيلات الحوادث. وكان من الممتع الجلوس معهم وكل منهم يذكّر الآخر بتفصيل ما، أو يصحح روايته حتى يتفقوا على رواية واحدة. وعمل مشروع المؤشر العربي بإدارة محمد المصري مع إسراء البطاينة على إعداد جداول استطلاعات الرأي العام التي طلبتها من المؤشر. وقام سيف الدين عبد الفتاح بمراجعة مخطوطة الجزءين الأول والثاني وأبدى ملاحظاته المفيدة والقيّمة. كما قام محمد المصري وجمال باروت بمراجعة الجزء الأول، وقرأه خالد السيد ومحمد نعيم، وأبدوا جميعًا ملاحظاتهم في شأنه.

نؤكد منذ الآن أننا لم نتمكن من الإحاطة بجوانب الثورة وخلفياتها وحوادثها كلها، كما لم نتمكن من مقابلة أغلبية قادتها، فضلًا عن الناشطين والمشاركين. ونعتذر إلى هؤلاء جميعًا عن هذا التقصير، فثمة حدود للجهد البشري والبحثي، وثمة خاتمة لكل كتاب، لكن يستمر التوثيق والتأريخ بعد هذا الكتاب، وسيتكلم آخرون وأخريات لم يستنطقهم هذا الكتاب، فيُكملون ما قصّر جهدنا البحثي عن الإحاطة به.

نُشرت عن الثورة المصرية بضعة كتب أجنبية صحافية الطابع، وكتب أخرى أكثر بحثية، لكنها تعرض التاريخ المصري وتفرد للثورة فصلًا أو فصلين. كما كتب ناشطون ومثقفون مصريون كثر ممن كانوا في الميدان توثيقًا من وجهات نظرهم الشخصية، وغلبت على قسم كبير منها النزعة الذاتية، أو الانطباعية (وهي ذاتية أيضًا) في حالات أخرى، واستفدنا منها بحدود.

لكن، يتميّز كتابنا هذا بأنه بحثٌ في الثورة ذاتها، على مستوى الماكرو (الصورة

الشاملة) والمايكرو (الصورة التفصيلية أو المجهرية)، وفق مقاربة منهجية مركّبة تجمع بين رؤية التاريخ المصري الحديث في أمد طويل نسبيًا، محدد بتاريخ النصف الثاني من القرن التاسع عشر والقرن العشرين، والتاريخ المباشر الذي يقع في فضاء اتجاهات التاريخ الجديد. ولا نعتقد أن أحدًا أجرى مقابلات شاملة ومسحية كما فعلنا في الإعداد لهذا الكتاب، ولا سيما أن فرقنا البحثية تجاوزت القاهرة إلى إجراء مقابلات مع ناشطين في الإسكندرية والسويس والمحلة وسيناء وأسيوط. وكان لا بدّ لإنجاز المهمة من الاعتماد على جهد جماعي. وسنفرد ملاحق خاصة بمجريات الثورة في هذه المحافظات والمدن.

سيلاحظ القارئ أنّ عدسة الباحث تتّسع وتصبح مهتمة أكثر بالتفصيلات الصغيرة كلما اقتربنا من ثورة يناير، لتدخل في التفصيلات اليومية ذاتها حين يُكتب عن الثورة، ذلك أن الكتابة في هذا الموضوع تأريخية راهنة وتحليلية في الوقت ذاته، واعية لنفسها كعملية أرشفة وإنتاج مصدر مرجعي عن ثورة يناير ذاتها. وأصبحت الحاجة إلى مثل هذا العمل أكثر إلحاحًا في ضوء مصائر ثورة يناير ومنظميها الشباب؛ إذ ربما يخطر في بال أصحاب أهواءٍ ومصالح تجاهل هذا الفصل المشرق من تاريخ الشعب المصري والأمة العربية مستقبلًا، أو تشويهه أو تجاهل صانعيه الذين اقتحموا سماء صناعة التاريخ، حين أخرَجت الثورة ضد الاستبداد، ومن أجل «العيش والحرية والعدالة الاجتماعية» والكرامة الإنسانية، أفضل ما في هذه الأمة.

الفصل الأول

خلفية تاريخية موجزة

أولًا: الطريق إلى ثورة يوليو

لو كان على ثورة 25 يناير 2011 صوغ ذاتها بجملة واحدة لنطقت بعبارة أن تكون «مصر للمصريين فعلًا»، أي لكل المصريين، لا لبعضهم، وهذا بلغة دارجة هو مفهوم دولة المواطنة والمواطنين. فحينما ثار المصريون ضد التدخل الأجنبي، رُفع الشعار الوطني «مصر للمصريين» أول مرة ضد رهن مصر للديون الأجنبية، وارتبط رفعه باسم مصطفى كامل[1] (1874-1908)، مؤسس الحزب الوطني ورئيس تحرير صحيفة اللواء. وبقصد تحقيق هذا الشعار بذاته ولذاته، أي لا بنفي الأجنبي فحسب، ولتأكيد عنصر المواطنة أيضًا، كان ثوار 25 يناير.

كانت الأهداف المباشرة لحملة احتلال بريطانيا مصر تأمين سداد الديون بالوصاية على الاقتصاد المصري، وحماية الخديوي من جيشه في عام 1882. وكانت للاحتلال أهداف كثيرة تدخل ضمن المنطق الإمبراطوري، من أهمها تأمين قناة السويس. وباختصار، عنى تحقيق هذه الأهداف تحويل أعوام حكم بريطانيا مصر من الوصاية إلى ممارسة احتلالية شاملة، تناقض فيها الحكم البريطاني مع الجيش الوطني المصري منذ البداية. فعلاوة على حماية الخديوي من جيش مصر ذاته، عمد الاحتلال البريطاني - الذي جاء لضمان تسديد مصر ديونها وبقاء قناة السويس مفتوحة للملاحة كسياسات معلنة - إلى إبقاء الجيش المصري ضعيفًا محدود العدد.

كمنت خلفية هذه الحوادث في المهمات التأسيسية التي بدأها محمد علي (حكم بين عامي 1805 و1848)، ووصلت أوجها في جهد الخديوي إسماعيل

---

(1) في عام 1879، أطاح الفرنسيون والإنكليز الخديوي إسماعيل الذي ورّط مصر في ديون لم يتمكن من سدادها، ونصّبوا مكانه الخديوي توفيق الذي قدموا لحمايته في عام 1882. وفي مرحلة فرض شروط سداد الديون والإملاءات الاستعمارية مارست ظاهرة جديدة متمثلة بالصحافة دورًا في إشعال المشاعر الوطنية.

التحديثي (حكم بين عامي 1863 و1879) الذي كان مكلفًا. ففي ما عدا إعادة بناء القاهرة وتخطيطها وتدشين قناة السويس، شارك إسماعيل في حملات عسكرية دولية، منها حملة المكسيك (1861-1867) لمصلحة فرنسا وحملة القرم (1853-1856) لمصلحة تركيا.

اضطر إسماعيل في عام 1874 إلى بيع حصص مصر في شركة قناة السويس، لكن هذا لم يكن كافيًا للدول الدائنة، ففرضت عليه إنشاء «صندوق الدين العام» في عام 1876، بمشاركة ممثلين عن فرنسا وبريطانيا وإيطاليا والنمسا. وعيّنت الهيئة مراقبَين عامين ماليين إنكليزي وفرنسي، وفُرض عليه تعيين وزراء أجانب أيضًا، الأمر الذي جرى للدولة العثمانية ولتونس أيضًا، أي لكل بلد قام بجهد تحديثي حتّم عليه اقتراض أموال. لكن حين انتفض إسماعيل ضد هذه الإملاءات، وطرد هؤلاء الأجانب القيمين عليه، اضطر إلى التنازل عن العرش لمصلحة ابنه توفيق في عام 1879، وكانت بريطانيا من أملى هذا التنازل[2].

خلال خمسين عامًا من عهد إسماعيل وابنه توفيق، أُلغيت الجزية عمليًا، بعد أن بدأ بذلك الخديوي سعيد، وسُمح للأقباط بالترقي في الخدمة العمومية،

---

(2) منذ عام 1876 وحتى خلع الخديوي إسماعيل، فحصت خمس لجان أجنبية الدَّين المصري ودرسته. وكانت هذه اللجان كلها، ومنها صندوق الدين العام تحت سيطرة الدائنين، البريطانيين والفرنسيين بالذات. وتضخم جهاز الموظفين الأجانب الذين رافقوا هذه اللجان فوصل إلى أكثر من 1300 موظف، تقاضى كل منهم مرتبات سنوية بلغت آلافًا عدة من الجنيهات؛ وكانت مهمتهم «إعادة هيكلة الاقتصاد المصري». انظر: Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914*, Rev. Ed. (London; New York: I. B. Tauris, 1993), pp. 130-136.

في شأن إفلاس الدولة العثمانية رسميًا الذي تزامن معه إفلاس خديويتها في مصر، واجهت الدولة العثمانية خلال النصف الثاني من سبعينيات القرن التاسع عشر مشكلة إفلاسها الرسمي المتتابع مرتين. وحدث الإفلاس الأول في عام 1875، قبل أقل من عام على ارتقاء عبد الحميد منصب السلطنة (31 آب/ أغسطس 1876)، والثاني في عام 1879 (في إثر هزيمة الدولة العثمانية في الحرب مع روسيا، وخسارتها معظم ولاياتها في البلقان) بسبب خسارتها نحو 80 في المئة من مواردها المالية لتسديد أقساط القروض المستعجلة التي حصلت عليها بعد حرب القرم لتمويل نفقات الدولة. وفي إثر الإفلاس الثاني أخضعت مالية الدولة العثمانية لرقابة الدول الأجنبية لاستيفاء ديونها. قارن بـ: ثريا فاروقي [وآخرون]، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المجلد الثاني: 1600-1914، تحرير خليل إينالجك بالتعاون مع دونالد كواترت؛ ترجمة قاسم عبده قاسم (بيروت؛ طرابلس، ليبيا: دار المدار الإسلامي، 2007)، ص 495.

وجرى العرف منذ عام 1883 على تعيين قبطي في كل وزارة، في خطوات تاريخية أولى لتأسيس المواطنة المصرية. وأُنشئت محاكم وضعية يتحاكم إليها غير المصريين[3]. وبسبب أجواء الانفتاح، تدفق إلى مصر عدد كبير من الأجانب ومسيحيي بلاد الشام. وساهم هؤلاء - كما هو معروف - في النهضة الثقافية وفي إنشاء الصحف وغيرها، وفي نشر الفكرة العربية في مصر في إطار حديث، كما أدى علماء الدين المسلمون في مصر دورًا أساسيًا في حفاظهم على الهوية العربية.

كان الإطار الوطني المصري الذي أنشأه محمد علي أقرب إلى النظام العثماني، أما الهوية الوطنية المصرية التي بدأت تنشأ في القرن التاسع عشر فكانت على الرغم من محاولات تمييزها ذات بعد عربي واضح، من حيث اللغة أو من حيث التطلّعات. وجمعت أفكار الإسلام الإصلاحي العربي التوجه، والفكر الليبرالي المصري، والنماذج النهضوية الحديثة التي كانت قائمة على التفاعل مع نهضة بلاد الشام والترجمة من الغرب. وتجلّت بدور المثقفين المهاجرين الآتين من بلاد الشام (ويسمّون الشوام)، ولا سيما إنشاء سوريين جريدة **الأهرام** (بشارة وسليم تقلا) ودار **الهلال** (جرجي زيدان). وكان ذلك جزءًا من موجة هجرة كبيرة إلى مصر، ارتفع معها عدد سكان الإسكندرية إلى 130 ألفًا، منهم 50 ألف أوروبي في عام 1870. وكان في القاهرة 263 ألف نسمة في عام 1798، عام حملة نابليون على مصر، وارتفع هذا العدد إلى 374 ألفًا في عام 1882، بينهم 19 ألف أجنبي[4].

ثار الضابط المصري أحمد عرابي الذي عُين وزيرًا للحربية، ضد استخدام الديون لفرض الهيمنة الأجنبية، فهُزِم تمرّده المسلح في التل الكبير في 13 أيلول/ سبتمبر 1882 ونفي إلى سريلانكا، ووقعت مصر تحت الاحتلال

(3) نعرض هذا التحول منذ عهد محمد علي الذي ألغى التميز المفروض في الزي وسمح بترميم الكنائس، وفرض الخدمة العسكرية وإلغاء الجزية في عهد الخديوي سعيد، في: عزمي بشارة، هل من مسألة قبطية في مصر (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 21-22.

(4) Jacques Berque, *L'Egypte: Impérialisme et révolution*, bibliothèque des sciences humaines (Paris: Gallimard, 1967).

اقتباس من: صوفي بومييه، مصر: الوجه الآخر، ترجمة ميشال كرم (بيروت: دار الفارابي، 2009)، ص 38.

البريطاني المباشر، وأصبح الاقتصاد المصري في مرحلة تطور السوق العالمية خاضعًا لحاجات الدولة المستعمرة، ما أعطى القطن أولوية كبيرة لتغذية صناعة النسيج الإنكليزية، ولا سيما في أثناء الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأميركية. في هذه الفترة، صعد نجم الصحافي الشاب مصطفى كامل، مؤسس الحزب الوطني. وبعدما انحازت تركيا إلى ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، فرض الإنكليز الحماية رسميًا على مصر في كانون الأول/ ديسمبر 1914، ما سمح للخديوي باتخاذ لقب سلطان، تأكيدًا للقطيعة مع الدولة العثمانية في ظل الحماية البريطانية.

كما في حالات الوصاية عمومًا، ظهر مع مرور الوقت نوع من التناقض بين القصر والإنكليز، تجلّى بين مكانة الملكية والوصاية الإنكليزية في سلوك عباس حلمي؛ وريث توفيق الذي كان أكثر وطنية وسلبية تجاه الإنكليز من والده توفيق. إذ ولّد الوجود الإنكليزي والتفاعلاتُ الاجتماعية التي رافقت التحديث، تناقضاتٍ قادت في النهاية إلى ثورة 1919 بقيادة سعد زغلول (1859-1927)[5] التي تمثل الجناح الوطني الليبرالي من كبار مالكي الأرض. فمع بدء الحرب العالمية الأولى في عام 1914، تحولت مصر إلى محمية بريطانية، وتحول الوجود البريطاني من ضامن لسداد مصر ديونها إلى وجود استعماري كامل مدعّم بآلاف الجنود والموظفين. وفي أعقاب سلسلة من الاحتجاجات الواسعة بعد الحرب، أبرزها ثورة 1919، أُلغيت الحماية البريطانية في 28 شباط/ فبراير 1922، واحتفظت بريطانيا بما سمي بالتحفظات الأربعة: حق الحفاظ على الأمن وتأمين المواصلات الإمبراطورية (السويس وغيرها) وحماية مصالحها في السودان و«حماية الأقليات». وهذا الأمر عنى عمليًا إشراف الاستعمار على إدارة

(5) كان سعد زغلول وزير التربية والتعليم وصهر مصطفى فهمي باشا رئيس الوزراء، سلّمه الحاكم كرومر هذه الوظيفة الوزارية التي شغلها بين عامي 1906 و1910. اهتم باللغة العربية وأدخلها إلى المدارس بدلًا من الإنكليزية. وبعدها عيّنه الحاكم الجديد إلدون غورست وزيرًا للعدل. حاول زغلول مثله مثل باقي الليبراليين الوطنيين المصريين - كما حاول أحمد لطفي السيد - تحصيل إنجازات جزئية، واحدًا هنا وآخر هناك، في نوع من العمل لتقدم المجتمع المصري بالتدرج في ضوء ما كان متاحًا في ظل الوصاية البريطانية. لكنهم اعترضوا على حكم بريطانيا مصر بشكل مطلق بوساطة الخديوي. واستقال زغلول في عام 1913 بعد سلسلة مشاحنات مع القنصل العام (الحاكم)، وترشح للانتخابات التشريعية، وأصبح زعيم المعارضة في الجمعية التشريعية.

ذاتية مصرية تُسمّى دولة، سُلّمت فيها المؤسسات المصرية، ومنها الجيش، إلى المصريين تحت السقف أعلاه.

فُرضت الحماية البريطانية على مصر في عام 1914، واستقلت شكليًا في عام 1922 بعد ثورة قادها حزب الوفد من دون مشاركة الجيش، ونشأت في هذا الاعتراف بالاستقلال التعددية السياسية والحزبية الجديدة. وفي عام 1923، وُضع الدستور المصري الذي حوّل مصر إلى شبه ملكية دستورية في خلال الاحتلال البريطاني.

في هذه الفترة، أنشأ الصناعي طلعت حرب (1867-1941) بنك مصر، وتطورت رأسمالية مصرية صناعية ومالية متحدرة من التجار ومالكي الأراضي بقيادة حزب الوفد. ونشأ في هذه الفترة صراع حقيقي بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث في المدينة من ناحية، والطبقات الجديدة التي أوجدها التحول الرأسمالي من ناحية أخرى، مثل العمال الأجيرين ورأس المال والبيروقراطية الحديثة والطبقة الوسطى من المتعلمين. وكان من أبرز التعبيرات عن هذه التناقضات نشوء تيارات سياسية جديدة خارج هيمنة حزب الوفد الليبرالي التوجه، منها التوجه الماركسي الشيوعي المتأثر بالحركة الاشتراكية في أوروبا، ولا سيما بين الأقليات، ولاحقًا في أوساط واسعة في الطبقة العاملة المصرية، إضافة إلى التيار القومي المتأثر بالحركات القومية في أوروبا أيضًا، في حين نشأ التيار الإسلامي معبّرًا عن فئات في الطبقة الوسطى الدنيا التقليدية التي نشأت لديها حاجات جديدة نتيجة التحديث وتغير نمط حياتها، من دون أن تكون قادرة على المنافسة في الوقت ذاته، وامتدادًا لحركة الإصلاح الديني الذي يشدد على الهوية ويكيّف الخطاب الديني، لا لمواجهة تحديات العصر فحسب، بل لمواجهة العصر ذاته بسلاح الماضي في حالات كثيرة، وردة فعل مباشرة على الحركات التبشيرية والتحديث المعبر عنه بتغير العادات، مثل الاختلاط بين الرجال والنساء وغير ذلك، وتعويضًا أيديولوجيًا عن أزمة الدولة العثمانية وزوالها. وعلاوة على التأثر الواضح بالحركات الشمولية، ولا سيما تنظيمات الشباب شبه العسكرية، ساهم العداء للإنكليز في تعريض الحركات السياسية المعادية لهم في المستعمرات للتأثر بخصومهم في أوروبا، ولا سيما ألمانيا وإيطاليا.

كان الجيش باعتباره مؤسسة خارج السياسة عمليًا[6]، ولم ينخرط في قمع الحركات الشعبية وأعمال الاحتجاج، لا في هذه المرحلة ولا حتى في مرحلة الدكتاتورية والنظام القمعي لحكومات الأقلية، ولا سيما بين عامي 1930 و1934. وفي سعي الإنكليز إلى الهيمنة على قرار الدولة المصرية، عمدوا إلى إضعاف الجيش، ولم يتيحوا له التطور عددًا أو عتادًا، لكن النظام الملكي استعان به في التغلب على مشكلات النقل والتموين، وفي حالات الكوارث الطبيعية.

حدث انشقاق في حزب الوفد، في عام 1919 فخرج عنه إسماعيل صدقي (1875-1950)، وبدأت صراعات على الاستئثار بتأليف الحكومة بين القصر والوفد والإنكليز. ففي عام 1930، سقطت حكومة مصطفى النحاس باشا (1879-1965) الأولى، وأصبح إسماعيل صدقي رئيسًا للحكومة. ثم عاد النحاس باشا مجددًا رئيسًا للحكومة في عام 1936، وقاد المفاوضات مع الإنكليز. وبعد إبرام المعاهدة التي نجمت عن هذه المفاوضات، بقي في مصر 10 آلاف جندي بريطاني فقط، رابطت أغلبيتهم في قواعد بريطانية عند قناة السويس.

في عام 1936 نفسه، تحجّج النحاس باشا بالالتزامات العسكرية التي فُرضت على مصر، وبموجب المعاهدة المصرية - البريطانية، وانتهز الفرصةَ لفتح أبواب الكلية العسكرية للضباط الصغار من مواطني الطبقة الوسطى، في حين دأبت الحكومات السابقة على جعل الكلية الحربية إقطاعية لأولاد الأغنياء[7].

في هذه المرحلة، شهدت مصر نهضة مع دستور 1923، منها تعددية الأحزاب السياسية ونشوء الجامعة المصرية وبدء تنظيم الطبقة العاملة. كما تطورت حركة نشر الصحف والمجلات إلى نهضة فكرية وعلمية فعلية، ونشأت تيارات ليبرالية ويسارية وإسلامية، لكن بقيت هذه التطورات مقصورة على المراكز المدينية الكبرى، وبقي الريف الذي كانت تعيش فيه أغلبية السكان يرزح تحت خط الفقر والجهل والمرض والعلاقات الزراعية الإقطاعية.

---

(6) هذا لا يعني أن أفراده، ولا سيما ضباطه، لم يكونوا منخرطين في السياسة، بل على العكس تمامًا.

(7) أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش (1952-1973)، كتاب المحروسة؛ 27، ط 2 (القاهرة: مركز المحروسة، 2005)، ص 57. صدرت الترجمة العربية الأولى للكتاب في عام 1974.

كانت أغلبية سكان مصر في تلك المرحلة تعتمد في حياتها على زراعة الأرض. وكانت العلاقات الزراعية إقطاعية أو شبه إقطاعية، تمثلت بسيطرة كبار مالكي الأراضي على حياة الفلاحين الفقراء الذين شكلوا أغلبية الشعب المصري. فثلث الأراضي الصالحة للزراعة كانت ملكًا لـ 147 عائلة، وعاش 11 مليون فلاح من العمل في أراضي «الباشوات» وكبار المالكين من دون أي ملكية للأرض. كما وجه الإنكليز الزراعة إلى القطن منذ ستينيات القرن التاسع عشر؛ إذ كانت صناعة النسيج البريطانية آنذاك تحتاج إلى قطنٍ بديل من القطن الأميركي الذي انقطع مورده خلال الحرب الأهلية الأميركية. وبلغت هذه الصناعة نحو 8 في المئة من مجمل الدخل القومي، وبالتالي كانت البرجوازية الصناعية ضعيفة جدًا في مقابل مالكي الأراضي.

عملت الحكومة المصرية على تقوية الجيش، مستغلةً موافقة الإنكليز على ذلك في أثناء الحرب العالمية الثانية من أجل الإعداد للحرب بموجب الاتفاقية الإنكليزية - المصرية الموقعة في عام 1936. فنُقلت أغلبية الضباط الإنكليز إلى منطقة السويس لحمايتها في أثناء الحرب، وعُزّز الجيش لحماية المدن المصرية وتقديم الدعم اللوجستي في أثناء الحرب. وزاد عدد أفراد الجيش المصري في الأربعينيات من 30 ألف إلى 100 ألف جندي، ثم تقلص بعد الحرب مجددًا إلى 36 ألف جندي. وانتمى الضباط الأحرار في أغلبيتهم إلى هذا الجيل الذي سُمح له بالانضمام إلى مدرسة الضباط بسبب الحرب، مع أنه متحدر من الطبقة الوسطى لا من الأرستقراطية الزراعية.

مع تطور جهاز الموظفين في المدن الكبرى والمتوسطة وتطور جهاز الخدمات والتعليم، توسعت الطبقة الوسطى بالتدرّج. فمنذ عام 1936، زاد عدد العناصر الشباب من أبناء الطبقة الوسطى الذي التحق بالكلية الحربية، وبالتالي بمراتب الجيش القيادية[8]. أما قبل ذلك، فاعتمد الجيش المصري في قيادته على أفراد الطبقة الأرستقراطية الزراعية. وإلى هذه الفئة من الطبقات الوسطى والدنيا، المستفيدة من فتح الكلية العسكرية في عام 1936، انتمت أغلبية الضباط الأحرار الذين نفذوا انقلاب عام 1952 على النظام: الملك والأحزاب والإنكليز.

---

(8) أحمد عبد الله، «القوات المسلحة وتطور الديمقراطية في مصر،» في: أحمد عبد الله، محرر، الجيش والديمقراطية في مصر (القاهرة: سينا للنشر، 1990)، ص 10.

بعد نشوء جماعة الإخوان المسلمين والحركة الشيوعية وحركات الشباب المتأثرة بالفاشية الأوروبية، إضافة إلى حزب الوفد الليبرالي والأحزاب التي انشقت عنه، وبعد فوضى الصراع بين البرلمان والقصر والإنكليز في عهد فاروق، «ظلت قوة واحدة في الميدان تنتصبُ بفخر يُحيطها الشعب بالعطف والاحترام، ويُنظر إليها على أنها ضحية فاروق»[9]، هي الجيش المصري الذي ما عاد يشبه جيش عام 1882 حين كانت قيادته العليا تحت سيطرة الملك؛ إذ عمل حزب الوفد، ولا سيما زعيمه النحاس باشا ووزيره الأول للحربية حمدي سيف النصر، على إنشاء جيش وطني.

في المرحلة نفسها التي توسعت فيها القاعدة الاجتماعية لقيادة الجيش بدفعات ضباط خريجي الكلية الحربية من الطبقة الوسطى والدنيا، دخلت الأحزاب والقوى السياسية الأخرى في أزمة. ففي أجواء الحرب ضد الألمان في ليبيا، وتصاعد الاحتجاج المصري المطالب بتعيين علي ماهر المعادي للإنكليز رئيسًا للحكومة، حاصرت الدبابات البريطانية في صباح 4 شباط/ فبراير 1942 قصر عابدين، وأجبرت الملك فاروق على القبول بحكومة يرئسها النحاس باشا الذي ارتضى العودة إلى الحكم على رؤوس الحراب كما قيل في ما بعد، على الرغم من اصطدامه بالإنكليز قبل هذه الواقعة وبعدها. ومنع الملك الحرس الملكي من مقاومة اقتحام الإنكليز القصر بقيادة الجنرال ستون وبحضور السفير البريطاني الذي خيّر الملك بين التخلي عن العرش أو تعيين النحاس. هكذا، تعرض الجيش المصري للإهانة[10]، وفقدت قيادة الوفد ثقة الجماهير، وتحول الحزب السعدي والمستقلون نحو واشنطن. كانت هذه، كما يبدو، تجربة مكوّنة للضباط الشباب لناحية النقمة على الإنكليز[11]، أما الأحزاب المتأثرة في تنظيمها بالحركات الفاشية في أوروبا، مثل مصر الفتاة بزعامة أحمد حسين وجماعة

---

(9) عبد الملك، ص 57.

(10) يصف محمد نجيب في مذكراته مشاعر الإهانة هذه وقد دفعته إلى تقديم استقالته التي رفضها الملك. انظر: محمد نجيب، كنت رئيسًا لمصر (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1984)، ص 60-61.

(11) انظر أيضًا: خالد محيي الدين، والآن أتكلم (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992)، ص 34-35. يذكر محيي الدين أنها كانت تجربة مكونة لعبد الناصر أيضًا.

الإخوان المسلمين السرية بزعامة حسن البنا التي كونت فرق «الجوالة»، فبدأت بتنظيم أعضائها مستغلة استثناء حكومة محمد محمود باشا، رئيس حزب الأحرار الدستوريين، التي تألفت في 27 نيسان/ أبريل 1938، تشكيلات جماعة الإخوان المسلمين وجوالتها من حل التشكيلات الحزبية شبه العسكرية.

كان الملك فاروق قد وصل إلى الحكم في عام 1936 وهو بعدُ في السابعة عشرة. ولأن بريطانيا انحازت إلى حزب الوفد في مرحلة معينة، عندما كان الملك فاروق يستخدم الدين ويتقرب من الإخوان لموازنة قوة الوفد. ولأن فاروق كان يتصل بإيطاليا وألمانيا بوساطة تركيا وإيران، انحازت بريطانيا إلى الوفد، ما أضرّ به كثيرًا. وظهر ذلك بشكلٍ بيّنٍ عندما عزل الملك حكومة النحاس باشا في عام 1944، وهي التي فرضها الإنكليز قبل عامين على الملك، الأمر الذي عُرف في حوليات التاريخ المصري الحديث بـ«حادث فبراير 1942».

دُعي الوفد إلى تأليف الحكومة المصرية مجددًا في عام 1950. وحاول النحاس باشا استعادة شعبية الوفد بإلغاء المعاهدة الإنكليزية - المصرية (1936)، وبدأت مواجهة مسلحة واشتباكات مع القوات البريطانية.

في تلك المرحلة، وجد حزب الوفد نفسه مضطرًا إلى التحالف مع أي قوة في مواجهة القصر الذي دخل في مواجهة مع البرلمان. وبدأت لعبة القط والفأر بين الملك والأكثرية البرلمانية المتمثلة بالوفد والإنكليز. وسممت هذه اللعبة الأجواء الداخلية بشكلٍ عام، وعززت قوة الإنكليز. كما دخل عامل الإرهاب السياسي من قبل القصر ضد خصومه بوساطة الحرس الحديدي[12]. وبلغت قوة الإخوان المسلمين في هذه المرحلة أوجها، حيث بلغ عدد أعضاء الجماعة في نهاية الأربعينيات مئات الآلاف[13].

---

(12) يقول محمد نجيب في مذكراته أن الحرس الحديدي تنظيم كوّنه السراي، وأشرف على اختيار أعضائه الطبيب البحري يوسف رشاد، ليكون عين السراي على الضباط الوطنيين في الجيش، ويعتبر تمرد الضباط بقيادة رشاد مهنا في عام 1947 ضد رئيس الأركان في حينه إبراهيم عطا الله بعثًا للحركات الوطنية، وأن إنشاء الحرس الحديدي كان انتكاسة لها. ويذكر أن أنور السادات انضم إلى الحرس الحديدي. انظر: نجيب، ص 67 و69.

(13) نطرح هذا الرقم مدركين وجود خلاف موضوعي في شأن تقدير الانتساب إلى الجماعة، فأكثر التقديرات المتحفظة تتحدث عن مئات الآلاف من المنتسبين إلى الجماعة في تلك الفترة. وتجدر =

نشأت حركة الإخوان المسلمين في عام 1928 على يد حسن البنا (1906- 1949)، المتحدر من وسط ديني إصلاحي في بلدة المحمودية في الإسكندرية. كان نشاط البنا الحقيقي في الإسماعيلية التي كانت مركز نشاط أجنبي بسبب وجود مقار الشركات والمعسكرات البريطانية، إلى جانب النشاط التبشيري الواسع. وأنشأت الحركة في عام 1934 لجنةً تنفيذية صاغت برنامجًا شاملًا للمجتمع والسياسة والاقتصاد وغير ذلك من منطلق إسلامي. كما أنشأت حركة كشفية ونظّمت لها كتائب في عام 1937 أطلقت عليها اسم فرق «الجوالة»، أثرت بشكل واسع في جيل الشباب. ومثلها مثل باقي الأحزاب، الوفد والحزب الوطني ومصر الفتاة، أنشأت جماعة الإخوان في عام 1940 جناحًا عسكريًا، ما لبث أن تورط في اغتيالات وأعمال إرهابية ضد دور السينما ومراكز للشرطة وأجانب وشخصيات سياسية.

هذه هي مصر التي عرفها الضباط الأحرار الذين انقلبوا على نظام الحكم في عام 1952. كانوا في ثلاثينياتهم، وعمل تنظيمهم - الذي أسسه جمال

= الإشارة إلى أن مسألة عدد الإخوان استخدمت جزءًا من الصراع على السلطة في مصر، وحفلت بادعاءات عددية متفاوتة، ضخم بعضها العدد بصورة دعائية، في حين قلل آخرون منه. لم يجاوز تعداد المصريين في نهاية الأربعينيات ربع عددهم الحالي، وكانت نسبة الكتلة الفاعلة في السياسة من هذا العدد محدودة جدًا نظرًا إلى نخبوية الممارسة السياسية في ذلك الوقت، وضعف مستوى التطور الاجتماعي وانخفاض مستوى الوعي والتعليم. يتحدث أناس مثل ريتشارد ميتشل عن نصف مليون عضو فقط على مشارف الخمسينيات حين الإعداد لانتخابات مجلس النواب. انظر: ريتشارد ب. ميتشل، الإخوان المسلمون ترجمة عبد السلام رضوان (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1977). ونجد رقمًا آخر عند الباحثة صوفي بوميه يُقدر عدد أعضاء حركة الإخوان المسلمين في عام 1992 بين 100 ألف و500 ألف عضو ناشط. انظر: بوميه، ص 251. ولا تعد مفارقة استمرار مسألة الخلاف في شأن عدد الإخوان حاضرة مع ثورة يناير التي مارس فيها الإخوان دور الكتلة المعارضة الرئيسة لنظام حسني مبارك. وقدر بعض قادة الجماعة العضوية فيها قبيل الثورة بعشرة ملايين، وأثبت التصويت لمرشح الجماعة محمد مرسي في المرحلة الأولى من انتخابات الرئاسة المصرية في عام 2012 أن كل من صوّت من أعضاء ومنتسبين ومحبين وذويهم وداعميهم كان نحو خمسة ملايين شخص، فيما لم تجاوز عضوية حزب الحرية والعدالة - الذراع السياسية للجماعة - المليون عضو، وبلغ عدد من كان لهم حق التصويت كأعضاء ناشطين بحسب إحصاءات الجماعة نفسها نحو 850 ألف شخص. وتجدر الإشارة إلى أن بنية جماعة الإخوان اختلفت عبر الزمن، وتحول طابعها تاريخيًا. فغلب عليها في بداياتها الطابع الدعوي، وكان يمكن العضو فيها أن يكون عضوًا في حركات وتنظيمات أخرى. وساهم ذلك في تجميع أعداد كبيرة حولها. واختلف طابع الحركة كثيرًا بعد الملاحقات التي تعرضت لها بعد صدامها مع ضباط يوليو، وخلال الصراع مع الأيديولوجيات والأحزاب الأخرى.

عبد الناصر – بعد هزيمة 1948 في الخفاء. «كانت المجموعة قليلة التنظيم في مشروعها، وانتقلت إلى التنفيذ بعد أن انتظرت عبثًا، كما فعل عدد لا بأس به من القوميين المصريين، انتصارًا ألمانيًا يتبعه انهيارٌ بريطاني. واستندت المجموعة إلى حركتين نقيضتين: الإخوان المسلمون واليسار الماركسي. وكان الرابط بين هذه العناصر المتنافرة هو الشعور المشترك بضرورة القيام برد على تفكك الوضع والسعي إلى عدالة اجتماعية، وعدم ثقة بالنظام البرلماني الذي يخدم كبار الملاكين»[14].

عُقد أول اجتماع تنظيمي رسمي للخليّة الأولى للضباط الأحرار في النصف الثاني من عام 1949. لم تكن هذه الخلية الوحيدة، بل نُظّمت مجموعات عدة في الجيش في تلك الفترة، منها مجموعة جمال منصور ومجموعة الحرس الحديدي بقيادة مصطفى كمال صدقي التي كان يحركها من القصر يوسف رشاد طبيب البحرية في الجيش المصري وزوجته ناهد؛ ومجموعة حسين توفيق التي ضمت مدنيين وعسكريين، انضم إليها أنور السادات وقامت بعمليات إرهابية الطابع؛ كما نشطت مبكرًا (منذ عام 1940) مجموعة ضباط في سلاح الجو تألفت من عبد اللطيف البغدادي وسعودي أبو علي وحسن عزت ومحمد وجيه أباظة، تواصلت مع القيادة العسكرية الألمانية في شمال أفريقيا في أثناء حملة رومل، وضمت لاحقًا أنور السادات[15]. كان هؤلاء، وضباط آخرون، متأثرين بالفريق عزيز المصري الذي خدم في الجيش العثماني وتعرف إلى الحركات الوطنية في بلغاريا وتأثر بنهج الاغتيال الفردي للمتعاونين، وروّج لاغتيال المتعاونين مع الإنكليز. ونجح تنظيم «حدتو» (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) الشيوعي أيضًا في إنشاء تنظيم داخل الجيش بقيادة المدني أحمد فؤاد، علاوةً على مجموعات الضباط الأحرار أنفسهم قبل أن ينتظموا رسميًا. وقبلت مجموعة جمال منصور ومجموعة «حدتو» الانضمام كأفراد إلى تنظيم الضباط الأحرار[16].

كان العامل الأول في تراكم نقمة الضباط الموقف من الوصاية الإنكليزية.

---

(14) بومبيه، ص 51.

(15) عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، 2 ج (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1977)، ج 1، ص 12–13.

(16) المصدر نفسه، ص 68.

وكان الضباط قد تعرضوا للإهانة في عام 1942، عندما حاصر الإنكليز الملك وأجبروه على استبدال حكومة مشكوك في ولائها للبرلمان بحكومة يقودها حزب ليبرالي؛ إذ لم يتمكن الجيش من التدخل على الرغم من محاصرة الملك. وبعد ذلك بثلاثة أيام، اجتمع 400 ضابط منهم وتداولوا الأمر بنبرة معادية للإنكليز ومؤيدة للعمل ضدهم[17]. حدث هذا قبل أعوام من تأسيس تنظيم الضباط الأحرار. وكانت هذه الحادثة تجربةً مكونة للضباط الأحرار، ومنهم اللواء محمد نجيب (1901-1984)[18] الذين نُظّموا بعد هزيمة عام 1948.

أما العامل الثاني فكان النكبة التي حلّت بعد ذلك بستة أعوام والإذلال الذي تعرض له الجيش المصري بهزيمة وحداته المشاركة في القتال في فلسطين. وكانت قيادة الجيش (بمن فيها محمد نجيب) والحكومة قد عارضتا التدخل في فلسطين في البداية، لعدم جهوزية الجيش الذي تعمّد الإنكليز أن يبقى ضعيفًا، لكن فاروق أصرّ على التدخل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن البيان الأول لحركة الجيش بعد 23 يوليو دان المسؤولين عن الكارثة في فلسطين و«السياسيين الخونة» المسؤولين عن هذه الكارثة، ولا سيما أن جزءًا منهم شارك في الحرب، وكان محمد نجيب قد جُرح مرتين خلالها[19].

بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، نكثت بريطانيا وعدها بالجلاء عن مصر، وانطلقت تظاهرات الطلاب في 9 شباط/ فبراير 1946 ضد الإنكليز في

(17) انظر: محيي الدين، ص 35-36.

(18) Hazem Kandil, *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt* (London; Brooklyn, NY: Verso, 2012), pp. 10-11.

(19) يقول نجيب في مذكراته: «في فلسطين اكتشفت أن العدو الرئيسي لنا ليس اليهود وإنما الفساد الذي ينخر كالسوس في مصر، والذي كان يتمثل في الملك فاروق وفي كبار القواد والحاشية والإقطاع وباقي عناصر النظام ودعائمه في مصر. وكنت أول من قال: إن المعركة الحقيقية في مصر وليست في فلسطين. وهي العبارة التي نسبها جمال عبد الناصر لنفسه بعد ذلك». انظر: نجيب، ص 81. أوردنا هذه الاقتباس لتبيان مدى تأثير صدمة أداء الأنظمة والجيوش العربية في فلسطين وهزيمة 1948. لكن لا يسعنا بعد هذا الاقتباس إلا أن نلحظ غرابة نقاش قاده بعد مرور عقود من كان أول من قال عبارة بعينها... لكن البحث المعمق في تاريخ الانقلابات العسكرية العربية يكشف عن حقيقة مؤلمة هي أن الطموحات الشخصية للضباط والصراع على النفوذ بينهم كانت عوامل رئيسة في تحديد مسار تطور الانقلابات ومآلاتها، أكانت هذه الانقلابات على الأنظمة أم داخل الأحزاب.

عهد حكومة السعديين، فانتهت بمجزرة كوبري عباس. توحد الوفد والشيوعيون والإخوان ضد الإنكليز، وأُقيلت حكومة محمود فهمي النقراشي باشا (1888-1948)، وكُلف إسماعيل صدقي بتأليف حكومة جديدة، فعاود السماح للإخوان بالنشاط السياسي. وفي مقابل اللجنة الوطنية للعمال والطلبة التي نظمت الانتفاضة الجماهيرية، أقيمت اللجنة القومية بمشاركة عناصر من النظام والإخوان. ودعمت هذه اللجنة حكومة إسماعيل صدقي، لكن في أثناء أزمة فلسطين أُعيد النقراشي باشا لترؤس الوزارة. وفي العام ذاته، رفض مجلس الأمن طلب مصر الاستقلال، في حين وافقت الأمم المتحدة على قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين بالتصويت في الهيئة العامة للأمم المتحدة.

تجدر الإشارة إلى أن كتيبة من جماعة الإخوان المسلمين شاركت في حرب 1948 في القتال في العريش بقيادة الضابط أحمد عبد العزيز، وانضم إليه ضباط آخرون مثل كمال الدين حسين وصلاح سالم اللذين انضما لاحقًا إلى الضباط الأحرار. ولم تكن مشاركة الإخوان المسلمين في الحرب حاسمة، لا في بئر السبع، ولا بعد أن انضموا إلى القتال في القدس وبيت لحم[20]، لكنها كانت مهمة من الناحية المعنوية، ولتاريخ التيار الإسلامي في المنطقة، وفهمه لذاته. والحقيقة أن مشاركة الجيش المصري كلها لم تكن حاسمة في مجرى الحرب.

في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948، أصدرت حكومة محمود فهمي النقراشي باشا أمرًا عسكريًا قضى بحل شعبتي الإخوان المسلمين في الإسماعيلية والإسكندرية، كما ضبطت مخزن أسلحة في مزرعة الشيخ محمد فرغلي، القائد الإخواني لكتائب الجماعة في حرب فلسطين. بررت الحكومة خطوتها بحجة أن الجماعة تخطط للقيام بثورة بناء على معلومات عن الجهاز السري للجماعة حصلت عليها من خلال ما يعرف بحوليات تاريخ الجماعة، وحوليات التاريخ المصري الحديث بحادثة «سيارة الجيب» التي ضبطتها السلطات الأمنية في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948، وكانت فيها وثائق التنظيم السري الخاص للإخوان وبنيته التنظيمية وأسماء كوادره. جرى هذا خلال الحرب، حين كان متطوعون من

---

(20) Steven A. Cook, *The Struggle for Egypt: From Nasser to Tahrir Square* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2013), p. 35.

الحركة يحاربون في فلسطين، قبل أن توقع مصر اتفاقية الهدنة مع إسرائيل في 24 شباط/ فبراير 1949.

سبق ذلك ممارسة عنف سياسي من الحركة وبعض المحسوبين على تنظيمات الشباب السرية في الفترة بين عام 1945 واتخاذ هذا القرار، مثل اغتيال أحمد ماهر باشا رئيس الحكومة (24 شباط/ فبراير 1945)، ومحاولة اغتيال النحاس باشا زعيم حزب الوفد (كانون الأول/ ديسمبر 1945)، ومحاولة اغتيال محمد حسين هيكل (1888-1956) رئيس مجلس الشيوخ برمي قنبلة على منزله (3 كانون الثاني/ يناير 1946)، واغتيال الوزير الوفدي أمين عثمان (كانون الثاني/ يناير 1946)، وتفجير دور سينما ومؤسسات اقتصادية وغيرها من العمليات الإرهابية. وفي 22 آذار/ مارس 1948، اغتيل القاضي أحمد الخزندار، وهو الذي حكم بالسجن على عضو في الجماعة بتهمة مهاجمة الإنكليز. وفي 25 كانون الأول/ ديسمبر اغتيل رئيس الحكومة السعدية النقراشي باشا نفسه على يد طالب كلية الطب البيطري عبد المجيد أحمد حسن، المحسوب على الإخوان. وبعد ذلك، في عهد حكومة إبراهيم عبد الهادي رئيس الديوان الملكي الذي خلف النقراشي في رئاسة السعديين، نُكل بالجماعة واعتُقل 4000 من أعضائها. وفي 12 شباط/ فبراير 1949، اغتيل حسن البنا مؤسس حركة الإخوان وقائدها.

في أوائل كانون الثاني/ يناير 1950، فاز الوفد فوزًا ساحقًا في الانتخابات البرلمانية، وألّف النحاس باشا الحكومة في 12 كانون الثاني/ يناير 1950، وأُلغيت الأحكام العرفية وأُفرِج عن المعتقلين السياسيين، ولا سيما الشيوعيين. واستغل عبد الناصر فرصة غياب حكومة السعديين الاستبدادية في صيف 1949، وعَمَدَ إلى تأسيس حركة الضباط الأحرار[21]. وكان عبد الناصر قد تواصل مع جميع الأحزاب قبل الثورة، مثل الوفد والإخوان[22] وحركة «حدتو» الشيوعية

(21) عبد القادر ياسين، «عبد الناصر والحركة الشيوعية المصرية،» في: جمال عبد الناصر وعصره، إشراف وتقديم عادل غنيم (القاهرة: دار المعارف، 2013)، ص 285.

(22) يؤكد أحد الضباط الأحرار من الإخوان، حسين أحمد حمودة، أن عبد الناصر انضم إلى تنظيم الإخوان بوساطة الضابط عبد المنعم رؤوف، وأنه أقسم مع مجموعة من الضباط على المصحف والمسدس في عام 1946 في حي الصليبية لفداء الدعوة الإسلامية والعمل في سبيلها، وكانوا خمسة أشخاص: عبد المنعم رؤوف وجمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وحسين أحمد حمودة =

المصرية[23]. وفي تموز/ يوليو 1949، تألف مؤسسو الخلية القيادية الأولى لتنظيم الضباط الأحرار من خمسة ضباط: جمال عبد الناصر وعبد المنعم عبد الرؤوف وخالد محيي الدين وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم، وكانوا ممن انتظموا بين عامي 1944 و1945 في الجهاز الخاص لجماعة الإخوان المسلمين[24]. ويبدو من هذا التواصل أن علاقة عبد الناصر بالأحزاب كانت براغماتية للغاية، بمعنى أنه أراد كسب تأييدها لخطوته، أو تحييدها على الأقل، ولم يكن على جدول أعماله أن يقوم هو بتأييدها، كما اعتقد مخطئًا بعض كوادرها ومثقفوها، من اليساريين أو من الإسلاميين. من هنا صمم عبد الناصر تنظيم الضباط الأحرار، وفق شهادة خالد محيي الدين، بشكل مستقل تنظيميًا عن الإخوان وحدتو[25].

في تشرين الأول/ أكتوبر 1951، ألغت حكومة النحاس باشا الاتفاقية الأنكلو - مصرية لعام 1936، واتفاقيتي 1899 الخاصتين بالسودان، الأمر الذي حوّل الوجود البريطاني في مصر رسميًا إلى قوة احتلال. وانطلقت تظاهرات مؤيدة

= وصلاح خليفة. وقام عبد الناصر بتدريب شباب الإخوان على استعمال الأسلحة... وشارك مع ضباط آخرين، مثل عبد المنعم رؤوف وأحمد السندي، في وضع الخطط لحرب عصابات شنها شباب الإخوان ضد الإنكليز في عامي 1946 و1947. انظر: حسين محمد أحمد حمودة، **أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون**، ط 2 (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1985)، ص 150.

كتب خالد محيي الدين بشكل أكثر دقة معتبرًا أن عبد الناصر كان من الضباط الذين اتصلوا بضابط من الإخوان (هو محمود لبيب) بوساطة عبد المنعم رؤوف... وأن الإخوان راهنوا على هذه المجموعة من الضباط واعتبروها فصيلًا قائمًا بذاته وتابعًا لهم، وأنهم التقوا حسن البنا مرات عدة وكان هذا تصوره، لكن محيي الدين نحا منحى يساريًا بتأثير من عثمان فوزي، في حين كان عبد الناصر يريد العلاقة مع الإخوان، لكنه شكك فيهم طوال الوقت. وهذا لم يمنعهم من الانضمام إلى الجهاز السري للإخوان. ويذكر خالد محيي الدين أنه وعبد الناصر أقسما اليمين سويّة على مصحف ومسدس في غرفة مظلمة في حي السيدة زينب، وأنهما ردّدا خلف شخص يشك أنه صالح عشماوي يمين الطاعة للمرشد العام في المنشط والمكره. انظر: محيي الدين، ص 43-45. ولم يستقيلا رسميًا إلا أنهما ابتعدا بالتدرج عن الإخوان، وابتعد الإخوان عنهما. وتلخصت أسباب خالد محيي الدين في أن الجماعة وقفت ضد اللجنة الوطنية للعمال والطلبة وتعاونت مع إسماعيل صدقي، أما من أسباب عبد الناصر فكان شعوره أن الإخوان يستخدمون الضباط لمصالح الجماعة، لا لمصلحة الوطن (محيي الدين، ص 47). وهو وصف لموقف عبد الناصر ضد الأحزاب عمومًا كما اتضح في ما بعد.

(23) محيي الدين، ص 289.

(24) المصدر نفسه، ص 44 و63.

(25) المصدر نفسه، ص 68، 81 و107.

لهذه الخطوة، وبدأ العمل الفدائي ضد الاحتلال الإنكليزي ورافقته تظاهرات وإضرابات لم تتوقف حتى حريق القاهرة في 26 كانون الثاني/ يناير 1952[26].

علاوة على ذلك، حصل توتر كبير عندما دمرت قوة بريطانية قرية كفر عبده في السويس بحجة منحها ملجأ للفدائيين. وبعد ذلك بشهر، احتل 7 آلاف جندي بريطاني مدينة الإسماعيلية، وأمر وزير الداخلية في حكومة النحاس باشا، فؤاد سراج الدين، قوة شرطة مكوّنة من 250 عنصرًا الدفاع عن مبنى المحافظة في المدينة، فقاوموا ببسالة، وقُتل منهم 46 وجرح 72 قبل نفاذ ذخيرتهم واستسلامهم (ودأبت مصر لاحقًا على الاحتفاء بهذا اليوم - 25 كانون الثاني/ يناير - باعتباره «يوم الشرطة»). وفي اليوم التالي، أقدم مشاغبون على إشعال حريق القاهرة المعروف، وأُقيل النحاس باشا، وكلف بتأليف الحكومة علي ماهر، شقيق أحمد ماهر باشا رئيس الحكومة الذي اغتيل في 24 شباط/ فبراير1945. وفي آذار/ مارس، أصبح نجيب الهلالي رئيسًا للحكومة. وبعدها كلف حسين سري[27] برئاسة الحكومة الرابعة والثلاثين والأخيرة قبل الثورة. وحاول الأخير مسايرة الضباط بتعيين محمد نجيب وزيرًا للحربية، لكن نجيب رفض هذا العرض. وكان فاروق قد عيّن في الأساس إسماعيل شيرين وزيرًا للحربية، فاستقال سري في 20 تموز/ يوليو احتجاجًا على ذلك، ولولا استقالته لاعتقل الضباط الأحرار الذين كانوا قد أظهروا قدرًا من التنظيم شبه العلني في انتخابات نادي الضباط.

يعود ذلك كله، مباشرة، إلى عام 1950 حين رفضت حكومة الوفد أن تلغي حقها الدستوري في السيطرة[28] على الجيش، فعيّن الملك فورًا صهره قائدًا للجيش،

---

(26) يلخص طارق البشري المرحلة بربطها بحركة الضباط في عام 1952: «أُلغيت معاهدة 1936 بقرار من حكومة الوفد في أكتوبر 1951، وبدأ التنادي على الكفاح المسلح. ولما لم تستطع الحركة السياسية الشعبية أن تنجز مطالب الثورة المرفوعة على مدى سنوات 1951-1952 جاءت الثورة بحركة من الجيش ومن شبابه في 23 يوليو 1952». انظر: طارق البشري، من أوراق ثورة 25 يناير (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 23.

(27) اعتُبر حسين سري الذي كان وكيل السلاح في حرب 1948 شخصًا فاسدًا ارتبط اسمه بتهريب المخدرات وشراء الأسلحة الفاسدة من مخلفات الحرب العالمية الثانية وبيعها إلى الجيش المصري. ويرى محمد نجيب أن الملك كانت له علاقة بهذه العمليات. انظر: نجيب، ص 87.

(28) أجرت حكومة الوفد الأخيرة تحقيقات في قضايا الأسلحة الفاسدة والعتاد ودخلت في مواجهات مع مجموعة السياسيين في شأن الملك، إلى درجة اتهام بعض أركانها بالفساد وتلقي الرشاوى، لكن المدعي العام خشي أن يطاول التحقيق الملك نفسه. كما أعلن الوفد الكفاح المسلح ضد =

وقوبل تعيينه بمرارة الضباط واحتجاجهم. ومن علامات خسارة القصر هذه المعركة أن الضباط انتخبوا محمد نجيب رئيسًا لنادي الضباط ضد مرشح الملك، حسين سري الذي رفض النادي ترشيحه، وتنافس على هذا المنصب غير السياسي أربعة ضباط، لكن التصويت تحول إلى تصويت سياسي، في نوع من الاحتجاج ضد الحكم. فحل الملك مجلس إدارة النادي، وعيّن بدلًا منه مجلسًا موقتًا.

في الشهور الستة التي تلت حريق القاهرة، أُلّفت أربع وزارات اعتمدت كلها على قوات الشرطة، لا على الجيش، في فرض القانون والنظام. وحصل انقلاب الضباط الأحرار مع وصول أقطاب الصراع في مصر (القصر والوفد والإنكليز) إلى طريق مسدودة، علاوة على فقدان الشعب الثقة بالأحزاب المعارضة لحكم الوفد بعد فترات من حكمها والقمع الذي رافقه وحريق القاهرة وغير ذلك.

في هذه المرحلة، حُوّلت الهزيمة في فلسطين إلى سردية وطنية مصرية تُلقي اللوم على الأحزاب والملك والإنكليز، ويجسّد فيها الجيش وضباطه في فلسطين دور البطل المغدور الذي خُدع وطُعن في الظهر[29]. بدأت بوادر التمرد في انتخابات نادي الضباط، ويشهد خالد محيي الدين في شأن الضباط الذين عادوا من فلسطين «أن بعضهم عاد محبطًا ومهزومًا في أعماقه، والبعض عاد مشحونًا بغضب عارم، ورغبة في الانتقام لمصر التي أُهينت، وللجيش الذي غُرّر به وامتُهنت كرامته»[30]. والحقيقة أن فلسطين بحد ذاتها لم يكن لها شأن مهم في هذا الخطاب الذي كان محوره الكرامة الوطنية المصرية التي أُهينت.

= الإنكليز وساعده في ذلك جنود وبعض الضباط الأحرار. وفي عام 1951 استدعى الوفد جميع العمال المصريين الذين يعملون في معسكرات الجيش الإنكليزي في منطقة القناة، وطلب منهم أن يتركوا هذا العمل فاستجابوا له... و«في أكتوبر من نفس العام دعت الأمم المتحدة مصر للدخول مع بريطانيا وتركيا في مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، لكن الوفد قام بإلغاء معاهدة 1936، وأعلن فاروقًا ملكًا على مصر والسودان». انظر: المصدر نفسه، ص 91-92. من الواضح وقوع خطأ في هذا الكتاب، فالولايات المتحدة هي التي دعت إلى نشوء هذا الحلف.

(29) «الجيش المطعون في ظهره» في الحرب، ليس ترميزًا مصريًا أو عربيًا، بل أحد أهم دوافع التحشيد القومي خلف العسكر وضد السياسيين بعد الهزائم في الحروب. وكان لهذه الرموز دور رئيس في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، حين استخدم اليمين القومي رموزًا من أبطال الحرب في الصراع ضد ليبرالي جمهورية فايمر.

(30) محيي الدين، ص 75.

كان هدف الانقلاب الذي خطط له الضباط الأحرار في مرحلة حل البرلمان وإطاحة الوفد ومحاولة الملك استرضاء الإنكليز بتعيين مقربيهم من جديد، السيطرة على القوات المسلحة وإملاء شروطهم، لا السيطرة على السلطة[31]. فاحتلت نواة قيادة الضباط الأحرار مقر قيادة الجيش العامة في كوبري القبة، فجر 23 تموز/ يوليو 1952 في الساعة الثالثة صباحًا، وألقت القبض على أعضاء القيادة العليا، وانتهت بذلك عملية الاستيلاء على السلطة، وكان أن هاجمت كتيبة يوسف صديق[32] مقر القيادة قبل الموعد المقرر بساعة ووجدت قيادة الجيش مجتمعة فاعتقلتها دفعة واحدة وأنقذت خطة الانقلاب التي كان من الممكن أن تحبطها القيادة المجتمعة، وساهمت في إنجاح الانقلاب. وبعد ذلك بثلاثة أيام، اضطر فاروق إلى التنازل عن العرش ومغادرة مصر.

لا شك في أن هذا الانقلاب كان انقلابًا عسكريًا كلاسيكيًا[33]، لكنه اعتمد على صدقية الجيش في عيون الشعب المصري، ولا سيما بعد أن أصبح أكثر شعبيةً بانضمام فئات واسعة من الفئات الوسطى إليه، وبعد أن حيَّد نفسه في الصراعات المذكورة أعلاه، واحتفاظه بموقف وطني مناهض للإنكليز عمومًا. وتجدر الإشارة إلى أن خلفية أغلبية الضباط كانت وطنية وإسلامية، وانتمى بعضهم إلى

(31) المصدر نفسه، ص 125.

(32) قدم يوسف صديق استقالته من مجلس قيادة الثورة بعد أن رفض المجلس إجراء الانتخابات، وبعد اعتقال ضباط المدفعية الـ35 الذين انتقدوا تصرفات القياديين من الضباط الأحرار في كانون الثاني/ يناير 1953، ولا سيما بعد تحديد إقامة رشاد مهنا الذي حكم عليه بالسجن المؤبد لاحقًا. ورفض أعضاء المجلس استقالة يوسف صديق، لكنهم سجنوه، وعادوا وأجبروه على الرحيل إلى سويسرا في آذار/ مارس 1953، وكانوا عمومًا يتهمونه بأنه شيوعي. وثمة قناعة واسعة بأن لولا يوسف صديق لما نجح الانقلاب في 23 يوليو.

(33) يقول محمد نجيب: «إن تحركنا ليلة 23 يوليو والاستيلاء على مبنى القيادة كان في عرفنا جميعًا انقلابًا، وكان لفظ انقلاب هو اللفظ المستخدم بيننا. ولم يكن اللفظ ليفزعنا لأنه كان يعبّر عن أمر واقع. وكان لفظ الانقلاب هو اللفظ المستخدم في المفاوضات والاتصالات الأولى بيني وبين رجال الحكومة ورئيسها للعودة إلى الثكنات. ثم عندما أردنا أن نخاطب الشعب، وأن نكسبه إلى صفوفنا، أو على الأقل نجعله لا يقف ضدنا، استخدمنا لفظ الحركة. وهو لفظ مهذب وناعم لكلمة انقلاب. وهو في نفس الوقت لفظ مائع ومطاط ليس له مثيل ولا معنى واضح في قواميس المصطلحات السياسية. وعندما أحسسنا أن الجماهير تؤيدنا وتشجعنا وتهتف بحياتنا، أضفنا لكلمة الحركة صفة المباركة، وبدأنا في البيانات والخطب والتصريحات الصحفية نقول: حركة الجيش المباركة». انظر: نجيب، ص 145.

جماعة الإخوان المسلمين في فترات من حيواتهم، في حين انتمى آخرون إلى اليسار السياسي.

يمكن القول إن هدف حركة الضباط الانقلابية كان تحرير مصر من الحكم الإنكليزي، وإحداث تغييرات في الجيش. ولم تتضمن مخططاتها في البداية إطاحة النظام الملكي؛ إذ حكم أعضاؤها شهورًا كأوصياء على الملك أحمد فؤاد ولي عهد فاروق حتى بعد مغادرته. فرسالة التخلي عن العرش التي أُجبر فاروق على توقيعها تضمنت نقل السلطة إلى ابنه أحمد فؤاد، لكن مع الوقت، تبيّن أن الضباط بقيادة عبد الناصر رأوا في الانقلاب خطوةً أولى لثورة تحديثية شاملة من أعلى، تُحدِّث الاقتصاد والمجتمع المصريين. فكان قدوتهم أتاتورك، باني الدولة التركية الحديثة، لا انقلابات العراق (1936-1941) أو انقلابات سورية (1949-1951). ويدأ عبد الناصر وزملاؤه في عام 1953 باستخدام عبارة «ثورة» في وصف «حركة الجيش».

لم يتضمن إعلان الانقلاب أي تصور لمستقبل مصر، بل تمحور حول «الخيانة» و«الغدر» بمن قاتلوا في فلسطين ومحاسبة النظام الفاسد المسؤول عنها. أما ما دفع الضباط إلى التحرك في هذا التاريخ بالتحديد، فكان انكشاف مخططهم واحتمال اعتقالهم إذا تأخروا في التحرك[34]. لا ريب في أنهم كانوا

(34) قرر جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر القيام بحركة عسكرية في ضوء المعلومات المتوافرة لديهما بمعرفة القصر أسماء عدد من الضباط الأحرار، وأنه يحضر لاتخاذ إجراءات ضدهم. انظر: أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، 5 مج، ط 3 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1983)، ص 192-193. وفي هذا الصدد كتب محمد نجيب أنه اقترح على عبد الناصر تقديم موعد الانقلاب لأنه تناهى إليه معرفة السلطات بأسماء ثمانية من الضباط الأحرار، وأنها لن تتوانى في اعتقالهم، وأن عبد الناصر اقترح ليلة 4-5 آب/ أغسطس لتنفيذ الانقلاب. وكتب نجيب أنه عرف أن مؤتمرًا سيعقده رئيس الأركان حسين فريد في العاشرة من مساء 22 تموز/ يوليو في مقر القيادة، وأن المؤتمر فرصة للقبض على قيادة الجيش. انظر: نجيب، ص 109. فيما نرى أن الضابط يوسف صديق قائد المجموعة التي توجهت لاحتلال مقر القيادة اكتشف انعقاد هذا الاجتماع صدفة في أثناء تطويقه له كما ذكرنا سابقًا. ذكر محمد نجيب أيضًا في شهادته للكاتب أحمد حمروش أنه في ليلة 18-19 تموز/ يوليو، علمت سلطات وزارة الحربية عن وجود لجنة مكونة من 12 ضابطًا يخططون لحركة عسكرية واستعدت لاعتقالهم. انظر: أحمد حمروش، شهود ثورة يوليو، ط 2 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1984)، ص 224.

يؤكد خالد محيي الدين هذه الرواية (محيي الدين، ص 132). مع وصول هذا النبأ وتقديم=

ضباطًا وطنيين ينشدون استقلال مصر وتحديثها وتقويتها، لكنهم كانوا يفتقرون إلى برنامج وتصور شامل. وتألفت قيادتهم الأساسية من أعضاء اللجنة القديمة: جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وأنور السادات وصلاح سالم وكمال الدين حسين وجمال سالم وحسن إبراهيم وخالد محيي الدين وعبد اللطيف البغدادي. أضيف إليها بعد الانقلاب خمسة أعضاء جدد: محمد نجيب ويوسف منصور صديق وعبد المنعم أمين وزكريا محيي الدين وحسين الشافعي لاعتبارات مختلفة، أبرزها الأدوار التي أدوها في إنجاح الانقلاب. وكانت أغلبية هؤلاء من الطبقة الوسطى من أبناء صغار الموظفين ومالكي الأرض والوسطى والدنيا، ومن أوائل من تخرجوا في الأكاديمية العسكرية التي سمحت حكومة مصطفى النحاس لطبقتهم بالالتحاق بها منذ عام 1936.

ثانيًا: جمهورية يوليو والمرحلة الناصرية

بعد عام 1952، حكم ضباط الجيش البلاد، وأقاموا نظامًا سلطويًا تنوّعت أشكاله واتصلت أطواره حتى عام 2011، وشهدت مصر عودة له بعد هذه الثورة أيضًا. ومثلما لم يكن هذا النظام في حالة عداء مع الولايات المتحدة في نهايته، فإنه لم يكن كذلك في بدايته. إذ دعمت الولايات المتحدة انقلاب الضباط الأحرار، واختلفت مع بريطانيا في شأن أفضل السبل لمكافحة الشيوعية، فاعتبرت الأولى أن الوجود البريطاني في مصر وغيرها غير مفيد للصراع مع الشيوعية، وفضّلت أن تخوضه دول مستقلة بقيادة سلطوية تبدأ بمحاربة الشيوعية في بلادها. وانطلقت أميركا في علاقاتها مع مصر بعد 23 تموز/ يوليو من فكرة إقامة «منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط» لتطويق الاتحاد السوفياتي كهدف استراتيجي وأولوية. توافق الضباط الأحرار مع هذه الاستراتيجيا على أن يسبق ذلك انسحاب القوات

= الموعد من الأسبوع الأول من آب/ أغسطس إلى ليلة 22-23 تموز/ يوليو، تحولت محاولة الاستيلاء على الجيش إلى انقلاب للاستيلاء على السلطة. هذا ما كتبه خالد محيي الدين من دون أن يشرح سبب حصول هذا التحول بعد ورود خبر كهذا. في حين ذكر أنور السادات أن عبد الناصر أرسل إليه في 21 تموز/ يوليو رسالة مع حسن إبراهيم يطلب فيها منه أن يتجه إلى القاهرة لأن موعد التحرك تحدد بين 22 تموز/ يوليو و5 آب/ أغسطس، وأن عليه التوجه مباشرة إلى القاهرة. انظر: أنور السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1978)، ص 119.

البريطانية من قناة السويس. وانعكس هذا التوافق في محادثات وزير الخارجية جون فوستر دالاس في أثناء زيارته مصر في عام 1953، أكد فيها أن أميركا تدعم مصر حرة، وأنها لن تساند إمبريالية السياسة البريطانية. وبحسب وثائق وزارة الخارجية الأميركية، أكد عبد الناصر في هذه المحادثات أن مصر تشاطر الولايات المتحدة الأهداف عينها وتوافقها على أهمية إنشاء «منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط»، لكن ينبغي أن يسبق ذلك انسحاب بريطانيا من السويس[35].

كان ضباط الجيش يخشون الجيش نفسه أكثر من أي مؤسسة أخرى. وهذا ما علمتهم إياه دروس الانقلابات العسكرية في العراق وسورية، وانقلابهم هم أيضًا. لذلك كان استخدام الجيش في الحكم من دون تحزيبه تحديًا كبيرًا. وكان عبد الناصر أشد القلقين من تحزيب الجيش لأنه أدرك أن لضباطه «أهواء» حزبية[36]. وفي ما عدا علاقاته الوثيقة بالإخوان المسلمين - التي

---

(35) U. S. Department of State, Office of the Historian, «Memorandum of Conversation, Prepared in the Embassy in Cairo (Cairo, May 12, 1953 - 12:15 p.m.),» (Foreign Relations of the United States, 1952-1954, The Near and Middle East, vol. 4, Part 1, Document 5), on the Web: <http://history.state.gov/historicaldocuments/frus1952-54v09p1/d5>.

تجدر الإشارة إلى أن تلخيص المحادثات المفصل أعلاه على موقع الخارجية الأميركية لم يذكر إثارة موضوع فلسطين أو حتى ذكره في هذه المحادثات.

(36) على سبيل المثال، ذكر خالد محيي الدين أنه كان من أنصار مصر الفتاة، ثم الوفد، ثم كانت له علاقة بالإخوان المسلمين في عام 1944، وانضم في عام 1947 إلى منظمة «إيسكرا» (الشرارة) الشيوعية... في: حمروش، شهود ثورة يوليو، ص 144-145. في الكتاب نفسه، روى يوسف صديق للمؤلف أنه اتصل بالشيوعيين في النصف الثاني من أربعينيات القرن الماضي، وأصبح عضوًا في الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) (المصدر المذكور، ص 478). أما عبد اللطيف البغدادي فاتجه إلى جماعة الإخوان المسلمين مع مجموعة من الضباط مثل حسن إبراهيم وعبد الرحمن عنان وعبد المنعم عبد الرؤوف (المصدر المذكور، ص 218).

كان رئيس الأركان السابق للجيش المصري، سامي عنان، قد كتب في مذكراته بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011 عن تلك الفترة: «قبل سنوات من ثورة 23 يوليو 1952 كان عددٌ لا يُستهان به من ضباط الجيش المصري ينشغلون بالسياسة نظريًا وعمليًا، فمنهم المتعاطفون مع الوفد، أو المقربون من اليسار الماركسي، فضلًا عن المحسوبين على جماعة الإخوان المسلمين... ولم يكن غريبًا أن ينتقل بعض الضباط بين هذه الاتجاهات جميعًا... هذه التحولات نجدها عند عبد الناصر وخالد محيي الدين وعبد الحكيم عامر وعبد المنعم عبد رؤوف...»؛ انظر: «الوطن تنشر مذكرات الفريق سامي عنان عن أسرار ثورة 25 يناير،» الوطن، 28/ 9/ 2013. اطّلع عليه في 5/ 11/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/331085>.

أحدثت تحولات كبيرة في صفوفهم (ودعم عبد الناصر بعد فترة وجيزة من قيام الانقلاب تحولات شباب الإخوان في مواجهة المرشد العام الهضيبي) - كانت لعبد الناصر علاقات مميزة مع خالد محيي الدين، الضابط اليساري الذي كان عضوًا في الخلية الأولى للضباط الأحرار. وكانت المنظمة الشيوعية «حدتو» تطبع منشورات الضباط الأحرار منذ أوائل عام 1950، فضلًا عن توزيعها في صناديق منازل ضباط الجيش، كما صاغت برنامج الضباط الأحرار في أيلول/ سبتمبر 1951[37].

في انقلاب عام 1952، سيطر ثمانون ضابطًا من ذوي الرتب المتوسطة على الجيش بكامله، وطلب الملك فاروق العون من الأميركيين لأن علاقاته بالإنكليز في ذلك الوقت كانت متوترة. إلا أن كان للأميركيين رأي آخر، فرأوا أن الأوان قد حان لانقلاب تحديثي في مصر. وأبلغ الضباطُ الأميركيين بمخططاتهم، وبأنهم سيحمون المصالح الأميركية. وضغط الأميركيون على الإنكليز كي لا يتدخلوا ضد الثورة. وطلب عبد الناصر من علي صبري إعلام السفارة الأميركية بالانقلاب قبل وقوعه، فأعلمهم به ليلة وقوعه. ويبدو أنه الوحيد الذي كان يعرف أشخاصًا في السفارة الأميركية يمكنه الاتصال بهم بسرعة[38].

بالفعل، امتنعت بريطانيا عن التدخل بعد استنجاد فاروق بها في اتصال مع أنطوني إيدن بعد الانقلاب مباشرة. وكانت ثمة علاقات قد نشأت بين بعض الضباط وكيرمت روزفلت، مبعوث الاستخبارات الأميركية إلى المنطقة العربية، ولا سيما مصر. وكان روزفلت قد بدأ عقد لقاءات بالضباط الأحرار قبل حدوث الانقلاب، ووضع برنامجًا لتدريب خمسين ضابطًا مصريًا، شارك ستة منهم في تدبير الانقلاب[39].

---

(37) ياسين، ص 288-289، ومحيي الدين، ص 69-70.

(38) كان علي صبري ضابطًا في استخبارات سلاح الجو، ويبدو أنه أنشأ علاقات في الولايات المتحدة في أثناء وجوده في دورات تدريب هناك، لكن الاتصال السريع بالسفارة الأميركية في ليلة الانقلاب نفسها ينفي نظرية التخطيط المسبق للثورة مع الأميركيين. ومن الواضح أن الأميركيين دعموا الثورة على الملك، وضمنوا عدم تدخل الإنكليز في حالة إبلاغهم. وجرى إبلاغهم بالفعل.

(39) Miles Copeland, *The Game of Nations: The Amorality of Power Politics* (New York: Simon and Schuster, 1970), pp. 51-53.

كانت الولايات المتحدة مهتمة بتحديث مصر في مواجهة خطر نشوء الشيوعية في الشرق، بسبب تخلف الزراعة فيها ونقمة الفلاحين، كما كانت الحال في الأنموذج الصيني وفي بلدان آسيوية أخرى، وآمنت بقدرة الجيش على القيام بدور تحديثي في مصر يجهض احتمال حدوث ما حصل في الصين وفي أماكن أخرى. لذلك، اهتمت الإدارة الأميركية بمسألة الإصلاح الزراعي اهتمامًا شديدًا، وأعدت مسوّدات مخططات لهذا الإصلاح الزراعي، منها كراس صدر عن الخارجية الأميركية في شباط/ فبراير 1952 بعنوان **الإصلاح الزراعي: تحد عالمي**[40]. وفي آب/ أغسطس 1952، أرسلت وزارة الخارجية برقية إلى السفارة في القاهرة تُعلم القيادة الجديدة أن أميركا مستعدة لدعم الإصلاح الزراعي. ووجد

= كتب أحمد حمروش عن نشاط كيرمت روزفلت مع الملك فاروق، واستند إلى كتاب كوبلاند أعلاه في عرضه نشاطه في مصر. وعلى الرغم من أن روزفلت لم ينكر اتصاله بالضباط الأحرار، فإنه أكد عدم وجود دليل على حدوث اتصال مباشر مع عبد الناصر شخصيًا: «ولكنه لا يوجد دليل واحد على أن جمال عبد الناصر قد اتصل شخصيًا بكيرمت روزفلت قبل الحركة، ولو أن اتصالات بعض زملائه بالأميركيين قد جعلته يطلب من خالد محيي الدين عدم استخدام عبارة الاستعمار الأنجلو - أمريكي في منشورات الضباط الأحرار، والاكتفاء بذكر الاستعمار البريطاني وكان ذلك في شهر مارس [آذار] 1952، وذلك للتأييد الذي لمسه هؤلاء الزملاء من المسؤولين الأميركيين في المنطقة». انظر: حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، ص 187.

ما كنا لنعتمد على كتاب كوبلاند وحده، لولا أن أحد المشاركين في الاجتماعات أكده في مذكراته. انظر أيضًا: حمودة، ص 88-89. يقول حسن أحمد حمودة، الضابط الإخواني الذي شارك في لقاءات في بيت الملحق العسكري الأميركي مع عبد الناصر في الفترة الواقعة بين عامي 1950 و1952، إنها كانت في شأن علاقات الجيش المصري بالولايات المتحدة والخطر الشيوعي على الشرق الأوسط ومساندة الولايات المتحدة أي نهضة في مصر، لأن بقاء الوضع فيها على حاله ينذر بانتشار الشيوعية. وكان للضباط في رأيه مصلحة في منع الولايات المتحدة حدوث تدخل إنكليزي ضد حركتهم، وأن الولايات المتحدة ساندت الثورة وفتحت أبواب معاهدها العسكرية لتدريب ضباط الجيش المصري بالمئات فور قيام الثورة. واستكمل الضابط حمودة نفسه الدراسة في كلية الحرب العليا في الولايات المتحدة (حمودة، ص 90). كما يذكر أن عبد الناصر ناهض فكرة التحالف الإسلامي ضد الاتحاد السوفياتي (حمودة، ص 91).

كما روى أنور السادات أن السفير الأميركي اعتبر إعلامه بموعد التحرك «لفتة طيبة منا»، و«بالفعل كان اتصالنا به بداية علاقة طيبة بيننا وبينه»، «وحتى عندما كان الإنجليز يبذلون كل جهدهم لمعرفة من هم رجال الثورة كان السفير الأمريكي قد دعانا إلى العشاء في بيته في السفارة فلبينا جميعًا دعوته.. أعضاء مجلس الثورة جميعًا». انظر: السادات، ص 121.

(40) Kandil, p. 25.

باحثون شواهد على موقف أميركي ضد دعوة محمد نجيب للديمقراطية التعددية لأنها تتضمن مخاطر غير محسوبة، في حين أن التعامل مع مجموعة منظمة من الضباط أسهل[41] من التعامل مع برلمانات منتخبة.

إلا أن علي ماهر، أول رئيس حكومة (مدني) بعد الانقلاب، اختلف مع الضباط على السقف الأعلى لملكية الأرض الذي أرادوا أن يقتصر على مئتي فدان، في وقت كان فيه 0.5 في المئة من المصريين يملكون 35 في المئة من الأرض الصالحة للزراعة، وهي المفارقة التي اشتق منها تعبير «مجتمع النصف في المئة» المعروف في وصف هذه المرحلة. واستقال ماهر في 7 أيلول/ سبتمبر 1952، وحلّ في منصبه اللواء محمد نجيب[42] الذي ألّف الحكومة في 9 أيلول/ سبتمبر 1952. وأقر في اليوم التالي الإصلاح الزراعي وقانون الأحزاب في الحكومة[43]، فحُلّت الأحزاب كلها (ما عدا حركة الإخوان المسلمين التي تجنب الضباط التصادم بها إذ لم تُعتبر حزبًا) وطُلب منها التقدم بطلبات جديدة إلى وزارة الداخلية حتى 7 تشرين الأول/ أكتوبر. كما طلب عبد الناصر من الإخوان الانضمام إلى الحكومة بثلاثة وزراء، فرفض مكتب الإرشاد ذلك، بذريعة أنه لا يرغب في منح حكومة لا يسيطر عليها ولاء الإخوان ولا تتسم بطابع إسلامي. ثم عيّن عبد الناصر منهم الشيخ حسن الباقوري في الحكومة من دون إذن قادة الإخوان، فكانت الأزمة الأولى معهم.

سرعان ما تحولت اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار إلى مجلس قيادة الثورة، وأعلن أن محمد نجيب يرئس الحكومة باسم المجلس، وأن لجنة من 50 شخصية قانونية وسياسية ستعمل على إعداد الدستور الجديد. وتكوّن مجلس قيادة الثورة من 14 ضابطًا، وصنّف صلاح نصر الضباط في الجيش بموجب موثوقيتهم بأمر

(41) المصدر نفسه، ص 26.

(42) تشرح برقية السفير الأميركي إلى وزارة الخارجية الأميركية أن علي ماهر لم يفهم التغييرات التي جرت في مصر منذ الانقلاب، وأن التأخر في إجراءات برنامج الإصلاح الزراعي الذي كان أساس حركة الجيش أطاحه. انظر: U. S. Department of State, Office of the Historian, «The Ambassador in Egypt (Caffery) to the Department of State (Cairo, September 8, 1952 - 4 p.m.),» (Foreign Relations of the United States, 1952-1954, The Near and Middle East, vol. 4, Part 2, Document 1006), on the Web: <http://history.state.gov/historicaldocuments/frus1952-54v09p2/d1006>.

(43) Cook, *The Struggle for Egypt*, pp. 45-46.

من عبد الناصر، وجرى التخلص من كل من يمكن أن يكون له تفكير مختلف عن تفكيره أو له طموح سياسي، وذلك إما بطرده من السلك العسكري وإما بإحالته إلى وظيفة مدنية[44].

تسارعت القرارات، فأُلغي في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1952 دستور عام 1923، وحُظِرت الأحزاب كلها في 16 كانون الثاني/ يناير 1953، وذلك بعد أيام على تقديم حزب الوفد قضية تظلّم ضد وزارة الداخلية على رفض تسجيله. وفي 23 كانون الثاني/ يناير أُنشئت «هيئة التحرير» بوصفها هيئة شعبية وطنية مكان الأحزاب، وحدّدت الفترة الانتقالية بثلاثة أعوام، ونصّ الدستور الموقت على أن سلطة السيادة في الدولة هي لمجلس قيادة الثورة، ولرئيس المجلس في مجلسه[45].

لكن الهيئة لم تحقق نجاحًا يُذكر، بعد أن عارضها المرشد العام حسن الهضيبي، وعدّها بديلًا من الجماعة أو إطارًا لاحتوائها. واحتج الهضيبي بعدم وجود ضرورة لإنشاء هذه الهيئة في ظل تشكيل الجماعة القاعدة الشعبية للحكومة، ورأى أن لا مصلحة للإخوان في الاندماج في هذه الهيئة - مُحبطًا بذلك الأصوات الإخوانية التي نادت بالعمل في إطارها - باعتبارهم رمز الأمة كلها، فلا يجوز أن يصبحوا رمز حزب، إذ إن الأحزاب المبدئية لا تنشأ عن طريق الجيش والبوليس، حيث سيستغل الانتفاعيون والانتهازيون هذه الهيئة ويسيئون إلى سمعة الحكومة والجماعة[46]، الأمر الذي انطوى على تحدّ لمجلس الضباط بدعوى الحرص عليه، وعبّر عن إدراك الهضيبي الهدف الأخير للضباط في السيطرة على الحياة السياسية، وفي مقدمها الجماعة. يُلاحظ هنا أن الإخوان لم يعارضوا حلّ الأحزاب، فموقفهم ضد الأحزاب قديم منذ رسائل حسن البنا المعروفة، وهو شبيه جدًا بموقف الضباط الأحرار، إن لم يكن نفسه. لكنهم عارضوا إنشاء الهيئة لأنهم رأوا الجماعة بديلًا من الأحزاب.

---

(44) عبد الله إمام، مذكرات صلاح نصر، ج 1 (القاهرة: دار الخيال، 1999)، ص 156، 180.

(45) محي الدين، ص 219-225

(46) إسحاق موسى الحسيني، الإخوان المسلمون: كبرى الحركات الإسلامية الحديثة، ط 2 (بيروت: [دار بيروت للطباعة والنشر]، 1955)، ص 302.

كان طلاب جامعة القاهرة منقسمين بين الإخوان والوفديين، ولم يكن ثمة مكان فيها لهيئة التحرير. وكان العمال يميلون إلى اليسار، ولا سيما مع صعود الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية. وفي تلك المرحلة كان الشيوعيون يشكّون في دوافع الضباط الأحرار وأهدافهم؛ إذ أثارت علاقتهم بالأميركيين ريبة الشيوعيين في نياتهم السياسية، ولا سيما أن الساحة الدولية انقسمت بعد الحرب العالمية الثانية بين معسكري الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وأصبحت العلاقة بالسوفيات مقياس الشيوعيين للتقدمية والرجعية منذ تلك الفترة وحتى انهيار المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي. وكانت الحركة الشيوعية المصرية بالطبع مقسومة حركات وفرقًا عدة؛ فالحركة الديمقراطية للتحرر الوطني «حدتو» دعمت الجيش، في حين رأى الحزب الشيوعي المصري في حركة الجيش حركة فاشية، ورأت فيها طليعة العمال انقلابًا عسكريًا محضًا، وتشابهت مع هذا المواقف مواقف باقي المنظمات. وكان الحضور الأميركي ملحوظًا في حركة الجيش، وثمة دلائل كثيرة على ذلك، أبرزها: مساندة السفير الأميركي كافري الانقلاب ونصحه الملك فاروق بضرورة الإذعان له، وحضوره مع اللواء محمد نجيب وعلي ماهر في وداع فاروق في مساء 26 تموز/ يوليو 1952، والضغط الأميركي على الإنكليز لمنعهم من التحرك ضد حركة الجيش، وحضور السفير الأميركي حفل عشاء في مجلس قيادة الثورة في منزل البكباشي (المقدم) عبد المنعم أمين الذي عُيّن عضوًا في مجلس قيادة الثورة يوم التحرك لإثبات حسن نيّة حركة الجيش تجاه الأميركيين، و«الموقع المتميز عند حركة الجيش لرجال الولايات المتحدة من بين المصريين... والعدول عن تكليف القانوني المصري عبد الرزاق السنهوري بتشكيل الوزارة خلفًا لعلي ماهر (أيلول/ سبتمبر 1952) بطلب من السفير الأميركي لأن السنهوري كان ضمن الموقعين على نداء ستوكهولم للسلام[47]، والخطاب السياسي المعادي للشيوعية، ورفع نسبة المساهمة الأجنبية في أي شركة من 49 إلى 51 في المئة

---

(47) تشير برقية السفير الأميركي إلى وزارة الخارجية إلى اقتراح السفارة عدم تعيين السنهوري بسبب توقيعه نداء ستوكهولم الذي عدّه الأميركيون نداءً مدعومًا من السوفيات. انظر: U. S. Department of State, Office of the Historian, «The Ambassador in Egypt (Caffery) to the Department of State (Cairo, September 8, 1952 - 4 p.m.),» (Foreign Relations of the United States, 1952–1954, The Near and Middle East, vol. 4, Part 2, Document 1006), on the Web: <http://history.state.gov/historicaldocuments/frus1952-54v09p2/d1006>. انظر أيضًا: محيي الدين، ص 189-188.

بذريعة تشجيع رأس المال الأجنبي وإلغاء الهامش الديمقراطي الذي كان قائمًا»[48]. وفي 3 أيلول/ سبتمبر، رحّب وزير الخارجية الأميركي بالتطورات الإيجابية التي كانت تشهدها مصر، وعبّر عن دعمه برنامج الإصلاح الزراعي، وعن جهد حكومة علي ماهر والضباط في التعامل مع التحديات والمشكلات الداخلية[49].

كان من بين الضباط الأحرار من يميل إلى نمط الحياة الأميركي، ويؤيد الولايات المتحدة ويناصب الشيوعية العداء، منهم جمال سالم أخو صلاح سالم، وهذا لم يتناقض عنده مع يعقوبية سياسية في الدفاع الشديد عن مبادئ الثورة. ومن المرجح أن عبد الناصر كان مطمئنًا لعدم التدخل الإنكليزي وإعادة احتلال مصر؛ إذ كانت هذه المخاوف عند الوزراء وغيرهم من مؤيدي النظام، علاوة على الضباط الأحرار أنفسهم. كما أبدى عبد اللطيف البغدادي مثل هذا الاطمئنان في اجتماع للتخطيط الفعلي للتحرك عُقد في بيت حسن إبراهيم، وكلاهما ذكر علي صبري في هذا السياق. وكان واضحًا أنهم يعرفون أمورًا لم يعرفها خالد محيي الدين الذي كان حاضرًا[50].

اتهم الشيوعيون واليسار عمومًا (ما عدا منظمة حدتو في المرحلة الأولى) الضباط الأحرار بالعمالة للإمبريالية وتصادموا معهم في وقت مبكر، ما أدى إلى قمعهم بشدة. وتفاقمت أزمة العلاقة بينهم بعد اعتقال مئات من عمال كفر الدوار في إثر إضرابهم في 12 آب/ أغسطس 1952. وحوكم عاملان هما محمد مصطفى خميس (19 عامًا) ومحمد عبد الرحمن البقري (17 عامًا) وصدر الحكم بإعدامهما شنقًا، ونفذ الإعدام في 9 أيلول/ سبتمبر. وبُرّرت هذه القسوة بالحاجة إلى الردع وتأسيس هيبة النظام الجديد. وفي عام 1953، توسعت الاعتقالات ضد الشيوعيين، ومنهم بعض الضباط الأحرار مثل يوسف منصور صديق وأحمد حمروش. واعتقل أغلب قادة «حدتو» في السجن الحربي حيث تعرضوا للتعذيب،

---

(48) ياسين، ص 290.

(49) Press Conference Statement by Secretary Acheson, September 5, 1952, in: *Department of State Bulletin*, vol. 27, no 690 (July - September 1952).

من مجلدات منشورات وزارة الخارجية الأميركية الموجودة في المكتبات العامة.

(50) محيي الدين، ص 121-122.

حيث قُتل عدد منهم وتوفي آخرون نتيجة أوضاع السجن السيئة. واعتقل في بداية الخمسينيات عددٌ كبير من المثقفين اليساريين المخالفين للنظام، وفُرضت رقابة شديدة على الجامعات والمثقفين، واعتقل عددٌ منهم، مثل محمود أمين العالِم (1922-2009) ولويس عوض (1915-1990) وعبد العظيم أنيس (1923-2009) وغيرهم كثر.

عمدت التنظيمات اليسارية إلى الضغط على الضباط الذين يمثلونها لاتخاذ مواقف حادة، ولمطالبة حكّام مصر الجدد بمواقف واضحة في القضايا المحلية والدولية؛ إذ كان اليسار يتعرض لمزايدات من كل اتجاه بسبب الشكّ في علاقة الضباط بالأميركيين، وموقف السوفيات السلبي منهم في البداية. فاندفع اليسار المؤيد للثورة إلى ممارسة النقد الحادّ وصل إلى درجة التصادم، ولا سيما ضد أي تقارب مع الولايات المتحدة، في مرحلة هاجم فيها السوفيات النظام الجديد في مصر. ومن ناحية أخرى، كان عبد الناصر يشكّ في جميع المنتمين إلى أحزاب أخرى حتى لو كانوا مؤيدين للثورة، أو كانوا من قادة الانقلاب نفسه، فعبد الناصر كان يتوقع ولاءً مطلقًا لقيادة الضباط الأحرار، وفي الواقع كان يريد ولاءً مطلقًا له[51].

بدأ عبد الناصر، بعد إبرامه صفقة الأسلحة التشيكية في عام 1955، وتأميمه قناة السويس في عام 1956، وغيرها، يحظى ببعض تأييد في أوساط اليسار. واندلع خلافٌ بين الشيوعيين داخل السجون حين بدأ عبد الناصر سياسة التأميمات، وهل كانت هذه الخطوات اشتراكية أم هي رأسمالية الدولة الاحتكارية؟ وهذا نقاش أكثر أهمية مما بدا عليه حينذاك، ولا ينطبق على مصر فحسب، بل على الدول الاشتراكية في شرق أوروبا عمومًا. إلا أن المنظمات الشيوعية الملاحقة أعلنت في النهاية تأييدها خطوات عبد الناصر في شأن تأميم القناة، فأُفرِج عن المعتقلين الشيوعيين كلهم. لكن الخلاف والملاحقة تجددا في عام 1958 مع إعلان الوحدة المصرية - السورية في 22 شباط/ فبراير 1958، ولا سيما عندما رفض الشيوعيون السوريون حلّ حزبهم أسوة بحل الأحزاب في مصر. ومن ثم تقدموا ببرنامجهم في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1958 لتحويل

(51) المصدر نفسه، ص 97-100.

الجمهورية العربية المتحدة إلى اتحاد فدرالي، الأمر الذي يُوصف في الحوليات الشيوعية السورية بـ «وثيقة البنود الثلاثة عشر»[52].

دشّن عبد الناصر حملته على الشيوعيين في مصر وسورية بخطاب ألقاه في 23 كانون الأول/ ديسمبر 1958 ردًا على برنامج خالد بكداش، لكن من دون توجيه أي عبارة ضد السوفيات. وسرعان ما شملت الحملة في كانون الثاني/ يناير 1959 الشيوعيين المصريين، وتمثلت ذريعة الحملة بامتناع جريدة المساء التي أسستها الدولة في عام 1956 للتعبير عن الاتجاه الاشتراكي، وكان يرئسها خالد محيي الدين، عضو مجلس قيادة الثورة السابق، عن المشاركة في الحملة ضد عبد الكريم قاسم والشيوعيين في العراق. وجاء «العقاب» فوريًا وشديدًا؛ إذ اعتُقل عبد العظيم أنيس المحرر في الجريدة، ونحو 200 من القادة الشيوعيين[53].

اتسعت هوّة الخلاف مع انتصار ثورة العراق في 14 تموز/ يوليو 1958، وتأييد الشيوعيين عبد الكريم قاسم في العراق، وموقفهم السلبي من فكرة انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة. ومع التقارب مع الاتحاد السوفياتي وبدء المرحلة الأولى من بناء السد العالي، أصدر عبد الناصر قرارًا بإطلاق سراح عدد كبير من الشيوعيين من السجون بين نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 1964، قبل زيارة الزعيم السوفياتي نيكيتا خروشوف مصر في العام نفسه. ومنذ ذلك الحين، توزع

(52) كانت الوثيقة بمنزلة برنامج لتحويل الجمهورية العربية المتحدة من دولة بسيطة أو «موحدة» بالمعنى القانوني الدستوري للدولة البسيطة إلى دولة مركبة أو «اتحاد فدرالي» فضفاض، تهتم فيها الحكومة المركزية بقضايا الدفاع الوطني والسياسة الخارجية وغيرها من القضايا المشتركة». واستند هذا البرنامج في عنوانه إلى «توطيد استقلال الجمهورية العربية المتحدة، وإحباط مكائد الاستعمار ومؤامراته، ودعم فكرة الوحدة العربية» و«تمتين عرى الإخاء والتعاون مع الجمهورية العراقية الشقيقة لخير العرب جميعًا». إلا أن وظيفته السياسية ارتبطت بفتح جبهة شيوعية سورية ضد الجمهورية العربية المتحدة نفسها، تعزز تقدم الشيوعيين في جبهة العراق ضد القوميين. فخلافًا لما يتصوره كثر، لم تكن مبادرة فتح جبهة شيوعية داخلية في سورية مبادرة جمال عبد الناصر، بل مبادرة خالد بكداش. انظر: حنا بطاطو، العراق: الكتاب الثالث، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1992)، ص 173 .

(53) رمزي ميخائيل جيد، أزمة الديموقراطية ومأزق الصحافة «القومية»، 1952-1984 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1987)، ص 54-55.

كثير من الشيوعيين على وسائل الإعلام المصرية، وساهموا في صوغ خطاب النظام في تلك الفترة. وحلت منظمة «حدتو» نفسها في آذار/ مارس 1965، كما حل الحزب الشيوعي نفسه بعد ذلك. وعندما حاولت حلقات شيوعية جديدة أن تتشكل، وُجهت إليها ضربة في تشرين الأول/ أكتوبر 1966[54]. وعكس ذلك تفاعل الحركة الشيوعية المصرية، كما الحركة الشيوعية العربية عمومًا، مع نظرية التطور اللارأسمالية بقيادة الأحزاب الديمقراطية الثورية، بدعم الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية التي صاغها المنظرون السوفيات. ونصّت هذه النظرية على شرعنة سوفياتية للنُظم التسلطية الشعبوية غير الشيوعية التي نشأت في العالم الثالث، منها نظم مصر وسورية والعراق والدول العربية الأخرى التي ستسير في طريق أفضى إلى نشوء دكتاتوريات سياسية في ظل نمط رأسمالية الدولة البيروقراطية والطفيلية.

بين الملاحقة والاضطهاد من جهة، والإلغاء الذاتي والانصهار في خطاب النظام من جهة أخرى، لم يسترجع اليسار عافيته بعد هذا الصراع بشكل فعلي، بسبب القمع أو بسبب اغترابه عن قاعدته الشعبية. وشُنت حملات الاعتقال في حينه، وشملت ألوان الاضطهاد والتعذيب وغيرها من الوسائل. وتواصلت حتى بعد تحسن العلاقات بالسوفيات حتى وصلت إلى درجة التحالف. ولم تتوقف فعليًا إلا بعد أن صار اليسار ضعيفًا. علاوة على ذلك، نجح الإعلام القومي في طور النهوض القومي في تصوير الشيوعيين قوة تابعة لدول أجنبية معادية للدين والعائلة والوطن وغير ذلك.

في المقابل، توهمت قيادة حركة الإخوان المسلمين بعد قيام الانقلاب (الثورة) أن الضباط «محسوبون» عليها، وأنهم سينسقون معها الخطوات السياسية الكبرى على الأقل إن لم يحكموا بموجب مشورتها بالكامل، وتُذكَر في هذا السياق عهودٌ كثيرة لم يوفَ بها، بل حصل العكس، إذ وقعت خلافات ومواجهات في شأن النفوذ والسيطرة والتحالفات، قادت في النهاية إلى حدوث الشقاق الكبير والعداء بين الضباط والإخوان، الذي لم يكن عداءً فكريًا أو خلافًا سياسيًا، بل كان بسبب الإصرار على حل الأحزاب ورفض منح امتيازات لأي

---

(54) محيي الدين، ص 297-298.

حزب سياسي، على الرغم من التأثير الفكري للإخوان المسلمين في عدد كبير من الضباط[55].

تعرّض الشيوعيون والإخوان المسلمون للقمع، لأنهم كانوا أصحاب أيديولوجيا وولاء لتنظيم ومبادئ يرفعونها فوق الولاء للنظام الحاكم، وحتى للدولة. وكانوا على استعداد لمعارضة الرجل القوي الجديد، لا بسبب البرامج السياسية أو المشروعات المتناقضة، بل كان الأمر صراعًا على الولاء والحكم. وكان هؤلاء القادة جميعًا من الجيل نفسه، «وكان انتسابهم إلى هذه المجموعة أو تلك ناتجًا عن الأولوية التي يعطيها كلٌّ منهم لقيم يعترف بها الجميع بهذا القدر أو ذاك: ممارسة الإسلام (الإخوان)، القومية (الضباط)، العدالة الاجتماعية (الماركسيون)»[56]. وتبيّن خلال فترة قصيرة أن الضباط ما كانوا ليقبلوا بأدنى من الولاء الكامل والمباشر لهم، بغض النظر عن السياسة التي يتبعونها في كل مرحلة من المراحل.

في حزيران/ يونيو 1953، تحولت مصر رسميًا إلى جمهورية، وأصبح محمد نجيب رئيسًا، وجمال عبد الناصر نائبًا لرئيس الحكومة ووزيرًا للداخلية. وتحولت هذه الوزارة في ما بعد إلى زكريا محيي الدين، مؤسس أجهزة الأمن المصرية الجديدة. كما أنشئ الحرس الجمهوري في حزيران/ يونيو 1953 بقيادة عبد المحسن أبو النور، وأوكلت إليه مهمة حماية النظام الجديد من المخاطر داخل الجيش. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، أُنشِئَ الحرس الوطني لتدريب المواطنين الموالين للثورة بموجب القانون 505 لعام 1955 الذي فتح المجال للتطوع في القوات المسلحة، كما رُقي عدد كبير من الضباط. وفي أيلول/ سبتمبر 1953، أنشئت محكمة ثورية لمحاكمة الفساد (ولتخويف المعارضة في

(55) لتفصيلات الصراع بين الإخوان ومجلس الضباط في هذه الفترة ومحاولة مجلس الضباط وعبد الناصر بشكل خاص التخلص من قيادة الهضيبي على رأس الجماعة قارن بالتفصيلات المشهدية التمنيطية التي حللها محمد جمال باروت في ما سمّاه «محاولات عبد الناصر تحريض الانقلابات الداخلية في الجماعة وصولًا إلى قراره بتحطيمها في إثر ما يوصف بحادث المنشية»: جمال باروت وفيصل دراج، تنسيق، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، 2 مج، ط 4 (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2006)، مج 1، ص 157-198.

(56) بومبيه، ص 52.

الواقع)، وضمّت قضاة من الضباط هم أنور السادات وعبد اللطيف البغدادي وحسن إبراهيم. وكان أول من مثل أمامها إبراهيم عبد الهادي الذي خلف النقراشي وقاد عمليات القمع بعد اغتياله. وحُكم عليه بالإعدام، ثم خُفف الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة. كما حُكم على زعيم الوفد فؤاد سراج الدين بالسجن 15 عامًا، ثم أُطلق ووُضع في الإقامة الجبرية. ويمكن إجمال الصراع بين عامي 1952 و1954 في صفوف العسكر أنفسهم كصراع في شأن الإجراءات المعادية للديمقراطية، ومسألة البقاء في الحكم أو العودة إلى الثكنات.

احتاج الضباط الأحرار إلى فترة من الزمن لكسب ولاء الجيش، فهم لم يكونوا من قادته من حيث الرتب. وافتتحوا بانقلابهم مرحلة بدأ فيها صغار الضباط في البلدان العربية والعالم الثالث يحلمون بالسيطرة على الجيوش والدول بالانقلابات. واشتعل الصراع حين أخذ محمد نجيب - الأعلى رتبة بين الضباط الأحرار - رتبته العسكرية ومهماته الرئاسية بجدية، فرفض تعيين عبد الحكيم عامر قائدًا للجيش بطلب من عبد الناصر بترقيته من صاغ (رائد) إلى لواء[57]. وحين ضغط عبد الناصر عليه كي يستقيل في شباط/ فبراير 1954 انتفض الضباط الموالون له، كما انتفض الشارع الذي كان يرى في نجيب رمز الثورة، على الرغم من أنه لم يكن في الواقع من الضباط الأحرار، فاضطر عبد الناصر إلى إعادته إلى منصبه موقتًا.

تقلّبت مواقف نجيب في الصراع على السلطة، فكان من مؤيدي تولي مجلس قيادة الثورة الحكم، ما بقي هو رئيسًا، لكنه سرعان ما كان يؤيد موقف أن الجيش لم يقم بالثورة كي يحكم، وأن أحد أهم أهداف الانقلاب التأسيس لحياة تمثيلية حقيقية. وعلى الرغم من أن هذا ماثل الموقف المعلن من مجموعة عبد الناصر،

---

(57) رأى عبد اللطيف البغدادي أن عبد الناصر أراد بهذا التعيين ضمان ولاء الجيش له وبداية عملية تركيز السلطة في يديه، وذلك بجعل الولاء مباشرًا لا عن طريق مجلس قيادة الثورة، بل بوساطة تعيين أقرب الضباط الأحرار إليه، بدلًا من تعيين قائد عسكري على أساس الكفاءة، ويذكر كيف استقال قائد سلاح الجو نتيجة هذا التعيين. انظر: البغدادي، ج 1، ص 76-77 و217. في حين يرى خالد محيي الدين أنه ما عدا تعيين عبد الحكيم عامر، سعى عبد الناصر إلى تعيين ضباط على أساس الكفاءة، بعيدًا عن مجلس قيادة الثورة والضباط الأحرار عمومًا، خوفًا من قدراتهم الانقلابية. «ونجح... في تأمين الجيش من خصومه وأصدقائه معًا». انظر: محيي الدين، ص 180.

لكنها بررت بقاء الضباط في الحكم بذريعة انتشار الخداع والدسائس والخيانة، «فقررنا أن هذه البلاد يجب أن لا تحكم من قبل المرتزقة السياسية»[58]. استقال نجيب من مناصبه كلها في 23 شباط/ فبراير 1954، وخرجت تظاهرات مؤيدة له في مصر والسودان، وتمرد أفراد سلاح المدرعات، فاضطر عبد الناصر إلى قبول عودته رئيسًا في 27 شباط/ فبراير، وخطط في الوقت نفسه لاعتقال ضباط المدرعات الذين قادوا العصيان، ونفذ ذلك في 29 آذار/ مارس 1954 بعد أن حاول استرضاء الإخوان بإطلاق مرشدهم حسن الهضيبي قبل ذلك بيومين[59].

لم تكن مسألة الديمقراطية وعودة الحياة النيابية محسومةً لدى الضباط جميعهم، فمنهم من تبنى مواقف يعقوبية مثل جمال سالم[60]، ومجموعة عبد اللطيف البغدادي (سلاح الجو) التي أصرّت دائمًا على استمرار الثورة حتى تنفذ مهماتها وتحقق أهدافها، وبالتالي استمرار قيادة الضباط للدولة «كثوريين لا كسياسيين»، بمعنى أنه لا يجوز أن يُنشئوا حزبًا ويشاركوا في الانتخابات[61]. لم يكن نقاش هؤلاء مع عبد الناصر في شأن الديمقراطية في مصر، بل في مجلس الثورة. فطالبوا عمليًا بدكتاتورية المجلس لا الفرد[62]، وحين خُيّروا بين حكم الفرد والديمقراطية الكاملة، كما خيّرهم عبد الناصر من جهة وخالد محيي الدين

(58) عبد الرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليو 1952: تاريخنا القومي في سبع سنوات، 1952-1959، ط 2 (القاهرة: دار المعارف، 1989)، ص 53-54.

(59) حمودة، ص 100-102.

(60) انظر اقتراحات جمال سالم في شأن تصفية الخصوم في الجيش وخارجه، في: البغدادي، ج 1، ص 59-60 و182. واقتراحه أن ينهي مسألة محمد نجيب باغتياله، انظر: محيي الدين، ص 254.

(61) تتخلل هذه الروح كامل الجزء الأول من مذكراته، ولا حاجة إلى الاقتباسات لكثرتها. فموقفهم كان دائمًا هو أن الثورة مستمرة حتى تحقق أهدافها، وهذا يعني بقاء مجلس قيادة الثورة، وأن خلافهم مع عبد الناصر كان في الأغلب يدور حول مسؤولية الأغلبية، لا شخص قائد الثورة. وما لبث أن تلاشى هذا النقاش تقريبًا بعد أن استحوذ عبد الناصر على السلطة بعد تعرضه لمحاولة اغتيال وتحوّله إلى رمز بعد حرب 1956.

(62) انظر مناقشة خالد محيي الدين أفكار عبد اللطيف البغدادي: «أنت يا عبد اللطيف ترفض الديمقراطية، وترفض الانتخابات، وترى أن تسعة أشخاص يجب أن ينوبوا عن كل الشعب بملايينه الثلاثة والعشرين، فلماذا لا ينوب شخص واحد عن تسعة أشخاص؟ وقلت له لقد قبلت وتحمست للخطأ الأكبر، فلماذا لا تقبل تداعياته؟ ولكنه ظل متمسكا برأيه في الحالين» في: محيي الدين، ص 335.

من جهة أخرى، قبلوا حكم الفرد حفاظًا على أهداف الثورة، أو نتيجة ضعف فردي وقبول التبعية، كما في حالة أنور السادات الذي اقترح تحويل الصلاحيات كلها لعبد الناصر مبكرًا[63]. والحقيقة أنه عدا كونه قائد حركة الضباط الأحرار، تميز عبد الناصر من باقي زملائه في القيادة في فهمه مسألة السلطة منذ البداية، وإتقانه لعبة القوة في مواجهة أعدائه، وحتى أصدقائه إذا لزم. فمسألة السلطة كانت واضحة في ذهنه منذ البداية، سواء تعلق الأمر بالنفوذ داخل مجلس قيادة الثورة ذاته أم بالصلاحيات في قيادة الدولة ككل.

أما من أحاطوا بالثورة من مستشارين وقوى سياسية، ومنهم الإخوان المسلمين، فشجعوا الضباط على التمسك بالحكم. وجرت صناعة فقه دستوري ثوري مناهض للديمقراطية يبرر الخطوات السلطوية من منطلق ثوري. وكان الإخوان يأملون أن يلجأ الجيش إلى ضرب الأحزاب الأخرى، وأن يتمكنوا هم من احتواء حركة الضباط[64]. وحتى محمد نجيب كان ضد أي إجراء باتجاه الديمقراطية حين كان يشعر أن مكانته كرئيس مجلس الثورة، ثم كرئيس للجمهورية، مضمونة[65].

مثّل خالد محيي الدين اليساري (ومعه سلاح الفرسان، أي المدرعات) موقفًا ديمقراطيًا مثابرًا دعا فيه إلى عودة الحياة النيابية، وكان هذا سبب إطاحته المبكرة من المجلس. وتردد عبد الناصر بين هذه المواقف[66]، لكنه كان في الواقع منشغلًا بمسألة الإمساك بالسلطة. وميّزه إدراكه قواعد لعبة القوة والإمساك بالسلطة عن الآخرين دائمًا، لكن يمكن القول إن الطموح يدفع إلى التمسك بالسلطة وعدم إتاحة المجال للأحزاب أو لخصوم الثورة للعمل

---

(63) جاءت اقتراحات تفويض عبد الناصر صلاحيات مجلس قيادة الثورة كاملة من جمال سالم بداية، كي تكون لعبد الناصر القدرة على التصدي لنجيب الذي كان يعمل بشكل فردي، ويتواصل مباشرة مع الجماهير من دون العودة إلى المجلس. وهكذا فسرها هو لاحقًا. انظر: البغدادي، ج 1، ص 87-88. واقترح السادات ذلك في لباس فكري معجب بحكم الفرد يؤيده كأنموذج ناجح في بلدان الشرق (البغدادي، ج 1، ص 240 و245).

(64) محيي الدين، ص 208.

(65) المصدر نفسه، ص 213.

(66) البغدادي، ص 72.

السياسي (توسّع تعريفهم باستمرار ليشمل كل من انتقد قيادة الضباط)، إلى تقييد الحريات ومراقبة المجتمع، وهذا يعني سلطة حازمة. وحاول عبد الناصر دائمًا تخيير المجلس بين الحرية المطلقة والفوضى والحزم حتى النهاية من دون تردد[67]. كما حاول أن يطرح التنمية في مقابل الحرية، كلونين أبيض وأسود: قمع الحريات في مقابل «خدمات سريعة لإرضاء الجماهير»[68]. المنطلق هنا واضح: إنه مسألة السلطة، الأمر الذي يتطلب حزمًا لأن من قام بالثورة 90 ضابطًا (أصبحوا 50 كما قال عبد الناصر في إحدى الجلسات)، لا قاعدة شعبية لهم[69]، وبالتالي لم تكن الانتخابات خيارًا أمثل حتى تصبح لهم قاعدة شعبية... وعندما توافرت مثل هذه القاعدة، كانوا قد تجذّروا في السلطة إلى درجة عدم حاجتهم إلى طرح المسألة بالأساس، وزاد نفورهم من فكرة الديمقراطية كلما قووا، وكان تكوينهم العام مضادًا للديمقراطية في مرحلة ترهّل النسق الليبرالي المصري وعجزه عن حل المشكلات الاجتماعية في إطاره، بعدما أنشئت مؤسسات النظام بشقيه الإنتاجي التنموي والقمعي الرقابي، بما فيه الدعائي. ولم تطرح الديمقراطية نظامًا سياسيًا منضبطًا بشكل جدي، بل خيارًا يائسًا عنى التخلي عن الحكم. وكانت كلما طرحت خيارًا للخروج من مأزق جرى تجاوزها بعد جلسة واحدة، كما في حالة إلغاء قرارات 5 آذار/ مارس 1954 المعروفة، حين قرر مجلس قيادة الثورة استنادًا إلى «الإرادة الشعبية التي عبّرت عن نفسها بوضوح» «أن يأخذ على عاتقه مسؤولية الحكم كاملة» فحُلّت الأحزاب مجددًا، إلا جماعة الإخوان المسلمين، وانتشرت قوات الجيش في شوارع القاهرة لقمع أي تمرّد[70].

راوحت الأسباب بين الرغبة الصريحة في التمسك بالسلطة، لغياب الثقة بأي طرف سياسي اجتماعي آخر ينفذ أهداف الثورة، والنظرة التي تعتبر الشعب

(67) انظر: المصدر نفسه، ص 148 و171، ومحيي الدين، ص 206.

(68) البغدادي، ص 171-172.

(69) المصدر نفسه.

(70) ميتشل، الإخوان المسلمون، ص 180.

غير مهيّأ لممارسة الديمقراطية وتحمّل مسؤولية الحرية[71]، وأنه جحود[72] ولديه قابلية للرشوة والخداع. وعمد الضباط إلى تحشيد الجماهير[73] وشراء إضرابات بعض النقابات بالمال[74]، ونقل العمال من مكان إلى آخر للتظاهر والهتاف ضد الديمقراطية. وهذا موقف يمكن أن يتحول بسهولة إلى رومانسية خالصة تجاه الجماهير، في مقابل الشك في المثقفين والطلاب[75]. كما استخدمت المؤامرات الخارجية على الثورة لإقصاء فكرة الديمقراطية والتعددية وحرية التعبير.

على الرغم مما كرره عبد الناصر في أكثر من موضع في كتابه فلسفة الثورة

---

(71) انظر نص كلمات عبد الناصر في لقائه ضباط سلاح الفرسان (المدرعات) المتمردين: «فترة الانتقال ضرورية ولا بد منها، فشعبنا لا يستطيع تقدير مصلحته الحقيقية بسرعة، وربما لا تكفي ثلاث سنوات، وشعبنا لا يمكنه تحمل مسؤولية الحرية، وقد سبق للإقطاعيين أن اشتروا أصوات الناخبين». وقال: «الشعب الذي لا يستطيع أن يتحمل مسؤولية الحرية، لا يمكنه أن يتمتع بالحرية»: محيي الدين، ص 272.

(72) انظر اقتباسات البغدادي من صلاح سالم: البغدادي، ص 138.

(73) البغدادي، ص 157-158، 167 و169. (مجلس الدولة يشكو بنبرة حادة اعتداء المتظاهرين عليه لمجلس قيادة الثورة، فيقرر الأخير الرد بدبلوماسية - بمعنى أن نقول إن النيابة ستقوم بالتحقيق، وإن الحكومة منتظرة نتيجة التحقيق).

(74) قال البغدادي في اجتماع مجلس قيادة الثورة في 11 نيسان/ أبريل 1954، إنه في إطار المعاتبات بينه وبين عبد الناصر لتصفية الأجواء بينهما: «ذكرت من ضمن ما ذكرت ما كنت سمعته من إعطاء الصاوي محمد الصاوي رئيس نقابة عمال النقل بالقاهرة مبلغ 4 آلاف جنيه تشجيعًا له ليدفع عمال النقل إلى الإضراب بعد أن صدرت قرارات 25 مارس 1954 ومنتقدًا هذا التصرف. لكن جمال ذكر أنه أراد بذلك أن يسبق خالد محيي الدين ويوسف منصور صديق لأنهما كانا ينويان عمل نفس الشيء». انظر: البغدادي، ص 181. هذا يعني أن قرارات 25 آذار/ مارس الديمقراطية اتخذت، وبدأ العمل على تحشيد الناس ضدها لإفشالها، كي يبدو أن «الجماهير» ترفض الديمقراطية. وكتب خالد محيي الدين: «وعند عودتي من المنفى التقيت مع عبد الناصر وبدأ يحكي لي ما خفي عني من أحداث أيام مارس الأخيرة، وقال بصراحة نادرة: لما لقيت المسألة مش نافعة قررت أتحرك، وقد كلفني الأمر أربعة آلاف جنيه». انظر: محيي الدين، ص 298. كما كتب: «وهكذا فإن عبد الناصر إذ رتب... الرجوع عن القرارات الديمقراطية، كان يستند إلى ميزان قوى لصالحه، فمعه أغلبية ضباط الجيش ومعه قطاع كبير من الجماهير الشعبية، ومعه قطاع هام من الطبقة الوسطى، ومعه أيضًا الصحف والإذاعة والأمن والمخابرات وهيئة التحرير». انظر: محيي الدين، ص 313. فلم يكن الموضوع موضوع تحشيد تظاهرات وإضرابات بالمال، بل كانت ثمة قواعد اجتماعية للسلطة، وضباط لا يريدون أن يفلت زمام الأمور من يد الجيش، وأجهزة سيطرة بدأت تعمل، وإن كانت في بداية تشكلها.

(75) البغدادي، ص 164. قارن بـ: محيي الدين، ص 314.

واعتباره أن مهمة الضباط موقتة وقصيرة، أصرّ على أنهم يقودون المجتمع، وسمّاهم الطليعة التي ستتبعها الجماهير، وأن الطريق الوحيدة هي «الحرية السياسية والاقتصادية»، ووظيفتهم أن يكونوا «حرّاسًا موقتين» لهذه الطريق. وأتبع ذلك بخيبة أمله من المجتمع الذي يعدّه «قيد التبلور» والخلافات الداخلية وعدم النضج الثقافي... إلخ[76]. ثم ساق مبررات تنفي طبيعة المهمة الموقتة وتؤكد ضرورة استمرارها في أنه بدلًا من حصول ذلك النضج والتبلور، انتظمت النخب القديمة للاستفادة من الانقلاب، الأمر الذي حتّم بقاء العسكر في الحكم. ولا يمكن تجنّب تشخيص ذلك الشعور الذي طغى على مجموعة الضباط الأحرار بالوصاية على المجتمع غير الناضج، وبحاجة المجتمع إليهم لتنظيمه وتنويره وإرشاده إلى الطريق الصحيحة[77]. لذا، حين تخلّص الضباط من محمد نجيب في آذار/ مارس 1954، دعم الأميركيون هذه الخطوة لأن الرهان على مجموعة ضباط تحديثيين في نظام سلطوي بدت لهم أضمن من عودة نظام برلماني تمثيلي.

علاوة على ذلك، كتب خالد محيي الدين أن جمال عبد الناصر لجأ إلى تدبير ستة تفجيرات في منشآت مدنية في مدينة القاهرة (19 آذار/ مارس 1954)، لم توقع خسائر مادية، وذكر أن هذه التفجيرات أثارت هواجس شديدة. وتابع أن عبد اللطيف البغدادي ذكر له، وعاد وأكد في مذكراته، أن جمال عبد الناصر أبلغه أنه هو الذي دبّر هذه التفجيرات لإثارة مخاوف الناس من الاندفاع في

---

(76) جمال عبد الناصر، «فلسفة الثورة (1954)،» في: جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة والميثاق (بيروت: دار القلم، 1970)، ص 55، 69-70 و75-76.

(77) حُسمت السيطرة على السلطة التنفيذية في مصر منذ قيام الثورة في عام 1952، وذلك بحسب تحليل الباحث الماركسي المصري أنور عبد الملك؛ إذ يتتبع عبد الملك تاريخ الثورة المصرية من خلال سلسلة من الصراعات بين الجيش وعدد من الفئات الأخرى في المجتمع. ومع تكشف الصراع، استخدم الجيش سلطة الدولة لـ «اختراق» المجتمع وقيادته. وتحولت الجولة الأخيرة من الصراع إلى صراع بين الجيش والبرجوازية الوطنية على قيادة عملية صنع القرار في المجتمع، ومن ثم أصبح صُلب الصراع على سلطة اتخاذ القرار في المجال الاقتصادي والاجتماعي. المسألة هنا لم تكن في شأن مبدأ الملكية الخاصة، بل تحديد الفئة من بين التيارين المتصارعين التي لديها السلطة في النهاية لاختيار الوسائل اللازمة لتحقيق رؤيتها للأمور ضمن البنية المصري. انظر: Mark N. Cooper, «The Demilitarization of the Egyptian Cabinet,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 14, no. 2 (May 1982), pp. 203-204.

طريق الديمقراطية[78]. وروى فتحي رضوان أن جمال عبد الناصر ذهب بعد إقالة محمد نجيب من رئاسة الجمهورية، إلى مبنى الإذاعة بصحبة صلاح سالم، وطلبا الحصول على الشرائط كلها التي تتضمن تسجيلات خطب قادة الثورة والوزراء كلهم في الفترة بين 26 تموز/ يوليو 1952 وتشرين الأول/ أكتوبر 1954... إضافة إلى تسجيلات خطب الملك السابق فاروق كلها، ومعظم خطب زعماء ما قبل ثورة 23 يوليو 1952 وتصريحاتهم، وفي مقدمها خطب مصطفى النحاس زعيم الوفد... وجرى محوها[79].

في كانون الثاني/ يناير 1954، في ذكرى شهداء مقاومة الاحتلال الإنكليزي الذين سقطوا في منطقة القناة خلال عامي 1951 و1952، انطلقت تظاهرت وأعمال شغب، اعتُقل في إثرها 450 فردًا من أعضاء الإخوان المسلمين. وانتقد الإخوان سياسة الضباط الإقصائية تجاههم، وفنّدوا في نقدهم بنود اتفاقية جلاء بريطانيا عن مصر. فاتفاقية تشرين الأول/ أكتوبر 1954 الأنغلو - مصرية تضمّنت السماح للقوات البريطانية بالعودة إلى قناة السويس في حال حصول عدوان ضد أحد أعضاء الجامعة العربية أو تركيا. وكان هذا موضع نقد الإخوان المسلمين، الأمر الذي يُعدّ مزايدة. فدافع النقد كان الخلاف مع الضباط الذين أقصوهم عن الحكم والتشاور، وبدأت مرحلة تصادم مديد معهم.

---

(78) عادل حسن غنيم، «الوجه الآخر لجمال عبد الناصر،» في: جمال عبد الناصر وعصره، ص 267-279. انظر أيضًا: البغدادي، ج 1، ص 144. وكتب خالد محيي الدين: «وقد روى لي بغدادي، وعاد وأكد ذلك في مذكراته، أنه في أعقاب هذه الانفجارات زار جمال عبد الناصر في منزله هو وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم ليناقشوا معه تطورات الأوضاع، وأبلغهم عبد الناصر أنه هو الذي دبر الانفجارات لإثارة مخاوف الناس من الاندفاع في طريق الديمقراطية، والإيحاء بأن الأمن قد يهتز وأن الفوضى ستسود...». انظر: محيي الدين، ص 305.

(79) غنيم، ص 271. تؤكد هذه الوثائق وجهة نظرنا في المقدمة المنهجية من أن الكتابة الموضوعية (العلمية) قدر الإمكان لتاريخ الثورات في مرحلة قريبة من وقوعها، على سلبيات القرب الزمني، قد تكون أدق من كتابته لاحقًا، بعد أن يحذف المنتصرون منها ما يشاؤون، وبعد أن يعبثوا بالمعطيات والوثائق والذاكرة نفسها، حتى تأتي مدرسة تاريخية نقدية بعد تاريخ طويل من التزوير. ومن المعروف للباحثين أن الشيوعيين في روسيا كتبوا تاريخ الثورة الروسية كتاريخ البلاشفة وحدهم، ولم يكفتوا بذلك، بلا أزالوا حتى شخوصًا من البلاشفة الذين أصبحوا خصومًا للنظام من الصور نفسها، كما حصل مع إزالة وجه تروتسكي من الصور مع لينين.

نشأت كاريزما عبد الناصر الشعبية المعروفة بعد محاولة اغتياله في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1954 في ميدان المنشية في الإسكندرية[80]. وفي إثرها، بدأت المواجهة المفتوحة مع الإخوان المسلمين، وعادت محكمة الشعب إلى العمل، وكان قضاتها هذه المرة أنور السادات وصلاح سالم وحسين الشافعي. اعتُقل 2000 ناشط وعضو في الإخوان، وأشيع أن محمد نجيب تآمر معهم، ففُرضت عليه الإقامة الجبرية التي بقي فيها حتى وفاته في عام 1984.

في 25 حزيران/ يونيو 1956، أُجري استفتاء على الدستور الجديد وعلى رئاسة عبد الناصر، فنال أكثر من 98 في المئة من الأصوات. وسبق ذلك صدور قرار «تطهير الصحافة»، كما صدر قرار الحرمان من الوظائف العامة ومباشرة الحقوق السياسية في 25 نيسان/ أبريل 1954، وشملت 39 وزيرًا تولوا الحكم في الفترة بين 6 شباط/ فبراير 1942 و23 تموز/ يوليو 1952[81]. وكان من المقرر إجراء انتخابات مجلس الأمة في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، من دون مشاركة الأحزاب، حيث حُظرت هذه الأحزاب، ونص الدستور الجديد على انتظام الأمة في اتحاد قومي شعبي. لكنها أُجّلت إلى 22 تموز/ يوليو 1957 بسبب العدوان الثلاثي على مصر في تشرين الأول/ أكتوبر. ومع تأميم قناة السويس والتصدي للعدوان الثلاثي على مصر في عام 1956، بدأت عمليًا المرحلة الناصرية في التاريخ المصري والعربي، وأُوصد بالكامل الباب على المرحلة الليبرالية في التاريخ المصري، وعلى إمكان حصول أي تحول ديمقراطي.

ينسى كثيرٌ ممن يتغنون بالمرحلة المسماة «الليبرالية» الممتدة من بداية القرن العشرين حتى عام 1952، أن النهضة التي عرفتها تلك الفترة كانت من نصيب نخبة صغيرة جدًا من مالكي الأرض وبرجوازية المدن، أما أغلبية الشعب المصري فبقيت تكدّ في الأرض، في واقع يسوده الجهل والفقر والمرض. والواقع أن النظم الليبرالية في تلك الفترة عجزت بسبب تركيبة نخبها ومصالحها عن حل

(80) ذكر بعض المصادر أن محاولة اغتيال عبد الناصر في المنشية في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1954 كانت ملفّقة. وأكد ذلك حسن التهامي، أحد الضباط الأحرار، في حوار مع قناة أوربت الفضائية. انظر: غنيم، ص 273، على الرغم من أنني لا أميل إلى مثل هذه النظريات، فيجب ذكرها، فهذه الواقعة مثار جدل ونقاش مثل حوادث أخرى في التاريخ المصري الحديث، لم تجد اتفاقًا في شأنها.

(81) البغدادي، ص 182-183 و187.

المشكلات الاجتماعية الملحّة، وفي مقدمها الإصلاح الزراعي الذي طبّقه كثير من الدول الغربية، وهو إجراء رأسمالي تحديثي، لا إجراء اشتراكي بحسب المفهوم الحصري للاشتراكية، فحلّ الضباط هذه المشكلة بقرار من أعلى دفعة واحدة (وهذا ما حدث في سورية أيضًا).

لا توجد مرحلة ذات سمة واحدة، ولا شكّ في أنه كانت لمحاولة الضباط الأحرار التغلب على هذه الحال الاجتماعية المتردية بالأدوات المتوافرة لديهم منجزات كبيرة، كتعميم التعليم والقطاع العام وبناء السد العالي والإصلاح الزراعي وغيرها. وهذه إنجازات تاريخية بالمقاييس كلها، وإن تحقق ذلك على حساب الثقافة المدينية الصاعدة والتعددية السياسية والتعليم النخبوي وغيرها من ملامح امتاز بها العصر الليبرالي. ففي هذه المرحلة، نشأت السلطوية العسكرية الرافضة فكرة التعددية الحزبية وحتى الرأي الآخر، التي احتكرت تمثيل المصلحة الوطنية، وعمدت إلى تشويه شخصية من عارض الرئيس، ولو كان من أقرب المقربين إليه، إضافة إلى انتهاج القمع في حسم الخلاف مع الخصوم. كما ينسى كثيرٌ في أيامنا هذه، حين تقويمه المرحلة الناصرية، وجه المرحلة الآخر حين يتحدثون عن «الزمن الجميل» في ستينيات القرن العشرين، لمجرد أنهم يلمحون سيدات غير محجبات يدخنَّ السجائر في الحفلات التي كانت تحييها الفنانة أم كلثوم. صحيح أنه جرى في هذه المرحلة تعميم التعليم وتأميم المقدرات الوطنية ومحاولات التصنيع وقيادة مشروع سياسي عربي، لكن الوجه الآخر صبغه نظام الاستخبارات والخوف والتعذيب في السجون، وتقديم الولاء السياسي على الكفاءة، والخطاب السياسي الشعبوي المُقعر الذي انتهى إلى هزيمة عام 1967. فكان للنظام الناصري وجهان؛ إذ رافقت منجزاته في التأميم وإعادة توزيع الثروة وإرساء بنية تحتية جيدة للاقتصاد الوطني وتعميم التعليم عملية ضخمة لبناء الدولة الأمنية وانتشار الخطاب الشعبوي ورفض الرأي الآخر والمبالغة في تقدير المنجزات والقوة الذاتية، وتبع ذلك ترد في الأداء المؤسسي، وهبوط مستوى التعليم.

في المرحلة الأولى، انشغل الضباط ببناء الجمهورية. وكان هذا في نظرهم مرادفًا لإنشاء الوحدة الوطنية بحلّ الأحزاب. فحُلت الأحزاب المصرية بقانون رقم 179 (1953)، ولم ينطبق ذلك على الإخوان الذي ظلوا ناشطين علانية

حتى عام 1954[82]. وهكذا، استُبدلت أيضًا النخب الليبرالية الصاعدة في مصر بين الحربين العالميتين الأولى والثانية بنخب موالية (أهل الثقة)، وغالبًا ما لم يكن أهل الثقة من أهل العلم والخبرة. وبدأت تسود بالتدرّج قيم جديدة في عملية إدارة الدولة، أساسها الشعبوية من جهة والولاء من جهة أخرى. وغطت على ذلك سياسات وطنية وشعبية فعلًا، عَزلت النخب الليبرالية القديمة.

في البداية، طلب عبد الناصر ترجمة العلاقة الودية للضباط مع أميركا إلى دعم اقتصادي وعسكري. وطلب دعمًا بلغ 100 مليون دولار، لكن عارض الإنكليز الدعم الأميركي لمصر بينما كانوا منهمكين في مفاوضات مع الضباط الأحرار على مستقبل الوجود البريطاني في منطقة قناة السويس. واعتقدوا أن حاجة الضباط إلى المعونة يجب أن تستخدم وسيلة للضغط عليهم. ويبدو أن الموقف الإنكليزي، إضافة إلى اعتبارات أخرى متعلقة باستقلالية نظام عبد الناصر، أثّر في آيزنهاور[83]، ما دفع مصر إلى إعادة النظر في موقفها تجاه ما سمي «الحياد الإيجابي». في هذا الوقت، عقدت مصر اتفاقات دفاعية مع سورية والمملكة العربية السعودية واليمن، في مواجهة حلف بغداد، ووقعت اتفاقية تجارية مع الاتحاد السوفياتي في نيسان/ أبريل 1955 تلتها صفقة الأسلحة التشيكية. كما قررت حضور مؤتمر باندونغ الذي عُقد في أيار/ مايو 1955. واستُنفر البريطانيون ضد هذا الاتجاه، ففي بداية نيسان/ أبريل 1956 دعا جورج كنيدي يونغ (نائب مدير M16) لبحث نتائج سياسة بريطانيا المتشددة في الشرق الأوسط. وبناء على أوامر المدير العام لـ CIA ألان دالاس حضر إلى لندن ممثل المدير العام في الشرق الأوسط جيمس آيشلبرغر ثم أبلغ يونغ عميلين لِـ CIA أن الاستخبارات السرية البريطانية قررت إطاحة حكومات مصر وسورية والعربية السعودية لأنها تهدد المصالح البريطانية في المنطقة وباتت دولًا ضمن الدائرة الشيوعية، وأن مستقبل لبنان والأردن يتوقف على إطاحة الحكومة السورية. وقال يونغ إن بلاده تستعد الآن لشن معركتها الأخيرة[84].

---

(82) صدر قرار حل جماعة الإخوان المسلمين في 14 كانون الثاني/ يناير 1954، أي بعد عام من قرار حلّ الأحزاب.

(83) Cook, *The Struggle for Egypt*, p. 65.

(84) علي محافظة، بريطانيا والوحدة العربية، 1945-2005، وقفية جمال عبد الناصر الثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 168-169.

بعد صراع مطول وأخذ ورد مع بريطانيا، تحقّق جلاء القوات البريطانية، وبدأت تظهر بوادر التصادم مع المعسكر الغربي حين رفضت مصر الانضمام إلى حلف بغداد (تركيا وإيران وباكستان والعراق) الذي رأى فيه عبد الناصر محاولة لعزل مصر، علاوة على عزوف أميركي عن تسليح مصر أو الوقوف معها بوجه الهجمات الإسرائيلية الانتقامية ردًا على العمليات الفدائية في قطاع غزة بين عامي 1955 و1956، ولا سيما غارة «السهم الأسود» التي شنّها الإسرائيليون في عام 1955 وراح ضحيتها 38 جنديًا مصريًا، وأُبرمت بعدها صفقة الأسلحة التشيكية بإيعاز من الاتحاد السوفياتي، بعد أن أكدت الصين للقيادة المصرية أنها غير قادرة على تلبية طلبات مصر التسليحية، ونصحتها باللجوء إلى السوفيات.

كتب أوين سيرز أن ثمة انطباعًا عامًا بأن دوران جمال عبد الناصر باتجاه حركة عدم الانحياز كان بسبب غارة إسرائيلية شُنت على غزة في عام 1955، وإنشاء حلف بغداد ورفضه الانضمام إليه، وتردد الولايات المتحدة والغرب عمومًا في بيع السلاح إلى مصر. ورأى سببًا آخر، تمثل في اعتقاد عبد الناصر وبعض مناصريه أن الاستخبارات الأميركية ترغب في التخلص منه[85]. ويؤكد الكاتب نفسه أنه ساد في الإدارة الأميركية خلاف في شأن عبد الناصر، فالأخوان دالاس[86] في وزارة الخارجية والاستخبارات المركزية أرادا التخلص منه، وخططت الاستخبارات لقتله بالفعل، ورفض آيزنهاور هذا المخطط في تشرين الأول/ أكتوبر 1956[87]. ويبدو أن الأميركيين سرّبوا معلومات استخبارية إلى مصر من خلال الأخوين مصطفى وعلي أمين والسفير الأميركي في القاهرة، وكذلك رئيس محطة الاستخبارات الأميركية في مصر جيمس آيشلبرغر الذي أخبر عبد الناصر أيضًا أن الاستخبارات البريطانية خطّطت لعملية شبيهة بعملية مصدق في إيران، أي إزاحة عبد الناصر بقتله أو بتدبير انقلاب عسكري ضده[88].

(85) Owen L. Sirrs, *A History of the Egyptian Intelligence Service: A History of the Mukhabarat, 1910-2009*, Studies in Intelligence Series (Milton Park, [England]; New York: Routledge, 2010), p. 51.

(86) المقصودان هنا هما جون فوستر دالاس، وزير الخارجية، وأخوه آلان دالاس، مدير الـ CIA في تلك الفترة.

(87) Sirrs, p. 53.

(88) المصدر نفسه، ص 56-55.

وهناك من اعتقد في وكالة CIA أن عبد الناصر هو أفضل بديل من الشيوعية، وأن التخلص منه يؤدي إلى انتصار الشيوعية في مصر.

رأت مصر في حلف بغداد (1955) محاولة لعزلها، فاتفقت مع السعودية التي كان لها أسبابها الخاصة والمختلفة لمعارضة الحلف، ووقعتا اتفاقات دفاع مشترك. وتقدمت مصر بطلب تمويل بناء السد العالي إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) الذي وافق مبدئيًا في عام 1956 على تمويل بناء السد بمبلغ 200 مليون دولار، خشية أن يساعد السوفيات مصر في بنائه. وحاول البنك الدولي فرض شروط سياسية واقتصادية تقييدية جدًا على مصر التي رفضت الشروط السياسية وقبلت بعض الشروط الاقتصادية التي تضمن سداد الديون، منها حق البنك الدولي في بحث الخطوات التي تتخذها مصر في مواجهة التضخم المالي في حال حدوثه. وأعلن البنك في شباط/ فبراير 1956 أنه سيقرض مصر 70 مليون جنيه[89]، لكن تراجعت الولايات المتحدة وبريطانيا عن دعم تمويل بناء السد بحجة ضعف الاقتصاد المصري، بعد اعتراف مصر بالصين الشعبية لضمان صفقة الأسلحة التشيكية. فأعلن عبد الناصر قراره تأميم قناة السويس، وأتبعه بقرار تأميم 55 شركة بريطانية وفرنسية.

بعد سحب الأميركيين عرضهم تمويل مشروع السد العالي، منح عبد الناصر نفسه صلاحيات رئاسية واسعة في دستور جديد أُقر في عام 1956، جرت الموافقة عليه في استفتاء شعبي. ثم توجه في 26 تموز/ يوليو 1956 إلى ساحة المنشية - التي جرت فيها محاولة اغتياله قبل ذلك بعامين - وأعلن أمام حشد جماهيري تأميم قناة السويس وتبعيتها للمؤسسة الاقتصادية التي أقامت القطاع العام. كانت هذه خطوة كبرى للوجدان المصري. ففي عام 1875، باع الخديوي إسماعيل حصّة مصر في القناة إلى الإنكليز مقابل سداد ديون كانت مستحقة على مصر. وبقي الحفاظ على القناة من أبرز مبررات الوجود الإنكليزي في مصر، أي ارتبطت الهيمنة الأجنبية على مصر بالسيطرة على قناة السويس. لذا، حمل تأميم القناة شحنات عاطفية وطنية مصرية كبيرة.

تلا التأميم العدوان الثلاثي على مصر. وبرّرت باريس مشاركتها فيه بملكية

---

(89) البغدادي، ص 314.

مواطنين فرنسيين حصة كبيرة في شركة قناة السويس، علاوة على ادعائها أن مصر تقوم بممارسات مناهضة لفرنسا في الجزائر والدول المغاربية الأخرى. ويرى أمين هويدي أن السبب الحقيقي لعدوان 1956 الثلاثي على مصر كان إعلانها عدم التزامها المعسكر الغربي بكسرها احتكاره تزويدها بالسلاح، وإبرامها اتفاقية 27 أيلول/ سبتمبر 1955 لاستيراد الأسلحة السوفياتية. أما السبب المباشر للعدوان فكان إعلان عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس. فصفقة السلاح، لا تأميم قناة السويس، هي التي هددت توازن القوى في المنطقة في زمن الحرب الباردة، أما التأميم ففي رأيه (من الواضح أنه يرى الموضوع من زاوية نظر استراتيجية في العلاقات الدولية) كان مجرّد نقل إدارة ملكية شركة إلى السلطات المصرية مع ضمان حرية الملاحة، تقيّدًا باتفاقية اسطنبول (1888)، وضمان حقوق حملة الأسهم من غير المصريين، ومنهم الفرنسيون[90]. وكان رئيس الوزراء الفرنسي غي موليه هو من بدأ التحضير للعدوان بالتعاون مع إسرائيل؛ وهي الإدارة الفرنسية نفسها التي قدمت إلى إسرائيل الخبرة والعون في إنشاء المفاعل النووي الذي صنّعت فيه إسرائيل قنابلها الذرية لاحقًا.

بدأ العدوان الثلاثي الهادف إلى إسقاط النظام في مصر في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1956، واستمر أسبوعًا، وشمل قصف مطارات ومناطق عدة في القاهرة. ونُفذ إنزال جوي فرنسي - بريطاني في مدينة بورسعيد في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر. وبينت هذه الحرب - عسكريًا - أن الجيش المصري وقيادته السياسية، أساءا منذ عام 1956 تقدير القوة العسكرية الإسرائيلية واستخفا بها (حصل هذا في عشية حرب 1956 وحرب 1967).

قاد زكريا محيي الدين، من المخابرات العسكرية، مقاومة الاحتلال في قناة السويس في عام 1956، وشاركه في تنظيم المقاومة محمد أبو الفضل وكمال رفعت ومحمد فايق. تلا الإنزال الجوي إنذار سوفياتي إلى دول العدوان، وضغط أميركي على بريطانيا لإجبارها على قبول الانسحاب. وترتب عن إنهاء العدوان نشر قوات طوارئ دولية، كانت مهمتها الرئيسة إبقاء مضائق تيران مفتوحة للملاحة باتجاه إسرائيل.

---

(90) أمين هويدي، الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر، حقائق تنشر لأول مرة مع ثماني وثائق سرية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992) ص 40.

اجتمعت قوى عدة ضد الطريق الجديدة التي بدأ نظام عبد الناصر يختطها منذ أن لاحت بعض ملامحه. والتقت هذه القوى معًا لدوافع وأسباب مختلفة. ففرنسا خشيت أن يؤدي في الجزائر الدور نفسه الذي مارسته الصين في دعم فيتنام ضد الاحتلال الفرنسي. أما دوافع بريطانيا لشن العدوان فكانت تأميم قناة السويس ونشاط عبد الناصر في الأردن واليمن والخليج العربي ومناطق النفوذ البريطاني الأخرى، كما كان لإسرائيل دوافعها ضد نظام الضباط الأحرار. أما هدف العدوان الثلاثي على مصر بعد التأميم فكان صريحًا وواضحًا: إطاحة نظام جمال عبد الناصر.

في الحقيقة، هُزم نظام عبد الناصر حينذاك عسكريًا، لكنه حقّق نصرًا سياسيًا كبيرًا. وربما كانت هذه أول مرة في التاريخ العربي يُستخدم فيها عبارة «هزيمة عسكرية ونصر سياسي»، جرى تكرارها لاحقًا بشكل ممجوج في الهزائم كلها. لكن النصر السياسي في عام 1956 كان حقيقيًا؛ إذ وقف الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ضد العدوان الذي بدا عدوان قوى استعمارية قديمة آفلة. كما وقفت الشعوب العربية مع مصر التي تحولت في تلك الفترة إلى قوة عربية وعالم ثالثية أساسية، وانسحبت القوات الإسرائيلية المعتدية من شبه جزيرة سيناء.

دفعت هذه التطورات مصر إلى سلوك طريق سياسية ميّزت الحقبة المصرية حتى وفاة عبد الناصر، وهي التوجه إلى العالم العربي كفضاء استراتيجي، ولا سيما الرأي العام العربي الذي أيّد مصر في معركتها، وإلى البحث عن تحالفات دولية بديلة تدعم مصر في سياساتها التنموية وفي سياسة تأميم قناة السويس وفي موضوع التسلح. إلى ذلك، حاول النظام العسكري المصري في هذه المرحلة تأسيس تحالف بين الجيش ومؤسسات التمويل المحلية - مجموعة بنك مصر تحديدًا - لتشجيعها على الاستثمار في التنمية والصناعة، لكن بموجب نظام «بونابرتي» تكتفي فيه البرجوازية بالاستثمار في الصناعة، تاركةً السلطة السياسية في يد الضباط. وسرعان ما تخلّى النظام عن هذه التجربة لمصلحة الدور الحصري للدولة في التنمية الصناعية.

في هذه المرحلة التي حُقق فيها نوع من التحالف مع المعسكر الاشتراكي، أُطلق في أواسط عام 1956 اليساريون والشيوعيون من السجون، وكانوا قد

اعتقلوا في بداية الثورة خلال إحكام قبضة الضباط على الحياة الحزبية والسياسية والثقافية في مصر. لكن النظام عاد إلى قمعهم بعد معارضة الشيوعيين الوحدة مع سورية، وترويجهم العلني لأنموذج الجبهة الوطنية بقيادة عبد الكريم قاسم في العراق في عام 1958. كانت علاقة مصر بالسوفيات تتوطد شيئًا فشيئًا؛ من تناقضاتها العجيبة التي تدل على أنها كانت خيارًا في السياسة الخارجية للطرفين هو أن ملاحقة الشيوعيين في مصر تكثفت في المرحلة ذاتها. وفي أوج هجوم مباحث أمن الدولة في عام 1958 على الشيوعيين، كان سامي شرف (مدير مكتب عبد الناصر آنذاك) في موسكو في مهمة تسهيل عملية تدريب ضباط الاستخبارات العامة المصرية لدى جهاز الاستخبارات السوفياتية (KGB).

يقول أوين سيرز إنه في آذار/ مارس 1957، عاد آيزنهاور لبحث موضوع إطاحة عبد الناصر في اجتماع مع ألان دالاس، مدير الـ CIA[91]، في الوقت الذي انقطعت فيه العلاقات المصرية بالاستخبارات الأميركية. وفي 28 أيار/ مايو 1957 واجه عبد الناصر السفير الأميركي بادعاءات عن وجود مؤامرة أميركية ضد مصر[92]. في ذلك الوقت، كُشِف عن مؤامرات بريطانية وسعودية لإطاحته، فأصبح النظام يشك في محيطه، وامتدت حال الشك هذه إلى داخل المجتمع المصري.

عُيِّن صلاح نصر مديرًا للمخابرات العامة، وكان حتى تشرين الأول/ أكتوبر 1956 مدير مكتب المشير عبد الحكيم عامر، ولم يتسلم منصبه حتى بداية 1957 بسبب حرب السويس. وتمكّن بعد ثلاثة شهور من تعيينه نائبًا لمدير المخابرات العامة أن يصبح مديرًا لها بدلًا من علي صبري. وتكثف نشاط الاستخبارات المصرية في دول الجوار، الأمر الذي عُدّ تآمرًا لإسقاط أنظمتها، في حقبة امتدت بين عامي 1957 و1960، بحسب سيرز[93].

في عام 1962، أُسّس الاتحاد الاشتراكي العربي إطارًا رسميًا - شعبيًا، في محاولة لإنشاء تيار تجييشي يمكن من خلاله تكوين قاعدة شعبية للنظام

(91) Sirrs, p. 59.

(92) المصدر نفسه، ص 59.

(93) المصدر نفسه، ص 60-62.

في سياساته الاقتصادية الاجتماعية وسياسته الخارجية، وثقلًا مدنيًا له في مقابل قوة الجيش وقوة عبد الحكيم عامر المتعاظمة داخل النظام. ولم يُقدم الاتحاد الاشتراكي كحزب حاكم، بل كتحالف قوى الشعب العاملة، لكنّه تحول في الواقع إلى حزب حاكم على نمط أحزاب أوروبا الشرقية، محاولًا تقليد دور الطليعة الثورية للجماهير. وتحول بعد ذلك إلى إطار شعبوي وتنظيم نخبوي مرتبط بالسلطة السياسية الأمنية المركزية باسم «التنظيم الطليعي». فـ «الاشتراكية العربية» التي روّج لها النظام المصري كانت مناهضة من ناحية المراجع الأيديولوجية للشيوعية والماركسية والصراع الطبقي. وعلى الرغم من أنها حاولت أن تستلهم عناصر من التراث الإسلامي، فإنها كانت مناهضة للحركات الإسلامية، لكن متصالحة مع الإسلام الشعبي والعناصر الموالية لها في المؤسسة الدينية، القادرة على التسامح في شأن نزع الحجاب والاختلاط وغيره. غير أنها كانت تلتقي بشكل كامل مع نظرية التطور اللارأسمالي التي صاغها المنظرون السوفيات لتأطير نفوذهم السياسي والاقتصادي في بلدان «الديمقراطيات الثورية»، أو النظم التسلطية الشعبوية في حقيقة الأمر، ولاحتواء شيوعيّي تلك البلدان. فكان أحد أركان هذه النظرية يستند إلى مقولة الانتقال إلى الاشتراكية من خلال تطور غير رأسمالي يمرّ في المساعدة التقانية والاقتصادية التي يقدّمها الاتحاد السوفياتي ومنظومة الدول الاشتراكية، فصُممت النظرية لتؤدي وظيفيًا دور هذا النفوذ والتغلغل. ولأن لم يكن لهذا الحزب أيديولوجيا متكاملة واضحة، تعذّر التحشيد الأيديولوجي، وبالتالي انصبّ التحشيد على شعارات قومية عامة، ومحاولات فكرية أُطلق عليها اسم «اشتراكية عربية»، وعلى شخص الرئيس جمال عبد الناصر. وبدأت بذلك عملية تقديس الشخصية. أما من حيث الممارسة، فتحوّل الحزب إلى جهاز يمارس رقابة وسيطرة على نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مصر، في أماكن العمل أو في المؤسسات النقابية والإعلام والجامعات وغيرها.

بعد الإصلاح الزراعي الجديد الذي بدأ في تموز/ يوليو 1961 أقرّ النظام سلسلة تأميمات (شملت سورية باعتبارها إقليمًا شماليًا)، استهدفت منشآت الصناعة التحويلية والتجارة الخارجية (كانت الصحافة أُمّمت من قبل) بالتأميم الكامل أو الجزئي، من خلال دخول الدولة شريكًا إجباريًا في السيطرة على

أسهم الشركات «المساهمة» أو» المغفلة». وانتزعت الدولة أغلبية رؤوس أموال المؤسسات التي لم تؤمم، وسُنَّت القوانين الاشتراكية في عام 1961 لاقتصاد يخضع لسيطرة الدولة.

أفاد الإصلاح الزراعي طبقةً وسطى ريفية تمكنت من تعليم أبنائها، ما أدى إلى دخولهم إلى الحياة العامة والتأثير فيها. وانتقل هؤلاء إلى المدينة وكوّنوا أساس البيروقراطية الحاكمة لاحقًا، التي تضاعف عددها في ستينيات القرن الماضي. كما بدأ مع هذه السياسات تكوّن الفئات الوسطى الجديدة المتخمرة في الثكنات وبيروقراطية الدولة وفي التوظيف في مؤسسات الدولة لتخريج الكوادر. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أساس جهاز الاتحاد الاشتراكي العربي وأساس البيروقراطية المصرية الجديدة لجمهورية يوليو كان أبناء الريف الذين تمكنوا من الدراسة نتيجة فتح باب التعليم أمامهم، وتطبيق الإصلاح الزراعي ونشوء طبقة وسطى ريفية.

لم يكن شأن الإصلاح الزراعي أمرًا سهلًا، ففي الكثير من الحالات تعاونت العائلات المالكة القديمة في الريف مع البيروقراطية الجديدة، أكانت فرع الاتحاد الاشتراكي العربي أم جهاز الأمن في الريف، لمنع تطبيقه ووقف توزيع الأراضي على الفلاحين، للحفاظ على العلاقات القديمة بتأكيد الولاء للنظام في مصر، وإرسال تقارير كاذبة ومضللة إلى القاهرة. أدى ذلك إلى وقوع صدامات في الريف، وخير مثال على ذلك الواقع المركّب الذي استمر طويلًا، قضية قرية كمشيش ومقتل صلاح الدين حسين[94].

---

(94) شهدت كمشيش، وهي قرية تابعة لمركز تلا في محافظة المنوفية، دلتا النيل، ما يمكننا اعتباره ثورة فلاحية صغيرة، كانت أولى شراراتها مع بدايات ثورة يوليو على خلفية الصراع بين الفلاحين وكبار مالكي الأراضي. كان يقود الفلاحين شاب متعلم يساري التوجه يدعى صلاح الدين حسين، عمد إلى تنظيم مجموعة من أبناء القرية المتعلمين وغير المتعلمين لمقاومة نفوذ عائلة الفقي الإقطاعية. وقعت اشتباكات مسلحة بين الطرفين، وتكررت على مدى أعوام لم تستطع فيها ثورة يوليو حسم المعركة لمصلحة الفلاحين بحسب ما وعدت. وأشار عبد الناصر إلى نضال الفلاحين هؤلاء في إحدى خطبه. وفي عام 1966، اغتيل حسين على يد شاب من القرية قيل إن عائلة الفقي الإقطاعية دفعته للقيام بذلك، فصارت القرية أيقونة للصراع بين البروليتاريا الفلاحية والإقطاع. وزارها في الستينيات سارتر وسيمون دوبوفوار وتشي غيفارا، وثمنوا نضال صلاح الدين حسين ورفاقه الفلاحين. ظهر اسم كمشيش ثانية في التسعينيات بعدما انتكست أوضاع الفلاحين، وعاد الإقطاع يطل برأسه مع إلغاء قوانين الإصلاح الزراعي وسن قوانين مغايرة أسست لطرد الفلاحين من الأراضي، في إثر صدور =

أدى التصنيع وإرساء البنى التحتية والإصلاح الزراعي والتوسّع في القطاع العام إلى حدوث نمو اقتصادي سريع في البداية، ثم ظهرت حدود القطاع العام حين اصطدم بقانون تناقص الغلة الذي فرض التحول من الاستثمار الكمي إلى الاستثمار النوعي المكثف. ولم تتحمل عوائد الدولة نفقات الجهاز البيروقراطي الآخذ بالتوسع ومشروعاته التحديثية الكبرى. ففي العقد الأول للثورة المصرية، تضاعف دخل العمال والموظفين تقريبًا، وأصبح دخل الأغنياء أقل من 10 في المئة من مجمل الدخل القومي، وارتفع 12 في المئة دخل الشريحة الأفقر التي تمثل 60 في المئة من المجتمع. وتحسّنت فرص التعليم للفقراء بشكل مذهل حين فتحت أمامهم أبواب التعليم في المدارس والجامعات بالمجان، لكن ملامح أزمة كبرى بانت في عام 1966، سببها عدم التناسب بين إنفاق قطاع الدولة العام ومشروعاته الطموحة من جهة، وإنتاجية الاقتصاد وطاقته المالية من جهة أخرى.

بدأ التورط المصري في اليمن في عام 1962، ووصل عدد القوات المصرية فيه إلى 70 ألف جندي، قُتل منهم 26 ألفًا في خمسة أعوام. لم تتوقع الإدارة المصرية حربًا طويلةً في اليمن، تشغلها في معظم الستينيات. لم ينسحب آخر جندي مصري من اليمن إلا في كانون الأول/ ديسمبر 1967. ولا ريب في أن هذا التدخل العسكري كان عبئًا كبيرًا على الخزينة، وعلى معنويات القوات المسلحة المصرية وتدريبها.

تناقضت طموحات النظام السياسية القومية بمعنى (Pan-Arabism) مع قدرات مصر العسكرية والاقتصادية، وحتى الاستخبارية. وتأكد ذلك مع إخفاق الوحدة بين مصر وسورية، وحصول الانفصال بينهما، علاوة على الإخفاق العسكري في اليمن، على الرغم من أن عبد الناصر ألقى مسؤولية الانفصال عن سورية على

= القانون 96 في عام 1992، إذ شهدت كمشيش مرة أخرى اشتباكات بين فلاحي القرية والعائلات الكبرى، خصوصًا عائلة الفقي التي حاولت بالقوة استعادة الأراضي التي حصل عليها الفلاحون بموجب قانون الإصلاح الزراعي. وتظهر مذكرة قانونية كتبها المحامي اليساري المعروف نبيل الهلالي لموكلته شاهندة مقلد، المناضلة اليسارية وزوجة حسين، ضد عائلة الفقي جانبًا من هذه الحكاية: حمدي الأسيوطي، «مذكرة بدفاع السيدة شاهندة مقلد فى الدعوى رقم 11807/ 2005 إلى محكمة جنح مدينة نصر أول درجة،» (مذكرة الأستاذ نبيل الهلالي دفاعًا عن السيدة شاهندة مقلد، منتدى المحامين العرب، 27/ 3/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.mohamoon-montada.com/Default.aspx?Action=Display&ID=114931&Type=3>.

عبد الحكيم عامر، بحسب ما كتب محمد فوزي (وزير الحربية المصري الأسبق)، «الأمر الذي بدأ بسببه الصراع الخفي بين الاثنين، والذي ظهر للعارفين فقط في مجلس الرئاسة عام 1962»[95].

في هذه المرحلة، جرت عمليات التأميم الكبرى بين عامي 1961 و1964. وفي مقابل المنافع التعليمية والمعيشية للعمال وبعض الضمانات للفقراء، قُضي على العمل النقابي تمامًا، وحُددت الحريات السياسية بشكل كامل، وفُرضت رقابة شاملة على الجامعات والبحث العلمي، وعلى الحركة الطالبية أيضًا. ففي عام 1958، منح قانون الطوارئ (قانون 162) الحكومة صلاحيات واسعة تضمنت إغلاق الصحف وتقييد العمل السياسي والنقابي، وأُقيمت بموجبه محاكم أمن الدولة التي لا يمكن استئناف أحكامها، وهو القانون المطبّق بشكل متواصل تقريبًا من دون توقف منذ عام 1967 في مصر وحتى ثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011. يمثل هذا القانون سندًا قانونيًا للإجراءات المقيدة للحريات والمعادية للديمقراطية، علاوة على منعه الإضرابات والتجمعات وفرضه الرقابة على الصحافة وغيرها. انخرط النظام في شبه صراع وجود مع حركة الإخوان المسلمين، كان له أثر كبير في تحويل النظام إلى نظام قمعي (بوليسي)، نجم عنه حصول تحولات عميقة في فكر جماعة الإخوان وتنظيمها، منها انشقاقات عناصر متطرفة عن التنظيم ساهمت في تغيير خريطة الإسلام السياسي في الأمد البعيد.

تمثل هذه المرحلة أحد المفاصل المهمة في تحول الإسلام السياسي نحو الفكر التكفيري واتهام المجتمع بالجاهلية الجديدة، المتضمن عناصر انعزالية وغربة نفسية من مجتمع الجاهلية الجديد هذا، في عملية الاستعداد للجهاد ونشر الدعوة من جديد. ولا يمكن فصل أي بحث في هذا السياق عن تجربة السجون والتعذيب وانسداد الأفق في الواقع القائم، والتحول إلى التطرف بمعناه الكلاسيكي، أي انعدام الجسور مع الوضع القائم. ومع الخروج إلى المنافي في المملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج هربًا من الملاحقة والتنكيل، تلاقى فكر الإخوان المسلمين القطبيين والوهابية عند لجوئهم إلى الجزيرة العربية.

---

(95) محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، 1967-1970: مذكرات الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية الأسبق، ط 5 (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1990)، ص 23.

ونرجّح أنه كان لهذا اللقاء المبكر بين الفكر الإخواني القطبي والفكر السلفي الوهابي في الستينيات، الذي تفاعل طوال السبعينيات، دورٌ في توليد السلفية الجهادية التي عرفناها منذ نهاية القرن الماضي متجسدة في تنظيمات مثل القاعدة، وما تشعّب منها.

حصلت موجات اعتقال الإخوان المسلمين بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم في عامي 1965 و1966، واشتهرت حكايات التعذيب في السجون المصرية. ونجم عن هذه الموجات إعدام سيد قطب وعبد الفتاح إسماعيل ومحمد هواش. وما زال الباحثون غير متفقين على أن الإخوان المسلمين خططوا فعلًا للانقلاب في مصر بدعم سعودي في عامي 1964 و1965. ويستند بعضهم إلى تقارير الاستخبارات الأميركية في تأكيد وجود خطة انقلابية مسبقة(96). وصدرت اتهامات مصرية بتورط الاستخبارات الأميركية في محاولة الانقلاب هذه(97)، وأرّق النظام طوال ستينيات القرن هاجس وجود مؤامرة استخبارية أميركية لقتل عبد الناصر وقلب نظام الحكم في مصر(98).

تميزت المرحلة حتى نشوب حرب 1967 باحتدام الصراع بين ما سُمي حينئذ «القوى التقدمية» و«القوى الرجعية» في الوطن العربي، الأمر الذي وصفه الكثير من الدراسات بـ «الحرب العربية الباردة». فكانت علاقة مصر سيئة بالسعودية والأردن وتونس، وقُطعت العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة ولندن احتجاجًا على مسألة روديسيا، وتوقف إمداد الولايات المتحدة مصر بالقمح، وأعلن عبد الناصر أن عليه سنويًا تدبر 150 مليون دولار لاستيراد الغذاء الضروري للشعب المصري. وكانت مصر في عام 1967 بحاجة إلى 4 ملايين طن من القمح، أنتجت منها نحو 2.5 مليون طن، وكان عليها استيراد الكمية الباقية من الخارج. وكانت الولايات المتحدة أوقفت في حزيران/ يونيو 1966 العمل ببرنامج السلام مقابل الغذاء(99).

---

(96) يؤكد أوين سيرز مثلًا وجود مخطط حينئذ عند الإخوان لقلب نظام الحكم في مصر، فيما ينكر ذلك الإخوان أنفسهم وباحثون آخرون. انظر: Sirrs, p. 89.

(97) المصدر نفسه، ص 89-90.

(98) المصدر نفسه، ص 90-92.

(99) إمام، ص 202-203.

بعد انتشار الحديث عن حشد إسرائيلي عسكري على الحدود السورية في 8 أيار/ مايو 1967، والتأكيدات السوفياتية لهذا الحشد الذي تأكد خطأه لاحقًا، عكست سرعة الانتشار المصري في سيناء مؤشرات إلى وجود فوضى في المعدات والتجهيزات والتموين. وأكدت مصادر عدة، منها محمد فوزي (رئيس الأركان)، عدم وجود إشارات لاستنفار إسرائيلي عسكري على الحدود السورية(100)، ولا حتى استنفار سوري، الأمر الذي أكده رئيس المخابرات العسكرية حينئذٍ محمد صادق(101)، وكذلك أمين هويدي(102) (يفضل التعامل بحذر مع هذه الروايات لأن «القيادة الشباطية» للبعث كانت مستنفرة فعلًا).

حين أُمِر فوزي أن يطلب من قوات الطوارئ الدولية إخلاء مواقعها، فهمت قيادة هذه القوات والأمم المتحدة ذلك أنه طلب الانسحاب من شبه جزيرة سيناء كلها، ما أدى إلى دخول القوات المصرية إلى شرم الشيخ. تدهور الموقف بعدما رفض عبد الحكيم عامر إبحار أي سفينة تحمل العلم الاسرائيلي على مرأى من القوات المصرية التي دخلت إلى شرم الشيخ. وأدى ذلك إلى صدور قرار مصري قضى بإغلاق مضائق تيران التي تمر منها السفن إلى ميناء إيلات في خليج العقبة. وثمة دلائل على أن تصعيد الموقف المصري كان نتاج مزايدة وسوء تدبير.

تروي مذكرات مسؤولين في تلك الفترة، مثل صلاح نصر ومحمد فوزي وغيرهما، أن ما جرى في عام 1967 كان مؤامرة دولية. فرسالة الفريق فوزي إلى الجنرال ريكي بسحب قوات الطوارئ الدولية نصت على انسحاب جزئي من مواقع معينة، لا المواقع الحساسة مثل قطاع غزة ومنطقة شرم الشيخ(103)، لكن

---

(100) يُؤكد محمد فوزي في مذكراته أنه تبين له بعد زيارته دمشق، بتكليف من عبد الحكيم عامر في 14 أيار/ مايو 1967، ومكوثه فيها 24 ساعة، عدم وجود أي دليل على حشد إسرائيلي عسكري على الحدود السورية. انظر: فوزي، ص 71.

(101) Sirrs, p. 98.

(102) يقول أمين هويدي إنه في أثناء زيارة وفد مؤلف من زكريا محيي الدين وأمين هويدي (وزير الدولة) وحسن صبري الخولي (الممثل الشخصي لعبد الناصر) وعبد المنعم رياض (رئيس أركان الحرب المشتركة في سورية)، أكد له عبد الكريم الجندي (رئيس المخابرات السورية) عدم وجود حشود إسرائيلية على الجبهة السورية. انظر: هويدي، ص 70. أكد هذا معلومات الفريق محمد فوزي الذي عاد من سورية بالمعلومات نفسها التي فنّدت وجود مثل هذا الحشد في الأيام الأولى من الأزمة.

(103) بناءً على تكليف من المشير عبد الحكيم عامر، أرسل محمد فوزي في 16 أيار/ مايو 1967 =

القيادة العسكرية والسياسية أدركت تمامًا خطورة إغلاق مضائق تيران. يقول صلاح نصر في هذا الشأن إن ما يدعو إلى الريبة هو موقف يوثانت (السكرتير العام للأمم المتحدة) الذي اعتبر الطلب بمنزلة طلب بالانسحاب الكلي من غزة وسيناء. وكان على القيادة المصرية إما أن تتراجع وإما تقبل بسحب قوات الطوارئ كلها، واختار عبد الناصر الخيار الثاني بعد مراجعة السفير المصري في الأمم المتحدة قيادته في القاهرة في هذا الشأن(104).

كتب محمد فوزي في مذكراته أن جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر كانا يرغبان قبل عام 1967 في انتهاز أي وضع دولي أو إقليمي لسحب قوات الطوارئ الدولية التي اعتبراها من مخلفات العدوان الثلاثي. وحانت هذه الفرصة عندما أبلغ وزير الدفاع السوري المشير عبد الحكيم عامر بحشد بين 11 و13 لواءً إسرائيليًا على الحدود السورية(105) (يتناقض هذا مع ما نقله محمد صادق وأمين هويدي). وكانت مصر أعلنت أنها ستعدّ أي عدوان على سورية عدوانًا عليها، وجاءت تهديدات ليفي أشكول وآبا إيبان ويتسحاق رابين (رئيس الأركان الإسرائيلي آنذاك) التي وصلت إلى حد الإنذار بغزو سورية، مبررًا لذلك.

كان التخلص من القوات الدولية مهمة وطنية في نظر جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر منذ عام 1957، حين فُرضت هذا القوات على مصر شرطًا لانسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء، لكن قناعة عبد الناصر بتحقيق هذا

= خطابًا إلى الجنرال ريكي (قائد قوات الطوارئ الدولية) طالبه فيها بسحب القوات ضمانًا لأمنها وسلامتها. وفي اليوم التالي، رد الجنرال أنه يجب الرجوع في هذا الأمر إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، وأن على وزير الخارجية المصري أن يبلغه بهذا الأمر. وافق يوثانت (السكرتير العام للأمم المتحدة) على طلب محمود رياض في اليوم نفسه من دون الرجوع إلى مجلس الأمن. انظر: فوزي، ص 71-72. ويوضح محمد فوزي، كان ثمة تمييز عند عبد الناصر طوال الوقت بين التمركز في شرم الشيخ مكان القوات الدولية وإغلاق الخليج أمام الملاحة الإسرائيلية، وأصرّ المشير عامر على قرار إغلاق خليج العقبة. ظلت التساؤلات تصدر من قاعدة شرم الشيخ ابتداءً من 20 أيار/ مايو ثلاثة أيام، إلى أن صدرت توجيهات المشير بالتفصيلات النهائية بإغلاق المضائق بدءًا من الساعة 12:00 ظهر 23 أيار/ مايو 1967. ووصلت هذه التعليمات إلى قائد منطقة شرم الشيخ في الساعة 11:59 من ليل 22 أيار/ مايو، على الرغم من أن هذا القرار أذيع على العالم كقرار سياسي في 18 أيار/ مايو 1967. انظر: فوزي، ص 76-79.

(104) إمام، ص 202-203.

(105) فوزي، ص 69.

الهدف لم ترقَ إلى درجة خوض حرب مع إسرائيل، بخلاف عبد الحكيم عامر الذي لم يمانع من الزج بالقوات المسلحة المصرية في صراع مسلح سريع معها، بحسب محمد فوزي[106]. والحقيقة أن هذه الروايات كلها تفيد التورط عن قصد أو عن غير قصد. ومن الواضح أن إسرائيل كانت تبحث أيضًا عن مبررات لشن الحرب، كما لا يُمكن توقع قبول العدو بأن يلعب اللعبة بحسب القواعد والأصول التي وضعتها القيادة المصرية، والتزامه الحدود التي رسمتها لها.

يقول صلاح نصر إن تعبئة القوات المصرية جرت بطريقة عشوائية، في خدمة هدف سياسي للقيام بتظاهرة عسكرية. فاستدعيت قوات الاحتياط التي لم تَعتَد مسرح العمليات، ولا سيما أنها انتشرت فيه قبل وقت قصير[107]. ويتابع نصر (الذي يدافع عن عامر عمليًا، حيث كان من رجاله في جهاز القيادة) أن قرار إغلاق خليج العقبة لم يكن وليد ساعته، بل كان من الأمور التي ترسّخت في ذهن عبد الناصر منذ أواخر عام 1966، وسط جيشان الانفعال والتأثيرات النفسية التي بُنِيَت على هدفين رئيسين: أولًا، الرد على دعاية بعض الدول العربية المضادة بأنه يحتمي وراء القوات الدولية وأقواله أكثر من أفعاله؛ وثانيًا، مشاكسة الغرب، والولايات المتحدة خصوصًا، بسبب موقفه المنحاز إلى إسرائيل. كان عبد الناصر يستبعد فكرة خوض الحرب من حساباته حتى أصدر قراره بإغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، على الرغم من تحذيرات المخابرات العامة، وتطورت الأمور حتى وقع في الفخ. ويتابع نصر أن راسمي السياسة في القيادة لم يدركوا أنهم كانوا يُجَرّون إلى خوض المعركة في وقت ومكان غير ملائمين.

في الثالث والعشرين من أيار/ مايو، مع بدء إغلاق مضيق العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، وصلت رسالة من الرئيس الأميركي جونسون إلى عبد الناصر، تتضمن «حسن نوايا»، اقترح فيها إرسال نائبه همفري لزيارة المنطقة، ودعا الأطراف كلها إلى احترام اتفاقية الهدنة، وأكد أن بإمكان مصر الاعتماد على الولايات المتحدة في معارضتها أي عدوان، وأنه يمكن عرض مشكلة خليج العقبة على محكمة العدل الدولية. لكن الوقائع أثبتت تواطؤ الولايات المتحدة مع إسرائيل.

(106) فوزي، ص 70.

(107) إمام، ص 205.

في 27 أيار/ مايو 1967، أبلغ الاتحاد السوفياتي جونسون أن إسرائيل تخطّط لشن هجوم على مصر، فأحال جونسون هذه المعلومات إلى أشكول، رئيس وزراء إسرائيل، من دون اتخاذ أي إجراء. وزار آبا إيبان (وزير خارجية إسرائيل) في أواخر أيار/ مايو الولايات المتحدة، وقابل جونسون بعد إطلاعه على وجهة نظر وزارة الخارجية الأميركية والإدارة والبنتاغون، وتأكد من جونسون أن البيت الأبيض يوافق على سياسة إسرائيل ويدعمها ويضمن سلامتها. وهكذا، تأكد لإسرائيل أن لديها أضواءَ خضرًا كثيرة[108].

تكمن المشكلة في مثل هذا النوع من النظم السياسية في الآتي: حين يقوم رأس السلطة بتكتيك ما، تتبناه المؤسسة الحاكمة بأكملها بحماسة كأنه استراتيجيا، وتتحمس هي بدورها إلى درجة توريطه بالاستمرار في الخطأ، وحين يخطئ بتقدير ما، تضاعف المؤسسة هذا الخطأ عند تنفيذه. فلا توجد حرية تعبير تحمي التفاعل من أدنى، ولا نقد أو رأي مختلف لئلا يُعدّ تعبيرًا عن عدم الولاء. وبالتالي، حين أصدر عبد الحكيم عامر (القائد العام للقوات المسلحة المصرية) قراراته بحشد القوات في سيناء في رده على التهديدات الإسرائيلية الموجهة إلى سورية، وبتأثير حملات قوى عربية كانت تتهم مصر بالاختباء خلف القوات الدولية التي تموضعت في سيناء في أعقاب عدوان 1956، لم يعترض أي من القادة العسكريين على قرارات عامر، الذي كان واثقًا من أن جيشه أقوى من الجيش الإسرائيلي. كما وافق مجلس الأمة برئاسة أنور السادات في 28 أيار/ مايو 1967 على اقتراح قانون ينص على تفويض رئيس الجمهورية إصدار قرارات لها قوة القانون في ما يتعلق بأمن الدولة وسلامتها. أيد أعضاء المجلس قرار سحب القوات الدولية وقرار إغلاق مضائق تيران أيضًا، ولم تعترض اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي التي اجتمعت قبل ذلك بأسبوع على قرار سحب قوات الطوارئ[109].

في 30 أيار/ مايو، حضر الملك حسين إلى القاهرة ووقع اتفاقية الدفاع العربي المشترك مع الجمهورية العربية المتحدة. وفي 4 حزيران/ يونيو، حضر

(108) فوزي، ص 141-143.

(109) هويدي، ص 68.

رئيس وزراء العراق إلى القاهرة لينضم إلى هذه الاتفاقية. لم يعترض أحد في اجتماعات القيادة العربية المشتركة في مجلس الدفاع المشترك على الخطوات المصرية التي كانت تقود نحو الحرب. ولم تسمع ملاحظات نقدية إلا من علي عامر (القائد العام للقيادة العربية الموحدة) الذي حذر من خطورة الوضع ومن اختلال ميزان القوى لمصلحة إسرائيل، حين توقع تدمير القوات الجوية العربية وقيام إسرائيل بهجوم بري للاستيلاء على مناطق استراتيجية لاستخدامها في المساومة على إنهاء القضية الفلسطينية(110). وكان هذا بالفعل الهدف الإسرائيلي من حرب أخرى تضاف إلى حرب عام 1948، إذ لم تكفّ إسرائيل عن محاولاتها إكراه العرب على القبول بها أمرًا واقعًا. واعتقد بن غوريون دائمًا أن ثمة حاجة إلى حرب أخرى غير حرب عام 1948(111).

لم يدعم السوفيات خطة هجومية استباقية مصرية حاول شمس بدران إقناعهم بها في زيارته إلى موسكو في 27 أيار/ مايو 1967. وتوقع عبد الناصر أن تشن إسرائيل حربها في الخامس من حزيران/ يونيو، وأن تبدأ بضربة جوية، لكن صدقي محمود (قائد سلاح الجو) كان متأكدًا من أن 80 إلى 90 في المئة من القوة الجوية المصرية ستتجاوز مثل هذه الضربة الإسرائيلية الجوية الأولى(112)، لكن ما حصل كان إبادة القوة الجوية المصرية في أولى ساعات الحرب، كما هو معروف. تلقّت سورية والأردن ومصر هزيمة مذلة، تجلّت في مصر بتراجع غير منظم من سيناء، كان بالإمكان تجنبه، ووقعت غزة وسيناء والضفة الغربية والقدس وهضبة الجولان تحت الاحتلال الإسرائيلي. وافقت مصر فورًا على قرار وقف إطلاق النار الصادر عن مجلس الأمن، الذي لم يتضمن عودة القوات المحتلة إلى خطوطها الأصلية، خلافًا لقرارات وقف إطلاق النار التي تصدر عادة عن مجلس الأمن.

أنشئت قناة اتصال سرية بين صلاح نصر والاستخبارات الأميركية بوساطة إيطالية، استمرت طوال شهر حزيران/ يونيو بعد الحرب، طُرحت من خلالها أفكار

---

(110) المصدر نفسه، ص 71.

(111) عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2010)، ص 96.

(112) Sirrs, pp. 99-100.

تطرقت إلى انسحاب إسرائيلي شامل من سيناء في مقابل اعتراف مصر بإسرائيل. كتب نصر أن عبد الناصر عارض مثل هذه الأفكار[113]. ويبدو أن الولايات المتحدة قدمت في 24 حزيران/ يونيو 1967 مبادرةً لحصد نتائج الحرب تضمنت الاعتراف بكيان إسرائيل وإقامة صلح بين العرب وإسرائيل مقابل الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو، وتعويض مليون لاجئ فلسطيني. يؤكد نصر أن اتصالاته كانت بعلم عبد الناصر، إذ كتب في مذكراته أن الأخير وافق في بادئ الأمر على إيفاد السيد أحمد حسن الفقي (نائب وزير الخارجية) للتباحث مع راين هارت (السفير الأميركي في روما)، لكن زيارة نيكولاي بودغورني (رئيس مجلس السوفيات الأعلى) والماريشال زخاروف (نائب وزير الدفاع السوفياتي) إلى مصر غيّرت موقف عبد الناصر، فطلب من صلاح نصر وقف اتصالاته بالأميركيين، إذ لم يكن يثق بهم، وفضّل الانحياز إلى الاتحاد السوفياتي وتوثيق تعاون مصر العسكري معه، لاسترداد الأراضي التي احتُلت[114].

كانت هزيمة عام 1967 مفصلية في مسار المشروع القومي العربي الذي قادته مصر في تلك المرحلة، وفي التضامن العربي عمومًا، ونجم عنها تراجع قوة الاتحاد السوفياتي في المنطقة. شكّل احتلال الأراضي العربية وما كان خاضعًا من أرض فلسطين للإدارة العربية أساسًا لمقايضة الأرض بالاعتراف بإسرائيل والسلام معها بعد أعوام من «اللاءات الثلاثة» التي تمخضت عن قمة الخرطوم التي عُقدت في العاصمة السودانية في 29 آب/ أغسطس 1967، عقب هزيمة حزيران/ يونيو. كما كانت الهزيمة بداية علاقة مزدوجة بنظام عبد الناصر، إذ كان النظام الذي رفع درجة التوقعات وعزز الكبرياء الوطني المصري على أساس قومي، والكبرياء القومي العربي بدرجة أساسية، كما كان في الوقت نفسه النظام الذي عرّض مصر لأعنف هزيمة في تاريخها وأشدّها إذلالًا... إنه النظام القومي الوطني المستهدف من إسرائيل... والنظام الذي لم يتمكن من التخطيط جيدًا للمعركة التي انجرّ إليها... إنه النظام الذي مثّل خطابًا تحرريًا، وخاض صراعات ضد الاستعمار وإسرائيل... كما أنه النظام الذي انتهك حقوق الإنسان وعذّب معارضيه في الزنازين.

---

(113) المصدر نفسه، ص 104-105.

(114) عبد الله إمام، ص 181-183.

كانت نتائج حرب 1967 صدمة شاملة، يمكن وصفها بالصدمة الحضارية، وانكسارًا نفسيًا عانى آثارهما المواطنون المصريون والعرب عمومًا، وكذلك الفكر القومي العربي أمدًا طويلًا. وشكلت في مصر أساس عودة قوية للإخوان المسلمين لاحقًا، وزوّدت أعداء الناصرية الآخرين في السجون وفي المنافي وأولئك الصامتين منهم الكامنين داخل النظام نفسه، بحجج كثيرة إضافية لنقد النظام الناصري بعد وفاة عبد الناصر.

بعد الهزيمة المدوية التي مُني بها الجيش المصري، تنحى عبد الناصر. فخرج الشعب المصري في تظاهرات حاشدة تطالبه بالعدول عن استقالته، إلا أن ذلك لم يغيّر حقيقة أن هزيمة لحقت بالناصرية، وبالأيديولوجيا القومية عمومًا في الحكم. من هنا، بدأ عصر جديد احتاجت فيه الأنظمة القومية إلى درجات أعلى من القمع السياسي الاستخباراتي للحفاظ على سلطتها، بسبب فقدان قدرٍ من شرعيتها السياسية. وترافق ذلك مع تجذير رؤاها الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية اشتراكيًا، ومحاولة استلهام تجارب حرب الشعب لتعزيز الذات المنكوسة والمهزومة بخطاب راديكالي.

في عام 1968، خرجت التظاهرات احتجاجًا على الأحكام المخففة بحق قادة سلاح الجو وغيرهم. وسنتطرق إلى ذلك لاحقًا في سياق تاريخ الاحتجاج في مصر. وسُمعت في هذه التظاهرات بدايات تململ من الدكتاتورية وتعبيرات عن التطلع إلى الديمقراطية. كما انتشرت مظاهر تذمر واسعة من النظام الذي فقد بريقه وجزءًا كبيرًا من شرعيته، بالتزامن مع أزمة اقتصادية مالية ما عادت الشعارات القومية قادرة على حجبها. وفي عام 1969، انتخب نادي القضاة إدارته التي كانت ناقدة للاستبداد. وردّ عبد الناصر بسرعة، فأقال مئات القضاة من مناصبهم في ما يسمى في التاريخ المصري «مذبحة القضاة». كما اعتقل كثيرًا من المثقفين والفنانين، وحُكم عليهم بقسوة، ومنهم الفنان الشيخ إمام.

بدأت حرب الاستنزاف في 1 تموز/ يوليو 1967، واستمرت حتى وقف إطلاق النار في 1 آب/ أغسطس 1970. وتجلى التقارب السوفياتي - المصري بطلب حماية سوفياتية تجاوزت استقدام الخبراء إلى تشغيل السوفيات بشكل مباشر شبكات صاروخية للدفاع عن أجواء مصر ضد الغارات الإسرائيلية.

يعرض محمد فوزي في مذكراته خمسة لقاءات على مستوى القمة بين مصر والاتحاد السوفياتي، أربعة منها خلال حرب الاستنزاف. جمع اللقاء الأول عبد الناصر وبودغورني بين 21 و23 حزيران/ يونيو 1967، وعُقد اللقاء الثاني في موسكو في 29 حزيران/ يونيو 1967، حضره - إضافة إلى عبد الناصر - أنور السادات ومحمود رياض والفريق عبد المنعم رياض، ورافقهم ياسر عرفات الذي التقته القيادة السوفياتية أول مرة. أما لقاء القمة الثالث فجرى في موسكو في كانون الأول/ ديسمبر 1969، ورئس الوفد المصري فيه أنور السادات، نائب الرئيس حينئذٍ، ورافقه محمود رياض ومحمد فوزي. وعُقد الرابع برئاسة عبد الناصر في موسكو بين 22 و25 كانون الثاني/ يناير 1970، بعد أن وصلت الهجمات الإسرائيلية إلى العمق المصري واشتدت حدتها. في هذا اللقاء، هدد عبد الناصر بترك الحكم إذا لم يزود الاتحاد السوفياتي مصر بما يطلبه في مجال سلاح الجو والدفاعات الجوية، إضافة إلى إرسال طائرات حربية يقودها طيارون سوفيات. وبحسب رواية أمين هويدي عن تلك القمة، هدد عبد الناصر بالتخلي عن الحكم لزكريا محيي الدين الذي يمكنه التفاهم مع الأميركيين، ما اضطر السوفيات إلى الموافقة على إمداد مصر بصواريخ مضادة للطائرات من طراز سام- 3، وطائرات ميغ وسوخوي مع طياريها[115]. أما القمة الخامسة، فعُقدت في موسكو، ورئس عبد الناصر الوفد المصري، وكانت قمة حاسمة، إذ نجم عنها إرسال عدد كبير من المستشارين السوفيات إلى مصر[116].

خلال حرب الاستنزاف، تقدم وليام روجرز (وزير خارجية الولايات المتحدة) بمبادرته للتسوية مع إسرائيل في رسالة وجهها إلى محمود رياض (وزير خارجية مصر) في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1969، تضمّنت مقترحات يفترض في حال الاتفاق عليها تسجيلها كاتفاق في الأمم المتحدة، تتلخص في الآتي:

- موافقة مصر وإسرائيل على جدول زمني لانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية التي احتلتها في حرب حزيران/ يونيو 1967.

- إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل.

---

(115) هويدي، ص 187.

(116) فوزي، ص 347-359.

- تصبح الحدود الدولية بين مصر وأراضي فلسطين تحت الانتداب بمنزلة حدود آمنة تعترف بها مصر وإسرائيل.

- إنشاء مناطق منزوعة السلاح مع اتخاذ إجراءات فاعلة في منطقة شرم الشيخ، وضمان حرية الملاحة في مضائق تيران، وترتيبات أمنية في قطاع غزة.

- تؤكد مصر حق الدول كلها، ومنها إسرائيل في حرية الملاحة.

- يوافق الطرفان على الاعتراف بحق كل منهما في السيادة والاستقلال السياسي والحق في الحياة في سلام داخل حدود آمنة.

رفضت إسرائيل المبادرة في اليوم التالي لإعلانها، أي في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر، كما رفضها الاتحاد السوفياتي في الثالث من كانون الثاني/ يناير 1970. وجاءت مبادرة روجرز الثانية في حزيران/ يونيو 1970، وتضمنت اقتراح وقف إطلاق النار ثلاثة شهور، وهذا ما تم التوصل إليه في 8 آب/ أغسطس من العام ذاته، واستمر حتى اندلاع حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973.

كان من مظاهر تغير مواقف المسؤولين في مصر، وفقًا لمواقف عبد الناصر، أن السادات (نائب رئيس الجمهورية آنذاك) لم يوافق على مبادرة روجرز الثانية كباقي أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربي، اعتقادًا منهم أن عبد الناصر سيرفضها، لكنهم عادوا فوافقوا عليها في 23 تموز/ يوليو حين أدركوا أن عبد الناصر يؤيدها[117]. وبعد وقف إطلاق النار الذي بدأ بعد أسبوعين، تمكن المصريون من نقل الصواريخ المضادة للطائرات شرقًا، قريبًا من قناة السويس، وهي الصواريخ التي غطت عبور القوات المصرية في حرب 1973، إذ لم يكن بناء مواقع الصواريخ ممكنًا في مواقعها تلك طوال فترة حرب الاستنزاف، لأن الطائرات والمواقع البرية الإسرائيلية كانت تقصف ورشات البناء والحفر، وتمنع أي محاولة للتقدم في بناء المنشآت[118].

(117) هويدي، ص 189.

(118) شجع ذلك الملك حسين على دعم سياسة رئيس حكومته القوي وصفي التل في توجيه ضربة إلى المنظمات الفلسطينية في الأردن، التي كانت قواها الراديكالية تطرح نظرية طريق تحرير القدس تبدأ من عمان، «وأسقطوا النظام قبل أن يسقطكم»، في «أيلول الأسود»، بينما أحجم وزير الدفاع =

في الوقت نفسه، شجع كيسنجر إسرائيل على عدم التزام مبادرة روجرز بسبب خلافاتهما الشخصية، علاوة على أنه كان يرفض تحقيق أي تسوية مع مصر في ظل الوجود السوفياتي فيها. وفي النهاية، رفضت إسرائيل التعاون مع مبعوث الأمم المتحدة (غونار يارنغ)، ولم تنجح مبادرة روجرز في أن تكون بداية التوصل إلى حل سلمي في المنطقة، وظلت مجرد أساس لوقف إطلاق النار الذي دام حتى حرب 1973.

توفي عبد الناصر في 28 أيلول/ سبتمبر 1970، وشارك في تشييعه نحو سبعة ملايين مصري، وبكى على رحيله ملايين العرب الذين فقدوا «الأب» أو رمزهم الكاريزمي، وبكاه حتى من آذاهم أو تسببت سياسات نظامه بإيذائهم شخصيًا. كانت هذه هي النهاية البيولوجية لمرحلة كانت قد انتهت بالفعل سياسيًا بوقوع هزيمة عام 1967. ومنذ تلك اللحظة، ظهر النقد العلني الذي وصل إلى مستوى الاحتجاج والتظاهر ضد سياسات عبد الناصر. اتخذ هذا النقد في مصر نفسها شكل مطالب ديمقراطية الطابع، بينما برز في البلدان العربية الأخرى في شكل مزايدة يساروية على عقم البرجوازية الصغيرة. وتكرر ذلك في العراق في عهد صدام حسين، حين كان العراق يتأهب لمواجهة الغزو الأميركي؛ فحين كان العراقيون مسحوقين بالقمع كانت شعبية صدام حسين العربية في تزايد. كما بدأت تظهر في النظام الناصري نتائج تضخم جهاز الدولة والتكدس الوظيفي، والعجز عن تمويله بسبب قيامه على مبدأ التشغيل الاجتماعي، لا الاقتصادي، والقيام بمهمات التنمية وإعادة بناء الجيش في الوقت نفسه.

= السوري (اللواء حافظ الأسد) عن التدخل لنصرة المنظمات الفلسطينية بعد التعثر الأول الذي تعرض له أول لواء سوري وُجّه إلى الأردن، الأمر الذي شكّل رفضًا لتنفيذ قرار القيادة السياسية بالتدخل، وساهم بحسم الصراع بين الأسد وصلاح جديد لمصلحة الأسد، بينما ظل معارضو الأسد يعدون السماح بوصوله إلى السلطة، إقليميًا ودوليًا، ثمرة موافقته الضمنية على القرار 242؛ إذ جاء انقلاب حافظ الأسد موافقًا لتوقعات القوى الدولية والإقليمية الفاعلة التي دعمته بوصفه يقول بصيغ شتى، حتى قبل استيلائه على السلطة، بالقرار 242، إضافة إلى حذره الشديد من «انفلات» المنظمات الفلسطينية الراديكالية وعمله الجدي على احتوائها في إطار نسق الجيش النظامي. وكان الأسد يبدو لهذه القوى «عاقلًا»، بينما بدا صلاح جديد «متهورًا». وكان الأسد محافظًا أيديولوجيًا بينما كان جديد متطرفًا يرى نفسه إلى يسار الاتحاد السوفياتي. ووجد الأسد دعمًا مباشرًا من المملكة العربية السعودية مكّنه من إرساء حكمه على أساس إنفاق الريع الذي استلمه، وصاغ ذلك في ما يمكن وصفه بنظرية «التضامن العربي» التي وقف ضدها الراديكاليون دومًا، بوصفها شرعنة التحالف مع النظم العربية «الرجعية» «صنيعة الإمبريالية».

يقع المرء بسهولة على نصوص تلخص المرحلة الناصرية، وفق السردية المهيمنة في الأكاديمية الغربية التي ترى في نظام عبد الناصر منذ إطاحته الملك في عام 1952 نظامًا يقوم على تقييد المجال السياسي واحتكار الضباط الأحرار السلطة ودفع الإسلاميين والأحزاب الأخرى إلى خارج القانون. ويسود اعتقاد أن مشروعات التحديث الكبرى التي قام بها الضباط أدت إلى إفلاس مصر، مع أن الإنصاف يقتضي الإشارة إلى أن سبب الإنفاق العسكري الهائل كان الصراع مع إسرائيل. وانتهى أمر احتكار القوة التي تمكن منها الضباط بقيادة عبد الناصر إلى الحفاظ على سيطرة العسكر. ونجد أحد الأمثلة على هذه السردية الغربية في شأن المرحلة الناصرية عند دانيال كيرتسر (سفير الولايات المتحدة الأسبق في مصر) الذي يؤكد: «لا شك كانت لعبد الناصر أحلام كبرى تتعلق بتحديث المجتمع المصري وتنميته، لكن تفتيت ملكيات الأرض الشاسعة أدى إلى حدوث أزمة في إنتاج القمح، انتهت إلى استيراده أول مرة في تاريخ مصر، وحولت مصر إلى مستورد صافٍ للقمح في بلد يعتبر من أكثر البلدان العربية اعتمادًا على الخبز في نظامه الغذائي واستهلاكًا له[119]. وأدى تأسيس القطاع العام وسياسة التصنيع إلى ملكية الدولة مشروعات صناعية كبرى وفّرت كثيرًا من فرص العمل، لكنها أدّت في الوقت ذاته بموجب التشغيل الاجتماعي إلى بطالة مقنّعة وخسائر كبرى أفضت إلى عجز هذه الشركات المالي وعدم تمكنها من المنافسة. أدت السياسات القومية العربية إلى صراعات مع جيران مصر المحافظين، بدأت بالتورط في اليمن، وكانت هزيمة 1967 عمليًا النهاية السياسية الحقيقية لهذا النظام»[120]. ما لا يستطيع كثير من الباحثين والمراقبين الأجانب فهمه - ربما - في شعبية المرحلة الناصرية أنها لم تتلخص في سياسات شعبوية أدت إلى إفلاس اقتصادي، ولا ورّطت مصر في صراعات مع محيطها، بل تجاوز ذلك إلى أسس حقيقية فعلية تلخصت في وجود مشروع دولة تحديثي، فتح أفقًا جديدًا لفئات واسعة من الشعب المصري، وحورب وحوصر من الدول الغربية. أما عربيًا، فلم تكن المسألة شعبوية فحسب، بل إن سياسات مصر في تلك المرحلة مثّلت أيضًا تعبيرًا حقيقيًا في كثير من

---

(119) أصبحت حاليًا أكبر مستورد للقمح في العالم.

(120) قارن مع ما يرد من أفكار في شأن هذا الموضوع مع: Daniel Kurtzer and Mary Svenstrup, «Egypt's Entrenched Military,» *National Interest*, no. 121 (September - October 2012), p. 40.

الحالات عن تطلّعات الشعوب العربية في الوحدة وتجاوز الإرث الاستعماري. وهذا بالضبط ما ميّز المرحلة الناصرية من غيرها من مراحل جمهورية يوليو التي تشاركها السلبيات نفسها.

من الناحية الاقتصادية، كانت الدولة في العهد الناصري المحرّك الرئيس للاقتصاد، لكن تحولًا تاريخيًا حدث في سياساتها الاقتصادية بين العقد الأول من عمر النظام وبدء العقد الثاني. ففي العقد الأول، وحتى حدوث التأميمات الكبرى، سرّعت الدولة نمو الصناعة التحويلية ودعمتها، فكان أن عرفت قطاعات هذه الصناعة نموًا مرتفعًا، ومزيدًا من الترابط بين روابطها الخلفية والأمامية المتعلقة سوسيولوجيًا بعمليات التغير الاجتماعي الكبرى.

عمومًا، تطور تدخل الدولة في الاقتصاد بالتدرّج بعد انقلاب الضباط الأحرار في تموز/يوليو 1952 لمصلحة ارتفاع معدلات نموّه الإجمالية أو الكمية، في إطار مشروع وطني قام على التخلص من بقايا الاستعمار البريطاني ومن الملكية ومن سيطرة الباشوات على الأرض، من خلال الإصلاح الزراعي وإدماج الفلاحين في الحياة العامة وتعميم التعليم والسير في طريق التحديث ومواكبة العصر. فضرب الحكم الجديد، من خلال قانون الإصلاح الزراعي في 6 أيلول/سبتمبر 1952، مصادر القوة الاجتماعية والسياسية للأرستقراطية الزراعية والعقارية المتوارثة والنخب التقليدية السابقة، وأرسى مقومات قاعدة اجتماعية فلاحية للنظام من خلال تحالفه مع الفئات الريفية الوسطى الصاعدة، لكن من دون تدخل مباشر في تثوير العلاقات الاجتماعية في الريف المصري وثقافته. إلا أن دينامية التحولات التي أطلقها الإصلاح الزراعي أدت إلى ذلك من خلال تحرير الفلاح. كما أدخل الإصلاح الزراعي أسسًا أكثر عدلًا في التوزيع، بتحديده السقف الأعلى للملكية، والتوزيع الجزئي للأراضي الزراعية، وتحديد سقف الإيجار، وعدم جواز طرد المستأجرين إلا كاستثناء[121]. مكّن هذا كله الدولةَ من

(121) استفاد من توزيع الأراضي 8.3 في المئة من إجمالي الحائزين أقل من خمسة فدادين، بينما شملت التغييرات في تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر عددًا أكبر بكثير، حيث بلغت الأراضي المؤجرة 75 في المئة من مساحة الرقعة الزراعية قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي. وبدأ تطبيق النظام التعاوني على الفلاحين المستفيدين أولًا، ومن ثم جرى توسيعه من خلال قوانين وتسهيلات للفئة الأخرى من الفلاحين. انظر: أحمد السيد النجار، «التجارب الاشتراكية في مصر وآثار تحولها=

فرض سيطرتها بالتدرّج على الإنتاج والتسعير والتوزيع من خلال نظام تعاونيات توسع تدريجيًا. ومنذ البداية، جرى إرساء قاعدة صناعات جديدة، مثل الإسمنت والأسمدة والصلب والحديد في ضواحي القاهرة (حلوان)، إضافة إلى سيطرة الدولة على عمليات التجارة الداخلية والخارجية.

بعد جلاء ما بقي من الاحتلال البريطاني في منطقة قناة السويس في عام 1954، ظهرت مشروعات اقتصادية أكثر طموحًا تجسّدت في مشروع السد العالي الذي شكل مصيره عقدة حلّ وربط في علاقات النظام الدولية بعد فشل المفاوضات مع الدول الغربية ومؤسسات التمويل الدولية، وأدى إلى اتخاذ قرار استراتيجي غيّر فضاء اللعبة السياسية في المنطقة بالتحول نحو المعسكر الاشتراكي للمشاركة في إنجازه. كما فَرَضت قضايا مثل الموقف من الإنكليز وحلف بغداد وحاجات مصر إلى التسلح على مستوى علاقات مصر الدولية، ولا سيما بعد الاعتداء الإسرائيلي على غزة في عام 1955، في إطار العمليات الانتقامية التي قامت بها الوحدة 101 ضد الفدائيين الفلسطينيين.

في جانب آخر، حصلت نقلة نوعية مع تفعيل دور أكبر للدولة بعد تحقيق الإنجاز الوطني بتأميم قناة السويس في عام 1956، حيث نالت هذه الخطوة تأييدًا شعبيًا واسعًا، إضافة إلى قوة اقتصادية ترتبت من رسوم القناة. وبدأت سياسة اقتصادية جديدة تعتمد الاقتصاد الموجّه وتضع التنمية الصناعية في أولوياتها. وتجاه تلكؤ القطاع الخاص في الاستثمار الصناعي، حلّت الدولة بالتدرّج محل القطاع الخاص في دفع عملية التنمية الصناعية مع بدايات التأميم منذ عام 1956. وشجع الدولةَ نجاحُ الخطة الاقتصادية للأعوام الثلاثة التي أعقبت تأميم القناة وزيادة الاستثمارات في الصناعة من مليونَي جنيه في عام 1957 إلى 49.3 مليون جنيه في عام 1960[122].

= الى سياسات السوق، وأثر العولمة وإعادة الهيكلة،» في: أحمد السيد النجار [وآخرون]، دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

(122) Nadia Ramsis Farah, *Egypt's Political Economy: Power Relations in Development* (Cairo: American University in Cairo Press, 2009), p. 35.

تناغم برنامج عبد الناصر في تسريع نمو الصناعة التحويلية مع مسألة تحويل البنية الإنتاجية الزراعية الريعية للاقتصاد القومي إلى بنية صناعية، وتساوق طموح التصنيع السريع مع فلسفة التنمية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال تحفيز الدور التدخلي للدولة في التصنيع وفق استراتيجية إحلال الواردات بإنتاج الدولة لما تستورده محليًا عبر عملية التصنيع. انطلاقًا من هذه الروح، دمج عبد الناصر مشروع التصنيع السريع مع مسألة الاستقلالين الاقتصادي والوطني في زمن «ربيع استقلال العالم الثالث» وإشعاع روح «باندونغ».

أطلق عبد الناصر برنامجه الصناعي التوسعي في عام 1957، حيث اتسم بضخامة الأهداف وتسريع عملية الإنجاز، فهدف إلى زيادة مساهمة الصناعة المصرية في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 11 في المئة في عام 1957-1958 إلى 19 في المئة خلال عام ونصف العام.

عملت الدولة أيضًا على تمصير الاقتصاد، إذ على خلاف الصناعة التحويلية السورية، ارتبطت نشاة الصناعة التحويلية المصرية وتطورها تاريخيًا برأس المال الأجنبي والمتمصر، بينما لم يكن المصريون يملكون منها إلا القليل. فكان الأجانب والمتمصرون يركزون استثمارهم على الصناعة وقطاعات المال والتأمين بينما كان المصريون يركزون استثمارهم في الأراضي والأطيان[123].

كما عملت الدولة على إرساء بنى تحتية أكثر تطورًا، ووضعت خططًا خمسية لتطوير الإنتاج. واتخذت الخطة الخمسية الأولى (1960-1965) بعدًا دولانيًا أوسع نطاقًا مع التأميمات الواسعة التي حفزتها دوافع سياسية ناجمة عن فشل الوحدة المصرية - السورية في عام 1961. وبالتالي، أصبح القطاع العام رائد التنمية الصناعية من دون منازع، وباتت تغطي استثماراته 90 في المئة من الاستثمار في الصناعة، ووصل نصيبه من الناتج المحلي إلى 70 في المئة، وارتفعت نسبة الصناعة من الناتج المحلي إلى 20 في المئة في منتصف ستينيات القرن الماضي. لا شك في أن هذه الحقبة بدأت بمخطط سياسي محدود للتخلص من بقايا الاستعمار والملكية، لكنه تطور في خضم حوادث كبيرة إلى أنموذج صار أكثر جذرية على المستوى الاقتصادي، الأمر الذي دعم النخبة السياسية المؤلفة

(123) البغدادي، ج 2، ص 73.

من الضباط التي احتاجت إلى تأسيس قاعدة اجتماعية وإدماجها في بنى تعاضدية تحفظ لها الولاء.

لم تحتفظ المؤسسة العسكرية بطابعها الحيادي الشكلي تجاه المجتمع. فبموازاة تدخلها المباشر في العملية السياسية والاقتصادية، عملت على توجيه المجتمع. لكن، على الرغم من فعلها الإدماجي هذا، بقيت النخبة السياسية المصرية غير متجانسة. ورويدًا، حل الولاء للزعيم محل التجانس الفكري لهذه النخبة وكان لعنصر الولاء وظيفة اندماجية في «الحزب» الحاكم. واختلفت رسائلها تبعًا لحقبة الصراع وطبيعته، وصولًا إلى صوغ مصطلح «اتحاد قوى الشعب العامل» كعنوان لسياسة أكثر تعبوية تجاه القطاعات التي تضم الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والرأسماليين الوطنيين (مشاركة في التمثيل العمالي والفلاحي البرلماني، لكنها مشاركة عددية أكثر منها صانعة قرار، ومشاركة عمالية مع مركزة التنظيم النقابي)(124). وفي إطار هذا النهج، تطورت سياسات اجتماعية لدعم توزيع أعدل للثروة وتعميم مجانية التعليم في جميع المراحل وتأسيس نظم التأمينات الاجتماعية والصحية وتحديد حد أدنى للأجور وقوانين عمل تحوي شروطًا أفضل وتحمي حقوق العمال. وبقي قدر من رأس المال الفاعل متوافرًا أيضًا عند فئات رجال الأعمال المرتبطة مشروعاتها بالمقاولات العامة أو التجارة مع السلطات البيروقراطية.

اعتمدت الاستراتيجيا الصناعية على إحلال الواردات. واستنزفت السياسة الاقتصادية، ولا سيما التصنيعية، دورها في وقت قصير، مع انحدار نسب النمو الاقتصادي في النصف الثاني من الستينيات، والتهام الأجهزة البيروقراطية والعسكرية - ولا سيما في مرحلة التورط في حرب اليمن - ثماره. علاوة على

---

(124) جرى تأسيس اتحاد للنقابات العمالية في عام 1957، على الرغم من أن العمل النقابي ظل مجزوءًا، وجرى سن قانون عمل جديد في عام 1959 رفع الحد الأدنى للأجور وقلص ساعات العمل وأُنشِئ برنامج تأمين اجتماعي جديد. ومنح قانون رقم 114 (1961) العمال حق التمثيل في مجالس إدارة شركات القطاع العام. وزاد هذا التمثيل من ممثلين إلى 4 ممثلين بعد عامين، وجعل القانون مسألة صرف العمال أمرًا صعبًا يحتاج إلى موافقة لجنة مؤلفة من ممثلين عن إدارة الشركة والنقابة ووزارة العمل. انظر: Agnieszka Paczyńska, *State, Labor, and the Transition to a Market Economy: Egypt, Poland, Mexico, and the Czech Republic* (University Park, Pa.: Pennsylvania State University Press, 2009), pp. 86-87.

ذلك، كان ثمة عيوب كثيرة في طبيعة العلاقة بين السلطة ومرؤوسيها من جهة، وقطاعات الإنتاج من جهة أخرى، خصوصًا مشكلات الفساد التي تعاظمت في غياب نظم للرقابة والمحاسبة. وبدأت تُطرح حاجات، مثل رفع الإنتاجية والتمويل والاستثمار وتطوير السياسة الاقتصادية إلى ما بعد سياسة الإحلال محل الواردات. وثبت، كما في بلدان أخرى، أن القطاع العام يمكنه توفير الدفعة الأولى في التصنيع وإرساء البنى التحتية بشكل مخطط، ما يرفع معدلات النمو بشكل مطرد في المراحل الأولى. لكن النمو لا يلبث أن يتباطأ لاحقًا، نتيجة غياب التنافسية والتكدس الوظيفي وعجز القطاع العام عن الاستغناء عن الاستيراد لتلبية حاجات الصناعة ذاتها، والعسر المالي الناجم عن ميزانية الدولة المتضخمة، وعدم قدرة القطاع العام على مواكبة التغيير والتنوع في حاجات الناس، فضلًا عن تدهور الزراعة والحاجة إلى استيراد الغذاء.

عندما يفشل الاستثمار في الصناعة (نقصد الاستثمار الهادف إلى الاستقلال الاقتصادي) بعد أن تُحوّل إليه الاستثمارات من الزراعة، يحصل ضرر مضاعف. وفي الحقيقة، لم تؤد سياسة إحلال الواردات في مصر، تمامًا كما في تجارب أخرى، إلى الاستقلال الاقتصادي بل إلى زيادة التبعية، ولا سيما في حالة المنتوجات الوسيطة التي تعتمد على الاستيراد. فزادت سياسة إحلال الواردات العلاقة مع الخارج، وإلى التبعية في الخطاب السياسي. أما الضرر الثاني فكان الخلاصة المرة على مستوى القطاع الزراعي في أن مصر تحولت إلى مستورد غذائي صافٍ، تستورد أكثر مما تنتج. فبعد هزيمة 1967، شكلت إعادة بناء الجيش عبئًا على ميزانية الدولة، واشتدت الحاجة إلى استيراد القمح بعد أن أوقفت الولايات المتحدة منحتها من القمح إلى مصر، بسبب انحيازها إلى السعودية في الصراع المصري - السعودي، وإلى إسرائيل في الصراع المصري - الإسرائيلي. علاوة على ذلك، فمع هزيمة عام 1967 واستفحال العبء المالي المتراكم نتيجة الحروب التي خاضتها مصر (من حرب الاستنزاف إلى حرب أكتوبر)، أصبح الخروج من الضائقة المالية واسترجاع الأراضي المصرية المحتلة مرجِّحين لكفة التحولات السياسة والاقتصادية في مصر، وأصبحت السياسات الاقتصادية والخارجية وجهي عملة واحدة: سياسة أكثر رهانًا على الخارج وارتهانًا له، بدءًا من عصر الانفتاح الاقتصادي منذ منتصف السبعينيات.

تضافرت عوامل اجتماعية اقتصادية في قولبة هذا التحول مع تطور نخبة بيروقراطية عملت على مراكمة ثروات هائلة من خلال الرشوة والفساد والتلاعب بأصول القطاع العام. وما لبثت أن نشأت قنوات للفساد والرشوة ومراكمة خاصة للأرباح من التداخل بين القطاع العام والقطاع الخاص. وكان في مقدور الناشطين في هذه القنوات جني الأرباح من تعاملات السلع في السوق السوداء، والعمل مقاولين للقطاع العام[125]. وأصبحت هذه الظاهرة القاعدة في عصر الانفتاح، حيث أصبحت علاقات المحسوبية والزبائنية ركيزة من ركائز نظام متحول ذي قاعدة اجتماعية رأسمالية ضعيفة.

بدأت هذه الظاهرة في عهد عبد الناصر في غياب الشفافية والمساءلة وغلبة الولاء السياسي على الكفاءة والمهنية، وبسبب إخضاع الإجراءات والقواعد القانونية للمصلحة السياسية للنظام، وكذلك التضييق المستمر لهامش حرية النقد والتعبير، وغياب أي نوع من أنواع القواعد الديمقراطية وضعف استقلال القضاء. وكان الضباط الأحرار الذين استمروا في الحكم بعد خلعهم الزي العسكري، قد أنشأوا النظام الأمني المعروف الذي بقي يتضخم ويهيمن على منظومة القرار في الدولة حتى نهاية حكم مبارك.

إضافة إلى ذلك، كان للضائقة المالية في مصر شأن دافع نحو التحول في السياسات الاقتصادية في مرحلتين رئيستين: في بداية عصر الانفتاح في أوائل السبعينيات في عهد أنور السادات، وفي بداية عصر التحرير الاقتصادي والخصخصة بين أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات. وارتبطت بسياسات الانفتاح حلولٌ اقتصادية مالية على مستويين، مستوى الخضوع للضغط الخارجي ومستوى الاعتماد على العوائد الريعية لدفع عجلة النمو الاقتصادي. ولأن المردود التنموي لهذا الاعتماد الريعي كان ضعيفًا، فلم يُنشئ في مساره تطورًا صناعيًا وإنتاجيًا مهمًا، ولم يولّد عمالة كافية لاستيعاب الطاقة البشرية المتنامية كمًا ونوعًا، في مرحلة ارتفاع معدل النمو السكاني ووقوع الزيادة السكانية في الفئة العمرية المصنفة في عداد القوة البشرية (15-65 عامًا)، وساعد في تعميق الفجوات الاجتماعية والاختلالات الهيكلية الاقتصادية، كما دفع بمنحنيات النمو لتعلو في طفرات، سرعان ما تعقبها انحدارات حادة تتكرر مجددًا.

---

(125) Farah, p. 38.

ثالثًا: في شأن خيارات جمهورية يوليو

ثمة عناصر كثيرة مشتركة بين عهود مبارك والسادات وعبد الناصر، من حيث بنية الدولة والنظام الأمني السائد فيها ووجود حزب حاكم متداخل مع بيروقراطية الدولة، إلى جانب ملامح تدفعنا إلى القول إن هذه النظم الثلاثة في حقيقتها جمهورية واحدة، هي جمهورية 23 يوليو[126]. ومن الدلائل على أن جمهورية يوليو استمرت حتى نهاية عهد مبارك أن النخب السياسية ذاتها التي نشأت في عهد عبد الناصر بقيت تعمل في أغلبيتها في عهدي السادات ومبارك، منها شخصيات أساسية ساهمت في صنع القرار السياسي مثل أسامة الباز وصفوت الشريف وممدوح سالم وكثير غيرهم. فأسامة الباز كان مدير مكتب سامي شرف في نهاية الستينيات، وعمل صفوت الشريف في المخابرات العامة، وكانت له علاقة وثيقة بصلاح نصر أيضًا. ولا يكاد يوجد سياسي قيادي بارز في عهد مبارك إلا وكان له ماضٍ ما في الاتحاد الاشتراكي العربي أو تنظيمه الطليعي، أو ارتبط بأحد أجهزة الأمن أو السياسة أو الأمن في عهدي عبد الناصر والسادات، وإن استمر النظام منتجًا تعديلات تميزه في كل عهد.

لكن هذا مؤشر وليس دليل. فالدليل كامن في بنية النظام القائم وصلاحيات الرئيس، بدءًا بالكاريزما والنفوذ وحتى تثبيتها كصلاحيات غير محدودة في غياب الكاريزما، ودور الجيش والأمن فيه. وسنأتي إلى هذا لاحقًا.

شيّدت سياسات عبد الناصر نظامًا اقتصاديًا يؤسّس للتنمية اعتمادًا على القطاع العام وإرساء البنى التحتية والتصنيع والحماية الجمركية المشددة إلى إنشاء جهاز بيروقراطي ضخم غير متلائم مع الاقتصاد المصري وقدر إنتاجيته. أما السادات فقاد مصر بعيدًا عن هذه الطريق، لكنه أبقى على جهاز دولة يوليو الأمني والبيروقراطي ذاته من دون تعديل، كما ورث حزبه الوطني الحاكم الاتحاد الاشتراكي العربي، وهذا ما فعله خلفه مبارك أيضًا. لهذا، يمكن الادعاء أن دولة مبارك كانت استمرارًا لدولة يوليو، على الرغم من التغييرات والانحرافات التي

(126) ونشهد في أثناء كتابة هذا التأريخ محاولة لتجديدها بعد شيخوختها على يد الضباط بقيادة عبد الفتاح السيسي.

طاولت سياساتها. كما أن «الدولة العميقة» ليست عميقة في المكان وحده، بل في الزمان أيضًا، أي على مستوى التراكم التاريخي، وعمقها عبارة عن طبقات تاريخية. وعمّرت مجتازة تقلّب الطبقات المهيمنة (طبقة مالكي الأراضي قبل تموز/ يوليو) إلى تحكم فئة العسكريين وكبار الموظفين في عهد عبد الناصر، إلى صعود رجال الأعمال في نهاية عهد مبارك.

لا ينفي هذا وجود فروق جوهرية بين عهود عبد الناصر والسادات ومبارك، تجعل تقسيمنا تاريخ دولة يوليو إلى مرحلتين كحد أدنى أمرًا ضروريًا، ولا يمكن فهمها من دون هذا التقسيم. كما يمكن اعتبار مصر دولة «سباقة» ومؤثرة في لزوم مثل هذا التحقيب في تاريخ الجمهوريات على المستوى العربي عمومًا؛ إذ إنها كانت أول دولة قطاع عام عربية من جهة، و«أم اللبرلة الاقتصادية في الجمهوريات العربية»[127] من جهة أخرى. إنها أول نظام عربي اعتمد التأميم واقتصاد القطاع العام وخطاب سياسي شعبوي الطابع، وأول نظام اتجه إلى اللبرلة الاقتصادية (من دون ليبرالية سياسية) من خلال تغيير الاستراتيجيا السياسية في التحالف مع الولايات المتحدة، واعتماد الانفتاح السياسي والاقتصادي على الدول الغربية الرأسمالية المتطورة، من خلال ما عرف بـ «سياسة الانفتاح» في عام 1974 ... وهي سياسة كانت تتباطأ صيرورتها على وقع الاحتجاجات الشعبية حين تمس مباشرة سياسة دعم المواد الأساسية، كما جرى في اضطرابات تظاهرات الخبز في كانون الثاني/ يناير 1977 التي سمّيت في الحوليات المصرية «انتفاضة يناير»، وترسّب في الذاكرة السياسية الشعبية الوصف الساداتي لها: «انتفاضة الحرامية».

انتهت هذه المرحلة باغتيال السادات في حادثة المنصة المعروفة في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1981، لكن كان قد تحقق فيها بدء تقويض أسس العقد الاجتماعي الذي قام عليه النظام الاقتصادي - الاجتماعي - السياسي المصري منذ ثورة 23 يوليو، وحتى تمكن أنور السادات بعد خلافته عبد الناصر في عام 1970 من تطهير النظام مما عُرف يومئذٍ بـ «مراكز القوى»، أي أقطاب القوة الناصرية التقليدية التي قام عليها نظام عبد الناصر. وأطلق السادات على عملية التطهير هذه اسم «حركة

(127) نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين؛ مراجعة فالح عبد الجبار (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 669.

مايو» التي حرص على الترويج لها باعتبارها «حركة تصحيحية» في إطار نظام يوليو نفسه، بينما كان نظامه يتجه فعليًا بوتائر متسارعة نحو القطيعة مع هذا النظام، لكن من دون التنازل عن الأصول ذاتها التي صنعت النظام الناصري من حيث مركبات النظام السياسي، المؤلف من الجيش وقوى الأمن الداخلي والحزب الواحد. وأضاف إليها هامش حريات وتعددية حزبية منضبطة في المعارضة كنوع من «ليبرالية الدولة» (ليبرالية لا تستند إلى حقوق المواطن وحرياته، بل إلى هامش يفسحه نظام الدولة السلطوي)، وبملامح تحرر اقتصادي بلور شريحة جديدة من رجال الأعمال الجدد، برز دورهم كشريك للنظام الأمني- البيروقراطي في عهد مبارك، وتوجهات سياسية دولية وإقليمية مختلفة تمامًا. كما جرى الانتقال منذ منتصف السبعينيات من اقتصاد الدولة (وهو تعبير أدق من الاشتراكية في مثل هذه الحالة) إلى ليبرالية الدولة، أي الليبرالية الاقتصادية في ظل نظام تسلطي (أو سلطوي)، يفسح هامشًا للحريات يضيق ويتسع بموجب ما يراه هذا النظام، مستخدمًا في إنجاز ذلك أجهزة الأمن لقمع قوى الرفض والاحتجاج، وإحكام السيطرة على أدوات التعبير ووسائل الإعلام.

يرى نزيه الأيوبي أن سياسة الباب المفتوح في مصر تطورت «تحت تأثير بورجوازية الدولة التي اختارت أن تتحالف مع رأس المال العالمي، أكثر من كونها تمت تحت أي ضغطٍ من جانب الرأسماليين الصناعيين المحليين»[128]. ونحذف هنا مفهوم برجوازية الدولة، ولا نرى حاجة إليه في هذا السياق؛ إذ كان الانفتاح خيارًا سياسيًا لنظام رئاسي شبه مطلق. ونقول إن السياسة كانت هنا مفتاحَ فهم الخيارات الاقتصادية، لا العكس. فلم توجد في حينه طبقة رأسمالية مصرية لها وزن اقتصادي أو سياسي يسمح لها بالتأثير في الخيارات السياسية لرئيس مصر في هذه المرحلة من تطور نظام يوليو. وحدث التحول بسبب تغير الخيارات السياسية للنظام، ولا شك في أن خيارات اقتصادية مختلفة متعلقة بالسياسات الاقتصادية داخليًا وخارجيًا رافقت هذا التغيير[129].

---

(128) المصدر نفسه، ص 671.

(129) ثمة نظريات تفسر التحول بكمون طبقة رأسمالية دفعت نحو هذه الخيارات، وهذا تفسير غامض لا يدلل عليه بطبقة عينية ورأسماليين عينيين تزايد نفوذهم قبل الانفتاح إلى درجة الضغط بهذا الاتجاه، ونظريات أخرى في شأن استنتاجات من ضعف النظام المصري في التقسيم الدولي للعمل، =

بعد أن أُسست الرأسمالية الصاعدة، وصار لها قوة اقتصادية وسياسية، ساهمت في موجة اللبرلة الثانية التي بدأت في عهد مبارك، بدءًا من أيار/ مايو 1991، بعد توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي. وانطلقت أكبر عملية «منظومية» لإعادة الهيكلة الاقتصادية في هيئة برنامج لضبط مالية الدولة تحت مسمّى التثبيت والتكيف الهيكلي، وهو برنامج ضخم لتصفية القطاع العام وخصخصته. تلت ذلك موجة ثانية حاسمة في بداية القرن الحادي والعشرين مع تأليف حكومة أحمد نظيف (2004-2011). ونشوء فئة «الذئاب الشابة» من رجال الأعمال والخبراء النافذين في الحزب الحاكم حول جمال مبارك وفي الحكومة نفسها، قادوا عملية الخصخصة ونشر ثقافة الإدارة الحديثة في قطاع الأعمال، ثم نقلوها إلى قطاعات الدولة، كأنها مشروعات «بزنس» كبرى.

قبل أن يتخذ السادات مساره السياسي بعيدًا عن الجانب العربي في الصراع العربي - الإسرائيلي إلى السلام مع إسرائيل والتحالف مع الولايات المتحدة، ونحو الانفتاح الاقتصادي الذي رافق تحالفه مع الغرب، كان عبد الناصر قد أسس النظام على خيار السيادة والجمهورية والتنمية الوطنية الشاملة التي تشرك قطاعات الشعب المهمشة - ولا سيما الفلاحين - عبر الإصلاح الزراعي وتعميم التعليم. من هنا، كان هذا التحول متطرفًا وصادمًا، وبدا استدارة كاملة آتية من داخل النظام نفسه بعد محاصرة الخصوم السياسيين من دون انقلاب أو ثورة.

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، أي بعد موت عبد الناصر بأسابيع قليلة، اقترح موشيه ديان تخفيف عدد أفراد القوات المصرية والإسرائيلية على جانبي القناة في خطوة تمهيدية لفتحها أمام الملاحة الدولية. وكان يهدف من ذلك منح النظام الجديد في مصر محفزات للبناء والتنمية على ضفة القناة الغربية، كي يكون

= حتمت مثل هذه السياسة. لكن التفسير الملموس هو قرار دولة تحافظ على دورها الاقتصادي في المجتمع ترافقها تبريرات من تيارات أيديولوجية قائمة في النظام منذ عقود. لمزيد من التفصيل عن هذا التحول، انظر: نزيه الأيوبي، الدولة المركزية في مصر، مشروع إستشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 143-150. ومن الدلائل التي تساق على ذلك أن القطاع العام تضخم ولم يتقلص في ظل سياسة الانفتاح؛ إذ زاد الإنفاق الحكومي السنوي من 1658 مليون جنيه في نهاية الستينيات إلى 5395 مليون جنيه في بداية الثمانينيات (المصدر المذكور، ص 153-154).

للنظام ما يخسره إن خرق وقف إطلاق النار. اهتمت الإدارة المصرية بالمبادرة، وعبّرت عن ذلك للسفارة الأميركية في القاهرة. وفي 4 شباط/ فبراير 1971، «أعلن الرئيس السادات دون أخذ رأي المؤسسات القائمة، ولكن بتخطيط ومساندة بعض معاونيه ... في مجلس الشعب مبادرة تتضمن استعدادًا لفتح القناة أمام الملاحة الدولية ومد فترة إيقاف النيران ستة شهور أخرى وإعادة العلاقات بين القاهرة وواشنطن إذا انسحبت إسرائيل إلى مضائق المتلة والجدي، وعبور جزء من القوات المصرية إلى شرق القناة. أبدت إسرائيل اهتمامها بالمبادرة بضغط من الولايات المتحدة»[130]. وفي 8 تموز/ يوليو 1972، طرد السادات الخبراء السوفيات من مصر، واتخذت الخطوات بشكل مقصود في شكل طرد، لا إنهاء خدمات لإرضاء الولايات المتحدة؛ إذ طلب سحب القوات والخبراء والمعدات السوفياتية خلال أسبوع، أو بيع المعدات لمصر، وأبرزها محطة للحرب الإلكترونية يديرها طاقم سوفياتي. وثمة مؤشرات إلى أن السادات اتخذ قرار طرد المستشارين السوفيات في الأيام الأولى لتوليه السلطة بعد وفاة عبد الناصر، أي في مطلع عام 1971، لكن الأميركيين استغلوا تصريح السادات بنياته لهم في بداية فترة حكمه كي لا يمنحوه أي مقابل للخطوة نفسها، وغالبًا ما كان السادات يكتفي بحظوته الشخصية لدى الأميركيين وتقديرهم له مقابل الخطوات التي يقدم عليها من دون مقابل سياسي حقيقي. لكن ذلك دفعه في النهاية إلى التفكير والتصريح للأميركيين بنيته شن حرب محدودة لن تتطور، الأمر الذي طمأنهم.

ما إن وصل السادات إلى الحكم بصفته «مرشحًا ضعيفًا» من تحت عباءة عبد الناصر حتى بدأ تأكيد شخصية منصب الرئاسة وقوته بالاستقلال عن اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي برئاسة علي صبري. ونرى أنه لا يجوز التسليم بإشاعة شخصيات من نظام عبد الناصر أن السادات كان ضعيفًا، وأنه عُيّن لخلافة عبد الناصر لهذا السبب بالذات. فمراجعة سريعة لعهد عبد الناصر تبين أن السادات كان موجودًا في الحلقات الضيقة حول عبد الناصر، وإن كان انتهازيًا لا يُبدي رأيًا، ويساير القوي دائمًا. كما أن المنصب الرئاسي القوي في دولة مثل مصر يعزز دور الرئيس «الضعيف»، فالمنصب بصلاحياته هو القوي،

(130) هويدي، ص 247-248.

بغض النظر عن الشخص الذي يتولاه. وعدّ السادات خطواته في عام 1971 نوعًا من الثورة التصحيحية، على غرار ما قام به حافظ الأسد في سورية، وتخلص من «مراكز القوى» التي تمثلت في الأساس بالثلاثي الأمني الذي تكوّن في نهاية عهد عبد الناصر من سامي شرف وشعراوي جمعة وعلي صبري، في ما أطلق عليه السادات اسم «مراكز القوى» الأساسية في نظام عبد الناصر التي شككت بنيات السادات، ومنها اتصالاته السرية لعقد صفقة مع إسرائيل. وناور السادات، وتمكن من الإيقاع بهم في فخ رفضهم الوحدة مع سورية وليبيا، الأمر الذي قام به من دون موافقة اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربي التي سيطروا عليها.

خلال صراعه مع اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربي، ساير السادات التيار اليساري، فعيّن اليساري البارز إسماعيل صبري عبد الله وزيرًا للتخطيط، ضمن خطوات أخرى أكد فيها العلاقة المتينة مع السوفيات، على الرغم من أنه كان يرتب في الوقت ذاته لإعادة علاقات مصر بالولايات المتحدة. وعلى الرغم من أنه لم يكن عروبيًا أو وحدويًا، اتخذ السادات خطوات من أجل قيام وحدة مصر مع سورية وليبيا من دون استشارة الاتحاد الاشتراكي، الأمر الذي دفع خصومه إلى الاعتراض على خطوات ناصرية وحدوية، فعمّق ذلك الهوة بينهم وبين قواعدهم الناصرية[131].

في الفترة بين 15 و17 نيسان/ أبريل 1971، منع شعراوي جمعة الرئيس عمليًا من مخاطبة الشعب المصري بنشر أفراد المباحث في مبنى الإذاعة والتلفزيون، وفي الوقت نفسه نشر وزير الحربية محمد فوزي وحدات في القاهرة تحضيرًا لانقلاب، أو ما فُسرَ أنه تحضير لانقلاب. وربما كان ذلك دفاعًا عن نفوذ «مراكز القوى» في الدولة تحسبًا لاحتمال عزل السادات إياهم. ورد السادات في 2 أيار/ مايو بعزل علي صبري، وصمت حلفاؤه، ما أكد وجود خلافات بين هذه المراكز. وفي 13 أيار/ مايو، أطاح السادات شعراوي جمعة، وعين بدلًا منه ممدوح سالم مدير مباحث الإسكندرية الذي عمل في الشرطة السياسية في عهد

(131) ذكر السادات في سيرته الذاتية أنه قدم مشروع اتحاد الجمهوريات العربية إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي لإقراره ورفضته اللجنة، فعرضه على اللجنة المركزية فوافقت عليه بالإجماع، وعدّ هذا الإجماع انتصارًا له في صراعه مع ما أطلق عليه مراكز القوى. انظر: السادات، ص 231-232.

الملك فاروق. كما أقال السادات رئيس المخابرات أحمد كامل لأنه «لم ينجح بكشف المؤامرة» وعيّن مكانه أحمد إسماعيل. وحوكم شعراوي جمعة وسامي شرف وعلي صبري وأُصدرت ضدهم أحكام بالإعدام، استبدلت بالاشغال الشاقة المؤبدة.

ثمة روايات تقول إن الأميركيين أبلغوا السادات بوجود مؤامرة ضده في اللجنة التنفيذية لإطاحته، الأمر الذي يدحض عمليًا روايته أن ضابط مباحث أمدّه بتسجيلات عنها. ويبدو أن ضابط استخبارات أميركي، توماس تويتن (Thomas Tweten) نقل معلومات استخباراتية في هذا الشأن إلى أشرف مروان، مساعد السادات.

في هذه المرحلة، غطى السادات تحركاته بشعارات الإصلاح ضد دولة الاستخبارات، فأوقف أعمال التنصت على الاتصالات الهاتفية من دون إذن من المحكمة، وأفرج عن عدد كبير السجناء السياسيين، واتخذ خطوات أخرى بدت «لبرلةً» للحياة السياسية في مصر.

بعد صراعه مع قيادة الاتحاد الاشتراكي و«مراكز القوى»، ومن أجل استحداث توازن سياسي لمصلحته في المجتمع، سمح السادات للإخوان بالعمل بشكل محدود وبإصدار صحيفة، لكن من دون أي شرعية قانونية. وبدأ في أيلول/ سبتمبر 1971، بعد أربعة شهور من حسم صراعه مع «مراكز القوى»، بطرح فكرة دولة المؤسسات، وأعلن أن عام 1971 سيكون عام الحسم مع إسرائيل بخصوص استرجاع سيناء. والحقيقة أنه كان يجهز فعليًا لعملية عسكرية استمرارًا لتحضيرات جمال عبد الناصر بعد حرب الاستنزاف، أو التوصل إلى مبادرة سياسية تنسحب فيها إسرائيل من سيناء.

استنتج السادات ضرورة شن حرب بعد استنفاده السُبل السلمية بطرح أفكار كثيرة للتوصل إلى حل سياسي بوساطة الأميركيين. وكان لكمال أدهم (رئيس الاستخبارات السعودية) الذي ارتبط بعلاقات صداقة مع السادات منذ الخمسينيات، دور في التقارب المصري - السعودي، وفي الوساطة بين مصر

والولايات المتحدة، وفي إقناع السادات بطرد السوفيات[132]. وثمة حديث عن هدايا سعودية قُدّمت إلى السادات، وعن اتصالات أميركية به منذ الستينيات[133].

في كانون الثاني/ يناير 1972، انطلقت تظاهرات طالبية احتجاجًا على تأجيل المعركة، طالب الطلاب فيها كذلك بالديمقراطية كنهج لتقوية مصر في المواجهة مع إسرائيل؛ حيث انتشرت في ذلك الوقت قناعة في أوساط كثير من المثقفين مؤداها أن الدكتاتورية هي من أبرز أسباب الهزيمة، وأن الشعب الحر أكثر استعدادًا للدفاع عن وطنه، وأنه لو كانت ثمة ديمقراطية في مصر لانكشفت عيوب نظامها العسكرية. فاقتحمت قوات الأمن المركزي الجامعات في 24 كانون الثاني/ يناير، واقتحم الطلاب ميدان التحرير ومكثوا فيه يومين. واستمر الإضراب، فكانت التظاهرات تهدأ في جامعة وتندلع في أخرى حتى بداية السنة الجامعية التالية.

أتاح أنور السادات فرصة العمل للجماعات الإسلامية، وأطلق الإخوان المسلمين من السجون لضرب القوى القومية واليسارية، ولا سيما التيار الناصري. ونشطت الجماعات الإسلامية في الجامعات بشكل خاص، وفازت مرات عدة في انتخابات المجالس الطالبية. وأسّست هذه الجماعات على التدين الإسلامي القائم في المجتمع وعلى ردة الفعل على هزيمة 1967، وفتح نظام السادات ملفات الناصرية. ومن ثم وجدت لها قاعدة في الفئات المتضررة من المرحلة الناصرية، علاوة على فئات جديدة سنحت لها فرصة التعلّم في عهد عبد الناصر، لكن لم تستوعبها عملية التَمَدْيُن (Urbanization) والهجرة إلى المدينة، ولم تجد عملًا نتيجة الأزمة الاقتصادية، وانتهت الهجرة في الواقع بعملية «ترييف» المدينة، بدلًا عن تمَديُن الريف. وفي هذه المرحلة أيضًا، زاد التدين في الفضاء العام والبرامج الدينية في وسائل الإعلام، وانتشرت ظاهرة الخطباء والوعّاظ والدعاة، ولا سيما مع انتشار أجهزة التسجيل (الكاسيت)، مثلما ساهم المذياع و«راديو الترانزستور» في انتشار الظاهرة الناصرية وخطاباتها المعروفة التي تمكنت من الوصول إلى كل بيت بفضل انتشار لا المذياع فحسب، بل الترانزستور الذي يعمل حتى في المناطق التي لا تتوافر فيها شبكات كهرباء.

---

(132) Sirrs, p. 123.

(133) Kirk J. Beattie, *Egypt during the Sadat Years* (New York: Palgrave, 2000), p. 14.

بعد انتشار التدين، صارت ردة الفعل الدينية على أي تحديث أو انفتاح يقوم به السادات تتأثر بهذه الأجواء، فأثار تعديل قانون الأحوال الشخصية الذي سمح للمرأة بأن تطلق زوجها إذا عقد الزوج قرانه على امرأة أخرى من دون موافقتها، وأن تبقى في المسكن الزوجي وتربي أطفالها حتى يبلغوا سن الرشد إذا طلّقها زوجها، عاصفةً من الاحتجاج، كما زادت التوترات الطائفية العلنية وحوادث الاعتداءات على المسيحيين، كانت بدايتها في أحداث الخانكة في عام 1972، وعُرفت منها حوادث الزاوية الحمراء في حزيران/ يونيو 1981 التي سقط ضحيتها 82 مواطنًا مصريًا قبطيًا.

كان عبور القناة في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 مفصليًا في عهد السادات؛ إذ أُجهض انتصار مصري عسكري كبير، وأُحرز نصر إسرائيلي جزئي بعبور الجيش الإسرائيلي غربي القناة ومحاصرة الجيش المصري الثالث، الأمر الذي تبعته مفاوضات انتهت باتفاق فصل القوات عند الكيلومتر 101 في 18 كانون الثاني/ يناير 1974. وكان السادات قد بنى خطة الحرب على عبور القناة، ووضع أقدام الجنود المصريين على أرض سيناء، والتوقف للدفاع عن خطوط مصرية جديدة شرق القناة، وإجبار إسرائيل على قبول مبادرات سياسية بعد هذا الإنجاز. أعلم السادات الأميركيين بخطته هذه بعد بدء الحرب، مورّطًا نفسه في الاعتماد الكامل على الوساطة الأميركية التي «تمتلك 99 في المئة من أوراق اللعبة»، بحسب تعبيره، وإصراره على قبوله الولايات المتحدة حليفًا إلى حد الاختلاف مع قادته العسكريين والدبلوماسيين المصريين في شأن تعريض مصالح مصر الأمنية للخطر بموافقته على كل ما اقترحه كيسنجر منذ مفاوضات فصل القوات.

يقدر أمين هويدي أنه كان للعامل الشخصي في حالة أنور السادات دورٌ جوهري، فتراجع في أول عهده عن اتجاهات عبد الناصر حتى قبل تغيير التنظيمات والمؤسسات السياسية التي كانت قائمة. وخيرُ مثال على ذلك مبادرته المعروفة في أوائل عام 1971 للتسوية مع إسرائيل، التي لم يُعلم بها أحدًا، حتى وزير خارجيته، الأمر الذي دلّ في ذلك الوقت على ازدياد قوة الرئاسة ومركزية القرار في عهد السادات[134]. وتلخصت مبادرته بفتح قناة السويس للملاحة وانسحاب إسرائيل

(134) هويدي، ص 32.

بضعة كيلومترات إلى الشرق، مع إتاحة وجود قوات مصرية رمزية في الجانب الشرقي منها، الأمر الذي حدده في الواقع هدفًا لحرب أكتوبر من أجل التفاوض بدءًا من تلك النقطة التي أراد أن يتوقف عندها الجيش الإسرائيلي. لكن الأخير لم يلتزم أفكار السادات، واستغل معلومات الولايات المتحدة عن محدودية الحرب للقيام بهجوم مضاد ما أن توقّف الهجوم المصري.

في أثناء زيارته إلى القاهرة في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1973، اجتمع كيسنجر إلى السادات في اليوم التالي واتفق معه على مبدأ المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، وعلى عودة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة ومصر. ووافق السادات في مفاوضات أسوان في 11 كانون الثاني/ يناير 1974 على اتفاق فك الاشتباك وفصل القوات. تضمنت بنود هذا الاتفاق خفض عدد القوات المصرية في الضفة الشرقية إلى 7000 فرد و30 دبابة وعدد محدد من قِطَع المدفعية. ويروي الفريق الجمسي أن عينيه دمعتا أمام الجميع، وأنه انفعل في هذا الاجتماع لأنه قدّر الجهد الذي بذلته القوات المصرية في الحرب، والتضحيات التي تحملتها، ولم ير مبررًا لتقديم مثل هذا التنازل الكبير. لكن همّ السادات الأساسي كان تحقيق تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة، ومضى في طريقه غير آبه بـ «الرومانسيات» هذه، ولا ملتفت إلى تعليقات قيادة الجيش وغيرها. ووقّع الاتفاق في 17 كانون الثاني/ يناير، وبُدئ بتنفيذه في الخامس والعشرين من الشهر نفسه[135]. فُتحت قناة السويس أمام الملاحة في 5 حزيران/ يونيو 1975، وأُعيدت العلاقات الدبلوماسية بين واشنطن والقاهرة، وسمحت الولايات المتحدة لشركاتها ببيع السلاح إلى مصر في عام 1976.

في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1977، أنهى السادات خطابًا له أمام مجلس الشعب، معلنًا فيه عن استعداده السفر إلى إسرائيل وإلقاء خطاب في الكنيست الإسرائيلي. كانت هذه خطوة راديكالية غيّرت مسار الصراع العربي - الإسرائيلي ووجه مصر أيضًا. وبعد مفاوضات مطوّلة بوساطة الرئيس الأميركي جيمي كارتر، وقّع السادات وبيغن في 26 آذار/ مارس 1978 اتفاقات كامب ديفيد المؤلفة من ثلاثة أقسام، تشمل مبادئ تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي وتسوية موقتة في

(135) المصدر نفسه، ص 425.

فلسطين. وبُدئ بعد ذلك بعملية التطبيع وتبادل السفراء بين البلدين، في 26 كانون الثاني/ يناير 1980.

أحدث السادات تحولًا تاريخيًا حين أخرج مصر من دول المواجهة العربية، ومن بيئتها العربية إلى حد بعيد، وانقلابًا كاملًا ضد المشروع القومي العربي، ومركزية مصر فيه. تبع ذلك تشديد سياسي وثقافي على «المصرية» كهوية لها تاريخها الخاص المنعزل عن محيطها، في سياسة ثقافية مدفوعة بقرار سياسي من قمة هرم الدولة.

في نهاية عهد السادات، بعد إبرام اتفاقية السلام مع إسرائيل وتطبيقها، تراجعت أهمية الاستخبارات العسكرية وزادت أهمية مباحث أمن الدولة. فعلى الرغم من بروز التحدي الليبي في عهد السادات، وقيام نظام جديد في السودان، تمثّلت المشكلة الرئيسة في المعارضة الداخلية في مصر، وفي تثبيت أركان النظام بعد تحولٍ يشبه الاستدارة الكاملة بسبب السلام مع إسرائيل والتحالف الجديد مع الولايات المتحدة. واستمرت أهمية المباحث والأمن الداخلي في مصر بالزيادة، ووصلت ذروتها بعد اغتيال السادات، وفي الصدامات التي حصلت في التسعينيات مع الإسلاميين، في عهد مبارك.

وقع شرخٌ كبير في المجتمع السياسي المصري، فنشأت معارضة قوية لاتفاقات كامب ديفيد والتطبيع مع إسرائيل. وانتقل الإخوان الذين أفرج عنهم السادات، إلى معارضة النظام، بعد أن اعتمد هذا النظام خطابًا إسلاميًا، تمثل بشعارات مثل «العلم والإيمان»، و«الرئيس المؤمن»، وبعدما نصّ البند الثاني من الدستور على اعتبار الشريعة المصدر الرئيس للتشريع. واختط السادات طريقًا مركّبًا بتبنيه الخطاب الإسلامي في المجال العمومي، ودعم البرامج الدينية الإسلامية في وسائل الإعلام، وحتى تشجيع الجماعات الإسلامية لمواجهة التيار الناصري واليساري في الجامعات من جهة، ثم محاربة الحركات الإسلامية من جهة أخرى بعد صدامها معه في قضية السلام مع إسرائيل.

بنى السادات بعد تراجعه عن النهج الاشتراكي، على بدايات التراجع عنه في عهد عبد الناصر نفسه بعد أزمة عام 1966 الاقتصادية والمالية، والإجراءات التي اتخذت حينذاك لتخفيف القيود عن القطاع الخاص بالتدرّج، وتأسيس بنوك للتجارة والتنمية خاضعة للدولة وتشجيعها على منح قروض للقطاع الخاص.

وزاد السادات وتيرة الانفتاح بعد حرب أكتوبر بشكل خاص، ولا سيما بعد ورقة أكتوبر التي أصدرها في آذار/ مارس 1974، وقانون 43 لتشجيع الاستثمار العربي والأجنبي في مصر، الصادر في حزيران/ يونيو 1974، الذي أقيمت بموجبه مناطق حرة في الإسكندرية والسويس ومدينة عبد الناصر وبورسعيد. وراجت كالعادة في بدايات الانفتاح أحلام وردية في شأن مناطق تقانية عالية للإنتاج والتصدير، باستعارة نماذج الشرق الأقصى وسنغافورة وغيرها. لكن ما جرى في الواقع كان تحول هذه المناطق إلى مناطق للتخزين والتهرّب الضريبي. أما الزيادة الحقيقية في الدخل فأتت من صادرات النفط التي شهدت ارتفاعًا ملموسًا، ومن رسوم قناة السويس التي أعيد فتحها، فسُجل نمو سنوي بلغ 12 في المئة بين عامي 1974 و1980. وسمحت هذه الأموال بتمويل الاستيراد المتزايد، وارتفعت الأسعار مع التضخم، واضطرت الحكومة إلى زيادة الدعم على السلع الضرورية، ثم ألغتها لاحقًا استجابةً لضغط صندوق النقد الدولي الذي توجهت إليه طالبةً الدعم. فانفجرت انتفاضة الخبز في كانون الثاني/ يناير 1977، ردًا على ارتفاع أسعار المواد الأساسية كالطحين والزيت والسكر والأرز والغاز المنزلي وغيرها بنسبة وصلت في بعض الحالات إلى 45 في المئة دفعةً واحدة.

في عهد الانفتاح، نشأت النخبة الاقتصادية الجديدة من الرأسماليين من داخل فئة الإداريين بالتحديد. وتمسّكت الدولة بمراكمة الفائض وتوجيهه نحو التنمية، لكنها أضافت أيضًا وظيفة الوسيط بين مصادر الثروات العمومية المتعددة من أرض وماء ومواد خام وخدمات وغيرها من جهة، ورأس المال الخاص والمستثمرين من جهة ثانية.

بعد الطفرة النفطية في السبعينيات، زادت هجرة المصريين إلى دول الخليج العربي وليبيا والعراق من 58 ألف مصري في عام 1970 إلى خمسة ملايين في عام 1980. واستثمر العائدون من دول النفط مدخراتهم في مصر أيضًا، ما منح القطاع الخاص وسوق العقارات والتبادل التجاري دفعة قوية. وشكلت هذه الهجرة ملاذًا لجيوش العاطلين من العمل نتيجة الانفتاح، إضافة إلى الخريجين الذين لا يجدون عملًا في القطاع العام، الأمر الذي ساهم في التقدم في عملية الانفتاح، كما زادت من ارتباط الاقتصاد المصري بالاقتصادات النفطية في ليبيا والعراق ودول الخليج العربي.

كانت حكومة ممدوح سالم أداة الانفتاح الرئيسة في عهد السادات. وكمنت المشكلة في الانفتاح على الاستثمارات الخارجية لأنها لم توجَّه إلى قطاعات إنتاجية، بل كانت أغلبيتها في الاستثمار العقاري والخدمات والمضاربات والتجارة والبناء بشكل رئيس. وتراجع في هذه الفترة التصنيع بشكل واضح، ونشأ الاقتصاد الذي يعتمد على الاستيراد. وفي حين لم يكن في مصر أي مليونير في عام 1970 حين وفاة عبد الناصر (للدقة يجب أن نقول أي مليونير معلن فاعل في الاقتصاد)، صار فيها 17 ألف مليونير في عام 1980، جنت أغلبيتهم أموالها من خلال المضاربات. كما نشأت في مصر فجوة طبقية، كان مثلها قائمًا قبل ثورة 1952، أي قبل نشوء أسس شرعية نظام 23 يوليو الشعبية، وقبل نشوء المجتمع الجماهيري وتوقعاته من الدولة الناطقة باسمه.

في إطار تطوير السياحة الداخلية والخارجية وتسارع الاستثمار في مشروعات التنمية العقارية، انتقلت في النصف الثاني من السبعينيات ملكية 53.3 في المئة من الأرض المملوكة من الدولة على شاطئ البحر المتوسط إلى أيدٍ خاصة من دون مقابل. وبيعت لاحقًا في السوق الخاصة بنحو 4 مليارات جنيه. وعلى الرغم من أن العسر المالي كان أحد أسباب الانفتاح الاقتصادي، أغرق العجز في ميزان المدفوعات مصر بالديون التي تضاعفت عشر مرات في عهد السادات. وذهب ثلاثة أرباع الدين لتمويل الاستهلاك، لا الاستثمار في قطاعاتٍ منتجة(136).

في هذه المرحلة، نما قطاع المصارف بشكل مشهود، فزاد عدد المصارف الخاصة بين عامي 1974 و1980 من لا شيء إلى 56 مصرفًا. وبلغت أرباح المصارف حتى عام 1985 نحو 9.9 مليارات دولار. وفي نهاية عام 1980، بدأت مصر تستورد 60 في المئة من غذائها، مع أن نصف سكانها كان يعمل في الزراعة. وتحولت من مصدّر لبعض المنتوجات الزراعية، مثل السكر، إلى مستورد له؛ وبلغة الاقتصاديين تحوّلت مصر إلى مستورد صافٍ لغذائها.

في كانون الثاني/ يناير 1976، أقام السادات «منابر سياسية» لليسار واليمين والوسط في إطار الاتحاد الاشتراكي، وحوّلها القانون 40 (1977) إلى أحزاب.

---

(136) Kandil, pp. 161-162.

وفي عام 1978، أنشئت لجنة الأحزاب لإقرار تسجيل الأحزاب برئاسة الحزب الوطني الديمقراطي الذي حل محل الاتحاد الاشتراكي المنحل رسميًا، وانتقل إليه نحو 6 ملايين عضو من الاتحاد الاشتراكي في ما بعد. ويُعتبر الحزب الوطني بحق، حزب البيروقراطية المصرية وجهاز موظفي الدولة المتحالف في ظل هذا الحزب مع قطاع الأعمال.

شكل الحزب الوطني الديمقراطي قاعدة شعبية للنظام قامت في الأساس على المناصب والتوظيف والمصالح المرتبطة بالبيروقراطية الحاكمة ورجال الأعمال الجدد. وكان أنموذج هذا العهد عثمان أحمد عثمان الذي جمع بين الاستثمار في رأس المال الخاص وعضوية الحزب الوطني الديمقراطي. وكان عثمان صاحب شركة المقاولين العرب، ولم يكن جديدًا على النظام، حيث أسس شركته في أربعينيات القرن العشرين، وأممت في عام 1961 مثل غيرها من الشركات في سياق سياسة التأميم، باستثناء أن عبد الناصر سمح لعثمان بإدارتها كأنها شركة خاصة، واستثناها من الإجراءات المتعلقة بالأجور وغيرها.

بعد توقيع اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل، أقر الكونغرس الأميركي في عام 1979 مبلغ 2.3 مليار دولار دعمًا سنويًا لمصر. وبين عامي 1974 و1980، بلغت المعونات الأميركية لمصر 15 مليار دولار، بما فيها القروض، وأسس السادات بنفسه الغرفة التجارية الأميركية - المصرية في عام 1981 التي ساهمت في تكوين لوبي من رجال الأعمال المصريين الناشطين من أجل الخصخصة ولبرلة النظام المصري. كما كانت هذه اللجنة لاحقًا أحد أبرز لوبيات جمال مبارك في الولايات المتحدة، في حملة لإقناع الإدارة الأميركية بقبول توريث منصب الرئاسة في مطلع القرن الحادي والعشرين. أما بالنسبة إلى الدعم الأميركي نفسه، فوُجّه 82 في المئة من الدعم غير العسكري إلى قطاع النفط الذي تستفيد منه الولايات المتحدة نفسها في النهاية، ووُجّه 4 في المئة فقط منه إلى القطاع الصناعي.

في بداية عام 1977، حاول السادات خفض دعم السلع الأساسية بموجب اقتراحات صندوق النقد الدولي لتقليص عجز الموازنة، فاندلعت تظاهرات 18

و19 كانون الثاني/يناير التي كان الجيش بقيادة وزير الدفاع الجمسي مستعدًا لقمعها، شرط أن تُلغى قرارات رفع الدعم.

في 6 تشرين الأول/أكتوبر 1981، اغتيل أنور السادات على يد خالد الإسلامبولي، عضو تنظيم الجهاد الداعي إلى تكفير المجتمع وتكفير الحاكم المسلم استنادًا إلى تأويلات استند التنظيم إليها من أفكار السيد قطب وفتاوى ابن تيمية التي أجازت الخروج على الحاكم باعتباره جزءًا من الجهاد وفريضة من فرائض الإسلام وأحد أركانه. وباغتيال السادات، انتهى عهدٌ عاصف من التحولات؛ إذ ملأ هذا الرجل الدنيا وشغل الناس بخطواته الدراماتيكية وأسلوبه الميلودرامي، وتمكّن من استعداء فئات واسعة من النخبة والشعب، فأدّى اغتياله إلى فوضى. وعملت المؤسسات المصرية على احتواء هذه الضربة، حيث تسلّم نائبه (حسني مبارك) الرئاسة من بعده، فيما أصبح نوعًا من التوارث في مؤسسة الرئاسة المصرية، إذ يتوفى رئيس فيرث منصبه نائبه، كأنه تغييب فحسب، ولا يُنصّب رئيس جديد بانتخاب أو حتى بانقلاب. وعززت هذه الصيرورة قوة مؤسسة الرئاسة المصرية، وجعلت النظام أكثر من مجرد نظام رئاسي: إنه نظام رئاسي غير ديمقراطي... نظام دكتاتوري في الواقع. فالرئيس الجديد لا يأتي به حزب أو فريق من النخبة أو الجيش أو غيره بعد رحيل الرئيس السابق، بل يُؤتى به من داخل مؤسسة الرئاسة بمعناها المتّسع، أي الرئاسة والمؤسسة التي تحت سيطرتها المباشرة، ومنها يختار فريقه عمله، وبالتالي فإن كل رئيس يعين في الواقع وريثه في منصب الرئاسة.

تحول الحزب الحاكم في عهد السادات من تعبير بيروقراطي عن طبيعة تحالف القوى التي تمثل قاعدة النظام والجسر بينها وبين جهاز الدولة كما كان الأمر في أيام الاتحاد الاشتراكي العربي، إلى حزب الرئيس الذي تقوده النخبة السياسية المحيطة به، وينضم إليه أصحاب المصالح الذين يريدون أن يكونوا على مقربة من قوة الدولة الاقتصادية والأمنية ومركزها منصب رئيس الجمهورية. وكان السادات قد بدأ في إحداث هذا التحول، ورسّخه مبارك ليصبح الحزب الوطني هو حزب الرئيس. وعندما امتد منصب الرئيس ليشمل «عائلة الرئيس» كما في العائلات الحاكمة، أصبح الحزب حزب العائلة في نهاية عهد مبارك أيضًا.

رابعًا: النظام الرئاسي وحزب الرئيس

أراد مبارك تأسيس شرعية له، لذا حاول الموازنة بين النقائض التي أودت بسلفه. فالتزم اتفاقات السلام، لكنه تعمّد ألا يزور إسرائيل. وأكد احترام المواثيق، لكنه أصرّ على استعادة سيناء حتى آخر متر مربع منها. وتحقق له ذلك حين استعاد منطقة طابا في عام 1982، التي بقيت قيد التحكيم بعد اتفاقات كامب ديفيد، وانسحبت إسرائيل منها نهائيًا في عام 1989. وبعد الصراع بين حركة فتح، بزعامة ياسر عرفات، وسورية بعد اجتياح إسرائيل لبنان في عام 1982، عاد عرفات إلى مصر، وأعاد إليها عمليًا شرعية العمل في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية مجدّدًا، كما أعادها العراق من باب الحرب مع إيران بعد دعمها له في هذه الحرب. وأعيد مقر الجامعة العربية إلى القاهرة في عام 1990 بعد نقله إلى تونس في عقب زيارة السادات إلى إسرائيل وتوقيع معاهدة سلام منفرد معها. وحاولت مصر، منذ ذلك الحين، الحفاظ على سلام مع إسرائيل يحترم حتى التفصيلات ويرضي الولايات المتحدة، ولا يشمل من ناحية أخرى خطوات استعراضية مثل زيارة السادات إلى الكنيست، كي لا يغضب الشارع العربي والأشقاء العرب المهووسين بالمشهد، الذين لا يكترثون كثيرًا بتفصيلات ما يجري بالفعل.

بدأ عهد مبارك بما يمكن وصفه بالاسترخاء السياسي، في إطار تأثير عاملين: الأول، الأزمة السياسية التي انتهى إليها عهد السادات في عام 1981 بحملة اعتقالات طالت مئات السياسيين والناشطين، وقادت نتائجُها خليفَته مبارك إلى التزام الحذر الشديد من الإقدام على خطوات تضعه في مواجهة مع قطاعات واسعة من المجتمع المصري، أو مثل خطوة رفع الدعم عن السلع الأساسية التي أدت إلى انتفاضة كانون الثاني/ يناير 1977. ويتلخص العامل الثاني في وفرة العائدات النفطية في مطلع الثمانينيات التي سمحت باتباع سياسة إرضائية نسبية للمواطنين، على شاكلة ما تقوم به الدول الريعية عادة. ولم تكن هذه نزعة إصلاحية بقدر ما كانت منذ البداية نزعة حذرة تتضمن في داخلها ميلًا بنيويًا إلى الجمود.

انتهى الأمر بمبارك، في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، إلى معاودة تشديد قبضته الأمنية وقمعه الحريات النسبية، والدخول في أعنف مواجهة عرفها النظام مع الجماعات الإسلامية المتطرفة، في فترة عرفت بأعوام الأزمة الاقتصادية

الخانقة بعد تدني أسعار النفط والريوع الاقتصادية ووصول المديونية إلى حالة التخلف عن دفع الديون، والحاجة إلى إجراء مفاوضات مع المنظمات الدولية لإعادة جدولتها.

سار مبارك في خطى السادات في بناء منصب رئاسي متزايد الصلاحيات في سلطة مركزية يسنده جسم سياسي هش واقتصاد غير متوازن، عبارة عن خليط بين قطاع دولة متعب وقطاع رأسمالي خاص يتمدد في الاتجاهات كلها. واحتاج أمن النظام إلى بقاء حال الطوارئ بتجديد العمل بها بين فترة وأخرى.

ارتبط منصب الرئاسة في مصر وصلاحياته المهمة في الخمسينيات بالتغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي كان فيها لشخصية عبد الناصر الكاريزمية شأن أساس في الصيرورة السياسية. إذ على الرغم من الطبيعة التعسفية لنظام قام بدرجة كبيرة على شعبوية تقديس الفرد على حساب الإجرائية المؤسساتية والأنظمة المرتبطة بها، لم تجعل الدينامية السياسية وقنواتها المؤسسية والتعاضدية الرئاسة في عهد عبد الناصر حكمًا فرديًا إلى الحد الذي وصلت إليه لاحقًا في عهد مبارك؛ إذ كان عبد الناصر مضطرًا دائمًا إلى أخذ عناصر كثيرة في الحسبان، منها قيادة الجيش والضباط الأحرار وقيادة الاتحاد الاشتراكي وغيرهم. لكن منصب الرئاسة المصرية ازداد نفوذًا وأهمية في نهاية عهد عبد الناصر، واستكمل السادات المهمة بإخضاع الاتحاد الاشتراكي والجيش بالكامل لسلطته. وتسلّم مبارك منصب الرئاسة وله سلطة مطلقة لا ينازعه فيها أيٌ من مكونات النظام. وتبين في النهاية أيضًا أن الوجه الآخر لهذه الصلاحيات المطلقة هو «صفر صلاحيات» إذا تسلم المنصب أحدٌ من خارج النظام الرئاسي نفسه من دون أن يقبله النظام، كما حصل للرئيس المنتخب محمد مرسي. فالصلاحية هنا مطلقة في سياق النظام القائم وانصياع جهاز الدولة للرئيس الذي يمثل النظام. ومن هنا، حين انهارت سلطة مبارك، وتسلم الرئاسة شخص منتخب من خارج النظام بعد ثورة 25 يناير، تحوّلت هذه السلطة من المطلق إلى «لا شيء». وأصبح الرئيس المصري عديم الصلاحيات يقيم داخل نظام لا ينصاع له. وحين تسلّمها شخص من النظام وبرضاه، كما في حالة عبد الفتاح السيسي، عادت الرئاسة مطلقة بلا منازع على الرغم من القيود الدستورية الجديدة، ذلك أن النظام لم يتغير، بل تغير رأسه فحسب من دون أن تُستكمل المهمة، مع أن النظام كان قابلًا للانهيار بعد سقوط مبارك. فالنظام رئاسي

مطلق. لكن الرئاسة نفسها لا تساوي شيئًا من دون النظام. ومن الممكن أن يذهب شخص الرئيس ويبقى نظام الرئاسة قائمًا والمنصب شاغرًا يبحث عن رئيس جديد من داخله، ما لم يتغير هذا النظام.

منحت الطبيعة المطلقة لدور الرئاسة في مصر أهمية لشخص الحاكم ومنظوره ومهما يكن هذا الشخص ضعيفًا، فإن منصب الرئاسة كفيلٌ بجعله قويًا. فالنظام الرئاسي تكرّس في دستور 1956 الذي حلّ محل الدستور الانتقالي لعام 1953 حين كان صوغ السياسة الوطنية مسؤولية مجلس قيادة الثورة، الأمر الذي سمح أيضًا بانتقال جزء كبير من الوزارات من العسكريين إلى المدنيين. وأعطى الدستور الرئيس صلاحيات واسعة جدًا في تعيين الوزراء وعزلهم والمشاركة في رسم السياسات العامة للدولة وصلاحيات تشريعية، كالاعتراض على مشروعات القوانين التي يجيزها مجلس الشعب وإحالة القضايا الكبرى إلى المجلس وإصدار قانون الطوارئ والمراسيم الإدارية[137]. ولم تُجرِ التعديلات الدستورية اللاحقة في الأعوام 1958 و1962 و1964 تغييرات تُذكر في هذا المجال، باستثناء تعديل عام 1964 الذي أضعف التنافسية على الرئاسة بمنح مجلس الشعب صلاحيات ترشيح الرئيس (بنسبة ثلثي الأصوات) والاختيار شعبيًا بين قبوله أو رفضه من خلال استفتاء[138]، من دون السماح بترشيح أو ترشح منافس له، الأمر الذي يجعل التصويت بـ «لا» ضد الرئيس في الاستفتاء على انتخابه تصويتًا من دون معنى، لأنه لا يعني «نعم» لرئيسٍ آخر.

بعد ذلك، أُقرّ دستور عام 1971 الذي أشرف السادات على إعداده شخصيًا، وهو الدستور الذي حُكمت مصر بموجبه في العقود اللاحقة. ويمكن اعتبار هذا الدستور مفصليًا في طريق تثبيت الموقع الطاغي لمنصب الرئاسة في الحكم وتوسيعه. فمن أصل 55 مادة للدستور، أشارت 35 مادة إلى الصلاحيات

---

(137) Ninette S. Fahmy, *The Politics of Egypt: State-Society Relationship* (London; New York: Routledge, 2012), p. 45.

(138) أتاح النص الجديد في عام 1964 لأعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي المشاركة في الترشح للانتخابات فحسب. وخوّل دستور 1964 إنشاء محاكم أمن الدولة للتعامل مع قضايا الخيانة وأعمال التخريب الداخلي. انظر: Maye Kassem, *Egyptian Politics: The Dynamics of Authoritarian Rule* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2004), pp. 17-19.

الرئاسية، أي 63 في المئة من مواده[139]. وزاد الدستور على سابقه في سلطات الرئيس أن «جعل رئيس الجمهورية حَكَمًا بين السلطات، مع ممارسته الحكومة ورسم السياسات ورئاسته لها، وأنه جعل لرئيس الجمهورية من السلطات الاستثنائية ما حددته المادة 74 الشهيرة»[140]. فاستحوذ بذلك على سلطة إصدار قوانين بمرسوم رئاسي في المسائل الاقتصادية وشراء السلاح. وألغى السادات في وقت لاحق، في عام 1980، تحديد عدد الدورات الرئاسية التي يمكن لشخص واحد أن يشغل فيها منصب الرئيس[141]، وتضمنت الصلاحيات سلطة إعلان حال الطوارئ، وتعيين الحكومة بأكملها وعزلها، والقدرة على تجاوز سلطات الهيئات التشريعية المتعلقة بحكمه من خلال الدعوة إلى استفتاء لحل المجلس. وأُعطي الرئيس حق ترؤس مجلس أعلى للإشراف على أعمال المنظمات القضائية، وصلاحيات تعيين القضاة وتحديد أجورهم وتحديد ميزانية الهيئة القضائية. كما أبقى الدستور على صلاحيات من العهد الناصري مثل الرقابة المالية في الجيش والشرطة وفي إنشاء محاكم أمن الدولة[142]. توسّعت صلاحيات السادات الرئاسية أكثر مما كانت عليه رئاسة عبد الناصر. وإضافة إلى ذلك، كان دستور 1971 دينيًا أكثر من سابقه، فالبند الثاني يتحدث عن كون الإسلام دين الدولة، وأن مبادئ الشريعة هي المصدر الرئيس للتشريع، والعربية هي اللغة الرسمية. وجرى في هذه المرحلة تغيير اسم الدولة من الجمهورية العربية المتحدة إلى جمهورية مصر العربية. وعلى الرغم من أن بند دين الدولة والفقه الإسلامي أساس للتشريع وأن لغة الدولة لم تكن شأنًا جديدًا، فالجديد فيها كان محاولة ترجمتهما بسياسة دينية منظومية لاحتواء الجماعات الإسلامية واستخدامها ضد القوى اليسارية.

لا شكّ في أن تثبيت الصلاحيات شبه المطلقة لمنصب الرئاسة وتوسيعها في دستور عام 1971 كانا محورَ إعادة تشكّل السلطة منذ عهد السادات ويُعدَّها الأهم. وعلى الرغم من أن السلطة الجديدة خرجت من رحم النظام السابق، كان مشروعها احتواء الأدوات السابقة، لا إلغاءها أو تفكيكها؛ إذ حوّل السادات

---

(139) Fahmy, p. 45.

(140) طارق البشري، مصر: بين العصيان والتفكك، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2010)، ص 85.

(141) Fahmy, p. 45.

(142) Kassem, pp. 24-25.

المنظمة السياسية المتمثلة بالاتحاد الاشتراكي العربي، التي كانت قائمة على قاعدة الوحدة الوطنية والمشروع القومي السابق، إلى حزبٍ موالٍ للرئاسة بعد أن قُسّمت ثلاثة منابر سياسية في مؤتمر عُقد في عام 1975 في عقب الشرعية الجديدة التي اكتسبها السادات لحكمه على أساس حرب أكتوبر 1973. وسمح السادات بهامش عمل لأحزاب أخرى، في معادلة انتخابية ونظام حزبي منضبط ومراقَب لا يهدد هيمنة حزب السلطة (حزب الرئيس) الذي يُديم سيطرته بالمحافظة على أغلبية لا تقل عن ثلثي عدد أعضاء مجلس الشعب، وهي النسبة المطلوبة لانتخاب الرئيس أو تجديد ولايته.

استمرت السلطة في الاعتماد على الجيش والقوى الأمنية كحافظ رئيس للنظام، لكن مع منح دور أكبر للقضاء في نزوع لإرضاء الخارج في مرحلة انفتاح وسياسات اعتماد على التحالف مع الولايات المتحدة، ولاستحداث انطباع أن نظام القانون يعمل في مصر، وكذلك كأداة سيطرة أكثر تركيبًا في الداخل. فالقضاء في النهاية يحكم بموجب قوانين يسنّها النظام القائم.

كان التراجع عن السياسة التعاضدية للنظام الناصري تحصيل حاصل لتحولات النظام الاقتصادية - الاجتماعية للنظام، لكن التحول إلى الرأسمالية جرى بشكل حفظ مكانة الرئاسة والسلطة من خلال أشكال مختلفة من الزبائنية والولاء. فرأس المال لم يزاحم الحكم، بل رضي بالبونابرتية[143] القائمة التي تحكم فيها الرئاسة مسنودة بنخبة سياسية وبأجهزة الأمن لمصالحها ومصالحه. لكن نفوذ رأس المال ازداد داخل النظام نفسه، من خلال حزب الرئيس بالتحديد. وانتقل النظام الرئاسي بصيغته الساداتية إلى حقبة مبارك الذي كان يسعى إلى الاستقرار أكثر منه إلى لتغيير.

خلافًا لعبد الناصر والسادات، لم يواجه مبارك تهديدًا لسلطته من داخل النظام[144]، إذ عرفت أولى سنوات عهد السادات (1971 و1972) صراعًا حادًا

(143) البونابرتية ليست نظامًا شموليًا، بل نظام حكم سلطوي مطلق ترضى فيه الرأسمالية بمنح السلطة السياسية المطلقة للحاكم (العسكري عادة) في مقابل أن يحمي مصالحها، وتقبل هي ألا تشارك في الحكم سياسيًا بشكل مباشر.

(144) Tarek Osman, *Egypt on the Brink: From Nasser to Mubarak* (New Haven: Yale University Press, 2010), p. 170.

ضد كبار المعاونين المقربين إلى سلفه الرئيس عبد الناصر، كما واجه اعتراضات داخلية كبيرة على سياساته السلمية مع إسرائيل وعزلة عربية إقليمية لمصر في نهاية فترته، وصولًا إلى أزمة ثقة كبيرة مع المعترضين على سياساته تمثلت باعتقالات واسعة في عام 1981 بضعة شهور قبل اغتياله، بينما كانت سياسة مبارك في البداية أكثر احتوائية على مستوى السلطة، مرضية هامشًا عريضًا من البيروقراطية والجيش.

عُدّل دستور 1971 في عامي 1980 و2007، وفي كل مرة كانت تزداد مركزة الصلاحيات في أيدي الرئيس، أما السلطة التشريعية فكانت تزداد ضعفًا في مقابل منصب الرئيس[145]. إذ تألّف مجلس الشعب في عصر مبارك من 454 نائبًا يُنتخبون لخمسة أعوام، يُعيِّن منهم الرئيس عشرة نواب، مثلما يُعيِّن ثلث أعضاء مجلس الشورى. ووسّعت تعديلات دستور 2007 بعض صلاحيات مجلس الشورى، لكن العضوية فيها كانت في الواقع مكافأة للموالين للحكم. واستغل الرئيس التعيينات لتعيين نساء وأقباط وغيرهم ممن لا يرشحهم في الواقع الحزب الوطني نفسه. وكان ذلك من الدلائل على شعبوية هذا الحزب وتملّقه الشارع، وعدم صدقيته في الهجوم على الإخوان المسلمين حين يتعلق الأمر بحقوق الأقباط والنساء. من هذه الناحية، لم يبذل حزب الرئيس جهدًا للاندماج الاجتماعي. أما على مستوى النظام فجرى ذلك بشكل مصطنع بوساطة التعيينات من أعلى، ما زاد من نقمة المجتمع ومن حدة الانقسامات، في حين بدت حقوق المواطنين المسيحيين والنساء كأنها منّة من رئيس النظام.

حتى عام 2005، كان رئيس الجمهورية يُنتخب من أكثرية (ثلثي) أعضاء مجلس الشعب، ثم يُستفتى الشعب على هذا القرار، وكان يحصل عادة على أكثر من 90 في المئة من الأصوات. وفي مرحلة ضغط المحافظين الجدد، أُعلن في

---

(145) يلخص الباحث ريموند هانيبوش مسار مركز صلاحيات الرئاسية وتعزيزها من عبد الناصر وحتى مبارك، بتحول الرئيس المعتمد على الكاريزما الشخصية والخطاب الشعبوي إلى نوع من الرئاسة الملكية (Presidential Monarchy) عند أنور السادات الذي أحيا مصادر الشرعية التقليدية مثل الأبوية والزبائنية وتأسيس ما يشبه العائلة المالكة، ثم إلى المنصب الرئاسي المكتفي بذاته لأنه عزز صلاحياته إلى درجة الاستغناء عن مصادر الشرعية من خارجه. انظر: Raymond A Hinnebusch, «The Formation of the Contemporary Egyptian States from Nasser and Sadat to Mubarak,» in: Ibrahim M. Oweiss, ed., *The Political Economy of Contemporary Egypt* (Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1990), pp. 194-197.

شباط/ فبراير 2005 تعديل المادة 56 التي تحدد عملية انتخاب الرئيس، والتي سمحت بالتنافس بقيود وشروط تكاد تكون تعجيزية. وفي أيلول/ سبتمبر 2005، انتُخب الرئيس مباشرة من الشعب بنسبة بلغت 88.6 في المئة، في حين نال مرشح حزب الغد أيمن نور 7.6 في المئة من الأصوات، ونال رئيس حزب الوفد نعمان جمعة 2.9 في المئة. وكانت شروط الترشيح صعبة جدًا، وجرى اعتقال أيمن نور بعد تجرؤه على ترشيح نفسه، وزُجّ به في السجن.

من مظاهر تركيز صلاحيات الرئيس أنه يُعيِّن رئيس الوزراء ويُعزله، كما أن الوزراء يخضعون له عمومًا، ولا سيما وزراء الدفاع والخارجية والداخلية. كما يُعيِّن قائد الجيش ورئيس المخابرات العامة ورؤساء الجامعات الرسمية والمحافظين. والعضوية في الحزب الوطني أو الترشح عنه لأي وظيفة هي الطريق الوحيدة إلى التقدم السياسي والاقتصادي، والتوسط بين الجمهور والنظام في تقديم الخدمات.

كرّست مرحلة مبارك سلطوية النظام المصري بثلاثة عناصر رئيسة، أصبحت مميزة لعهده: التعزيز المستمر لمنصب الرئيس وجعله خارج الرقابة والمحاسبة؛ تكثيف الاعتماد على أجهزة الأمن وتقويتها من حيث العدد والنفوذ؛ تحويل الحزب الحاكم إلى حزب الرئيس الذي تتحالف فيه بيروقراطية القطاع العام والبرجوازية الرأسمالية الصاعدة ووجهاء الريف، والتعامل مع السلطة التشريعية في الواقع كامتداد للجهاز التنفيذي من خلال سيطرة حزب الرئيس عليه.

خامسًا: تحولات الجيش المصري

في غياب طبقة متوسطة قوية منظمة وأيديولوجيا خاصة بطبقة من هذا النوع، أحلّ انقلاب 1952 العسكريين في مكان هذه الطبقة لتغيير العلاقات الزراعية وإلحاق هزيمة بالأرستقراطية الزراعية الحاكمة والتصدي للوصاية البريطانية وفساد العرش. ويتولي هذه الوظيفة التاريخية بعد حراك نقابي عمالي وحراك ملحوظ للطبقة الوسطى في المدن تجلّى بانتفاضات شعبية، طرح الضباط أنفسهم ممثلين لوحدة الأمة وحماتها. وربما يختلف الباحثون على تأويل هذا التطور تاريخيًا: هل كان انقلاب 1952 إجهاضًا لثورة شعبية أم تتويجًا لها؟ هذا الأمر

يذكّر بالنقاش الذي يدور حاليًا في تقويم دور الجيش في 10 و11 شباط/ فبراير 2011.

في أي حال، شكّل الضباط الأحرار المصريون في ما سمي آنذاك «حركة الجيش» حالة أنموذجية للادعاء العالم ثالثي المعروف عن الجيش كقوة منظمة وحيدة قادرة على الاضطلاع بمهمات التحديث[146] (Modernization). فبين خمسينيات القرن الماضي وسبعينياته، سادت نظرية التحديث، لا في تعامل الدول الاستعمارية مع العالم الثالث فحسب، إنما في تعامل نخب المُسْتَعْمَرين مع نفسها أيضًا؛ إذ ساد الاعتقاد أن الجيش يقوم بدور تقدمي لأنه يتميز بقدرات تنظيمية وشعور بالرسالة تجاه الدولة والمجتمع ومشاعر وطنية. من هنا فهو يشكل أداة مثالية للقيام بمهمة التحديث.

غالبًا ما أقام العسكريون في الدول المستقلة حديثًا بعد مرحلة الاستعمار مجتمعات خاصة معزولة، وقوّموا أنفسهم كنوع من الأخويات المغلقة في مقابل المدنيين، وطوّروا سرديات تؤكد تفوقهم وانضباطهم وعدم ميوعتهم في مقابل فوضى الحياة المدنية. فهم يمثلون المؤسسة الوحيدة الحديثة التنظيم على مستوى الدولة، التي تشمل أعدادًا كبيرة نسبيًا من المواطنين في مقابل المؤسسات الأخرى، وفي مقابل تخلف المجتمع.

في ما يأتي، نعرض تطور المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالسياسة والمجتمع في ثلاث مراحل:

---

(146) وهو أنموذج مختلف عن أنموذج تصدي الجيش لمثل هذه المهمات في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011. فالحديث في هذه الحالة ليس عن ضباط صغار ذوي أحلام وطنية تحديثية، بل عن قادة الجيش من ذوي الرتب العليا كما هي قائمة في ظل النظام، وذلك بعد أن ظهرت قوى اجتماعية مدنية كثيرة قادرة على التصدي لمهمات ما عادت قاصرة على التحديث. فلا حركة الجيش المصري منذ عام 2011 هي حركة ضباط أحرار، ولا المجتمع المصري الراهن هو مجتمع تلك الفترة. وعلينا أن نتذكر دائمًا أن ثمة فرقًا كبيرًا بين انقلاب عسكري يقوم به ضباط من أعلى التراتبية العسكرية ضد النظام الحاكم، كما في حالة انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013، وآخر يقوم به ضباط من الرتب الدنيا ضد التراتبية العسكرية القائمة، كما في حالة انقلاب 1952. ومن ضمن ذلك فروق على مستوى السلوك العسكري بإحلال الولاء الشخصي (أو الأيديولوجي - السياسي في بعض الحالات) محل الخبرة العسكرية كأساس للترقية؛ هذا في البدايات على الأقل.

المرحلة الأولى: هيمنة العسكر وتداخل سلطات الجيش والرئيس

أصبح اللواء محمد نجيب العسكري الثاني في تاريخ مصر الذي يتولى منصب رئيس الوزراء في 7 أيلول/ سبتمبر 1952، بعد محمود سامي البارودي الذي تولاها في أيام ثورة عرابي قبل سبعين عامًا من هذا التاريخ. وفور توليه ذلك المنصب، نشأ صراع بين نجيب وشباب ضباط التنظيم من أصحاب الرتب العسكرية الدنيا والمتوسطة. وبعد انقلاب يوليو مباشرة، أصرّ عبد الناصر على نجيب أن يكون أول أمر ترقية يصدره هو ترقية الصاغ (الرائد) عبد الحكيم عامر، صديقه ومدير مكتب نجيب، ليكون قائدًا عامًا للقوات المسلحة. وكانت هذه المؤشرات الأولى لدأب يوليو في تقديم الولاء السياسي على الكفاءة والأهلية القيادية، وهو ما دفعت مصر ثمنه غاليًا في ما بعد.

في عام 1954، اعتصم ضباط المدرعات في ثكناتهم بعد استقالة محمد نجيب في 23 شباط/ فبراير 1954، وعقدوا اجتماعًا عامًا، وتوجه إليهم عبد الناصر فطلبوا منهم حلّ مجلس الثورة وعودة أعضائه إلى الثكنات، وتعيين قائد عام بالأقدمية، لأنّ عامر كان برتبة صاغ ثم رُقّي مباشرة إلى رتبة لواء. كما طالبوا بعودة الحياة النيابية. لم ينجح عبد الناصر بإقناعهم بعكس ذلك، ويقدر صلاح نصر أنها كانت تكتيكات للشيوعيين استخدموا فيها محمد نجيب أداةً مرحلية[147]. قرر مجلس قيادة الثورة آنذاك تسليم السلطة إلى محمد نجيب باعتباره رئيسًا للجمهورية، وخالد محيي الدين (الضابط المنتمي إلى المنظمة الشيوعية «حدتو») رئيسًا للحكومة. أُرسل خالد محيي الدين وعباس رضوان لعرض الأمر على محمد نجيب فوافق[148]. ومن الواضح أن ذلك كان تراجعًا تكتيكيًا من الضباط للحفاظ على وحدة الجيش، استعدادًا للانقضاض مجدّدًا على السلطة في مرحلة لاحقة. أمر صلاح نصر سلاح الجو بالتحليق فوق مبنى المدرعات، بحسب رواياته، فخرج الضباط وسلّموا أنفسهم. توجه البكباشي عبد المحسن أبو النور (قائد الحرس الجمهوري) إلى بيت محمد نجيب في حلمية الزيتون وجمع أسلحة الحرس، وصحب كمال رفعت محمد نجيب إلى

(147) إمام، ص 51.

(148) المصدر نفسه، ص 50

الصعيد حيث حُدِّدت إقامته[149]. والمستغرب أنه بقي حتى عام 1982، أي قبيل وفاته في عام 1984 في منزل في المرج، شمال القاهرة. وحين عُيِّن عبد الحكيم عامر في 23 تموز/ يوليو 1953 قائدًا للقوات المسلحة، كان مديرًا لمكتب القائد العام محمد نجيب. وقبل أن يُعين في منصبه الجديد، طلب من صلاح نصر أن يصبح مديرًا لمكتب القائد العام، وظل نصر في هذا المنصب حتى 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1956[150]، حين عينه عبد الناصر نائبًا لرئيس المخابرات العامة.

تولى عبد الناصر في وزارة 18 تموز/ يوليو 1953 منصب وزير الداخلية، وأصبح منذ 19 أيار/ مايو 1953 نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، وأصبح في عام 1954 رئيسًا للوزراء، وبقي في منصبه إلى أن استُفتي الشعب عليه رئيسًا للجمهورية في عام 1956. وفي تموز/ يوليو من العام نفسه، أُلغي مجلس قيادة الثورة، وخلع الضباط الأحرار بزاتهم العسكرية وظهروا باللباس المدني باعتبارهم مسؤولين أصحاب وظائف حكومية ورسمية في الدولة.

ومن 18 حكومة شُكِّلت بين عامي 1952 و1970، تولى رئاسة الأولى التي دامت شهرين فقط رئيس حكومة مدني هو علي ماهر. وباستثناء هذه الحكومة، وحكومة نجيب التي ضمت مثقفين ومهنيين مدنيين، تألفت باقي الوزارات من ضباط (36.6 في المئة) ومدنيين (64.4 في المئة)، مع تولي الضباط الحقائب المهمة كلها[151].

لم يهدف عبد الناصر إلى إقامة دكتاتورية عسكرية، بل أراد حكمًا جمهوريًا شعبويًا مسنودًا من الجيش. ولأنه أدرك من تجربته الخاصة أهمية الجيش السياسية ودوره الانقلابي المحتمل، رغب في إبعاد الجيش عن التدخل المباشر في السياسة. أما الضباط الذين انتقلوا إلى العمل السياسي من مجموعة الضباط الأحرار، فطَلَب منهم خلع بزاتهم العسكرية. لكنه، خلافًا لمحمد نجيب، لم يرغب في عودة كاملة للجيش إلى الثكنات وإقامة حكم مدني تمثيلي. ويلخص

(149) المصدر نفسه، ص 52.

(150) المصدر نفسه، ص 50.

(151) Imad Harb, «The Egyptian Military in Politics: Disengagement or Accommodation?,» *Middle East Journal*, vol. 57, no. 2 (Spring 2003), p. 278.

هذا الموقف المركّب التناقض التاريخي الرئيس لعلاقة الجيش بالسياسة في مصر منذ ثورة يوليو. بقي السياسيون في عهود يوليو عسكرًا بثياب مدنية، لكن الجيش كمؤسسة يفترض ألا يتدخل في السياسة، بل يبقى على ولائه لهؤلاء العسكر السابقين، فهو الضامن الرئيس لاستقرار النظام. وانعكس هذا التناقض في شكل صراعات قادت العسكريين السابقين في الحكم إلى محاولة تأسيس قواعد شعبية من خارج الجيش تشبه الحزب السياسي للنظام. فأقام الضباط الأحرار «هيئة التحرير» التي حلّ محلها الاتحاد القومي في عام 1957 الذي حلّ محله الاتحاد الاشتراكي العربي في عام 1962. هنا أقام العسكر حزبًا للنظام، كان في الوقت ذاته جهازًا لتحشيد المجتمع وضبطه ومراقبة فاعلياته، خلافًا لحالة البعثَين السوري والعراقي، حيث استولى العسكر على حزب مدني قائم، ولم ينشئوا حزبًا. وفي الحالتين السورية والعراقية، كما في الحالة المصرية، يمكن القول إن الجيش كان خاضعًا للحكام المدنيين من أصول عسكرية، لكنه في العراق وسورية مسيس وحزبي، ويضيف إلى ذلك مهمة أخرى هي تسليح قاعدة النظام الاجتماعية في تنظيم جماعات ترتبط بالقادة العسكريين بروابط ولاء جهوية وعشائرية، عُرفت لاحقًا كجماعات مذهبية مع أنها لم تكن كذلك في البداية.

عيَّن عبد الحكيم عامر صلاح نصر مديرًا لمكتب القائد العام للإرشاد السياسي، ثم عُين نصر في وقت لاحق مديرًا للاستخبارات التي أسسها زكريا محيي الدين، وتلاه في منصب مدير مكتب القائد العام عباس رضوان (1956) وشمس بدران (1958) إلى حين إغلاقه في عام 1967 بعد الهزيمة. وقام هذا المكتب عمليًا بالتجسس على الضباط؛ فالعسكر الذين انتزعوا الحكم بالانقلاب العسكري كانوا يخشون العسكر في الأساس. أما وزارة الإرشاد القومي التي قامت بمهمتي الرقابة السياسية على الإعلام والمطبوعات والدعاية السياسية للنظام في الوقت ذاته فأسّست في تشرين الثاني/ نوفمبر 1952. وتبوأ صلاح سالم منصب الوزير الذي ساهم في إبقاء محمد نجيب خلف الأضواء، ثم في تشويه سمعته حين حان الوقت لذلك.

بنى عبد الناصر شرعيته على الإنجازات الاجتماعية، وعلى الخطاب الوطني المصري الذي وُجّه ضد بريطانيا وإسرائيل، ثم تمدّد لاحقًا ليصبح خطابًا قوميًا عربيًا في إطار التضامن العربي الواسع مع مصر بعد التأميم. واعتمد في المهمتين على العسكريين، فبوّأ الضباط المراكز العليا في الحكومة والمؤسسات الاقتصادية.

في الحقيقة، كان عامل الولاء في تعيين الضباط في المناصب المدنية والعسكرية أهم من عامل الكفاءة. وتركز العسكريون بكثافة في وظائف السلك الدبلوماسي والأجهزة الأمنية، وفي القطاع العام الاقتصادي والحكم المحلي، «واتخذ المشير عامر لنفسه مجموعةً متنوعةً من الوظائف، فأصبح مشرفًا على الطرق الصوفية ورئيسًا لاتحاد كرة القدم، ونصّب اثنين من أتباعه رئيسين لاتحاد الملاكمة والنادي الأهلي، كما تولى الإشراف على مؤسسة الطاقة الذرية والمركز القومي للبحوث، وأصبح مسؤولًا عن مؤسسة النقل العام في مدينة القاهرة، ورئيسًا للمجلس الأعلى للمؤسسات، ورئيسًا للجنة العليا لتصفية الإقطاع»[152]. ومع صعود طبقة الفنيين والإداريين مع تطوير الاقتصاد المصري، ولا سيما القطاع العام، دخل الضباط إلى الجامعات ونافسوا الفنيين في هذه المجالات أيضًا[153]. ولإشغال الرتب العليا في الجيش بعد انقلاب قاده صغار الضباط، أنشئ أيضًا معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني، الأمر الذي زاد عدد الضباط في الدرجات العليا، ولا سيما بعد إضافة رتبة «فريق أول» إلى السلم العسكري، ما سمح بزيادة عدد الألوية والعمداء.

تحدّرت أغلبية الضباط من الطبقة الوسطى، فأقامت النخبة المصرية الجديدة بالتشارك مع فئة واسعة من الموظفين والتكنوقراط. وحلّ هؤلاء الضباط بالتدرّج محلّ أبناء العائلات الأرستقراطية ومثقفي وفنيي المدن المصرية من خريجي الجامعات المصرية الممتازة والنخبوية بين الحربين العالميتين. وظلت النخب القديمة تقوم بوظائف التدريس في الجامعات وبعض الوظائف الوزارية والقانونية لفترة لاحقة، فحافظت على مستوى لائق للمؤسسات التي أدارتها حتى ستينيات القرن العشرين.

كانت الزعامة الفردية والولاء الشخصي في حالة الضباط الأحرار بديلًا من الانسجام الفكري. ولأن العلاقات داخل النخبة الحاكمة آنذاك كانت بين عسكريين أيضًا، حلّ الولاء المطلق محلّ العلاقة المهنية في الإدارة والسياسة، وارتبط الولاء للدولة بهذا الولاء للجماعة المسيطرة، الموالية لشخص الرئيس.

---

(152) الأيوبي، الدولة المركزية، ص 117-118.

(153) عبد الله، «القوات المسلحة،» ص 12.

في عام 1955، صدر القانون رقم 505 الذي عُدّلت بموجبه قوانين الخدمة العسكرية، فجُعل التجنيد إلزاميًا، وتساوى جميع أفراد الشعب في الخدمة العسكرية. كما جرى التوسع في تجنيد الكفاءات والمؤهلات العلمية للجيش، وأوجدت فئة من محترفي العسكرية. لكن بعد هزيمة 1967، انكشف ضعف كفاءة القوات المسلحة وهُزال تدريبها وانعدام مهنيّة ضباطها، فجرى تجنيد واسع لأصحاب المؤهلات الجامعية، ليشكّل هذا أحد أهم عوامل بناء القوات المسلحة المصرية وتطورها اللاحق[154].

عندما وقعت حرب عام 1967، كانت نسبة الجامعيين من الضباط واحد إلى 60. لكن بعد ذلك بستة أعوام، بلغت نسبة الضباط حاملي الشهادات الجامعية 60 في المئة من الضباط المصريين. وساهم هذا، مع تطور التدريب والإعداد والتسليح، في الإنجاز المحدود الذي حققته حرب 1973[155].

ارتبطت الترقيات دائمًا بفحص مواقف الضابط السياسية وخلفيته الاجتماعية. وبناءً على تطورات لاحقة، ولا سيما بعد اغتيال السادات على يد عسكريين، أصبح التجنيد أكثر انتقائية بكثير، وتضمّن فحص خلفية الشخص السياسية وعائلته.

جدير بالذكر أن عبد الناصر شدّد على أنه لا يريد أي ممارسة سياسية في الجيش، لكنه أراد أن يكون الجيش في السياسة الوطنية[156]. والمعنى الوحيد لهذا الكلام هو بالطبع عدم وجود سياسة في الجيش، لأن الضباط هم من يحكمون، وآخر ما يريدونه حدوث انقلاب عسكري، فهم خير من يعرف مخاطر تسييس الجيش. لكنهم أرادوا الجيش في السياسة الوطنية بمعنى أن يشغل موقع القاعدة الأمنية، وإحدى أهم القواعد الاجتماعية للنظام، لتكون المحصلة مجموعة ضباط

---

(154) مجدي حماد، «المؤسسة العسكرية والنظام السياسي المصري، 1952-1980،» في: عبد الله، محرر، ص 32.

(155) Joseph Kechichian and Jeanne Nazimek, «Challenges to the Military in Egypt,» *Middle East Policy*, vol. 5, no. 3 (September 1997), p. 126.

(156) «خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى الاحتفال الشعبي من ميدان الجمهورية بالعيد العاشر للثورة،» (الإسكندرية، 22 تموز/يوليو 1962)، على موقع مكتبة الإسكندرية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/11/2014: <http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=1023&lang=ar>.

مرتبطين بروابط الولاء والمعرفة الشخصية والهرمية العسكرية ويحكمون البلاد. ومنذ احتفالات عام 1962، صارت «الاستعراضات العسكرية مناسبة لتعريف دور الجيش رسميًا في المجتمع الجديد. وكان عبد الناصر... قد ردّ على حجج الذين طالبوا بعودة الجيش إلى الثكنات. مرة أخرى، كان محمد حسنين هيكل هو الذي شرح العقيدة الرسمية التي قيل إنها نظرية اجتماعية سياسية جديدة، ويمكن تلخيص مقاله بما يأتي: في ظروف النضال الطبقي في البلاد المتخلفة وتحت إحساس الجماهير الوطنية بأن القيادات الحاكمة لا تمثل إلا مصالح متناقضة بطبيعتها مع مصالح الجماهير، لا تستطيع الحركة الثورية الشعبية إلا أن تعتمد على الجيوش الوطنية لتفتح الطريق إلى الثورة»[157]. هذه الثقة بدور الجيش في قيادة المجتمع، وعدم الثقة بالشعب والمدنيين لخّصا خطاب فئة من المثقفين والصحافيين المحيطين بالضباط. وبقيت هذه النخب موالية لهذا الموقف حتى مرحلة ما بعد الثورة المصرية في عام 2011، وراهنت على الجيش كي يضع حدًّا لـ «فوضى» المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية.

تولى الضباط الرقابة على الصحف والمؤسسات الإعلامية التي أُممت، وشغلوا أغلبية المناصب المهمة في الخارجية. ففي عام 1962، احتل الضباط 72 من 100 وظيفة عليا في الخارجية، منها منصب سفير في أهم السفارات المصرية في العالم. كما احتل ضباط عملوا في الأجهزة الأمنية والاستخباراتية مناصب مهمة في قيادة المنظمات الشعبية. ومثّل الضباط طوال الستينيات أعضاء أغلبية الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي[158]، فضلًا عن تولّيهم مناصب المحافظين.

بعد تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي وصدور ميثاق العمل الوطني في عام 1963، قسّم عبد الناصر الضباط فئتين عمليًا، فكان على من يعملون في السياسة خلع بزاتهم العسكرية والتحوّل إلى مدنيين. وتسلم هؤلاء مناصب عليا في الدولة والحزب الحاكم، وتألفت منهم الأغلبية العظمى من الشخصيات الدبلوماسية الكبرى، ونسبة عالية من رؤساء ومدراء وأعضاء مجالس المؤسسات العامة.

(157) عبد الملك، ص 272.

(158) Harb, p. 279.

وتحول عدد كبير منهم إلى وزراء ونواب وزراء ووكلاء وزارات، واحتلوا مناصب عليا في إدارة الإعلام والثقافة، منها الصحف والإذاعة والتلفزيون[159]. ومنذ ذلك الحين زاد باستمرار تغلغل العسكر المتقاعدين في بيروقراطية الدولة ومؤسساتها كلها، من الحكم المحلي وحتى مكتب رئيس الوزراء، حتى عصر مبارك وما بعده. أما الفئة الثانية فتألفت من الضباط الذين استمروا في مناصبهم العسكرية، منهم عبد الحكيم عامر. ومع مرور الوقت، شكّل الضباط الذين بقوا في الخدمة العسكرية شبكة ولاء حول عامر، ساندت طموحاته الشخصية، وشاركته صراعه على النفوذ في الدولة، وتغاضت عن نزواته الفردية وقصوره المهني الذي افتُضح أكثر من مرة. وتفاقم العطب في الأخلاق العسكرية والمحاسبة والمساءلة إبان تورط الجيش المصري في اليمن. ويدّعي محمد فوزي في نقده الحملة في اليمن أنها خلّفت مزاج التباهي بانتصارات لم تحصل، ومنح أوسمة لأسباب شخصية، وما اعتبره الغرور القاتل والثقة الفارغة في النفس وغيرها، الأمر الذي أدى إلى التقليل من شأن العدو الإسرائيلي مستقبلًا[160].

يروي محمد فوزي عن عبد الناصر أن مجلسًا رئاسيًا أُلّف بعد الانفصال، مهمته تحديد اختصاصات القيادة السياسية ومسؤولياتها وفصلها عن اختصاصات السلطة التنفيذية، كالوزراء ورؤساء الأجهزة في الدولة ومسؤولياتها. أُسّس هذا المجلس بقرار جمهوري رقم 3874 في عام 1962، وشملت اختصاصاته تمثيل السلطة التشريعية، أي إقرار القوانين التي تُعرض على رئيس الجمهورية، وإقرار السياسة العامة للدولة ومراقبة السلطة التنفيذية وقراراتها، حتى صدور الدستور الجديد في آذار/ مارس 1964 وانتخاب مجلس للأمة. وعُقدت أولى جلسات هذا المجلس الرئاسي في 26 آذار/ مارس 1962[161]. وفي العام نفسه، صدر القرار رقم 2878 الذي عيّن بموجبه عبد الحكيم عامر نائبًا للقائد الأعلى للقوات المسلحة، ونصه: «يكون نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة مسؤولًا أمام رئيس الجمهورية وأمام مجلس الرئاسة عن القوات المسلحة وكل ما يتعلق بها، من الناحيتين الإدارية والعسكرية»، الأمر الذي حيّد رئيس الجمهورية ومجلس الرئاسة

---

(159) عبد الملك، ص 23.

(160) فوزي، ص 26.

(161) المصدر نفسه، ص 32.

عن شؤون الدفاع والقوات المسلحة تمامًا[162]. وجدير بالذكر أن عبد الناصر حاول في عام 1962، في عقب انفصال سورية عن الوحدة، فرض سيطرته على القوات المسلحة، وقدّم إلى مجلس الرئاسة مشروع قرار يقضي بأن تكون سلطة تعيين قادة الكتائب والألوية ونقلهم من صلاحية مجلس الرئاسة، لا من اختصاص القائد العام (عبد الحكيم عامر، آنذاك)، إلا أن عامر قدم استقالته احتجاجًا على هذا المقترح، ما أدى إلى تراجع عبد الناصر وسحبه[163]. وظلت تعيينات رتب الفريق والفريق أول من صلاحياته كما ذكرنا آنفًا. وبموجب القرار رقم 162 الصادر في عام 1962، فُصلت ميزانية الجيش عن ميزانية وزارة الحربية[164]، وتحول وزير الحربية عمليًا إلى مجرد معاون لنائب القائد الأعلى؛ أي بدلًا من أن يخضع الجيش للوزارة، خضعت الوزارة للجيش، إذ نصّ قرار رئيس الجمهورية رقم 1956 الصادر في عام 1966 أن «يتولى السيد شمس بدران وزير الحربية معاونة نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في ممارسة اختصاصاته وسلطاته، ويكون مسؤولًا أمامه عما يفوضه فيه من شؤون القوات المسلحة من الناحيتين الإدارية والعسكرية». وتطور ارتباط تنظيمي بين وزير الحربية والمخابرات العامة والمخابرات الداخلية (مباحث أمن الدولة) ووزارة الحكم المحلي لإتمام السيطرة العسكرية على المحافظات. كما أنشئ ارتباط قيادي وتنظيمي بين وزير الحربية وقطاعات كثيرة في الدولة، بذريعة الاستفادة من خبرات العسكريين بتعيينهم أعضاء ورؤساء مجالس إدارات أغلبية مؤسسات القطاع العام وشركاته، وارتباط بوزارة الخارجية بتعيين بعض السفراء في الخارج من الضباط. يقول محمد فوزي في هذا الصدد إنه إضافة إلى ما سبق، سيطر الجيش على المدارس الثانوية والكليات الجامعية بتعيين قادة الحرس الوطني في مهمة تدريب الطلاب

(162) المصدر نفسه، ص 36.

(163) حمروش، شهود ثورة يوليو، ص 229، من شهادة عبد اللطيف البغدادي. وذكر أنور السادات أنه في عقب الانفصال، دعا عبد الناصر أعضاء مجلس قيادة الثورة سابقًا إلى الاجتماع، واستشارهم في تنحية عبد الحكيم عامر عن قيادة الجيش، وإبقائه في منصب نائب الرئيس. وأكد السادات أنهم وافقوا على هذا المقترح بالإجماع، وأن عامر رفض القرار واختفى في مرسى مطروح، ما جعل عبد الناصر يتراجع عن هذا القرار. انظر: السادات، ص 172-173.

(164) تغير اسم وزارة الحربية إلى وزارة الدفاع في عام 1979 بعد إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

سياسيًا واحتوائهم[165]. وما عاد الرئيس يوقّع في الجيش إلا على ترقيات الفريق والفريق أول، أما باقي الترقيات فأصبحت كلها من اختصاص عبد الحكيم عامر وشمس بدران.

كان عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية (منصب سياسي) ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ودمج مكتب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بمكتب رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في إدارة واحدة بقرار رقم 168/ 1966. وكان نائب القائد الأعلى بصفته قائدًا عامًا للقوات المسلحة يقود القوات المسلحة مباشرة. وحدد هو نفسه بقرار رقم 367/ 1966 اختصاصات وزير الحربية شمس بدران، أي إن وزير الحربية خضع للقيادة العسكرية، لا العكس.

في عام 1966 استُحدث قانون الخدمة العسكرية رقم 25/ 1966، الذي تضمن بنودًا وفقرات جديدة مكّنت الشرطة العسكرية من اعتقال أي مواطن مدني يشترك في خصومة مع فرد عسكري وتقديمه إلى محكمة عسكرية. وقبل ذلك، كُلّفت القوات المسلحة بسلطة التحقيق القضائي في قضية الإخوان المسلمين في عام 1965. أشرف شمس بدران شخصيًا على التحقيقات فيها، واستخدمت القوات المسلحة أجهزة أمنها الكثيرة والقوية، مثل إدارة المخابرات الحربية والشرطة العسكرية والشرطة الجنائية العسكرية (التي افتُتحت لها مكاتب وعُيّن لها مندوبون في معظم المحافظات) والقضاء العسكري والسجن الحربي[166]. وبعد إلغاء المباحث الجنائية العسكرية بعد هزيمة 1967، عُدّل في كانون الثاني/ يناير 1968 القانون 25/ 1966 برفع البنود والفقرات التي تخص المدنيين كلها.

لم تخلُ شبكة الضباط التي كانت تشبه محفلًا أو ناديًا مغلقًا، من الصراع الشخصي على النفوذ الذي كلّف مصر كثيرًا. وتشير مذكرات بعض قادة هذه المرحلة إلى صراع جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر للسيطرة على الدولة وإثبات كل طرف عدم أهلية الطرف الآخر في إدارة الدولة، وكشف المؤامرات ضد الثورة. وفي هذا السياق كشف (أو فبرك) جهاز المخابرات العسكرية بقيادة

(165) فوزي، ص 37-38.

(166) المصدر نفسه، ص 42.

شمس بدران في عام 1965 عن مؤامرة إخوانية للتآمر على النظام، بهدف فضح عجز المباحث العامة التي لا تخضع لسيطرة الجيش، بل للضباط «المدنيين»[167]، وهي الرواية التي يؤكد آخرون أنها حقيقة، وأن الإخوان كانوا يحيكون مؤامرة لقلب نظام الحكم. والخلاصة الأكيدة من هذه القصة اعتقال 30 ألف إسلامي، قُتل منهم 250 تحت التعذيب. وثمة اتفاق عام على أن هذه الفترة شهدت انتشار ممارسات الاعتقالات العشوائية للآلاف والقمع وصور التعذيب البشعة في السجن الحربي وغيره.

من مظاهر هذا الصراع أيضًا نجاح عبد الحكيم عامر في الضغط على عبد الناصر كي يتخلّى زكريا محيي الدين عن رئاسة الحكومة في عام 1966، وتولية صدقي سليمان الحكومة التي ارتفعت معها نسبة العسكريين في مجلس الوزراء من الثلث إلى أكثر من النصف. وكان زكريا محيي الدين قد حذّر عبد الناصر بعد توليه رئاسة مجلس الوزراء بقوله «في مصر دولتان، الجيش والحكومة»[168].

أما في إطار الصراع مع إسرائيل التي خشيت من نظام يوليو وعادَته، فنشأت التوترات نتيجة التصعيد على الجبهة الشمالية السورية. بعد تقارير استخباراتية روسية أفادت بأن إسرائيل تحشد قواتها استعدادًا لهجوم في عام 1967، الأمر الذي حرّك نوازع لدى عبد الحكيم عامر للتصعيد والمزايدة، جاءت بباعث من التنافس بينه وبين عبد الناصر، ولرغبة منه في تحسين صورة الجيش التي شُوّهت في حرب اليمن، ومحاولة لاستعادة الثقة مع سورية بعد الانفصال، وفشل تجربة الوحدة بين سورية ومصر، حيث جرى لوم عامر عليه داخليًا. وبدا سلوك عامر من الوجهة الظاهرية تطبيقًا لاتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسورية، فقام بالتحشيد في سيناء في 14 أيار/ مايو 1967 بناءً على تقارير الاستخبارات الروسية، لكن تقارير محمد فوزي العائد من زيارة إلى سورية ناقضت ما تضمنته هذه التقارير.

في 14 أيار/ مايو 1967، أرسل عبد الحكيم عامر رسائل إلى الأمم المتحدة طالبًا منها سحب قوات الطوارئ الدولية. وطلب منه عبد الناصر تصحيحها وتحويلها إلى إعادة نشر قوات الطوارئ، لكنه اتصل في 16 أيار/ مايو وأبلغ

(167) Kandil, p. 75.

(168) الأيوبي، الدولة المركزية، ص 118.

عبد الناصر أنه لم يُدخل التصحيح. اتصل ناصر برئاسة الأمم المتحدة، لكن رالف بانش (الأمين العام المساعد للأمم المتحدة) امتنع عن ادخال التصحيح المتأخر. وفي 21 أيار/ مايو، أُغلقت مضائق تيران[169]، وكان قصد عامر التصعيد فحسب وعرض القوة العسكرية. وحشدت مصر بعد 14 أيار/ مايو قوات كبيرة في سيناء في حالة تأهب. وتبيّن أن مخاطبة الأمم المتحدة ليست من صلاحيات عامر، وأن الإجراء يجب أن يكون بموجب رسالة يوجهها وزير الخارجية إلى أمين عام الأمم المتحدة. وفي 18 أيار/ مايو، وجّه محمود رياض الرسالة إلى الأمين العام يو ثانت. وفي 23 مايو/ أيار، أعلن عبد الناصر إغلاق مضائق تيران في خلال زيارته إلى قاعدة جوية في سيناء. وكان هذا الإجراء منذ عام 1956 يمثّل سببًا للحرب (Casus Beli) مع إسرائيل. وكما أسلفنا، زار الملك حسين مصر في 30 أيار/ مايو ووقّع مع عبد الناصر اتفاق دفاع مشترك، وفتح حدود المملكة لوحدات من الجيش العراقي. واندلعت الحرب بعد ذلك بستة أيام.

نُشرت معلومات متضاربة في هذا الشأن، واستند بعض الباحثين إلى سيَر سياسية ناقدة لعامر، خصوصًا سيرة محمد فوزي، في حين استند آخرون إلى سير ودودة مثل مذكرات صلاح نصر. ومن الواضح أن عبد الناصر وعامر كانا مقتنعين بفكرة سحب قوات الطوارئ كأحد مخلفات حرب 1956، وكذلك في محاولة لإحباط مزايدات دول عربية مثل السعودية على مصر بالادعاء أنها تختبئ خلف قوات الطوارئ في أثناء التصعيد على الجبهة السورية. ولا شك في أن فصل الخلافات العربية ذاك، والمزايدات الإعلامية التي رافقته كانا من مخازي السياسة العربية، ومن الدلائل على عدم نضج النخب السياسية الحاكمة آنذاك. واستمرارًا لهذا الملمح، لا تخلو السياسة العربية في عصرنا من استخدام قضية فلسطين أداةً في التراشق الإعلامي، وفي حملات الدعاية التخوينية، حتى تلك التي أطلقها من ينظّرون لتطبيع العلاقات مع إسرائيل ويمارسونها.

كان قرار إغلاق مضائق تيران بشكل كامل والتصعيد الهجومي من بنات أفكار عامر، على الرغم من وعود عبد الناصر للأمين العام يو ثانت بعدم اعتراض أنواع كثيرة من السفن التجارية وغيرها. ويؤكد فوزي أن عبد الناصر قدّر توقيت الحرب

(169) Kandil, p. 79.

في 4 أو 5 حزيران/ يونيو على الأكثر، وأن إسرائيل ستبدأ هجومها بضربة جوية شاملة للقوات الجوية والدفاع الجوي المصريين. كان جواب صدقي محمود (قائد سلاح الجو) أن الخسائر المتوقعة في القوات الجوية بعد ضربة كهذه هي 15 إلى 20 في المئة، وجرى هذا التقدير في اجتماع عقد في 2 حزيران/ يونيو 1967 في مكتب عبد الحكيم عامر[170]. ويبدو أن عامر لم يكن مقتنعًا بكلام عبد الناصر، كما ظهر من خلال مواقفه في الاجتماع واستمراره في زيارته المخططة لسيناء في 5 و6 حزيران/ يونيو[171]، فلم يهتم، ومعه القادة العسكريون الذين حضروا الاجتماع، بإعلام الجيش باحتمال حدوث الهجوم في ذلك التاريخ. وكتب فوزي في هذا الشأن: من الواضح أن تقارير المخابرات العسكرية والاستخبارات بشكل عام، إن في جمع المعلومات أو التقديرات أو تحليلها عن العدو، كانت مخطئة تمامًا، وأن القرارات السياسية المصيرية استندت إلى تقديرات استخباراتية خاطئة بالكامل. لكن على العكس من ذلك، يدّعي صلاح نصر أن المخابرات العامة قدّرت قوة العدو الحقيقية، وعايشت الحوادث منذ 15 أيار/ مايو 1967 وتنبأت بها ودقت ناقوس الخطر مرات عدة، كما حددت تاريخ 2 حزيران/ يونيو موعد الهجوم بالضبط[172].

في هذا الصدد، رأى أمين هويدي أن «خطة طاهر» التي أُعدّت في حال الحرب مع إسرائيل كانت مجرد حبر على ورق، ولم يجر التدرب عليها، ولا استندت إلى معلومات استخباراتية جدية عن العدو[173]. ولم تكن القوات المصرية جاهزة بشكلٍ كافٍ لتلقّي معلومات استخباراتية، ولا حتى تلقّيها من محطة الإنذار المبكر في عجلون، التي بثت في الساعة السابعة من صباح 5 حزيران/ يونيو 1967 رسائل تحذر مصر من توجه مقاتلات إسرائيلية إليها.

في الساعة التاسعة إلا ربعًا من صباح 5 حزيران/ يونيو 1967، نفّذت إسرائيل «خطة جولومب» بضرب القواعد الجوية المصرية وتدمير قاذفات سلاح الجو المصري كلها، و85 في المئة من الطائرات المقاتلة، فشُلّت القوات المصرية

(170) فوزي، ص 122-123.
(171) المصدر نفسه، ص 124.
(172) إمام، ص 80.
(173) هويدي، ص 75.

تمامًا. وفي 8 حزيران/ يونيو، وقع قطاع غزة وسيناء تحت الاحتلال، وكذلك الضفة الغربية لنهر الأردن والجولان. صدر قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار من دون النص بشكل واضح، كما جرت العادة في مثل هذه الحالات، بعودة القوات المتحاربة إلى أماكنها الأصلية، وقبلت مصر القرار على الفور.

دمرت إسرائيل سلاح الجو المصري خلال ساعات من بدء الهجوم في صبيحة 5 حزيران/ يونيو. وشنت هجومًا بريًا على سيناء، فقرر عامر الانسحاب (الذي كان فوضويًا ومذلًا). كان قرار الانسحاب من سيناء الذي اتخذ في 6 حزيران/ يونيو 1967 متعجلًا، بل هستيريًا؛ إذ كانت قوات الفرقة السابعة مشاة ما زالت متماسكة وقادرة على الدفاع عن مواقعها. لكن المشير طلب من محمد فوزي في 6 حزيران/ يونيو إعداد خطة لانسحاب القوات من سيناء إلى غرب السويس خلال عشرين دقيقة فقط[174].

بعد الهزيمة المنكرة التي لحقت بالجيش المصري والارتباك والانسحاب الفوضوي من سيناء، أفاقت مصر على صدمة كبرى لم تفضح قصور القيادة العسكرية والتخطيط والتنظيم والإدارة في الجيش فحسب، بل كشفت أيضًا عن مقدار ضعف النظام وعجزه وتجوّف شعاراته، حتى جاوزت هذه الصدمة حدود مصر إلى العالم العربي. وفي هذا الصدد، كتب محمد فوزي أنه حتى عام 1967، كانت أغلبية الضباط من أهل الثقة (أي الولاء) لا الكفاءة. وظل الوضع على هذه الحال حتى الحشد الحقيقي في سيناء، وأصبحت مصر على شفا حرب مع إسرائيل. «في هذه اللحظة، اضطر المشير عبد الحكيم عامر وشمس بدران إلى تغييرهم، وعينوا بدلًا منهم ضباطًا آخرين لهم دراية أفضل بالقتال، لكن ذلك جاء متأخرًا، أي إن التشكيلات الميدانية، وخصوصًا القوات البرية أعدت للقتال على أيدي قادة غير متخصصين، ودخلت هذه التشكيلات المعركة في اليوم التالي على أيدي قادة آخرين لا يعرفون ضباطهم وجنودهم. صدر قرار هذا التغيير في الأسبوع الأخير من مايو [أيار] 1967، وتم تنفيذه في 5/ 6 يوم بدء القتال»[175]. أدركت القيادة العسكرية كما يبدو عدم كفاءة القادة الميدانيين الموجودين، فغيّرت 12 قائد فرقة

(174) فوزي، ص 151.

(175) المصدر نفسه، ص 53.

ولواء، واستحدثت 15 قيادة جديدة بين 17 أيار/ مايو و4 حزيران/ يونيو. كما أن القوات التي بدأت حشدها وتمركزها في سيناء منذ 14 أيار/ مايو 1967 لم تكن تعلم واجباتها بالضبط، بسبب عدم تزويدها بمهمات محددة، إذ كانت الخطة حبرًا على ورق. وفضحت الحرب نسبة الجهل في الجيش كما في المجتمع بشكل عام؛ إذ كانت أغلبية ضباط الصف والجنود من الأميين. وبلغت نسبة من أنهوا تعليمهم الإعدادي 9 في المئة من قوة أفراد الجيش، و18 في المئة من أفراد القوات البحرية، و21 في المئة من أفراد القوات الجوية والدفاع الجوي[176].

قدم عبد الناصر استقالته الدرامية المعروفة إلى الشعب المصري، ثم تراجع عنها بشكل لا يقل درامية بضغط من الجماهير. وكان رفض الشعب المصري للاستقالة حقيقيًا كردة فعل ترفض الهزيمة. وفور عدوله عن التنحي، حلّ عبد الناصر المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأقال أعضاءه الاثني عشر من بين 30 ضابطًا رفيعي الرتبة أقالهم بعد الهزيمة. وفي المجمل، ألقى عبد الناصر عمليًا بالمسؤولية عن الهزيمة على 800 ضابط، منهم عبد الحكيم عامر.

كان عبد الناصر مترددًا في كل ما يتعلق بالقوات المسلحة، فكان يخشاها ويتحاشى الاصطدام بها حتى لا تصبح أداةً في يد غيره لإحداث تغيير غير مرغوب فيه[177]. لذلك، كان عبد الحكيم عامر يتمادى في سلطته وتكوين رجال موثوقين له في الجيش. ففي عام 1962، كان واضحًا أن عامر سلخ من الرئيس سلطته الوحيدة المتمثلة بتعيين القادة الرئيسيين والترقية إلى رتبة لواء وما فوق[178] بشكل ما عاد فيه لعبد الناصر بحلول عام 1962 أدنى سلطة فعلية في الجيش، «ولم يعد يعرف ما يجري فيه».

بعد الهزيمة، رفض عبد الحكيم عامر اقتراح عبد الناصر عليه أن يبقى نائبًا للرئيس وأن يتخلى عن مسؤولياته العسكرية، وأصرّ على الاحتفاظ بمسؤولياته كلها، وتحرك عمليًا في «محاولة انقلابية»[179]. ويدّعي بعض الباحثين أن عامر

(176) المصدر نفسه، ص 62.

(177) هويدي، ص 123.

(178) البغدادي، ص146 و170.

(179) هويدي، ص 123-124.

شرع في محاولة انقلاب بالتخطيط مع صلاح نصر وشمس بدران، يهرِّب عامر بموجبها إلى الجبهة لحمايته، ثم تجري إطاحة عبد الناصر. كان ذلك تمرّدَ الغاضب على قرار إزاحته أكثر منه انقلابًا مدروسًا. وفي النهاية، خطّط شعراوي جمعة (وزير الداخلية) وسامي شرف (سكرتير الرئيس للمعلومات) وأمين هويدي (وزير الحربية) للسيطرة على عامر بأمر من عبد الناصر، وانتهت الخطة إلى دعوة عامر إلى لقاء مع عبد الناصر في بيته في المنشية في 25 آب/ أغسطس، بحضور زكريا محيي الدين وحسين الشافعي وأنور السادات. دعاه عبد الناصر بنفسه إلى الاجتماع في المنزل حيث اعتُقل، ووضع في إقامة منزلية إجبارية في الجيزة. وانتحر المشير عامر في اليوم التالي.

يرى أمين هويدي أن تلك الليلة كانت البداية الحقيقية لما عُرف بعد ذلك بحركة مايو [أيار] التي قام بها السادات ضد «مراكز القوى» الموالية لعامر. فحين تولى السادات الرئاسة، لم ينسَ الذين أزاحوا عامر في ليلة 25 - 26 آب/ أغسطس 1967 (أمين هويدي وشعراوي جمعة وسامي شرف) وربما خشي أن يتكرر معه ما حدث لعامر، وعاينه بنفسه في تلك الليلة. وكما يروي أمين هويدي، كان السادات الشخص الوحيد الذي بكى وهو يرى عامر في المصيدة، «إذ كان الوحيد من أعضاء مجلس الثورة الذي حضر بعض سهرات المشير وكان يغدق عليه كثيرًا من المصاريف السرية»[180].

بعد عام 1967، انتقد عبد الناصر دولة الاستخبارات ولامها على الهزيمة[181]. وحُكِمَ في ما بعد على صلاح نصر بالسجن المؤبد بتهمة التآمر مع عبد الحكيم عامر على قلب نظام الحكم، إضافة إلى 15 عامًا أخرى لسوء استخدام جهاز الاستخبارات، لكنه لم يُمضِ في السجن أيًا من هاتين العقوبتين. وكان عبد الناصر في الواقع يخوض معركةً آن أوانها للسيطرة على الجيش وتحييده عن السياسة، لأنه لم يكن يسيطر على الجيش، ولم يتمكن من حسم أي صراع مع عامر قبل ذلك. ولم يكن إحكام سيطرة عبد الناصر على الجيش جزءًا من عملية دمقرطة تتضمن تقوية المؤسسات المدنية وتعزيز سيادة القانون،

---

(180) المصدر نفسه، ص 120-131.

(181) Kandil, p. 43.

بل لزيادة قوة منصب الرئيس ودولة الاستخبارات داخليًا. ولم يترتب عن نقده دولة الاستخبارات إلا زيادة في قوتها داخليًا لمصلحة تقوية منصب الرئاسة الذي باتت المؤسسات كلها تخضع له، بما فيها القوات المسلحة. واجتمع قادة الأسلحة الثلاثة، البرية والبحرية والجوية، وبعض كبار القادة، في مقر القيادة العامة للقوات المسلحة وقدموا استقالاتهم إلى عبد الناصر الذي قبلها فورًا، وأحال رتبًا أخرى إلى التقاعد. ويقدر صلاح نصر أن عبد الناصر أسند مهمة تطهير الجيش من مؤيدي عبد الحكيم عامر إلى زكريا محيي الدين ومحمد فوزي وسامي شرف[182].

عن تلك المرحلة الانتقالية، كتب أمين هويدي الذي شغل منصب وزير الدفاع فترة وجيزة بعد هزيمة 1967 ومنصب رئيس المخابرات بعد ذلك: «لقد شاهدت وشاركت في قرارات خطيرة مصيرية في الفترة بين هزيمة 1967 وبين وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في 28/ 9/ 1970... ورأيت بنفسي حجم الكارثة التي حلّت بالبلاد... لأن المؤسسة العسكرية كانت تعملُ خارج حدود الدولة وأطرها بلا رقيب محاسب يدقق ويصحح... كانت الهزيمة هزيمة قيادة عسكرية ولم تكن أبدًا هزيمة جيش، كما رأيتُ بنفسي كيف كانت أخطر مؤسسة أمنية في البلاد منصرفة إلى أعمالٍ أخرى غير ما كلفت به وكان إصلاح ذلك كله صعبًا وشائكًا لم تنفع معه الطرق التقليدية للإصلاح ولكن كان لا بد من إجراءات جراحية للسيطرة على الموقف»[183]. وكمنت المشكلة البنيوية في انعدام الرقابة السياسية على القوات المسلحة، هذا عدا المشكلات الأخرى كالفساد والتخلف الإداري والتقاني وغيرها. يتابع أمين هويدي: «إن عدم تحديد العلاقة بدقة بين وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة، أبعدت الرئيس عبد الناصر تمامًا عن القوات المسلحة التي شكلت 'ورمًا' في البناء السياسي للدولة، بحيث تعذر على السلطة السياسية تغيير القائد العسكري إلا باستخدام القوة»[184].

من ناحية أخرى، لم يفصل التصحيح الذي جرى لاحقًا الجيش عن المستوى

(182) إمام، ص 174.
(183) هويدي، ص 9.
(184) المصدر نفسه، ص 10-11.

السياسي (الرئاسة والوزارة) ولم يُتبعه لهما، بل صار المستوى السياسي يتدخل حتى في القرارات العسكرية المهنية الطابع. فـ «استمرار الخلط بين المسؤوليتين السياسية والعسكرية أيام الرئيس أنور السادات، وتمكنه من تلافي خطأ عبد الناصر بالسيطرة الكاملة على المؤسسة العسكرية حتى في النواحي الفنية وإدارة العمليات، جعلته يصدر قرارات استراتيجية خاطئة أثرت على نتيجة القتال» في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973. أبرز هذه الأخطاء كان تحديد هدف غاية في التواضع تحت شعار الحرب المحدودة، من دون فهم معنى الحرب المحدودة، وتوزيع القوات المدرعة وتفتيتها حتى قبل بدء القتال.

في الحالة الأولى، أي حرب 1967، تردد الرئيس في اتخاذ إجراءات تحد من نزق عامر وتغوّل سلطاته، فكان عبد الناصر المسؤول عن انفلات القيادة العسكرية من تحت السيطرة السياسية؛ وفي الحالة الثانية، أي في حرب 1973، يرى هويدي أن القيادة العسكرية تحمّلت المسؤولية عن نتائج عمليات حرب أكتوبر لخضوعها لقرارات الرئيس السادات الاستراتيجية الخاطئة، التي صدرت بغير علم أو معرفة[185]. ذلك أن الرئيس كان قد عزز منصبه وصلاحياته إلى درجة عدم احترام المهنية العسكرية وإخضاع الجيش، لا لقراراته السياسية فحسب، وهذا أمر شرعي، بل للتدخل كسياسي في الجانب العملياتي المحض.

المرحلة الثانية: خضوع الجيش لمنصب الرئاسة

بعد تعيين الفريق محمد فوزي قائدًا عامًا للقوات المسلحة، صدر في 20 كانون الثاني/ يناير قرار بتعيينه وزيرًا للحربية أيضًا، بعد أن شغل أمين هويدي هذا المنصب فترة قصيرة. وكانت هذه أول مرة لا يكون فيها وزير الحربية مجرد موظف عند القائد العام. واستمرّ هذا النظام إلى ما بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011.

في هذه المرحلة، وُضِع هيكل القوات المسلحة المصرية وفق القانون رقم 4 لعام 1968، المعروف حتى اليوم ويميز الحالة المصرية، ولا سيما في اعتبار وزير الحربية قائدًا عامًا للقوات المسلحة. فلا هو موظف عند القائد العام، ولا

(185) هويدي، ص 11.

هو مسؤول سياسي يخضع له القائد العام، بل هو القائد العام نفسه، وهو أعلى مرتبة من رئيس الأركان في التراتبية العسكرية. وبموجب هذا القانون، فإن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلّحة ورئيس مجلس الدفاع الوطني، يليه في التراتبية وزير الحربية قائدًا عامًا للقوات المسلّحة ورئيسًا للمجلس الأعلى للقوات المسلّحة، يليه رئيس هيئة أركان الحرب وهو نائب القائد العام، ويرئس القيادة العامّة للقوات المسلّحة. لذا فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة هيئة عسكرية أسمى من القيادة العامة، وهو بمنزلة هيئة الأركان في الجيوش الأخرى.

تكوّنت قيادة الجيش الجديدة من الجيل الثاني من الضباط الذين لم يكونوا من الضباط الأحرار. وكان هؤلاء ضباطًا مهنيين، لا ضباطًا ثوريين. وكانت هذه المرحلة هي التي دشّنت شراكة استراتيجية جديدة مع السوفيات، تضمّنت تعاونًا عسكريًا وثيقًا شمل التسليح والتدريب ومجيء مستشارين عسكريين سوفيات إلى مصر. وزاد عدد الخبراء السوفيات بعد عام 1967 من 3000 إلى 15000 خبير في عام 1970، وإلى 20000 خبير في عام 1972[186] في أثناء إعادة بناء الجيش استعدادًا لمعركة تحرير سيناء.

في عام 1968، ظهرت بوادر احتجاج واضحة بعد محاكمة قادة سلاح الجو والنطق بأحكام اعتُبرت مخففة بحقهم قياسًا بفداحة ما ارتكبوه، وبحملة النقد، وحتى التحريض الرسمية التي حمّلتهم مسؤولية الهزيمة بعد الحرب. وخرجت تظاهرات من مصانع الذخيرة في حلوان، ومن بعدها تظاهرات طلاب جامعتي القاهرة والإسكندرية، وتتالت موجتان من احتجاجات العمال والطلاب في شباط/ فبراير وتشرين الثاني/ نوفمبر 1968. وتأثّرت حركة الطلاب حينذاك بثورة الطلاب في أوروبا والولايات المتحدة، لكنّ المنطلق الأساس فيها كان الشعور بمرارة هزيمة 1967، وبعدم محاسبة المسؤولين بشكل كافٍ، ولا سيما في سلاح الجو، والاحتجاج ضد دولة الأمن والاستخبارات، علاوة على المطالبة بالديمقراطية. ونجم عن هذه التظاهرات اعتقال 635 ناشطًا. وبادر أنور السادات الذي كان رئيس مجلس الشعب في ذلك الحين، إلى عقد حوار في 28 شباط/ فبراير (1968) مع ممثلين عن الطلاب، اعتُقلوا جميعًا في عقب خروجهم من

---

(186) Kandil, p. 95.

الاجتماع، على الرغم من وعده إياهم أنه لن يُتعرض لهم بسبب آرائهم التي سيطرحونها في الحوار. وكان من جملة ما انتقدوه بوضوح سلوك أجهزة الأمن، كما تقدموا بمطالب تتعلق بالحريات والفساد في الاتحاد الاشتراكي. ولم يكتفِ السادات في هذا الاجتماع برفض مطالبهم، بل عمد إلى توبيخهم أيضًا. وبدأت نتيجة مواقفهم الديمقراطية حملة تحريض ضدهم في وسائل الإعلام بوصفهم عناصر رجعية وخونة وغير ذلك.

بعد ذلك، صدر بيان عبد الناصر في 30 آذار/ مارس 1968 الذي شكل تغييرًا على مستوى الخطاب السياسي الرسمي بتأكيده الديمقراطية وحرية التعبير ونقده الممارسات السابقة واعترافه بأخطاء الحكومة. وحاز البيان 99.98 في المئة من أصوات الناخبين في استفتاء شعبي، في نتيجة دلّت على أن شيئًا لم يتغير في بنية النظام، إذ جرى تبنّي لغة جديدة مُستقاة من تطلعات الناس بعد الهزيمة. لكن الممارسة لم تتغير، والدليل على ذلك نسبة التأييد التي حظي بها البيان في الاستفتاء والتي تقترب من 100 في المئة. وفي عقب البيان، تبنى النظام بعضًا من عناصر الخطاب الديمقراطي في لغة تقويمه المرحلة السابقة، لكنه دان كل من تقدم بمطالب ديمقراطية. وتألّفت حكومة ضمت عددًا أقل من الوزراء العسكريين[187].

مع هزيمة عام 1967، فقد الجيش الكثير من هيبته واحترامه، ولم يستردّها إلا في الأيام الأولى من حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973.

في هذه المرحلة، أحكم الرئيس سيطرته على الجيش. فمنذ عام 1968، صارت ترقية الضباط من رتبة عقيد فما فوق من صلاحيات الرئيس، وصار وزير الحربية عمليًا ممثله لدى الجيش، لا العكس. وأُنشئ مجلس الدفاع الوطني في عام 1969 برئاسة الرئيس وعضوية وزراء الدفاع والخارجية والداخلية وقادة أجهزة المخابرات وموظفين استراتيجيين آخرين. وفي 3 آذار/ مارس 1969 ألقى عبد الناصر خطابًا أعلن فيه سقوط دولة الاستخبارات، فتُرِكَ الداخل لعمل

(187) جاءت إعادة تأليف مجلس الوزراء المصري في 20 آذار/مارس 1968 استجابة للتظاهرات الطلابية في شباط/ فبراير 1968، وتبعه على الفور بيان «30 مارس» الذي يُعد وثيقة ذات توجهات إصلاحية. وتظهر الإصلاحات بوضوح في تأليف حكومة 1968، فخُفِّض الوجود العسكري فيها بشكل كبير، في حين شهد المجلس ارتفاعًا ملحوظًا في عدد الأكاديميين. انظر: Cooper, p. 205.

أجهزة الأمن الداخلية والمباحث، بمعنى أن توجّه أجهزة الاستخبارات عملها نحو الخارج. لذا لم يحصل أي تغير جوهري في عملية الرقابة والتضييق على الحريات. وتقلّص عدد الضباط في الحكومة من 66 في المئة في عام 1967 إلى 21 في المئة في عام 1970، وسيطر الاتحاد الاشتراكي العربي على تعيينات في 367 شركة عامة كان عامر يتحكّم بها من خلال تعيين عسكريين في قمة هرميتها(188).

في عام 1969، أُنشئت قوات الأمن المركزي لوضع قطاع من المجندين في الجيش تحت إمرة وزارة الداخلية(189)، بهدف إبقاء العسكر في منأى عن مهمات قمع الشعب في الاحتجاجات. وبلغ عدد أفراد هذه القوات في عام 1970 عشرة آلاف مجند. لكن بعد وفاة عبد الناصر، أصبح الأمن المركزي جيشًا في حد ذاته، فارتفع عدد عناصره إلى 100 ألف مجند في بداية عهد السادات، وتضاعف حجمه ثلاثة مرات في عام 1977، وكانت هذه القوات محدودة الكلفة، حيث لم يكن يتجاوز راتب المجند فيها ستة جنيهات شهريًا(190).

(188) Kandil, p. 92.

(189) إضافة إلى الأمن المركزي وأجهزة وزارة الداخلية الرسمية الأخرى، زاد بالتدرّج اعتماد وزراء الداخلية على فئتين من العاملين: المخبرين والبلطجية. وحصل بعض هؤلاء على صفة وظيفية في وزارة الداخلية. أما في الريف، فكانت منظومة «العُمدة» التي عملت على السيطرة على مفاصل الأمن المباشرة في الحياة اليومية، ذلك أن نقاط الشرطة لم تنتشر في الريف في البداية. وظل نظام «العمودية» مشفوعًا بـ «شيخ البلد» وجهاز «الغفراء» (الخفر) الذي يتحكم به «شيخ الغفر». بدا هذا الجهاز فاعلًا كحلقة وصل بين نقاط الشرطة وتنظيمات إدارية لحياة الناس اليومية في الريف، وعلى رأسها التجنيد في الجيش. اختلط هذا مع تدرج آخر للسلطة قبل 23 تموز/ يوليو 1952، من الباشوية وغيرها من الرتب. لكن بقي نظام «العمودية» فاعلًا بعد ذهاب تلك الرتب، وارتبط عبر قنوات مختلفة بتنظيمات سياسية مثل هيئة التحرير والاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي.

(190) يصعب تقدير عدد قوات الأمن المركزي بشكل دقيق. أفاد منصور العيسوي، وزير الداخلية بعد ثورة 25 يناير، في حديث له في برنامج تلفزيوني أن القوة التي تعار من الجيش لوزارة الداخلية كانت 290 ألف جندي، موزعين على قوات الأمن المركزي وغيرها من الوحدات، وأن ما يخص الأمن المركزي منها كان 118 ألف عسكري فقط. انظر الفيديو على الموقع الإلكتروني:
<https://www.youtube.com/watch?v=ygJMM8DcbRw>.

وهذا هو العدد الذي كرره خلال شهادته في محاكمة حبيب العادلي في جلسة محاكمة حزيران/ يونيو 2012. انظر: سميرة علي [وآخرون]، «الأهرام تنشر شهادات المشير ووجدي والعيسوي أمام المحكمة،» الأهرام، 2012/6/3. على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles. aspx?Serial=920213&eid=423>.

أنشئت قوات الأمن المركزي للتعامل مع «الشغب الداخلي»، وربما لموازنة قوّة الجيش(191)، لكنها أخفقت في أن ترقى إلى مستوى القوات المسلّحة، إذ جُند فيها عمومًا من أخفقوا في التجنّد في القوات المسلحة، ويقبلون بأجرة أقل من الحد الأدنى للأجور. وكان أن انتشرت شائعة في عام 1986 هي أن الخدمة في قوات الأمن المركزي ستمدّد من ثلاثة إلى أربعة أعوام، ما أدّى إلى اندلاع أعمال شغب قام بها أفراد قوات الأمن المركزي قمعتها قوات من الجيش المصري بناء على طلب من الرئيس حسني مبارك، وفُصل في إثر ذلك 20 ألفًا من مجندي الأمن المركزي من الخدمة.

واصل السادات تخفيف الطابع العسكري للدولة بعد تصفية عبد الناصر نفوذ عامر وضباطه. وإذا نظرنا إلى تاريخ جمهورية يوليو من هذه الزاوية، فسنلاحظ أننا ننتقل من مرحلة إلى أخرى من خلال تغير طابع العلاقة بين الجيش والمؤسسات الأخرى. ويمكن متابعة ذلك في عهد مبارك من خلال قراءة التوازنات بين الجيش ومؤسسة الرئاسة في ضوء زيادة نفوذ قوى أخرى متنفذة، مثل رجال الأعمال وقوات الأمن التابعة للداخلية، لتفسير سلوك الجيش عشية الثورة.

ثمة مقاربة بحثية للتاريخ السياسي المصري الحديث، كصراع على النفوذ بين المؤسسات، ولا سيما مؤسسة الجيش والمؤسسات الأخرى(192). وبحسب ريموند هانيبوش، لم يبقَ من صفوة النخبة الحاكمة في عهد السادات إلا ثمانية

= في حين يؤكد عبد اللطيف المناوي أن عدد قوات الأمن المركزي يبلغ 175 ألف مجند، لكن وزير الداخلية حبيب العادلي كان يفضل ترك المجال لخيال الناس للمبالغة في عددها، الأمر الذي يساهم في تعظيم قوات الأمن الداخلي وردعه. انظر: المناوي، ص 124.

(191) Michael Ross, «Egyptian Security Forces Riot, Burn Hotels at Pyramids,» *New York Times*, 26/2/1986, Retrieved in 13/11/2014: <http://articles.latimes.com/1986-02-26/news/mn-5_1_security-forces>.

(192) فهم الباحث حازم قنديل سلوك السادات من خلال رغبته في تأمين السلطة السياسية وتعزيزها في صراعه مع الجيش، إذ كان يشكو من أنّه في زمن عبد الناصر كان ثمة محاولة انقلابية دورية تكتشف كل ستّة شهور تقريبًا. انظر: Kandil, p. 156.

وسحب حازم قنديل هذا الأنموذج في التفسير على سلوك الجيش في ثورة 25 يناير، في محاولة لاستعادة نفوذه بعد تهميشه في مرحلة مبارك الثانية، ولا سيما مع خطر توارث السلطة بين مدنيين، مثّله جمال مبارك. ونجد تكرار مثل هذا التفسير عند كثير من المؤلفين.

ضباط سابقين[193]. كما خُفِّضت نسبة العسكريين في مجلس الوزراء بشكل ملموس في عهد السادات[194]. لكن هذا لم يعنِ تعزيز قوة المدنيين، بل زيادة نفوذ الرئيس نفسه الذي قلّص سلطات الجيش والضباط.

حين تخلّص السادات من خصومه السياسيين، أو منافسيه المحتملين داخل نظام عبد الناصر، ولا سيما علي صبري وشعراوي جمعة وسامي شرف الذين شكلوا ثلاثيًا سياسيًا أمنيًا سمّاه السادات مراكز قوى، لم يمتثل رئيس الأركان

---

(193) انظر: عبد الله، «القوات المسلحة،» ص 13، و Raymond A. Hinnebusch, *Egyptian Politics under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian-Modernizing State*, Cambridge Middle East Library (Cambridge, [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1985), pp. 94-95.

(194) يقدم مارك كوبر إحصاءات مفصلة في هذا الشأن، وإذ نورد هنا بعضًا منها فلا نتفق مع طرحه في شأن تمدين الحكومات المصرية، ولا نرى في ذلك دليلًا على دمقرطة النظام، بل على تراجع سلطات الجيش أمام منصب الرئاسة الذي أحكم سيطرته على الحكومة والجيش. فخلال 18 عامًا من حكم عبد الناصر (منها فترة حكم مجلس قيادة الثورة)، أُلِّفت 18 حكومة بمجموع 131 وزيرًا، في حين أُلِّف السادات 11 حكومة بمجموع 127 وزيرًا في سبعة أعوام فقط. استمرت الحكومات والوزراء في عهد السادات فترة أقل من النصف مقارنة بعهد عبد الناصر. انظر: Cooper, p. 210.

يعود ذلك إلى كثرة الاحتجاجات وتغيير الوزارات على خلفية السياسات الاقتصادية. لكن بدا أن الأمر استقر لمبارك لاحقًا، فطالت فترة الحكومات التي أُلِّفت في عهده. وكان 20.6 في المئة من مجموع الوزراء الذين خدموا في عهد عبد الناصر ضبّاطًا عسكريين، إضافة إلى 13.9 في المئة من التكنوقراطيين. أما في عهد السادات، فكانت نسبة الضباط 7.5 في المئة، إضافة إلى 7.5 في المئة من التكنوقراطيين. (المصدر المذكور، ص 208-209). خفض عدد الضباط المُعينين في مجلس الوزراء (بين أيار/ مايو 1971 وتشرين الأول/ أكتوبر 1977)، فأصبح عددهم قليلًا جدًّا، في ما يسميها الكاتب بمجموعة «الوزراء العسكر». وفي هذه الفترة، جرى عزل الوجود العسكري من مجلس الوزراء، إلى حدٍّ ما، مع تركّزه في مناصب وزارية محدودة. وفي نهاية هذه الفترة، تألفت مجموعة «الوزراء العسكر» من فئتين ضمن مناصب مختلفة في الوزارات التالية: الأولى في البحرية والنقل والاتصالات تحت إدارة الضابط التكنوقراطي عبد الستار مجاهد؛ والثانية في وزارة الحربية والإنتاج الحربي تحت إدارة محمد عبد الغني الجمسي. والسؤال الأساس هو كيف تراجع عدد الوزراء العسكريين من 11 وزيرًا إلى وزيرين، وخُفِض عدد الحقائب التي احتفظ بها رجال الجيش من 15 حقيبة إلى 5 حقائب؟ يبدو أن البداية كانت مع الحكومة التي أُلِّفت في كانون الثاني/ يناير 1972، التي يعتبرها الكاتب أول حكومة تابعة بالكامل للسادات (المصدر المذكور، ص 211-216).

تُمثّل حكومة عام 1973، نوعًا ما، فجوة في سلسلة حجب الوجود العسكري من الدولة، إذ ارتفع الوجود العسكري في هذه الحكومة من 23.5 في المئة إلى 30.5 في المئة. وكان على الرغم من ذلك أقل مما كان عليه في أي وقت آخر منذ عام 1953.

محمد صادق لأمر محمد فوزي، وزير الحربية الموالي لعبد الناصر، في تنفيذ خطة طوارئ لتأمين العاصمة، إذ علم في حينه أنّها كانت محاولة انقلابية على السادات، وهذا يعني أن الجيش أظهر ولاءً مباشرًا للرئيس، لا لوزير الحربية. وفي ليل 14 أيار/ مايو التي رفض فيها ذلك، صار محمد صادق وزيرًا للحربية بدلًا من محمد فوزي. وكان السادات على علاقة مباشرة مع صادق من خلف ظهر فوزي، واستعان به وبالليثي ناصف (قائد الحرس الرئاسي) للتخلص من خصومه. كما ربطت السادات علاقة بسعد الدين الشاذلي الذي كان قائد منطقة البحر الأحمر، والذي حلّ محل صادق لاحقًا، وعبد الغني الجمسي المسؤول عن التدريب بعد حرب 1967. وكان هذا الإجراء مع فوزي أوّل تحييد حقيقي للجيش عن الصراع السياسي في مصر[195]. وكما يبدو، سهُل تحريض الضباط على فوزي، كتحريضهم على قادة الاتحاد الاشتراكي، لأنهم من الجماعة التي حمّلت الجيش المسؤولية عن الهزيمة عام 1967، كما كان هناك بقايا من ولاء لعامر استغلها السادات. وليس صدفة أن يستغلها، وهو الوحيد من القريبين من عبد الناصر الذي ربطته بعامر علاقة متينة. وكما أظهرت اقتباسات من مذكرات أمين هويدي، من اللافت أن مراكز القوى التي خاض السادات حملة أيار/ مايو ضدها تألفت في الواقع من خصوم عامر في الاتحاد الاشتراكي ورجال مكتب عبد الناصر، كما استخدم ولاءات الضباط في الجيش ضد القيادة الموالية لناصر شخصيًا.

في عهد السادات، أُخضع الجيش لإمرة منصب الرئاسة وحُيّد عن الصراعات السياسية، ونضج التحوّل من دولة عسكر إلى دولة أمن، واكتمل هذا في عهد مبارك. وكان ذلك في الواقع استكمالًا لمحاولة تقليص دور الجيش في الحكم، وإخضاعه للرئاسة، بدأها عبد الناصر في الأعوام الثلاثة بعد الهزيمة.

قرّر السادات طرد الخبراء السوفيات في تموز/ يوليو 1972، وأقال وزير الحربية محمد صادق في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1972، قبل عام من الحرب، مفتتحًا مرحلة ارتيابه الشديد من العسكر إبان إعداد الجيش لخوض الحرب[196].

---

(195) Kandil, p. 103.

(196) في رواية سيزر كانت شعبية محمد صادق سبب إطاحته في عام 1972، وتحذير أحمد إسماعيل رئيس المخابرات آنذاك السادات من أنّ الروس يعدّون صادق بديلًا منه. انظر: Sirrs, p. 126.

وعيّن أحمد إسماعيل في منصب صادق، وأحمد توفيق إسماعيل رئيسًا للمخابرات العامة. بعد عزل صادق، عزل السادات رئيس المخابرات العسكرية محرز مصطفى عبد الرحمن. واستمرّت هذه الإجراءات التي تنمّ عن شكوك السادات بولاء الضباط في الجيش له، وعن خوفه من احتمال وقوع اضطرابات أو انقلاب ضده، منها قيامه بتغييرات متواصلة في التعيينات للحؤول دون تعزيز نفوذ أي ضابط من الضباط الذين أعدوا للحرب أو ساهموا فيها، وقبل أن تقوى شوكته وهو في منصبه. وكان السادات قد عين إسماعيل وزيرًا للحربية بسبب ولائه الشخصي له، ولأنّه لا يمكن أن يكون بديلًا منه أو يحظى بشعبية في الجيش، ذلك أنه عوقب مرّتين قبل ذلك بسبب الإهمال[197]، وكان في خصام دائم مع الفريق سعد الدين الشاذلي (رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية).

رأى الشاذلي في مذكراته أن إعلان السادات نفسه في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 قائدًا عامًّا للقوات المسلّحة، وطلبه تخصيص مكتب له في مقر القيادة العسكرية، انقلاب على الدستور ومخالفة للمادّة 150 منه التي تنص على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلّحة، وهو منصب شرفي توجيهي للسياسة العليا. أما القائد العامّ فهو المسؤول الفعلي عن القيادة العسكرية[198].

بعد أن ضمن السادات ولاء وزير الحربية أحمد إسماعيل، أقصى الشاذلي من الجيش في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1973. وبعد وفاة أحمد إسماعيل في كانون الأول/ ديسمبر 1974، عين الفريق أول عبد الغني الجمسي في منصبه، واستمر ومعه رئيس أركانه محمد علي فهمي حتى عام 1978، عندما تطلب التوقيع على اتفاق كامب ديفيد وجود قيادة عسكرية أكثر مرونة، فعيّن كمال حسن علي وزيرًا للحربية (ومن ثم وزيرًا للخارجية). واختار السادات، قبل هذه المرحلة بالتحديد، محمد حسني مبارك من سلاح الجو، أقل الأسلحة قوّة وقدرة على تخطيط انقلاب، ليكون نائبًا للرئيس. وفرض السادات الطاعة على الجيش من خلال سياسة الفصل والتعيين المتكررين وإبعاد من يريد من

---

(197) أنهى الرئيس عبد الناصر خدمات رئيس الأركان اللواء أحمد إسماعيل بعد حادثة الزعفرانة في 9 أيلول/ سبتمبر 1969.

(198) سعد الدين الشاذلي، حرب أكتوبر (باريس: مؤسسة الوطن العربي، 1980)، ص 100.

العسكريين أو تقريبه. ونجم عن ذلك قيادة غير مسيّسة للجيش من خارج جيل الضباط الأحرار، لا حول لها ولا قوة أمام الرئيس.

خطّط السادات لشن حرب على إسرائيل من أجل فرض مبادرة سلام تتضمن الانسحاب من سيناء. وفي تقديرنا، فإن حرب أكتوبر كانت في الأساس حرب عبور قناة السويس، وأنّ تحديدها بهذا الشكل، وقصرها على العبور وحده والتوقف مع إنجاز هذه المهمة، أفسح المجال لعبور القوّات الإسرائيلية في النهاية إلى غرب القناة. والغريب أن عبد الغني الجمسي (رئيس هيئة العمليات) لم يكن على اطلاع بما عند أحمد إسماعيل من معلومات في شأن الهدف من العمليات العسكرية: العبور والتوقّف، لا الوصول إلى ممري متلا والجدي الاستراتيجيتين في سيناء[199]، الأمر الذي أدى عمليًا إلى إضاعة فرصة الانتصار على إسرائيل.

استخدم السادات أشرف مروان - كما يبدو - لتضليل الإسرائيليين في شأن خططه الحربية، إما قصدًا باعتباره عميلًا مصريًا لإسرائيل (أو فُسّر الأمر على هذا النحو لاحقًا)، وإن بدا أن السادات عرف عن علاقاته بالموساد منذ عام 1969[200]. ويذهب أمين هويدي إلى أن الضربة الجوية الأولى التي افتتحت حرب 1973 كانت فاشلة بالمقاييس العسكرية كلها، مستندًا في ذلك إلى مصادر إسرائيلية ومصرية استغربت عدم نجاعتها وضآلة أثرها. ويقتبسُ هويدي من الجنرال أبراهام أدان: «إنّ ما يثير الدهشة هو عدم فاعلية الضربة الجوية المصرية، إذ أصيب أحد أبنية الجيش وأحد الأكشاك وقُتل عشرة أفراد، وأصيب ممر مطار لا يُستخدم ومطار آخر بقي صالحًا للاستخدام رغم الضربة»، في حين كان هدف الضربة الجوية ضرب مطارات العدو في سيناء ومراكز قيادته ومحطات الرادار والإعاقة الإلكترونية ... وغيرها[201]. لكن العبور نفسه كان ناجحًا بالمقاييس العسكرية كلها، علاوة على التغلب على خط بارليف.

بعد مقارنة أمين هويدي بين روايتي الشاذلي والجمسي لما جرى في حرب أكتوبر، يوضح أن خطّة السادات قضت بوصول القوات المصرية إلى مسافة 10

(199) هويدي، ص 406.

(200) Kandil, p. 131.

(201) هويدي، ص 375.

إلى 15 كلم فقط شرق القناة، وإنشاء خط دفاعي في تلك المنطقة. ولم تجرؤ القيادة المصرية على إبلاغ شركاء الحرب السوريين بخطتها هذه، فاعتقد الجميع أن الخطة تشمل الاستيلاء على ممري متلا والجدي. كما أن السادات خدع الرئيس السوري حافظ الأسد الذي رأى أن هدف سورية من الحرب هو تحرير الجولان، لأنّ مساحته أقل من مساحة سيناء، في حين أن مصر كانت تخطط للوصول على الأقل إلى الممرين في وسط سيناء والتوقف هناك[202]. وحرص السادات في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1973 على طمأنة هنري كيسنجر بأنه لا ينوي تعميق الهجوم، بينما أخفى مأربه عن حليفه الأسد، وهذا من أغرب مسالك السادات التي أدّت إلى الكارثة التي انتهت إليها الحرب.

عندما توقفت القوّات المصرية على بعد 10-12 كلم شرق قناة السويس في 8 تشرين الأول/ أكتوبر، بدأت إسرائيل هجومًا مضادًا على الجبهة السورية، وقصفت دمشق، وتقدّمت متجاوزة خط وقف إطلاق النار المثبت في عام 1967، أي إن التوقّف المصري جرى في أسوأ الأوضاع على الجبهة السورية. وعندما استأنفت القوّات المصرية هجومها في 14 تشرين الأول/ أكتوبر كان الوقت متأخرًا، وكانت فرصة المباغتة قد تبدّدت. الغريب أن مصر أبلغت الولايات المتحدة بخطتها التوقّف عن الهجوم، ولا شك في أن الولايات المتحدة أبلغت إسرائيل بهذه المعلومات، ما سهّل مخططاتها على الجبهة الشمالية، حيث عرفت أنّها تحارب في ذلك الوقت على جبهة واحدة. وكانت القناة التي أوصلت الرسائل قناةً مباشرة بين حافظ إسماعيل (مستشار السادات لشؤون الأمن القومي) وهنري كيسنجر (مستشار الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون لشؤون الأمن القومي)[203]. ووصلت الرسالة في اليوم التالي للحرب، أي في 7 تشرين الأول/ أكتوبر، الأمر الذي يعني أن السادات أخطر العدو بنيّاته. والحقيقة أن حافظ الأسد كان «يتحوّط» من جهته أيضًا من دون علم حليفه المصري، فطلب من السوفيات في 6 تشرين الأول/ أكتوبر أن يطالبوا بوقف إطلاق النار بعد 48 ساعة من بدء العمليات[204].

(202) هويدي، ص 332-334.

(203) المصدر نفسه، ص 397.

(204) المصدر نفسه، ص 398.

ليست مهمتنا حين التطرق إلى حرب 1973 الخوض في خططها وتقويم تبعاتها، إنما يهمنا ههنا أمران: أولهما، أن حرب أكتوبر كانت الحرب التي أعادت إلى الجيش المصري هيبة فقدها بهزيمة عام 1967، من دون أن يعود فاعلًا مباشرًا في السياسة؛ وثانيهما، إنها الحرب التي استغلها السادات للنأي عن العرب باتجاه التحالف مع الولايات المتحدة، ليكون ذلك جزءًا من الثمن الذي دفعته مصر لتحقيق السلام مع إسرائيل. وخصصت موارد مادية وثقافية كبيرة لاستثمارها في البروباغندا الشعبوية للنظام الحاكم، بغية تعزيز أيديولوجيا رسمية مصرية بطابع يؤكد التميز من العرب والهوية المصرية الخالصة ذات النزوع الشوفيني، اعتمدت بديلًا من الوطنية المصرية - العربية التي سادت في الوعي المصري في زمن عبد الناصر. وكان لهذا التحوّل أثره الواضح في الثقافة السياسية المصرية، إذ نشأت خلال إنتاجها وترويجها نخب إعلامية جديدة. وبدأت هذه الاستدارة بعيدًا عن الخطاب القومي العربي والاشتراكي من خلال تكريس لغة خطاب إعلامي خليط بين ماضٍ فرعوني مغلف بوطنية مصرية وخطاب إسلامي إيماني أدخله السادات، أضيف إليها بعد حرب عام 1973 - بالتحديد بعد اتفاقات السلام مع إسرائيل - عناصر شعبوية من أيديولوجيا مصرية منغلقة، تُكثر من استخدام أمجاد مصر أداة لتخوين كل من ينتقد النظام، ليُفسّر النقد نقدًا لمصر نفسها وحقدًا على عظَمتها. وظل هذا الخطاب يلوّن الإخفاق والخيبات بخطاب العظَمة الفارغ.

يمكن القول إنّه في خلال حرب أكتوبر 1973، تآمر هنري كيسنجر عمليًا مع إسرائيل على السادات، مستغلًا رغبة هذا الأخير في التواصل المباشر معه وكسب ثقته وثقة الأميركيين لتغيير المسار السياسي للبلد. ولم يفطن السادات (الذي أجرى أغلبية الاتصالات السياسية مع كيسنجر من دون علم الجيش، متجاهلًا أن هذه الاتصالات تتعلق بمصير معركة عسكرية وأهدافها) إلى أن إسرائيل كانت تستغل وعده كيسنجر بعدم التقدّم في بعض الجبهات، أو بالانتظار وعدم القيام بشيء بعد إنجاز التقدم الذي أراده شرق قناة السويس، من أجل الدفع بقوة إسرائيلية إلى الأمام واختراق الجبهة المصرية.

إذا ترفّعنا قليلًا عن تفصيلات خلافاته مع الضباط في شأن سياساته العسكرية ومفاوضات وقف إطلاق النار ونظرنا إلى الصورة الأشمل، ستنجلي بوضوح أمامنا توجهات السادات بتغيير منهجي وشامل لقادة الجيش الذين شاركوا في الحرب،

إلى درجة أنه لم يُبق عمليًا، عشية كامب ديفيد، أي من القادة العسكريين ممن شاركوا في حرب أكتوبر في موقع قيادي في الجيش. ولم تلقَ دعوات الشاذلي المُقال الجيش «للتمرد على الدكتاتور» أي استجابة في القوات المسلّحة[205]. ومع إبعاد عبد الغني الجمسي وزملائه، بعد أسبوعين من توقيع كامب ديفيد، تغيرت تمامًا صورة الجيش الذي خاض الحرب، فلم يبق فيه أحد من قادته. وتوجه السادات إلى كامب ديفيد من دون الجمسي أو أي ممثّل عن الجيش، ولم يبق في محادثات كامب ديفيد نفسها من موظفي الخارجية إلا أحمد ماهر وأحمد أبو الغيط اللذان أصبحا وزيري خارجية في ما بعد، وأسامة الباز الملحق من وزارة الخارجية مستشارًا في رئاسة الجمهورية.

في كامب ديفيد، قدّم السادات تنازلات دفعت ثلاثة من وزراء خارجيته في خلال أربعة أعوام إلى الاستقالة احتجاجًا على أسلوبه وطريقة إدارته العلاقة مع الولايات المتحدة والتفاوض في شأن السلام. ويقوّم زبيغنيو بريجنسكي قبول السادات واندفاعه إلى إرضاء الولايات المتحدة بأنّ ما كان يهمه هو تصوّر الولايات المتحدة له شخصيًا[206].

في هذه الأعوام، أظهر الجيش التزامه سياسة الرئيس في شأن السلام مع إسرائيل، ولم يتمرد، بل أظهر انضباطًا وطاعة بعد توقيع الاتفاقات. فمكث كمال حسن علي في منصبه حتى عام 1980، حين عُين أحمد بدوي بدلًا منه. وقُتل الأخير مع 13 ضابطًا من ضبّاطه في حادث تحطّم مروحية في 2 آذار/ مارس 1981، نجا منه الطيار وحده، لكن هذا الأخير قُتل بإطلاق النار عليه في شقته بعد الحادث بشهور.

ساهمت هذه التغييرات المتواصلة في إضعاف الجيش ومكانته، وقطعت الطريق أمام أي إمكانية لتحوّله إلى قوة سياسية داخل النظام. وعمل السادات على تهميش العسكر والضباط في التعيينات الوزارية أيضًا، فتراجعت نسبة الوزراء العسكريين في عهده كما بيّنا. وعكفت مصر على تقليص ميزانيتها العسكرية بشكل حاد منذ حرب 1973، ولا سيما بعد توقيع معاهدات السلام مع إسرائيل،

---

(205) الشاذلي، ص 101.

(206) Kandil, pp. 153-156.

وتعمّقت هذه النزعة في عهد مبارك. ووفقًا لتقرير البنك الدولي، استهلكت نفقات مصر العسكرية نحو 2 في المئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي لمصر في عام 2009 (أي نحو 3.8 مليارات دولار)، مقارنة بأكثر من 20 في المئة في عام 1976.

بعد حرب أكتوبر 1973، لم تنشب حرب بين دولة عربية وإسرائيل بسبب اتفاق السلام المنفرد بين مصر وإسرائيل، الذي جعل قيام أي حرب من هذا القبيل غير ممكن. وربما هذا ما يفسر أهميته الاستراتيجية القصوى لإسرائيل، ذلك أن الحروب التي تلت حرب أكتوبر كانت كلها بين إسرائيل وحركات مقاومة عربية، لا دول عربية، عدا أهميته في انتزاع أول اعتراف رسمي عربي بإسرائيل، الأمر الذي لم تتمكن إسرائيل من تحقيقه في حرب 1948، وجعلها تدرك أن لا بد من نشوب حرب أخرى لإجبار الدول العربية عليه. لذا كانت حرب 1967 مهمة جدًا للصهيونية وإسرائيل. وكانت حرب 1973 التي نجم عنها اتفاق السلام لتكون آخر الحروب، بحسب تعبير السادات.

في عام 1979، صدر المرسوم الرئاسي رقم 35 الذي مُنح بموجبه جميع الضباط الذي شاركوا في حرب 1973 امتيازات عسكرية كمستشارين، من دون بقائهم في الخدمة العسكرية، ومن دون أن يتمكّنوا من العمل في السياسة في الوقت ذاته. وفي العام نفسه، غُير اسم وزارة الحربية إلى وزارة الدفاع، وحرّر السادات الأكاديميين من الخدمة العسكرية لدفعهم إلى سوق العمل، وفرض عليهم خدمة عام واحد فقط في مقابل مدة تراوح بين عام ونصف العام وعامين لأصحاب المؤهلات الجامعية الأدنى، ونحو ثلاثة أعوام لغير المتعلمين[207].

بعد خفض الميزانية العسكرية وتغيّر العقيدة القتالية للجيش، توافق النظام الحاكم مع الجيش على وظائف جديدة تحافظ على قوته وامتيازاته. وكان أن حلّ محل وزير الدفاع أحمد بدوي، بعد وفاته، الملحق العسكري في واشنطن

---

(207) المادة (3) من القانون رقم (127) لسنة 1980 تجعل الأصل في الخدمة العسكرية، ثم جرى خفضها بحسب مستوى التعليم، ثلاثة أعوام طبقًا للأحكام. انظر موقع هيئة التنظيم والإدارة بالقوات المسلحة المصرية، تم الاطلاع عليه تاريخ 12/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://tagned.afmic.gov.eg/13militaryService.aspx>.

عبد الحليم أبو غزالة الذي حمل مشروع توسيع نشاط الجيش الاقتصادي والمدني، ومضاعفة الرواتب فيه بشكل غير مسبوق.

ثمة باحثون يصورون ما جرى بعد ذلك تصويرًا إيجابيًا بوصفه إنجازًا. ومن هذا المنظور، واجه الجيش المصري بعد عام 1973، خصوصًا بعد توقيع اتفاقات السلام، معضلتين: أن يجد أسلوبًا لتقليص عدد أفراده وأن يبدع في تغيير عقيدته العسكرية، من أجل الحفاظ على دور بارز له في العلاقة بين الدولة والمجتمع. «بالنسبة إلى المعضلة الأولى، وجدت المؤسسة الحل في الاندماج في التكنولوجيا ونظم الإدارة الغربيين، أما بالنسبة إلى المعضلة الثانية فأدمج الجيش في الوظائف التنموية للدولة، كما تجسد في قانون 32 لعام 1979 الخاص بإنشاء جهاز الخدمة الوطنية، وفي الدمج المؤسسي لوزير الدفاع في لجنة السياسات العليا. منح هذا القانون استقلالًا ماليًا للمؤسسة العسكرية عن ميزانية الدولة، حيث سمح لها بفتح حساب خاص في مصرف تجاري لتودع فيه دخلها من المشروعات التي تنفذها. وبالتدرّج، أصبحت المؤسسة العسكرية خلال هذه الفترة يد الدولة الطولى في تنفيذ مشروعات البنى التحتية والرفاه والخدمات وغيرها»[208]. فضلًا عن استمرار التوظيف المتعمد والمعتمد لبعض رتب الجيش في أجهزة الإدارة المدنية والمحلية على تدرّجها وتنوّعها.

تعزز نفوذ وزراء الداخلية وأجهزتهم الأمنية في عهد السادات، وتعززت قوة المنصب ضمن النظام في عهد مبارك. وبرز منهم بشكل خاص في عهد السادات ممدوح سالم والنبوي إسماعيل اللذان تحوّلا من ضابطي شرطة إلى وزيري داخلية. ومع ذلك، لم تتمكن قوى الأمن الداخلي من حسم الموقف في الأزمات الكبرى. ففي حوادث انتفاضة 18 و19 كانون الثاني/ يناير 1977، وافق الجيش على التدخل بعد أن أعلن السادات إلغاء رفع الدعم عن السلع الأساسية. وبعد هذه التجربة بالتحديد، أُعدّت الخطة 100 التي وُضعت لترتيب ردود سريعة من قوات الأمن المركزي لمكافحة حوادث «شغب» مماثلة في المستقبل، وهي الخطة ذاتها التي طُبقت في 25 كانون الثاني/ يناير 2011 من دون نجاح.

(208) جهاد عودة، «المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية في فترة الرئيس مبارك، 1981-1987»، في: عبد الله، محرر، ص 57-58.

تحوّل وزير الداخلية بعد تظاهرات الخبز في كانون الثاني/ يناير 1977 إلى الرجل القوي في مصر بعد الرئيس في كل ما يتعلق بالسياسة الداخلية، وزادت هذه النزعة في مرحلة مبارك، أي إن الدولة تحوّلت إلى دولة أمن. لكن يصح هذا في حال نجاح النظام في تغييب الجيش عن السياسة، أو غيابه عنها نتيجة صفقة مع النظام فحسب. وبقي الجيش القوة الرئيسة في الدولة، لكنه قوة معطلة سياسّيا بشكل عام. فحُيّد الجيش عن السياسة وإدارة الدولة بعد عام 1967، ولا سيما في عهد السادات، ورضي هو بهذا التحييد. لكن قوته بانت للعيان في كل مرة طُلب فيها منه أن يتدخل حيث فشل الأمن الداخلي: 1977، 1986، 2011. وما لبث أن حقق صفقة في عهد مبارك مُنح بموجبها نوعًا من الإدارة الذاتية، وحظي بامتيازات واستقلالية اقتصادية، على أن يترك شؤون السياسة لغيره، ولا سيما قوى الأمن الداخلي والحزب الوطني الذي تضاعف فيه تأثير رجال الأعمال، في حين كانت الأسرة الحاكمة حلقةَ وصل بينهم.

المرحلة الثالثة: الصفقة التاريخية واستقلالية الجيش

كان مبارك قائدًا لسلاح الجو ونائبًا لوزير الحربية في عام 1972. فاختاره السادات لتولي موقع نائب الرئيس في عام 1975 لأنه ضابط هادئ وبلا طموح خطر على منصب الرئيس. أما وزير الدفاع عبد الحليم أبو غزالة فكان قويًا وناشطًا، رفع رواتب أفراد الجيش وحسّن مظهرهم وزيّهم، وكانت العلاقات بينه وبين مبارك متوترة. لكنه في الوقت ذاته كان صاحب دور بارز في الدفع بمبارك إلى سدة الحكم.

بعد أن أصبح مبارك رئيسًا، عاود تأليف القيادة العامة في عام 1983 من دون مشاورة أبو غزالة، وحظر عضوية الضباط في الأحزاب في عام 1984، ربما لقطع الطريق على أبو غزالة ومنعه من عضوية الحزب الوطني والحصول على نفوذٍ فيه. فعلاوة على ارتفاع شعبيته في أوساط الجنود والضباط، كان أبو غزالة مؤثرًا في المجال العام بظهوره الإعلامي المتكرر، وحرصه على استخدام تعابير دينية في مقابلاته السياسية قرّبته إلى الجماهير. وجمع بين الميل إلى السياسات الأميركية في المنطقة والتحالف معها وموقفه كمتدين محافظ معادٍ لليسار. وظلت التطورات تدفع باتجاه إقصاء الجيش عن المجال السياسي، حتى برزت حاجة النظام الماسة

إلى تدخله في تمرّد قوات الأمن المركزي في عام 1986. وكان تدخل الجيش عنيفًا وقمع التمرّد بسرعة بعد مقتل أكثر من 100 شخص. لكن أبو غزالة لم يستغل دخول الجيش إلى القاهرة وإمساكه بمفاصل الدولة في أثناء هذه الحوادث للانقلاب على مبارك، بل ما حصل كان العكس من ذلك تمامًا. فبعد الخدمات التي أدّاها لمبارك، انقلب الأخير عليه. وفي مرحلة ما، أشيعت أقاويل عن إمكانية حكم أبو غزالة مصر بانقلاب عسكري(209). وبدا أبو غزالة، حتى إقالته، كأن أحدًا لا يمكنه إيقافه. كما أثار أبو غزالة الذي بدا مقربًا إلى الولايات المتحدة، حيث خدم فيها ملحقًا عسكريًا وأكثر من استخدام الخطاب الإسلامي المحافظ في حديثه السياسي، إعجاب الناشطين والإعلاميين الإسلاميين، خصوصًا أن زوجته كانت محجبة(210).

نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية في 5 أيلول/ سبتمبر 1988 أن أبو غزالة ربما يُحاكم في الولايات المتحدة بتهمة تهريب قطع صواريخ أميركية من دون إذن من البنتاغون، فسارع مبارك إلى إقالته في عام 1989. وعُهد إليه بمنصب مساعدٍ للرئيس، وهو منصب من دون صلاحيات أو نفوذ، واستقال منه في عام 1993. وحاولت صحيفة روز اليوسف المقرّبة إلى جهاز الأمن الداخلي المصري، تلطيخ سمعته بفضائح فساد جنسي وغيرها، لكن المحكمة برّأته منها في عام 1995. وعُين يوسف صبري أبو طالب وزيرًا للدفاع مدة عامين. وخَلَفَه في عام 1991 المشير محمد حسين طنطاوي، قائد الحرس الجمهوري الذي يشكل في هدوء مزاجه وتفضيله البقاء خلف الأضواء نقيضًا لأبو غزالة.

في عام 1987، حدّد عبد الحليم أبو غزالة مبادئ عقيدة الجيش المصري بالآتي: أولًا، التوازن الاستراتيجي والرّدع مع الدول المحيطة، ومنها إسرائيل.

---

(209) Robert Springborg, «The President and the Field Marshall: Civil-Military Relations in Egypt Today,» *Middle East Report* (*MERIP*), vol. 17, no. 147 (July-August 1987).

(210) انظر خصوصًا: محمد عبد القدوس، «تعظيم سلام للمشير،» الشعب، 14/10/1984. وهي مقالة انتقد فيها عدم بث التلفزيون المصري مقابلة مع المشير أبو غزالة أكد فيها أهمية الإيمان للجندي ورفض مهاجمة التيار الإسلامي، أو تجنب القيام بذلك على الأقل. والطريف أنه بعد مرور نحو أربعة عقود كانت اللغة والصلاة والزوجة المحجبة من الأمور التي أثارت إعجاب الرئيس المنتخب مرسي وآخرين من الإخوان المسلمين بالجنرال الطموح رئيس المخابرات العسكرية عبد الفتاح السيسي، وكانت كما يبدو من الأسباب التي قادت إلى الثقة به وتعيينه في منصب وزير الدفاع خلفًا لطنطاوي.

ثانيًا، الحفاظ على استقلال الدولة وسلامة أراضيها وأمن حدودها وشواطئها ومياهها الإقليمية ومصالحها الاقتصادية[211]. وبعد ذلك بثمانية أعوام، أضاف طنطاوي حماية الجبهة الداخلية ومواجهة الكوارث إلى مهمات الجيش[212].

بلغت الميزانية العسكرية في منتصف السبعينيات نحو 33 في المئة من مجمل الناتج المحلي، وخُفضت إلى 19.5 في المئة في عام 1980. وفي منتصف التسعينيات، كان الإبقاء على نحو مليون جندي ورجل أمن في مصر يكلّف الميزانية نحو 11 في المئة من مجمل الناتج المحلي، كانت تُصرف على الدفاع. أمّا في عام 2010، فبلغت هذه النسبة 2.2 في المئة فقط. ومن الواضح أنّه لم يكن ممكنًا الحفاظ على جيش بهذا العدد وتسليحه... إلخ، بهذه الحصة «الصغيرة» من مجمل الناتج المحلي المصري. ويبدو أن الجيش بدأ مبكرًا بالبحث عن وسائل تمويل ذاتية، لضمان حياة لائقة لضبّاطه. وتميزت مرحلة تولي أبو غزالة وزارة الدفاع بنشاط مدني اقتصادي للقوات المسلحة، فقدم الرجل أنموذجًا مختلفًا ما عاد قائمًا منذ عبد الحكيم عامر، لناحية البروز والكاريزما وحتى الدور السياسي، ولا سيما في ما يتعلق بعلاقة الجيش المباشرة بدولة عظمى (الولايات المتحدة)، والتصريحات السياسية وتعظيم دور الجيش الاقتصادي الاجتماعي بحجّة المساهمة في إنجاح خطط الدولة التنموية.

في عام 1986، شهد الإعلام المصري نقاشًا حامي الوطيس، دام أكثر من شهرين، في شأن دور الجيش، وبدأ بمطلب خفض الميزانية العسكرية وتحديد دور الجيش الاقتصادي. وصل النقاش حدًا تدخّل فيه مبارك، إذ ادعى أن خفض عدد أفراد الجيش ودوره يعني أن تبقى إسرائيل القوة الوحيدة المتفوقة في الإقليم. واستُدعي الصراع، أو على الأقل التنافس، مع إسرائيل خلال سوق التبريرات لضخامة ميزانيات الجيش، وتضخّم دوره في الاقتصاد والمجتمع. وعلى الرغم من تدخل مبارك شخصيًا دفاعًا عن الجيش لحسم النقاش، فإنه لم يتمكن من إزالة الانطباع أن نقاشًا علنيًا من هذا النوع، يتناول وزير الدفاع بالنقد الحاد، لم يكن ليجري من دون رضى أوساط الرئاسة في القصر الجمهوري[213].

---

(211) Kechichian and Nazimek, p. 128.

(212) المصدر نفسه.

(213) كتب الباحثان كيشيشيان ونظميك: «لا شكّ في أن النقاش الذي دار في منتصف =

دأبت الرئاسة على الإيعاز إلى أصوات معارضة بانتقاد قطاع ما في النظام نفسه، مفسحة لها هامش النقد، لا لأسباب ديمقراطية بالطبع بل لرغبتها في التخلص من عناصر نافذة داخل النظام، أو لأن الرئاسة تريد بشكل غير مباشر التعبير عن عدم رضاها عن هؤلاء النافذين، فتتركهم عرضة للنقد الإعلامي. وغالبًا ما لا يعرف النقاد السبب الحقيقي لفتح المجال لانتقاداتهم ورفع سقوف حرية التعبير فجأة. ولم يمنع هذا أنه في بعض الحالات النادرة كان الإعلاميون يعرفون ذلك ويتواطأون من منطلق القبول بدورهم أداة في الصراع بين أجنحة النظام[214].

انتقد بعض المقالات بشكل موضوعي محاولات الجيش المصري تحقيق الاكتفاء الذاتي لناحية حاجات ضباطه السكنية والصحية والتعليمية، بتوسعه في مشروعاته الاجتماعية الموجهة إلى أفراده في مجالات الإسكان العائلي والنوادي والفنادق والمستشفيات، وحتى الشبكات الاستهلاكية، في حين ادعى المدافعون عن هذه السياسة أنها تساهم في التنمية، ولا تترك الجيش عرضة لعوامل السوق من العرض والطلب وخلو السكن[215]، الأمر الذي يعني أن الجيش برّر «قطاعه العام» (الخاص به) بمبررات اشتراكية، في وقت كانت تنحو فيه الدولة نحو اقتصاد السوق الرأسمالي. وفي الحقيقة، لم يكن ثمة تناقض بين اشتراكية العسكر ورأسمالية نخبة الدولة، إنما كانت النزعة التي تبدو اشتراكية مجرد تبرير لامتيازات جزء من النخبة الحاكمة، ودعمًا لقاعدتها الاجتماعية العسكرية. ولن يطول الوقت حتى يدخل هذا «القطاع العام» الخاص طرفًا يكاد يكون احتكاريًا في السوق الرأسمالية، ليستغل رأس ماله السياسي والرمزي المعنوي في التملك العقاري، وفي الاستحواذ على جزء كبير من سوق الاستهلاك للمجتمع كله، لا لتلبية حاجات القوات المسلحة (أو حتى تحقيق امتيازاتها) فحسب.

= الثمانينيات من قبل إعلاميين ومعارضين والانتقادات العلنية التي وجّهت لعبد الحليم أبو غزالة على إدارة الجيش في مرحلته كانت بتشجيع من رجال مبارك». انظر: المصدر نفسه، ص 134.

(214) لم يكن غريبًا شهود الساحة المصرية، خصوصًا عقب ثورة يناير، هذا القدر الكبير من انكشاف ظواهر صوتية مزايدة في الوطنية، ظلت صاحبة مواقف متشنجة، ثم تبين أن أصحابها كانوا على علاقة بالأجهزة الأمنية المصرية، وأنهم أدوات في لعبة صراعات الأجنحة داخل النظام، وللمسّ بمعارضين آخرين والتشكيك في أهدافهم وذممهم من خلال المزايدة وتهم العمالة وغيرها.

(215) أحمد فخر، «الأهداف الاستراتيجية للعسكرية المصرية،» الجمهورية، 2/ 1/ 1985.

يقول ستيفن كوك إن الأمر المشترك بين تركيا ومصر والجزائر يكمُن في أن الجيش في كل واحدة منها مهتم بموضوعات الاقتصاد والخارجية والأمن والموقف من جهاز الدولة والأيديولوجيا الوطنية أو القومية. ففي هذه الدول الثلاث، اتخذ الجيش عمومًا موقفًا يشدّد على الاستقلال الاقتصادي باعتباره سبيلًا للنمو وسياسات تنمية تقودها الدولة. وعندما جرى التحول في هذه الدول كلها إلى اللبرلة الاقتصادية في السبعينيات، اهتم الضباط بالمصالح الاقتصادية للجيش أكثر مما اهتموا بالتنمية ذاتها[216]. وعلى هذا المستوى يمكن أن نضيف سورية إلى الدول الثلاث التي يذكرها كوك، من حيث إحداث الجيش لمؤسسات إنشائية عسكرية خاصة به، تعمل في المجال المدني بموجب التعهدات، وتشكل نوعًا من قطاع عام/ خاص للمؤسسة العسكرية وفي الدول الثلاث: تركيا ومصر وإسرائيل، تمسّك الجيش بعلاقات متينة بالولايات المتحدة، وكان الاختبار الأكبر للجيش المصري حين شنت إسرائيل عدوانها على لبنان في عام 1982 بعد توقيع اتفاق السلام مع مصر، فرفضت مصر خرق معاهدتها مع إسرائيل. ومن أهم أسباب هذا الالتزام الحازم الخيار السياسي والفوائد من علاقة النظام بالولايات المتحدة.

في الدول الثلاث المذكورة احتكر الجيش تعريف المصلحة الوطنية والأيديولوجيا الوطنية، وقبِلَ بأن تتنافس القوى السياسية تحت سقف تعريفه المصلحة هذه، ولا تتنافس معه في تعريفها. ففي مصر، تنافس الضباط الأحرار مع الإخوان ضمن الخطاب الوطني المعادي للإنكليز، ويصح هذا أيضًا في حالة 1948. وهاجم الإخوان عبد الناصر وزايدوا عليه في موضوع شروط اتفاقية 1954 مع الإنكليز. وبذلك، حاولوا عمليًا تقويض أساس شرعية الضباط، أي الخطاب الوطني. وحين أُعيدت الشرعية إلى حركة الإخوان المسلمين في مصر في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته في عهدي السادات ومبارك، سُمح لهم عمليًا بممارسة نشاط وخدمات اجتماعية وثقافية، لكن غير سياسية. أما الحركات الإسلامية فاتخذت مواقف تنافس الجيش في الوطنية أو القومية، فانتقدت مثلًا مواقف الجيشين في مصر والجزائر من التدخل الأجنبي في العراق

---

(216) Steven A. Cook, *Ruling but not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2007), p. 19.

في عام 1991، ورأى الضباط في ذلك محاولة لتقويض أسس شرعيتهم القائمة على مسألة الوطنية هذه.

في عهد مبارك، جرت تسوية كبرى صار بموجبها وزير الدفاع الرجل القوي داخل الجيش فحسب. ونشأ كيان سياسي للضباط غايته الحفاظ على الامتيازات التي تتعلق بالجيش واقتصاده ومواقع ضباطه المتقاعدين الذين يُعينون في مناصب رسمية. في المقابل، تُرك للرئيس شؤون حكم مصر، وإدارة البلاد بالتعاون مع المخابرات والمؤسسة الأقوى في الداخل، أي الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية. ولم ينفِ هذا للحظة أن الجيش ظل القوة الرئيسة، وصاحب المقدرة إذا ما أراد تفعيل قوته، كما ظل الأكثر شعبية لدى الجمهور لابتعاده عن السياسة. فهذا البعد، إضافة إلى الانغلاق الذي يمنع عين الجمهور الفاحصة من نقده، سمحا له بالحفاظ على صورة «طاهرة» (زائفة في الواقع) خلافًا لصورة أجهزة الأمن الأخرى، ودوائر السلطة في الحزب والعائلة الحاكمة، الملطخة بالحقائق والشائعات عن ممارستها، ذلك أنها في تماس مباشر مع الشعب.

بقي الانطباع سائدًا فترة طويلة «إن ميراث اللامبالاة العام ومركزية الدولة والمشاركة العسكرية الفعلية في السلطة، بجانب تخفيض التوترات الاجتماعية عن طريق درجة من درجات الليبرالية السياسية، كل هذا يجعل احتمال استيلاء العسكريين على السلطة في مصر أمرًا غير محتمل. فحتى عندما تم استدعاء الجيش لقمع انتفاضة يناير 1977، وتمرد الأمن المركزي في 1986، عاد الجيش إلى ثكناته مرة أخرى، وظلت السلطات المدنية مسيطرة. إن المثل السائر بين كثير من المدنيين في مصر هو أن الجيش لا يحتاج إلى الاستيلاء على السلطة لأنه يجلس بالفعل على قمتها»[217]. وفي سياق النقاش الذي دار في شأن دور الجيش واحتمال حدوث انقلاب عسكري في نهاية الثمانينيات، كتب الباحث اليساري أحمد عبد الله أن الأغلبية في مصر في عهد مبارك كانت جاهزة لتقبل حكم أوتوقراطية عسكرية، فـ «التجربة الديمقراطية لا تقوم على قاعدة عريضة. والقوة السياسية هي مجموعة النخبة المنخرطة في صراع الشعارات السياسية... والأغلبية الساحقة من السكان لا تثق بكل هذا». ويمكن بالتالي أن تتقبل نظامًا

(217) عبد الله، «القوات المسلحة،» ص 24-25.

أوتوقراطيًا يحقق درجة من الانضباط والنظام[218]، ولم يكن الجيش بحاجة إلى الانقلاب، فثمة توازن قائم كان يحفظ له امتيازاته. لكن إذا حصل انقلاب عسكري، فالمجتمع المصري جاهز لتقبّله، لأن النظام أوتوقراطي أصلًا، لكن تعمّه الفوضى، ولا تعود التعددية المضبوطة التي يُتيحها داخل النخبة بأي فائدة على الشعب. من هنا، ربما ينشأ وضع يفضّل فيه المزاج الشعبي لدى الفئات الواسعة، المتضررة من النظام القائم، تلك السلطوية المنظمة الناجمة عن انقلاب عسكري على السلطوية الرثة التي تتيح هامشًا للتعددية لا تستفيد هذه الفئات منها، ولا تثق بالمشاركين فيها.

ثمة مبرّر آخر لعدم حاجة الجيش إلى التدخل بانقلاب إلا في الحالات القصوى، وهو اعتبار الجيش صاحب السلطة الحقيقية في البلد من دون أن يحكم فعلًا، كون الجيش هو السلطة غير الحاكمة، أو التي لا تحكم مباشرة، وهو صاحب السلطة الحقيقية التي تقف خلف واجهة الحكومة المدنية، يحميها وتحميه في ظلّ وجود معارضات سياسية متفاوتة القوّة تشارك في العملية السياسية، من دون أن يرقى في الوقت ذاته إلى المشاركة في الحكم أو توليه مباشرة. يلخص هذا، بحسب ستيفن كوك، مجمل الوضع الذي كان قائمًا في الجزائر ومصر وتركيا حتى بداية هذا القرن[219]. والحقيقة أن هذا الاستنتاج غير دقيق تمامًا، ذلك أن السلطة السياسية كانت تتحكم بالجيش تمامًا في نهاية عهد عبد الناصر وتحديدًا بعد هزيمة حزيران/ يونيو 1967، وفي عهد السادات. أما في عهد مبارك، فكان ثمة ترتيب دقيق للعلاقة بينهما. إذ أُرضِيَ الجيش بالامتيازات والوظائف التي يقوم بها كي يبقى راضيًا في الثكنات، لكن بوادر التململ ظهرت في صفوفه بعد تهميشه في عهد السادات. وفي عام 1982، أضرب التقانيون في الدفاع الجوي في أربع قواعد عسكرية احتجاجًا على تغيير لائحة الترقيات، فهرول مبارك لإرضاء الجيش واستعادة بعض نفوذه. وكان مبارك يدرك حقيقة أن الجيش هو قاعدته الاجتماعية، وقلب قوته السياسية، فهو نائب الرئيس الذي أصبح رئيسًا بصدفة تاريخية (اغتيال السادات)، ولم يمتلك من مصادر الشرعية إلا أنه ابن المؤسسة العسكرية، إذ كان قائدًا لسلاح الجو.

---

(218) المصدر نفسه، ص 26.

(219) انظر كتاب ستيفن كوك في هذا الموضوع: Cook, *Ruling but not Governing*.

كان حرص مبارك على علاقته بالجيش وفق هذه الصيغة حقيقيًا، فحتى في الأوقات التي تعاظم فيها نفوذ أبو غزالة، بقي مبارك يتمتع بصلاحية تعيين كبار الضباط داخل الجيش. خسر مبارك جولة واحدة مع أبو غزالة بعد شغب قوات الأمن المركزي في 26 شباط/ فبراير 1986، عندما اضطر إلى إقالة وزير الداخلية أحمد رشدي الذي كان يوازن أبو غزالة في مجلس الوزراء، لكنه ما لبث أن أقال أبو غزالة، كما سبق أن بيّنا.

كان حرص مبارك كبيرًا على حماية صورة الجيش من هذا المنطلق أيضًا. فمثلًا، في حادثة تحرير رهائن الطائرة المختطفة في مالطا، تأثّرت صورة الجيش سلبًا بعد أن قضى أكثر من نصف الرهائن نتيجة سوء خطة الاقتحام، وضعف كفاءة القوات الخاصة التي نفّذتها، وقلة الاهتمام بحياة البشر. هنا، برز دور الآلة الإعلامية بقيادة وزير الإعلام صفوت الشريف في تهميش مسألة حياة الركاب، وتحويل الإخفاق إلى انتصار، من خلال التباهي الأجوف بقوة ثبت أنها غير قائمة، وبث الشعور بالعظمة في مزيج تكرر استخدامه خلال عهد مبارك، جمع بين الخداع لتغطية الإخفاق ومضاعفة جرعة تملق المشاعر الوطنية. ومن الأمور التي أتقنتها منظومة الإعلام هذه تصويرها أي نقد للنظام مسًّا بمنجزات ذات قيمة وطنية، وهو الأسلوب الذي أمكن لثورة 25 يناير كشفه وتحديه وتغييره وإن لمرحلة قصيرة عاد بعدها هذا الأسلوب الإعلامي مع عودة الجيش إلى السلطة.

يعلق روبرت سبرينغبورغ على تضخم مشروعات العسكر الاقتصادية التي كانت تحظى بدعم حكومي إلى حد شكّلت معه عبئًا على ميزانية الدولة، لا مصدرًا للتمويل[220]، في حين قدّم الجيش مشروعاته الاقتصادية باعتبارها مشروعات تنموية تسد حاجة المجتمع. وحصل ذلك بشكل خاص بعد اللبرلة الاقتصادية الواسعة في عام 2003. إضافة إلى ذلك، يبدو أن الضباط عبّروا – من منطلق أمني – عن خشية من نشوء فجوات طبقية ربما تستغلها قوى مثل جماعة الإخوان لإثارة النقمة ضد النظام[221]. وحفّز توسع النشاط الاقتصادي للقوات المسلحة صراعًا مع البرجوازية المدينية التي أفسح لها الانفتاح الاقتصادي مجالًا

---

(220) Springborg, p. 148.

(221) Cook, *Ruling but not Governing*, p. 89.

للعمل في مشروعات بقيت تقليديًا مقصورة على القطاع العام، حيث نافستها شركات الجيش بنزوعها الاحتكاري. لكن ما لبث أن تطورت ديناميات تضبط هذه المنافسات، وتعزز شبكة مصالح مشتركة بين الجيش ورؤوس الأموال، تتضمن عطاءات للشركات الخاصة ورجال الأعمال من مشروعات شركات القوات المسلحة، وشراكات في العمل معها.

هذه العملية التي بدأت مع أبو غزالة بذريعة إبقاء الجيش وحاجاته مستقلة عن قوانين السوق وتقلّباته تارة، وبحجة المشاركة في التنمية الوطنية طورًا، انتهت إلى إقامة مجتمع الضباط الموازي، أو ما سمّاه باحثون «جمهورية الضباط»، حتى صار حجم الاقتصاد العسكري المصري يقدر بين 10 و15 في المئة من اقتصاد مصر البالغ 210 مليارات دولار[222]. وبلغ مجمل النشاط الاقتصادي للجيش في عام 2011 نحو مليار دولار، بحسب ما صرّح به اللواء محمود نصر (مساعد وزير الدفاع للشؤون المالية وعضو المجلس الأعلى للقوات المسلّحة) في اجتماع مفتوح في عام 2012 في القاهرة. ومن المرجح أن يكون هذا الرقم متواضعًا قياسًا بالواقع[223].

بعد ثورة 25 يناير، تعرضت هذه الامتيازات لخطر فرض رقابة لجان مجلس الشعب عليها ضمن مراقبة تنفيذ ميزانية الدولة، وغيرها من أنواع الخضوع للقانون المدني. لذلك، سعت المؤسسة العسكرية بعد ثورة 25 يناير إلى البقاء فوق القانون، من أجل الحفاظ على نفوذها وامتيازاتها، وكي لا تبقى فوق القانون شكلًا، وجدت أن عليها أن تصبح القانون فعلًا. ففي جولتي مناقشة الدستور المصري بعد الثورة، سعت المؤسسة العسكرية إلى أن يتضمن الدستور مواد لا تنص على امتيازاتها فحسب، بل على قرارها السيادي عمليًا أيضًا[224].

---

(222) Ivan Ivecovic, «Egypt's Uncertain Transition,» in: Dan Tschirgi, Walid Kazziha and Sean F. McMahon, eds., *Egypt's Tahrir Revolution* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2013), p. 181.

انظر أيضًا: يزيد صايغ، «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر» (دراسة أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، 1 آب/أغسطس 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 11/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48996#>.

(223) Kandil, p. 183.

(224) ظلت المواد الموصوفة بمواد تحصين الجيش في الدستور مدخلًا لتعطيل الرقابة المدنية على قطاع الدفاع والأمن؛ فمراقبة المنتخبين لأعمال السلطة التنفيذية، ومنها الدفاع، شرط ضروري=

أصبحت «جمهورية الضباط» تمارس سيطرة حصرية على ميزانية الدفاع والمساعدة العسكرية الأميركية والشركات المملوكة لها. ويجب أن نشير إلى أن شريحة عريضة من كبار الضباط تتربع على رأس المؤسسة العسكرية، في حين يتكوّن الجيش المصري من نحو نصف مليون مجنّد فعلي، ونصف مليون آخرين يشكلون جيش احتياط يمكن استدعاؤه إلى الخدمة. وينسب باحثون بحق إلى الجيش دورًا في تنشئة الشباب المصري ودمجهم اجتماعيًا، فهو يدرّب 12.3 في المئة من الذكور بمعدّل 80 ألف في الدورة الواحدة[225] من عام إلى ثلاثة أعوام، تعقبها تسعة أعوام في الاحتياط. على الرغم من خفض عدد أفراد الجيش بعد إبرام اتفاق السلام مع إسرائيل، فإنّه لا يزال جيشًا كبيرًا. وبموجب بحث صادر

= للديمقراطية، وإعمال لمبدئها في السيطرة المدنية. فدستور 1971 لم يذكر رقابة البرلمان على أعمال هذا القطاع، واكتفى بنص مقتضب بعرض الميزانية «رقمًا واحدًا» على مجلس الشعب، من دون تفصيل، وتذرع من صاغوه بضرورة السرية، إذ رأوا أن ميزانية القوات المسلحة تكشف أمورًا خطرة تتعلق بتسليح القوات وتجهيزها وإعدادها، مفضلين حجبها عن نواب الشعب، في تجاهل كامل لمخاطر الفساد التي يعززها عدم الرقابة. والحقيقة أن بعض بنود الجيوش تكون سرية، لكن هذه لا تزيد على 5 إلى 10 في المئة من ميزانيته في الدول الديمقراطية، وحتى هذه يفترض أن تناقش في لجان برلمانية مغلقة. وأبقى دستور 2012 (بعد الثورة) أعمال القوات المسلحة وميزانيتها بعيدًا عن الرقابة الشعبية عبر البرلمان، وإن أبدل هذه الرقابة بدور مستجد لمجلس الدفاع الوطني، وهو مجلس تنفيذي غير منتخب، يشكله رئيس الجمهورية وفق المادة (197) من الدستور ويهيمن العسكريون على عضويته بنحو ثلثيه، حيث يضم 14 عضوًا، منهم ثمانية عسكريين: وزير الدفاع، رئيس المخابرات العامة، رئيس أركان حرب القوات المسلحة، قادة القوات البحرية والجوية والدفاع الجوي، رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، مدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع؛ وستة مدنيين: رئيس الوزراء، رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشورى (هما المنتخبان)، ووزراء الخارجية والداخلية والمالية. وخصت المادة هذا المجلس بمناقشة موازنة القوات المسلحة، وأخذ رأيه في مشروعات القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة، وهذا ما أبقت عليه تعديلات الدستور في عام 2013 في المادة (203)، مع الانتكاس للحال القديم في دستور 1971، حيث أعادت المادة الجديدة إدراج ميزانية القوات المسلحة «رقمًا واحدًا في الموازنة العامة للدولة»، من دون أي تفصيل لمحتواه، الأمر الذي يمنع مجلس النواب من تداول أعمال القوات المسلحة، معطلًا إحدى المهمات الرئيسة للبرلمان، وقصرها على مجلس الدفاع الوطني. وعززت مادة القضاء العسكري (204) هذا التحصين، فوسعت نطاق الحماية القضائية لأعمال القوات المسلحة بمنحها القضاء العسكري مطلق السلطة في تحديد ما يخضع له من قضايا في أي موضوع يعدّ «عسكريًا»، وغلّت في المقابل يد القضاء عن القيام بمهماته.

(225) Stephen Gotowicki, «The Military in Egyptian Society,» in: Phebe Marr, ed., *Egypt at the Crossroads: Domestic Stability and Regional Role* (Washington, DC: National Defense University Press, 1999), pp. 107-109.

في عام 1997، بلغ عدد الجنود في الخدمة الفعلية للجيش المصري 440 ألف جندي، منهم 270 ألف مجند و254 ألف جندي احتياط. ويبلغ عدد جنود قوات الأمن المركزي 300 ألف فرد، والأمن الوطني 60 ألف فرد، وحرس الحدود 12 ألف فرد[226]. ونجد أرقامًا مشابهة لدى باحثين آخرين: 468.500 رجل، منهم 45 ألف ضابط. أمّا عدد القوات شبه العسكرية، فيبلغ 300 ألف شخص[227]. وبحسب البحث نفسه، بلغت ميزانية الأمن 3.3 مليار دولار من مجموع نفقات الدولة البالغة 42 مليار دولار[228].

في الأعوام الأخيرة من عهد مبارك، بلغ عدد أفراد الأجهزة الأمنية الأخرى: شرطة ومباحث ومخابرات وأمن مركزي، نحو 1.5 مليون فرد بين عسكري ومدني، وارتفعت ميزانية الداخلية السنوية ثلاثة أضعاف مقارنة بارتفاع ميزانية وزارة الدفاع[229].

حصلت مسألة تجاوز مؤسسات الأمن الداخلي والمخابرات وضعية الجيش في العهد الطويل لمحمد حسين طنطاوي الذي مكث في منصب وزير الدفاع مدة أطول من أي وزير دفاع في التاريخ المصري الحديث. ولا يفسر بقاء الرجل طوال هذه المدة إلا الولاء السياسي لمبارك والسعي الحثيث إلى الحفاظ على نظام المحسوبيات القائم في الجيش. وظل طنطاوي الذي لم يكن مشغولًا بحرب ولا بالإعداد لها، معنيًا بالحفاظ على مكانة الجيش ومصالح ضباطه. ويرى الباحث يزيد صايغ أن استمرار طنطاوي وأعضاء آخرين في المجلس العسكري حتى بعد تجاوزهم سن التقاعد بكثير أمر لا علاقة له بحالة حرب أو بجهدهم العسكري أو سجلّهم القتالي، بل «كان الأمر متعلقًا باستقرار النظام، واستقرار ما سمّاه كثيرون جمهورية الضباط في مصر»[230].

بعد اغتيال السادات، وضمن توجهه التوفيقي، وفي سعيه إلى تثبيت شرعيته

(226) Kechichian and Nazimek, p. 127.

(227) انظر: *The Military Balance* (The International Institute for Strategic Studies, IISS) (January 2007).

(228) بوميه، ص 107.

(229) صايغ، «فوق الدولة».

(230) المصدر نفسه.

المستندة أساسًا إلى خدمته قائدًا سابقًا لسلاح الجو، منح مبارك الجيش قوة أكبر، لكنها لم تكن سياسية بل اجتماعية اقتصادية. فبعد عام 1991، وجد مبارك نفسه يوسّع نهج عبد الحليم أبو غزالة، ويسمح بمدّ نشاط القوات المسلحة إلى مجالات الحياة في مصر كلها. كما أسّس ترتيب ما بعد التقاعد للضباط في الوزارات والهيئات الحكومية وشركات الدولة، وأصبح هذا الموضوع عُرفًا وعادة وشكّل ظاهرة حقيقية في المجتمع المصري، فتغلغل الضباط المتقاعدون في مجالات الحياة المصرية كلها، واحتلوا مناصب عليا فيها من خلال هذا الترتيب. وما عاد الضباط، أو الضباط المتقاعدون، يتركّزون في المناصب العليا في الدولة خلافًا لما كانت عليه الحال في عهد عبد الناصر، بل كانت العقود الثلاثة الأخيرة في تاريخ مصر كافية لأن يتغلغل الضباط من الدرجات كلها في أجهزة الخدمة المدنية والقطاع الخاص المصري، ومنها ضباط من رتب متوسطة. «فضلًا عن ذلك، توفّر الضباط السابقون على خيار البقاء في زيّهم الرسمي إذا كانوا لا يزالون يخدمون المؤسسة العسكرية، والاحتفاظ عمومًا بامتيازات الرتبة، وهذا أيضًا خلافًا لما كانت عليه الحال في عهد عبد الناصر»[231]. ويرى يزيد صايغ وظيفتين أساسيتين لتغلغل العسكر في المكوّن البيروقراطي للدولة المصرية: «أولًا يمارس الرقابة الإدارية على الحكم المحلي وعلى الأجهزة الأمنية حتى من دون أن يمارس السيطرة المباشرة على مجلس الوزراء؛ وثانيًا، لضمان الدخل المالي لكبار الضباط في مرحلة ما بعد التقاعد، وتأمين مصادر دخل رئيسة للقوات المسلحة ككل».

تُعد هيئة الرقابة الإدارية أهم أجهزة الرقابة، أُسست في عام 1958 بغرض مراقبة الجهاز الإداري للدولة والتحقيق في قضايا الفساد الإداري والمالي. ومنذ إنشائها، سيطر عليها الضباط المتقاعدون بشكل شبه كامل، في ما لا تخضع القوات المسلحة لهذه الهيئة. من الناحية القانونية، كانت للهيئة سلطة تقديم الفاسدين إلى المحاكمة، وتخضع لرئيس الجمهورية مباشرة، وتنتظر توجيهاته في شأن تقديم المتهمين إلى المحاكمة، والحجة هي عدم التأثير في الاقتصاد لاعتبارات تتعلق بسمعة الدولة، وغيرها من التبريرات. وحتى في اللحظات القليلة التي وقع فيها

(231) المصدر نفسه.

صدام مكتوم، لم تكن للهيئة الغلبة، وخير مثال على ذلك ما وقع في عام 1996 حين استُبدل رئيسها اللواء أحمد عبد الرحمن عندما أصرّ على متابعة التحقيق في قضية فساد وزير الإسكان إبراهيم سليمان، وكان بديله اللواء هتلر طنطاوي أكثر إذعانًا لمبارك، وجدد له ثلاث مرّات. لكن بعد تقاعده، اتّهم بأنه استغل منصبه للحصول على أملاك وعقارات في مناطق تطوير عالية القيمة[232].

يتلقى جميع وزراء الحكومة بشكل روتيني قوائم من هيئة الرقابة الإدارية - وكذلك من هيئة التنظيم والإدارة في القوات المسلّحة - تضم أسماء ومؤهلات الضباط الذين شارفوا على التقاعد، ويسعون إلى الحصول على وظائف جديدة[233]. ومن الواضح أن استلام هذه القوائم من مثل هذه الهيئة توصية يصعب رفضها. فـ«الأوفر حظًا هم المتقاعدون العسكريون الذين يُعينون في مجالس إدارة الشركات التجارية المملوكة للدولة، أي الشركات القابضة والشركات التابعة لها... التي يبلغ عددها الإجمالي نحو 150 ... ومن الشائع أن تتراوح الرواتب بين مئة ألف وخمسمائة ألف جنيه مصري»[234]. وثمة مصادر دخل خفية أخرى تجعل هؤلاء الضباط المتقاعدين جزءًا من شبكة الفساد التي تميز هذه القطاعات.

منذ عام 1991، أشرف طنطاوي على انتقال سكن الضباط إلى ما يُسمى المدن العسكرية، أو المدن الصحراوية التي تخطى عددها عشرين مدينة، وشيدتها شركات الجيش، خلافًا لمدن أخرى لا تزال تحت التخطيط. وتحول بناء المدن خارج القاهرة، بعيدًا عن الاكتظاظ السكاني، إلى نزعة تميز الطبقة الوسطى المصرية كلها. وتحوّلت نوادي الضباط إلى مراكز تقدم إلى الضباط خدمات كثيرة وامتيازات، كما تحوّل قسم كبير منها إلى صالات تجارية. وتملك المؤسّسة العسكرية عددًا كبيرًا من الفنادق والمنتجعات الساحلية ومراكز التسوق وتديرها، وتتقاطع في استخدامها الطبقات العليا مع الجيش.

تساهم المؤسسة العسكرية المصرية في إنتاج الأسلحة والأدوات المنزلية، وفي إرساء البنى التحتية وإنتاج الأغذية، ويصنع الجيش المصري الشاحنات

(232) المصدر نفسه.

(233) المصدر نفسه.

(234) المصدر نفسه.

والمروحيات ومعدات الرادار وغيرها، إلى جانب صناعة الأسلحة التي يديرها الجيش. وتشغّل الصناعات العسكرية المصرية 100 ألف موظف، وتساهم بذلك بـ 500 مليون دولار في إجمالي الناتج القومي، وجنت أرباحًا من تصدير السلاح إلى العراق بين عامي 1980 و1988 إبّان الحرب العراقية - الإيرانية. ومن المنتوجات المدنية التي تنتجها مصانع الجيش: الغسالات وسخانات المنازل والأبواب والقرطاسية والأدوية. ووضعت هذه المصانع لنفسها هدف التوصل إلى اكتفاء ذاتي بنسبة 100 في المئة في المنتوجات الزراعية، حيث لا يتعلق استهلاك الجيش من هذه المنتوجات بتقلبات السوق. كما يملك الجيش شركات خاصّة للبناء. ويوجّه المدخول إلى ميزانية الجيش مباشرة، لا عبر ميزانية الدولة. كما منح قانون 32 لعام 1979 مصانع الجيش استقلالية مالية ومؤسسية عن ميزانية الدولة، وسمح لها بفتح حسابات خاصة بها في المصارف التجارية[235].

إن الاقتصاد العسكري وجمهورية الضباط هما كل ما بقي من دولة القطاع العام، على الرغم من أنهما أصبحا دولة داخل دولة، لا تتدخل مباشرة في السياسة، وتترك الحكم للمدنيين. لكن اللبرلة الاقتصادية المفرطة التي بدأت في المرحلة الثانية من عهد مبارك، ولا سيما مع صعود نجم جمال مبارك ورجال الأعمال والاقتصاديين والخبراء من حوله، قادت إلى صراع خفي ثم علني بين اقتصادَيْن ورؤيتَيْن ونخبتَيْن؛ إنه صراع بين القطاع العام الذي أصبح «قطاعًا عامًا» خاصًا بالعسكر، والليبرالية الاقتصادية الخاصة بفئة جديدة من رجال الأعمال الموالين للأسرة الحاكمة بوساطة الحزب الوطني.

استنادًا إلى منهج الواقعية المؤسسية (Institutional Realism) الذي ينطلق من وجود مصالح مشتركة وصراع بين مؤسّسات الدولة، يفسر حازم قنديل العلاقة بين المؤسسة السياسية ومؤسسة الأمن ومؤسسة الجيش في مصر، حيث تحوّل نظام مبارك من دولة عسكرية إلى دولة أمن أو دولة شرطة، وهو الانتقال الذي يفسّر بعضًا من نجاح ثورة 25 يناير في رأي الكاتب[236]. كما قد يستخدم عكسه في

(235) يعود تاريخ هذا البحث إلى عام 2003، أما الأرقام الواردة فيه فتعود إلى أعوام قبل ذلك.
انظر: Harb, pp. 285-286.

(236) Kandil, p. 4.

تفسير الإخفاق اللاحق للثورة في رأينا، حين تحالف الجيش مع باقي مؤسسات الدولة (بدلًا من التنافس معها)، ولا سيما مؤسسة القضاء، لمنع دخول نخب جديدة إلى جهاز الدولة (إسلامية في هذه الحالة) ولمنع نشوء نظام ديمقراطي منتخب بشكل عام يمكنه وضع الجيش وباقي مؤسسات الدولة تحت الرقابة والمحاسبة حين يصلب عوده.

أخطأ كثيرون بعدم توقعهم حدوث ثورة في مصر، حين اعتقدوا أن الجيش يحكم مصر. والحقيقة أن الجيش كان مقصًى عن حكم مصر عشية ثورة 25 يناير، لكنه كان يتمتع بـ «حكم ذاتي»، إذا صح التعبير. ولم يكن النظام الحاكم، خلافًا لما بدا لكثرين، متجانسًا. إذ على سبيل المثال، مسّت عملية خصخصة الاقتصاد المصري في مرحلة تزايد نفوذ جمال مبارك ووزرائه بالاقتصاد العسكري المصري، وبتوجهات العسكرتاريا المصرية عمومًا. ولا شكّ في أن التضرر من السياسات النيوليبرالية والخشية على النظام من عدم الاستقرار الذي قد تقود إليه هذه السياسات، والنفور من سيطرة فئة رجال الأعمال المدنيين حول جمال مبارك في تحالف مع أجهزة الأمن الداخلية، عوامل أدّت إلى تراكم النقمة في الجيش. لذا، لم يتحرك لقلب النظام لأنه جزء منه ويحظى بالامتيازات الأبرز فيه، كما لم يدافع عن رأس النظام حين حوصر شعبيًا في ثورة 25 يناير. ولاحقًا، وجد في داخله من انتهز فرصة ضعف القوى السياسية المشاركة في الثورة، وعودة الأحزاب إلى المشهد، كي يفرض نفسه من جديد، لا لتأمين امتيازاته من أي تعديل لها في نظام ديمقراطي بإخضاعه مثلًا لميزانية الدولة فحسب، بل أيضًا ليحكم مصر مباشرة أول مرة منذ عام 1952 بالانقلاب على ثورة 25 يناير والاستيلاء على منصب الرئاسة.

سادسًا: اللبرلة الاقتصادية والسلطوية السياسية

تدعو درجة الاستمرارية التي عرفتها مصر، من بدء مرحلة الانفتاح إلى تنفيذ مرحلة التحرير الاقتصادي في العقد الأول من القرن الحالي، إلى معالجتها كمرحلة واحدة، مع مراعاة الفروق في الأوضاع الداخلية والعالمية التي طبعت مرحلة التسعينيات بعد حرب الكويت، ثم العقد الأخير من عهد مبارك الذي شهد تفاعلات مهمة بين العوامل الاقتصادية والسياسية والمجتمعية التي سبقت الثورة المصرية ومهّدت لها.

يشير عدد من الكتّاب إلى مرحلة الانفتاح الاقتصادي باعتبارها، في بعض أبعادها، ارتدادًا عن المشروع القومي الناصري الذي سبقها، والذي ساد مصر بين منتصف الخمسينيات وأواخر الستينيات، على خلفية الهزيمة التي مُنِي بها النظام الناصري في حرب 1967. وإذا كانت الهزيمة أضعفت النظام الناصري سياسيًا، كانت الضائقة المالية وحاجة مصر المعنوية إلى استرجاع أراضيها المحتلة، حربًا أو سلمًا، عاملين ساهما في التغيير، وفي ترجيح كفة القوى التي حوّلت الرهان من المواجهة إلى السلام، باعتباره بوابة للازدهار الاقتصادي.

كانت الحقبة الناصرية القصيرة نسبيًا (1952-1967) في نظر سمير أمين بمنزلة «الفصل الأخير من سلسلة طويلة من النضالات المتقدمة التي بدأت مع ثورة 1919-1920»، والتي تلخّصت أهدافها بـ «الديمقراطية والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي»[237]. ففي الحقبة الناصرية، جرت موضعة قضايا الحراك السياسي الذي انطلق منذ ثورة 1919 بأشكال مركزية سلطوية باسم الجماهير، وانطوت هذه على قولبة الحراك الجماهيري في إطار محكوم من أعلى. واعتمد العهد الناصري في مرحلة التنمية بعد الاستقلال على الاقتصاد الموجَّه، وعوّل على دفع عجلة الصناعة وتطوير البنى الاقتصادية والاندماج المجتمعي، على قاعدة التوزيع الأفضل للدخل، والسيطرة التشاركية التي تدخل فئات اجتماعية فاعلة في النسيج السياسي، من دون إفساح المجال أمام التعددية السياسية التي لم تكفِ شعبية النظام وشعبويته في مواجهتها، فكان النظام بحاجة إلى ذراع الأمن الثقيلة في تحقيق ذلك. وكان الإصلاح الزراعي والتصنيع المتجه ناحية الاعتماد على الذات للاستغناء عن الاستيراد ومجانية التعليم وجماهيريته عناوين سياسات هذه المرحلة وخياراتها المتأثّرة بنماذج تنموية في أوروبا الشرقية والعالم الثالث.

تعرّضت هذه السياسة لهجوم مغرض شامل، ولنقد موضوعي أيضًا. لكنها، على الرغم من ذلك كله، السياسة التي صنعت مصر الحديثة التي تشمل تكوين الشعب المصري بالمعنى الجديد، أي بالانتقال من حالة تهميش المجتمع المصري بأغلبيته الساحقة والتركيز على مشروع نهضوي لنخبة صغيرة جدًا داخل

(237) Samir Amin, «An Arab Springtime?,» *Monthly Review*, vol. 63, no. 5 (October 2011).

المدن يجري التغني بليبراليتها في المرحلة الملكية، إلى مجتمع يُعدّ فيه العمال والفلاحون وصغار الموظفين مصدر شرعية النظام الحاكم.

شكّلت مرحلة الانفتاح مسارًا للتراجع عن ثلاثة عناصر ارتكز عليها المشروع الناصري: استكمال الاستقلال الاقتصادي بتمصير الاقتصاد وتنفيذ خطط خمسية طموحة لتنمية الاقتصاد وإعادة توزيع الدخل والثروة بين الطبقات[238]. وفي هذا الصدد يرى جلال أمين أن المطلوب من السادات كان «فتح أبواب الاقتصاد من جديد أمام الأجانب والتخلّي عن حماية الصناعة الوطنية وإعادة الأموال إلى أصحابها (بقدر ما تسمح الأوضاع)»[239]. ويصعب هنا فهم كلمة «مطلوب»، فهي توحي بأن الأمر لم يكن خيارًا سياسيًا واعيًا عند السادات، بل وظيفة ومهمة طُلِب منه أداؤها.

بدأ عصر الانفتاح برهان محوري على المستويين السياسي والاقتصادي، مفاده أن الانفتاح على الولايات المتحدة والتحالف معها يحقّق عملية السلام ويُعيد الأراضي المصرية المحتلة، وأن الانفتاح الاقتصادي على رأس المال الأجنبي والعربي يحل المعضلة الاقتصادية، ومنها المعضلة المالية. فبعد قانون رقم 65 لعام 1971 الذي أُنشئت بموجبه المناطق الحرّة وسُمح بدخول الاستثمار الأجنبي في إطار الشراكة مع القطاع العام، جاء القانون الأساسي رقم 43 لعام 1974 معبّرًا عن هذا الرهان في الأولويات التي طرحها لجذب الرأسمال العربي والأجنبي، وضمن حوافز لتشجيع الشراكة بين القطاع العام ورأس المال الأجنبي، وإدماج الاقتصاد المصري في النظام الدولي[240]. ومنح القانون مزايا وضمانات للمستثمرين الأجانب والعرب، مثل إعفاءات ضريبية وجمركية لعدد من الأعوام على المشروعات المشتركة الأجنبية مع القطاع العام وفي المناطق الحرّة، ولم تُمنح مثلها للمستثمر المصري إلا بعد أربعة أعوام (في عام 1978)[241].

---

(238) جلال أمين، مصر والمصريون في عهد مبارك، 1981-2011، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2011)، ص 39.

(239) المصدر نفسه، ص 40.

(240) عوملت الشراكة بين القطاع العام والأجنبي كشركة خاصة بإعفائها من قيود العمل المتعلقة بالقطاع العام، مثل مشاركة العمال في الإدارة وفي بعض الأرباح وصعوبة الفصل الوظيفي.

(241) أضيفت في الوقت نفسه ضمانات للمستثمرين الأجانب متعلقة بتحويل الأرباح واسترداد رأس المال.

لم تخضع هذه الرهانات لأهداف تنموية عليا مثل تطوير الصناعة والزراعة، أو لخطط تنموية أخرى يُدرج تحتها اجتذاب الاستثمارات من الخارج. وبذلك، جرت سفن الاستثمارات كما تشتهي رياح الأرباح، بما فيها الأرباح السريعة التي تحقَّق جزءٌ كبيرٌ منها خارج القانون، وعلى حساب المصلحتين الاقتصادية والعامة. وكانت النتيجة أن بقيت الاستثمارات الخارجية محدودة، وتوجهت بشكل رئيس إلى قطاعات خدماتية[242]، وإلى إنتاج سلع استهلاكية. ونمت - في إطار الانفتاح نحو الخارج - رأسماليةٌ «اعتمدت على دوائر المال والأعمال الخاصة المرتبطة برأس مال أجنبي من أصحاب مكاتب الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية»[243].

تزامن عصر الانفتاح مع تضخّم العائدات النفطية في الخليج وارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر 1973، وسُمِح للنظام المصري بتصدير بعض مشكلاته الاجتماعية إلى الخارج مع الهجرة الواسعة للعمالة إلى دول الخليج والعراق وليبيا ودول أخرى، وهي الهجرة التي شكّلت التفافًا غير مقصود على احتمالات البطالة التي بدأت بالتزايد بالتدرّج من ذلك الوقت. ونشأ اقتصاد ريعي جديد اعتمد على تحويلات القوى العاملة في دول النفط التي تضاهي الوظائف التي فقدت في عملية الانتقال. أما المشروعات التي تولّدت بتشجيع من القانون رقم 43، داخلية كانت أم في المناطق الحرة، بين عامي 1974 و1990 فأقل من 1.5 في المئة من مجمل العمالة[244].

لم تحلّ سياسة الانفتاح مشكلةَ العسر المالي التي واجهها القطاع العام

(242) لم يصل مجموع الاستثمارات بين عامي 1974 و1982، الملتزمة بحسب قانون رقم 43، إلى أكثر من 5 مليارات جينه مصري، شكلت الاستثمارات المصرية منها 61 في المئة (24 في المئة من القطاع العام و37 في المئة من القطاع الخاص)، و23 في المئة في استثمارات عربية، و16 في المئة في استثمارات أجنبية. ولم ينفّذ إلا 32 في المئة من الالتزامات كلها. وتركّز معظم الاستثمارات الأجنبية في المصارف والسياحة وشركات الاستثمار، حيث شكل الاستثمار الأجنبي 33 في المئة من مجمل الاستثمارات في هذا القطاع. انظر: Farah, p. 38.

(243) في أول عام من تطبيق سياسة الانفتاح (1974)، بلغ عدد الوكالات والمكاتب الممثلة لشركات أجنبية نحو 500 مكتب. انظر: ناهد عز الدين عبد الفتاح، **العمال ورجال الأعمال: تحولات الفرص السياسية في مصر** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003)، ص 43.

(244) Farah, p. 40.

في استثماراته في البنى التحتية وفي السياسة الاجتماعية، بل فاقمتها. ففي عام 1976، كان على الحكومة المصرية اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لجدولة ديونها، وترتب عن ذلك شروط تُعدّ من المسلّمات في عرف المؤسسة الدولية المذكورة، كخفض النفقات من خلال رفع الدعم عن السلع الغذائية الأساسية. وأدّت سياسة رفع الدعم إلى انتفاضة عام 1977 التي فاجأت الجميع، وخلّفت قتلى وجرحى بعد مواجهات مع الشرطة وتركت بصماتها في لجم سياسات النظام الاقتصادية اللاحقة، وفي زيادة اعتماده على أجهزة الأمن في الوقت ذاته. واستمر ذلك في المرحلة الأولى من عهد مبارك في ثمانينيات القرن الماضي التي تميزت باستمرار السياسة السابقة وتطويرها، لكن ببطء وتدرّج، وارتباك أحيانًا، رافقها انفتاح سياسي.

بدأ عهد مبارك في عام بلغت فيها العائدات النفطية ذروتها، حين شكلت صادرات النفط 60 في المئة من مجمل الصادرات، في وضع سياسي داخلي تأزم في الأعوام الأخيرة من عهد السادات، ما بعد انتفاضة 1977. بداية، شجّع هذا الوضع الرئيس الجديد حسني مبارك على اتباع سياسة إرضائية في توزيع أوسع للريوع، من دون الخروج على سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اعتمدها سلفه، وكذلك بسياسة أكثر انفتاحًا على المستوى السياسي. لكن في ظل استمرار الاختلالات الاقتصادية الهيكلية وتراجع العائدات الريعية التي فاقمت الديون الخارجية، ومع الهبوط الحاد في أسعار النفط في منتصف الثمانينيات، تخلّفت مصر عن سداد ديونها، واضطرت إلى مفاوضة المنظمات الدولية لمعاودة جدولتها. وكانت تلك فترة قصيرة جدًا من عهد مبارك، أعقبتها سياسة تميزت باللّبرلة الاقتصادية البطيئة بدلًا من التردّد، قبل انتقال السلطة إلي سياسة نيوليبرالية واضحة في بداية هذا القرن، مع صعود فئة «الذئاب الشابة» في الحزب الوطني تحت عباءة جمال مبارك.

تميزت مرحلة مبارك بـ «التمهل في اتخاذ أي قرار جديد قد يعصف بمعادلة الاستقرار القائم، الأمر الذي جعلها تُبطئ تارة من وتيرة التغيير، وتتراجع تارة أخرى عن قرارات اتخذتها بالفعل، في إطار إدارتها لتلك العملية»[245]. ويرى

(245) عبد الفتاح، ص 47.

باحثون أن التحوّلات التي أعقبت احتجاجات كانون الثاني/ يناير 1977 كانت «متدّرجة ومستترة في كثير من الحالات، ولا سيما في ما يتعلق بالقطاع العام والدعم»[246]. فكانت الحكومة تصدر قوانين ثم تتراجع عنها، وتقول ولا تفعل. ومن الأمثلة على ذلك إصدارها قوانين في بداية عام 1985، في سعيها إلى كبح جماح الاستيراد مع تفاقم الأزمة المالية وانخفاض أسعار النفط، ومن ثم التراجع عنها بعد بضعة شهور[247]، أو قيامها في كل عام بتحديد مبلغ مخصص لإيرادات من عمليات خصخصة جزئية بقيت حبرًا على ورق.

على مستوى السياسة الداخلية، احتاج النظام إلى أسلوب مبارك، وأملت هذه الحاجة اعتبارات الصدمة السياسة من مصير السادات، وآثار عدم الاستقرار السياسي كما ظهرت في أواخر عهد السادات مع انتفاضة الخبز في عام 1977، وتنامي معارضة بعض النخب لسياسات السادات السلمية، في ظل واقع عربي تميز آنذاك بسياسة أكثر تصلّبًا تجاه السادات في عام 1979، بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد. وساعده الوضع الاقتصادي والمستوى العالي للريوع مع استلامه السلطة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في بداية الحرب العراقية - الإيرانية، في أن يتبع سياسة مهادنة داخلية من خلال سياسة اقتصادية توزيعية إرضائية من ناحية، ومن ناحية ثانية تقوية الأجهزة الأمنية ومحاولة استيعاب الأجنحة المختلفة في أوساط النخبة في إطار حزب السلطة، وتوسيع أكبر لسياسة الزبائنية قاعدة للاستقرار وطريقًا لضمان الولاء وإضعاف المعارضة، ومحاولة استمالة قوى المعارضة الإسلامية بإدخال تعديلات على الدستور تجعل من الشريعة الإسلامية مصدر

---

(246) إبراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ 1974 وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2007)، ص 104.

(247) بعدما أثارت قرارات تقضي بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي، صدرت في 5 كانون الثاني/ يناير 1985 لإلغاء نسبة كبرى من عمليات الاستيراد من دون تحويل عملة، معارضة تجار العملة الذين تحولوا إلى مراكز قوة لا نظير لها في الاقتصاد المصري، ألغيت هذه الترتيبات في 7 نيسان/ أبريل 1985، وألغي إلزام المصارف المعتمدة بتوريد النقد الأجنبي المتجمع لديها من مدّخرات العاملين في الخارج إلى المصرف المركزي، وسمح لها باستخدامه في تمويل عمليات الاستيراد. وفي العام نفسه أجازت قرارات جديدة الاستيراد عن طريق المصارف العاملة في مصر (ومنها ما لا يخضع لرقابة المصرف المركزي)، وليس البنوك المعتمدة فحسب. انظر: المصدر نفسه، ص 91.

التشريع (1981)، والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات بقوائم أحزاب قانونية (ولا سيما في الانتخابات التي أُجريت في عام 1985 التي كانت الأكثر انفتاحًا في تاريخ الانتخابات البرلمانية في عهد مبارك) وحرية النشاط في النقابات المهنية.

قدّم مبارك بداية مختلفة لعهده ضمن سياسة إرضاء النخبة السياسية وطمأنتها، فالتغييرات التي أحدثها حتى على المستوى الوزاري كانت قليلة، خصوصًا في أول عقدين من حكمه، مقارنة بالتغييرات الوزارية المستمرة التي شهدتها مصر في عهدي عبد الناصر والسادات. وأحد الأمثلة على ذلك وزارة عاطف صدقي التي استمرّت عقدًا من الزمن، بين عامي 1986 و1996، وهي أطول مدة لولاية وزارية مصرية منذ الاستقلال. لكن مبارك لم يتوان عن التخلص من شخصيات اعتقد أنها تمثّل تحدّيًا لسلطته، كما في حال عبد الحليم أبو غزالة[248].

عمل مبارك بداية على إنشاء قاعدة دعم عريضة لسلطته، وعلى توسيع دائرة الولاء له، من خلال إحداث تغييرات في حزب السلطة للتخلّص من الشخصيات الأقوى التي ورثها من الحقبة الساداتية، خصوصًا أولئك الذين ارتبطت أسماؤهم بفضائح كبرى، وعلى موازنة الفئة الساداتية القوية بدفع بعض الناصريين المحافظين إلى الصدارة، واستبدالها بشبكته الزبائنية الخاصة من البرجوازية البيروقراطية[249].

إلى ذلك، اتخذ مبارك جملة تدابير، منها التراجع عن قوانين مثيرة للجدل سنّها السادات في الأعوام الأخيرة من عهده، وإطلاق آلاف السجناء وتخفيف الرقابة المفروضة على الصحافة التي صارت قادرة على انتقاد المسؤولين البارزين من دون أن تمس انتقاداتها منصب الرئيس. كما زاد عدد الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية بشكل مطّرد، وسُمح للنقابات المهنية بالقيام بدور أكبر.

في الأعوام الأولى من عهده، قام مبارك بتوسيع مباحث أمن الدولة وقوات مكافحة الشغب وتعزيزها. ويرى طارق عثمان أنه، خلافًا لأسلافه، «لم يضع مبارك ثقته في المحيطين به ولا في وزرائه المرموقين أو كبار مستشاريه أو كبار

(248) Kassem, p. 28.

(249) Fahmy, p. 64.

المفكرين»، بل «في قادة الأجهزة الأمنية ووزراء الداخلية وقادة الجيش ورؤساء أجهزة الاستخبارات»، وأن نهجه المتساهل تجاه خصومه في الثمانينيات «صُمِّم لاحتواء بلد مهتاج ولم يقصد بها توسيع كبير للإصلاح السياسي»، وكان التراخي واحدًا من تكتيكات الحكم في تشكيلة يقودها الأمن[250].

سمحت وفرة العائدات النفطية في النصف الأول من الثمانينيات بالقيام بـ«عدد كبير من المبادرات والبرامج الاقتصادية، كُرِّس معظمها لتحسين البنية التحتية المتداعية في البلاد»[251]، لكن المبادرات لم تأتِ في سياق خطة وطنية هادفة. وعندما أُجبرت مصر في عام 1990 على قبول الإصلاحات الهيكلية التي فرضها صندوق النقد الدولي، والتي «قطعت عميقًا في نظام الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والإعانات الاساسية»، كشفت بحسب عثمان «أنه للمرة الأولى منذ عقود عديدة ليس لمصر (وللمصريين) مشروع وطني خاص بها (بهم)»[252]. ولا ينطبق ذلك على الاقتصاد وحده، بل ظهر بشكل واضح في السياسة الخارجية أيضًا.

لم يستند مبارك إلى كاريزما شخصية من أي نوع، بل إلى الجمع بين الأجهزة الأمنية والسياسة الإرضائية. وبقي للحزب دور بارز في تأطير أصحاب المصلحة في النظام القائم، وفي الوصول إلى قطاعات أوسع من المجتمع، في الريف والمدينة، بوساطة شبكة معقدة من المصالح والولاءات الأهلية.

خرج الحزب الوطني، حزب الرئيس السادات، من رحم الاتحاد الاشتراكي العربي (مؤتمر عام 1975)، في تأسيس خريطة سياسية حددّت قيام حزب «وسطي»، الحزب الوطني الديمقراطي، وسمح لاتجاهي اليمين (حزب الأحرار) واليسار (حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي) بالتنافس في انتخابات عام 1976. ولم تكن تلك تعددية سياسية، بل كانت متنفسًا للتنوّع[253] في ظل النظام الحاكم، بعد التعديل الدستوري في عام 1980 الذي استبدل التنظيم السياسي

(250) Osman, p. 171.

(251) المصدر نفسه، ص 167.

(252) المصدر نفسه، ص 168.

(253) Fahmy, p. 64.

الواحد للحقبة الناصرية بنظام متعدد الأحزاب. وتألّفت لجنة الأحزاب السياسية التي تحول عمليًا دون نشوء معارضة حزبية حقيقية من وزراء الداخلية والعدل والشؤون البرلمانية وأربعة قضاة، كان يرئسها وزير الإعلام الأسبق صفوت الشريف. وحصل الحزب الناصري على ترخيص في عام 1992 وحزب الغد 2004 باستئنافهما قرارات هذه اللجنة إلى محكمة الأحزاب السياسية. لكن رُفض خلال 25 عامًا 25 طلبًا لتسجيل أحزاب، كما جمدت اللجنة نشاط حزب العمل في عام 2000 بتهمة ارتباطه بالإخوان المسلمين. وعُدّلت المادة الخامسة من الدستور في عهدها حيث نصّت بشكل واضح على منع تأليف أي حزب على أسس دينية أو جنسية أو عرقية. وبذلك، قُطع الطريق أمام تسجيل الإخوان المسلمين حزبًا في مصر.

كانت المهمة الفعلية للجنة الأحزاب ضمان هيمنة حزب السلطة، أو بالأحرى حزب الرئيس، في مجلس الشعب بأغلبية لا تقل عن الثلثين؛ النسبة التي على أساسها يمكن ترشيح الرئيس مجدّدًا، أو تعديل الدستور. وضُمنت هذه الأغلبية بالحؤول دون تخطي أحزاب المعارضة هامشًا بسيطًا من نسبة أعضاء المجلس.

لم يكن للحزب الوطني الديمقراطي أيديولوجيا واضحة ومستقلة، بل كان حزب السلطة بكل ما تعنيه هذه الكلمة. فكان يتألف من خليط من أفراد ذوي ميول ناصرية (تكنوقراط موالين للقطاع العام وبيروقراطيين) وميول ساداتية (تكنوقراط موالين للانفتاح والرأسمالية الخاصة) وقطاع واسع من الانتهازيين[254]. وتنازعت الحزب في عهد مبارك ميولٌ إلى تسريع تحرير الاقتصاد وأخرى تحجم عن تأييد التغيير للحفاظ على القطاع العام[255]. علاوة على ذلك، تأرجحت السلطة بين

(254) المصدر نفسه، ص 65.

(255) شمل التيار المؤيد للخصخصة في الحزب الوطني الديمقراطي عددًا من رجال الأعمال وتكنوقراطيي الحكومة، من أمثال سمير طوبار (رئيس اللجنة الاقتصادية للحزب) ومحمد عبد الله (رئيس لجنة العلاقات الخارجية للحزب) وسليمان نور الدين (زعيم الوفد البرلماني للحزب) ويوسف والي (الأمين العام للحزب ووزير الزراعة). ودفع هؤلاء نحو الإسراع في عمليات تحرير الاقتصاد. أما الفصيل الذي أبدى تحفظه وبدا مدافعًا عن القطاع العام داخل الحزب فشمل رفعت محجوب (رئيس مجلس النواب) وعاطف صدقي (رئيس الوزراء (1986-1996)). ودفع ممثلو هذا التيار نحو الحفاظ على الإعانات والمنافع الاجتماعية للعاملين في القطاع العام. انظر: Hisham D. Aidi, *Redeploying the State: Corporatism, Neoliberalism, and Coalition Politics* (New York: Palgrave Macmillan, 2009), p. 104.

ضغط مختلف، خارجي وداخلي، حتى أدى إضعاف القطاع العام إلى تزايد قوة طبقة «رأسمالية المحاسيب»[256] المستفيدة من السلطة التي تسنى لها أن تأخذ زمام المبادرة منذ عام 2003 حين صعدت لجنة السياسات في الحزب الوطني بقيادة جمال مبارك. وعلى الرغم من أن الحزب الوطني كان يفتقر إلى فكر وأيديولوجيا وقاعدة اجتماعية محدّدة وشرعية انتخابية ديمقراطية فعلية، فإنه حقّق شبكة واسعة من العلاقات الزبائنية، وسعى إلى توليد نظام من الرعاية والمحسوبية بوساطة السلطة والنفوذ. وأدى الحزب دورًا بارزًا في الأرياف، حيث كانت أغلبية الفلاحين الأغنياء وكبار مالكي الأراضي والعمد أعضاء في الحزب الوطني، وعملت على الربط بين جمهور الفلاحين والسلطة، ومثّلت القيادة في القرى والمناطق والمحافظات[257]. ويشير عددٌ من المحللين إلى أن هذا الدور نشأ في الفترة الناصرية السابقة.

كان المنافس الحركي الوحيد للحزب الوطني، ولا سيما في الأرياف ومدن المحافظات، حركة الإخوان المسلمين. ومن مفارقات الوضع في النصف الثاني من الثمانينيات ثقل وزن الإخوان في البرلمان وفي النقابات المهنية، الأمر الذي اضطر سلطة مبارك إلى تعديل سياسة الاسترخاء الأمني النسبي، بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية وبداية النقاش مع صندوق النقد الدولي واعتقالات أفراد في الحركات الإسلامية. وتفيد مي قاسم أنه «خلال السنوات الأربع الأولى (1982–1985) من عهد مبارك، لم يسجل عنف سياسي يذكر – وكان عدد الضحايا 33 ضحية، بلغ متوسطها 8 إصابات سنويًا. بينما شهدت السنوات الأربع من 1990 إلى 1993 أكثر الأحداث دموية، في خلال عمليات الحركات الإسلامية المتطرفة والصدام معها». وتعتبر قاسم «أن الحركة السياسية الاجتماعية الإسلامية انتقلت من نطاق الأصولية الدينية إلى الإرهاب السياسي، في تطورات انبثقت إلى حد

(256) طبقة الذين يستفيدون في مراكمة رأس المال وإعادة إنتاجه بفضل قربهم من النظام الحاكم، وشغلهم وظائف الوزارات المختلفة. طرح هذا المصطلح الراحل الدكتور إبراهيم شحاتة (النائب السابق لرئيس البنك الدولي، وهو اقتصادي معروف) في مقالة له في الأهرام في 11 نيسان/ أبريل 2001، واستخدمه أيضًا محمود عبد الفضيل في تحليله لنوعية النخبة التي حكمت مصر في آخر عهد مبارك. لمزيد عن هذا المصطلح، انظر: محمود عبد الفضيل، رأسمالية المحاسيب: دراسة في الاقتصاد الاجتماعي (القاهرة: دار العين، 2011).

(257) Fahmy, p. 65.

كبير نتيجة سياسات مختلفة للدولة تجاه الإسلاميين في الثمانينيات والتسعينيات، وكرد فعل عليها»[258]. وهذا غير صحيح في رأينا، فثمة دينامية تطور للحركات الإسلامية العنيفة خارج سياق سياسة الدولة تجاه الإسلاميين أيضًا، تطورت بتفاعل مع سياسات القمع هذه، فازدادت تطرّفًا. وكان ثمة دينامية تطور للحركات الإسلامية ذاتها، حتى قبل اغتيال السادات.

في عام 1984، أطلق مبارك المعتقلين الإسلاميين في حادثة اغتيال السادات، وأتاح للتيارات الإسلامية مشاركةً علنية، ما شرعن وجودها في النقابات المهنية والهيئات الطالبية والانتخابات النيابية. كما نُظّمت في العام نفسه انتخابات برلمانية كانت الأكثر تعددية ونزاهة حتى ذلك الحين. بدأ الإخوان التركيز على الانتخابات بعد فوزهم بعشر مقاعد في تلك الانتخابات، وطرحوا فكرة إنشاء جسم قضائي يراقب الانتخابات. ومن الواضح أن هدفهم كان الوصول إلى أكبر تمثيل ممكن في الجسم النيابي وتحقيق هدفين: الحصول على شرعية سياسية بهذه الطريقة، والتأثير في القرارات بقدر الإمكان. ولم تقع حوادث عنف مهمة بين عامي 1984 و1987.

في عام 1990، قاطعت المعارضة الانتخابات، وبشكلٍ عام انخفضت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية إلى ما دون 20 في المئة، وحتى إلى ما دون 10 في المئة في بعض المناطق، تأكيدًا لعدم ثقة السكان بنجاعة هذه الوسيلة في تمثيل مصالحها، أو في إحداث أي تغيير حقيقي في المجتمع، فضلًا عن عدم صدقيتها وغياب الشفافية في إدارتها. عمومًا، اتجه الإخوان المسلمون إلى العمل في المجتمع وإلى السيطرة على النقابات المهنية، مثل نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين وغيرهم. كما شدّدوا على ضمان نزاهة الانتخابات، وعملوا على فضح تزويرها باعتبار أن نجاحهم فيها مضمون في حال نزاهتها، وبقوا كذلك حتى بعد ثورة 25 يناير.

بدأت الحكومة سياساتها الاحتوائية للتيارات الإسلامية على خلفية أعمال الشغب (المحدودة زمنيًا) التي شارك فيها 17 مجنّدًا من قوات الأمن المركزي في شباط/ فبراير 1986، والتي قمعت بعد تدخل الجيش بطلب من الرئيس. ونُشرت

(258) Kassem, p. 145.

آنذاك مقالاتٍ موجّهة في الصحف تطرقت إلى تواطؤ جهاز أمن الدولة في تلك الحوادث، فأُجريت تغييرات فيه، منها تعيين زكي بدر وزيرًا للداخلية[259]. ويعدُّ عزل أحمد رشدي من وزارة الداخلية في أيار/ مايو 1986 وتعيين بدر (محافظ أسيوط) مكانه تغيرًا نحو التشدّد في موقف الحكومة تجاه الإسلاميين.

لكن سياسات الحكومة لم تمر من دون ردات فعل عنيفة، فتعرض بدر (الذي عرف بتشدده ضد الإسلاميين، وإعدامهم ميدانيًا خارج المحاكمة، والعمل على تشديد إجراءات قانون الطوارئ) لمحاولة اغتيال في عام 1989، واغتيل رئيس مجلس الشعب رفعت المحجوب في عام 1990. وفي تلك الفترة، حدثت اشتباكات بين قوات الأمن والحركات الإسلامية المتطرفة، مثل الجهاد الإسلامي والجماعة الإسلامية بشكل خاص. لكن الحملة الواسعة لاستهداف السياح والمفكرين العلمانيين والأقباط والسياسيين بشكلٍ عام بدأت فعليًا في عام 1992. كما جرت في آب/ أغسطس 1993 محاولة اغتيال وزير الداخلية حسن الألفي، ومحاولة أخرى لاغتيال رئيس الوزراء عاطف صدقي في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، قتلت فيها تلميذة في المرحلة الابتدائية. وتصاعدت العمليات ضد السياح، فبلغت ذروتها في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 حين قُتل 58 سائحًا في الأقصر.

في تلك الفترة، بدأت عملية إصلاح وانفتاح سياسي في الجزائر، لكن الحكومة المصرية لم تتفق مع محاولات الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، إجراء إصلاح في الجزائر، ومع تصالحه الضمني مع الإسلاميين في بلاده[260]. ففي عام 1992، ألغت القيادة العسكرية الجزائرية نتائج الانتخابات التشريعية، وبدأ الصراع بوتيرة منخفضة بين المؤسسة الأمنية المصرية والإسلاميين. وبالتالي، خاض النظام في كلٍّ من مصر والجزائر المعركة مع الإسلاميين في التسعينيات بانتهاج العنف، لا الإصلاحات، ورفض النظام الجزائري اتفاق سانت إيجيديو في عام 1995، مفضلًا مواصلة صراعه مع الإسلاميين وحسمه عسكريًا.

---

(259) Sirrs, p. 162.

(260) في مقابلة مع مجلة ديرشبيغل، هاجم مبارك الإخوان واعتبرهم مسؤولين عن العنف الديني، وقال إنّه نصح الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بعدم الترخيص لأي حزب ديني، لكنه لم «يستمع لنصيحتي وانظروا النتائج في الجزائر». انظر: Cook, *Ruling but not Governing*, p. 90.

هكذا انتهت مبادرات الإصلاح التي بدأت في مصر في منتصف الثمانينيات، ومحاولة احتواء الإخوان في النصف الثاني منها، بالعودة إلى الدولة الأمنية. والحقيقة أن هامش الحرية الإعلامية الذي انفتح من منتصف الثمانينيات حتى أواخرها لم يتحول في مصر والجزائر إلى إصلاح ديمقراطي، واقتصرت الإصلاحات على مبادرات قليلة كان يطلقها النظام ويسحبها متى ما كان ذلك في مصلحته[261]. وعاد الجيش إلى المعسكرات، لكنّه ظلّ فاعلًا في الكواليس. فكان يحكم ولا يحكم في الوقت ذاته، لذلك لم يؤدّ انسحابه إلى دمقرطة السلطة. ويهمنا عند الكتابة في سياق التطورات التي تلت ثورة 25 يناير، ومنها وصول الإخوان إلى سدة الحكم والثورة المضادة، أن نشير إلى أنه بعد التراجع عن سياسة الإصلاح، عاد التيار المحافظ المتشدد إلى العمل للسيطرة على حركة الإخوان المسلمين، بعد أن أتاح الانفتاح النسبي فرصة للتيار الإصلاحي الأكثر انفتاحًا على المجتمع وحركته وتياراته السياسية، أن ينمو. فبعد وفاة عمر التلمساني الذي أفسح المجال أمام التيار الإصلاحي للتعبير عن نفسه، تولى محمد حامد أبو النصر منصب المرشد العام. وحصل في وقت قيادته تحول لمصلحة المحافظين، وأكمل مأمون الهضيبي عمله في تحديد نفوذ التيار الإصلاحي ودعم المحافظين[262]. وعندما نشبت ثورة 25 يناير، كان هؤلاء المحافظون قد أحكموا سيطرتهم على التنظيم... وأدى ذلك إلى حدوث صراع وتناقضات مع جيل جديد لم يولد في الثمانينيات. أوردنا ذلك في هذا السياق لأننا نرى أن سيطرة التيار المحافظ داخل الإخوان يعود إلى مرحلة التراجع عن الإصلاحات، وعودة النظام المصري إلى اتباع سياسة متشددة تجاه الجماعة ميزت المرحلة الثانية من عهد مبارك. ويمكن أن نضيف في هذا السياق أن قوة السلفيين وانتشارهم ازدادا في مرحلة ملاحقة الإخوان[263]، ولا سيما تيارات

---

(261) سبق أن تطرقنا إلى هذه المعضلة المتمثلة بخصوصية الإصلاح في الدولة العربية، في كتاب المسألة العربية، وبناءً على نماذج مصر واليمن والأردن والبحرين والجزائر. انظر: عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 219-242، انظر بشكل خاص ص 232-233.

(262) خليل العناني، «جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي،» سياسات عربية، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 17-23.

(263) Khalil al-Anani and Maszlee Malik, «Pious Way to Politics: The Rise of Political =

مثل الدعوة السلفية المطواعة سياسيًا للحاكم سياسيًا، والدعاة والسلفيين، وكذلك الجمعيات على أنواعها.

في تلك الفترة، أُرسيت القاعدة الاجتماعية الواسعة للتيار السلفي، وبدأت معالم التغيير تُلحظ في التضييق على المساجد في الصعيد، وقمع التجمعات المحتشدة لسماع خطب عدد من الشيوخ[(264)] المتطرفين، ثم وضع بعض هؤلاء (منهم عمر عبد الرحمن) تحت الإقامة الجبرية (تموز/يوليو 1986). وتعتبر قاسم أن الدولة دخلت في مواجهة وحشية غير عقلانية مع الإسلاميين في صيف عام 1987، بلجوئها إلى اعتقالات واسعة شملت ثلاثة آلاف شخص تقريبًا، بينهم عدد كبير من غير الناشطين الإسلاميين، علاوة على عناصر نسائية. يبدو أن هذه السياسة كانت متأثرة أيضًا بزيادة القلق من صعود النفوذ الإخواني[(265)]. وتصاعدت السياسات الحكومية لإبعاد شيخ الجماعة الإسلامية عمر عبد الرحمن (1989)، والقيام باغتيالات فردية (1990) ضد ناشطي الجماعات. وزاد من ذعر الحكومة وانعدام أمنها (الأمر الذي بدا من ممارستها الأشد قسوة) واقع أن الإسلاميين كانوا يردون بالمثل. وظهر ذلك في الهجمات على قرى ومناطق عمالية في أماكن مختلفة خلال النصف الأول من التسعينيات. وتكثّفت دوامة العنف في عملية تغذية متبادلة شملت اغتيال مسؤولين حكوميين وشخصيات عامة وتفجيرات وهجمات عنيفة ضد السياح والمصريين المدنيين. ونتيجة حملة العنف التي شنتها الجماعات الإسلامية، والتي استمرت حتى النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، قُتل من الطرفين نحو 1200 مواطن مصري، إضافة إلى اغتيال شخصيات ثقافية مثل فرج فودة في عام 1993، ومحاولة اغتيال نجيب محفوظ في عام 1995، وعمليات مختلفة استهدفت السياح الأجانب. كما جرت محاولة اغتيال مبارك نفسه في أديس أبابا، وهي المحاولة التي زاد بعدها ثقل الاستخبارات في إطار الدولة الأمنية، وصعد

Salafism in Post-Mubarak Egypt,» *DOMES* (*Digest of Middle East Studies*), vol. 22, no. 1 (Spring 2013), p. 60.

(264) لمنع التجمع حول خطابات الشيوخ، ومنها حادثة قمع تجمع لخطبة الشيخ عمر عبد الرحمن في أسوان، وحصلت حوادث مشابهة في مناطق أخرى تخللها اعتقالات عدة كانت أغلبيتها من أشخاص لا ينتمون إلى التنظيمات الإسلامية، أُطلق معظمهم بعد شهرين.

(265) Kassem, pp. 151-153.

نجم عمر سليمان الذي كان مدير المخابرات العسكرية إبان حرب الخليج (1991)، قبل أن يصبح مديرًا للمخابرات العامة برتبة وزير[266]. وبعد التغلب على الجماعات الإسلامية داخليًا في النصف الثاني من التسعينيات، جاء دور الاستخبارات في الخارج، وصار ذلك الدور وازنًا ضمن الأجهزة الأمنية.

شجّعت أجهزة المخابرات المصرية الإسلاميين على السفر إلى أفغانستان في نهاية عهد السادات وفي بداية عهد مبارك، حتى منتصف الثمانينيات[267]. وحصدت الاستخبارات ثمن أفعالها هذه حين عاد عدد كبير من هؤلاء إلى مصر بخبرات ميدانية كبيرة وبقدرة تنظيمية مختلفة وبعقلية جديدة. ولا شكَّ في أن لهذا علاقة بالصراع الذي حدث في مصر بين الدولة والإسلاميين الراديكاليين في التسعينيات.

في أعقاب المجزرة الدموية التي راح ضحيتَها عددٌ كبير من السياح في الأقصر في عام 1997، انقلب الرأي العام المصري ضد الجماعات الإسلامية بشكل كامل، وبدأت وقفة مراجعة للتيارات الإسلامية انتهت بإعلان موحد لقيادة الجماعة في الخارج وفي السجون دعا إلى وقف إطلاق النار في آذار/ مارس 1999.

في تموز/ يوليو 1992، أُجريت تعديلات على قانون العقوبات وقانون محاكم أمن الدولة، من خلال القانون رقم 97. وسمحت هذه التعديلات بتسهيل تطبيق عقوبة الإعدام، وبتعريف واسع للإرهاب (كل من «ينشر الذعر» و«يعرقل عمل السلطات»). وأصبحت الحكومة في وضع يمكنها أن تطلق على كل من يعترض عليها صفة الإرهاب، وأن تحاكمه أمام محكمة عسكرية. ومكّن قانون القضاء العسكري في حال الطوارئ (1966) النظام من اتباع هذه الاستراتيجيا، إذ ينص على أن لرئيس الجمهورية حقّ الرجوع إلى القضاء العسكري في أي جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر. وعاودت المحكمة الدستورية العليا في عام 1993 تأكيد حق الرئيس في إحالة أي جريمة إلى

(266) تخضع المخابرات العامة مباشرة للرئيس، خلافًا لتبعية الأجهزة الأمنية الأخرى، وتربطها علاقات وثيقة جدًا بالاستخبارات المركزية الأميركية.

(267) Sirrs, pp. 140-141 and 154.

المحكمة العسكرية. وقُدِّر في عام 2001 عدد السجناء السياسيين الإسلاميين بـ 15-20 ألف سجين.

خلال هذه المواجهة، لم تحاول السلطة تحييد حركة الإخوان المسلمين التي عارضت العمليات ضد السياح والمدنيين ودانت الاغتيالات. ففي عام 1995، سُمح للإخوان بالمشاركة في الانتخابات وترشيح 150 إخوانيًا. لكن في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، اعتقل 49 منهم، و15 آخرين في تشرين الأول/ أكتوبر، لمحاكمتهم جميعًا أمام القضاء العسكري. وبعد لجوء السلطات إلى التزوير والقمع وغير ذلك، انتُخب إخواني واحد فقط في مجلس الشعب في انتخابات ذلك العام. لكن في عام 2005، فاز الإخوان بـ 88 مقعدًا، الأمر الذي فتح مواجهة جديدة مع التنظيم. وطالما رأى نظام مبارك في الإخوان خصمًا سياسيًا، ونظر إليهم بعين الشك والريبة في أفضل الحالات.

في مرحلة ضغط المحافظين الجدد على حلفاء الولايات المتحدة للقيام بخطوات إصلاحية، أُطلق كثير من المبادرات وعُقدت مؤتمرات عدة للإصلاح، منها مؤتمر عُقد في مكتبة الإسكندرية بين 12 و14 آذار/ مارس 2004، حضره مندوبون من 18 دولة عربية، للبحث في إصلاح العالم العربي، ونشر المؤتمر «إعلان الإسكندرية» الدّاعي إلى الإصلاح في الاقتصاد والسياسة وغيرهما. وكثر مثل هذه المؤتمرات في دول عربية عدة، مثل البحرين والمغرب وغيرهما، لكنها كانت مؤتمرات شكلية هدفها التظاهر بالقيام بإصلاح ما لإرضاء الولايات المتحدة في مرحلة المحافظين الجدد الذين ضغطوا على حلفاء الولايات المتحدة لتحقيق بنود إصلاحية. وحققت هذه التظاهرات الإصلاحية لإرضاء الولايات المتحدة في مصر وغيرها، هدفًا آخر مهمًا باحتوائها بعض الرموز الثقافية والنخب الراغبة فعلًا في الإصلاح، فكانت جسورًا لهؤلاء للعودة إلى التفاهم مع الأنظمة بذريعة دعم النزعة إلى الإصلاح والتغيير، وغيرها من الذرائع، لكن هذه المبادرات لم تترك أثرًا في الأنظمة السياسية وفي جهاز الدولة القائم.

تعرّض الرئيس المصري، كما يبدو، لحرج شديد حين زار واشنطن في ربيع عام 2004. إذ طُلب منه العمل على تنفيذ إصلاحات ديمقراطية وتطبيع العلاقات بشكلٍ أفضل مع إسرائيل. واستسهل مبارك تنفيذ المطلب الثاني أكثر من تنفيذ

الأول، وحاول عمليًا أن يقايض مطلبًا بمطلب. ففي هذه المرحلة، عُقدت اتفاقات بيع الغاز لإسرائيل، وجرى تنسيق أمني عالي المستوى بين القاهرة وتل أبيب استفادت منه مصر لاحقًا من خلال الضغط الإسرائيلي على الولايات المتحدة من أجل السماح لمبارك بلجم الإخوان في انتخابات عام 2005، ولو باللجوء إلى التزوير والعنف.

في أجواء ضغط المحافظين الجدد، وضع مبارك نظامًا انتخابيًا جديدًا أتاح للأحزاب المعارضة قدرًا أكبر من المنافسة. لكنه تراجع عنه بعد فترتين انتخابيتين، مع انقضاء مرحلة المحافظين الجدد في الإدارة الأميركية والإخفاق المدوّي لسياساتهم في العراق. هذا يؤكد ما سبق أن تطرقنا إليه في شأن معضلة الإصلاحات العربية المستمرة منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي تكتيكيًا من أعلى، من دون أن يفلت النظام زمام المبادرة، فيلجأ إلى إلغاء الإصلاحات عند أول سانحة. وفي رأينا، فإن طبيعة الخطوات الإصلاحية من أهم أسباب فشل الإصلاح وسد سبله[268]، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تدفق نهر التغيير في اتجاه العمل الثوري.

بعد تلك الانتخابات التي استُخدمت القوة السافرة والتزوير في جولتها الثانية لوقف تمدد تمثيل الإخوان، تغير القانون الانتخابي. ففي عام 2007، سنّت الحكومة قانونًا يضع حدًا للرقابة القضائية على الانتخابات، فصارت تُجرى في يوم واحد، ما لا يتيح للقضاة الوجود في أماكن المخصصة للاقتراع، ذلك أن عددهم لا يكفي لتنفيذ هذه المهمة. ومع تخلص الحزب الوطني من رقابة القضاة على الانتخابات، أصبح تزوير انتخابات عام 2010 ممكنًا على نطاق واسع.

---

(268) يُدرج الإصلاح في هذه الحالة ضمن ما يمكن اعتباره تحسين تدبير النظام السلطوي. ويشير هايدمان إلى خمسة عناصر استخدمتها الأنظمة السلطوية للالتفاف على الإصلاحات وإفراغها من مضمونها: احتواء المجتمع المدني؛ إدارة التنافس السياسي لمصلحة النظام الحاكم؛ التحكم بوسائل الاتصال الجديدة؛ توزيع غنائم اللبرلة الاقتصادية لمجموعات المحاسيب من رجال الأعمال؛ تنويع العلاقات الدولية حيث تتجاوز الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة لتجنب التعرض لضغطها في قضايا الإصلاح. انظر: Steven Heydemann, «Upgrading Authoritarianism in the Arab World,» (Analysis Paper; 13, Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution, Washington, DC, 2007), pp. 5, 7, 10 and 19-20.

سابعًا: السلطة والمجتمع
من التعاضدية إلى تكريس علاقات الولاء والزبائنية

يصف كليمنت مور هنري وسبرينغبورغ نظام مبارك (ونظام زين العابدين بن علي في تونس أيضًا) بالدولة البريتوريانية البلطجية[269] (Bully Praetorian State) التي ترتبط بالموالين لها من خلال علاقة زبائنية، تتشكل في شبكات محسوبية في نطاق ترتيبات ريعية، تأتي نخبها من خلفيات اجتماعية منوّعة، فلا تبدو أنها تخدم طبقة بعينها. وهي، باعتمادها على الدولة ذاتها، لا تحتاج إلى تحالفات اجتماعية واسعة من جهة، وتواجه صعوبة كبيرة في تطبيق الخصخصة من جهة أخرى[270]. ونعتقد أن هذا السبب بالذات هو الذي جعل الخصخصة الواسعة، وتحالفات جمال مبارك المباشرة مع رأس المال من خارج السيطرة الأمنية المباشرة، تؤدي إلى اختلال توازن النظام وديناميات عمله المألوفة ضمن محاور القوة فيه (نظام مبارك).

في رأينا، أن نظام مبارك يقوم على أوتوقراطية متعددة الأحزاب، أو «ليبرالية دولة»[271] (أي من دون ليبرالية سياسية، إنها ليبرالية اقتصادية في ظل دولة سلطوية) على وزن «اشتراكية الدولة» و«رأسمالية الدولة». إنه اقتصاد السوق المتعاضد مع الدولة، لا اقتصاد السوق فحسب. ففي جهاز الدولة، ثمة مستفيد من الاقتصاد الليبرالي ووصي عليه، ولا سيما في تحالفه مع رجال الأعمال، ولا تقوم فيه العلاقات البرجوازية على حقوق مدنية سياسية بنيوية راسخة في المجتمع المدني وعلاقته بالدولة، بل بهامش ليبرالي يُتيح حقوقًا تمنحها الدولة التي تضيّقه وتوسّعه بموجب حساباتها. وهي تفعل ذلك لتنفيس الضغط الداخلي أو لاحتواء ضغط خارجي.

---

(269) نسبة إلى الحرس البريتوري الذي كان يحمي الإمبراطور الروماني، وامتلك القدرة مع اتساع نفوذه على تنصيب الأباطرة وتنحيتهم.

(270) Clement M. Henry and Robert Springborg, *Globalization and the Politics of Development in the Middle East*, Contemporary Middle East, 2nd ed. (New York: Cambridge University Press, 2010), pp. 162-163.

(271) نستخدم هنا مصطلحًا متناقضًا، لتبيين التناقض في نسب الليبرالية لمثل هذا النظام. إنه ليبرالية اقتصادية في دولة سلطوية تتحكم بدرجة التعددية فيها، وهامش الحريات الذي تتيحه، لذلك أطلقنا عليها التسمية المتناقضة التي تعبّر عن واقع مشوّه بـ «ليبرالية دولة».

يقدّم حافظ عبد الرحيم مفهوم الدولة النيو - باتريمونيالية (Neo-Patrimonial State)، مستعينًا بمفاهيم ماكس فيبر لتفسير المرحلة السابقة من التحوّلات العربية نحو التحديث في منتصف القرن الماضي، ويصفه بـ «نمط دولوي يسعى إلى القضاء على نظام الزعامات والرئاسة التقليدية، لكنه يُحلّ محلها نمطًا سلطويًا مشخصنًا ومخصخصًا، ما يمنعه من أن يتحول فعليًا إلى دولة عصرية من نمط التمثيلية القائمة على المشاركة»، وحيث إن «مجال التبعية يتوسّع ليصل إلى حدود هرم السلطة»[272]. «تتجه الحكومة الباتريمونيالية إلى تقليص استقلالية الوجهاء والتجار وكل من يتمتع بسلطة في إطارها، وتنشأ صعوبة في الفصل بين تجليات هذه الممارسة في مستوى الأداء السياسي، وتجلياتها في مستوى الأداء الاقتصادي، نظرًا إلى التداخل عمليًا بين الأمرين»[273]. وعماد هذه الظاهرة هو علاقة التبعية الشخصية، المرتكزة على علاقة الاستزلام - والزبونية - Patronage) (Clientalism «التي لا تقتصر على معيار معين تقوم عليه كالقرابة والنسب والمنفعة المادية أو الرمزية... بل تتعدد معاييرها وتتوزع بين مجالات مختلفة»[274]، حيث إن «العلاقات الشخصية تقام في دول العالم الثالث من أجل ضمان مقومات العيش الضرورية ابتداءً من الغذاء والشغل والصحة والتعليم»[275]، فهذه كلها متعلقة بشبكة علاقات الولاء والزبونية و«الوساطة» والتبعية الشخصية. حلّت البيروقراطية المرتبطة بالدولة محل الأعيان السابقين، لكن من دون استقلالية مهنية أو قوة اجتماعية قائمة بذاتها. وفي الوقت ذاته، لم تتحوّل الطبقة التجارية إلى رأس مال مستقل عن الدولة. وربما انقطع تطورها هذا بفعل النظام العسكري من جهة، والتأميم في مرحلة عبد الناصر من جهة أخرى، ثم لم تتمكن من التطور بفعل ارتباطها بمشروعات الدولة وعطاءاتها وبشبكات الفساد، وعلاقة الولاء ببيروقراطيتها في عصر الانفتاح.

تواجه البيروقراطية الجديدة في البلدان العربية، مع الأنظمة الأمنية، جملة

(272) حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية- سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 257.

(273) المصدر نفسه، ص 260.

(274) المصدر نفسه، ص 262-263

(275) المصدر نفسه، ص 264.

عراقيل تمنعها من الاتصاف بالطابع العقلاني[276]، لأن أغلبية أعوان السلطة تتشكّل في نهاية المطاف من خلال علاقات ولاء شخصي. وهذا ما جرى في خلال نظام عبد الناصر؛ إذ لم تتطوّر البرجوازية التجارية إلى برجوازية صناعية، وقُضِي على البرجوازية الصناعية القائمة. أما بيروقراطية الدولة، فلم تطوّر قوة اجتماعية سياسية مستقلة، بل صارت عمومًا حزب النظام، وتوخيًا للدقة... حزب الرئيس. من هنا، فإن بذور التطور اللاحق غُرست في عهد عبد الناصر.

لم تكن الخصخصة هي المشكلة في عهد السادات، ذلك أن النظام استند بطبيعته إلى قطاع الدولة، ولا سيما أجهزة الأمن، وشبكات زبونية واسعة تصل بطرائق ملتوية ومتشعبة إلى المواطن، ومن جهة أخرى نسجت البيروقراطية علاقات مباشرة مع رأس المال الذي تربطه شبكات زبونية من مصالح ومحسوبية بالدولة من عطاءات ومناقصات وتراخيص وغيرها. وظل النظام قائمًا على هذا النحو، على الرغم من الخصخصة، حتى في عهد مبارك. أما الخصخصة الواسعة في بداية القرن الحالي، بقيادة لجنة السياسات في الحزب الوطني والوزراء الموالين لجمال مبارك في حكومة أحمد نظيف، فأدت إلى اختلال توازنه الاجتماعي فعلًا، إضافة إلى نشوء قطاعات غير راضية في داخله.

إلى جانب الاختلاف في خيارات عبد الناصر والسادات ومبارك السياسية في الساحتين العربية والدولية، يكمن الفرق بين عهدي السادات ومبارك وعهد عبد الناصر في أن المشروع التحديثي الناصري انطلق من إطار أهدافه الوطنية والتصنيعية والتنموية، فدأب على تعبئة القوى السياسية في تنظيم سياسي جامع، وعلى إرساء سياسات تعاضدية مختلفة بدرجات متفاوتة في الريف والمدينة (العمال والفلاحون)، واعتمد على دعم الطبقة الوسطى، كما كان شديد الحذر من حدوث أي خروقات تخرج على هذا الإجماع، وأي سياسة تخرج على هذه الأهداف.

(276) أظهرت دراسة ميدانية عن البيروقراطية المصرية كثيرًا من أوجه القصور في ما يتعلق بغياب الحافز ورفض التجديد وغياب المرونة وانتشار اللامبالاة وعدم احترام الجمهور. انظر: مونت بالمر، البيروقراطية المصرية: دراسة ميدانية، ترجمة علي ليلة؛ مراجعة السيد يسين (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1994)، ص 115-118، 133-137 و174-176.

في مسار التحوّل اللاحق في مصر نحو الانفتاح الاقتصادي، ومن ثم الخصخصة، افتقرت مصر إلى مشروع وطني. ودخلت في علاقات تبعية اقتصادية وسياسية للقوى الخارجية التي فاق تأثيرها في سياسات السلطة تأثير أي عوامل أخرى نتيجة الضعف الاقتصادي والسياسي للدولة ووقوعها في مأزق مالي بعد حرب 1967، ثم مرة أخرى في أواخر الثمانينيات.

ساهم مسارا الانفتاح الاقتصادي والخصخصة في تعميق نمط العلاقات القائمة على الاستزلام وتقويتها، في إطار «مُتَلَبْرِل». ومثّلت ثنائية التداخل بين الاقتصادي والسياسي حالة تدعم الشبكات الاستزلامية، لأنها تحوّل الولاء السياسي إلى فرصة اقتصادية، أو تجعل الاستثمار رهن العلاقة بالسلطة السياسية.

ظهرت هشاشة سياسة الانفتاح الاقتصادي في ظل قطاع الدولة العام مبكّرًا؛ فالديون الخارجية أظهرت أنها أكبر بكثير من الريوع. كما وضع هبوط أسعار النفط في منتصف الثمانينيات الحكومة المصرية في مواجهة ديون ضخمة من دون إيرادات كافية لسدادها، وعنى ذلك التخلف عن دفع الديون في أواخر الثمانينيات، وما عادت بالتالي سياسة توزيع الريوع ممكنة. في مقابل ذلك، أقلق النشاطُ السياسي والنجاح الانتخابي النسبي للمعارضة الإسلامية، ومنافستها الدولة في مجالات الدعم الاجتماعي، النظامَ وأعاده إلى انتهاج سياسة المواجهة التي بدأت في أواخر الثمانينيات، وتكثّفت لاحقًا وأصبحت عسكرية دامية مع الجماعات الإسلامية المتطرفة المسلحة (كانت ذروتها في التسعينيات، ولا سيما بين عامي 1990 و1993)، رافقها قمع التيارات الإسلامية المنظمة المحافظة والمعتدلة أيضًا. وحلّ التضييق مكان الفسحة الانتخابية التي جرّبها النظام في الثمانينيات، يرافقه شطب اللوائح والاستبعاد والتزوير في الانتخابات اللاحقة، وضعفت سياسة احتواء النخب المختلفة، وانتقلت السلطة بالتدرّج إلى التحالف مع نخب الأعمال، وأصبح القمع والاستبداد ملاذي سلطة ذات قاعدة اجتماعية ضعيفة ومن دون تحالفات مجتمعية عريضة، باستثناء تحالف سلطوي ومصلحي الطابع بين البيروقراطية المدنية وقيادة الجيش التي تحوّلت هي ذاتها إلى بيروقراطية عسكرية، وزمر قليلة من رجال الأعمال وحلفائهم المتحكمين بالوضع السياسي والاقتصادي.

تكرّست السياسات الجديدة مع إملاءات المنظمات العالمية والمموّلة في عام 1991، التي قبلت بها الحكومة المصرية من دون تغيير، والمتعلقة بالتحرير الاقتصادي (خصخصة القطاع العام والتحرير التجاري) وسياسة التثبيت والاستقرار. وأُعطي النظام جرعة حياة جديدة من خلال إعفائه من نصف ديونه الخارجية مكافأة له على دخوله حليفًا في الحرب الأميركية على العراق بعد اجتياح الكويت[277]، وتشجيعًا له على سياسة اللبرلة الاقتصادية والتقشف المالي[278]. إذ كاد الاقتصاد المصري يُفلس عشية حرب 1991 على العراق، حين تبنّت الحكومة المصرية شروط صندوق النقد الدولي، وأُلغت 75.8 في المئة من إجمالي الدعم السابق في الثمانينيات. وفي المقابل، أُلغي أكثر من نصف ديون مصر الخارجية تأكيدًا لأهمية دورها الجيوستراتيجي ومكافأة لها على مشاركتها (الرمزية في الواقع) في الحرب. ويعود الفضل الأساس في الطفرة التي شهدتها مصر في تلك الأعوام إلى القرار السياسي الأميركي إلغاء نصف ديون مصر المالية بعد مشاركتها في الحرب على العراق، لا إلى نمو في الإنتاج. فحتى في تلك الفترة، كانت مصادر الدخل الأساسية للاقتصاد المصري من ريع قناة السويس وبيع النفط والغاز وبيع الأراضي للمستثمرين.

لكن السلطة كانت مضطرة إلى تنفيذ شروط المؤسسات الدولية التي جدولت قروضها على دفعات، واشترطت استمرار الحكومة تنفيذ الإصلاحات. وتميّزت مرحلة التسعينيات بتنفيذ سياسات كانت ستؤدي إلى إضعاف متزايد لمقوّمات سلطة لا قاعدة اجتماعية قوية لها. فالتقشف المالي استهدف - بشكل رئيس - الضمانات والتحويلات الاجتماعية ونفقات الصحة والتعليم، مسببًا تهالك

(277) ينسب كمال الجنزوري في مذكراته إلى المشير عبد الحليم أبو غزالة دورًا مركزيًا في إقناع الإدارة الأميركية لتُقنع دول نادي باريس بشطب نصف ديونها على مصر بوساطة صندوق النقد. انظر: كمال الجنزوري، طريقي، سنوات الحلم والصدام والعزلة: من القرية إلى رئاسة مجلس الوزراء (القاهرة: دار الشروق، 2014)، ص 80.

(278) بلغت الديون 14.2 مليار دولار، شطبت منها الشريحة الأولى البالغة 3.4 مليارات دولار في عام 1991، ووضعت شروط لإسقاط الباقي مثل رفع أسعار الوقود وتوحيد سعر الصرف وخفض سعر الجنيه أمام العملات الأجنبية وتقليص عجز الموازنة. ولم تتمكن مصر من تنفيذ هذه الشروط، واستمرت جولات المفاوضات مع صندوق النقد الدولي طوال أعوام، وألغيت باقي الديون بالتدرّج بعد مفاوضات على الشروط. انظر: المصدر نفسه، ص 81-85.

مؤسساتها إلى درجة غير مسبوقة في خلال عملية استقواء السياسة الزبائنية للنظام وفسادها، الأمر الذي ولّد نقمة متزايدة عند الطبقة الوسطى والطبقات الدنيا.

أسقطت الخصخصة عمودًا من أعمدة السلطة السابقة مركّبًا من تحالفات نخبوية قامت على دعائم قطاع خاص وعام، وأنهت السياسة الاجتماعية السابقة التي أقرّت للعمالة المنظمة بعض المشاركة والحقوق. وفي وضع هذا النظام المتهالك، كان اللجوء إلى القمع حاجة متزايدة، وكانت السياسة الإقصائية الانتخابية حالة دائمة، وفُتح الباب للتنافس داخل النخبة الضيقة، الاقتصادية والسياسية، الحاكمة وحدها (ظاهرة رجال الأعمال المستقلين والمنتمين إلى حزب السلطة في الوقت نفسه)، في ما يقع في مجال ما يدعوه محمود عبد الفضيل بتعبير دال بـ «المنافسة الاحتكارية». وفي واقع انفراد النخبة الضيقة في التحكم بالعملية الانتخابية، ضمن عملية إقصاء وتهميش مستمرة للأحزاب الأخرى، بدأت تتشكّل حركات معارضة من نوع جديد على هامش اللعبة الانتخابية، تضافرت مع تنامي الاحتجاجات العمالية وازدياد المنظمات الحقوقية.

ساهم وعي النظام بمخاطر سياسة الإصلاح والتقشّف الاقتصادي على استقراره في إبطاء عملية الخصخصة. لكن عادت هذه السياسة وتسارعت بعد عام 2003، مع تأليف حكومة ذات وجهة نيوليبرالية. وبرز تحالفٌ اقتصادي - سياسي طرح فكرة التوريث، أي انتقال الرئاسة من حسني مبارك إلى نجله جمال، الذي تقاطعت عنده شبكة مهمة من العلاقات بين النخب السياسية الأمنية والفئات الاقتصادية الاحتكارية. ولم تترك هذه الحكومة الجديدة وتحالفاتها وسياساتها فرصًا أمام المجتمع إلا المواجهة. وفي خلالها، بدأت تتبلور حركات احتجاج من نوع جديد.

سعت سلطة مبارك في أول عهدها في الثمانينيات إلى التوفيق بين تيارين، انفتاحي وبيروقراطي محافظ، داخل الحزب الواحد. أما على مستوى المجتمع، فخففت القيود التي فرضتها على المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية وفي النقابات المهنية، واعتمدت السياسة التوافقية على قدرة الدولة على انتهاج سياسات اقتصادية إرضائية مع وصول الموارد الريعية إلى ذروتها قبل أن تنخفض بحدّة في تلك الأعوام. وفي هذا الصدد يشير سامر سليمان إلى أن نسبة الدعم المقدمة من

الدولة في تلك الآونة زادت بدلًا من أن تنقص (من 15.5 في المئة من النفقات الحكومية في عام 1977 إلى 20.5 في المئة في عامي 1980-1981)، كما ارتفعت أجور العاملين في القطاع العام، وأظهرت الدولة اهتمامًا بزيادة الاستثمار الصناعي (مع زيادة نسبة الاستثمار الصناعي في الناتج المحلي من 13.5 في المئة في عام 1980 إلى 18.1 في المئة في عامي 1990-1991)، ولو أن ذلك ذهب إلى مشروعات غير مثمرة في جمع محلي للسيارات المستوردة. وتصدّرت قوى الأمن قائمة الإنفاق الحكومي في التسعينيات على الرغم من سياسة التقشف المعتمدة، والأزمة المالية في نهاية الثمانينيات، حين وصلت المديونية مع التدهور الاقتصادي إلى حال استدعت التفاوض مع المنظمات الدولية لإعادة جدولتها بعد استعصاء الدفع، والقبول بشروط تلك المؤسسات في عام 1990. فكان الاستقرار من خلال إرضاء فئات مرشحة للاحتجاج هو الدافع الرئيس لتلك السياسات الاقتصادية والسياسية التي ظهر فشلها في أواخر الثمانينيات.

اتخذت السلطة الحاكمة مسارًا لم تحد عنه، لتحقيق مصالح القطاع الخاص، تماشيًا مع سياسات الانفتاح الاقتصادي، المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتحالفات النظام الخارجية. ومن دون أهداف اقتصادية واضحة ذات علاقة بخطة تنموية، كان هذا المسار متردّدًا وخاضعًا لضغط متنوّع، داخليًا وخارجيًا، راوح بين ضرورات الحفاظ على الاستقرار داخليًا والنيوليبرالية الاقتصادية التي يدفع إليها الارتباط بالخارج.

في ظل دولة تسلطية تعتمد بشكل متزايد على توزيع الريع وتتجه إلى تحقيق مصالح القطاع الخاص، ساهم التداخل الاقتصادي السياسي في إفراز طبقة جديدة من رأسمالية المحسوبية التي تقوم على دعم خصصته الدولة بأشكال متعددة لها، وعلى اندماجها بالطبقة السياسية في أعلى هرم السلطة، في ما وصفه محمود عبد الفضيل بـ «رأسمالية الحبايب والقرايب» التي استباحت مصادر الدولة ومقدّراتها، وأصبحت مرتعًا للفساد بشتى أنواعه. وتطوّر الفساد كظاهرة في كل مرحلة من مراحل الانفتاح الاقتصادي، ورافق مراحل انحطاط جهاز الدولة المدني والإفقار المتزايد وتدني الخدمات العامة كمًا ونوعًا، وتوسُّع الهوّة في الدخل وتوزيعه (تحت وطأة البرامج الاقتصادية والخصخصة)، فصار الفساد ظاهرة عامة.

انتهت المرحلة الأولى من عهد مبارك بتعزيز قوة الأجهزة الأمنية، وقبول شروط البنك الدولي مع إسقاط ديون مصر بعد مشاركتها في حرب الكويت. من ناحية أخرى، أربك صعود نفوذ الإخوان المسلمين في البرلمان والنقابات المهنية (وفاعليتهم الواضحة في الأخيرة) الحكومة التي أنهت المرحلة بمواجهة عنيفة ودموية مع التيارات الإسلامية، وصلت ذروتها بين عامي 1991 و1994، ولم تنتهِ إلا في نهاية التسعينيات. ففي أيلول/ سبتمبر 1992، حقّق الإخوان الأغلبية في نقابة المحامين، بعد فوزهم بـ 14 مقعدًا من 25 في مجلسها[279]. وكان الصدام مع الحركات الإسلامية المتطرفة في بداية التسعينيات ذريعة لوقف «التسامح» مع الإخوان في صفقة تمكنهم من العمل بحدود، ولشن حملة قمع واعتقالات في صفوفهم. فمن الواضح أنّه في كل مرة حصل فيها صدام مع الحركات المتطرفة الإسلامية، استخدم هذا الصدام مبررًا لضرب تيار الإخوان الآخذ في التمدد شعبيًا.

يقول دانيال كيرتسر (السفير الأميركي السابق في مصر) إنه على الرغم من نجاح مبارك في ملاءمة الاقتصاد المصري مع إملاءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتحقيق قفزة مهمة في إرساء البنى التحتية في مصر على مستوى الكهرباء ووسائل الاتصال والمواصلات، يرى بعض الباحثين أنه فشل في ثلاث مهمات رئيسة متعلقة بمراجعة الماضي الناصري: **أولًا**، استمرار الموقف العسكري السلبي من الإخوان المسلمين أبقى على قوانين الطوارئ وعلى الطابع

---

(279) بعد إنجازات الإخوان في انتخابات النقابات، صدر قانون رقم 100 في عام 1993 في شأن ضمان الديمقراطية في التنظيمات النقابية المهنية، الذي اشترط أن تُجرى انتخابات النقابات المهنية بإشراف القضاء، وأن يشارك في الانتخابات 50 في المئة من أعضاء النقابة المعنية، وإذا لم يتحقق هذا النصاب تعقد جولة انتخابية ثانية، وإذا لم يشارك فيها ثلث الأعضاء على الأقل تؤلف لجنة من الجهاز القضائي للإشراف على النقابة. صدر هذا القانون بعد نجاح الإخوان في انتخابات نقابة المهندسين في عام 1987، والصيادلة في عام 1990، والمحامين في عام 1992، وذلك بمشاركة أقل من 30 في المئة من أعضاء كل نقابة منها. انظر: Eberhard Kienle, *A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt* (London; New York: I. B. Tauris, 2001), p. 85.

كما اتخذت إجراءات إضافية لإضعاف الحركة العمالية بإضافة شروط لتأسيس فرع لنقابة عمالية بجعل الحد الأدنى المطلوب 250 عاملًا. وعنى هذا أن العاملين في القطاع الخاص أصبحوا غير قادرين على الانتظام نقابيًا، حيث إن العمال في 96 في المئة من مؤسسات القطاع الخاص لا يصلون إلى هذا العدد (المصدر المذكور، ص 78-79).

السلطوي للنظام السياسي، مع هامش من حرية التعبير ما دامت لن تمس العائلة الحاكمة. فحوّل هذا الأمر الأحزاب إلى نكتة، والمجتمع المدني إلى ذراع للدولة. ظهر ذلك بشكلٍ خاص في تزوير الانتخابات وفي يد الأمن الطولى في التعامل مع المجتمع المصري، ثم في نزعة النظام إلى توريث السلطة لابن مبارك؛ ثانيًا، فشل النظام في تحويل النمو إلى تنمية، وتوزيع فوائض النمو بشكل عادل على السكان. أدى ذلك، مع تشوهات السياسة التوزيعية وتساقط ثمار النمو المتقلب في سلال النخب العليا، إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء في مصر؛ ثالثًا، سمح مبارك للعسكر بإقامة مجمّع اقتصادي عسكري ومنح العسكريين امتيازات خاصة، وربما شجعها. ودخل العسكر في عهده مجالات الصناعة والزراعة والخدمات، فراوحت حصّة الجيش من الاقتصاد المصري بين 10 و30 في المئة من مجمل الناتج المحلي، مع الإشارة إلى أن هذه الأرقام غير دقيقة تمامًا، لأن الجيش غير خاضع للرقابة والمحاسبة[280]. ويتفق كيرتسر مع الباحثة ماري سفينتروب في أن ثورة 2011 قامت بشكل خاص ضد الفشل في أول مهمتين من المهمات الثلاث: بقاء النظام السلطوي وزيادة الغبن الاجتماعي وعدم المساواة.

افتتحت المرحلة الثانية من عهد مبارك في التسعينيات بتوجهات ذات بعدين: سياسات أمنية متزايدة الحدة مع لجم أكبر للحرية السياسية[281]؛

---

(280) Kurtzer and Svenstrup, p. 41.

(281) بين عامي 1993 و2002، رفضت لجنة الأحزاب طلبات الترخيص التي تقدم بها جميع الأحزاب باستثناء حزب الوفاق الوطني. ومن أهم الأحزاب التي رُفضت طلباتها حزب الوسط الذي لم يرخص له إلا بعد ثورة 25 يناير مباشرة، على الرغم من مثابرته في تقديم طلبات الترخيص. انظر: Kienle, pp. 68-69.

في عام 2002، صدر القانون 84 للجمعيات، تضمن مواد عدة تقيد نشاط الجمعيات. فمثلًا، منحت المادة 11 وزارة التضامن الاجتماعي سلطة حظر إنشاء أي جمعية تمس الآداب العامة والوحدة الوطنية. وبموجب المادة 34، يحق للوزارة الاعتراض على المرشحين لمجلس إدارة الجمعية. وتمنح المواد 41 إلى 47 الوزارة سلطة حل الجمعية في حال ارتكابها مخالفات جسيمة للنظام العام أو الآداب أو في التصرف بالأموال، أو القيام بأي نشاط له طبيعة نقابية أو سياسية. انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.f-law.net/law/threads/1030-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B1%D9%82%D9%85-84-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2002-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85-%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%84%D9%8A%D8=8%A9>.

وسياسات اقتصادية تخفّض النفقات الاجتماعية من تعليم وطبابة، أي ما يتعلق مباشرة بالتنمية البشرية، وتربك الطبقة الوسطى المصرية التي استفادت من تلك الخدمات، وذلك بموجب إنفاق حكومي تقشفي أوصت به المنظمات الدولية. في المقابل، اتبعت الحكومة سياسة خصخصة القطاع العام التي سرَّعت تفكيك الوضع التعاضدي السابق، وصعود طبقة رجال الأعمال. كما اعتمدت الدولة في تلك الفترة بشكل متزايد على طابعها البلطجي الأمني، وعلى علاقات زبائنية كان المستفيد الأساسي منها «رأسمالية المحاسيب»، في أجواء فساد متزايد وفروق اجتماعية في ظل ظاهرتين متضادتين: زيادة التهميش من جهة، والإثراء السريع وزيادة البذخ من جهة أخرى. وتعمّقت هذه الصيرورة في بداية الألفية، ولا سيما مع تحوّلات عام 2003، وتبوّء الطبقة الجديدة مواقع سياسية (تنفيذية وتشريعية) إلى جانب موقعها الاقتصادي، مسرّعة عملية الخصخصة ومفاقمة حال الفساد ضمن شرعية سياسية تضعف كل يوم، وسخط طبقة وسطى وعمالية تظهر بوادره في حركات احتجاج سياسية وإضرابات عمالية.

يمكن اعتبار أول عقدين من عهد مبارك مرحلة نمو وانفتاح نسبي، ناجمين عن أولوية السياسة واستقرار النظام وعن خياراته السياسية الخارجية. ويفضّل تقسيم عهد مبارك عمومًا مرحلتين، الأولى منذ تسلمه الرئاسة حتى بداية التسعينيات، والثانية منذ بداية التسعينيات حتى نهاية حكمه. كما يفضّل تقسيم المرحلة الثانية نفسها قسمين: الأول حتى نهاية القرن العشرين، والثاني من عام 2003 تقريبًا حتى نهاية حكمه. في المرحلة الأولى، ناور النظام عربيًا ودوليًا، مستغلًا تحالفه مع العراق في حربه مع إيران، ومستعيدًا العلاقات الطبيعية بدول الخليج لكسر الحصار العربي الذي فُرض على مصر بعد توقيعها اتفاقات كامب ديفيد، ومنتهزًا فرصة احتلال العراق الكويت لنسج تحالف مع الغرب ودول الخليج ضد العراق، ما أثمر تحالفًا مصريًا مع السعودية وسورية، عدا مسألة إلغاء الديون التي تطرّقنا إليها آنفًا.

= وحرص المشرع على أن تكون مواد القانون فضفاضة غير محددة، حيث يسهل استخدامها لحل الجمعيات المستهدفة سياسيًا. واضطرت الجمعيات كلها في مصر أن تعيد تسجيلها بعد صدور هذا القانون.

في العقد الذي سبق ثورة 25 يناير (أي في القسم الثاني من المرحلة الثانية من عهد مبارك)، انجلت مظاهر الفجوة الطبقية الكبيرة في النظام المصري، واكتملت عملية نشوء طبقة الأغنياء الجدد المرتبطين بالنظام والذين بدأوا يحاولون فرض سيطرتهم على الحزب الوطني بالتزامن مع انطلاق عملية توريث جمال مبارك. أثّرت نية توريث جمال مبارك في التحالفات الاجتماعية - الاقتصادية - السياسية التي قادت نظام مبارك في عقده الأخير، كما شجعت هذه التحالفات ذاتها على الاستمرار في هذا الخيار. وبدا في العقد الأول من هذا القرن أن النقاش في شأن التوريث يحتل المجال العام. ففي مرحلة البحث في مستقبل النظام بعد مبارك، شُغل الناس بهذا الموضوع، فلم تخلُ جلسة لهم من الحديث عنه.

بدا في مرحلة ما أن مسألة الخلافة في مصر، التي شغلت الرأي العام المصري طوال العقد الأول من هذا القرن، محسومة إلى درجة الاعتقاد «إن مسألة الخلافة هذه هي مشكلة مزيفة، فقد أحاطت المضاربات من قبل بخلافة ملك المغرب الحسن الثاني، ثم بالملك الأردني حسين، وحافظ الأسد في سورية. والحال أن رحيل هؤلاء لم يحدث الزلازل السياسية المتوقعة، ومن باب أولى، فإن انتقال السلطة في مصر سيجري من دون صعوبات... فمن المحتمل أن يرغب الرئيس في خلافة عائلية، على غرار ما فعل العديد من أقرانه في العالم العربي. وبما أنّه اعتبر أن الطريق غير ممهدة بشكل كافٍ، فقد آثر أن يترشح لولاية خامسة ذات ست سنوات سنة 2005، ولو اقتضى الأمر أن يستقيل قبل انتهائها»[282]. من الواضح أن كاتبة هذا التحليل للموقف لم تأخذ في حسابها احتمال قيام الثورة (ولا عيب في ذلك، فلم يتنبّأ بها أحد)، ولا الاعتراض الكبير على التوريث، الذي خرج إلى العلن في الشارع وداخل المؤسسة المصرية.

داخليًا، حافظ نظام الفروق الطبقية الهائلة على استقراره بفضل دعم المواد الأساسية وقوة أجهزة الأمن واتساع قاعدتها والتعددية السياسية المنضبطة وهامش من الحريات. إذ على الرغم من الفجوات الطبقية الواسعة، حافظ النظام على نوع من الهدنة مع الطبقات الفقيرة من خلال دعم المواد الأساسية، ونظام «كوبونات» للسلع الأساسية، مثل السكر والشاي والزيت، يستفيد منه الفقراء، والاعتماد على

---

(282) بومييه، ص 66-67.

الأمن والجيش ومحاولة تنفيس التوتر السياسي بتعددية منضبطة واستيعاب عدد كبير من المثقفين في جهاز الدولة البيروقراطي الثقافي والإعلامي.

في خلال عقدين من التحرير والخصخصة، أعاد نظام مبارك إنتاج دورته السابقة من طريق الاعتماد على العوائد الريعية والخدماتية. وأوجد النظام السلطوي قاعدته الاجتماعية المعتمدة عليه، وهي طبقة من رجال الأعمال تبغي الربح السريع في إطار احتكاري، وعبر الاعتماد على المورد الحكومي المتولّد عن الخصخصة، إلى جانب الإقطاع السياسي الزبائني الذي يقتطع لفئة قليلة من رجال الأعمال، مقرّبة إلى رجالات النظام، مشروعات اقتصادية مربحة يملكها القطاع العام ببيعها بأسعار بخسة، ويمنح للمقرّبين تراخيص استثمار في مجالات مربحة، مثل البتروكيماويات والصلب والحديد. كما ينقل ملكية أراضي الدولة إلى رجال أعمال مقرّبين، أو يؤجرّها فترات طويلة للاستفادة منها في الإعمار أو السياحة، ويوزع التراخيص للاستثمار في القطاعات الخدمية ذات الربح السريع، ولا سيما في الاستيراد والوكالات الأجنبية، وفي القطاع المالي للمقرّبين.

منذ أواخر الثمانينيات، تطوّرت سياحة المنتجعات في الأماكن النائية في شبه جزيرة سيناء، على ساحل البحر الأحمر، لتشكل موردًا رئيسًا من العملات الأجنبية. وسُنّت لهذا الغرض قوانين واستُحدثت هيئات كان قد بدأ التفكير فيها منذ عام 1981، مع الانسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء، ووضعت لها أهداف (في الخطة الخمسية الأولى (1982-1987) لعهد مبارك) لتشجيع مشروعات البنى التحتية (العامة والخاصة) على ساحل البحر الأحمر. أربكت الأزمة المالية في منتصف الثمانينيات خطة التطوير هذه، إلى أن صدرت قوانين انفتاح جديدة في عام 1989، تجيز تملّك الأجنبي الكامل في بعض القطاعات الاقتصادية، منها السياحة، وإنشاء دائرة خاصة للاهتمام بالاستثمارات السياحية في عام 1991[283]. في ذلك الحين، كان أحمد نظيف وزيرًا للاتصالات والتكنولوجيا،

---

(283) أنشئت سلطات التنمية السياحية التي قامت بتخطيط تنمية شاملة في القطاع، وزادت الاستثمارات المحلية منذ عام 1991، والاستثمارات الأجنبية منذ عام 1994 بعد تحرير سعر صرف العملة. انظر: Thomas Richter and Christian Steiner, «Politics, Economics and Tourism Development in Egypt: Insights into the Sectoral Transformations of a Neo-Patrimonial Rentier State,» *Third World Quarterly*, vol. 29, no. 5 (2008), pp. 948-949.

وعمل جاهدًا من أجل إرساء البنية التحتية لتطوير الاتصالات في مصر، بما فيها الإنترنت، فسجل سوق الهواتف والإنترنت أعلى معدلات في الشرق الأوسط. وعمومًا، لا يمكن تجاهل عملية التحديث الواسعة التي حصلت إبان عهد مبارك في البنى التحتية ووسائل الاتصال.

بدأت في التسعينيات أيضًا عمليات استخراج الغاز الطبيعي ليحل محل النفط الذي باتت مصر تستورد منه أكثر مما تصدّر. وتطوّر إنتاجه بسرعة، وطوّر معه الصناعات المعتمدة على استخدامات الغاز (مثل البتروكيماويات والصلب والحديد)، لتصبح العوائد الريعية مصدرًا لطفرة اقتصادية جديدة في النصف الثاني من العقد الأخير قبل الثورة انعكست على ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

كان من المنتظر أن تُحافظ مصر على معدل مستقر لمديونيتها الخارجية بعد الإعفاء وإعادة الجدولة وسياسة التثبيت والاستقرار التقشفية لصندوق النقد في عام 1991. وهذا ما حصل، اذ استقرت الديون الخارجية لمصر بحدود راوحت بين 30 و33 مليار دولار خلال العقدين الأخيرين من عهد مبارك. لكن ترافق ذلك مع زيادة الدين الداخلي بمعدلات كبيرة، وهذا وجهة جديدة للمديونية تطوّرت نحو الداخل، أي نحو الاستدانة المباشرة من ادخارات الشعب المصري نفسه. وجاء هذا التوجه نحو الداخل، معطوفًا على خطوات أخرى نالت من كيان الدولة المصرية نفسه، كالخصخصة الواسعة، وانخفاض الإنفاق الحكومي، وتردّي الخدمات والفساد والسرقة المكشوفة للثروات العمومية التي كانت تقوم بها فئة من المستفيدين والمرتبطين بالنظام، بسبب بناء النظام قاعدة له على أساس زبائني. غير أن هذه القاعدة ما عادت تتسع لعدد كبير من الناس، مع تراجع قدرات الإنفاق، بسبب لبرلة اقتصادية عرّضت الصناعات لمنافسة خارجية غير متكافئة، الأمر الذي دفع أعدادًا إضافية من العاملين إلى البطالة من جراء الخصخصة، وتعرض الصناعة للتنافس غير المتكافئ بسبب الانفتاح على السوق العالمية.

بذلك، استمرت ركائز النمو الاقتصادي بالاعتماد على موارد ريعية في بداية القرن الحالي، زادت بالنسبة إلى مجمل التجارة الخارجية. وتضررت القطاعات المنتجة من سياسة الإهمال، ما أضعف موقعها الاقتصادي. ولم تطوّر مصر قدرات ادّخار فعلية، في حين ساهمت العوائد الريعية في إعادة إنتاج النظام السياسي

بشكل جديد، من خلال شبكات زبائنية كبر دورها بازدياد عزلة النظام السياسية. ودخلت الفئات الرأسمالية الجديدة في عملية إعادة الإنتاج الريعي، واستفز ذلك فئات المجتمع التي استُبعِدت من عملية إعادة الإنتاج هذه. وساهمت استدانة الحكومة الداخلية في تقوية دور المجتمع، وكان لا بد من أن ينعكس هذا الدور على المستوى السياسي[284].

منذ قبول توصيات صندوق النقد في التسعينيات، كانت عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية في حقيقتها إعادة هيكلة اقتصادية - اجتماعية - سياسية - ثقافية شاملة. فتعمّقت عملية الخصخصة وتوسّعت في المراحل الأخيرة من عهد مبارك، فعدّ تقرير صندوق النقد الدولي مصر في المرتبة الرابعة في الخصخصة عالميًا، بعد المجر وماليزيا وجمهورية التشيك[285]. وقام برنامج الخصخصة الذي أُعدّ بموجب الاتفاق مع صندوق النقد على اندماج السلطة السياسية التي تتخذ القرارات باسم «التشاركية»، متمثلة بالنخبة البيروقراطية العليا برئاسة يوسف والي (رئيس الحزب الوطني في ذلك الحين) مع نخبة من رجال الأعمال، بدعم خارجي أميركي اتخذ شكل منح قدّمتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والبنك الدولي لتفعيل البرنامج. وفي إطار هذه «التشاركية»، تحقق اندماج شبكي اتسم بتكامل المصالح بين النخبة الحزبية البيروقراطية في الحزب الوطني الحاكم (وإن كان يحكم في نظام متعدّد الأحزاب رسميًا، لا فعليًا، فهو تعدد في المعارضة، لا الحكم)، ورجال الأعمال بشكلٍ غدا فيه السياسيون البيروقراطيون وشركاؤهم من خارج السياسة في الوقت نفسه رجال أعمال[286]. وشكّل زواج السلطة والثروة

(284) Samer Soliman, *The Autumn of Dictatorship: Fiscal Crisis and Political Change in Egypt under Mubarak*, Translated by Peter Daniel, Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures (Stanford, California: Stanford University Press, 2011).

(285) تيموثي ميتشل، حكم الخبراء: مصر، التكنو - سياسة، الحداثة، ترجمة بشير السباعي وشريف يونس (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 455-456.

(286) كان السياسيون الوزراء يوسف والي (أمين عام الحزب الوطني ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الزراعة بصفته رئيسًا لها) وفؤاد سلطان (وزير السياحة) وماهر أباظة (وزير الطاقة والكهرباء) وآمال عثمان (وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل). أما جماعة رجال الأعمال فتألفت من حسين صبور (رئيس رابطة رجال الأعمال المصرية - الأميركية) وفريد خميس (رجل أعمال قيادي) وعمر مهنا (المدير التنفيذي لمصرف مصر - إيران للتنمية) وطاهر حلمي (مستشار قانوني). انظر: الأيوبي، تضخيم الدولة العربية، ص 690-691.

المضمون الأساس في هذا الاندماج. وفي سياق هذا «الزواج» أو «الاقتران»، أعيد تكوين طبقة رجال الأعمال الجدد في صيغة «الرأسمالية الجديدة» التي تكوّنت بدءًا من التسعينيات، وكانت في تطورها ومسارها - في معظم الأحوال - نوعًا من «رأسمالية المحاسيب»، لأن مصدر قوتها الرئيس - وما يفتح لها باب العطاءات والاستثمار - هو صلاتها الوثيقة بالسلطة ومراكز صنع القرار[287]. وانضمت إليها مجموعة من رجال الأعمال الذين بناهم النظام التسلطي المصري في عهد السادات، عبر القيام بتأمين واردات الدولة ومستلزمات الجيش[288].

في إطار الأيديولوجيا النيوليبرالية الصاعدة يومئذ إلى العولمة، سوّقت المؤسسات الدولية الداعمة لعملية إعادة الهيكلة الأنموذج المصري المُتَلَبْرِل اقتصاديًا، على غرار ما فعلته في ما بعد في تسويق «المعجزة التونسية» إبان حكم زين العابدين بن علي. وموّه استخدام لغة الأرقام أو لغة المؤشرات، كلغة «وضعية» كمية، البلاغةَ النيوليبرالية الجديدة. وفي عملية التسويق هذه، قيل إن الاقتصاد المصري أخذ ينمو بمعدلاتٍ تتجاوز 5 في المئة سنويًا خلال التسعينيات، وإن القطاع الخاص بات يشكّل نحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي بعدما تعزّز دورُه بدعم من سلطة الدولة، وإن الاحتياطي المصري من القطع النادر ارتفع بمستويات «تحسُدُ» أيُّ دولة مصرَ عليها. وغالبًا ما يُشار إلى معدل نمو تجاوز 5 أو 6 في المئة في العقد الأول من القرن الحالي، وكتب كثيرون تفنيدًا لذلك، ومن أبرزهم

---

(287) قارن بـ: عبد الفضيل، ص 11.

(288) كان هؤلاء من أمثال أحمد بهجت ومحمد منصور وصفوان ثابت (العربية الدولية) وعثمان أحمد عثمان ونجيب سويرس (أوراسكوم). انظر: ميتشل، حكم الخبراء، ص 459. يضاف إليهم محمود محيي الدين (أحد أهم رجال مبارك في سياسات اللبرلة الاقتصادية، وصار وزيرًا للاستثمار في مصر قبل أن ينتقل مديرًا في البنك الدولي)، وكذلك رجل الأعمال محمد رشيد الذي رئس شركة «يونيليفر» (Unilever) في الشرق الأوسط، وأصبح لاحقًا وزيرًا للتجارة، ووزير المالية يوسف بطرس غالي (أستاذ الاقتصاد وخريج جامعة MIT في الاقتصاد، تسلّم وزارات مختلفة منذ نهاية الثمانينيات) ومحمد كمال (خريج جامعة جونز هوبكنز). وكذلك حسام بدراوي (الطبيب بخلفية وفدية والمنتقل إلى الحزب الوطني، صار عضوًا في مجلس الشعب، ودخل إلى السياسة من باب وصفه نفسه بالليبرالي الإصلاحي، وخسر في منافسة مع أحد المرشحين التقليديين في الحزب الوطني في انتخابات 2005، وأصبح عضوًا معينًا في مجلس الشورى. وربما تفسر هزيمته وصراعه مع التقليديين في الحزب ما وقع له لاحقًا، إذ أظهر موقفًا متفهمًا لمطالب شباب الثورة حين عُين أمينًا عامًا للحزب، ضمن الخطوات الإصلاحية المتأخرة التي اتخذها النظام في أيام الثورة الأولى، بعد التخلّص من أحمد عز).

إبراهيم العيسوي الذي كتب في شأن زيادة الاستثمارات في قطاع النفط كعامل رئيس في النمو، وهي استثمارات لا تؤثر في حياة المواطن، وغالبًا ما يتدفق عائدها إلى الخارج، بينما ارتفعت البطالة ولم تتراجع كما تبين أرقام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء[289]. والأهم من ذلك حدوث توسع هائل في استهلاك سلع الأغنياء من الإسكان الخاص والترفيه وحتى التعليم الخاص والمستشفيات الخاصة، في مقابل انكماش في سلع الفقراء والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى من إسكان شعبي شحيح، وارتفاع في أسعار الأغذية، وتدهور أوضاع مياه الشرب والصرف الصحي... إلخ[290]. وعبّر عن ذلك ما أُطلق عليه «الاقتصاد المزدوج» في مصر، الأمر الذي يعني أن نمط النمو المصري لا يُشعِر السوادَ الأعظم بثماره، بل يعمّق الفجوة الطبقية فتتزايد معها النقمة الاجتماعية.

من الناحية الاقتصادية الصرف، كانت هذه المؤشرات منشغلة بعبادة صنم «النمو» الاقتصادي وفق نظرية «تساقط آثاره» موضوعيًا على الجميع، والإيمان بأن النمو يخفف من درجات الفقر تلقائيًا. لكن ما كان مسكوتًا عنه في هذه البلاغة النيوليبرالية الموجّهة إلى مصر هو أن النمو شرط التنمية، لكنه لا يقود تلقائيًا إلى التنمية، بل يمكن أن يكون نوعًا من «النمو الفقّاعي» يقوده «احتكار القلة» أو «المنافسة الاحتكارية»[291] بين النخب البيروقراطية والاقتصادية العليا، تجسيدًا لزواج السلطة والثروة. وربما يقوم النمو على اقتصاد خدمي، وريع أيد عاملة مهاجرة، من النوع الذي يزيد من وتيرة الاستهلاك من دون تطوير بنية الاقتصاد، وربما يأتي على حساب خدمات الدولة المقدمة إلى الفئات الفقيرة التي تسمح بتنميتها تعليميًا وصحيًا، الأمر الذي يؤهلها للحراك الاجتماعي، كما فعلت ثورة 23 يوليو. وهذا ما حدث في مصر التي حجَبَ ارتفاع معدل النمو الاقتصادي فيها حقيقة النمو «الفقاعي» الذي رصده تيموتي ميتشل في صورة «دريم لاند»[292]، أي

---

(289) إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية: مع اهتمام خاص بمصر وثورتها (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 248.

(290) المصدر نفسه، ص 250.

(291) وردت هذه الأوصاف في: عبد الفضيل، رأسمالية المحاسيب.

(292) «دريم لاند» هو أحد أوائل المشروعات العقارية الفاخرة التي وقف وراءها أحمد بهجت، وهو رجل أعمال بارز مقرّب من النظام، وأحد الموصوفين بالمحاسيب ممن جمعوا ثرواتهم الضخمة من طريق قروض مضمونة حكوميًا وبأوامر عليا، وقدرت قروضه في عقد واحد بنحو سبعة مليارات جنيه. =

صورة تضخّم القطاع العقاري الذي حلّ مكان القطاع الزراعي في معدّلات نمو القطاعات الاقتصادية، باعتباره القطاع الاستثماري الثالث غير النفطي بعد الصناعة والسياحة. وتكثّف صورة «دريم لاند» الانفجار العقاري وانتشار المضاربات وتشكّل طبقة جديدة مستفيدة من إعفاءات الدولة وسخائها في «تسمين» قطاع الأعمال، وصرف نحو 40 في المئة من عوائد تخصيص المشروعات العامة لمصلحة تسديد الديون المعدومة لقطاع البنوك. وقدّمت محاولة تقليد «هوليوود» في مشروعات الأغنياء الجدد ونمط المدن الإلكترونية تجسيدًا للنمو الفقّاعي الذي شهدته مصر في أعوام إعادة الهيكلة(293).

= كان يعاد تدوير هذه الأموال نفسها من عوائد خصخصة القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص. «دريم لاند» التي تحتل مدخل مدينة السادس من أكتوبر اللصيقة بالقاهرة تقع على ألفي فدان، وصفت في حملتها الدعائية بأنها «أرض الأحلام»، وخاطبت ميل الصفوة الجديدة للخروج بعيدًا من ازدحام القاهرة، وبها دُشنت ظاهرة التجمعات العمرانية المسوّرة (Gated Communities). ويلخص المشروع واحدة من أبرز ممارسات الفساد الكبير الناجم عن التخصيص بالأمر المباشر لأراضي الدولة في المدن الجديدة، لتنشأ فيها مجتمعات الصفوة الهاربة من ازدحام القاهرة. والطريف في هذا النهج في الاستثمار أنه تكرر بأموال بهجت في السودان على شكل استثمار قائم على تخصيص الأراضي بأسعار قليلة جدًا، بفضل الفساد الحكومي الكبير. برزت قضية أراضي «دريم لاند» في حزيران/ يونيو 2008 مع شروع الشركة في بيع 831 فدانًا من أراضي المشروع بقيمة 12 مليار جنيه، وهي جزء من ألفي فدان خصصتها له الحكومة، حصل عليها بهجت بسعر يقل عن 500 مليون جنيه، وبناها بقروض ضخمة من البنوك الحكومية وبضمان الأرض المخصصة وحدها. كانت تطورات قضية «دريم لاند» مع البنوك التي اقترض منها بهجت أمواله تشير بذاتها إلى أشكال الضغط الذي يُمارَس كجزء من صراعات أجنحة الحكم التي تداخل فيها أبناء مبارك، ويتداخل فيها الإعلام الخاص المملوك لهذه الأجنحة ولرجال الأعلام. انتهت القضية بعد ثورة يناير بتحكيم تجاري، حكم ببيع المشروع لمصلحة البنوك الدائنة، وبنقل ملكية معظم أصول الشركات والفنادق محل النزاع سدادًا للمديونية التي جاوزت ثلاثة مليارات جنيه، بعدما جمع بهجت ثروة طائلة جدًا من وراء المشروع. وأورد ميتشل فصلًا كاملًا عن فساد الإقراض المصرفي وعلاقته بالخصخصة وصعود رجال الأعمال (ميتشل، حكم الخبراء، ص 445-485). ولمعرفة التطورات الأخيرة لقضية «دريم لاند»، انظر ملخصًا لبيان المصرف المركزي عن تسوية القضية: أيمن أنور، «ورطة أحمد بهجت المالية: 3.6 مليار جنيه مديونياته لبنكَي الأهلي ومصر.. وعود بالسداد من 2011 ولم يفِ بالاتفاق.. والقضاء يرفض بطلان دعوى قضائية بيع أصول شركاته» (البوابة نيوز، 28/3/2014)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albawabhnews.com/486549>. واستشكال بهجت أمام الاستئناف الذي قبلته المحكمة: تفاصيل تسوية مجموعة بهجت، الأهرام الاقتصادي (25 شباط/ فبراير 2013) على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahramdigital.org.eg/Economy.aspx?Serial=1201488>.

(293) ميتشل، حكم الخبراء، ص 445-449 و455.

في هذه العملية، انطبق وصف «بيع الدولة» على مصر أكثر من أي دولة أخرى في المنطقة قامت ببرامج إصلاح. إذ أُعيد تدوير 40 في المئة من عوائد بيع مشروعات الدولة أو خصخصتها للنخب المصرفية التي شكّلت إحدى أبرز شرائح رجال الأعمال الجدد في التحالف مع السلطة. ورافق عملية بيع ممتلكات الدولة فساد واسع، ساهم في تشكيل طبيعة الطبقة الصاعدة من الأغنياء الجدد وثقافتها الطفيلية. وفي إطارٍ يماثل النمط التسلطي الذي جرت فيه عملية التحرير الاقتصادي، لم يكن لثمار النمو المحقّقة التي تتحدث عنها بلاغة الأرقام إلا أن تتساقط في «سلال» الشرائح القوية والمسيطرة من البيروقراطية ورجال الأعمال الجدد. أما «اليد الخفية» التي يقال باللغة المدرسية الكلاسيكية إنها تنظّم السوق التي تصحّح اختلالاتها بنفسها، فلم تكن يد «السوق»، ذلك أنه لا يمكن الحديث عن سوق حرة في ظل نظام زبوني، بل كانت اليد التسلطية لتحالف البيروقراطية المسيطرة مع رجال الأعمال. فهي التي تُعفى من الرسوم وتمنح العطاءات وترخّص البناء ومشروعات التطوير، وهي التي تضمن الاستقرار وتمنع الاحتجاج الشعبي بقانون طوارئ مفعّل تستطيع قوى التحالف استخدامه في أي وقت وبشكل استنسابي، بما يديم تسلّطها ونهبها للمال العام باسم حظر النشاط غير المرخص.

لهذا، لم تكن ملاحظة ميتشل أن النظام الأمني المصري شدَّد قبضتَه على الحيز العام، بالتوازي مع السير في عملية إعادة الهيكلة وإصلاحات السوق الحرة، مفارقة تُذكر. فعملية رسملة الزراعة المصرية هذه تُنمذِجُ العلاقة بين اشتداد الاستبداد والقمع وسياسات اللبرلة الاقتصادية. وفي هذا الشأن، اتُخِذت قراراتٌ ألغت عمليًا الإصلاح الزراعي، ومنها قانون 96 لعام 1992 الذي أنهى عقود الإيجار كلّها في عام 1997. وتمكن الحزب الوطني الحاكم من تمرير هذا القانون ودعمه حزب الوفد، حزب مالكي الأراضي من العائلات الغنية، وكان منها يومئذ يوسف والي (وزير الزراعة وأمين عام الحزب الوطني). وأشارت ريم سعد إلى أن إلغاء منظومة الإيجارات القديمة بقانون الإيجارات الجديد و«تحرير» سوق الأراضي الزراعية تماشيا تمامًا مع سياسات التحرير الاقتصادي التي أمْلَتها المؤسسات الدولية، إلا أن القانون لم يصدر بدافع ضغط خارجي، بل صدر بدافع مصالح داخلية تخص كبار مالكي الأراضي ممن أرادوا استعادتها، وأصدره مجلس شعب يعج بمالكين منحازين إلى مصلحة القانون، ولم يكن بين أعضائه

مستأجر واحد، فغاب بالتالي أي تقدير لوضع المستأجرين ولتبعات القانون عليهم، وغابت معه السياسة الرشيدة لوقف إفقار هؤلاء، والحدّ من الأضرار التي طاولتهم. كما رسمت الصحافة الحكومية المنحازة إلى رأس المال صورًا هزلية للمستأجرين، خدمة لموقف المالكين، مصوّرة الفلاحين كسالى تفرغوا لمتابعة القنوات التلفزيونية وأفلام الفيديو، مهملين الأرض ومفضلين الهجرة للعمل في الخارج، ومستثمرة هذه الصورة للتدليل على الظلم اللاحق بحق كبار المالكين.

كانت هذه حملة منظمة من مالكي الأرض لتغيير القانون، توظّف فيها - إلى جانب الإعلام - الشيوخ وفتاوى شرعية إسلامية، وأيّدتها المؤسسة الرسمية، بمن فيها مفتي الجمهورية وشيخ الأزهر، معتبرين أن قانون الإصلاح الزراعي كان باطلًا شرعًا، لأنّ «عقود الإيجار كانت غير محددة المدة». ومع اقتراب لحظة طرد المستأجرين في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1997، ساد توتر شديد. ومع ارتفاع وتيرة الاحتجاجات التي اتّسم بعضها بالعنف في عدد من القرى خلال الشهور التي سبقت تاريخ الإخلاء، بدا أن انفجارًا ما على وشك الوقوع، وأدى جو الترقب الذى سبق آخر موعد لتطبيق القانون إلى تقليص المشكلة في لحظة الأزمة تلك، إذ رأى بعض الجماعات السياسية المعارضة فيها أملًا لاندلاع ثورة، بينما اقتصر اهتمام الحكومة على الجانب الأمني وحده، وتمحور جهدها حول السعي إلى تجنب لحظة الفوضى والاضطرابات التي توقعها كثر. لكن مرت تلك اللحظة بهدوء نسبي، وفقدت قضية المستأجرين أهميتها على الرغم من فقدان مليون عائلة مصدر رزقهم الأساس[294].

مع سريان مفعول القانون، وقعت اضطرابات فلاحية بين عامي 1997 و1999، فوصل عنف الدولة ضدهم إلى أوجِه[295]، إذ قتلت السلطات الأمنية خلال هذه الفترة 66 فلاحًا، وجرحت1161 آخرين، وألقت القبض على نحو 3160 منهم. ونعرّج على أمثلة على الحراك الفلاحي في القسم الخاص بالاحتجاجات الفلاحية والعمالية.

---

(294) ريم سعد، «عشرون عامًا على قانون الإيجارات الزراعية،» الشروق، 22/ 6/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 12/ 2014 على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/columns/ view.aspx?cdate=22062014&id=0af59c2b-2eb3-4f20-b776-6744e869fa17>.

(295) ميتشل، حكم الخبراء، ص 423-424.

بهذا الشكل، كانت حدود المجال العمومي مموّهة باللعبة الشكلية للتعددية الحزبية المقيدة في مرحلة مبارك، لكنها كانت في الواقع مضبوطة بمصالح تحالف الجيش والبيروقراطية ورجال الأعمال الجدد. فهذا التحالف يحدّد المصالح عبر مسارات معقدة من التحالفات والتقاطعات والخلافات على الحصص وغيرها. وفي النهاية، يصوغ الخبراء مشروعات القوانين التي تُمليها مصالح هذا التحالف المُهيمن، ويوافق عليها مجلس الشعب الذي يُهَمين عليه الحزب الوطني، بينما تتولّى قوات الأمن ضبط ردات الفعل الشعبية واعتقال المحتجين، وإغلاق الصحف التي تتعاطف معهم وتثير قضاياهم.

تمّ التوصل إلى ترتيبات ريعية بين النخبة السياسية ورأسمالية المحاسيب في مصر، توافرت فيها احتكارات محلية استفادت منها هذه الفئة الرأسمالية القادرة على التلاعب بالسوق المحلية، برعاية دولة أمنية غير قادرة على أداء أي دور على الصعيد العالمي، بينما هي قادرة على ضبط الأمن الداخلي.

ثامنًا: السلطة ورجال الأعمال

نُفّذت سياسات الانفتاح الاقتصادي وبرامجه في عهدي السادات ومبارك على مراحل، بدءًا من القانون المعروف في عام 1974، ثم التحرير الجزئي للتجارة (1975)[296]، وقانون النقد الأجنبي (1976)[297]، وإعفاء القطاع الخاص من التزام قوانين العمل (1977)، وصولًا إلى قانون الاستثمار والمناطق الحرة (1989)، ثم الانفتاح الكامل وموجة الخصخصة الشاملة، مع نشوء وزارات رجال الأعمال، وسيطرة هؤلاء على الحزب الوطني الحاكم في بداية هذا القرن.

كان الثمن ولاء رأس المال الجديد للنظام الحاكم، ومشاركة بيروقراطيته السياسية في الأرباح، من خلال شبكة معقدة من الفساد والعمولات ودعم

(296) السماح للقطاع الخاص والأفراد باستيراد السلع وإنهاء احتكار الدولة وسيطرتها، ما عدا 18 سلعة استراتيجية.

(297) بمقتضاه أصبح لأي شخص قانوني حرية حيازة موارد النقد الأجنبي وأحقية استخدامها مباشرة في الاستيراد من دون الرجوع إلى الجهاز المصرفي. وتمكن القطاع الخاص من توظيف الفرص التي أتاحها له هذا النظام من خلال تجميع مدخرات المصريين العاملين في الخارج، أو شراء العملات من السوق السوداء لسداد ثمن الواردات.

الحملات الانتخابية. لاحقًا، تحوّل هذا الولاء من ولاء الاتجاه الواحد إلى الولاء المتبادل، لكن بقيت الغلبة في النهاية لصانع القرار السياسي الذي ضمن ولاء جهاز الأمن والجيش، وقبولهما بهذه التحالفات وحمايتها.

اتّسمت منظمات رجال الأعمال حتى منتصف الثمانينيات، بحسب ناهد عبد الفتاح، بغلبة الطابع العائلي على حساب الصفة المؤسسية الرسمية، بعد أن «ربطت بين أقسامها المختلفة أواصر الدم والنسب والمصاهرة والقرابة، فضلًا عن علاقة الارتباط الوثيق بين الثروة والسلطة»[298]. وقدم عثمان أحمد عثمان - الذي سبق أن أشرنا إلى دوره - في سبعينيات القرن الماضي أنموذجًا للتحالف والتداخل بين الدولة ورجال الأعمال والفساد الذي نتج منها، فاقترن نجاحه في قطاع الأعمال الخاص بنجاحه في الالتحاق بصفوف النخبة الحاكمة، وتولّى مناصب عدة في عهد السادات، لكن مهمة صنع السياسات استمرت مقتصرة «على الرئيس الذي انفرد كذلك بإسناد وإعادة توزيع الحقائب الوزارية»[299]. وظلّت التبعية كما هي من دون أن تمسّ في حقبة السبعينيات، إذ مثّل العاملون في التصدير والاستيراد أغلبية شرائح الأعمال[300]، وتلقّوا التراخيص من الدولة، وقسمًا كبيرًا من طلبات الشراء.

في الثمانينيات، برز دور جمعيات جديدة لرجال الأعمال خارج الأطر القائمة، وكانت المبادرة الأولى تأسيس غرفة التجارة الأميركية في عام 1982. وأتت الموافقة المسبقة على الغرفة من السادات نفسه في عام 1981، وكان قد أنشأ في عام 1974 مجلس الأعمال المصري - الأميركي المشترك الذي شملت بنود اجتماعه الأول دعوة إلى إنشاء غرفة للتجارة الأميركية في مصر، تكمن أهميتها في التقاطع الذي شكّلته مع جمعيات أخرى، وفي أنها مركز للعلاقات الاقتصادية المصرية - الأميركية. ومن ثم أُنشئت «جمعية رجال الأعمال المصريين»، بعد لقاء جمع مبارك إلى اللجنة الأميركية - المصرية للأعمال، وبدأت بقرض وفّرته تلك اللجنة، التي تشاركها المقر نفسه. وأدّت الجمعية دورًا رئيسًا في معارضة

(298) عبد الفتاح، ص 233.

(299) المصدر نفسه، ص 239.

(300) المصدر نفسه، ص 243.

سياسة الحكومة المصرية وإجهاض محاولاتها لمكافحة السوق السوداء المالية في منتصف الثمانينيات، انتهت باستقالة الوزير المسؤول. كما كان للتحول الحكومي في منتصف الثمانينيات (مع حكومة علي لطفي) دلالته على زيادة التقارب بين الحكومة ورجال الأعمال، وتجسّد ذلك بقيام رئيس الحكومة بإنشاء لجنة مشتركة بين الحكومة ومجتمع الأعمال[301]، تبعها إنشاء «جمعية رجال أعمال إسكندرية» (اللجنة الاقتصادية للأعمال) في عام 1983 التي خرجت من تحت جناح المنظمة التقليدية لغرفة تجارة الإسكندرية. وتشير عبد الفتاح إلى وجود اختلاف بين الجمعيتين الجديدتين المحليتين انعكس في مشاركتهما في انتخابات عام 1987. فبينما رفضت جمعية رجال الأعمال الانتماء إلى أي تنظيم سياسي، ضمّت جمعية الإسكندرية بين أعضائها 17 عضوًا ينتمون إلى الحزب الوطني الحاكم، وسهّل وجودهم في الحزب الاتصال بالسلطات[302].

في إطار جمعية رجال الأعمال المصريين، وبدعم من غرفة التجارة الأميركية، ظهرت في الثمانينيات فئة نخبوية من الرأسماليين تطوّر معها أيضًا سعي النظام منذ منتصف الثمانينيات إلى مأسسة آلية التشاور. فـ «برزت جمعية رجال الأعمال في مطلع الثمانينيات في شكل تجمع صغير، اقتصر على العناصر الأشد قوة وثراءً في نخبة رجال الأعمال ككبار أصحاب المشاريع والمديرين، ومن ثم ضمّت أعضاء جددًا كمديري البنوك وكبار المستشارين ومسؤولين سابقين بجهاز الدولة والقطاع العام وعددًا من التكنوقراط». وتشير عبد الفتاح إلى أن التجانس الواضح بين أعضاء الجمعية الذين بلغ عددهم 300 عضو في عام 1991، كان «ملمحًا مميزًا لها مقارنة مثلًا باتحاد الصناعات أو اتحاد الغرف التجارية»[303]، فنحن هنا أمام رأس حربة رأس المال الصاعد في شكل جماعة مبلورة، لديها تصور اجتماعي اقتصادي، وتسعى إلى كسب التأثير الذي يمكنها من تمريره، وتعزيز مصالحها في الوقت عينه.

منذ منتصف الثمانينيات، طرأت ظاهرة جديدة تلخّصت في تعيين مبارك شخصيات من القطاع الخاص، أو مساندة له، ضمن وزاراته، وصار من المألوف

(301) المصدر نفسه، ص 170-171.

(302) المصدر نفسه، ص 172.

(303) المصدر نفسه، ص 258.

أن تتشاور الحكومة في مشروعات القوانين الاقتصادية مع جمعيات رجال الأعمال قبل أن تتقدّم بها إلى مجلس الشعب[304]. وأسّست هذه المشاورات على المستوى التشريعي، فعقدت جلسات مشتركة في منتصف الثمانينيات بين كبار رجال الأعمال وأعضاء لجنة القوى العاملة في المجلس لمناقشة التغير في علاقة صاحب العمل بالعمال، كما جرت مشاورات رسمية على المستوى التنفيذي مع اتجاه الحكومة إلى تأسيس عدد من اللجان المشتركة، ضمّت عضويتها رجال أعمال ووزراء وكبار المسؤولين التنفيذيين المعنيين بالجانب الاقتصادي. توالت اللقاءات والاجتماعات المشتركة التي ضمّت أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين، وجمعية رجال أعمال إسكندرية، وغرفة التجارة الأميركية[305].

تميزت هذه المرحلة بتنظيم رؤوس الأموال المصرية نفسها في جمعيات ومنظمات تضع أهدافًا وخططًا واستراتيجيات لتنفيذها، منها الحملات الإعلامية. ونشأ «لوبي» رجال أعمال منظم، في مرحلة ظهرت فيها البيروقراطية المصرية أنها أضاعت بوصلتها، وفقدت أي رؤية شاملة للاقتصاد والمجتمع في مصر، وتأثرت برأس المال ولم تؤثر فيه. تجسّد ذلك في علاقات الزبونية، وقيام رجال الأعمال بتوظيف مسؤولين سابقين مستشارين لإرشادهم في دهاليز البيروقراطية المصرية، وسبل التأثير في قراراتها[306].

استمرت سياسة مبارك في اتباع تحالف ثلاثي مع رأس المال المالي والوسيط، ضمَّ مسؤولي المصارف الاستثمارية المشتركة والأجنبية، إلى جانب أصحاب شركات الصرافة وتجار العملة ورجال الأعمال العاملين في مجال الاستيراد[307]. كان ذلك على حساب قطاعات إنتاجية، مثل اتحاد الصناعات

(304) المصدر نفسه، ص 377.

(305) المصدر نفسه، ص 378.

(306) عن هذا الموضوع، انظر: Samir M. Youssef, «The Egyptian Private Sector and the Bureaucracy,» *Middle Eastern Studies*, vol. 30, no. 2 (1994), pp. 371-372.

(307) بحسب ناهد عبد الفتاح «بدأ هؤلاء في تأسيس شركات توظيف الأموال... وكانت بابًا خلفيًا لتقديم العديد من القروض والتسهيلات الائتمانية لهم بلا حساب ومن دون مراعاة للضوابط القانونية. وأمام تصاعد معدلات التضخم، صارت تلك الشركات ظاهرة موازية للجهاز المصرفي، حيث استطاعت تجميع مدخرات المصريين، ثم إعادة تحويلها إلى أسواق المال والعملة والمصارف الدولية للمضاربة عليها». انظر: عبد الفتاح، ص 257.

الذي كان أشبه بـ «المتحدث باسم المصنّعين المحليين، بمن فيهم مديرو القطاع العام الراغبين في اكتساب استقلالية في إدارة شركاتهم»[308].

بموجب القانون 203 من عام 1991، أُعيدت هيكلة القطاع العام إلى 314 مؤسسة قابضة من أجل خصخصتها. وحتى عام 1999، باعت الحكومة 124 شركة من هذه الشركات[309]. ومع خفض المعونات وبدايات الخصخصة بين عامي 1991 و2001، خُفّض عجز الموازنة من 15.3 في المئة من مجمل الناتج المحلي إلى 3 في المئة، بتقليص الإنفاق وبالخصخصة التي استفاد منها مجتمع رجال الأعمال.

في المرحلة الأولى والنصف الأول من المرحلة الثانية من عهد مبارك، بين عامي 1982 و2002، ولا سيما في العقد الثاني منذ بداية التسعينيات، تراجعت حصّة القطاع العام في مجمل الناتج المحلي من 54 إلى 20 في المئة، وفي الاستثمار من 70 إلى 44 في المئة. وارتفع الدين الداخلي بين عامي 1992 و2002 من 67 إلى 90 في المئة من مجمل الناتج المحلي، علاوة على سوء التوزيع واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

في عام 2003، حاول صنّاع القرار الاقتصاديون عاطف عبيد ومحافظ مصرف مصر محمود أبو العينين ورئيس مصرف الإسكندرية محمود عبد اللطيف ووزير المالية مدحت حسين ووزير التجارة يوسف بطرس غالي تعويم سعر الجنيه وربطه بالتداول، وأيد الفكرة جمال مبارك. وكانت النتيجة انخفاض قيمة الجنيه وارتفاع الأسعار؛ حتى أسعار المواد الغذائية.

زادت قوة رجال الأعمال بشكل ملموس في الـ 15 عامًا الأخيرة من عهد مبارك، ولا سيما في مرحلة صعود نجم جمال مبارك. ففي عام 1998، أسس هذا الأخير جمعية «جيل المستقبل»، وكان في عضوية مجلس إدارتها الوزيران

(308) بعد توجه أولي اتبعته الحكومة المصرية في منتصف السبعينيات لاحتواء تلك الفئات، «ما لبثت أن عادت وأبدلت سياسة الاستيعاب بانتهاج سياسة تقوم على الانتقاء، وبالتالي الاستبعاد والإقصاء لبعض الشرائح، وهو ما حدث على أثر احتدام الأزمة الاقتصادية في أواخر السبعينيات». انظر: المصدر نفسه، ص 257.

(309) Kandil, p. 206.

أحمد المغربي ورشيد محمد رشيد والمهندس أحمد عز ومعتز الألفي وغيرهم. عملت هذه الجمعية على تطوير ثقافة القطاع الخاص وتعزيز دور رجال الأعمال الشباب. ووصل أعضاء مجلس إدارة هذه الجمعية إلى مناصب وزارية، وكان لهم نفوذ في مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية ومجلس الأعمال المصري - الأميركي، كما عملت الجمعية على تدريب كوادر إدارية في الدولة والقطاع الخاص.

في التعديل الوزاري الذي أُجري في تموز/ يوليو 2004، عُين سبعة وزراء من الشباب المقربين إلى جمال مبارك، وفقد بعض الوجوه التقليدية، مثل يوسف وهبي وصفوت الشريف وفاروق سيف النصر وكمال الشاذلي، مناصبه الوزارية بالتدرّج خلال عقد التسعينيات والعقد الأول من هذا القرن. وهؤلاء الوزراء السبعة هم رشيد محمد رشيد (وزير الصناعة والتجارة الخارجية) وعصام شرف (وزير النقل الذي أصبح رئيس حكومة ما بعد الثورة) وطارق كامل (وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) وأحمد جمال الدين (وزير التعليم) وأنس الفقي (وزير الشباب ولاحقًا وزير الإعلام) وأحمد درويش (وزير التنمية الإدارية) ومحمود محيي الدين (وزير الاستثمار).

لا شك في أن المرحلة كانت مرحلة صعود رجال الأعمال الذين اخترقوا الحكومة ومجلس الشعب، وصاروا يملكون صحفًا ووسائل إعلام وفضائيات أيضًا. وسيكون لهذا في رأينا تأثير كبير لاحقًا في مسار ثورة 25 يناير المصرية وفي ردّة الفعل عليها. فلرجال الأعمال المصريين الجدد شبكة علاقات واسعة في الدولة العميقة، كما أنهم يملكون صحفًا وشبكات تلفزيون خاصة ويستتبعون كوادر ومهارات تسوّق مشروعاتهم وتوجهاتهم وأفكارهم.

مثّلت حكومة أحمد نظيف نقلة حادة إلى اللبرلة الاقتصادية المفرطة بوجهها النيوليبرالي، وانتقال مصر في الوقت ذاته إلى سيطرة الدولة الأمنية، مع حفنة من كبار رجال الأعمال الذين يتولون أهم الوزارات الاقتصادية الخدماتية، على الحزب. ولم يكن مسعى جمال مبارك إلى تأسيس قاعدة اجتماعية سياسية داخل الحزب الوطني إلا ثمرة هذا الزواج بين البيروقراطية ورجال الأعمال، في الوقت الذي حافظ فيه الرئيس على ولاء الجيش. وكانت المعضلة الكبرى أن جمال

مبارك لم ينجح في إنشاء قطب ثالث للمعادلة الثنائية بين الجيش والرئاسة، يتألف من السياسيين ورجال الأعمال، وبقي بحاجة إلى رضى القطبين الآخرين. كما لم يتمكن من حماية نفسه وحماية رجال الأعمال حين انتفض الشعب.

انضم جمال مبارك إلى الحزب الوطني في عام 2000. وبعد عامين، ألّف فيه ما سمّي اللجنة العليا للسياسات. بعد ذلك، قامت الأمانة العامة للحزب بتعيين أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية في لجنة السياسات[310]، الذي ضم في عضويته بعضًا من أهم رجال الأعمال الذين حققوا صفقات من عمليات الخصخصة، منهم طاهر حلمي (رئيس المركز). وكانت شركة حلمي وسيطًا لشركات دولية عملت في الخصخصة، مثل بيكر أند ماكينزي (Baker and Mckenzie) التي أبرمت صفقات خصخصة بلغت قيمتها ثلاثة مليارات دولار. كما شارك أحمد عز (العضو المؤسس في هذا المركز) في صفقات شبيهة. وكما سبق أن ذكرنا، تحوّلت الغرفة التجارية الأميركية - المصرية، المؤلفة من رجال أعمال أميركيين ومصريين مؤيدين للّبرلة الاقتصادية، إلى «لوبي» مؤيد للتوريث ومناصر له في الولايات المتحدة ومصر.

في عام 2007، انتُخب جمال أمينًا عامًا مساعدًا للحزب، وأصبح اسمه متداولًا كخليفة محتمل لوالده. وصار الانضمام إلى لجنة السياسات هدف السياسيين الشباب الطامحين إلى تأمين مستقبلهم السياسي ضمن النظام. فهذه اللجنة هي التي قادت عملية التحالف مع رجال الأعمال في الحزب، وعمليات

(310) المركز المصري للدراسات الاقتصادية عبارة عن مركز تحليل سياسات (Think tank) والنشاط البحثي والتأثير. أنشئ في عام 1992 بمبادرة من عدد من رجال الأعمال المنخرطين في اتفاقات التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة والناشطين في غرفة التجارة الأميركية، ورئسه جمال مبارك. بدأ نشاطه بمنحة حصل عليها طبقًا لاتفاق بين الحكومة المصرية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، واستمر تمويله بمنح أخرى من مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز أبحاث التنمية الدولية ومركز المشروعات الدولية الخاصة، ثم وفر رجال الأعمال التمويل الكامل له. يمكن اعتباره العقل الموجه للوبي رجال أعمال، ولتدخلاتهم في بلورة سياسات الاقتصاد الكلي واختبارها وتقديمها للحكومة. انظر: مروة مجدي، «المركز المصري للدراسات الاقتصادية: «مطبخ اقتصادي» للحكومة،» الشرق الأوسط، 25/ 11/ 2007. تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?article=447079&issueno=10589#.VNr8Q_mUe0I>.

الخصخصة الواسعة النطاق التي قامت بها الحكومة المصرية. ونعتقد أن الصراع على عضوية اللجنة بين أبناء الجيل ذاته، لاحتلال مكانة ما في التمثيل السياسي للتحالف الاقتصادي الاجتماعي النيوليبرالي الذي مثلته، دفع ببعض من لم ينجحوا في التنافس على الحظوة عند جمال مبارك إلى اتخاذ مواقف نقدية موقتة، هي في حقيقتها مواقف غاضبة على تهميشهم، لكنها بدت أحيانًا معارِضة وصُوِّرت لاحقًا كأنها مواقف ثورية عند بعض من كانوا أعضاء في هذه اللجنة.

أُحيطت اللجنة بمثقفين مصريين «ليبراليين» كانوا مستعدّين للدفاع عن قمع الحقوق والحريات وتحسين صورة النظام في الغرب. كتب مثقفون مصريون، مثل يوسف بطرس غالي وعبد المنعم سعيد، مقالات في صحيفة واشنطن بوست ترد على المطالب الأميركية بالإصلاح الديمقراطي ومخاطر مثل هذا الإصلاح على مصر. كانت هذه ردودًا على مجموعة الخبراء حول مصر (Working Group on Egypt) التي أنشئت في عام 2008 كجماعة ضغط (لوبي) من خبراء متخصصين بشؤون الشرق الأوسط، هدفها دفع الحكومة المصرية إلى تبني إصلاحات ديمقراطية. قدمت شركات اللوبي التي تعمل لتحسين صورة مصر في الولايات المتحدة أسماء باحثين وسياسيين لإجراء مقابلات معهم في وسائل الإعلام الأميركية دفاعًا عن النظام الحاكم، منهم عبد المنعم سعيد (رئيس مجلس إدارة مجلة الأهرام) وحسام بدراوي (من الحزب الوطني) والوزير رشيد محمد رشيد (من حكومة أحمد نظيف) ومنير فخري عبد النور (سكرتير عام حزب الوفد) والسفير سامح شكري[311]، وجميعهم ينتمون إلى الجناح الليبرالي، ولديهم القدرة على مخاطبة الرأي العام الأميركي لتجميل صورة نظام مبارك وترويج برنامج ابنه جمال للإصلاح.

ضاعف رجال الأعمال نوابهم في البرلمان من 37 نائبًا في عام 1995 إلى 77 نائبًا في عام 2000. لكن مع بروز جمال مبارك، سيطر هؤلاء على الحزب الوطني ومفاصل الدولة، وقادوا خطة تحديث اتخذت شكل اللبرلة الاقتصادية الكاملة. وأُطلِقت أيديهم في الاقتصاد وفي تأسيس وسائل الإعلام وامتلاكها. وكانت

(311) محمد المنشاوي، أمريكا والثورة المصرية: من 25 يناير إلى ما بعد 3 يولية - شهادة من واشنطن (القاهرة: دار الشروق، 2014)، ص 67-68.

شركاتهم ووكالاتهم حاضنة لتكوين طبقة وسطى جديدة من الخبراء والمديرين، خرجوا من ازدحام القاهرة، وأقاموا في المدن والأحياء الميسورة الحديثة، المجهزة بوسائل الراحة والترفيه. وبذلك، اتخذت الفجوة الطبقية في مصر طابع الانفصال المكاني (والزماني إلى حد ما) في نوع من نظام الفصل الطبقي (أو الأبارتهايد الاجتماعي إذا صح التعبير، في استعارة من نظام الفصل العنصري).

قامت هذه الأحياء في الصحراء خارج المدن ومشروعات التنمية العقارية الأخرى ومشروعات السياحة على الشواطئ المصرية، على أساس بيع أراضي الدولة بأسعار بخسة لمستثمرين مصريين وعرب مقرّبين من النظام، ولشراكات رموز النظام والأُسر المقرّبة من العائلة الحاكمة. ولفتت الصفقات الفاسدة لبيع أراضي الدولة انتباه الإعلام والمواطنين المصريين.

كان أحمد عز - الذي استولت شركته على مصانع الفولاذ التابعة للقطاع العام في مصر واحتكرت صناعته - رمزًا لفئة رجال الأعمال المتورّطين في السياسة والفساد في هذه المرحلة من عهد مبارك. ووصل إلى منصب الأمين التنظيمي للحزب الوطني، وهو من قدّم صديقه جمال مبارك في آخر مؤتمر للحزب في عام 2010 لإلقاء كلمته، وعرّفه بأنه «جمال... قائد ثورة التحديث».

نشأ الفساد البنيوي أو المؤسسي في ظل هذه السياسات، وهو بالتعريف «الفساد الكبير» المرتبط بالصفقات الكبرى في مقابل «الفساد الصغير» الذي «يسهّل» معاملات المواطنين اليومية[312]. كان نشوء الفساد البنيوي الشبكي (أو المافيوي) يشير إلى نظام آخر يقطع تمامًا مع نظام ثورة يوليو. فالفساد الصغير كان ملحوظًا في عهد عبد الناصر، لكن الفساد البنيوي كان محدودًا وموظفًا لغايات سياسية تتجاوز الانتفاع الشخصي. لكن في عهد مبارك، تصاعد الفساد المافيوي الكبير إلى أعلى درجاته، وتردّد صدى ذلك في الوعي الجماعي، فالشعب يعرف أن أشخاصًا مثل ممدوح إسماعيل، صاحب العبّارات التي غرقت إحداها ومعها مئات المصريين، عضو مجلس شورى سابق وأحد رجال الأعمال المقربين إلى

(312) عن هذا التمييز انظر: إسماعيل الشطي [وآخرون]، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

النظام السابق ممن كان يمنحهم الدعم والحصانة، ما عوّق عملية محاسبته. واشتهر في حينه يوسف والي الذي اتُّهم باستيراد «المبيدات المسرطنة» في عام 2004. وتحول هؤلاء إلى رموز سلبية في الثقافة الشعبية الناقمة على الفساد، ولم يكونوا أفرادًا تقدموا باجتهادهم الشخصي، بل تولّد نفوذهم من مواقعهم في النظام الحاكم. فيوسف والي كان وزيرًا للزراعة وأمينًا عامًا للحزب الوطني الحاكم، وهو من قال: «لست مسؤولًا عما حدث، فكلنا في النهاية نعمل سكرتارية عند الرئيس»(313)، وهي المقولة التي تذكر صحيفة مصرية أنها «أصبحت شعارًا للمرحلة»(314).

في العقد الأخير من عهد مبارك، أصبح الاندماج بين «رجال الأعمال» و«أهل السلطة» شديد الوضوح، وصاغ منه الخيال الشعبي قصصًا وحكايات متداولة. فعن تلك الفترة، كتب الروائي المصري علاء الأسواني بلغة تصويرية: «تنص المادة 158 من الدستور المصري على أن الوزراء في مصر لا يحقّ لهم مزاولة المهن الحرة أو البيع أو الشراء أثناء توليهم مناصبهم... حتى لا يحدث تضارب بين منصب الوزير ومصالحه التجارية، فيصبح الخصم والحكم في نفس الوقت، لكن النظام في مصر لا يحترم الدستور ولا القانون، وقد دفع في التعديل الأخير بمجموعة من السماسرة والتجار إلى مناصب الوزارة... وكأن مصر قد صارت كلها شركة تجارية يملكها الرئيس مبارك وولداه. السيد منصور شيفروليه أصبح

(313) جاء وصف الوزراء بأنهم سكرتارية تنفذ إرادة الرئيس ضمن تبرير يوسف والي لقراراته في معرض شهادته أمام نيابة أمن الدولة العليا، في قضية تعلقت بمئة ألف فدان منحها مبارك في أواخر التسعينيات في منطقة شرق العوينات في جنوب غرب مصر لشركة «المملكة» التي يملكها الوليد بن طلال، ولم تنجز الشركة التزامها استصلاح تلك المساحة الشاسعة، مكتفية ببضع مئات من الفدادين. واتهمت الشركة «بتسقيع» تلك الأراضي بغية بيعها والمتاجرة فيها. أكد والي أنه لم يوقع إلا بناءً على توقيعات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وعندها أفرجت عنه النيابة. ومقولة «سكرتارية للرئيس» إشارة جلية إلى كون ظواهر الفساد الكبير التي طاولت وزارات أساسية، كالإسكان والنفط والزراعة واتهم فيها الوزراء، لم تكن بعيدة عن إرادته، بل وأوامره. انظر الحوار مع أحد الصحافيين الذين كشفوا قضايا الفساد في وزارة الزراعة: أحمد إسماعيل ومحمد عيسى، «صلاح البديوي: المبيدات المسرطنة أخطر من الأسلحة الفاسدة،» الأهرام (الرقمي)، 16/ 4/ 2011. على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=480581&eid=17>.

(314) عبد الفتاح عبد المنعم، «يوسف والي: 20 عامًا من الألغاز في الوزارة والحزب الوطني وحكايات التطبيع بالمبيدات المسرطنة،» اليوم السابع، 11/ 2/ 2010.

وزير النقل (المقصود هنا هو الوزير السابق محمد منصور وكيل جنرال موتورز منتجة السيارة ماركة شيفروليه)، والأخ رفعت صاحب شركة جرانة للسياحة صار وزيرًا للسياحة (المقصود زهير جرانة وزير السياحة الذي قبض عليه عقب اندلاع الثورة)، والدكتور حاتم الجبلي الذي يشارك في ملكية وإدارة مستشفى دار الفؤاد ومركز أشعة كايرو سكان ومعامل تحليل طبية وفنادق سياحية، قد تحول بين يوم وليلة إلى وزير للصحة»(315).

قاد الفساد والوضع الاقتصادي الفردي المتدهور إلى 161 إضرابًا في عام 2001، و86 إضرابًا في عام 2003، وإضراب نيسان/ أبريل المعروف في المحلّة الكبرى في عام 2008، و700 إضراب في عام 2010. أما بين عامي 2001 و2011، فشارك مليونا عامل في إضراب واحد على الأقل(316). وسنعود إلى هذه الموضوعات في الفصول المتعلقة بتاريخ حركة الاحتجاج في مصر.

ترافقت مظاهر الفساد مع مظاهر الصراع داخل النظام بين النخب الاقتصادية والمثقفة الجديدة (النيوليبرالية) المرافقة لعملية توريث جمال مبارك والجيش والنخب القديمة في عهد حكومة نظيف (2004-2011). وفي الوقت الذي جرى فيه إفقار البيروقراطية المصرية، أصبح عدد من المسؤولين من كبار الأثرياء، وأصبح وزير الداخلية حبيب العادلي نفسه مليارديرًا. وبحسب تقرير صادر عن منظمة غلوبال فايننشال إنتيغريتي (Global Financial Integrity) في شباط/ فبراير 2011، حلّت مصر في المرتبة الثالثة بين الدول الأفريقية في قائمة تهريب الأموال إلى الخارج، إذ بلغ هذا التهريب في مصر 6.4 مليارات دولار سنويًا(317). ولتقدير

---

(315) علاء الأسواني، هل نستحق الديمقراطية؟، مقالات علاء الأسواني؛ 2، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2010)، ص 20.

(316) Kandil, pp. 216-217.

(317) ألقى تقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية عن الأموال المهربة الضوء على ما هرّبه جمال مبارك من خلال شركاته في أوروبا والكاريبي. انظر: أسامة دياب، هل نسترد أموالنا المنهوبة: أصول مصر المهربة بين صفقات التصالح وأحكام البراءة والفساد المؤسسي (القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/12/2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/can_we_recover_our_stolen_assets_ar.pdf>.

وكذلك تقرير البنك الدولي: *Stolen Asset Recovery (StAR) Initiative: Challenges, Opportunities, and Action Plan* (Washington, DC: World Bank; [Vienna]: United Nations Office on Drugs and Crime, 2007), on the Web: <http://siteresources.worldbank.org/NEWS/Resources/Star-rep-full.pdf>.

الأضرار الملموسة للعمليات المنهجية والمنظمة لإخراج الأصول المالية للدولة وتهريب الأموال، يقدر خبراء التنمية أن كل 100 مليون دولار من هذه الأموال تكفي لإطعام أربعة ملايين طفل بشكل تام، أو تركيب ربع مليون وصلة مياه للمنازل، أو شقّ 240 كلم من الطرق المرصوفة. وقدّر خبراء دوليون في المنظمة المذكورة، مقربون إلى البنك الدولي، الأموال المهربة في عهد مبارك بنحو 132.28 مليار دولار، أي ما يعادل 847.444 مليار جنيه مصري. وكانت هذه الأموال كافية لإنقاذ عشرات الملايين من المصريين من السقوط تحت خط الفقر الذي دمر كثيرًا من قدرات الدولة، فضلًا عن الآثار المترتبة عنها التي يصعب قياسها، من تنامي حال الإحباط والاحتقان الاجتماعي وغياب الاستقرار السياسي[318].

تداخلت طبقة الأغنياء مع السلطة الحاكمة في البلد من أجل تسيير المصالح والمنافع بين النخبتين. وكانت أول مرة في تاريخ مصر الحديث يتدخل فيها الأغنياء على مستوى الحكم في البلد، من خلال محاولة تمرير مسألة «توريث» الحكم إلى جمال ابن الرئيس[319].

في هذا الصدد، يرى جلال أمين أن «أفراد الطبقة الوسطى الدنيا التي تمثل أكثر من نصف الطبقة الوسطى، تملّكهم احساس عميق بالهامشية وفقدان الرضا عن الذات، فهذا الشعور تكوّن مع بدايات الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات، وتحديدًا لدى تلك الشرائح الاجتماعية التي عجزت عن اللحاق بركب المستفيدين من الانفتاح، على أن هذا الشعور ربما ازداد قوة خلال الثمانينيات بعد أن انحسرت موجة الرخاء النسبي... أضف إلى ذلك نسبة المتبطلين خلال الثمانينيات، وعلى الأخص بين خريجي الجامعات والمتعلمين تعليمًا متوسطًا، ما غذّى الشعور بالسخط على المجتمع، وفقدان الثقة بالنفس لدى أفراد كانوا يتطلعون إلى مستقبل أفضل»[320]. ويتابع أمين أن هذا الشعور

(318) دياب، ص 7.

(319) ستيفن رول، «جمال مبارك والخلاف في صفوف النخبة الحاكمة في مصر،» (مركز كارنيغي للسلام، بيروت، 1 أيلول/ سبتمبر 2010)، تم الاطلاع عليه 15/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.carnegie-mec.org/publications/?fa=show&id=41491>.

(320) جلال أمين، ماذا حدث للمصريين؟ تطور المجتمع المصري في نصف قرن، 1945-1995 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999)، ص 88.

بالنقص لدى شرائح واسعة في الطبقة الوسطى الدنيا مرشح، وبشكل كبير، لأن يكون السبب الرئيس في تصاعد أجواء فتنة طائفية في مصر، ولا شك في أن هذه انطباعات أكثر منها استنتاجات علمية، لكنها في رأينا تنجح في تصوير روح المرحلة.

تاسعًا: تردي الأوضاع الاجتماعية في ظل حكم مبارك

أصبح المناخ الاجتماعي العام في مصر خانقًا وقاهرًا خلال العقود الأخيرة، بسبب الانحدار الذي شهدته أوضاع المجتمع كما أشرنا. ويسهل على المراقب ملاحظة قدر هذا الانحدار الاجتماعي وانتقاله من محطة إلى أخرى، وتفاقم التذمّر على الرغم من الاعتقاد الذي يروِّج أن السكان ربما اعتادوا التلوث، و«سلوك» يميز الازدحام وتعطيل المصالح من خلال أجهزة الدولة البيروقراطية والخوف من رجل الأمن، الأمر الذي يجعلهم لا يلاحظون بسهولة تدهور الوضع نحو الأسوأ. والأهم من هذا كله، بعدما طال مكوث مبارك في الحكم، وبعد انتقاله إلى ممارسات سلطاته من شرم الشيخ، بدا النظام كأنه شاخ وبدت البلد معطلة عمليًا، وبدا أن الجمود هو أبرز ما يميّز المرحلة. وتدنّت شعبية النظام إلى درجة أن جنرال مصري متقاعد قال في مقابلة لجريدة نيويورك تايمز إنه يشكّ شكًا عميقًا في أن الجيش قد يطلق النار على الناس لمصلحة حكومة غير شعبية كهذه[321]، وهذا ما حصل فعلًا في ثورة 25 يناير التي قامت بعد ذلك بخمسة عشرة عامًا.

لنتأمل شهادة مراقب للمجتمع المصري من خارجه. أمضى المستعرب والبروفيسور الياباني نوبواكي نوتوهارا أربعين عامًا من عمره يزور البلدان العربية ويسجل ملاحظاته عنها. ويذكر في كتابه العرب أنه زار مصر بعد غياب، ووجد أن الوضع الاجتماعي فيها يزداد سوءًا: «... كنت في القاهرة نفسها، لكن كانت رغبتي في الخروج إلى الشارع قد ذبلت، كنت أريد أن أقلل عدد مرات خروجي قدر الإمكان، لم يكن السبب أنني أكره الغبار والضجة وحرارة الشمس القوية، بل كان السبب هو أنني كنت أرى توترًا شديدًا يغطي المدينة كلها. لكنني لا أستطيع

---

(321) Youssef M. Ibrahim, «Behind Smiles, Egyptians Tell Mubarak to Shape Up,» *New York Times*, 3/7/1995, pp. A1 and A9.

أن أتجاهل حياة الناس في هذه المدينة. كانت وجوههم تدخل إلى عيني وهم يمشون وكأن شيئًا ما يطاردهم. وجوه جامدة صامتة، وطوابير طويلة من الواقفين أمام 'الجمعية'، ومواقف الباص وغيرها، لقد رأيت الباصات المكتظة تجري بينما يتعلق ركاب بالشبابيك والأبواب!... باختصار التوتر يغطي الشارع، توتر شديد تتوقع أن ينقطع في أي لحظة. هذا التوتر يجعل الناس يتبادلون نظرات عدوانية ويزيد توتر المدينة نفسها أكثر فأكثر»[322].

كان الوضع في مصر جليًا لعين الناظر، ومن الطبيعي أن يحصل تحولٌ سلبي في طبائع البشر حين ينتشر الفقر والازدحام وعدم اليقين، وحين تغيب الدولة عن مجتمع اعتاد دور دولة الرعاية بعد عام 1952، لتحضُرُ في حالات القمع أو إذا احتاج المواطن إلى المرور في دهاليز البيروقراطية لإنهاء معاملة ما. وفي سياقي الحضور هذين، تفضّل الدولة الإنسان الخانع والمطيع أو المتعاون الأمني، أما السوق فتريده مستهلكًا ناشطًا أو عاملًا بأدنى الأجور الممكنة.

إنها أيضًا مرحلة انتشار قيم اجتماعية مثل الفهلوة وتدبير الحال، وفيها لا يمكن الشخص النظيف اليد أن ينجح بين الناس، و«القوي» يستحق بعض الامتيازات لأنه قوي، وهذا نِتاج طبيعي لما يشاهده الفرد أمامه في الدولة من انتشار المحسوبيات والفساد بين الطبقات والنخب العليا في المجتمع، إضافة إلى شرعنة الفساد ومراعاة القوي وغير ذلك، سبلًا للنجاح، في مجتمع يميل أصلًا إلى الهرمية الطبقية وتحديد مكانة الشخص الاجتماعية في المعاملات.

ارتفع معدل النمو الاقتصادي في العقود الثلاثة الأخيرة في مصر نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط في منتصف السبعينيات، إضافة إلى ارتفاع مقدار التحويلات الخارجية من المغتربين المصريين ولا سيما في دول الخليج. وتعاظمت قيمة التحويلات مع زيادة أعداد المهاجرين، لكن انخفض سعر النفط ومعدل الهجرة في منتصف الثمانينيات، وانخفض تبعًا لذلك مقدار التحويلات الخارجية. إلا أن إخفاق الإدارة واستشراء الفساد في الأجهزة القائمة على إدارة الاقتصاد في البلد، وضغط قوى أجنبية على البلد (لتحقيق مصالحها

(322) نوبوأكي نوتوهارا، العرب: وجهة نظر يابانية (كولن، ألمانيا: منشورات الجمل، 2003)، ص 6.

الاقتصادية)، أدّيا - بحسب جلال أمين - إلى اختلال النظام الاقتصادي المصري[323].

ما عاد الاقتصاد المصري اقتصاد كفاف؛ فوفقًا لـ تقرير التنمية البشرية في مصر (2010)، يمثل الفقراء في مصر 20 في المئة من السكان[324]. وبحسب التقرير نفسه، تقود طرائق عدة إلى ظاهرة الفقر في مصر، مثل انتقال هذا الفقر من جيل إلى جيل، أي إن الفقراء هم أبناء فقراء، إضافة إلى عدم توافر الوظائف للشباب. ويشير اتجاه مؤشر التنمية في مصر إلى أن على الرغم من ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2008 و2010، فإن نسبة الفقراء في مصر ارتفعت بين هذين العامين من 19.6 إلى 21.6 في المئة[325].

ترافقت زيادة معدلات الفقر مع زيادة الاستهلاك في مصر. فعلى سبيل المثال، أوضحت دراسة صادرة عن جامعة القاهرة أن معدل شراء جهاز الهاتف المحمول (الخليوي) في مصر من أسرع المعدلات نموًا في العالم بنسبة 35 في المئة، في مقابل 30 في المئة في الصين. كما ارتفع عدد المشتركين في الإنترنت من 654 ألف مشترك في عام 1999 إلى أكثر من ستة ملايين في عام 2006[326].

تؤدي زيادة الاستهلاك مع انخفاض الدخل إلى إفقار الطبقات الشعبية، وإلى تعويق الفاعلية الاقتصادية المنتجة داخل البلد. ويأتي هذا كله في سياق مسار الانفتاح الاقتصادي المصري الذي ولّد رأسمالية ذات طبيعة طفيلية تُعنى في المقام الأول بالاستهلاك لا الإنتاج، ومبادلة فائض أو ناقص الاستهلاك من دون اكتراث للوسط الاجتماعي والاقتصادي الذي يعمل في إطاره[327]. لكن النزعة

(323) جلال أمين، عصر الجماهير الغفيرة، 1952-2002 (القاهرة: دار الشروق، 2003)، ص 149.

(324) هبة حندوسة [وآخرون]، مصر تقرير التنمية البشرية، 2010: شباب مصر، بناة مستقبلنا (القاهرة: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2010)، ص 5.

(325) المصدر نفسه، ص 20.

(326) أيمن زهري، دفتر أحوال المجتمع المصري (شبين الكوم، مصر: [المؤلف]، 2006)، ص 11.

(327) ثناء فؤاد عبد الله، مستقبل الديمقراطية في مصر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) ص 172.

الاستهلاكية التي لا يرافقها ارتفاع في الدخل تقود أيضًا إلى تغذية مشاعر النقمة والاحتجاج، لأنها تساهم في وعي الفقر.

يخلص التقرير الذي ركز على وضع الشباب المصري، إلى تأكيد ما أشرنا إليه آنفًا من أهمية السلطة وحسن الإدارة في مواجهة مثل هذه المصاعب: «إن فقراء مصر - جيلًا بعد جيل - تعرضوا للتهميش، وحُرموا من الحقوق التي ثبت أنها تستطيع كسر حلقة الفقر. وفي الواقع، ما زالت مصر متأخرة عن البلدان متوسطة الدخل إذا تجاوزنا الاقتصادات الصاعدة في النهوض بالمستويات الأساسية للصحة، والتغذية، والتعليم لمعظم الفئات الأكثر تأثرًا بهذه الأوضاع، أي الأطفال والشباب. ولا يمكن في الواقع تغيير مزاج الشباب المكتئب ولا توقعاتهم غير المتفائلة إلا من خلال تبني حزمة قوية من تدخلات السياسة العامة»(328).

عادت معدلات النمو إلى الارتفاع بعد عام 2003، خصوصًا بين عامي 2006 و2008، بحسب التقديرات التقريبية الصادرة عن البنك الدولي، من 4 في المئة في عامي 2004/ 2005 إلى 7 في المئة في 2006/ 2008، ثم انحدرت إلى 5 في المئة في عامي 2009/ 2010. وتعود المساهمة الأساس في هذا النمو إلى إنتاج الغاز الطبيعي، مع بدء إنتاجه في التسعينيات، الذي حلّ محل إنتاج النفط، وإلى الزيادة الكبيرة في إنتاج الصناعات المعتمدة على استهلاك الغاز، إضافة إلى النمو الكبير في قطاع السياحة. فبعد أن كانت واردات مصر من المنتوجات النفطية تزيد على صادراتها بين عامي 1999 و2001، تطوّرت صادرات الغاز في ما بعد، ووصلت ذروتها في عام 2007 إلى 56 في المئة من مجمل الصادرات، بقيمة 8.8 مليارات دولار، وهي معدلات تقارب ذروة الصادرات النفطية في عام 1981 التي كانت 60 في المئة، بقيمة 3.6 مليارات دولار بالأسعار الثابتة لعام 2000(329). وفي خلال ما بدا ازدهارًا اقتصاديًا سبق الثورة، زار مصر في عام 2008 وحده 12.8 مليون سائح، وظهرت توقعات في تلك الفترة متفائلة في شأن استقرار الاقتصاد المصري وتوجهه ليكون اقتصاد سوق مزدهرًا، من خلال وفرة في العوائد تحاكي وفرة عرفتها مصر في منتصف السبعينيات، عززت

(328) حندوسة [وآخرون]، ص 91.

(329) Henry and Springborg, p. 177.

من احتياطي القطع النادر في المصرف المركزي، ونشّطت المصارف التجارية والقروض الاستثمارية لرجال الأعمال، وحتى لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لا بدّ هنا من الإشارة، بحسب إبراهيم العيسوي، إلى التعامل مع الناتج المحلي الإجمالي وفق العلاقة بين الناتج الفعلي والناتج المقيس في قياس نجاح معدل النمو أو الناتج في التعبير عن المقدار الحقيقي للنشاط الاقتصادي في مصر، بسبب وجود قطاع كبير من النشاط الاقتصادي غير النظامي يصعب حصره وتقديره، مع استشراء ظاهرة عدم تسجيله. ويطرح ذلك مشكلة النمو الاسمي والنمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما في ظل العادة البيروقراطية للمخططين المصريين في المبالغة بالزيادة في مقدار الناتج أو التحيّز إلى أعلى في تقديره، فتبقى المشكلة قائمة ومزمنة بتقدير المعدلات الحقيقية لنمو الناتج، أي معدلات النمو المستبعد، ومنها أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار أو التضخم[330].

في فترة النمو المعلنة هذه ذاتها، وفي عام 2008 تحديدًا، عاشت مصر فجأة ظاهرة نقص «العيش» (الخبز)، الناجمة كما يبدو عن بيع المخابز الحكومية الطحين المدعوم إلى المخابز الخاصّة، ضمن مضاربات وعمليات فساد كبرى[331]. وظهرت بوادر غضب شبيهة بتظاهرات انتفاضة كانون الثاني/ يناير 1977. وبين عامي 1998 و2004، اندلع ألف احتجاج عمالي بين اضرابات وتظاهرات، منها نحو 250 احتجاجًا في عام 2004 وحده. وفي عام 2006، نُظّم 222 إضرابًا وتظاهرة في القطاع العام. وبين عامي 2006 و2008، تزايدت أعمال الاحتجاج في المحلة الكبرى، ففي 7 كانون الأول/ ديسمبر 2006، أضرب 20 ألف عامل من عمال النسيج في المحلّة[332]. وكان موضوع الخصخصة محركًا رئيسًا للاحتجاجات العمالية.

بين عامي 2002 و2008، وقع كثير من الكوارث بان فيها غياب الدولة،

---

(330) العيسوي، **الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا**، ص 55 و59.

(331) Henry and Springborg, p. 178.

(332) المصدر نفسه، ص 178-179.

واستمرار إدارتها من دون «صيانة»، وكأن المواطن متروك لنفسه أو بحسب التعبير العامي «من دون صاحب». كما تعددت حوادث القطارات وكوارثها مع تضعضع البنية التحتية للسكك الحديد، وهي وسيلة المواصلات الأولى للمواطنين المصريين. وفي 19 شباط/ فبراير 2002، لقي نحو 400 شخص حتفهم في حادث احتراق عربات الدرجة الثالثة بقطار الصعيد. إن الفساد وإهمال المجال العام يفسران وجود عربات متهالكة، من الدرجة الثانية أو الثالثة في مصر - لا تتلاءم مع تاريخ طويل لسكة الحديد فيها - مهملة يتكدّس فيها الناس، وربما تتسبب لهم بموت مأساوي، كما حصل في حادثة قطار الصعيد (2002)[333].

إلى ذلك، استفحلت ظاهرة انهيار العقارات التي بدأت منذ زلزال عام 1992، ولم تفلح القوانين في لجمها بسبب تفشي الفساد في أروقة الإدارة المحلية[334]. في 5 أيلول/ سبتمبر 2005، قُتل 47 شخصًا، بينهم ممثلون ونقّاد في مسرح أبو سويف. وفي كانون الثاني/ يناير 2004، تحطّمت طائرة من طراز بوينغ 737 استأجرتها شركة سياحية مصرية، وقُتل في الحادثة طاقم الطائرة و135 سائحًا فرنسيًا كانوا على متنها.

في 3 شباط/ فبراير 2006، غرقت عبّارة «السلام بوكاشيو 98» في البحر الأحمر، التي تعود إلى شركة يملكها ممدوح إسماعيل، فنجا من حادث الغرق 375 راكبًا فقط من أصل 1400 راكب، منهم طاقمها. وعندما حضر الأقرباء إلى الميناء للاستفهام عن مصير ذويهم، قمعهم الأمن المصري من دون أخذ كرامتهم ومشاعرهم في الاعتبار. وهرب ممدوح إسماعيل، المقرب من عائلة الرئيس، إلى خارج البلاد.

في أيلول/ سبتمبر 2008، قُتل 100 شخص بانهيار صخري في حي الدويقة العشوائي غير المعترف به عند سفح جبل المقطم. ولم يهرع أحد لمساعدة

---

(333) «أكثر من 350 قتيلًا في كارثة قطار الصعيد بمصر،» (الجزيرة نت، 20/ 2/ 2002)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=26787>.

(334) يورد تقرير لـ المصري اليوم بعضًا من أبرز هذه الحوادث. انظر: بسام رمضان، «بالصور والفيديو: أشهر 10 كوارث في عهد مبارك،» المصري اليوم، 11/ 8/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 10/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/499524>.

المنكوبين، فلم يتمكنوا حتى من البحث عن ناجين تحت أنقاض منازلهم. وعمليًا، تشرّد السكان ولم تنفّذ الوعود الكثيرة بمعاودة إسكانهم. فجبل المقطم كان يتعرض لهزات منذ بناء الوحدات السكنية قرب الصخرة التي وقعت منه. وفي مثل هذا المكان، كان من المفترض أن تؤخذ في الحسبان توصيات اللجان ومراكز البحوث المتخصصة، لكن غياب الدولة من جهة، واختفاءها خلف تعقيدات البيروقراطية وترهّلها، وخلف الفساد والمحسوبية من جهة أخرى، حوّلا التقارير حبرًا على ورق. فالدولة لم تر أصلًا جدوى من أي تدخل إيجابي في العشوائيات، في ظل نظام «الفصل» الطبقي القائم، ما دامت الفئات الاجتماعية التي يهتم النظام لأمرها تعيش منفصلة من هذه الأحياء، وهو قادر على حمايتها منها. وبعد الحادثة لم توفّر أي مساكن بديلة للضحايا في المقطم[335].

من أمثلة تعايش النظام الحاكم مع بؤس أحياء الفقر، ونشوء نظام «الفصل الاجتماعي»، تركُ بعض الأحياء والمناطق الهامشية لنفسها، وتسامح الحكومة حتى مع تفشي الجريمة والعنف والتدين الأصولي في أرجائها. وما دام العنف موجهًا داخليًا، أو حتى ضد الأقباط في الحي نفسه، لم تتدخل الدولة، لكنها تدخلت عندما تجاوز هذا العنف حدود الأحياء نفسها. هكذا، حوصرت «الدولة الإسلامية» في حي عين شمس في القاهرة، واحتل 14 ألف شرطي وعنصر من قوات الأمن المركزي، تساندهم مئة مدرعة، حي إمبابة في عام 1992، حين قرّر النظام حينها أن الحي تجاوز حدوده[336].

لم يشعر الناس بارتفاع نسب النمو، ذلك أنه كان نموًا بلا تنمية، أو «نموًا عشوائيًا». وزادت الكوارث المذكورة أعلاه الشعور بأن البلد يعيش حالة جمود سياسي وفلتان اجتماعي واقتصادي، في ظل سيادة قانون الغاب. وتخللت هذه الحوادث التي سمّمت المناخ الاجتماعي العام في البلد، إهانة المسؤولين في الدرجات الوسطى والدنيا كرامة ذوي الضحايا، وترافقت مع فساد وتقصير مؤسسي، ما ضاعف وقعها السيئ. في هذه الأوضاع، أصبح الفقر والعشوائيات

---

(335) عبد الواحد المكني، «سقوط صخرة المقطم: الانهيارات ليست جديدة... لكنها متواصلة،» الأوان (موقع إلكتروني)، 16 أيلول/ سبتمبر 2008). تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/F8iQXk>.

(336) بومييه، ص 120.

الوجه الآخر لـ «النمو العشوائي»، وسوء عملية التوزيع والسياسات والنيوليبرالية الاقتصادية. فالعشوائيات هي المعادل السوسيولوجي للاقتصاد غير المنظم. وكشف ذلك عن عجز المشروعات التي استحدثها رجال الأعمال عن استيعاب تدفقات العمالة والعاملة الشابة بالتحديد، في مرحلة زادت فيها نسبة الشباب في التعداد الإجمالي للزيادة السكانية المطلقة التي بقي معدلها مرتفعًا قياسًا إلى الموارد، على الرغم من تراجع هذا المعدل بالتدرّج تحت ضغط الأزمات الاقتصادية، وتأخر سن الزواج بين الشباب المصري، إضافة إلى عوامل أخرى.

تشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن نحو 1.7 مليون نسمة في مصر يعيشون عند خط الفقر المدقع (يتقاضون أقل من دولار واحد في اليوم)، أو ما يعادل 2 في المئة من السكان في عام 2008، وهم أفقر فقراء مصر[337]. ويبلغ عدد السكان الذين يعيشون عند خط الفقر «العادي» (أي يتقاضون دولارين في اليوم) نحو 20 في المئة من مجموع السكان، أي يقع خُمس السكان عند أدنى مستوى في خريطة توزيع الدخل في مصر[338]. ويصل نصيب أفقر 10 في المئة من السكان إلى زهاء 4 في المئة من الإنفاق الكلي، بينما يصل نصيب أغنى 10 في المئة من السكان إلى نحو 28 في المئة من الإنفاق الكلي[339].

كانت مساحة الأراضي الزراعية في مصر نحو مليوني فدان في عام 1813، وزادت حتى عام 1952 إلى 4 ملايين فدان، إلى أن وصلت إلى 6.2 ملايين فدان في الأعوام التالية، وشكلت مساهمة الناتج الزراعي 18.8 في المئة من الناتج القومي. ومع تولي مبارك الحكم، وتبنّي أجندتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومع تعزيز مبدأ اقتصاد السوق الحرة، أثرت السياسات النيوليبرالية المطبقة بشكل سلبي في الإنتاج الزراعي، فتجاوزت معدلات البطالة في المناطق الريفية 60 في المئة،

---

(337) أفاد 47 في المئة من المشاركين المصريين في استطلاع المؤشر العربي في عام 2011، الذي أُجري بعد الثورة بأربعة شهور، بأن دخل أسرهم لا يكفيهم لسد حاجاتهم الأساسية، وأنهم يعتمدون على الاستدانة من الأقارب والجيران لتغطيتها. في ما يأتي رابط تقرير المؤشر العربي بإدارة محمد المصري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: <http://www.dohainstitute.org/release/7b817b45-8186-4979-82a3-76616ef2bc23>.

(338) عبد الفضيل، ص 109-110.

(339) المصدر نفسه، ص 108.

وارتفعت معدلات الفقر فوق عتبة 75 في المئة، فرافقتها صعودًا معدلات الجريمة، كالسرقة والنصب، بأكثر من 85 في المئة مقارنة بعام 1980[340].

أما في الرعاية الصحية التي تمثل أحد المقاييس الأساسية الثلاثة التقليدية للتنمية البشرية من خلال القدرة على الإنفاق، فبلغت نسبة الإنفاق الصحي في مصر نحو 3 في المئة من الناتج القومي في عام 1997، وتراجعت إلى 2.2 في المئة في عام 2004، حتى وصلت إلى 1.7 في المئة في ميزانية عام 2007[341].

ربما يكون أحد أبرز الأمثلة على احتقان الشعب المصري مما عاناه خلال عهد مبارك هو معاناة الحصول على الخبز. فسقط مواطنون في مشاجرات بسبب طوابير الخبز والـ «بوتغاز» وغيرها من السلع. كما تمثّل أزمة السكن أهم سمات ضيق حياة المواطن اليومية وانسداد سبل العيش أمامه، بسبب عدم توافر سكن متاح بأسعار تتلاءم مع دخول المصريين. فمسألة «الشقق»، وتحصيل سقف يلمّ المواطن أسرته تحته، من أهم القضايا التي تستأثر باهتمام الناس في حياتهم اليومية، والتي تشغل المجتمع عمومًا، حتى الأدباء والفنانين في مصر. فالمصري يعيش في ضائقة سكنية، وليس نادرًا أن تنتهي به الحال إلى البحث عن مأوى في أحد الأحياء العشوائية المزدحمة، غير المرخصة وغير المخطّطة.

مثّل نمو العشوائيات في مصر عمومًا، وفي القاهرة خصوصًا، أحد أبرز نتائج السياسات الاقتصادية - الاجتماعية التي اتبعها النظام منذ بدء ما سمي مسيرة «الانفتاح». فشكّل عامل الزيادة السكانية المرتفع في مصر، قياسًا إلى محدودية المجال المأهول، أحد العوامل التفسيرية في انتفاخ العشوائيات وتحويلها المدن الأساسية إلى نمط أنموذجي من المدن «المترهّلة»، فلم يتخطّ المجال المأهول حدود 7 في المئة من الأراضي المصرية القابلة كي تكون مأهولة. ولا شك في أن المجتمع المصري يُعاني سوء التوزيع السكاني، فسكان مصر الذين يتجاوز عددهم

---

(340) مركز الأرض لحقوق الإنسان، منازعات الأرض خلال النصف الأول من عام 2010: مقتل 130 فلاحاً وإصابة 850 مواطناً وحبس 1234 آخرين، سلسلة الأرض والفلاح؛ 55 (القاهرة: مركز الأرض، 2010)، ص 3.

(341) شادي عبد الكريم [وآخرون]، الخطر الكامن: الفساد في مصر، إعداد وتحرير سعيد عبد الحافظ (القاهرة: ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان، 2007)، ص 27.

80 مليون نسمة، بحسب تقديرات عام 2011، يشغلون 7 في المئة فقط من مساحتها التي تقدر بمليون كلم²، ويعيشون في محيط نهر النيل والدلتا. ووصل معدل الكثافة السكانية في بعض المناطق الشعبية في القاهرة إلى 35 ألف مواطن في الكلم²، وهذا معدل مرتفع جدًا، تتفاقم فيه الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية[342].

أُحصي سكان مصر بين عامي 1846 و2006، ثلاث عشرة مرة، فكان عددهم في أول إحصاء في عهد محمد علي 4.5 ملايين نسمة. وتضاعف بين عامي 1897 و1996 ست مرات[343]. وتعيش أغلبية المصريين في وادي النيل، في مدى لا يتجاوز عرضه 3 إلى 15 كلم في المنطقة المحاذية للوادي ودلتا النيل، عدا بعض المناطق الساحلية وواحات في الصحراء. ويعيش 98 في المئة من السكان على مساحة 35 ألف كلم² في بلدٍ تتجاوز مساحته مليون كلم²، ما يجعل الكثافة السكانية هنا في أعلى المعدلات العالمية، تبلغ 1700 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد[344]. وفي قرن من الزمان، تضاعف عدد سكان القاهرة 18 مرة، من 600 ألف نسمة إلى 11 مليون نسمة، كما تضاعف عدد سكان القرى التي زحفت إليها العاصمة بالتدرج وضمّتها، 22 مرّة من 1.4 مليون نسمة إلى 30.5 مليون نسمة[345].

من ناحية أخرى توقع طول حياة الإنسان من 54.7 عامًا في الستينيات إلى 70 سنة في العقد الأول من القرن الواحد وعشرين، وانخفضت وفيات الأطفال دون الخامسة من 204 لكل 1000 طفل إلى 33 لكل 1000 في عام 2005. وارتفعت نسبة الملتحقين بالمدرسة من 66.2 في المئة في عام 1994 إلى 76.9 في المئة في عام 2005، ونسبة البالغين غير الأميين الذين يتجاوزون 15 عامًا من 52.3 في المئة إلى 71.4 في المئة. وكانت نسبة 57.4 في المئة من البنات تلتحق بالمدرسة الابتدائية بين عامي 1959 و1961، في حين كانت هذه النسبة 95.9 في المئة في عامي 2003 و2004[346].

---

(342) زهري، ص 40.

(343) بوميه، ص 195-196.

(344) المصدر نفسه، ص 198.

(345) المصدر نفسه، ص 199.

(346) المصدر نفسه، ص 223.

يُحمِّل هذا التفسير الزيادة السكانية مسؤولية ترهل المدن، بينما يتمثّل عامل التفسير الأهم في رأينا في عجز السياسات الاقتصادية - الاجتماعية التنموية عن تنمية الريف، وتضييق الفجوة التنموية بينه وبين المدينة التي تجعله طاردًا للقوى العاملة إلى أطراف المدن الكبرى، ولا سيما إلى مدينة القاهرة الكبرى، على الرغم من أن ما لا يقل عن 57 في المئة من إجمالي السكان المصريين ما زالوا يعيشون في الريف، في مقابل 43 في المئة منهم في الحضر(347).

إذا أخذنا تزايد عدد السكان في الاعتبار، مضافةً إليه أزمة السكن، فسنجد أن عمر الشباب زلد في مصر. ففئة الشباب غير المتزوجين صارت تشمل من يصلون نهاية عشرينياتهم، يتأخرون في زواجهم لأنهم لم يجدوا شقة سكنية تؤويهم. وإذا أضفنا البطالة وارتفاع نسبة التعليم، فسنجد أن ثمة قنبلة موقوتة مكوّنة من ملايين الشباب الناضجين البالغين من دون مسؤوليات عائلية... هم من صنعوا ثورة 25 يناير.

تفاقمت ظواهر الفقر، ماديًا وبشريًا، مع ارتفاع وتيرة اللبرلة الاقتصادية، بموجب برامج التثبيت النقدي وإعادة الهيكلة التي كانت في حقيقتها عملية إعادة هيكلة اقتصادية - اجتماعية - سياسية - ثقافية - عمرانية شاملة. فإلغاء قانون الإصلاح الزراعي وسريان القانون الجديد المذكور أعلاه منذ عام 1997 أضرّ بنحو 432 ألف فلاح، أي ما يعادل نصف المستفيدين من الإصلاح الزراعي القديم، المقدّر عددهم بـ 905 آلاف فلاح. أصبح هؤلاء بكل بساطة من دون أرض(348)، وربما ذهب أكثر من نصفهم إلى العشوائيات في أطراف المدن. ليس لدينا إحصاء واضح لعدد المنتقلين إلى العشوائيات، لكننا أوردنا هنا مثالًا على تغيرات في السياسات الاجتماعية تُنتج هجرة من الريف إلى المدينة. والأهم من ذلك، وفي الوقت نفسه، ليست المدينة في حالة نمو اقتصادي - اجتماعي عمراني يسمح لها باستيعاب أعداد المهاجرين.

شكّلت نسبة البطالة المرتفعة أحد أهم المؤشرات على النمو المعوّق، ومن أهم عوامل الهجرة الداخلية والخارجية، إذ تُعَدّ مصر مصدرًا مهمًا للعمالة في

(347) عبد الفضيل، ص 16.

(348) ميتشل، حكم الخبراء، ص 424.

دول الخليج العربي. وبلغت نسبة ندرة فرص العمل للمواطنين المصريين في مناطق مولدهم نحو 20 في المئة من عوامل الطرد السكاني بين عامي 1996 و2006[349]، الأمر الذي زاد أزمة العشوائيات في المدينة، وأدى إلى نشوء ظاهرة المدن العملاقة المليئة بأكواخ الصفيح والسكن في المقابر.

يُعدّ التهميش الاقتصادي من خلال البطالة آلية رئيسة لإفقار شرائح مهمة من الطبقة الوسطى، إذ تعني حرمانهم من كسب العيش بكرامة من خلال عملهم، ما يدفع هؤلاء العاطلين من العمل إلى هوة الفقر، على الرغم من أن سوء توزيع الدخل وغياب العدالة الاجتماعية هي من أهم أسباب الفقر في مصر.

بعد ثلاثة عقود من برامج إعادة الهيكلة وسياساتها متفاوتة السرعة، برزت العشوائيات أحد أبرز حصاد تلك السياسات، إذ بلغ عدد سكانها على المستوى الوطني نحو 12.2 مليون نسمة في عام 2011 وفق التقديرات الحكومية، و16 مليون نسمة وفق تقديرات البنك الدولي[350]، وتكدّس نحو 40 في المئة منهم في القاهرة الكبرى[351]، بينما رأت تقديرات أخرى سابقة أن نسبة سكان عشوائيات القاهرة الكبرى تصل إلى 46 في المئة من العدد الإجمالي لسكان القاهرة[352]، يعيش نحو مليون منهم في المقابر[353]. وبغض النظر عن تباينها النسبي، تشير اتجاهات هذه المؤشرات إلى المستوى الكمي الصرف إلى أن أكثر قليلًا من 40 في المئة من سكان القاهرة يعيشون في العشوائيات. وعلى الرغم من أن هذه العشوائيات غدت ملاذ كثير من أبناء الطبقات الوسطى من صغار الموظفين

---

(349) محمد أحمد علي حسانين، الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 88 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 264.

(350) عبد الفضيل، ص 28.

(351) الرجوع إلى المقابلة مع سمير نعيم، في: عبد الله، «القوات المسلحة».

(352) بالنسبة إلى القاهرة، تقول إحصاءات قديمة نسبيًا إن الإنشاءات غير المرخصة تبلغ نحو 84 في المئة من جملة الإنشاءات الجديدة، ويصل عدد سكان هذه المناطق في القاهرة إلى ما نحو 6 ملايين نسمة، أي 46 في المئة من سكان القاهرة، وذلك وفقًا لإحصاءات صدرت في عام 1993، انظر: عبد الله، مستقبل الديمقراطية في مصر، ص 167.

ولا شك في أن هذه النسبة حافظت على نفسها أو ارتفعت مع الوقت، وأسبابها لما تزل، بل زادت من حدة فعلها عوامل أخرى إضافية.

(353) سعيد إسماعيل علي، ثقافة المقهورين (القاهرة: عالم الكتب، 2008)، ص 45.

ومحدودي الدخل، وحتى من الضباط الصغار، بسبب أزمة السكن، فإنها من أكثر المجالات فقرًا على مستويي الفقر المادي (فقر الدخل) والبشري (فقر القدرات البشرية ورداءة نوعية الحياة) في آن. وهذا الأمر يصنّفها في أدنى سلّم التنمية البشرية، إذا انتقلنا من ملاحظة معدّله الوسطي الوطني والمحلي على مستوى المحافظات المصرية إلى رؤية الانقسام في المحافظة الواحدة، بين الأحياء العشوائية والأحياء المنظّمة.

تُعدّ العشوائيات المصدر الرئيس الذي يتحدر منه «أطفال الشوارع» في القاهرة، والذين يقدِّر بعض الدراسات عددهم بنحو مليوني طفل ومراهق مصري، تراوح تركيبتهم العمرية بين 8 و18 عامًا[354]. وتعاني الفتيات بينهن بشكل خاص آثار الانتهاكات الجنسية. وأشارت إحدى الدراسات إلى أن 80 في المئة من الفتيات الصغار في الشوارع تعرّضن لاعتداء جنسي أو محاولة اعتداء جنسي، كما أن أكثر من 70 في المئة منهن لم يلتحقن بالمدارس[355]. إلى ذلك، أدّى الفقر إلى التفكك الأسري وإضعاف التضامن الاجتماعي وانتشار التسول وأطفال الشوارع، ويصعب تقدير عدد الأطفال الذين يعيشون من دون أسرة، لكن يبدو أنه نحو مليون طفل.

تعدّ العشوائيات عمومًا مستودعًا ضخمًا للضعف البشري. ففيها تتكدّس أشد الفئات الاجتماعية هشاشة وضعفًا وتهميشًا، وتبدو الحياة فيها «بغيضة وقصيرة وقاسية»، وعرضة لهزاتٍ مفاجئة. وهي تعمق الهوة التي تفصلها عن أحياء «المترفين»، وتزيد من اتساعها المسافات النفسية والاجتماعية والطبقية، وتسود بين أفرادها أحاسيس عميقة بالغربة والضياع والقلق وافتقاد الأمان ومشاعر بالهامشية والدونية. كما تتكدّس فيها أعلى معدلات التسرّب من التعليم الأساسي، ويتجمع العاملون في المهن الاجتماعية الدنيا، وفي المهن غير المنظمة. بكلام آخر، يعيش أبناء العشوائيات في قاع المدينة، أو ما يسمى أحيانًا «ريف المدينة»، ومن ذلك مقولة «ترييف المدينة» التي تنجم عادة عن إخفاق «مدننة الريف»، وتعثر استيعاب المدينة للهجرة الريفية. ويُعدّ أبناء العشوائيات

(354) المصدر نفسه، ص 45.

(355) المصدر نفسه، ص 45.

من «أفقر فقراء المدن»، أو من «المهمّشين في الأرض». وكان المخرج السينمائي المصري داوود عبد السيد وصف هؤلاء بقوله: «لا يوجد لهم مصدر دائم ومتجدّد للكسب، فهم خارج العملية الإنتاجية، وليس أمامهم سوى تسوّل الرزق تسولًا، والحياة بالنسبة إليهم شقاء دائم أو أحلام مهمّشة. ورغم كل ذلك، فهم يسعون إلى اختلاس لحظات الفرح اختلاسًا من براثن الحياة اليومية القاسية (ولو لحظاتٍ قصار)، وبكل الصخب والضجيج الذي يليق بتلك اللحظة المفرحة التي لا تدوم طويلًا، ولا تتكرّر كثيرًا»[356].

تمثل العشوائيات المُعادل السوسيولوجي للقطاع غير المنظّم عمومًا، وللمجالات الرمادية وشبه السوداء فيه خصوصًا، فتتركز فيها الهامشية بمعناها المصطلحي، أي بمعنى الفئات الهامشية غير المدمجة في العملية الإنتاجية التي تعمل في النشاط الطفيلي والخدمي الأدنى للاقتصاد غير المنظم. كما شكّل اتساع نطاق القطاع غير المنظم وتعاظمه في مصر الوجه الآخر لسياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية، وانسحاب الدولة من الوظائف الاجتماعية والتشغيلية التي كانت ترعاها سابقًا، فبات يمثل إسفنجة عملٍ ضخمة تمتصّ العمالة التي ما عاد القطاع المنظم قادرًا على استيعابها، بسببٍ انكماشه وركوده. وعندما يكون الاقتصاد في حالة ركود ونمو سالب، يقوم القطاع غير المنظم عادة بوظيفة الخزان الذي يستوعب فائض العمالة، إذ يتميز بسهولة الانخراط فيه، وبعملياته ضيقة النطاق التي تعتمد على موارد ذاتية متواضعة، وعلى كثافة العمل لا كثافة رأس المال، وبمرونته في الحركة وتوفيره الخدمات. فاقتصاديًا، ينتج العمل في القطاع غير المنظم من انعدام فرص العمل الجديدة في القطاع المنظم العام والخاص، ومن تدني مستوى الأجور الحقيقية في القطاع المنظم واقترابها من مستوى أجر الكفاف.

قُدِّر عدد العاملين في القطاع غير المنظم في عام 1996 الذي وصلت فيه السياسات التسلطية «المُتَلَبْرِلَة» اقتصاديًا إلى ذروتها، بنحو 48 في المئة من قوة العمل أو من إجمالي المشتغلين، أي ما يقدّر بنحو نصف قوة العمل. وتشكّل المصادر البشرية الأساس للقطاع غير المنظم، أي العاطلون من العمل أو غير

---

(356) عبد الفضيل، ص 29-30.

الملتحقين بعمل منتظم والناشطون في القطاع غير المنظم والذين يعملون خارج المنشآت وسكان العشوائيات، ما يصفه محمود عبد الفضيل بـ «مثلث البؤس»[357].

تحكم ديناميةُ الاستقطاب السياساتِ الاقتصادية - الاجتماعية النيوليبرالية التسلطية بحكم الضرورة، إذ تشير التجارب المقارنة التي اتبعت هذا الأنموذج، ولا سيما في تونس وسورية ومصر، إلى اشتغال تلك الدينامية في إطار وظائف الضبط والتحكم التي تضطلع بها الأجهزة الأمنية التي تستطيع الاضطلاع بوظائف الضبط ما دام ضحايا تلك السياسات يعبّرون عن تطلعاتهم في الأطر السياسية النسقية التي يحددها النظام السياسي التسلطي. وتبدأ نقطة الانهيار حين ينجح التحدّي في تفكيك أدوات الأجهزة وإرباكها، بتعطيل تدخلاتها عن العمل، وهي التي تعتقد أنها تدير «كل شيء من حركة الناس إلى حركة الطيور». هذا ما شهدته سيدي بوزيد في مشهد الفلّاحة التونسية المجردة من أرضها وهي تصفع الضابط التونسي، ثم ما شهدته بعد ذلك مدينة درعا (سيدي بوزيد السورية) ردًا على عملية الإذلال والإهانة، ثم قتل الناس من دون عقاب. هذا يعادل بالضبط مجازيًا مشهد نورا في مسرحية «بيت الدمية»[358]، وهي تصفع الباب لتعبّر عن تغير التاريخ الأوروبي برمّته، ودخوله مرحلة جديدة.

حوّل الاستقطاب الذي أنتجته الديناميات التسلطية المُتَلَبْرِلَة اقتصاديًا، المجتمع في كل مكان، على الأقل في سورية ومصر وتونس، إلى مُجتمَعَيْن، لكنه جعله في مصر مجتمعات عدة. وهنا يكمن الاختلاف في حالة مصر، حيث تتحول في هذه المجتمعات التباينات والفجوات في مؤشرات التنمية البشرية إلى دينامية استقطاب، بل إلى صراع. فبفعل العولمة (وهي - في أحد أبرز محدّداتها - تحوّل ما هو خارجي إلى داخلي في إطار آليات التشابك والاندماج)، لا يستمر الاستقطاب الدولي السابق (المحمي باقتصادات قومية تدخليّة وضابطة، على مستوى الدول مثل استقطاب شمال/ جنوب)، بل يعمل

(357) المصدر نفسه، ص 28-29.

(358) إنها مسرحية «بيت الدمية» للنرويجي هنريك إبسن، ونورا، إحدى شخصياتها، وهي زوجة ترفض أن يقمعها المجتمع التقليدي. (المحرر)

داخل التشكيلة الوطنية الواحدة نفسها، فيتحوّل الاستقطاب على الصعيد العالمي إلى استقطاب داخلي، وكذلك الضعف على الصعيد العالمي إلى عدم قدرة على حماية الاقتصاد المحلي.

يعقّد واقع التنوع الإثني طبيعة الاستقطاب هذه في الحالة السورية، لكنها ستظهر بدرجة عالية من «الصفاء» في الحالتين التونسية والمصرية اللتين تمثلان مجتمعين متجانسين نسبيًا، يتوافر فيهما قدرٌ من استقلال السلطة عن الدولة. وتحمل الأحياء العشوائية في القاهرة الكبرى علامات التميز الفاقعة هذه في أسمائها من الناحية السيميولوجية أو الرمزية الدلالية، فلها أسماء مثل «عشش المظلوم» و«أرض المهاجرين» و«عزبة الصفيح» و«منطقة العمال»، أسماء تحاكي سيميولوجيا ما هو اقتصادي واجتماعي، وما هو مقتلع مثل أرض المهاجرين.

اشتدّ هذا الاستقطاب في الحالة المصرية ليتخذ شكل نظام اقتصادي مزدوج، أحد وجهيه موجّه إلى الفقراء والآخر إلى الأغنياء. وعكَس السير على ساقين - في الحالة المصرية - احتدام الفجوة بين الأقوياء والضعفاء، وبين الفقراء، وبين الكادحين والشرائح العليا من رجال الأعمال المستأثرين بالثروة والسلطة، من خلال قيام نظام مبارك في مرحلة إعادة الهيكلة على دمجهما. والحقيقة أن التباين كامل وصارخ بين مدن الأغنياء ومدن الفقراء أو العشوائيات، يظهر على المستويات السيميولوجية والسوسيولوجية والاقتصادية كلها، بشكل باتت فيه القاهرة الكبرى رواية درامية تروي حكاية ثلاث «قاهرات»: «المدينة العليا» التي تضم الأحياء الراقية وتقطنها الطبقات الميسورة، و«المدينة التقليدية الدنيا» التي تمتد إلى العصور الوسطى ويفصل بينهما مجرى النيل، وتلك الأحزمة العشوائية الجديدة التي يطلق عليها عبد الفضيل اسم «ريف المدن»، والتي تقع على أطراف المدينة، وعلى الجانب الآخر من «مزلقان» السكك الحديد. وبالتالي، صار هناك «ثلاث مدن توجد جنبًا إلى جنب، وتتعايش بصعوبة في إطار العديد من التوتّرات الاجتماعية والسلوكية، والتناقضات العمرانية»[359].

أضيفت في العقدين الأخيرين «قاهرةٌ رابعة»، انفصلت عن المدينة وأقامت لها أحياء سكنية راقية في الصحراء، تبدو كأنها قطع من ضواحي تكساس أو أريزونا

(359) عبد الفضيل، ص 30.

أو فلوريدا داخل أسوار. فبعد أن فشل رأس المال في المساهمة في تنمية القاهرة وتحديثها، أو حتى إقامة أحياء غنية محمية من العشوائيات فيها، سحب منها أسره ومجاله الخاص إلى أحياء مرتبة ونظيفة ومرفّهة غير مكتظة في «غرب» صنعه بذاته خارج القاهرة، داخل جدران محروسة بعناية. ولتكتمل الرمزية، انسحب الرئيس من القاهرة، وصارت عاصمته الحقيقية شرم الشيخ. وبدلًا من الاستجمام في العطلات، أصبح المجال الخاص للطبقة الغنية هو الاستجمام اليومي، وتحوّلت الفجوة الطبقية إلى نظام فصل طبقي اجتماعي شبه عنصري بين عوالم مختلفة، شكّل تعبيرًا عن تحوّل الفجوة الطبقية إلى ما يشبه العنصرية الثقافية ضد الفقراء والمهمشين، وتعميقًا لها في آن.

شكّلت العشوائيات التي لا تتعدى علاقتها مع «الفرح» حدود «الخلسة» حين يشعر الإنسان هنيهة أنه تهديد أمني في تقدير الأجهزة الأمنية التسلطية التي تقتل عشراتٍ وتجرح ألوفًا وتعتقل ألوفًا أخرى من الفلاحين في السويف أو من الأطراف، بينما تستخدم القضاء مع أبناء القاهرة أو قلب المدينة التاريخية أو المركز.

في عام 1992، وضعت الحكومة المصرية العشوائيات في مجال اهتمامها، بعنوان تنموي وفق وصفات وكالات التنمية لقضايا التمكين وإنعاش المجتمعات المحلية وتنميتها، بينما كان جوهر اهتمامها أمنيًا يستجيب للآليات التسلطية الثاوية في ديناميات النظام التسلطي المصري المُتَلَبْرِل اقتصاديًا، مع هوامش منفتحة سياسيًا، لكنها مضبوطة ومقيدة. وحظيت العشوائيات بذلك الاهتمام بسبب حوادث العنف السياسي التي وقعت في مصر في عام 1992، حين تردد حديث عن ارتباط هذا العنف والتطرف الديني بظواهر الانعزال والعشوائيات المهمشة التي أثرت في نفسيات الشباب وضاعفت شعورهم بالقهر، ودفعتهم إلى أحضان الحركات الإسلامية المتطرفة. ولم يفعل النظام أكثر من تطوير شبكته الزبائنية مع هذه العشوائيات.

كان سكان العشوائيات عرضة لمؤثّر مهيمن هو التديّن المنظّم، ويختلف عن التديّن الطبيعي والتلقائي والقوي في المجتمع المصري، بمعدلات ربما تزيد عليها في باقي البلدان العربية. لكن ذلك لا يُردّ إلى طبيعة الشخصية المصرية بقدر

ما يُردّ إلى عمق القهر وملموسيته. بكلام آخر، لا يتعلّق الأمر هنا بالدين في ذاته، بل في نمط التديّن. ففي الأنماط الكبرى للتدين في العشوائيات، برز منذ السبعينيات نمط التديّن الانسحابي أو الانعزالي الذي مثلته «الجماعة المسلمة» التي عرفت باسم «جماعة التكفير والهجرة» التي رئسها شكري مصطفى، ونمط التديّن الاعتراضي الاحتجاجي الذي امتصته الجماعات الإسلامية السلفية الراديكالية، فتحوّل عنفًا. وكان قادة هذه الأخيرة من النخب، لا من «العوام»، لكن الأحياء الفقيرة وجهات البلاد المفقّرة مدتها بالشباب. أما الحركات السلفية غير المعادية للنظام السياسي، أو العازفة عن معاداته، التي تحرّم الخروج على ولاة الأمور، والتي قدّمت خدمات دينية واجتماعية في إطار جمعيات ومؤسسات على مستوى الحي والمدينة، فضربت في أحياء الفقر والعشوائيات بالتدرج جذورًا أعمق من الحركات الجهادية. وسبق أن أُرسيَت لها أسسٌ تثقيفية اجتماعية من خلال عمل جمعيات عريقة، مثل الجمعية الشرعية وجمعية أنصار السنة وغيرهما، وكذلك بوساطة الدعاة السلفيين، إذ ضعفت الحركات الجهادية بعد تغلّب الدولة عليها عسكريًا وأمنيًا، وانسداد الأفق السياسي أمامها، وعدم توافر برنامج سياسي واقعي بديل من الوضع القائم لديها. ويضاف إلى ذلك نمط التديّن الصوفي المتجذّر في مصر، وهو تديّن حمله معهم النازحون من قراهم وبلداتهم إلى «القاهرات الثلاث»، بينما كان أنموذج التديّن الإخواني هو الأضعف نسبيًا في العشوائيات، ولم يكن له دور سياسي فعلي إلا بالمعنى السلبي، بسبب خضوعه للدولة.

لعب النظام التسلطي على التباينات بين هذه الأنماط الأساسية، فحاول أن يستخدم السلفيين في مواجهة الإخوان، وأن يغذي الصوفية الطرائقية، مستفيدًا من خبرة استقاها في السبعينيات من محاولة استخدام الإسلاميين لمواجهة القوميين واليساريين والناصريين. فاللعبة واضحة، وهي وظيفة التحكّم والضبط.

تمثلت إحدى أهم بوادر انهيار وظائف الضبط التسلطية - الأمنية المتعددة الوسائل في تحدي أحياء الفقر في القاهرة وأطراف المدن المليونية خارج القاهرة الكبرى للسلطة المركزية، إذ انخرط عدد كبير من أبناء العشوائيات في «القاهرات الثلاث» العشوائية في القاهرة الكبرى، التي تمثل أنموذجًا أشبه ما يكون بنمط

المدن الميغابولية (Megapolis) منها إلى نمط المدن المتروبولية[360] (Metropolis)، في تحدّي وسائل وتقانات ضبطهم الزبائنية التسلطية وانخراطهم في الثورة، الأمر الذي يفسّر سبب عثور منظمي تظاهرات ثورة 25 يناير في مناطق العشوائيات ضالتهم من الحشد الجماهيري، في حين بيّن تقرير حال البيئة المصري لعام 2007، وهو تقرير شبه رسمي، أن 24 مليون نسمة يعيشون في العشوائيات التي وصل عددها إلى 1221 عشوائية. وجدير بالذكر هنا أن ثمة 156 عشوائية يسكنها 6 ملايين نسمة.

في سياق تعداد أسباب ثورة 25 يناير، يلخّص علي ليلة متغيرات مفجرةً للثورة، كانهيار الثقافة وضعف منظومات القيم والأخلاق، وذلك بإضعاف الطبقة الوسطى وإضعاف أخلاقها، وفقدان الاعتدال في التديّن المصري، وتردي أحوال المجتمع الذي يدل عليه ازدياد العنف الأسري وغيره من أنواع العنف الاجتماعي، وتردي الأوضاع الصحية والتعليمية. ويورد الأرقام الآتية: بلغ عدد سكان المناطق العشوائية في مصر نحو 12.2 مليون نسمة، أي نحو 16.8 في المئة من إجمالي عدد السكان. وفي ما يتعلق بهذه القضية، كشف تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات أن عدد السكان المحرومين من خدمة الصرف الصحي على مستوى الجمهورية بلغ 24.5 مليونًا، أي 17.7 في المئة من السكان، في 3728 قرية، أي 79.8 في المئة من إجمالي القرى البالغ عددها 4671[361].

في هذا السياق، يرى السوسيولوجي المصري سمير نعيم أن سكان العشوائيات فاجأوا الجميع خلال الثورة، إذ كان الاعتقاد السائد أن «ثورة الجياع» يقودها سكان العشوائيات ضد المناطق المجاورة، وتتمثل في أعمال نهب وسلب، لكن «ثبت العكس، وسهر هؤلاء على حماية الجميع، وشكلوا لجانًا شعبية، فهناك

---

(360) المتروبول هي المدينة الكبيرة ذات الامتدادات الحضرية الكثيفة، التي توجد فيها ركائز قوية للسلطة والثروة، فيما الميغابول تتشكل من تجمع متروبولات متجاورة ذات طابع واحد؛ والمعروف أن القاهرة الكبرى تضم ثلاثة أجنحة هي مدينة القاهرة ذاتها، مضافةً إليها المناطق الحضرية اللصيقة في محافظتي الجيزة والقليوبية، والتي تشكل امتدادًا طبيعيًا للكتلة العمرانية للعاصمة.

(361) علي ليلة، «لماذا قامت الثورة؟ بحث في أحوال الدولة والمجتمع،» في: آية نصار [وآخرون]، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 37-38.

ظلم وتهويل من خطرهم، ولا ننكر أن هناك انحرافًا من بعضهم بسبب النظام السابق الذى حرمهم من حياة آدمية... وما لم يخرج رجال العشوائيات الأبطال في الثورة ما نجحت، هم ثاروا على الظلم وهم الذين سيعدلون مسار الثورة إذا خطفت، فهم القادرون على التضحية لأنهم ذاقوا طعم الجوع»[362].

بيّن مجرى الحوادث أن بعض هذه التقويمات رومانسي طبقيًا، فلم يحم أبناء العشوائيات الثورة حين «خُطفت»، ولم تخرج قيادة سياسية واعية من أوساطهم. لذلك، سرعان ما خاب أملهم من عدم تحقيق مطالبهم اليومية الملحة بالسرعة الكافية، وكذلك من الخلافات داخل معسكر الثورة. وتمثل الجوهري في أن المنخرطين من أبناء العشوائيات، وهم مشاركون ناشطون، لم يوجّهوا أهدافهم نحو الأحياء الغنية، بل نحو النظام التسلطي المُتَلَبْرِل اقتصاديًا الذي سبّبت سياساتُه مأساتهم. وشكّل ميدان التحرير ملاذًا لصوتهم المسموع، وكان بالإمكان تمييزهم بأزيائهم وأشكالهم من دون أي لَبس. لكن القوى السياسية لم تعرف كيف تُحافظ عليهم، وعاد النظام القديم يستقطب أجزاءً منهم بالديماغوجيا الإعلامية والرشاوى المباشرة في المرحلة الانتقالية الفاشلة، بعد نجاح الثورة المصرية في إسقاط عائلة مبارك.

(362) للمزيد الرجوع إلى المقابلة الصحافية مع سمير نعيم، في: عبد الله، «القوات المسلحة».

الفصل الثاني

لم يكن شعب مصر خاملًا قبل 25 يناير:
موجز تاريخ الاحتجاجات في مصر الحديثة

نعرض في هذا الفصل تاريخ حركات الاحتجاج المصرية، ولا نؤرخ لها. ونلقي نظرة سريعة بعيدة عن الإحاطة بتاريخها كله، ونتوسع في التفصيلات كلما اقتربنا من عشية الثورة، فللاحتجاج في العقد الأخير من حكم مبارك علاقة مباشرة بتفجر الموجة الثورية في 25 كانون الثاني/ يناير 2011. من هنا، فإن الإيجاز في بداية العرض والتوسع في نهايته ليسا تجاهلًا لحركات مهمة في التاريخ المصري، ولا تناسيًا لها، بل هما منهج مقصود في التطرق إلى جذور حركة الاحتجاج المصري، بغرض التوسع في طرح الحراك السياسي الاجتماعي الذي يمثل خلفية مباشرة لموضوع هذا الفصل.

تعود التقاليد النضالية المصرية بذاكرتها الترميزية إلى ما قبل الحملة الفرنسية، مع الاحتجاجات على ولاة الدولة العثمانية، ومنهم خورشيد باشا الذي تمكّن المصريون من خلعه في سابقة تؤشر إلى بروز ظاهرة «الشعب» بمعناها الحديث التي ترسخت أكثر من خلال نضال قاده طلاب الأزهر ومشايخه في ثورتي القاهرة ضد نابليون وحملته. أما الثورة التي أسست لوطنية مصرية في الذاكرة فهي ثورة 1881-1882 بزعامة أحمد عرابي[1]، التي قدّمت المثال الوطني المصري في

(1) يذكر أن وصف «الثورة» لم يكن هو التعبير المعتمد عند معاصريها، ومنهم عرابي الذي كان يصفها بالنهضة الشريفة، ولا تجد هذا التعبير عند المتكلمين باسمها، سواء خطيب الثورة عبد الله النديم أم شاعرها وشريك قادتها محمود سامي البارودي. ومال منصفوها من غير مؤيديها إلى تسميتها «الحركة»، ومنهم محمد عبده، وهي تسمية باهتة لا تحمل دلالة على وجود تصور اجتماعي للتغيير يميزها. واعتمد المتحفظون عليها تعبير «الهوجة» وبقي ذلك مسماها الدعائي الأكثر استخدامًا بعد نفي عرابي وصحبه، وتظهر بالمعنى نفسه في مذكرات لورد كرومر (المعتمد البريطاني في القاهرة)، كما اعتمد هذا التعبير عند المثقفين المقربين من القصر، ومنهم الشاعر أحمد شوقي، وتكفلوا بنشره شعبيًا. ومال المؤرخون الغربيون ممن عاصروها مع المنصفين من أبناء البلاد إلى اعتماد وصف حركة (Movement)، ومنهم المؤرخ الإنكليزي سير بلنت المقرّب إلى عرابي، واستثناء لذلك في أحد الموضوعات التي مدح فيها عرابي استخدم تعبير «ثورة» صراحة. أما الصحف الغربية في تلك الآونة فمرة يسمونها Revolt بمعنى انتفاضة أو هبّة، ومرة يسمونها Insurrection بمعنى هوجة، ومرة Rebellion =

رفض الاستبداد والاضطهاد. كما مثّل عصيان حمالي الفحم في بورسعيد في نيسان/ أبريل 1882 من أجل زيادة الأجور أولى مظاهر الاحتجاج المنظم في هذه الفترة، ومن بعده إضراب لفّافي الدخان في القاهرة (1899)، وغيره من فاعليات عمالية مهّدت السبيل إلى تأسيس نقابة عمالية[2].

قامت الفاعليات الطالبية الوطنية كموجه أساس لقيادة النضال في وجه الاستعمار منذ مطلع القرن العشرين؛ فالطلاب هم من أطلق الشرارة الأولى لثورة 1919، وبقوا الفاعل الأساس في تلك الاحتجاجات[3] المطالبة بتحقيق تطلعات سياسية وطنية غايتها الاستقلال الوطني وتقرير المصير، وكذلك الحق في إقامة ملكية دستورية نيابية[4]. هذه التظاهرات التي حركتها رغبة المصريين في نيل وعد الاستقلال الذي راوغت إنكلترا والدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى في منحه بعدما وعدت به على لسان الرئيس الأميركي ويلسون، امتدت

= بمعنى تمرد، ومرة يقلصونها لمجرد Protest بمعنى احتجاج. برز وصفها بالثورة في سياق ثورة 1919 التي اعتبر مؤرخوها والداعون إليها أنها امتداد لثورة عرابي، ومن هنا جرى حسم تسمية الأخيرة بثورة. ربما محاولة منهم للإنصاف عرابي الذي عاد من منفاه المطوّل إلى مصر قبل ثورة 1919 بثمانية أعوام ومات قبل اندلاعها.

(2) فارس أشتي، «الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية،» في: ربيع وهبة [وآخرون]، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مصر، المغرب، لبنان، البحرين، تحرير عمرو الشوبكي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 91.

(3) محمد حافظ دياب، إنتفاضات أم ثورات في تاريخ مصر الحديث، تقديم لطيفة محمد سالم، سلسلة التاريخ: الجانب الأخر: إعادة قراءة للتاريخ المصري؛ 20 (القاهرة: دار الشروق، 2011)، ص 161-172.

(4) خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 74.

كان علماء الأزهر وقساوسة الأقباط يسيرون في التظاهرات في المقدمة حاملين لافتات يتعانق فيها الصليب والهلال. وكان يرئس القساوسة بعض الاجتماعات الوطنية في المساجد، والعكس صحيح أيضًا. جاء ذلك ردًا على محاولات بريطانيا تقديم نفسها أنها حامية الأقليات في مصر وسُنّ ذلك في القوانين والمعاهدات بين مصر وبريطانيا، مثل وثيقة كيزرون، وتمكنت النخبة المصرية من منع الإشارة إلى هذه المسائل في دستور عام 1923. في شأن معاهدة عام 1936، انظر: طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، ط 4 منقحة (القاهرة: دار الشروق، 2004)، ص 165. ونجحت النخبة المحلية المصرية في الوقوف في وجه السياسات البريطانية التي كانت تعمل على تقسيم المجتمع المصري إلى مسلمين وأقباط في القوانين وأنظمة الدولة.

لتشمل العمال في المترو وعنابر سكك الحديد والمطبعة الأميرية وشركة الغاز. وشهدت حركة إضراب عام وشامل للفلاحين في مديريات الوجهين القبلي والبحري في إثر نفي أعضاء الوفد الذي اختاره المصريون ليمثلهم في مؤتمر الصلح في باريس[5].

كانت من أبرز العلامات على طريق النضال المصري التحرري، حركة الاحتجاج خلال مرحلة إسماعيل صدقي. ففي إطار الصراع بين مثلث الحكم الإنكليزي والوفد والقصر وصل حزب الشعب بزعامة صدقي إلى السلطة في عام 1930 بدعم بريطاني. وخلال فترة وجيزة من تولّيه السلطة، فرض صدقي نظامًا شبه دكتاتوري وسّع فيه صلاحيات الملك[6]، الأمر الذي أثار الحركة الوطنية ودفع بحزب الوفد إلى رفض سياسات صدقي والدعوة إلى الاحتجاج ضدها. وخرجت الحشود في عصيان مدني واسع، نُسقت فاعلياته من خلال اللجان الطالبية في أكثر من مناسبة. وقوبلت هذه الاحتجاجات بقمع شديد[7].

استمر النشاط الطالبي في النضال من أجل تحقيق الاستقلال ورفض سياسات إسماعيل صدقي القمعية، حيث أضربت الكليات والمدارس المصرية في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1935 بعد أن أعلنت بريطانيا عدم موافقتها على عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر تمهد للاستقلال. وخرجت تظاهرات طالبية في ميدان الإسماعيلية[8] في القاهرة، كما اجتمع الطلاب في مسيرات شعبية صاخبة

(5) أشتي، ص 97-98. وفي تأسيس الوفد وثورة 1919، انظر: عبد الرحمن الرافعي، ثورة 1919: تاريخ مصر القومي من سنة 1914 إلى سنة 1921، ط 4 (القاهرة: دار المعارف، 1987).

(6) إيريك دافيز، طلعت حرب وتحدي الاستعمار: دور بنك مصر في التصنيع، 1920-1941، ترجمة هشام سليمان عبد الغفار؛ مراجعة وتقديم إبراهيم فوزي (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2009)، ص 160.

(7) علي شلبي، أزمة الكساد العالمي الكبير وانعكاسها على الريف المصري، 1929-1934 (القاهرة: دار الشروق، 2006) ص 154-157.

(8) ميدان الإسماعيلية هو نفسه ميدان التحرير؛ إذ كانت المنطقة المحيطة بالميدان تسمّى «الإسماعيلية»، نسبة إلى الخديوي إسماعيل، وبعد ثورة 1919 أصبحت هذه المنطقة مركزًا للحراك الوطني ضد الاستعمار البريطاني، ولم يسمَّ الميدان «التحرير» رسميًّا إلا بعد عام 1952. ويمكن الرجوع في ذلك إلى: آية نصار: «رمزية ميدان التحرير،» في: آية نصار [وآخرون]، الثورة المصرية: الدوافع والإتجاهات والتحديات (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، =

في ميدان العباسية. ومضوا يهتفون: «نحن فداؤك يا مصر ... فليسقط الاستعمار». وأطلقت القوات البريطانية النار على المتظاهرين فسقط عدد منهم بين قتيل وجريح. وامتدت التظاهرات إلى الأقاليم المجاورة. وفي اليوم التالي استمرت المصادمات بين الطلاب والقوات البريطانية في جامعة القاهرة. وعقد مؤتمر للطلاب في كلية الطب دعا إلى الإضراب، وحدّد المطالب السياسية بالعودة إلى دستور عام 1923 والإجراءات الواجب اتباعها من أجل استمرار النضال ضد الاستعمار[9]. وبرزت جمعية مصر الفتاة في قيادة التظاهرات الطالبية. وهي الجمعية ذات التوجه العروبي الواضح الذي لا يتعارض والهوية المصرية والإسلامية[10]، إضافة إلى أحزاب الوفد والشيوعيين والأحرار[11]. كما كان للجان الوفد الطالبية دور مهم في نقل الانتفاضة إلى الأقاليم المجاورة للقاهرة والمحافظات الأخرى[12].

في عام 1935، أعادت انتفاضة وطنية حزب الوفد إلى السلطة. وبعد الحرب العالمية الثانية أدى تصاعد قوة اليسار الماركسي والنقابات العمالية إلى إنشاء لجنة وطنية للعمال والطلاب بالمشاركة مع شبيبة حزب الوفد والجناح الليبرالي. ونشأ عن هذا الحلف مركز جديد لقيادة الحركة الوطنية المصرية في عام 1946، وحملت المد الوطني حزب الوفد مرّة أخرى إلى السلطة في عام 1949. وفي عام 1950 شجّع هذا الحلف قيادة الوفد المترددة على رفض معاهدة 1936، ليكون بمنزلة إشارة انطلاق نشاط فدائي ضد القاعدة البريطانية في منطقة القناة (بين تشرين الأول/ أكتوبر 1950 وكانون الثاني/ يناير 1951)، «وهكذا أصبح المسرح معدًا لحكومة جبهة وطنية متحدة ترتكز إلى العمل الشعبي ويلهمها اليسار، وتحت الأبوّة الطيبة لمصطفى النحاس القائد المصري للوفد»[13].

= و«رمزية ميدان التحرير،» (مقالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 21 نيسان/ أبريل 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/c4cb65cb-77c8-409e-99c7-3faf0fe1b92a>.

(9) دياب، ص 172-173.

(10) المصدر نفسه، ص 724.

(11) أشتي، ص 99.

(12) يمكن الرجوع إلى تفصيلات الانتفاضة في: حمادة إسماعيل، انتفاضة 1935 بين وثبة القاهرة وغضبة الأقاليم (القاهرة: دار الشروق، 2005).

(13) أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش (1952-1973)، كتاب المحروسة؛ 27، ط 2 =

ساهم الشيوعيون، واليسار بشكل عام، مساهمة فاعلة في العمل الفدائي وفي مجمل نشاط الحركة الوطنية ضد الإنكليز. وانسجم ذلك مع الصراع السوفياتي مع الإنكليز على الصعيد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية. فبعد هذه الحرب وصعود اليسار كانت الحركة اليسارية المرتكزة على العمال والطلاب هي القوة السياسية الأكثر فاعلية في الانتفاضة الشعبية في عام 1946، إذ عقدت، في التاسع من شباط/ فبراير 1946، مجموعة من الطلاب مؤتمرًا عامًا في جامعة القاهرة حضره نحو عشرة آلاف طالب. وبعد انتهاء المؤتمر، اتجه الطلاب في تظاهرة كبرى إلى قصر عابدين مطالبين بإلغاء معاهدة 1936. وخلال مرورهم على كوبري عباس، أطلقت قوات الشرطة النار عليهم، ما أدى إلى إلقاء المئات منهم أنفسهم في مياه النيل. فانتقلت الانتفاضة في اليوم التالي إلى المدن المصرية الكبرى، مثل الإسكندرية والمنصورة. وفي 17 شباط/ فبراير تكونت لجنة طالبية في مدرج كلية الطب، وأصدرت ما عرف بـ «ميثاق 17 فبراير» الذي نص على الجلاء التام، وتدويل القضية المصرية. وفي الوقت نفسه، دخل العمال المعركة كقوة مستقلة عن القيادة الحزبية القديمة، وسبق لهم أن أنشأوا «لجنة العمال للتحرر القومي» في عام 1945. وأسست اللجنة هيئة للاتصال بلجنة الطلاب. وفي 18 و19 شباط/ فبراير، دُمجت حركتا الطلاب والعمال في جبهة واحدة، عرفت بـ «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة»، قادتها طلائع فصائل الحركة الشيوعية واليسار المختلفة وشباب الوفد واتحاد نقابات العمال، وضمّت مندوبين منتخبين انتخابًا ديمقراطيًا. ووقف الإخوان ضد هذه الحركة التي لم يسيطروا عليها ولم يتحكموا بها، بل وعمل البنا على تأليف «اللجنة القومية» في 28 شباط/ فبراير 1946 كبديل منها، وضم اجتماعها التأسيسي ممثلين من الإخوان ومصر الفتاة والحزب الوطني وبعض الشباب الدستوري وحزب الفلاح الاشتراكي وجبهة مصر التي أسسها علي ماهر في عام 1945 بديلًا منها. وأصدرت هذه اللجنة الوطنية قرارًا بأن يكون 21 شباط/ فبراير 1946 يوم إضراب عام لجميع هيئات الشعب للنضال من أجل الاستقلال. وفي اليوم المحدد تحركت التظاهرات التي نظمتها اللجنة الوطنية للطلاب والعمال من الجيزة وكلية الطب والجامع الأزهر والسيدة زينب

= (القاهرة: مركز المحروسة، 2005)، ص 14.

والعباسية وشبرا الخيمة. وقدّر عدد المشاركين في التظاهرات بنحو 150 ألفًا، وقُمعت التظاهرات بشدة(14).

حددت اللجنة الوطنية للطلاب والعمال الرابع من آذار/ مارس يوم حداد وطني على شهداء 21 شباط/ فبراير، معلنة الإضراب العام، فاحتُجبت الصحف وأغلقت المتاجر والمقاهي والمحلات العامة والمدارس والمصانع، ووقع خلال التظاهرات العشرات من الشباب المصري شهداء(15). في حينه مثل صعود اللجنة الوطنية للعمال والطلاب تجاوزًا للصراعات بين الأحزاب، في محاولة لمواكبة المطالب الشعبية في التحرير والاستقلال الوطني في أطر غير حزبية. وشهد عام 1946 انتفاضة شعبية بكل ما يعنيه هذا المصطلح من معنى.

أولًا: بعد 23 يوليو

لا شك في أن شعبية نظام عبد الناصر (وشعبويته أيضًا) عوّقت تبلور أي احتجاج علني منظم، أو حتى عفوي. إذ فرض هذا النظام هيمنته السياسية والثقافية على المجال العام من جهة، ومارس جهازه الأمني قمعًا واسعًا، ومنع أي تنظيمات من العمل من جهة أخرى. وباستثناء حادثتين معروفتين: حوادث كفر الدوار وأحكام قادة سلاح الجو، لم يعرف عهد عبد الناصر احتجاجات شعبية علنية أو انتفاضات معارضة، سواء ذات طابع وطني أم مدفوعة بمطالب اقتصادية؛ في الأولى، خرجت جموع عمال شركة مصر للغزل في كفر الدوار في آب/ أغسطس 1952 رافعة مطالب معيشية واقتصادية، فووجهت بقمع شديد، وأُعدِم في إثرها عاملان بعد محاكمتهما محاكمة عسكرية سريعة(16). وفي الثانية، خرجت تظاهرات من الجامعة والمناطق الصناعية والقاهرة وحلوان وعين شمس

---

(14) يمكن الرجوع في ما يتعلق بيوميات الانتفاضة إلى: عصام الدين جلال، الشارع الوطني: المدرسة والقدوة، 1924-2008، 2 ج (القاهرة: دار ميريت، 2009)، ص 191-273. قارن بـ: طارق البشري، الحركة السياسية في مصر، 1945-1952، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 1983)، ص 108-109.

(15) دياب، ص 188.

(16) أشتي، ص 105.

والإسكندرية تحتج على الأحكام الهزيلة التي أصدرتها المحكمة العسكرية بحق المتسببين بهزيمة عام 1967 وطالبت بعقوبات شديدة ضد من تسببوا بها[17]. وفي هذا الإطار وقعت تظاهرات طالبية وعمالية في شباط/ فبراير وتشرين الثاني/ نوفمبر 1968، منها تظاهرات عمّال شركة الحديد والصلب في حلوان. وعلى مدى أسبوع، خرجت تظاهرات طالبية حاشدة دعت إلى سقوط الدولة العسكرية ودولة الأمن؛ وقوبلت التظاهرات بقمع أمني وبإطلاق الذخيرة الحيّة على المتظاهرين، ما أوقع 21 قتيلًا و472 جريحًا، علاوة على اعتقال 1100 شخص، وجهت إليهم تهم العمالة للخارج[18].

أما في عهد السادات، وقبل أن يكتسب نظامه شرعية خاصة به، وعلى خلفية الإحباط من هزيمة 1967 واحتلال سيناء وباقي الأراضي العربية وتأخر السادات في تنفيذ وعوده بحسم المعركة مع إسرائيل واستعادة سيناء، فحدثت موجة من الإضرابات والاعتصامات الطالبية في عامي 1971 و1972، طالبت بتحرير سيناء، كان أكبرها وأضخمها في الرابع والعشرين من كانون الثاني/ يناير 1972 بعد اجتماعات أنصار الثورة الفلسطينية، انتهت باعتصام. واستطاع خلالها الطلاب الاعتصام في ميدان التحرير لأيام عدة. واعتقل قبل الاعتصام أكثر من ألف طالب[19]، منهم سهام صبري وأحمد شرف الدين وشوقي الكرد وكمال خليل. ونظم هذه الاحتجاجات قوى اليسار الطالبي والقوميون في الجامعات، في مرحلة معارضة اليسار والناصريين للسادات. وقاد التظاهرة ناشطون مثل أحمد بهاء شعبان ومحمد السعيد إدريس وأحمد

(17) أحمد بهاء الدين شعبان، «محظوظٌ مَن يُقيَّضُ له أن يعيش لحظةَ الثورة! (لوحات عن ثورة عمرُها آلاف السنوات - مكابدات شخصية)،» الآداب، السنة 59، الأعداد 4-6 (نيسان/ أبريل - حزيران/ يونيو 2011)، ص 11-15.

أحمد بهاء الدين هو أحد قادة التظاهرات في عام 1972 واعتُقل في إثرها، وكتب أحمد فؤاد نجم الدين قصيدة «رجعوا التلامذة»، بهذه المناسبة إضافة إلى الشاعر أمل دنقل في قصيدته أغنية الكعكة الحجرية.

تكررت الاحتجاجات في عامي 1971 و1972 لتأخر الرئيس المصري الجديد في تنفيذ وعده في حسم المعركة مع إسرائيل وتحرير سيناء. وهذا ما سنتناوله في الحديث عن الحراك الشبابي.

(18) Hazem Kandil, *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt* (London; Brooklyn, NY: Verso, 2012), pp. 96-97.

(19) دياب، ص 209.

عبد الله رزة ومحمد السيد سعيد[20] وغيرهم. ووقف الطلاب الإسلاميون ضد التظاهرات.

يمكن إجمال التكتلات الأيديولوجية الطالبية في الجامعات المصرية حتى منتصف سبعينيات القرن الماضي بالتيارات اليسارية والقومية العربية، إضافة إلى التيار الإسلامي ومؤيدي التوجهات الجديدة الداخلية والخارجية للرئيس السادات[21]. لكن التيار القومي العربي كان في البداية هو المسيطر على الحركات الطالبية في جامعات مصر[22].

في عام 1976 صدرت لائحة طالبية جديدة للجامعة، أقرّت اتحاد الطلاب باعتباره مؤسسة مستقلة، وأجريت انتخابات في العام نفسه. وبرز في الاتحاد قادة من تيارات مختلفة مثل حمدين صباحي وعصام العريان وزياد عودة[23]. وبدأ بعدها الإسلاميون يحصلون على مزيد من المقاعد في مجالس اتحادات الطلاب، وبحلول عام اكتسحوا الاتحادات الطالبية في ثماني جامعات من أصل اثنتي عشرة جامعة[24]، وحلوا محل القوميين باعتبارهم القوة الرئيسة في الحركة الطالبية، وكان أبرزهم الطالب عبد المنعم أبو الفتوح[25].

انتقل جزء كبير من ناشطي السبعينيات في الحركة الطالبية إلى العمل الأكاديمي والإعلامي والسياسي في مصر. ولا شك في أن جزءًا من الطابع الخاص ذي البعد الشخصي في التنافس بينهم قبل ثورة 25 يناير وبعدها يعود إلى

---

(20) من شهادة أبو العلا ماضي، مقابلة شخصية أجراها معه نيروز ساتيك وهاني عواد في الدوحة في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(21) أحمد التهامي، «الشباب والسياسة خبرات العمل الطلابي،» في: علي الدين هلال [وآخرون]، مستقبل المجتمع والتنمية في مصر: رؤية الشباب: أعمال المؤتمر السنوي الثاني للباحثين الشبان: مصر في عيون، تحرير عبد العزيز شادي، قضايا التنمية؛ 22 (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2002)، ص 364.

(22) من شهادة أبو العلا ماضي، في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(23) دياب، ص 210-211.

(24) منار الشوربجي، «كفاية: إعادة تعريف السياسة في مصر،» في: دينا شحاتة، محررة، عودة السياسة: الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر، تصدير السيد يس (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2010)، ص 118.

(25) من شهادة أبو العلا ماضي، في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

رواسب هذه الفترة وتجاربها الشخصية وذكرياتها. ونعتقد أن التنافس الشخصي والحزبي بين هؤلاء القادة منع التعاون الضروري بين القادة الحزبيين الذين مثلوا خط ثورة 25 يناير لاحقًا، الأمر الذي قاد إلى تعاون جزء منها مع الجيش وجهاز الدولة القديم ضد المنافسين. وبدا التنافس بين هذه القوى بعد ثورة 25 يناير التي قام بها جيل أبنائهم كأنه تنافس على نقابة أو حركة طالبية أكثر منه تنافسًا مسؤولًا عن كيفية إدارة دولة بعد ثورة.

مع توقيع الحكومة المصرية اتفاقات «السلام» مع إسرائيل، قيّد السادات نشاط الاتحاد الطلابي من خلال إصدار لائحة طالبية جديدة في عام 1979 تقلّص صلاحيات الاتحاد وتُحدّ من فاعليته ونشاطه. ووضعته في أيدي الأمن والإدارة. وحُظِرَت التنظيمات الطالبية أيًا يكن نوعها، ومنحت إدارة الكلية حق مراقبة أعمال الاتحادات الطالبية، وحتى حق اتخاذ قراراته وإعداد جدول أعماله. وفرضت على الطلاب نظام الحرس الجامعي وعزّزت دوره[26].

في الوقت الذي خفت فيه صوت المعارك بعد حرب أكتوبر 1973، برزت الأزمة الاقتصادية باعتبارها عاملًا من عوامل تحفيز الاحتجاجات. إذ نظر على نطاق واسع إلى سياسات السادات التي زادت الدعم لبعض السلع الأساسية ثم رفعته، كما سبق أن بيّنا، إضافة إلى تغيّرات أخرى، على أنها تراجع متعمد عن نمط الحياة التي عاشها المواطن المصري خلال النهج الاشتراكي الناصري. وكانت ذروة ذلك حين اشتعلت انتفاضة كانون الثاني/ يناير 1977 احتجاجًا على قرارات الحكومة إلغاء الدعم ورفع أسعار لائحة كبيرة من السلع[27].

بدأت التظاهرات في صبيحة صدور هذه القرارات مع خروج عمال شركة مصر حلوان للغزل والنسيج، وانضم إليهم عمال من المصانع الأخرى. لكن قوات الأمن المركزي حاصرت العمال في حلوان. وفي ظهر اليوم ذاته، خرجت

---

(26) دينا شحاتة، «الحركات الاحتجاجية الشبابية: شباب من أجل التغيير وحركة تضامن وشباب 6 أبريل»، في: شحاتة، محررة، ص 249-250.

(27) إبراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ 1974 وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2007)، ص 94.

تظاهرات من كلية الهندسة في جامعة عين شمس، اتجهت نحو مجلس الشعب وميدان العتبة. وجرت محاولات إشعال النيران في عدد من أقسام الشرطة في مناطق عدة. وأتلف المتظاهرون عددًا من المنشآت ووسائل المواصلات العامة والخاصة وأقسام الشرطة ومحلات وكازينوات ومراكز صحافية. كما شهدت الجيزة والإسكندرية إضرابات عمالية ومواجهات مع قوى الأمن وأعمال شغب.

امتدت الاحتجاجات إلى تسع محافظات، وتركزت في الأحياء الشعبية الفقيرة، فيما لم تشارك الأحياء الغنية. وأدت هذه الحوادث إلى مقتل 79 شخصًا وجرح 214 آخرين. وردّد المحتجون شعارات امتزجت فيها المطالب الاقتصادية بالسياسية، هذا على الرغم من أن السبب المباشر الذي دفع بهم إلى الاحتجاج كان الوضع الاقتصادي. واستهدفت أعمال العنف التي شارك فيها عمال وطلاب وجموع غير مسيّسين مظاهر الرفاهية[28]. إذ كسّر متظاهرون سيارات فخمة ومحالًا راقية[29]. وردد المحتجون شعارات لافتة تدلل على هذا الغضب العارم من مظاهر التفاوت الاقتصادي الفاضحة[30]. ومرة أخرى كان موقف الإخوان المسلمين من التظاهرات سلبيًا جدًا، فكانوا أقرب إلى النظام الذي أطلق سراحهم من السجون وسمح لهم بالنشاط جزئيًا، منهم إلى المعارضة اليسارية والقومية في تلك الفترة.

---

(28) كما شارك إسلاميون في هذه التظاهرات، كأفراد لا بصفتهم التنظيمية، انظر في ذلك: عبد المنعم أبو الفتوح، عبد المنعم أبو الفتوح: شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر، 1970-1984، تحرير حسام تمام؛ تقديم طارق البشري (القاهرة: دار الشروق، 2010)، ص 59.

(29) دياب، ص 216.

(30) ومن هذه الشعارات: (هو بيلبس آخر موضه... واحنا بنسكن عشره في أوضه/هو بيلبس آخر موضه... واحنا تاكلنا السوق السوده/هو بيبني في استراحات... واحا نعاني آهات وآهات/همّا بياكلوا حمام وفراخ... واحنا الجوع دوّخنا وداخ/مش كفايه لبسنا الخيش... جايين ياخدوا رغيف العيش!/قولوا للنايم فى عابدين العمّال بيباتوا جعانين/يا حاكمنا بالمباحث... كلّ الشعب بظلمك حاسس!/الصهيوني فوق ترابي... والمباحث على بابى!/يا أهالينا يا أهالينا... آدي مطالبنا وآدي أمانينا: أول مطلب يا شباب... حقّ تعدّد الأحزاب/ثاني مطلب يا جماهير... حقّ النشر والتعبير/ثالث مطلب يا أحرار... ربط الأجر بالأسعار!/إحنا الطلبة مع العمّال ... ضدّ حكومة رأس المال»). نجد هذه الشعارات في كتاب أحمد بهاء الدين شعبان الذي سبق ذكره. يذكر أن شعبان كان الشاهد والشخص السادس بين المطلوبين للمحاكمة من أصل 176 مناضلًا.

بعد أن هدأت الأوضاع، عملت السلطة السياسية على تشويه هذا الحراك الجماهيري، وصوّرت الانتفاضة الشعبية الكبيرة بأنها «انتفاضة حرامية» على حد وصف السادات لها، وادّعت أن المشاركين فيها ينتمون إلى منظمات غير شرعية و«شيوعية». وقامت بحملة اعتقالات واسعة شملت الآلاف، وقُدِّم 176 مناضلًا إلى المحاكمة. لكن القضاء المصري برّأ أغلبيتهم، ما عدا مجموعة ضُبطت «متلبسة» وهي توزع منشورات ثورية بين الأهالي.

حاول السادات أيضًا احتواء القوى السياسية والاجتماعية من خلال لقائه شخصيًا مع لجان من تلك القوى. وكان من بين الوفود اتحاد طلاب الجامعات، حيث نُقل اللقاء معه عبر الهواء مباشرة، وشهد سجالًا حادًا بين السادات والطالبين الناصري حمدين صباحي والإسلامي عبد المنعم أبو الفتوح[31].

في إثر توقيع اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل في عام 1979، شهدت الجامعات المصرية تظاهرات وإضرابات واسعة، اعتقل خلالها عدد من قادة الطلاب، من بينهم الطالب الإسلامي أبو العلا ماضي[32]. وظلت تفاعلات الاحتجاج على كامب ديفيد مستمرة حتى فترة طويلة، متخذة أشكالًا عدة، منها قيام الجمعيات المناهضة للتطبيع، والدفع بمواقف ونشاط النقابات المهنية المختلفة ضده.

كانت حال الغضب من السادات وسياساته في أوجها عشية اغتياله، وأفضت به إلى شن حملة اعتقالات واسعة في أيلول/ سبتمبر 1981 في ما عرف بقرارات التحفظ التي طاولت 1563 من السياسيين والناشطين من قوى اليمين واليسار والإسلاميين على حد سواء، وهي الحملة التي مثلت علامة على استفحال أزمة نظام السادات.

---

(31) أبو الفتوح، ص 59-61. وانظر هذه المناظرة في: «الحوار النادر بين حمدين الصباحي وأبو الفتوح والسادات»، مقطع فيديو على يوتيوب، بتاريخ 4/ 12/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 2/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=nzYHTEN-T3s>.

(32) من شهادة أبو العلا ماضي، في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

ثانيًا: الاحتجاج خلال عهد مبارك

بدأ مبارك عصره بمحاولة استيعاب القوى السياسية الغاضبة، فأفرج عن معتقلي أيلول/ سبتمبر 1981، وحاول طرح نفسه باعتباره أكثر اعتدالًا من سلفه وأكثر تسامحًا مع المعارضة. لكن سرعان ما اتبع الموروث من السياسات، وبدا أنه يعتمد في علاقته مع المعارضة على ترك هامش شبه ديمقراطي محكوم بممارسات أمنية عنيفة توجه ضد من يخرج على الحيز المسموح به.

جاءت المفارقة الكبرى بصورة فاعل احتجاجي جديد هو أداة النظام في قمع الاحتجاجات، أي قوات الأمن المركزي. ففي يومي 25 و26 شباط/ فبراير 1986 خرج عشرات الآلاف من الجنود الغاضبين في تظاهرات احتجاجًا على أوضاعهم المعيشية.

كانت قواعد التجنيد في القوات المسلحة تحيل أبناء الريف المعدمين وفقراء الفلاحين إلى قوات الأمن المركزي التابعة للشرطة، لتمضية فترة تجنيدهم الإجباري. وجرى اختيارهم من «الأميين» اللائقين صحيًا[33]. وتعود ظاهرة تمرد الفئات الأمنية والعسكرية إلى «حريق القاهرة 1952»، حين بدأت أعمال الاحتجاج بإضراب جنود من الجيش المصري في ميدان العباسية ردًا على اقتحام القوات العسكرية البريطانية مبنى محافظة الإسماعيلية بعد أن رفض المحافظ الإنذار بتسليم الأسلحة التابعة للجيش المصري[34].

بدأت الحوادث من معسكرين للأمن المركزي: الأول على طريق القاهرة - الفيوم، والثاني على طريق القاهرة - الإسكندرية، حيث اندفع الجنود إلى الشوارع بعد تردد شائعات عن صدور قرار يمدد فترة التجنيد الإجباري لأفراد الأمن المركزي من ثلاثة أعوام إلى أربعة أعوام، علاوة على خفض الحكومة قليلًا من مرتبات الجنود تخصص الفروق منه لسداد ديون مصر[35]. وامتدت

---

(33) إبراهيم الصحاري، «25 و26 فبراير 1986: عشرون عام على انتفاضة الأمن المركزي،» (مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، 2006)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 2/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://revsoc.me/revolutionary-experiences/shrwn-m-l-ntfd-lmn-lmrkzy>.

(34) أشتي، ص 100.

(35) عماد العريان، «وبعد ربع قرن من أحداث الأمن المركزي،» الأهرام، 8/ 3/ 2011، =

الاحتجاجات في اليوم التالي إلى ستة معسكرات أخرى في القاهرة والجيزة والقليوبية وسوهاج وأسيوط والإسماعيلية. ووقع شغب واسع، حطّم خلاله أفراد الأمن المحتجون عددًا من الفنادق الموجودة في منطقة الهرم وقسم شرطة الهرم وواجهات بعض المحال التجارية. وفي خلال ساعات استطاع الجنود احتلال منطقة الهرم بأكملها، ومنها مداخل طريق الإسكندرية الصحراوية وطريق الفيوم وترعة المنصورية. في أعقاب ذلك أُعلنت حال الطوارئ، وفُرِض حظر التجول في تلك المنطقة. وانتشرت قوات الجيش واحتلت عددًا من المواقع التي تمركز فيها الجنود المتمردون، وباشرت حصارهم، ووقعت اشتباكات انتهت بسيطرة قوات الجيش على المنطقة(36).

جاء أخطر تحرك لقوات الأمن المركزي في منطقة طرّه، حيث اشتدت المواجهات بينهم وبين الجيش الذي استخدم طائرات مروحية، وقام بقنص عدد منهم بالرصاص، ليخرج آلاف منهم فارين إلى الشوارع يحملون أسلحتهم. وتوجهت مجموعة من جنود الأمن المركزي إلى سجن طرّه، واستطاعت اقتحامه وفتح الأبواب للسجناء. أخذت الأوضاع منحى آخر في شارع الهرم ومنطقة الدقي، حيث انحاز بعض المواطنين من العاطلين من العمل، في منطقة الطالبية، إلى جنود الأمن المركزي وشاركوهم في تحطيم الكباريهات والفنادق الموجودة في المنطقة(37).

مثلت احتجاجات قوات الأمن المركزي أنموذجًا للغضب المتراكم من الظلم بحق شباب الريف الفقير من المجندين في قوات الأمن المركزي(38).

=تم الاطلاع عليه 7/2/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=444041&eid).ar.wikipedia.org/wiki/%20

(36) الصحاري، «25 و26 فبراير 1986».

(37) محمود المملوك، «النائب العام يفتح تحقيقًا في أحداث الأمن المركزي عام 1986،» اليوم السابع، 24/ 8/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 1/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=480314#.U6qTNdySycw>.

(38) تنبهنا حوادث قوات الأمن المركزي إلى تراكم الظلم الواقع بحق أبناء الريف والتمييز بحقهم استنادًا إلى الخلفية الطبقية للمنتمين إليه، وإلى مظاهر الإهمال الذي يتعرض له أفراد جهاز الشرطة أيضًا. وربما لا يمكن فهم سلوك أعضاء الجهاز وعنفهم ضد المعارضة المصرية بغير التنبه إلى هذا الاختلاط في عقيدتهم بين الولاء للنظام وشيوع الحقد الطبقي على أبناء المدينة من المثقفين =

وتجلى في مهاجمة الفنادق الراقية والمحال التي يؤمها أغنياء العاصمة، بينما لم يحدث مثل ذلك في المعسكرات والمناطق الأخرى، ما عدا مدينة أسيوط، وذلك لسرعة الجيش بالرد العنيف على التحرك خوفًا من انضمام الجماعات الإسلامية إلى التحرك المسلح؛ وكانت هذه الجماعات قد سيطرت على قسم الشرطة وأجزاء من المدينة في أعقاب اغتيال السادات في عام 1981.

أسفرت الحوادث - بحسب البيانات الرسمية - عن مقتل 107 أفراد، معظمهم من الجنود، منهم 104 في القاهرة وثلاثة في أسيوط، علاوة على 719 جريحًا، بينما ذهب بعض التقديرات إلى حساب الضحايا بالآلاف. وجرى اعتقال الآلاف من جنود الأمن المركزي من مواقع الحوادث، فضلًا عن عدد من الشبان المشردين والمهمشين. وسرّح نحو 21 ألف جندي من الخدمة. وأيّدت قوى المعارضة التقليدية (الوفد والتجمع والعمل والأحرار) السياسة التي اتبعها النظام ضد التحرك[39].

بعد اغتيال السادات اشتدت القبضة الأمنية، واستمر هذا الوضع حتى موجة الإصلاح السياسي التي قام بها نظام مبارك في عام 1984، وبعد حال الانفتاح السياسي هذه، اكتسب النشاط الطالبي من جديد دفعة معنوية، وعادت الاحتجاجات والتظاهرات في جامعات القاهرة والمنصورة وعين شمس ضد اعتداءات الحرس الجامعي على الطلاب، وفي طرح القضايا القومية. وكان أكثرها عددًا الاحتجاجات ضد التدخل العسكري الأميركي في العراق (1991)[40] الذي شاركت فيه مصر وكانت مشاركتها من عوامل ترتيب علاقاتها مع دول الخليج العربي. كما ساهمت في شطب الولايات المتحدة جزءًا من ديون مصر، كما بيّنا سابقًا.

في التسعينيات بدأت الحكومة باستبعاد طلاب التيار الإسلامي من

= المعارضين. وربما انهيارهم السريع والمبكر في حوادث كانون الثاني/ يناير 2011 لا تبعد في تفسيرها عن هذا الإهمال، فالشهادات خلال مواجهات الأيام الأولى للثورة تفيد بتعرض الجنود للتعب مع إهمال المركز لهم، وعدم تزويدهم بالطعام أحيانًا، فضلًا عن عدم تطبيق مناوبات جدية تسمح لأغلبيتهم بالراحة. الأمر الذي أدى إلى بقائهم أيامًا متتالية في مواجهة المتظاهرين في الشارع. ومن هنا عنفهم غير المنضبط في مواجهة وسرعة تعبهم واستسلامهم وتهرّبهم من المواجهة.

(39) الصحاري، «25 و26 فبراير 1986».

(40) التهامي، ص 365-366.

الاتحادات الطالبية ودعمت الطلاب الموالين للحزب الوطني. كما تبنّت عددًا من التشريعات التي نصّت على آلية التعيين بدلًا من آلية الانتخاب لاختيار عمداء الكليات، إضافة إلى حل أو تجميد دور نوادي أعضاء هيئات التدريس بسبب تصاعد الدور الإسلامي فيها[41]. وفي الانتخابات الطالبية التي جرت في عام 1994، انتهت سيطرة التيار الإسلامي بشكل كامل على الاتحادات الطالبية، لكنه احتفظ بنشاط دعائي وإعلامي[42].

ثالثًا: الاحتجاج في العقد الأخير من عهد مبارك ونشوء الحركات الاجتماعية الجديدة

كان الحس الوطني طوال العقود السابقة عاملًا أساسيًا لدفع المصريين من أجل الخروج إلى الشوارع والاحتجاج على الأوضاع السياسية. وأعادت الدوافع القومية أيضًا كثيرًا من المصريين إلى الاحتجاج تضامنًا مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في عام 2000 بعد أعوام طويلة من عزوف المواطنين عن السياسة وتغريبهم عن الواقع العربي. يجدر أن نذكر هنا أنه نتيجة خلافات الإدارة المصرية مع طريقة تعامل إسرائيل مع ياسر عرفات والانتفاضة الفلسطينية سمح النظام بالتظاهر، وحتى شجع عليه المدارس الثانوية، وقام الإعلام الرسمي بتغطية ذلك بشكل شبه تعبوي.

غالبًا ما مثّل التظاهر احتجاجًا على مواقف النظام من القضية الفلسطينية بعد كامب ديفيد أو من العراق إبان حرب الكويت أو بسبب العدوان على العراق في عام 2003 أو اتفاق الغاز مع إسرائيل، متنفسًا للقوى المعارضة للنظام للتعبير عن مطالب اجتماعية وسياسية عدة. وكانت قضية فلسطين موضوعًا رئيسًا في مقارعة المعارضة للنظام، على الرغم من أنها لم تكن موضوع إجماع بقدر ما كانت في دول عربية أخرى، نتيجة قدرة النظام على اللعب على العبء الذي تحمّلته مصر في المواجهة مع إسرائيل والتمييز بين الوطنية المصرية والقومية العربية ونجاحه

(41) دينا شحاتة، «الحركات الاحتجاجية الشبابية،» ص 250.

(42) التهامي، ص 366.

في استثمار ذلك سياسيًا لفترات محدودة، وتشكيل خطاب إعلامي وسياسي يسعى إلى تحويل الوطنية المصرية إلى قومية منفصلة عن القضايا العربية.

شكلت الانتفاضة الفلسطينية بداية الوعي السياسي للشباب المصري الجديد الذي وُلد في ثمانينيات القرن العشرين. وتعددت مواقف ناشطين من الثورة المصرية (25 يناير) الذين أكدوا لنا أن بداية وعيهم وإدراكهم أو نشاطهم السياسي بدأت مع الخروج في تظاهرات مؤيدة للانتفاضة الفلسطينية. وكان ارتداء الكوفية أو الشال الفلسطيني رمزًا للنزعة الثورية عند الشباب المصري[43].

لم تقتصر تلك الاحتجاجات على العاصمة القاهرة، بل شملت محافظات الإسكندرية وأسوان والسويس أيضًا. وعلى سبيل المثال لا الحصر، خرج أهالي السويس بدعوة من نقابة المحامين، في ثاني أكبر تظاهرة عددية بعد القاهرة، واشترك فيها طلاب المدارس ذكورًا وإناثًا. وندد المحتجون بالجرائم الإسرائيلية ورددوا هتافات تتهم نظام مبارك بالعمالة لإسرائيل. واعتدت قوات الشرطة على الطلاب واعتقلت عددًا منهم، ولم تفرج عنهم إلا بعد تهديد الأهالي باستمرارهم في التظاهر ما لم يطلق الطلاب. كما كان حرق علمي

(43) معلومات متقاطعة من مجموعة من الشهادات التي سجلها باحثو المركز العربي للأبحاث مع مجموعة من الناشطين السياسيين من تيارات سياسية وفكرية مختلفة، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: كريم البحيري، صاحب مدوّنة عمال مصر، مقابلة شخصية أجراها معه نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة في 3 كانون الثاني/ يناير 2012، وعبد المنعم إمام، ناشط سياسي في حملة دعم البرادعي، مقابلة شخصية أجراها معه هاني عواد ونيروز ساتيك في القاهرة في 3 كانون الثاني/ يناير 2012، وأحمد عبد القادر، ناشط في حزب الجبهة في مدينة المحلة الكبرى، مقابلة شخصية أجراها أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة المحلة الكبرى في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011، وصلاح البلك، كاتب مستقل من مدينة العريش، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وعلي الرجّال في مدينة العريش في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، وأحمد الكيلاني، محامٍ في محكمة النقض وعضو الأمانة العامة للجمعية الوطنية للتغيير ومنسق في حزب الكرامة من مدينة السويس، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه في مدينة السويس في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، وعبد الرحمن محمود، باحث قانوني وحاصل على ماجستير في القانون الدولي من جامعة إنديانا من مدينة الإسكندرية، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وعلي الرجّال في مدينة الإسكندرية في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011، وميسرة عبد العزيز عبدون، من حزب الوفد وعضو ائتلاف شباب الثورة في مدينة أسوان، مقابلة شخصية أجراها معها أحمد عبد ربه وعلي الرجّال في مدينة أسوان في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

الولايات المتحدة وإسرائيل في السويس تراثًا يوميًا خلال الاحتجاجات على انتخابات مجلس الشعب في العام نفسه[44]. ويعزى هذا الربط بين المواقف القومية والقضايا الداخلية في مدينة السويس إلى الثقافة السياسية عند الأهالي المرتكزة على قوة التنوع الأيديولوجي والإرث التاريخي النضالي للمدينة في مواجهة القوى الاستعمارية[45].

شملت التظاهرات والوقفات الاحتجاجية العفوية الجامعات المصرية المختلفة، خصوصًا جامعتي الأزهر والقاهرة. وتلخصت مطالب المحتجين بطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة وإغلاق السفارة الإسرائيلية.

بعد مرور 20 عامًا على انتفاضة عام 1977 و25 عامًا على انتفاضة الطلاب في عام 1972، دعا مركزا المحروسة والجيل[46] في شباط/ فبراير 1997 الطلاب والناشطين الذين شاركوا في الانتفاضتين إلى عقد لقاء من أجل أخذ زمام المبادرة لقيادة الحركة السياسية في البلاد. وقارب عدد المشاركين نحو ألف شخص[47]. فتح هذا اللقاء المجال لمجموعة من ناشطي اليسار والليبراليين والقوميين وإسلاميي حزب الوسط بإجراء حوارات معمقة، وأصدروا كتابين يعنيان بتغيير الواقع السياسي في البلاد[48]: الأول بعنوان حوارات؛ والثاني حوارات المستقبل[49]. شكلت هذا اللقاءات والنشاط بداية انطلاق الحراك الشعبي في مصر مع تأسيس «اللجنة الشعبية المصرية لدعم

(44) من شهادة أحمد الكيلاني، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(45) من شهادة عبد الله الطحاوي، صحافي مصري من أبناء مدينة السويس، مقابلة شخصية أجراها معه لمشروع التوثيق لهذا الكتاب نيروز ساتيك وهاني عواد في الدوحة في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(46) مركز المحروسة هو مركز للنشر والخدمات الصحافية والمعلومات يرئسه فريد زهران. أما مركز الجيل، فهو مركز للدراسات الشبابية والاجتماعية يرئسه أحمد عبد الله رزة الذي اهتم بالدراسات الجيلية. (في أماكن أخرى سميناه أحمد عبد الله فحسب، فهو يوقع مقالاته وكتبه باسم أحمد عبد الله، لكن اسمه الدارج بين الناشطين هو أحمد عبد الله رزة).

(47) فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة، تعلم حقوق الانسان؛ 12 (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص 46-47.

(48) من شهادة أبو العلا ماضي، في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(49) زهران، الحركات الاجتماعية، ص 48.

انتفاضة الشعب الفلسطيني» في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2000، أي بعد أيام معدودة من انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وذلك بمبادرة من بعض المثقفين الليبراليين والناصريين وناشطي اليسار وإسلاميي حزب الوسط[50]. عملت اللجنة على جمع التبرعات المادية والعينية وإرسالها عبر قوافل شعبية إلى الحدود لإدخالها إلى غزة[51]، كما اتبعت أسلوب الوفود الشعبية للالتقاء بمسؤولين من وزارة الخارجية ومكتب الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية[52]. ونظم عدد من التظاهرات الشعبية التضامنية مع الانتفاضة، أبرزها في 10 أيلول/ سبتمبر 2001 في ميدان التحرير. إضافة إلى تنظيم تظاهرة عقب كل صلاة جمعة في الجامع الأزهر[53].

تعززت الاحتجاجات بعد معركة جنين في عام 2002، حيث شهدت مصر موجة تظاهرات تعدّ من أكبر التظاهرات في تاريخها، قدّرها باحثون بمليون مشارك في مناطق مصر المختلفة، كان أبرزها التظاهرة التي نُظمت أمام جامعة القاهرة في الأول من نيسان/ أبريل 2002، وبلغ المشاركون فيها نحو 20 ألف متظاهر. ولاقت تضييقًا أمنيًا شديدًا أدت إلى وقوع مصادمات بين المحتجين والقوى الأمنية، ذلك أنها كانت قريبة من السفارة الإسرائيلية غير البعيدة عن الحرم الجامعي[54]. وجاءت حرب العراق (2003) لتصعّد من الحالة الاحتجاجية في الشارع المصري بقيادة ناشطي المعارضة من مرحلة السبعينيات بشكل عام وفي مقدمهم اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية من حركتها الاحتجاجية،

---

(50) المصدر نفسه، ص 31.

(51) خلال تقديم المساعدات العينية، أصرت إحدى الفلاحات البسيطات على تقديم بطة، أي ما تملكه، لكن حاول الناشطون إقناعها أن من الصعب إيصالها إلى غزة وحرصًا على مشاعرها قبلت البطة، ما شجع أربعمئة فلاحة على تقديم كل منهن بطة، أي أصبح ما مجموعه 400 بطة، فتوجه الناشطون إلى أقرب سوق وشرحوا الموضوع عبر مكبر الصوت للتجار وباعوا البط واشتروا بثمنه قمحًا ودقيقًا بسعر أرخص من سعر السوق، انظر: المصدر نفسه، ص 36.

(52) علي الدين هلال، النظام السياسي المصري: بين إرث الماضي وآفاق المستقبل، 1981-2010 (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010)، ص 458.

(53) محمد العجاتي، «الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور،» في: وهبة [وآخرون]، ص 204.

(54) المصدر نفسه، ص 205.

وتدعو إلى تظاهرات أمام السفارة الأميركية في القاهرة للتنديد بالعدوان الأميركي على العراق في يومي 20 و21 آذار/ مارس 2003. لكن لم يتمكن المحتجون من الوصول إلى السفارة نظرًا إلى التضييق الأمني، فتجمعوا في ميدان التحرير (نحو 40 ألف شخص)[55]. وتعاملت القوى الأمنية مع المحتجين بعنف بالغ، محاولة تفريقهم بالقنابل المسيلة للدموع، وألقت القبض على 800 منهم. واستُخدم البريد الإلكتروني والهاتف المحمول في الدعوة إلى تلك الاحتجاجات. وبعدها، نشأت حركة 20 مارس اليسارية التي اعتبرت أن الجماهير المصرية حرّرت ميدان التحرير في هذا اليوم من سطوة القوى الأمنية وأعادته إلى أمجاده السابقة مركزًا لاحتجاجات الشعب المصري. وهدفت الحركة أيضًا إلى النضال ضد الاستبداد السياسي وأساليب التعذيب في السجون المصرية[56].

في إثر اجتماعات متكررة لاثنين وعشرين من رموز هذا الجيل ممن شاركوا في احتجاجات السبعينيات، نوقشت في خلالها فكرة أن تُدمج قضايا التغيير الديمقراطي في مطالب التحركات الاحتجاجية المتعلقة بالقضايا القومية، لقطع الطريق على النظام الذي يستغل هذه القضية لتخويف الغرب، ويدعي أنه البديل الملائم من تلك الأطراف ذات التوجهات المعادية للغرب[57]. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 كُلفت ست شخصيات عامة لدراسة قضايا التغيير السلمي الديمقراطي من خلال الاحتجاجات الشعبية، وهم الإسلامي أبو العلا ماضي والقومي العربي محمد السعيد إدريس والإخواني سيد عبد الستار واليساري أحمد بهاء الدين شعبان والناصري أمين إسكندر والليبرالي جورج إسحق[58]. وأدت اللقاءات إلى تأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» التي أُعلنت في أيلول/ سبتمبر 2004.

اعتبرت الحركة أن مواجهة الأخطار الوطنية والقومية تبدأ مع إنجاز الإصلاح

---

(55) المصدر نفسه، ص 206.

(56) محمد العجاتي، «اليسار والحركات الاحتجاجية في مصر: أجيج - اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة - حركة 20 مارس،» في: شحاتة، محررة، ص 80-81 و85.

(57) من شهادة أبو العلا ماضي، في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(58) من شهادة جورج إسحق، مقابلة شخصية أجراها معه إسلام حجازي في القاهرة في 22 أيار/ مايو 2012.

السياسي والاجتماعي[59]. وتشكّلت كفاية - في معظمها - من أبناء جيل السبعينيات من اليسار والليبراليين والناصريين والإسلاميين، ومثلت حركة عابرة للأيديولوجيات. وتبنّت هذه النخبة السياسية دورًا محرّكًا باعتبارها قوى معارضة في طرح تبني القضايا الوطنية والقومية واليومية، في مرحلة ركود الأوساط الشعبية الواسعة وتراجعها عن الفعل السياسي. ضمت كفاية أربع مجموعات: مجموعة حزب الوسط الإسلامي بقيادة أبو العلا ماضي؛ مجموعة اليسار الناصري التي انضوت إلى حزب الكرامة بقيادة حمدين صباحي وأمين إسكندر؛ مجموعة تمثل حزب العمل الإسلامي بقيادة مجدي أحمد حسين ومجدي قرقر، والأحزاب الثلاثة صغيرة منظمة، أما المجموعة الرابعة فتألفت من بعض الشخصيات الوطنية المستقلة ذات الأصول اليسارية والإسلامية والليبرالية[60]، وهي التي طبعت الحركة بطابعها.

برزت كفاية نتيجة إدراك مؤسسيها أن قنوات العمل السياسي المؤسسي غير محايدة أو غير قادرة على استيعاب مطالب التغيير، لذلك لم تركز كفاية على قضية واحدة، بل تبنت قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة[61]. وبدأت تحركاتها في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2004 أمام دار القضاء العالي في وسط القاهرة حملت شعار «كفاية»، وتجرأت على جعل مطالبها العلنية تطاول أول مرة رأس الهرم السياسي، الرئيس المصري من خلال رفعها شعار «لا للتمديد - لا للتوريث». وأعلنت حركة كفاية خبر الاحتجاج في جريدة **المصري اليوم**. وعندما وصل الناشطون السياسيون إلى مكان الاحتجاج، كان بانتظارهم نحو 1000 شخص للمشاركة في الاحتجاج، فيما كان يحيط بهم ضعف ذلك من جنود قوات الأمن المركزي. وأول مرة يسمع في مثل هذه التظاهرات في القاهرة هتاف «يسقط حسني مبارك»[62] (قصرنا هذا التحديد على القاهرة لأن هتافات كهذه سُمعت في المحلة في تظاهرات خلال الثمانينيات). كما لاقت التشجيع من غير المشاركين من المارة من خلال رفع علامة النصر والتضامن[63].

---

(59) هلال، النظام السياسي المصري، ص 460-461.

(60) زهران، الحركات الاجتماعية، ص 48-49.

(61) الشوربجي، ص 116.

(62) من شهادة جورج إسحق، في 22 أيار/ مايو 2012.

(63) من شهادة أبو العلا ماضي، في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

نجحت الحركة في نشر ثقافة الاحتجاج، ووسعت مطالبها لتضم لائحة واسعة من المطالب السياسية والاجتماعية، فخرجت تظاهرات ترفع شعارات كفاية بطالة، كفاية رشوة، وجرى تنظيمها على نحو غير مسبوق، بتشكيل أذرع وفروع لها داخل فئات عدة، فظهرت مجموعات مثل «صحافيون من أجل التغيير» و«أدباء وفنانون من أجل التغيير» و«أطباء من أجل التغيير» و«طلاب من أجل التغيير»، وحتى «أطفال من أجل التغيير». وتمثّل عبرها النزوع إلى التغيير عند الطبقة الوسطى والشباب. وكان لهذا انعكاساته على المدونين ومنظمات حقوق الإنسان[64] من خلال جذب شبابهم إلى الحركة في إطار حركة «شباب من أجل التغيير»[65] التي أقيمت للضغط على كفاية من يسارها - وضمت عددًا من الناشطين في التضامن مع القضية الفلسطينية ومجموعة مناهضة العولمة، وبلغ عددهم نحو 200 شخص في عام 2005[66].

كثّفت حركة كفاية تحركاتها الاحتجاجية في إثر إعلان مبارك عزمه إجراء تعديلات دستورية في معرض القاهرة الدولي للكتاب في شباط/ فبراير 2005. فرفع المحتجون شعارات «كفاية: لا للتمديد، لا للتوريث». وتمكنت حركة كفاية من تنظيم الاحتجاجات خارج القاهرة في المحافظات المصرية الأخرى في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 2005. وكانت تظاهرة 25 أيار/ مايو 2005 بمنزلة استفتاء على التعديلات الدستورية، من أبرز إنجازات كفاية في الحراك الاحتجاجي التراكمي، نظرًا إلى مقدار المشاركة الشعبية في التظاهرة ورفع السقف ضد

(64) أحمد منيسي، حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي: دراسة للحالة المصرية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص 128-129.

(65) حركة شباب من أجل التغيير أسست تحت مظلة حركة كفاية في شباط/ فبراير 2005 بمبادرة من شباب الحركة في إطار الحملة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية وضد الحرب في العراق. وتمكّنت من جذب كثير من شباب الأحزاب الرسمية في القاهرة والأقاليم. نشأت عن حركة شباب من أجل التغيير حركة تضامن في أيلول/ سبتمبر 2007 من شبان مستقلين وآخرين ينتمون إلى الاشتراكيين الثوريين على أساس التضامن مع حركات الاحتجاج العماليّة في الفترة بين عامي 2006 و2009، انظر: جمال علي زهران، «الاتجاهات المناطقية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر،» في: نصار [وآخرون]، ص 147. وقد قمنا بتدقيق المعلومات حول انتماءات الشباب السياسية بموجب مقابلات مع الناشطين، الذين اختلفوا مع تقديرات جمال زهران لهذه الانتماءات.

(66) شحاتة، «الحركات الاحتجاجية الشبابية،» ص 255.

النظام الحاكم، واعترضت قوات الأمن طريق التظاهرة واعتدت على المحتجين والصحافيين بالضرب والاعتقال والتحرش الجنسي(67).

كانت مدينة السويس إحدى أهم نقاط الارتكاز لحركة كفاية، من حيث مقدار المشاركة الشعبية في نشاطها أو رفع سقف الخطاب ضد النظام، حيث هتف المحتجون في عام 2005: «هوا مبارك عايز إيه، عايز الناس تبوس رجليه؟ لا يا مبارك مش هانبوس، بكره عليك بالجزمة ندوس!». كانت جرأة هذا الشعار وتحديه سابقة سجلها المشاركون في التظاهرات في السويس في تلك الفترة(68).

كانت حركة «الحملة الشعبية من أجل التغيير» من أبرز الحركات الاجتماعية الجديدة التي نشأت في الفترة ذاتها التي صعدت فيها كفاية. لكنها تميزت منها بأنها ضمت في بدايتها مؤسسات ومنظمات غير حكومية ونقابات وأحزابًا وقوى سياسية مختلفة مثل التجمع والغد والشيوعيين والإخوان المسلمين، بينما لم تختلف عن كفاية من ناحية الأهداف. وبدا نشاطها متعثّرا، إذ عانت مشكلات تنظيمية بسبب تركيبتها واختلافاتها الأيديولوجية، إضافة إلى تردد بعض أعضائها في الاصطدام بالنظام، لذلك عملت على فتح عضويتها للأفراد فحسب، وحوّلت اسمها إلى «الحملة الشعبية من أجل التغيير (الحرية الآن)». وتحوّلت إلى ما يشبه الائتلاف اليساري الذي كان معظم أعضائه من «اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية». وما ميّز الحركة من كفاية رفعها المبكر شعار «لا لحكم العسكر»، عدا عن لاءي «لا للتجديد» و«لا للتوريث». كما أن الحركة لم تكتف بالتظاهرات النخبوية في ميادين القاهرة، بل نزلت إلى الأحياء الشعبية والعشوائية في ثلاث محاولات للاحتجاج على الأقل في إمبابة والمطرية وشبرا(69).

---

(67) العجاتي، «الحركات الاحتجاجية في مصر،» ص 215-216.

(68) من شهادة محمد أبو مصر، عضو حزب الغد من مدينة السويس، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه في السويس في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(69) يمكن الرجوع إلى مزيد من التفصيلات عن الحركة إلى: زهران، الحركات الاجتماعية، ص 55-58.

فتحت حركة كفاية ومثيلاتها من الحركات الاجتماعية الباب أمام ظهور نوعين من حركات الاحتجاج في مصر: الأول، سياسيًا، مثل حركة «استقلال الجامعات 9 مارس»(70) و«مهندسون ضد الحراسة»(71) و«الائتلاف المصري للتغيير»(72) وحملة «ما يحكمش»(73) (وفي مقابلها ظهرت حركات مؤيدة للنظام صنعت في أقبية الاستخبارات المصرية مثل حركة «مش كفاية» وحركة «عايزينك»)(74)؛ أما

---

(70) حركة أُسست في أواخر عام 2003 بمبادرة من مجموعة من أساتذة الجامعات. عقدت في عام 2004 أول مؤتمر بعد صراع طويل مع إدارة جامعة القاهرة، ومنذ تأسيسها شاركت بشكل فاعل في كثير من الفاعليات الاحتجاجية. وقفت ضد مشروع قانون خصخصة التعليم الجامعي والقضاء على مجانية التعليم، وحاربت من أجل طرد مكاتب حرس وزارة الداخلية من داخل الجامعات. ومن أبرز قادتها محمد أبو الغار عبد الجليل ومصطفى وأحمد دراج وأحمد الأهواني. يعود اسمها إلى اليوم الذي تقدم فيه أحمد لطفي السيد، مدير «الجامعة المصرية» في عام 1932 باستقالته من المنصب، احتجاجًا على قرار وزير التعليم نقل طه حسين من الجامعة، من دون الحصول على موافقته أو مشاورة الجامعة، واعتبر ذلك تدخلًا في الجامعة يؤثر في استقلالها. انظر: مي سعيد، «حركة 9 مارس تحتفل باستقلال الجامعة،» العربي الجديد، 4/ 3/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 19/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alaraby.co.uk/society/bb6cace0-66c2-4256-a9aa-fea8e89bf54e>.

(71) أسس الحركة في عام 2003 عدد من المهندسين، بهدف رفع الحراسة عن النقابة وإجراء الانتخابات في النقابة وضمان نزاهتها، إضافة إلى مطالب فئوية تتعلق بالأجور وقضايا أخرى. انظر: أبو زيد كمال الدين، «نقابة المهندسين: من الحراسة إلى المجهول،» (بوابة الوفد، 5/ 11/ 2011 تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/Xc9bIe>.

(72) نشأ هذا الائتلاف بعد تصاعد حدة الخلافات في حركة كفاية في كانون الثاني/ يناير 2009 بمبادرة من 250 شخصية وطنية، أبرزها منسق حركة كفاية عبد الحليم قنديل. ولاقى الائتلاف الجديد دعم الإخوان المسلمين الذين لم ينضموا إلى الائتلاف إلا بالصفة الفردية لأعضاء الجماعة. جاء إعلان الائتلاف بعد العدوان الإسرائيلي على غزة (كانون الأول/ ديسمبر 2008 - كانون الثاني/ يناير 2009)، واعتبر أعضاء الائتلاف أن الموقف المصري من العدوان سيكون السبب في إطاحة النظام. انظر: أحمد مصطفى، «الائتلاف المصري يسعى للتغيير من خلال عصيان سلمى مدني،» اليوم السابع، 20/ 1/ 2009، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=65129&SecID=97&IssueID=38#.U8qWbtySxN4>.

(73) حملة أعلنت نفسها في عام 2009، دعا إليها حزب «الغد» لمناهضة التوريث، وشارك فيها ممثلون عن جماعة الإخوان المسلمين وعدد من الشخصيات العامة والحزبية، واختير حسن نافعة (أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة) منسقًا عامًا للجنة التحضيرية. انظر: «أيمن نور والإخوان يطلقون «مايحكمش» ضد وراثة مبارك،» (سي إن إن العربية، 14/ 11/ 2009)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 19/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2009/middle_east/10/15/noor.egypt>.

(74) أحمد سيد حسين، حركات الاحتجاج في مصر (القاهرة: المركز الدولي للدراسات =

النوع الثاني فتمثل ببروز حركات الاحتجاج المطلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

تميزت «الحركات الاجتماعية الجديدة»[75] من نوع كفاية وغيرها بعدد من الخصائص أجملها عدد من الباحثين المصريين المتخصصين في هذا الشأن بأنها حركات نشأت خارج الأطر الحزبية والمؤسسية المتعارف عليها، واعتمدت على العمل الاحتجاجي المباشر؛ وكان لجيل ناشطي السبعينيات دور رياديٌّ في انطلاقتها عبر تحالفات عابرة الأيدولوجيات، استطاعت جذب الجيل الجديد من النشطاء الشباب[76] من جيل أبنائهم وتسييسه.

رابعًا: الاحتجاجات الفئوية السياسية والاجتماعية والاقتصادية

اندلعت هذه الاحتجاجات التي تخص قطاعات اجتماعية معينة وأهل مهن بعينها على نحو عفوي بسبب قضايا تتعلق بالأجور والخدمات العامة، مثل نقص المياه أو الخبز وحوادث الطرق السريعة. وكان دافع أغلبيتها تزايد الأعباء الاقتصادية على المواطن المصري، أو ردة فعل على استفحال الفساد الإداري والاقتصادي[77]. وكان مما عززها نجاح الحركات الاجتماعية الجديدة في إعادة الثقافة الاحتجاجية إلى الشارع المصري. وشملت المطالب زيادة الأجور أو الحصول على عوائد التأمينات. ومن الملاحظ أن القوى المشاركة في تلك الإضرابات والاحتجاجات العمالية كانت بعيدة عن الأطر الحزبية التقليدية والجماعات السياسية، أو حتى الحركات الاجتماعية الجديدة مثل كفاية

= المستقبلية والاستراتيجية، 2010)، ص 13.

(75) هي حركات سياسية بالطبع، ولكننا نستخدم مصطلح حركات اجتماعية بمعناه المستخدم في الأدبيات في مقابل الأحزاب من جهة، والمؤسسات الأهلية والمنظمات غير الحكومية من جهة أخرى. فالحركات الاجتماعية تعمل كمنظمات تقود حراكًا على مستوى القواعد لتحقيق أهداف سياسية اجتماعية، ولا تقتصر على حزب بعينه، أو أيديولوجية بعينها، كما أنها ليست جمعية أهلية أو مؤسسة غير حكومية.

(76) تتعدد هذه الأفكار في أكثر من مصدر أبرزها: دينا شحاته، «مقدمة: الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر،» في: شحاتة، محررة، ص 12-18.

(77) العجاتي، «الحركات الاحتجاجية في مصر،» ص 226.

وغيرها، وإن ضمت ناشطي الأحزاب، كانت حركات مستقلة، وتعلقت مباشرة بحالة السخط في أوساط العمال والمهنيين جراء تردّي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية[78]. ومن أجل توضيح الطبيعة الفئوية لتلك الاحتجاجات سنتوقف عند أربعة منها شكّلت علامات فارقة في الاحتجاجات، ومهّدت لانطلاق المزيد من الاحتجاجات خصوصًا: احتجاجات نادي القضاة وانتفاضة عمال الغزل والنسيج في المحلة الكبرى، ثم تظاهرات موظفي الضرائب العقارية، وعدد من الانتفاضات العنيفة في المناطق الفقيرة والمحرومة من الريف المصري وسيناء وهوامش المدن، قبل أن نعرض كثرة احتجاجات فئات المجتمع المصري المختلفة وشكلها ودور الإخوان في الحركات الاحتجاجية.

1- نادي القضاة وحركة استقلال القضاء: لمحة تاريخية

نتوقف هنا عند احتجاج القضاة في المرحلة الأخيرة من عهد مبارك، ونُفرد له مكانًا خاصًا لأنه استثنائي بالمقاييس كلها. فالقضاء مؤسسة محافظة غير ثورية[79]، وإذا خرجت للاحتجاج فهذا يعني وجود أزمة ثقة عميقة بين مؤسسات الدولة. ووجدنا من الملائم عرض موجز لتاريخ النادي قبل التطرق إلى فعل الاحتجاج نفسه.

أُنشئ نادي القضاة رسميًا في عام 1949، ويضم في عضويته غير الإجبارية أعضاء النيابة العامة وأعضاء السلطة القضائية العادية بأكملها تقريبًا، إضافة إلى المستشارين والقضاة السابقين. ووصلت نسبة القضاة المنضمين إلى النادي حتى عام 2005 نحو 90 في المئة من قضاة مصر[80]. ويمكن اعتباره بمنزلة نقابة للقضاة.

---

(78) المصدر نفسه، ص 227.

(79) وإنها مؤسسة غير ديمقراطية بحكم تعريفها - وهي في مصر مهنة تكاد تكون مغلقة ومتوارثة (حتى حين يتعلق الأمر بقادة حراك استقلال القضاء).

(80) عاطف الشحات، «دور نادي القضاة في تعزيز استقلال القضاء والإصلاح السياسي،» في: نبيل عبد الفتاح، محرر، القضاة والإصلاح السياسي (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2006)، ص 353.

هناك نادٍ للقضاة خاص بالمحكمة الدستورية العليا يقدر عدد أعضائه بين 50 و75 قاضيًا، كما يوجد نادٍ خاص للقضاة في مجلس الدولة يقدر عدد أعضائه بين 500 و600 قاضٍ، بينما يضم نادي القضاة العام نحو 8000 قاضٍ.

تعاملت سلطة نظام تموز/ يوليو 1952 مع القضاء وأجهزته وسلطته بما يسميه طارق البشري «الإحاطة والاقتطاع دون أسلوب السيطرة المباشرة والإلحاق الصريح»[81]، أي إن نظام 23 يوليو استوعب القضاء، من خلال إبعاده عن التأثير في ما ترى الدولة أنه يمس سياساتها. وجرى هذا الإبعاد عن طريق منع التقاضي في المسائل التي ترى الدولة أنها ذات أهمية سياسية بالنسبة إليها[82]، من دون أن يمس ذلك الاستقلالية التي كان يتميز بها القضاء في مرحلة ما قبل ثورة تموز/ يوليو 1952[83]. وجرى احتواؤه بما لا يمثل خطرًا على السلطة الحاكمة[84]. هذا إضافة إلى أن استخدام التشريع بقي أساسيًا، الأمر الذي دأب على ممارسته نظام يوليو في مسعاه إلى تحجيم أثر قرارات القضاء.

في عام 1962 أُنشئ الاتحاد الاشتراكي العربي باعتباره حزبًا حاكمًا وحيدًا يمثل تحالف قوى الشعب العامل، وبديلًا من تجربة تنظيم (الاتحاد القومي) في تأليف تنظيم يمثل «وحدة» الأمة. وكان للاتحاد فروع في عدد من المؤسسات العامة، فيما بقي القضاء خارج هذا التنظيم السياسي، هذا على الرغم من رغبة السلطة السياسية الحاكمة في أن يكون القضاء جزءًا من الاتحاد[85]. وتعززت

(81) طارق البشري، القضاء المصري بين الاستقلال والاحتواء، ط 2 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006)، ص 14.

(82) المصدر نفسه، ص 61.

(83) حاول النظام الملكي استخدام القضاء لتصفية حسابات سياسية مع خصومه، فقام مثلًا في بداية عام 1952 برفع سن التقاعد للمستشار الموالي له كي يلصق تهمة حريق القاهرة بزعيم حزب مصر الفتاة أحمد حسين، ما دفعه إلى الدخول في مواجهة مع القضاء المصري ولم يتمكن من ذلك وأحيل المستشار إلى التقاعد.

(84) خلال عهد جمال عبد الناصر وقعت ثلاث مصادمات بين نظام يوليو والقضاء: أولها في حادث اتهام السفير المصري في الاتحاد السوفياتي بالتخابر مع أميركا، وثانيها عند تبرئة أسرة الفقي في قضية انتفاضة فلاحي كمشيش، وثالثها اتهام محمود عبد اللطيف، أحد أعضاء الإخوان، في محاولة اغتيال جمال عبد الناصر. من شهادة المستشار زكريا عبد العزيز، مقابلة شخصية أجراه معه الباحثان في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هاني عواد ونيروز ساتيك في القاهرة في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

(85) أحمد مكي، «الصدام بين القضاة والنظام الناصري،» في: عبد الفتاح، محرر، ص 93.
كما طرحت فكرة أن يكون هناك ممثلون من المواطنين عن المتقاضين إلى جانب القضاة في المحاكم سميت «القضاء الشعبي» تشبه ما كان يسمى «لجان فض المنازعات الزراعية»، ورفض نادي القضاة هذه الفكرة.

هذه الرغبة مع هزيمة 1967، في محاولة من السلطة لاستعادة أكبر قدر من الشرعية السياسية، باسم المحكمة العليا[86]. في المقابل حاول القضاء المصري الذي لم يدجّن توسيع من ولايته القضائية المنتَقصة، فبدأ يمد نشاطه إلى خارج النطاق الذي كان محددًا له من حيث منع التقاضي وإقرار النظم القضائية الخاصة[87]. ومن ثم، أصدر القضاة في 28 آذار/ مارس 1968 بيانًا رفضوا فيه الانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي، بعد أن جرت انتخابات في نادي القضاة فاز بها تيار «استقلال القضاء»، بينما أخفق القضاة المرشحون المؤيدون لسياسات الحكومة[88].

عادت السلطة التنفيذية لتصدر في أواخر آب/ أغسطس 1969 ثلاثة قوانين بعنوان «الإصلاح القضائي»، حلت بموجبها الهيئات القضائية، ومنها مجلس القضاء الأعلى، وعاودت تأليفها مستبعدة عددًا من القضاة، ومنهم رئيس محكمة النقض نفسه وبعض مستشاري محكمتها ونائب رئيس مجلس الدولة. كما أنشئت المحكمة الدستورية باسم «المحكمة العليا»[89]، الحدث الذي اصطلح على تسميته «مذبحة القضاة»[90]، ووضع النادي تحت الحراسة في القاهرة والإسكندرية حتى عام 1977[91].

(86) مثلت أول تجربة لمحكمة متخصصة تمارس الرقابة الدستورية على القوانين ونشأت بالقرار بقانون 81 لسنة 1969، واستمرت نحو عقد حتى تشكيل المحكمة الدستورية العليا في عام 1979. رئس المستشار بدوي حمودة المحكمة ومعه نائب للرئيس وبعضوية عدد من المستشارين، حيث تصدر أحكامها من سبعة أعضاء، يعينهم جميعًا رئيس الجمهورية، ويختار رئيس المحكمة من بين أعضائها. وأشار القانون إلى أنه يمكن أن يأتي من غيرهم ممن تتوافر فيهم شروط التعيين، ويجوز تعيينه من دون التقيد بسن التقاعد، ويعين نواب الرئيس والأعضاء بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي المجلس للهيئات القضائية ، لثلاثة أعوام قابلة للتجديد.

(87) البشري، القضاء المصري، ص 18.

(88) يمكن التوسع في التفصيلات في: مكي، ص 95.

(89) من الناحية القانونية فإن إنشاء المحكمة مكسب دستوري وقانوني، لكن طريقة إنشاء المحكمة وتفصيلات الأحكام الخاصة بها كشف عن أن المقصود حجب المحاكم المدنية والإدارية عن إجراء مناقشة دستورية للقوانين.

(90) البشري، القضاء المصري، ص 21.

(91) من شهادة المستشار زكريا عبد العزيز، في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

يروي المستشار يحيى الرفاعي، أحد رموز تيار استقلال القضاء، قصة هذه «المذبحة»: «نفذت في 31 آب/ أغسطس 1969، وعزل خلالها رئيس محكمة النقض، وأكثر من نصف مستشاريها وناهز عدد القضاة المعزولين نحو مئتي قاضٍ من القضاة المتمتعين بحصانة عدم القابلية للعزل بغير الطريق التأديبية طبقًا للقانون. أما أسباب هذه الكارثة، وإذا شئنا الدقة فقد كان وراءها سبب غير مباشر هو هزيمة حزيران/ يونيو 1967، وما تبعها من آثار نفسية وعصبية على القيادة السياسية، وعلى من كانوا على صلة بها من أعضاء التنظيم السري الطليعي في الاتحاد الاشتراكي. وللأسف الشديد كان بعض رجال القضاء ومجلس الدولة منخرطًا في هذا التنظيم، كما تبيَّن لنا في ما بعد، وكانوا معدودين على أصابع اليدين، وكان بعضهم يكتب التقارير السرية عن زملائه إلى القيادة السياسية يوميًا بما كان يدور من أحاديث في نادي القضاة ومجالس القضاة الخاصة، حيث كانت هذه مهمة أعضاء ذلك التنظيم وبهذا الأسلوب بدأوا في إثارة غضب عبد الناصر بصورة متصاعدة ضد القضاة. وفي الوقت ذاته، كان عبد الناصر يلح على المستشار عصام حسونة، وزير العدل آنذاك، أن يكوّن تنظيمًا سريًا من القضاة! وكان الوزير غير مقتنع بهذه الطريقة لتعارضها مع أخلاق القضاة، فكلف عبد الناصر وزير الداخلية شعراوي جمعة بتأليف جماعة قيادية لهذا التنظيم. فألّفها جمعة من عدد من رجال القضاء ومجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية وسمّاهم هيئات قضائية، وهي واقعة حدثت أول مرة في تاريخ القضاء المصري منذ نشأته وحتى هذه الكارثة التي أطلق عليها «مذبحة القضاة». وبعد وفاة عبد الناصر، ألغى السادات القرارات السابقة واستعاد تيار «استقلال القضاء»[92] في عام 1972 نفوذه في مواجهة قرارات 1969 [93]. لكن السادات أعاد أسلوب احتواء القضاء بإصدار القانون رقم 46 في عام 1972 الذي منح السلطة التنفيذية السيطرة على موازنة السلطة القضائية[94]. كما أبقى على هيمنة وزارة العدل على

(92) تتركز مطالب هذا التيار من القضاة على أن النادي هو الممثل الشرعي للقضاة، ويطالب باستقلال القضاء وضماناته والإشراف الكامل على الانتخابات وإنهاء العمل بقانون الطوارئ.

(93) أحمد عبد الحفيظ، «القضاء والإصلاح السياسي في مصر،» كراسات استراتيجية (القاهرة)، السنة 17، العدد 181 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2007)، ص 23.

(94) محمود الخضيري، «كيف يضفي القانون رقم 46 لسنة 1972 بشأن السلطة القضائية مشروعية الاعتداء على استقلال القضاء؟،» في: عبد الفتاح، محرر، ص 103.

الهيئات القضائية من خلال المجلس الأعلى للهيئات القضائية[95]. وعلى الرغم من ذلك، استطاع القضاة في النادي الحصول على حقهم في اختيار رئيس نادي القضاة عن طريق الانتخاب في عام 1978 [96].

تكثف دور القضاء السياسي في مصر في المرحلة الثانية من عهد مبارك في التسعينيات مع تراجع شرعية السلطة ولجوئها إلى القمع بدرجة أكبر واستمرار العمل بقانون الطوارئ. زادت أهمية القضاء خلال الضعف السياسي للسلطة ولجوئها المتزايد إلى القمع في وجه مجتمع متحرك وقيامها بإصلاحات اقتصادية واجتماعية. وتطلّب الأمر إضفاء شرعية قانونية على قرارات مثيرة للجدل أدت إلى صراع بين السلطة وفئات اجتماعية وسياسية مختلفة. وعلى الرغم من أنها كانت عاملًا مساعدًا للسلطة في وجوه عدة، ففي الوقت نفسه أسست لتفاعل مجتمعي جديد بين السلطة والقضاء والمجتمع المدني[97]. وساهمت الإصلاحات القضائية في عهد السادات في مساعدة التحوّل الرأسمالي ودعم مواقع الفئات الجديدة الاقتصادية والسياسية. وكانت هذه المساهمة متعددة الوجوه. إذ «ساعدت الحكومة في توفير التزام ذي مصداقية لحقوق الملكية وجذب استثمارات للقطاع الخاص وتعزيز الانضباط الداخلي داخل البيروقراطية وبناء شرعية أيديولوجية جديدة»[98]. وجاءت هذه الإصلاحات على خلفية الوضع الذي نشأ في الفترة الأخيرة من العهد الناصري في ذروة تحقق الميول إلى توسعة السلطات التنفيذية على حساب مؤسسات قانونية تحمل درجة من الاستقلالية، ولا سيما مع إقالة عبد الناصر في عام 1969 أكثر من 200 مسؤول قضائي بمرسوم تنفيذي، وحل مجلس جمعية القضاة وتعيين أعضاء جدد، وأوجد المحكمة العليا ووضعها تحت سيطرة الجهاز التنفيذي، في ظل سيطرة الحكومة على التعيينات[99]. وقادت السياسات السابقة للعهد الناصري على صعيد ضعف المحاكم الإدارية وتأثيرها في كسر

(95) البشري، القضاء المصري، ص 23.

(96) من شهادة المستشار زكريا عبد العزيز، في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

(97) Tamir Moustafa, *The Struggle for Constitutional Power: Law, Politics, and Economic Development in Egypt* (New York: Cambridge University Press, 2007), p. 6.

(98) المصدر نفسه، ص 65.

(99) المصدر نفسه، ص 65.

الانضباط الإداري للبيروقراطية، وعلى صعيد محكمة عليا مركزية مرتهنة للجهاز التنفيذي، إلى نتائج قانونية وخيمة غير متناسقة. وكانت هذه ستتضاعف على مستوى سوء الإدارة والفساد في وضع انتقالي يشجع عمل القطاع الخاص. فجاءت الإصلاحات القضائية على مستويين: الزيادة النسبية في قوة المحاكم الإدارية واستقلاليتها (1972، 1984) من جهة، وإنشاء محكمة دستورية عليا (1979) أقل مركزية وتبعية للجهاز التنفيذي مع صلاحيات مهمة من جهة أخرى.

على الرغم من ذلك، كانت الدوافع الأكثر أهمية للإصلاح القضائي من وجهة نظر سياسات السلطة تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي ومسألة الأمن الاستثماري وفض النزاعات وحماية الملكية الخاصة. ونحَت التغييرات في القوانين في بدايات السبعينيات هذا المنحى[100]. وكما يشرح تامر مصطفى، ساد تردد في شأن إيجاد محكمة دستورية عليا أكثر استقلالية، على الرغم من أن دستور عام 1971 دعا إلى إنشائها، ويرى أن المحكمة الدستورية العليا التي أنشئت في عام 1979 بحسب قانون 48 تميزت باستقلالية كبيرة عن تدخل النظام من المحكمة العليا السابقة[101].

كان الدور الأكثر أهمية هو الذي قامت به المحكمة الدستورية العليا في

(100) قانون 34/ 1971 المتعلق بإلغاء قدرة الحكومة الاستيلاء على الممتلكات، وقانون 65/ 1971 لتمديد الضمانات ضد احتجاز الملكية، إضافة إلى ما تضمنه الدستور الجديد لعام 1971 من بعض الضمانات لحماية الملكية الخاصة وعدم السماح بإجراءات تأميم إلا في حالات خاصة تتعلق بالمصلحة العام ضمن القانون ومع تعويض، وغيره. وأضيفت في عام 1972 قوانين جديدة (53 و69) متعلقة بمراجعة قوانين احتجاز الملكية السابقة، على الرغم من أنها حافظت على حدود صارمة لمستوى التعويضات. انظر: المصدر نفسه، ص 69-71.

(101) على الرغم من أن رئيس المحكمة العليا يُعيّنه رسميًا رئيس الجمهورية، لكن خلال عقدين على عمل المحكمة كان الرئيس المعين من كبار القضاة العاملين في المحكمة، وتمأسس هذا الإجراء عرفيًا. كما قدمت ضمانات واسعة لحماية المحكمة من التدخل الحكومي، فلا يمكن إقالة القضاة على الرغم من أنهم يواجهون تقاعدًا إلزاميًا في سن 66 عامًا، وأن الهيئة الوحيدة المخوّلة فرض الانضباط تجاه أعضاء المحكمة هي المحكمة العليا نفسها. ويتضمن القانون أن أي تفويض أو إعارة لأعضاء المحكمة يكون لأداء واجبات قانونية فحسب، ما يحرم الحكومة من إحدى وسائل إفساد الموظفين. وتعطي الأحكام الواردة في القانون السيطرة الكاملة للمحكمة على شؤونها الخاصة المالية والإدارية. انظر: المصدر نفسه، ص 78-79.

عملية المراجعة القضائية بينما المواطنون غير قادرين على الاقتراب من المحكمة مباشرة. على الرغم من ذلك، قامت المحكمة بمراجعات قضائية في القضايا السياسية والاقتصادية الأكثر حساسية. وبرز دورها في مستهل عهد مبارك في سلسلة من المراجعات القضائية لتثبيت الملكية الخاصة وإعادة الملكيات المؤممة.

كان التزام المحكمة بإعادة حقوق الملكية من أول مراجعاتها وأهمها في عام 1981، لكنها أظهرت في الوقت نفسه أنها تعمل خارج حدود النظام القائم، حيث افتتحت الأحكام التي صدرت عنها، والتي تحدّت القوانين السابقة (150/ 1964 و69/ 1974) بخصوص مصادرة الملكية الخاصة باعتبارها غير دستورية، ومن الأحكام التي عُدّت غير دستورية قوانين التأميم الصناعي لعامي 1961 و1963 ومصادرات الأراضي الزراعية في العهد الناصري. وفتحت هذه الأحكام الباب أمام المئات للتوجه إلى المحاكم والمطالبة بالتعويضات. وفي التسعينيات بدأت المحكمة بمراجعة قضايا تتعلق بحقوق الملكية في نطاقات أخرى، مثل الضريبة وعلاقة المالكين بمستأجري السكن ووضع القطاع العام[102].

أما في الشأن السياسي/ الدستوري فتدخلت المحكمة في البداية في موضوع النظام الانتخابي للتمثيل النسبي في حكمها بأنه يظلم المستقلين (1986)، ومن ثم الطعن فيه في عام 1990 باعتباره غير دستوري. ومنذ منتصف الثمانينيات انشغلت المحاكم الإدارية بشكاوى التزوير الانتخابي. وألغت المحاكم الإدارية نتائج الانتخابات في عدد من الدوائر الانتخابية، لكن مجلس الشعب، تحت هيمنة الحزب الحاكم، لم يقبل بقرارات الإلغاء إلا في 7 مقاعد من أصل 87 مقعدًا انتخابيًا حُكم بإلغائها في انتخابات 1987. وأدى ذلك إلى نواة صراع مؤسسي اتخذت أشكالًا أكثر حدّة في دورات انتخابية في المستقبل[103]. فكان من الممكن في عهد مبارك ألا ينفذ النظام أحكام القضاء.

من جهة أخرى وافقت المحكمة الدستورية العليا في عقد الثمانينيات

(102) المصدر نفسه، ص 91-93.

(103) المصدر نفسه، ص 98.

على دستورية محاكم أمن الدولة للنظام في حكم تاريخي صدر في عام 1984. وتتكوّن محاكم أمن الدولة من عسكريين وقضاة مختارين وتنظر في الحالات التي تعدّ مهددة بشكل خاص للدولة، ولا يمكن نقدها أو استئنافها، وتصدر أحكامها في مرسوم رئاسي.

مع استمرار حال الطوارئ أصبحت هذه المحاكم الأمنية نظامًا قانونيًا موازيًا. وأصرت المحكمة الدستورية على شرعيتها ورفضت عشرات الحالات المطالبة بالطعن بالولاية القضائية لهذه المحاكم[104]. وفي عام 1993 أعادت المحكمة الدستورية العليا تأكيد حق الرئيس في إحالة أي جريمة إلى المحكمة الأمنية. حصل ذلك في إطار الصراع العنفي مع التيارات الإسلامية الذي دفع إلى سن قوانين جديدة في عام 1992 تسمح بتوجيه تهمة الإرهاب لأسباب واهية.

تدخلت المحكمة الدستورية العليا في شؤون أخرى مثل النظر في الطعون الإسلامية بالقوانين العلمانية، وذلك في ضوء التعديلات الدستورية لعام 1980 التي جعلت الشريعة الإسلامية مصدرًا رئيسًا للتشريع بدلًا من أن تكون أحد مصادر التشريع، معتبرة أن الطعن بالقوانين السابقة على التعديل ربما توجد تناقضات وارتباك في العملية القضائية[105].

في عام 1984، عاود مبارك تأليف مجلس القضاء الأعلى الذي حُلّ ضمن ما عرف بمذبحة القضاة في أواخر الستينيات. وفي عام 1986 عقد القضاة مؤتمرهم الأول للعدالة، وفيه طالب شيخ القضاة ورئيس ناديهم المستشار يحيى الرفاعي بإلغاء قانون الطوارئ. وفي عقبها أقصي الرفاعي لمدة سنتين، لكن تيار استقلال القضاة تمكّن من إعادته إلى رئاسة النادي لعام كامل قبل أن يبلغ سن التقاعد[106]. وأدت التدخّلات الحكومية في انتخابات النادي إلى بقاء النادي مواليًا للنظام منذ عام 1991[107] حتى فوز المستشار زكريا عبد العزيز بالانتخابات في 21 حزيران/

(104) المصدر نفسه، ص 104-106.

(105) المصدر نفسه، ص 107-109.

(106) المصدر نفسه.

(107) عبد الحفيظ، ص 23.

يونيو 2001[108]. وبقي في منصبه حتى عام 2009 عندما أجريت انتخابات في 13 شباط/ فبراير فاز بها المستشار أحمد الزند المحسوب على نظام مبارك، بدعم من أمن الدولة والحزب الوطني[109]. وهو أحمد الزند نفسه الذي مثل أحد أقطاب الثورة المضادة في المرحلة الانتقالية بعد ثورة 25 يناير.

كيف بدأ حراك نادي القضاة الذي يمكن تصنيفه احتجاجًا؟

ولّدت الأوضاع الدولية بعد حوادث 11 أيلول/ سبتمبر وهيمنة تيار المحافظين الجدد ضغطًا على الأنظمة الاستبدادية العربية الصديقة للولايات المتحدة، ولا سيما بعد احتلال العراق (2003)، فأرخت قبضتها على بعض مناحي الحياة العامة. وفي هذه الأوضاع تمكن نادي القضاء في ظل قيادته المستقلة من التحول إلى نوع من مرجعية في قضية نزاهة الانتخابات. وأدى الضغط إلى اتخاذ النظام المصري عددًا من الخطوات الإصلاحية المحسوبة النتائج، أتاحت المجال لنوع من الحراك السياسي تمكّن النظام من ضبطه عندما خرج على الحدود التي يمكن أن يتحمّلها. وفي عام 2004 أُلّفت حكومة رجال الأعمال والتكنوقراط من جماعة جمال مبارك برئاسة أحمد نظيف. وأُبقي على وزير الدفاع ووزير الداخلية ومدير المخابرات العامة، ممن صنفوا ضمن الحرس القديم، ورموز الحاشية المقربة من مبارك. كانت هذه حكومة نيوليبرالية مندفعة إلى الخصخصة، ومدفوعة بمصالح الأغنياء ورجال الأعمال المحيطين بجمال مبارك، ومسترشدة بنظريات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وحققت هذه المجموعة نجاحات اقتصادية على مستوى ارتفاع معدل النمو، لكن في مقابل إهمال البعد الاجتماعي وتفاقم ظاهرة الفساد والحديث عن الفساد، ولا سيما عند بيع شركات شعبية معروفة مثل شركة عمر أفندي، وتسريح العمالة وغيرها[110]. ولخّص أحد أركان المؤسسة الإعلامية لمبارك السياسة غير الشعبية بما يلي:

---

(108) حاول النظام أن ينقلب على نتائج الانتخابات، فعمل على إعادة الانتخابات على الرغم من أن الانتخابات تُجرى كل ثلاثة أعوام، لكن المستشار زكريا عبد العزيز فاز مرة أخرى.

(109) من شهادة المستشار زكريا عبد العزيز، في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

(110) يتعامل عبد اللطيف المناوي، أحد قادة الإعلام في نظام مبارك، مع هذا الموضوع بالتحديد بنقدية، لكن بأثر رجعي بعد الثورة. انظر: عبد اللطيف المناوي، **الأيام الأخيرة لنظام مبارك: 18 يوم** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2012)، ص 36.

- خصخصة مشروعات ربحية وليس المشروعات الخاسرة.

- تقليص الاستثمار في ميزانية الجولة.

- غياب دور الدولة الرقابي على المشروعات والخدمات ومدى جودة المنتوجات مقارنة بالأسعار وغيرها...[111].

سيطر أحمد عز على الحزب بالإنفاق عليه ماليًا، كما سيطر على لجنة الخطة والموازنة في مجلس الشعب، وجعل منها أداة للتشريعات الاقتصادية التي تعظم مصالح رجال الأعمال، هذا عدا عن أنه سيطر شخصيًا على 67 في المئة من سوق الحديد.

يشير ديفيد أوتاوي، المدير السابق لمكتب واشنطن بوست في القاهرة والباحث في مركز وودرو ويلسون[112]، إلى أن مصر حققت تقدمًا اقتصاديًا ملموسًا عندما بدأت مجموعة جمال مبارك بإدارة الاقتصاد؛ وهي فئة صغيرة يشبهها بالأوليغارشية التي تحكم روسيا، وتتألف من نحو مئة عائلة يساندها آلاف عدة من المبادرين الجدد وأصحاب المشروعات. وتجلى دورها بشكل واضح في وزارة أحمد نظيف منذ لحظة تأليفها. وفي ظلها، بلغ معدّل النمو في عام 2008 نحو 7 في المئة، فيما ارتفع مجمل الناتج المحلي من 78 مليار دولار في عام 2004 إلى 162 مليار دولار في عام 2008[113]. وارتفع حجم الاستثمارات الخارجية من ملياري دولار في عام 2004 إلى 13 مليار دولار في عام 2009. وجرى تسريع برنامج الخصخصة الذي كان يتعرض لنقد شديد، واعتبر من أسباب إفقار المصريين، حيث جرى بيع 165 شركة من شركات القطاع العام، لتتسع الهوّة بشكل ملحوظ بين الأغنياء والفقراء، على نحو غير مسبوق، إذ لم تستفد قطاعات الشعب من فئة الأكثر فقرًا من عوائد هذا النمو، ولم يؤدِ هذا النمو إلى التنمية بشكل عام في قطاعات الخدمات والإنتاج والبنى التحتية.

---

(111) المصدر نفسه.

(112) David B. Ottaway, «Egypt at the Tipping Point?,» (Middle East Program Occasional Paper Series, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, DC, Summer 2010), p. 4, on the Web: <http://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/Egypt%20at%20the%20Tipping%20Point.pdf>.

(113) المناوي، ص 54.

يقتبس ديفيد أوتاوي حديثًا لعلي الدين هلال (القيادي في الحزب الوطني الحاكم) يرى فيه أن جمال مبارك يمثّل لحظة أمل تحتاج إليها مصر مثلما مثّل أوباما لحظة شبيهة، ورأى أن الجيش هو صاحب القوّة الحقيقية في النظام المصري[114].

وفّرت إجراءات الحكومة وفكرة توريث جمال مبارك بحد ذاتها أسبابًا للاحتجاج، في وقت اضطرت فيه الدولة إلى توسيع هامش الحريات السياسية نتيجة الضغط الأميركي. وأصبحت قضية التوريث الشغل الشاغل للمجتمع السياسي المصري منذ بداية القرن الحالي، لكن في 25 حزيران/ يونيو 2010 ظهرت في بعض مناطق القاهرة ملصقات تدعو إلى «مبايعة وترشيح جمال مبارك رئيسًا لمصر في عام 2011». وحملت الملصقات توقيع ما سمّي بالائتلاف الشعبي.

بسبب الضغط لتوسيع هامش الحرية أمام عمل القوى السياسية، ومنها الإخوان المسلمين، استشرت في تلك الفترة تحليلات تروّج لنظرية المؤامرة، بتأكيد وجود تحالف بين الإدارة الأميركية والإخوان، مع إنكار واسع لوجود انتهاكات لحقوق الإنسان في مواجهة التقارير المتواترة عن استفحال ظواهر التعذيب وغيرها من الانتهاكات.

كذلك، شهدت الانتخابات البرلمانية في عام 2005 حالًا من التفاوض بين وكلاء من النظام السياسي مع جماعة الإخوان المسلمون في شأن إفراغ دوائر الترشح وتعزيز حظوظ بعض الشخصيات المتنافسة، والاتفاق على نسب لوصول أعضاء الجماعة إلى البرلمان، ضمن سقوف محددة لا تؤثر في الهيمنة السياسية للحزب الوطني[115]. وبالتالي شهدت هذه الانتخابات وصول نسبة غير مسبوقة في التاريخ المصري من أعضاء الجماعة إلى البرلمان، بلغت 88 مقعدًا. حسمت أغلبية هذه المقاعد في الجولة الأولى في السابع والثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر. فيما استخدم العنف في الجولات التالية لمنع تحقيق الإخوان نسبة ضخمة تُحرج الحزب الوطني وتكشف حقيقة شعبيته الضعيفة. تنافس في الجولة الثانية سبعة

(114) Ottaway, p. 13.

(115) انظر في حوارات مصطفى الفقي مع جمال حشمت ومحمد مرسي وعصام العريان في: محمد جمال حشمت، تزوير الإرادة جريمة دولة وتجربة نائب (طنطا: دار البشير للثقافة والعلوم، 2011)، ص 168-170.

آلاف مرشح على 444 مقعدًا في 222 دائرة. وعمل نظام مبارك بالتواطؤ مع بعض القضاة المشرفين على العملية الانتخابية على تزوير نتائج عدد من الدوائر الانتخابية لمنع وصول مرشحي الإخوان بنسب كبيرة إلى البرلمان. كان أكثر الأمثلة اللافتة ما شهدته دائرة دمنهور في محافظة البحيرة من تزوير لمصلحة مرشح الحزب الوطني مصطفى الفقي المقرب من مبارك وسكرتيره للمعلومات لأعوام عدة، على حساب مرشح الإخوان المسلمين جمال حشمت[116]. وكان لجسارة القاضية نهى الزيني[117] الأثر البالغ في فضح مشهد التزوير وتداعي محاولات النظام ستره، وخرجت حركة استقلال القضاء لتتصدر المشهد، ولتثبت صحة كلام الزيني التي أكدت أن: «... المؤشرات القادمة من اللجان الفرعية تدل على أن المرشح جمال حشمت حصل على 25 ألف صوت على أقل تقدير، بينما حصل مصطفى الفقي على سبعة آلاف صوت على أعلى تقدير». وانتهت الجولة الثانية بالإعلان عن فوز الحزب الوطني بـ 177 مقعدًا من مقاعد البرلمان، وارتفعت إلى 330 بعد ضمه المستقلين. أما الإخوان فتوقف إنجازهم عند 88 مقعدًا، وفاز 19 من المستقلين وسبعة من أحزاب المعارضة الأخرى.

بدأ الحراك في نادي القضاة في 13 أيار/ مايو 2005 بتجمع عدد كبير من القضاة للتداول في شأن إشرافهم على الاستفتاء الخاص بتعديل المادة 76 من الدستور التي انتقل بموجبها انتخاب رئيس الجمهورية في مصر من الاستفتاء إلى الانتخاب المباشر؛ وإشرافهم أيضًا على انتخابات رئيس الجمهورية والانتخابات البرلمانية، وتعليق هذه المشاركات كلها إن لم تصدر السلطة مشروعها المقترح بتعديل قانون السلطة القضائية، وتعديلات أخرى على قانون مباشرة الحقوق السياسية، كي يكون إشرافهم على الانتخابات كاملًا وحقيقيًا وفاعلًا[118]. لكن السلطتين التنفيذية والتشريعية لم تستجيبا لهذه المطالب.

---

(116) المصدر نفسه، ص 171-183.

(117) أرسلت المستشارة نهى الزيني رسالتها إلى جريدة المصري كاشفة فيها عن وقوع تزوير واسع وتغيير لنتائج دائرة دمنهور لمصلحة المرشح مصطفى الفقي: نهي الزيني، «رسالة إلى القضاء المنبطح،» المصري اليوم، 24/ 11/ 2005.

(118) «كلمة القضاة: أيام حافلة .. ووزارة جديدة،» القضاة، السنة 21 (نيسان/ أبريل - أيلول/ سبتمبر 2006)، ص 1-5.

مع رفض السلطة مطالبه، قرر نادي القضاة التصعيد بإعلانه في خلال اجتماع جمعيته العمومية مقاطعته الإشراف على العملية الانتخابية الرئاسية، ما لم تتوافر ضمانات حقيقية لنزاهة الانتخابات من خلال إصدار قانون للسلطة القضائية يكفل استقلالها[119]. وما لبث القضاة أن عدلوا عن هذا الإجراء من أجل عدم تفويت فرصة الانتقال من طريقة الاستفتاء إلى الانتخاب المباشر[120]. وأكد النادي خلال انعقاد جمعيته العمومية غير العادية في الثاني من أيلول/ سبتمبر 2005 أنه لا يتحمل أي مسؤولية أمام الرأي العام المصري والعالمي في حال لم يؤخذ بشروط، أهمها وجود مراقبين من منظمات المجتمع المدني داخل لجان التصويت. وفي 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، دعا النادي إلى تدخل القوات المسلحة لحماية القضاة وذلك خلال المرحلة الثانية من الانتخابات التشريعية التي استخدم فيها الأمن و«البلطجية» القوة على الصناديق[121]. لا نعتقد أن أحدًا أخذ هذا الطلب بجدية، لكننا نورد الواقعة هذه هنا لأنها تؤكد أنه منذ تلك المرحلة انتشر انطباع حتى في أوساط القضاة أن الجيش يمكن أن يوازن قوى الحزب الحاكم والأمن الداخلي التي تستخدم البلطجة.

أصدر نادي القضاة بعد الانتخابات تقريرًا كشف فيه عن التجاوزات القانونية للعملية الانتخابية، وأن نسبة المشاركة لم تتجاوز 5 في المئة، وليس 50 في المئة، كما أعلنت السلطات الرسمية. وفي إثر هذه الخطوة استُبعِد نحو 1500 قاضٍ من الإشراف على الانتخابات البرلمانية التي عقدت بعد شهرين من الانتخابات الرئاسية، وهي الانتخابات التي انتقدها نادي القضاة مرة أخرى. فقامت الحكومة بتحويل المستشارَيْن محمود مكي وهشام البسطويسي (نائبا رئيس محكمة النقض) إلى المحكمة التأديبية[122]. وردًا على ذلك، أعلن نادي القضاة دخوله اعتصامًا مفتوحًا في مقره. وبموازاة ذلك، خرجت تظاهرات متزامنة مع جلسات

---

(119) حتى لا يتكرر الدور الشكلي لإشراف القضاء المصري على انتخابات مجلس الشعب 2000، وهي أول انتخابات يشرف عليها القضاء المصري.

(120) منيسي، ص 99.

(121) ناتالي برنارد - موجيرون، «تطور العلاقة بين القضاة ومنظمات حقوق الإنسان خلال عام 2005،» في: عبد الفتاح، محرر، ص 466.

(122) المصدر نفسه، ص 100.

المحاكمة. كما تضامنت حركة «كفاية» والمجموعات المرتبطة بها وجماعة الإخوان المسلمين مع القضاة المعتصمين، ونُظّم عدد من الفاعليات المؤيدة لاعتصام القضاة[123] الذي بدأ في 18 نيسان/أبريل 2006، واتفق القضاة المشاركون في الاعتصام على أن يكون مفتوحًا على نحو يمكّن القضاة من ممارسة أعمالهم القضائية، كي لا تتعطل أعمال المتقاضين.

في صباح 19 نيسان/ أبريل، انضم مجموعة من الشباب والفتيات والمثقفين والناشطين إلى الاحتجاج باعتصامهم أمام نادي القضاة. ووزعوا منشورات وحملوا لافتات تؤيد الاعتصام وتدعو الشعب المصري إلى الانضمام إليهم[124]. كانت أغلبية هؤلاء الشباب تنتمي إلى حركة شباب من أجل التغيير التابعة لحركة «كفاية»، وحركة «9 مارس لاستقلال الجامعات»[125] علاوة على شباب حزب «الغد» وناشطي حقوق الإنسان.

في 24 نيسان/ أبريل قامت قوات الأمن بمحاصرة مقر الاعتصام بأعداد كبيرة وهاجمت الشباب الذين قدّر عددهم ساعتئذ بنحو 30 شابًا فقط، وصادرت متعلقاتهم ولافتاتهم واعتقلت بعضهم. وكانت أكثر الوقائع صدمة، قيام مجموعة من الضباط وأفراد الشرطة بالاعتداء بالضرب على عدد من القضاة حين خروجهم من ناديهم، ومنهم القاضي محمود حمزة الذي نُقل إلى المستشفى في حال سيئة، بعدما تسبب الاعتداء عليه وجره على الأرض بكسر ذراعه[126].

تضامن كثير من القوى السياسية والنقابية من الأقاليم مع القضاة وأيدت

(123) شحاتة، «الحركات الاحتجاجية الشبابية،» ص 253.

(124) منها شعارات: «قضاء حر لوطن حر»، «القضاة ضد الطغاة». وردد المتظاهرون خارج المقر شعارات: «يا قضاة يا قضاة خلصونا من الطغاة»، «يا قضاة يا شداد الفساد عم البلاد»، «يا قضاة احنا معاكم، شعب مصر كله وراكم»، «لا للتوريث» «إكرام الميت دفنه». كما نصب الناشطون خيمة صغيرة كتبوا أمامها على أسفلت الطريق «هذه أرض محررة». انظر: ناجي دربالة [وآخرون]، «يوميات الاعتصام، وفي الاعتصام كانت لنا أيام،» القضاة، السنة 21 (نيسان/أبريل - أيلول/ سبتمبر 2006)، ص 8-89.

(125) أشرنا إليها في وقت سابق.

(126) خلال هذه الفترة بدأت تظهر تجمعات لبعض الناشطين والمثقفين، من بينهم الشاعر أحمد فؤاد نجم الدين في ميدان التحرير، يحملون معهم صور القضاة المعتقلين.

مطالبهم وحراكهم، حيث استقبل نادي القضاة في 26 نيسان/ أبريل وفدًا من محافظة الغربية يضم ممثلين عن نقابات المحامين والصيادلة والمهندسين، وعن جماعة الإخوان المسلمين وأحزاب الوفد والتجمع والغد[127]. وعلى الرغم من الحصار الأمني الشديد، تمكن القضاة مع محتجين متجمهرين في نقابتي المحامين والصحافيين[128] من المسير نحو محكمة النقض للاحتجاج على جلسة المحاكمة الأولى للمستشارين محمود مكي وهشام البسطويسي في 27 نيسان/ أبريل 2006[129].

توجه القضاة المعتصمون إلى محكمة النقض مرة ثالثة في 18 أيار/ مايو 2006، وتضامن معهم نواب الإخوان المسلمين في مجلس الشعب المصري الذين اصطفوا للاحتجاج أمام المحكمة مرتدين أوشحة كتب عليها «نواب الشعب يؤيدون قضاة مصر». وتولت هيئة الدفاع المؤلفة من بعض القضاة المحتجين تفنيد التهم الموجهة للمستشارين بالأدوات القانونية والدستورية، الأمر الذي دفع المحكمة في اليوم ذاته إلى إصدار حكم ببراءة المستشارين مكي والبسطويسي[130].

2- احتجاجات عمال الغزل والنسيج في المحلة الكبرى

على الرغم من مشاركة العمال في الاحتجاجات الوطنية في ثورة عام 1919 وانتفاضة عام 1935، فإنهم لم يكونوا قوة اجتماعية أساسية في الاحتجاجات إلا مع انتفاضة الطلاب والعمال في عام 1946. وعكس ذلك إلى حد ما ضعف الطبقة العاملة في البنية الاجتماعية الاقتصادية القائمة. وارتفع الوزن العددي والنوعي للطبقة العاملة مع تحولات الاقتصاد المصري خلال الحرب العالمية الثانية، فشهد ازدهارًا ملحوظًا نتيجة تراجع الاستيراد من أوروبا، وحماية المنتوجات المحلية من منافسة الواردات الأجنبية، إضافة إلى زيادة طلب الجيوش الأجنبية في مصر

(127) في اليوم التالي، احتجزت قوات الأمن الحافلة التي كانت تقل الوفد على مشارف القاهرة.

(128) كما حاول المئات من أساتذة الجامعة في جامعة القاهرة تنظيم مسيرة من ساحة الجامعة إلى دار القضاء العالي، لكن قوات الأمن منعت وصولهم.

(129) دربالة [وآخرون]، «يوميات الاعتصام».

(130) المصدر نفسه.

على هذه المنتوجات. واعترفت حكومة الوفد للعمال بحق التنظيم النقابي في عام 1942. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، أُغلق كثير من المصانع، كما توقف معظم الصناعات التي نشأت في خلال الحرب[131].

عرفت مصر بين عامي 1919 و1952 تحركات وإضرابات عمالية متكررة في القاهرة والإسكندرية وكفر الزيات والحوامدية. وارتبط جزء من هذه التحركات والنقابات التي تولّدت منها بالصراعات بين الأحزاب نفسها والوفد والملك بشكل خاص[132]. أما مدينة المحلة الكبرى فشهدت بين عامي 1946 و1948 أولى الاحتجاجات العمالية في مصانع الغزل والنسيج. وكانت هذه الاحتجاجات من الضخامة إلى درجة أن الدبابات الإنكليزية دخلت المصانع وقمعتها بالقوة[133]. ولم يعرف عهد جمال عبد الناصر احتجاجات عمالية حقيقية عدا حادثة «كفر الدوار» السالفة الذكر، بسبب السياسة الاشتراكية التي اتبعتها مصر خلال تلك الفترة، والتي فتحت المجال أمام العمال والفلاحين للمشاركة وتحسين أوضاعهم المعيشية، من خلال قوانين الإصلاح الاقتصادي، شملت تأميم الشركات وإدماج العمال في مجالس إدارتها. وما لبثت الاحتجاجات العمالية أن عادت في عهد أنور السادات في 21 آذار/ مارس 1975، حين خرجت تظاهرة عمالية ضخمة في مصانع مدينة المحلة الكبرى. ولم يكن لأي تيار سياسي أو قيادي عمالي دور في تفجير هذا الإضراب؛ بل فجّرته مجموعة عمال كانوا مجندين سابقين في القوات المسلحة منذ عام 1967 وخدمت في حرب 1973 وعادت إلى واقع اقتصادي اجتماعي بائس، ولم تأخذ الدولة تضحيات هؤلاء الجنود لأعوام طويلة في الاعتبار[134]. اقتحمت قوات الأمن المصنع وأطلقت النيران على المضربين، فقتلت سبعة منهم وأصابت سبعين شخصًا. كما شنت حملة اعتقالات وفرضت

---

(131) دياب، ص 182.

(132) أشتي، ص 101.

(133) من شهادة فتحي عبد الحميد، عضو مجلس إدارة الاتحاد العام لأصحاب المعاشات في المحلة الكبرى، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة المحلة الكبرى في تاريخ 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011. انظر: رباب المهدي، «عمال المحلة: انطلاق حركة عمالية جديدة،» في: شحاتة، محررة، ص 157.

(134) من شهادة فتحي عبد الحميد، 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011. وشارك الشاهد شخصيًا في التظاهرات وفي لجان المفاوضات مع وزراء من الحكومة.

حظر تجول وقطعت خطوط المواصلات. وفي اليوم التالي، خرجت تظاهرة بدأت بعدد صغير من أهالي المحلة وانتهت بخروج أعداد كبيرة من أهل المدينة، هتفت ضد وزير الداخلية، ومن ثم أغلقت الشركة أيامًا عدة قبل أن تعاود نشاطها ومزاولة أعمالها(135).

شكلت تظاهرات عام 1975 فرصة تعارف عدد من القادة العماليين بعضهم إلى بعض، وكانوا من اليساريين والناصريين المناهضين لسياسة السادات عمومًا في السياسة الداخلية والخارجية. أنشأت هذه المجموعة لجنة قيادية لعمال غزل المحلة في عام 1977، دعت إلى تظاهرة في آذار/ مارس من العام نفسه بقصد إحراج السادات خلال انعقاد مؤتمر القمة العربي - الأفريقي الأول في القاهرة في آذار/ مارس 1977، أمام رؤساء وممثلي أكثر من ستين دولة عربية وأفريقية، لكن قوات الأمن أجهضت التظاهرة. واعتقلت قادتها شهورًا عدة ونقلتهم إلى مصانع ومنشآت أخرى لتفتيت المجموعة(136).

ساهم التضييق الأمني وتفريق القادة العماليين في تراجع الحركة العمالية. وعلى الرغم من اقتصار النشاط في عام 1986 على احتجاجات ذات مطالب اجتماعية بحتة، تشمل صرف بدلات عن العمل في خلال العطلات ويوم الجمعة، قامت قوات الأمن باعتقال نحو 170 عاملًا، منهم أعضاء في حزب التجمع والوفد وشيوعيون وناصريون، واعتُقلوا لمدد تراوحت بين ثلاثين وأربعين يومًا، قبل أن يُخلى سبيلهم. وفي عام 1988 استطاعت اللجنة تنظيم تظاهرة ثانية في معمل غزل المحلة رفعت في خلالها نعشًا كُتب عليه اسم حسني مبارك، بخط شخص يدعى محمد الشيخ، ولم تستطع قوات الأمن تحديد هوية هذا الشخص. واعتُقلت مجموعة منظمي الإضراب، واتبعت معهم السياسة المعهودة، بتشريدهم ونقلهم من مكان عملهم بعد إطلاقهم(137).

نظّم عمال سكك الحديد في عام 1986 إضرابًا، اعتُقلت في إثره مجموعة

(135) من شهادة فتحي عبد الحميد، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(136) من شهادة فتحي عبد الحميد، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(137) من شهادة فتحي عبد الحميد، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011. تتألف المجموعة من مجدي حسين ومحمد الشيخ وشوقي الشيخ.

من الناشطين السياسيين المتضامين معهم. كما نظمت اعتصامات عدة لعمال الحديد والصلب في عام 1989. وجرى تنظيم إضراب لعمال الغزل والنسيج في كفر الدوار في عام 1995[138] وعملت قوات الأمن على قمعها كلها بعنف[139].

حرم قانون النقابات العمالية في مصر (رقم 35 لسنة 1976 وتعديلاته) النقابات من حقوق تكفلها لها الاتفاقات الدولية الموقعة مع الحكومة المصرية. إذ يمنح هذا القانون وزارة العمل سلطات واسعة في مواجهة النقابات العمالية مثل الحق في اعتراض على تكوين النقابة، وطلب حل مجلس الإدارة المنتخب، وتحديد شروط العضوية فيه، إضافة إلى كثير من الإجراءات التي تمكّن وزارة العمل والجهات الأمنية من التحكم بنتائج انتخابات النقابات العمالية، ومن ثم تأليف اللجان النقابية ومجلس إدارة الاتحاد العام للعمال من القادة النقابيين الذين يثبت ولاؤهم للسلطة أكثر من تعبيرهم عن مصالح العمال[140]. وكان من الطبيعي أن تزداد الجفوة بين قادة التنظيم النقابي والعمال على خلفية رفض هؤلاء القادة دعوات الإضراب والاحتجاجات العمّالية بصورة متكررة، موالاة للسلطة وأجهزة الأمن على حساب مصالح العمال. ومن أبرز أوجه إعاقة حق العمال في التنظيم النقابي، ما تشترطه قوانين العمل بانتظام العامل في عمل دائم، الأمر الذي ظل يحرم العمال الموقّتين، وهم نسبة كبيرة من عمال القطاع الخاص والعاملين في المشروعات الاستثمارية الجديدة، من عضوية التنظيم النقابي، ما جعل التنظيم النقابي الرسمي يعبّر عن أقلية فحسب من عمال مصر، أي أقل من مليون ونصف المليون عامل من قوة عمل تجاوزت 19 مليونًا[141]. من هنا جاءت ضرورة إنشاء العمال مؤسسات غير رسمية تضطلع بالدور النقابي المفتقد للاتحاد، ومنها دار الخدمات النقابية والعمالية واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والمرصد العمالي والنقابي[142].

---

(138) المهدي، ص 146.

(139) المصدر نفسه، ص 156.

(140) عبد الغفار شكر، الصراع حول الديمقراطية في مصر (القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، 2009) ص 203.

(141) المصدر نفسه، ص 204-205.

(142) لمزيد من التفصيل في شأن هذه المؤسسات ونشأتها ودورها، انظر: المصدر نفسه، ص 202-220.

تكرّرت الإضرابات العمالية بشكل مكثّف في المناطق المصرية المختلفة في ظل الضغط الاقتصادي المتزايد على المواطنين المصريين بشكل عام، والعمال منهم على وجه الخصوص، علاوة على رفض الحكومة مطالب العمال، وعودة الحركة الاحتجاجية إلى الشارع المصري منذ عام 2000، وتصاعد وتيرتها بعد عام 2004. وشكّل إضراب عمال الغزل والنسيج في المحلة الكبرى في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2006 نقطة تحوّل مهمة في الإضرابات العمالية، وشكّل مقدمة لانتفاضة المحلة الكبرى في عام 2008.

قاد عمال شركة مصر للغزل والنسيج في المحلة الكبرى إضرابًا بسبب عدم حصولهم على العلاوة المقدرة بشهرين التي قررها رئيس الوزراء المصري في ذلك الوقت، وهو الإضراب الذي نظّمه في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2006 قادة عماليون كانوا قد شاركوا في احتجاجات الثمانينيات[143]. وقامت العاملات بدور قيادي في هذا الإضراب، وانضم إليهن العمال وتحركوا نحو مقر إدارة المصنع الرئيس في ميدان طلعت حرب[144]. استمر الاعتصام ثلاثة أيام، تجمهر فيه أكثر من 10.000 عامل في المصنع، وتوقفوا عن العمل وأسسوا لجنة لتسيير الإضراب عبر أيام، وذلك بخلاف الاعتصامات السابقة أو الإضرابات التي كانت تستمر ساعات فحسب، أو يومًا واحدًا على أبعد تقدير. حاول العمال تجسيد أوضاعهم المعيشية من خلال الإضراب، فلجأوا إلى مشابهات رمزية تدل على بؤس الواقع الاجتماعي الذي يعانونه؛ مثل خلع الملابس أو جلب الأطفال الرضع المحرومين من الحليب[145]. استجاب في إثر ذلك المسؤولون لمطالب الإضراب وصرفوا علاوة 45 يومًا للعمال. وفي آذار/ مارس 2007 قدم 5000 عامل استقالاتهم من اتحاد عمال الغزل احتجاجًا على عدم تأييده إضرابهم. وفي أيلول/ سبتمبر 2007 عاد العمال إلى الإضراب من أجل تنفيذ الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في عام 2006. واستمر الإضراب ستة أيام حصل فيه العمال على مكافأة 70 يومًا إضافية، زادت إلى ما لا يقل عن 130 يومًا مكافأة بعد الإضراب. واستقال مجلس الإدارة بالكامل في الاجتماع

(143) من شهادة كريم البحيري، في 3 كانون الثاني/ يناير 2012.

(144) المهدي، ص 152.

(145) من شهادة كريم البحيري، في 3 كانون الثاني/ يناير 2012.

السنوي العام للشركة في 17 شباط/ فبراير 2008[146]، أي قبل انتفاضة المحلة الكبرى بنحو شهر ونصف الشهر.

أثار إضراب المحلة موجة من الاحتجاجات العمالية في أنحاء مصر المختلفة في قطاعات الاقتصاد الوطني العام والخاص، وشملت عمال مصانع المحلة الكبرى وكفر الدوار وشبين الكوم وغيرهم من عمال الغزل والنسيج والأسمنت وورش السكك الحديد والمترو والنقل العام، ولم تستطع الشرطة التعامل معهم بالعنف، في ظل ضخامة الاحتجاجات[147].

أثبتت هذه التحركات وجود جاهزية نضالية، لكنها لم تؤشّر بالضرورة إلى درجة من الوعي السياسي. إذ كانت التحركات مدفوعة بنتائج السياسات الليبرالية الجديدة، عزّزته الذاكرة التاريخية لعمال المحلة بما تتضمنه من مخزون احتجاجي، وكان كثير من العمال المشاركين في الإضراب أبناء عمال شاركوا في احتجاجات وإضرابات المحلة الكبرى في السبعينيات أو أقارب لهم[148]. كانت الإضرابات محلية تحركها مطالب اجتماعية. ولم يستفد الإضراب بشكل فعلي من الأحزاب اليسارية على الرغم من محاولاتها التواجد، ولا من الإخوان الذين حاولوا تهدئة العمال، حيث حاول أحد نواب الإخوان، سعد الحسيني، زيارة المصنع وإقناع العمال بفض الاعتصام، فهاجمه العمال، ما اضطر القوى الأمنية إلى إنقاذه وإخراجه من المكان حفاظًا على سلامته، لكن النائب نفسه أيد الاحتجاجات لاحقًا[149].

استمر العمال في تنظيم فاعليات الاحتجاج والاعتصام، ومنها تظاهرة «الحد الأدنى للأجور» في شباط/ فبراير 2007 للمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية. هتفت التظاهرة بسقوط الرئيس المصري حسني مبارك، بينما عملت القوى الأمنية على حصارها ومنعها من الخروج إلى الشارع، مهددة المحتجين بإطلاق النار عليهم في حال قيامهم بذلك[150].

---

(146) المهدي، ص 152.
(147) شكر، الصراع، ص 272.
(148) المهدي، ص 155-157.
(149) المهدي، ص 163-164.
(150) من شهادة كريم البحيري، في 3 كانون الثاني/ يناير 2012.

3- موظفو الضرائب العقارية: تأسيس أول نقابة مستقلة

حفّز نجاح العمال في انتزاع بعض الحقوق عبر الإضرابات والاحتجاجات عددًا من الفئات الاجتماعية الأخرى على الاحتجاج. فكانت حركة موظفي الضرائب العقارية من أنجح تلك الإضرابات، التي انتهت بتأسيس أول نقابة عمالية مستقلة في مصر، وتلبية مطالب موظفي الضرائب العقارية بعودة تبعيتهم إلى وزارة المالية كما كانت عليه الحال قبل عام 1974، بدلًا من إشراف وزارة الإدارة المحلية، علاوة على مطالبتهم بتحسين أجورهم وشروط عملهم.

بدأت الاحتجاجات في تشرين الأول/ أكتوبر 2007 بتجمهر ممثلين عن موظفي الضرائب العقارية من المحافظات المصرية المختلفة. وفي منتصف الشهر، ونتيجة عدم استجابة الحكومة للمطالب، قرر المحتجون التصعيد بالإضراب والاعتصام في بعض المديريات. شمل الإضراب نحو 500 موقع على مستوى الجمهورية، شملت 440 مأمورية و50 مقرًا خاصًا بالمديريات، يعمل فيها 55 ألف موظف[151]. ومع ذلك لم تستجب الحكومة لمطالب الموظفين، ما دفعهم إلى الإضراب عن العمل مرة أخرى. وفي 3 كانون الأول/ ديسمبر 2007، نظم المحتجون اعتصامًا دام 11 يومًا أمام مجلس الشعب ومقر وزارة المالية، إضافة إلى فاعليات الاعتصام في المحافظات الأخرى. ونجحت الإضرابات المتكررة في تلبية مطالب المحتجين بعد مفاوضات بين الحكومة ولجنة الإضراب التي تشكلت من أجل قيادة الاحتجاجات.

عملت اللجنة هذه بأساليب ديمقراطية حيث اتخذت معظم قراراتها بالتصويت المباشر على أي إجراء جديد من خلال تأليف لجان فرعية منتخبة في كل محافظة تتواصل مع المركز في القاهرة الذي كان منتخبًا أيضًا[152]. وعلى الرغم من أنه كانت لقادة الإضراب توجهات سياسية واضحة، ومنهم على سبيل المثال الناصري كمال أبو عيطة، وهو من ناشطي القوميين في السبعينيات، إلا أنهم نأوا بأنفسهم عن ربط الإضراب بأي مطالب سياسية معينة،

---

(151) من شهادة كمال أبو عيطة، رئيس الاتحاد المصري للنقابات المستقلة، من حزب الكرامة، مقابلة شخصية أجراها معه إسلام حجازي في القاهرة في 12 نيسان/ أبريل 2012.

(152) من شهادة كمال أبو عيطة، في 12 نيسان/ أبريل 2012.

ما أتاح إجراء مفاوضات مطلبية الطابع مع الحكومة. وأدّت القوى الأمنية في مراحل الإضراب المختلفة دور الوسيط بين المحتجين والحكومة، مستخدمة أسلوب الترغيب والترهيب بحسب تطور حركة الاحتجاج[153]، وذلك من خلال التفاوض أو الاعتقال والتحريض على المضربين بأنهم عملاء إسرائيل والولايات المتحدة[154].

توصلت شبكة الاتصال واللجنة العليا للإضراب إلى ضرورة تأليف نقابة مستقلة عن النقابة الرسمية المنحازة إلى الحكومة، حيث تتيح القوانين المحلية والدولية التعددية النقابية. لذلك عمل قادة الإضراب على استغلال لقاء وفد من لجنة المعايير في لجنة العمل الدولية مع وزيرة القوى العاملة عائشة عبد الهادي لبحث أحوال الحريات النقابية في مصر، من أجل انتزاع حقوقهم في إنشاء النقابة، واحتجوا في مبنى الوزارة خلال موعد اللقاء مرددين هتافات بمطالبهم حتى سمع أعضاء اللجنة أصواتهم، الأمر الذي وضع الوزيرة في حرج، واضطرها إلى مقابلة المحتجين واستلام أوراق طلبهم تأليف النقابة[155]. وبحسب قانون النقابات العمالية، تثبت «الشخصية الاعتبارية للنقابة من تاريخ إيداع أوراق تأسيسها، ويسقط حق الجهة الإدارية في الاعتراض بعد مرور شهر واحد من الإيداع»[156]. وحصلت النقابة على التضامن من الاتحاد الدولي للعمال الذي أرسل رسالة خاصة إلى الرئيس المصري مبارك يدعم فيها إنشاء النقابة المستقلة[157].

في إثر الإعلان عن قيام النقابة توالت الاستقالات من التنظيم النقابي الرسمي والانضمام إلى النقابة الجديدة[158]. ووصل عدد المنضمين إلى النقابة نحو 47

---

(153) عمرو الشوبكي، «احتجاجات موظفي الضرائب العقارية من الإضراب الفئوي إلى النقابة المستقلة،» في: شحاتة، محررة، ص 182-185.

(154) من شهادة كمال أبو عيطة، في 12 نيسان/ أبريل 2012.

(155) من شهادة كمال أبو عيطة، في 12 نيسان/ أبريل 2012.

(156) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، واحة الإفلات من المحاسبة والعقاب: حقوق الإنسان في العالم العربي، التقرير السنوي، 2009، سلسلة قضايا الإصلاح؛ 24 (القاهرة: المركز، 2009)، ص 129-130.

(157) الشوبكي، ص 194.

(158) المصدر نفسه، ص 189-190.

ألف شخص، وهذا عدد مرتفع بالنظر إلى كون الانضمام إلى النقابة اختياريًا[159]. وعلى الرغم من ذلك أحال النائب العام بناء على شكوى من الاتحاد العام للعمال رئيس نقابة الضرائب العقارية المنتخب كمال أبو عيطة إلى التحقيق، بتهمة تأسيس نقابة مخالفَة للقانون[160]. وبعدها أُسّست مئات النقابات العمالية المستقلة التي خاضت نضالات قطاعية كثيرة.

4- احتجاجات الأقاليم

كان كبار مالكي الأراضي الزراعية يسيطرون قبل ثورة 1952 على مقدّرات الحياة في الريف، ويتصرفون على أنهم سادة الفلاحين الذين يعملون في ملكياتهم الشاسعة. ومن خلال علاقاتهم بالقادة الأمنيين في المنطقة كانوا يتجاوزون القوانين ويخفون المخالفات التي ربما تصل إلى حد ارتكاب الجرائم أحيانًا. كما كان كبار مالكي الأراضي قوة محافظة سياسيًا واجتماعيًا. وحاولت هذه الطبقة الاجتماعية الحفاظ على النظام الاجتماعي السائد ضد التغيير وتخوّفت من تعليم أولاد الفلاحين وتغيير نظرتهم إلى الدنيا، وإلى أحوالهم الاجتماعية[161].

عكس الريف المصري واقعه الاجتماعي والتقليدي في طبيعة الاحتجاج على الواقع السابق. لذلك كان الطابع العنيف يسم الحركة الاحتجاجية. ولعل انتفاضة فلاحي كمشيش في محافظة المنوفية في عام 1966 كانت الأكثر فاعلية من بينها، حيث تميزت بقيادتها التي كانت تنتمي إلى الطبقة المثقفة في القرية، وامتزاج المطالب الفلاحية بالمطالب السياسية الوطنية. قاد احتجاجات الفلاحين ابن أحد متوسطي الحال من القرية يدعى صلاح حسين. وكان حسين قد شكّل قبل ثورة تموز/يوليو 1952 تنظيمًا ضم بعض طلاب القرية الذين أتيح لهم التعلم، ما يعني أنهم من أبناء المالكين الصغار. وطرح «الاشتراكية المتأثرة بالفكر

---

(159) من شهادة كمال أبو عيطة، في 12 نيسان/أبريل 2012.

(160) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص 129-130.

(161) عاصم الدسوقي، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري، 1914-1952 (القاهرة: دار الشروق، 2007)، ص 259 -276.

الماركسي» باعتبارها أيديولوجيا لتحرير الفلاحين من استبداد كبار المالكين[162]. وبعد انتصار الثورة وقبل صدور قانون الإصلاح الزراعي، عمل القادة السابقون على الدعوة إلى الانتفاضة ضد أسرة الفقي في كمشيش بعد أن زاد اضطهادها للفلاحين، متخوّفة من نتائج ثورة يوليو ومحاولة التهرب من قوانين الإصلاح الزراعي، ما أدى إلى وقوع مواجهات مسلحة بشكل مستمر بين الأسرة الإقطاعية والفلاحين[163]. تشددت الحكومة المصرية مع بداية الستينيات في تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي، الأمر الذي دفع فلاحي القرية إلى الخروج في تظاهرات فلاحية داعمة سياسات الإصلاح الزراعي (أمم أمم يا جمال إحنا جنودك للنضال - اشتراكية وراح نحميها بالدم رايحين نفديها)[164]، لكن الانتفاضة انتهت باغتيال صلاح حسين في منتصف الستينيات[165].

اتخذت احتجاجات الفلاحين في عهدي السادات ومبارك طابعين أساسين، تمثّلا في الاحتجاجات والاعتصامات السلمية التي تتعلق بمطالب تأمين مستلزمات الزراعة، من السماد والتقاوي والمياه[166]؛ وفي رفض سيطرة الإقطاعين القدامى مجددًا على أراضي الفلاحين، واتخذت هذه صورة اشتباكات مسلحة بين الأهالي وورثة الإقطاع. كما لجأت أجهزة الأمن الممالئة للإقطاعيين العائدين إلى تلفيق قضايا ضد الفلاحين من أجل سلبهم أراضيهم التي حصلوا

(162) تيموثي ميتشل، حكم الخبراء: مصر، التكنو - سياسة، الحداثة، ترجمة بشير السباعي وشريف يونس (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 266- 269.

(163) انتقل الصراع بين الفلاحين والأسرة الإقطاعية إلى المجال السياسي بعد إنشاء الاتحاد القومي في نهاية الخمسينيات، تمثل في انتخابات الاتحاد القومي في لجنة كمشيش التي أسفرت نتائجها - بسبب التزوير - عن تقاسم الفريقين اللجنة مناصفة، وبدأت حملة من فريق الفلاحين المنتخب قادتها شاهنده مقلد، زوجة صلاح حسين، لفضح تهرب أسرة الفقي من تطبيق قانون الإصلاح الزراعي.

(164) يس طه، «اشتراكية 23 يوليو ونضالات صغار الملاك في كمشيش،» (مركز الدراسات الاشتراكية)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 12/ 2012، على الموقع الإلكتروني:.<http://www.e-socialists.net/node/5499>.

(165) لمزيد من التفصيل عن انتفاضة كمشيش انظر: شيرين أبو النجا، اعداد، من أوراق شاهندة مقلد، مختارات ميريت (القاهرة: دار ميريت، 2006).

(166) تذكر تقارير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان 2008 و2009 الكثير من الاحتجاجات الفلاحية التي تنادي بمطالب متعددة، وسبق الإشارة إلى هذه التقارير.

عليها وفق قوانين الإصلاح الزراعي في خلال العهد الاشتراكي[167]. تكرر ذلك بين عامي 2004 و2010 في مناطق ريفية عدة، حيث حاول الإقطاعيون، بمساندة القضاء والشرطة، إخلاء الأراضي من الفلاحين، وتصدى لهم الفلاحون بالقوة في كل مرة[168]. ومن الأمثلة على ذلك محاولة أحد ورثة الإقطاع منذ الحكم العثماني (صلاح نوار) في شباط/ فبراير 2005 الاستيلاء على أراضي الفلاحين في عزبة سراندو بحجة الملكية الموروثة للأرض، مستعينًا بقوات من الأمن والبلطجية. وعندما قاومهم الفلاحون قام رئيس مباحث مركز دمنهور بحجز نساء القرية في أحد البيوت الفلاحين لإجبار الرجال على إلقاء السلاح والاستسلام وترك الأراضي وتسليم أنفسهم. وخلال احتجاز النساء اعتدى البلطجية والأمن على واحدة من الفلاحات المقاومات بالضرب، ما أدى إلى إصابتها بشلل وتسبب بوفاتها في وقت لاحق[169]. وأجبرت أجهزة الأمن زوج الضحية على تقديم إفادة مزورة عن الواقعة إلى النيابة العامة في مقابل احتفاظه بأرضه[170].

تكرّر العقاب الجماعي لفلاحي عزبة مرشاق في مركز دكرنس في 21 أيار/ مايو 2006، وقبله كان عقاب أهالي قرية المنيرة في القناطر الخيرية آذار/ مارس 2005، وفي عزبة البارودي وعزبة محرم[171].

في إطار الفجوة بين المركز المديني والهامش الريفي يمكن فهم كثير من ظواهر تجاوز القانون، وعدم الانصياع لسلطة الدولة كنوع غير مباشر من الاحتجاج ضد النظام القائم، من دون وعيه باعتبارها احتجاجًا. ويعلل جلال

---

(167) يمكن الرجوع إلى كثير من حالات الاحتجاج في الريف المصري بطابعيه المدني والمسلح إلى: سيد عشماوي، الفلاحون والسلطة على ضوء الحركات الفلاحية المصرية، 1919-1999، مختارات ميريت (القاهرة: دار ميريت، 2000)، ص 225-248.

(168) عاطف شحات سعيد، التعذيب في مصر، 1981-2008: جريمة ضد الإنسانية (القاهرة: دار الالتزام، 2010) ص 75-78.

(169) توفيت في 15 مارس/آذار 2010 عن 38 عامًا.

(170) «نفيسة المراكبي: فلاحة دفعت حياتها دفاعًا عن أرضها،» الأرض، العدد 7 (نيسان/ أبريل 2010)، ص 17.

(171) يمكن الرجوع إلى تفصيلات تلك الحوادث في: سعيد، التعذيب في مصر، ص 78-82.

أمين ظاهرة خطف السياح وأعمال الإرهاب التي اجتاحت الصعيد بأنها من آثار التهميش. ويصف تلك الحوادث بأنها ليست ثورة للجماعات الدينية المتطرفة، وإنما ثورة جنوب مصر أو ثورة الصعيد على سياسات النظام في القاهرة[172]. وفي السياق ذاته تشير آمال الطنطاوي إلى مفهوم المهمشين، وأن الخطاب الذي تتبناه السلطة واظب على تقديم صورة الصعيدي باعتباره مناهضًا للحداثة، وذلك من أجل تدعيم نمط بعينه للسيطرة[173].

5- احتجاجات المناطق النائية والبادية

لم يقتصر الطابع الاحتجاجي العنيف على مناطق الصعيد والقرى في الوجه البحري، وإنما امتد إلى سيناء، حيث يغلب الطابع القبلي. وتراكم غضب السكان في سيناء عبر السنين على خلفية التعامل الرسمي المصري مع سيناء منذ تحريرها كأنها «أرض بلا شعب»؛ إذ انتقل التعامل معها من جزء من الوطن جرى استرجاعه إلى عقار صالح للاستثمار من دون أخذ توجهات السكان المحليين وتطلعاتهم في الحسبان. وطُوّرت سيناء باعتبارها عقارًا استثماريًا من دون المجتمع المحلي، وحتى بانفصال عنه.

بدأت الاحتجاجات عقب تفجيرات طابا في عام 2004 [174]، وفي ظل الغضب العارم من ممارسات أجهزة الأمن، حين اعتقلت بين أربعة آلاف وستة آلاف مواطن[175]. تكرّرت التظاهرات في سيناء منذ عام 2004، خصوصًا بعد كسر الأهالي حاجز الخوف من قوات الأمن، ورفضهم الحصول على تصاريح للخروج في تظاهرات. تركزت الاحتجاجات في سيناء في مدينة العريش التي

---

(172) جلال أمين، وصف مصر في نهاية القرن العشرين، ط 3 (القاهرة: دار الشروق، 2009)، ص 90.

(173) آمال طنطاوي، المهمشون في صعيد مصر: آليات السيطرة والخضوع (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2012).

(174) تفجيرات 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2004 في منتجعين سياحيين في شبه جزيرة سيناء المصرية قرب الحدود مع فلسطين المحتلة وأودت بحياة ما لا يقل عن 34 شخصًا.

(175) من شهادة مصطفى سنجر، «ناشط سياسي وإعلامي وعضو سابق بحزب التجمع وعضو بالحركة الثورية الاشتراكية»، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسماعيل اسكندراني وعلي الرجّال في مدينة الشيخ زويد في تاريخ 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

عُرف ميدانها بالتظاهرات عقب كل صلاة جمعة طوال الفترة الممتدة بين عامي 2004 و2007 [176]. وهي الاحتجاجات التي أدّى فيها حزب التجمع دورًا بارزًا في وقوفه إلى جانب الأهالي وتقديم المساعدة إليهم وقيادة تظاهراتهم[177]. كما شهدت مدينة الشيخ زويد في عام 2004 مواجهات عنيفة بالسلاح بين الأهالي وقوات الأمن المصرية، قطع خلالها الأهالي الطريق أكثر من مرة كشكل من أشكال الاحتجاج[178]. كما شاركت النساء بفاعلية في تظاهرات سيناء لأن القبضة الأمنية كانت شديدة على الرجال[179]. وعندما كانت القوى الأمنية تعتقل أحد الأشخاص وتعتدي بالضرب على زوجته، كان يدفع ذلك مواجهة القوى الأمنية مع قبيلتين بدلًا من قبيلة؛ قبيلة الرجل وقبيلة زوجته، بمعنى أن العامل القبلي أدى دورًا أساسيًا في تضامن الأهالي ضد نظام مبارك[180].

عمدت السلطة، في سياق ما أعلنته عن حربها على الجماعات المسلحة، إلى معاملة بالغة القسوة ضد سكان البادية السيناوية (إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية القاسية وتهميش عشائر سيناء) بحرمانهم من ملكية الأرض أم بوقف جهدهم لاستصلاحها أم باستثنائهم من عملية تطوير مراكزها السياحية. وتعاظمت منذ عام 2004 مشاعر الغضب بسبب مسلك الحكومة الذي يتعمد إذلال أهل سيناء، الأمر الذي دفع الأهالي في مناسبات عدة إلى حمل السلاح من أجل حفظ كرامتهم[181]. وقتل خلال الصدامات بين الأهالي ورجال الأمن نحو 240 شخصًا بين عامي 2004 و2007[182]، وألقت القوى الأمنية في واحدة من المرات الجثث

---

(176) من شهادة صلاح البلك في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

(177) من شهادة مصطفى سنجر، في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

(178) من شهادة أشرف العناني، وهو شاعر ومدوّن من الشيخ زويد، من مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وعلي الرجّال وإسماعيل اسكندراني في مدينة الشيخ زويد في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

(179) من شهادة صلاح البلك، في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

(180) من شهادة سعيد عتيل «ناشط يساري عضو ائتلاف شباب الثورة في الشيخ زويد»، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسماعيل اسكندراني وعلي الرجّال في مدينة الشيخ زويد في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

(181) من شهادة مصطفى سنجر، في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

(182) من شهادة سعيد عتيل، في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

في حاويات القمامة[183]. ولعل انتفاضة عام 2007 أبرز تلك الاحتجاجات لما تحمله من معانٍ ودلالات تتعلق بسحق القوى الأمنية المواطنين خدمة لإسرائيل، ولمنع وصول المساعدات إلى قطاع غزة، ولا سيما عندما حاولت الحكومة المصرية هدم منازل في رفح المصرية على الحدود مع قطاع غزة بعد أن اتهمت الحكومة الإسرائيلية مالكي المنازل بحفر أنفاق تصل إلى غزة من أجل إيصال مساعدات إنسانية إلى أهالي غزة الفلسطينية[184]، أو لأغراض التجارة مع القطاع التي أصبحت تمثل مصدرَ رزقٍ لعدد من العائلات، كما قتلت الشرطة المصرية رجلين من الأهالي في كمين مسلح، ما أدى إلى احتقان عارم بين الأهالي دفعهم إلى حمل السلاح ضد القوى الأمنية[185].

بعيدًا عن المواجهات مع الجماعات المسلحة، كان من النتائج المنطقية لسياسة أمنية متعسفة أن انتشرت مواجهات أهلية مسلحة انتقامًا من أجهزة الأمن حتى وصلت الحالة في عام 2010 في بعض المناطق الحدودية مع غزة إلى «مناطق محررة من الشرطة المصرية»، بمعنى أن الشرطة المصرية لا تستطيع أن تدخلها، ووصل الأمر إلى أنه في بعض المواجهات احتجز عدد من سكان هذه المناطق عددًا من أفراد الشرطة[186].

خامسًا: قضية فلسطين وتحفيز الاحتجاجات

تميزت القضايا ذات الطابع القومي بقدرتها على نسج التلاحم بين القوى السياسية المختلفة، خصوصًا قضية فلسطين. وكانت مشاركة مصر في حصار قطاع غزة، وموقف النظام المتواطئ مع العدوان الإسرائيلي في عام 2008 سببًا في تراكم المرارة ومشاعر الغضب في نفوس قطاع واسع من المصريين.

شكلت القضية الفلسطينية، كما أشرنا سابقًا، محفزًا رئيسًا لولادة الحركات الاجتماعية الجديدة التي قادت الاحتجاجات في الشارع المصري بعد نحو 23 عامًا على الأقل من ترهّل الحركة الاحتجاجية المصرية. واختلف أسلوب التعامل

---

(183) من شهادة أشرف العناني، في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.
(184) من شهادة مصطفى سنجر، في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.
(185) من شهادة صلاح البلك، في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.
(186) من شهادة صلاح البلك، في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

الأمني مع هذه الاحتجاجات بشكل كبير جدًا مع تصاعد الحركات الاحتجاجية المؤيدة لغزة.

لم يكن الاحتجاج في أي شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل جديدًا في الشارع المصري قبل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة؛ فمثلًا دأب أهالي البحيرة على الخروج في تظاهرات في كانون الأول/ ديسمبر من كل عام احتجاجًا على زيارة الإسرائيليين مزارًا دينيًا يدعى «أبو حصيرة» للمطالبة بإلغائه كمزار سياحي[187]. ومن الأمثلة على ذلك أيضًا تظاهرتان شهدتهما جامعة القاهرة في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2008، إحداهما للإخوان وحزب العمل المجمد و6 أبريل، والثانية لحركة حقي[188]. ونددت التظاهرتان بمشاركة وفد إسرائيلي في مؤتمر علمي في الجامعة وزيارة أعضائه كلية العلوم[189].

بدأت الاحتجاجات التي رفضت الموقف المصري المشارك في الحصار على غزة من خلال إغلاق معبر رفح عندما نظّمت اللجنة الشعبية لرفع الحصار عن غزة تجمعًا سلميًا أمام مقر نقابة المحامين في 23 كانون الثاني/ يناير 2008. وعملت القوى الأمنية بأعداد كبيرة على تطويق النقابة بقصد منع التجمع من الخروج من مقر النقابة. وفي اليوم التالي نظّمت حركة كفاية وبعض التيارات والأحزاب السياسية تجمعًا سلميًا في ميدان التحرير في القاهرة للتضامن مع غزة والمطالبة برفع الحصار عنها. وأحاطت بالمتجمهرين نحو 20 سيارة تابعة لقوات الأمن المركزي ودفعت بهم إلى ميدان طلعت حرب قبل أن تفرقهم بالقوة وتمنع تجمعهم في الميدان. واعتصمت المجموعة ذاتها مرة أخرى في 3 آذار/ مارس 2008 أمام مقر نقابة المحامين، وتعاملت القوى الأمنية مع الاعتصام بطريقة عنيفة[190].

---

(187) من شهادة القيادي الإخواني وعضو مجلس الشعب المصري جمال حشمت، مقابلة شخصية أجراه معه نيروز ساتيك وهاني عواد في الدوحة في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(188) حركة يسارية طالبية أسسها الاشتراكيون الثوريون في جامعة القاهرة رفعت شعارات ضد النظام الحاكم تناولت الموقف من القضية الفلسطينية والتوريث. وكان شبابها يهتفون يسقط حسني مبارك، ثورة ثورة في كل مكان.

(189) نشوة نشأت، تحرير، حالة حقوق الإنسان في مصر: التقرير السنوي لعام 2008 (القاهرة: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، 2008)، ص 222-225.

(190) المصدر نفسه، ص 222-225.

حاولت الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية الاحتجاج ضد أشكال التطبيع مع إسرائيل كلها، حيث نظم حزب الكرامة والعمل وحركة 6 أبريل في 1 أيلول/ سبتمبر 2008 تجمعًا أمام مبنى مجلس الدولة احتجاجًا على اتفاقية تصدير الغاز إلى إسرائيل، وقامت القوى الأمنية بالتضييق على المحتجين. كما احتج آلاف الطلاب في جامعات مصر المختلفة في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 تنديدًا باستمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ومنع وصول المساعدات الإنسانية إليه، وللمطالبة بفتح معبر رفح ووقف تصدير الغاز إلى إسرائيل. وشارك في التظاهرات الإخوان و6 أبريل وحزب العمل والناصريون(191).

مع بدء العدوان الإسرائيلي في 28 كانون الأول/ ديسمبر 2008 على قطاع غزة خرجت تظاهرات في مناطق مختلفة من مصر في اليوم ذاته(192)، شارك فيها نحو 3 آلاف شخص من أهالي محافظة الفيوم للتنديد بالعدوان. كما نظّم أساتذة جامعة القاهرة وطلابها وقفة احتجاجية داخل الحرم الجامعي، إضافة إلى أعضاء من مجلس الشعب اعتصموا أمام مقر المجلس وطالبوا بطرد السفير الإسرائيلي.

---

(191) المصدر نفسه، ص 227-231.

(192) زارت وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني القاهرة في 25 كانون الأول/ ديسمبر 2008 والتقت الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، وعقدت بعدها مؤتمرًا صحافيًا مع وزير الخارجية المصري السابق أحمد أبو الغيط. انظر: «مصر ترفض ممارسة العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين، مبارك يدعو إسرائيل لضبط النفس وتسهيل الوضع الإنساني بغزة، أبو الغيط: هدفنا التهدئة والمصالحة الوطنية وإقامة الدولة الفلسطينية،» الأهرام، 26/ 12/ 2008، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/Archive/2008/12/26/FRON1.HTM>.

هددت ليفني في المؤتمر الصحافي حماس بأنها ستغير الوضع في قطاع غزة وأنها لن تسمح لها بعد الآن بالسيطرة على قطاع غزة وسوف تسكت الصواريخ التي تطلقها المقاومة على إسرائيل، انظر: «الحكم على سعدات 30 عامًا ... ليفني تُهدد .. والاحتلال يحضر للعدوان على غزة،» الثورة (دمشق)، 26/ 12/ 2008، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=33890689820081226004841>.

الغريب أن صحيفة الأهرام المصرية الرسمية حمّلت في صفحتها الأولى حركة حماس مسؤولية عدم دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة. انظر: طارق حسن، «ضربت المعبر بالصواريخ يوم دخول المعونات.. فأغلقته إسرائيل، حماس تمنع وصول مساعدات الهلال الأحمر إلى قطاع غزة،» الأهرام، 26/ 12/ 2008، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/Archive/2008/12/26/FRON2.HTM>.

كما خرجت تظاهرات في جامعة حلوان وعين شمس والمنصورة وبني سويف والزقازيق وجامعة الأزهر وجامعة طنطا وجامعة الفيوم داخل حرم الجماعة، طالبوا فيها بفتح باب الجهاد لتحرير فلسطين. كانت التحركات السابقة مصحوبة بوجود أمني كثيف يقوم بالدرجة الأولى على منع حركة التظاهرة. وكانت تظاهرة جامعة أسيوط الأضخم والأبرز من بين الاحتجاجات كلها، حيث تظاهر أكثر من عشرة آلاف طالب داخل الحرم الجامعي للتنديد بالمجازر الإسرائيلية في غزة والمطالبة بطرد السفير الإسرائيلي. وحاصر التظاهرة أكثر من 5000 جندي من قوات الأمن المركزي[193].

في اليوم التالي، أي في 29 كانون الأول/ ديسمبر، خرج الآلاف من طلاب جامعة عين شمس مع رئيس الجامعة ونوّابه وعمداء الكليات وأعضاء الهيئة التدريسية في تظاهرة احتجاجية، إضافة إلى طلاب جامعة الأزهر، وتبرّع خلالها الطلاب بالدم في سيارات الإسعاف من أجل أهالي غزة. كما نظّم الأطباء وأعضاء لجنة الإغاثة وأعضاء الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسُنّة ونقابة الأطباء وأعضاء مجلس الشعب المستقلّون والمعارضة وممثلو الهلال الأحمر وقفات احتجاجية. وفي الجيزة، نظّم أساتذة جامعة القاهرة وطلابها تظاهرة شارك فيها نحو 3 آلاف شخص، وحاصرها الآلاف من رجال الأمن لمنعها من الخروج من حرم الجامعة إلى الشارع. وانتهت التظاهرة بحرق العلم الإسرائيلي. كما تظاهر آلاف الطلاب من جامعة القناة في الإسماعيلية وجامعة المنصورة في الدقهلية وجامعة الفيوم وجامعة أسيوط، إضافة إلى الآلاف من الأهالي في شوارع الإسكندرية ودمياط وكفر الشيخ والبحيرة وأسيوط[194].

نظم الناشطون والأحزاب السياسية المعارضة والحركات السياسية الجديدة وقفات احتجاجية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2008 في أماكن متفرقة من العاصمة المصرية القاهرة. وحاصرت قوات الأمن مقري حزب التجمع والناصري ومعهد السينما ونقابة المحامين، وحاصرت تظاهرة التحالف الاشتراكي والقوى الوطنية أمام مبنى جامعة الدول العربية واعتدت بالضرب على المحتجين في

(193) نشأت، تحرير، ص 234-235.

(194) المصدر نفسه، ص 236-237.

ميدان التحرير، واعتقلت أكثر من مئة ناشط بعد تفرقهم في الشوارع المحيطة بالميدان[195].

في 17 كانون الثاني/ يناير 2009، تجمع أكثر من عشرة آلاف مواطن في ميدان رمسيس في القاهرة احتجاجًا على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ومطالبةً بقطع الغاز عن إسرائيل. واعتدت عليهم القوى الأمنية بقسوة، واعتقلت العشرات منهم وضربت المحتجين بالعصي والهراوات[196]. وشاركت جماعة الإخوان المسلمين بفاعلية في الاحتجاجات المندِّدة بالعدوان الإسرائيلي من خلال الحشود التي كانت تقدّر بعشرات الآلاف طوال أيام العدوان[197]. ولم تكن الآلة القمعية للنظام المصري ذاتها بعيدة عن الاحتجاجات، إذ تمرّد أفرادٌ من قوات الأمن المصري بمعسكر ناصر للأمن المركزي ورفضوا الأوامر بالتوجه إلى الحراسة في معبر رفح على الحدود مع غزة. وطالبوا بالدفاع عن غزة بدلًا من منع أهاليها من دخول مصر. وفي إثر ذلك اعتُقل ثلاثة ضباط وأحيلت مجموعة أخرى إلى الاحتياط.[198]

اشتدت القبضة الأمنية بشكل أكبر بعد إخفاق إسرائيل تحقيق نتائج سياسية ذات مغزى من هذه الحرب. وغالبًا ما فاق عدد أفراد القوى الأمنية والسيارات المرافقة المحاصِرة الاعتصامات عدد المحتجين أنفسهم.

عندما نظمت مجموعة من الطلاب الجامعيين في محافظة الفيوم في 24 آذار/ مارس 2009 مهرجانًا أطلقوا عليه «انتصار غزة»، أحالت إدارة كلية العلوم ستة طلاب إلى التحقيق. كما قامت إدارة كلية الخدمة الاجتماعية بإحالة سبعة من طلابها إلى التحقيق بالتهمة ذاتها. بينما فصلت كلية الزراعة سبعة طلاب أيضًا

(195) سيد فوزي أبو العلا، متهمون بدعم غزة (القاهرة: مركز هشام مبارك للقانون، 2010)، ص 79-80.

(196) نشأت، تحرير، ص 237.

(197) من شهادة محمد محمد عباس (شباب الإخوان سابقًا)، مقابلة شخصية أجراها معه الباحثان في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هاني عواد ونيروز ساتيك في الدوحة، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(198) «صحيفة: تمرد بالأمن المصري بسبب الوضع في غزة،» (الجزيرة نت، 8/ 1/ 2009)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/BGD31r>.

لمدة أسبوع كامل بتهمة المشاركة في الاعتصام[199]. أما الناشطون الذين عبروا الحدود عبر الأنفاق للتضامن مع أهالي غزة، فأحيلوا إلى محاكمات عسكرية وحكم عليهم بالسجن مددًا راوحت بين عام وثلاثة أعوام مع غرامات مالية بتهمة عبور الحدود المصرية بطرائق غير شرعية.

وثّق مركز هشام مبارك[200]، أحد المنظمات الحقوقية، إحالة ثلاثة أشخاص إلى المحاكمة العسكرية بعد عودتهم من غزة: أحمد دومة، طالب في كلية الحقوق في جامعة طنطا، ومنسق حركة شبابية تدعى غاضبون، وأصبح لاحقًا أحد ناشطي ثورة 25 يناير وأمين عام حزب العمل مجدي حسين، وكمال عبد العال وهو شاب من الصعيد[201].

اللافت أنه في هذا العام حصل تصعيد في قمع السلطات لروابط «الألتراس» عشية المباريات لمنع احتمال الهتاف لفلسطين في المباريات. وهكذا لوحقت النواة الصلبة لمشجعي الأهلي والزمالك (التراس أهلاوي ووايت نايتس عشية مباراة بينهما، وذلك على خلفية مباراة الأهلي والإسماعيلي التي هتف فيها مشجعو الفريقين لفلسطين[202]. في تلك المرحلة بدأت روابط الألتراس تتبلور بما يتجاوز التعصب للنادي كوطن بديل إلى الاحتجاج.

تتفق التقارير الحقوقية (خصوصًا تقريري المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

---

(199) «خلف أسوار الخوف الحصار البوليسي على محافظة الفيوم،» (الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان)، ص 3، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 10/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.anhri.net/wp-content/uploads/2012/02/خلف-أسوار-الخوف.pdf>.

(200) مركز هشام مبارك للقانون، مركز حقوقي مصري يعمل في مجال حقوق الإنسان من خلال التقاضي والحملات والبحوث القانونية داخل مصر. أسس في عام 1999 كشركة محاماة خاضعة لقانون المحاماة المصري، ويمارس نشاطه من خلال فرعي القاهرة وأسوان. رسالته التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في مصر، وتقديم أشكال العون الممكنة كلها إلى ضحاياها، وتفعيل الآليات القضائية وجهد العمل المشترك بين مؤسسات المجتمع المدني من أجل إسقاط القوانين المجافية لمبادئ الدستور وحقوق الإنسان، وملاحقة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ومعاقبتهم وتوفير مقتضيات العدالة لإنصاف ضحايا هذه الانتهاكات. موقع المركز الإلكتروني: <http://hmlc-egy.org>.

(201) في شأن المحاكمات، انظر: أبو العلا، ص 53-66.

(202) محمد جمال بشير، كتاب الألتراس: عندما تتحدى الجماهير الطبيعة، ط 4 (القاهرة: دار دوّن، 2012)، ص 65-66.

في عامي 2008 و2009، وتقارير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لعامي 2009 و2010، وتقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حال حقوق الإنسان في الوطن العربي التقرير السنوي 2009-2010 والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان) على أن النظام السياسي المصري اعتمد سياسة المواجهة الأمنية الشديدة مع الاحتجاجات التي تناهض استمرار الحصار على قطاع غزة، أو تلك التي حاولت إدخال معونات إلى القطاع أو كسر الحصار عليه كما لاحظنا في ما سبق، خلافًا لتسامحه النسبي مع الحركات الاحتجاجية التي تطالب بتحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية[203]. تكمن المفارقة أن النظام المصري في عهد مبارك لم يكن متسامحًا مع الاحتجاجات المعيشية المحدودة في فترتي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، لكنه بدأ يتسامح معها لعدم حملها مطالب سياسية، محاولًا أن يرسخ صورة إيجابية في منظمات حقوق الإنسان العالمية حتى يظهر أن مصر تعيش حالًا من الانفتاح السياسي تشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية التي أصبحت الهم الأساس للحكومة المصرية ولرجال الأعمال المصريين المقربين منها في تلك الفترة.

أما الاحتجاجات المؤيدة للقضية الفلسطينية فجرى التعامل معها بقسوة شديدة، لأن القوى الغربية لا تعارض القمع حين يكون للدفاع عن العلاقة مع إسرائيل، فأصبحت حال الاحتجاجات كحال التظاهرات ذات المطالب السياسية. فالمحدد الأساس لتوجهات السياسة المصرية الخارجية في عهد مبارك كان العلاقة مع القوى الغربية، لكنه ما عاد مقصورًا على السياسة الخارجية، وإنما امتد ليشمل بعض جوانب السياسة الداخلية وفقًا لمصالح رجال الأعمال المهيمنين على الاقتصاد المصري. وتزامنت زيادة قوة رجال الأعمال مع صعود جمال مبارك وحكومة نظيف التي تألفت عمليًا من رجالاته، وكذلك مع صعود قوة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة وبدء ممارسة الضغط على حلفاء الولايات المتحدة في قضايا حقوق الإنسان.

(203) حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حال حقوق الإنسان في الوطن العربي، التقرير السنوي 2009-2010 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2010)، ص 225، مركز القاهرة لحقوق الإنسان ، ص 126.

سادسًا: طفرة الغضب وتلاقي قوى الثورة

ظهرت في الأعوام الأخيرة من عهد مبارك قوة جديدة ناجمة من تلاقي القوى السياسية والاجتماعية على مطلب واحد هو إنهاء عهده، ورفض توريث ابنه الحكم. وبدأت تظهر آثار هذا التلاقي الفاعل في تشكل الحركات الاجتماعية الجديدة على قاعدة واسعة، تجعل منها مظلة للحراك بين قوى عدة ومختلفة، الأمر الذي أدى إلى الدفع بقوة بموجة الاحتجاجات[204].

تشير الأرقام إلى أن عدد التظاهرات السلمية في عامي 2007 و2008 قفز من 19 تظاهرة إلى 94 تظاهرة. وتنوّعت أسباب هذه التظاهرات بين القضايا العامة والقضايا الفئوية المحدودة، من القضايا الوطنية الكبيرة إلى الأمور المعيشية الصغيرة التي تمس حياة المواطن اليومية، وللتضامن مع الفئات الاجتماعية المحرومة والمغبونة من عمال وصيادين وسكان عشوائيات، ومطالب النقابات المهنية وأطباء ومحامين وصحافيين، وأيضا للتضامن مع المعتقلين السياسيين[205].

(204) تواصل النشاط الاحتجاجي في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وزاد في عام 2009 من ناحية الشكل والعدد، ومن الفئات الاجتماعية ذاتها. وبلغت التظاهرات السلمية في عام 2009 نحو 82 تظاهرة و13 إضرابًا و3 حالات إضراب عن الطعام و25 حالة اعتصام. كما قدّر عدد الاحتجاجات في الشهور الأربعة الأولى فقط من عام 2010 بنحو 191 حالة احتجاج، منها 72 اعتصامًا و44 إضرابًا و38 تظاهرة و30 وقفة احتجاجية و7 حالات تجمهر. واتخذت السلطات موقفًا عدائيًا من الوقفات والحركات الاحتجاجية والاعتصامات؛ وأكثر من ذلك، طالب بعض أعضاء مجلس الشعب من الحزب الوطني الحاكم وزير الداخلية بإطلاق رصاص على المتظاهرين، واكتفى المجلس بتوجيه اللوم إلى هؤلاء النواب. كما ظهرت دعوات أخرى أطلقها بعض نواب الحزب الوطني الحاكم في البرلمان لاحتوائها وعزلها عن المواقع الشعبية إلى أماكن منعزلة. ويمكن إجمال خمس محطات رئيسة شكلت نقلة نوعية في وعي الشعب المصري في إمكانية إحداث التغيير المنشود بعد عام 2008 (انتفاضة المحلة الكبرى، الحراك الشبابي، العدوان الإسرائيلي على غزة، عودة البرادعي، التنسيق بين القوى السياسية، التعذيب وقضية خالد سعيد).

(205) نشأت، تحرير، ص 219-220. تطرح الباحثة نرمين السيد أرقامًا أعلى، فتكتب أن مصر شهدت في الفترة بين عامي 1998 و2004 ألف تظاهرة، بعضها رفع شعارات سياسية ومعظمها اتخذ صبغة اجتماعية اقتصادية. وبلغ هذا النشاط ذروته في الفترة بين عامي 2004 و2005، إذ أسس فيها عدد غير مسبوق من الجماعات السلمية المعارضة. واستمر عدد التظاهرات في التزايد بعد انتخابات=

الجدول (2-1)

تطور عدد التظاهرات السلمية (2001-2008)

عام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد التظاهرات	19	6	12	24	20	27	14	94

أما الإضرابات الفئوية فتضاعف عددها في خمسة أعوام، فبلغت 24 إضرابًا. واستخدمت الشرائح الاجتماعية المختلفة من أطباء وصيادلة وسائقين ومعلمين، خصوصًا العمال سلاح الإضراب[206]. أما الاعتصامات فتضاعفت في عام 2008 سبع مرات عن العام الذي سبقه، وبلغت 42 اعتصامًا، وغطت الشرائح الاجتماعية المختلفة التي قامت بالتظاهر أو الإضراب[207]. ومن أجل تحديد أكثر دقة لطبيعة الحركة الاحتجاجية في مصر خلال هذه الفترة، نشير إلى خريطة الاحتجاجات السلمية في مصر، بين أول تشرين الأول/ أكتوبر 2005 ونهاية كانون الثاني/ يناير 2009.

تشير الأخبار المرتبطة بنشاط الاحتجاج السلمي التي نشرت في ثلاث صحف مختلفة الاتجاهات السياسية والفكرية والمهنية المتباينة (البديل والمصري اليوم والدستور)[208] إلى أن النشاط الاحتجاجي لم يقتصر على العاصمة، بل امتد إلى المحافظات المصرية كلها من دون استثناء. على الرغم من

= 2005. انظر: نرمين السيد، «الإعلام الجديد وفرص التحول الديمقراطي في الأنظمة السلطوية دراسة في رؤى وممارسات الشباب الناشط سياسيًا بالتطبيق على مصر نموذجًا»، في: نصار [وآخرون]، ص 270-271.

(206) هذا الرقم لا يشمل الإضرابات الفردية (الإضراب عن الطعام) كشكل من أشكال الاحتجاج، وتشير أرقام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى أنها تضاعفت في عام 2008 بنحو 6 أضعاف عن العام الذي قبله. انظر: نشأت، تحرير، ص 238-243.

(207) المصدر نفسه، ص 249-257.

(208) عند مقارنة النسب التي تبينها الدراسة بإحصاءات المنظمات الحقوقية المصرية (ومنها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لحقوق الإنسان)، يتضح أنها كانت متقاربة جدًا، بما شجعنا على الثقة في الاستعانة بها.

شدة القبضة الأمنية في تلك الأقاليم وإطلاق ممارسات الانتهاك في ظل بعدها عن وسائل الإعلام. إذ إن 58.6 في المئة من النشاط الاحتجاجي تركز خارج مدينتي القاهرة والإسكندرية، ما يشير إلى تعميم ثقافة الاحتجاج في المجتمع المصري(209). ويشير الجدول (2-2) إلى تشريح الفئات والقوى الاجتماعية المشاركة التي أشرنا إليها في الأعلى، لكن من دون أن نحدد شكلًا واضحًا لمقدار مشاركتها.

الجدول (2-2)

نسب مشاركة الفئات الاجتماعية المختلفة في النشاط الاحتجاجي

الفئة	النسبة المئوية
عمال	18.5
فلاحون	3.2
طلاب	5.9
موظفون ومهنيون	12.4
ناشطون سياسيون ونقابيون ومجتمع مدني وحقوقيون	19.1
أصحاب مشروعات صغيرة/ أو يعملون لحسابهم الخاص	9.4
سكان أحياء عشوائية/ قرى/ أحياء متوسطة وفقيرة	19.1
فئات منوّعة	21.8

أما الأسباب التي دفعت تلك الفئات المختلفة إلى الاحتجاج، فجاءت في مقدمها المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بنسبة تكاد تقارب الخمسين في المئة، تلتها أسباب رفض الفساد ومناهضة التعذيب. وحلّت بعده دوافع المطالبة بالحقوق السياسية، وتثبيت أركان الدولة ومؤسساتها.

(209) عماد صيام، «خريطة الاحتجاجات السلمية في مصر: مؤشرات أولية على تخلق مجتمع مدني من نوع جديد»، في: شحاتة، محررة، ص 49-76.

طوال الأعوام التي سبقت الثورة كان هنالك احتجاج شعبي واسع، ولم يمر يوم من دون احتجاج أو اعتصام أو إضراب من نوع ما، وكان عنوان أغلبية الاحتجاجات مطالب فئوية. وعمومًا تعاملت السلطة الحاكمة مع هذه الاحتجاجات من دون استخدام القوة إلا في استثناءات محدودة، لكن السلطة ركّزت على محاصرة التظاهرات والاحتجاجات المطالبة بالتغيير السياسي، واستخدمت القوّة معها حين لزم[210].

تشير الخريطة إلى دخول فاعلين اجتماعيين جدد إلى ساحة النشاط الاحتجاجي في عام 2010 على قاعدة المطالب الفئوية المتكررة، ومنها المطالبة بقانون موحد لإنشاء دور العبادة، والمطالب الخاصة بالأقباط، خصوصًا الحق في بناء الكنائس وترميمها. تجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة شهدت تحوّل الغضب لدى الفئات الفقيرة والمتوسطة من المطالبات الاجتماعية والاقتصادية إلى العنف الطائفي، المحفّز عبر وسائل الإعلام وبعض رجال الدين والوعّاظ المسلمين والأقباط المؤثّرين في أصحاب التدين الشعبي. والحقيقة أنه منذ عام 2002 سُجلت زيادة في حوادث التوتّر والعنف الطائفي ضد المسيحيين الأقباط. ولا نعتقد أن دور أجهزة الأمن كان بعيدًا عن توجيه العنف بهذا الاتجاه وإدارته محاولة التحكم به بحيث لا يخرج عن السيطرة.

ثمة أمثلة كثيرة على هذا التطور، منها أنه في بداية عام 2010 سرت شائعات تتعلق بزواج مسلمة من مسيحي واغتصاب مسيحي فتاة مسلمة، تعرّضت في إثرها كنائس المسيحيين وممتلكاتهم للتخريب. وبلغ هذا النوع من التوتر الطائفي المدفوع بشائعات وقضايا مثيرة من هذا النوع ذروته في 7 كانون الثاني/ يناير 2010 في نجع حمادي، حيث لقي ثمانية من الأقباط وشرطي مصرعهم[211]، في حادث لم تُعرف دوافعه، وإن اتُّهم فيه أحد أقطاب الحزب الوطني في الصعيد، وبدا أنها من صور الانتقام الجماعي[212]. في إثر هذه الحوادث خرجت تظاهرة

(210) زهران، «الاتجاهات المناطقية،» ص 139.

(211) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص 40.

(212) مقطع فيديو بعنوان «مجزرة نجع حمادي الموجة القبطية»، بتاريخ 8/1/2010، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/7/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=I4rB1dBSj6o>.

كبيرة في ميدان التحرير في 14 شباط/ فبراير 2010 للمطالبة بإقرار قانون العبادة الموحد وقوانين تعزز المساواة بين المسلمين والمسيحيين في الخدمات وقضايا أخرى[213]. كما قُتل قبطيان في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، في خلال مواجهات عنيفة مع الشرطة، عندما تظاهر آلاف عدة من المصريين الأقباط احتجاجًا على القيود الإدارية والأمنية على بناء دور عبادتهم في محافظة الجيزة[214]. ووصل الاحتجاج الذروة، وتحول إلى احتجاج عابر للطوائف ضد الطائفية، بعد تفجير كنيسة القديسَين في ليلة رأس السنة الميلادية عشية الثورة المصرية، الذي سوف نتطرق إليه لاحقًا.

سابعًا: شباب الإخوان المسلمين والحراك الجديد

في العقد الأول من القرن الجديد، دخلت تحولات على المعارضة المصرية، فما عادت قاصرة على الحركات والأحزاب التي اكتسبت شخصيتها في بداية عهد مبارك. ويحدد وليد قزّيها اتجاهين بين فئات المعارضة المصرية حتى عام 2010، أحدهما اتجاه لا يرى إمكانية الإصلاح من دون التغيير السياسي للنظام، ويمكن القول إن حركة كفاية، وجمعية التغيير أو حملة البرادعي، وحركات الشباب، كانت تعبيرًا عن ذلك. واتجاه آخر يستغل الفجوات القائمة والهامش المتاح للعمل في إطار النظام القائم ولا يطرح شعارات ثورية لتغيير النظام، ويمكن اعتبار الأحزاب مثل الإخوان والوفد والتجمّع ضمن هذا الإطار[215]. والحقيقة أن هذا التمييز، على صحته، يبدو غير كافٍ، حيث يُبيّن تاريخ كفاية والجمعية الوطنية للتغيير أنها تألفت من قوى حزبية أيضًا، في معرض بحث هذه القوى الحزبية عن مسارات خارج توازنات الأحزاب المعارضة وتحالفاتها، ووجدت الحل في انضمام أفراد منها إلى هذه الحركات التي يضفي عليها وجود الشخصيات المستقلة من

(213) مقطع فيديو لتظاهرة حركة أقباط من أجل مصر، بث في 3 كانون الثاني/ يناير 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/12/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=LKEynvXGLAI>.

(214) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص 40.

(215) Walid Kazziha, «Egypt under Mubarak: A Family Affair,» in: Dan Tschirgi, Walid Kazziha and Sean F. McMahon, eds., *Egypt's Tahrir Revolution* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2013), p. 30.

أكاديميين وإعلاميين وغيرهم طابعًا مختلفًا. كما أن في الإمكان تمييز الإخوان عن باقي الأحزاب، لا من ناحية الطرح الثوري بل من ناحية عدد أفراد الجماعة والقوة التنظيمية التي تمتعوا بها، وضيق الهامش المتاح لهم من النظام؛ إذ إنهم خلافًا لآخرين لم يحظوا بشرعية قانونية، وتعرضوا للملاحقة وإغلاق مكاتبهم وجمعياتهم، أي حاول النظام أن يردعهم عن محاولة ترجمة قوتهم الشعبية إلى قوة سياسية في المعارك الانتخابية أو غيرها. لكنهم بعد التجارب التاريخية المطولة التي تعرضوا فيها لما يسمونه في أدبياتهم «المِحن»، حاولوا تجنّب الصدام الشامل مع النظام. ومن هنا يمكن القول إن عدم طرحهم أي خيار ثوري كان خيارًا مركّبًا يشمل البراغماتية بين عناصره.

حتى في الماضي القريب، وعشية الثورة، جرى تذكير الإخوان بواقعهم هذا. ففي انتخابات برلمان 2005، حين أتيح لهم مجال العمل بحرية نسبية في الجولة الأولى للانتخابات، قُمعوا في الجولة الثانية، وأُغلقت صناديق الاقتراع وتعرض ناشطوهم للضرب بالهروات وحتى إطلاق النار حين لزم الأمر، هذا عدا التزوير السافر والعلني؛ ومع ذلك حازوا 20 في المئة من الأصوات. لكن في انتخابات 2010، بعد انحسار ضغط المحافظين الجدد في الإدارة الأميركية على نظام مبارك، زُوِّرَت الانتخابات علنًا، ولم تُغطَّ بأي نوع من الرقابة المحايدة، قضائية أكانت أم أجنبية. ولم يحز الإخوان أي تمثيل في برلمان عام 2010. إذ لم يبقَ للجماعة أي قناة للعمل السياسي إلا الشارع.

بقي الإخوان المسلمون ملتزمين المشاركة في جميع القضايا ذات الطابع القومي منذ عودة الحركة الاحتجاجية إلى مصر مع الانتفاضة الفلسطينية في عام 2000، مرورًا بالاحتلال الأميركي للعراق (2003)، إلى العدوان الإسرائيلي على غزة (2008/ 2009). ونظموا بالتعاون مع حزب العمل[216] تظاهرة في 15 آذار/ مارس 2002 أمام الجامع الأزهر تضامنًا مع الانتفاضة الفلسطينية، كما شارك الإخوان حزب العمل في تظاهرة حاشدة في المكان ذاته في 21 آذار/ مارس 2003 تنديدًا بالاحتلال الأميركي للعراق، وسمح وزير الداخلية لهم

(216) حزب سياسي في مصر تأسس كحزب اشتراكي في عام 1978 ثم تحول حزبًا إسلاميًا.

بتنظيم تظاهرة كبرى في ستاد القاهرة في 27 شباط/ فبراير 2003 ضد الحرب على العراق، وبعدها بأسبوع نظم الحزب الوطني نفسه مظاهرة في 5 آذار/ مارس في ستاد القاهرة ضد الحرب على العراق، تكلم فيها صفوت الشريف وجمال مبارك. ففي تلك المرحلة منح النظام متنفسًا للحركات السياسية للتعبير عن عدم رضى من السياسة التي اتبعها المحافظون الجدد. لكن الإخوان شاركوا بكثافة في الاحتجاجات المندّدة بالموقف المصري من العدوان الإسرائيلي على غزة أيضًا.

عملت جماعة الإخوان المسلمين في الهامش المتاح في مرحلة مبارك، ولا سيما بعد عام 2002. وتجنّبت الصدام معه، في محاولة منها لتوسيع مساحة هذه الهامش بالتدرّج، ولا سيما في المجالات الاجتماعية الخدمية والاقتصادية. ولم تنضم الجماعة رسميًا إلى حركة كفاية لتعارضها مع استراتيجيتها في تجنب الصدام المباشر مع منصب رئيس الجمهورية. وكانت الحركة تدرك أن النظام لن يتسامح معها في هذه الحالة، ولا حتى بدرجة التسامح المحدودة جدًا مع كفاية؛ إذ يمثل الإخوان في نظر النظام تهديدًا حقيقيًا حين يطرحون مسائل تمس منصب الرئاسة مثل التمديد والتوريث. لكن ذلك لم يمنع من التنسيق بين كفاية والإخوان في بعض الاحتجاجات من خلال الشخصيات الإسلامية المنضوية إلى كفاية، ومن خلال بعض قادة الجماعة أحيانًا[217].

شهد يوم 27 آذار/ مارس 2005 أول مشاركة للإخوان في فاعليات كفاية، خلال تظاهرة في ميدان رمسيس وأمام دار القضاء العالي للتنديد بعدم جدية التعديلات الدستورية التي نقلت مصر شكليًا من نظام الاستفتاء إلى نظام الانتخاب المباشر[218]. ومن بعدها، شارك الإخوان في بعض الفاعليات الاحتجاجية التي نظّمتها كفاية[219]، واتسم التنسيق السياسي بينهم وبين كفاية بدرجة من الحساسية

---

(217) من شهادة عضو سابق في جماعة الإخوان المسلمين لا يرغب في الكشف عن اسمه، أجرى المقابلة معه لهذا المشروع نيروز ساتيك في القاهرة، في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

(218) يمكن الرجوع في ذلك إلى مبحث اعتصام نادي القضاة.

(219) راوحت أعداد المشاركين فيها بين 3000 و10000 متظاهر 27 نيسان/ أبريل 2005 أمام نقابة الصحافيين والمحامين في القاهرة ومحافظات عدة أخرى، 25 أيار/ مايو 2005 يوم الاستفتاء على الدستور أمام نقابة الصحافيين في القاهرة، 30 تموز/ يوليو 2005 أمام نقابة المحامين =

المتبادلة، فلا الجماعة أرادت أن تنجرّ إلى صدام شامل مع النظام، فشاركت ضمن حدود لا تستفز السلطة، ولا حركة كفاية رغبت في المشاركة القوية للجماعة حتى لا يطغى عليها الطابع الإخواني[220].

في أجواء توسيع هامش حرية العمل السياسي تحت الضغط الأميركي على النظام بعد الاحتلال الأميركي العراق، دفعت الجماعة في الانتخابات البرلمانية في عام 2005 بقرابة 400 مرشح. واتسمت حملات مرشحي الجماعة في المحافظات كلها بالعلنية، وعُنوِنَت، كالعادة، بشعار «الإسلام هو الحل». وانطلقت مسيراتها بالآلاف في محافظات مصر كلها تهتف: «إحنا مين .. إحنا مين .. إحنا الإخوان المسلمين»، واستنفر في تلك الحملات أعضاء التنظيم كلهم، رجالًا ونساء، وبذلت فيها الجماعة جهدًا عاليًا جدًا، وتحركت بكثافة وجرأة غير مسبوقين.

حصلت الجماعة في الجولة الأولى من الانتخابات على 34 مقعدًا من أصل 164. وحصلت المعارضة غير الإسلامية ومستقلوها على 18 مقعدًا، وحاز الحزب الوطني ومرشحوه ومستقلوه المقاعد الباقية. وأقلقت تلك النتائج النظام خوفًا من أن يفقد ثلث مقاعد البرلمان على الأقل لمصلحة المعارضة، ما يمكّنها من تعطيل أي تعديلات دستورية، فعمل على الضغط على الجماعة من خلال التفاوض بداية مع التلويح بالحلول الأمنية. واجتمع اللواء حسن عبد الرحمن (رئيس جهاز مباحث أمن الدولة) مع المرشد العام مهدي عاكف ونائبه المهندس خيرت الشاطر. وطلب خلال الاجتماع تقليص أعداد مرشحي الإخوان في الجولتين الثانية والثالثة من الانتخابات، مهددًا باللجوء إلى الاعتقالات وتفعيل

= وميدان التحرير في القاهرة، 7 أيلول/ سبتمبر 2005 يوم الانتخابات الرئاسية في ميدان التحرير في القاهرة، ويمكن الرجوع إلى تواريخ التظاهرات وأسبابها إلى: عبد الغفار شكر، «حتى لا ننسى دور الحركات الاحتجاجية،» الأهرام، 18/ 5/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1288419&eid=5480>.

وأكد حذيفة أبو الفتوح في شهادته لباحثي المركز بواسطة «سكايب» في 6 شباط/ فبراير 2014 أن حركة الإخوان المسلمين شاركت في الاحتجاجات المذكورة، وذلك استنادًا إلى خبرته وتوثيقه التظاهرات والاحتجاجات قبل ثورة 25 يناير والأطراف المشاركة في الاحتجاج.

(220) من شهادة العضو السابق في الجماعة ويتحفظ عن اسمه لأسباب خاصة، في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

الحلول الأمنية في حال عدم الاستجابة. ساد الاجتماع جو من التوتر والغضب، ما أدى إلى انسحاب المرشد وتكليف نائبه بالعملية التفاوضية التي انتهت بقبول الإخوان تقليص العدد إلى الحد الذى يضمن عدم الحصول على النسبة نفسها التي حصلوا عليها في المرحلة الأولى، الأمر الذي كان يقتضي أن ينسحب عدد من المرشحين الذين قدّموا أوراق ترشيحهم، وبدأوا حملاتهم الانتخابية في محافظات عدة. وتولى الشاطر مهمة إقناع المرشد بضرورة التزام الاتفاق على أن يتولّى هو إقناع المرشحين والممولين بضرورة سحب ترشيحاتهم تجنبًا للصدام مع النظام من دون إخبارهم بالاتفاق[221]، لكنه لم يحقق إلا نسبة ضئيلة من النجاح في هذه المهمة الصعبة، على الرغم من الدعم القوي وتفويضه الصلاحيات من قبل المرشد. عمدت السلطة إلى تنفيذ تهديداتها وفعّلت حلولها الأمنية، واعتقلت نحو 800 عضو من الإخوان، ومنع الأمن الناخبين في أغلبية المحافظات من الوصول إلى اللجان للإدلاء بأصواتهم. وعلى الرغم من ذلك كله، انتهت المرحلة الثانية بفوز الجماعة بعدد أكبر من المرحلة الأولى 42 مقعدًا ليرتفع رصيدها إلى 76 مقعدًا. لذلك عمد النظام في الجولة الثالثة إلى إغلاق صناديق الاقتراع بالقوة وتزوير بعض نتائج الدوائر كما أكدت لجان الاقتراع، واستخدم «بطلجية» الحزب الوطني العنف على نطاق واسع، ما أدى إلى زيادة كبيرة في المقاعد لمصلحة الحزب الوطني لتصل إلى 330 مقعدًا من إجمالي 454 مقعدًا، في الوقت الذى حصلت الجماعة على 12 مقعدًا فقط، ليصل إجمالي المقاعد التي حصلت عليها إلى 88 مقعدًا في مقابل 26 مقعدًا فقط لباقي المعارضة، وعيّن مبارك شاغلي عشرة مقاعد بموجب الدستور.

سبقت الجولة الثالثة اتصالات لعمر سليمان[222] مع تل أبيب، وراجت حينذاك

---

(221) من شهادة العضو السابق في الجماعة ويتحفظ عن اسمه لأسباب خاصة، في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2012.

(222) كان عمر سليمان نائب مدير المخابرات العسكرية في عام 1986، وفي عام 1991 أصبح مديرًا لها. وفي عام 1993 عُيّن مديرًا للمخابرات العامّة. وفي عام 1995 نصح حسني مبارك أن يأخذ معه في رحلته إلى إثيوبيا سيارته المصفحة عند حضور مؤتمر القمة الأفريقية، ويقال إن هذه السيارة المصفحة هي التي أنقذت حياتيهما عندما جرت محاولة الاغتيال. منذ تلك الفترة زادت أهمية عمر سليمان كثيرًا في النظام. وفي عام 2000 ظهر عمر سليمان أول مرة إلى العلن عندما حضر جنازة حافظ الأسد إلى جانب الرئيس، وبدأ يكثر من الظهور الإعلامي كمسؤول عن الملفين السوداني والفلسطيني =

تفسيرات إسرائيلية فحواها أن مصر احتاجت إلى وساطة إسرائيلية ودعم من اللوبي الإسرائيلي في واشنطن لشرح مخاطر تحقيق الإخوان انتصارًا انتخابيًا، وضرورة التسامح مع الخطوات المتشددة التي سيقوم بها النظام للحيلولة دون ذلك(223).

أحدثت نتائج العملية التفاوضية تلك وتبعاتها صدامًا حادًا ومحدودًا بين القيادة وعدد من أعضاء الجماعة، وانتهى بفصل بعضهم واستقالة آخرين. وكانت أغلبية هؤلاء من شباب الجماعة (لم يتجاوز عددهم مئة عضو)(224).

عشية انتخابات عام 2010 كان في السجون 250 ناشطًا إخوانيًا من أصل 600 ناشط اعتقلوا في الانتخابات البرلمانية (2010). واتّبعت السلطات الأمنية أساليب متعددة، منها إلغاء ترشيح 30 في المئة من المرشحين بذريعة عدم أهليتهم، وتزوير نتائج الانتخابات لمنع وصول مرشحي الإخوان إلى البرلمان. ولم يفز في الانتخابات في جولة الإعادة إلا عضو واحد من الجماعة. وخرج المئات من أنصار الإخوان المسلمين قبل الانتخابات في مسيرات دعمًا لمرشحي الإخوان(225)، وخلال عمليات فرز الأصوات تظاهر المئات من الإخوان أمام

= في السياسة الخارجيّة. وفجأة في عام 2003 بدأت الصحافة الغربيّة تكتب عن خيارين ممكنين لوراثة حسني مبارك: إما جمال مبارك وإما عمر سليمان. وانشغل الرأي العام المصري والعربي بهذين الخيارين، مع أن هناك من يقول إن مصدر هذا النقاش مقالة في صحيفة أميركيّة، وأنه لم يكن هنالك أساس اطلاقًا في النظام لمثل هذا النقاش.

(223) سربت وثائق ويكليكس لقاءات بين عمر سليمان ومسؤولين إسرائيليين جرت في أيلول/ سبتمبر 2005 لكن ليس بخصوص الانتخابات البرلمانية المصرية وإنما لمحاولة منع فوز حماس في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية في كانون الثاني/ يناير 2006 لأن انتصار حماس سيقوي الإخوان في مصر. انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.jpost.com/Middle-East/WikiLeaks-Suleiman-promised-to-stop-Gaza-elections>.

كما زار عمر سليمان رام الله في (20 كانون الأول/ ديسمبر) قبل يوم من الجولة الثالثة من الانتخابات البرلمانية المصرية (21 كانون الأول/ ديسمبر). انظر: Manar Jibrin, «Suleiman to Visit P.A Areas,» (International Middle East Media Center (IMEMC), 20/12/2005), Retrieved in 20/12/2014, from: <http://www.imemc.org/article/15585>.

(224) Jibrin, «Suleiman».

(225) تركزت تلك التظاهرات في القاهرة والإسكندرية. يظهر مقطع الفيديو التالي المأخوذ من أمام محكمة الحقانية في الإسكندرية في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 التظاهرة: <http://www.youtube.com/watch?v=aZZ5nOpm23g>.

وفي شارع لاجتيه بالإسكندرية، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=q7Xbm2nJcCQ>.
وكانت أغلبية الشعارات ذات طابع إسلامي تندد بالفساد والتزوير المتكرر للانتخابات.

مراكز الاقتراع في مناطق في القاهرة والإسكندرية احتجاجًا على تزوير نتائج الانتخابات لمصلحة مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي[226].

خلّف التزوير السافر والواسع مشاعر المرارة في نفوس شباب المعارضة من الإخوان وغيرهم. وكان هذا دافعًا إلى نشوء البرلمان الموازي، أو البرلمان البديل لقوى المعارضة. والحقيقة أن هذه المرحلة، أي العقد الأول من القرن الواحد والعشرين شهدت جميع الأحزاب المصرية تذمرًا شبابيًا وحراكًا يحاول تجاوز الحدود وتقاليد العمل الحزبية التي رسمتها القيادة، باعتبارها غير كافية، أو مقيدة لتطور العمل السياسي.

بدأ شباب الإخوان وأعضاء من الجماعة بتجاوز التزام حالة التوازن وعدم تجاوز الحدود المرسومة سلفًا من النظام التي ميزت عهد مبارك، ولو بثمن تجاوز الحواجز الأيديولوجية والعصبوية للجماعة. فانضم طلاب الإخوان في الجامعات وشبابهم إلى الفاعليات الشبابية ذات المطالب الفئوية، منها على سبيل المثال لا الحصر تظاهرة في جامعة القاهرة في يوم الطالب (21 شباط/ فبراير 2009)، طالبت بطرد الحرس الجامعي خارج الجامعة وخفض مصاريف الدراسة وإصلاح منظومة التعليم الجامعي، وشارك فيها طلاب الإخوان وطلاب حركة «حقي» وطلاب حركة 6 أبريل وطلاب العمل والاشتراكيين الثوريين وحركة مقاومة. وفي 21 أيلول/ سبتمبر 2010 شارك شباب وأفراد من الإخوان في وقفة احتجاجية ضد مشروع التوريث، إلى جانب أعضاء من الجمعية الوطنية من أجل التغيير وحركة 6 أبريل والاشتراكيين الثوريين وحزب التجمع وحزب الكرامة وشباب من أجل العدالة والحرية. وإضافة إلى ذلك انضم عدد من أفراد الإخوان وشبابهم، بصفتهم الشخصية، إلى معظم الوقفات الاحتجاجية أو التظاهرات المنددة بمقتل خالد سعيد، وسنتطرق إليها في وقت لاحق[227].

أولت حركة الإخوان المسلمين في مصر الفئات العمرية الشابة اهتمامًا

(226) «مصر: جماعة الإخوان المسلمين تُمنى بخسارة كبيرة في الانتخابات،» (بي بي سي عربي، 29/ 11/ 2010)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/11/101129_earlyresults_egypt.shtml>.

(227) من شهادة حذيفة أبو الفتوح، لباحثي المركز بواسطة «سكايب» في 6 شباط/ فبراير 2014. مع إضافات تكميلية من شهادة خالد السيد في مقابلته مع المؤلف يوم 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015.

خاصًا، من خلال التنشئة السياسية والتنظيمية والدينية. وبرز شباب الإخوان في عهد مبارك باعتبارهم القوة الأكثر تنظيمًا وتماسكًا وتنسيقًا بين القادة والقاعدة. وبرزوا بعد عام 2004 بشكل خاص بعد توسيع هامش العمل السياسي، وكانوا متحمّسين لأي حراك احتجاجي في تلك الفترة التي شهدت التظاهرات المطالبة بالتغيير. وعلى الرغم من أن حماسة الشباب شكّلت أزمة لمكتب الإرشاد، نال هؤلاء الشباب حماية وتشجيعًا من المرشد العام محمد مهدي عاكف الذي كان منحازًا إلى التيار الإصلاحي داخل الجماعة، على العكس من أغلبية أعضاء مكتب الإرشاد المحافظين مثل محمود عزّت ومحمود غزلان. واتخذ عاكف عددًا من القرارات لمصلحة الشباب تجاوز فيها هيكليّة اتخاذ القرار داخل الجماعة[228].

في هذه المرحلة انتقل النشاط الطالبي الإسلامي نقلة نوعيّة؛ ففي حين ارتبط نشاط طلاب الإخوان في الجامعات المصرية قبل عام 2004 بالدعوة وأخلاقيات الإسلام والعبادات مثل الصلاة والصوم والحجاب، وأسس شباب الإخوان في هذه المرحلة لنشاط ثقافيٍّ مختلف قائم على القيم الوطنية والمجتمعية العامة، ومهتم بقضايا المجتمع بشكل عام[229].

في عام 2010 وصل التمايز بين الشباب والجماعة إلى درجة الاحتقان الشديد والتهديد بفصلهم، بعد أن انحاز الشباب إلى تيار إصلاحي يتصدّره عصام العريان وعبد المنعم أبو الفتوح في أزمة الانتخابات داخل الجماعة في عام 2009، وفي أثناء اتخاذ القرار بالمشاركة في انتخابات 2010 المزوّرة، حين انتقد شباب الإخوان خروج جماعتهم على إجماع المعارضة التي كانت تنوي مقاطعة التصويت. هذا مع أن مكتب الإرشاد لم يكن ينظر إلى الانتخابات على أنها مجرد منافسة على مقاعد مجلس الشعب بقدر ما اعتبرها «موسمًا» لممارسة العمل السياسي عبر الاختلاط بالناس و«تبليغ الدعوة»[230].

---

(228) مقابلة مع إسلام لطفي، أحد شباب الإخوان المسلمين سابقًا، وأحد مؤسسي ائتلاف شباب الثورة، ومنسّق حزب التيّار المصري الذي شُكّل عقب الثورة، مقابلة شخصية أجراها نيروز ساتيك وهاني عواد في الدوحة في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(229) مقابلة مع إسلام لطفي، في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(230) مقابلة مع إسلام لطفي، في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

قدّم الشباب آنذاك مبادرة تضمنت دعم الجماعة مجموعة من الشخصيات الوطنية المعروفة بإخلائها الدوائر الانتخابية لهم، واقترحوا التعاون مع القوى الوطنية لتأليف جبهة وطنية تعوّق محاولة الحزب الحاكم تزوير الانتخابات وعمليّة التوريث، لتتحوّل عند إعلان نتائج الانتخابات المزوّرة إلى جبهة احتجاجية تضغط على مبارك، الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع النظام وإجباره على فتح الأبواب أمام المشاركة السياسية الحقيقية. وبحسب رواية أحد القائمين على المبادرة، طُلب من شباب الإخوان تعديل المبادرة، حيث تلغي فكرة إشراك القوى السياسية الأخرى، وفكرة التظاهرات الاحتجاجية التي ربما تودي بالجماعة إلى التهلكة، فرفض شباب الإخوان اقتراحات مكتب الإرشاد وعاودوا إرسال المبادرة كما هي إلى مكتب الإرشاد بعنوان: «في المشمش»![231].

فرض شباب الإخوان المبادرة كأمر واقع، من خلال حضورهم في الاتحادات الطالبية ونشاطهم الطالبي الواسع في الجامعات المصرية الذي ارتبط بجانب خدمي، ما ساهم في استقطاب عدد كبير الطلاب. واكتسب شباب الإخوان قدرة على التنظيم والحشد.

كانت تجربة تأسيس اتحاد الطلاب الحر في الجامعات المصرية التابع لشباب الإخوان إطارًا أساسيًا للتعاون مع الحركات والاتجاهات السياسية داخل الجامعة من شباب التيار اليساري والليبرالي[232]. ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار أنه على الرغم من كون شباب الإخوان جزءًا من جماعة الإخوان ويلتزمون قرارات مكتب الإرشاد، فإنهم يتمتعون بقدر أكبر من الحرية، حيث تركت لهم قيادة الجماعة حرية النشاط والحركة مع التجمعات الشبابية الأخرى والتنسيق في تنظيم الفاعليات الاحتجاجية المنوعة.

أثبت شباب الإخوان تأثيرهم الكبير داخل بنية الجماعة وقواعدها حين

---

(231) وُجدت نسخة من هذه المبادرة في أحد مقرّات أمن الدولة في عقب اقتحامها بعد سقوط مبارك. انظر: «شباب الجماعة يروون للشروق ما جرى «في المشمش»: نقلة نوعية للإخوان المسلمين،» (مصرس، نقلًا عن: الشروق الجديد، 27/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/397930>.

(232) من شهادة إسلام لطفي، في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

أذنت لهم الجماعة بالمشاركة في تظاهرات 25 يناير على الرغم من عدم مشاركة الإخوان رسميًا، وكذلك في جمعة الغضب التي تلت. ولوحظ أن شباب الإخوان المسلمين كانوا ينشطون على «الفيسبوك» بأسمائهم الحقيقية ويدخلون في حوارات ومناظرات مستمرة مع باقي القوى والناشطين. وما ميّز التحرك الشبابي للإخوان هو عدم وجود مركزية أو هرمية في ما بينهم على عكس ما هي الحال في حركة الإخوان التابعة لسلطة مكتب الإرشاد والمرشد العام.

يحدد الناشط السياسي والعضو السابق في جماعة الإخوان المسلمين، حذيفة أبو الفتوح، أسباب الفجوة بين قادة الجماعة وشبابها بعدد من النقاط، أهمها حالة الرضا والقناعة والاكتفاء بما هو قائم لدى القادة، بينما كان يميل الشباب إلى الحراك الثوري والتجديد في أدوات الجماعة السياسية في التعامل مع السلطة. ويضيف أبو الفتوح أن قادة الجماعة مارست المركزية الشديدة وصادرت الحق في التعبير عن الآراء. نتيجة هذا الإقصاء وعدم تقبل النقد، أصيب التنظيم بحال من الجمود الفكري والسياسي، ويقول أبو الفتوح: «يمكنك التعبير عن رأيك على أن تتحمل ضريبته من التهميش لاحقًا، إلا أنه وفي النهاية ما تقرّر سينفذ، حيث إن القادة هم الأعلم والأقدر على التقويم ولديهم الرؤية الأوسع والأشمل، إضافة إلى القيود الأمنية التي يجب مراعاتها».

كانت حال «الإقصاء الناعم» للعضو الذي يتكرّر اعتراضه على قرارات القيادة تجري، أولًا، من خلال عدم إسناد أي أعمال تنظيمية، وقصر مشاركته على اللقاءات الأساسية فحسب (لقاء الأسرة والشعبة). وكان «المشاغبون»، وهم أعضاء التنظيم المتمردون على قرارات القيادة والراغبون في التغيير، يتعرضون لتهميش أو يجري حتى الطعن بإخلاصهم ووفائهم للجماعة. وكانت قرارات الفصل التي اتخذتها القيادة قليلة ونادرة، حيث كان الإبعاد هو المتبع، أو باللغة السائدة «التطفيش»، إذ يجد العضو نفسه غير قادر مطلقًا على البقاء في هذا المناخ السيئ فيرحل بإرادته، وهذا ما جعل كثيرين ممن تركوا الجماعة يتحولون إلى حال العداء لها، أو بمعنى أدق لقادتها. إضافة إلى هذا، وكما هي الحال في كثير من الأحزاب المركزية، قدمت قيادة الجماعة معيار الثقة على الكفاءة في أغلبية خياراتها، ما أدى إلى الاضطرابات داخل الشُعَب بتعيين مسؤولي الأسر (نقباء الأسر) من غير المؤهلين فكريًا وثقافيًا، فما عاد هناك انسجام بين أعضاء الأسرة

ونقيبها، خصوصًا عندما يكون هؤلاء الأعضاء من الشباب الجريء المبادر المهموم بقضايا الوطن بدلًا من قضايا الجماعة.

كان المهندس خيرت الشاطر مسؤول ملف التنظيم في الجماعة، أي الملف الذى كُلف به بعد خروجه من السجن في عام 2000 إضافة إلى ملف الجماعة المالي. وبهذه الطريقة، ومن خلال تحكّمه الكامل بهذه الملفات الشديدة الحساسية، استطاع إعادة هيكلة الجماعة في أغلبية مستوياتها التنظيمية. فقام بعملية إحلال لكثير من المسؤولين بدءًا من قادة التنظيم الوسطى التي تعتبر رمانة الميزان، وتشمل المكاتب الإدارية ومسؤولي المناطق، ثم امتدت تلك العملية إلى قاعدة التنظيم العريضة في الأسر والشُعب. وكانت أغلبية المعيّنين الجدد من محافظات الدلتا، خصوصًا الدقهلية والشرقية والبحيرة، ما تطلّب استقدام كثير من المسؤولين إلى القاهرة لتولي مسؤولياته الجديدة.

دفعت حال الاغتراب عن التنظيم بعضًا من شباب الجماعة إلى الانضمام بشكل فردي إلى بعض الحركات الاحتجاجية أو المشاركة في فاعلياته بكثافة أكبر من مشاركته في فاعليات التنظيم. وبدأ بعض المبادرات يشق طريقه بعيدًا عن التنظيم، مثل «شباب من أجل الحرية والعدالة» و«أكاديمية التغيير»[233]، وذلك بمبادرات فردية في الأساس من شباب الجماعة الذين جمعتهم مشتركات عدة؛ من أهمها اتفاق آرائهم في شأن أن الجماعة ما عادت إطارًا ملائمًا، أو على الأقل كافيًا، لاستيعاب تلك الرسالة التي جمعتهم كلهم، وأن استمرارهم في التنظيم يمنعهم من الانطلاق في مسارات أكثر انفتاحًا وأكثر تطوّرًا ووضوحًا، حيث ما عاد من الممكن الاعتماد على عملية الإصلاح من داخل الجماعة، بل ما عاد من المنطقي الانشغال بإصلاح الجماعة بعيدًا عن هموم الوطن والأمة.

يبحث حسام تمام[234] مواقف الإخوان من الحركات الاحتجاجية ويربطها بمجموعة من الأبعاد البنيوية والأيديولوجية، فيفسر حركة الإخوان بأنها حركة اجتماعية تحركها بنية الفرص السياسية المتاحة أمامها، لذلك نجد ارتباطًا وثيقًا

(233) كان مقرها في الدوحة، قطر.

(234) حسام تمام باحث جاد عمل على مراجعة أدبيات الحركة بالتعاون مع القيادي السابق في الحركة عبد المنعم أبو الفتوح.

بين مواقف الجماعة من الحركات الاحتجاجية وطبيعة الانفتاح السياسي الموجود داخل النظام السياسي. كما أن درجة توزيع الأدوار داخل الجماعة وطبيعة الموارد المتاحة تحددان سلوكها السياسي تجاه القوى الجديدة[235]. وينطلق من أن جماعة الإخوان المسلمين ترسخت خلال العقود الماضية باعتبارها جماعة دينية ومكونًا رئيسًا في السياسة المصرية، ما أدى إلى حال من الإحساس الزائد بالذات عند بعض قادة الإخوان كممثلي أقوى جماعة سياسية في مقابل ضعف الأحزاب السياسية الأخرى.

تحول «الإخوان» بفعل ذلك بالتدرّج إلى ما يشبه طائفة كبيرة أكثر مما هم تيار عام يستوعب الجماهير والشارع. وأوجد حالًا من الحساسية وعدم القدرة على تجاوز الأبعاد التاريخية والأيديولوجية عند التعامل مع الآخر[236]. كما عكس موقف الإخوان من الحركات الاحتجاجية في العقد الأخير لعهد مبارك عدم وعي بآليات التغيير الجديدة في المجتمع المصري التي تجاوزت حسابات القوى التقليدية وما عادت تخضع لها، مثلما تجاوزت وحدانية القيادة.

المشكلة الكبرى هي أن ضعف الإخوان كمن في ما بدا أنه قوتهم؛ أي في كونهم قوة كبيرة ومنظمة قادرة على الحشد والتعبئة بشكل لا تضاهيه قوة أخرى خارج مؤسسة الدولة. فالقدرة التنظيمية الكبيرة ناجمة عن كونهم جسمًا كبيرًا متجانسًا ومغلقًا جسمًا كبيرًا متجانسًا ومغلقًا. فدرجة الانسجام الفكري العقائدي والاجتماعي حوّلتهم إلى طائفة ذات نمط حياة مميز، وحتى لغة مميزة في التعامل مع الواقع اليومي، تفصلهم حتى عن التدين الشعبي المعروف. وهذا لا يتجلّى في المظهر بالتحديد، لكنه لا يلبث أن يتضح في المعاملات واللغة وغيرها. وبسبب هذا الملمح تحديدًا كان سهلًا فصلهم عن باقي المجتمع كأنهم طائفة، أو مجتمع فرعي قائم بذاته، ولا سيما عند وقوع الأزمات السياسية بينهم وبين النظام الحاكم مع التعبئة الواسعة ضدهم كما في عهد عبد الناصر، أو في مرحلة التهيئة للانقلاب في عام 2013 عندما اجتمع عليهم منافسوهم

(235) حسام تمام، الإخوان المسلمون: سنوات ما قبل الثورة (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 54.

(236) المصدر نفسه، ص 62-63.

السياسيون وجهاز الدولة والجيش سوية. جماعة الإخوان المسلمين حركة ذات قدرة لا تضاهى على التنظيم والتحشيد وإقامة شبكات الخدمات، لكنها أيضًا جماعة مغلقة، عندها رأي وموقف من كل قضية، ويخضع لها العضو في نمط حياته وتفصيلات مواقفه، وتقيس الحركات والشخصيات الأخرى بمدى قربها أو بعدها عنها. وهذا هو المفتاح لفهم علاقتها مع الشخصيات الأخرى. ويمكن أن يدوم تحالف ما دام يخدم الحركة، وربما يتحوّل إلى عداء عند أول خلاف معها. وفي رأينا يفسر تعاملهم الاجتماعي مع أنفسهم كطائفة، سهولة عزلهم حين تشن الحملة عليهم من النظام، أو كما في حال الثورة المضادة بعد 25 يناير.

ثامنًا: الحركة العمالية وحراك الشباب الجديد

مثّلت الإضرابات العمالية الكثيرة في الأعوام الأخيرة من عهد مبارك سببًا من أسباب زرع قناعة في ضمير الشباب المصري بأن تجميع هذه القوى الغاضبة المتعددة والمتفرقة في حركة واحدة من شأنه أن يتحدّى منظومة القهر التي كرّسها مبارك. كانت المطالب الاقتصادية والاجتماعية المتصاعدة تشير إلى ضرورة العمل على تحدي الأسباب الأساسية لنشوء هذه الأوضاع المعيشية المتردية. ومن هنا برزت فكرة الإضراب العام والعصيان المدني الشامل، التي نتجت منها حركة 6 أبريل.

شكّلت الأحزاب السياسية في المحلة الكبرى لجنة للتنسيق في ما بينها في عام 2006، وباشرت هذه أعمالها بشكل فاعل في عام 2007. وضمت اللجنة ناشطين من التيارات السياسية كلها، من الشيوعيين والناصريين والإخوان وبعض الأحزاب الليبرالية الصغيرة الناشئة في المحلة[237]. وشكل مقر حزب الجبهة[238] في المحلة مقرًا لالتقاء الأحزاب وتنظيم نشاطها، نظرًا إلى قرب

(237) من شهادة علاء البهلوان «عضو حزب الجبهة الديمقراطية بالمحلة»، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة المحلة الكبرى في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(238) حزب سياسي ليبرالي مصري جرت الموافقة على إنشائه في أيار/ مايو 2007 قبل أن يُدمج في حزب المصريين الأحرار في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2013، أبرز أعضائه رئيسه السابق أسامة الغزالي حرب.

موقعه من الميدان الرئيس في المحلة «الشون»[239]. ونظّمت اللجنة تظاهرة في كانون الأول/ديسمبر 2007، وصل عدد المشاركين فيها إلى نحو 15 ألف مواطن، ورُفع فيها شعارات تندّد بارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة بشكل أساس وتردّي الأوضاع الاقتصادية بشكل عام[240]. وفي 20 كانون الثاني/يناير 2008، في ذكرى انتفاضة الخبز (1977)، نظمت اللجنة تظاهرة أخرى، شارك فيها أكثر من ثمانية آلاف مواطن في ميدان الشون وشارع البحر احتجاجًا على الغلاء وارتفاع الأسعار والبطالة[241].

مثّلت مدوّنة «عمال مصر» المصدر الأساس للصحافيين والمثقفين وناشطي المعارضة لنقل صور ومقاطع الفيديو من الاحتجاجات العمالية في المحلة الكبرى[242]، وهي مدوّنة أنشأها شاب يدعى كريم البحيري، ينتمي إلى عائلة مصرية تقليدية غير مسيّسة. ولم يكن الشاب مهتمًا بالقضايا السياسية في مصر، بل بالقضايا القومية (فلسطين والعراق). وسُيّس بفعل نشاط حركة كفاية وانتفاضة القضاة. وعندما بدأ العمل في شركة الغزل والنسيج، اتجه نحو الجماعات الإسلامية بداية، ومن ثم اختار التوجه الاشتراكي. وأدّى قادة عماليون من أبناء جيل السبعينيات والثمانينيات في المحلة دورًا أساسًا في إنضاج وعيه السياسي[243].

حاول القادة العماليون في المحلة بعد النجاح النسبي لإضرابات عامي 2006 و2007 التنسيق مع قادة عماليين آخرين من شركات وهيئات أخرى وفي مدن مختلفة، تصعيد الحراك الاحتجاجي على الحكومة المصرية لتحقيق أكبر قدر من المكاسب. إلا أن محاولتهم لم تسفر عن تحقيق أي نتائج، فعمد هؤلاء القادة إلى إصدار نشرة غير دورية تدعى **رابطة عمال غزل المحلية** بهدف تفعيل فكرة إنشاء رابطة لعمال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

---

(239) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ديسمبر 2011.

(240) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ديسمبر 2011.

(241) نشأت، تحرير، ص 222.

(242) لمزيد من الاطلاع، انظر المدونة: <http://egyworkers.blogspot.com>.

(243) من شهادة المدوّن كريم البحيري، في 3 كانون الثاني/يناير 2012.

ضمت الرابطة ثلاث شخصيات مركزية من القادة العماليين، هم صاحب مدوّنة عمال مصر كريم البحيري واليساري من القادة العماليين منذ الثمانينيات جهاد طحان والناشط اليساري كمال الفيومي من حزب العمال الديمقراطي(244)، كما تعاونت مع قادة عماليين آخرين بارزين في المحلة الكبرى، هم محمد العطار وسيد حبيب وفيصل لقوشة ومجدي شريف وعبد القادر ديب وطارق أمين ووائل حبيب(245). وهدفت الرابطة إلى تحقيق المزيد من المطالب بزيادة الأجور وحرية المنظمات العمالية وموضوعات تتعلق بالسكن والرعاية الصحية(246).

في آذار/ مارس 2008، أعلنت نشرة صوت عمال المحلة عن موعد قريب لإضراب عمال غزل المحلة من دون تحديد تاريخ. ومن ثم قام بعض القادة العماليين بتوزيع أوراق على العمال في المصنع ودعوتهم إلى إضراب عمالي في 6 نيسان/ أبريل 2008(247). كما نشرت مدوّنة «عمال مصر» بيانًا عشية الإضراب دعت فيه إلى «دق مسمار في نعش هذا النظام الفاسد»(248). اختير هذا اليوم بالتحديد لأن انتخابات مجالس الإدارة المحلية كانت ستجرى في 8 نيسان/ أبريل، وكان الهدف إشغال القوى الأمنية في الاعتصامات والتظاهرات، وإيجاد أزمة سياسية في البلاد تؤدي إلى إلغاء الانتخابات، ما يدل على محاولة إيجاد نزعة ثورية في مصر كلها. هذا إضافة إلى أنه في هذا الموعد يكون العمال قد تلقوا رواتب الشهر الماضي، ولا خشية من معاقبتهم بتأخير رواتبهم. وجرى التنسيق مع القادة العماليين في الشركات الأخرى بشكل سري حتى يُعمّم الإضراب في معظم أرجاء مصر، على أن يبدأ الإضراب في شركة الغزل والنسيج في المحلة وتتبعها الشركات الأخرى بشكل يفاجئ الحكومة

---

(244) من شهادة كريم البحيري، في 3 كانون الثاني/ يناير 2012.

(245) غادة رجائي، «تقرير عن أحوال عمال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة،» (سلسلة الحقوق اقتصادية واجتماعية؛ 63، مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة، تشرين الثاني/ نوفمبر 2008)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.lchr-eg.org/archive/104/social12-08.htm>.

(246) المصدر نفسه.

(247) المصدر نفسه.

(248) من شهادة كريم البحيري، في 3 كانون الثاني/ يناير 2012.

المصرية[249]. ويدّعي أحد الناشطين أن الحركات السياسية وناشطي المعارضة أجهضوا الفكرة عندما أعلنوا أن الدعوة هي إلى الإضراب العام في مصر[250]، ما أدى إلى تخوّف العمال من النتائج التي قد يتحملونها وحدهم لأن ردة فعل القوى الأمنية ستكون شديدة إذا ما تجاوز الاحتجاج حدود المصنع. وحاولت القوى الأمنية إجهاض فكرة الإضراب من خلال التفاوض مع القادة العماليين أو التهديد بالتصفية الجسدية[251].

شعر النظام أنه يواجه تهديدًا كبيرًا يفوق الاعتصامات العمالية المستمرة، فعملت قوات الأمن على احتلال المدينة، واعتقلت عددًا من العمال في المصنع أو في منازلهم. وشعر جزء من العمال أن إضرابهم سيفشل بسبب هذه الدعوات لأنهم كانوا يريدون تحقيق أهدافهم المحلية الجزئية من خلال الإضراب، خلافًا لموقف قيادات عمالية أكثر تسييسًا[252]. أما جماعة الإخوان المسلمين فتحفظت على الدعوة بحجة الخوف من الفوضى التي ربما تولّدها الدعوة إلى الإضراب، من خلال تصريحات صحافية عشية الإضراب[253]. وشرح مسؤول المكتب السياسي لجماعة الإخوان المسلمين عصام العريان لاحقًا سبب رفض حركته المشاركة في إضراب 6 أبريل، وأوضح أن من مصلحة الإضراب إعلان الجماعة عدم مشاركتها فيه، كي لا يستخدمها النظام «فزاعة» أمام الرأي العام المحلي والعالمي. وفي الوقت ذاته بقي موقف الجماعة غامضًا من إضراب دُعي إليه في 4 أيار/ مايو[254] (وهو تاريخ ميلاد حسني مبارك)، بينما أيّد الإضراب شبان الإخوان والعمال المنتسبون إلى الجماعة[255]. كما تحفّظ حزبا الوفد

---

(249) من شهادة كريم البحيري، في 3 كانون الثاني/ يناير 2012.

(250) من شهادة الناشط السياسي عبد المنعم إمام، مقابلة شخصية أجراها معه نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة في 3 كانون الثاني/ يناير 2012.

(251) من شهادة كريم البحيري، في 3 كانون الثاني/ يناير 2012.

(252) المهدي، ص 165.

(253) المصدر نفسه، ص 164.

(254) «سياسيون ونشطاء: 6 أبريل أقامت خريطة سياسية جديدة في مصر،» (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 23 نيسان/ أبريل 2008)، تم الإطلاع عليه بتاريخ 12/ 7/ 4102، على الموقع الإلكتروني: <http://www.cihrs.org/?p=4658>.

(255) من شهادة محمد عباس، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

والتجمع على الدعوة إلى الإضراب بحجة أن الدعوة من أشخاص مجهولين، وجرت من دون التنسيق المسبق مع القوى التقليدية، على الرغم من أن الجماعة والوفد والتجمع لم ينكروا حق الإضراب مبدئيًا[256]. وهذه اعتبارات سياسية وعملية، حيث ترفض الأحزاب الانجرار وراء دعوات لم تنسّق معها، ولا تعرف من يقف وراءها.

كان تضامن الأهالي القائم على العلاقات الاجتماعية في أوساط العمال عاملًا رئيسًا ومهمًا في فاعليات حوادث انتفاضة المحلة الكبرى والثورة المصرية في 25 يناير. كما يؤكد بعض الدراسات أن من أسبابها كون المحلة الكبرى تمثل أنموذجًا للمكان الذي يسهل فيه التضامن والاتصال إذا قرر الناس الاحتجاج[257].

مع التضامن الواسع مع حراك أهل المحلة الكبرى، كان طبيعيًا أن ينتقل الزخم من المحلة إلى العاصمة، وكانت الدعوات باستثمار تجربة المحلة بتوسيع تحدي سلطة مبارك؛ فأنشأ ناشطو الـ «فيسبوك»، ومنهم الناشطة في حزب الغد ومنسقة الموارد البشرية إسراء عبد الفتاح، صفحة «لا للاستسلام - لتستعيد مصر شبابها من جديد»، تدعو إلى إضراب شامل للقطاعات الصناعية والمؤسساتية في المناطق المصرية المختلفة، ووصل عدد مشتركي الصفحة خلال ثلاثة أيام فقط إلى نحو 77 ألف مشترك[258]. واستُخدمت وسائل الاتصال الممكنة كلها من هواتف محمولة ورسائل قصيرة وبريد إلكتروني ومنشورات وصحف لنشر فكرة الإضراب[259].

هناك في المحلة، حضرت وسائل الإعلام في صباح 6 أبريل، بينما عملت القوى الأمنية على منع الصحافيين الأجانب من تغطية الحدث[260]. وانتظر بعض الناشطين السياسيين المعارضين في المدينة خروج العمال من أجل الاحتجاج،

---

(256) «سياسيون ونشطاء».

(257) يمكن الرجوع في ذلك أيضًا إلى: المهدي، ص 158.

(258) من شهادة محمود عفيفي، المتحدث الإعلامي لحركة شباب 6 أبريل، وعضو المكتب السياسي للحركة، وهو مؤسس الحركة في محافظة القليوبية، مقابلة شخصية أجراها معه إسلام حجازي في القاهرة في 14 نيسان/ أبريل 2012.

(259) شحاتة، «الحركات الاحتجاجية الشبابية،» ص 261.

(260) من شهادة كريم البحيري، في 3 كانون الثاني/ يناير 2012.

لكن قوى الأمن تلاعبت في مسألة وقت خروج العمال، إذ كان من المفترض أن يخرج العمال في الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر، لكن القوى الأمنية وفّرت للعمال سيارات في الساعة الواحدة ظهرًا، وأخرجت العمال خارج المدينة من طرق أخرى[261].

تجمع شباب في شارع البحر من أجل مشاركة العمال في الاحتجاج، وعندما اقترب منهم مدير الأمن ومجموعة من الضباط، بدأ الشباب بالهتاف، فقام رجال الأمن بدفعهم واحتجازهم في مبنى قريب[262]، وأغلقوا الباب الحديد لاحتجازهم حتى تصل سيارة أمن كبيرة تتسع لهم. ترافق ذلك مع محاولات الشباب إخراج الفتيات من خلال الباب[263]. وفي هذه الأثناء، حاولت سيدة متقدمة في السن مارة في الشارع تهدئة رجال الأمن، فما كان من مدير قسم الأمن في المحلة إلا أن صفعها وأسقطها أرضًا. وكان ذلك بمنزلة الشرارة لاندلاع التظاهرات في المدينة كلها، حيث انضم إلى المحتجين بعض الأهالي من المارة الذين لم يكن لهم هدف أو نيّة الاحتجاج في الشارع. وحين تصادف مرور جنازة في المنطقة، ظن الأهالي أن الجنازة هي جنازة شكلية بغرض الاحتجاج، فانضم الأهالي إلى الجنازة في مشهد يكاد يكون سينمائيًا وبدأوا يهتفون «الله أكبر»، «يسقط حسني مبارك»[264]. ومن ثم تفاقمت الأوضاع، وبدأ الكر والفر بين قوات الأمن والمحتجين، وتزايد عدد رجال الأمن والمحتجين في الوقت ذاته[265].

وصل عدد المحتجين إلى عشرات الآلاف، قام بعضهم بقطع خط القطار. وحينذاك بدأت مواجهات شديدة مع قوات الأمن، استخدم فيها الشباب الحجارة والوسائل البسيطة للدفاع عن النفس[266]، ووصلت تعزيزات أمنية من الدقهلية

(261) من شهادة علاء البهلوان، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة المحلة الكبرى في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(262) مركز للدروس الخصوصية.

(263) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(264) من شهادة كريم البحيري، في 3 كانون الثاني/ يناير 2012.

(265) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(266) لمشاهدة تلك المواجهات، انظر مقطع فيديو بعنوان «إضراب ومظاهرات المحلة 6 أبريل»، بث في 7 نيسان/ أبريل 2008، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=T7ZFrTE2saU>.

والإسكندرية وكفر الشيخ والمنوفية[267]. وقُطعت الكهرباء عن الشوارع، فما كان من الأهالي إلا أن أشعلوا النيران من أجل إنارتها. ترافق ذلك مع قطع الاتصالات عن المدينة. ومع حلول الليل، استطاعت القوى الأمنية السيطرة عليها[268]. زاد عدد المتظاهرين في اليوم التالي (7 نيسان/ أبريل) على عددهم في اليوم السابق، ولم تتعرض القوى الأمنية للتظاهرة. وفي الليل، بدأت الاعتقالات بشكل عشوائي في الشوارع[269]، وعمّت الفوضى والحرائق والمواجهات المدينة، وسقط خلالها أول شهيد من على شرفة منزله، وهو طالب في الثانوية العامة[270]، إضافة إلى ثلاثة أشخاص آخرين[271].

بحسب بعض الشهادات لم تخرج تظاهرات في اليوم التالي، وتوقفت الحركة الاحتجاجية عند هذا الحد. ولم يشترك العمال عمومًا في احتجاجات 6 نيسان/ أبريل 2008[272]، وذلك لإخراجهم من المصنع قبل الوقت المحدد كما ذكر أعلاه، وبسبب موافقة وزيرة القوى العاملة عائشة عبد الهادي على مطالب العمال خلال المفاوضات معهم[273]، إضافة إلى تهديد العمال من قوات الأمن

(267) لمشاهدة عدد تلك القوات الأمنية انظر مقطع فيديو بعنوان المحلة واشتباكات الأمن معها فى اليوم الأول، بث في 10 نيسان/ أبريل 2008، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=_A_QRLi5ueY&feature=related>.

(268) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(269) لمشاهدة تلك الاعتقالات العشوائية، انظر مقطع فيديو بعنوان 6 أبريل انتفاضة المحلة 3 اختطاف المواطنين والاعتداء عليهم، بُثّ في 7 نيسان/ أبريل 2008، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=pGTBEPAgJRs&feature=related>.

وقال الناشط كريم البحيري في مقابلة أجريت معه إن ضباط الأمن أحرقوا المدارس في المدينة بعد إحكام سيطرتهم عليها، كي تقدم الاحتجاج إلى الرأي العام المصري على أنه عمليات تخريب وشغب. ولم يكن باستطاعتنا التأكد من هذه المعلومة.

(270) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(271) معلومات متقاطعة من شهادتي عبد المنعم إمام (3 كانون الثاني/ يناير 2012) وكريم البحيري (3 كانون الثاني/ يناير 2012).

(272) من شهادة أحمد عبد القادر، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(273) من شهادة فتحي عبد الحميد، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

وتخويفهم من عدم مساندة الأهالي لهم[274]. وهذا صحيح في ما يتعلق ببعض المصانع، لكن من الصعب أن يحصل أي تحرك شعبي في المحلة من دون مشاركة جزء من العمال أو عائلاتهم على الأقل، فهي مدينة عمالية.

كانت هذه حالة كلاسيكية لرفض تحوّل العمل النقابي من الاحتجاج الفئوي إلى التعاون مع قوى سياسية خوفًا من إفساد النضال النقابي نفسه. وغالبًا ما يتفاهم أصحاب العمل، أو إدارات العمل، مع العمال أو الموظفين قبل أن يُستغل النضال سياسيًا لأهداف تتجاوز المطالب الفئوية أو القطاعية. لكن بذلك يكون النضال السياسي قد أدى مهمته بشكل غير مباشر، بإجبار المشغّلين على الاستجابة لمطالب العمل خوفًا من هذا اللقاء بين النقابي والسياسي، ولغرض إجهاضه.

رفع المحتجون الشعارات كلها التي تركز على الغلاء والوضع المعيشي. أما الإشارة الأبرز إلى تجاوز الاحتجاج حدود المطالب اليومية العينية بالتعبير عن نقمة سياسية على النظام، فتمثلت في إنزال صورة حسني مبارك التي كانت معلقة في ميدان الشون[275] ودوسها بالأقدام.

قامت السلطة السياسية بإقالة رئيس مجلس مدينة المحلة محاولة لاحتواء الوضع وإيهام الأهالي أن ثمة تغييرات ستحصل في إدارة المحافظة. لكنها عيّنت بدلًا منه مدير أمن الدقهلية[276]، ما يوضح أن الهدف لم يكن إصلاحيًا، بل على العكس. شُدِّدت القبضة الأمنية على أهالي المحلة، التي كانت العامل المفجر للانتفاضة.

في إثر حوادث المحلة، حوّلت النيابة 49 مواطنًا إلى المحكمة بتهم

---

(274) من شهادة محمد موسى «عضو في حزب التحالف الشعبي الاشتراكي بالمحلة»، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة المحلة الكبرى في تاريخ 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(275) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

مقطع فيديو يظهر إنزال صورة حسني مبارك في عام 2008، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=hmHiWXflGwM>.

(276) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

مختلفة[277]. وفي 9 نيسان/ أبريل 2008 نظم نحو 200 شخص من أهالي المحلة وقفة احتجاجية أمام قسم أول في المحلة من أجل المطالبة بالإفراج عن المعتقلين[278]، إضافة إلى وقفات احتجاجية عدة أمام مجمع المحاكم في المحلة في 5 شباط/ فبراير 2009 للمطالبة بالإفراج عن 22 شخصًا حكم عليهم بالسجن مددًا راوحت بين 3 و5 أعوام، أسوة بمجموعة (27 شخصًا) كان قد أفرج عنها سابقًا بعد صدور حكم ببراءتهم من محكمة أمن الدولة العليا في طنطا[279].

تاسعًا: حركة 6 أبريل والإضراب العام

كان قيام حركة 6 أبريل في إثر نقاشات واجتماعات لناشطين سياسيين كان لهم دور بارز في الدعوة إلى اعتصام العمال في المحلة الكبرى في عام 2008، حين اتُّفِق على تأليف حركة شبابية تعمل على تغيير الواقع السياسي والاجتماعي المصري. وفي نهاية حزيران/ يونيو 2008، أُعلن قيام الحركة في مقر نقابة الصحافيين من مجموعة صغيرة من الشباب (5 من المنصورة و2 من الإسكندرية ومجموعة من الشباب في القاهرة)[280]. تألفت الحركة من أربع دوائر: مجموعة إعلامية كانت وظيفتها التواصل مع وسائل الإعلام لتغطية أخبار الحركة ونشر البيانات الصحافية ومجموعة العمل الجماهيري المسؤولة عن الفاعليات الاحتجاجية ولجنة التنظيم والاتصال المسؤولة عن تنسيب الأعضاء وعملهم والاتصال بهم ولجنة الأمناء المسؤولة عن جمع اشتراكات الأعضاء (20 جنيهًا في الشهر)[281].

كان تأسيس الحركة تجسيدًا واضحًا لتقدم دور الشباب في الحراك السياسي ومحاولات استقلالهم عن جيل السبعينيات، إذ إن معظم شبابها تأثر أو تسيس بفعل الحراك الذي ولّدته حركة كفاية ضمن إطار «شباب من أجل

(277) نشأت، تحرير، ص 220.
(278) المصدر نفسه، ص 226.
(279) المصدر نفسه، ص 239.
(280) من شهادة محمود عفيفي، في 14 نيسان/ أبريل 2012.
(281) من شهادة محمود عفيفي، في 14 نيسان/ أبريل 2012.

التغيير»، وخرج منها نتيجة اختراقات أمنية أو خلافات تنظيمية[282]. ويعود توسع عددها إلى التقدم التقاني وانتشار الإنترنت والأمل الذي خلّفته انتفاضة المحلة الكبرى في إمكانية حدوث التغيير. وتميزت الحركات الشبابية بتأكيدها الفعل، وبأنها بشكل عام عابرة الأيديولوجيات وانتقال نشاطها إلى فضاءات جديدة مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي[283]. كان أول نشاط لحركة 6 أبريل في 27 تموز/ يوليو 2008، عندما أطلق أعضاؤها طائرات ورقية رُسم عليها علم مصر مع ترديدهم أغاني وطنية كأشكال جديدة من الاحتجاجات السلمية. اعتُقل في إثر ذلك عدد من الشباب، وأُفرج عنهم بعد أسبوعين[284]. كما عملوا على نقل تجارب الشعوب الأخرى في النضال السلمي، والاطلاع على نماذج من الثورات في العالم وتحميل الكتب الرقمية ومشاهدة الأفلام التي تناقش التغيير في دول أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية، وقراءة الروايات التي تتحدث عن الحرية أو عقد مؤتمرات على شبكة الإنترنت لمناقشة قضايا اجتماعية كالتعليم مثلًا. وكان كل ذلك يجري بالتوازي مع التظاهر وتنظيم الفاعليات[285]. واستخدم النظام السياسي وسائل الترغيب والترهيب للحد من انتشار الحركة ونشاطها، حيث عمل على إغراء أعضائها بالمزايا أو الوظائف أو إقناعهم بعدم عدالة قضيتهم أو بالعمل على سجنهم، وحتى استخدام العنف والتعذيب في حال فشلت محاولة استمالتهم[286].

أعطت تظاهرات 6 أبريل زخمًا جديدًا للحركة الاحتجاجية في المناطق المختلفة وفئات المجتمع المصري. ومع تأسيس حركة 6 أبريل الشبابية[287] تكررت الدعوات إلى الخروج في تظاهرات مماثلة مع كل ذكرى سنوية للحوادث. هذا السياق هو الذي جعل بعض الباحثين يرى في الحركة حركة

---

(282) من شهادة جورج إسحق، في 22 أيار/ مايو 2012.

(283) شحاتة، «الحركات الاحتجاجية الشبابية،» ص 247-250.

(284) من شهادة محمود عفيفي، في 14 نيسان/ أبريل 2012.

(285) معلومات متقاطعة من شهادتي عمرو صلاح «عضو ائتلاف شباب الثورة و ناشط في مجال حقوق الإنسان»، مقابلة شخصية أجراها معه إسلام حجازي في القاهرة في تاريخ 7 أيار/ مايو 2012، ومحمود عفيفي في 14 نيسان/ أبريل 2012.

(286) من شهادة محمود عفيفي، في 14 نيسان/ أبريل 2012.

(287) سوف نتحدث عنها بشكل مفصل في قسم الحراك الشبابي.

عمالية، وبالتالي أن مطالب ثورة 25 يناير اجتماعية، وجرى حرف مسارها. إذ كتب أحد الباحثين أن حركة 6 أبريل حركة عمالية، أو هي على الأقل حركة ذات علاقة بالطبقة العاملة. ونتيجة انطباعه الخاطئ هذا، تحدث عن ثورة يناير باعتبارها ثورة اجتماعية عمالية في الأساس جرى الاستيلاء عليها وتحويلها إلى مطالب سياسية لا ذكر فيها للمطالب الاجتماعية كما هو في بيان 6 فبراير [شباط] 2011 الذي أصدره ائتلاف شباب الثورة بمطالبه السبعة التي لم تتضمن مطالب اجتماعية(288). والحقيقة أن حركة 6 أبريل ليست حركة عمالية؛ فهي شاركت منذ عام 2008 في نضالات ديمقراطية سياسية ذات طابع حقوقي، مثل النشاط ضد التعذيب، ولم يقتصر نشاطها على القضايا الاجتماعية. كما أن ثورة 25 يناير انطلقت لأسباب مباشرة متعلقة بممارسات الأمن المصري داخليًا، وتبلورت منذ البداية باعتبارها حراكًا ديمقراطيًا يطالب بتغيير النظام الحاكم ويرفع مطالب سياسية واجتماعية، ويقوم على الفئات المتضررة اجتماعيًا(289).

دعت حركة 6 أبريل على مواقع التواصل الاجتماعي والمدوّنات والصحف المؤيدة للتغيير والإصلاح السياسي الشعب المصري بفئاته كلها إلى إضراب شامل في 6 نيسان/ أبريل 2009 إحياء لذكرى انتفاضة المحلة الكبرى. ووجهت رسائل في بيان دعوتها إلى الشعب المصري ووزارة الداخلية «بالنسبة للتخوف من الفوضى أو أي أعمال عنيفة فهي بالطبع تخوفات مشروعه ولكننا نؤكد على سلمية الدعوه وسلمية الاحتجاج ونشدد على وزارة الداخليه بأن تمارس دورها الحقيقي بحماية المنشآت والممتلكات فقط وليس مهاجمة الجماهير التي تقوم بالاحتجاجات السلمية المشروعة لأن البدء بالعنف والقمع لا يولد سوى رد فعل عنيف ... والضغط يولد الانفجار»(290). حددت الحركة مطالب إضراب عام

---

(288) Sean F. McMahon, «Egypt's Social Forces, the State, and the Middle East Order,» in: Tschirgi, Kazziha and McMahon, eds., pp. 151-172.

(289) يمثل انقسام الباحثين في تشخيص الثورة، حيث اعتبرها العلمانيون ثورة علمانية واليساريون ثورة يسارية والإسلاميون ثورة لاستبدال النظام العلماني القائم، دليلًا على أن طابع الثورة لم يكن قد حدد بموجب موقف أيديولوجي للقيادة، وكان بالإمكان الاستدلال عليه من طبيعة شعاراتها وتركيبها الاجتماعي.

(290) «6 أبريل 2009 ... لماذا؟،» (مدونة حركة 6 أبريل، 11 آذار/مارس 2009)، تم=

2009 بأربعة مطالب: الأول، رفع الحد الأدنى للأجور إلى 1200 جنيه؛ ثانيًا، ربط الأجور بالأسعار؛ ثالثًا، انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يضمن الحريات السياسية والنقابية ويحدد فترة الرئيس بولايتين؛ رابعًا، وقف تصدير الغاز إلى إسرائيل.

في رأينا، كانت مطالب هذا الإضراب العام وجرأتها بالشكل الذي طرحتها فيه الحركة بمنزلة تمهيد لنوع المطالب التي طرحها ثوار 25 يناير ونوع الخطاب الذي ساد فيه[291]. عوّلت الحركة على الخبرة الاحتجاجية للشعب المصري التي راكمها خلال الأعوام السابقة على الرغم من أن معظم ناشطي الحركة لم يكن متفائلًا بنجاح الإضراب[292]. كما تباينت مواقف القوى السياسية المعارضة من الدعوة إلى الإضراب[293].

= الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://shabab6april.wordpress.com/?s=%D9%85%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8+%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8+2009>.

(291) «الإضراب القادم.. يوم 6 أبريل،» (مدونة حركة 6 أبريل، 1 نيسان/ أبريل 2009)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2009، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/WoVXwS>.

(292) للاطلاع على مواقف وتصريحات أبرز قادة حركة 6 أبريل، انظر: نورا فخري، «نجوم إضراب 6 أبريل 2008: متشائمون ويشككون في نجاح إضراب 2009،» اليوم السابع، 23/ 3/ 2009، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2009، على الموقع الإلكتروني:
<http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=81971#.U80RIdySxN5>.

(293) نشرت اللجنة الإعلامية موقف القوى والشخصيات التي أيدت الإضراب: حزب العمل، حركة كفاية، اللجنة المشتركة للقوى الوطنية، حزب الكرامة، الاشتراكيون الثوريون، حزب الجبهة حزب الغد، الإخوان المسلمون والحزب الناصري (مؤيدون للدعوة فحسب) حركة عدالة بلا حدود حركة اليسار المصري المقاوم، تضامن، ائتلاف المصريين من أجل التغير. المشاركون من الفئات المختلفة والنقابات والاحتجاجات العمالية :شعبة أصحاب المخابز بالدقهلية، مهندسون ضد الحراسة، صحافيون بلا حقوق، شعبة أصحاب المخابز بحلوان، معتقلو المحلة (إضراب عن الطعام داخل سجن القطا)، شعبة أصحاب المخابز في 6 أكتوبر، اللجنة التنسيقية للعمال، اللجنة التنسيقية لطلاب مصر، مصنع أسمنت طرة، اتحاد عمال مصر الحر، شعبة أصحاب المخابز بالمنوفية، مصنع سيراميكا الملكة، أهالي النوبة، محامون من أجل التغير، شعبة أصحاب المخابز بحلوان، أطباء بلا حقوق، حركة 9 مارس لاستقلال الجامعات، بعض سائقي مترو الأنفاق، بعض سائقي القطارات (خصوصًا خط القاهرة - إسكندرية)، إداريو التربية والتعليم، كثير من سائقي التاكسيات وسائقي موقف عبود، سائقو موقف السيدة عائشة/ المنيب، سائقو موقف السيدة عائشة/ جيزة. أما في قطاع الطلاب فشاركت اللجنة التنسيقية لطلاب مصر في يوم الغضب من خلال تظاهرات في 14 جامعة مصرية، وضمت: طلاب =

فشلت محاولة تكرار الاحتجاجات في 6 نيسان/ أبريل 2009 بإعلان الإضراب العام بعد أن ألقت القوات الأمنية القبض على العشرات من الطلاب وأعضاء حركة «6 أبريل» و«كفاية» وحزب «الغد» و«طلاب الإخوان المسلمين» وآخرين[294] بعد أن استطاع المتظاهرون دخول ميدان التحرير في وسط القاهرة. وحصلت نقلة نوعية في 6 نيسان/ أبريل 2010. فالشباب الذين قادوا الحراك في ذلك اليوم هم الذين أصبحوا نواة حركة شباب من أجل العدالة والحرية. إذ اعتُقل ما يزيد على 150 شابًا، نُقل منهم 96 شابًا إلى معسكر السلام للأمن المركزي[295]. وحاول هؤلاء الشباب في تلك المرحلة تطبيق فكرة التحرك في الشارع ثم الوقوف والاعتصام أمام وزارة الداخلية، في محاولة مبكرة لفكرة «كرة الثلج» التي سنتناولها لاحقًا في شرح عملية تنظيم يوم 25 يناير، لكن جرى تفريقهم بالقوة[296].

= 6 أبريل، رابطة الطلاب الإسلاميين بحزب العمل، طلاب الإخوان المسلمين، طلاب الاشتراكيين، طلاب حركة حقي، طلاب حركة مقاومة. ويشارك طلاب 6 أبريل بصورة فاعلة من خلال 7 جامعات: القاهرة، حلوان، عين شمس، المنصورة، أسيوط، شبين الكوم، إسكندرية. الشخصيات العامة المؤيدة ليوم الغضب والإضراب 6 أبريل. كتاب وأدباء: علاء الأسواني، مجدي أحمد حسين (من داخل سجن المرج)، إبرهيم منصور، عبد الحليم قنديل، حمدين صباحي، محمد عبد القدوس، كمال أبو عيطة، خالد البلشي، عادل المشد، مدحت الزاهد، عمرو بدر، جورج إسحق، محمد عبد المجيد، أيمن نور، عبد الرحمن يوسف، أسامة رشدي، محمد عبد الحكم دياب. أساتذة جامعات: عبد الجليل مصطفى، يحيى القزاز، أحمد دراج، عبد الحميد الغزالي، محمد شرف. فنانون: عبد العزيز مخيون ومحسنة توفيق. انظر: «التقرير النهائي للجنة الإعلامية لشباب 6 أبريل حول الإضراب،» (مدوّنة حركة شباب 6 أبريل، 4 نيسان/ أبريل 2009)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://shabab6april.wordpress.com/2009/04/04>.

(294) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص 127.

(295) من شهادة خالد السيد للمؤلف في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015.

(296) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

كانت وسائل الإعلام المقربة من المعارضة متفائلة بالتصعيد الشعبي والاستجابة مع دعوات الإضراب في عام 2009؛ فمثلًا نشرت صحيفة الشروق المصرية ملفًا خاصًا بشكل يومي وعلى صفحاتها الأولى الدعوات إلى الإضراب على مدى أيام عدة، أملًا منها في أن تعمم انتفاضة المحلة الكبرى على مصر (راجع أعداد صحيفة الشروق من الفترة الممتدة بين 2 و7 نيسان/ أبريل 2009). لكنها تناولت في عام 2010 الدعوات بشكل مختصر وجزئي بعد فشل إضراب 2009 (راجع أعداد صحيفة الشروق في تلك الفترة).

المهم أن العقلية التي حكمت سلوك الداعين إلى الإضراب العام هي عقلية حركات احتجاجية، لا تستخدم الإضراب في إطار خطة لتعطيل البلاد والوصول إلى الحكم، بل تعلن الإضراب وتثق بالتطور العفوي الذي يليه. والمشكلة هي أن هذه العقلية سادت أيضًا ثورة 25 يناير. كانت الحركة في كانون الثاني/ يناير حركة احتجاج في بنيتها وخطابها ومطالبها الأولى، ثم طرح ثوار 25 يناير مطالب ثورة حين أدركوا وجود زخم ثوري حقيقي، لكنهم واصلوا بعقلية حركة احتجاجية، لا تتضمن خطة لتسلم الحكم، ولتغيير النظام، بل طالبوا بإسقاط النظام.

عاشرًا: المدوّنون واستثمار الطفرة التقانية

كان احتجاج الطلاب في السابق يمثل الشرارة الأولى التي تسبق أي حركة احتجاجية كبيرة تطالب بالتغيير وتحقيق المطالب السياسية والاقتصادية. وبعد عام 2000، وفّر انتشار الإنترنت بما تضمّنته من مواقع ومدوّنات وشبكات تواصل اجتماعي فضاءً افتراضيًا لمجتمع قادر على تجاوز العقبات الأمنية الموجودة على أرض الواقع، ومجالًا حرًا للتعبير عن الرأي ومنبرًا للنقاشات المختلفة التوجهات. وأتاح هذا المجال الافتراضي السرعة والحرية وقلة التكلفة في نقل ما يجري خلال الاحتجاجات بالصوت والصورة، إضافة إلى التواصل السريع بين المواطنين[297].

انتشرت في النصف الأول من العقد الماضي ظاهرة المدوّنين قبل أن تنشأ ظاهرة وسائل التواصل الاجتماعي، فشملت توثيق تظاهرات بالصوت والصورة ضد التوريث كما فعل المدوّن المعروف وائل عباس، وهو من أشهر المدونين في العقد السابق على الثورة، إضافة إلى الناشطَين اليساريين علاء عبد الفتاح ومنال بهي الدين.

نُظّمت تظاهرات سلمية ضد التعديلات الدستورية غير الديمقراطية في ميدان التحرير وخارج نقابة الصحافيين، وأطلق النظام بلطجيته لقمع المشاركين وضبطهم، بالاشتراك مع قوات الأمن المركزي. لكن خلافًا لما كان يجري في السابق، نشر المدوّنون صور الضرب والاعتداءات عليهم من

(297) هلال، النظام السياسي المصري، ص 469.

البلطجية والأمن المركزي، وبُثّت هذه الصور في قناة دريم التلفزيونيّة. كما جرت اعتقالات في صفوف المدوّنين، وكان أوّلهم عبد الكريم سليمان الذي اعتقل في عام 2005 وصدر بحقه حكم بالسجن أربع سنوات (2007) بتهمة نشر مواد ضد الحكومة وضد الإسلام. وفي أيار/ مايو 2006 اعتُقل محمد الشرقاوي الذي عُذّب في السجن، بما في ذلك محاولة إذلاله جنسيًا، وكريم الشاعر وحسام الحملاوي في أثناء تظاهرة عند نقابة الصحافيين. وفي عام 2006 اعتُقل أكثر من مئة مدوّن.

بدأت المدوّنات في مصر تتناول القضايا السياسية بالتزامن مع تظاهرات حركة كفاية في عام 2004، وتعاظم عدد أفرادها ونشاطها السياسي في عام 2005 مع الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتشار قصص الفساد السياسي والاقتصادي وفضائحه[298]. وبرز عدد من المدوّنات الفاعلة في عملية الحراك السياسي والمطالبة بالإصلاح السياسي، منها مدوّنة «الوعي المصري» التي حررها وائل عباس. وكانت متخصصة بفضح جرائم التعذيب في السجون من خلال تسريب هذه الشرائط من رجال الأمن أنفسهم، كما نقلت انتهاكات الشرطة في يوم الاستفتاء على الدستور المصري، إضافة إلى مدوّنة كريم البحيري، العامل في الغزل والنسيج، التي قدمت صورة حية ومباشرة عن اعتصامات العمال في المحلة من خلال تصويرها عبر هاتفه الجوال ومن ثم نشرها على المدوّنة، كما أسلفنا[299]. وكذلك مدوّنة «ودنا نعيش» لمحررها مسعد أبو فجر الذي ركز على مطالب وقف التمييز ضد بدو سيناء[300].

وصل عدد المدوّنات حتى عام 2010 إلى نحو مئتي ألف مدوّنة، يشرف عليها شباب، أغلبيتهم دون الثلاثين عامًا[301]. وحملت هذه معها مبادرات وأفكارًا ومشروعات شبابية خلاقة حاولت نقل نقاشات الفضاء الإلكتروني إلى برامج

---

(298) الشيماء عبد السلام وهدى صلاح الدين، المدونات، مفاهيم (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2010)، ص 10.

(299) منيسي، ص 115.

(300) نديم منصوري، سوسيولوجيا الإنترنت، اجتماعات عربية؛ 4 (بيروت: منتدى المعارف، 2014)، ص 71.

(301) دياب، ص 227.

وخطط عمل للنهوض بتغيير الواقع المصري، حيث عملت مجموعة من الشباب المدوّنين (15 شخصًا) من التيارات السياسية المصرية المختلفة والمستقلين على إنشاء موقع إلكتروني أُطلق عليه اسم «أبناء مصر»، يعالج القضايا الاجتماعية والسياسية، وينقل مطالب فئات من المجتمع المصري وحقوقها وتظلماتها. وتطوّرت الفكرة إلى نشر محتويات المدوّنات المصرية في سلسلة كتب أطلقوا عليها «مشروع وطن»، بالتعاون مع دار نشر صغيرة. ومن ثم عمل بعض من الشباب بتمويل ذاتي متواضع على إطلاق دار نشر صغيرة سمّوها «دار دون للنشر والتوزيع» في نهاية عام 2008[302].

كما أصبح التدوين ملمحًا من ملامح خروج شباب من الإخوان المسلمين من إطار الجماعة وفكرها الموحد إلى حال من إبراز التمايز من الفكر التقليدي للجماعة الذي أصبح ظاهرة لافتة في عامي 2009 و2010[303].

انتقلت تجربة حركة كفاية العابرة الأيديولوجيات من أبناء جيل السبعينيات إلى الشباب المصري بإنشائهم حركات اجتماعية جديدة شبابية عابرة أيضًا التيارات السياسية، واضعة في مقدم أولوياتها النهوض بالتغيير الاجتماعي والسياسي في مصر بأدوات وأساليب جديدة.

حادي عشر: حركة شباب من أجل العدالة والحرية

قامت حركة «شباب من أجل العدالة والحرية» في عام 2010 بمبادرة من مجموعة من الشباب المنشقين عن حركة 6 أبريل، إضافة إلى شباب تسيّسوا

(302) من شهادة مؤسسي دار دون أحمد مهنا ومحمد مفيد ومصطفى الحسيني وأحمد البودي، مقابلة شخصية أجراها معهم نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة في 1 كانون الأول/ ديسمبر 2012.
تمتاز الكتب الصادرة عن هذه المبادرة الشبابية ببساطتها وقربها من العامية. وقد تناولت موضوعات اقتصادية سياسية حساسة، منتقدة جوهر الاستبداد في النظام السياسي؛ فمثلًا كان أول كتاب صادر عن الدار بعنوان يا عيني يا مصر أوه Egypt، تناول الروتين في نمط حياة المواطن المصري وانعكاسات ذلك على مستقبل الوطن وتطوره، والتزاوج بين الحزب الوطني الحاكم ورؤوس أموال رجال الأعمال والتوريث.

(303) من شهادات شباب الإخوان السابقين إسلام لطفي وعمار البلتاجي ومحمد عباس، مقابلات شخصية في المركز العربي للأبحاث في الدوحة أجراها معهم الباحثان هاني عواد ونيروز ساتيك في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

حديثًا نتيجة الفاعليات الاحتجاجية[304]. بنت الحركة أفكارها ونشاطها على الربط بين الحقوق السياسية وتغيير النظام السياسي من جهة والمطالب الشعبية الفئوية ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية، خصوصًا العمالية منها من جهة أخرى[305]. إذ اقتنعت الحركة بضرورة إشراك فئات شعبية واسعة في النضال السياسي لتغيير النظام تحديدًا، بوساطة مخاطبة قضاياها الاجتماعية والاقتصادية، لذلك دخلت الحركة في جدل فكري مع النخبة السياسية من جيل السبعينيات في المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية بضرورة الاقتناع بالمراهنة على إمكانية إحداث التغيير عن طريق الثورة واتباع وسائل أكثر جدية وجذرية في الحراك في التعامل مع الشارع والجماهير التي يمكن أن تنضم إلى الاحتجاجات، وإلا فسيبقى الحراك الاحتجاجي صراعًا نخبويًا بين النظام الحاكم ومجموعة من المثقفين والسياسيين المعارضين[306]. وبهذا المعنى كانت هذه الحركة ظاهرة جديدة تمامًا، ويمكن اعتبارها حركة ثورية. وتوجهت بالقوة إلى تجاوز الحساسيات بين قوى المعارضة بالتركيز على ضرورة الوحدة لتغيير النظام الحاكم.

اجتمعت أغلبية النخبة السياسية المعارضة في «الجمعية الوطنية للتغيير» التي التفت حول محمد البرادعي، (سنأتي إلى ذكرها لاحقًا). وكانت تشعر بحساسية تجاه فكرة التواصل مع حركة الإخوان المسلمين. لذلك اتفق الشباب القائمون على حركة الشباب من أجل العدالة والحرية على عدم وراثة المشكلات التاريخية

---

(304) يقول الكاتب جمال زهران عن هذه الحركة: حركة شباب من أجل العدالة والحريّة هي مجموعة من الشباب المنشق عن جماعة 6 أبريل. أنشئت في نيسان/أبريل 2010، واتسمت بالتشدد بعد موجة الاحتجاج الشعبي والسياسي بعد مقتل خالد سعيد في الإسكندريّة. أهم مطالبها إسقاط النظام بالكامل. وكانت الحركة في طليعة الحركات الشبابيّة الداعية إلى الثورة على النظام بعد انتخابات البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر 2010. وبدأت الدعوة الرسميّة إلى الثورة في مطلع كانون الثاني/يناير 2011، وكان منسق الحركة العام محمد عواد، انظر: زهران، «الاتجاهات المناطقية،» ص 148.

(305) كانت الحركة قريبة من تيار التجديد الاشتراكي، ونسقت معه بشكل فاعل في تنظيم الاحتجاجات العمالية، ولذلك يحسب بعضهم أنها حركة يسارية.

(306) من شهادة محمد صلاح من مؤسسي حركة شباب من أجل العدالة والحرية، مقابلة شخصية أجراها معه محمد عباس في الدوحة في 23 كانون الثاني/يناير 2014.

للنخبة السياسية المعارضة، وفتحوا قنوات اتصال مع شباب الإخوان المسلمين ونظّموا سويّة وقفات احتجاجية وتظاهرات مشتركة. وبقصد إحداث تقارب بين قوى المعارضة وحركة الإخوان المسلمين، دعمت الحركة مرشّحًا من «الإخوان» في الانتخابات التشريعية (2010)، إضافة إلى مرشَّحَين آخرين أحدهما يساري والآخر ليبرالي[307].

شاركت الحركة بالتنسيق مع القوى السياسية الأخرى في الفاعليات الاحتجاجية المختلفة في عام 2010 لرفض التوريث ودعم الاحتجاجات العمالية والمهمشين[308]. وكان لها دور فاعل في احتجاجات الإسكندرية التي تلت مقتل خالد سعيد في صيف 2010 وتفجير كنيسة القديسين في مطلع عام 2011[309]. كما نظّمت فاعليات احتجاجية بعد تفجير الكنيسة في المناطق التي تسكنها أغلبية قبطية للتنديد بتشدد القوانين المصرية في بناء الكنائس وقضايا أخرى تتعلق بقوانين الأحوال الشخصية. واستطاعت الحركة تحويل تفجير الكنيسة من نقمة طائفية إلى قضية ذات طابع سياسي موجهة ضد النظام المصري الحاكم والمطالبة بالمساواة في القوانين والحقوق[310]. ومن الجدير بالذكر أنه بعد حادثة كنيسة القديسين مباشرة في اليوم الأول من عام 2010، خرج الأقباط أول مرة في تاريخ مصر الحديث للتظاهر بصفتهم أقباطًا وللمطالبة بالحقوق والمساواة. والغريب أن تظاهراتهم لاقت تعاطفًا واسعًا في الشارع المصري، كما أن مسلمين كثرًا حَضَروا طقوس عيد الميلاد للمسيحيين الأرثوذكس بعد ذلك بأسبوع، في مسعى لحماية الكنائس من أي إرهاب محتمل.

---

(307) كانت أول فاعلية مشتركة عندما اعتدى عنصر من الحرس الجامعي بالضرب على طالبة من الإخوان المسلمين في الحرم الجامعي تدعى سمية أشرف. من شهادة محمد صلاح، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014.

(308) من شهادة محمد صلاح، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014.

(309) من شهادة أحمد عراقي نصار، «عضو في ائتلاف شباب الثورة في الإسكندرية وناشط ميداني في حركة كلنا خالد سعيد وحركة 6 أبريل»، مقابلة شخصية أجراها معه إسلام حجازي في القاهرة في 24 نيسان/ أبريل 2012.

(310) من شهادة محمد صلاح، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014.

ثاني عشر: الجمعية الوطنية للتغيير وتوسيع نطاق التنسيق السياسي

في ما عدا نشوء حركات مثل 6 أبريل وحركة شباب من أجل العدالة والحرية، لم يطرأ تغييرٌ حقيقي على المشهد الاحتجاجي المصري في المدة الزمنية بين عامي 2008 و2009 بشكل عام إلا مع إنشاء شاب من كلية الاقتصاد في جامعة القاهرة يدعى محمود الحتة في آب/ أغسطس 2009 صفحة على الـ «فيسبوك» سمّاها «نؤيد البرادعي رئيسًا لمصر في عام 2011»[311]، وانضم إليها فور نشوئها نحو ألف شخص.

انتبه النظام لمحاولة تحويل البرادعي إلى بديل حقيقي من مبارك، فبدأت عملية تلطيخ سمعته. وفي حال هذه الصفحة مثلًا، انضم أفراد من مؤيدي نظام مبارك إلى الصفحة المؤيدة للبرادعي لشن حملة ضد شخصه واتهامه بالمشاركة في التحضير لغزو العراق في عام 2003 خلال عمله في وكالة الطاقة الذرية[312]. ومثّلت شخصية البرادعي تحديًا أساسيًا للنظام كونه شخصية مدنية تتمتع بحصانة دولية وحائز جائزة نوبل للسلام (مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية)، ولذلك كان من الصعب تلفيق تهم مباشرة تقود إلى محاكمة البرادعي خلافًا لحالة أيمن نور، المرشح الرئاسي في انتخابات عام 2005.

بدأ التواصل والتنسيق بين شخصيات عدة ممن نشطوا على صفحة الـ «فيسبوك»، منهم: عبد المنعم إمام، وهو ناشط سياسي في حزب الجبهة من المحلة الكبرى، ومحمود الحتة وعبد الرحمن يوسف، إضافة إلى ناشطين من حركة 6 أبريل، منهم إسراء عبد الفتاح وباسم فتحي ومؤسس الحركة أحمد ماهر، من أجل نشر فكرة طرح البرادعي مرشحًا رئاسيًا تتفق عليه المعارضة في مواجهة مبارك في الانتخابات الرئاسية 2011. وتمكن هؤلاء في أيلول/ سبتمبر 2009 من تشكيل «الحملة الشعبية لدعم محمد البرادعي لرئاسة مصر

(311) جاءت هذه الخطوة بعد زيارة محمد البرادعي إلى مصر وإجرائه مقابلة تلفزيونية تحدث فيها عن الأوضاع الداخلية المصرية.

(312) من شهادة عبد المنعم إمام، مقابلة شخصية أجراها معه نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

في عام 2011». ولم يكن هناك أي تواصل مع محمد البرادعي على المستوى الشخصي إلا مع دخول أفراد من عائلته الضيقة إلى المجموعة بعد أن زاد عدد أعضائها إلى نحو 20 ألف شخص مع نهاية عام 2009، وتصريحه لقناة أميركية عن سماعه أصوات الشباب المصري من دون أي تواصل مع أعضاء المجموعة إلا من خلال رسالة واحدة عن طريق البريد الإلكتروني الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية[313].

قامت الحملة بتشكيل هيكل تنظيمي لها وإنشاء موقع إلكتروني للتعريف بها وقبول طلبات الانتساب إليها من المحافظات المصرية المختلفة وزيارتها. وفي البداية لم يتجاوز عدد أعضائها الـ 15 شخصًا. في المقابل، أنشأ عدد من أحزاب السلطة[314] حملة «الجبهة الشعبية لحماية مصر من البرادعي»، اعتبرت فيها أن ترشيح البرادعي للانتخابات الرئاسية «مخطط صهيوني أمريكي، تم ترويجه إعلاميًا لزعزعة الأمن الداخلي للبلد»[315]. تحول تمجيد البرادعي بصفته ابنًا لمصر حاز جائزة نوبل وكوفئ بوسام النيل من الرئيس مبارك، إلى حملة تشويه بعد أن أعلن أنه سيساهم في معركة التغيير في مصر.

في عام 2011 أنشأ وائل غنيم على الـ «فيسبوك» صفحة «البرادعي رئيسًا لمصر». ويقول وائل غنيم في كتابه أنه لم يكن مسيّسًا، لكن عودة البرادعي أضاءت له بصيص أمل بإمكانية التغيير. وكان هدف الصفحة طرح بديل عيني جوابًا لمن يسألون عن البديل، فكان من الضروري طرح اسم شخص[316]. ورأى غنيم أن الأحزاب المعارضة كلها احتاجت إلى شخص غير حزبي، له حصانة دولية تمنع النظام من التعامل معه مباشرة بخطوات قمعية تجهض المشروع.

---

(313) من شهادة عبد المنعم إمام، مقابلة شخصية أجراها معه نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(314) الأحزاب هي: الأمة، السلام الديمقراطي، الشعب، مصر العربي، الاتحاد الديمقراطي، الجمهوري الحر، الأحرار.

(315) «سبعة أحزاب تعلن تأسيس الجبهة الشعبية لحماية مصر من البرادعي،» المصري اليوم، 1/3/2010، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/12/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/588>.

(316) وائل غنيم، الثورة 2.0: إذا الشعب يومًا أراد الحياة، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 57.

بدأت الحملة تخطط لتنظيم نشاط ميداني، كان أوله استقبال البرادعي في مطار القاهرة مع عودته إلى مصر في 19 شباط/ فبراير 2010، بحشد شعبي يعلن تقديمه مرشحًا للانتخابات الرئاسية. وبالتنسيق مع حركة 6 أبريل، نُشِرت دعوة استقبال البرادعي على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وبعض وسائل الإعلام. كما اتُّفق مع الحملة المصرية ضد التوريث لمشاركة شخصيات قيادية منها في هذا الاستقبال، منهم حسن نافعة وجورج إسحق.

عملت القوى الأمنية يوم الاستقبال على فرض مزيد من التشديد الأمني في المطار، وقامت بتفتيش السيارات الداخلة إليه بدقة لافتة عما كانت عليه في الأيام العادية، بينما عمل الناشطون على إدخال اللافتات والصور قبل يوم من الاستقبال في سيارة ناشط يحمل جواز سفر أوروبيًا[317].

استقبل البرادعي في المطار حشد مؤلف من نحو 3500 شخص يحملون صوَرَه، ويلوحون بالعلم المصري مرددين هتافات تحيا مصر والنشيد الوطني «بلادي بلادي»، والهتافات الاحتجاجية المعروفة مثل «آه يا بلدنا»، «شدي حيلك يا بلد»، «مفيش رجوع يا برادعي باسم الجموع يا برادعي»، إضافة إلى لافتات كتب عليها «البرادعي رئيسًا لمصر»[318].

وافق البرادعي، على المساهمة في الحملة، بعد مشاورات مع الشخصيات العامة الوطنية المختلفة في مصر ومع الشباب الذين بدأوا بالحملة. واتفق معهم على أن يكون «وسيلة التغيير»، لا التغيير في حد ذاته. وأصبحت الحملة أكثر تنظيمًا من حيث الهيكلية والتدريب على التغيير السلمي والاستفادة من التجارب الدولية السابقة وفق منهج اللاعنف من خلال الاطلاع على الدراسات الأكاديمية المنشورة على مواقع الإنترنت. ووصل عدد المتطوعين في الحملة إلى أكثر

(317) من شهادة عبد المنعم إمام، مقابلة شخصية أجراها معه نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(318) مقطع فيديو يظهر ضخامة استقبال البرادعي داخل المطار، بينما ينشد المجتمعون النشيد الوطني المصري، بعنوان «استقبال البرادعي في مطار القاهرة»، بث في 19 شباط/آذار 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=Ka3af8sNkOs>.

ومقطع آخر على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=SNeJ9pOShiE>.

من 10000 شخص للتعريف بها في المحافظات المختلفة. وعملت الحملة على المشاركة في النشاط الاحتجاجي المعتادة في مصر وابتكار وسائل جديدة للاحتجاج عن طريق سيارات تجوب الشوارع بسرعة وتختفي فورًا للتخلّص من القبضة الأمنية: «بيب بيب برادعي». وموّل الحملة عدد من الشخصيات المقتدرة والمقتنعة بضرورة إحداث التغيير، ورجال أعمال من خارج دائرة رجال الأعمال المقربين من النظام الحاكم. ولم يكن للبرادعي نفسه دور في تمويل الحملة الشعبية لدعمه، واكتفى بدعم الجمعية الوطنية للتغيير التي سنتحدث عنها لاحقًا[319].

خططت الحملة لخروج تظاهرات أمام أضرحة الجندي المجهول في المحافظات المصرية كلها في ذكرى 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2010. وضمن هذه الخطة كتب محمد البرادعي مقالة في جريدة الدستور المصرية بعنوان «رسالة إلى القوات المسلحة». لكن أمن الدولة منع صدور المقالة، وأُقيل رئيس تحرير الجريدة إبراهيم عيسى من منصبه. كما جرى الاتصال بناشطي الحملة في 5 تشرين الأول/ أكتوبر من أرقام خاصة وتهديدهم بالاعتقال، وأنه لن يجري التساهل معهم على الإطلاق، ما اضطرهم إلى إلغاء الفاعلية[320]. ولم يبد النظام أي تسامح مع مخاطبة الجيش، أو حتى بحث علاقته بالنظام، ولا سيما حين خاطبها الشخص الذي تجري محاولة لطرحه كبديل.

لاحقًا، سادت حملة دعم البرادعي خلافات وانقسامات داخلية قلّلت من فاعليتها. لكن خلال إعداد الشهادات بقصد توثيق الثورة المصرية التي أجراها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، عبّر كثير من الشباب الفاعلين الجدد في الحياة السياسية المصرية أن عودة البرادعي شكّلت لهم أملًا وحافزًا في إمكانية إحداث التغيير[321].

في أواخر شباط/ فبراير 2010، أُعلن عن إنشاء «الجمعية الوطنية للتغيير»

---

(319) من شهادة عبد المنعم إمام، مقابلة شخصية أجراها معه نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(320) من شهادة عبد المنعم إمام، مقابلة شخصية أجراها معه نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(321) كان وائل غنيم من هؤلاء الشباب الذين تأثروا بعودة البرادعي. انظر: غنيم، ص 57.

بعد اجتماعات موسعة لعدد من الشخصيات السياسية والثقافية من القوى السياسية الفاعلة المختلفة[322]. ضمت الجمعية: حزب الغد، حزب الجبهة الديمقراطي، الإخوان المسلمين، حزب الوسط المصري، حزب الكرامة، الاشتراكيين الثوريين، حزب العمل المصري، مصريات مع التغيير، حركة شباب 6 أبريل، الحزب الشيوعي المصري، الحملة الشعبية لدعم البرادعي. ولم ينضم إلى الجمعية أحزاب الوفد[323] والتجمع والناصري[324].

حدّدت الجمعية مطالبها بإقامة نظام سياسي ديمقراطي عبر تعديلات دستورية وقانونية تكفل المساواة بين جميع مرشحي الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في مصر. ووضعت شروطًا لذلك تمثلت في ست نقاط أساسية[325]: إنهاء حال الطوارئ؛ تمكين القضاء المصري من الرقابة الكاملة على العملية الانتخابية؛ إشراف من منظمات المجتمع المدني المحلي والدولي على العملية الانتخابية؛ توفير فرص متكافئة في وسائل الإعلام لجميع المرشحين، خصوصًا

---

(322) هؤلاء هم حسن نافعة، منسق حركة «ضد التوريث»، سعد الكتاتني ممثل جماعة الإخوان المسلمين، أسامة الغزالي حرب، رئيس حزب الجبهة الديمقراطية، ممدوح قناوي، رئيس الحزب الدستوري الحر، أيمن نور، مؤسس حزب الغد، مصطفى الطويل عن حركة «وفديون ضد التوريث»، حمدين صباحي عن حزب الكرامة، عصام سلطان عن حزب الوسط «تحت التأسيس»، المستشار محمود الخضيري، جورج إسحق وكريمة الحفناوي، القياديان في الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية»، جمال زهران، عضو مجلس الشعب، أبو العز الحريري، عضو مجلس الشعب السابق، يحيى الجمل وممدوح حمزة ومحمد أبو الغار وعبد الخالق فاروق وعبد الجليل مصطفى والروائي علاء الأسواني والكاتبة سكينة فؤاد ويحيى حسين وأمين إسكندر ونبيل العربي، والإعلاميان حمدي قنديل وفريدة الشوباشي.

(323) قام حزب الوفد في وقت لاحق، بالتنسيق مع الجمعية، للمطالبة بالإصلاح السياسي. انظر: «الوفد والوطنية للتغيير يشكلان جبهة موحدة لإرسال مطالب الإصلاح إلى مبارك،» المصري اليوم، 13/ 7/ 2010، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 4/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/6278#>.

(324) «البرادعي يعلن تأسيس الجمعية الوطنية للتغيير، ويعقد مؤتمرًا مغلقًا مع القوى السياسية،» المصري اليوم، 25/ 2/ 2010، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 6/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/34712>.

(325) «الجمعية الوطنية للتغيير المصرية،» (الجزيرة نت، 7/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/220768c3-03d0-4f6e-bca1-d65cf2188c3c>.

في الانتخابات الرئاسية؛ تمكين المصريين في الخارج من ممارسة حقهم في التصويت في الاستحقاقات الانتخابية في السفارات والقنصليات المصرية؛ كفالة حق الترشح في الانتخابات الرئاسية من دون قيود تعسفية اتساقًا مع التزامات مصر بالاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية؛ قصر حق الترشح للرئاسة على فترتين؛ إجراء الاقتراع في الانتخابات عن طريق الرقم القومي.

اقتصرت استراتيجية التغيير إذًا على إعداد ما يلزم لترشيح بديل من مبارك. وعند إمعان النظر في المطالب يتضح أنها كلها شروط لضمان عملية انتخابية نزيهة، واعتبرت شروط البرادعي للترشح في الانتخابات، وبقناعة أنه لا جدوى من الترشح إذا لم تتوافر مثل هذه الشروط.

اختارت الجمعية محمد البرادعي رئيسًا لها وحسن نافعة منسقًا عامًا في البداية ومن بعده اختير عبد الجليل مصطفى(326). وافتتحت الجمعية فروعًا لها في مجمل المحافظات المصرية ودول عربية وأجنبية(327). كما نظمت فاعليات احتجاجية، مثل محاولة جمع مليون توقيع للمطالبة بتنفيذ المطالب السابقة عن طريق ما سمّوه «حملة طرق الأبواب» بعد أن كانوا جمعوا أكثر من 800 ألف صوت(328). لكن التظاهرات والاعتصامات والوقفات الاحتجاجية بقيت طوع مدى رغبة القوى السياسية المشاركة فيها، واتسمت بضعف التنسيق بينها(329).

---

(326) من شهادة عبد المنعم إمام، مقابلة شخصية أجراها معه نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(327) «عبد الرحمن يوسف: فروع جديدة لجمعية البرادعي في أوروبا والولايات المتحدة»، مصراوي، 17/ 4/ 2010، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/april/17/baradei.aspx?ref=moreclip>.

وعندما نظم أفراد من الجالية المصرية في الكويت فاعلية احتجاجية مؤيدة للبرادعي، رحّلت السلطات الكويتية 17 مواطنًا مصريًا، أ.ف.ب.، «الكويت: ترحيل 17 مصريًا من مؤيدي البرادعي»، الدستور، 11/ 4/ 2010، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://goo.gl/hxd1kH>.

(328) عادل الدرجلي، «قيادات الوطنية للتغيير تقرر نزول الشارع لجمع توقيعات بيان التغيير ولجنة لتنظيم حملة طرق الأبواب»، المصري اليوم، 4/ 10/ 2010، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/News/details/89923#>.

(329) من شهادة عبد المنعم إمام، مقابلة شخصية أجراه معه نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

في الأعوام الأخيرة من عهد مبارك، أُنشئت في جميع المحافظات المصرية مكاتب تنسيق بين القوى السياسية ضمت شخصيات وطنية من التيارات والقوى السياسية المختلفة[330]، بمن فيها الفاعلون الجدد في الحياة السياسية والأحزاب الناشئة، ومن شخصيات ذات توجهات أيديولوجية أحيانًا، بصفتها الشخصية، لا الحزبية (خصوصًا في حالة الإخوان). وعلى الرغم من أن هذه المكاتب والفاعليات الاحتجاجية تكوّنت من تنويعات أيديولوجية، فإنها عبّرت عن حال وطنية عامة عكستها النخب المحلية في المحافظات المصرية المختلفة الواعية بدورها في إحداث التغيير في مصر وضرورته. ففي منطقة سيناء أُسست حركة «ودنا نعيش» في إثر انتفاضة 2007 من القبائل المختلفة التي تعيش على الشريط الحدودي وعدد من أبناء مدينة العريش للمطالبة بتنمية المنطقة[331]. وفي 30 أيلول/ سبتمبر 2005 أنشأ بعض الناشطين لجنة لدعم الفلاحين باسم «لجنة التضامن مع فلاحي الإصلاح الزراعي» للدفاع عن حقوق الفلاحين[332]. وفي القاهرة، أنشأ بعض الناشطين السياسيين والمحامين وناشطي المجتمع المدني «جبهة الدفاع عن متظاهري مصر» في إثر انتفاضة المحلة الكبرى من أجل تقديم الدعم القانوني إلى كل من يحتجز بسبب مشاركته في التظاهرات[333]. هذا إضافة إلى إنشاء شبكة رصد قبل الانتخابات البرلمانية في عام 2010 لرصد التزوير والتجاوزات في تلك الانتخابات، التي دأبت على عرض مقاطع فيديو التعذيب من خلال انتشار مراسليها في المحافظات المصرية المختلفة بالتنسيق مع صفحة «كلنا خالد سعيد» التي سنتطرق إليها لاحقًا عند الحديث

(330) من شهادة جمال حشمت، مقابلة شخصية أجراها معه نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(331) من أهم المؤسسين: صلاح البلك، مسعد أبو فجر - روائي اعتُقل أكثر من عامين وأطلق قبل الثورة المصرية بشهور، وهو صاحب مدوّنة «ودنا نعيش»، يحيى أبو نصيره، ومحمد المنيعي. من شهادة صلاح البلك، في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

(332) بشير صقر، «تقرير إخباري عن التحركات الفلاحية في مصر خلال السنوات الأخيرة،» (العامل المعاصر (مركز أبحاث ودراسات الحركة العمالية والنقابية في العالم العربي)، 3 أيار/ مايو 2009)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=170779&t=3#>.

(333) من شهادة طاهر أبو النصر، عضو في جبهة الدفاع عن متظاهري مصر، مقابلة شخصية أجرتها معه يسرا طه في القاهرة في 12 نيسان/ أبريل 2012.

عن مرحلة الثورة. ومن ثم ركّزت الشبكة على رصد التجاوزات في الانتخابات البرلمانية[334].

بدأ مركز هشام مبارك مع مطلع عام 2010 التنسيق مع جبهة الدفاع عن متظاهري مصر وحركة 6 أبريل وصفحة «كلنا خالد سعيد» وشباب الإخوان المسلمين[335]، بقصد حماية حقوق المحتجين في مجال حقوق الإنسان. كما نسّقت وقفات احتجاجية عدة بين حركة «حقي» اليسارية وطلاب الإخوان في جامعة القاهرة[336]. واستطاع شباب حزب التجمع الخروج من عباءة الحزب المتحفظ على حركات الشباب، وعملوا على التواصل والتنسيق مع حركة 6 أبريل، وعقدوا اجتماعات في مقر الحزب ضمن إطار ورش عمل الحزب في الاتحاد الشبابي[337]. كما نسّقت الحركات الشبابية (الحملة الشعبية لدعم البرادعي وحركة 6 أبريل وصفحة «كلنا خالد سعيد») في ما بينها قبل الانتخابات البرلمانية في عام 2010 بيومين بقصد التشويش عليها في فاعلية «يوم الغضب، اعمل دَوْشة». واختيرت المناطق العشوائية والشعبية في المحافظات المصرية المختلفة لتنظيم الفاعلية التي هدفت إلى إثارة ضجة فحسب في الأحياء كوسيلة للاحتجاج. ونجحت الفاعلية في 14 محافظة، بمشاركة كبيرة من الشباب[338].

كانت حالات التعذيب، خصوصًا قضية خالد سعيد، الحافز الأساس وراء تنسيق القوى السياسية في الإسكندرية من أجل تصعيد ضغطها على النظام السياسي، حيث أقامت مكتبًا تنسيقيًا بعد مقتل خالد سعيد بأسبوعين، أي في

(334) من شهادة عمرو فراج، أحد ممثلي شبكة رصد، مقابلة شخصية أجرتها معه يسرا طه في القاهرة في 12 نيسان/ أبريل/ 2014.

(335) من شهادة أحمد راغب، ممثل مركز هشام مبارك لحقوق الإنسان، مقابلة شخصية أجرتها معه يسرا طه في القاهرة في 19 نيسان/ أبريل 2012.

(336) من شهادة عمار البلتاجي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(337) من شهادة خالد تليمة، أمين تنظيم اتحاد الشباب التقدمي، الجناح الشبابي لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، حاليًا عضو حزب الدستور، مقابلة شخصية أجرتها معه نهال رجب في القاهرة بتاريخ 2 أيار/ مايو 2012.

(338) من شهادة عبد المنعم إمام، مقابلة شخصية أجراها معه نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

أواخر حزيران/ يونيو 2010. وتحول المكتب من مجرّد موقع تنظيم فاعليات إلى منتدى للحوار بين المثقفين من التيارات السياسية المختلفة[339]. تكوّن المكتب من تسع قوى سياسية تعمل بصيغة الاختيار، أي يحق لكل طرف المشاركة في الفاعلية أو عدم المشاركة من دون أن يؤثر ذلك في عضويته في المكتب[340]. وشارك الإخوان المسلمون بصفتهم الرسمية في فاعليات الاحتجاج في آب/ أغسطس عندما نظم مكتب التنسيق وقفة احتجاجية ردًا على اعتقال عضوين من جماعة الإخوان المسلمين وتعذيبهما[341].

أدى تزوير نتائج الانتخابات البرلمانية في عام 2010 إلى المزيد من التقارب بين شباب الإخوان والأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية الأخرى. وعندما كوّنت المعارضة البرلمان الموازي في عام 2010، كانت حصة الشباب ثلاثة مقاعد في البرلمان على أن يجري تعيينهم، لكن الحركات الشبابية رفضت هذه الطريقة، وطالبت بعشرة مقاعد في هذا الجسم المعارض، وقررت أن ينتخب ديمقراطيًا بالاقتراع السري ضمن الفاعليات الشبابية[342].

ثالث عشر: منظومة القمع والتعذيب في مصر

احتلت ممارسات الأمن الداخلي، ولا سيما التعذيب على أنواعه، بما فيه من إذلال وحط من كرامة المواطن، موقعًا متقدمًا، باعتبارها مصدرًا للنقمة وسببًا للاحتجاج في الأعوام الأخيرة قبل الثورة. وسُمح باستمرار هذه الممارسة الوحشية وتكريسها، لتصبح ممارسة يومية معتادة وواسعة الانتشار، تكمل منظومة القهر برفقة ممارسات الانتهاك الأخرى مثل التضييق والاضطهاد، والإخفاء القسري، علاوة على القتل خارج إطار القانون. وظلت مؤسسات الأمن والضبط

(339) من شهادة محمد سمير، منسق الحملة الشعبية لدعم حملة البرادعي ومطالب التغيير (لازم) في الإسكندرية، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وعلي الرجّال في الإسكندرية في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(340) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(341) من شهادة أحمد فهمي، منسق شباب 6 أبريل في الإسكندرية، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وعلي الرجّال في الإسكندرية في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(342) من شهادة محمد صلاح، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014.

في مصر تتوارث بعض أسوأ صور التعذيب، لفرض الهيبة أو لتحقيق الانضباط أم فرض هيمنة أفرادها ونفوذهم، وكأنها تردد حكمة استبدادية قديمة من الذاكرة (لا من التاريخ بالضرورة) وردت في إحدى البرديات المصرية تنصح القائم على الشرطة بأن الشخص «لن يتكلم حتى يتألم»[343].

ظل التعذيب موضوعًا رئيسًا لتقارير منظمات حقوق الإنسان. وإن لم يكن لهذه التقارير الأثر الكبير في تحريك الوعي العام في مصر، وهي في ذلك مثلها مثل باقي العالم؛ فقلّما كانت الانتهاكات سببًا لاحتجاج واسع قبل انهيار الأنظمة الشمولية في شرق أوروبا وانتشار الوعي بحقوق الإنسان والكرامة الشخصية كحاجة إنسانية. وغالبًا ما جرى التشهير بضحايا التعذيب بوصفهم خونة وعملاء لا يستحقون التضامن، وبحقوق الإنسان كتقليعة أميركية تبرر التدخل في شؤون الدول الأخرى (كان هذا صحيحًا في زمن الحرب الباردة من زاوية استغلالها للتدخل أميركيًا في حالات وتجاهلها في أخرى)، والتغطية عليه بالشعارات المتعلقة بالأمة ككل التي تهوّن من شأن حقوق الإنسان، كأنها مسألة فردية لا مسألة وطنية واجتماعية من الدرجة الأولى، وغالبًا ما جرى هذا في ظل سياسات تقلل من شأن الإنسان الفرد عمومًا، إلا الفرد بأل التعريف، وهو صاحب السلطة والنفوذ.

اللافت أن أبواق الأنظمة التي تعدّ مسألة حقوق الإنسان تقليعة غربية أميركية لا ترى أن أنظمتها هي الأوثق علاقة مع أميركا، أو الأكثر رغبة في التقرب منها. ولا شك في أن الولايات المتحدة أساءت إلى حقوق الإنسان في دول مختلفة من العالم حينما تعاملت معها أداتيًا في السياسة، لكن هذا لا يجعل من حقوق الإنسان تقليعة أميركية، ولا يجعل الظلم ودوس حقوق الإنسان ممارسة وطنية. وينطبق هذا على الديمقراطية والحريات المدنية عمومًا. إذ أصبحت هذه قيمًا كونية، أو على الأقل وسائل لحماية الإنسان من الظلم، ومن الدوس على حقوقه بشكل تعسفي.

---

(343) ظلت أدوات مثل «الفلكة» و«العروسة»، فضلًا عن الكرابيج (السوط) أدوات مفضلة لدى الجلادين، تتوارثها الأجيال. يشير تقرير في ديوان الأهرام إلى وجود مقولة في مصر القديمة تقول: «المتهم لن يتكلم حتى يتألم». انظر: كوثر زكي، «سجون المحروسة تهذيب وتهذيب وتعذيب»، الأهرام، 2/4/2012، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=872210&eid=3049>.

في تقرير لافت لمنظمة العفو الدولية لمناسبة إطلاق حملتها العالمية «امنعوا التعذيب» صدرته بعبارة «إفساد الإنسانية بشكل مطلق: أزمة عالمية من الهمجية والتقاعس»، كتب سليل شيتي الأمين العام للمنظمة: «... والتعذيب أمر ممقوت على أقل تقدير، أمر همجي ولا إنساني لا مجال لتبريره مطلقًا». ويضيف: «شهد العقد الماضي قيام الحكومات بقيادة انتكاسة دولية تراجع معها الحظر المفروض على التعذيب واعتبار مرتكبيه مجرمين خارجين على القانون، ويكشف المدى الكبير والمقلق لتفشي التعذيب عن تفاقم الهوّة بين ما التزمته الحكومات قبل ثلاثين عامًا وواقع ما تفعله اليوم»[344]. ينطبق هذا على موقف الحكومات المتعاقبة في مصر من مسألة العنف الجسدي ضد الموقوفين في مصر.

تتعامل اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب مع هذه الظاهرة بوصفها إكراها جسمانيًا ونفسيًا على الضحية باستخدام وسائل الإيلام والضغط الجسدي والنفسي. وهي ممارسة وحشية تعمد إليها السلطة بهدف استنطاق الشخص المستهدف وحمله على الاعتراف أو دفعه قسرًا نحو التخلي عن معتقداته وتصوّراته وأفكاره، أو لإذلاله وإظهار سطوة النظام، وهو في الأخير صورة للانتقام من الضحية[345]. ولا تقتصر هذه الممارسة على مجتمع بعينه، على الرغم من أن هناك من يشير إلى جذورها في مصر القديمة، كأنها الأقدم في العالم[346]،

(344) «التعذيب في 2014: ثلاثون عامًا من نكث الوعود،» (منظمة العفو الدولية، 13 أيار/ مايو 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.amnesty.org/ar/library/info/ACT40/004/2014/ar>.

(345) بحسب ما تنص عليه المادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948: «لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة». وتورد اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وضروب المعاملة القاسية تعريفًا جامعًا لمصطلح التعذيب: «أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديًا كان أم عقليًا، يلحق عمدًا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص أو من شخص ثالث على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه، أو يشتبه في قيامه بارتكابه، هو أو شخص ثالث، أو لتخويفه، أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب يقوم على التمييز أيًا كان نوعه، أو يحرض عليه، أو يوافق عليه، أو يسكت عنه موظف رسمي، أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية».

(346) سجلت بعض البرديات والرسوم القديمة نتفًا عن ممارسة التعذيب على أيدي شرطة الفرعون، وبقيت آثار بعض أدوات التعذيب المستخدمة. من بين أدوات وصور التعذيب التي عرفتها العصور المختلفة الجَلد وارتداء الطاسة الحديدية والصلب على القوائم والقرع بالعصيان والدهس=

ولا توجد طريقة لإثبات مثل هذا الكلام. وربما الأصح الحديث عن الأساس التاريخي الكامن في حضارات الأنهار، وقيام الاستبداد الآسيوي على أساس جيوش العمل لحفر قنوات الري وبناء السدود وغيرها من مميزاته، مما لا يميز مصر من غيرها من نظم الاستبداد التي قامت على ضفاف الأنهار العظمى. لكن التعذيب لم يقتصر على هذا النوع من الاستبداد، بل استخدمته السلطات عمومًا قبل وضع القيود القانونية والرقابة عليها، وعضدتها عوامل ثقافية واجتماعية كفلت لهذه الإرادة السياسية استبدادية الطابع وقدرتها على التسبب بالألم الجسدي، حتى الموت، أن تصبح مرادفًا للسلطة بشكل عام. واستتبع ذلك انتقال التعذيب ليصبح ممارسة أوسع كأداة معتمدة يتوسلها من لديه سلطة عمومًا في حقول التربية والعمل وحتى في إقرار العلاقات الأسرية وضبطها وإظهار التراتب الطبقي. فثمة صور أخرى من ضروب المعاملة القاسية بقيت راسخة في مناطق الريف وفي بيئات العمل، وفي أماكن الاحتجاز غير الرسمية. وصارعت ثقافة التمرد على الإذلال والقهر الجسدي ثقافة أخرى نشأت منذ أن كان قهر أجساد الفلاحين جزءًا لا يتجزأ من المنظومة الاجتماعية الاقتصادية.

لكن التعذيب الذي نتحدث عنه لم يأخذ شكله المؤسسي قبل نشوء الدولة الحديثة والممارسة العرفية التي تجعله أداة اعتيادية في التحكم والسيطرة. ففي عام 1861 صدرت في القاهرة لائحة بأمر عالٍ تستبدل التعذيب في نقاط الشرطة وأماكن الاحتجاز بالحبس[347]، وذلك في الفترة ذاتها التي شهدت مبادرة من الخديوي إسماعيل لإلغاء أشكال الرق في مصر. ومهّدت تطوّرات المعاملة الجنائية، ومنها هذه اللائحة، لإنشاء أول سجن عمومي حديث في عام 1878، وقبله كانت لائحة تخص المعاملة في السجون وصور القهر المعتمدة قد صدرت في عام 1883 بتعديلات وضعها اللورد كرومر (المعتمد البريطاني في مصر) وغايتها الحد من استخدام العقاب الجسدي القاسي، لكنها مأسست ما هو مُتاح

= والسحل وتكسير العظام وقضم الأطراف وترك المعذب لتنهشه الحيوانات المفترسة، هذا علاوة على الصور التي تجمع الإيلام الجسدي بالنفسي، كالتجريس فوق الدواب والاغتصاب الجنسي وهتك العرض... وغيرها. انظر: زكي، «سجون المحروسة».

(347) يشير خالد فهمي لمخطوطة هذا القرار. انظر: خالد فهمي، «في كيفية تحويل المواطنين إلى خلعاء بلا دية: التعذيب من جوانتامو إلى أقسام الشرطة،» أخبار الأدب (15 نيسان/ أبريل 2007).

منه في الوقت ذاته. ثم مع اقتراب القرن العشرين صدرت لائحة جديدة للسجون في عام 1897. وحقيقة الأمر أن على الرغم من المنحى الإيجابي للوائح المعدلة، لم تخلُ قط من الإقرار بصور عدة من العقاب الجسدي، ونمذجتها بقواعد واصفة ووضعتها ضمن سياق من الإشراف الصوري، الطبي أم القضائي. على الجانب العملي كان المؤثر الأكثر جلاء هو ذلك التراث من ضروب المعاملة القاسية الذي بقي أبعد أثرًا من اللوائح في تكوينه ثقافة العمل لدى الشرطة، وتحديد قناعات المسؤولين عن أعمالها. وتجلت من دون مواربة في واقع عملهم، لا كجنوح سلوكي فردي تلفظه المهنة. وثبت بكل دليل أنها ممارسات مقصودة لا تقوم السلطات بأي جهد حقيقي لمنعها[348].

كان الإنكليز قد أنشأوا وزارة الداخلية في عام 1895. وفي عام 1911 ظهر ما يسمى القسم الخاص، وهو القسم المكلف بأعمال الرقابة الداخلية، الذي يُعدّ السلف الأول لجهاز مباحث أمن الدولة والمباحث العامة.

تحددت الجرائم السياسية في عام 1937، وعُرِّفت بأنها أي تعبير يُقصد به إهانة الحكومة أو احتقارها. وفي الثلاثينيات نفسها توسّعت السجون لتشمل معسكرات اعتقال في الصحراء وخارج المدن، منها طرّة وأبو زعبل والقناطر والواحات. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية أودع 4000 معتقل في المعسكرات، وفي بداية الخمسينيات بلغ العدد 25 ألف معتقل. ومر فيها في عهد عبد الناصر بشكل عام 100 ألف مواطن[349].

---

(348) يشمل منع التعذيب التزام السلطة أمرين: أولهما الحد منه، والتقليل من وتيرته والسعي إلى وقف عوامل تفشيه والقضاء على أسبابه، وثانيهما ردع مرتكبيه وإيجاد ضمانات للوقاية منه، تعزز تجنب تكراره، والسماح بملاحقة مرتكبيه، وإنزال العقاب العادل بحقهم، إضافة إلى جبر ضرر الضحايا. انظر: «التزامات مصر بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،» (جامعة مينسوتا، مكتبة حقوق الإنسان)، على الموقع الإلكتروني: <http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/EUD-EGYPT-CAT.html>.

للمزيد في شأن قضية الانتهاكات في أماكن الاحتجاز في مصر، انظر: رضا مرعي، «متى تتوقف الانتهاكات داخل أماكن الاحتجاز في مصر،» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 22/ 4/ 2014)، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/blog/post/2014/04/22/2055>.

(349) Kandil, pp. 19-20.

على الرغم من وعد الضباط الأحرار بتصفية البوليس السري، فإنهم عزّزوه في الواقع ووسّعوه، حيث أسّس زكريا محي الدين الأمن الداخلي، وأعاد تأسيس الشرطة بعد فصله المشكوك بولائهم من الخدمة فيها. وحوّل القسم السري في الشرطة إلى إدارة المباحث العامة التي تحوّل اسمها في عام 1971 إلى مباحث أمن الدولة. ويقدّم ممدوح سالم مثالًا عن ضابط بوليس سياسي في عهد الملك استمرَّ في العمل في مباحث أمن الدولة في مرحلة ما بعد الثورة. إذ كان ضابط بوليس سياسي في عهد الملك وأصبح مدير مباحث الإسكندرية بعد الثورة، ولاحقًا عيّنه السادات وزيرًا للداخلية بدلًا من شعراوي جمعة.

يعدّ مدير المباحث مسؤولًا أمام وزير الداخلية ونائب الوزير لشؤون أمن الدولة. أما إدارات الأقاليم في المباحث، فمسؤولة مباشرة أمام القيادة في القاهرة، لا أمام أي سلطات محليّة من أي نوع، فهي مثل مكتب التحقيقات الاتحادي الأميركي (FBI) حالة وطنيّة، لا حالة إقليميّة. ومن اللافت أنه لا يوجد أقباط بين ضباط المباحث[350]. وهي تشغّل شبكة واسعة ومتشعّبة من المخبرين، بعضهم يظهر في العلن بشكل واضح بهدف الردع، لا جمع الأسرار، وبعضهم طبعًا يُزرع بصورة سرية في المؤسسات والجمعيات والأحزاب المختلفة.

أُسّست هيئة المخابرات العامّة في كانون الأول/ ديسمبر 1953، ورئسها محيي الدين نفسه عامين. وتشير التقارير الأميركية إلى أن الولايات المتحدة دفعت بعد انقلاب عام 1952 مباشرة مليون دولار ثمن معدّات رقابة وتنصّت للشرطة وأدوات لمكافحة الشغب. كما قامت الاستخبارات الأميركية بأعمال التخطيط والتدريب. وكان حسن التهامي رجل الاتصال بين النظام الجديد والاستخبارات الأميركية التي ساهمت في تعريف النظام الجديد على ضباط ألمان سابقين قادرين على المساعدة[351].

كان في مصر قبل الثورة جهاز المخابرات الحربية، يقوم بدور الاستخبارات العسكرية، إضافة إلى جزء من أعمال المخابرات العامة، وكان يقوم بالجزء الآخر

---

(350) المصدر نفسه، ص 164.

(351) Owen L. Sirrs, *A History of the Egyptian Intelligence Service: A History of the Mukhabarat, 1910-2009*, Studies in Intelligence Series (Milton Park, [England]; New York: Routledge, 2010), p. 33.

قبل الثورة البوليس السياسي التابع إلى وزارة الداخلية. ولم ينشأ جهاز المخابرات العامة بشكلٍ مفصول عن المخابرات الحربيّة وعن المباحث التي أكملت طريق البوليس السياسي، إلا بعد قيام الثورة[352].

يقول صلاح نصر إنه بعد دراسة استمرت نحو شهر لتنظيمات الاستخبارات في أنحاء العالم المختلفة، وصل إلى شكل للتنظيم يصلح لأوضاع مصر، وكان هذا التنظيم أقرب إلى تنظيم الاستخبارات الأميركية[353]: «كانت المهمة المحدّدة لجهاز المخابرات العامة أن يكون نظام مخابرات سياسية اقتصادية ... وفُصلت المخابرات الحربية وأصبحت تتبع القائد العام للقوات المسلحة، أما المباحث العامة فتتبع وزير الداخلية وواجبها يتصل بالداخل ويختص بالجماعات والنشاط الحزبي والعمالي والصحفي والطلابي وغيرها، أي إن نشاطها يتعلق بالداخل، أي الأمن السياسي الداخلي»[354].

من أهم إنجازات جهاز الاستخبارات كشف الأعمال التخريبية لعملاء الموساد الإسرائيلي في مصر في عام 1954 ضد المؤسسات الأميركيّة و«سينما ريو» في الإسكندرية لاتهام مصر بها، والإساءة إلى العلاقة بين مصر والولايات المتحدة، وهي ما عُرفت في التاريخ الإسرائيلي بـ «العمل المخزي» (هعيسق همبيش)، ونُسبت المسؤولية فيها إلى وزير الدفاع حينذاك بنحاس لافون، وعُرفت أيضًا في إسرائيل بفضيحة لافون.

بعد هزيمة 1967 جرت محاولة لتوجيه نقمة الجمهور ضد ممارسات الأجهزة الأمنية التي فقدت هيبتها في الحرب باتجاه الاستخبارات وحدها. وحينما فسح المجال لمحاسبة عهد عبد الناصر بمبادرة من أعلى وأصبح الكلام ممكنًا، صدر كثير من الأعمال الأدبية والفنية التي تصور معاناة الشعب المصري من تجاوزات أجهزة الأمن. فصدرت رواية الكرنك لنجيب محفوظ والزيني بركات لجمال الغيطاني التي تضمنت عمليًّا تصويرًا أدبيًّا للمرارة المصريّة مما سمي «دولة المخابرات» التي كانت سائدة في عهد عبد الناصر. من ناحية أخرى

(352) عبد الله إمام، مذكرات صلاح نصر، ج 1 (القاهرة: دار الخيال، 1999)، ص 53.

(353) المصدر نفسه، ص 58.

(354) المصدر نفسه، ص 65.

جرت تصفية الحساب مع عبد الناصر في وسائل إعلام عدة أخرى في مرحلة السادات وفي أعمال سينمائية مثل «زوّار الليل» ... وغيرها.

كتب صلاح نصر في مذكراته في شأن ممارسات التعذيب ضد الإخوان المسلمين خلال موجتي الصدام معهم وملاحقتهم في عهد عبد الناصر أن هناك قضيتين رئيستين للإخوان المسلمين: إحداهما في عام 1954 والأخرى في عام 1965، وحقق في الأولى زكريا محيي الدين واشترك في التحقيق بعض ضباط الثورة، وأنشأ مجلس الثورة دوائر لمحاكمتهم ولم يكن له فيها أي دور. أما القضية الثانية فتولّتها المباحث العسكرية التي اكتشفتها وحققتها بالتعاون مع المباحث العامة، ولم تشترك المخابرات العامة في هذه العملية من قريب أو بعيد[355]. كما كتب في مذكراته أنه كان هناك ما يزيد على أصابع اليدين من أجهزة الأمن في مصر، لكن عبد الناصر حمّل المخابرات العامة مسؤولية أخطائها جميعًا وحمّل صلاح نصر هذه المسؤولية أيضًا نتيجة خصومة سياسية[356]. ويظهر من مذكرات صلاح نصر أنه ينفي عن الاستخبارات استخدام التعذيب والتوريط في فضائح أخلاقية وغيرها من الأساليب. لكنه نسب مثلها إلى أجهزة الأمن الأخرى، ما يعني في الحقيقة أن الجميع كانوا متورطين في استخدام أساليب الضغط النفسي والجسدي والتعذيب والابتزاز.

على مستوى البنية التحتية للتعذيب، بقيت أماكن الاحتجاز بؤرًا لتهديد سلامة أجساد المصريين. صحيح أنه بانتهاء العهد الملكي لم يكن في مصر إلا خمسة وعشرون سجنًا تتوزع في أنحاء الدولة ولا تسع لأكثر من 10 آلاف سجين، وإن تخطى الاعتقال الفعلي سعتها، لكن الدولة الناصرية صاحبة الخطاب الأيديولوجي التحرري، عمدت إلى التوسع الكبير في إنشاء السجون، وحفل عهد عبد الناصر بروايات مفزعة عن فظائع المعاملة في السجن الحربي أو في غيره. واستمرت الحال في التوسع في إنشاء السجون ونقاط الاحتجاز حتى كاد شبرٌ في مصر لا يخلو منها. وكان قمع المعارضة وتقييد الحريات جزءًا من عقيدة النظام حينذاك، وكذلك الإيمان بوجود مؤامرات دائمًا، وتعرُّض النظام

(355) المصدر نفسه، ص 106.

(356) المصدر نفسه، ص 78.

لمؤامرات أمر لا شك فيه، لكنه ادعى وجودها حتى حين لم توجد، وذلك لقمع المعارضين.

كان النظام الناصري أكثر من العهد الملكي استخدامًا للعنف الجسدي والمعتقلات والسجون بدرجات. وكان في جعبة هذا النظام في دفاعه عن السلطة تبريرات للقمع الجسدي وغيره تقع في إطار القضايا القومية المقدسة ما وراء الأخلاق والقيم، وذرائع مستلّة من ضرورات محاربة أعداء الثورة تبرر بوساطتها أي ممارسة. لكن هذه الممارسات أصبحت عامة في عهد مبارك من دون الخطاب الثوري والتبرير الأيديولوجي، حيث كان هناك انحطاط عام لأخلاقية أجهزة الأمن.

تضخمت قوة الشرطة باستمرار في جمهورية يوليو، وبلغت أوجّها في عهد مبارك، حيث جرى عمليًّا تهميش الجيش في مقابل قطاعات الأمن الداخلي، خصوصًا قوات الأمن المركزي التي شهدت طفرة في نوعية التسليح وحتى الطعام واللباس بعد تمرد عام 1986. زادت قوة الشرطة من مئة ألف فرد في عام 1974 إلى مليون فرد في عام 2002، لتشكل في عهد وزير الداخلية زكي بدر نحو 21 في المئة من مجمل قوة العمل في قطاع الدولة. وصار المعدل نحو 25 رجل أمن لكل ألف مواطن، وهو من أعلى المعدلات في العالم. وارتفعت ميزانية الداخلية من 3.5 في المئة إلى 6 في المئة من مجمل الدخل المحلي بين عامي 1987 و2000. كما ارتفعت رواتب القوى العاملة في الشرطة من 819 مليون جنيه في عام 1992 إلى 3 مليارات جنيه في عام 2002.

في الفترة الواقعة بين عامي 1992 و1997 شهدت مصر عمليات مسلحة لحركات إسلامية، ما يمكن اعتباره تمردًا إسلاميًّا محدودًا. وقُمِعت هذه الموجة بكلفة 2000 قتيل و47 ألف معتقل. ونجحت الدولة عمليًّا بضرب الحركات الإسلامية المتطرفة، ولم تتوان في هذه المرحلة عن اللجوء إلى التصفيات الجسدية والاغتيالات ضد ناشطي الجماعات الإسلامية، ولا عن التعذيب لانتزاع اعترافات من المعتقلين.

بعد محاولة اغتيال مبارك في أديس أبابا في 26 تموز/ يوليو 1995، زاد تعويل النظام على أجهزة الأمن، من استخبارات ومباحث أمن دولة، كما زاد نفوذ

الشرطة مع استخدامها ذراعًا سياسية. ويذكر عبد اللطيف المناوي، الذي أصبح أحد أركان إعلام نظام مبارك بصفته مديرًا لقطاع الأخبار، أن هناك من أصبح مستعدًا لدفع رشاوى تصل إلى 200 ألف جنيه (35 ألف دولار) لقبول أبنائهم في كليات الشرطة[357]، فوظيفة الضابط تؤمّن سلّمًا اجتماعيًا اقتصاديًا تتوق إلى امتلاكه أي عائلة متوسطة لتحسين وضعها الاجتماعي الاقتصادي.

كان توسيع السجون ظاهرة في عهدي عبد الناصر والسادات، لكن بقي تزايد عدد مراكز الاحتجاز في مصر في عهد مبارك من الظواهر الاستثنائية التي تبيّن مقدار التضخم الكبير لجهاز الأمن وأدواره ومساحة القمع التي كان يمارسها. تسمي المادة الأولى من قانون السجون رقم 396 لعام 1956 أربعة أنواع منها: الليمانات والسجون العمومية والسجون المركزية والسجون الخاصة. والاختلاف بين أنواع السجون مستند إلى تصنيف نزلائها ممن يقضون عقوبات متفاوتة، كما يحدد نوعية معاملتهم وشروط الإفراج عنهم. الأمر الاستثنائي في عهد مبارك أن معرفة عدد السجون في مصر صارت أحجية، خصوصًا في الفئة الرابعة، أي السجون الخاصة التي تمثل قلب آلة التعذيب بواقعها المخيف. أما عدد الفئات الثلاثة الأولى فيبلغ 42 سجنًا بحسب إحصاء رسمي تصدره مصلحة السجون التابعة لوزارة الداخلية، فيما لا تشير إلى حجم الفئة الرابعة، على الرغم من كونها، بحسب القانون، أماكن يصدر بتحديدها قرار من وزير الداخلية نفسه. ورصدت دراسة حقوقية سبعة وعشرين قرارًا، كان آخرها قرار وزير الداخلية رقم 2028 لعام 2013 باعتبار تسعة وعشرين مقرًا من المقار التابعة لهيئة الرقابة الإدارية من الأماكن المرخصة قانونًا بإيداع المتهمين فيها. وفي حين لا يتوافر أي سند قانوني من قرار أو قانون لجعل معسكرات الأمن المركزي سجونًا، وهي الأماكن التي شهدت عددًا من وقائع التعذيب ووردت في شهادات كثير من الضحايا، اعتادت السلطات الزج بالمعتقلين فيها وإجراء التحقيقات معهم، بل وزارهم ذووهم ومحاموهم في هذه الأماكن. ويبقى هذا العالم المخيف كله واقعًا خارج نطاق الرقابة لأي سلطة مخوّلة بالإشراف القضائي بحسب ما تقرره القوانين[358].

---

(357) المناوي، ص 19.

(358) رضا مرعي، «عدد السجون بمصر اثنان وأربعون فقط،» (بوابة يناير، 2/ 4/ 2014)، على الموقع الإلكتروني: <http://yanair.net/archives/33600>.

رابع عشر: لماذا أكملت الكرامة الإنسانية ثالوث العيش والحرية؟

لفهم موقع التعذيب باعتباره من أبرز ممارسات الاستبداد في عهد مبارك، التي حفّزت الثورة الشعبية ضده، علينا أن نرجع بالذاكرة إلى بداية الحراك الشعبي الجديد ضد تمديد حكم مبارك ولاية أخرى وضد توريث نجله الحكم. بتصاعد هذا الحراك بدت وزارة الداخلية أكثر توترًا، مع شعورها بتصاعد تحدي الأفراد من غير القوى السياسية لسلطتها. فتخطّت وأجهزتها الأمنية حدود ممارسة القمع الاعتيادية بحق المعارضين، ليصبح عرضًا يوميًا يختار ضحاياه بعشوائية. وكان تعذيب ضحايا عشوائيين يضمر رسالة للناس أن ليس من أحد بمنأى عنه، تلخّصها العبارة المصرية الشعبية المستخدمة في الدلالة على الردع: «يوروهم العين الحمرا». هكذا هو التعذيب المنهجي الذي لا يستخدم في إيلام الضحية فحسب، بل يعمد إليه ترهيبًا لغيرها، ممن يشاطرونها أفكارها أو من عموم الناس.

من هذا المنظور يمكن فهم سلوك الضابط الشاب إسلام عبد السلام نبيه الذي يحمل رتبة نقيب؛ ففي عام 2006، وفي أثناء مروره بأحد مواقف النقل في حي بولاق الدكرور في الجيزة، حيث تصطف عربات النقل الجماعي المعروفة في مصر بـ«الميكروباص»، ارتأى أن يمارس سطوته على سائق شاب. كان هذا سلوكًا اعتياديًا اكتسب الضابط بعضًا منه في أثناء دراسته في كلية الشرطة، واستقى بعضه من تعامله في الأقسام كمعاون لفرق المباحث. ففرض النفوذ الشخصي للضابط هو إجراء مهم في نظر الثقافة الشرطية لا علاقة له بهيبة القانون. وتوجيه الإهانة واستخدام الضرب ممارسة عادية ضد من لا يقدم فروض الولاء ويظهرها[359]، أو

(359) يصف عميد الشرطة السابق محمود قطري في محاضرة ألقاها لمناسبة اليوم العالمي لمكافحة التعذيب نفسية الضابط في ظل بيئة عمل تحثه على ممارسة التعذيب: «... ومما يدعم هذا التحليل السابق ما سقناه عما يعتري الضابط منذ فجر التحاقه بكلية الشرطة من تغيير، حيث يصبح مغرورًا ومتكبرًا وينظر إلى الناس من عل، فالغرور يجعله يتعامل مع البسطاء على أنهم حشرات وهو يستخدمه لتدعيم مركزه الوظيفي وكأنهم قطع شطرنج يحركهم دون إرادة منهم لتحقيق النصر وهو تحقيق الإحصائيات - فيما عدا المميزين والمسنودين طبعًا - فإن اهتزاز الموقف الوظيفي للضابط بنقله من مكان دخله أكثر ومكافآته أكثر أو مجازاته بالخصم من المرتب أو الوقف أو الإحالة للاحتياط يجعله في مأزق إنساني، فهو قد لا يجد ما يشتري به الحاجات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن له =

حتى من يوقعه حظه العاثر في مواجهة الضابط الشاب في لحظة انتقائه العشوائي لـ «عيّنة» يرهب بها الباقين. أمر إسلام مساعديه بإلقاء القبض على عماد المعروف بين زملائه السائقين بلقب «عماد الكبير».

كانت «حفلات التعذيب» المصورة في هذا الوقت قد بلغت حد الهواية الاعتيادية عند ضباط الشرطة، حتى إن عددًا كبيرًا من الصور وصل إلى شبكات التواصل الاجتماعي. كان الضباط يتنافسون في ما بينهم في تصوير جبروتهم ويتباهون بممارساتهم الوحشية. انتشرت مقاطع (كليبات) عدة، أبرزها لعدد من الضباط بدوا كأنهم في مباراة لصفع شاب بسرعة وعنف، ومقطع آخر أظهر عملية جلد فتاة وتعليقها في أثناء استنطاقها بجرم ما. بين هذه المقاطع كلها برز فيديو إسلام نبيه ليكون الأكثر صدمًا للرأي العام الذي أثاره أن يرى بعينيه ما طال إخفاؤه والحديث الهامس عنه من وقائع الإهانة في أقسام الشرطة[360].

بعدما أمر النقيب بالقبض على عماد، اقتادته القوة إلى قسم بولاق الدكرور، وهناك، وبحسب حيثيات الحكم على الضابط المجرم، «أمر المتهم الثاني (الضابط إسلام نبيه) والقائمين معه بتكبيل المجني عليه وتقييد حركته وحسر سرواله عنه، ثم قام بجلده بسوط كان بحوزته وشاركه المتهم الأول (فرد تحت إمرة إسلام) بركله بقدميه ولم يكتف بذلك بل قام المتهم الأول بمحاولة إيلاج عصا بدبره بعد أن أمر المتهم الثاني بتصوير هذا المشهد المفجع بكاميرا هاتفه المحمول، مرددًا أثناء ذلك عبارات التهديد والوعيد للمذكور ببث هذه المشاهد بين أهله وعشيرته بقصد إذلاله»[361].

= ولأولاده. أليس ذلك التهديد كافيًا كي يدفع الضابط إلى عمل أي شيء والتضحية بالمواطن في سبيل معاشه وحياته وكذلك معاش أسرته وهذا التهديد من قبل الوزارة قائم بلا شك كالسيف على الرقاب، والدليل على هذا أن أحد أصدقائي في شرطة الذئاب عمل إحصائية عن النسبة المئوية لعدد الضباط المحالين للمحكمة التأديبية فوجد أنها تقترب من 35 في المئة من الضباط، إذًا الأمر في حقيقته صراع مصالح على الحياة والطعام. يذكر أن قطري قد حوكم على خلفية انتقاده لوزير الداخلية، واتهم بإهانة الوزارة وإفشاء أسرارها». نص الكلمة في: سعيد، التعذيب في مصر، ص 290.

(360) لعل من أبرز الوثائقيات التي تعاطت مع هذه الظاهرة هو فيلم «وراء الشمس» الذي بثته قناة الجزيرة بعد مطاردة صانعيه وفتح التحقيق معهم وتوجيه تهم إليهم. على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=O2kkf8IR9LY>.

(361) يذكر أن القضاء تعامل برأفة مبالغ فيها مع الضابط المجرم، وآثر حبسه عامًا، ولم يصدر =

بالفعل، وإمعانًا في اضطهاد عماد، جرى تسريب الفيديو من أفراد القسم عمدًا إلى سائقي حي بولاق، ومعه رسالة هذا هو عقاب من يجرؤ على «رفع رأسه». ولوحق بينهم الضحية بوصم اجتماعي ينسب إليه المذلة والشذوذ. تلقف مقطع الفيديو مدوّن شاب كنيته «دماغ ماك» الذي نشره عن طريق المدون وائل عباس لينضم إلى كليبات التعذيب[362]، ولتنشأ حملة بين المدوّنين لفضح هذه الانتهاكات في أقسام الشرطة ومقار الاحتجاز في طول البلاد وعرضها. بانتشار الفيديو، برزت حملة شعبية تضامنت مع الضحية، وانضمت إليها منظمات حقوقية كان صوتها قد بُحّ وكثرت تقاريرها عما يقع من حط لكرامة المصريين، ورفعت إلى النائب العام شكاوى تطالبه بفتح التحقيق في القضية وتقديم المجرمين إلى العدالة[363]. كان من المتوقع أن يتجاهل النائب العام كالعادة مثل هذا البلاغ، أو يحيله صوريًا إلى تحقيق لا يفضي إلا إلى الحفظ ووصف الشكوى بالكيدية[364]. لكن الحقيقة الدامغة التي أظهرها الفيديو، ومساهمة الشبكات الاجتماعية في نشره، جعلتا التنصل منه أمرًا صعبًا، لهذا تحرك النائب العام آمرًا بفتح التحقيق، وانتهى الحال بالجلاد إسلام نبيه في قفص الاتهام، في سابقة لم تكن معروفة في مصر.

المشهد الثاني من مدينة الإسكندرية التي اعتبرت «عاصمة التعذيب» في

= في حقه عقوبة في السجن (الحبس في القانون المصري درجة احتجاز عقابي في الجنح البسيطة، لا في جرائم العدوان على النفس) متعللًا بحداثة سنه وقلة خبرته! الحيثيات واردة في هذا الخبر: «الحكم في قضية كليب التعذيب،» الوفد، 6/ 11/ 2007. نسخة على موقع ايجبتي: <http://goo.gl/fkGfV1>.

(362) المدون «دماغ ماك» هو محمد خالد، صاحب مدونة «زي ما أنا عايز» متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://demaghmak.blogspot.com>.

وائل عباس صاحب مدونة «الوعي المصري» متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://misrdigital.blogspirit.com>.

(363) رفع ناصر أمين المحامي بلاغًا إلى النائب العام باسم المركز العربي لاستقلال القضاء بهذه القضية، للمزيد عن التحقيقات: عماد السيد، «المصري اليوم تنشر نص التحقيقات في قضية عماد الكبير،» المصري اليوم، 15/ 2/ 2007، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=48078>.

(364) في تفسير الدور السلبي للنيابة العامة في القضايا المتعلقة بالتعذيب قبل الثورة وبعدها انظر: هدى نصر الله، لصالح من يعمل محامي الشعب؟: اعادة طرح لقضية استقلال النيابة العامة ومدى انعكاسها على مسار العدالة الجنائية فيما بعد الثورة (القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2014).

العالم العربي للعام الأخير من عهد مبارك (2010)، بحسب التسمية التي أطلقها عليها مركز حقوقي قام برصد عمليات التعذيب التي جرت في ذلك العام[365]. من هناك جاء عصفور النار الذي بشّر بمقدم الثورة خالد سعيد، وكان شابًا إسكندرانيًا من أبناء البرجوازية الحضرية التي تعيش في المدينة الساحلية الكبيرة وعاصمة مصر الثانية. تفاعل خالد الذي كان يعيش مع أسرته ويعمل في التجارة كأمثاله من شباب الطبقة الوسطى، مع قضايا انتهاكات الشرطة، وفي أحد الأيام حصل على فيديو لضباط قسم الشرطة القريب من بيتهم يظهرهم وهم يتواطأون لتقاسم غنائم مخدوات وأموال صودرت من تاجر مخدرات. فبث الفيديو على الإنترنت من داخل مقهى الإنترنت الذي يقع أسفل مسكنه. وكما يبدو وشى به أحدهم، وهرع أفراد المباحث الذين يدينهم الشريط إلى الانتقام من خالد وإسكاته، فهاجمت مجموعة منهم المقهى وأمسكت بخالد، وقام اثنان من أفراد القوة بالاعتداء بعنف شديد عليه بغية تأديبه علانية، وقاموا برض رأسه في مسند السلم والباب الحديدي حتى حطّموه وتركوه ينزف في باحة البناية، وولّوا. لفظ خالد أنفاسه الأخيرة قبل أن يصل إلى المستشفى.

قام أخوه (المقيم في الولايات المتحدة وحامل جنسيتها) الذي كان يمضي إجازته الصيفية مع عائلته في مصر، بتصوير جثمان خالد ووجهه الذي كان وسيمًا بعدما استحال حطامًا. وتلقفت الشبكات الاجتماعية هذه الصور المفزعة ومقطع مصور لخالد في ثلاجة حفظ الموتى، إضافة إلى الفيديو الذي بثّه خالد ومعه شهادة من خطيبته وبعض أصدقائه يقرّان فيها سبب الانتقام منه. انتشرت القصة مثل النار في الهشيم ومعها أسماء المجرمين من أفراد الشرطة، وعلق السياسي والمحامي أيمن نور على الرواية وكتب عنها، لتتناقلها الصحف من بعده.

بعكس ما جرى مع حادثة الانتهاك الجنسي لعماد الكبير، تجاهلت السلطة الأمر، بل وكذّبت الرواية بمجملها، واصفة إياها بأنها ادعاءات، لكن بعدما

(365) بحسب تقرير المركز، وقعت في قسم شرطة سيدي جابر وحده ثلاث حالات قتل وأكثر من عشرين قضية تعذيب، هذا إلى جانب ما لم يقم الضحايا بالإبلاغ عنه. انظر: «مركز حقوقي يرصد: الإسكندرية عاصمة التعذيب العربية لعام 2010 بـ 5 قتلى للشرطة و26 معذبًا،» البديل الجديد، 28/ 12/ 2010، على الموقع الإلكتروني:
<http://elbadil.net/ع- مركز - حقوقي - يرصد - بالأرقام الإسكندرية>.

ظهر أن سلاح الفيديو المنتشر على الشبكات الاجتماعية لا سبيل إلى مقاومته، بدأت تقوم بحملة مضادة لاغتيال سمعة خالد وعائلته بعد قتله. وحركت بشاعة الحادث وسلوك السلطة الإجرامي وتبريراتها الفجة تضامنًا جماهيريًا واسعًا مع أسرة الضحية، وبدأ الناس في التوافد إلى منزلها، ومن بينهم سياسيون وقادة رأي عام، منهم محمد البرادعي، وتحولت قضية الشهيد خالد إلى حركة شعبية واسعة. ثم ظهرت مجموعة على موقع التواصل الاجتماعي الأشهر «فيسبوك» باسم «الشهيد»، وتحولت إلى صفحة «كلنا خالد سعيد» التي انطلقت منها بعد بضعة شهور شرارة الثورة في مصر، وسنفرد لها عرضًا خاصًا في موضع لاحق.

مع تكرار قضايا انتهاك جسد أناس عاديين وكراماتهم، تيقّن الرأي العام أن الشرطة باتت هي ذاتها مصدر الخطر، وتعددت الفظائع من شاكلة ما جرى لعماد الكبير وخالد سعيد وسيد بلال، مع انعدام أي سبيل لمحاسبة أفراد الشرطة ومسؤوليها عن الانتهاكات بحق المواطنين. هكذا باتت قضية الكرامة الإنسانية تعلو أجندة العمل الوطني المعارض لمبارك. ودفعت إلى الصدارة ناشطي حقوق الإنسان بصفتهم المعبّرين عن هذه القضية والحاملين لواءها؛ فهم من بقي خلال أعوام حكمه يفضحون حقيقة تفشي الميل إلى العنف وعرض القوة وممارسة الفساد الواسع في أجهزة الأمن، في مواجهة حالات التعتيم والسماح بالإفلات من العقاب على هذه الجرائم، من أجهزة إعلام تُهيمن عليها الدولة، إلى مؤسسات عدل لا تنتج عدلًا.

نشر هؤلاء آلاف الصفحات عن مظاهر العسف في مراحل الاعتقال والتحقيق ومظلة الحماية التي تسمح بإفلات المنتهكين من أي عقاب، وكيف بات عنف الشرطة أمرًا روتينيًا، وما عاد استخدامه مقصورًا على الخصوم السياسيين للنظام، وأصبح فضح ممارسات النظام العنيفة والتعذيب أولوية بالنسبة إلى ما يسمونه «التدوين الحركي»[366].

(366) دشّنت المدوّنة نهى عاطف وآخرون مدوّنة «التعذيب في مصر» بهدف مناهضة التعذيب وفضح ممارساته عبر نشر دلائله عبر شبكة الإنترنت، في وقت أتاحت فيه ظاهرة المدوّنات الفرصة لبزوغ أنموذج للصحافة الشعبية في مواجهة التعتيم الإعلامي الرسمي. وأصبحت هذه المدونة وغيرها منصات لتوثيق ممارسات التعذيب. المدونة متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://tortureinegypt.net>.

ربما يكفي أن نتأمل في ما وَثّقَه مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف من تفصيلات لوفاة 51 معتقلًا تحت التعذيب بين عامي 2003 و2006، ونقرأ شهادات الضحايا الذين تعرّضوا لصور المعاملة القاسية والإكراه وانتهاك الجسد. كما وثّق المركز أسماء 272 ضابطًا تورطوا في ممارسة التعذيب بحق مواطنين مصريين في الفترة ذاتها[367]. ترافقًا مع تصاعد الحراك الشعبي المناوئ لمبارك، تصاعدت وتيرة عنف الشرطة، حتى إنه في فترة تسعة شهور بين حزيران/ يونيو 2008 وشباط/ فبراير 2009، وقعت 13 حالة وفاة من جراء التعذيب في مراكز الاحتجاز المختلفة، أو بسبب استخدام أفراد الشرطة سلاحهم الناري خارج إطار القانون، إضافة إلى استخدام وسائل تعذيب مقيتة، منها التحرّش الجنسي، أو التهديد بالاغتصاب لاستنطاق المتهمين والانتقام من الضحايا[368]. وخلال عام 2010 وثّق مركز النديم أيضًا 763 حالة تعذيب فردية وجماعية مختلفة، حملت كلها بشاعة الأساليب ذاتها، ودلّت على مستوى انحطاط القيم الأخلاقية بين أفراد الشرطة وضباطها المتورطين في التعذيب ضد مواطنيهم[369].

لم ينتمِ الضحايا المستهدفون بالتعذيب إلى فصيل سياسي محدد، وإن غلبت ممارسته بحق الإسلاميين والناشطين السياسيين المعارضين بانتماءاتهم المختلفة، حيث طاول العنف الجسدي والإذلال الفئات الاجتماعية المختلفة، كما امتد إلى المختلفين في المعتقد من شيعة وبهائيين وغيرهم، وطاول أهالي المناطق النائية من النوبيين والبدو حيث لا إعلام ولا صحافة، وحيث يتضاءل نشاط المؤسسات المدنية، ومورس بحق المثليين؛ وحتى المجندين نالهم من التعذيب قسطًا.

ربما من الضروري إضافة ملمح آخر بدأ بالظهور منذ انتخابات عام 1984 عندما اتخذ القمع طريقًا جديدة بالاستعانة بالجنائيين (البلطجيّة) لتخويف

---

(367) التعذيب في مصر سياسة دولة، 2003-2006 (القاهرة) مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي، 2006)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: https://alnadeem.org/files/torture_in_egypt_2006_ar.pdf.

(368) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص 119-121.

(369) يوميات التعذيب وسوء المعاملة، يناير - ديسمبر 2010: قوة العمل المناهض للتعذيب (القاهرة: مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف، 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/p2aErW>.

المعارضين أو التنكيل بهم. وأضيف إلى عنف الشرطة الاختلاط مع العناصر الجنائيّة في المجتمع من بلطجيّة وأوباش على أنواعهم، ما ساهم في توحّش الشرطة ذاتها، وانتشار مظاهر عنفها ضد الأبرياء أو المشتبه بهم من دون سبب، أو لأغراض الابتزاز أو تحصيل رشاوى من السكان. وانتشرت حالات التعذيب، حيث أصبح عنف أقسام الأمن وتنكيل أفراد الشرطة بأي مواطن يقع بين أيديهم إلى موضوع رائج في الشكوى والتظلّم عند السكان. ثم نشأت علاقة حميمة بين لجنة الأمن ولجنة السياسات في الحزب الوطني التي أقامها جمال مبارك.

خامس عشر: إرادة التعذيب نهج مؤسسي ومسؤولية غائبة

ترى اللجنة الدولية لمناهضة التعذيب أن وقائع التعذيب الشاذة التي تحدث في مكان واحد لا تجسّد دليلًا على ممارسة منهجية، وما يقطع بأنه صار نهجًا مؤسسيًا معتمدًا هو تكرار وقائعه عبر الزمن وفي أماكن متعددة وباستخدام أساليب الانتهاك ذاتها. وتُظهر أي مراجعة لملف حقوق الإنسان في عهد مبارك استخدامًا منهجيًا للتعذيب، وهذا ما وثّقته حركة حقوق الإنسان التي اتسعت وعملت بقوة في مواجهة هذه الظاهرة. يُحمّل تحوّل التعذيب إلى نهج وسياسة المسؤولية للمستويات الأعلى من الشخص الذي يقوم بالتعذيب مباشرة ليشمل بالاتهام من يعلونهم في سلسلة المسؤولية والقيادة: القادة المباشرين ومتخذي القرار داخل الجهاز الأمني والقادة السياسيين أيضًا ممن يضعون السياسات الأمنية ويوافقون عليها، ويفترض مراقبتهم لإنفاذها. وتتلخّص المسؤولية هذه إما بقيامهم بتوجيه جلاديهم وإما بامتناعهم عن حماية الناس من غوائل التعذيب والدفاع عن مرتكبيه. ومجرد تجنب محاسبة من يقومون بهذه الممارسة يحمل السلطات المسؤولية عن التعذيب.

ترافقت منهجية التعذيب مع التوسع الكبير في استخدام قانون الطوارئ كأنه الدستور الحاكم للبلاد، بما يحمله من مواد لتحصين مؤسسات الأمن من المسؤولية وأفرادها من الملاحقة عند ارتكابهم هذه الجريمة. ومنذ تسعينيات القرن الماضي درجت أغلبية المؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان على توصيف التعذيب كنهج وسياسة معتمدة عند الحكومة المصرية وأجهزتها الأمنية، خصوصًا جهاز مباحث أمن الدولة. ومن هذه المؤسسات اللجنة الدولية المعنية

بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، في مراجعاتها السنوية ملف مصر، واللجنة الدولية المعنية بمناهضة التعذيب في الأمم المتحدة، إذ تضمنت توصياتها دومًا إدانة شديدة لهذه الممارسة في مصر. أما تقارير المنظمات غير الحكومية الدولية، فكانت سجلًا لتفصيلات مفزعة عن الحال في مصر، ومنها هيومن رايتس ووتش التي وصفت التعذيب في مصر في تقرير لها في عام 2004 بأنه صار «وباءً» لشدة استشرائه في طول جهاز الأمن وعرضه، وناشدت الحكومة التصدي له؛ ومنها أيضًا منظمة العفو الدولية التي أصدرت في مطلع التسعينيات تقريرًا بعنوان «عقد التعذيب» يغطي العقد الأول لعهد مبارك، وتتالت من بعده تقاريرها عن الظاهرة في فترة عهده.

اعتمدت التقارير الدولية بشكل أساس على الجهد الذي قامت به المؤسسات المحلية وعلى ما نُشر. وكان المخفي عنها أكبر بكثير من المعروف؛ فالقمع الذي يمارَس على الضحية يشمل تهديدها حتى لا تتكلّم، وفي حال وفاة الضحية يجري تهديد الأهل الشهود، فيصير القمع والترهيب مضاعَفين.

يُظهر تقرير هيومن رايتس ووتش الذي صدر قبل أيام من اندلاع الثورة مدى تجذّر ظاهرة الإفلات من العقاب، واستثناء الضباط ممن اقترفوا جريمة التعذيب، خصوصًا ضباط مباحث أمن الدولة من طائلة القانون، والعجز عن إنزال العدالة بحقهم. وبيّن التقرير أن كثيرًا ما أخفت مباحث أمن الدولة الأفراد قسرًا في مراكزها لفترات مطولة، وحرمت خلالها المحتجزين من الاتصال بذويهم ومحاميهم والأطباء. وظلوا قابعين في مقار غير قانونية، يخالف وجودها القانون المصري، حيث إنها تقع خارج السجون المعترف بها أو أقسام الشرطة. وحملت المنظمة كثيرًا على حال الإنكار التي تُبديها الحكومة المصرية في ما يتعلق بممارسات أمن الدولة، حيث تنكر ما في الشهادات المتواترة والمتسقة بخصوص ممارسات الاختفاء قسرًا والتعذيب، واستمرار عرض المتهمين على محاكم استثنائية هي محاكم «أمن الدولة طوارئ» التي أنشئت بموجب قانون الطوارئ المصري، وهي محاكم معروف عنها الاعتداد بالاعترافات التي تؤخذ تحت التعذيب، وفي أثناء فترات الاختفاء القسري التي تطول شهورًا عدة قبل المثول أمام المحكمة، ويُعاد المتهمون فيها إلى محل الاحتجاز التابع لأمن الدولة بعد جلسات المحكمة. والنتيجة أنهم ربما

يخشون الانتقام إذا ما اشتكوا إلى النيابة تعرضهم للتعذيب. ودأب محققو أمن الدولة الذين يستخدمون أسماء مستعارة إلى تغمية عيون المشتَبه فيهم، ما يُصعّب على الضحايا التعرف إلى من يعذبونهم. في مصر، تعتبر عدم قدرة الضحية على التعرف إلى من قام بتعذيبه عائقًا يحول دون التماس التعويض والإنصاف القانونيين[370].

تدفع الأدبيات في شأن التعذيب في مصر قارئها إلى التساؤل: هل خلا يوم في عهد مبارك من هذه الممارسة المنهجية الواسعة للتعذيب[371]؟ ومع ذلك بقيت حال الإنكار الموقف الرسمي للحكومة المصرية في مواجهة هذه التقارير وتفصيلاتها. وظلت الحكومات المتعاقبة في عهد مبارك ترد بنفي كون التعذيب نهجًا لديها، وتشكك في التقارير ومن يقفون وراءها. فمنذ عرضها تقريرها الأول في عام 1989 أمام اللجنة الدولية لمناهضة التعذيب، أكدت بإلحاح أن تطبيق الطوارئ لا يسلب الضمانات الدستورية لحقوق الإنسان في مصر. وتعترف، أحيانًا، بوقوع «بعض» الانتهاكات و«الحوادث الفردية» التي تتضاءل أهميتها أمام مقدار المخاطر الإرهابية الكبيرة التي تواجهها البلاد.

لا يمكن فهم تحوّل التعذيب إلى نهج بقصر الحديث على جهاز الشرطة ومباحث أمن الدولة وحدها. إذ تورطت في تحويله إلى نهج مؤسسات العدالة والصحة والرقابة. وتضم المنطقة الغائمة في خريطة المسؤولية أدوار النيابة العامة وسلطة القضاء، إضافة إلى التواطؤ الطبي في وزارة الصحة ومصلحة الطب الشرعي. فكلما هزت رواية مأساوية عن تعذيب مواطن وقتله في مقر احتجاز أمني ترافق معها افتضاح أمر نظام العدالة الجنائية المصري وعجزه التام عن إنزال العقاب الرادع وتحقيق أي مستوى من العدالة لمصلحة الضحايا. وتخطى الأمر عبث الإجراءات، أو تمكن الأمن من إخفاء الدلائل

---

(370) إفلات الجناة من العقاب، وحرمان الضحايا من العدالة في قضايا التعذيب (نيويورك: هيومن رايتس ووتش، 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/egypt0111arweb.pdf>.

(371) يثبت عاطف سعيد في كتابه عن التعذيب في مصر، وهو يغطي عقودًا ثلاثة من حكم مبارك عددًا من هذه المراجعات والتقارير التي تدلل على تفشي التعذيب باتساع بالغ يفيد بتورط جهاز الشرطة المصرية بأكمله. انظر: سعيد، التعذيب في مصر، ص 15-27.

وإفساد التحقيقات، بل بدا مع كل واقعة تعذيب أن هذه المؤسسات غير راغبة في القيام بمسؤوليات الإنصاف والعدل. هكذا تدهورت الظاهرة إلى مستوى الجريمة ضد الإنسانية، باعتبار اتساع النطاق وثبوت المنهجية في ارتكابها حسبما تثبته مقررات المحكمة الجنائية الدولية في المادة السابعة من نظامها المؤسس.

لهذا أيضًا كان من الطبيعي أن ينظر جمهور الثورة المصرية بقدر كبير من الشك والقلق إلى دور النيابة العامة ودوائر القضاء، وظلت تسم الأخير بـ«الملاكي»، إشارة إلى تبعيته التامة لإرادة مبارك. إذ كانت هذه المؤسسات عونًا لمرتكبي جريمة التعذيب للإفلات من العقاب، حتى إنه طوال ثلاثين عامًا من حكم مبارك لم يُدَن ضابط واحد بإفساد الإجراءات العدلية أو بهدر الدلائل أو بتدبيج افتراءات وأكاذيب تأخذ بها المحاكم. وغالبًا ما تواطأت النيابة العامة للسماح للجُناة بالإفلات من العقاب.

لم تستمع الحكومة المصرية لتوصيات اللجان الدولية، ومنها توصية لافتة للجنة مناهضة التعذيب في عام 1996، حاولت لجمها بعبارات دبلوماسية، فقالت فيها: «يمارس التعذيب في مصر بصورة منظمة على يد قوات الأمن، ولا سيما جهاز مباحث أمن الدولة، وعلى الرغم من إنكار الحكومة المصرية الاتهام بممارسة التعذيب الذي وجّهته منظمات غير حكومية موثوق في مصداقيتها، تشير التقارير بشكل متسق في ما تورده من حالات التعذيب، إلى أنه بات حالًا معتادًا ومتفشيًا ومتعمّدًا في جزء كبير من البلاد على الأقل»[372]. حاولت السلطة في العقد الأخير من عهد مبارك اتخاذ بعض الخطوات بغية تنفيس الضغط وتخفيف الاتهامات لها بالسماح بتفشي وباء العنف الجسدي والتعذيب. وظلّت الخطوات التي تباهت بها الحكومة ووصفتها بالإيجابية شكلانية إلى حد بعيد، غايتها الرئيسة كما يبدو أن تخاطب الخارج، لكنها لا تمارس في الداخل. وظلت المؤسسات الرسمية التي أنشئت تحت عناوين حماية حقوق الإنسان صورية في سلطتها ومحدودة إلى حدود صفرية في قدرتها على محاسبة جهاز الأمن، سواء كانت إدارات حقوق الإنسان في

(372) الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب: مصر (وثيقة رقم 12/ 06/ 94 - A /49 /44 para 86)، أيار/ مايو 1996.

وزارات العدل والداخلية والخارجية التي نشأت مع مطلع الألفية الجديدة أم في المجلس القومي لحقوق الإنسان[373] الذي برز عجزه الشديد وبؤس أدائه في الأعوام الأخيرة التي شهدت الحراك الجماهيري ضد مبارك.

على الرغم من منطوق المادة (126) من قانون العقوبات المصري الذي يشدّد على أن «كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالسجن المشدد من ثلاث سنوات إلى عشر»، والتثنية بأنه «... وإذا مات المجنى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدًا، ظلت أبواب التشريع والقضاء مشرعة لتمرير ممارسات انتهاك الجسد؛ بإخراجها من التعريف الدولي المعتمد لجريمة التعذيب[374]، أو بتفسير القانون والفعل بشكل يحد من العقوبة ويسمح بإفلات الجاني. لم تُمس أغلبية التشريعات المتعلقة

(373) أُنشت إدارة حقوق الإنسان في وزارة العدل في عام 2000 وتوالت باقي الإدارات المعنية بالمسألة في وزارتي الخارجية 2003، والداخلية 2005، فيما أُسس المجلس القومي لحقوق الإنسان بموجب القانون 94 لسنة 2004.

(374) في بيان أخير لها صدر في ذكرى اليوم العالمي لمناهضة التعذيب (2014)، طالبت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الحكومة المصرية بالإسراع بتعديل المواد التي تخص جريمة التعذيب في قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية، كي يتوافقا ودستور 2013، ومقررات اتفاقية مناهضة التعذيب. وسمت المنظمة المادتين 126 و129، باعتبارهما مخالفتين لاتفاقية مناهضة التعذيب التي وقعت عليها مصر وأصبحت مكملة للدستور وجزءًا من التشريعات، وأوصت بإعادة النظر في ما يتعلق بإحالة المتهمين في قضايا التعذيب وفقًا للمادة 129 الخاصة باستعمال القسوة من قانون العقوبات، إذ إن العقوبة فيها لا تكفل بحال الردع لمقترف الجريمة. وأوصت بعدم استخدام المادة 17 مع مرتكبي جرائم التعذيب التي تتعلق باستعمال الرأفة، مطالبة بالإسراع في إصدار الأحكام بقضايا التعذيب والتعويض المادي للضحايا، وطلبت بأن يشمل الحكم المدان بجرائم التعذيب العزل من الوظيفة، كما شددت على أهمية تعديل بعض مواد قانون العقوبات المتعلقة بالتعذيب: المواد 126، 129، 280، 282 التي لا تتوافق وبنود اتفاقية مناهضة التعذيب، وكذلك المواد 63-64-162-232 من قانون الإجراءات التي ترى أنها لا تتوافق بحال مع التزامات مصر الدولية بحكم الاتفاقية، وناشدت الحكومة المصرية توقيع البروتوكول الاختياري الخاص باتفاقية مناهضة التعذيب. انظر: «مصر: يجب الوفاء بالوعد الممنوح بالإفراج عن المعتقلين نهاية يونيو... مراجعات قانون الطوارئ في 11 مايو تعني انعدام أي مسوغ قانوني ،» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 29/ 6/ 2010)، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/pressrelease/2010/06/29/922>، ونسمة فارس، «المنظمة المصرية تطالب بتعديل التشريعات الخاصة بجريمة التعذيب،» المصريون، 27/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/r0LJsE>.

بالتعذيب طوال عقود، وظلت محمية بسياج منيع إبقاءً لممارسة التعذيب حيّة وفاعلة. ولئن صلحت المواد التشريعية القاصرة في أحوال قليلة لتقديم لوائح اتهام ضد مقترفي التعذيب، جاء قانون الطوارئ ليبطل فاعليتها تمامًا. وبقيت حال الطوارئ حصن الجلادين ودستور منظومة القهر الفعلي. وعلى الرغم من عدد من وعود مبارك بالحد من الطوارئ وإلغائها، سارع النظام قبل شهور من اندلاع الثورة إلى تمديد حال الطوارئ، منهيًا الآمال كلها في وقفها. وفي 12 أيار/مايو 2010، صادق البرلمان المصري على تمديد العمل بالقانون لمدة عامين آخرين، ما دفع بحملة قادتها المنظمات الحقوقية المصرية إلى تأليف لجنة وطنية للتصدي لتمديد العمل بقانون الطوارئ، وأعلنت أنها ستلجأ إلى مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لفضح مخالفات النظام. الطريف مع قانون الطوارئ أنه لم يطبق في الأحوال التي وصفها لإعلان حال الطوارئ، بل ظل موجودًا وملوّحًا به في وجه الجميع بالمخالفة لذاته، وهو لم يغب للحظة واحدة طوال عقود ثلاثة من حكم مبارك[375] على الرغم من أن القانون يسمي ثلاثة أسباب فقط تسمح بفرض حال الطوارئ: حال وقوع حرب أو التهديد بوقوعها (وهذا لم يحدث طوال عهد مبارك)، وحال وجود اضطرابات داخلية أو كوارث عامة (وهذه أحوال كانت قليلة جدًا)، وحال انتشار الأوبئة (وهي لم تقع). بالطبع كان تمرير القانون عبر بوابة البرلمان أمرًا سهلًا، في ظل هيمنة الحزب الوطني عليه. كان الأمنيون حريصين على ما يمنحه لهم القانون من سلطات واسعة تسمح بكل الممارسات المنتهكة لحقوق الإنسان وسلامة الجسد، إذ يمنح «السلطة التنفيذية الحق في تقييد حرية الأشخاص في التجمع والتحرك والإقامة والمرور في أماكن وأوقات بعينها، كما تتيح توقيف واعتقال المشتبه بهم أو من يمثلون خطرًا على الأمن العام وتفتيش الأشخاص والأماكن من دون الالتزام بنصوص قانون الإجراءات الجنائية». وكانت حال الطوارئ

(375) منذ إعلانها في السادس من تشرين الأول/أكتوبر 1981 عقب اغتيال الرئيس الأسبق أنور السادات، استمرت حال الطوارئ دونما انقطاع طوال عهد مبارك، وفي العقد الأخير له، وبالتوازي مع الحراك الشعبي ضد التمديد لمبارك وتوريث ابنه الحكم تصاعدت حدة النقد لتمديدات الطوارئ التي تحدث كل عامين وتعالت مطالبة بإنهائها الفوري. انظر في هذا الشأن بيانات المنظمات الحقوقية في كل مرة يجري فيها تصويت في مجلس الشعب ينتهي بتمديد، ومثال لها بيان المبادرة المصرية عن إنهاء حال الطوارئ في عام 2003، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/pressrelease/2003/02/24/152>.

المعلنة منذ عام 1967 قد توقفت لفترة وجيزة، ثم أعلنت مجددًا في السادس من تشرين الأول/ أكتوبر 1981 في إثر اغتيال الرئيس الأسبق أنور السادات، واستمرت طوال عهد مبارك. ووصل عدد المعتقلين السياسيين في منتصف التسعينيات إلى ما يزيد على 30 ألف شخص، وصل عدد المعتقلين السياسيين في منتصف التسعينيات إلى ما يزيد على 30 ألف شخص، أمضى بعضهم أكثر من عشرين عامًا في السجن من دون محاكمة. وعزز القمع الأمني بمنح أجهزة الأمن الحق في مراقبة الرسائل وتفتيش الأماكن ومصادرة المطبوعات من دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية ومن دون إذن من النيابة العامة أو القضاء[376]. وفي الأعوام الأخيرة لعهد مبارك احتدّ الجدل في شأن دسترة الطوارئ عبر تعديل مقترح للمادة 179 تمهّد الطريق لقانون لمكافحة الإرهاب، رأى فيه كثر أنه جاء ليعطل العمل بحقوق دستورية أساسية بدعوى التصدي لخطر الأعمال الإرهابية. كان مبارك قد اقترح في رسالته إلى مجلسي الشعب والشورى في 26 كانون الأول/ ديسمبر 2007 أن توافر المادة 179 من الدستور بعد تعديلها ما سمّاه «حماية دستورية تستظل بها الإجراءات» المتخذة في مواجهة الإرهاب[377].

سادس عشر: فضيحة التعذيب بالوكالة

لعل أكثر ما يثبت كفاءة منظومة التعذيب في مصر أنها صارت وكيلًا عالميًا يحصل على مقاولات التعذيب واستنطاق الضحايا والتحقيق معهم. إذ تجذّر

---

(376) لسرد نتائج استمرارها عبر ثلاثة عقود انظر: «مع إنتهاء حالة الطوارئ بعد أكثر من 30 عام... المبادرة المصرية: أولى خطوات بناء دولة القانون والقضاء على الإفلات من العقاب،» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 18/ 2/ 2007)، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/pressrelease/2012/06/01/1424>.

(377) الغرض من التعديل بحسب ما جاء في رسالة مبارك إلى البرلمان هو إيجاد نص يضمن أن تتجاوز إجراءات مكافحة الإرهاب الحماية المقررة في مواد الدستور أرقام 41 (في شأن قواعد القبض والاحتجاز)، و44 (في شأن قواعد تفتيش المنازل)، و45 (في شأن خصوصية الاتصالات والمراسلات). انظر بيان عن الموضوع: «على اللجنة التشريعية في مجلس الشعب أن ترفض مقترح المادة 179 من الدستور بشأن مكافحة الإرهاب،» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 18/ 2/ 2007)، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/pressrelease/2007/02/18/158>.

عنف الأمن المصري وأصبح التعذيب عاديًا إلى درجة أن مصر كانت من ضمن الدول التي أرسلت إليها الولايات المتحدة معتقلين للتحقيق معهم باستخدام وسائل لا يجوز استخدامها في السجون الأميركية مثل التعذيب.

نُقل السجناء أو الإرهابيون الذين لا دليل يمكّن من إدانتهم في المحاكم الأميركية إلى دولة ثالثة مثل مصر، لغرض التحقيق والتعذيب. وسلّمت الولايات المتحدة إلى مصر معتقلين مصريين أساسًا (لكن غير مصريين أيضًا) للتحقيق معهم في مصر لأنّ الاستخبارات المصرية قادرة على استخدام وسائل التعذيب. وجرى هذا بأمر تنفيذي رقم 12947 وقّعه الرئيس الأميركي بيل كليتنون في 23 كانون الثاني/ يناير 1995. في هذه المرحلة بدأ تعاون كامل بين الاستخبارات المصرية والاستخبارات الأميركية ضد الجهاديين.

فصّل مايكل شيور (M. Scheuer)، من وحدة مكافحة الإرهاب في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، هذه الإجراءات والممارسات لمجلة نيويوركر[378]. وتنتمي هذه الاستخبارات إلى الدولة ذاتها التي انتقدت بعض أذرع وزارة خارجيتها الممارسات المصرية ضد حقوق الإنسان.

في نهاية عام 2014 تفجرت حقائق برنامج وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية للترحيل الاستثنائي الذي أدّت فيه مصر دورًا رئيسًا، وذلك بصدور تقرير لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، حيث وصفت ديان فاينشيتاين (رئيسة لجنة الاستخبارات المنوط بها مراقبة مكوّن الاستخبارات الأميركية وأجهزته) سلوك وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية المرصود فيه بأنه «وصمة عار في تاريخ الولايات المتحدة». وأظهر التقرير أن مصر كانت أحد أهم مواقع الترحيل السري، أو ما سمي بالبقع السوداء التي عملت بسرية كوكيل للتعذيب لمصلحة الاستخبارات الأميركية[379].

---

(378) محمد المنشاوي، أمريكا والثورة المصرية: من 25 يناير إلى ما بعد 3 يولية - شهادة من واشنطن (القاهرة: دار الشروق، 2014)، ص 37-38.

(379) من الروايات اللافتة لمقدار هذا الاستعداد للتعذيب وانتهاك الأجساد ما روته تلغراف نقلًا عن أحد ذوي القيادي في القاعدة أيمن الظواهري، عندما طلبت الولايات المتحدة من السلطات المصرية معاونتها في بحث تجريه على رأس متفحمة عثر عليها في كهوف «تورا بورا» ويشكون في كونها تخص أيمن الظواهري، وطلب الأميركيون من عمر سليمان مدير المخابرات العامة المصرية =

كانت المعلومات المنتزعة في المعتقلات المصرية جزءًا من المعلومات التي اعتمد عليها وزير الخارجية الأميركي الأسبق كولن باول في خطابه إلى الأمم المتحدة لتبرير حرب عام 2003 على العراق، والتي ثبت في ما بعد أنها معلومات مفبركة لكنها ساهمت في حسم قرار دولي بشن الحرب على العراق. وتذكر هيومن رايتس ووتش في تقريرها في عام 2005 عن مصير الإسلاميين المرحلين ضمن برنامج الترحيل الاستثنائي أن مصر «هي الدولة التي جرى ترحيل أكبر عدد من المشتبه بهم إليها». كان الترحيل يعني نقل الأفراد إلى منظومة قهر بالغة العنف، تضطلع بمهمات الاحتجاز والتعذيب لمصلحة الاستخبارات الأميركية، والترحيل كان سريًا، ما يعني استخدام المطارات والمجالات الجوية في رحلات طيران خاصة وسرية لا تظهرها السجلات(380).

سابع عشر: تصاعد الرفض في إثر مقتل خالد سعيد

كوّنت قضية خالد سعيد رأيًا عامًا محليًا في الإسكندرية بشكل سريع بسبب تناقل وسائل التواصل الاجتماعي صور تعذيب خالد سعيد، ما حدا بالناشطين السياسيين وناشطي الفيسبوك إلى التجمع في 9 حزيران/ يونيو أمام القسم، وقُدّر

= حينذاك بعيّنة من الحمض النووي من محمد الظواهري، شقيق أيمن المسجون بأحكام تتعلق بالإرهاب في أحد السجون المصرية، فعرض سليمان على الأميركيين بكل أريحية أن يرسل إليهم «ذراع» محمد الظواهري كاملة، فاضطروا أمام «كرمه» إلى أن يوضحوا له أن الاختبار لا يقتضي إلا الحصول على عيّنة صغيرة فحسب من دم السجين. انظر: Samer Al-Atrush, «Egypt Offered Arm of al-Qaeda Number Two's Brother as DNA Evidence,» *Telegraph*, 8/5/2011, Retrieved in 1/1/2014, from the Web: <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/egypt/8501207/Egypt-offered-arm-of-al-Qaeda-number-twos-brother-as-DNA-evidence.html>.

نجد أحد أكثر الأمثلة فجاجة في حكاية المعتقل علي محمد عبد العزيز الفخيري المشهور بـ «الشيخ الليبي» الذي أُرسل للتعذيب في مصر، بعد اعتقاله في باكستان بعد شهور من هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001. بعد استجواب وكالة الاستخبارات الأميركية له، جرى ترحيله استثنائيًا إلى مصر في مطلع عام 2002. في مصر لاقى صنوف التعذيب المعتادة، ومنها وضعه في تابوت ضيق عرضه خمسين سنتيمترًا لنحو 17 ساعة ولكمه وضربه حتى يبوح باعتراف في شأن ثلاثة من أعضاء القاعدة ذهبوا إلى العراق ليفهموا المزيد عن الأسلحة النووية.

(380) Nadine Marroushi, «What Can Egypt Take from the Torture Report?,» (Middle East Eye, 14/12/2014), Retrieved in 1/1/2015, from the Web: <http://www.middleeasteye.net/columns/what-can-egypt-take-torture-report-2091420302#comment-3427>.

عددهم بنحو 66 شخصًا. وقامت قوى الأمن بالاعتداء على المعتصمين واعتقلت بعضهم لمدة محدودة[381].

تكررت الاحتجاجات في ميدان المنشية وأمام المحكمة وحزب الغد من العشرات من المحتجين للمطالبة بمحاكمة قتلة خالد سعيد. وكان أبرزها تظاهرة في 25 حزيران/ يونيو جمعت الآلاف من المواطنين للاحتجاج على مقتل خالد سعيد وسط وجود أمني كثيف يساوي عدد المحتجين تقريبًا، إضافة إلى إقامة الحواجز لمنع المحتجين من السير في الشوارع وانضمام الأهالي إليهم[382]. وشارك في التظاهرة حمدين صباحي وأيمن نور ومحمد البرادعي[383].

حملت التظاهرات السابقة طابعًا تنظيميًا سياسيًا من الأحزاب الفاعلة في الإسكندرية[384]، لكن الاحتجاجات ما لبثت أن انتقلت في وقت لاحق إلى أمام منزل خالد سعيد في شارع كليوباترا بمشاركة أهالي الحي رجالًا ونساءً[385]. ردد

(381) من شهادة أحمد عراقي نصار، في 24 نيسان/ أبريل 2012.

(382) مقطع فيديو بعنوان «مظاهرة خالد سعيد مع البرادعي» بث بتاريخ 25/ 6/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.youtube.com/watch?v=u_OsjhRF05U>.

(383) من شهادة أحمد عراقي نصار، في 24 نيسان/ أبريل 2012.

(384) بعض أهم التظاهرات التي نددت بمقتل خالد سعيد مع أهم القوى السياسية التي شاركت في الاحتجاج:

13 حزيران/ يونيو 2010: منطقة كليوباترا، أمام منزل خالد سعيد، الاشتراكيون الثوريون، 6 أبريل، الجمعية الوطنية من أجل التغيير، الإخوان بشكل مستقل (أفراد)، حملة البرادعي.

18 حزيران/ يونيو 2010: مظاهرة أمام مسجد القائد إبراهيم، الإسكندرية، الاشتراكيون الثوريون، 6 أبريل، حزب الغد، الجمعية الوطنية من أجل التغيير، الإخوان بشكل مستقل (أفراد) ، حملة البرادعي.

25 حزيران/ يونيو 2010: وقفات احتجاجية صامتة على كورنيش الإسكندرية، صفحة كلنا خالد سعيد، الاشتراكيون الثوريون، 6 أبريل، الجمعية الوطنية من أجل التغيير، حزب الغد، الإخوان بشكل مستقل (أفراد) ، حملة البرادعي.

9 تموز/ يوليو 2010: تظاهرة أمام مسجد سيدى جابر، الإسكندرية، الاشتراكيون الثوريون، 6 أبريل، الجمعية الوطنية من أجل التغيير، الإخوان بشكل مستقل (أفراد) ، حملة البرادعي.

(385) مقطع فيديو في تموز/ يوليو أمام منزل خالد سعيد، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.youtube.com/watch?v=uHDsFIuxg4I>.

ومقطع آخر لفيديو في آب/ أغسطس، على الموقع الإلكتروني:
= <http://www.youtube.com/watch?v=u_OsjhRF05U>.

المحتجون شعار «يسقط حسني مبارك» بكثافة عندما كان الأهالي يخرجون من بيوتهم للانضمام إلى التظاهرة(386).

بالتزامن مع نشاط الأحزاب والقوى الفاعلة في الإسكندرية دعت صفحة «كلنا خالد سعيد» إلى مجموعة من الوقفات الصامتة كانت تنظم كلَّ يوم جمعة على كورنيش الإسكندرية وفي مناطق متفرقة. لبّى دعوتها ناشطون من محافظات مختلفة ونظموا فاعليات داخل محافظاتهم. وخلال الوقفة الصامتة الرابعة (23 تموز/ يوليو) التي انتلقت من أمام منزل خالد سعيد في وقت لاحق في شارع كليوباترا وحملت طابعًا شعبيًا من خلال مشاركة أهالي الحي في الاحتجاج رجالًا ونساءً في حشد كبير قدر بحوالى 2000 شخص، ردد المحتجون شعار «يسقط حسني مبارك» عندما كان الأهالي يخرجون من بيوتهم للانضمام إلى التظاهرة. كما نظم شباب الحركات الثورية إفطار اليوم العاشر من رمضان أمام منزل خالد سعيد، وأعقبه محاكمة شعبية لقتلة خالد سعيد، ثم مسيرة في اتجاه شارع بورسعيد، فحاصرت قوات الأمن المتظاهرين وفرضت طوقًا أمنيًا من جانبي الشارع الذي يقع فيه منزل خالد سعيد. حوصر المتظاهرون، واعتقل بعضهم، منهم أبو عمر المصري، وأُطلق أغلبيتهم في اليوم نفسه(387). وبحسب شهادة أخرى، اعتدت القوى الأمنية على المحتجين، واعتقلت إمام جامع بسبب دعوته إلى عدم السكوت عن نظام مبارك وممارسات أمن الدولة(388). أما خارج الإسكندرية، ففرقت القوى الأمنية في حزيران/ يونيو

= يوضح كلا المقطعين مقدار المشاركة الشعبية في الاحتجاج وطابعها الأهلي.

(386) من شهادة خلود سعيد، ناشطة في المجتمع المدني، مقابلة شخصية أجراها معها أحمد عبد ربه وعلي الرجّال في الإسكندرية في 7 كانون الأول/ديسمبر 2011. حاول الإخوان المسلمون تجنب شعار يسقط حسني مبارك في التظاهرات السابقة أو ترداده مرة واحدة فقط في الأغلب خوفًا من نقمة الأمن. ولم يشاركوا في تظاهرة شارع كليوباترا بصفتهم الرسمية وإنما بصفة فردية من بعض أعضاء الجماعة.

(387) شهادة مكتوبة من الناشط الاسكندراني محمد عبد السلام، بوساطة خالد السيد.

(388) من شهادة أحمد عراقي نصار، في 24 نيسان/ أبريل 2012، ومقطع فيديو بعنوان «وقفة خالد سعيد في رمضان» يُظهر تفصيلات يوم احتجاجي على مقتل خالد سعيد في المدن المصرية المختلفة، لكنه لم ينجح إلا في مدينة الإسكندرية وانتهى بالمحاكمة الشعبية، بث في 31 آب/ أغسطس 2010، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=b6P-vlbDOp4&NR=1&feature=endscreen>.

اعتصامين في القاهرة احتجاجًا على مقتل خالد سعيد، نُظّم أحدهما أمام وزارة الداخلية (تظاهرة لاظوغلي الشهيرة)، والثاني في ميدان التحرير. وألقي القبض على عشرات المحتجين[389].

تشابهت الطبيعة الاحتجاجية على مقتل خالد سعيد مع الطبيعة الاحتجاجية التي تلت إحراق محمد بوعزيزي نفسه في سيدي بو زيد في تونس، وبوتيرة التطور نفسها، حيث تلقف الناشطون السياسيون قضيته وعملوا على تكوين رأي عام داعم للقضية ومناهض للنظام[390]، إضافة إلى الاحتجاج الشعبي الأهلي. لكن الاشتعال الحقيقي لانتفاضة شعبية ضد ممارسات الأمن في مصر جرى بعد الثورة في تونس.

كان محمود سامي (المشرف على صفحة «أنا اسمي خالد سعيد») من حركة 6 أبريل[391]، وسيكون لمحمود سامي نفسه دور مهم في تظاهرات 25 يناير. ثم أنشأ وائل غنيم صفحة«كلنا خالد سعيد»، وظل اسمه واسم زميله في إدارة الصفحة عبد الرحمن منصور مجهولين حتى نشوب الثورة، حيث عُرف وائل غنيم إعلاميًا بعد اعتقاله عشية جمعة الغضب 28 كانون الثاني/ يناير 2011.

في حالة صفحة «كلنا خالد سعيد» أدّى الـ «فيسبوك» دورًا مُثبتًا وواضحًا في فرض قضية التعذيب وعنف الأمن على أجندة وسائل الإعلام[392]. فحاولت هذه بدايةً أن تتجاهل قضية خالد سعيد وتكتفي برواية الأمن الكاذبة الروتينية التي لا تكتفي بتعذيب الضحية وقتله، بل تشوّه سمعته بعد ذلك لتبرير موته. كما نجحت الصفحة مع غيرها، ولا سيما صفحات 6 أبريل، في تنظيم بعض التظاهرات

---

(389) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص 153.

(390) عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 199-212.

(391) غنيم، ص 140.

(392) بعد المدوّنات، أصبحت وسيلة التواصل الاجتماعي الـ «فيسبوك» الأكثر رواجًا في مصر مع مطلع عام 2010، إذ بلغ عدد مستخدميه في حينه نحو 4313180، أغلبيتهم من المراهقين والشباب. وكان الشاب وائل غنيم من بين من آمنوا إيمانًا شبه كلي بقدرة الإنترنت، ولا سيما صفحات التواصل الاجتماعي، على التأثير بالوصول إلى قطاعات أوسع من الناس، وفضائها الحر المفتوح. وفصّل دوافعه وأسبابه في كتاب أصدره بعد الثورة، انظر: المصدر نفسه، ص 67.

والوقفات الاحتجاجية التي تتجاوز المشاركة فيها ناشطي حركات المعارضة المعروفين.

من أجل تعريف المواطنين المصريين بقضية خالد سعيد ونشر فضائح التعذيب في وسائل التواصل الاجتماعي، أنشأت مجموعة من الناشطين صفحة على الـ «فيسبوك» باسم «كلنا خالد سعيد» بعد 3 أيام من مقتله[393]. وامتلك الشباب المؤسسون للصفحة خلفية معرفية وكمية عن جرائم التعذيب، وذلك من خلال عملهم في المواقع الإخبارية وقراءاتهم عن حالات كهذه. واهتمت الصفحة في الدرجة الأولى بقضية خالد سعيد، ومن ثم عملت على نشر فضائح التعذيب والتحرش الجنسي وكل ما له علاقة بالفساد أو الإجرام، مثل تفجير كنيسة القديسَين[394]. أدّت الصفحة دورًا مهمًا في تسييس الشباب المهتم حديثًا بالسياسة، خصوصًا في المحافظات البعيدة عن القاهرة والإسكندرية[395].

على الرغم من الاحتجاجات السابقة والحملة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي للكشف والتنديد بالتعذيب في السجون المصرية، استمرت الشرطة

---

(393) الشباب هم: وائل غنيم وعبد الرحمن منصور من ناشطي حملة دعم البرادعي (وسبق لعبد الرحمن منصور العمل في حركة 6 أبريل) ومن ثم انضم إليهما في وقت لاحق علي أحمد صالح، الناشط في حملة دعم البرادعي أيضًا.

(394) من شهادات عبد الرحمن منصور وأحمد صالح مديري صفحة «كلنا خالد سعيد»، مقابلة شخصية أجرتها معهما يسرا طه، لمشروع التوثيق لهذا البحث، في القاهرة في 24 نيسان/ أبريل 2012.

يروي عبد الرحمن منصور أنه خلال عمله في أحد المواقع الالكترونية «وصلنا فيديو لطفل يبلغ من العمر 11 عامًا من مدينة شها في المنصورة وقد حُرق ومات وقد كان هذا الطفل يمتلك توكتوك، وفي إحدى المرات ركب معه اثنان من أمناء الشرطة ورفضا دفع الأجرة ولفّقا له قضية وتم تعذيبه حتى الموت».

(395) من شهادة أبو العلا ماضي، في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2012. ومعلومات متقاطعة من شهادات نشطاء مدينة أسوان (نجلاء بسيوني، مخرجة تلفزيونية - وفاء عشري، ناشطة في المجتمع المدني - محمد الدين عبد الحميد، ناشط في حزب العدل - محمد علي بدري، سكرتير عام حزب الوفد فى محافظة أسوان وعضو مجلس الحكماء في ائتلاف شباب الثورة وعضو مجلس إدارة الجمعية المصرية لدعم الحوار الديمقراطي - ميسرة عبد العزيز عبدون، حزب الوفد وعضو في شباب ائتلاف الثورة في أسوان - أحمد عبد الرزاق، ناشط سياسي)، مقابلة شخصية في جلسة مشتركة أجراها معهم أحمد عبد ربه وعلي الرجّال لمشروع التوثيق لهذا البحث في مدينة أسوان في 30 أيلول/ سبتمبر و1 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

المصرية في اتباع هذه الوسائل، بل زادت حدّتها. ونشرت صفحة «كلنا خالد سعيد» في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 قصة مدعّمة بمقطع فيديو يحوي شهادات لأهل شاب مصري (19 عامًا) مات تحت التعذيب في قسم سيدي جابر في الإسكندرية، وألقي القبض عليه لخلافه مع ضابط أمن خلال مروره في الطريق، وعُذّب أيامًا عدة، ومن ثم أُلقيت جثته في ترعة المحمودية في الإسكندرية[396].

بعد تفجير كنيسة القديسَين في الإسكندرية في اليوم الأول من عام 2011، شنّت قوات الأمن حملة اعتقالات لمجموعة من الشبان السلفيين. وكان من بينهم شاب يدعى السيد بلال الذي استدعته مباحث أمن الدولة في مديرية الأمن القديمة في محافظة الإسكندرية. وبعد أيام عدة تلقت أسرته اتصالًا هاتفيًا من مركز قيلح الطبي التابع لقسم اللبان يخبرهم بضرورة حضورهم لاستلام جثته، وحال ذهاب الأسرة إلى المركز أُخطرت من مسؤوليه بأن شخصين مجهولين أحضراه وهو متوفى، وبعد استلام الجثمان تبيّن للأسرة وجود آثار تعذيب وكدمات شديدة على أنحاء مختلفة من جسده[397]. نشرت صفحة «كلنا خالد سعيد» صور الشاب وتفصيلات عنه تفند الادعاءات الحكومية. وفي مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير، بدأت محاكمة الضباط المسؤولين عن تعذيبه[398]. ومن الجدير بالذكر أن الحركة

(396) من صفحة كلنا خالد سعيد، 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <https://www.facebook.com/ElShaheeed/posts/169241706438594>.

وللاستماع إلى شهادات أقارب الضحية يمكن زيارة الموقع التالي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014: <http://www.youtube.com/watch?v=gvQlWqC80K8&feature=share>.

(397) الرواية نقلًا عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، محكمة جنايات الإسكندرية ترجئ نظر قضية بلال لجلسة 17 مارس المقبل للاستماع للشهود، 19فبراير/ شباط 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://ar.eohr.org/?p=2186>.

(398) حُكم على أربعة ضباط هاربين (حسام إبراهيم محمد رضا الشناوي وأسامة محمود عبد المنعم الكنيسي وأحمد مصطفى كامل وشهرته أدهم البدري ومحمود عبد العليم محمود علي) مسؤولين عن تعذيب السيد بلال بالسجن المؤبد، كما قضي حضوريًا بمعاقبة الضابط محمد عبد الرحمن الشيمي سليمان – وشهرته علاء زيدان – بالسجن لمدة 15 عامًا. انظر: «محكمة جنايات الإسكندرية تقضي بمعاقبة 4 ضباط بالسجن المؤبد ومعاقبة آخر بالسجن 15 عامًا،» (المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، 21 حزيران/ يونيو 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://ar.eohr.org/?p=2547>.

السلفية رفضت المشاركة في تظاهرات الاحتجاج على تعذيبه وقتله[399]. وشكك بيان أصدره عبد المنعم الشحات، الناطق باسم السلفيين في الإسكندرية، في نيات الداعين إلى التظاهر، باعتبارهم سيجلبون الخراب على مصر وعلى الحركة السلفية، «وظلت المجموعات السلفية في الإسكندرية على موقفها المعادي للثوار حتى الأسبوع الثاني من الاحتجاجات»[400] خلال أيام الثورة.

(399) Khalil Al-Anani and Maszlee Malik, «Pious Way to Politics: The Rise of Political Salafism in Post-Mubarak Egypt,» *DOMES (Digest of Middle East Studies)*, vol. 22, no. 1 (Spring 2013), p. 60.

(400) إبراهيم الهضيبي، «الإسلام السياسي أثناء الثورة وبعدها،» في: الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، إشراف وتحرير بهجت قرني (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 166.

الفصل الثالث

ثورة 25 يناير
العبور الكبير من الاحتجاج إلى الثورة
تاريخ وتوثيق

أولًا: التحضير لتظاهرات 25 يناير

لم تكن أول مرة يدعو فيها ناشطون إلى وقفة أو تظاهرة في عيد الشرطة (في 25 كانون الثاني/ يناير من كل عام). إذ شهد العام الذي سبق عام الثورة الدعوة نفسها[1]، حتى إن هناك من رجّح أنها ستمضي بالشكل الروتيني ذاته، فيما أجمعت أغلبية الناشطين ممن أدلوا بشهاداتهم لهذا الكتاب أن المبالغة في تصوير الحدث كثورة محددة الموعد يعد «تسطيحًا لأمر شديد التركيب». يوم الشرطة هو يوم عيد وعطلة رسمية أُقرّت قبل هذا بأعوام، وتحوّطت الحكومة هذه المرة بأن نظّمت الاحتفال الرسمي بحضور مبارك في 24 كانون الثاني/ يناير 2011[2]، وألقى خلاله حبيب العادلي (وزير الداخلية) كلمة تباهى فيها بإنجازات جهازه، ومنها الإمساك بمن فجّروا كنيسة القديسين، في الحادث الإرهابي الذي وقع عشية الميلاد، وقال إنهم من جيش الإسلام الفلسطيني المرتبط بالقاعدة، الأمر الذي اتضح كذبه لاحقًا، ولم يُحل أي من المتهمين المزعومين إلى النيابة. لكنها كانت فرصة للوزير لتحريض الناس ضد الدعوة إلى التظاهرات في يوم 25 يناير، متذرّعًا بالفرية التقليدية في خطاب دولة مبارك وإعلامه لمكافحة الإرهاب، التي تجمع عادة بين الفلسطينيين والإسلاميين في سياق مؤامرة تبغي تقويض استقرار الدولة المصرية.

---

(1) معلومات متقاطعة مع مجموعة من الناشطين السياسيين: إسلام لطفي ومحمد عباس (شباب الإخوان سابقًا)، مقابلة شخصية أجراها معهما الباحثون في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هاني عواد ونيروز ساتيك في الدوحة، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012 ومصطفى شوقي (شباب من أجل العدالة والحرية)، مقابلة عبر «سكايب» أجراها معه محمد عباس في 4 أيار/ مايو 2014، ومحمد صلاح (شباب من أجل العدالة والحرية)، مقابلة شخصية أجراها معه محمد عباس في الدوحة، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014، ومحمود سامي من حركة «6 أبريل»، مقابلة عبر «سكايب» أجراها معه محمد عباس في 23 آذار/ مارس 2014.

(2) تسجيل خطاب مبارك في الحفل يوم 24 كانون الثاني/ يناير 2011، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=CzBIuQmwpZ8>.

كانت صفحة «كلنا خالد سعيد» التي أُنشئت في الأساس «لرصد انتهاكات الشرطة المصرية وحل معادلة القمع»، بحسب أحد مؤسسيها عبد الرحمن منصور[3]، قد بادرت بالدعوة إلى التظاهر في هذا اليوم. ويشير منصور إلى أن الفكرة ولدت قبل الموعد بشهرين تقريبًا، في تشرين الثاني/ نوفمبر، بالترافق مع سعي مؤسّسي الصفحة إلى إنشاء مشروع غايته «مراقبة الشرطة»، يعتمد على خرائط إلكترونية تُبيّن كمائن الشرطة في مصر ورصد اعتداءاتها وتوثيق أي معاملة غير لائقة في نقاط الشرطة وأقسامها. ولاحقًا، في أواخر كانون الأول/ ديسمبر، قرر مؤسسو الصفحة، بالاتفاق مع عدد آخر من الناشطين، «ضرورة التحرك يوم 25 يناير» في عيد الشرطة، مع رفع مطالب محددة، على رأسها وقف ممارسات التعذيب وإقالة وزير الداخلية.

كان عبد الرحمن منصور ووائل غنيم مسؤولَي إدارة صفحة «الحملة الشعبية لدعم البرادعي رئيسًا لمصر». وعلى ما يبدو، في ضوء التجاوب الواسع مع صفحتهما، أدرك الشابان أهمية شبكة التواصل الاجتماعي «فيسبوك» في التعبئة للاحتجاج. وبعد تسعة شهور من عملهما في هذه الصفحة، تفجرت قصة مقتل الشاب خالد سعيد على يد عدد من أفراد المباحث في الإسكندرية، القصة التي صدمت الرأي العام، فقرّرا تأسيس صفحة جديدة بعنوان «كلّنا خالد سعيد» التي سبق أن شرحنا ملابسات نشوئها ودورها في الحشد لـ25 يناير في القسم المتعلق بتاريخ الاحتجاج[4].

يقول عبد الرحمن منصور: «كنا نبحث عن مواعيد الإجازات من أجل الإعلان عن تنظيم وقفاتنا وتحركاتنا، وعرفت مصادفة أنَّ وقفات احتجاجية سنوية تجري في 25 كانون الثاني/ يناير منذ عامين، فاقترحت أن نستغل ذلك اليوم للقيام بفاعلية ولتكن وقفة احتجاجية أو عرض فيديو، ولاحقًا»، وبحسب قول منصور: «عندما وردنا خبر هروب الرئيس التونسي بن علي دبّت فينا الحماسة»[5]. قرر

(3) أحمد عبد الحميد حسين، تحرير، يوميات الثورة المصرية، يناير 2011، أوراق الجزيرة؛ 24 (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ الدار العربية للعلوم، 2011)، ص 44.

(4) من شهادة عبد الرحمن منصور وأحمد صالح (مديرا صفحة «كلنا خالد سعيد»)، مقابلة شخصية أجرتها لهذا الكتاب يسرا طه في القاهرة، في 24 نيسان/ أبريل 2012.

(5) من شهادة عبد الرحمن منصور وأحمد صالح، في 24 نيسان/ أبريل 2012.

شباب صفحة «كلنا خالد سعيد» في 28 كانون الأول/ ديسمبر 2010، وقبل هروب بن علي ونجاح الثورة التونسية في إزاحته، نشر الدعوة إلى تظاهرات شعبية في 25 يناير، احتجاجًا على انتهاكات الداخلية، وصيغ عدد من المطالب، أبرزها إقالة وزير الداخلية وحل مجلسي الشعب والشورى بعد انتخابات عام 2010 المزوّرة، وإقرار الحد الأدنى للأجور. وفي 30 كانون الأول/ ديسمبر 2010، علّقت الصفحة على الحدث بالعاميّة المصرية ساخرةً: «يوم 25 يناير هو يوم عيد الشرطة إجازة رسمية ... أعتقد أنهم خلال سنة عملوا حاجات كتير تستحق الاحتفال بيهم على طريقتنا الخاصة ... إيه رأيكم؟»[6].

بعد نجاح الثورة التونسية، كان الموضوع، كما قال منصور، «بسيطًا جدًا ولم يكن منظمًا بالدرجة التي ظهرت»[7]. عزّز نجاح التونسيين النقاش داخل حلقات الناشطين المصريين؛ بعضهم كان «... يبحث عن مشابهة ولو من باب استنهاض الهمم لكسر حاجز الخوف»[8] الذي عدّه الناشطون العقبة الأكثر صعوبة أمام حدوث التغيير في مصر. وكان الدرس التونسي هو الأهم بالنسبة إلى الناشطين المصريين، ومفاده أن الشعوب تستطيع إسقاط أنظمة القمع حين تحتشد وتتحرك ضد الظلم، ودور الشباب بهذا الخصوص رئيس، وأنه حتى في الدول ذات القبضة الأمنية الحديدية يمكن تحقيق زخم شعبي يؤمّن الحماية للوقفات الاحتجاجية ذات الأعداد القليلة - حتى الآن.

كان مصدر القلق الذي يساور الشباب هو احتمال عزوف الناس عن المشاركة الواسعة، ما ينتج فاعلية معروفة النتائج سلفًا، ولا سيما بعد أن يحيط بها عدد يضاعف حجمها من أفراد الأمن. صحيح أن هذا النوع من التظاهرات الجسورة عبّر في البداية عن جرأة كبيرة وكسر حاجز الخوف، ولاحقًا أصبح معروف النتائج، وكانت القوى السياسية تنظّمه عادة بغرض تسجيل الموقف.

(6) صفحة «كلنا خالد سعيد» على فيسبوك. متاحة على الموقع الإلكتروني:
<http://www.facebook.com/elshaheeed/posts/189629641052183>.

(7) من شهادة عبد الرحمن منصور وأحمد صالح، في 24 نيسان/ أبريل 2012.

(8) من شهادة عبد الرحمن منصور وأحمد صالح، في 24 نيسان/ أبريل 2012.

أوجدت الحالة التونسية سجالًا سياسيًا واسعًا في شأن إمكانية تكرارها في مصر، وهو السجال الذي شمل أيضًا قطاعات من النخبة الحاكمة التي شُغلت بتدبيج مبررات لنفي وجود أي تشابه، مؤكدة أن «مصر ليست تونس»[9]. وترجم التَوْق إلى الشبه في الشارع عبر محاولة بعض المواطنين المصريين الاحتجاج بطريقة محمد البوعزيزي. وهي الظاهرة التي بدأت في 17 كانون الثاني/يناير حين قام مواطن يدعى عبده عبد المنعم بمحاولة الانتحار بإشعال النار في جسده أمام مبنى البرلمان. وحتى في 24 كانون الثاني/يناير، بلغت حصيلة المهدِّدين بالانتحار 251 حالة، فيما انتشرت أخبار أن عشرات من أصحاب البازارات في أسوان وكوم أمبو والعاملين فيها هددوا بإشعال النار في أنفسهم احتجاجًا على قرار صادر بإزالة بازاراتهم.

يصف وائل غنيم تطور الأمر على صفحة «كلنا خالد سعيد»، فيقول: «كان الحدث القديم اسمه «الاحتفال بعيد الشرطة 25 يناير» فقمت بتعديل عنوانه إلى «25 يناير: ثورة على التعذيب والفقر والفساد والبطالة». بعد هروب الرئيس التونسي وتنامي الغضب بين المصريين الذين يريدون أن يعيدوا سيناريو تونس مع مبارك، كان يجب أن أعيد توجيه الحدث. لم أستطع أن أقاوم استخدام كلمة ثورة، كل هذا وأنا الذي لا أعتبر نفسي ثائرًا، كان أمرًا في غاية الغرابة بالنسبة إليّ»[10].

لم يعلم غنيم بوجود خطة ليوم 25 يناير، واكتفى بمراسلة مصطفى النجار من حملة البرادعي في حينه، والاتصال بمحمود سامي وأحمد ماهر من 6 أبريل. والحقيقة أن هويّته بصفته مديرًا لصفحة «كلنا خالد سعيد» (آدمن، بحسب التعبير المعرَّب) لم تكن معروفة، وبالتالي لم يدعَ إلى أي من الاجتماعات.

---

(9) أشار الناشط السياسي عمرو صلاح إلى «تأثير «مانشتات» الإعلام [القائلة إن] مصر ليست تونس. هذه المقارنة بحد ذاتها أعطت الموضوع جديّة كبيرة وشكّلت دفعةً له وسط الناس»، من شهادة عمرو صلاح، أحد أعضاء ائتلاف شباب الثورة، مقابلة شخصية أجرتها معه لهذا الكتاب يسرا طه في القاهرة، في 7 أيار/مايو 2012.

(10) وائل غنيم، الثورة 2.0: إذا الشعب يومًا أراد الحياة، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 162.

لكن الخطة كانت قائمة، وعرف هو عن الأماكن المعلنة فحسب[11]. وطرح موضوع شبرا وإمبابة في اتصال لوائل غنيم مع أحمد ماهر بعد استفتاء أعضاء الصفحة، كما يقول غنيم، وذلك بعد تجربة تظاهرات المسيحيين في شبرا[12]. يقول غنيم إنه حتى يوم 20 (كانون الثاني/ يناير) ظل تائهًا بخصوص التنظيم وأماكن التجمعات، واتصل بأحمد ماهر فأجابه الأخير بأن ميزة التوهان تكمن في أن «الأمن تائه أيضًا»[13].

من الدلائل على عدم وجود حساسية عند الشباب تجاه الأحزاب، ولا سيما الإخوان المسلمين، نجد في وصف غنيم لما دار في خلدهم في تلك الأيام، أنه تمنى مشاركة الإخوان في 25 يناير لقوة تنظيمهم وكثرة عددهم، وأن عمر القزار، أحد المسؤولين عن صفحة رصد، أبلغه أنهم سيشاركون كأفراد، وأراد التنسيق فقيل له إنهم كحركة لن ينسقوا مع مجهول[14].

نلحظ هنا الفرق بين التفكير الحزبي المنظم الذي فكّر بالمبادرات وأصحابها والعواقب الممكنة، والتفكير الشبابي المهتم بالعمل، وليس بما قبله وما بعده. ويبقي هذا ديدن الشباب في العمل على أساس أهداف يضعونها وحدهم من دون استراتيجيا شاملة، فكان نقطة قوة لفترة طويلة، وأصبح في النهاية مصدر ضعف، حين اتجهت الأحزاب بعد الثورة إلى عمل منظم من نوع آخر ابتعد أكثر فأكثر عن الشباب.

اللافت هو أن عددًا ممن كتبوا عن الثورة تعامل مع الحذاقة التنظيمية والتدرب على العمل السلمي لتجنب الانزلاق إلى العنف وتجاوز التظاهرات الصغيرة المحاصرة والعديمة التأثير، وكأنها مؤامرة. وكتب كثيرون بتضخيم مبالغ عن تدريب بعض الشباب على برامج الصحافة الشعبية التي نظمها الاتحاد المدني للصحافيين وبرامج فريدوم هاوس وأكاديمية التغيير

(11) المصدر نفسه، ص 170-172.
(12) المصدر نفسه، ص 175.
(13) المصدر نفسه، ص 176.
(14) المصدر نفسه، ص 195.

وغيرها[15]. كانت هذه كلها أمورًا مهمة، لكن الإقدام على الفعل ومصادره المتدفقة كان الأساس.

بقيت صفحة «كلّنا خالد سعيد» افتراضية وذات طابع إعلامي وتحريضي، وتلقت دعمًا افتراضيًا أيضًا من عدد من الناشطين الذين أرسلوا مواد توثيقيّة مصوّرة لنشرها فيها، إلى أن عمد مؤسسوها إلى التواصل والتنسيق مع القوى الشبابية المختلفة الأخرى قبل عشرة أيام من اندلاع الثورة تقريبًا[16]. وأدى محمود سامي (مسؤول العمل الجماهيري في حركة 6 أبريل) دور همزة الوصل بين مسؤولي الصفحة وباقي الحركات، بينما استغلّ المهندس وائل غنيم مهاراته وخبرته في التسويق لتوسيع انتشار الصفحة على شبكات التواصل الاجتماعي.

عمد محمود سامي (مسؤول العمل الجماهيري في حركة 6 أبريل) إلى عقد أول اجتماع لنقل الفاعلية الافتراضية إلى الواقع، في مقر حركة شباب من أجل العدالة والحرية[17]، في القرب من ميدان عبد المنعم رياض، في 15 كانون الثاني/ يناير، وحضره ممثلون عن حركة شباب من أجل العدالة والحرية: محمد عواد ومصطفى شوقي وخالد السيد وياسر الهواري وخالد عبد الحميد وممثلان عن حركة شباب 6 أبريل، هما عمرو عز وطارق الخولي، فيما غاب أحمد ماهر

(15) عبد اللطيف المناوي، الأيام الأخيرة لنظام مبارك: 18 يوم (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2012)، ص 68. يكتب المناوي باهتمام بالغ عن كتاب تدريب من 26 صفحة بعنوان «كيف تثور بحذاقة» أو «بحداءة» حسبما كتب في الدليل، وانتشر بين الشباب الثوار، وعن أفكار جين شارب الذي عمل مستشارًا في الاستخبارات الأميركية، على حد قوله (ص 82). والحقيقة أن قراءة بعض الشباب كتب جين شارب المترجمة إلى العربية والمتأثرة بغاندي والمقاومة السلمية جعلت الكثير من الصحف الغربية تعتبره مفكر الثورة، مثلما اعتبرت الـ «فيسبوك» أداتها الرئيسة. ويمكن المرء أن يستغرب نزوع المعلقين الغربيين والشرقيين المؤمنين بنظرية المؤامرة إلى بحث مستميت عن سر أو شخص أو كتاب يفسر كل شيء. ولا يتعب المناوي من التنظير للمؤامرة وهو يفصل حجم الدعم الذي قدمته السفارة الأميركية لمنظمات المجتمع المدني في مصر في برامج نشر الديمقراطية، والذي يصل إلى 75 مليون دولار في عام 2009 (ص 83-84)، لكنه لا يفصّل دور منظمات المجتمع المدني هذه في الثورة نفسها.

(16) من شهادة عبد الرحمن منصور وأحمد صالح، في 24 نيسان/ أبريل 2012.

(17) للتعرف إلى حركة شباب من أجل العدالة والحرية، راجع قسم الاحتجاجات والانتفاضات السابقة.

عن الاجتماع بداعي السفر. وحضر باسم كامل ممثلًا حملة دعم البرادعي وعبد الرحمن فارس (عضو حركة كفاية). أطلق محمود سامي على خطة الاحتجاج اسم «كرة الثلج». وتتلخص الخطة في عدم الذهاب إلى التظاهر في مكان ثابت مباشرة، بل البدء بمسيرات من مناطق شعبية ذات كثافة سكانية عالية، وجذب الناس بهتافات بسيطة تتحدث عن مطالب معيشية قريبة منهم فحسب، أي إن الهدف أصبح التحرك وليس الوقوف في مكان واحد، والعمل على أن يؤدي التحرك إلى انضمام المارة وزيادة العدد كلما تقدمت المسيرة، ما يؤدي إلى زيادة حجمها مثل كرة الثلج.

تكبر «كرة الثلج» تدرّجًا باستمرار في خلال تدحرجها، ويزداد عدد الناس مع كل خطوة يخطوها المتظاهرون، وفي كل شارع تتجاوزه التظاهرة، حتى الوصول إلى كتلة ضخمة لا قبل لقوّات الأمن مهما كثر عددها بالوقوف أمامها، ولاقت هذه الخطة قبولًا عند جميع الحاضرين.

لاحقًا، ذهب محمود سامي في تاريخين مختلفين إلى المناطق الشعبية القريبة من ميدان التحرير، وعاد إلى المجتمعين مستنتجًا: المسيرة الرئيسة من ناهيا إلى ميدان التحرير، مرورًا بشارع جامعة الدول العربية. اختار هذا المسار على أساس معايير واضحة هي الكثافة السكانية وضيق المكان وتفرّعه في أزقّة عدة تسمح بالتواري عن الأنظار[18]. جرت معاينة شارع ناهيا أكثر من مرة، وهو أحد الشوارع الأكثر كثافة سكانية وازدحامًا في القاهرة، ولا يتعدى عرض بعض أزقته مترين إلى ثلاثة أمتار. وبما أن الشارع مغلق بخط سكك حديد، والمخرج الوحيد منه سلّم المشاة أو كوبري ناهيا الذي يصب في شارع جامعة الدول العربية، اتُفق على أن

---

(18) معلومات متقاطعة من مجموعة مقابلات مع زياد العليمي (حملة دعم البرادعي)، مقابلة عبر «سكايب» أجراها محمد عباس في 11 أيار/مايو 2014 وسالي توما (حملة دعم البرادعي)، مقابلة عبر «سكايب» أجراها معه محمد عباس في 21 أيار/مايو 2014 ومحمد صلاح (شباب من أجل العدالة والحرية)، مقابلة شخصية أجراها معه محمد عباس في الدوحة، في 23 كانون الثاني/يناير 2014، وشهادة محمود سامي (عضو حركة 6 أبريل وعضو المكتب التنفيذي لائتلاف شباب الثورة) لجريدة الشروق المصرية عن بداية الثورة. انظر: محمد أبو الغيط، «بالصور: الشروق تنشر خرائط خطة «كرة الثلج» التي أطلقت شرارة الثورة المصرية،» الشروق، 24/1/2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/7/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=24012013&id=b3c9d405-d921-4bf5-b448-06cff3d995bc>.

يكون كوبري ناهيا طريق الخروج. وكانت مخاوف حقيقية من أن يعرف الأمن المكان[19].

مع ذلك، يجب الإشارة إلى أن أكثر من حركة سياسية ومجموعة شبابية تعاملت مع دعوة صفحة «كلنا خالد سعيد» قبل الاجتماع السابق ذكره، فعقدت مجموعات شبابية عدة اجتماعات، كل على حدة، قبل أن تتألف نواة منظّمة تجمع أغلبيتهم في خطّة واحدة. وربما كان هذا أحد أسباب سوء التفاهم الذي ظهر من حين إلى آخر بين الثوار، حتى كاد يدبّ النزاع والخلاف بينهم في الميدان، ثم بين صفوفهم في المرحلة الانتقالية، إذ ظنّت مجموعات شبابية أنها هي من خطط للثورة، وغيرها سرقها منها، ما أثار ادعاءات وحساسيات، فكان هناك ارتباك ظهر مبكّرًا في المحلّة الكبرى، وتجلّى بكل عنفوانه في المرحلة الانتقالية، بعيد انتخاب محمد مرسي رئيسًا للجمهورية في حزيران/ يونيو 2012، وبعيد إطاحته في 3 تموز/ يوليو 2013، بسبب الاختلاف السياسي وانقسام الشباب غير المنظمين بين القوى التي تنازعت المرحلة الانتقالية. كان هذا الاختلاف على شرف البدء بالثورة قبل ضمان نجاح أهدافها من الخلافات الصبيانية التي نجح الإعلام في أن يشغل بها بعض الناشطين.

أثرت الحالة الثورية التي سبقت الثورة المصرية في شباب من قطاعات مختلفة. ونذهب إلى حد القول إن انتفاضة شباب دارت خلال الأعوام التي سبقت الثورة داخل أحزاب المعارضة. ولم يسرق الثورة أحد من أحد. فالثورة حالة اجتماعية سياسية تقاس بقدرة الحوامل الاجتماعية ووضوح الرؤية عند القادة الذين يتصدّرونها، وهي ليست «ملكية فكرية» لتُسرق. وهذا أيضًا ما دعانا إلى التركيز على كيفية تنظيم 25 يناير عينيًا، وليس على كل مجموعة شبابية اجتمعت وفكّرت بالأمر قبل حدوث التنسيق المؤدي إلى هذا اليوم. ساهم نجاح الثورة التونسية وهروب بن علي في نشر الدعوة وتأجيج الحماسة لها أكثر من الدعوة ذاتها وهوية من دعا إليها. وأثبتت الأيام أن سؤال «من بدأ؟» أقل أهمية من سؤال «كيف؟»، والأخير أقل أهمية من السؤال: «من هي القوى

(19) شهادة معاذ عبد الكريم، مقابلة شخصية أجرتها معه لمشروع التوثيق لهذا الكتاب أميمة عبد اللطيف في مقر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، في 2 أيار/ مايو 2011.

الاجتماعية التي كانت قادرة (أو غير قادرة) على تنظيمها وقيادتها؟ وهل فشلت أو نجحت في ذلك؟».

على صعيدٍ آخر، تلقّفت مجموعة من شباب الإخوان المسلمين الدعوة التي أطلقتها صفحة «كلّنا خالد سعيد». وفي مساء 18 كانون الثاني/ يناير، أُسّست مجموعة مغلقة على الـ «فيسبوك» بعنوان «كلمة حق عند سلطان جائر (تجمع شباب الإخوان المشاركين في 25 يناير)»، ضمّت ما يقارب من 250 شابًا من شباب الإخوان ممن سيشاركون في تظاهرة 25 يناير، وكان عباس وطه محمد مسؤولين عن إدارة الصفحة. كان ذلك قبل أن يعرف شباب الإخوان بالتنسيقات الجارية بين القوى الأخرى المختلفة[20]. وسيتحول انضمام شباب الإخوان، الأكثر انفتاحًا وتأثرًا بأجواء الشباب المصري من قيادتهم إلى عامل من عوامل إنجاح 25 يناير. وخلافًا لما هو معروف عن عدد الإخوان الذي انضم لاحقًا إلى الثورة، لم يكن شباب الإخوان أكثر عددًا من المركّبات الأخرى.

في 20 كانون الثاني/ يناير، جرى اتصال بين محمد عباس (أحد شباب الإخوان) وعبد الرحمن فارس الذي كان آنذاك ناشطًا سياسيًا في حركة كفاية وعضوًا سابقًا في حركة 6 أبريل، لينسق معه ومع الحركات المشاركة في يوم التظاهرة. وشارك في هذا الاجتماع خالد السيد أيضًا. وجرى ترتيب اجتماع بين عبد الرحمن فارس ومحمد عباس وناصر عبد الحميد (من الجمعية الوطنية للتغيير)، إضافة إلى محمود سامي وعمرو عز (من حركة 6 أبريل)، للتمهيد لاجتماعٍ موسّع مساء 22 كانون الثاني/ يناير لترتيب الجهد والتخطيط، واتُّفِقَ على أنْ تشارك مجموعة من شباب الإخوان للتنسيق بشكلٍ كاملٍ مع باقي الحركات، وأن تحضر محاضرات نسّقت لها حركتا 6 أبريل وشبابٌ من أجل العدالة والحرية، بالتعاون مع مركز هشام مبارك[21]. إذ جرت العادة منذ عام

(20) من شهادة محمد عباس، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(21) للتعرف إلى مركز هشام مبارك للقانون راجع قسم الانتفاضات والاحتجاجات السابقة. كان هدف المحاضرات تبيان الحقوق القانونية للمتظاهر في حال اعتقاله أو الاعتداء عليه، وعُقدت هذه المحاضرات في 23 و24 كانون الثاني/ يناير في مقرّيّ حركة 6 أبريل والتجديد الاشتراكي. من شهادة محمد عبّاس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012)، ومن شهادة أحمد راغب من مركز هشام مبارك للقانون، مقابلة شخصية أجرتها معه لهذا الكتاب الباحثة يسرا طه في القاهرة، في 19 نيسان/ أبريل 2012.

2012 أن يجري التحضير للتظاهرات بمحاضرة قانونية عن كيفية التعامل مع الشرطة والنيابة، ومحاضرة أخرى عن لوازم المشارك والأشياء التي يحتاج إلى أن يتزوّد بها. مهّد هذا التنسيق في الحقيقة لسلسلة من الاجتماعات الأخرى بين ممثلي القوى الشبابية؛ ففي مساء 24 كانون الثاني/ يناير، عُقد اجتماع في مقر تيار التجديد الاشتراكي بحضور عبد الرحمن فارس وخالد السيد وخالد عبد الحميد (شباب من أجل العدالة والحرية وتيار التجديد الاشتراكي[22]) ومحمد عباس ومعاذ عبد الكريم (شباب الإخوان المسلمين)، واتفق على تقسيم كل مجموعة ومكان تواجدها. وأُقرّ ميدان مصطفى محمود نقطةً «إعلامية» لتجمع المتظاهرين، على أن تتولّى مجموعات أخرى تحشيد الناس من أقرب منطقة شعبية هي منطقة شارع ناهيا. واتُّفِق في هذا الاجتماع أيضًا على عدم رفع أي شعار حزبي في التظاهرات، وأن تُرفع اللافتات موقعةً باسم «شباب مصر الحر»، وأن تدفع كل مجموعة مبلغ 500 جنيه مصري لتغطيّة مصاريف معدّات التظاهر[23].

كان اتفاق ممثّلي شباب الإخوان المسلمين مع ممثلي القوى والحركات الشبابية الأخرى إنجازًا مهمًّا. وبادر إليه محمد عباس ومعاذ عبد الكريم من شباب الإخوان. واتُّفق على عدم تواجد شباب الإخوان المسلمين في منطقة مصطفى محمود، وهي المنطقة التي يُدار فيها الحدث إعلاميًا، وأن يعمدوا بدلًا من ذلك إلى صبِّ جهدهم في شارع ناهيا. ويشير محمد عباس إلى أن هذا كان بسبب خبرتهم بفشل «التنسيق السابق مع الاتجاهات السياسية المختلفة،

---

(22) انشق عن «الاشتراكيين الثوريين» في عام 2010. يقدم نفسه على أنه «شبكة من المناضلين الاشتراكيين الثوريين، يناضل من أجل شق مجرى الاشتراكية وسط الصراع السياسي والاجتماعي الدائر في مصر، جنبًا إلى جنب مع كل من يناضلون من أجل هذا الهدف، وكل من يؤمنون بأن لا تغيير من دون الجماهير، ومن أجل مصالحها، وكل من يسعون لبناء حزب اشتراكي وثوري للطبقة العاملة المصرية». انظر: وسام متى، «اليسار المصري يبحث عن دور تحت شمس «25 يناير»،» السفير (لبنان)، 19/ 5/ 2011. وللتيار مدونة على الإنترنت على الموقع الإلكتروني: <https://ayman1970.wordpress.com>.

(23) معلومات متقاطعة من شهادات شخصية لهذا الكتاب أدلى بها عدد من الناشطين السياسيين: زياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014) وخالد عبد الحميد (ائتلاف شباب الثورة)، مقابلة عبر «سكايب» أجراها محمد عباس في 27 أيار/ مايو 2014.

ومردّها اشتراط الإخوان بأن يكونوا المتحكمين بكلّ شيء، فقد كان لشباب الإخوان امتياز كثرتهم العددية»[24]. كان هذا النمط من التفكير متقدّمًا قياسًا إلى جماعة الإخوان المسلمين، كما أن الجماعة لم تتبنّ هذا النهج الشبابي الإخواني الذي أثبت نفسه، بل لم تُعِره اهتمامًا فعليًا في ما بعد، ولا سيما خلال المرحلة الانتقالية.

نُشرت تفصيلات هذا الاتفاق على مجموعة «كلمة حق عند سلطان جائر» التي سبق ذكرها، وباشر الشباب في تلك المجموعة توزيع المهام بينهم، واتُّخذ عدد من الاحتياطات الأمنية مثل شراء مجموعة أرقام (موبايلات) جديدة لقادة المجموعات التي ستقود التحركات تجنبًا للمراقبة الأمنية. وفي ليلة 25 كانون الثاني/ يناير، تولّى شباب الإخوان الذين حضروا الاجتماعات مع باقي القوى الشبابية الاتصال بشخصيات من المكتب الطلابي لجماعة الإخوان المسلمين. كان ذلك – بحسب محمد عباس – ضروريًا لخبرة المكتب الطلابي الطويلة في التنسيق والعمل مع الاتجاهات السياسية المختلفة، ولقدرته على حشد الشباب واتصاله التنظيمي القوي بالجماعة. من هنا، انضمت شخصيات جديدة من شباب الإخوان المسلمين، على رأسها إسلام لطفي ومحمد القصاص اللذان تميّزا بدرجة تسييس عالية، واللذان سيكون لهما دور مهم في ما أصبح يسمى في أول أيام الثورة «ائتلاف شباب الثورة»[25].

بمشاركة الحركات الشبابيّة والاجتماعية الناشطة المختلفة، اتضحت خطة السير المتوقعة في 25 يناير، وأصبح سيناريو الخطة (أ) واضحًا: تنطلق مجموعة من الناشطين من شارع ناهيا في منطقة بولاق الدكرور، وهي منطقة شعبية مزدحمة (يقترب عدد سكانها من المليون نسمة)، على أن يتوجه الركب من بولاق باتجاه جامعة الدول العربية والاعتصام – في حال وجود أعداد غفيرة – أمام مسجد مصطفى محمود، وهو نقطة تقاطع ثلاثة مناطق مكتظة بالسكان: بولاق الدكرور وأرض اللواء وإمبابة. تقرر الإعلان عن مكان التظاهر أمام مسجد مصطفى محمود، فيما كان أربعون شخصًا فقط على علم بمكان الحشد الحقيقي، وهو

(24) من شهادة محمد عباس، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(25) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

شارع ناهيا[26]، حيث يفترض أن تقتصر الهتافات على الشعارات المطلبيّة، وأن تخلو من اللافتات والرايات الحزبية.

أما الخطة (ب) المعتمدة في حال فشلت الخطة الأولى فقامت على الاكتفاء بالتحركات التي أُعلِن عنها، بأن تخرج المسيرة الرئيسة من مسجد مصطفى محمود الساعة الثانية بعد الظهر، تحت مسؤولية أحد أعضاء حملة دعم البرادعي وهو باسم كامل، ومجموعة من حركة «شباب من أجل العدالة والحرية» يرئسها وليد عبد الرؤوف. أطلق عليها الثوار في حينه تسمية «الفدائيين»، لانكشاف المجموعة أمام أجهزة الأمن بسبب الإعلان المسبق[27].

من أجل إرباك أجهزة الأمن أكثر، عمدت حركة شباب من أجل العدالة والحرية إلى المشاركة في تظاهرة أخرى في منطقة شبرا الشعبية والكثيفة السكان وذات التواجد المسيحي الكبير. قاد هذه التظاهرة ثلاثة شباب من الحركة (على معرفة وثيقة بأهالي المنطقة)، أبرزهم مينا دانيال (الذي استشهد لاحقًا في حوادث ماسبيرو)، وضمّت شبابًا من حزب الكرامة وحركة كفاية وحركة الاشتراكيين الثوريين واتحاد الشباب التقدمي[28]. وكان هدف هذه التظاهرة استثمار مجمل التحركات الشعبية التي شاركت فيها حركة شباب من أجل العدالة والحرية عقب حادثة كنيسة القديسين، واستُخدمت أيضًا لضمّ

(26) من شهادة معاذ عبد الكريم، في 2 أيار/ مايو 2011.

(27) من مقابلة محمود سامي مع صحيفة الشروق المصرية، عن بداية الثورة. وانظر أيضًا شهادة محمد صلاح، مقابلة شخصية أجراها معه محمد عباس في الدوحة، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014.

(28) نشأ تيار الاشتراكيين الثوريين في مصر في الأعوام الأولى من تسعينيات القرن الماضي. وكان أحد أهم أهدافه منذ نشأته إعادة بناء يسار ثوري مستقل نقدي لا يرى في الاتحاد السوفياتي أنموذجًا لأي شيء إلا شكلًا من أشكال رأسمالية الدولة واستبدادها، ويرفض تراث تذيل السلطة الرأسمالية الذي بقي السمة الأساس لليسار التقليدي منذ النظام الناصري، مرورًا بنظام مبارك، ووصولًا إلى نظام السيسي. لمعرفة المزيد عن هذا التيار يمكن الرجوع إلى «الاشتراكي إعلام من أجل الثورة»، الاشتراكيون الثوريون، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://revsoc.me/revolutionary-socialists>.

اتحاد الشباب التقدمي منظمة شبابية يسارية تمثل الجناح الشبابي لحزب التجمع، أُسس في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1976. من صفحة الاتحاد على الـ «فيسبوك»، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <https://www.facebook.com/upyegypt/info>.

شباب الحركات الصغيرة المذكورة أعلاه أو أي حركة شبابية ثورية أخرى ترغب في المشاركة[29].

ذكر تقرير صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء المصري، أن عدد المدونين المصريين بلغ نحو 160 ألف مدوّنٍ في عام 2008، يتوزعون على الفئات العمرية والتعليمية المختلفة. من حيث الاهتمامات، لا يمكن بطبيعة الحال القول إنّهم كلهم على الدرجة نفسها من الأهمية والتأثير في الرأي العام المصري، لكن يحظى بعضهم بعدد كبير من الزوار وتدور على صفحاته نقاشات معمّقة لقضايا الشأن العام المصري. تعرّض بعض المدونين المصريين للحبس في قضايا حرّكتها ضده الأجهزة الأمنيّة، إضافة إلى التعقب والمضايقات المستمرة للمدوّنات ذات الطابع السياسي[30]. وارتبطت زيادة نشاط المدونين على الإنترنت بارتفاع عدد مستخدمي الحاسوب وتطور بنى الاتصالات التحتية، بعد جهد حكومة أحمد نظيف في إدخال مصر عصر المعلوماتية في بداية القرن[31].

على الرغم من ضبابية التقديرات في شأن مدى استجابة الشارع للدعوة، كان ثمة اتفاق مبطّن بين الناشطين على أنه في حال كانت الأعداد كبيرة، سيكون القرار «البقاء في الشارع». حتى بالنسبة إلى الناشطين، لم يبد أن ثمة تفسيرًا واحدًا متفقًا عليه في شأن معنى «البقاء في الشارع»: هل هو اعتصام مفتوح؟ أم وقفات مطولة؟ أم ماذا؟! كان من الواضح أنه في هذه المرة أراد الجميع التوصل إلى صيغة مختلفة، إلى سلوك مختلف للتظاهر، لا يكتفي بعملية احتجاج تنفضّ ويذهب بعدها كلٌّ إلى بيته. أشار ذلك إلى مسلك جديد تبنّاه الشباب، كونهم لا يرغبون في مواصلة تكتيكات الحركات السابقة التي اكتفت بتسجيل الموقف، وآثروا مشابهة التأثير الصادم والعميق للثورة التونسية التي فتحت الأفق للتفكير باحتمالات أخرى. ما

---

(29) من شهادة محمد صلاح، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014.

(30) أمل حمادة، «25 كانون الثاني/يناير 2011: القائد والفاعل والنظام،» في: آية نصار [وآخرون]، الثورة المصرية: الدوافع والإتجاهات والتحديات (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 103.

لمزيد من التفصيلات انظر: نعيم سعد زغلول، «الإعلام الإلكتروني في مصر: الواقع والتحديات،» (تقرير، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، شباط/ فبراير 2010).

(31) حمادة، «25 كانون الثاني/ يناير 2011،» ص 106.

سُجل هو أن بعض الناشطين طالب بعدم الخضوع - كما في كل مرة - للحصار الأمني المُحكم الذي يضيّق على المتظاهرين، حتى إن بعضهم طالب بضرورة الاشتباك مع «كردون» (حزام) الأمن. وكتبت الناشطة نوارة نجم على مدوّنتها رسالة للداخلية «ممّ تخافون؟»، وأعلنت أنه في حال فشلت الوقفة في حشد متظاهرين من عموم الناس، فهي ستتحدث للناس فرادى في محطات المترو والمواصلات العامة لتعبئتهم[32].

على مستوى آخر، كان الحراك يجري على شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر) والمدوّنات، وعبر حشد المتظاهرين عن طريق الدعوة إلى الحدث، أو «الإيفنت» التي يجري تشاركها، أو «تشييرها»، بلغة الناشطين، بين مستخدمي الشبكات الاجتماعية.

ارتفع سقف التوقعات في شأن 25 يناير. وكان الناشطون يتبادلون مصطلح «الثورة»، وإن بنبرة لا تخلو من سخرية، غير أنه بالنسبة إلى أغلبية الناشطين لم يكن 25 يناير إلا حدثًا آخر ضمن سلسلة الحوادث التي تراكم الحراك السياسي والمجتمعي لولا تأثير التطورات في تونس ووقعها المهم على الناشطين.

كانت توقّعات منظمي تظاهرات 25 كانون الثاني/ يناير أن تجري حوادث اليوم كما يأتي: وقفة للنخبة عند سلّم درج نقابة الصحافيين تحاصَر كالعادة من قوات الأمن؛ وقفة نخبويّة أخرى عند دار الحكمة حيث مقر نقابة الأطباء بشارع القصر العيني، تظل في مكانها من دون أن تتحرك؛ الجديد هو المسيرة الوحيدة التي أعدّوا لها من دون إعلان، وهي مسيرة شارع ناهيا في بولاق الدكرور، وكان من المفترض أن تبدأ بعدد قُدِّر بـ 400 شخص، لتصل إلى ميدان مصطفى محمود وتقابل عشرات المتظاهرين هناك، وبهذا الحشد يُكسر الـ «كردون» الأمني المحيط بالتظاهرة في مصطفى محمود، وليقف الشباب بعد التحامهم بالوقفة في المكان نفسه. ولم يتجاوز العدد الأقصى المتوقع للمسيرة بأي حال من الأحوال خمسة آلاف متظاهر بعد أن ينضم إليهم الجمهور. وتوقع المنظّمون أن تُحاصر المسيرة في ميدان مصطفى محمود. ولم تتعدَّ المطالب المرفوعة إلغاء حال الطوارئ وإقالة وزير

(32) من شهادة الناشطة نوارة نجم، مقابلة شخصية أجرتها لمشروع التوثيق لهذا الكتاب أميمة عبد اللطيف في مقر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، في 1 أيار/ مايو 2011.

الداخلية وإعادة انتخابات مجلسي الشعب والشورى ... وغيرها من مطالب بدت في حينه بعيدة المدى، على أن تنفضّ التظاهرة في الخامسة مساء[33].

في عشية 25 يناير، قامت مجموعة من شباب حركتيّ 6 أبريل وشباب من أجل العدالة والحرية بتوزيع عدد كبير من المنشورات في شارع ناهيا تتحدّث عن أوضاع البلد الاقتصادية والاجتماعية وبطش الشرطة، وتذكّر الناس بابن المنطقة عماد الكبير، سائق الميكروباص التي اعتدت عليه الشرطة جنسيًا في قضية عرفت إعلاميًا بقضية عماد الكبير[34].

أما بالنسبة إلى توقّعات النخبة، فكانت أدنى من ذلك بكثير. ففي أحسن الأحوال، ظنّت الأحزاب السياسية التقليدية أن هذا اليوم سينتهي بـ «وقفة ضمير» من النوع المعتاد أمام دار القضاء العالي. أما حزب التجمع فأصدر رئيسه رفعت السعيد بيانًا في 21 كانون الثاني/ يناير رفض فيه المشاركة في التظاهرات على اعتبار أن يوم 25 يناير غير ملائم للاحتجاجات كونه عيدًا للشرطة. وكان قد دعا في بيان سابق إلى تهنئة الشرطة بعيدها[35]. كما أصدر نائب رئيس الحزب الناصري سامح عاشور بيانًا قاطع فيه التظاهرات، معلّلًا ذلك بأن «الحزب لا بد أن يكون صاحب المبادرة في مثل هذه الوقفات الاحتجاجية، ولا ينصاع وراء وقفات احتجاجية لا يعرف منظموها الحقيقيون»[36]. وأعلنت جماعة الإخوان المسلمين

---

(33) معلومات متقاطعة من مجموعة شهادات في مقابلات شخصية مع عدد من الناشطين السياسيين: زياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014).

(34) معلومات متقاطعة من مجموعة شهادات في مقابلات شخصية مع عدد من الناشطين السياسيين: زياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014)، لمزيد من التفصيلات عن قضية عماد الكبير راجع قسم الاحتجاجات السابقة.

(35) سمر نصر، «رفعت السعيد: أرفض استخدام «25 يناير» في صراع سياسي،» (بوابة الأهرام، 21/ 1/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/34333.aspx>.

(36) «الداخلية تستعد بـ20 سيارة أمن مركزي وأكثر من 3 آلاف جندي وألف شرطي، والشرطة توزع الورد في طرقات القاهرة والجيزة،» الجريدة، 25/ 1/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ =

امتناعها عن المشاركة على لسان عضو مكتب الإرشاد فيها عصام العريان لأن الجماعة «لا تعرف مصدر الدعوة»، وأن الجماعة لم تُوجّه إليها «الدعوة للمشاركة في الوقفة، وهي بالتالي تأتي في إطار الدعوة الشعبية الموجهة للشعب بالكامل» «واللي عايز يشارك يشارك»[37]، أي إن الحركة أتاحت المجال لمن يريد من أعضائها المشاركة من دون أن تدعوهم إلى ذلك. وأفاد أحد شباب الإخوان الذين شاركوا بالضغط على القيادة لتغيير قرارها أن مكتب الإرشاد بقي متخوّفًا من التورّط في احتجاجات ربما تُستخدم مسوّغًا للتنكيل بالجماعة وهيكلها[38]، وعلى أي حال سيتغيّر هذا الموقف بعد الضغط الذي مارسه القطاع الطالبي على مكتب الإرشاد، بعد يوم واحد، كما سنوضح لاحقًا.

في 22 يناير ظهر فيديو على موقع يوتيوب يطمئن متظاهري يوم 25 والخائفين من عنف الأمن بأن ثمة فصيلًا مصريًا قادرًا على حمايتهم، عارضًا قدرات مجموعات «الألتراس» المحسوبة على نادي الأهلي ونادي الزمالك، بما في ذلك صدام قبل أيام بين جماهير نادي الاتحاد والشرطة، الذي هتفت فيه الجماهير لتونس[39]. كانت هذه إرهاصات مشاركة مشجعي نوادي كرة القدم المنظمين، «الألتراس» في التظاهرات القادمة، والذين يربطهم بقوات الأمن تاريخ من العنف والحقد المتبادل.

أما النخبة الثقافية والإعلامية فانشغلت - منذ شيوع نبأ هروب الرئيس التونسي - بالنقاش في شأن اختلاف مصر عن تونس. وانتشرت لاحقًا بشكل خاص مقالة عمرو الشوبكي في 16 كانون الثاني/ يناير في المصري اليوم بعنوان «مصر ليست تونس»، شدد فيها على الفرق بين المجتمعين، فالمجتمع التونسي عقلاني أكثر ومتعلم أكثر، والنظام المصري مستبد أقل[40]. وعلى الرغم من أن

= 5/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://cutt.us/JKrkm>.

(37) «60 ألف «ناشط افتراضي» يشاركون في مظاهرة «عيد الشرطة»،» الشروق، 20/ 1/ 2011، ص 4.

(38) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(39) محمد جمال بشير، كتاب الألتراس: عندما تتحدى الجماهير الطبيعة، ط 4 (القاهرة: دار دوّن، 2012)، ص 70.

(40) عمرو الشوبكي، «مصر ليست تونس،» المصري اليوم، 16/ 1/ 2011، تم الاطلاع عليه =

الصحف القومية، مثل الأهرام والأخبار، تجاهلت الموضوع، وركّزت على أبعاد «الفتنة الطائفيّة» بعد تفجير كنيسة القديسين، أصبح عدد ليس قليلًا من مقالات الرأي في الصحف الخاصة: الشروق والمصري اليوم والدستور، التي كتبها مثقفون وشخصيات، فاعلًا سياسيًا أو إعلاميًا في المرحلة الانتقالية بعد الثورة، تناول الحدث باهتمام كبير، وحذّر النظام القائم من انتقال «العدوى» التونسية إن لم يقم بإصلاحات اجتماعية جادة.

في صحيفة الشروق مثلًا، أشار الاقتصادي المعروف جلال أمين في 21 كانون الثاني/ يناير إلى أن الأوضاع الاقتصادية من سياسات نيوليبرالية أدّت إلى إفقار الشعب، والفساد المنظّم وغيرها عوامل تشترك فيها تونس ومصر، بل إن «أسبابًا أخرى للسخط تتفوّق فيها مصر على تونس، فزين العابدين بن علي لم يحاول توريث الحكم لابنه مثلما يحاول النظام المصري منذ عدة سنوات»، وهذه تقدير قريب من الواقع، لكن أمين أشار في خاتمة مقالته إلى أن «الذي يحسم الأمر في النهاية ليس هو حاصل جمع وطرح، ولكن أمورًا نفسية يصعب قياسها، كقوّة الشعور بالغضب، ودرجة عناد أصحاب السلطة، ناهيك عن مدى تأييد قوى خارجية للمتمردين في الداخل»[41]، وهو كلام لم يكن ذا صلة بالواقع. كتب وائل قنديل في 22 كانون الثاني/ يناير في الشروق: «عميان السياسة المصرية قرأوا الثورة التونسية بطريقة تفوّقوا بها على عميان فولتير في انعدام الرؤية وغياب البصر وتهافت الإدراك، بدليل أن عددًا من وزرائنا المحترمين ماضون في طريقهم غير مكترثين بأنهم مصممون على قرارات وسياسات معيبة وخاطئة، لا تفعل شيئًا سوى إشعال الغضب في الصدور، بما يهدد بحريق كبير، بدأت نذره تلوح في إقدام أفراد على إحراق أنفسهم يوميًا»[42]. وأضاف في مقالة ثانية، نُشرت في اليوم التالي: «لن تخسر مصر شيئًا إن هي سمحت لآلاف النشطاء الافتراضيين حتى الآن - بالنزول إلى الشارع يوم 25 يناير وتركتهم يعبّرون عن المخبوء في

= بتاريخ 2/ 11/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=284790>.

(41) جلال أمين، «كيف نفسّر الثورة التونسية،» الشروق، 21/ 1/ 2011، ص 20.

(42) وائل قنديل، «(جراكن الكيروسين) التى تحكم مصر،» الشروق، 22/ 1/ 2011، ص 4.

الصدور من مطالب وأحلام مشروعة بحياة أفضل»[43]. أما عمرو حمزاوي فأبدى ثقةً تجاه قدرة الأنظمة التسلطية، ومن بينها النظام المصري، على نزع فتيل السياسة من الاحتجاجات الاجتماعية، وأشار إلى الأسباب التي تميّز تونس من غيرها من الدول العربية، وهي ازدهار الطبقة الوسطى واتساعها بفضل التنمية الاقتصادية، وحياد الجيش التونسي عن السياسة، وهما عاملان - بحسب حمزاوي - لا يتوافران في مصر وغيرها من الدول العربية[44].

نبّه وحيد عبد المجيد، في صحيفة **المصري اليوم** (21 كانون الثاني/ يناير) إلى أن ما حدث في تونس يجب أن يقضّ مضاجع «النائمين على حرير، والمطمئنين إلى أن تفتت المجتمع يجعله عاجزًا عن الانتفاض، والمراهنين على أن تشوّه وعيه يجعل الدين هو العامل الرئيسي بل الوحيد الذي يمكن أن يحركه»[45]. ونبّه محمد أبو الغار أيضًا إلى إمكانية انتقال العدوى: «لا أحد يعلم هل ممكن أن يحدث ذلك في مصر، وإذا حدث فلا أحد يعلم متى؟ الدولة كانت تخطط لرفع الأسعار ويبدو أنها أجّلت هذا الأمر. الأمر الثاني الذي قد يقود إلى ثورة الشباب هو إقدام النظام على الخطوة النهائية في التوريث، وهو ما سيثير غضبًا مكبوتًا لدى الشعب بأكمله ربما لا يستطيع أحدٌ كبحه»[46]. وكتب محمود عمارة في الفكرة متوقّعًا أن يكون عام 2011 عام «ثورة الجياع»، داعيًا إلى تعديل المادة 77 لتصبح مدة الرئاسة فترتين فقط لا غير، كي تُتداول السلطة، وألا يرشح مبارك نفسه هذا العام، حتى «نتفرغ لباقي التحديات، ولوضع استراتيجية للنهضة الشاملة»[47]. وختم عمّار علي حسن مقالته في **المصري اليوم** (25 كانون الثاني/ يناير 2011) كالتالي: «الجميع في مصر يدرس ويفحص، وإن حاولت السلطة ومؤسسات الدولة إظهار عكس ذلك، بينما تتوحّد الحركات السياسية الجديدة والجماهير الغفيرة مع ما جرى في تونس محتفية وراضية،

(43) وائل قنديل، «امتحان 25 يناير العسير،» **الشروق**، 23/ 1/ 2011، ص 4.

(44) عمرو حمزاوي، «ثورة الياسمين: تونس إلى أين والتداعيات الإقليمية،» **الشروق**، 23/ 1/ 2011، ص 13.

(45) وحيد عبد المجيد، «العدوى التونسيّة،» **المصري اليوم**، 21/ 1/ 2011.

(46) محمد أبو الغار، «ثورة تونس: هل هي قابلة للتكرار؟،» **المصري اليوم**، 23/ 1/ 2011.

(47) محمود عمارة، «بصراحة إلا ربع،» **المصري اليوم**، 24/ 1/ 2011.

وتغمرها أمانٍ عريضة فتقول بملء الأفواه: «يرونه بعيدًا ونراه قريبًا»»[48]، لكنَّ التحليل الأكثر غرابة جاء من محمد حسنين هيكل الذي توقّع، في مقابلة على «قناة الجزيرة» القطرية صدّرتها صحيفة الشروق على رأس صفحتها الأولى في 22 كانون الثاني/ يناير، أن «الرد الغربي على ما حدث في تونس سيكون في لبنان [...] فإذا كان علينا أن نضع عينًا على تونس، فعلينا أن نضع العين الأخرى على لبنان»[49].

هذه بعض الكتابات لأسماء مصرية برزت في المرحلة الانتقالية، من المشارب السياسية والفكرية المختلفة. تفرّق هؤلاء وغيرهم من كتّاب الأعمدة الصحافية على الاتجاهات السياسية والأيديولوجية المختلفة بعد سقوط مبارك، وانتُخِب بعضهم في مجلس الشعب المنحلّ بعد الثورة، وانحاز بعض الآخر إلى مرشّحي النظام السابق في الانتخابات الرئاسية. لكن تقارب الكتّاب الذين يتمتعون بحد أدنى من النقدية في الموقف السلبي من قضية التوريث. وعلى الرغم من أنهم جميعًا لم يتوقعوا ما حصل، إلا أنهم كانوا مدركين أن ثمة جديدًا في مرحلة ما بعد الحدث التونسي.

على كل حال، لا نعتقد أن نظام مبارك استهان بتبعات الثورة التونسية، أو بهروب زين العابدين بن علي. ولا نعتقد أن إدراك النخب التي حُسبت في وقت ما عليه كان أعمق من إدراكه، لكننا نعتقد أن الأنظمة في مراحل ما من تاريخها تصبح عاجزة عن الإصلاح، أو تفضل الخيار القمعي الأمني على الإصلاح الذي ترى فيه مخاطرة أكثر فداحة، كما ترى نفسها قادرة على ممارسة القمع بنجاعة أكبر من غيره من الوسائل.

حتى ليلة 25 كانون الثاني/ يناير 2011، كانت مجموعة من القوى السياسية قد أعلنت مشاركتها في تظاهرات 25 يناير بـ«وقفة رمزيّة» أمام دار القضاء العالي، للمطالبة بإنهاء حال الطوارئ، أهمها أحزاب الجبهة الديمقراطية والعمل والغد (بقيادة أيمن نور) والكرامة (تحت التأسيس) وحركات كفاية والاشتراكيين

(48) عمّار علي حسن، «مصر وثورة تونس،» المصري اليوم، 25/1/2011.

(49) «هيكل: أخشى أن يردّ الغرب في لبنان على ما حدث في تونس،» الشروق، 22/1/2011، ص 1.

الثوريين والحركة الشعبية الديمقراطية للتغيير والجمعية الوطنية للتغيير(50). كما أعلنت جماعة الإخوان على لسان بعض قادتها مشاركتها في «الوقفة الرمزيّة»، وصرّح محمد البلتاجي أن جماعته ستشارك من خلال الجمعية الوطنية للتغيير في الاعتصام أمام دار القضاء العالي، وكذلك مع أعضاء البرلمان الشعبي(51). ونقلت صحيفة المصري اليوم عن عصام العريان (عضو مكتب الإرشاد بالجماعة) قوله إن الجماعة ستشارك برموزها ولن تستطيع منع شبابها، «لأن هذا واجبهم، خصوصًا أن الدعوة كانت عبر الفضاء الإلكتروني، فمن حقهم التفاعل معها»(52). وفي الواقع، كان تغيّر موقف الجماعة حصيلة ضغط شديد مارسه بعض شباب الإخوان المسلمين(53) الذين تزعّموا الحركة الطلابية الإسلامية منذ عام 2004، وشاركوا بالتنسيق مع القوى الشبابية الأخرى، كما سبق أن أسلفنا في الصفحات السابقة. ونجح هؤلاء الشباب باستصدار قرارٍ من مكتب الإرشاد يسمح لبعض الشباب دون سن الـ 30 عامًا بالمشاركة(54).

في اللحظات الأخيرة، قرر حزب الوفد المشاركة من خلال شبابه في

---

(50) «مظاهرات المحتجين (عيدية) للشرطة في عيدها،» الشروق، 24/ 1/ 2011، ص 1.

(51) هو برلمان أقامته القوى السياسية المعارضة في مصر في كانون الأول/ ديسمبر 2010، ضم نوابًا سابقين وممثلين عن الأحزاب والقوى السياسية والشخصيات العامة والشباب، ردًا على التزوير الذى شهدته الانتخابات البرلمانية في عام 2010 كي يكون بديلًا من مجلس الشعب المصري الذي ضم النواب الموالين للنظام الحاكم في مصر فحسب. وهناك من أطلق عليه اسم البرلمان الموازي، واتخذ مقرًا له في مقر حزب الغد في وسط القاهرة. انظر: عادل الدرجلي، «البرلمان «الشعبى» يبدأ جلساته أول يناير تحت مظلة «الوطنية للتغيير»،» المصري اليوم، 16/ 12/ 2010، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/100513>.

(52) «القوى السياسية تؤكد استعدادها لـ «يوم الغضب» غدًا.. وتحذّر من «التجاوزات الأمنية» والاعتقالات،» المصري اليوم، 24/ 1/ 2011.

(53) كان الوصول إلى الصيغة التي أعلنها عصام العريان في الفيديو الشهير بأن الجماعة لن تمنع شبابها من المشاركة في إنجاز كبير قد سبّب لغطًا وجدلًا داخل الصف الإخواني، بين رافض للفكرة بقناعة أن الجماعة لن تشارك، ومن يرى أن الجماعة بالفعل تفتح المجال لمن أراد المشاركة، ما ترتب عنه تفاوت كبير بين المناطق والمحافظات في تجاوبها مع رغبة شبابها في المشاركة.

ذلك أن عددًا من قطاعات الإخوان تعامل مع التصريح، وفق المنطق التنظيمي السائد في هذه المرحلة، بوصفه (تصريحًا إعلاميًا) للاستهلاك، وليس تكليفًا تنظيميًا، أو على أقل تقدير إتاحة الحرية للأفراد باتخاذ قراراتهم الشخصية.

(54) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

المحافظات المختلفة، «مع توفير الدعم اللازم لهم من جانب الحزب»، وذلك بعد أن ضغط «أمناء وأعضاء لجان شبابه بالمحافظات» على القيادة، واعتبر أحد شباب الوفد قرار المشاركة بمنزلة «نقلة نوعية في أداء الحزب، بعد أن سُدّت جميع الطرق التي تم الرهان عليها لمدة 30 سنة»[55]، وأصرّ بعض شباب حزب التجمّع على المشاركة في تحدّ لقرار رئيسه رفعت السعيد[56]. وصدر التصريح الحزبي الأكثر حدّة وشجاعة من رئيس حزب غد [الثورة]، أيمن نور الذي أرسل رسالة من البرلمان الموازي أو البرلمان الشعبي في وسط القاهرة في 22 كانون الثاني/ يناير بعنوان «إرحل»، قال في مطلعها: «الرئيس مبارك ... إرحل ... البقاء لله ... أواسيك في رحيل صديقك وشبيهك ونظيرك الذي أحكم قبضته كما أحكمت، واحتكر لنفسه السلطة والثروة كما احتكرت، وقدّم نفسه للداخل والخارج بديلًا وحيدًا كما فعلت .. ظلمَ وتكبّرَ كما ظلمت وتكبّرت .. سيادة الرئيس، نسألك الرحيل .. أوجّه رسالتي الأخيرة [...] كمواطن يرى الطوفان قادمًا [...] ليس أملًا في إصلاحك [...] ولا إنشادًا لإصلاح لن يتحقق بوجودك أو بوجود نجلك [...] سيدي الرئيس، بعد ثلاثين سنة .. قل لي: من بات معك؟ كي أقول لك من أنت [...] الرئيس مبارك ... إرحل!»[57].

في المقابل، استنكرت «الجبهة الشعبية لحماية شعب مصر» التي تضمّ عددًا من الأحزاب الرسمية المحسوبة على النظام[58]: الأحرار والعدالة الاجتماعية والمحافظين والغد (بقيادة مصطفى موسى) والشعب والسلام الديمقراطي والأمة، في بيان لها قيام الحركات الاحتجاجية بالدعوة إلى التظاهر، وأعلنت مقاطعتها الوقفة الاحتجاجية، واصفة الاحتجاج في هذه المناسبة بـ «المعارضة الغوغائية»[59]. كما دعا رموز التيار السلفي، وفي مقدمهم الشيخ ياسر برهامي، شبابهم إلى عدم المشاركة، ونقلت مواقع الإنترنت تصريحات لبرهامي في أحد

---

(55) «خطط الهجوم والدفاع في «يوم الغضب»،» الشروق، 25/ 1/ 2011، ص 5.

(56) ««الوفد» يشارك في اللحظات الأخيرة... ولجان التجمّع تتحدى السعيد.. و6 أبريل توزع 15 ألف بيان جديد،» الشروق، 25/ 1/ 2011، ص 1.

(57) مقطع فيديو للكلمة كاملة على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=AWul9iuxhXQ>.

(58) عن هذه الجبهة راجع فصل «الاحتجاجات والانتفاضات السابقة» من هذا الكتاب.

(59) «القوى السياسية تؤكد استعدادها لـ «يوم الغضب» غدًا».

مساجد الإسكندرية يقول فيها إن الدعوة السلفية «ترفض المشاركة في هذه الفاعلية تفويتًا لمقاصد الأعداء التي تهدف إلى نشر الفتن»[60].

في أعوام ما قبل الثورة، تساهل نظام مبارك مع السلفيين بهدف ضرب الإخوان المسلمين، فتمكّن هذا التيار من العمل بعيدًا عن مضايقات الأمن، وتبنّى معظم شيوخ التيار موقفًا داعمًا للحكام بذريعة عدم جواز الخروج على وليّ الأمر. وعمومًا، وقف التيار السلفي ضد الثورة ثم اتخذ موقف الحياد، لكن تطورات الثورة فرضت نفسها على موقفه، فدعا بعض ممثليه إلى المشاركة في التظاهرات والاعتصامات خلال الأسبوعين اللاحقين[61].

لم تناقش أغلبية قادة الكنيسة في مصر الموضوع[62]، إلا أن صحيفة الشروق نقلت موقفًا موّحدًا عن بعض الكنائس، يدعو فيه رعاياه إلى الامتناع عن المشاركة. إذ قال الأنبا مرقس (أسقف شبرا الخيمة): «هذه التظاهرات لا نعرف هدفها ولا نعرف تفاصيلها، ونطالب من أبنائنا دراستها لأننا نرفض التخريب». ونُقل عن القس أندريه زكي (رئيس الهيئة القبطية الإنجيلية) قوله: «نرفض تلك الدعوات والتظاهرات». ورفض كمال زاخر (مؤسس التيار العلماني القبطي) المشاركة في الدعوة التي اعتبرها مشبوهة وغوغائيّة، لكنه رفض في الوقت نفسه أن تعلن الكنيسة موقفها من التظاهرة سلبًا أو إيجابًا، بينما دعا القمص عبد المسيح بسيط (كاهن كنيسة السيدة العذراء في مسطرد) مسيحيي مصر في يوم 25 كانون الثاني/ يناير للاعتكاف والصلاة، وعدم المشاركة في يوم الاحتجاج والتظاهر[63]، في حين لم يصدر أي تصريح من مؤسسة الأزهر في شأن الدعوة إلى هذا اليوم.

في هذه الفترة، أعلن جيل جديد من الناشطين السياسيين عن نفسه؛ جيل لا يقتصر الفرق بينه وبين سابقيه على استيعابه وتمكّنه من أدوات تقانية جديدة في

---

(60) «السلفيّون يمتنعون،» الشروق، 25/ 1/ 2011، ص 5.

(61) حمادة، «25 كانون الثاني/ يناير 2011،» ص 110-111.

(62) مقابلة مع القس ناجي موريس، أحد رعاة كنيسة قصر الدوبارة للطائفة الإنجيليّة وأحد المسؤولين عن التدريب في الكنيسة وكنائس أخرى، أجرتها معه لمشروع التوثيق لهذا الكتاب أمل حمادة في القاهرة، في 25 نيسان/ أبريل 2012.

(63) «الكنائس تدعو رعاياها لـ «التفكير جيّدًا» قبل المشاركة،» الشروق، 24/ 1/ 2011، ص 5.

الاتصال والتواصل، إنما بإصراره أيضًا على أن العمل السياسي هو تحقيق مطالب وأهداف عينيّة، لا تسجيل مواقف فحسب. وهذا الجيل لم يُسلّم بكليّة قدرة الأجهزة الأمنية، كما لاحظنا أن أغلبية شباب الثورة الساحقة تألفت من حزبين أو ناشطين دخلوا في أحزاب، لكن دخل هؤلاء الشباب بسهولة في شراكات وتحالفات، ولم يعتبروا الحدود بين الأحزاب مقدّسة. واستفاد هذا الجيل من دروس عملية، وليست معنوية فحسب، طرحتها الثورة التونسية.

في ما عدا الهموم اليومية للمواطن المصري والقضايا السياسية الرائجة في الإعلام، شُغل الرأي العام المصري في الأعوام التي سبقت الثورة بقضية توريث جمال مبارك الحكم. وكان واضحًا أن الجيش وقسمًا كبيرًا من أجهزة الأمن غير راضيين عن عملية التوريث، لا لأسباب جمهورية فحسب، بل أيضًا لأن جمال مبارك محاط بفئة من المثقفين والسياسيين ورجال الأعمال الذين يأتون تحت شعار الإصلاح، وربما ينقلون مركز ثقل السلطة من الجيش إلى قطاعات مدنية مستفيدة من قربها من عملية صنع القرار.

كانت إحدى الظواهر «الجانبية» المرافقة لهذه العملية أن توترًا نشأ بين أبناء جيل واحد من الذين انتموا إلى الحلقة المحيطة بجمال مبارك ولجنة السياسات في الحزب الوطني، وآخرين ممن لم ينتموا إليها، إما لأن الفرصة لم تسنح لهم، وإما لأنّهم رفضوا الأمر مبدئيًّا. وفي الحالين، نشأ توتر دفع قسمًا كبيرًا من المثقفين إلى النقمة على النظام. بدا هذه النمط في هذه المرحلة نقديًا، لكن تبيّن لاحقًا أنه يعود إلى مواقف محافظة، وحتى موالية للنظام بعد أن تخلّص من عملية التوريث. وانتشرت بين أوساط المثقفين مشاعر مثل النقمة الناجمة عن موقف مبدئي والتحاسد والغيرة الناجمة عن توافر فرصة للجميع للمشاركة في الصفوف الأمامية لنادي جمال مبارك الذي بدا أنه البديل الجديد لجيل حسني مبارك. كانت ثمة دوافع متعددة ومتداخلة اتخذت أشكالًا منوّعة من نقد الأحوال السائدة، ولم يتضح فيها الفرق بعد بين أصحاب الموقف الديمقراطي المبدئي والغاضبين لأسباب ودواعٍ مختلفة.

لم تتوقع وزارة الداخلية المصرية والأمن أن تصل الحوادث إلى ما وصلت إليه، واستخفت بالدعوة إلى التظاهر في 25 كانون الثاني/ يناير، وما عادت خطة

خاصة لمواجهته، كما بالغت في تقدير هيبة الردع المتوافرة لديها، ولا سيما بعد ما جرى في تونس، وأساءت تقدير كفاءتها الذاتية. واعتمد كل ما كان لديها من خطط على التفوق العددي والتنظيمي لقواتها على أي احتجاجات. لذلك، بدا وزير الداخلية (حبيب العادلي) واثقًا من نفسه في المقابلة التي أجرتها معه صحيفة الأهرام، وفي كلمته في الاحتفال المبكر لوزارته بعيد الشرطة، في 23 كانون الثاني/ يناير.

أما الولايات المتحدة فلم تكن أكثر تنبّهًا من نظام حليفها مبارك، واستمرت على سوء تقديرها حتى بعدما تبيّن لها حجم التظاهرات. ففي 25 كانون الثاني/ يناير نفسه، عقدت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون مؤتمرًا صحافيًا في واشنطن مع نظيرتها الإسبانية، أكّدت فيه استقرار نظام مبارك الذي وصفته بأنه يبحث عن طرائق للتجاوب مع طلبات المتظاهرين. قالت: «نحن نعرف أن التظاهرات التي اندلعت لم تقتصر على القاهرة فقط ... نحن نتابعها عن قرب وندعم الحق في التجمع وحرية الرأي لكل المصريين ونطالب الجميع بالحفاظ على ضبط النفس وعدم اللجوء للعنف، إلا أن تقديراتنا تؤكد أن الحكومة المصرية مستقرة، تبحث عن طرق للتجاوب مع الاحتياجات المشروعة للشعب المصري ومصالحه»[64].

ثانيًا: 25 يناير

استيقظ المصريون في 25 كانون الثاني/ يناير على عناوين الصحف القومية التي تقلّل من أهمية الدعوة إلى التظاهر. ونشرت صحيفة الأهرام حوارًا مطوّلًا مع وزير الداخلية حبيب العادلي يستهين فيه بالدعوة إلى التظاهرة، بصيغة ترحيب ساخر، وادعاء حمايتها شرط التزام المشاركين عدم الاعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة. كما أبدى ثقته بأن قواته قادرة على ردع أي خروج على القانون[65].

---

(64) محمد المنشاوي، أمريكا والثورة المصرية: من 25 يناير إلى ما بعد 3 يولية - شهادة من واشنطن (القاهرة: دار الشروق، 2014)، ص 10.

(65) «العادلي في حواره للأهرام: ضبط 19 انتحاريًا قبل قيامهم بعمليات إرهابية بدور العبادة،» حوار أجراه أسامة سرايا وأحمد موسي (بوابة الأهرام، 24/1/2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/5/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/5oW5BI>.

من الواضح أن كوّة الأمل التي فتحتها الثورة التونسية في جدار الإحباط في مصر كشفت عن حال من التذمر عند فئات واسعة من المجتمع، ونفور عام من مبارك ونظامه الذي هرم وأخذ في التحلل. ولم يكن مستغربًا أن تلاقي الدعوة إلى التظاهر تجاوبًا كبيرًا عند الشباب من الشرائح الميسورة وقد تعاملوا معها بجدية لافتة.

في فجر 25 يناير ضُبط الاشتراكيان الثوريان حليم حنيش[66] ووسام عطا الناشطان في حركة شباب من أجل العدالة والحرية، عندما كانا يطبعان منشورات تدعو إلى التظاهرات في مطبعة في المحلة، وأطلق سراحهما بعد ساعات. كان أول مشاهد هذا اليوم تجمع مجموعة من الشباب في مقهى «كافيه سيلانترو» الواقع أمام ميدان مصطفى محمود في المهندسين، يجهّزون لافتات تنادي بإسقاط حسني مبارك، وتندد بوزارة الداخلية[67]. وعلى الرغم من أن هذه المجموعة التي انطلقت بعفوية تامة، اعتُقلت قبل بداية التظاهرة بنصف ساعة، وأُطلق سراح أفرادها بعد أربع ساعات في إحدى الطرق الصحراوية[68]، جريًا على تلك العادة التي دأبت عليها قوات الأمن في حالات اتساع حجم الاحتجاجات، وكوسيلة عقابية مخففة، فإنها عبّرت عن مدى انتقال الشحن إلى الشرائح الاجتماعية الأعلى؛ إذ لم تكن هذه المجموعة الأولى ولا الأخيرة التي قررت التصرّف بمفردها في هذا اليوم، من دون تخطيط ولا توقّع لردة فعل أجهزة الأمن. لكن فريقًا واحدًا منظّمًا من الثوار، كان عنده تصوّر لردة الفعل الممكنة من الدولة، التي ستحوّل جهد مثل هذه المجموعات الصغيرة والمتوسطة إلى ثورة.

في المقابل، كانت الحركات الشبابية المختلفة في صباح هذا اليوم (25 يناير) تعمل كخلايا النحل، مع طغيان إحساس عام عند الناشطين بأنهم ذاهبون إلى مغامرة، خصوصًا بعدما وزّعوا أنفسهم لرصد التحركات الأمنية. يقول محمد عباس (أحد شباب الإخوان المسلمين): «جلست مراقبًا في كافيه سيلانترو، في

(66) من شهاد خالد السيد في مقابلته مع المؤلف يوم 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015. انظر أيضًا: الشروق، 6/ 5/ 2012.

كان حليم في حينه طالب حقوق سنة رابعة. وكان قد اعتقل مرة أخرى بعد تظاهرات العباسية في أيار/ مايو 2012.

(67) من شهادة محمد عباس، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(68) من شهادة محمد عباس، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

الجهة المقابلة لمسجد مصطفى محمود طوال الليل، حتى الحادية عشرة صباحًا، وتخلّلت فترة مناوبتي جولات لتفحص مداخل الميدان ومخارجه والاستعدادات الأمنية، لكن الميدان كان كبيرًا وله مداخل ومخارج عدة، فكان من الصعب أن تكفيه التجهيزات المحدودة»[69].

على الرغم من ذلك، كان قرار الشباب حاسمًا للمضيّ بفاعليات هذا اليوم، فقسّموا أنفسهم على شكل مجموعات للذهاب إلى المكان غير المعلن للتظاهرة في شارع ناهيا في الجيزة. ولم يزد عدد الشبان الذين كانوا يعرفون مكان التظاهر غير المعلن هذا على أربعين شخصًا ينتمون إلى أربع حركات: حركة 6 أبريل وحركة شباب من أجل العدالة والحرية وحملة دعم البرادعي وشباب الإخوان المسلمين. كان من المقرر أن يرئس كل شاب من مجموعة الأربعين مجموعةً أخرى من المتظاهرين لا يقلّ عددها عن العشرة، في حين تمركزت مجموعة أخرى في محيط الشارع للتأكد من وصول جميع المتظاهرين إلى نقطة الانطلاق السرية[70].

بهذا التخطيط المُحكَم نجح الشباب بتأمين سرّية نقطة الانطلاق ضمانًا لعنصر المفاجأة. وقاد التظاهرة من الداخل خالد السيد من حركة شباب من أجل العدالة والحرية، وانضم إليه محمد القصاص ومحمد عباس من شباب الإخوان المسلمين، حيث كان الأخير يضبط دخول جميع الشباب إلى التظاهرة ويحكم سيرها[71].

1 - تظاهرة ناهيا: المشاركة الجماهيرية

بدأت تظاهرة شارع ناهيا بهتافات تدعو سكّان المنطقة الشعبية إلى النزول. كان أول شعار أُطلق بحسب أحد القائمين على التظاهرة: «يا أهالينا انضموا لينا ... عايزين

(69) من شهادة محمد عباس، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(70) معلومات متقاطعة من مجموعة شهادات شخصية لمشروع التوثيق لهذا الكتاب من عدد من الناشطين السياسيين: محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012)، وعبد الرحمن فارس، مقابلة شخصية أجراها معه محمد عباس في الدوحة، في 24 شباط/ فبراير 2014، وشهادة معاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011)، ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014)، ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014).

(71) شهادة محمد عباس، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

نخلص من بلاوينا»[72]، إضافة إلى شعارات تقارب معاناة المعيشة عندهم وفكرة الخروج والمشاركة، منها: «انزلوا من بيوتكم جايين نجيب حقوقكم»، و«يا اللي ساكت ساكت ليه؟ خدت حقك ولا إيه؟»، «وتحيا مصر»، و«انزل انزل»، و«عيش حرية عدالة اجتماعية»، و«غلّي السكر غلّي الزيت .. بكره نبيع عفش البيت»، «غلّي سولار غلّي بنزين .. لما عيشتنا صبحت طين»، «هما بياكلو حمام وفراخ .. وإحنا الفول دوّخنا وداخ». كانت هذه شعارات اجتماعية دوّت في حي شعبي.

تعمّد الناشطون في البداية التحرّك موضعيًا داخل المنطقة في محاولة منهم لتجميع أكبر قدر ممكن من السكان، ثم قصدت التظاهرة طريقها ببطء باتجاه الجسر الواصل بين شارع ناهيا وجامعة الدول العربية. وكانت المفاجأة انضمام حشود كثيرة من الناس، حيث قدّر القائمون على التظاهر أعداد المتظاهرين من نقطة انطلاق التظاهرة إلى الجسر (وهي مسافة لا تتجاوز 300م) بخمسة عشر ألف متظاهر، بعد أقل من نصف ساعة على انطلاقها[73]. أدرك الشباب عندئذٍ مدى تواضع تقديراتهم في شأن سير التظاهرة.

في ميدان مصطفى محمود، كان من المتوقع توقف التظاهرة مع حصارها من قوات الأمن المركزي كالعادة، لمنع حركتها من المكان حتى الخامسة مساء، لكن الحشود الضخمة وغير المتوقعة غيّرت المعادلة، فكان من السهل كسر «الكردون» واستكمال المسار. وتلاقت المسيرتان عند شارع شهاب في شارع جامعة الدول العربية. تكررت محاولات قوات الأمن لإيقاف التظاهرة في مواقع مختلفة، إلا أنها باءت بالفشل.

في ذلك الوقت، وبعد إدراك القائمين على التظاهرة حقيقة قوة الحشد، برز سؤال: وماذا بعد؟[74]. كانت الخطة (أ) في طريقها إلى النجاح، وبدا أن لا حاجة

(72) شهادة عمرو جيفارا، عضو في حركة 6 أبريل، مقابلة أجرتها معه لمشروع التوثيق لهذا الكتاب أمل حمادة في القاهرة، في 23 نيسان/ أبريل 2012.

(73) معلومات متقاطعة من شهادات: عبد الرحمن فارس (24 شباط/ فبراير 2014) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) وعمرو جيفارا (23 نيسان/ أبريل 2012).

(74) معلومات متقاطعة من مجموعة شهادات شخصية في مقابلات مع: محمد صلاح (23 =

إلى الوقوف في ميدان مصطفى محمود، فجاء قرار تثبيت وجهتهم إلى ميدان التحرير من داخل التظاهرة، ومن دون تخطيط للعواقب المحتملة[75]. ووسط مناوشات كرٍّ وفرٍّ بين المتظاهرين وعناصر الأمن المركزي، فُتح أفق جديد أمام المتظاهرين، وخيّم إحساس بالأمان استشعره قادة التظاهر، فاحتجاجهم ما عاد نخبويًا. كانت هذه لحظة فارقة في تأثيرها في معنويات الحركة الشبابية الاحتجاجية[76]، فهذه أول مرة ينجح فيها متظاهرون في كسر حزام أمني منذ تظاهرات عام 2003 التي انطلقت عشيّة احتلال العراق[77].

في هذه الأجواء، نظّم الثوار سير الوجهة الجديدة للتظاهرة من شارع جامعة الدول العربية إلى شارع البطل أحمد عبد العزيز (حيّ المهندسين) ثم إلى ميدان الدقّي (من دون استخدام الجسور لسهولة محاصرتها)، فشارع التحرير إلى ميدان التحرير، مرورًا بجسري الجلاء وقصر النيل. واختير هذا المسار المتعرّج لتحاشي مناطق تكتل الأمن أو الجسور التي يسهل حصارها، وللبقاء داخل المناطق المحاطة بالأبنية ليصعب على الأمن إيقاف التظاهر. وبالفعل، تحركت المسيرة وعلت الهتافات «إنزلْ إنزلْ»، مطيحةً الحواجز الأمنية المنصوبة كلها، ومشجعة مزيدًا من الناس على الانضمام إليها. ويبدو أن عدم إطلاق النار على المتظاهرين ساهم حينها في دفع الناس للانضمام إلى الجمهور.

= كانون الثاني/ يناير 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014) ووليد عبد الرؤوف (حركة شباب من أجل العدالة والحرية) مقابلة شخصية أجراها معه محمد عباس في 24 حزيران/ يونيو 2014؛ وشهادات إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وعمرو جيفارا (23 نيسان/ أبريل 2012).

(75) من شهادة محمد عباس في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012، يؤكد محمد عباس عفوية التوجه للتحرير. أما في شهادة خالد السيد (عضو حركة شباب من أجل الحرية والعدالة وعضو اللجنة التنفيذية للائتلاف لاحقًا) للمؤلف، فثمة موافقة على أن هتافًا خرج من داخل التظاهرات «اللي عايز التغيير ييجي معانا للتحرير»، لكنه كان هتافًا مخططًا وليس عفويًا. فمنذ بداية التخطيط للتظاهرات كانت هناك ثلاثة خيارات أمام المنظمين، وهي إما التوجه إلى شارع حسين حجازي (حيث مجلس الشورى ورئاسة الوزراء)، أو الاعتصام أمام وزارة الداخلية، أو في ميدان التحرير.

(76) من شهادتي محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وخالد السيد (10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015).

(77) راجع الاحتجاجات السابقة.

شقّت التظاهرة طريقها ببطء، وخلال ساعتين وصلت إلى مدخل ميدان التحرير. أدت البطولات الفرديّة في ذلك الوقت دورًا مهمًا، ولا سيما في عملية اختراق الحاجز الأمني التي استمرت زهاء ساعتين، ونقلت التسجيلات المرئيّة صور عدد من المتظاهرين يندفعون باتجاه الحاجز الأمني بهدف اختراقه وتفكيكه. كما شهدت تلك الأوقات حوارات عاطفية بين المتظاهرين وجنود الأمن المركزي، تغلّب عليها صفة العِتاب والتذكير بوحدة الحق والمصير، وهي الحوارات التي تتضمّن بوادر مواقف المتظاهرين السلبية من جهاز الشرطة، الأمر الذي سيؤثر بشكلٍ كبير في مشهد الثمانية عشر يومًا، إضافة إلى المرحلة الانتقالية وما تخلّلتها من صدامات في «محمد محمود» و«ماسبيرو» و«مجلس الوزراء».

في حدود الثالثة والنصف بعد ظهر يوم 25 كانون الثاني/ يناير، نجح المتظاهرون في اقتحام الميدان. وعلى الرغم من الكثافة غير المسبوقة لعدد المتظاهرين، كما بدا في شارع ناهيا، لم يملأ العدد زاوية من زوايا الميدان. وفوجئ الثوار بأنهم لم يصلوا إلى درجة تخيّل الحشد في الميادين العامة الكبيرة، فما بدا لهم خرافيًا في شارع ناهيا، كان غير كافٍ في الساحات العامة[78]، ما ولّد عندهم رغبةً في دراسة ومعرفة ديناميّات التظاهر والحشد الجماهيري الذي سيكون له الأثر الحاسم طوال الثورة، كما في الأعوام التالية التي أعقبتها.

في هذه الأثناء، حاصرت الحشود الأمنية الوقفات ذات الطابع النخبوي عند دار الحكمة، كما كان متوقعًا. وعلى الرغم من أن عدد المعتصمين هناك لم يتجاوز المئات، عبّرت كلمات شخصيات إسلامية ووطنية مختلفة، مثل عبد المنعم أبو الفتوح ومصطفى النجار والشاعر عبد الرحمن يوسف والمهندس وائل غنيم والمخرج عمرو سلامة والسيناريست محمد دياب والكاتب بلال فضل، عن صعود نخبة سياسية وثقافية جديدة، تبلور قطاع منها في الأعوام القليلة التي سبقت اندلاع الثورة، وكانت عابرة حدود الأحزاب والجماعات السياسية وجمودها. وأتت كلمات عبد المنعم أبو الفتوح في الوقفة الاحتجاجية أمام دار القضاء خير تعبير عن هذه المسألة: «أيها الأخوة الشباب، إن مصر لن تُنقذ إلا بكم ... إياكم

---

(78) من شهادة عبد الرحمن جاد (من فريق إعاشة الميدان)، مقابلة شخصية أجرتها معه الباحثة أمل حمادة لمشروع التوثيق لهذا الكتاب في القاهرة، في 13 أيار/ مايو 2012.

أن تعتمدوا على الأجيال العجوزة والمتكلّسة ... إن مصر لن تعبر إلا بكم ... أيها الأخوة الشباب اجعلوا شعاراتكم الحرية والعدل والتنمية ... لا شعارات حزبيّة بعدَ اليوم»[79]، وكان ذلك قبل برهة قصيرة من وصول الأنباء الأولى عن نجاح تظاهرة ناهيا في اقتحام ميدان التحرير.

2- تظاهرة شبرا: ولادة المواجهة والتحدي

بعدما نجحت مسيرة شارع ناهيا في كسرِ حاجز الخوف وإرباك التدبيرات الأمنية، انضمت مسيرة متوسطة الحجم، لا يزيد عدد المشاركين فيها على ألفين، آتية من شبرا إلى وقفة دار القضاء العالي التي ضمت شخصيات وطنية وإسلامية من الجمعية الوطنية للتغيير ونوابًا سابقين في مجلس الشعب عن جماعة الإخوان المسلمين. سرعان ما توجّهت التظاهرة نحو ميدان التحرير، وتعرضت لقمع شديد أدّى إلى فرار الشباب نحو الأزقّة الجانبية، قبل أن يعاودوا التجمع مرةً أخرى في ميدان عبد المنعم رياض، ويخوضوا مواجهات عنيفة مع قوّات الأمن المركزي استمرت حتى لحظة الاقتحام الثاني لميدان التحرير، حين نجح فوج من المتظاهرين باختراق الميدان المحاصر من خلال محطات المترو. ويبدو أن الأوامر العليا بعدم استخدام «القوة المميتة» ساهمت في تحقيق هذا الاختراق[80].

في اصطدام مسيرة شبرا بالأمن المركزي في أثناء محاولتها اقتحام الميدان وُلِدت أولى معارك الشارع التي تلتحم فيها الأجسام بالأيدي والحجارة مع أجهزة الأمن. وستتصاعد هذه الظواهر طوال يومي 26 و27 كانون الثاني/ يناير، وستسفر عن الهزيمة الأمنية المدوّية وانسحاب قوات أمن النظام في 28 كانون الثاني/ يناير. يمكن القول إن يومي 26 و27 اللذين شهدا معارك كرٍّ وفرٍّ على مدار 24 ساعة كانا امتدادًا لطبيعة تظاهرة شبرا، بينما كانت جمعة الغضب (28 كانون الثاني/ يناير) امتدادًا لتظاهرة ناهيا التي كان الحشد الجماهيري غير القابل للردع

---

(79) مقطع الفيديو متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=SAiF7pdit3E>.

(80) من شهادة عبد الرحمن جاد، في 13 أيار/مايو 2012 (سجّل عدد من القائمين على التظاهرات في شهاداتهم تدخّل الضباط الكبار في الميدان لمنع الاشتباك بين عناصر الأمن والمتظاهرين).

ميزتها الأساس. وسنلاحظ أن هذين الأنموذجين (التظاهرات التي تشتبك معها أجهزة الأمن فتتحول إلى صدامات كرٍّ وفرٍّ طويلة زمنيًا، مقارنة بما هو معروف عن فعل التظاهر والحشود الكبرى التي تتجنّبها أجهزة الأمن) سيتكاملان حتى تنحّي مبارك، وطوال المرحلة الانتقالية.

زادت وتيرة الاشتباكات بين المتظاهرين ورجال الأمن إلى درجة أن رجال أمن فقدوا خوذهم وعصيّهم ودروعهم. ثم بدأ رجال الأمن المركزي بالانسحاب إلى مدخل شارع محمد محمود، وشرعوا من هناك في إغلاق الميدان[81]، لتبدأ جولة أخرى من الصدامات تخللتها مواقف بطولية من الشباب، كان أبرزها موقف أسامة المهدي (أحد شباب الإخوان المسلمين) واشتباكه مع المدرعة التي ترش المتظاهرين بالمياه[82]. يقول هاني محمود (أحد منظمي تظاهرات 25 يناير): «بعد دخولنا الميدان مباشرة بأقل من 5 دقائق، وبعد أن كان جسم التظاهرة الأساسي قد دخل التحرير من جهة شارع التحرير من أمام مقر جامعة الدول العربية، وانتشر المتظاهرون في أرجاء الميدان، وحين وصلت التظاهرة إلى قلبه، فوجئنا بمدرعة تنطلق وسط الحشود بشكل مخيف وتطلق مدفع الماء، فأسرع أسامة بالجري والصعود فوق المدرعة مستخدمًا الشباك الواقية الموجودة فوق زجاجها الأمامي، في مشهد بطولي فدائي، حتى وصل لموقع مدفع الماء واشتبك مع الضابط القائم عليه، وسقط به عن ظهر المدرعة»[83].

أدى اقتحام ميدان التحرير إلى تشجيع الناس من الشرائح الاجتماعية المختلفة، وبينهم المثقفون والفنانون، إلى تفادي الحواجز الأمنية وإلى الانضمام إلى المتظاهرين، على الرغم من صدور أوامر بمنع انضمام متظاهرين جدد

---

(81) من شهادة عبد الرحمن جاد، في 13 أيار/ مايو 2012.

(82) مقطع فيديو يوضح هذا: «معركة على المدرعه بين شاب وضابط أمن ثورة مصر»، على يوتيوب، تاريخ 22/ 11/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=dRwtwoOd6Vw>.

ثمة واقعة أخرى شهيرة لشاب وقف أمام المدرعة في شارع قصر العيني، ونجح في إجبارها على الوقوف أمام ثباته. ما زال مجهول الهوية، ومع ذلك أبدى وائل غنيم إعجابه به في كتابه. انظر: غنيم، ص 212.

(83) شهادة هاني محمود الثانية للمؤلف، في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015، في مقر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

باستخدام القوة التي لم تتعد وسائلها الهراوات. وفي الحقيقة، لم تكن قوّات الأمن قادرة على تصوّر عناد المتظاهرين وقدرتهم على اختيار طرق التفافية بطريقة سهلة. وفي حين كانت مجموعة من الناشطين المدّربين قادرة على ذلك في بداية اليوم، أصبحت أي مجموعة من المتظاهرين قادرة على المناورة وتحرّي السبل الخالية من الحواجز الأمنية في نهايته.

في رأينا، كان عنصر المباغتة وعدد المتظاهرين غير المتوقع السببين الرئيسين لارتباك الأجهزة الأمنية في اليوم الأول.

3- من احتلال الميدان إلى «الشعب يريد إسقاط النظام»

في حدود الخامسة عصرًا، نجح الثوار بفضل الهجمات التي خاضوها مستخدمين الطوب في احتلال ميدان التحرير، وخيّم هدوء نسبيّ في أجواء مشبعة بالغاز المسيل للدموع. استقرّت القوّات الأمنية عند مبنى مجلس الشعب في شارع قصر العيني، وتوالت الأخبار بأنّ قوّات الأمن كانت تعتقل الجرحى المصابين بعد إخراجهم من داخل سيارات الإسعاف. ولهذا السبب، قرر الثوار نصب أول مستشفى ميداني عرفته الثورة[84]، وضم المستشفى مجموعة من الأطباء والصيدلانيين من المتظاهرين، وتبرّع كثيرون لشراء أساسيات الإسعاف الأولي من ضمّادات ومطهّرات وأدوية، وحُجز مكان للمستشفى في القرب من مطعم «كنتاكي». لم يكن المستشفى الميداني الأول الذي عرفته الثورة أكثر من كرسي بلاستيكي ومجموعة من مواد الإسعاف الأولي[85]، لكنه سيبقى طوال أيام الثورة وفي «مليونيات» المرحلة الانتقالية رمزًا من رموز التظاهر، ومعلمًا أساسًا لدور الأطباء وطلاب كليات الطب ومعاوني الفرق الطبية لن يخلو ميدان منه.

---

(84) «أول طبيب قام بتطبيب مصابين من المتظاهرين في الميدان يومها كان خالد حنفي، أحد أطباء الإخوان من منطقة السيدة زينب، حيث أحضرتُ إليه أحد المصابين ليبحث طريقة تخفيف آلامه، واقترحتُ عليه أن يجمع من يعرفهم من أطباء ونحضّر لهم المصابين لتطبيبهم». من شهادة هاني محمود الثانية للمؤلف، في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

(85) من شهادة معاذ عبد الكريم، في 2 أيار/ مايو 2011.

تخطّى التجمهر في ميدان التحرير التوقعات كلها، وقُدِّر عدد المعتصمين بأكثر من خمسين ألفًا، في عدد فاق ما تخيّله أيٌّ من منظّمي التظاهر. وبرز فورًا تساؤل جوهري: ماذا بعد؟ ولمناقشة الإجابات عن هذا السؤال، عقدت سلسلة اجتماعات بدأ أولها في السادسة مساءً ضمّت شباب الحركات الشبابية الموجودة في الميدان. طُرحت سيناريوات عدة، كان بينها الاكتفاء بهذا القدر الذي اعتُبر حينها انتصارًا بالمقاييس كلها ورسالة صارمةً للنظام الحالي لا بد من أن يدرك أهميتها، في مقابل سيناريو آخر دافع أصحابه عن البقاء في الميدان على أمل انضمام باقي الناس عند سماعهم خبر الاعتصام فيه[86].

أرجأ الثوار قرار الاعتصام إلى حين تلمّس الجو العام في الميدان ومدى تجاوب الناس معهم، لكنهم اتفقوا في الأحوال كلها على تجميع مبالغ ماليّة لشراء الطعام للمتظاهرين، وتشكيل لجان إعاشة لتوزيع الوجبات الغذائية. لكن سرعان ما فشلت هذه المحاولة؛ إذ احتُجز حليم حنيش، أحد عناصر حركة شباب من أجل العدالة والحرية الذي تطوّع للمغادرة لشراء الطعام، وصودر ما كان معه. فاعتُمدت على الفور تكتيكات أخرى لإمداد الميدان بالزاد من خلال الأقارب والمعارف بطريقة سريّة، ومن خلال الاستعانة بمراكز حقوقية وقانونية محيطة بالميدان[87]. كما استخدم المعتصمون الأغطية (بطانيات) المتوافرة في مركز هشام مبارك، والتي كان يستخدمها العمال في اعتصاماتهم.

على الرغم من محاولة قوات الأمن المتكررة تفريق التجمع في الميدان، لم يجرِ التخاطب مع المتظاهرين بصفتهم الجَمعِية حتى التاسعة مساءً. ففي هذه الأثناء، جهّز المتظاهرون أنفسهم للاحتمالات المختلفة، بما فيها قرار بالاعتصام في الميدان اتخذ في التاسعة مساء[88]. في هذه الأجواء بدأت مسيرة

(86) من شهادتي خالد عبد الحميد (27 أيار/مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/مايو 2014).

(87) من شهادتي خالد عبد الحميد (27 أيار/مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/مايو 2014).

(88) حضر هذا الاجتماع عددٌ كبير من المشاركين في التظاهرات من الشباب، وانضم إليهم إبراهيم عيسى، إضافة إلى أسامة الغزالي حرب وكمال أبو عيطة. ونصح حرب رئيس حزب الجبهة في حينها وكمال أبو عيطة المجتمعين أن يستمروا في الاعتصام، قائلين إنه إذا خرج الشباب من الميدان =

ابتداع وسائل مقاومة أساليب فض التظاهرات، مثل استخدام المشروبات الغازية والخل لمكافحة آثار الغاز المسيل للدموع، ومثل الدفاع عن الميدان ثم الاستراحة بالتناوب[89].

ساهم وجود مكبّر للصوت داخل الميدان (أحضره الشاعر عبد الرحمن يوسف ومصطفى النجّار) في تأكيد الشخصية الوليدة لثوار التحرير. استمع آلاف الشباب الذين كانوا يجتمعون سويّة أول مرة إلى صوت واحد يوجّه ويقرر ويحذر وينذر، وتعزّز ذلك بالبدء ببناء معالم رمزية للتجمع الوليد مثل الخيمة والمستشفى[90]. كما عمد الناشطون إلى تسيير تظاهرات دوّارة تخرج من الميدان وترجع إليه بهدفِ رفع المعنويات[91]. على الجانب الآخر، وبعيدًا عن الناشطين والمنظِّمين وخارج أجواء السياسة، ثمة حالة أخرى تشكلت للتحرير وثوّاره يجب الإشارة إليها، هي التضامن والانسجام وعلاقات الود التي سادت: كان المصريون (بخلفياتهم المختلفة) يتعرف بعضهم إلى بعض في الميدان، وكأن الناس كانوا في سفر بعيد وجاءوا ليتواصلوا، أو كأنهم أبناء أسرة لم يتعارفوا من قبل، ويرغب كل منهم في أن يتعرف إلى قريبه. كان أبرز مظاهرها جلسات الأغاني الوطنية المختلطة من أشكال وألوان وأفكار وديانات المصريين المختلفة. وظهرت في الإعلام يومها صور أعطت لجميع من كان في الميدان وخارجه، والمتابعين داخل مصر وخارجها، مؤشرًا إلى أن ثمة شيئًا فريدًا يدور في مصر، شجع كثيرين على التفاعل معه والثقة به، كصورة أفضل للمستقبل.

انتظم عدد من أعضاء «الألتراس»، من مشجعي ناديي الأهلي والزمالك، في

= فلن يستطيعوا العودة إليه. من شهادة محمد عباس في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012. ومن الواضح أن المتحدثين لم يقصدوا الاعتصام أسبوعين، ولا الشباب فهموا ذلك، ولا من اعترض على ثورة.

(89) من شهادة عبد الرحمن جاد، في 13 أيار/ مايو 2012.

(90) من شهادة الكاتب والناشط السياسي أحمد أبو خليل، مقابلة عبر «السكايب» أجراها معه محمد عباس في 6 نيسان/ أبريل 2014.

(91) من شهادتي محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014).

مجموعات أطلقت الألعاب النارية (الشماريخ) وقرعت الطبول[92]. والحقيقة أن دور «الألتراس» ظهر منذ اليوم الأول، وحتى في الاتصالات الممهدة له[93]، مع أن الإعلام التفت إلى دورهم الذي برز بشكل قوي في الصدامات مع قوى الأمن يوم 28، وفي الدفاع عن الميدان في يوم «موقعة الجمل»[94]. كان الثوار في الميدان يبادرون إلى الاعتصام والتظاهر وإلى تعلّم مبادئ الاعتصام والتظاهر في الآن نفسه، وذلك في أول أيام الثورة، حيث قدّم كل متظاهر ما يملكه أو ما يعرفه لإنجاح التحركات في هذا اليوم[95]. وعلى ما يبدو، ساهم الحصار الأمني وقطع الاتصالات عن منطقة وسط البلد منذ التاسعة مساء في إشاعة شعورٍ بالتضامن والتحدي والإصرار بين من قرّروا في ذلك الوقت أن يبدأوا رحلتهم مع الميدان[96].

في هذه المرحلة الحاسمة، كان على الشباب أن يجيبوا عن التساؤل الأهم: ما هو هدف الاعتصام؟ وتوالت الاجتماعات[97] بين أعضاء الحركات الشبابيّة المختلفة، وبرزت اقتراحات جريئة تتضمن احتلال مجلسي الشعب والشورى، والشروع في مفاوضة الحكومة، ورُفضت كلها لأن من شأنها أن تساعد النظام في تصوير المتظاهرين كـ «مثيري شغب». وفي اجتماع الساعة السابعة، نوقشت مقترحات عدة، منطلقها أن النظام لن يسمح ببقاء الاعتصام حتى الصباح، وأننا نخشى أن يؤدي فض هذا التجمع إلى انكسار حال الإحساس بالانتصار التي تبقي جماهير الميدان متماسكين، بسبب بطش العصا الأمنية التي لن تتورع عن

(92) من شهادتي إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وعبد الرحمن جاد (13 أيار/ مايو 2012).

(93) لفت خالد السيد نظر المؤلف إلى هذه النقطة، أي إن بعض المنخرطين في روابط «الألتراس» اتصل بشباب الثورة قبل يوم 25 يناير، وشارك بقوة في اليوم الأول، وأن الثوار تعلموا من هؤلاء الشباب بعض «تقنيات» الصدام مع قوات الأمن، ولا سيما اختراق «الكردونات». مقابلة استكمالية لخالد السيد مع المؤلف في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 في مقر المركز العربي للأبحاث في الدوحة.

(94) انظر: أمل حمادة، «متحدّو السلطة: الألتراس كقوة تعيد تعريف العلاقة بين الشارع والدولة،» السياسة الدولية (ملحق اتجاهات نظرية)، العدد 187 (كانون الثاني/ يناير 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 11/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2090.aspx>.

(95) من شهادة عمرو جيفارا، في 23 نيسان/ أبريل 2012.

(96) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(97) من شهادة هاني محمود في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

تفريغ الميدان بأي ثمن قبل حركة الموظفين صباحًا. وهناك من اقترح أن يعلن بيان مطالب عند منتصف الليل وينصرف الجميع بعد أن تعلن الدعوة إلى التظاهر في اليوم التالي. ودار النقاش في شأن سقف المطالب، وكان هناك بعض الشباب يقف حول المجموعة المجتمعة، وحين سمع الحديث عن فكرة ترك الميدان بدأ يشتم من ينطق بها. وفي الوقت نفسه، كان صوت الهتافات يتعالى «الشعب يريد إسقاط النظام». وفي اجتماع الساعة 8، أصبح خيار الاعتصام قرار الجماهير[98].

سادت ميدان التحرير حال جديدة، وانتشر شباب من المعتصمين بشكل عفوي قرب المداخل يسألون المارة: «إيه يا كابتن ... مروّح؟ إنت زهقت ولّا إيه؟ دا احنا لسه بنبدا ومشوار الحرية طويل ...». وبدأت تنتشر في أرجاء الميدان مجموعات تغني: «الجدع جدع والجبان جبان ... واحنا يا جدع هنبات في الميدان».

بدأ إسلام لطفي وسامح البرقي (شباب الإخوان) وزياد العليمي وكمال أبو عيطة (ناصري) ومصطفى شوقي (شباب من أجل العدالة والحرية) بصوغ بيان تضمّن المطالبة برفع حال الطوارئ وإقالة حكومة أحمد نظيف، بمن فيها وزير داخليته (حبيب العادلي)، ووقف مشروع التوريث وإلغاء نتيجة انتخابات مجلس الشعب السابقة. وعلى الرغم من أن هذه المطالب بدت طموحة في ذلك الوقت، فإن انطلاق الهتافات في ميدان التحرير صادحةً بالشعار المعروف «الشعب يريد إسقاط النظام»، وكان هناك من استغربه إلى درجة اعتباره دليلًا على وجود مؤامرة[99]، وشعارات أخرى مثل «يسقط يسقط حسني مبارك»[100]، جعل المطالب بلا معنى، فجرى تمزيق البيان قبل الانتهاء من كتابته. وكان من الواضح أن التصعيد العفوي سبق توقّعات الحركات السياسية وطموحاتها، ورفعت الجماهير سقفًا لا يقل عن سقف ما حققه جيرانهم التونسيون. ومن جديد، شرع

---

(98) هاني محمود أحد المشاركين في هذا الاجتماع. من شهادته الثانية للمؤلف، في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

(99) بما أن مثل هذا الشعار لم يُسمَع في التظاهرات المصرية إلى حينه، اعتبره عبد اللطيف المناوي في كتابه عن أيام مبارك الأخيرة شعارًا دخيلًا غير مصري لغة ولهجة، وبالتالي غير عفوي، وأنه جرى الترويج له بشكل منظم. انظر: المناوي، ص 90-91.

(100) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

الشباب في كتابة بيانٍ جديد يحمل عنوان «يسقط النظام»[101]. في هذه المرحلة، لم يكن الكيان التنظيمي واضحًا، فكان عدد من الناشطين يحضر اجتماعًا مرة واحدة لتواجدهم في المكان، لكن كان هناك نواة صلبة قائمة منذ الاجتماعات التنسيقة لتنظيم يوم 25 كانون الثاني/ يناير، وحتى تأليف ائتلاف شباب الثورة رسميًا قبل أيام من سقوط مبارك، وهي التي شكلت الائتلاف عمليًا. عندما اتخذ قرار الاستمرار والاعتصام، ناقش الناشطون القياديون خطورة الأمر، وإذا أرادوا نجاح الاعتصام فعليهم اتخاذ ترتيبات عدة، منها:

- زيادة الأعداد: كانت تصلهم أخبار عن تظاهرة بالآلاف عند دار القضاء، فخرج هاني محمود وأحمد نزيلي لإقناعهم بالانضمام إلى الميدان، لكنهما وجدا أن التظاهرة فُضّت.

- التواصل مع المحافظات: وتحديدًا التي شاركت في فاعليات اليوم الأول للإعلان عن اعتصام متزامن، فيتشتت النظام ولا يكون التركيز على نقطة واحدة. وفي هذا الوقت، جرى عزل ميدان التحرير وقطع شبكات الاتصال في محيطه، وخرج شباب يبحثون عن تغطية لشبكة الاتصالات حتى وصلوا إلى شارع محمد فريد، «واتصلنا ببعض أصدقائنا من شباب الإخوان في الإسكندرية ليقوموا بالتنسيق مع زملائهم من المتظاهرين وقتها، لكننا فوجئنا أن الإخوان في الإسكندرية كان قرارهم منع الإخوان من المشاركة أسًاسا ... وكان ذلك أحد تجليات تفاوت تفاعل قطاعات الإخوان مع إعلان عصام العريان»[102].

- ضرورة إقناع الإخوان بأهمية دعم الاعتصام: وهذا لن يتحقق ما دامت القيادة غائبة فعليًا عن مشاهدة حقيقة ما يحدث والروح الجديدة التي تولدت اليوم، نظرًا إلى غياب قادة الإخوان عن الميدان (كما يتضح لاحقًا)، لذلك كان الاقتراح أن يذهب وفد من الشباب إلى مكتب الإرشاد لإطلاعهم على التفصيلات، وللضغط من أجل دعم الاعتصام. وذهب هاني محمود وإسلام لطفي وأحمد نزيلي إلى عصام العريان أولًا لإقناعه بأن يدعم موقفهم عند المكتب.

---

(101) من شهادتي إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014).

(102) من شهادة هاني محمود الثانية للمؤلف، في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

يقول الناشط اليساري محمد نعيم إنه في ليلة 25 كانون الثاني/ يناير، بعد العودة من ميدان التحرير، كان لافتًا بالنسبة إليه حديث مسجل لحبيب العادلي على التلفزيون المصري، حاوره فيه مفيد فوزي، وكان فيه عصبيًا خلف قناع من الصلف والاستهزاء، يصوّب خطابه نحو المثقفين بالمجمل، ويتهمهم بأنهم ضد وزير داخلية مصر لأنه يحمي مصر!! كان ذلك هجومًا شاملًا على المثقفين شنّه وزير داخلية بدا مرتبكًا ومتوترًا[103].

4- بعد المفاجأة: التنسيق مع الإخوان المسلمين

تأخر إدراك الإخوان المسلمين حقيقة ما يحدث في البلد وحجمه، على الرغم من أن محاولات التنسيق معهم بدأت منذ لحظة دخول الشباب إلى الميدان؛ إذ اتصل هاني محمود بعصام العريان بعد موقف أسامة المهدي البطولي، وتحدث معه عن ضرورة مراجعة الجماعة موقفها من الحراك، لأن ما حدث في مصر حتى الآن غير مسبوق: «فقال العريان: 'إيه اللي حصل؟ أنا كنت في وقفة دار القضاء وعدت قبل قليل!'، فقلت له يا دكتور وجه مصر اليوم مختلف تمامًا، ولا علاقة له بما كان عند دار القضاء، أنا لم أشهد تظاهرة كالتي جئنا بها من ناهيا للتحرير من ناحية العدد، وطول المسافة وفي روح المتظاهرين وأعدادهم، فقال لي سأتابع الأمر مع الإخوة في المكتب. وحين تأخر رده طلبت من أحمد نزيلي الاتصال بوالده وهو أحد القيادات التاريخية بالجماعة، ومسؤول مكتب إداري الجيزة، فقال له: خليكم في اللي انتم فيه واحنا في اللي احنا فيه، وبدا كأنه يخشى الحديث على التلفون!»[104].

في سبيل دعم الثوّار في الميدان وإسنادهم بأعداد إضافيّة من المتظاهرين، عمد شباب الإخوان المسلمين (إسلام لطفي وهاني محمود وأحمد النزيلي) إلى الاجتماع مع عدد من أعضاء مكتب الإرشاد، بمن فيهم محمد مرسي ومحمود عزت ومحمد البلتاجي، لدفع عناصر الجماعة إلى المشاركة في

(103) شهادة الناشط اليساري محمد نعيم، التي قدمها على شكل ملاحظات مكتوبة إلى المؤلف.

(104) من شهادة هاني محمود الثانية للمؤلف، في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

تظاهرات ميدان التحرير. وباستثناء البلتاجي الذي كان مؤيدًا لموقف شباب الإخوان، أبدى أعضاء مكتب الإرشاد تخوّفهم من توريط الجماعة في حدث مجهول لا تُعرف عواقبه. وأورد إسلام لطفي في شهادته أن محمد مرسي سأل: «يعني انتو كتير؟ عددكم كام يعني؟»[105]. كان ذلك بعد أن أصدرت وزارة الداخلية في حدود الساعة السابعة من مساء 25 كانون الثاني/ يناير 2011 بيانًا حمّلت فيه جماعة الإخوان المسلمين وحركة 6 أبريل مسؤولية استغلال تظاهرات 25 يناير، ودفعت أكثر من عشرة آلاف عنصر من عناصرها في ميدان التحرير لاحتلاله[106]. ذكّر شباب الإخوان في حوارهم مع أعضاء مكتب الإرشاد بأنّ وزارة الداخلية حمّلتهم مسؤولية ما يجري على كل حال، ما يعني أن الجماعة ستتحمل في الأحوال كلها كلفة هذه التظاهرات، كما طالبوهم بالاستعداد للحشد في يوم الجمعة 28 كانون الثاني/ يناير، وتعيين قادة ميدانية لها سلطة إصدار القرارات من دون العودة إلى مكتب الإرشاد في كل مرة[107]. وحين طلب الشباب من المكتب دعم الاعتصام عدديًا، كان رد محمود عزت أن الاعتصام بدأ شعبيًا ويفضّل أن يستمر كما بدأ، وليس من السهل الحديث عن مشاركة الإخوان الآن، لكن يمكن التنسيق مع القوى السياسية للمشاركة في تظاهرة الجمعة. وكان رأي محمود غزلان أن جسد الجماعة ضخم حيث لا يمكن تحريكه خلال فترة وجيزة، وطلب تأجيل نزول الإخوان إلى ما بعد 5 شباط/ فبراير[108]، فطلبوا منهم أن يقوم إخوان قطاع وسط القاهرة بتوفير مساعدات لوجستية للمعتصمين، وأن ينزل معهم أحد رموز الإخوان، إذ يتواجد رموز سياسية أخرى في الميدان، فوافقوا على أن ينزل معهم محمد البلتاجي الذي علّق في طريقه إلى ميدان التحرير: «أنا من ساعة ما وصلت من دار القضاء

---

(105) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(106) «بيان لـ «الداخلية» يتهم الإخوان بإثارة الشغب والحض على التظاهر،» اليوم السابع، 25/ 1/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=343683#.U7fd2dySycx>.

(107) من شهادتي هاني محمود (5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015)، وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

(108) من شهادتي هاني محمود (5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015)، وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

وأنا أحاول إقناعهم أن أنزل للميدان وهم يرفضون». وسيكون للبلتاجي الذي التحق منذ اليوم الأول بميدان التحرير، دور مهم في تفعيل دور الإخوان بما يتجاوز شباب الإخوان إلى ما هو أوسع. في هذه الأثناء، أوردت وسائل الإعلام المصريّة أن قوات مكافحة الشغب ستفضّ الاعتصام في اليوم نفسه[109]. وحين وصل الشباب مع البلتاجي إلى الميدان، تجمع حوله شباب الإخوان لأنهم وجدوا عنوانًا. ولم تمض دقائق على وصولهم معه حتى بدأت قوات الأمن بفض اعتصام التحرير.

5- بعد منتصف الليل انتقام سكان المناطق الشعبيّة

بقيت التظاهرات الصغيرة تؤم ميدان التحرير حتى منتصف الليل، حين اقتحمته قوات الأمن وفيه زهاء عشرين ألف متظاهر[110]. حصل الاقتحام بعدما أعلن وزير الداخلية (حبيب العادلي) للمرة الأخيرة أنه سيفض تجمع الميدان لفتح الطريق أمام حركة المرور. وفي حدود الساعة الثانية عشرة من ليلة 25-26 كانون الثاني/ يناير، اقتحمت الشرطة الميدان لتفريق المتظاهرين، مستخدمة العصي والرصاص والقنابل المسيلة للدموع بغزارة، فانعدمت الرؤية تمامًا من كثرة الغاز، كما أكد عدد من الثوار أن الشرطة استخدمت الرصاص الحي[111].

أصرّ عدد من الثوار على الصمود داخل الميدان، مبديًا مقاومة شديدة[112]، وتفرّق الاعتصام نهائيًا، مولّدًا مسيرات صغيرة متعددة في شوارع القاهرة وأزقّتها المختلفة ووسط البلد وبولاق أبو العلا وشبرا وروض الفرج ورمسيس وغيرها.

(109) معلومات متقاطعة مع مجموعة من الناشطين السياسيين: إسلام لطفي ومحمد عباس ومصطفى شوقي ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومحمود سامي، في مقابلات لمشروع توثيق هذا البحث.

(110) معلومات متقاطعة مع مجموعة من الناشطين السياسيين: إسلام لطفي ومحمد عباس ومصطفى شوقي ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومحمود سامي، في مقابلات لمشروع توثيق هذا البحث.

(111) معلومات متقاطعة من شهادات: عمرو جيفارا (23 نيسان/ أبريل 2012) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014).

(112) من شهادة محمد صلاح، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014.

استمرت عمليات الكرّ والفرّ بين هذه المسيرات وقوات الأمن المركزي حتى الفجر[113]. حاول المتظاهرون الاستنجاد بالناس ودعوتهم إلى المشاركة ضد النظام، بينما طاردت الشرطة الثوار، مطلقةً وابلًا من قنابل الغاز داخل المناطق السكنية الشعبية، ما أدى إلى ردة فعل عكسية، إذ استفزّت عملياتها أهالي تلك المناطق[114] الذين قلما صادفوا مثل هذا العدد من لابسي الزي الرسمي في أحيائهم الفقيرة المهمّشة. فتولّدت ظهر اليوم التالي موجة جديدة من المسيرات انطلق بها سكان المناطق الشعبية.

كان احتكاك قوات الأمن بسكان المناطق الشعبية، بحدٍّ ذاته، حدثًا جديدًا بالغ الأهمية، ونرجّح أن نظرة هؤلاء السكان السلبيّة تجاه السلطات عمومًا، وتجاه رجال الشرطة وممارساتهم الوحشية طوال الأعوام السابقة على وجه الخصوص، هي التي دفعت أوساطًا شعبية ونوعية جديدة من المتظاهرين إلى خوض مواجهة مع قوات الأمن لا هدف لها إلا التصدي لمن قمعهم وعذّبهم وزرع فيهم الرعب والقسوة، مستغلين سانحة الانتقام منهم، من دون أن يكونوا على دراية أصلًا بتظاهرات الثوار. والمفارقة أن هذه التظاهرات الشعبية التي سيتفاجأ بها الثوار هي التي ستنهك الأمن المصري على مدار يومين متتاليين (26 و27 كانون الثاني/ يناير)، وستقود إلى هزيمة وزارة الداخلية في جمعة الغضب (28 كانون الثاني/ يناير).

شنّت قوات الأمن المصرية طوال الليل، وحتى ساعات الصباح الأولى، حملة اعتقالات عشوائيّة طاولت أكثر من 1000 شاب وشابة، وعمدت المراكز الحقوقية، وأبرزها مركز هشام مبارك وجبهة الدفاع عن المتظاهرين، إلى متابعة أوضاعهم

(113) معلومات متقاطعة من شهادات: محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) وسالي توما (21 أيار/ مايو 2014).

(114) معلومات متقاطعة من شهادات: محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) وسالي توما (21 أيار/ مايو 2014).

والدفاع عنهم أمام المحاكم المصرية، وضمان إطلاق سراحهم ليعدّوا بعدها إلى التخطيط والتنظيم[115]. لكن سنحت لمن بقي منهم في الشوارع فرصة رؤية عناصر وزارة الداخلية يترنحون ويتهالكون ويفترشون الأرض من شدة الإنهاك[116].

في نهاية هذا اليوم، أصدرت وزارة الداخلية بيانًا تتهم فيه الإخوان المسلمين بالوقوف وراء الحوادث، وبأن الجماعة دفعت أعدادًا كبيرة من عناصرها للمشاركة في التظاهرات في حوالى الساعة السادسة مساء. قلل هذا البيان كثيرًا من صدقية الوزارة، حيث تأكد للمشاركين أنه لا علاقة لما رأوا وسمعوا بما جاء في بيان الوزارة. إذ تميز اليوم الأول للثورة بمشاركة شباب وناشطين من نمط جديد، مصريين «متوسطين» (إذا صح التعبير) لم يشاركوا بتظاهرة في حياتهم.

انتهى يوم 25 كانون الثاني/ يناير التاريخي بشق فسحة كبيرة في المجال العمومي، وبآفاق جديدة تنفتح أمام مدينة القاهرة ومصر عمومًا.

ثالثًا: 26-28 يناير
من يسبق أولًا؟

كان يوم 26 كانون الثاني/ يناير فرصةً للثوار لتقويم نتائج اليوم الأول من الثورة، وليعيدوا تنظيم صفوفهم. وكانت ميزة هذا اليوم الفريدة هي الحالة التي سرت من دون ترتيب أو تنظيم مركزي، فانتشرت أخبار ومعلومات عن تظاهرات متناثرة، بعضها حقيقي وبعضها وهمي، وكادت لا تخلو منها منطقة من مناطق القاهرة والجيزة وبعض المحافظات. وكان الذين شاركوا في تظاهرات 25 كانون الثاني/ يناير مصرّين على أن ما بدأ يجب أن يستمر، على الرغم من الإرهاق الذي أصابهم في الساعات الأربع والعشرين الشاقة. انتشرت الأخبار عن عدد من التظاهرات الوهمية التي أنهكت الأمن الذي كان يترصّد أي معلومة عن التظاهر، ساعيًا إلى فضها قبل أن تبدأ.

(115) معلومات متقاطعة من شهادتي أحمد راغب مدير مركز هشام مبارك (19 نيسان/ أبريل 2012) وشهادة طاهر أبو النصر من جبهة الدفاع عن متظاهري مصر، مقابلة شخصية أجرتها معه لمشروع التوثيق لهذا الكتاب يسرا طه في القاهرة، في 12 نيسان/ أبريل 2012.

(116) من شهادة محمد صلاح، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014.

واصلت قوات الشرطة والأمن المركزي مواجهة اضطرابات أحياء القاهرة التي شملت ناهيا وبولاق أبو العلا، وهاجم المئات من سكانها المقرّات الحكومية، وأبرزها مقر وزارة الخارجية[117]. لم تكن هذه التظاهرات مطلبية ولا سياسية، وإنما عبّر الشارع من خلالها عن غضبه من دون توجيه من حركات أو أحزاب سياسية[118]. ومجرّد دخول قوات الأمن إلى تلك المناطق بأعداد كبيرة اعتُبر في حدّ ذاته استفزازًا للناس، فنظام مبارك لم يعتد ضبط تلك المناطق باقتحامها مباشرة، بل عبر تعاونٍ بين الأمن وشبكات «البلطجيّة» التي يسيّرها رجال الأعمال المحسوبون على الحزب الوطني الحاكم، وهم «البلطجية» الذين ستعود قوات الأمن وبقايا الحزب الوطني إلى استخدامهم لاحقًا في «موقعة الجمل»، ثم بشكل منهجي خلال المرحلة الانتقالية لإيجاد البلبلة في صفوف الثورة، وفي المسار الديمقراطي، ولبثّ الخوف من الفوضى والمطالبة بعودة الأمن. وتزامنت تلك الاضطرابات ذات الطابع العنيف مع استمرار بعض الوقفات الشبابية عند نقابتي المحامين والصحافيين اللتين تعرّضت للقمع أيضًا، ما أوجد ارتباكًا عند النظام بسبب عجزه عن التمييز بين هذين الشكلين من الاحتجاجات. والحقيقة أن العلاقة بينهما كانت ظرفية وناجمة عن هجوم الأمن عليهما.

في الواقع، لم يعرف الثوار حتى منتصف اليوم الثاني من الثورة هوية المتظاهرين الفعلية[119]. وبرأيي، كان من الصعب توقع ذلك، فالحركة الشعبية

---

(117) من شهادة محمد عباس، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012، وشهادة محمد بدوي (حركة شباب من أجل العدالة والحرية)، مقابلة عبر «السكايب»، أجراها معه محمد عباس في 21 شباط/ فبراير 2014.

(118) من شهادة محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وشهادة محمد بدوي (21 شباط/ فبراير 2014).

(119) توزعت خريطة الفاعلين في الثورة، بحسب الباحثة أمل حمادة، بين الحركات الاجتماعية في المجال الافتراضي ذات الصلة بحوادث 25 كانون الثاني/ يناير 2011 التي تضم المدونين المصريين، بما فيها صفحة كلنا خالد سعيد، وشباب 6 أبريل وحركة حشد المرتبطة بمركز الدراسات الاشتراكية وشباب من أجل الحرية والعدالة وحركة دعم البرادعي (معًا سنغيّر) وشباب حزب الجبهة الديمقراطية وحزب الغد، إضافة إلى شباب الإخوان المسلمين، وتعاونت معهم حركات نشأت على الأرض، مثل حركة كفاية والجبهة الوطنية للتغيير التي انتقلت جزئيًا إلى المجال الافتراضي من خلال الأفراد كوسيلة للهروب من التعقّب الأمني. وتقول حمادة إن هذه الحركة لم تكن لتنجح لولا انضمام القوى الفاعلة على الأرض مثل الإخوان المسلمين والأحزاب السياسية التقليدية كالوفد والتجمع =

في القاهرة، وبدرجة أكبر في محافظات مثل الإسكندرية، تمددت بشكل أفقي من دون نظام واضح، حيث وُجدت بؤر احتجاج مختلفة من دون توقف. ولم تكن هذه البؤر بالضرورة منسّقة مع المنظّمين أو البؤر الأولى، وهذا سر قوتها الذي تحوّل بعد سقوط مبارك إلى سر ضعفها. وأشار إلى ذلك الناشط علي الرجّال الذي شارك في احتجاجات الإسكندرية وكتب عنها لاحقًا، حيث قال إن طبيعة تمدّد الثورة كانت أفقية من دون نظام يحكمها، لكن أيضًا من دون فوضى، وهذا ما مكّنها من تجاوز التنظيمات الهرميّة القائمة في المجتمع، مثل مؤسسات الدولة والأحزاب التقليدية. لذلك يقول إن الثورة لم تكن علمانية ولا إسلامية، لم تكن ليبرالية ولا يسارية، ولا ينطبق عليها حتى مفهوم الطريق الثالثة، إذ لم تكن هناك كتلة محدّدة المعالم والقيادة والهوية والتوجه حاكمة أو مهيمنة على تحركات الثورة. كانت الثورة لامركزية وغير مؤسسيّة وغير بنيوية، وليس لها تنظيم محكم ولا كاريزما شعبية، ولا تتحرك في إطار قاعدة معينة موالية لحزب من الأحزاب، وهذا مكّنها من التوسع السريع والانتشار غير المتوقع والديمومة[120].

اعتقد كثيرون من الثوار، حتى بعد تنحّي مبارك، أن الحركات السياسية والشبابية هي التي قادت تلك التظاهرات في 26 كانون الثاني/ يناير، كما اعتقد النظام بالفعل أنها استمرار للتظاهرات السياسية التي كانت في اليوم السابق، وزاد الخلط مع محاولة مجموعة من الثوار في ساعات الصباح معاودة اقتحام الميدان، مشتبكةً مع قوات الشرطة[121]. في اليوم التالي، راجت تقديرات النظام عن دور مزعوم للإخوان في اختطاف الثورة، وأشيع بأنهم أتوا مسلحين بجنازير وحجارة،

=والسلفيين وبعض شيوخ الأزهر والقساوسة من الكنائس البروتستانتية (الإنجيليين) خصوصًا، وأساتذة الجامعات وأعضاء النقابات العمالية والفنانين والصحافيين وغيرهم. انظر: حمادة، «25 كانون الثاني/ يناير 2011،» ص 103-106. لكن حتى هذه اللحظة، كانت وسائل التواصل الاجتماعي ما زالت تفعل فعلها في التحشيد. ويقدر محمد صابر عرب عدد المنظمات المشاركة في 25 يناير بما يزيد على 17 حزبًا وفصيلًا ومجموعات شبابية على المواقع الإلكترونية. انظر: محمد صابر عرب، «توثيق الثورة المصرية وكتابة التاريخ،» في: نصار [وآخرون]، ص 164.

(120) علي الرجّال، «ثورة على نمط الثورات .. محاولة لفهم طبيعة الثورة المصرية ونمطها،» في: نصار [وآخرون]، ص 65-78.

(121) من شهادة محمد صلاح، في 23 كانون الثاني/يناير 2014.

وروايات صدّقها النظام ذاته وروّج لها إعلاميوه، بعضها عن دخول عناصر إخوانية أجنبية إلى مصر من اليمن وغزة والسودان، وهذا ما أدلى به عمر سليمان أمام النيابة لاحقًا[122]. ويعترف إعلاميو النظام في هذه المرحلة بأن الإعلام الخاص أدار المناخ الإعلامي بما يتجاوب مع توجهات النظام القائم، «وقامت مجموعة من قيادات الحكومة بالفعل بمجموعة من الاتصالات بالقنوات الفضائية، ومعدّي البرامج ومقدميها. وبدا هناك قدر كبير من التعاون من هؤلاء والتجاوب مع الدولة في هذه المرحلة»[123].

في منتصف اليوم أصدر رئيس حزب الوفد السيّد البدوي بيانًا طالب فيه بحكومة إنقاذ وطني تدير البلاد، وبحل البرلمان استجابة لمطالب الشارع، على حد وصفه[124]. هذا بيان لقائد حزب معارض في منتصف ذلك اليوم، وهو على علم بأن الحكومة في مصر ليست صاحبة صلاحيات، ولا هي قلب نظام الحكم في مصر، فالرئيس في مصر يغير الحكومات على هواه، وليس تغيير حكومة مصرية مطلبًا ثوريًا، ولم يكن كذلك منذ عام 1952، أما حل البرلمان الناتج من انتخابات اتُّفق على أنها مزورة، فكان مطلب قوى المعارضة السياسية فعلًا.

في هذه الأثناء، استمرت الاجتماعات بين قادة الحركات الثورية الذين أدركوا أن «كرة الثلج» تدحرجت بالفعل. فصدرت تعميمات إلى المجموعات بعدم التوجه إلى وسط البلد مخافة تعرّض المجموعات وقادتها للاعتقال، إلى

---

(122) يروج المناوي مثل هذه الشائعات غير الصحيحة في كتابه، مدّعيًا أن المشاركين من الإخوان، لكن لم ترفع شعارات دينية بموجب تعليمات من الجماعة. انظر: المناوي، ص 501-801.

(123) المصدر نفسه، ص 109. ويكرر الفريق سامي عنان ادعاءات شبيهة في مذكراته التي نشرها في أيلول/ سبتمبر 2013 وكان طابع المشاركين بعد الأيام الأولى من الثورة قد اختلف، وسيطر شباب الإخوان عليها، «مستغلين الشباب المخلص والشعارات الثورية كمبرر لإسقاط الدولة». انظر: «الوطن تنشر مذكرات الفريق سامي عنان عن أسرار ثورة 25 يناير،» الوطن، 28/ 9/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/331085>.

وجدنا تشابهًا كبيرًا في وصف الوقائع عمومًا وتحليلها بين المناوي في كتابه وسامي عنان في مذكراته القصيرة.

(124) «في مؤتمر صحفي عالمي منتصف ليلة الأربعاء الوفد يطالب بحل البرلمان وحكومة إنقاذ،» (بوابة الوفد، 26/ 1/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/q0qzXH>.

حين تحديد موعد آخر حتى يتضح اتجاه التطورات والتحركات غير المنظمة التي حدثت على الأرض ومدى تشعّبها. وساد شعور بأن ما يحدث في الشارع جديد ومختلف[125]. وشاهد الثوار بأم أعينهم في ذلك اليوم تطوّرًا غير مسبوق في عنف قوّات الأمن، وصل إلى حد إطلاق الرصاص نحو الصدر والوجه مباشرةً[126]. وبرزت في ذلك الوقت الصورة الشهيرة للصحافي محمد إحسان عبد القدوس معتقلًا ومحمولًا من يديه وقدميه. يقول محمود سامي: «أدركت أن التظاهرات والمسيرات تنشأ تلقائيًا من مجموعات صغيرة في كل مكان، لا يوجد أي جهة في مصر، لا الأمن ولا النشطاء، يمكنه السيطرة على الحركة أو توجيهها، فرحت بأني أشاهد بعينيّ حركة الشعب أخيرًا»[127].

في هذه الأثناء، بدأت تتكون شبكة جديدة داخل شباب الإخوان تتفاعل بشكل مباشر مع التطورات خارج الإطار التنظيمي بصورة واضحة ومقصودة. ضمت هذه المجموعة الفاعلين من قسم الطلاب وغيرهم الذين تجمعوا على الاستمرار حتى استكمال الثورة. تواصلت هذه المجموعة واجتمعت ونسّقت داخليًا ومع المجموعات الأخرى خلال الفترة التالية. ومن خلالها، تشكل لاحقًا ما سمّي «مجموعة شباب الإخوان في الائتلاف». والتقى شباب الإخوان في 26 كانون الثاني/ يناير مرات عدة، ليتفقوا على بعض الأمور ويتحركوا وفقها، ثم يعودوا إلى الاجتماع للتقويم. وظلوا يجتمعون حتى اقترب فجر اليوم التالي، وكان جهدهم خلال هذا اليوم منصبًّا على تنظيم يوم 27 كانون الثاني/ يناير والتركيز على الأحياء الشعبية. كما تناولت الاجتماعات تساؤلات في ما إذا كان نزول الناس في 25 كانون الثاني/ يناير استثنائيًا بسبب الأحوال المحيطة وتأثرًا بالثورة التونسية أم تعبيرًا عن مطالب اجتماعية واقتصادية. اتخذت هذه المجموعة

---

(125) من شهادتي خالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014).

(126) من شهادة خالد تليمة، أمين تنظيم اتحاد الشباب التقدمي، الجناح الشبابي لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، حاليًا عضو حزب الدستور، مقابلة شخصية أجرتها معه نهال رجب في القاهرة في 2 أيار/ مايو 2012.

(127) أبو الغيط، «بالصور: الشروق تنشر خرائط خطة ‹كرة الثلج›،» على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=24012013&id=b3c9d405-d921-4bf5-b448-06cff3d995bc>.

قرارًا بتنظيم تظاهرتين اختباريتين في منطقة الطالبية الشعبية في الجيزة (قريبة من شارع الهرم) وفي منطقة مدينة نصر (شرق القاهرة) في 27 كانون الثاني/ يناير، لجسّ نبض الناس وتبيّن بواعثهم للاحتجاج[128].

في مساء اليوم نفسه (27 كانون الثاني/ يناير)، وردت أخبار من السويس عن سقوط عدد من الشهداء، فقرّر قادة الحركات الثورية في عدد من الاجتماعات الإعلان عن تظاهرات واسعة في يوم الجمعة الموافق 28 كانون الثاني/ يناير[129]. تواصلت كل حركة مع أعضائها للتنسيق، حيث اجتمعت حركة 6 أبريل في المركز المصري للحقوق الشخصية والاجتماعية وحددت مهمات الناشطين في قيادة تظاهرات الجمعة، بينما عاد شباب الإخوان إلى جماعتهم لممارسة الضغط عليهم من أجل دفع أعضاء الجماعة وأنصارها للمشاركة في تظاهرت الجمعة[130].

عند الثامنة مساءً، قررت الحركات الشبابية أنَّه بعد سقوط شهداء السويس لا تراجع عن مطالب الميدان بإسقاط النظام. وجرى تسمية الجمعة التالية بـ «جمعة الغضب»، ورُسمت مداخل ميدان التحرير ومخارجه وسبل تأمين ممرات آمنة، واقتُرح تشتيت قوات الأمن عن طريق مسيرات من أماكن كثيرة ومتعددة يُعلن عنها على مستوى القاهرة الكبرى. كما أقر تكرار سيناريو «ناهيا»، أي إشعال المناطق الشعبية بتظاهرات لا يُعلن عنها إعلاميًا[131]. ولمواجهة قوات الأمن المركزي في القاهرة الكبرى، وتبلغ أعدادها مئات الآلاف كما حسبها الشباب، اعتمدت الحركات الثورية أسلوب «الانتفاضة الفلسطينية»، أي استخدام الطوب والحجارة. واقترح تشكيل مجموعة عمل لتصيّد القنابل المسيلة للدموع وردّها باتجاه الشرطة، كما اقترح تصنيع دروع بلاستيكية من البراميل البلاستيكية الكبيرة

(128) من شهادة هاني محمود (5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015) وشهادة إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

(129) من شهادة خالد تليمة، مقابلة شخصية أجرتها معه نهال رجب في القاهرة بتاريخ 2 أيار/ مايو 2012.

(130) من شهادة محمد عباس في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(131) من شهادتي معاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014).

للحماية من الخرطوش. وأخيرًا، أقرّ المجتمعون استخدام عبوات المولوتوف في حال استخدمت الشرطة الرصاص الحي[132].

في خلال ساعات الليل، أعلنت صفحة «كلنا خالد سعيد» وصفحة حركة 6 أبريل وشبكة رصد الإخبارية، عن أماكن تظاهرات جمعة الغضب ومواعيدها، كما عُمِّمَت الأخبار أيضًا بوساطة الرسائل القصيرة على الهواتف المحمولة. شهد الإنترنت في هذه الساعات تواصلًا مكثفًا للناشطين المصريين مع أقرانهم التونسيين، للاستفادة من خبرتهم في مواجهة قمع التظاهرات[133]. وكانت وسيلة التواصل التي تلي الإنترنت من حيث الأهمية، ولا سيما مع قطع إرسال الشبكة، هي قناة الجزيرة مباشر والرسائل القصيرة التي بثت من خلالها.

رابعًا: 27 يناير
النخبة تتحرك

بدأ اليوم باعتقال وائل غنيم، مدير صفحة «كلنا خالد سعيد»، من أحد المطاعم في حي الزمالك، بعد اجتماعه مع أحد مديري شركة غوغل الذي أبلغه بالضغط الذي تواجهه الشركة من السلطات المصرية للكشف عن اسمه. كان شيوع نبأ اعتقال غنيم عبر وسائل الإعلام المصرية والعربية عاملًا مهمًا للإضاءة على الوجه الشبابي لهذه التحركات الاحتجاجية، ومدعاةً لكسب التعاطف الشعبي، ولا سيما من الطبقات الوسطى، كما سيتضح لاحقًا[134]. شهد هذا اليوم أول تحرّك جدي من النخبة المصرية. في صباح يوم الخميس 27 كانون الثاني/ يناير، وصل محمد البرادعي إلى مطار القاهرة معلنًا أنه جاء إلى مصر من أجل المشاركة السياسية في «جمعة الغضب». وعلى الفور،

---

(132) من شهادة معاذ عبد الكريم، في 2 أيار/ مايو 2011.

(133) معلومات متقاطعة من مجموعة من المقابلات مع: محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) وسالي توما (21 أيار/ مايو 2014).

(134) فيديو «لقاء وائل غنيم مع منى الشاذلي بعد الإفراج عنه في برنامج العاشرة مساء» (صفحة قناة دريم 2 على موقع يوتيوب)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <https:// www.youtube.com/watch?v=K689F4PNvVo>.

التقى البرادعي بحملة «لازم» التي كان يقودها عبد المنعم إمام والشاعر عبد الرحمن يوسف ومصطفى النجار من حملة دعم البرادعي، والتحقت بهذا الاجتماع مجموعة من الشخصيات من الجمعية الوطنية للتغيير، بينها القياديان في الإخوان المسلمين عصام العريان وسعد الكتاتني، فاتفقوا جميعًا على حشد الطاقات كلها ليوم جمعة الغضب. وكانت خطة تموقع الشخصيات السياسية من قادة المعارضة في جمعة الغضب قد حُسمت خلال اجتماع للجمعية الوطنية للتغيير، في الثالثة من عصر الخميس، وذلك في اجتماع في مقر حزب الجبهة (المهندسين)، رئسه عبد الجليل مصطفى، وحضره أحمد دراج وأسامة الغزالي حرب وسكينة فؤاد وشاهيندة مقلد وهاني محمود بديلًا من محمد البلتاجي وياسر الهواري وممثل عن حزب الوفد وآخرون. تداول المجتمعون في مكان تجمع الرموز السياسية ومعهم البرادعي، فوقع الاختيار على مسجد الاستقامة، على أن يبقى سرًا حتى لا يتم استهدافه. كما اتفقوا على طريقة التواصل بين مجموعة العمل في ظل قطع الاتصالات، وعمل غرفة عمليات، واعتمدوا أرقام هواتف أرضية للمتابعة بتقارير ميدانية منتظمة على مدار اليوم. ووزّعت المهام المطلوبة من كل مجموعة، والمهام المطلوبة من الإخوان تحديدًا، وكذلك وُظّفت الأدوات الإعلامية المتاحة للمعارضة. اتفق المجتمعون أيضًا على أن يطلب من السيد البدوي (رئيس حزب الوفد) توجيه قنوات الحياة لدعم تحركات الشارع. كان تعليق ممثل حزب الوفد لافتًا، وإن كان قاله على سبيل المزاح، هو أنه يخشى إبلاغ السيد البدوي بما اتُّفق عليه، «حتى لا يبلغ عنّا الأمن».

التزمت جماعة الإخوان المسلمين المشاركة بطاقتها كلها. ووافق البرادعي على التظاهر من مسجد الاستقامة في ميدان الجيزة يرافقه الكتاتني[135]، في علامة على تأكيد هذا الالتزام، في حين طوى الصمت مواقف باقي النخبة السياسية التي لم تستوعب ما يجري. وعقدت مجموعة من الثوار من الطوائف المسيحية أول لقاء مع قادة من الكنيسة القبطيّة في منزل أحد القساوسة، ومارسوا ضغطهم الذي أسفر عن إصدار موقف يتفهّم مطالب المتظاهرين التي

(135) من شهادة الناشط السياسي عبد المنعم إمام، مقابلة شخصية أجراها معه نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة، في 3 كانون الأول/ ديسمبر 2012.

تنم «عن حاجات إنسانية طبيعية وقيم اجتماعية مطلوبة، فالله يريد للإنسان حياة كريمة»[136].

تقابلت المجموعات التنسيقية مرة أخرى في بيت والدة زياد العليمي في منطقة العجوزة، وتركّز الاجتماع بشكل رئيس على تحديد خريطة التظاهر لليوم التالي، بما فيها اختيار الميادين. ووقع الاختيار على عشرين مسجدًا داخل مدينة القاهرة، وكنيسة واحدة في شبرا. أُعلنت الأماكن على مواقع التواصل الاجتماعي وعلى الصفحات المساندة للحركات الثورية. كما أُقِرّت في اجتماع سابق ثلاث تظاهرات رئيسة، تبدأ من مساجد غير معلن عنها من مناطق شعبية (استراتيجية ناهيا)، فوقع الاختيار على إمبابة والطالبية في منطقة الهرم ومنطقة البساتين. وأوكلت مهمّة تحديد المسارات إلى شباب الإخوان لخبرتهم الواسعة بالطرق التي كانت تُستخدم في مسيراتهم الانتخابات البرلمانية التي تتجنب طرق المواجهات، ومعهم باسم كامل (القيادي في حملة دعم البرادعي) وأوكل إليه توصيف مسار الخروج من البساتين تحديدًا[137].

في السابعة مساءً، نفّذ شباب الإخوان تظاهرتين في منطقتين مختلفتين (منطقة الطالبية ومدينة نصر). قال لنا أحد قادة التظاهرة: «اتفقت مجموعتنا على أن أتولّى مسؤولية ترتيب تظاهرة الطالبية، نظرًا إلى أنني كنت أقيم في منطقة العمرانية القريبة منها، وعلاقتي التنظيمية بعدد من الشباب هناك ومعرفتي بالشوارع وخطوط السير. وبالفعل، قمت بزيارة إلى المنطقة مساء الأربعاء (26 كانون الثاني/ يناير) والتقيت عددًا من شباب الإخوان هناك ممن كنت مسؤولًا عنهم سابقًا، وطلبت منهم المساعدة في تنظيم خط سير لتظاهرة تجوب الحواري والشوارع الداخلية ولا تخرج إلى طريق رئيسة، وأخبرتهم بشكل واضح أن هذا الأمر لا علاقة له بالجماعة، وأني لا أخاطبهم بأي صفة تنظيمية لكن أطلب منهم المساعدة من منطلق وطني خالص، وأن من حقهم الرفض أو استئذان مسؤوليهم في الإخوان إن شاءوا، لكنني أتمنى مشاركتهم ومساعدتهم، وهكذا كان»[138].

(136) مقابلة مع القس ناجي موريس، في 24 نيسان/ أبريل 2012.

(137) من شهادة خالد عبد الحميد، في 27 أيار/ مايو 2014.

(138) من شهادة هاني محمود الثانية للمؤلف، في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

بدأ التجمّع في الطالبيّة لحوالى عشرين شخصًا، وأُطلقت هتافات اجتماعية تحتجّ على البطالة والغلاء، لتطوف في الشوارع الجانبية والأزقّة لمدة ساعتين، تجمّع خلالها حشد كبير يتجاوز ألفي متظاهر. وكانت المفاجأة حينما أراد إسلام لطفي اختتام التظاهرة لسماع الشباب أن سيارات شرطة وبطلجية في طريقها إلى الموقع، رفض السكان واشتبكوا مع نقطة الشرطة في شارع الطالبية وأحرقوها[139]، وواصلوا التظاهر حتى فجر يوم الجمعة[140]، أما تظاهرة مدينة نصر التي كانت أصغر حجمًا، فانفضت سريعًا بعد انقضاض قوات الأمن عليها واعتقال قائدها أنس السلطان[141].

واصل شباب الإخوان اجتماعاتهم طوال هذا اليوم في منزل محمد القصاص (منطقة فيصل)، وحددوا في خلالها مناطق التجمع وطرق التظاهر، وعمدوا إلى التنسيق مع أعضاء الجماعة في أماكنهم المختلفة للحشد في الأماكن المعلنة وغير المعلنة، مستغلّين بذلك إعلان جماعة الإخوان رسميًا مشاركتها في جمعة الغضب. تجاهل شباب الإخوان التكليف الرسمي من جماعتهم والقاضي بوقفة احتجاجية أمام المساجد الكبرى في محافظات الجمهورية حتى السابعة مساءً، من دون التوجّه إلى ميدان التحرير. واتسعت يوميًا الفجوة بين قرارات الجماعة وما يقومون به فعلًا، ونسّقوا مباشرةً مع قادة المكاتب الإدارية في القاهرة لإبلاغهم بالتخطيط المتفق عليه[142]، فاستجاب جميع القادة باستثناء حسام أبو بكر (مسؤول

---

(139) من شهادة هاني محمود الثانية للمؤلف، في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

(140) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(141) من شهادة أحمد أبو خليل، في 6 نيسان/ أبريل 2014.

(142) في هذا الخصوص نقتبس من شهادة هاني محمود الثانية للمؤلف (5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015) ما يأتي: «كان قرار جماعة الإخوان الذي تم تبليغه للمكاتب الإدارية محصورًا في تنفيذ وقفات احتجاجية حاشدة أمام المساجد الكبرى في المدن المختلفة، خلافًا للمتفق عليه مع القوى السياسية الذي قضى تحريك تظاهرات حاشدة باتجاه ميدان التحرير، وصدمنا هذا القرار الذي عرفنا به قبيل منتصف ليل الخميس، وتوزّعنا حينها على مسؤولي المكاتب الإدارية في محيط القاهرة الكبرى ومن يمكن التواصل معهم من أعضاء مكتب الإرشاد. فذهبت مجموعة إلى الأستاذ سيد نزيلي (مسؤول مكتب إداري الجيزة) والتقته قبل أقل من ساعة من اعتقاله، ووافق على التواصل مع مسؤولي الشُعب في منطقة الجيزة، وذهب آخرون إلى الدكتور عصام العريان، وحين وصلوا إلى منزله وجدوا قوات الأمن تعتقله. وما لا أنساه للدكتور البلتاجي في هذا اليوم، إيمانه بالشباب وأدائهم بشكل حقيقي، حيث ظل يعاود الاتصال بي على مدار اليوم يسألني عن الدور الذي نريده منه، وحين انتهيت من رسم خريطة =

شرق القاهرة) الذي بدا ملتزمًا حرفيًا بالتكليف الرسمي للجماعة[143]. وفي موازاة ذلك، مارسوا ضغطهم على سيد نزيلي (عضو مجلس الشورى ومسؤول المكتب الإداري للجماعة في الجيزة) الذي تمتّع بعلاقات حسنة مع صقور الجماعة[144]، فسهّل الأمر عليهم بمنحهم التفويض المباشر للتنسيق مع الإخوان في كلّ مكان بشكل مباشر[145]، ومن دون بيروقراطية حزبية. كان ذلك قبل اعتقاله هو وأكثر من سبعين من قادة الإخوان في ليلة 28 كانون الثاني/ يناير.

في أثناء اجتماع في بيت زياد العليمي في ساعة من متأخرة من ليل 27 كانون الثاني/ يناير، فوجئت اللجنة التنسيقية التي توسّعت بانضمام ممثلين عن حزب الجبهة الديمقراطية (شادي الغزالي حرب وأحمد عيد وعمرو صلاح)، بإعلان البرادعي مشاركته في الحراك الجماهيري من مسجد الاستقامة في ميدان الجيزة الذي يتوسط الطريق من الطالبية باتجاه ميدان التحرير، ما يعني توقّع تكثيف الأمن لتواجده في المنطقة التي كان من المفترض أن يتوجّه إليها العدد الأكبر من المجموعات الشبابية. وكان المنظمون قد قرروا تغيير نقطة التظاهر الرئيسة إلى مسجد في شارع الجامع في المنيرة (منطقة إمبابة)، يقع في داخل سوق من أكبر أسواق الطعام في الجيزة، قبل هذا الاجتماع[146]. ودخل مسؤولو المجموعات الثورية في سباق مع الزمن لإبلاغ الأعضاء وباقي الشباب بنقطة التظاهر الجديدة. وساعدهم خلوّ الشوارع من رجال الشرطة الذين

= التحركات أخبرت محمد القصاص أن البلتاجي ينتظرنا، واتفقنا أن يذهب إليه لإبلاغه بخطة تحركات الشباب، وأننا نريده أن يتولى تظاهرات شبرا، وحين رأينا الأمن يعتقل العريان اتصلت بالقصاص ليخبر البلتاجي كي يغادر البيت، وبالفعل اقتحم الأمن منزله بعد خروجه بقليل».

(143) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012. لكن حتى تمنّع بعض القاد الإخوانيين لن يكون مهمًا، إذ كان إعلان الجماعة عن مشاركتها الرسمية بمنزلة مباركة لهذه الاحتجاجات، وستصبح التعليمات الرسمية مجرّد تفصيلات وسط اندفاع ملايين المصريين للتظاهر في جمعة الغضب.

(144) بمعنى التيار الذي يميل إلى التزمّت في تمسّكه بالنهج الإخواني، ولا سيما في العلاقة مع الأطراف الأخرى.

(145) من شهادة محمد عباس، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(146) هذا بحسب شهادة خالد السيد للمؤلف في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015. وكانت المؤلف قد استمع إلى شهادات أن مكان التظاهرة غُيّر في الاجتماع نفسه. لكن اتفق على هذه الرواية في حوار ثلاثي أمام المؤلف بين عبد الرحمن فارس وهاني محمود وخالد السيد.

انسحبوا بسبب الإرهاق الشديد الذي أصابهم على مدار الأيام الثلاثة الماضية، كما ساعدهم أيضًا في مبيت أغلبية المجموعات في الأماكن ذاتها، أو في أماكن قريبة تسهيلًا للتواصل، وكانت طريقة الاتصال إما وجهًا لوجه وإما عن طريق الهاتف الأرضي(147).

يتضح إذًا أن انشغال أجهزة النظام المصري السابق الأمنية بقمع التظاهرات والاحتجاجات العفوية في الأحياء، في 26 و27 كانون الثاني/ يناير، منح الثوار أفضلية زمنية لتجاوز النظام في تقويم الوضع الميداني والتخطيط والتنسيق للخريطة الاحتجاجية ليوم جمعة الغضب. وفي الواقع، تفاجأ الثوار من خلوّ شوارع القاهرة الكبرى من رجال الشرطة الذين انسحبوا للراحة في هذه الليلة. واعتقدوا في بداية الأمر أن الانسحاب مؤامرة، ولم يخطر لهم أن رجال الأمن بشر وطاقتهم محدودة. لم يبق للنظام إلا حجب مواقع التواصل الاجتماعي (الـ «فيسبوك» والـ «يوتيوب») لساعات عدة، استطاع روّادها تجاوز الحظر بسهولة عن طريق الوسيط البديل «البروكسي». إذ وفّرت الأحوال وتتابع الحوادث بما فيها ردة الفعل الجماهيرية غير المتوقّعة بدوافعها المختلفة فرصة تاريخية بأن يسبق الناس حكومتهم وأن يروا على الأرض والميدان ما لا يراه رجال أمن الدولة، ما هيّأ ظرفًا مواتيًا لجمعة الغضب التي ستؤدي إلى اكتمال الحلقة الأخيرة من حلقات اقتحام المجال العام بميلاد المليونيات.

يتضح من التحقيقات مع وائل غنيم الذي اعتقل في 27 كانون الثاني/ يناير، عشية جمعة الغضب، التي يسردها بالتفصيل في كتابه، أن الأمن كان مؤمنًا فعلًا بنظرية المؤامرة؛ إذ يعتبر المحققون اتصالات غنيم المهنية مع غوغل اتصالات بجهات أجنبية. كانوا على قناعة راسخة بأن الإخوان يحركّون التظاهرات من الخلف، ولم يصدقوا على الإطلاق فكرة الشاب العفوي الوطني الساذج غير المسيس التي يُجسّدها غنيم فعلًا في اعترافاته الكاملة في التحقيق، والتي شملت الاعتراف بما فكّر به، وليس ما فعله فحسب(148). هذا قبل أن تحصل صحوة ما

---

(147) من شهادة محمد صلاح، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014.

(148) غنيم، ص 228-232.

هذا طبعًا لا ينفي وجود شباب أكثر تسييسًا من غنيم في تنظيم التظاهرات كما بيّنا، لكن أنموذج الشاب الوطني الساذج سياسيًا، و«ذي النية الحسنة» كان حاضرًا في المشهد.

في أوساط النظام، بما فيها قمة القيادة في أجهزة الأمن، لتبدأ بصنع تمييز جديد في خدمة أهداف جديدة، بين «الشباب الصادق»، «الطيب»، «صاحب المطالب المشروعة» من جهة، والقوى السياسية «الدخيلة» المحلية والأجنبية التي استغلته أو ربما تستغله، من جهة أخرى[149]، وذلك في محاولة لتبرئة الشباب بجعلهم سذّجًا ذوي مقاصد حسنة، لكن تختبئُ خلفهم قوى ظلامية. وقبل أن تتحول المقولة هذه في أفواه من يترجمونها حكايات وسرديات شعبوية، صار فيها شباب الثورة شبابًا ساذجًا مغرّرًا به، تحرّكه قوى سياسية منظمة مثل الإخوان وغيرهم من القوى الغامضة المجهولة: «هم»، «المؤامرة»، «الجزيرة»، «الإرهاب»، «إيران وحماس وحزب الله وأميركا»، وغير ذلك.

تجاهل الإعلام الرسمي ما يجري[150]. أما الإعلام الخاص فكان هناك

---

(149) في اليوم الأول لثورة 25 يناير، ظهر تحليل بنبرة أخرى على لسان الباحث في مركز الأهرام محمد عبد السلام على التلفزيون المصري. إن ما تشهدة مصر ثورة شباب، وربما يكون شبيهًا بما شهدته فرنسا في عام 1968، ويجب استيعابه وتفهمه وتفهم دوافعه. وهو لا يتحدث مباشرة عن التمييز بين الشباب وأجندات السياسيين، لكنه يرسي أساسًا لمثل هذا التمييز.

(150) اكتفت صحيفة الأهرام في عددها الصادر يوم 27 كانون الثاني/يناير 2011 بتناول أخبار الاحتجاجات في مصر بخبر واحد فقط في صفحتها الأولى، حيث ورد في الخبر كما يأتي: «وفاة 4 وإصـابة 118 مواطنًا و162 شرطيًا والقبض على 100 بالقاهرة والمحافظات». كما وصفت الاحتجاجات بأعمال الشغب والفوضى، «أسفرت حصيلة المواجهات وأحداث العنف والشغب التي اندلعت خلال الساعات الثماني والأربعين الماضية بين قوات الأمن والمتظاهرين بالقاهرة وعدد من المحافظات عن وفاة 4، بينهم جندي وإصابة 162 شرطيًا و118 مواطنًا، بينما تم إلقاء القبض على أكثر من مائة شخص أمس، حاولوا تنظيم مظاهرات احتجاجية من جديد بالقاهرة والمحافظات، في تحد للقرار الذي أصدرته الداخلية أمس بحظر أي مظاهرات أو تحركات إثارية أو تجمعات احتجاجية أو مسيرات حسبما أوضح مصدر أمني». انظر: «وفاة 4 وإصـابة 118 مواطنًا و162 شرطيًا والقبض على 100 بالقاهرة والمحافظات،» الأهرام، 27/ 1/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/60503.aspx>.

كما تناولت أخبار مقتضبة تتعلق باتصال هاتفي بين مبارك وملك البحرين ودعوة وزيرة الخارجية الأميركية كلينتون للإصلاح في مصر، واجتماع لهيئة مكتب الحزب الوطني برئاسة صفوت الشريف لمناقشة الأوضاع في مصر. وتناولت بكثير من الاهتمام تطورات تشكيل الحكومة اللبنانية في تلك الفترة. وفي عددها التالي، تابعت الأهرام اهتمامها في الشأن اللبناني وتطورات الملف النووي الإيراني، وتناولت خبرين في صفحتها الأولى عن تطورات الأوضاع في مصر كالتالي: عمرو غنيمة، «مبارك يتابع ويطمئن على المواطنين بالسويس، مصرع شخص وإصابة 86 وإحراق وحدة مطافئ،» الأهرام، 28/ 1/ 2011، =

قنوات تميل إلى التحركات مثل أون تي في، وأخرى مضادة لها من القنوات المملوكة لرجال أعمال محسوبين على نظام مبارك، منها قناة المحور التي يملكها حسن راتب، وأخرى كالحياة المملوكة من أحد المعارضين وهو رئيس حزب الوفد السيّد البدوي[151].

مساء الخميس 27 كانون الثاني/ يناير، عقد مكتب الحزب الوطني اجتماعًا حضره صفوت الشريف وجمال مبارك وزكريا عزمي ومفيد شهاب وعلي الدين هلال وأحمد عز، ناقشوا في خلاله إمكانية تنظيم تظاهرات لمؤيدي مبارك، إلا أن وزارة الداخلية اعترضت عليها لأنها غير قادرة على تأمينها وقمع تظاهرات الثوار في الوقت ذاته. واتفق على عقد مؤتمر صحافي يتحدث فيه صفوت الشريف. ويبدو أن القادة الذين اجتمعوا محبَطون ومدركون حجم الأزمة.

اعتقد أركان النظام أنه كان لقناة الجزيرة دور في تضخيم حوادث يومي الأربعاء والخميس، بعد أن بثت صورًا وأخبارًا من تظاهرة الثلاثاء[152]. والحقيقة أن ما نسف القناعة بانحسار التظاهر في يومي الأربعاء والخميس هو الدعوة ليوم جمعة الغضب وليس قناة الجزيرة. بقي اتهام قناة الجزيرة من أركان دعاية النظام ضد الحراك الجماهيري. صحيح أن القناة تميزت في تغطية الحوادث، مقارنة بالقنوات التابعة للنظام في مصر، أو العربية المماثلة له، أو تلك التابعة لدول خليجية مثل السعودية والإمارات، لكنها لم تفبرك الحوادث التي ينكرها النظام، ولا يتصور حدوثها بهذه الضخامة، حتى طرقت الجماهير أبوابه بعنف.

= على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/60688.aspx>.

إضافة إلى خبر آخر عن تجدد التظاهرات في السويس، حاولت فيه تشويه سمعة المتظاهرين، مركّزة على أعمال السلب والنهب، ومتجاهلة مطالب المحتجين، حيث جاء فيه: «قدم اللواء سيف جلال، محافظ السويس، تقريرًا إلى الرئيس حسني مبارك عن الأحداث التي شهدتها المحافظة خلال اليومين الماضيين. وأكد المحافظ سيطرة الأجهزة التنفيذية والأمنية علي أمن المحافظة وأن عناصر خارجة عن القانون وبعض الصبية استغلوا الموقف وأشعلوا الفتنة وأعمال التخريب والنهب والسلب. وأوضح المحافظ للرئيس مبارك الخسائر والحرائق التي اجتاحت المنشآت العامة والتجارية بالسويس والتي تقدر بـ 100 مليون جنيه ...».

(151) شهادة ألبير شفيق مدير قناة أون تي في، مقابلة شخصية أجرتها معه لمشروع التوثيق لهذا الكتاب ماريا أديب في القاهرة في 9 نيسان/ أبريل 2012.

(152) المناوي، ص 119-122.

خامسًا: 28 يناير
جمعة الغضب وولادة عهد المليونيّات

تمامًا كما توقع الثوار، قُطعت تغطية الإنترنت عن المستخدمين الأفراد في مصر، وأُغلقت شبكات الهاتف المحمول بالكامل منذ التاسعة صباحًا. رأت السلطات الأمنية هذا القرار ضروريًا للتعتيم على الاحتجاجات والتظاهرات، لكنّه تحوّل إلى مساهمة من النظام نفسه في تأجيج نار الانتفاضة، وصار بمنزلة إعلان مجاني للمواطنين المصريين عن وجود حادث كبير في الشارع، بل ودعوة لهم إلى النزول، بهدف المشاركة أو بهدف إشباع الفضول بمعرفة ما يجري. ومع حجب وسائل الاتصال، أصبح المواطن مضطرًا إلى أن يخرج إلى الشارع ليرى بعينيه. وبيّن تقرير لجنة تقصّي الحقائق الذي صدر في عهد حكومة عصام شرف عقب الثورة أن خطة قطع الاتصالات كانت معدّة قبل الثورة بيومين، في 23 كانون الثاني/ يناير 2011: «بسؤال الدكتور عمرو بدوي محمود (الرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات) قال إنه في يوم 23 كانون الثاني/ يناير 2011، دعاه ممثلو الجهات الأمنية لاجتماع ضم ممثلي شركات المحمول الثلاثة، وتم تشكيل غرفه طوارئ لإعطاء الأوامر الخاصة بتشغيل وقطع خدمات الاتصالات تطبيقًا للمادة 67 من قانون الاتصالات، لوجود حالة ضرورة قصوى تمس الأمن القومي. وأصدرت الغرفة أمرًا بقطع خدمات الاتصال يوم 28 كانون الثاني/ يناير في الساعة العاشرة صباحًا، وإعادتها يوم 29 كانون الثاني/ يناير 2011 في الساعة 9:30 صباحًا أما خدمة الإنترنت، فتم وقفها يوم الجمعة 28 كانون الثاني/ يناير وعادت صباح يوم 5 شباط/ فبراير 2011. وأوضح أن هذا القطع لا يؤثر في الاتصالات الخاصة بالشرطة لأن لها تردد ونظام مستقل خاص [ترددًا ونظامًا مستقلًا خاصين] بها. وأضاف أنه تحت الضغط الشعبي أُعيدت الخدمات إلى وضعها الطبيعي، مؤكدًا أن هذا القطع لم يسبق حدوثه في أية دولة في العالَم، وكان له تأثير سلبي في سمعة مصر الدولية، وتضررت شركات المحمول جراء ذلك»[153].

---

(153) «ملخص التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق بشأن الأحداث التي تواكبت ثورة 25 يناير 2011،» (اللجنة القومية للتحقيق وتقصي الحقائق في شأن أحداث ثورة 25 يناير)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ffnc-eg.org/assets/ffnc-eg_final.pdf>.

توجّه المصريون صباح الجمعة إلى المساجد، حيث تنوّع الخطباء بين من أيد التظاهرات ومن عارضها، ومن حرّمها بزعم عدم جواز الخروج على وليّ الأمر الحاكم، ومن منعها من باب درء الفتن. وما لفت في هذا هو مقاطعة كثير من الشباب خطبة الجمعة، أو طرد الخطيب، أو إنزاله عن المنبر حين انتقد الدعوات إلى التظاهر[154]. بدا أن الزمن يتدفق كسيل جارف يكتسح من يحاول وقفه، وأن عجلة التاريخ لا يمكن إيقافها بأي طريقة، أمنيّة أكانت أم رمزيّة، كاستغلال منابر المساجد لتنفير الناس من الثورة. وبدا للثوار أن خططهم التي رسموها بشكل بسيط تتحقّق، إذ انتشرت قوات الأمن المركزي والشرطة في المناطق التي سبق الإعلان عنها عبر الإنترنت وعلى صفحات التواصل الاجتماعي، في حين غابت الحراسة عن المناطق الشعبية التي كان مخطّطًا أن تنطلق منها المسيرات الضخمة. وبهذا الإعداد وفي أثناء ارتباك النظام، أصبحت الساعات الست التي تلت صلاة الجمعة محطةً مفصليّةً لولادة مرحلة جديدة من تاريخ مصر... عهد المليونيّات.

اتفق شباب الإخوان على تحريك أربع تظاهرات أساسية تخرج من أكثر المناطق الشعبية كثافة، تطوّق قلب العاصمة (خبرة ناهيا)، ويحاولون الاستفادة قدر الإمكان من المناطق التي تكوّن لهم فيها رصيد خلال اليومين السابقين، جهتان من ضفة الجيزة «الطالبية وإمبابة» وجهتان من ضفة القاهرة «شبرا والمعادي»:

- الأولى تنطلق من منطقة الطالبية، ويتركز فيها العدد الأكبر من مجموعة شباب الإخوان، من محمد القصاص وهاني محمود وعبد الرحمن السيد ومصعب الجمال وأحمد سالم وياسر السيد الذين شاركوا في تظاهرات الخميس. توزع الشباب في مساجد عدة في شارع ترسا، واتفقوا على أن يقوم كل شخص منهم بالهتاف في المسجد الذي يصلي فيه، والتحرك بمن يشاركه إلى شارع ترسا، حتى تلتقي التظاهرات الفرعية وتتجمع لاستكمال خط السير، وكذلك اتفقوا مع عدد من الشباب على أن يتحركوا بتظاهرات من مساجد مختلفة على طول خط

(154) معلومات متقاطعة من شهادات: محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) وسالي توما (21 أيار/ مايو 2014).

السير الذي سيتحركون فيه، حيث يستمر عدد المتظاهرين في تزايد مع كل خطوة تتقدمها التظاهرة؛

– الثانية تنطلق من منطقة المنيرة بإمبابة، وفيها محمد عباس وإسلام لطفي وسامح البرقي ومعاذ عبد الكريم وعبد الرحمن هريدي، على أن يحشد شباب القوى السياسية مجموعاتهم فيها؛

– الثالثة تنطلق من شبرا، على أن يتلو محمد البلتاجي أمرها، نظرًا إلى شعبيته الواسعة في المنطقة؛

– الرابعة تنطلق من المعادي، واتفق مع أحد شباب الإخوان سابقًا (محمد وليد الذي رتب الأمر مع عدد من شباب «الألتراس» وخاض خلافًا حادًا مع قادة الإخوان بسبب مخالفته التكليف التنظيمي) على أن يبدأوا التظاهرة في شارع أحمد زكي في المعادي، وهو شارع يربط بين حي المعادي الراقي وأحياء المعادي الشعبية التي تمتد حتى تصل إلى منطقة وسط البلد، مرورًا بدار السلام والبساتين وغيرها من الأحياء الشعبية.

واجه الشباب مشكلة حين قرر مكتب إداري حلوان التزام قرار مكتب الإرشاد والاكتفاء بوقفات احتجاجية، ما وضع الجميع في ورطة، إذ خافوا من ضعف الحشد في تظاهرة المعادي. وعلى الرغم من محاولات إقناع الإخوان في بعض المناطق بالمشاركة في تظاهرات المعادي، لم يعالج هذه المشكلة إلا التجاوب الشعبي غير المسبوق الذي حدث. وتبقى حقيقة واضحة هي أن الجميع فوجئ في هذا اليوم بالناس يخرجون من كل مكان، خارج هذه المسارات التي حددت ومن جميع المساجد، بما فيها تلك التي تجمّع فيها الإخوان.

1– مسار (أ): الجيزة – عكس اتجاه النيل ورجوعًا إليه

أ– إمبابة والطالبيّة

ساهمت الخبرة التي اكتسبها الثوار خلال ثلاثة أيام في تفعيل ما سمّيناه في هذه اليوميات «سيناريو ناهيا» بكلِّ سهولة وثقة. وباشرت الحركات الشبابية التمركز في منطقتي إمبابة والطالبيّة الشعبيّتين اللتين مثّلتا قاطرة التحرّك في الجيزة

وسيلًا رئيسًا يجذب نحوه المسيرات الصغيرة كلها التي تخرج بشكلٍ عشوائي وبلا تنظيم من مساجد المناطق المختلفة، وستكون التظاهرات التي اتخذت هذا المسار أوّل الواصلين إلى ميدان التحرير في هذا اليوم، مرورًا بجسريّ الجلاء وقصر العيني، وهذا ما نقلته وسائل الإعلام.

صمّم الثوار هذا المسار بطريقة متعرّجة وطويلة، ليسهل تجاوز المناطق التي سبق الإعلان عنها، والتي حاصرتها قوات الشرطة، أهمها ميدان الجيزة الذي أعلن البرادعي تحرّكه منه. وبهتاف «تحيا مصر»، انطلقت مسيرة إمبابة عقب انتهاء صلاة الجمعة في مسجد «زيدان» وسط سوق كبيرة من أسواق المنطقة[155]. وبدأ محمد عباس الهتاف الأول لكونه همزة الوصل بين الحركات الشبابية وإخوان المنطقة، ومعه شباب الإخوان الذين حرّكوا المسيرة، بمساعدة رفاقهم من أبناء الحركات الثورية الأخرى، حركة موضعيّة في عمق إمبابة. وتولّى ناشطو حركتي شباب من أجل العدالة والحريّة و6 أبريل، إضافة إلى عدد من أعضاء «الألتراس»[156]، تحريك مسيرة تجوب شوارع مركزية أخرى في المنطقة، مستخدمين الصفّارات ورافعين «البطاقات الحمراء» من النوع الذي يستخدم في مباريات كرة القدم تعبيرًا عن طرد مبارك. وتدحرجت «كرة ثلج» أخرى في مسيرة نظّمها الإخوان المسلمون، كانت قادمة من البصراوي وتوجّهت إلى كورنيش النيل، واشتبكت مع الشرطة في ميدان «الكيت كات» عند مسجد خالد بن الوليد (أحد المساجد التي أعلن عنها الشباب في اليوم السابق مركزًا للتجمع بغرض تشتيت الشرطة). وحرّك المنظمون المسيرة على عكس اتجاه النيل لتجاوز الأمن، وعند وصولها إلى شارع عبد الحميد الغزالي (وهو من أطول شوارع إمبابة وأشدّها كثافة)، انتهى عمليًا دور الثوار، بعد أن فُقدت

---

(155) معلومات متقاطعة من شهادات: محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) وسالي توما (21 أيار/ مايو 2014).

(156) من الجدير بالذكر أن مجموعات «الألتراس» حافظت على مستوى من التصعيد والصدامية حتى خلال يومي 26 و27 في بولاق ومنطقة ماسبيرو وشبرا، وكان لمجموعات «التراس ديفلز» و«وايت نايتس أليكس» دور في الصدامات في مواجهات ميدان القائد إبراهيم في الإسكندرية، وكذلك في السويس. واستشهد فيها أول شهداء السويس، محمد مكوة، الذي اعتبر أيضًا أول شهداء «الألتراس». انظر: بشير، ص 71.

السيطرة على الجموع، وأصبح دورهم مقتصرًا على توجيه المسيرة في المسار المحدد سلفًا، وإطلاق الهتافات التي بدأت بها التظاهرة[157].

في أقل من ساعتين بعد صلاة الجمعة، خرج عشرات آلاف المتظاهرين من إمبابة هاتفين «الشعب يريد إسقاط النظام» و«يسقط يسقط حسني مبارك» و«عيش حرية عدالة اجتماعية» و«انزلوا من بيوتكم جايين نجيب حقوقكم» و«يا مصر يا أم ولادك أهم، دول على شانك شالوا الهم، دول يفدوكي بالروح والدم». تحوّلت المسيرة - كما أريد لها - إلى كرة ثلج متدحرجة يلتحق بها المارّة من المناطق المختلفة، وبدا المشهد خرافيًا حين صعدت المسيرة فوق جسور الجيزة وبين أحيائها (جسر أحمد عرابي (المهندسين) ميدان سفنكس)[158] وحين انضمت إليها التظاهرات في نقاط التظاهر التي أُعلن عنها، والتي كانت قد نُظّمت من تلقاء نفسها بفضل الشباب الذين لبّوا النداء على صفحات التواصل الاجتماعي[159]، كانت الظاهرة مدهشة بالنسبة إلى المتظاهرين أنفسهم، إذ بدا كل شيء عفويًا لكن في الوقت نفسه يسير بحسب الخطة المرسومة.

أما المواقع التي أعلن عنها سلفًا بهدف التمويه فعجّت بحشود المتظاهرين الذين أخذوا الدعوة بمنتهى الجدية. وعلى الرغم من أن هدف الإعلان عن هذه المواقع كان تضليل الأمن وحرفه عن الجهد الحقيقي، كما سبق، كان تجاوب الناس مع الإعلان عاليًا، وأدى آلاف الأبطال المجهولين الذين لبّوا نداء الحركات الثورية على الإعلام والإنترنت من حوالى عشرين نقطة تظاهر، دورًا أساسيًا في تنظيم تظاهرات خاضت مواجهات عنيفة مع قوات الأمن، وساهمت في تعميم الحالة الاحتجاجية، وكان في مقدّم تلك النقاط مساجد عدة في ناهيا[160]، شكّلت مسارًا احتجاجيًا آخر لها من خلال مرورها في ميدان مصطفى محمود، وصولًا إلى

---

(157) معلومات متقاطعة من شهادات: محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) وسالي توما (21 أيار/ مايو 2014).

(158) انظر الشهادات الواردة في الهامش (157) أعلاه.

(159) انظر الشهادات الواردة في الهامش (157) أعلاه.

(160) انظر الشهادات الواردة في الهامش (157) أعلاه.

ميدان سفنكس، لتواجه قوات الأمن المركزي في أعلى جسر 15 مايو، فتنهكها قبل أن يجتاح المنطقة سيل جارف من المتظاهرين الذين انطلقوا من إمبابة[161].

ب- جسر الجلاء وميلاد شعار «سلميّة»

كانت نقطة التظاهر الأخرى غير المعلن عنها في منطقة الطالبيّة التي تمركز فيها شباب الإخوان لمعرفتهم الأوضاع في هذه المنطقة الشعبيّة التي تعتبر من أكثر الأماكن ازدحامًا في الجيزة. ورشّحها موقعها في منطقة الهرم ذات الشوارع الجانبيّة والأزقّة المتشعبة والقريبة من المراكز الحيويّة لوسط القاهرة الكبرى لتكون قاطرةً أخرى للتظاهر[162].

انطلقت التظاهرة عقب صلاة الجمعة من منطقة فكيهة وسط الطالبية، واعتمدت أسلوب تظاهرة إمبابة نفسه، حيث الحركة الموضعيّة داخل أزقّة المنطقة لجذب أكبر عدد ممكن من المتظاهرين، وما لبثت «كرة الثلج» الجديدة أن تدحرجت وخرجت إلى شارع الهرم، كاسحةً الحاجز الأمني عند مدخل نفق الهرم، حيث اشتبك المتظاهرون مع رجال الشرطة في ميدان الجيزة، وغادر محمد البرادعي المنطقة بعدما بدأت الشرطة تقمع المتظاهرين حوله[163].

في حدود الثالثة والنصف عصرًا، استسلمت أول كتيبة من كتائب الأمن المركزي في ميدان الجيزة. فبعد معركة عنيفة، سلّم قائدها سلاحه إلى المتظاهرين وفتح لهم الطريق ليمروا، بعد أن نفدت منه الذخيرة[164]. يقول هاني محمود (أحد قادة التظاهرة): «بعد عبور مسيرة الطالبية من ميدان الجيزة، اندفعت بشكل تلقائي باتجاه شارع مراد المؤدي إلى ميدان الجلاء، مرورًا بسفارة إسرائيل. كنت أركض بعد كل نقطة تجميع وأسبق المسيرة لاستشراف الطريق والعقبات. وعند السفارة تمركزت قوة أمنية كان واضحًا أنها تتحاشى الاحتكاك بالمسيرة، وتريد تأمين

---

(161) بحسب شهاداتنا مع عدد من منظمي المسيرات في مدينة الجيزة، كان الناشطون مدركين أهمية هذه المسيرات، وقاموا بتأخير المسيرة الضخمة من إمبابة وتحويل مسارها إلى منطقة العجوزة حيث نالت هناك تعاطف الأهالي قبل أن تعود أدراجها إلى حيث الاشتباكات.

(162) محمد القصاص أحد شباب الإخوان (سابقًا) وعضو المكتب التنفيذي لائتلاف شباب الثورة، مقابلة عبر «سكايب» أجراها محمد عباس بتاريخ 14 شباط/ فبراير 2014.

(163) من شهادة محمد القصاص، في 14 شباط/ فبراير 2014.

(164) من شهادة محمد القصاص، في 14 شباط/ فبراير 2014.

السفارة التي اندفع بعض الشباب نحوها وبدأو بالهتاف ضد إسرائيل، فتحدث لنا بعض الضباط المكلفين بتأمين السفارة أنهم لا يريدون الاشتباك مع التظاهرة لكن لن يقبلوا باستهداف السفارة، فكان ردّنا بشكل شبه جمعي ومن دون اتفاق مسبق أن «دورهم (السفارة) لسه ما جاش، دورهم جاي بعدين»، وحاولنا ضبط مسار المسيرة في اتجاه التحرير[165]. وفي ذلك الوقت، وعند كوبري الجلاء التقى المساران؛ إمبابة والطالبيّة، في مشهد خرافي جرف الحاجز الأمني على مدخل جسر الجلاء بعد مواجهة عنيفة استخدمت فيها الشرطة الغاز والخرطوش بكثافة[166]، وفي أقل من ساعة عبر الحشد المليوني الجسر، وشاهد الناس بأعينهم هروب الضباط المسؤولين وعساكرهم واختباء بعضهم في عربات الأمن المركزي التي حاصرتها جموع المتظاهرين قبل أن تتدخل مجموعة من الثوار وتحميهم صادحة بشعار: «سلميّة.. سلميّة»، قبل أن يخلع الضباط ملابسهم ويسلّموا أسلحتهم التي رُميت في النيل مباشرة[167]. هكذا وُلد شعار «سلميّة» الذي نبع من موقف قوّة لا من موقف ضعف، بعد أن استطاع الثوار هزيمة القوات الأمنيّة ودحرها وهي ملاحظة مهمّة في تتبع ميلاد شعارات الثورة المصرية.

يروي أحد المشاركين للكاتب: «خرجت في مسيرة انطلقت من جامع مصطفى محمود. حين ذهبت قبل الصلاة وجدت المسجد مكتظًا والناس تفترش الشارع للصلاة، وأول ما لفت نظري لحظتها هو مشاركة الفتيات والفتيان الصلاة في الصفوف نفسها، وكان منظرًا غريبًا بحق ومؤشرًا لي بأننا تجاه يوم غير طبيعي. وبمجرد أن أنهى إمام المسجد الصلاة وقال السلام عليكم ورحمة الله، وفي أقل من ثانية، دوّى هتاف «الشعب يريد إسقاط النظام»، فارتجّ به المكان كله، وانطلقت مسيرة هي أكبر ما رأيت في حياتي بمعايير ما قبل 25 يناير، بدأ 25 ألفًا على الأقل

(165) من شهادة هاني محمود، في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

(166) معلومات متقاطعة من شهادات: محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) وسالي توما (21 أيار/ مايو 2014).

(167) معلومات متقاطعة من شهادات: محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) وسالي توما (21 أيار/ مايو 2014).

التحرك، يتقدمهم الفنان عمرو واكد هاتفًا. كنا نحتاج إلى جهد لتنظيم حركة المسيرة وربط أوّلها بآخرها، لأننا لم نعتد أن نتحرك في مسيرات بهذه الضخامة، وطوال شارع جامعة الدول العربية كان ينضم إلينا مزيد من الناس، وبمعدّلات سريعة، وكانت تلك المسيرة أول من بدأت مصادمات الجلاء العنيفة التي ظهر لي فيها ارتباك قوات الأمن، مثلما ظهر ارتباكنا على السواء، حتى إن الصفوف تداخلت في بعض الأحيان. استمرت الصدامات لفترة حتى انتهت بتراجع قوات الأمن المركزي إلى حدود كوبري قصر النيل، قبل أن يبدأ اشتباك آخر هناك مع مجيء طلائع المتظاهرين من الجيزة»[168].

على جسر قصر النيل، حصلت المواجهة الأشرس بين جموع الثوار وقوات الشرطة والأمن المركزي، نقلتها وسائل الإعلام العالمية. وصارت المشاهد التي بُثّت على مدار الساعة عنوانًا للصمود والتحدي، إذ عمد الأمن المركزي إلى استخدام الوسائل الممكنة كلها لفض التظاهرات بشراسة، ابتداءً من خراطيم المياه وطلقات الخرطوش. في هذه المواجهات، سقط من اعتُقِد أنه أوّل شهداء هذا اليوم في القاهرة، وهو مصطفى الصاوي[169] من منطقة العجوزة، الذي أصابته طلقة مباشرةً في صدره ورقبته[170]، بحسب ما رواه لنا ناشطون مشاركون.

(168) شهادة الناشط اليساري محمد نعيم، التي قدمها على شكل ملاحظات مكتوبة إلى المؤلف. عند محمد نعيم استطراد عن مغزى ارتباك الضباط وضعفهم وعلاقة هذا بالطبقة الوسطى كمكون أساس للاحتجاج أو غطاء شرعي لها .. «حيث رأى عدد من ضباط الأمن المركزي في المتظاهرين جموعًا من نفس الفئة الاجتماعية التي تستحق سمة وصفة المواطنة «مثلهم»، أي مثل الضباط، فثار تساؤل سريع عن مدى شرعية مواجهتهم بالقوة حتى النهاية، فبالنسبة إلى هؤلاء الضباط كان ثمة احتمال أن يكون بين هؤلاء أقارب وأصدقاء. وقد قال لي أحد ضباط الأمن المركزي برتبة عالية قابلته صدفة في 8 شباط/ فبراير في المقطم، وكان عالي النبرة متحمسًا ومبررًا منطق تراجع الشرطة أمام المتظاهرين: «مكنتش أقدر أضرب حي .. واحد مثلك أو مثل كمال في مواجهتي .. كيف أضرب عليه رصاصًا حيًا إزاي؟». وكلمة مثلك أو مثل فلان تعني الانتماء إلى الخلفية الطبقية نفسها. لكن سلوك قوات الأمن لم يكن كما يصفه الضابط هذا تحديدًا، إذ أطلقوا النار على أبناء هذه الطبقة وقتلوا وجرحوا عددًا مهم».

(169) لا يمكن الجزم بأن الشهيد مصطفى أول شهيد في «جمعة الغضب» في القاهرة، أو حتى في منطقة كوبري الجلاء. إذ كانت الاشتباكات عنيفة جدًا في بعض المناطق الشعبية من شبرا والمطرية ومناطق من إمبابة وغيرها، وسقط فيها في هذا اليوم أعداد كبيرة حتى قبل توقيت مرور التظاهرات فوق كوبري الجلاء. من شهادة هاني محمود في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

(170) «لحظة استشهاد مصطفى الصاوي،» على موقع يوتيوب، تم تحميله في 1/ 3/ 2011، =

والحقيقة شهد يوما 28 و29 كانون الثاني/ يناير مواجهات عنيفة جدًا، في مناطق وبؤر مواجهات مختلفة، وسقط فيها أعداد كبيرة من الشهداء يصعب حصرها حتى اليوم، وفي رأيي ما زالت غير محصورة حتى اليوم، أخذًا في الاعتبار أعداد المفقودين. كان الجسر ميدانًا لملحمة حقيقيّة التحمت فيها مدرّعات الأمن بالمتظاهرين الذين قاموا بتفكيكها وإحراقها. تناوب المتظاهرون على إقامة الدروع البشرية حتى السادسة مساءً[171]، حين تقهقرت قوّات الأمن واقتحمت الجموع ميدان التحرير.

في هذه اللحظة، بدأ انهيار أجهزة الأمن الداخلي مثل أحجار الدومينو. ومنذ لحظة اندحارها أمام الثوار على كوبري قصر النيل، لم يتوقف تراجعها. وأبلغ الوزير الحبيب العادلي الرئيس مبارك أن قواته لم تعد قادرة على المواجهة، وطلب منه إصدار أمر بنزول القوات المسلحة إلى الشوارع[172]. وفي تمام الخامسة مساء، توجه الحرس الجمهوري لتطويق مبنى التلفزيون وحمايته، وصدر أمر من مبارك بحظر التجوال بين السادسة مساءً والسابعة صباحًا.

كان أول ظهور لآلية تابعة للجيش في 28 كانون الثاني/ يناير في خلال عبور التظاهرات المنطقة الواصلة بين كوبري الجلاء وكوبري قصر النيل، حيث توجد وحدة تابعة للجيش خلف «مركز القاهرة الرياضي». بعد تراجع الأمن المركزي إلى كوبري قصر النيل في إثر هجوم عنيف بقنابل الغاز على المتظاهرين، فوجئ المتظاهرون بخروج مدرعات تابعة للجيش متجهة نحو الكوبري، وظنوا أن الجيش جاء لحمايتهم من عنف الشرطة، وبدأوا يهتفون لهم آملين أن يتدخلوا. كانت هذه إشارة مبكرة إلى نظرة الجماهير إلى الجيش، وأملهم في أن يكون له دور في ردع الشرطة، غير أن مدرعات الجيش اقتربت من حاجز الأمن المركزي ومدرعاته، ففتحت الشرطة لها الطريق لتعبر، ثم عادت قوات الأمن لضرب المتظاهرين بقوة من جديد.

= تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=vzMBvDOoM68>.

(171) من شهادة محمد صلاح، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014.

(172) المناوي، ص 153. انظر أيضًا الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/111933>.

2- مسار (ب): القاهرة - الثأر من الشرطة قبل كل شيء

طغى «أنموذج ناهيا» أو «كرة الثلج» على المسار الاحتجاجي في الجيزة، بينما ساد «أنموذج شبرا» الذي ذكرناه سابقًا، المسار الاحتجاجي في القاهرة. فبمجرّد خروج المسيرات من مساجد مدينة القاهرة، اشتبكت بعنف شديد مع القوات الأمنية التي لم تتردد في استخدام القوة المميتة، خصوصًا حين هاجم سكان المناطق الشعبية أقسام الشرطة التي يكنون لها ضغائن وأحقادًا متراكمة. وتُجمع الشهادات على أن عشرات القتلى ومئات الجرحى سقطوا في أثناء المواجهات مع الأمن هناك، خصوصًا في منطقتي المطرية والسيدة زينب الشعبيتين، خلال ساعات بعد انتهاء صلاة الجمعة[173]. لكن الفرق النوعي هذا بين شكلين مختلفين من أشكال الاحتجاج سيتلاشى عند غروب الشمس مع مهاجمة سكان المناطق الشعبية أغلبية أقسام الشرطة على مستوى القاهرة الكبرى. وفي أي حال، سيتكامل هذان النمطان من أنماط الاحتجاج بشكل تلقائي لمواجهة النظام الذي كان مصمّمًا على إيقاف الثورة.

اتسمت أغلبية التظاهرات التي خرجت من القاهرة بغياب التنظيم السياسي، باستثناء تظاهرتي مدينة نصر وشبرا اللتين اتخذتا طابعًا منظمًا نسبيًا، على الرغم من محدودية أعداد المتظاهرين فيهما[174]. إذ كان الطابع الأساسي لأغلبية الاحتجاجات عفويًا، وجاء تعامل أجهزة الأمن معه عنيفًا إلى درجة سقوط أكثر من مئة وخمسين قتيلًا في 28 كانون الثاني/ يناير، بحسب الأرقام التي وثّقها موقع «ويكي ثورة»، أي ما يزيد على نصف مجموع القتلى في هذا اليوم على مستوى الجمهورية. ومع ذلك، كان لهذه الاحتجاجات أهميتها، فضرب أقسام الشرطة وإحراقها على مستوى القاهرة الكبرى دقّا المسمار الأخير في نعش هيبة وزارة الداخلية، وترافق ذلك مع انسحاب القوات الأمنية وهروبها في نهاية هذا اليوم.

تمثّل هذا المسار بشكل أساس من نقطتين احتجاجيتين كبيرتين، ونقاط أخرى كثيرة، لكن صغيرة. كانت الأولى في مدينة نصر من مسجد الإيمان في

(173) محمد عواد (حركة شباب من أجل العدالة والحرية)، مقابلة عبر «سكايب» أجراها معه محمد عباس في 2 أيار/ مايو 2014.

(174) شهادة أحمد أبو خليل، في 6 نيسان/ أبريل 2014.

شارع مكرم عبيد، والثانية في منطقة شبرا من كنيسة ماري جرجس، بينما استهدفت النقاط الصغيرة بشكل أساس مراكز الشرطة. وربما كان سبب تحوّل التظاهرات في أحياء مدينة القاهرة إلى شبه فوضى هو عدم وجود ثوار من الحركات الشبابية الذين تركزوا في مسار الجيزة[175].

مرّت مسيرة مدينة نصر التي جمعت ما يقارب مئة ألف متظاهر، من ميدان العباسية مرورًا بمنطقة غمرة، واصطدمت بحشد من قوات الأمن تمركز في ميدان رمسيس. وفي غضون ذلك، كانت مسيرة شبرا تشق طريقها بمعارك كرٍّ وفرٍّ من نفق أحمد حلمي إلى رمسيس. وحوالى الرابعة من مساء اليوم نفسه، أضحى ميدان رمسيس، الذي يعتبر البوابة الرئيسة لميدان التحرير، محاصرًا بمسيرتين ضخمتين، وبعددٍ من التظاهرات الصغيرة[176].

كتب أحمد أبو خليل (أحد المشاركين في مسيرة مدينة نصر) واصفًا المشهد في ميدان رمسيس في صفحته على الـ «فيسبوك»: «بالكاد رأيت من بعيد الفوّهات العلوية لعربات الأمن المركزي، وجنودًا مقنعين يسحبون كل دقيقة والأخرى أجزاء سلاحهم ويلقمون فوهتها قنبلة دخانية تصل إلى ما قبل نهاية الميدان بأمتار، صف العربات كان يقف بعد مسجد الفتح بخمسين مترًا على الأكثر، ومن تلك النقطة إلى النقطة التي أقف فيها آلاف البشر وعشرات التشكيلات والتجمعات، ولا تمر خمس دقائق حتى ترى مجموعة تنسحب حاملةً جرحاها، وأخرى تتقدم مكانها بعدد أكبر، وأصوات القنابل لا يتوقف وأبواق عربات الشرطة تضج في الميدان، وأكشاك الشرطة التي كانت تنتشر أسفل الجسر تتصاعد منها ألسنة اللهب والدخان، والإطارات المحترقة تجري بين الصفوف، والهتاف مختلط بالصراخ وبالجراح، والأرض مغطاة بأجساد بشر لا ينتهون. أحاول النظر خلفي لأرى موردهم فإذا شارع رمسيس ما زال يغص بالبشر إلى غمرة، بلا انقطاع، بلا موطئ قدم، بلا توقف في الزحف حتى، فإذا كنا أتينا من مدينة نصر فهناك المعادي والمقطم وجسر السويس والزيتون وعشرات الأحياء والمناطق التي استنزفها نصف النهار للوصول»[177].

---

(175) شهادة أحمد أبو خليل، في 6 نيسان/ أبريل 2014.

(176) شهادة أحمد أبو خليل، في 6 نيسان/ أبريل 2014.

(177) شهادة أحمد أبو خليل، في 6 نيسان/ أبريل 2014.

بين الرابعة والسادسة مساءً، بقيت قوات الأمن محاصرةً بين ميداني رمسيس والتحرير حتى هُزمت بانسحابها إلى ميادين جانبية. كان مشهد هزيمة قوات الأمن وانسحابها سرياليًا، ولم يقل عنه سريالية إحراق معظم رموز النظام على مستوى القاهرة الكبرى، أغلبية أقسام الشرطة ومقرّات الحزب الوطني الحاكم والمجلس الوطني للمرأة الذي ترئسه سوزان مبارك (عقيلة الرئيس مبارك). وبين ساعات المساء وحتى الفجر، عمّت الفوضى أرجاء القاهرة الكبرى. وبحلول الساعة السابعة مساء، مع نجاح المتظاهرين في احتلال ميدان التحرير مرة أخرى في يوم جمعة الغضب، نجحت الاحتجاجات الشعبية المستمرة طوال ثلاثة أيام بالتحوّل إلى ثورة شعبية تطلب إسقاط النظام. وُلدت «جمهورية ميدان التحرير» التي ستغيّر تاريخ مصر الحديث وتُعلن سقوط مبارك خلال أقل من أسبوعين. نقول هذا ونحن على علم بأن الجماهير الواسعة لم تمعن النظر بمعنى شعار «إسقاط النظام». كان ثمة شعور عارم بالظلم والغضب على النظام، وتخيّل الناس أن تغيير النظام يعني ذهاب الرئيس قبل أن تنجح القوى الثورية في طرح برنامج يصوّر للناس ما يفترض أن يأتي بعده.

سادسًا: تساؤلات عن هزيمة الأمن

بعد المعارك العنيفة، فوجئ الثوار بتراجع تشكيلات شرطة مكافحة الشغب والأمن المركزي، كما تراجعت قدرتها النارية. وقدّر أحد الناشطين أن أمرًا جاء لهذه التشكيلات بالكف عن الضرب أو بالانسحاب، أو ربما نفدت ذخيرتها. ثم بدأ الأمن المركزي في إفساح الطريق أمام المتظاهرين[178]، ولوحظ عندها انسحاب قوات الأمن والشرطة وانكفاؤها من الشوارع العامة وتمركزها عند ميدان سيمون بوليفار وشارع محمد محمود في القرب من مقر وزارة الداخلية، ويبدو أن التفسير الصحيح لذلك هو الإقرار بالفشل وباستحالة المهمة. لا مؤامرة ولا أوامر، فحال الأمن المركزي ليست أفضل من حال باقي المؤسسات في الدولة المتأكّلة في

(178) معلومات متقاطعة من شهادات: محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) وسالي توما (21 أيار/ مايو 2014).

العقد الأخير. ويصعب على بعض الناس فعلًا أن يفهم أن الأمن مؤسسة مثل غيرها، ربما لا تُدار بنجاعة، وربما يفسدها التقاعس وسوء الإدارة وانعدام الدوافع والبحث عن الفوائد الشخصية المباشرة. ومن الواضح أن الأمن المركزي قابل حادثًا كبيرًا لم يتوقعه، ولم يتمكن من تطبيق خططه المعدّة لمثل هذه الحالات. وهو مثل باقي مؤسسات الدولة، غير ناجح وبطيء وفوضوي وقيادته فاسدة، وهذا يفسر فشل الأمن المركزي في التصدي للتظاهرات، لكنه لا يفسر انسحاب الشرطة من الحياة المدنية وتخلّيها عن وظيفتها بعد ذلك اليوم؛ فتلك قضية أخرى لا تفسير لها إلا أنها خطوة سياسية عقابية تتلخص بإثارة الفوضى، وربط الثورة بالفوضى، والضغط على الجيش للتدخل.

تثبت الشهادات والتحقيقات التي جرت لاحقًا أن حال الغضب الجماهيري التي رافقت يوم الغضب شكّلت ضغطًا هائلًا على جهاز الأمن الذي لم يكن لديه الوسائل ولا الإمكانات لمواجهة الثورة، فانهار تحت ضغط الجماهير، وفُقد التواصل بين القيادة الوسطى والقيادة العليا في وزارة الداخلية التي أصدرت تعليماتها في 30 كانون الثاني/ يناير بإعادة انتشار قوات الأمن في جميع أنحاء مصر، وهو القرار الذي لم ينفذ، حيث انهارت هذه القوات.

إذا ما تساءلنا عن كيفية انهيار الأمن بعد معركة شنّتها ضده جموع المتظاهرين العزّل، فسنجد أن السبب الأول يكمن في ما أصاب قوات الأمن من إنهاك شديد، علاوة على نفاد الذخيرة، والسبب الثاني هو حجم الحشد الهائل الذي لم يكن بوسع صفوف عساكر الأمن المركزي الصمود أمامه. وكما سبق وذكرنا، لاحظ عدد من الناشطين أنه سُجّل منذ منتصف ليلة الجمعة غياب كامل للشرطة من شوارع القاهرة، ورجّح أن شرطة مكافحة الشغب عادت إلى معسكراتها للحصول على قسط من الراحة بعد ثلاثة أيام من العمل المتواصل.

عند دخول أول صف من تظاهرات الجيزة إلى ميدان التحرير، كانت قوات الأمن المتمركزة في الميدان تقف في المنطقة التي تلي مبنى جامعة الدول العربية مباشرة. ويصف أحد القادة الشباب ذلك بالقول: «كنا في المجموعة الأولى نتقدم خلف كشك للمرور نتّخذه ساترًا نحتمي به وندحرجه أمامنا، وبمجرد تجاوزنا مبنى الجامعة فوجئنا بضباط الشرطة يتقدمون ليقفوا أمام جنود الأمن المركزي،

وهم يشيرون للجنود بالتراجع إلى الخلف، وأحسب أن ذخيرتهم نفدت، وبدأ الضباط يطلقون الرصاص الحي من مسدساتهم الشخصية في اتجاهنا، ونظرت لأجد اثنين من الشباب بجواري قد أصيبا، وحملناهما محاولين إخراجهما من منطقة الاستهداف، فوجدنا أننا محاصرون، وتم عزلنا عن جسم المسيرة بالخلف على كوبري قصر النيل الذي ما زال مشتبكًا مع قوات للأمن جاءت من جهة الكورنيش وفندق سميراميس ... وأخيرًا استطعنا أن نخرج إلى الكورنيش في اللحظة التي احتشد فيها عدد من المتظاهرين أمام مقر الحزب الوطني الذي أطلق بعض الجنود النار عليهم من داخله، وكانت هذه اللحظات الأولى لاقتحامه. بعد إخراج المصابين وتولي عدد من الشباب مسألة إسعافهما، تجمعنا وتحركتُ مع المجموعة القريبة مني باتجاه الميدان من مدخل طلعت حرب، وكان واضحًا أن ضغط الجموع الآتية من كوبري قصر النيل نجح في إجبار القوات على التقهقر، وكانت محاصرة بالمتظاهرين من جهتين، ما دفعها إلى التراجع إلى الجهة الأخرى من الميدان، إلى جهة شارع القصر العيني ومحمد محمود»[179].

يشرح ناشط آخر أن قوات الأمن كانت تقوم بتأمين مدخل إلى ميدان التحرير، وهو مدخل مجلس الشعب ووزارة الداخلية، فيما كان ضغط المتظاهرين آتيًا من كل مكان، ما أفضى إلى اختراق صفوف الأمن من ميدان طلعت حرب وميدان عبد المنعم رياض. فأصبح «ظهر» الشرطة مكشوفًا، لأن هذا الاختراق جعل مجموعات الأمن المتواجدة في قصر النيل محاصرة بمتظاهرين يطوقونهم من المقدمة والخلف. كان لا بد من أن تعود قوات الأمن إلى نقطة آمنة في شارع الشيخ ريحان لتأمين وزارة الداخلية، وبقيت تطلق النار بالرصاص الحي عند تراجعها إلى محيط وزارة الداخلية، وجرى ذلك بالتزامن مع اختراق صفوف الأمن في بداية حرق مبنى الحزب الوطني والمجالس القومية المتخصصة[180].

حين تراجع الأمن في المساء بعد نفاد ذخيرته، سرت شائعات بين المتظاهرين في الميدان بأن سيارات الإسعاف أدخلت ذخيرة إلى الأمن، وشائعات أخرى عن سيارات تابعة للحرس الجمهوري أتت لإدخال الذخيرة. وعمدت قوات الأمن

(179) من شهادة هاني محمود الثانية للمؤلف، في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

(180) من شهادة محمد صلاح، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014.

الموكلة حراسة وزارة الداخلية المحاصرة بتجمعات من المتظاهرين المرابطين في الشوارع القريبة، إلى إطلاق الرصاص الحي على كل من يقترب منها[181]. كان الأمن يتحرك بعصبية، ويحاول فتح ثغرة للتزوّد بالذخيرة، وأصبحت الشوارع المحيطة بوزارة الداخلية خطرة أمنيًا.

بعد الثورة، كشفت وسائل إعلام أن في 24 كانون الثاني/ يناير، عُقد اجتماع في مقر مباحث أمن الدولة في مدينة 6 أكتوبر بين وزير الداخلية حبيب العادلي ومساعديه لشؤون الأمن وأمن الدولة والأمن المركزي. تلخّصت الخطة بقيام قطاعات الأمن المركزي ومباحث أمن الدولة والأمن العام بأداء دورها، على أن يقوم الأمن المركزي بتأمين التظاهرات بالطريقة التي يراها رئيس القطاع، وأن يكون التسليح بعيدًا عن الأسلحة النارية، وأن تلتزم القوات ضبط النفس خوفًا من تطور الحوادث، فصور تونس كانت حية في الأذهان[182].

---

(181) من شهادة هاني محمود أحد شباب الإخوان، مقابلة شخصية لمشروع التوثيق لهذا الكتاب أجراها معه محمد عباس في 4 نيسان/ أبريل 2014 ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) عن الهجوم على سيارة الحرس الجمهوري.

(182) كشف تقرير حديث لمنظمة العفو الدولية أن السلطات المصرية اشترت أسلحة وذخيرة أمنية بميزانية تتعدى 307 ملايين و679 ألف يورو، أي ما يعادل مليارين و535 مليونًا و290 ألف جنيه، وفقًا لمستندات موثقة بين عامي 2005 و2010 حصلت عليها المنظمة من دول أوروبية. وأكد التقرير أن الولايات المتحدة الأميركية من أكبر المصدرين للأسلحة والذخيرة إلى مصر منذ عام 2000، وتكشف نوعيات الأسلحة والذخائر أنها مما يستخدم في قمع التظاهرات والسيطرة على الشعب.

أوضح تقرير «عمليات نقل الأسلحة إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دروس لمعاهدة تجارة الأسلحة» الذي صدر في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر في 100 صفحة، أن مصر اشترت معدات وذخيرة أمنية من أكثر من 20 دولة، موضحًا أنها اشترت أسلحة خفيفة من النمسا بمبلغ (451.591 ألف يورو) ومن بلجيكا (600.502 يورو) ومن بلغاريا (98.187 يورو) ومن كندا (160.000 دولار كندي) ومن ألمانيا (3.356.951 يورو) ومن إيطاليا (44.299.530 يورو) ومن بولندا (114.089 يورو) ومن صربيا (42.670.229 دولارًا أميركيًا) ومن إسبانيا (154.641 يورو) ومن سويسرا (4.480.868 فرنكًا سويسريًا) ومن الولايات المتحدة الأميركية 1.658.994 دولارًا أميركيًا.

بالنسبة إلى الذخيرة الأمنية، أكد التقرير بالمستندات أن مصر اشترت ذخيرة لمواجهة التظاهرات في الشوارع من بلجيكا بمبلغ قدره 169000 يورو، من البوسنة والهرسك (7.419.501 يورو)، من بلغاريا (11.348.766 يورو)، من فرنسا (87.268 يورو)، من إيطاليا (4.338.991 يورو)، من بولندا 868.496 يورو)، من صربيا (44.065.987 دولارًا أميركيًا)، من إسبانيا (1.455.777 يورو)، من سويسرا (91.304 فرنك سويسري)، من الولايات المتحدة الأميركية (4.131.033 دولارًا أميركيًا). =

لم يتوافر لدى السلطات المعنية، كما يبدو، سيناريو يتوقع عدم سيطرة القوات على المتظاهرين، أو زيادة أعداد المتظاهرين زيادة كبيرة عن عدد قوات الشرطة. وفي تحقيقات النيابة التي أجريت مع وزير الداخلية في قضية قتل المتظاهرين، يقر الوزير بشكل غير مباشر أن ذلك ناتج من خطأ في تقديرات جهاز أمن الدولة المتخصص بجمع المعلومات في شأن حجم المتظاهرين، لكنه يعتبر أن ذلك نتيجة «أن تظاهرات 25 يناير فاقت كل التوقعات، ولا أحد في مصر كان يتوقع خروج كل هذه الأعداد من المتظاهرين»[183].

على مستوى آخر، أقرّت لجنة شُكلت من رئيس مجلس الوزراء ووزراء الدفاع والداخلية والإعلام والاتصال والمخابرات العامة خطةً قضت بقطع الاتصالات الهاتفية من شركات المحمول وقطع خدمة الإنترنت لتقليل عدد الموجودين في الشارع، وهي الخطة نفسها التي أقرت في 25-26 كانون الثاني/ يناير[184]. وبحسب حيثيات حكم محكمة القضاء الإداري، أنشأت وزارة الداخلية غرفة طوارئ في سنترال رمسيس، بحضور ممثلي جهات سيادية، لمواجهة ما سمّته الجهات الأمنية «استخدام العناصر الإثارية خدمة الرسائل القصيرة والإنترنت لإشاعة الفوضى في مصر». وتطوَّرت هذه الوسائل لتشمل كيفية الحصول على بيانات مستخدمي البصمات الإلكترونية على شبكة الإنترنت في وقت قياسي، وقطع خدمات الإنترنت الأرضية والخلوية. وبموجب قرار اللجنة التي رئسها أحمد نظيف، ووزراء الاتصالات والداخلية والدفاع والخارجية والإعلام، إضافة

= كما كشف التقرير عن شراء مصر «عربات مدرعة» من بلغاريا بمبلغ (863.070 يورو)، ومن فرنسا (4.422.685 يورو)، ومن ألمانيا (60 مليون يورو)، ومن هولندا (38.424.014 يورو)، ومن بولندا (5.455.653 يورو)، ومن سلوفاكيا (49.827.347 يورو). كما اشترت مصر مواد سامة تستخدم في تجهيز القنابل المسيلة للدموع من الولايات المتحدة الأميركية بمبلغ (2.446.683 دولار أميركي). للمزيد طالع تقرير منظمة العفو الدولية: *Arms Transfers to the Middle East and North Africa: Lessons for an Effective Arms Trade Treaty* (London: Amnesty International, 2011), pp. 27-35.

(183) «العادلي بالنيابة: إطلاق النار بالمظاهرات يكون بأمر من الرئيس وطلبت من مبارك ايجاد حل سياسي مع المتظاهرين دون جدوى .. ويردد محصلش،» الأهرام، 28/ 3/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/incidents/News/69661.aspx>.

(184) «وثائق القضاء الإداري تبرّئ المشير في قضية قطع الاتصالات،» الشروق، 7/ 8/ 2011، من واقع حيثيات حكم محكمة القضاء الإداري والقاضي بتغريم الرئيس مبارك ورئيس حكومته ووزير داخليته مبلغ 540 مليون جنيه بسبب قطع خدمة الاتصالات.

إلى سامي سعد زغلول (أمين عام مجلس الوزراء) خُوِّل حبيب العادلي صلاحية تحديد تعرّض الأمن القومي للخطر، وهو الذي أصدر تعليماته المشددة لغرفة الطوارئ بضرورة قطع خدمة المحمول والإنترنت[185].

كانت الأوامر تصدر من العادلي إلى مساعديه الأربعة (رئيس قطاع أمن الدولة ورئيس قطاع الأمن العام وقائد قطاع الأمن المركزي ومدير أمن القاهرة)، وهو ادّعى في التحقيقات أنه لم يعلم بوقوع حالات وفاة بين المتظاهرين غير أربع حالات في السويس، ولا يعرف كيف حدثت الوفاة، أو سبب الوفاة حتى الآن. وقال إن الاتصالات بينه وبين المساعدين تواصلت حتى 31 كانون الثاني/ يناير، نافيًا إمكان أن تقوم الشرطة باستخدام الرصاص الحي ما عدا في حالات الإرهاب. وأكّد أن من يصدر الأوامر بإطلاق النار هو قائد الأمن المركزي، وهو يتولّى إدارة الموقف ولا يمكن لقائد الموقع في الميدان إطلاق النار من دون الحصول على أمر من رؤسائه. ونفى العادلي علمه بوقوع أي حوادث إطلاق نار حي من الشرطة على المتظاهرين سلميًا، وأكد أن التعليمات أعطيت باستخدام خراطيم المياه والعصي والخوذ والقنابل المسيلة للدموع فحسب.

يمضي أسلوب التنصل من المسؤولية هذا غير عابئ بالوقائع. إذ لم يصدر المسؤولون قرارًا بإطلاق النار على المتظاهرين، والميدانيون لا يمكن أن يطلقوا النار من دون إذن من المسؤولين، أما إطلاق النار الفعلي من قوات الأمن المركزي وغيرها على المتظاهرين فلا يحاسب عليه أحد.

1- شهادات ضباط من الميدان

كشفت اعترافات ضباط آخرين، أوردت التحقيقات إفاداتهم، أنهم اتخذوا قرارًا - بعد عرضه على وزير الداخلية وإقراره - بمنع المواطنين من التجمع في 28 كانون الثاني/ يناير في ميدان التحرير والميادين العامة والمحافظات الأخرى، بصرف النظر عن النتائج. كما «اتخذوا قرارًا باستخدام القوة مع المتظاهرين من دون الرجوع إلى القيادة» (تنص اعترافات المقدم عصام حسن عباس، الضابط في الإدارة العامة لشؤون المجندين، على أن مساعدي الوزير لشؤون الأمن المركزي

(185) المصدر نفسه.

ومباحث أمن الدولة والأمن وقطاع مديرية أمن القاهرة أعطوا تعليمات لعدد من الزملاء عبر أجهزة اللاسلكي، وأن دفاتر مخازن السلاح وسارية الدعم لقطاعات الأمن المركزي في القاهرة تثبت تسليح التشكيلات والسيارات المدرعة التي شاركت في تأمين التظاهرات خلال الفترة بين 25 و28 كانون الثاني/ يناير بأسلحة آلية وخرطوش وذخيرة مطاطية، ونفى العادلي ذلك)[186]. ويبدو أن العادلي وغيره من المسؤولين استنتجوا ضرورة استخدام القوة وإطلاق النار بعد الفشل في احتواء تظاهرات 25 كانون الثاني/ يناير.

بعد الاطلاع على دفاتر أحوال غرفة عمليات المنطقة المركزية للأمن المركزي ليوم 28 كانون الثاني/ يناير، ثبت وجود إخطارات صادرة عن مساعد الوزير إلى الأمن المركزي تقضي بضرورة تعزيز القطاعات بسلاح آلي وخرطوش وذخائر، وإخطار من ضابط تأمين وزارة الداخلية بإطلاق النار على المتظاهرين مباشرةً، على الرغم من نفيه ذلك أيضًا[187].

في شهادة أخرى في قضية قتل المتظاهرين، قال الرائد محمد محمود جلال عبد الرحمن، من قوات الأمن المركزي، إنه في فترة خدمته في 28 كانون الثاني/ يناير لاحظ تعاملًا بالسلاح أمام وزارة الداخلية، إلا أنه لم يحدّد عدد القتلى أو الجرحى في الميدان، مشيرًا إلى أن القنّاصة الموجودين في وزارة الداخلية يتبعون لوحدة الإرهاب الدولي في أمن الدولة، وأنهم يتلقون الأوامر والتعليمات مباشرةً من وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي. قال ذلك معلّقًا على أن الانفلات الأمني يرجع إلى سوء تقويم القادة في وزارة الداخلية، والمقصودون هم الوزير ومساعدوه[188]. واعترف باسم محمد حسن العطيفي (المسؤول عن تلقّي

---

(186) «العادلي يهتز.. ومبارك يرفض الكلام،» الأهرام، 9/ 9/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=629044&eid=7582>.

(187) «محضر غرفة عمليات قوات الأمن المركزي خلال الثورة يكشف صدور تكليفات بتسليح 2 من القناصة مساء موقعة الجمل.. واللواء أحمد رمزي أصدر أمرًا بنشر القوات بالتسليح الكامل وإطلاق النار على المتظاهرين،» اليوم السابع، 9/ 9/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=471124>.

(188) «ضابط شرطة يقر أمام النيابة: القناصة تابعون لوحدة الإرهاب الدولي بأمن الدولة ويحصلون علي الأوامر من الوزير مباشرة،» جريدة 25 يناير، 22/ 8/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ =

الإخطارات العامة والجغرافية والنوعية وإبلاغها إلى الخدمات) أنه قام بتجهيز البند رقم 244 أحوال دفاتر الأمن المركزي في 28 كانون الثاني/ يناير، ومضمونه تذخير السلاح وإطلاق النيران على المتظاهرين مباشرة، بتوجيهات من مساعد الوزير بعد أن اتصل به هاتفيًا أحد الضباط، وأبلغه أن أحد زملائه في أمن الدولة، العقيد محمد جلال، يطالب بتذخير الأسلحة الخاصة بمبنى الوزارة منعًا لقيام المتظاهرين بمحاولة اقتحام المبنى، مشيرًا إلى أن القائد الميداني في كل مكان يتحرك بتعليمات من مديرية الأمن التابع لها جغرافيًا(189). وقال الشاهد عماد بدوي سعيد محمد، وهو مسؤول عن قيد تلقّي إخطارات من القوات والرد عليها، إن مساعد وزير الداخلية للأمن المركزي اتخذ قرارًا بتعزيز الخدمات الخارجية بسلاح آلي وخرطوش، ومن بينها السفارة الإسرائيلية والسفارة الأميركية والمنشآت الحيوية والمهمة، وأوكلت مسؤولية حمايتها للأمن المركزي(190).

أما في شأن الفراغ الأمني وانسحاب الشرطة من مواقعها في أنحاء الجمهورية كلها، فأقر العادلي في تحقيق مع النيابة العسكرية أُجري معه في 10 شباط/ فبراير أنه بعد أن ثبت عجز قوات الشرطة عن السيطرة على أعداد المتظاهرين الغفيرة ونفاد الوسائل كلها، أصدر قرارًا «تُمليه عليه الظروف» بحسب قوله لأنه كان بين خيارين: إما أن تستخدم الشرطة الرصاص الحي وتحدث مذبحة بشرية، وإما تنسحب من الشارع، فرجح عنده الخيار الثاني(191).

ثم عاد العادلي ونفى في تحقيقات قضية «قتل المتظاهرين»، وهو المتهم الأول فيها مع ستة من مساعديه، أن يكون قد أصدر قرارًا بانسحاب الشرطة.

= 5/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/ODX4x3>.

(189) «القناصة تابعون لوحدة الإرهاب الدولي بأمن الدولة ويحصلون على الأوامر من الوزير مباشرة،» الأهرام، 21/ 9/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=608852&archid=1>.

(190) «ضابط شرطة يقرر أمام النيابة في قضية قتل المتظاهرين: القناصة تابعون لوحدة الإرهاب الدولي بأمن الدولة ويحصلون على الأوامر من الوزير مباشرة،» الأهرام، 21/ 9/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/Archive/631/2011/8/21/25/96347.aspx>.

(191) «العادلي أمام النيابة: سحبت قوات الشرطة حتى لا تقع مذبحة دموية،» الشروق، 11/ 2/ 2011.

وعلّل الفراغ الأمني اعتبارًا من يوم «جمعة الغضب» بـ «الإنهاك الشديد» الذي أصاب قوات الشرطة الذين كانوا متواجدين في ميادين التظاهر بين 25 و29 كانون الثاني/ يناير، وبعدم التوافق بين قوات الشرطة المعدّة لمثل هذه العمليات، ولا سيما قوات الأمن المركزي وقوات الأمن العام. وعزا الانسحاب أيضًا إلى عدم التناسب العددي بين قوات الأمن المركزي والمتظاهرين، وعدم استخدام السلاح بالذخيرة الحية مع المتظاهرين، ووقوع تعدٍّ على أفراد الشرطة، ما دفعهم إلى ترك مواقعهم. ومن بين العوامل التي ذكرها أيضًا تأثر أفراد الشرطة نفسيًا بعد نزول القوات المسلحة، وشعورهم بأن القوات المسلحة ستقوم بعملية التأمين. أدى هذا كله إلى تدهور الروح المعنوية عند قوات الشرطة وانسحابها من مواقعها[192].

في المقابل، أقرّ بعض الضباط في التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة بأن التظاهرات الحاشدة كانت تستوجب تعاونًا سياسيًا وليس أمنيًا، وقال العادلي إن البحث عن حل سياسي كان جاريًا لكن الوقت لم يكن كافيًا[193]. وبعد إطلاع النيابة العامة على دفاتر قوات الأمن المركزي، تبيّن أنها تحوي دفاتر خاصة بمنطقة القاهرة الكبرى وقطاع الإسكندرية ووسط وغرب الدلتا، ومناطق شمال الصعيد وجنوبه. وتوضح هذه الدفاتر أوقات خروج القوات من المعسكرات وأماكن خدمة التشكيلات وعددها من ضباط وأمناء وجنود ونوعية الأسلحة[194].

2- شهادة ضابط في وزارة الداخلية

بحسب شهادة قدّمها الضابط (س) إلى باحثي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في إطار مشروع التوثيق لهذا الكتاب، كانت دعوات التظاهر معروفة عند

---

(192) «6 أسباب وراء حدوث حالة الفراغ الأمني»، الأهرام، 28/3/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/7/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=457747&eid=3387>.

(193) المصدر نفسه.

(194) «قضية قتل المتظاهرين تكشف خروج قوات الأمن المركزي بـ «الذخيرة الحية» يوم جمعة الغضب»، الجريدة، 10/8/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/7/2014. على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/2wXRrn>.

الأجهزة الأمنية بتفصيلاتها وأغلب رموزها[195]، ورفع جهاز أمن الدولة إلى وزير الداخلية تقريرًا من 29 صفحة، أحاله بدوره إلى رئيس الجمهورية. لكن الرئيس - كما قال الضابط - «لا يقرأ»، وكان ذلك قبل حوالى أسبوعين من بدء الثورة، مشيرًا إلى أن الشرطة توقّعت أن يتراوح عدد المتظاهرين بين 200 و250 ألفًا، وهذا أمر مشكوك فيه برأينا. وعمومًا، بدا لنا من شهادة الضابط نفسه أن الداخلية تحاول الظهور بمظهر من عرف كل شيء وتنبأ بكل شيء وأوصى بالسياسات الصحيحة التي يجب اتباعها، ومن يريد تحميل الرئيس مسؤولية الأخطاء كلها.

نبّه تقرير أمن الدولة إلى خطورة التظاهرات وأوصى بتفاديها، كما توقّع المسؤولون في جهاز أمن الدولة أن يستجيب الناس للدعوة، واقترحوا أن ينفي الرئيس عبر خطاب في التلفزيون وبشكل علني عملية التوريث، ويمنع نجله من ممارسة أي نشاط سياسي داخل مصر وخارجها، ويلغي مجلسي الشعب والشورى، وأن يعيد الانتخابات ويعيّن نائبًا للرئيس. لكن الرئيس لم يُعِر هذا التقرير أي انتباه، وأصدر بدلًا من ذلك تعليماته «بأن يتصدّى جهاز الشرطة للتظاهرة المتوقعة في 25 كانون الثاني/ يناير كأي تظاهرة أخرى».

يقول (س) أيضًا: «رأيي كضابط شرطة أن تعامل الشرطة مع المتظاهرين في هذه الأيام كان أسوأ استقبال ممكن. لم يكن من الممكن أن يقف أحد أمام هذا العدد الهائل في مكان واحد وأن يتصدى له. فمن الناحية العملية هذا في منتهى الصعوبة. كان من المفترض أن يتم تشكيل (تشكيلات) لحماية المناطق الحيوية». ويضيف أن القوات بقيت في الشارع بين 25 و28 كانون الثاني/ يناير «يأكلون ويشربون ويقضون حاجاتهم في الشارع، وكان من الطبيعي بعد ذلك أن يشعروا بالإنهاك، وكانت الطريقة الوحيدة للهرب هي أن يخلعوا الملابس الميري ويهربوا، وهذا ما قاموا به، وحدث هرج ومرج بعد ذلك، فترك كل مجند مكانه». وبحسبه، لم يكن هناك أوامر بذلك، ملخّصًا الموقف بالقول: «كان هناك شعب في مواجهة شعب أيضًا، شعب بملابس ملاكي أمام شعب بملابس ميري»[196].

(195) من شهادة ضابط من قوى الأمن لم يرغب في الكشف عن اسمه، وسنرمز إلى اسمه بـ«س»، في مقابلة شخصية أجرتها معه ماريا أديب في القاهرة، في 17 نيسان/ أبريل 2012.

(196) من شهادة ضابط من قوى الأمن لم يرغب في الكشف عن اسمه، وسنرمز إلى اسمه بـ«س»، في مقابلة شخصية أجرتها معه ماريا أديب في القاهرة، في 17 نيسان/ أبريل 2012.

انحصرت الاستعدادات الأمنيّة، بحسب (س)، في تشكيلات الأمن المركزي وضباط المباحث. إذ نزل كل منهم في دائرته مع مخبريه، وكان همهم فضّ التظاهرات وقمعها، لكن لم يفكر أحد في المطالب. اعتقدوا خطأ أن بمجرد إعطاء الأوامر بترك المكان سيتفرّق المتظاهرون. جرت الاستعانة بخطة (100) المعروفة في الشرطة، وتقضي بإغلاق المحاور المؤدية إلى المكان المراد السيطرة عليه، لتفض التظاهرات بعد ذلك. وألقيت المسؤولية على مساعد وزير الداخلية اللواء أحمد رمزي، فبحسب (س)، الأوامر انقطعت منذ جمعة الغضب بانقطاع الاتصالات بعدما فرغ شحن أجهزة اللاسلكي، إذ يخدم شحن البطارية ليوم أو اثنين على الأكثر، ولم يكن هناك أي وسيلة اتصال إلا الهواتف المحمولة التي قُطعت أيضًا في هذا اليوم. الأمر الوحيد الذي تلقّاه رجال الشرطة كان: «افعل ما تراه مناسبًا!».

بحسب رواية الضابط نفسه، أكدت التقارير المرفوعة منذ 25 كانون الثاني/ يناير وحتى جمعة الغضب أن حل الأزمة يجب أن يكون سياسيًا لا أمنيًا تصادميًا كما حصل. لكن تجاهل هذا الأمر واصطدام مئات الآلاف بأجهزة الشرطة أنتجا انسحابًا عشوائيًا بلا أوامر. أمام هذا العدد الكبير من الناس، فكّر الجنود في الشارع بالأهل والأولاد، فخلعوا ملابسهم الميري ليستطيعوا الهروب. قال: «لم يكن انسحابًا مخططًا له، والأهم من ذلك أنه لم يكن هناك من نستطيع التحدث إليه بتاتًا، وعندما عادت الاتصالات لم يجبنا القادة الأمنيون، ولاحقًا صدرت الأوامر بالانسحاب من الميدان، والاتجاه إلى الأماكن الحيوية الموجودة قرب الميدان، أي جوار وزارة الداخلية ومجلسي الشعب والشورى».

حل الفراغ الأمني بعد انسحاب الشرطة، فهاجم المتظاهرون الغاضبون أقسام الشرطة في القاهرة وخارجها، وكان المهاجمون من سكان الأحياء المحيطة بالقاهرة، ممن تضرروا من ممارسات التعسف والتوقيف والتعذيب ودفع الإتاوات. وخلال الهجوم على الأقسام، حصل سطو على مخازن السلاح وتحرير موقوفين وإحراق وثائق ومحاضر، وهذا ما جرى تمامًا في مجمع الجلاء للمحاكم وغيره. انزلقت القاهرة إلى الفوضى التي استمرت بعد انتشار الجيش في الشوارع، وقدّر محمود وجدي (وزير الداخلية في حكومة أحمد شفيق) أن الشرطة خسرت في الحوادث 2000 سيارة وناقلة ومدرعة، وتعرض90 قسمًا

للهجوم والحرق. وكانت مبادرات المواطنين في تأسيس لجان شعبية لتأمين الأحياء المحاولة الجدية الوحيدة للتصدي لحال الانفلات الأمني وما تبعها من أعمال سطو واعتداءات.

سابعًا: الجيش المصري ينتشر

1 - الجيش والثوار

تزامنًا مع انسحاب قوات الأمن أو هروبها، شاهد الشباب آليات الجيش تتحرّك صوب المواقع الحيوية في القاهرة، فتمركزت أمام المؤسسات السيادية المهمة للدولة، وبالتحديد أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون ومجلس الوزراء ومجلسي الشعب والشورى ووزارة الداخلية والمباني التابعة للجيش[197]. ساد الغموض في ما إذا كان الجيش قد انتشر لدعم نظام مبارك أم من أجل مطالب الثورة. وفي شهادتها لمشروع التوثيق هذا، قالت نوارة نجم: «لم نكن ندري هل وجود الجيش جيد أم لا! عندما رأيت عربات الجيش أصابني القلق، ولم أعرف ما هي نيّتهم، هل هم معنا أم ضدنا؟»[198]. من المهم أيضًا أن نذكر أن بعض الثوار أملوا بأن يتدخل الجيش لمصلحتهم، وهذا ما عبّر عنه أحد الشعارات الأساسية التي صاغتها الثورة: «الجيش والشعب إيد واحدة»، وشكك فيه ثوار آخرون حال إطلاقه.

انتشر الجيش بناءً على أوامر رأس النظام. لكن بعض المصريين استعاد في هذا اليوم التجربة التونسية، وشعر بأن ما حصل في تونس سيحصل في مصر بتفصيلاته كلها. يقول جورج إسحق: «كان عندي قناعة أن الجيش لن يطلق رصاصة واحدة»[199]، وأن مبارك ربما هرب مثلما فعل بن علي في تونس، وانتشر الجيش لحماية الدولة من الفوضى. ومن دون شك، كانت نظرة قطاعات واسعة من الناس تجاه الجيش إيجابية، بسبب تعاونه معهم في الأزمات أم من خلال دوره في الحروب.

كان موقف الجماهير من الجيش غير واضح، متراوحًا بين الخشية من الصدام

(197) مقابلة مع عمرو جيفارا، في 23 نيسان/ أبريل 2012.

(198) شهادة نوارة نجم، في 1 أيار/ مايو 2011.

(199) شهادة جورج إسحق، حركة كفاية وعضو بالجمعية الوطنية للتغيير، مقابلة أجراها معه إسلام حجازي في القاهرة في 22 أيار/ مايو 2012.

معه بدخوله على خط المواجهة، والأمل في أن يأخذ جانب الشعب. ومع إعلان الحاكم العسكري فرض حظر التجوال وبدء نزول آليات الجيش إلى الشوارع، كان تفاعل الجماهير مع هذه الخطوة إيجابيًا بشكل عام، وكأن المواطنين انتظروا أن يوقف الجيش عنف الشرطة. هتف كثيرون لأول مدرعة عسكرية وصلت الميدان، وأفسحوا لها الطريق لتدخل إلى عمق الميدان من جهة المتحف المصري. لكن، بعد مرور أول مجموعة مدرعات عسكرية، لاحظ المتظاهرون عودة قوات الشرطة إلى إطلاق النار عليهم بكثافة. بدأ المتظاهرون يتحدثون عن خداع الجيش، ويتداولون شائعة تقول إنه أدخل ذخائر إلى وزارة الداخلية. وحين وصلت مدرعة أخرى للجيش، محاولة المرور إلى قلب الميدان، أوقفها حشد من المتظاهرين وأحرقوها. «كنتُ في هذا الوقت قريبًا من مدخل الميدان من جهة ميدان عبد المنعم رياض، ورأيت عشرات المتظاهرين جلبوا المتاريس والحواجز المرورية ونصبوها في منزل كوبري أكتوبر أمام رتل كبير تابع للجيش، فيه دبابات ومدرّعات وحاملات جنود وغيرها. فاجأت هذه الحركة ضباط الجيش إلى درجة توقف السيارة التي كانت تقود الرتل فجأة، ما تسبب في تصادم بعض السيارات التي كانت تسير خلفها، ورأيت بنفسي ارتباك الجنود وخوفهم إلى درجة أن ضابطًا يحمل على كتفه نجمة كان في سيارة ضمن الرتل وتعطّلت بسبب الاصطدام، كان يبكي بخوف شديد، ووقفت أحاول تهدئته بأن أحدًا لن يؤذيه، وساعدته وآخرين في الخروج من السيارة، ولم تفتح الطريق لمرورهم إلا بعد فترة طويلة ومفاوضات بين الضباط ومتظاهرين أقسم خلالها الضباط أنهم لن يمسوا أحدًا، وأنهم هنا لحماية الشعب، وأنهم لن يطلقوا النار على المتظاهرين. فقبل المتظاهرون بفتح الطريق مع استمرار المخاوف من تغير موقف الجيش، لذلك تسلق عدد من المتظاهرين الدبابات والمدرّعات، وما شاهدته بنفسي أنه لم يكن تهليلًا كاملًا وفرحًا بالجيش، بقدر ما كان محاولة لتأمين المتظاهرين من «غدر الجيش»، بحسب اللفظ الذي استخدمه أكثر من شخص وهم فوق آليات الجيش، إلى درجة أن بعضهم كان يحاول بقوة أن يجلس فوق المدفع الرشاش الذي استقر فوق المدرّعة أو الدبابة، ويُقسم الجندي والضابط في داخل الآلية العسكرية أنهما لن يستخدما سلاحهما، ووجودهم في هذا المكان خطر، كل ذلك لإقناع المواطنين بالنزول من فوق آلياتهم»(200).

(200) من شهادة هاني محمود للمؤلف في 5 و15 ايلول/ سبتمبر 2015.

حاول بعض المتظاهرين تهدئة المخاوف بإطلاق شعار «الجيش والشعب إيد واحدة» الذي نُشر وتكرر بصورة لا يمكن وصفها بالتلقائية أو العفوية، وكُتب حتى على سيارات الجيش ذاتها، لكن على الرغم من ذلك لم تهدأ مخاوف كثيرين من انحياز الجيش إلى غير ما تدعو إليه الجماهير وتطالب به. ولا تزال صور الثوار والمعتصمين وهم ينامون داخل مجنزرات الجيش شاهدًا على هذه الهواجس التي تطورت وتأكدت لاحقًا مع الوقت، حتى ظهر شعار «يسقط يسقط حكم العسكر».

على أي حال، لم تكن ثمة خبرة عند شباب الحركات الثورية برموز الجيش أو وضعه أو علاقاته مع رأس النظام وأجهزته. إذ كان ملف العسكر مغيّبًا دائمًا عن الإعلام والرأي العام بحكم القانون، ما دفع بعدد من الثوار إلى التشكيك في دوره منذ اليوم الأول لنزوله بانحيازه إلى النظام، خصوصًا بعدما تناقل الشباب أن جمعًا من المتظاهرين عثر على كميّات كبيرة من عبوات الغاز مخبأة في إحدى عربات الجيش[201]، وهي إشاعة سيؤكدها موقف الجيش في الأيام التالية، كما سيتضح لاحقًا.

2- ردات الفعل الرسمية

ظهر أول ملامح صدمة النظام السياسي المصري في تأخر الرد الرسمي على تظاهرات جمعة الغضب، حيث سادت حال من الإرباك؛ فحتى ساعة متأخرة من الليل، لم يكن المصريون يعرفون من سيصدر خطابًا يعلّق فيه على الحوادث، وسط فوضى شائعات، منها ما يقول بهروب الرئيس. وفي قرابة منتصف الليل، بث التلفزيون الرسمي خطابًا للرئيس نفسه، حاول فيه المزاوجة بين الحرص على الحق في التعبير عن الرأي من جهة، وعلى الاستقرار وعدم الانجرار إلى الفوضى من جماعات تسعى إلى المتاجرة بشعارات الثورة من جهة أخرى، مذكّرًا بحالات لم يُسمِّها لدول انزلقت إلى الفوضى من دون أن تحقق الديمقراطية. وحاول مبارك في خطابه حصر المطالب الشعبية بمكافحة البطالة والفساد وتحسين مستوى المعيشة، وتأكيد أن هذه المطالب تتحقق من خلال الإصلاح الاقتصادي، ولا يحققها اللجوء إلى العنف، بل الحوار الوطني من دون أن يحدد ماهيته وأطرافه.

---

(201) من شهادتي إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014).

كما ركّز على جماعات اندسّت بين صفوف الشباب ذوي «المطالب المشروعة»، هدفها هدم الإنجازات الاقتصادية التي تحققت لحساب أجندات خاصة. وهذا الحديث عن جماعات مندسة سيتكرر على مسامع المصريين طوال المرحلة الانتقالية.

حوى الخطاب عناصر ثلاثة: أولًا، يدرك النظام شرعية حركة الشباب، وبالتالي يتجنّب مهاجمتهم، ويركز هجومه على «الأوساط التي تستغلهم» وتقف من خلفهم؛ وثانيًا، يُبدي النظام تفهمه اللفظي للمطالب الاجتماعية، وهو تفهم تتظاهر به الأنظمة الاستبدادية كلها لحظة تعرضها لهذا الحجم من الاحتجاج الجماهيري، كي تدين المطالب السياسية المتعلقة بطبيعة النظام. إذ تعتبر الأخيرة تطفلًا على الأولى، التي يمكن تجزئتها والتفاوض في شأنها في ظل النظام القائم قبل أن يعود ليتنكر لوعوده. تحاول الأنظمة الاستبدادية إبعاد الجماهير عن السياسة بدق إسفين بينها وبين الناشطين السياسيين الذين لا يهتمون لمطالبها، بحسب هذه الدعاية، وكل ما يهمهم هو تنفيذ مآرب سياسية وتوريط الناس في مؤامرات خارجية، وغير ذلك من مكوّنات هذا البروتوكول الخطابي المعروف؛ وثالثًا، يحذر الناطقون باسم النظام المواطن المتوسط من الفوضى لاستثارة خوفه من تغيير الوضع القائم، لأن غياب البديل والفوضى هما أكثر ما يخيف الإنسان العادي ويُشعره بانعدام الأمان. فالخوف من الفوضى والفتن هو المبرر الرئيس للاستبداد. ولا شك في أن هذه عناصر مكررة ومجربة في السياقات الحضارية المختلفة.

يمكن القول إن ظهور مبارك في خطاب إعلامي كان بالنسبة إلى جمهور الثورة دليلًا على أن الثورة تسير في الاتجاه الصحيح على الأقل، في ظل الانطباع التي تركته الحالة التونسية، الوحيدة المتوافرة في حينه، حيث تجلى تقهقر النظام سياسيًا وانسحابه من موقف إلى آخر في خلال سلسلة من ثلاثة خطابات. كما أن التأخر في بث الخطاب عقب الإعلان عنه كان في نظر المتظاهرين مؤشرًا على حال من الارتباك تعتمل داخل النظام في شأن إدارة الأزمة من جهة، وفي شأن التنازلات الواجب تقديمها وكيفية تحويل مسارها باتجاهات فرعية من جانب آخر. وليس هذا بالضرورة صحيحًا، إذ غالبًا ما تكون أسباب التأخير أبسط من ذلك.

أدرك مبارك مدى الرضا الشعبي الذي تحظى به المؤسسة العسكرية، والذي دلّت عليه ردة الفعل الشعبية على نزول الجيش إلى ميدان التحرير، والشعارات التي رفعت داعيةً الجيش إلى التزام موقف حيادي. كان الحياد بالنسبة إلى الثوار يعني في الواقع عدم تنفيذ الأوامر والإذعان لإرداة الشعب.

كلّف مبارك الفريق أحمد شفيق، الآتي من سلاح الجو، وهو أقرب الأسلحة إليه، بتأليف الحكومة في 29 كانون الثاني/ يناير 2011، محاولًا احتواء مطالب المتظاهرين بالتركيز على الجانب الاقتصادي ومكافحة الفساد وتحقيق مستوى عالٍ من التشغيل وخفض معدلات البطالة. أتت إقالة حكومة نظيف وتعيين شفيق وكأنهما استجابة من النظام لمطالب المتظاهرين الاجتماعية «المشروعة». وأُدرج ذلك أيضًا ضمن سعي مبارك إلى اختزال الثورة في مطالب مشروعة من ذوي نيّات حسنة تستغلهم مؤامرة سياسية. إذ اتّهم جماعات - في إشارة واضحة إلى الإخوان المسلمين - بالاندساس والمتاجرة بشعارات الثورة لتحقيق أجندتها.

انعكس خطاب النظام هذا بشكل إيجابي على مسار الثورة، وظهر ذلك من خلال رفض واسع لخطاب مبارك الأول، وللإجراءات «التخديرية» التي اتخذها، وثبات الثوار على مطالب الثورة بإسقاط النظام وتنحي الرئيس مبارك.

في اليوم نفسه (28 كانون الثاني/ يناير 2011)، خطب الرئيس الأميركي باراك أوباما، فأمسك بكلمات مبارك وقيّده بها، قائلًا إن الترجمة العملية لخطاب مبارك تعني التحول إلى نظام ديمقراطي، والمطلوب هو تحقيق هذا بالفعل، ولا يمكن الحكم بالفرض والإكراه، وهذا ما قاله لمبارك في حديثه الهاتفي معه بعد خطابه في اليوم نفسه. وكان أوباما قد أعلم مبارك أنه سيعلن مضمون حديثهما.

منذ هذا اليوم، وخلال أيام الاعتصام والثورة، طالبت الولايات المتحدة النظام بالكثير، لكنها تجنّبت المطالبة مباشرة برحيله. ومع تطور الثورة وتصعيد مطالبها، انتقلت الإدارة الأميركية إلى طرح مطلب حكومة انتقالية تلبي مطالب الشعب المصري. كانت التصريحات الأميركية تدعو «الطرفين» إلى ضبط النفس وعدم استخدام العنف، وتدعو الحكومة إلى مواصلة طريق الإصلاح. واعتبر أوباما ووزيرة خارجيته (هيلاري كلينتون) الثورةَ فرصةً للحكومة المصرية

لمعالجة المظالم والتجاوب مع مطالب الجمهور. واقتصر الموقف الرسمي على ذلك عمليًا حتى اليوم السادس عشر للثورة. فحتى الأربعاء 9 شباط/ فبراير، نفى المتحدث باسم البيت الأبيض (روبرت غيبس) عقد أي مشاورات مع قادة جماعة الإخوان المسلمين، ونفى كذلك علمه بوجود رسالة أميركية واضحة وصريحة لمبارك تطالبه بالتنحّي.

في المقابل، كان محمد البرادعي يرفض الخطاب الأميركي في مقابلاته مع وسائل الإعلام الأميركية خلال الثورة، معتبرًا مطالبة دكتاتور متمسك بالسلطة منذ ثلاثين عامًا بأن يقود الإصلاح بنفسه مسألة عبثيّة. وأعلن البرادعي باسم الجمعية الوطنية للتغيير رفض خطاب مبارك، ورأى أن شرط النجاة الوحيد للنظام المصري هو تنحي مبارك، ليرفع بذلك سقف المطالب عما أعلنه في 26 كانون الثاني/ يناير من ضرورة تخلي مبارك عن الترشح لفترة رئاسية ثانية، وإصدار دستور جديد، وإلغاء حال الطوارئ المفروضة منذ عام 1982 إلى ضرورة تنحي مبارك[202].

اكتسبت تصريحات البرادعي أهمية كبيرة في غياب جسم تنظيمي وقيادة جامعة للثورة في ذلك الوقت، ولافتقاد مواقف الحركات السياسية والأحزاب إلى تخطيط ومنهجية، ولأنها تتغير بحسب مجرى الحوادث التي يفرضها المتظاهرون في الشارع، والزخم الذي يصنعوه، وردود النظام عليها.

بشكلٍ عام، يمكن القول إن جمعة الغضب شكّلت الغطاء الشعبي لالتحاق الأحزاب السياسية التقليدية والقوى الفاعلة التي تحفّظت وأحجمت عن المشاركة منذ اليوم الأول، أو شارك كوادرها من دون المشاركة الرسمية، وأبرزها جماعة الإخوان المسلمين التي أعلنت المشاركة في جمعة الغضب، مطالبةً بضرورة تنحي مبارك وإسقاط نظامه. وحدّدت نوع مشاركة كوادرها بصيغة المشاركة الفردية، وإن كانت هذه مشاركة واسعة وضمت قادة كما أسلفنا. وهذه قضية لا بد من أن تُدرَس بعمق كي تُستخلَص منها النتائج اللازمة. إذ تعاملت الأحزاب مع نشاط يوم الغضب بداية بشك وريبة، كأنها مغامرة غير محسوبة العواقب، ثم حين رأت نجاح النشاط الشعبي حاولت استثماره، سعيًا إلى استخلاص تنازلات

---

(202) «البرادعي: نظام مبارك يرتعش،» النهار (مصر)، 26/12/2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alnaharegypt.com/nhar/art30421-cat30.html>.

من النظام القائم بخصوص دورها وشرعيتها كأحزاب، لكنها ما لبثت أن عادت وانضمت إلى الثورة حين اتجهت قواعدها والرأي العام عمومًا إلى اعتبار كل من يتخلى عن الثورة فاقدًا شرعيته.

ساهم نجاح جمعة الغضب في تطوير المشاركة الإخوانية ليأخذ شكلًا تصاعديًا، وصولًا إلى قرار حاسم بالمشاركة غير القابلة للمراجعة. وحين انضمت الجماعة إلى الثورة، ما عاد خيار التراجع قائمًا، على الرغم من أن قادتها يدركون أن الجماعة ستتحمل آثار فشل الثورة، إن فشلت، في المشهد السياسي والحزبي في مصر[203]. أما حزب الوفد المعارض الذي اضطر إلى المشاركة بضغط من تياره الشبابي، فسجل أول موقف معلن لحزب تقليدي في الثورة المصرية، عندما طالب رئيسه السيّد البدوي بتأليف حكومة انتقالية وإجراء انتخابات برلمانية جديدة وتعديل دستوري يحدد مدة الرئاسة بفترتين فقط لمدة ست سنوات لكل منها، مؤكدًا بقاء مبارك في منصبه حتى انتهاء فترته الرئاسية، وهو موقف نُظر إليه في ظل واقع الثورة وقتها على أنه موقف غير ثوري ومراوغ، يُخفّض سقف المطالب السياسية إلى أقل من إسقاط النظام، مثله مثل استغلال الأحزاب الثورة مناسبةً لطرح مطالبها الإصلاحية القديمة، وعجز إدراكها عن تفهم أنها ثورة لا مجرد مناسبة سياسية عادية لتأكيد أنها كانت دائمًا على حق ولتقديم النصائح إلى النظام.

لم يخلُ موقف قيادة حزب التجمع من الطرافة، فالحزب الذي كان ضد المشاركة في 25 كانون الثاني/ يناير، كما سبق ووضحنا، عدّل موقفه قليلًا على لسان أمينه العام السيّد عبد العال الذي قال: «على الرغم من أن الحزب لم يتلق أي دعوة للمشاركة في جمعة الغضب، فإنه لن يمنع أحدًا من أعضائه من المشاركة في هذا اليوم، وسيشارك تحية لشهداء يوم 25 يناير»، وهذ ما انسحب أيضًا على الحزب الناصري الذي لم يتعدَّ بيانه استنكار استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين.

يمكن تفسير مواقف هذه الأحزاب في إطار حسابات الربح والخسارة النسبية التي انتهجتها الأحزاب التقليدية. فالوفد، على سبيل المثال، الذي عانى

(203) حسام تمام، «الإسلاميون والثورة المصرية: غياب فتردد فمشاركة،» الأخبار (لبنان)، 22/ 2/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-akhbar.com/node/3645>.

انقسامات واختلافات فكرية وأيديولوجية إلى حد الانفصام بين قادته ومحازبيه الشباب، عمد منذ الأيام الأولى إلى محاولة إيجاد مخرج سياسي للنظام من الأزمة الحالية، خصوصًا بعد انعكاسات جمعة الغضب. والحقيقة أن أحزاب المعارضة التي تقبل بتوزيع الأدوار، حيث تؤدي دور المعارضة الأبدية وبالتالي دور أحزاب بلا أفق سياسي، هي جزء من النظام، تنشط على هوامشه مع أنها ليست جزءًا من الحكم. وتبيّن ذلك مرة أخرى بعد سقوط مبارك، حين تصرفت هذه الأحزاب بطاعة فائقة لحركة الجيش الانقلابية ونظام حكمه بعد 3 تموز/يوليو 2013، راضيةً بالهامش الصغير الذي أتيح لها مجددًا، في حين لم تكن مرتاحة في أجواء حرية العمل السياسي بعد الثورة، ولا سيما في مرحلة المجلس العسكري الأولى، ثم في مرحلة مرسي.

باستثناء هذه المواقف، خلا اليوم من بيانات سياسية من الأحزاب السياسية المعروفة، وحتى من الثوار. إذ كان يعيش الجميع انقطاع الاتصالات وحالة عدم التصديق لما آلت إليه الأمور. وقصرت القوى السياسية عن إدراك ماهيّة ما حدث في هذا اليوم. كانت جمعة الغضب نقطةً مفصلية في تاريخ مصر الحديث، تلقّت فيه النخب السياسية والثقافية والاقتصادية صدمة هي الأعنف منذ هزيمة عام 1967، وبعده، بدأت النخب بإعداد نفسها لمرحلة ما بعد مبارك.

أول مؤشر لولادة هذه المرحلة كان نشوء سلطة الميدان المعنوية. فمنذ مساء ذلك اليوم، بدأت القنوات الخاصة المصرية تنقل ما يحدث في الشارع كما وضّح ذلك ألبير شفيق (مدير تحرير قناة أون تي في)[204]. وبدأت الشخصيات الانتهازية في الحزب الوطني تنتقد الحزب وأمانة تنظيمه الممثلة بأحمد عز. كان جليًا في المساء أن هناك من بدأ يجهز نفسه لمغادرة سفينة النظام.

تميّزت هذه المرحلة من عمر الثورة بما يأتي: **أولًا**، التفاعل بين المنظمين الشباب والمجتمع الواسع في الأحياء الشعبية القاهرية، واستعداد سكانها للصدام مع الأمن حين أطلقت «الأقسام» النار على المتظاهرين، أو حين دخلت أحياءهم بأعداد كبيرة «من دون استئذان». ولّد هذا التفاعل التظاهرات التي لم يكن جهاز الأمن الداخلي مستعدًا لها. ونلاحظ هنا جدلية العنصر المنظم والعفوي في

---

(204) شهادة ألبير شفيق، في 9 نيسان/أبريل 2012.

الواقع الفعلي، وهي التي تحسم السؤال النظري: هل كانت الاحتجاجات منظمة أم عفوية؟ نحن نزعم أن النقيضين اجتمعا فيها، فهي في جانب متسع منها عفوية، لكن قلبها الأساس عرف التنظيم والتخطيط، ولو لا عفوية تفاعل الشارع لما حصد التنظيم انتفاضة شعبية. كان التنظيم في عيون المنظمين ضرورة، لكن الاستجابة الجماهيرية للدعوات على شبكات التواصل الاجتماعي والمسيرات الشبابية وغيرها من سبل إرسال رسالة التعبئة والحشد، كانت مدهشة إلى حد الصدمة. فمن خطط للفاعليات شهد بأم العين كيف احتشد الناس، بشكل لم تعرفه مصر من قبل، حتى في تلك المواقع التي أريد لها أن تكون مواقع للتمويه، فتجمعت حشود جماهيرية كبيرة بشكل فاق التوقعات كلها. ثانيًا، التفاعل بين الشباب والأحزاب السياسية، وهنا لا بد من أن نميّز بين أحزاب معارضة تمثل جزءًا من النظام وأحزاب جديدة يمكن بالكاد تمييز قادتها من كوادرها الشبابية، إلى جانب الإخوان المسلمين. وهذه الجماعة لا يمكن اعتبارها جزءًا من النظام، فهي حركة شعبية واسعة ظلت تتعرض للقمع، وألِف النظام تحميلها مسؤولية ما يجري في الشارع، وربما شكّل ذلك سببًا وجيهًا كي تجري حساباتها بدقة، وربما بشيء من التحفظ. ساهم شباب الإخوان بشكل حاسم في تنظيم الاحتجاجات الأولى في 25 كانون الثاني/ يناير وصولًا إلى يوم الغضب، وشاركوا في يوم الغضب، وانضم قادتهم بشكل رمزي إلى التظاهرات في اليوم ذاته. وتقويمنا أن الحركة لم تراهن على الثورة ولم تتفاعل معها بوجودها كله إلا بعد يوم الغضب، وفي تلك الليلة اعتُقل قادة الجماعة الرئيسون، ومنهم محمد مرسي.

في ظل أزمة الأحزاب السياسية وعدم توافر الوقت الكافي للمجموعات الشبابية لطرح البديل، صعد نجم محمد البرادعي ناطقًا باسم الثورة، وهو في الأصل موظف أممي ناقد للنظام، وليس شخصًا ثوريًا بأي معنى. دفعت به الأوضاع إلى صدارة المشهد، لكن أثبتت الحوادث باستمرار أنه ليس مؤهلًا لهذه الصدارة ولا قادرًا على ملئها، سواءً لناحية علاقته المتحفظة بالجمهور أم لناحية محدودية قدراته التنظيمية وضعف استعداده للعمل خارج الأطر النخبوية. انتقل البرادعي من مرشح محتمل مدعو لمنافسة مبارك في الانتخابات الرئاسية من أوساط معارضة فاعلة جديدة، إلى متحدث عن ضرورة تنحي مبارك، تجاوبًا مع مزاج الشارع وهتافاته.

في يوم السبت، عقب جمعة الغضب، أذاع الجيش بيانًا ذكر فيه اسم المشير طنطاوي قائدًا عامًا للجيش ووزيرًا للدفاع. وبدا البيان كأنه يهيب بالمواطنين تسليم الأفراد الخارجين على القانون إلى القوات المسلحة. واتضح لاحقًا أن مبارك الغاضب حاول إقالة طنطاوي يوم السبت بعد أن رفض منصب نائب الرئيس. وبدلًا من أن يذهب طنطاوي إلى بيته، ذهب إلى مركز عمليات القوات المسلحة عاصيًا أمر مبارك. أدرك مبارك لحظتها أن القوة بيد طنطاوي فتبعه ليصالحه، وهكذا صوّر المقطع المشترك لقيادة الجيش مع مبارك في ذلك اليوم. كان الأخير يعتقد مخطئًا أن عودة سامي عنان من أميركا ستحسن الوضع، لأن طنطاوي بطيء ومسالم ولا يريد اتخاذ إجراءات، فاتضح أن عنان أكثر تطرفًا في رفض أوامر مبارك، وأشاد إيمانًا بضرورة تنحيه لإنقاذ النظام. زار طنطاوي مبنى التلفزيون وظهر في مشاهد مصورة وهو يخاطب الضباط ويصافحهم، كما ظهر وهو يتبادل الحديث مع المتظاهرين، وتجنب أن تظهر له صورة مع الوزير أنس الفقي الذي استقبله في مبنى التلفزيون. كان واضحًا أنه يرغب في الظهور مستقلًا[205].

ثامنًا: ولادة جمهورية التحرير

1- يوم 29 كانون الثاني/ يناير

استيقظ الجميع في صبيحة هذا اليوم على وقع صدمة ما جرى في «جمعة الغضب». ففي هذه المرحلة الدقيقة، تسابق الجميع إلى تقويم ما يحدث في مصر، من النظام المصري بأركانه المختلفة، مرورًا بالقوى السياسية والشبابية، وانتهاءً بالقوى الإقليمية والدولية. في هذا الأسبوع الذي نؤرخ له من البدءِ الفعلي لاعتصام الثوار في الميدان وانتهاءً بمحاولات النظام التحايل على مطالب الثورة عبر «الحوار الوطني»، سيبدأ الجميع، ولا سيما شباب الثورة، بالتعارف من جديد. فجماعة الإخوان المسلمين ستتنفس أول نسمات «الشرعية»، وستولد شخصية التحرير التي ستبقى فاعلًا سياسيًا طوال عام كامل، وسيجد الجيش نفسه طرفًا ثالثًا وصامتًا، بينما ستبدأ الأحزاب السياسية التقليدية تلمّس مصيرها في عهد الشرعيات الجديدة.

---

(205) المناوي، ص 222-224.

أ- أحمد عزّ كبش فداء

في صبيحة هذا اليوم، أي في 29 كانون الثاني/ يناير، أصدر مبارك قرارًا بتكليف الفريق أحمد شفيق (وزير الطيران المدني السابق في حكومة أحمد نظيف) تأليف الحكومة الجديدة. وأدّى اللواء عمر سليمان اليمين الدستورية نائبًا للرئيس، في محاولة لامتصاص غضب الشارع. فمبارك لم يعيّن نائبًا له طوال فترة رئاسته لمصر، فكان هذا التعيين عمليًا يعني القضاء على فكرة التوريث. وطُرح اسم سليمان الذي رئس المخابرات العامة المصرية في 22 كانون الثاني/ يناير 1993، مرارًا في الإعلام بوصفه الرجل القوي بعد مبارك. كما طُرحت فكرة تولّيه منصب نائب الرئيس مرات عدة في الأعوام الأخيرة قبل الثورة، ولا سيما حينما سافر مبارك للعلاج في ألمانيا (2010). وشاع حينها أن سوزان مبارك كانت تعارض تعيينه. وعندما اختاره الرئيس المصري نائبًا له، رحّبت واشنطن بهذا التعيين، ورأت فيه تعبيرًا كافيًا عن عملية نقل السلطة، كما جرت اتصالات بينه وبين جو بايدن (نائب الرئيس الأميركي).

قُدّم أحمد شفيق مثالًا للعسكري الذي يكنّ له المصريون الاحترام، ووجهًا جديدًا ووزيرًا ناجحًا. لكن التشكيل الوزاري الجديد لم يكن جديدًا فعلًا، بل كان تعديلًا محدودًا فحسب. حاول الجيش وجهاز المخابرات العامة، كما يبدو، إقناع مبارك بتبني تعديل أعمق، لكن الرجل الذي اعتاد الخوف من التغييرات البعيدة المدى ظل على عناده، وانتهت محاولات إقناعه من دون نجاح، وبقي دور جمال مبارك ملحوظًا[206].

كان لافتًا في حكومة شفيق التي أُعلنت رسميًا في 31 كانون الثاني/ يناير 2011 أنها استبعدت «وزراء التوريث» من حلقة جمال مبارك، وهم وزراء التجارة والزراعة والإسكان والصحة والسياحة، إضافة إلى وزير المالية المقرّب من صندوق النقد الدولي. هكذا، سقطت عمليًا فكرة التوريث التي كانت من عوامل نشوب الثورة بتعيين نائب الرئيس واستبعاد الواقعين مباشرة تحت نفوذ جمال مبارك عن دائرة صنع القرار. كما قرر الحزب الوطني إقالة رجل الأعمال أحمد عز من مناصبه كلها، بعدما حمّله رموز الحزب الوطني المسؤولية بسبب

(206) المصدر نفسه، ص 253-254.

سوء إدارته انتخابات مجلس الشعب في عام 2010. يقول علي الدين هلال (أحد رموز الحزب الوطني): «في اجتماع هيئة المكتب الذي عُقد يوم الخميس 27 كانون الثاني/ يناير، واستمر من الساعة العاشرة صباحًا وحتى الساعة السادسة مساءً، وُجِّهت انتقادات حادة بشأن نتائج انتخابات برلمان عام 2010، وقلت بالنص "إن الحزب يحصد ثمار ما فعله في انتخابات 2010"، وتسبب هذا التعليق في مشادة كلامية مع أمين التنظيم المهندس أحمد عز»[207]. نجد هذا التوجه نفسه عند آخرين من أركان النظام، كرروا رأي هلال في تحميل عز مسؤولية ما جرى في انتخابات 2010 من إثارة النقمة الشعبية على النظام وتعزيز الغضب الذي قاد إلى ثورة 25 يناير، ومنهم عبد اللطيف المناوي الذي أكد أن «الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي أدارها أحمد عز وجمال مبارك، بهذا الترتيب، كانت الفعل المفجّر لما شهدته مصر بعد ذلك...»»[208].

بدا أن مبارك ليس مطّلعًا تمامًا على كل ما يجري، فيما كان ابنه جمال يدير السياسة الداخلية في الأعوام الأخيرة. تدخّل مبارك في الجولة الثانية وضغط لإنقاذ من يمكن إنقاذهم من مرشحي المعارضة[209]، لكنه ساهم في ترسيخ أجواء الاستخفاف القائمة داخل النظام تجاه ردة فعل المعارضة والشارع المصري حين سمع أن الأخيرة دعت إلى برلمان موازٍ. ففي هذا السياق، قال جملته الشهيرة «خليهم يتسلوا!» تعليقًا على هذا الفعل[210]. وكتب سامي عنان في مذكراته أنه انتبه إلى فساد نتائج انتخابات 2010 وخطرها، وأن عمر سليمان لفت مبارك إلى هذه الخطوة، فطمأنه قائلًا: «أحمد عزّ مرتب كل حاجة». أما طنطاوي، فتلقّى أيضًا مثل هذه الإجابة، مع أن الأخير حرص على ألا يتدخل في السياسة[211]، وهذا يعني أن الرئيس مبارك نفسه كان يثق بجمال ومجموعته، وكان موافقًا على ما يقومون به من حيث المبدأ.

(207) مقابلة مع علي الدين هلال، أمين الإعلام في الحزب الوطني سابقًا، مقابلة شخصية أجرتها معه لمشروع التوثيق لهذا الكتاب الباحثة أمل حمادة، القاهرة، في 8 أيار/ مايو 2012.

(208) المناوي، ص 43.

(209) المصدر نفسه، ص 46-47.

(210) المصدر نفسه، ص 49.

(211) «الوطن تنشر مذكرات الفريق سامي عنان،» تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/331085>.

رأى الثوار أن تعيين عمر سليمان وأحمد شفيق بداية مسلسل تنازلات النظام وتراجعه أمام الثورة. استمرّت الأحزاب في استخدام لغة المطالب الإصلاحية والمهادنة مع النظام، ووصلت حال بعضها، مثل حزب التجمع، إلى تحميل الحكومة مسؤولية تراجع قوى المعارضة في اتخاذ إجراء حاسم لتأليف حكومة ائتلافية، حيث أوضح النائب عن حزب التجمع أنيس البياع أن الأمر تجاوز مسألة تأليف حكومة انتقالية. ودعا القوى السياسية إلى تشكيل جبهة وطنية تقوم بتشكيل هذه الحكومة[212]. كما أن رئيس حزب التجمع استمر حتى 10 شباط/ فبراير 2011 في وضع شروط للحوار والمطالبة بتوفير أحوال ملائمة له[213]. وهو الموقف نفسه تقريبًا الذي اتخذه الحزب الناصري حين اقترح أن يشمل التغيير النظام كلّه من دون تحديد ماهيّة هذا التغيير[214].

لكن بعض الأحزاب الأخرى أدرك أن اللحظة التاريخية تجاوزت أي تغييرات شكليّة في النظام، إذ تطور موقف حزب الوفد وعقد اجتماعًا مع الجمعية الوطنية للتغيير، وأصدرا معًا بيانًا أذاعه السيّد البدوي (رئيس الوفد) بحضور يحيى الجمل وأحمد كمال أبو المجد، يدعو إلى تشكيل جبهة وطنية واحدة تطالب بحكومة جديدة وانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يضمن تداولًا حقيقيًا للسلطة ومسارًا ديمقراطيًا، مع عقد البرلمان وعمل الانتخابات عن طريق القائمة النسبية، مع دعوة القوات المسلحة إلى تحمّل دورها بحسب ما ينصّه القانون والدستور[215]، فيما تجاوز أبو العز الحريري (عضو البرلمان الشعبي عن حزب

---

(212) للعودة إلى تصريحات نائب رئيس الحزب أنيس البياع وموقف الحزب الناصري على لسان رئيسه بالإنابة سامح عاشور، يمكن الرجوع إلى: «دعوات لإضراب شعبي يبدأ اليوم، الحريري: الحكومة الجديدة تحاكم مبارك وعائلته والحزب الوطني،» الشروق، 30/ 1/ 2011، ص 2.

(213) رفعت السعيد، «المشكلات الحقيقية في الحوار،» الأهرام، 10/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.ahram.org.eg/archive/439/2011/02/10/10/62126.aspx>.

وصرح رفعت السعيد بأحقية عمر سليمان في ترشحه للانتخابات الرئاسية التي تلت الثورة.
يمكن الرجوع في ذلك إلى مقطع الفيديو التالي على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=A_aFsS2EH80>.

(214) ربيع [وآخرون]، «دعوات لإضراب شعبي يبدأ اليوم».

(215) «المعارضة تدعو لـ «جبهة وطنية» لملء الفراغ الناتج عن «انهيار الحزب الوطني»،» الشروق، 30/ 1/ 2011، ص 2.

التجمع)[216]، موقف حزبه حين أعلن أن على مبارك الرحيل، وأن تتولى حكومة إنقاذ وطنية إدارة البلاد، وأن تحاكم مبارك وعائلته ولجنة سياساته على ما فعلوه في مصر في الثلاثين سنة الماضية، مؤكدًا أن أي تأخير من مبارك هو خيانة نظرًا إلى أنه يعرّض البلاد للخراب، ومنوّهًا بأن الجيش لن يستطيع أن يتحكم بأنحاء الجمهورية كلها[217].

بعد تعيين عمر سليمان نائبًا للرئيس، وعلى الرغم من فرض حظر التجوال، توجّه البرادعي إلى ميدان التحرير وشارك الشباب المعتصمين فيه، وأكد أن «عهدًا جديدًا بدأ ولا يمكن للثورة أن تتراجع»[218]، وشدد البرادعي على مطلب أساس واحد هو «رحيل النظام». اكتسبت هذه التصريحات أهمية كبيرة، خصوصًا أن الجمعية الوطنية للتغيير التي يرئسها كانت من القوى التي دعت إلى التجمع في يوم الغضب (25 كانون الثاني/ يناير 2011). جاء تركيز البرادعي على فكرة «رحيل النظام» مقابلًا موضوعيًا لمناورة مبارك بتعيين عمر سليمان نائبًا له، بعدما رفض الحوار معه. وكان البرادعي شخصية «دولية حسنة السمعة» وعنصر جذب للأوساط الإعلامية الغربية التي أبدت انبهارًا بالثورة وتعاطفًا معها منذ أيامها الأولى، خصوصًا عندما حذّر البرادعي في مواقف عدة الدول الغربية والولايات المتحدة من فقدان «صدقيتها» بسبب مواصلتها دعم نظام مبارك.

في مساء اليوم نفسه، تسربت أخبار عن تعرض نائب الرئيس عمر سليمان لمحاولة اغتيال نجا منها، على حدّ ادعائه، بسبب ركوبه سيّارة مختلفة بالصدفة، قتل في هذا الكمين، بحسب سليمان، حارسه الشخصي، على أن الجهة الوحيدة التي كانت تعلم نوع السيارة التي يركبها هي رئاسة الجمهورية[219]. ومع أن تسارع

---

(216) استقال من الحزب بعد ثورة 25 يناير. شارك في تأسيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

(217) ربيع [وآخرون]، ص 2.

(218) «البرادعي يطالب برحيل نظام حسني مبارك،» (بي بي سي عربي، آخر تحديث 31/ 1/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110130_cairo_shooting_baradei.shtml>.

(219) من مقابلة اللواء عمر سليمان يوم 15 شباط/ أبريل مع موقع اليوم السابع، انظر: «عمر سليمان يروى «لليوم السابع» تفاصيل محاولة اغتياله بعد خروجه من المخابرات العامة .. وزير الداخلية لا يعرف شيئًا عن محاولة اغتيالي، والجهة الوحيدة التي عرفت نوع سيارتي هي رئاسة الجمهورية،» =

الحوادث في تلك الأيام طوت الحادثة، أكد أحمد أبو الغيط (وزير الخارجية في عهد مبارك)، في شهادته لإحدى الفضائيات المصرية ونشرتها صحيفة الأهرام المصرية في 24 شباط/ فبراير 2011 محاولة الاغتيال هذه، وقال إنه كان شاهدًا عليها[220]. وفي مقابلة مع قناة العربية في برنامج الذاكرة السياسية في 28 آذار/ مارس 2014، لمّح أبو الغيط إلى أنه ربما كان ثمة أطراف من المجلس العسكري قد دبّرت هذا الحادث[221]، بينما كشف الصحافي جهاد الخازن، المقرب من عمر سليمان، في مقالة له في جريدة الحياة عن أن سليمان نفسه أخبره أن جمال مبارك هو من يقف وراء محاولة اغتياله[222].

على المستوى الدولي، أصدرت فرنسا وبريطانيا بيانًا مشتركًا طالبتا فيه مبارك باتخاذ الإجراءات كلها التي تضمن عدم استخدام العنف. وصرّح وزير خارجية السويد كارل بيلت أن مصر بحاجة إلى مبادرة سياسية تقود إلى انتخابات رئاسية وديمقراطية هذا العام. ولم تختلف مواقف الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي عن ذلك، لكن الجهل وعدم الوضوح كانا سمة غلبت على المواقف الدولية في هذا اليوم، وكاد الموقف أن يساوي بين المتظاهرين والنظام. إذ على الرغم من «القلق العميق» الذي أبدته الولايات المتحدة من استخدام العنف من السلطة

= اليوم السابع، 15/ 4/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.youm7.com/story/>.

وهذا ليس التلميح الوحيد لكون أحد المحيطين بمبارك والمتضررين من وجوده هو المسؤول عن الاغتيال. وذهبت تحليلات كثيرة إلى أن المقصود كان جمال مبارك، أو أتباعه الخلّص. انظر الموقع الإلكتروني: <http://www2.youm7.com/News.asp?NewsID=653531#.UwsYwPl_vh9>.

(220) «أبو الغيط: محاولة اغتيال عمر سليمان صحيحة،» الأهرام، 24/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/64352.aspx>.

(221) «الذاكرة السياسية: أحمد أبو الغيط (1)،» (العربية نت، 28/ 3/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/TksfoZ>.

(222) لم ينشر جهاد الخازن اسم الشخص الذي اتهمه عمر سليمان بالوقوف خلف محاولة اغتياله، لكنه (أي الخازن) صرح بالاسم لصحيفة المصري اليوم لاحقًا. انظر: «جهاد الخازن: عمر سليمان رجّح أن يكون جمال مبارك وراء محاولة اغتياله،» المصري اليوم، 28/ 7/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/150343>.

يتحدث جهاد الخازن عن تقديره الكبير لعمر سليمان الذي أسرّ له بمثل هذه الترجيحات.

المصرية على لسان وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، فإنّها طالبت المتظاهرين أيضًا بالابتعاد عن العنف[223]، وذلك على الرغم من أن التظاهرات كانت سلمية.

في حينه، بدا ارتباك الدول الغربية واضحًا، إذ كانت تحذر تصدير الديمقراطية أو مطالبة الأنظمة بها بعد تجربة المحافظين الجدد وحرب العراق. وتخشى في الوقت ذاته دعم النظام علنًا بعد تجربة تونس. لذلك، آثرت أن تذهب إلى «القلق العميق» والتصريحات العامة والمطالبة بتجنب العنف[224].

استنزف نظام مبارك أوراقه وهو يلبي علنًا ومن دون مقابل شعبي المطالب كلها التي كانت استجابته لها ضربًا من المستحيل قبل الثورة، وما عاد لهذا التجاوب قيمة حقيقية بعد يوم الغضب، وارتفاع صوت الميدان طالبًا إسقاط النظام، وما تبع ذلك من حوادث وتطوّرات جعلت الإدراك الجمعي المصري يؤمن بأن ما يقوم بـه هو «ثورة» تستهدف رأس النظام وإسقاطه بشكل عام. ظل هذا الوعي الجمعي حاضرًا في ميدان التحرير وغيره من الميادين وفي ساحات الاحتجاج في المحافظات، وتجلّى في رفض المتظاهرين الخطوات الجزئية التي قام بها مبارك، مثل تعيين نائب له أو إقالة حكومة مكروهة شعبيًا أو اعتقال قادة في الحزب الوطني والوعد بمحاكمتهم. عندما يدخل الوعي الجمعي في مزاج عام

(223) «Egypt Protests: World Leaders Call on Egypt to Address its Citizens' Grievances,» *Telegraph*, 28/1/2011, Retrieved in 13/5/2014, from the Web: <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/egypt/8289678/Egypt-protests-World-leaders-call-on-Egypt-to-address-its-citizens-grievances.html>.

(224) ، يؤكد روبرت غيتس، وزير الدفاع الأميركي السابق، في كتابه *Duty* (واجب) ما سبق أن قدّرناه في كتاب الثورة التونسية المجيدة، وكتابات أخرى، وهو أن الولايات المتحدة فوجئت بالثورتين في تونس ومصر، وأن أول تصريح لأوباما في شأن تونس كان في 14 كانون الثاني/ يناير نفسه، وأنه ذكر تونس في خطاب الاتحاد في 25 كانون الثاني/ يناير 2011 بجملة واحدة، وهي «إننا ندعم الشعب التونسي وتطلعات جميع الشعوب للديمقراطية». انظر: Robert M. Gates, *Duty: Memoirs of a Secretary at War* (New York: Alfred A. Knopf, 2014), p. 503.

ويؤكد غيتس أن أغلبية المؤثرين في الإدارة الأميركية (غيتس وبايدن ومولن وكلينتون) كانت متوجّسة جدًا من إزاحة مبارك، وكانت تخشى آثار وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر على السلام مع إسرائيل، وعلى الاستقرار، وأن أوباما بعد تونس صار يميل إلى اتخاذ موقف أكثر علنيةً ووضوحًا في دعم مطالب الثوار (ص 504-505).

مؤداه أنه يصنع ثورة، لا تُرضيه تنازلات النظام الجزئية وتلبّية مطالبه السابقة، بل تصبح التنازلات علامة ضعف يُبديها النظام.

ب- تظاهرات الشهداء

كان ختام ليلة 28 كانون الثاني/ يناير مربكًا ومخيفًا لكثيرين؛ إذ ساد مشهدُ الانفلات الأمني، المتمثل في محاولات السطو الفردي والجماعي المنظم وغير المنظم على المحال الكبرى أو نقاط الصرافة الآلية، وكانت خاتمته في الليلة ذاتها خطاب مبارك الذي وضع معادلة «أنا أو الفوضى»، وبدأت بوادر الفوضى حاضرة. إلى ذلك، كان كثيرون من الشباب والمشاركين في تظاهرات الغضب قد أُنهكوا تمامًا بعد يوم شاق من الركض والمواجهات، وتفرقت أغلبيتهم مع صعوبة التواصل بينهم بسبب قطع الاتصالات. كانت ليلة مرهقة، وكانت ملامح يومها التالي غائمة.

كان الشغل الشاغل لمن تمكنوا من التواصل صباح السبت (29 كانون الثاني/ يناير) البحث عن طريقة لاستعادة حراك الشارع، بما يتجاوز مخاوف الناس إذا رفعت أي مطالب سياسية. عرف شباب الإخوان خبر استشهاد مصطفى الصاوي (أحد شباب الإخوان في العجوزة)، فكانت فكرة تشييع جنازة شعبية للشهيد تمر بميدان التحرير، يستطيعون من خلالها استعادة زمام المبادرة في الشارع مرة أخرى، وتكريم من قدّموا أرواحهم ثمنًا لحرية هذا الوطن في الوقت ذاته، فتواصلوا عن طريق الهواتف الأرضية مبكرًا واتفقوا على الالتقاء في العجوزة ومحاولة الحشد لتشييع جنازة شعبية للشهيد تمر بميدان التحرير.

أدى محمد القصاص دورًا أساسًا في ترتيب الأمر والتنسيق مع شباب الحركات السياسية. حين عادت شبكات المحمول إلى العمل، تواصلت المجموعات وتمّت الدعوة لصلاة الظهر في العجوزة، وذهب الجميع باكرًا إلى أهل الشهيد وإلى مسؤولي الإخوان في مناطقهم لإقناعهم بأهمية هذه الفكرة، وبأنه لا يليق بابنهم الذي قدّم روحه من أجل وطنه أن يدفن هكذا، ومن الواجب إكرامه وكل من ضحوا مثله. وبعد جهد كبير وممانعة من الأهل والإخوان، أتت الموافقة شرط صون الجثمان وعدم تعريضه لأي وضع ربما يُهان فيه أو يتأذّى. اتفق الشباب على أن يتولّى هاني محمود مسؤولية «الجنازة - المسيرة»

وتوجيهها، وطلب من عبد الرحمن هريدي أن يقود الهتاف، وأن يجهز اللافتات والهتافات الملائمة بالتنسيق مع شباب الحركات. لم ينجح المنظمون في شراء مكبرات صوت، كما أنهم لم يستطيعوا استئجارها بسبب خشية أصحاب المحال من ضياع معداتهم أو تلفها. شارك في قيادة الجنازة هاني محمود وعبد الرحمن هريدي من شباب الإخوان، وخالد السيّد وخالد عبد الحميد من حركة شباب من أجل العدالة والحرية، باتجاه المعتصمين في ميدان التحرير.

تحركت الجنازة نحو التحرير للصلاة عليها في الميدان ثم استكمال الطريق نحو المدافن. كانت الجنازة فعليًا نقطة ارتكاز في تحريك الشارع مرة أخرى، فتفاعل الناس معها بقوة على طول المسيرة نحو التحرير. وعند مرورها بمحاذاة قسم شرطة الدقي، حاول بعض ضباطه الاحتكاك بالجنازة، وكادت تحدث مواجهات بعد أن ذخّر ضابط سلاحه في وجه المتظاهرين لولا شجاعة الشباب الذين وقفوا أمامه ومنعوه، حتى إن محمد القصاص وقف مباشرة أمام البندقية وظل يصيح في الضابط: «أضرب أضرب! إحنا ماشيين في جنازة شاب انتم اللي قتلتوه مبارح، هتقتلوا كم واحد كمان، عايز تضرب أضرب!»، فتراجع الضابط إلى داخل القسم بعد تجمهر الشباب حوله.

عند دخول الجنازة ميدان التحرير تجمهر الناس حولها، وفقد الشباب القدرة على السيطرة على مسيرها: «كنت أحاول جاهدًا، أنا وأحمد نزيلي، توجيه الجنازة إلى شارع التحرير لمنعها من دخول شارع محمد محمود المؤدي إلى وزارة الداخلية، إلى درجة أنني تعلقت 'حرفيًا' بقوائم الخشبة التي تحمل الجثمان لتوجيهها بعيدًا عن مدخل الشارع، لكن من دون جدوى، فكان الناس حول الجنازة كالسيل الجارف، وما شجعهم على دخول الشارع تنحّي الدبابات المتمركزة على مدخله من جهة التحرير جانبًا، وأفساحها الطريق لدخول الجماهير»[225].

في الطريق باتجاه المدافن، بدأت الشرطة بإطلاق النار مباشرةً على الجنازة، فسقط نحو ثمانية شهداء، وأُدخل الجثمان إلى شارع الفلكي بصعوبة من جهة مكتبة الجامعة الأميركية لتكمل الجنازة طريقها، ولتشتعل ملحمة جديدة في

(225) من شهادة هاني محمود للمؤلف في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

شارع محمد محمود ومنطقة الفلكي وباب اللوق والسوق المغطى. انتشرت قوات الشرطة بشكل مكثف في الحواري والأزقة، وتمركز عناصر فوق المباني وبدأوا بقنص المتظاهرين. دفع الغضب المتظاهرين إلى الانعطاف إلى شارع محمد محمود بعد دخولهم الميدان باتجاه وزارة الداخلية، حيث كان العادلي محاصرًا، فباشرت قوات الأمن بإطلاق الرصاص الحي باتجاه الجنازة. سقط 13 شهيدًا في الحال، وتحوّلت الجنازة إلى جنازات، كل جنازة تظاهرة، وعلى الفور نصب مجموعة من الثوار مشفى ميدانيًا في مسجد عباد الرحمن في أحد الشوارع الجانبية لميدان التحرير[226].

استمرت المواجهات في شارع محمد محمود، واعتلى القنّاصون المباني المحيطة، بينما استخدم الثوار عبوات المولوتوف، وامتدت ليلًا ونهارًا حتى اليوم التالي، إلى أن تدخلت قوات الجيش وهرّبت وزير الداخلية حبيب العادلي من داخل الوزارة في مدّرعة عسكرية[227]. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت وزارة الداخلية عنوان اليد الضاربة للنظام في عهدة العسكر.

حينها، لم يكن ممكنًا رؤية ما يمكن اعتباره خطوة أولى لتمدّد العسكر للسيطرة على مرافق الدولة القمعية كلها، بل صار هذا ممكنًا كجزء من سردية تروي استغلال ثورة 25 يناير للتخلص من الجناح المدني في السلطة القمعية بانقلاب أول هو عدم الانصياع لمبارك، وصولًا إلى انقلاب 3 تموز/ يوليو.

هل أمكن أن تنتصر الموجة الأولى من الثورة لولا تحييد الجيش النسبي لذاته؟ قيل الكثير في محاولة الإجابة عن هذا السؤال. مثلًا، لا يقبل الباحث حازم قنديل بالفرضية القائلة إن الأنظمة لا تسقط إذا كانت أجندة القمع قادرة وراغبة في قمع الثورة أو التمرّد، ويرى أن سلوك الجيش المصري يفنّد هذه الفرضية، وهذا غير صحيح إذ لم يكن الجيش المصري راغبًا في قمع الثورة في بدايتها، وذلك يتفق مع قول قنديل إن الجيش في حالة مصر كان مؤسسة

---

(226) من شهادات معاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

(227) شهادات وليد عبد الرؤوف (24 حزيران/ يونيو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014).

شبه مستقلة، لا ذراعًا حديدية للنظام[228]. والحقيقة أن الأنظمة تصمد إذا وقف الجيش بكامل عديده وعدّته في صفها ضد أي ثورة سلمية، وإذا كان مستعدًا لاستخدام ما يملك من قدرة على البطش، وكان قادرًا على ذلك، وهذا ما تثبته الثورتان السورية والليبية وغيرهما[229]. وإذا ظل الجيش مواليًا للنظام واستخدم قوته العسكرية ضد الثورة السلمية، فستكون الخيارات إما انتهاء الثورة وإما الانتقال إلى العمل المسلح؛ فالشعب الأعزل لا ينتصر على الجيش إذا استعمل الأخير قوته العسكرية، وينتصر عليه إذا حيّد نفسه. لكن في مثل هذه الحالة، يعتبر هذا انتصارًا رمزيًا للشعب على الجيش، لأنه في الواقع حيد نفسه أو تخلى عن ولائه المطلق للنظام.

في خضمِّ هذه الحوادث، أدرك الثوار ضرورة الحفاظ على الوجود في ميدان التحرير في أثناء المواجهة. كان ميدان التحرير الذي يتوسَّط القاهرة المكسب الوحيد والمضمون في تلك اللحظات، فانطلقت الهتافات الجماعية تحث المتظاهرين على البقاء فيه، وكان أبرزها مقاطع من أغنية الشيخ إمام معدّلة قليلًا «الجدع جدع، والجبان جبان، واحنا يا جدع قاعدين في الميدان»، وهذا ما ثبّت عددًا كافيًا من المتظاهرين. وشيئًا فشيئًا، أدرك الثوار ضرورة تجهيز المكان بمكبرات الصوت لتوحيد الميدان وبلورة شخصيته السياسية. ووصلت هذه الصيرورة إلى ذروتها مع تشكيل ائتلاف شباب الثورة في 5 شباط/ فبراير، ردًا على استجابة القوى السياسية لدعوة عمر سليمان والجلوس للتحاور معه.

اشترى إسلام لطفي وعبد الرحمن هريدي وعبد الكريم هريدي، وهم من شباب الإخوان، مكبرات صوت، وتعاون الثوار على بناء أول منصة في التحرير، وأوكلت إدارتها إلى حركة شباب من أجل العدالة والحرية[230]. اقتصر دور الشباب على ترداد الهتافات الثورية الداعية إلى إسقاط النظام ورموزه. وشهد هذا اليوم أوّل احتكاك بين الثوار والنخبة السياسية حين حاول بعض الشخصيات

---

(228) Hazem Kandil, *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt* (London; Brooklyn, NY: Verso, 2012), p. 2.

(229) حتى عند تحول الثورة إلى ميليشيات مسلحة، يصعب عليها التغلب على الجيش إذا لم تكن موحدة ومنظمة وقادرة على وضع استراتيجيات بديلة.

(230) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

السياسية العامة إلقاء كلمات في المتظاهرين، منهم أيمن نور (رئيس حزب غد الثورة) وجميلة إسماعيل (مستقلّة) وحمدين صباحي (رئيس حزب الكرامة (تحت التأسيس))[231]. بدأ الناشطون يدركون أنهم صنعوا ثورة، وتخوّفوا منذ البداية من أن تستحوذ عليها قوى سياسية ذات أجندات حزبية. وسيتحوّل هذا الهوس إلى ما يشبه المرض لاحقًا في المرحلة الانتقالية، حيث سيثير عداء القوى السياسية المختلفة، داخل النظام أو خارجه، وهذا ما سيكون له نتائج سلبية إن لم تكن وخيمة. فالشباب لم ينتظموا في بديل سياسي واضح يلبي الطموحات[232]، ما أدى في النهاية إلى أن تعود الأحزاب إلى ملء الفراغ، ووجدت هذه الأحزاب «شبابًا» أضحوا يسمَّون «شباب الثورة» كغطاء لها طوال المرحلة الانتقالية. كذلك الإعلام الخاص والعسكر، حيث وجد كل منهما لنفسه شبابًا استخدمهم ثم تخلّص منهم بعد الانقلاب. أدى هذا كله إلى تآكل صورتهم بالتدرج وتسهيل الهجوم عليهم لاحقًا. وربما كان من الأجدى أن ينظم الشباب أنفسهم سياسيًا، وأن يتعاملوا مع الأحزاب بريبة واحترام في الوقت ذاته، وأن يعتبروا أنفسهم أيضًا قوة سياسية منظّمة، لها أجندتها السياسية تتلخّص في بناء الديمقراطية، فيما الوقت برأيي لم يسعفهم في إزالة الحواجز بينهم كي يقيموا تنظيمًا كهذا.

مع غياب القوات الأمنية وبقاء بعض منها حول وزارة الداخلية في شارع محمد محمود وشارع منصور، استمرّت في هذا اليوم الفوضى الناجمة عن الانفلات الأمني وعمليات السطو المسلح والنهب، خصوصًا بعد نجاح مئات السجناء الجنائيين بالفرار من السجون. وسرت شائعات في ذلك الوقت تقول إن الانفلات مدبر لدفع المتظاهرين للعودة إلى منازلهم وحمايتها من اعتداءات «البلطجيّة» والعناصر الجنائية على أنواعها[233]. يقول مصطفى شوقي: «قمنا بعقد اجتماع سريع في ميدان التحرير، واتُّفق على تعميم فكرة اللجان الشعبية لحماية البيوت،

(231) من شهادتي محمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014).

(232) ولاحقًا، بعد الثورة، ارتكبوا خطأ أنهم حلّوا ائتلاف شباب الثورة فعاد كلٌّ إلى حزبه، أو أقام تنظيمًا، أو ذهب إلى حال سبيله.

(233) معلومات متقاطعة من شهادات مجموعة من الناشطين السياسيين: إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014).

وقبل أن نباشر بهذا الأمر قامت المناطق المختلفة في القاهرة الكبرى بتأليف اللجان بشكل تلقائي، وتلقينا عشرات الاتصالات من البيوت تُطمئننا إلى سلامة بيوتنا، وتدعونا إلى الاستمرار»[234]. وهذا في الحقيقة تصريح بأن اللجان الشعبية ولدت تلقائية وعفوية وواسعة بشكل يتجاوز أي ادعاء بالمبادرة بها. ربما كان الاستلهام بالسمع من تجربة تونس عند بعض الشباب، لكن اتساع نطاق الظاهرة في مصر كان أكبر بكثير من تناقل خبرة خارجية عبر عناصر طليعية. كان وعيًا بفكرة غياب الشرطة وانهيارها، ووعيًا بفكرة ضلوعها في الأزمة كطرف معادٍ أحيانًا، واختلف هذا الوعي من مكان إلى آخر. يقول محمد نعيم: «تجربتي الشخصية في تشكيل في دوريات اللجان الشعبية بالمقطم والمشاركة فيها تقول إن الحس المعاد للشرطة كان غالبًا، وكان الشك الفوري في السيارات المسرعة أو السيارات التي تطلق نارًا من باب التخويف أو الهزل، إنها سلوكيات شرطية بحسب تجربتي»[235].

كان للجان الشعبية دور كبير في هذه المرحلة، وتحتاج دراستها إلى تفصيل من أكثر من زاوية، خصوصًا دلالتها الاجتماعية وتأثير سرعة نشأتها وتفاعل الشعب معها سريعًا في إفشال مخطط الفوضى والرهان عليه عند السلطة ورصد مراحل تطورها أو تطور توظيف الدولة لها. ففي بعض الحالات، كانت الدولة تعتبر البلطجية لجانًا شعبية أو «أهالي»، وكان هؤلاء يرافقون الشرطة ويقفون مع أفرادها على الحواجز.

خُوّفت الأحياء السكنية والقرى في القاهرة والمحافظات في وقت متزامن تقريبًا، وبدأت ترد إلى المعتصمين اتصالات من أهاليهم يبلغونهم عن فوضى وأصوات طلقات نارية وسرقات (كان عدد منها مجرد شائعات). وكان من المتوقع أن يفرغ الميدان من «سكانه الجدد» لو انصرف كل واحد منهم ليحمي أهله. لكن شيوع الإحساس بالمسؤولية تجاه الميدان والاعتصام لدى كثيرين دفع أغلبية من تلقوا هذه الاتصالات إلى التشاور مع رفاقهم في الميدان وتقرير التصرف الأمثل، فأدركوا أن ثمة مشكلة عامة تحتاج إلى معالجة. أُطلق سراح محكومين جنائيين من سجن الفيوم، فبدأ هؤلاء نشاطهم التخريبي في أحياء 6 أكتوبر القريبة. وشكّل الناس

(234) من شهادة مصطفى شوقي، في 4 أيار/ مايو 2014.

(235) شهادة محمد نعيم، التي قدمها على شكل ملاحظات مكتوبة إلى المؤلف.

في هذه الأحياء لجان حماية شعبية، كما في أحياء العجوزة والزمالك والمهندسين وميت عقبة وبولاق أبو العلا، فعملت هذه اللجان بسرعة وفاعلية عالية استمرت بين 29 كانون الثاني/ يناير و8 شباط/ فبراير، حين بدأ الناس يعتادون حياة جديدة خالية من الشرطة ويأمنونها إلى حد ما، خصوصًا حين ظهرت غلبة في الصراع لمصلحة إرادة الثورة.

مع إعلان المنصة الوليدة[236] واستمرار الاعتصام في ميدان التحرير وقرار الجموع عدم الرحيل قبل رحيل مبارك، وتعالي الهتافات المنادية بإسقاط النظام، وُلِد ما سُمّي مجازًا «جمهورية التحرير» التي ستتشكّل ملامحها خلال الأيام القليلة التالية، والتي ستمتلك شرعية الرد على الاقتراحات السياسية وعروض النظام المختلفة.

في مساء اليوم نفسه، أصدرت القوات المسلحة بيانًا وزّعته في محيط وزارة الداخلية قالت فيه: «لمصلحة الوطن، ها نحن هنا معكم لتحقيق طموحاتكم، فلنكن جميعًا في خندق واحد للحفاظ على سلامة الأمة وقطع الطريق على المخربين، والقوّات المسلحة موجودة لتأمينكم ولتحقيق بعض مطالبكم، ونحن هنا لحماية ممتلكاتكم ومنع أعمال الشغب أو التخريب أو العنف. ومن حقكم التعبير عن آرائكم أو مطالبكم بشكل حضاري». كما حذّرت من أعمال التخريب التي تعرّض المتظاهرين للإصابة والمساءلة، مشيرةً إلى أن هناك من الدخلاء من يريد «تخريب وتدمير تاريخنا وحضارتنا وثقافتنا واقتصادنا وتعطيلها عن أدائها بكفاءة». وفي بيان إعلامي آخر، أكّد الجيش قرار حظر التجوّل بين الرابعة عصرًا والسابعة صباحًا[237].

حتى ذلك اليوم، كان من الصعب التوصل إلى حقيقة موقف المؤسسة العسكرية. إذ يقول الجيش بوضوح إنه سيساهم في تحقيق «بعض» مطالب المتظاهرين، لكنه يشير أيضًا إلى عناصر دخيلة بين الثوار، وهي سمة سترافق مضمون تصريحات الجيش لفترة طويلة جدًا.

---

(236) التي تبرع بشراء معداتها جميعها رجل الأعمال ممدوح حمزة.

(237) «القوات المسلحة تحذر من التجمعات وخرق حظر التجوال،» الشروق، 30/ 1/ 2011، ص 4.

2- يوم 30 كانون الثاني/ يناير: استمرار الاعتصام

أمضى الثوار ليلتهم في الميدان على الأرصفة وفي حديقة مجمع التحرير والجزيرة الدائرية في وسط الميدان التي سميت «الكعكة الحجرية»، وتبرّعوا بما معهم من أموال لشراء فُرُش وأغطية وطعام. وأمضى بعضهم ليلته نائمًا في الميدان من دون أغطية. ومع الغياب النسبي للأمن، أصبح التحرير قبلة الناس الذين سرعان ما أصبحوا متظاهرين، في حين بقيت جبهة محمد محمود مشتعلة، وامتدّت إلى ميدان باب اللوق في شارع التحرير، حيث تكثّف رجال القناصة على المباني المحيطة بوزارة الداخلية[238]. شهد هذا اليوم هروبًا جماعيًا للمعتقلين السياسيين، بينهم قادة الإخوان المسلمين الذين اعتُقلوا في 27 كانون الثاني/ يناير، ومعتقلان اثنان من حركة المقاومة الإسلامية حماس ومعتقل واحد من حزب الله اللبناني[239].

على الرغم من أن الحادثة كانت مفهومة السياق في تلك الأيام، فإنها استُغلّت في عهد حكم الرئيس محمد مرسي في سبيل إدانته والانقلاب عليه. ومحاكمة مرسي في هذه المسألة من العلامات الدالّة على أن الثورة على المؤسسات المنتخبة في عام 2013 هي ثورة مضادة، أي إن الهرب من سجن مبارك في أثناء الثورة اعتُبر تهمة بلغة الانقلاب على الحكم المنتخب. كما اتهم بالتخابر مع حماس التي اتُّهمت بدورها بمساعدته في اقتحام السجون. لكن الحقيقة أثبتت شهادات مأموري السجن والمساجين، بما لا شك فيه، أن خروج المساجين السياسيين حصل بعد أن حررت مجموعة من بدو سيناء وأهالي السجناء من منطقة وادي النطرون التي يقع فيها السجن، مساجينهم، ليخرج قادة الإخوان المسلمين وغيرهم مع الخارجين. وفي الفترة ذاتها، تجمهر أهالي السجناء الجنائيين حول السجون في مناطق عدة لتحرير أبنائهم.

بدأت محاولات اقتحام سجن وادي النطرون منذ مساء جمعة الغضب، ولم يكن قادة الإخوان المسلمين قد نُقلوا إليه بعد. وللمفارقة، ظهر مرسي في مداخلة

(238) معلومات متقاطعة من شهادات مجموعة من الناشطين السياسيين: إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014).

(239) المصري اليوم، 31/ 1/ 2011.

على فضائية الجزيرة الإخبارية مستخدمًا الهاتف المحمول لينفي باسمه وباسم زملائه هروبهم من المعتقل. إذ وجدوا أبواب السجن مفتوحة، ثم قام بتحديد مكانه مطالبًا السلطات باعتقاله إن أرادوا(240). وبحسب شهادة مأمور سجن وادي النطرون اللواء عدلي عبد الصبور، اقتحمت المجموعات المسلحة السجن وتوجّهت على الفور إلى العنبرين (2) و(7) اللذين يضمان معتقلي الجماعات الجهادية السيناوية وجنائيين من منطقة وادي النطرون(241).

وفّر خروج قادة الإخوان المسلمين من السجون فرصة لإعلان مواقفهم تجاه ما يحدث في البلاد. وكان طبيعيًا في هذا الوقت أن تكون مواقفهم منفتحة، حيث صرّح عضو مكتب الإرشاد سعد الكتاتني أن الجماعة تفوّض محمد البرادعي الحديث باسم الثورة(242).

بدأ النقاش في شأن موضوعات التمثيل ودور الأحزب باكرًا. ومن الواضح أن الإخوان أو شباب الإخوان ما أرادوا الاستفراد بالقيادة، أو كانوا قادرين على ذلك أصلًا. وحتى ذلك اليوم، كان جزء من قيادة الإخوان غير متأكد من صحة الانضمام إلى هذه الانتفاضة الشعبية وتحمّل المسؤولية عن مثل هذه القرار. ولم ترغب قيادة الإخوان في تحمّل هذه المسؤولية وعواقبها، مع توافر فرصة لإسقاط النظام أو إضعافه على الأقل، ولهذا اقترحوا البرادعي في البداية ناطقًا باسم الثورة. أما الشباب فكانوا منخرطين تمامًا في تحالفات وشراكات ميدانية، وكانوا أكثر إدراكًا لمخاوف شركائهم في الثورة من استيلاء أي نخبة سياسية منظمة على الثورة.

أ- إشكالية بيان الإخوان

أصدر الإخوان بيانًا بارك انتفاضة الشعب المصري، وطالب بحكومة ائتلافية من دون الحزب الوطني، وبإلغاء قانون الطوارئ وحل مجلسي الشعب والشورى.

(240) لمشاهدة مقابلة محمد مرسي مع قناة الجزيرة، انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=IfGtRcq7PDg>.

(241) «مأمور «وادي النطرون» السابق يكشف تفاصيل ليلة قضاها مرسي وإخوانه فى السجن،» الشروق، 9/ 6/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=09062013&id=2735430f-6810-4bb5-9c41-eb1ffaafd7c5>.

(242) «مروحيات ومقاتلات تحلق فوق ميدان التحرير،» الشروق، 31/ 1/ 2011.

ولم يتضمّن البيان رحيل النظام أو الرئيس مبارك، وهذا يعني أن أوساطًا في قيادة الإخوان التقليدية اعتبرت أن ما يجري مناسبة لتحقيق مكاسب من النظام. وليس هذا غريبًا على الإخوان، فهم حركة شعبية واسعة وحذرة بسبب ما تعرضت له من قمع. وهي قبل كل شيء ليست حركة ثورية، بل تميّزت بدعوتها إلى التدرّج في إصلاح المجتمع بموجب النهج الإسلامي.

في الوقت الذي كان الميدان ينادي «الشعب يريد إعدام السفاح»، ردًا على حجم القتل الذي وقع في شارع محمد محمود، والذي دفع الجيش بعد مماطلة دامت أيامًا إلى إخراج حبيب العادلي ومساعديه، أصدر الإخوان بيانًا - خلافًا للمتفق عليه بين القوى السياسية مسبقًا من عدم توزيع بيانات سياسية أو رفع أي لافتات أو شعارات حزبية - طبعوه ووزعوه داخل الميدان، ويحمل توقيع الجماعة. كانت المطالب التي نصّ عليها البيان معزولة تمامًا عما تفيض به شوارع مصر وميادينها: إلغاء حال الطوارئ؛ حل مجلسي الشعب والشورى؛ إعلان تأليف حكومة وحدة وطنية من غير الحزب الوطني تشرف على إجراء انتخابات نزيهة وإتمام انتقال السلطة بشكل سلمي. ودعوا الله في البيان أن يتغمد شهداء الانتفاضة والحرية والكرامة بواسع رحمته، وأن يُلهم أهلهم الصبر والسلوان، مطالبين بضرورة التحقيق مع كل من أمر وحرَّض وشارك فى ارتكاب جرائم القتل ضد الشعب ومحاسبته، لأنها جرائم ضد الإنسانية.

سبَّب البيان سخطًا داخل الميدان، خشي معه الشباب من شقاق بين المعتصمين. اجتمع عدد من شباب الإخوان للتشاور، واتفقوا على منع توزيع البيان، وعلى أن يذهب بعضهم إلى مكتب الإرشاد لتوضيح حجم الضرر الذي سببه، والتفكير في طريقة لطمأنة القوى السياسية وقوى الثورة الوليدة إلى نيات الإخوان. وقاموا على الفور بمحاولة منع توزيع البيان، وجمعوا الكميات الأكبر منه من المكلفين بتوزيعها من الإخوان وأتلفوها. وذهب هاني محمود وأحمد نزيلي إلى مكتب الإرشاد والتقيا محمود عزت (نائب المرشد) وعاتباه على البيان، وعلى تبنّي الجماعة مطالب لا علاقة لها بسقف مطالب الميدان، وأخبراه أن البيان أثار مخاوف كثيرين من أن تغازل الجماعة النظام لتعقد معه صفقة ما، فتنسحب من الاحتجاجات إذا أعلن النظام حزمة إصلاحات ترضيها وتحفظ لها دورًا ما في المرحلة المقبلة. كما قالا له إن كثيرًا من المعتصمين بدأ يشتم الإخوان بسببه وبسبب بيانه.

حاول عزت الدفاع عن البيان، إلا أنه عاد وتراجع عنه تجاه إصرار الشباب، واقترح أن تصدر الجماعة بيانًا توضيحيًا توزّعه في الميدان. عارض الشباب ذلك، واتفقوا أخيرًا أن تصدر الجماعة بيانًا إعلاميًا تؤكد فيه التزامها مطالب الثورة ودعمها الكامل للميدان وسقف مطالبه[243].

اقترح الشباب على عصام العريان أن ينزل مع بعض قادة الجماعة إلى الميدان للتعرف إلى الحالة الجديدة التي أصبحت عليها مصر، وتأكيد دعم الجماعة للثورة والثوار وتبنّيها مطالب الميدان كاملة. و«بالفعل، اصطحبناه والدكتور الكتاتني معنا إلى التحرير، وألقى كلمته على المنصة»[244]. وأعلن قرار الجماعة الاستمرار بالاعتصام في ميدان التحرير[245].

استمرت النغمة التي يلعب عليها النظام بمحاولة تعميق المخاوف من الإخوان، لذلك تحرك إسلام لطفي وأحمد عبد الجواد ومحمد القصاص خلال هذا اليوم والأيام التالي له، محاولين إقناع عدد من أعضاء مكتب الإرشاد بضرورة إعلان الجماعة حزمة إجراءات تتعلق بالمستقبل، لطمأنة الداخل والخارج، وكان من بين هذه المقترحات إعلان عدم الترشح للرئاسة في أول انتخابات بعد سقوط النظام، وعدم المنافسة على الأغلبية في البرلمان، وهي الأمور التي أقرها مجلس شورى الجماعة في اجتماعه في 10 شباط/ فبراير 2011.

ب- شباب مصر الحرّ

في مساء 30 كانون الثاني/ يناير، اجتمع ممثلو الحركات الشبابية في مقر تيار التجديد، مؤكدين مطالبهم بإسقاط النظام كاملًا، والدعوة إلى «مليونية» الثلاثاء 1 شباط/ فبراير. واكتسب هذا الاجتماع أهمية لانضمام ناشطين جدد بارزين. وطرح خالد السيد (من حركة شباب من أجل العدالة والحرية) فكرة المليونية الأولى وصيغت الدعوة في بيان موقّع باسم «شباب مصر الحر»، وأُرسل إلى

---

(243) البيان الأول، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/bFxIDH>، والبيان الثاني على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/qwakCY>.

(244) من شهادة هاني محمود للمؤلف في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

(245) معلومات متقاطعة من شهادات كل من إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014).

وسائل الإعلام[246]. يمكننا أن نعتبر هذا البيان الوثيقة الأولى التي أعلنت رمزيًا عن شخصية ثوّار التحرير. ولا شك في أن وجود ممثلي الحركات الشبابية في الميدان رسّخت الثقة والصلات في ما بينهم، وزادت تبلورًا في أثناء حوار القوى السياسية مع اللواء عمر سليمان مع إعلان ائتلاف شباب الثورة، وهي أول مرة أيضًا يطلق فيها على التظاهرات الشعبية اسم «مليونيّة». ولا شكّ في أن الميادين المصرية امتلأت في مناسبات عدة بملايين المتظاهرين، لكن الوصف بحد ذاته سيكون علامة مميزة للمبالغة في توصيف التظاهرات في الثورة، وكذلك في الثورة المضادة. أما الجانب السلبي، فبدأ يتجلى في بوادر الاستخفاف بأي تظاهرة غير مليونية بغض النظر عن عدالة مطالبها وأوضاع تنظيمها.

زاد من تعاضد ثوار التحرير شعورهم بأن الطريق ربما تطول، إذ عُقد الاجتماع بعد زيارة مبارك قيادة مركز عمليات القوات المسلحة في عصر اليوم، برفقة نائبه الجديد عمر سليمان ووزير الدفاع محمد حسين طنطاوي وقائد أركان القوات المسلحة سامي عنان العائد لتوّه من الولايات المتحدة، في مشهد دعائي يظهر ضابطًا في القوات المسلحة يشرح في ما يبدو أنها خطط الجيش على خريطة مصر. ظهر مبارك في وضع كأنه يعطي تعليماته للقوات المسلحة، ولم يكن من الصعب الاستنتاج أن النظام المصري يريد القول إن الجيش جزء لا يتجزأ من النظام، وبهذا المعنى فإن النظام يمسك البلد[247]. ويمكن اعتبار بيان الجيش مساء 31 كانون الثاني/ يناير ردًا على هذه الرسالة، إذ أعلن إسماعيل عثمان (مدير الشؤون المعنوية) في أول ظهور لمسؤول عسكري في الإعلام أن الجيش «لم ولن» يستخدم العنف ضد المتظاهرين ومطالبهم المشروعة. وبُثّ البيان مرات عدة عشية الأول من شباط/ فبراير، أو مليونيات الميدان. ولا شك في أنه ساهم بتشجيع الناس على المشاركة.

---

(246) معلومات متقاطعة من مجموعة مقابلات: خالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

(247) «موقف الجيش من أحداث مصر،» (الجزيرة نت، 11/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/0d4c3708-69dc-4fbd-8bbc-4247600e9865>.

اتضح لاحقًا أن الجيش قادر على التخطيط والمسايرة في الوقت ذاته. قارن بالمشهد الذي ظهر فيه الرئيس المنتخب محمد مرسي في خطبة مطوّلة أمام وزرائه قبيل 30 حزيران/ يونيو 2013، ويظهر السيسي فيه مصفّقًا لخطاب رئيسه.

صعّدت جماعة الإخوان المسلمين نبرتها في تصريح على لسان عضو مكتب إرشادها محمد علي بشر، مفاده أن الجماعة متمسكة بمحاكمة رموز النظام الحالي ومحاسبتهم، لا رحيلهم أو تنحيتهم فحسب، مشيرًا إلى أن الجماعة ملتزمة قرار المشاركة لا المغالبة، وليس لديها نيّة الاستحواذ على السلطة. عبّرت هذه التصريحات في هذه اللحظة عن موقف قاطع في وقت أصبح القرار فيه للشارع. في اليوم التالي، رضخت الجماعة لشبابها في شأن تعيين أسامة ياسين[248] حلقة وصل بين الميدان ومكتب الإرشاد، في ما يشبه الاستقلال شبه التام لشباب الإخوان في الميدان[249].

حمّل البرلمان الشعبي في اجتماعه الذي عقد في مقره في وسط البلد، النظام مسؤولية الفوضى، وأوصى بتأليف مجلس رئاسي يضم قاضيين وعسكريًا، مع تشكيل لجنة وطنية لإدارة الأزمة تضم المستشار الخضيري وعبد الجليل مصطفى وأيمن نور وحمدين صباحي وأسامة الغزالي حرب وعبد الحليم قنديل وأبو العز الحريري وجورج إسحق ومجدي حسن، إضافة إلى أحد القضاة وأحد شباب التحرير. ومن اللافت ميل ممثلي الأحزاب المعارضة هذه ضد الأحزاب والحزبية، وعمليًا ضد الديمقراطية، بطرح مطلب أن يحكم مصر قضاة وضباط؛ فهذا ما حصل فعلًا، لكن كجزء من الثورة المضادة. كان هذا المطلب غير الديمقراطي في جوهره تعبيرًا مبكرًا عن عقلية برزت لاحقًا حين فضلت الأحزاب التحالف مع المؤسسة العسكرية أو القضائية ضد خصومها السياسيين، وهو سلوك مناقض لفكرة التعددية الديمقراطية، ومعاد للمؤسسات المنتخبة إذا لم تسيطر عليها.

لفتت صحيفة الشروق المصرية إلى خلافات حادة حصلت في جلسة البرلمان الشعبي في هذا اليوم، إذ انسحب محمد بديع (مرشد جماعة الإخوان المسلمين) بعد مقاطعته مرات عدة، كما برزت اعتراضات من بعض أعضاء البرلمان تتحفظ على إضافة اسم محمد البرادعي[250]. عبّر هذا الاجتماع باكرًا جدًا عن خلافات النخبة السياسية المصرية من الأحزاب المعارضة وحساسيتها المفرطة من

(248) قيادي إخواني وعضو الهيئة العليا كأمين عام مساعد لحزب الحرية والعدالة، أصبح رئيسًا للجنة الشباب في مجلس الشعب المنحل لعام 2012، ثم وزيرًا للشباب في حكومة قنديل.

(249) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(250) «البرلمان الشعبي يحمل النظام مسؤولية الفوضى،» الشروق، 31/ 1/ 2011، ص 12.

الإخوان المسلمين من جهة، ومن الشخصيات الوطنية المستقلة الصاعدة، مثل البرادعي من جهة أخرى. وسيتطوّر الصراع هذا لاحقًا بعد تنحّي مبارك. لذلك، ليس دقيقًا أن سلوك جماعة الإخوان المسلمين وأخطاءها في المرحلة الانتقالية كانا السبب الوحيد لعودة النظام القديم بعد 3 تموز/ يوليو 2013؛ إذ كان للنخبة السياسية، بأطيافها المختلفة، مواقف مسبقة وطموحات شخصية وتنافس في ركوب موجة الثورة. كما تضمّن سلوكها منذ البداية غيرة من الشباب. إذ برزت في هذه التحركات المبكرة نزعة لتقزيم دور الشباب الذين صنعوا الثورة واحتوائهم، وما الحديث عن ضم «أحد شباب التحرير» إلى أي تحرك حزبي إلا تعبير عن هذا النهج. وأصبح لقب «أحد شباب التحرير» أداة احتواء ووصفة سحرية لركوب موجة الثورة.

عبّر بعض الحركات الشبابية عن موقف متمرد على محاولات الاحتواء هذه. وظهر ذلك من تصريح أحمد ماهر (منسق حركة 6 أبريل) الذي أشار إلى أن حركته جاهزة مع قادة الجمعية الوطنية للتغيير وممثلي القوى السياسية لمناقشة تأليف حكومة إنقاذ وطني لتحل محل الحكومة الجديدة التي أعلنها مبارك، وللحوار مع نائب الرئيس والجيش، وذلك في سبيل تسليم السلطة إلى المتظاهرين[251]. أما على صعيد تنازلات النظام التي قدّمها في ذلك اليوم، فأشار عمر سليمان إلى جملة نقاط رئيسة للخروج من الأزمة، وهي إلغاء ملف التوريث وتأليف حكومة بلا رجال أعمال وتعديل الدستور ومحاسبة المقصّرين وتخلّي حسني مبارك عن رئاسة الحزب الوطني، في حين أصدر فتحي سرور (رئيس مجلس الشعب) بيانًا صرّح فيه أن مجلسه سيحترم أحكام القضاء إذا حكم بحل مجلس الشعب، باعتبار انتخابات عام 2010 مزوّرة بعد قبول محكمة النقض الاعتراضات على النتائج، وأن محكمة النقض هي المخوّلة بذلك. أما البابا شنودة الثالث، فعبّر في اتصال هاتفي أجراه مع مبارك عن تضامنه معه وتقديره

---

(251) «بيان حركة 6 أبريل حول مطالب الشباب ورفض التفاوض مع أي جهة قبل رحيل مبارك،» (حركة 6 أبريل، 4/2/2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/3/2016، على الموقع الإلكتروني: <http://6april.org/modules/news/article.php?storyid=1721>

انظر أيضًا: محمد عبده حسنين، «انتفاضة.. «ائتلاف الشباب»،» الشرق الأوسط، 11/2/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/3/2016، على الموقع الإلكتروني:
<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=45&issueno=11763&article=607708#.VupRJuJ96Uk>

إصلاحاته المتمثلة في تعيين عمر سليمان نائبًا للرئيس[252]. كان من الواضح أن الكنيسة القبطية تفضل خطوات إصلاحية يقوم بها النظام القائم، أي أن يبقى النظام ويحوي الحوادث، على خطوات تغيير النظام وما فيه من هزّات اجتماعية وسياسية شاملة.

في هذا اليوم، هاتف أوباما مبارك وحثّه على التغيير ونقل السلطة، وعلى عدم إطلاق النار على المتظاهرين. وكان عدم رضى الأخير واضحًا، إذ طلب من التلفزيون المصري عبر وزير الإعلام إذاعة خبر محادثة أوباما بعد خبر المكالمات التضامنية التي أجراها معه العقيد الليبي معمر القذافي والملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز وملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة[253].

في هذه اليوم أيضًا، أكّدت وزيرة الخارجية الأميركية (هيلاري كلينتون) في مقابلة على قناة فوكس الإخبارية أن الولايات المتحدة تشجّع الانتقال المنظّم نحو حكومة ديمقراطية وإصلاح اقتصادي، والمسألة ليست مؤامرة من الإخوان المسلمين أو غيرهم، فالإدارة الأميركية غير مقتنعة برد الرئيس المصري، إذ إن فئات واسعة ومختلفة من المجتمع المصري تشارك في الاحتجاجات. كما بدا لها دور الجيش «إيجابيًا»[254].

---

(252) «شنودة في اتصال هاتفي بمبارك، إحنا معاك،» الشروق، 31/ 1/ 2011، ص 2.

(253) هذا ما يذكره المسؤول الإعلامي عن التلفزيون في حينه عبد اللطيف المناوي في كتابه عن تلك المرحلة. انظر: المناوي، ص 195.

(254) المسافة بعيدة من هنا إلى تعميم شامل كالذي صاغه الباحث علي ليلة بأن تحالفًا بين الجيش والشعب كان قائمًا في جميع الثورات المصرية التي يحصيها بخمسة: 1805، 1882، 1919، 1952، و2011. ويستنتج منها أن موقف الجيش المصري داعم لجانب الشعب، وأنّ يقينًا كهذا قائم لدى الشعب أيضًا. انظر: علي ليلة، «لماذا قامت الثورة؟ بحث في أحوال الدولة والمجتمع،» في: نصار [وآخرون]، ص 27-28. فثورة 1919 لم تقم بفضل تحالف بين الجيش والشعب، إذ كان الجيش المصري مشغولًا في السودان. ومن الواضح أن ثورة 23 يوليو لم تجر بداية بتحالف شعبي، وحازت على مثل هذا التأييد الشعبي بعد انقلاب عسكري. أما الثورات الشعبية المدنية الطابع، فلا تنجح إذا وقف الجيش موحدًا ضدها بقوة، ولا بد كي تنجح من أن يقف على الحياة أو يدعمها، أو ينشق. وفي حالة 25 يناير وقف الجيش محايدًا، ثم ضغط على مبارك للتنحي لأسباب مختلفة لا علاقة لها بالضرورة بمطالب الثورة الشعبية، وتبين لاحقًا أن هدفه كان الحفاظ على النظام. وكان من الصعب التكهن بذلك في أجواء كانون الثاني/ يناير وحتى بعده بشهور.

3- يوم 31 كانون الثاني/ يناير: تأسيس «جمهورية التحرير»

مع سيطرة الجيش على وزارة الداخلية، توقفت مواجهات شارع محمد محمود، وبدأ الثوار برسم حدود «جمهوريتهم» الصغيرة. وعلى الرغم من أن الجيش أحاط بالميدان وسيّجه بالأسلاك الشائكة، بدأ المتظاهرون بتأمينه خوفًا من «البلطجية» الذين ربما يندسون بينهم لافتعال المشكلات[255]. لذا بدأوا بتنظيم لجان حراسة على مداخل الميدان. وكان لجماعة الإخوان المسلمين دور بارز، حيث قامت بتوزيع مجموعاتها التنظيمية، وتناوبت لجان الإخوان من كل محافظة على حراسة المداخل. وقسّمت اللجان قسمين: الأول للتحقق من بطاقات الهوية، والثاني للتفتيش. وقوبلت هذه الإجراءات بالتفهم والتعاون من الوافدين إلى الميدان[256]. وفي هذا اليوم، بدأ الناس بطبيعتهم ابتداع شعارات الثورة، والكتابة على اللافتات التي ستتحوّل إلى أيقونات للثورة، كما أضيفت هتافات جديدة ضد عمر سليمان لإجهاض عملية تسويقه على أنه بديل من مبارك. كما بدأت في هذا اليوم صنوف التعبير الفنية المختلفة من مسرح وغناء، وأقيمت منصتان جديدتان، كما أقامت حركة «بداية»، مقرّها مدينة أوسيم وتضم الاتجاهات السياسية في المدينة[257]، شاشة عرض كبيرة لعرض أخبار قناة الجزيرة.

كان عزل الميدان إعلاميًا إحدى المشكلات الرئيسة في هذا اليوم، حيث اقتحم الأمن مكاتب قناة الجزيرة وصادر أجهزتها، وسلطت القنوات المصرية كاميراتها على منطقة كورنيش النيل لتظهر الأمور طبيعية والشوارع هادئة على الشاشة، فتسهل تصفية الميدان من دون أن يشعر المصريون. لذلك، انصرف جهد كبير إلى محاولات الوصول إلى طريقة لترتيب بث من التحرير (وكان هذا أيضًا أحد ملامح الحالة الجديدة التي تولدت مع الميدان من الفاعلية والإبداع والعمل المشترك بين من لا تربطهم علاقة سابقة). ووجهت دعوة إلى المهندسين

(255) معلومات متقاطعة من شهادات مجموعة من الناشطين: إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014).

(256) شهادات إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014).

(257) أوسيم هي أحد المراكز الكبيرة في شمال محافظة الجيزة.

والتقانيين الذين لديهم خبرة يمكن توظيفها في عمل وسيلة إعلامية تنقل صوت الميدان إلى الخارج. وبالفعل، تجمع عدد من الشباب، أمام مطعم كنتاكي للبحث في الموضوع، وجلس عبد الرحمن هريدي مع المتطوعين، وطرح عددًا من الاقتراحات بينها عمل إنشاء شبكة تلفزيونية مغلقة تبث إلى المناطق المحيطة بالميدان. قال أحد المهندسين إنه يعمل في شركات اتصالات محمول، يمكن دراسة السيطرة على أحد أجهزة البث التابعة لشركات الاتصالات فوق إحدى العمارات المحيطة بالتحرير واستخدامها في بث رقمي. وقُسم الشباب إلى مجموعتين تناقشان إمكانية تنفيذ الاقتراحات المطروحة.

يقول هاني محمود إنه تلقّى في هذه الأثناء اتصالًا من شخص لا يعرفه، هو أحمد التفهني الذي كان يعمل في قناة الجزيرة الإنكليزية، وأخبره في لقاء بينهما أن الأمن اقتحم مقر الجزيرة الإخبارية وأنه استطاع أن يخفي بعض المعدات التي كانت موجودة فيه، إذا أردوا الاستفادة منها. وبالفعل، أخذ هاني محمود مجموعة من الشباب لتأمين المعدات، وذهبوا إلى المكان الذي كان يخبّئ فيه الأجهزة، وكانت عبارة عن كاميرا وجهاز بث، جرى نقلهما في حراسة مشددة من الشباب إلى داخل الميدان. طلب الشباب من أحمد زين الاتصال بأصدقائه في الجزيرة وإخبارهم بما لديهم من أجهزة، وأن يطلب منهم استكمال الحاجات، ووعدوهم بتوفير الحماية لها وللفريق داخل الميدان. وخلال فترة استكمال المعدات المطلوبة، قاموا بدراسة مواقع عدة لاختيار نقطة البث، فكانت فوق لوحة إعلانية ضخمة أمام مسجد عمر مكرم من جهة شارع التحرير. ثبّتوا الكاميرا فوقها وقام التفهني بإجراء الاختبارات المطلوبة على أجهزته، وانطلق أول بث مباشر من التحرير. وفي الوقت نفسه، أرسلت الجزيرة أحد تقنييها بأجهزة تكميلية وقابله أحمد زين وإسلام لطفي في المطار وأحضروه إلى التحرير، ثم أرسلت الشبكة منتصر مرعي للتغطية، وقام الشباب بتغيير موقع التصوير مرات عدة بهدف الحماية بعد محاولات اعتقال فريق القناة.

اجتمعت كوادر الحركات الشبابية في هذا اليوم، واتُّفق على سبعة مطالب رئيسة تُرفع في ميدان التحرير: إسقاط مبارك وتغيير الحكومة وحل مجلسي الشعب والشورى وإقالة النائب العام وإلغاء قانون الطوارئ وهيكلة الداخلية

ومحاكمة رموز النظام[258]، وعُرضت المطالب على اللوحة الشهيرة التي بقيت حتى تنحّي مبارك وعرضتها وسائل الإعلام العالمية كلها. وعلى الرغم من فرض حظر التجوال من الخامسة عصرًا حتى السابعة صباحًا، لم يتوقف الميدان عن استقبال المتظاهرين في أي وقت.

في هذا اليوم أيضًا، أعلن التلفزيون المصري قيام الحكومة الجديدة برئاسة أحمد شفيق، وبقاء محمد حسين طنطاوي في منصبه وزيرًا للدفاع، وأحمد أبو الغيط وزيرًا للخارجية، وأنس الفقي وزيرًا للإعلام، وسامح فهمي وزيرًا للنفط، وإقالة حبيب العادلي وزير الداخلية السابق وتعيين اللواء محمود وجدي بدلًا منه[259]. وأثار في حينه قبول المثقف والناقد المعروف جابر عصفور تعيينه وزيرًا للثقافة استهجان عدد من المثقفين المصريين والعرب.

أصدرت القوات المسلحة في هذا اليوم أيضًا بيانًا أكدت فيه أنها لن تستخدم العنف ضد أبناء مصر، مؤكدةً أنها على دراية بالمطالب المشروعة التي ينادي بها المواطنون الشرفاء، وأن الجيش يكفل حرية التعبير عن الرأي وحماية المسيرات السلمية طبقًا لنص الدستور، مع تحذيرها في الوقت نفسه الخارجين على القانون الذين «يعملون على ترهيب المواطنين وترويع أمنهم»[260]. وفي الحقيقة، عنى مجرد صدور بيانات عن الجيش تختلف لهجتها عن لهجة النظام وتخاطب المواطنين المصريين بشكل مباشر، تطورًا لا رجعة عنه، ونوعًا من إثبات الوجود المستقل داخل النظام، إن لم يكن انقلابًا ناعمًا على الرئيس. كان الجيش في تلك المرحلة القصيرة يرسل إشارات مستمرة فحواها أنه ليس مبارك، وكان ذلك قبل أن تبدأ شخصيات من داخل النظام، مثل أمين عام جامعة الدول العربية آنذاك عمرو موسى، بالدعوة إلى انتقال سلمي للسلطة في مصر، من عهد إلى عهد.

---

(258) معلومات متقاطعة من شهادات مجموعة من الناشطين: إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014).

(259) «إعلان تشكيل الحكومة المصرية الجديدة،» (رويترز عربي، 2011/1/31)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE70U0U120110131>.

(260) «بيان من القوات المسلحة لن نستخدم العنف ضد أبناء مصر،» الشروق، 1/ 2/ 2011، ص 1.

فعندما تحرك الجيش تحركت معه شخصيات من داخل النظام تدرك توازن القوى القائم فيه.

ألقى عمر سليمان، في أول ظهور له بعد تولّيه منصب نائب الرئيس، خطابًا في العاشرة مساءً قال فيه إن مبارك كلّفه فتح حوار فوري مع جميع القوى السياسية في شأن المشكلات الأساس التي تتعلق بالإصلاح السياسي والديمقراطي، على أن يدور الحوار في فترة زمنية لم يحددها الخطاب. وأشار إلى أن مبارك وجّه تعليماته بضرورة مراعاة تقارير محكمة النقض في شأن الطعون الانتخابية على عضوية مجلس الشعب، داعيًا إلى أن تكون أولوية الحكومة القادمة هي مكافحة الفساد والبطالة[261].

أما أبرز ما تضمنه الحراك النخبوي في هذا اليوم، فكان إنشاء أربعة أحزاب، إضافة إلى قيام عدد من الشخصيات العامة بتأليف تحالف باسم «الائتلاف الشعبي للتغيير» الذي جمع بين الوفد والتجمع والناصري والغد وشخصيات عامة على رأسها كمال أبو المجد والعالِم أحمد زويل الحائز جائزة نوبل، لمواجهة ما سمّاه السيد البدوي «الفراغ السياسي بعد تصاعد حركة الاحتجاج الشعبي المطالبة بإسقاط النظام». وأوضح البدوي أن الائتلاف سيباشر رفع المطالب التي تحث على ضرورة «استجابة الرئيس مبارك للمطالبة الشعبية وترك منصبه كرئيس للجمهورية، بعد أن أسقطت التظاهرات والاحتجاجات شرعية نظامه»[262]، وبهذا تكون هذه أول محاولة لتنظيم صفوف المعارضة الحزبية في إطار الثورة، وسنناقشها عند أول خطوة قامت بها في 2 شباط/ فبراير.

على الصعيد الدولي، عبّر البيت الأبيض عن ارتياحه لضبط النفس الذي أبدته القوات المسلحة في التعامل مع المتظاهرين، وكشف عن اتصالات مكثفة مع الجانب المصري على مدار الأسبوع، ممتنعًا عن ذكر مصير مبارك، ومشيرًا إلى

(261) «عمر سليمان فى أول خطاب له: مبارك كلفني بالحوار مع المعارضة، إعادة انتخاب الشعب في الدوائر الباطلة.. وتحقيق التوازن بين الأجور والأسعار،» الشروق، 1/ 2/ 2011، ص 1.

(262) «المعارضة تجتمع على «حكومة ائتلاف وطني» وتختلف على تولي البرادعي رئاستها،» الشروق، 1/ 2/ 2011، ص 3.

أن هذا يقرره الشعب المصري لا الحكومة الأميركية[263]. كما رشحت معلومات عن «مباحثات هاتفية» بين وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس وقائد الجيوش الأميركية الأميرال مايك مولن مع نظيريهما المصريين المشير حسين طنطاوي والفريق سامي عنان[264]. واختارت كلينتون فرانك وايزنر، السفير السابق في القاهرة، لإرساله مع رسالة شخصية من الإدارة الأميركية إلى مبارك يوم 31 كانون الثاني/ يناير. كان وايزنر صديقًا لمبارك من أيام خدمته في القاهرة، وقد تلخصت توصياته بضرورة بقاء مبارك في الحكم، واتضح لاحقًا أن وايزنر نفسه يقدم خدمات علاقات عامة للحكومة المصرية في الولايات المتحدة.

يبدو أن توجيهات صدرت من أحمد عز إلى مسؤولي المحافظات في الحزب في 31 كانون الثاني/ يناير بتسيير تظاهرات تأييد للرئيس مع وعود للقادة الذين ينجحون في الحشد، وبعدها تحول ميدان مصطفى محمود إلى مكان تجمع مؤيدي الرئيس في هذا الأسبوع، ومنه انطلقت التظاهرة التي توجهت إلى ماسبيرو وميدان التحرير في يوم «موقعة الجمل»[265].

4- يوم 1 شباط/ فبراير

لم يكن الثوار في هذا اليوم بحاجة إلى يوم «جمعة» لحشد أكبر عدد ممكن من المتظاهرين الخارجين من المساجد؛ إذ لبّت الجماهير العريضة دعوة الثوار التي عمّمتها وسائل الإعلام العربية، والتي كانت في تلك الفترة بديلًا من القنوات والمحطات الفضائية المصرية المنحازة إلى النظام. وبذلت الفضائيات الحكومية جهدًا كبيرًا للحؤول دون إظهار الحشد، ببثّ صور لشوارع خالية، أو باستضافة

---

(263) «البيت الأبيض: الشعب المصري هو الذي يقرر ما يريد،» الشروق، 1/ 2/ 2011.

(264) «البنتاجون: تتشاور مع قادة مصريين. جيتس يتصل بطنطاوي وعنان يطلع مولن على آخر التطورات،» الشروق، 1/ 2/ 2011، ص 14.

(265) يعتبر بعض الباحثين تحركات أنصار النظام في هذا الأسبوع بداية الثورة المضادة في مصر. انظر: رابحة سيف علام، «الثورة المضادة في مصر،» في: نصار [وآخرون]، ص 393.

نحن نتفق مع هذه التقويم، لكن الباحثة تعتبر بعد ذلك أن كل تشكيك في نيات قيادة الجيش المصري، حتى من طرف شباب الثورة، تحول إلى رهان من رهانات الثورة المضادة، وكذلك كل من يكسر المقولة الشعبية «الجيش والشعب إيد واحدة» (ص 391). ونحن لا نتفق مع هذا الرأي.

عدد كبير من شهود الزور من سياسيين ومثقفين وفنانين مرتبطين بالنظام، ليشجبوا «الفوضى» في الشارع، وليتباكوا على الاقتصاد المصري، وليتّهموا الثوار بأوصاف متناقضة، تتراوح بين اتهامهم بالعمالة لجهات أجنبية أو التبعية لمنظمات وجماعات إسلامية، واتهامهم بأنهم شواذ وفوضويون. أدت الفضائيات العربية، خصوصًا قناة الجزيرة، دورًا بارزًا في تعطيل هذه الدعاية، لذلك لم تسلم من التشويش الفضائي. وغامرت فضائيات مصرية خاصة، مثل قناة «أون تي في»، في المشاركة في هذا الجهد لتعطيل الدعاية الرسمية(266).

خرجت المسيرات العفوية من جميع أنحاء القاهرة بشكل غير مسبوق، وتوافد المصريون هذه المرة من المحافظات كلها، إذ أدرك الجميع أن المعركة الحاسمة تجري في العاصمة، على الرغم من أن النظام أمر بوقف حركة القطارات(267). وفاقت الحشود في هذا اليوم التوقعات كلها، بما فيها توقعات المنظمين أنفسهم. وفي هذا اليوم، شاهد المصريون الطائرات الحربية والمروحيات تصول وتجول في سماء الميدان على ارتفاعات منخفضة، خارقةً جدار الصوت في تكرار لصور انتفاضة قوات الأمن المركزي في عام 1986، التي أدّى فيها سلاح الجو دورًا في إخافة الناس وتفريق تظاهراتهم، لكنَّ الرد هذه المرة كان هتاف المتظاهرين في الميدان «حسني اتجنن .. حسني اتجنن»، ساخرين من هذه المحاولات(268).

أ- الجيش والشعب

منذ هذا اليوم، شعرت الجموع بالثقة والطمأنينة والقوة إلى حدٍّ أن ميدان التحرير تحوَّل إلى مهرجان. فإضافة إلى الفاعليات الكرنفالية التي لحّنت شعارات الثورة، انتشر الباعة المتجولون أيضًا في دلالة سلوكية عفوية على تحوّل التظاهرات إلى ظاهرة عادية بالفعل. وكان مدهشًا في ذلك الوقت براعة المصريين

---

(266) شهادة ألبير شفيق، في 9 نيسان/ أبريل 2012.

(267) «قطاران فقط.. واحد للإسكندرية والثاني للصعيد. البلطجية يعتدون على سائقي الميكروباصات بالمحافظات لمنعهم من نقل المشاركين إلى المظاهرة المليونية،» الشروق، 2/ 2/ 2011، ص 8.

(268) معلومات متقاطعة من شهادات: إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014).

في الاحتفال وإشاعة جوٍّ من الصمود والنضال والترفيه التي دفعت كثيرين ممن ليسوا في وارد التظاهر أصلًا إلى النزول إلى الشوارع للمشاركة والمشاهدة. ولا شك في أن هذا التطور حمل في طيّاته رسالة مدنية للمجتمع الدولي؛ فحتى من توجه إلى الميدان بدافع حب الاستطلاع و«الفرجة» أو التسلية، أكسب الثورة صورة مدنية وسلميةً وإن كان ذلك غير مقصود، وجعلت جهد النظام لتشويه الثورة بلا معنى. لكن أغلبية من كانوا في الميدان تواجدت للسبب الفعلي وهو الاحتجاج و/ أو التأثير السياسي وتغيير النظام.

في هذا اليوم، جمع الفريق سامي عنان بعض مساعدي وزير الدفاع وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بعلم المشير طنطاوي من دون حضوره منعًا للحرج، وصيغ بيان للقوات المسلحة تعلن فيه انحيازها إلى الشعب، وافق عليه المشير. قوبل البيان بالتصفيق في الميدان. واستدعي بعده المشير وسامي عنان لمقابلة مبارك الذي فاجأ المشير بالسؤال: «إذًا أنتم حسمتم موقفكم يا حسين؟»، وأضاف «أذكركم بأن واجبكم حماية الشرعية»[269]. ومن الجدير بالذكر أن رئيس الأركان سامي عنان كتب في مذكراته القصيرة التي نشرها في صحيفة الوطن في أيلول/ سبتمبر 2012، أن فكرة الانقلاب الناعم كحل وحيد راودته في الطائرة في طريق العودة من الولايات المتحدة، وأنه صارح المشير طنطاوي بها، مؤكدًا فكرة الرئاسة الانتقالية باسم المجلس العسكري تحضيرًا لانتخابات رئاسية، عند وصوله في 28 كانون الثاني/ يناير، وأن الأخير طالبه بعدم تكرار الحديث في الموضوع[270].

ب- الخطاب العاطفي

أذاع التلفزيون المصري أن مبارك سيُلقي خطابًا في تمام الساعة التاسعة مساءً من الأول من شباط/ فبراير، لكن الخطاب بث في منتصف الليل. كان ذلك خطابًا عاطفيًا، عرض فيه تاريخه النضالي من أجل مصر، ورغبته في الموت على أرض الوطن، متعهدًا بعدم الترشّح للرئاسة مرة أخرى، وداعيًا مجلسي الشعب والشورى إلى تعديل المادتين 76 و77 من الدستور المتعلقتين بآليات الترشّح لرئاسة

(269) «الوطن تنشر مذكرات الفريق سامي عنان،» على الموقع الإلكتروني:
<http://www.elwatannews.com/news/details/331085>.

(270) المصدر نفسه.

الجمهورية، مؤكدًا أنه سيتابع في ما بقي من ولايته تنفيذ تكليفاته للحكومة، وسيتأكد من التسليم السلمي للسلطة، مطالبًا الجهات الرقابية والقضائية بفتح تحقيق في حالة الانفلات الأمني وتقديم المتسببين فيها إلى المحاكمة. وبنبرة لا تخلو من العاطفة، خيّر مبارك الشعب بين الاستقرار والفوضى، مشيرًا إلى أنه حاول في الآونة الأخيرة فتح الباب للحوار، لكنَّ بعض القوى السياسية حال دون ذلك[271].

على الرغم من التنازلات التي تضمّنها خطاب مبارك هذا، فإن الخطاب كان الضربة الأكبر التي يوجهها النظام إلى جهد الثوار. وأجمع المراقبون حينها على أن الخطاب لامس وترًا حساسًا في عاطفة الشعب المصري، خصوصًا بعدما أعقبته موجة من البكائيّات التي مارسها الإعلاميون المرتبطون بالنظام، طالبين من المتظاهرين إعطاء الرئيس المكلوم فرصة. أحسّ عدد كبير من المتظاهرين بأن الرئيس يتلاعب بالكلمات، فهتفوا ضده وشتموه، وعاد منهم من كان يستمع إلى الخطاب في المقاهي المتناثرة حول الميدان إلى قلب الميدان للتظاهر، لكن آخرين تأثروا بشكل مختلف. وفي الواقع، شطر[272] هذا الخطاب المتظاهرين أول مرة، إذ جادل عددٌ كبير منهم بأنه لا ضير في أن يُترك له منصبه حتى مضي

---

(271) «مبارك لن أترشح لفترة رئاسية جديدة: الرئيس يطالب البرلمان بتعديل المادتين 76 و77 من الدستور،» الشروق، 2/ 2/ 2011، ص 1، وفيديو الخطاب متاح على الموقع الإلكتروني:
<http://www.youtube.com/watch?v=2aefYvX9YAc>.

(272) من شهادة هاني محمود (5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015): «ليس صحيحًا أن خلوّ الميدان من بعض الشباب في هذه الليلة كان نتيجة الخطاب. بالفعل كان الميدان تلك الليلة في أضعف حالاته وكانت أعداد المعتصمين هي الأقل، وذلك لسبب بسيط هو أن حالة الثقة التي بثّتها المليونية والأعداد الغفيرة التي شاركت فيها، دفعت عددًا من المعتصمين إلى الشعور بالارتياح، بالصورة التي جعلتهم يفكرون في الذهاب إلى بيوتهم (كان كثيرون منّا مرابطين في الميدان منذ جمعة الغضب أو اليوم التالي لها بأحسن تقدير، ولم تكن لدى أغلبيتنا - حتى تلك اللحظة - خيمة يرتاح فيها، فلم نغير ملابسنا ولم نأكل أو نستحم في خلال أربعة أيام)، لذلك انصرف كثيرون من المعتصمين عقب المليونية لتغيير ملابسهم أو إحضار أغراضهم الشخصية.

حين جاء موعد الخطاب احتشد الميدان في الأماكن التي يمكن متابعة كلمة مبارك من خلالها .. سواء شاشة العرض التي أقيمت في داخل الميدان، أو على المقاهي القريبة، ومنذ أول دقيقة عرف الجميع أن مبارك يتلاعب بالكلام ويعزف على عواطف المصريين، وبدأت التعليقات والهتافات ضده، وفور نهايته انطلقت الجموع من أمام المقاهي المتناثرة حول الميدان عائدين إلى داخله والهتافات كلها سبٌّ وشتائم لمبارك بصورة تلقائية وبألفاظ نابيةٍ.

الشهور الستة الباقية من ولايته، في حين حذّرت الحركات الثورية من أن إخلاء الميدان يعني إعطاء النظام الفرصة لتثبيت أركانه مرةً أخرى، ومن ثم الانتقام من الجميع، فإعادة إنتاج حالة الغضب غير مضمونة[273].

فور عودة بعض الناشطين إلى الميدان مباشرة (أي بعد أقل من 5 دقائق من الخطاب)، وجدوا عند كل مدخل تقريبًا أشخاصًا جاءوا من منازلهم، شبابًا وسيدات، يناقشون المعتصمين في جدوى بقائهم في الميدان بعد وعود الرئيس، قائلين: «نسيبه يكمل مدته ... دا زي أبونا ...». حضر هؤلاء مع الخطاب (وليس بعده) وبشكل مخطط، كلهم يرددون القول نفسه، وهم أنفسهم من اشتدت معهم وتيرة الجدل، وبانت بوادر الاشتباكات. كان واضحًا أن مشهدًا آخر يوازي التحرير الثائر ضد مبارك يجري إعداده. استنفر الميدان، وطلب القادة من قوات الجيش منع دخول مؤيدي مبارك، فكانوا يردون عليهم: «هذه حرية التعبير، ومن حق المؤيدين التواجد مثلكم هنا»[274].

في الوقت ذاته، بدأ «أنصار مبارك» تنظيم تظاهرات في ميدان مصطفى محمود، معلنين عن توجههم إلى ميدان التحرير في اليوم التالي[275]. كان الأثر الذي أحدثته كلمة مبارك الفرصة الأولى التي لاحت لأنصار النظام من الحزب الوطني للدفع بهذه الاحتجاجات المضادة التي يمكن اعتبارها الجذر الأول للثورة المضادة. في تلك الأثناء، كان الثوار على معرفة تامة بالجهد الذي يقوم به رموز الحزب الوطني من تجميع البلطجية وإعدادهم ومهاجمة الميدان، فاتخذت خطوات لتشديد تأمين الميدان[276].

خلافًا للانقسام العفوي الذي ضرب الشارع غير المنظم في هذا اليوم، كانت النخبة السياسية المعارضة تعبّر عن مواقفها، جامعةً بين ما تراه واقعيًا ضمن مطالب

---

(273) معلومات متقاطعة من شهادات: إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014).

(274) من شهادة هاني محمود للمؤلف، في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

(275) معلومات متقاطعة من شهادات: خالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

(276) شهادة خالد عبد الحميد، في 27 أيار/ مايو 2014.

المتظاهرين وما تراه جادًّا في طرح النظام. في ذلك الوقت، كان الجلوس على طاولة الحوار مع النظام ما زال يُعتبر خيارًا جادًّا وواقعيًا. وحتى البرادعي، الذي رفض الخطاب في تصريح إلى قناة العربية في اليوم ذاته واعتبره خديعة، مؤكدًا أن تنحّي مبارك وسقوط نظامه يكفلان الاستقرار في البلاد، لم يستبعد الحوار مع عمر سليمان. ولا شك في أن تصريحات البرادعي في تلك الفترة حملت تلميحًا إلى أن سليمان يمثّل البديل الموضوعي لمبارك، وكان حريصًا على أن يذكر اتصالاته مع قادة الجيش ومع السفارات الأجنبية المختلفة، إذ كان يتمتّع بصلات مع مؤسسات النظام وبشعبية عالية لدى المتظاهرين. ولا ريب في أن البرادعي، كمنافس من خارج الأحزاب المعروفة ومن خارج المؤسسة العسكرية في الوقت ذاته، أثار حساسية قوى المعارضة الأخرى. وفي تعبيره عن واقعيته، اقترح البرادعي خيارين: الأوّل تأليف مجلس رئاسي مكوّن من ثلاثة أشخاص، اثنان منهم مدنيان وواحد عسكري؛ والثاني تفويض الرئيس صلاحياته إلى نائبه لفترة انتقالية، إلى حين إقرار دستور جديد وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية[277].

شذَّ موقف جماعة الإخوان المسلمين الذي حمله بيانها الموقّع من مرشدها العام، عن مواقف الباقين، إذ رفض التفاوض «مع النظام الذي سقط برئيسه وبرلمانه وحزبه وحكومته»، ودعا إلى تأليف حكومة وطنية انتقالية تقوم بتسيير شؤون البلاد وإجراء انتخابات برلمانية وتعديل الدستور والإعداد لانتخابات رئاسية حرة ومباشرة[278]. لكنَّ تطوّرات الحوادث في الأيام التالية ستوضح ارتباك الجماعة، بعودتها عن هذا الموقف الثوري إلى الحوار حين دُعِيت إليه.

كان السياق العام للبيانات المشتركة لقوى المعارضة يميل إلى الجذريّة، كما في حالة البيان الذي صدر عن البرلمان الشعبي الذي رفض الخطاب واشترط أن يكون الحوار مقرونًا برحيل مبارك[279]، لكنّها (أي قوى المعارضة) تميل

(277) «البرادعي يناقش مع الأميركيين والأوروبيين مرحلة «ما بعد مبارك»،» الشروق، 2/ 2/ 2011، ص 2.

(278) «ائتلاف المعارضة لن نقفز على ثورة الشباب،» الشروق، 2/ 2/ 2011، ص 2.

(279) «القوى السياسية ترفض خطاب مبارك وتستعد لجمعة الرحيل،» اليوم السابع، =

إلى الواقعية في بياناتها وتصريحاتها المنفردة. فعلى سبيل المثال، كان اعتراض حمدين صباحي على خطاب مبارك عدم تضمنه تعديل المادة 88 من الدستور التي تتيح الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات[280]، بينما طالب حزب الوفد باحترام رأس الدولة وتاريخه، لافتًا إلى أن إصلاحات مبارك غير كافية[281]. فصوغ البيانات الجماعية يجري غالبًا في ظل المزايدة بين القوى المتفاوضة، في حين أن البيان الذي يتحمل مسؤوليته حزب ما بمفرده يكون أكثر حذرًا في احتساب النتائج المترتبة عنه، ولا سيما حين يتعلق الأمر بأحزاب أمضت مرحلة عملها السياسي معارضة رسمية، أو تعمل في مناطق رمادية، في حال شد وجذب مع النظام، تتضمّن صلات واتصالات دورية مع ممثليه.

استغل النظام الارتباك الذي أصاب الرأي العام المصري، فحاول احتواء الثورة، وأجرى رئيس الحكومة المكلّف أحمد شفيق عددًا من الحوارات، كان بينها اتصال مع التلفزيون المصري، أشار فيه إلى أن الحكومة «في سباق مع الزمن لتلبية مطالب السواد الأعظم من الناس»، وأنه مستعد للحوار مع المتظاهرين في ميدان التحرير بنفسه. واستنكر تعرّض المتظاهرين لمبارك، معتبرًا أن ليس من حق أحد الطلب من الرئيس عدم الترشح للانتخابات القادمة، فذلك غير دستوري[282]. في الحقيقة، عبّرت تصريحات شفيق عن أسلوب المناورة الذي اعتمده النظام آنذاك. فالرئيس في خطابه لا ينوي الترشّح، لكن من حقه الترشح بحسب خطاب رئيس حكومته.

مع نهاية هذا اليوم، كان الموقف الدولي استقر عند حال الغموض؛ إذ نقلت وكالات الأنباء خبر اتصال الرئيس الأميركي باراك أوباما هاتفيًا بمبارك، في مكالمة استمرت نصف ساعة، قال له فيها إن على عملية انتقال السلطة أن تبدأ فورًا، من دون الإشارة مباشرة إلى ضرورة تنحّي مبارك. ترافق هذا الاتصال مع

= 2/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345309>.

(280) «ردود أفعال متفاوتة على خطاب الرئيس،» الشروق، 2/ 2/ 2011.

(281) «المعارضة ترفض الحوار قبل رحيل مبارك، الشباب لن يسمحوا لأي تيار أو شخص أن ينقض على ثورته،» الشروق، 2/ 2/ 2011.

(282) «شفيق: ما يحدث في محافظات مصر ليست ثورة أو انتفاضة وإنما تعبير حاد عن الرأي،» الشروق، 2/ 2/ 2011.

زيارة المبعوث الأميركي إلى القاهرة ليجري لقاءات مع أقطاب القيادة المصرية على المستويات كلها[283].

يبدو أن كثيرين من المتظاهرين، من خارج النواة النضالية الصلبة، بدأوا بإخلاء الميدان بعد منتصف الليل، بسبب التعب عند بعضهم والاستشعار عند بعضهم الآخر بالخطة من حضور مؤيدي مبارك، أو بسبب تأثير الخطاب فيهم. انتشر في أوساط كتّاب النظام اتهام للإخوان بأنهم حاولوا منع الشباب من إخلاء الميدان، لأنهم لم يكونوا معنيين باستقرار مصر[284]. كادت السياسة في هذا اليوم تخطف المبادرة من أيادي المتظاهرين، لكنَّ جهد النظام المصري الناعم لاحتواء الثورة التي لم يتجاوز طول مدتها أربعًا وعشرين ساعة، ستنتهي سريعًا وبشكل غير متوقع في اليوم التالي، حين تشهد شوارع القاهرة أكثر المشاهد سوريالية وبدائيّة في محاولة غير ناعمة، وغير «احتوائية» على الإطلاق، للانقضاض على الثورة. مع ذلك، تواصل جهد النظام الذي وعد به مبارك، بما فيه نشاط عمر سليمان وأحمد شفيق.

تاسعًا: موقعة الجمل (2-3 شباط/ فبراير)

لم يكن هذا اليوم عاديًا من أول أيام الثورة، بل كان نقطة تحوّل مفصليّة على الصعد كلها؛ فعلى الصعيد الشعبي، حسم نهائيًا في هذا اليوم احتمال أن تصدق نيات النظام بالإصلاح؛ وعلى الصعيد الدولي، مع تناقل وسائل الإعلام العالمية صورًا بدائية لراكبي جمال وأحصنة يهاجمون المتظاهرين في ميدان التحرير، بدا وكأنَّ النظام أطلق، من دون قصد منه، رصاصة الرحمة على نفسه بنزوع أوساط منه لاستئصال شأفة الثورة بوساطة قمع متظاهرين عزّل في الميدان.

كان عدد المحتشدين في الميدان قد تراجع؛ فبعد «الخطاب العاطفي» الذي ألقاه مبارك في الليلة السابقة، غادرت مجموعات كبيرة من المتظاهرين، إذ قوبل الخطاب بارتياح عام، واستعادت المؤسسة الحاكمة ثقتها بذاتها. ونظّمت الأوساط

(283) «أوباما ينصح مبارك بعدم الترشح في الانتخابات المقبلة،» الشروق، 2/ 2/ 2011، ص 2.

(284) يكرر الفريق سامي عنان هذا الاتهام للإخوان في مذكراته. انظر: «الوطن تنشر مذكرات الفريق سامي عنان،» تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/331085>.

المؤيدة للنظام تظاهرات تأييد للرئيس، وعادت خدمات الإنترنت والهاتف المحمول إلى العمل. في هذه الأجواء، فكّر من فكّر بتوجيه التظاهرات المؤيدة لمبارك إلى التحرير، وبدأت مجموعات من البلطجية من المناطق المختلفة في التجمع حول ميدان التحرير، واندسّ بعضهم بالفعل لافتعال المشكلات وسط الميدان. ويعرف المصريون الاندساس بين صفوف الناس لافتعال المشكلات باعتبارها طريقة تقليدية اعتادوا التعرض لها في المواسم الانتخابية، حيث تعمّد مرشّحو الحزب الوطني آنذاك الدفع بـ «البلطجية» لافتعال مشكلات في اللجان الانتخابية التي يخسرون فيها بهدف إغلاقها.

يعتقد عبد اللطيف المناوي في كتابه أن مجموعة الرئاسة (جمال مبارك وأعوانه) وجّهت المتظاهرين إلى التحرير للصدام مع الآخرين. وطلب منه وزير الإعلام، المقرّب من المجموعة، أن يعلن في التلفزيون أن الطريق إلى التحرير صارت آمنة. وفي حوالى الثالثة عصرًا، تدفّق الألوف من مؤيدي مبارك إلى ميدان التحرير، ومن ضمنهم مجموعة من نزلة السمان ممن يعتاشون على السياحة في الهرم جاءت على الخيل والجمال. لكن المؤلف برّأ هذه المجموعة من تعمّد الهجوم على المتظاهرين، واعتبر أنهم جاءوا للتظاهر تأييدًا لمبارك[285]. ويذكر أن ضابط أمن كبيرًا اتصل به طالبًا إرسال فريق لتصوير تظاهرة تأييد نظمها رجل أعمال كبير في القاهرة[286]. قدّر المناوي أنه في تلك الفترة لم يبق في الميدان إلا ما يقارب عشرة آلاف متظاهر، ثلاثة أرباعهم من التيارات الإسلامية المتشددة والإخوان، وحاول الأخيرون منع من أراد الانسحاب من المتظاهرين الذين اقتنعوا بالخطاب أو أثّر فيهم[287]. لكن الشهادات التي جمعناها من المشاركين في الميدان والقادة الشبابيين، وهي كثيرة، تختلف تمامًا مع هذا التقدير وتكذّبه. إذ كان العدد أكبر بكثير، وكان التواجد منوّعًا جدًّا، وبرز الإخوان بقدرتهم التنظيمية، لا شك في ذلك. لكن تنوع المشاركين في الميدان لم يختلف جذريًا عن السابق.

بحسب شهادات عدد من الثوار، أكدها بعد ذلك تقرير تقصّي الحقائق الذي

(285) المناوي، ص 295-296.

(286) المصدر نفسه، ص 301.

(287) المصدر نفسه، ص 291. سبق أن اقتبسنا كلامًا شبيهًا للفريق سامي عنان.

صدر في عهد حكومة شرف، حرّك عددٌ من رموز الحزب الحاكم مجموعات من البلطجية المسلحة بالأسلحة البيضاء من المناطق الشعبية التي يمتلكون فيها نفوذًا[288]، كما شجّعوا عددًا كبيرًا من سكان منطقة نزلة السمان. وأكد كمال أبو عيطة في شهادته لمشروع التوثيق الذي نقوم به أن قيادة الحزب الوطني جنّدت البلطجية من خلال اتحاد العمال الذي يؤجرهم مرشحو الحزب من أجل المساهمة في تخريب الانتخابات أو تزويرها، وأن أموالًا طائلة دفعت ثمنًا للرخام الذي استخدم ضد المتظاهرين، وأن رئيس الاتحاد ووزيرة القوى العاملة وموظفي القوى العاملة وموظفي الاتحاد شوهدوا برفقة البلطجية المؤجرين عند مقرّ جريدة الأهرام، حيث دخلت الوزيرة لتستريح قليلًا. كما شوهد من فوق الجسر المحامي مرتضى منصور ورجل الأعمال محمد أبو العينين اللذان أشرفا على الإعداد للهجوم[289].

تحرّكت جموع البلطجيّة بجِمالهم وخيولهم وأسلحتهم البيضاء على جسر السادس من أكتوبر، وتركتهم قوات الجيش المنتشرة يمرون من أمام مبنى التلفزيون (ماسبيرو)، ثم أفسحت لهم الطريق من محيط ميدان التحرير. وما أثار الشكوك في شأن تواطؤ الجيش آنذاك هو تصريحات أحد ضباط الجيش في ساعة مبكرة من اليوم من أنّ على المتظاهرين العودة إلى ديارهم لأن رسالتهم وصلت[290]! وتبيّن من مقابلة تلفزيونية على قناة دريم المصرية مع القيادي في جماعة الإخوان المسلمين محمد البلتاجي الذي كان متواجدًا آنذاك في الميدان، أن ضابطًا في الجيش برتبة لواء طلب مقابلته شخصيًا في صباح هذا اليوم ليحذّره من إراقة الدماء التي ستحصل عند وصول «أنصار حسني مبارك» الذين لهم الحق بالتواجد في الميدان كما للثوار الحق في ذلك، بل وعرض اللواء على البلتاجي المساهمة في تأمين خروج الثوار من الميدان وتأمين وصولهم إلى بيوتهم

---

(288) بحسب الشهادات، كانت أغلبية المجموعات التي تحركت إلى ميدان التحرير من مناطق السيدة زينب ومصر القديمة والمناطق العشوائية، ولهم علاقة وطيدة بمرشحي الحزب الوطني وأعضائه: فتحي سرور والأحزاب الموالية للنظام مثل رجب هلال حميدة وأحمد فضالي وأعضاء الحزب الوطني في القليوبية والقاهرة والجيزة والمستشار مرتضى منصور.

(289) من شهادة كمال أبو عيطة، مقابلة شخصية أجراها معه إسلام حجازي في القاهرة في 12 نيسان/ أبريل 2012.

(290) «البلطجية يعلنون الحرب على التغيير. القوات المسلحة تطالب المتظاهرين بالعودة لمنازلهم،» الشروق، 3/ 2/ 2011، ص 1.

سالمين[291]. وأثيرت شائعات أن البلتاجي قصد عبد الفتاح السيسي، ما يؤكد أنه كان ضالعًا منذ مرحلة مبكرة في مسألة تجنيد الثورة المضادة[292]، لكن البلتاجي نفى صحة هذه الشائعات.

يذكر مدير قطاع الأخبار في حينه أن في السابعة والربع مساءً وصل إلى التلفزيون خبر من القوات المسلحة، منسوب إلى مصدر أمني، وهو أن على الجميع إخلاء الميدان، وجاءه خبرٌ ثانٍ منسوب إلى مصدر أمني، أن عناصر إخوانية تُلقي كرات من النار على المتواجدين في الميدان لإشعال نار الفتنة[293]. نظمت محاولة لإرسال بلطجية ورجال أمن وعسكريين بلباس مدني (بينهم قناصة) لتفريق من بقي في الميدان بالرصاص وزجاجات المولوتوف، كما جرى تنظيم غطاء إعلامي للأمر باتهام الإخوان. ولا شك لدينا في أن الجيش والأمن كانا على علم بهذه المحاولات. واتُّبِع الأسلوب نفسه في تنظيم الاستفزازات العنيفة واتهام الإخوان وغيرهم بها إبان التحضير للانقلاب عشية 3 تموز/ يوليو.

ترك الجيش للنظام أمر حسم مسألة الثورة بأنصاره إذا استطاع، وسيكون للجيش موقف آخر حين لا يتمكن النظام من ذلك. لكنه وعد - كما يبدو - ألا يعرقل محاولة النظام هذه، بل بأن يسهلها. وهو في هذه الحالة بات يتعامل مع طرفين، ويضع نفسه فوقهما، أو يتظاهر بذلك كما فعل لاحقًا بعد عامين، حين تحدث عن طرفين، الرئيس مرسي والمتظاهرين، أمام الاتحادية، محاولًا أن يتخذ موقعًا يبدو فيه فوق الأطراف، مع أنه في الحقيقة كان ينتهز فرصًا كهذه لتمرير رسالة أنه القادر على حكم مصر، أما الآخرون فأطراف متصارعة لا يمكنها إلا أن تنتج الفوضى، ولا يمكن لأحدها أن يحكم الآخر.

---

(291) دينا مصطفى، «حمزة والبلتاجي يناقضان رواية أحمد شفيق حول «موقعة الجمل»،» (بوابة الأهرام، 11/ 6/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/218608.aspx>.

أجريت المقابلة في برنامج «العاشرة مساءً» على قناة دريم بتاريخ 10/ 6/ 2012، متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=CziXggD6mY0>.

(292) فيديو لمقابلة مع محمد البلتاجي في برنامج العاشرة مساء يحكي فيه عن مقابلة مع اللواء عبد الفتاح من المخابرات في الثانية من ظهر الأربعاء. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=ZnrXanmZuRs>.

(293) المناوي، ص 307.

في الساعة العاشرة من صباح 2 شباط/ فبراير، أصدر الجيش بيانًا تلاه عبر التلفزيون المصري الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع إسماعيل عثمان، حذّر فيه من مخاطر عدم الاستقرار، وطالب المتظاهرين بمغادرة الميدان «لأن مطالبهم فهمت وكلامهم سمع»[294]. في هذا الوقت، كان الحشد ضد متظاهري الميدان قد بدأ. وفي هذه المرحلة، كانت المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية تعتقل صحافيين أجانب ومعارضين تأكيدًا لفكرة وجود مؤامرة خارجية هدفها المسّ باستقرار مصر. من الواضح أن الجيش على اطلاع مسبق بخطط الاعتداء على الميدان، وبنى بيانه على ذلك، وعلى خطاب مبارك الثاني.

في حدود الثانية ظهرًا، بدأ هجوم «البلطجية» المدبّر على ميدان التحرير، وسرعان ما انهارت التحصينات التي أقامها الثوار في اليوم السابق. وفي أثناء تأمين الثوار شارع طلعت حرب (أحد مداخل الميدان)، رأوا عند وقوع الهجوم ماجد بولص (وهو ضابط برتبة نقيب عُرف بـ «أسد الميدان» بسبب موقفه الشجاع عدم تدخل الجيش لفض اعتداءات أنصار مبارك الذي أصدرته القيادة العليا للقوات المحيطة بالميدان ورفضه) يُشهر سلاحه الآلي ويطلق النار فوق رؤوس مهاجمي الميدان الذين هربوا من أمامه ... وبفضل هذا الضابط بقي شارع طلعت حرب آمنًا من البلطجيّة[295].

كان هذا التصرّف فرديًا، حيث راح يتدفق من باقي مداخل الميدان مئات «البلطجية» بأسلحتهم البيضاء وخيولهم وجمالهم. والجيش الذي لم يسمح بدخول المساعدات إلى الميدان، بما فيها الطعام والأغطية، سمح لمواطنين يركبون الخيول والجمال ويشهرون الأسلحة البيضاء بالدخول إلى الميدان ببساطة![296].

---

(294) «القوات المسلحة تناشد الشباب العودة إلى ديارهم،» (بوابة الأهرام، 2/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 4/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/36355.aspx>.

(295) شهادات متقاطعة من شبان ساهموا في حراسة مداخل الميدان في ذلك اليوم. وكان شباب الإخوان قد تولى حراسة مدخل عبد المنعم رياض، وشباب العدالة والحرية تولى حراسة مدخل محمد محمود. وساهم شباب «الألتراس» بجهد فائق لحماية الميدان في هذا اليوم.

(296) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

كانت تلك معركة دموية استطاع عن طريقها «البلطجية» اختراق الميدان، ولم يجد المتظاهرون وسيلة للدفاع عن أنفسهم إلا تكسير أرصفة الميدان للحصول على حجارة يقذفونها على المعتدين. وبعد أن استوعب الثوار المفاجأة، ردّ المتظاهرون بهجوم مضاد، مستخدمين العصي والحجارة ومستهدفين قوائم الخيول والجمال. وبرزت روح الشجاعة والتضحيّة كعامل رئيس في صمود ثوار التحرير، وسرعان ما عاد التنظيم مرةً أخرى وتحوّل الميدان إلى ما يشبه خليّة النحل، واستخدمت الفتيات حقائبهن وخمائرهن لحمل الحجارة[297]. وساهمت المنصة في توجيه جموع الشباب لسد الثغرات في الميدان ولمواجهة الهجمات.

في هذه الأثناء، أصدرت هيئة مكتب الإخوان المنعقدة يومها في مقر «نواب الإخوان المسلمين» في شارع الإخشيد في المنيَل قرارًا بالانسحاب من الميدان، وقام بتبليغه محمود عزت. وكان رشاد بيومي مسؤولًا عن المكتب في هذا اليوم، وأبلغ الشباب أن الأخبار توالت عن اقتحام مقر مكتب الإرشاد في المنيل، ومقر الجماعة في شارع جسر السويس، ومحاصرة «مواطنين» مع ضباط شرطة من المنيل لمقر النواب بالإخشيد. ووردت الأخبار من الميدان عن الهجوم على الاعتصام من الجهات كلها، فكان تقديرهم «أن الدولة قررت اليوم ذبح الإخوان». وادّعى محمود عزت لاحقًا أنّه اتخذ هذا القرار بعد وصول معلومات إليه أن الميدان فُضّ فعلًا، لكنَّ أحد قادة شباب الإخوان أكّد لنا أن القرار كان قد اشترط الانسحاب بعد التأكد من أن الجميع انسحبوا. وفي الأحوال كلها، تراجع المكتب عن القرار خلال ثلاث ساعات بعد مراجعة مكتب الإرشاد[298]. والحقيقة أن ما جرى على الأرض كان عكس أي تفسير لهذا البيان. إذ شارك شباب الإخوان، والإخوان المتواجدون في الميدان عمومًا، في التصدي للبلطجية بكل قوة.

يقول وائل غنيم، من شهادات جمعها هو، إن قمة الاعتداء في موقعة الجمل كانت مساء من جهة المتحف المصري، وكان المعتدون يقفون على مدرّعات

---

(297) معلومات متقاطعة من مجموعة من المقابلات مع: خالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

(298) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

الجيش حين كانوا يرمون الطوب على المتظاهرين، وزجاجات المولوتوف من أعلى المتحف، حصل إطلاق نار وقنص لاحقًا.

استمرت المواجهات عند المتحف المصري طوال الليل، حتى ساعات الفجر، ولمدة 12 ساعة، وحسم المتظاهرون المعركة بعد استخدامهم المولوتوف، على الرغم من أن البلطجية اعتلوا المباني المحيطة بميدان التحرير راجمين الثوار بقطع الرخام، لكن الثوار استطاعوا التسلق إليهم وردعهم[299].

في ردة فعل على ما حصل، جهّز المتظاهرون موقعًا لاحتجاز البلطجية موقتًا في محطة مترو عبد المنعم رياض، وسلّموهم إلى الجيش في اليوم التالي (قبل أن يقوم الجيش بإطلاق سراحهم). وساهم اثنان من قادة الإخوان المسلمين (محمد البلتاجي وصفوت حجازي) بمهمة دعم الميدان بمزيد من المتظاهرين من منطقة شبرا الخيمة[300]. بعد ذلك تغيرت الصورة تمامًا. إذ انقلبت، عند منتصف الليل، الموازين نهائيًا لمصلحة المتظاهرين الذين طاردوا المهاجمين حتى مطلع فجر اليوم التالي. وفي هذه المرحلة، لم يتورّع المعتدون عن استخدام الرصاص الحي، ما أدّى إلى مقتل ثلاثة متظاهرين على جسر السادس من أكتوبر[301].

ساهمت استغاثات المتظاهرين إلى الشعب المصري عبر قناة الجزيرة القطرية التي تفرّدت بتغطية الميدان على الرغم من تعرّض طواقمها للمخاطر، وكانت تنقل الحدث على مدار الساعة، بعودة آلاف المتظاهرين الذين كانوا قد غادروا مساء اليوم السابق. وبحسب الشهادات، كانت كلمة يوسف القرضاوي التي دعا فيها المصريين إلى أن يهبّوا للدفاع عن إخوانهم في ميدان التحرير، أبلغ الأثر[302]، إذ لم يكن المجتمع المصري في حينه منقسمًا على النحو الذي عرفته المرحلة الانتقالية في عهد مرسي ... وبعده.

---

(299) من شهادة وليد عبد الرؤوف، في 24 حزيران/ يونيو 2014.

(300) مقابلة مع عمرو جيفارا، في 23 نيسان/ أبريل 2012.

(301) معلومات متقاطعة من مجموعة مقابلات مع: إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011).

(302) معلومات متقاطعة من مجموعة مقابلات مع: إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011).

دُحِر المعتدون بعد مرور أكثر من اثنتي عشرة ساعة على أشرس مواجهة عرفتها الثورة المصرية، سقط فيها عشرة شهداء، واستشهد ثلاثة آخرون متأثرين بجروحهم في اليومين التاليين. كانت نتائج الاعتداء الذي صمد أمامه ثوار التحرير وخيمةً على النظام وأجهزته؛ إذ إضافة إلى ردات الفعل الدولية وحسم التعاطف الشعبي لمصلحة الثورة، أصبحت المؤسسة العسكرية المصرية بتواطئها (المختلَف على درجته) مع المعتدين على شفا مواجهة مع الثوار. ونرجّح أنّ هذه الحادثة كانت منعطفًا تحوّلت بعده المؤسسة العسكرية إلى مزيد من التمايز من مؤسسة الرئاسة المصرية.

مع أنه لم تصدر معلومات مؤكدة عن موقعة الجمل بوصفها سلوكًا شديد الحماقة وغير محسوب العواقب، نرجّح أن قادة الحزب الوطني اجتهدوا لتنفيذها من دون علم رأس النظام، إدراكهم أن النظام المصري يتجه إلى تقديمهم كبش فداء، فسارعوا إلى محاولة إخماد الثورة بأدواتهم المباشرة. وتناقض نمط السلوك الذي مثّلوه مع مضمون ونبرة «الخطاب العاطفي» وإنجازاته التي حققها. ويميل النظام السياسي من هذا النوع في أوقات الأزمات إلى التخلّص من بعض نخبه الوسيطة، واستبدالها كآليّة من آليات التكيّف واحتواء الغضب الشعبي. وسبق لأعضاء الحزب الوطني في هذه الأزمة أن شهدوا ترفيعهم وإزاحة من سلفهم في فترة صعود رجال نجل الرئيس جمال مبارك، كما يوضح ذلك جوشوا ستاتشر[303] وغيره من الباحثين. لذلك، من الممكن أن يأتي هذا التصرّف «طبيعيًا»، قام به رجال مبارك، وفي مقدمهم صفوت الشريف، استباقًا للحظة إزاحتهم. وربما نسّق هؤلاء مع الجيش باسم النظام لهذا الغرض في لحظة أرادت المؤسسة العسكرية إعطاء فرصة للنظام كي ينجو بنفسه. وفي الحقيقة، كان حدس هؤلاء صحيحًا؛ ففي اليوم التالي بعد هذه الواقعة، أعلن النائب العام عبد المجيد محمود توقيف عدد من قادة الحزب الوطني الحاكم، بينهم أحمد عز ومحمد جرانه وأحمد المغربي وحبيب العادلي، وعدد آخر من المسؤولين في بعض الهيئات والمؤسسات العامة،

---

(303) Joshua Stacher, *Adaptable Autocrats: Regime Power in Egypt and Syria*, Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures (Stanford, California: Stanford University Press, 2012), pp. 98-103.

ومنعهم من السفر خارج البلاد، وتجميد حساباتهم في البنوك[304]. لكن يهمنا أن نؤكد أن الجيش وأجهزة الأمن كانوا على علم بالأمر، ونخص بالذكر مدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع اللواء عبد الفتاح السيسي الذي كان قد عُيّن في هذا المنصب قبل عام من الثورة، أي في كانون الثاني/ يناير 2010.

أما على مستوى ردة الفعل الرسمي، فحاول النظام التنصل من المسؤولية عن واقعة الجمل، وهاجم عمر سليمان من هاجموا المتظاهرين وتعهّد بمحاسبة المسؤولين. أما أحمد شفيق (رئيس الوزراء)، فاعتذر في مؤتمر صحافي عن هذا الهجوم، ونفى علمه المسبق بما شهده الميدان من اعتداء على المعتصمين، وتعهّد بعدم تكرار تعرضهم للاعتداء، مضيفًا أن تحقيقًا فتح في هذه الحوادث[305]. كما أذاع التلفزيون المصري كلمة لشيخ الأزهر (أحمد الطيّب) دعا فيها الشباب المحتج إلى العودة إلى المنازل، والتوقف عن تلك المواجهة المحزنة، محذّرًا من أن هذه الحوادث تفتت وحدة الأمة[306]، في حين بدا نائب الرئيس في هذا اليوم متوسّلًا الحوار مع أحزاب المعارضة.

شهدت حوادث هذا اليوم إدانات شديدة من دول مختلفة، وفي مقدمها الولايات المتحدة الأميركية. إذ دانت هيلاري كلينتون (وزيرة الخارجية) أعمال العنف التي طاولت المعارضين والصحافيين، وطالبت الحكومة المصرية والجيش بالتدخل لحماية المتظاهرين، كما طالبت بالحوار بين المعارضة والحكومة للعمل على نقل آمن للسلطة، مشيرة إلى ضرورة إجراء انتخابات نزيهة في مصر[307]. أما

---

(304) «النائب العام يقرر منع عز والعادلي والمغربي وعدد من الوزراء من السفر،» اليوم السابع، 3/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345905>.

(305) «نائب الرئيس: مطالب الشباب مشروعة.. والاعتداء عليهم مؤامرة وسنحاسب المسؤول عنها حسابًا عسيرًا، شفيق يعتذر عن مذبحة الميدان ويتعهد بتحقيق عاجل،» الشروق، 4/ 2/ 2011، ص 1.

(306) «شيخ الأزهر يدعو ممثلين عن الشباب للقائه،» اليوم السابع، 2/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345567>.

(307) «تسلسل زمني: الأصداء وردود الفعل الدولية على أحداث مصر،» (بي بي سي عربي، 11/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/mobile/middleeast/2011/02/110203_egypt_reactions.shtml>.

كاثرين آشتون (مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي)، فدعت مبارك إلى التحرك بأسرع وقت ممكن لتحقيق مطالب المتظاهرين المتمثلة بتحقيق الانتقال السياسي[308]، فيما أعلنت ألمانيا أنها أجرت اتصالاتها بمحمد البرادعي، ودانت العنف الممارس ضد المتظاهرين، متسائلةً على لسان وزير خارجيتها إذا كانت الحكومة المصرية فهمت معنى الانتقال السلمي للسلطة[309].

في ردٍّ مباشر وسريع من جموع المصريين احتجاجًا على موقعة الجمل، احتشد مئات الآلاف منهم في ميدان التحرير للمطالبة برحيل مبارك، وتأكيد المطالب التي رفعها الثوار في الميدان. وأصدرت المجموعة الرئيسة الممثلة لما سيعرف في ما بعد بائتلاف شباب الثورة (حركة شباب 6 أبريل، حركة شباب من أجل العدالة والحرية، شباب الإخوان المسلمين، حملة دعم البرادعي، شباب حزب الجبهة الديمقراطية) بيانًا تدعو المصريين فيه إلى الاحتشاد في مليونية يوم الجمعة 3 شباط/ فبراير[310]. كان الاحتشاد في اليوم التالي بمنزلة رد حاسم على ما حصل في موقعة الجمل، ورسالةً واضحةً مفادها أن ثوار التحرير هم ممثلو الشعب.

في هذه الأثناء، تقاطرت شخصيّات كثيرة لزيارة الميدان ومحاورة الشباب. في المقابل، أحاط رجال من أمن الدولة بملابس مدنيّة بميدان التحرير، في محاولة لاعتقال القادة الوافدين والخارجين من الميدان متنكرين، كما استمرّ الجيش في ضرب حصاره على الميدان، مانعًا دخول أي مساعدات غذائية أو طبية، وشوهدت على كوبري قصر النيل مجموعات بلطجية ومعها عناصر أمن بلباس مدني يصادرون الطعام والأدوية. وخرج 40 شابًا من التحرير (أغلبيتهم من إخوان محافظة الفيوم) وطردوا هذه المجموعات. كما بدأ ثوار التحرير في

---

(308) «الاتحاد الأوروبي يدعو الرئيس مبارك لنقل السلطة،» اليوم السابع، 2/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345452>.

(309) «وزير الخارجية الألماني يطالب بوقف البلطجة ضد المتظاهرين،» اليوم السابع، 2/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345640>.

(310) من شهادة محمد صلاح، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014.

هذا اليوم ضغطهم على عناصر الجيش، سواءً بالنوم تحت المجنزرات لمنعها من التحرّك أو بإجراء أحاديث مطوّلة مع الضباط وقادة الوحدات العسكرية[311].

لليوم الثاني على التوالي، حاول النظام امتصاص حال الغضب الشعبي والعالمي بعد «موقعة الجمل». ونفى مبارك في حواره مع قناة إي بي سي الأميركية، مسؤولية حكومته عما حصل في الميدان، مؤكدًا أنه طلب إقامة منطقة عازلة لحماية المتظاهرين، كما خيّر أوباما والإدارة الأميركية ثانية بين بقائه رئيسًا أو الفوضى[312]. واستنكر الحزب الوطني ما حصل من اعتداء على الميدان، مؤكدًا أن «مصر بعد 25 يناير غير مصر قبل 25 يناير، وأن شباب مصر صنع الفرق». وما أثار السخرية في حينه (وكان يفترض أن يؤخذ بجدية) اعتبار البيان أن ميادين مصر تتسع لمؤيدي مبارك ومعارضيه، محذّرًا من أن يسرق «الهابطون بالمظلات» ثورة الشباب وفرحة شعب مصر بهم، بعد أن وصلت رسالة المتظاهرين وعُرفت مطالبهم[313]. بعد فشل «موقعة الجمل»، قرّر الحزب الوطني تجنب مهاجمة شباب 25 يناير، وفضّل أن «يستغلهم».

أبقى هذا التكتيك غير الصدامي فلول النظام في المجال العمومي بعد الثورة، إلى درجة المجاهرة بانتسابهم إلى ثورة 25 يناير من طريق كيل المديح لشبابها، واتهام الأحزاب الأخرى – ولا سيما الإخوان – بسرقتها، حتى سنحت الفرصة لمهاجمتها والانتقام من شبابها لاحقًا، بعد فشل المراحل الانتقالية. وإلى هذه الفترة يعود تكتيك الحزب الوطني بالتكيّف مع شرعية الشباب والثورة والتشكيك بالأحزاب المعارضة. ولا شك في أن هذا السلوك نزع قليلًا من فتيل النقمة على الحزب، كما طبّع بالتدريج، بعد مرور الأعوام الأولى على الثورة، العلاقة مع فلول النظام، ولا سيما في مرحلة الخلافات بين القوى الثورية.

---

(311) معلومات متقاطعة من مجموعة مقابلات مع: خالد السيد (10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

(312) «Mubarak: «If I Resign Today there Will Be Chaos»,» (Abc News, 3/2/2012), Retrieved from: <http://abcnews.go.com/International/egypt-abc-news-christiane-amanpour-exclusive-interview-president/story?id=12833673>.

(313) ««الوطني» يستنكر أحداث العنف فى ميدان التحرير،» اليوم السابع، 3/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345792>.

أجرى عمر سليمان عددًا من الحوارات المطوّلة، كان أهمها الحوار الذي بثّه التلفزيون المصري في 3 شباط/ فبراير، أكد فيه سليمان شرعية مطالب شباب 25 يناير، وأعرب عن أسفه «لاندساس عناصر غير شريفة بينهم، لها أجنداتها الخاصة التي قد تكون مرتبطة بأجندات خارجية أو أغراض خاصة داخلية، بهدف الترويع ونشر الفتنة». وأضاف سليمان أن مبارك استجاب لجميع المطالب، لكن تنفيذها يحتاج إلى وقت، فالتعديلات الدستورية والانتخابات الرئاسية والتشريعية تستغرق وقتًا لا يقصر عن مئتي يوم. وفي أكثر من مناسبة، حرص سليمان على تأكيد تناقض مطالب الثوار شكليًا، إذ كان يحاكم ثورة على النظام بأدوات النظام القانونية القائمة، حيث إن المطالبة بحلّ مجلسي الشعب والشورى تعني أن لا إمكان للنظر في موضوع التعديلات الدستورية، لأنه لا بد من أن يكون هناك برلمان حتى يُنظر فيها[314]. في الواقع، كان واضحًا لأي متابع أن سليمان يُصرّ على الاستغراق في التفصيلات الإجرائيّة، ويلمّح باستمرار إلى صفقات مع قوى المعارضة، خصوصًا مع جماعة الإخوان المسلمين التي يُعتبر الحوار فرصةً تاريخية لتشريع وضعها القانوني، فيما خاطب هو نفسه المجتمع الدولي بلغة أخرى، أعاد فيها تأكيد أن الشعب المصري لا يملك ثقافة الديمقراطية، ومن شأن أي ديمقراطية أن تسلّم مصر للإسلاميين.

في هذه المقابلة التي أجريت بناءً على طلبه، حلل سليمان الأوضاع في مصر في إطار كونها تطور حوادث عفوية إلى مؤامرة لم تتضح أبعادها بعد؛ إذ اعتبر حركة 25 يناير صاحبة مطالب حقيقية، غير مدبّرة، في حين أن ما جرى بعد ذلك، ولا سيما بعد خطاب مبارك، هو سيطرة أربع أجندات على الحراك: الأجندات الأجنبية وأجندة الإخوان وأجندة أحزاب خاصة لم يسمها، وأجندة بعض رجال الأعمال[315]. وتابع سليمان يقول إن مطالب الشباب مشروعة، وحُققت: «وقصة

(314) «سليمان للتلفزيون المصري: حركة 25 يناير لم تكن تخريبية .. والمطالبة برحيل مبارك غير لائقة بشعب مصر .. والتعديل الدستوري سيتم بالتوافق مع الأحزاب .. وعرضنا الحوار على الإخوان ومازالوا مترددين،» اليوم السابع، 3/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=346013>.

(315) كما نقلها عبد اللطيف المناوي الذي أجرى الحوار والمتعاطف مع عمر سليمان في: المناوي، ص 329-330.

الرحيل غريبة على أخلاق الشعب المصري، لأننا كلنا نحترم الأب والقائد الرئيس مبارك وما قدّمه في القوات المسلحة وخلال رئاسته لمصر، والرحيل سيكون رحيلًا طبيعيًا لأنه سيحدث بعد أشهر». وأضاف حاسمًا موضوع التوريث: «كما أن لا أحد من أسرته سوف يترشح»[316].

في الماضي، كان من شأن هذا الكلام عن رحيل طبيعي لمبارك أن يعتبر أكثر من كافٍ بالنسبة إلى المعارضة، ولحركات الاحتجاج الشبابية حتى. وعندما جرى تفعيل العناصر هذه في مخاطبة الشعب المصري من مبارك نفسه في خطابه الثاني، اعتبره عدد كبير من المتظاهرين كافيًا. فحين تحدّث إلى المصريين بشكل أبوي عاطفي أثار تعاطفهم، وحين أكد عدم الترشح مستقبلًا لبّى مطالبهم. لكن حالما جرى ذلك، تبيّن أن النظام يريد كسب الشارع ليعود إلى ما كان عليه. فحالما أبدى الناس تعاطفًا مع هذا الخطاب جرت محاولة عنيفة من أنصار النظام للسيطرة على الشارع وتفريق الاعتصام في الميدان بالقوة. وثبت في كل مرة أنه لا توجد بيد قوى التغيير والثورة سلطات حقيقية ذات وجود مؤسسي، فالوعود المقدمة إليهم والتجاوب معها من قبلهم ربما تُستغل لوقف الفعل الثوري التغييري واحتوائه لغرض الاستمرار، وهذا ما سوف نراه بعد خطاب مبارك الثاني، كما سوف يتكرر مرات عدة، حتى بعد تنحّيه.

يجب أن نذكر أن عمر سليمان نفسه قال في مقابلة مع شبكة سي أن أن الأميركية، في 8 شباط/ فبراير، إن الشعب المصري غير جاهز للديمقراطية، وهذا يكمل في الواقع النظرة التي تملي على الشعب الحاجة إلى الزعيم الأب، أو البطريرك، أو ما كان يسميه السادات في خطاباته «كبير العيلة».

كما دأب سليمان على تشويه سمعة الإخوان عند الإدارة الأميركية، والتخويف منهم حتى وهو يحاورهم؛ فهو لم يكن من حمائم النظام، ولم يتميّز ببراغماتية اشتهرت بها أجهزة الأمن التي ربما تدفعها إلى التوصية بالإصلاح في بعض الحالات، ولم يكن هو من هذا النوع. يضاف إلى ذلك أنه عرف كمرشح إسرائيل لوراثة مبارك؛ فإسرائيل لم تخف موقفها الإيجابي منه، ولا سيما أنه تولى الملف الفلسطيني معها منذ أكثر من عقد. وانتشرت تعليقات وتسريبات كثيرة في

(316) المصدر نفسه، ص 330.

الإعلام الإسرائيلي عن عمر سليمان كمرشح قوي لخلافة مبارك، وذلك طوال فترة ما قبل الثورة.

عاشرًا: الجولة الأولى من الحوار

1 - أحزاب

كان لجماعة الإخوان المسلمين على لسان قادتها، موقفٌ حاسم في الرد على رسائل سليمان؛ فالجماعة، كما صرّح محمد مرسي وعبد المنعم أبو الفتوح وغيرهما، ليست متردّدة في شأن الحوار بل ترفضه لأن الشعب أسقط النظام، و«لا نجد أي جدوى من حوار مع نظام غير شرعي مخالف للدستور»، مشيرًا إلى أن الوضع الحقيقي ليس في وجود مطالب للقوى الوطنية، بل في نظام «يريد القفز على مصالح الشعب والدستور، ضاربًا بعرض الحائط الملايين التي خرجت في الشوارع وقالت إنها لا تريد مبارك»[317]. وهو الموقف نفسه الذي اتخذته في هذه الأثناء أغلبية الأحزاب السياسية الأخرى، مثل الوفد والتجمّع والجبهة الديمقراطية، إضافة إلى محمد البرادعي؛ فالجميع اتفق على أن الحوار يجب أن يكون على أرضيّة تحقيق المطالب الشعبيّة، وهي رحيل مبارك[318].

مع رفض الأحزاب والقوى السياسية المعروفة كلها الحوار من دون أرضيّة متفق عليها، جمع عمر سليمان ممثلين عن عدد من الأحزاب الكرتونية الصغيرة غير المعروفة، بلغ عددها بحسب صحيفة المصري اليوم 21 حزبًا، منها حزب الجيل وحزب الغد (عمرو موسى) وحزب الشعب وحزب التكافل وحزب

---

(317) «الإخوان: لسنا مترددين في الرد.. فلا حوار قبل رحيل مبارك،» اليوم السابع، 3/2/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/7/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=346044>.

(318) «الوفد والتجمع والجبهة يشترطون وقف العنف قبل الحوار مع سليمان،» اليوم السابع، 3/2/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/7/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345870>.

انظر أيضًا: «البرادعي: لا دولة معادية لإسرائيل بعد مبارك،» (بوابة الوفد، 3/2/2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/7/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/14261>.

الخضر وحزب مصر العربي الاشتراكي والحزب الدستوري، إضافة إلى الحزب الوطني الحاكم[319]. وهو الحوار الذي سيستخدمه سليمان في اليوم التالي حجة للتدليل على «عدم مسؤولية» القوى السياسية. في ما بعد، عبّر سامي عنان عن رأي الجيش في الأحزاب السياسية عبر تقديره أن نجاح الحوار غير ممكن في أوضاع الضغط والتوتر التي كانت قائمة، وفي حالة الأحزاب المصرية: «لقد أثبتت التجربة أن الأحزاب السياسية في مصر بالغة الضعف والتهافت، ولا تملك قاعدة قادرة على التأثير»[320].

من المؤشرات على خداع النظام في ذلك الوقت الحملة التي شنّتها الأجهزة الأمنية على عدد من المنظمات الحقوقية، واعتقال ناشطين في المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومركز هشام مبارك للقانون، وشخصيات من منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش[321]. وأدت هذه المنظمات دورًا مهمًّا، سواء في متابعة ملفات المعتقلين والضغط من أجل إخراجهم من السجون أم عن طريق توثيق انتهاكات النظام المصري أم عن طريق تقديم مساعدات لوجستية للمتظاهرين.

2- صراع خفيّ بين نخبتين

أعلِم رأس النظام وحكومته بما حصل أم لم يعلما، كانت عواقب «موقعة الجمل» وخيمة على النظام بأجهزته كلها، حيث صعّدت المعارضة خطابها إلى درجة أحرجت حتى الأحزاب المنحازة إلى النظام، مثل الحزب الناصري الذي

(319) «21 حزبًا صغيرًا تبدأ الحوار مع «شفيق» والوفد والتجمع والناصري والجبهة والإخوان ترفض،» المصري اليوم، 4/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=286543>.

(320) يقدّر سامي عنان أن ضعف الأحزاب وتهافتها هما السبب في انتصار الإخوان عليهم، بعد الثورة، وأنه لم تكن للجيش علاقة بذلك. انظر: «الوطن تنشر مذكرات الفريق سامي عنان،» تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/331085>.

(321) أحمد السكري، «اقتحام مؤسسات حقوقية واختفاء نشطاء،» (بوابة الوفد، 3/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/14297>.

أعلن على لسان رئيسه بالإنابة سامح عاشور تعليق قبوله الدعوة إلى الحوار[322]، في حين برزت محاولات أخرى بذلتها شخصيات من خارج الأحزاب وشباب الثورة، وذات صلة بالنظام والمعارضة، لتنظّم نفسها محاولةً أن تؤدي دورًا ما، كان منها «لجنة الحكماء» التي ضمّت مجموعة من المثقفين والسياسيين ورجال الأعمال والأكاديميين: أحمد كمال أبو المجد ونجيب سويرس ونبيل العربي وسلامة أحمد سلامة وإبراهيم المعلم وعبد العزيز الشافعي وعمرو حمزاوي وعمرو الشوبكي وجميل مطر وصفوان ثابت ونبيل فهمي وميرفت التلاوي وعلي مشرفة. ومنهم من هو ليبرالي نقدي، ومنهم من أصبح نقديًا خارج الوظيفة، بانتظار عروض أخرى عليه من السلطة القادمة. أصدرت المجموعة بيانًا يتضمن خمسة مطالب تبدأ من تكليف الرئيس نائبه، أي مدير جهاز المخابرات العامة عمر سليمان، بإدارة المرحلة الانتقالية التي تنتهي بانتهاء رئاسته، وحل مجلسي الشعب والشورى وتعديل الدستور وتأليف حكومة خبراء مستقلّة وإنهاء العمل بحال الطوارئ، إضافة إلى «محاسبة المسؤولين عما حدث من ترويع للمصريين» وتأمين المتظاهرين في ميادين مصر كلها من الانتقام[323].

عبّرت هذه اللجنة، غير المنسجمة سياسيًا أو فكريًا، عن النخبة الجديدة «اللاحزبية» التي لا تُمانع في أن تنتقل السلطة إلى مدير المخابرات العامة، شرط أن يتولى التكنوقراط إدارة البلاد. ولا شك في أن بعض أعضائها كان أكثر حساسية من بعضها الآخر تجاه مسألة حقوق الإنسان والحريات، لكن لا شك أيضًا في أن مزاجها العام هو مزاج تكنوقراط ينفر من الأحزاب (بما فيها الحزب الوطني) ويمكنه العمل مع نظام دكتاتوري. لذلك، كان جزء من هذه النخبة مستعدًا لأن تعتمد عليه حكومات المجلس العسكري وعهد محمد مرسي وعهد نظام ما بعد انقلاب 3 تموز/يوليو 2013. لم تكن هذه اللجنة تعبيرًا عن قوة معارضة، بل عن موظفين سابقين ومثقفين غير حزبيين، أبدى بعضهم استعدادًا للقيام بأي دور تنفيذي حين عرض عليه، بغضّ النظر عن طبيعة النظام وجرائمه. وأبدى بعضهم الآخر، كليبرالي، حساسية تجاه موضوع حقوق الإنسان.

---

(322) «عاشور يجمد موقف الناصري من الحوار مع النظام،» اليوم السابع، 2/2/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/7/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345471>.

(323) المصدر نفسه.

في مقابل هذه النخبة، كان ثمة نخبة تقليدية ممثلةً بأعضاء الائتلاف الشعبي للتغيير (سبقت الإشارة إلى قيامه في 31 كانون الثاني/ يناير) مكوَّنة أساسًا من الأحزاب والقوى السياسية التقليدية (الوفد والتجمع والناصري والغد)، تحاول أيضًا استجماع قواها لتمثيل المعارضة. استجاب الحزبيون للدعوة التي وجهها عمر سليمان (نائب رئيس الجمهورية) للدخول في الحوار مع القوى السياسية، وبرروا قبولهم الحوار بالحفاظ على أمن الوطن وسلامته واستقراره، وبأنهم لا يملكون توجيهًا لأحد غير أنفسهم، وحمّلوا «السلطات المعنية» المسؤولية عن أي تخريب أو اشتباكات بين أطراف الشعب، كما طالبوا في بيان لهم بالتمسك الكامل بمطالب الإصلاح التي رفعها الشارع أساسًا للحوار، ومنها استقالة الرئيس وتأليف حكومة وحدة وطنية وجمعية تأسيسية لوضع دستور جديد، إضافة إلى حل المجالس النيابية وإجراء تعديلات على المواد 76 و77 و88 و93، مع إضافة مادة جديدة تسمح للرئيس بالدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد، مع الفصل الكامل خلال الفترة الانتقالية بين رئاسة الدولة والحزب الوطني، كما رفض بيانهم الذي تضمن كل ما سبق «أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية»[324].

كان قبول الحوار مع من يفترض أن يصبح رئيسًا، بعد تنحي مبارك، تعبيرًا عن رغبة القوى والأحزاب التقليديّة، بمن فيها الإخوان في هذه الحال، في حجز مواقع لها في النظام السياسي الجديد. كان ممثلو النخبة غير الحزبية قد طالبوا صراحة بنقل السلطة إلى سليمان، وستلتقي النخبتان لاحقًا بعد أن شعرتا بتهديد النخبة الإسلامية لمصالحها، عقب قرار جماعة الإخوان المسلمين طرح مرشّح لها في انتخابات الرئاسة، في أواسط عام 2012. والواضح أن النخبتين، المعبّر عنهما بالمجموعتين أعلاه، خشيتا من دور الشباب، ومن محمد البرادعي الذي اتخذ مسارًا منفردًا في المشاركة في الثورة، مع أن طروحاته لم تختلف كثيرًا عن طروحات بعض الشخصيات الليبرالية ضمن النخب أعلاه. ومن الواضح أن الحساسية هذه كانت من طموح الرجل السياسي الذي حرص على أن يفتح قناة تواصل مع شباب التحرير، ما يمكن فهمه من اللقاء الذي عقده مع وفد من ممثلي الحركات الشبابية في منزله على طريق الإسكندرية الصحراوي. في الاجتماع، ظهر

(324) المصدر نفسه.

البرادعي أكثر ميلًا إلى طرح قدّمته مجموعة أخرى من الشباب، ضمّت مصطفى النجار وعبد الرحمن يوسف وعبد المنعم إمام[325]، يقضي بأن يُلغى الاعتصام والتظاهر، من منطلق أن تعيين سليمان نائبًا للرئيس وتعهّد مبارك بالتنحّي خلال ستة شهور، كافيان في هذه المرحلة، ما أثار ممثلي الحركات الثورية الذين قرروا الاستمرار في الاعتصام والعودة إلى الميدان.

سواء انطلق البرادعي في أطروحاته من الموقف الدولي الغربي الذي كان دائم التواصل معه أم لا، فقد كان يزكّي، بشدة، أن يقوم سليمان بإدارة مرحلة انتقاليّة تؤسس لنظام ديمقراطي، تمامًا مثل ما سمي في حينه بلجنة الحكماء. وهي تسمية غريبة فيها قدر كبير من الاعتداد بالنفس والشعور بالأهمية وتنصيب الذات فوق خلافات الآخرين، ما يميز التكنوقراط غير المسيس، أو المثقف الذي يريد أن يختصر الطريق إلى الزعامة من دون عمل سياسي.

الحقيقة أن التناقض الأكبر في سلوك الثوار كمنَ في رفضهم الإصلاحات الجزئية، وصولًا إلى الانتخابات الرئاسية من دون ترشيح مبارك، من منطلق عدم الثقة بمن وعد بها، وعدم توافر بديل ثوري للإصلاح، بمعنى إمساك قوى ثورية بالسلطة بعد سقوط النظام.

دوليًا، لم تستطع دول الاتحاد الأوروبي إنتاج موقف موحد من الثورة المصرية منذ بدايتها، نتيجة الاختلاف في استشراف مستقبل العملية السياسية في حال نجاح الثورة. وظهرت خلال الأيام الأولى من الثورة تناقضات عدة بين دول أوروبية كبرى، مثل الاختلاف في موقف فرنسا وألمانيا والموقف البريطاني، حيث كان لبريطانيا موقف متقدم مناظر لموقف الولايات المتحدة بالدعوة إلى إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية في النظام المصري، ثم تطور إلى ضرورة إيجاد طريقة لانتقال سريع ومنظم للسلطة في مصر، في حين كان الموقفان

---

(325) كان هناك في حملة دعم البرادعي تياران منذ البداية: تيار مثله مصطفى النجار وعبد الرحمن يوسف وعبد المنعم إمام، وكان تيارًا رافضًا الانفتاح على اليسار والإسلاميين، وأيّد الحوار مع عمر سليمان، وتيار أخر مثّله زياد العليمي وسالي توما وباسل كامل ومحمد عرفات الذين يمكن تعريفهم كيساريين أصبحوا ناشطين في ائتلاف شباب الثورة بالتعاون مع اليسار والإسلاميين، وانضموا لاحقًا إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي.

الألماني والفرنسي يقتصران في البداية على ضرورة ضبط النفس وعدم استعمال العنف، وعلى خطوط عامة لدعم الديمقراطية فحسب.

انطلقت المواقف الأوروبية من الثورة المصرية من معطيات سياسية واقعية وتحليلات تجارب سابقة. رأى معظم القادة الأوروبيين أن سيناريو الثورة المصرية يمكن أن يؤدي - في حال نجاحه - إلى محاكاة الواقع الذي تكرس في الجزائر في عام 1990، أو إلى حكم إسلامي كما هو موجود في إيران[326]. انطلاقًا من ذلك، ساد قلق عند معظمهم من إمكان قيام نظام حكم إسلامي على أنقاض نظام مبارك، ربما يؤثر في منطقة الشرق الأوسط عمومًا، ولهذا بالطبع تداعيات على أوروبا وإسرائيل[327]. لوحظ ذلك من خلال موقف توني بلير (مبعوث اللجنة الرباعية إلى الشرق الأوسط) الذي دعا إلى ضرورة وجود تغيير مستقر يُبعد «الإرهابيين» عن الساحة، على الرغم من أن الثورة المصرية لم تتبلور باعتبارها حركة احتجاجية «إسلامية».

ترسخت هذه الصورة النمطية للثورات العربية بسبب التركيز الإعلامي الغربي الدائم على ربط أي حراك احتجاجي في وجه الأنظمة الاستبدادية بالحركات الإسلامية المعارضة. وعلى الرغم من أن الأيام الأولى للثورة المصرية خلت من أي تنظيم إسلامي ساهم في إنتاجها، عدا شباب الإخوان المسلمين، استمرت وسائل الإعلام الغربية في رد الحراك الاحتجاجي إلى حركة الإخوان المسلمين المعارضة لنظام مبارك، والتركيز على تمثيلها ونفوذها في المجتمع المصري، وتداعيات ذلك على مستقبل علاقة مصر مع الغرب والعلاقات المصرية - الإسرائيلية[328]. لذلك، مهما تمايزت المواقف الأوروبية، لا بد من أن تتقاطع عند دعم سيناريو واحد، هو إنتاج عملية انتقال مستقر ومنظم للسلطة، يتولاها عمر سليمان، الموثوق وصاحب الخبرة الدبلوماسية في التعاطي مع الغرب وصاحب العلاقات المتينة مع إسرائيل. حاول الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي

---

(326) Olivier Roy, «This Is not an Islamic Revolution», (New Statesman, 15/2/2011), Retrieved from: <http://www.newstatesman.com/religion/2011/02/egypt-arab-tunisia-islamic>.

(327) John Pilger, «The Egyptian Revolt is Coming Home,» (New Statesman, 10/2/2011), Retrieved from: <http://www.newstatesman.com/international-politics/2011/02/pilger-egypt-square-western>.

(328) المصدر نفسه.

والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون تزكية هذا الخيار بعد تعيين عمر سليمان نائبًا للرئيس، وتكليفه إجراء الحوار مع القوى والأحزاب السياسية. وبعد فشل الحوار اكتفت الدول الأوروبية بمراقبة الأوضاع.

حادي عشر: تأليف ائتلاف شباب الثورة (4-5 شباط/ فبراير)

عندما احتشد مئات آلاف المتظاهرين في ميادين القاهرة الكبرى، في الجمعة التي عُرفت إعلاميًا باسم «جمعة الرحيل»، كان النظام المصري قد انحدر إلى أضعف مستوياته، وسعى إلى التوفيق بين خطابين متناقضين: الأول موجّه إلى الخارج يحذّر من الفوضى ومن حكم الإخوان المسلمين؛ والثاني يكاد يتوسّل إلى القوى السياسية، بمن فيها الإخوان، للدخول في الحوار، فيما كانت قوى المعارضة على اختلاف ألوانها تحاول اللحاق بالزخم الثوري في ميدان التحرير.

في هذا اليوم، زار طنطاوي الميدان وأكد لمن تحدث معهم عن خطاب مبارك وأن الأخير لن يترشح مرة أخرى. وبعده، تدفقت شخصيات سياسية وفنية وإعلامية كثيرة إلى الميدان، ونظمت تظاهرات مؤيدة لمبارك في ميدان مصطفى محمود. لكن أعداد من تدفقوا إلى التحرير تزايدت باطراد، وكذلك من بقي للمبيت فيه.

كان ثوار التحرير يفكّرون في إضفاء مزيد من الانسجام على الشخصية السياسية للثورة، واختلفوا في صباح هذا اليوم في شأن تحديد من يؤمّ المصلّين في صلاة الجمعة. واضطر شباب الإخوان إلى تقديم مزيد من التنازلات الرمزية حين حرصوا على المساهمة في الإجماع القائم بالتثنية على اختيار شخصية غير معروفة بانتمائها أو تعاطفها مع الإسلام السياسي، فوقع الاختيار على مظهر شاهين، إمام مسجد عمر مكرم، وأوكل إليه إلقاء الخطبة وإمامة المصلّين.

لم يكن الثوار في وارد تأليف واجهة سياسية تُعبّر عن شخصية الثورة قبل ذلك اليوم؛ فالشكوك المتبادلة وقلّة الخبرة السياسية ستؤجّل تنفيذ هذا المسعى إلى هذا اليوم الذي شعر فيه ثوار التحرير أن القوى السياسية المعارضة لا تمانع محاورة نائب الرئيس، في حوار غير مضمون النتائج. وكان من الممكن، إذا استمر، أن يؤدي في الأغلب إلى احتواء الثورة وإجهاضها. وكان الثوار حتى تلك اللحظة، بحسب ما يُستشف من شهاداتهم غير قادرين على إكمال اجتماع واحد،

لأن الاتفاق على تشخيص واحد وقرار واحد كان صعبًا، بسبب تسارع الحوادث أو ضبابية الأفق[329].

على الرغم من ذلك، حانت اللحظة الملائمة مع الإعلان عن «ائتلاف شباب الثورة المصرية» الذي ضم النواة الصلبة للقوى الشبابية التي حضّرت لثورة 25 يناير وواصلت الاجتماعات في الميدان وفي منازل خارجه. ضم الائتلاف في لحظة الإعلان تلك حركة شباب من أجل العدالة والحرية وحركة شباب 6 أبريل وحملة دعم البرادعي وشباب الإخوان المسلمين وشباب حزب الجبهة الديمقراطية، إضافة إلى بعض المستقلين. تضمن المنشور الذي وُزّع وأُذيع أمام مجمع التحرير مطالب واضحة وحاسمة، شملت إقالة رئيس الجمهورية وإلغاء حال الطوارئ وإطلاق الحريات كلها والتوقف فورًا عن إهانة المواطنين في أقسام الشرطة وحلّ مجلسي الشعب والشورى وتأليف حكومة وحدة وطنية ترعاها القوات المسلحة تتولّى الانتقال السلمي للسلطة وإدارة عملية الإصلاح الدستوري. أما المطلب الخامس، فكان تأليف لجنة قضائية، تشارك فيها شخصيات من منظمات حقوق الإنسان للتحقيق مع المتسببين بالانهيار الأمني وقتل المتظاهرين[330].

كما سبق أن ذكرنا، تخللت مرحلة ما قبل الحوار مجموعة من الرسائل الرمزية بين طرفين يُمكنهما التحاور: النظام المصري، وكان ممثله حينها نائب الرئيس، والمعارضة السياسية بأطيافها المختلفة. وحرص الطرفان على تغييب «ثوّار التحرير» كطرفٍ ثالث، بإسباغ أوصاف «الشباب» وحسن النوايا والسذاجة، وهي مدائح يمكن تحويلها بسهولة إلى أدوات تحجيم وإبعاد عن السياسة. والحقيقة أن عدم قدرة الشباب على التنظيم والتسييس في مراحل لاحقة وفّرت مبررات لهذا الالتفاف على ثوار التحرير.

(329) معلومات متقاطعة من مجموعة مقابلات مع: خالد السيد (10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

(330) معلومات متقاطعة من مجموعة مقابلات مع: خالد السيد (10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

كان واضحًا أن قوى المعارضة السياسية في تلك الفترة كانت تستعد للحظة الحسم التي لم تكن واضحة آنذاك، حيث شعرت القوى السياسية المختلفة بالغريزة أن تصعيد الخطاب ضد النظام المصري ومغازلة مطالب الشارع هما الفرصة لزيادة شعبيتها من جهة، ولضمّها ضمن أي معادلة في النظام السياسي الجديد من جهة أخرى، وهذا لا يتناقض مع شعور الجميع بالسخط على نظام أقصى الجميع في آخر سنواته، بمن في ذلك قوى المعارضة المدجّنة.

كان لافتًا في هذه المرحلة محاولة جماعة الإخوان المسلمين قطع الطريق على أي محاولة للنظام لتسويق معادلة مبارك أو الإخوان. كان ذلك في بيان لها أكّدت فيه أنها لا تعمل وفق أجندات خاصة بها، وأن غايتها خدمة الشعب، وليست «تطلّعًا إلى رئاسة ولا مطمعًا في حكم ولا منصبًا، وتعتمد منهج الإصلاح السلمي الشعبي المتدرج»، ولا يمكنها أن ترفض حوارًا جادًا يبتغي المصلحة العليا للوطن، شرط ألا يحمل لغة التهديد والوعيد، بغية التوافق في شأن طريقة الخروج من الأزمة العنيفة التي أوصلت إليها سياسات استمرت عقودًا من الزمان. كما لا يقبلون أن يصم المسؤولون آذانهم عن هدير صوت الشعب الذي يرغب في أن يصدر الرئيس قرارًا بحل البرلمان ويترك موقع الرئاسة وفورًا[331].

أعلنت الجماعة، على لسان سعد الكتاتني (المتحدث الإعلامي باسمها آنذاك)، عن اتفاقها مع باقي القوى السياسية على أن تكون مصر دولة مدنية ديمقراطية ذات مرجعية إسلامية، والأمة فيها مصدر السلطات، يتحقق فيها لجميع المواطنين الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، وتعتمد النظام البرلماني نظامًا للحكم، وتكفل حرية تكوين الأحزاب والجمعيات، مع تأكيد الاستقلال التام للقضاء، وأن تجري محاكمة المدنيين أمام القضاء المدني، على أن تبقى فيها المؤسسة العسكرية حامية للوطن وبعيدة عن السياسة، حارسة للإرادة الشعبية السليمة ويتمتع فيها الإعلام بالاستقلال والحرية[332].

(331) «الإخوان يعلنون قبولهم الحوار مع سليمان،» (بوابة الوفد، 4/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/14332>.

(332) «الإخوان: لا يمكن أن نرفض حوارًا جادًا يبتغي مصلحة الوطن،» اليوم السابع، 4/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=346081>.

أما البرادعي، فعرض على مبارك خروجًا آمنًا، وأكّد فكرة تأليف مجلس رئاسي لا ينتمي أعضاؤه بالضرورة إلى تيارات سياسية، على أن يتمثل فيه الجيش لضمان حماية الانتقال إلى الديمقراطية، ويقوم بإدارة البلد لفترة انتقالية مدّتها عام، يُستعدّ خلالها لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ووضع دستور موقت وإلغاء القيود على تأسيس الأحزاب وعلى حرية الصحافة[333]. وأصدرت «لجنة الحكماء» بيانًا طالبت فيه القوّات المسلحة بأداء دورها الوطني لتحقيق الانتقال الآمن والسلمي إلى ديمقراطية حقيقية[334].

في المقابل، أجرى عمر سليمان حوارًا جديدًا في 4 شباط/ فبراير، أكّد فيه أن مبارك لا يسعى إلى إعادة الترشح في الانتخابات مرة ثانية، واصفًا إياه بـ «الرجل الشجاع». ولفت تركيز سليمان على العلاقات مع إسرائيل، والحفاظ على اتفاقية السلام المبرمة بين البلدين، مؤكدًا أن المتظاهرين هم «من مجتمعنا، وليسوا أجانب، لكن من المؤكد أن هؤلاء الناس مدعومون من أجانب»، وأن مصر بلدٌ يعتمد على السياحة، والاحتجاجات تضرّ بها بشدة، مضيفًا أن خطاب مبارك في 1 شباط/ فبراير هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يقدمه النظام لأن الوقت محدود. وأخيرًا، أشار سليمان إلى أن قلةً من المصريين لا تريد مبارك، لأن العصيان على الرئيس «ضد ثقافتنا»، في إشارة تعكس الطابع الأبوي الذي يخيّم على أفكار قادة النظام، وعزز فكرته قائلًا: «نحن دائمًا نحترم رئيسنا ونحترم أبانا ونحترم الشاب الذي يقدم أعمالًا صالحة لبلده كما قدّمها مبارك»، موضحًا أن النظام يؤمن بالديمقراطية، «لكن متى؟ عندما يتمتع المواطنون هنا بثقافة الديمقراطية». ومن الطريف أن سليمان استثنى محمد البرادعي من الحوار الذي يدعو إليه، لأنه بحسب زعمه «ليس من المعارضة»[335]. ومن الواضح أن النظام أراد استثناء البرادعي، مستسهلًا التعامل مع الأحزاب التي يعرفها، والتي تمثّل جزءًا من النظام، إلى شكه الفعلي في أن البرادعي مدعوم من أميركا.

---

(333) «البرادعي: يمكن منح مبارك خروجًا آمنًا وبكرامة،» الشروق، 5/ 5/ 2011.

(334) المصدر نفسه.

(335) «Suleiman: «Egypt Will Not Be Anything Like Tunisia»,» (Abc News, 3/2/2011), Retrieved from: <http://abcnews.go.com/International/egypt-abc-news-christiane-amanpour-exclusive-interview-vice/story?id=12836594&singlePage=true>.

اللافت في المسألة أن التركيبات غير المتجانسة ميّزت خطاب الأنظمة العربية، وهو الخطاب الإعلامي ذاته الذي تبنّته وسائل الإعلام المصرية، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك بتبنّيها دعاية مفضوحة، جمعت، للمفارقة، إيران وحزب الله وحركة حماس مع إسرائيل وأميركا في خانة واحدة. والحقيقة أن ذلك لم يكن ارتباكًا بل كان محاولة لإرباك الرأي العام، ما يفسر أن تلك الوسائل لم تول التماسك المنطقي لادعاءاتها أي اهتمام. وتلخصت رسائلها الدعائية في أقوال من عينة: «مطالب الشباب عادلة، لكن ثمة قوى مندسة»، «نحن أمام مؤامرة خارجية تتفاعل فيها إسرائيل وأميركا والإخوان وحزب الله وإيران» (السعودية وتركيا وقطر في حالة النظام السوري)، لكن النظام يرغب في علاقات تحالف مع أميركا وإسرائيل. وثمة مؤامرة لكن النظام سيستجيب للمطالب العادلة. ثمة فترة زمنية محددة يجب عدم تفويتها. ولم ينسوا تأكيد ادعاء أن الشعب يحب النظام، والبديل من النظام الفوضى، وبالتالي يجب قبوله ليس لأنه محبوب، بل لأنه نظام.

لم يعترف النظام بتشكل جسم الثورة الرئيس من أطياف الشعب المصري المختلفة، بل استمر مصرًّا على اتهام الثورة بتلقي الدعم من جهات خارجية، تحركها أصابع خارجية. وما عاد معنيًا في تلك المرحلة إلا بتكريس محاولته للتأثير في عواطف المصريين، وهي أداة استخدمها مبارك طوال فترة حكمه ببث «بروباغندا» الخطر الخارجي، أو المؤامرة المركبة التي تهدد استقرار الوطن والأمن القومي. وفي محاولة لثني المصريين عن الانخراط في الاحتجاجات، عمد مبارك إلى تصوير الحوادث مؤامرةً خارجيةً متعددة الأطراف ضده وضد الشعب في آن واحد. لكن، في هذه المرحلة المتأخرة، ما عادت تلك الدعاية تتعامل مع مصريين فرادى في مجالهم الخاص بينما المجال العمومي فارغ، بل أضحت تخاطب مصريين مجتمعين في الساحات. وهؤلاء الذين ينظرون باحتقار إلى ما يبث لهم من دعاية انصرفوا تمامًا عنها.

استمرّت محاولات الوساطة بين الثوار والنظام المصري طوال اليوم التالي، وبدا في ذلك الوقت أن تفويض مبارك صلاحياته إلى نائبه هو السقف الأعلى الذي يمكن تحقيقه في هذه المرحلة، كما عبّر عن ذلك أحمد زويل في لقائه مع ممثلي

الحركات الثورية في فندق الماريوت[336]، وكذلك عمرو موسى الذي طلب من المتظاهرين العودة إلى منازلهم بعد أن وصلت رسالتهم إلى كبار المسؤولين[337]. اتضح لاحقًا، من خلال المراسلات التي سُرّبت من جهاز أمن الدولة بعد اقتحامه، أن أمن الدولة أوصى بتصدير عمرو موسى بوصفهِ وجهًا مقبولًا شعبيًا، وهو تكتيك متأخر حاول النظام استخدامه في سبيل احتواء الثورة، ويُدرج ضمنه أيضًا الإعلان في 5 شباط/ فبراير عن استقالة جمال مبارك وصفوت الشريف من منصبيهما في الحزب الوطني الحاكم، وتعيين حسام بدراوي أمينًا عامًا للحزب، وهو المحسوب على تيار الإصلاح.

ثاني عشر: الحوار الأقصر في تاريخ مصر (6 شباط/ فبراير)

ضجَّ ميدان التحرير في هذا اليوم، الأحد، بفاعليات ما عُرف إعلاميًا بـ «أحد الشهداء» الذي شهد قداس كنيسة قصر الدوبارة القبطية الإنجيلية، وسط حماية باقي ثوار الميدان، للصلاة من أجل راحة أنفس شهداء الثورة المصرية. اختلطت شعائر القداس بشعارات الثورة، ومنها «عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية». وتأكيدًا للوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط، ردد المتظاهرون: «إيد واحدة ... يحيا الهلال مع الصليب»، ليعقب القدّاس صلاة غائب أقامها المسلمون على شهداء الثورة[338]. كان لكنيسة قصر الدوبارة دور مهم جدًا في أيام التحرير، تنوّع بين إسعاف المرضى وإيواء شباب الثورة خلال الاعتصامات، وصولًا إلى إضفاء مشهد واضح للوحدة الوطنية على الميدان، كان أبرز مظاهره قيامهم بإحياء القداس فوق منصّة الميدان.

---

(336) اتصل أحمد زويل بشباب الثورة بواسطة أحمد مسلماني الذي تواصل مع إسراء عبد الفتاح. وكان انطباع الثوار أن طرحه هو موقف الولايات المتحدة، فهكذا قدروا الأمر في حينه. من شهادة خالد السيد للمؤلف، في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015.

(337) «عمرو موسى يطالب الشباب بالعودة إلى منازلهم،» اليوم السابع، 4/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=346297>.

(338) «المتظاهرون يقيمون «قداس الأحد» بالتحرير تكريما للشهداء،» اليوم السابع، 6/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=347068>.

ثمة ما يؤكد أن ثوار التحرير حرصوا في مثل هذه الفاعليات الرمزية الطابع أن يعلوا من قيمة الوحدة ضد الطائفية، وأن يمثلوا الشعب المصري بطوائفه وملله واتجاهاته السياسية والاجتماعية كلها. ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل بدا أيضًا أن الشباب المصرين يقدم في الميدان أنموذجًا عن المجتمع المصري المنشود الغني بتعدديته. ولا شكَّ في أن هذا المجتمع الصغير ذا الاتجاهات السياسية والاجتماعية المتعددة، والمتناقضة في بعض الأحيان والذي لم يوحّده إلا الموقف من النظام المصري آنذاك، قدّم أنموذجًا جذابًا موقتًا، لكنه حوى أيضًا بذرة أفوله، ولا سيما حينما أنتج عصبيته الطوباوية التي لا ترضى إلا باللاسياسة سياسةً لها، وهذا موضوع آخر يمكن مناقشته في المرحلة الانتقالية.

كان أبلغ ردٍّ في ذلك الوقت على حوار القوى السياسية مع النظام المصري هو تأسيس واجهة سياسية تمثل الثورة في صباح هذا اليوم، حين اجتمعت قوى ائتلاف شباب الثورة في بيت والدة زياد العليمي للإعلان الرسمي عن الائتلاف. وفي خطوة لاحقة، أعلن الائتلاف عن أسماء أعضاء المكتب التنفيذي الذي ضم خالد السيد ومصطفى شوقي من حركة شباب من أجل العدالة والحرية، أحمد ماهر وعمرو عز من حركة 6 أبريل، محمد قصاص وإسلام لطفي (يتناوب معهم محمد عباس ومعاذ عبد الكريم) من شباب الإخوان، زياد العليمي وعبد الرحمن سمير (يتبادل معه باسم كامل) من حملة دعم البرادعي، وشادي الغزالي حرب وعمرو صلاح من حزب الجبهة الديمقراطية، إضافة إلى ثلاثة مستقلين: ناصر عبد الحميد وعبد الرحمن فارس وسالي توما، على أن يُتّخذ القرار بالإجماع[339]. كان من السهل حينها تحقيق الإجماع ما دام الهدف المعلن آنذاك هو إسقاط النظام.

في أثناء تأسيس المكتب التنفيذي للائتلاف، كان ممثلو الحركات الشبابية يواجهون ضغطًا على شكل «وساطات» من شخصيات مختلفة ولجان نخبوية قامت في ذلك الوقت «لاحتواء الأزمة». وجاءت أهم تلك المحاولات من

(339) معلومات متقاطعة من مجموعة مقابلات مع: خالد السيد (10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

«لجنة الحكماء» ومن جماعة الإخوان المسلمين (محمد مرسي تحديدًا)[340]، قبل أن يحاول مكتب عمر سليمان التواصل معهما مباشرة[341]. وقوبلت تلك المحاولات كلها بالرفض، خصوصًا بعد تبني ائتلاف شباب الثورة مبدأ «لا تفاوض قبل الرحيل». ومن الواضح أن النخبة السياسية في ذلك اليوم كانت مقتنعة بأنَّ التنازلات التي قدّمها مبارك في خطابه الثاني كانت السقف الأعلى الذي يمكن تقديمه، فتفويض الصلاحيات إلى عمر سليمان مع ضمان مغادرة الرئيس بعد ستة شهور كانت خطوة متقدّمة جدًا لم يكن من الممكن لأطياف المعارضة أن تتصوّرها. لكن الائتلاف الذي أعلن بشكل رسمي وقاطع رفض هذا العرض حسم الأمور تمامًا، ليمثّل حائطًا لصدِّ التفاهمات مع السلطة.

على الرغم من أن الحوار مع سليمان لم يتجاوز ثلاث ساعات (بين الثانية عشرة ظهرًا والثالثة عصرًا)، وهو حوارٌ قصير بالمقاييس كلها، كان هذا الحدث غايةً في الأهمية، ليس بسبب نتائجه، إذ إن الحوار كان في الحقيقة محاولةً للحوار ولم تسفر عنه نتائج، بل لأنه كشف عن استراتيجيات وسلوك قوى المعارضة المختلفة، وأفضى إلى الفشل. شارك في لقاء عمر سليمان الذي عُقد في مقرّ مجلس الوزراء تحت صورة مبارك (في صورة إعلامية لا تخلو من رسالة رمزية) رؤساء أحزاب الوفد والتجمع والوطني الديمقراطي الحاكم، كما شارك عن الإخوان المسلمين سعد الكتاتني ومحمد مرسي، إضافة إلى عدد من الشخصيات المستقلة والوزراء السابقين وأعضاء من «لجنة الحكماء»[342]. وقبل ذلك حاول محمد مرسي الضغط على شباب الإخوان في الائتلاف كي يحضر أحدهم الاجتماع، لكن طلبه قوبل برفض حاسم، وكان رد إسلام لطفي أن مجرد قبولهم بالجلوس على الطاولة هو خطوة إلى الوراء وإعطاء النظام قبلة حياة، ورأي الشباب هو عدم المشاركة.

(340) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(341) من شهادتي خالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014).

(342) «سليمان والمعارضة يبدأون الحوار بدقيقة حداد على أرواح الشهداء،» اليوم السابع، 6/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=347019>.

عقد الإخوان لقاءً مع سليمان قبل جلسة الحوار التي حضرها ممثلو الأحزاب. بقي اللقاء طي الكتمان لدى قادة الجماعة والمرشد، ولم يخبروا به أعضاء مجلس الشورى، فتسبب ذلك بأزمة تفجرت في اجتماع مجلس الشورى في 10 شباط/ فبراير، حين طالب عبد المنعم أبو الفتوح إيضاح ما حدث في ذلك الاجتماع السري مع سليمان، الأمر الذي صدم مجموعة المكتب. كان تعليق مرسي، موجهًا حديثه إلى المرشد: «ألم نتفق على عدم الحديث عن هذا الأمر؟!»، حدثت مشادّات من الحاضرين الذين اعتبروا أن في الأمر خديعة، وانصرف أبو الفتوح من الاجتماع متخذًا أولى خطواته بعيدًا عن الجماعة.

إلى ذلك، عقد اجتماع موازٍ ضم شبابًا محسوبين على الثورة، منهم مصطفى النجار وعبد الرحمن يوسف وياسر الهواري، في خطوة لا تقل رمزيةً عن رمزية صورة مبارك، حيث للسياسيين اجتماعهم وللشباب اجتماعهم! في حين قاطعت الحوار أحزاب الجبهة الديمقراطية والغد (أيمن نور) والوسط (تحت التأسيس آنذاك) وحركة كفاية، بينما تحفّظ حزب الكرامة والحزب الناصري على الحضور[343]، وعلل الكرامة عدم حضوره بتعرض أحد قادته للاعتداء (!!)، بينما شارك الناصري في الجولة الأولى من الحوار وعلّق مشاركته في الثانية لأسباب غير واضحة[344]. ويُشهد لكل من الجبهة الديمقراطية وحزب الغد والوسط وحركة كفاية بمواقف أكثر تبصّرًا للأفق السياسي آنذاك[345]، وأكثر قربًا من شباب الميدان، إذ اشترطت هذه الحركات رحيل مبارك قبل الحوار.

بحسب ما رشح من وسائل الإعلام آنذاك، تمحورت مطالب القوى السياسية المختلفة حول حماية المتظاهرين وتأليف حكومة وحدة وطنية وتعديل مواد الدستور

---

(343) «7 بنود و6 إجراءات في حوار سليمان والقوى السياسية والإخوان،» الشروق، 7/2/2011.

(344) «"الناصري" يغيب عن حوار القوى السياسية مع سليمان،» اليوم السابع، 6/2/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/7/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=347093>.

(345) للاطلاع على مواقف الأحزاب من الحوار مع عمر سليمان يمكن الرجوع إلى: «تفاصيل حوار نائب الرئيس مع أحزاب المعارضة: "سليمان" يتعهد بالتحقيق مع جميع المسؤولين عن الفوضى،» المصري اليوم، 4/2/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/4/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=286513>.

والفصل بين رئاسة الحزب الوطني ورئاسة الجمهورية ومحاسبة المسؤولين عن سفك الدم المصري، في حين طالبت جماعة الإخوان المسلمين برحيل مبارك بشكل دستوري وقانوني، وحل مجلسي الشعب والشورى، وتولي رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة البلاد لحين عقد انتخابات رئاسية، وهو الطلب الذي رفضه سليمان الذي كان مصممًا على بقاء مبارك حتى نهاية ولايته الرئاسية[346].

لكن يصعب أن نجد تصويرًا أكثر دقةً وواقعية من حديث المتحدث الإعلامي باسم جماعة الإخوان المسلمين سعد الكتاتني على قناة المحور المصرية، حيث قال إن محاولات جرت في الحوار للوصول إلى حلول وسط بين ما تطرحه السلطة وما تتقدم به المعارضة. فعندما طرحت المعارضة الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين، أجاب عمر سليمان أنه يحتاج إلى وقت للتأكد من كلّ اسم على حدة، الأمر الذي قبلته المعارضة. وعندما أعيد طرح طلب إلغاء قانون الطوارئ، أجاب سليمان أن قوات الشرطة انكسرت تمامًا، وأن قوات الجيش لا تستطيع أن تحمي كل المناطق، وبناء عليه فإن استمرار القانون ضروري في هذه الفترة. اعتبر الكتاتني آنذاك أن المعارضة استطاعت انتزاع مكسب تأمين المتظاهرين وعدم وصفهم بالخونة، قائلًا إن الشعب المصري إذا حصل على بعض حقوقه يصبر، كما أنّه لم يستبعد وجود بعض أصحاب المصالح في ميدان التحرير يريدون إعاقة الحوار. وعبّر عن سروره من اتصال قناة النيل الإخبارية التابعة للحكومة للإدلاء بتصريحات إعلاميّة من دون وسم الجماعة بأنها «محظورة»، وعبّر أيضًا عن سروره من تلقّي مكالمات من صحف حكومية مثل الأخبار والأهرام[347]. أفرد الإعلام المساحة الأكبر للتعبير عن جلسة الحوار للكتاتني، وكانت تقضي خلاصة الرسائل التي تبناها في لقاءاته الإعلامية بالثقة بوعود نائب الرئيس وإرجاء تنفيذ الوعود كلها وتحقيق المطالب حتى ينتهي

---

(346) «تفاصيل الحوار الوطني بين عمر سليمان والأحزاب وشباب المعتصمين،» اليوم السابع، 10/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=349281>.

(347) «ذكريات أسبوع الرحيل: بالفيديو ... الكتاتني: «لا لتعطيل المؤسسات» وعمر سليمان: «25 يناير حركة وطنية».. يوميات الثورة: 4 فبراير،» الشروق، 4/ 2/ 2014، تم الاطلاع بتاريخ 7/ 7/ 2014، انظر أيضًا موقع اليوتيوب (4/ 2/ 2011): <http://www.youtube.com/watch?v=F3_D4Tgk13o>.

«الظرف الأمني الراهن»، والعمل على إنهاء الاعتصام وإقناع الشباب بترك التحرير «وهذه مهمة يعوّق تنفيذها بعض أصحاب المصالح»، بحسب الكتاتني. وكان أبلغ ردٍّ على تصريحات الكتاتني تلك وموقف جماعة الإخوان هو تصريح القيادي في الجماعة آنذاك عبد المنعم أبو الفتوح الذي وصف الجماعة بأنها ما زالت تعيش بـ «عقلية التنظيم المطارد»[348].

اتفق أطراف الحوار، كما جاء في البيان الذي أصدرته قوى المعارضة آنذاك، على عدد من الترتيبات السياسية والإجراءات الدستورية والتشريعية تكون موقتة إلى حين انتخاب رئيس للبلاد بعد انتهاء ولاية مبارك، آخذين في الاعتبار كلمة مبارك في الأول من شباط/ فبراير بعدم الترشح لفترة رئاسية جديدة، وتحقيق انتقال سلمي للسلطة وفقًا لأحكام الدستور وإجراء تعديلات دستورية تشمل المواد «76 و77 و88» وما يلزم من تعديلات دستورية أخرى تتطلّبها عملية الانتقال السلمي للسلطة، وتنفيذ قرارات محكمة النقض في الطعون المقدمة على انتخابات مجلس الشعب وملاحقة الفاسدين، إضافة إلى التحقيق مع المتسببين في الانفلات الأمني الذي أعقب «انتفاضة الشباب»، وتأليف لجنة تضم أعضاء السلطة القضائية وبعضًا من الشخصيات السياسية تتولّى دراسة واقتراح التعديلات الدستورية وما تتطلبه من تعديلات تشريعية لبعض القوانين المكملة للدستور في موعد ينتهي في الأسبوع الأول من آذار/ مارس، فضلًا عن تحرير وسائل الإعلام والاتصالات وإنهاء حال الطوارئ طبقًا للأوضاع الأمنية وحالة إنهاء التهديد الأمني للمجتمع، والإشارة إلى «الدور الوطني المخلص للقوات المسلحة الباسلة في هذه المرحلة الدقيقة»[349].

أحدث الاتفاق الأولي الذي نتج من الجولة الثانية من حوار عمر سليمان ضجةً كبيرة في الميدان، وفي صفوف القوى السياسية الأخرى؛ إذ علّق البرادعي على الحوار الذي لم يُدعَ إليه بقوله إن المحادثات الجارية مع عمر سليمان (نائب الرئيس المصري) تُجريه الشخصيات نفسها التي تحكم مصر منذ ثلاثين عامًا، ما يفقده الصدقية. وأضاف: إن هذه «المحادثات يُديرها الجيش بالكامل وهذه هي

---

(348) لمشاهدة مقطع الفيديو الرجاء اتباع الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=ylbUQjUuYDc>.

(349) «7 بنود و6 إجراءات في حوار سليمان والقوى السياسية والإخوان».

المشكلة»[350]. لكن الأزمة الأعمق كانت أزمة شباب جماعة الإخوان في الميدان الذين ذُهلوا مثل غيرهم من حوار الكتاتني، وترافقت هذه الشكوك مع شائعات عن أن الجماعة ستسحب عناصرها من الميدان، ما استدعى ردًا من بعض قادة الجماعة في الميدان، في مقدمهم عبد المنعم أبو الفتوح ومحمد البلتاجي اللذان أعربا عن رفضهما هذا الموقف على منصّة الميدان، وأعلنا استمرار الاعتصام حتى رحيل مبارك.

لم تمر ساعات حتى تنصّلت الجماعة من الاتفاق ببيان من مكتب الإرشاد، أذاعه عضو مكتب الإرشاد العام عصام العريان، معلنًا أن الجماعة «تُعيد تقويم موقفها من الحوار مع النظام، ولم توافق على ما جاء في البيان الصادر عن اجتماع القوى السياسية مع نائب رئيس الجمهورية، ولم توقع عليه»، قائلة إن ما ورد في البيان النهائي يتضمن إصلاحات جزئية لا ترقى إلى المطالب الشعبية، وملمحة إلى أن الشرطة العسكرية التابعة للجيش تساهم في التضييق على أفراد الجماعة وعلى الثوار[351].

حاول عدد من قادة القوى السياسية والأحزاب الدفاع عن الحوار بوصفه طريقًا سياسية لتحقيق مطالب الثورة، ومن بينهم مصطفى النجار (أحد منسقي حملة البرادعي) وقوى سياسية جديدة، مثل الجماعة الإسلامية التي كانت تجاهد طوال الأيام الماضية للقبول بها كجسم سياسي فحسب، لكن بدا أن السلطة في هذه المرحلة[352] صارت في حالة تراجع. ومع شروق شمس يوم الثورة الرابع عشر، سيكون الحوار خلف الجميع.

---

(350) «البرادعي خارج دائرة المشاركين في الحوار،» (بوابة الأهرام، 6/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/13/70/37484.aspx>.

(351) سمير السيد، «الإخوان يعيدون تقييم موقفهم من الحوار ويشككون فى جدية الإصلاح،» (بوابة الأهرام، 7/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://gate.ahram.org.eg/News/37772.aspx>.

(352) شيماء عبد الهادي، «الجماعة الإسلامية تُعلن دعمها نتائج الحوار الوطني،» (بوابة الأهرام، 7/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/13/70/37645.aspx>.

في هذا السياق، يهمنا العودة إلى قضايا مهمة رشحت من كلام سليمان نفسه، ولم يجر التطرق إليها وتحليلها بشكل كافٍ، وتعكس برأينا حال صراع داخل أجنحة السلطة، تُبرزها تحذيراته المتكررة من انقلاب عسكري. وتكرر مثلها بعد الثورة، إذ حذّر من انقلاب في حال وصل الإخوان المسلمين إلى الحكم، وسوف نتطرق إلى ذلك في الجزء الثاني من هذا الكتاب. وأكد سليمان في حواره مع عناصر من التحرير ومع الإخوان المسلمين، وجود طريقين للمستقبل: الحوار أو الانقلاب. الحوار يعني قبول اقتراحات مبارك للإصلاح، والتفاوض في شأن خريطة طريق وضعها مبارك لستة شهور مقبلة، بينما يعني الانقلاب تسلّم الجيش السلطة ... وهذا ما حدث. واللافت أن القوى الثورية رفضت الخيار الأول، من دون أن تقبل على نحو واضح بخيار الانقلاب، لكن سليمان كان يحاول إنقاذ نظام مبارك من انقلاب عسكري، ويحاول كسب الأحزاب والثوار ضد الانقلاب، لذلك تحدث عن خيارين لا ثالث لهما. لكن ثقة الثوار بنظام مبارك كانت تقترب من الصفر. إنها سخرية التاريخ؛ فسليمان كان يحذر من الانقلاب، مؤكدًا خريطة الطريق للإصلاح، بينما كان ميدان التحرير يرى عكس ذلك تمامًا، إذ لم يكن الميدان مهتمًا بالصراع الداخلي في النظام، بين الأمن والجيش مثلًا، بقدر اهتمامه بصراعه مع مبارك. وسليمان، الذي جرت محاولة لاغتياله لم يكشف النقاب بعد عن هويات منفذيها، لم يكن مقبولًا من المجلس العسكري ولا حتى كمرشح للرئاسة، كما تبيّن لاحقًا في انتخابات عام 2012.

كانت مشكلة ثوار 25 يناير الأساسية، وتفاقمت بعد تنحي مبارك، هي عدم وجود رغبة لديهم في استلام الحكم، ولا خطة لهذا الغرض؛ فهم لم يخرجوا في ثورة، بل نشبت ثورة من خروجهم، وأدركوا ذلك وعبّروا عنه بمطلب إسقاط النظام، لكنهم لم يسقطوه بل أسقطوا مبارك وحده. وطالبوا بالإصلاح، لكنهم رفضوا المشاركة في أي خطة إصلاحية، ولم يطالبوا بالحكم لتطبيق مبادئ الثورة. كانوا فاعلين في حراك ثوري هدفه إسقاط النظام، لكنهم قادوا هذا الحراك بعقلية حركة احتجاج و«طهارة» حركات الاحتجاج وخوفها من «التلوث» بالسياسة والصراع على السلطة. فعلى من يصنع ثورة أن يستعد لأحد أمرين: أن يحكم و/ أو أن يشارك في الإصلاح، أو أن ينتظر الآخرين أن يحكموا، وهنا يكمن خطر الثورة المضادة.

ثالث عشر: رحيل النظام (7-11 شباط/ فبراير)

بين 7 و9 شباط/ فبراير، استحوذت «جمهورية التحرير» تمامًا على القرار في شأن مصير النظام، بعد أن أرست الحدّ الأدنى من قواعدها المؤسسية بإعلانها ائتلاف شباب الثورة وممثليه وطرائق اتخاذ القرار وآلياته. في 7 شباط/ فبراير، أجهض الثوار إعلان النظام عودة العمل في المؤسسات الرسمية، حين اتخذ المتظاهرون قرارًا بحصار مجمع التحرير الذي يمثّل مقرًا خدميًا للكثير من الوزارات. كما قرروا منع أحمد شفيق من مزاولة عمله كرئيس للوزراء بمحاصرة مجلس الوزراء والاعتصام أمامه، عقب إعلانه البدء بعمله يوم الثلاثاء(353). وأخلى الجيش المكان، لكنه لم يحاول منع الاعتصام.

رافقت هذه القراراتِ موجةٌ واسعة من الإضرابات العمالية والنقابية على مستوى الجمهورية، خصوصًا على مستوى القاهرة الكبرى، حيث تحرّكت مجموعات من داخل مؤسسات القطاع العام للضغط على الإدارة والبدء بمحاسبتها، ولم يستثنِ ذلك المبنى العام للإذاعة في ماسبيرو، في حين بدأ ائتلاف شباب الثورة مناقشة الخطوات التصعيدية، وتوسيع الجبهات، والتحضير لمليونية الثلاثاء بضمِّ تظاهرات الطلاب والعمال والأطباء والمهن المختلفة، لعرض شرائح الشعب المصري كلها(354).

في يوم الأحد نفسه أيضًا، وقعت أول عملية تفجير للأنبوب الذي يزوّد إسرائيل بالغاز. وفي مساء اليوم نفسه، ظهر المهندس وائل غنيم في حوار على إحدى الفضائيات المصرية بعد الإفراج عنه، فبكى شهداءَ الثورة، وهي المقابلة التي أثّرت في المشاهدين في منازلهم، الذين كان غنيم بالنسبة إليهم مثالًا للشاب

(353) معلومات متقاطعة من مجموعة مقابلات مع: إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

(354) معلومات متقاطعة من مجموعة مقابلات مع: إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

الناجح من الطبقة الوسطى الذي يتعرّض إلى انتهاكات نظام جائر[355]. انطلقت أصوات تؤيد الثورة من داخل مؤسسات الدولة، فأصدر المستشار محمد فؤاد جاد الله (نائب رئيس مجلس الدولة) بيانًا أكد فيه دعمه لثورة الشباب التي «حققت من الإصلاح والتغيير ما لم يحققه أحد خلال عقود عديدة ماضية»[356]. كما أصدر عميد كلية الحقوق أحمد عوض بلال وأعضاء كلية الحقوق في جامعة القاهرة بيانًا دعموا فيه مطالب الميدان.

كان صعبًا على شباب الثورة اعتبار بيان محمد فؤاد جاد الله في 7 شباط/ فبراير، ونشرته جريدة الأهرام في اليوم ذاته، مؤشرًا على اكتساب أنصار جدد. فشخص جاد الله وطريقة اختراقه مشهد الثورة عبر الشيخ صفوت حجازي كان يحيط بهما، وما زال الكثير من علامات الاستفهام. يقول هاني محمود إن جاد الله حكى له أنه أول مرة يدخل الميدان كان يوم التنحي، وسأل حينها عن مكان القيادة لأنه كتب بيانًا يريد أن يطلعهم عليه[357]! بعد الثورة، أصبح جاد الله أول مستشار يعينه عصام شرف، وكان قريبًا بشكل خفي من بعض أطراف المجلس العسكري، ثم كان أول مستشار عيّنه مرسي، وهو صاحب الأزمة الأكبر في عهد مرسي بكتابة «الإعلان الدستوري» الذي فجّر أزمة في البلاد. استقال من مؤسسة الرئاسة قبل الانقلاب بفترة من دون أن يكون هناك سياق واضح يدعو إلى الاستقالة حينها، وتولّى بعد فترة من الانقلاب الترويج لسامي عنان.

في هذا اليوم أيضًا، قابلت وسائل الإعلام المصرية أهالي الشهداء مباشرة على الهواء. وفي اليوم التالي، بدأت ظاهرة المسيرات التي تتجه إلى الميدان، بما في ذلك تدفق مواطنين من الطبقة الوسطى والمهن الحرة. من الواضح أن مقابلة وائل غنيم وبيانات قوى محسوبة على المؤسسة الحاكمة خاطبت فئات اجتماعية لا يدخل الاعتصام والتظاهر في نطاق سلوكها السياسي. لكن كتّابًا غربيين بالغوا

---

(355) كانت المقابلة على قناة دريم في برنامج العاشرة مساء مع منى الشاذلي في 7/ 2/ 2014، والحلقة موجودة على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=idyre04xRfA>.

(356) أحمد حسان عامر، «نائب رئيس مجلس الدولة يدعم ثورة الشباب.. ويقترح خارطة طريق للخروج من الأزمة،» (بوابة الأهرام، 7/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/37677.aspx>.

(357) من شهادة هاني محمود للمؤلف في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

في تقدير أهمية هذا التحول، فقدّروا أن الميدان كان في حالة جمود وأزمة بسبب الحوار، وأن بيان عميد كلية الحقوق في جامعة القاهرة(!)، وإطلاق سراح وائل غنيم الذي خطط له أن يكون احتوائيًا مثل الحوار ذاته، حيث جاء بمفعول عكسي بسبب المقابلة التفزيونية وقلب هذا بحد ذاته الموازين(358). وإذ لا يمكن التقليل من أهمية وتأثير ما جرى في 7 و8 شباط/ فبراير، ولا من محاولات التيار الإصلاحي في الحزب الوطني مع أحمد شفيق وعمر سليمان لاحتواء الموقف، فإن ثمة مؤشرات قوية على أن الثورة لم تكن في حالة أزمة بل في حالة صعود، منذ أن صمدت في امتحان 2 شباط/ فبراير (موقعة الجمل). كما بيّنا أن الحوار لم يسبب أزمة حقيقية بعد ذلك، إذ رجحت كفة الاعتصام عليه في الواقع، وذلك بانتشار الشكوك في نيات النظام بعد الخطاب مباشرة.

كان النظام يحاول من جانبه المناورة في الهامش الضيّق الذي بقي له. ولا ريب في أنه اعتمد آنذاك على الهامش الذي تركه له ارتباك الموقف الدولي عمومًا، والأميركي خصوصًا. ففي 7 شباط/ فبراير عقد مبارك اجتماعًا مع «قادة العمل التشريعي والتنفيذي»، وأشرف على تأليف «لجنة دستورية» تتولّى دراسة التعديلات المطلوبة في الدستور، ولجنة ثانية للمتابعة، تتولّى متابعة التنفيذ الأمين لما «تم التوافق عليه بين أطراف الحوار الوطني». كما وجّه تعليماته بإنشاء لجنة ثالثة لتقصّي الحقائق، مصدرًا تصريحات تحاول استرضاء المتظاهرين و«تتألم لمصابهم»(359)، في حين أكد رئيس الوزراء أحمد شفيق ضرورة بقاء مبارك في منصبه حتى نهاية ولايته الرئاسية(360). كان واضحًا أن النظام اعتبر الجولة الثانية من الحوار نهائية من ناحية النتائج، بينما كانت المعارضة تعتبرها مجرد جولة نقاش أولية.

---

(358) يضفي ستيفين كوك نوعًا من الغموض على إطلاق سراح وائل غنيم، ويبالغ في أهمية البيانات المذكورة أعلاه (التي لا نقلل من أهميتها)، في محاولة في رأينا لاصطناع تحول دارماتيكي في مسار الثورة 7 شباط/ فبراير. انظر: Steven A. Cook, *The Struggle for Egypt: From Nasser to Tahrir Square* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2013), pp. 290- 291.

(359) «مبارك يقرر إنشاء لجنة مستقلة لتقصّي حقائق أحداث الأربعاء الماضي،» اليوم السابع، 7/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=347964>.

(360) «شفيق يؤكد ضرورة بقاء الرئيس مبارك في منصبه حتى نهاية فترة ولايته الرئاسية،» الأهرام، 7/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/Archive/436/2011/2/7/27/61746.aspx>.

أما على المستوى الدولي، فلفت دعم الولايات المتحدة للخطوات التي كان النظام المصري يتخذها، حيث حذّر الرئيس الأميركي باراك أوباما في مقابلة مع قناة «فوكس نيوز» من أفكار جماعة الإخوان المسلمين، وهي «الكتلة المعارضة الأكثر تنظيمًا للرئيس المصري حسني مبارك»، والتي تحوي «عناصر معادية للولايات المتحدة». وأضاف أن الإخوان مع ذلك لا يتمتعون بتأييد الأغلبية، والمهم بحسب أوباما ألا نقول إن أمامنا خيارين فقط، «إما الإخوان المسلمون أو شعب مصري مقهور». قال أوباما إن مبارك وحده، وهو من حكم مصر ثلاثين عامًا، يعرف إذا كان سيغادر منصبه قريبًا أم لا. ودعت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون إلى اشتراك واسع للقوى السياسية المصرية في المحادثات مع الحكومة، من أجل ضمان تحقيق «الآمال المشروعة للشعب»[361]. وكان واضحًا أن الولايات المتحدة اعتبرت نقل الصلاحيات إلى نائب رئيس الجمهورية وبقاء مبارك في منصبه خطوة تفي بما سبق أن سمّاه المسؤولون الأميركيون في خطاباتهم «عملية نقل سلمي للسلطة». أما دول الاتحاد الأوروبي، فاستنكفت عن إصدار أي إشارة إلى مصير مبارك.

على الصعيد العربي، ألقى حسن نصر الله (أمين عام حزب الله) خطابًا حيّا فيه الثورة المصرية واعتبرها استمرارية لصمود المقاومة في حرب تموز/ يوليو 2006 وحرب غزة 2008-2009 وثورة ضد سياسات النظام في الصراع العربي - الإسرائيلي. ولا شك في أن موقف الحزب كان متوقعًا بعد تصريحات الجمهورية الإسلامية في إيران المؤيدة للثورة بوصفها «ثورة صحوة إسلامية»[362].

في 8 شباط/ فبراير، اتّضح للجميع أن سقف الثورة لن يتوقّف عند مضمون الحوارات مع سليمان، والمعبّر عنها بخطاب مبارك الثاني؛ إذ احتشد في هذا اليوم مئات الآلاف من المصريين في شوارع القاهرة لتمتد رقعة التجمهر المتوسع إلى

---

(361) «أوباما: أثق بأن الحكومة المصرية القادمة ستكون شريكة لأمريكا والإخوان لا يتمتعون بالأغلبية،» الأهرام، 7/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/World/News/61747.aspx>.

(362) «السيد نصر الله: ثورة الشعب المصري نتاج إرادته وستؤثر على معادلات المنطقة والعالم،» (قناة المنار، 8/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almanar.com.lb/adetails.php?fromval=1&cid=21&frid=21&eid=4111>.

شارع قصر العيني، وانضمام آلاف الأطباء وأساتذة الجامعات وأصحاب المهن المختلفة[363]. توسّع الاحتجاج في اليوم التالي (9 شباط/ فبراير) لتمتد الإضرابات إلى قطاع النفط، القطاع الأهم في الدولة، حيث أضرب عمال المصانع النفطية عن العمل مطالبين بعدم استمرار سامح فهمي، وزير النفط، في منصبه. وشاركهم الإضراب موظفو الهلال الأحمر وعمال الورش وشركات المياه والصرف الصحي في القاهرة وهيئة النظافة. وطرد الصحافيون في نقابة الصحافيين نقيبهم الموالي للنظام[364]، في حين أصدر صحافيون شباب في صحيفة الأهرام ملحقًا سمّوه «شباب التحرير»[365]. ويلخّص كمال أبو عيطة المشهد آنذاك: «هنالك فريق يؤيد رحيل مبارك وفريق آخر يدافع عنه»[366].

بدأ التحرك لقيام جبهة دعم الثورة في 7 شباط/ فبراير بهدف ضم النخب المعارضة الملتزمة مع الثورة، حيث اختير منها 30 من أفرادها (20 اتُّفق على كل اسم منهم بالإجماع بين أعضاء الائتلاف، وروعي في ترشيحهم أن يكونوا ممثلين لكل الأطياف والقوى، وأن يكونوا متوافقين في ما بينهم كأشخاص قدر الإمكان، حتى يستطيعوا المضي قدُمًا من دون الدخول في خلافات أو مزايدات فرعية، ومعهم 10 من الشباب). كان الائتلاف قد اتخذ، فور تأسيس مكتبه، قرارًا بالدعوة إلى تأليف «جبهة دعم الثورة»، لتكون معبّرة عن الحالة الجديدة التي ولّدتها الثورة وروح التحرير، وكان الهدف منها أن تتولّى الإشراف على الملفات التفصيلية لنقل السلطة حين تنجح الثورة في إطاحة النظام. وسادت لدى الثوار خشية من عدم قبول الشعب والنخب أن يتولى الشباب زمام الأمور،

---

(363) «مسيرة حاشدة لأساتذة الجامعات تأييدًا لثورة 25 يناير،» اليوم السابع، 8/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=348210>.

(364) «مصر تقف على أعتاب عصيان مدني .. عمال وموظفون وباحثون وصحفيون ورجال دين يدخلون إضرابات واعتصامات فى مختلف أنحاء الجمهورية ويهددون بالانضمام لميدان التحرير،» اليوم السابع، 9/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=349102>.

(365) «الجيش يزيل شعارات الثورة من على الدبابات،» (بوابة الوفد، 9/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/15319>.

(366) من شهادة كمال أبو عيطة، في 12 نيسان/ أبريل 2012.

إذا نجحت الثورة. ومن هنا جاءت فكرة تأسيس الجبهة، إضافة إلى كونها خطوة واضحة نحو المستقبل.

كان الاقتراح أن تضم الجبهة عددًا من السياسيين، ويمثل فيها الشباب نسبة الثلث، لتصبح هذه متحدثةً باسم الثورة وعنوانًا لها في أي تفاوض. كان واضحًا أن الثورة تبلور أطرًا تتجاوز الأطر المصنوعة من النظام ومعارضته، وتجهّز نفسها لمرحلة ما بعد مبارك. يقول مصطفى شوقي: «كان الطرح أن نقترح أسماء شخصيات عامة من جميع الاتجاهات، لها قبول شعبي، ويستطيع أن يتوافق بعضها مع بعض على أرضية الوطن لا الانتماء السياسي»، واختير محمد البرادعي وعبد المنعم أبو الفتوح وعصام العريان ومحمد البلتاجي وحمدين صباحي ومحمد أبو الغار وعبد الغفار شكر وجميلة إسماعيل ومحمد سليم العوا ومحمد القصاص[367].

لكن القوى والنخب السياسية فجرت حلم قيام تمثيل سياسي يُعبّر عن الثورة ويتولّى مسؤولية رسم خريطة طريق للمستقبل منذ اللحظة الأولى. وطالب الإخوان بتوسيع الجبهة وضم أعداد أخرى من الرموز. وعقدت الجبهة اجتماعها الأول يوم الأربعاء 9 شباط/ فبراير في مركز الدراسات السياسية في شارع قصر العيني (مقر حزب الوسط لاحقًا)، واتفق على توسيع العدد ليصبح 42 شخصًا وبعد اجتماع 12 شباط/ فبراير في مقر الجبهة، بلغ عدد الأعضاء 73، ثم اتفق على عقد اجتماع في نقابة الصحافيين في 14 شباط/ فبراير تجاوز العدد فيه 150 شخصًا. وفشل الاجتماع الأخير بسبب تدخل عناصر استخبارية مدسوسة. وبغضّ النظر عن فشل تأسيس هذه الجبهة بعد اعتراض الأحزاب على قرار تعيين ممثليها من مجموعة الشباب، كان واضحًا من خلال هذه المساعي أن جميع التشكيلات من خارج الميدان، مثل «لجنة الحكماء» أو «الائتلاف الشعبي للتغيير»، تجاوزها الزمن، وهذا ما سيُعبّر عنه البيان الذي أصدره الائتلاف في اليوم التالي، ونصّ على أنه يحترم «كافة المبادرات التي طرحت مثل لجنة الحكماء أو غيرها، لكن

(367) معلومات متقاطعة من مجموعة مقابلات مع محمد القصاص (14 شباط/ فبراير 2014) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) وخالد السيد (10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

نعلن أنها مختلفة معنا في الطرح، فنحن لا نتحدث عن إصلاحات أو تفويض لنائب الرئيس أو التزام الدستور الذي لم يحترمه الحزب الوطني يومًا واحدًا، بل نتحدث عن ثوره شاملة لا ينبغي أن تتوقف في منتصف الطريق، وعن تغيير شامل لا مجرد إصلاحات ضئيلة، ونرى أن الضمان الوحيد لتحقيق أي إصلاحات هو رحيل الرئيس»[368].

لم يكتفِ الثوار بهذا، بل مارسوا أيضًا رقابتهم على التمثيل السياسي في ميدان التحرير؛ ففي هذا اليوم، منع شباب الإخوان عضو مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين سعد الحسيني من اعتلاء المنصة وإلقاء كلمة في الميدان، حيث كان شباب الإخوان متنبهين إلى ضرورة عدم إبراز رموز الإخوان المسلمين والاكتفاء بالشخصيات الإخوانية التي كانت دائمًا في الميدان، مثل محمد البلتاجي[369]، وأصدر الائتلاف بيانًا لمليونيّة جديدة في يوم الجمعة التالية.

في هذه المرحلة، خيمت حال من الركود على المشهد الثوري. فالاعتصام قائم وفي حال ثبات، وتتجاذب القوى السياسية الحوار والمبادرات مع النظام، ويمر الوقت إلى درجة أن شفيق أدلى بتصريحات تستخف بالاعتصام والمعتصمين، مثل: «نوزع عليهم وجبات، ونجيب لهم بنبوني». وحصلت محاولات عدة لتطوير المشهد الثوري واتخاذ خطوات تحرك الأوضاع، لكن لم تسفر عن شيء مؤثر. فكّر شباب الائتلاف مرات عدة في توسيع الاعتصام ومحاصرة مجلس الشعب، لكن مخاوف الصدام مع الجيش الذي يقوم بتأمينه بقيت قائمة حتى كان يوم 9 شباط/ فبراير، حين مرت مسيرة لأعضاء هيئة التدريس في جامعة القاهرة في أثناء توجهها إلى التحرير. وفي طريقها، مرّت أمام بوابات المجلس من دون أن يتعرض لها الجيش، فاستغل شباب الميدان هذا الموقف مباشرة، ودفعوا بأعداد من المتظاهرين إلى مقر المجلس. أما المسيرة المشار إليها فعادت وتحركت ودخلت التحرير، ودعت منصة الائتلاف إلى توجيه مسيرات

---

(368) وسام عبد العليم، «تحالف واسع من الشباب المعتصمين يعلن رؤية ومطالب موحدة،» (بوابة الأهرام، 9/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/38212.aspx>.

(369) من شهادة محمد عباس، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

نحو مجلس الشعب. وخلال وقت قصير قامت نقطة اعتصام جديدة بالفعل. لكن الشباب واجهوا مشكلة أن أغلبية من ذهبوا إلى التظاهر هناك عادت مرة أخرى إلى الميدان. فطلبت مجموعة شبان الإخوان من الجماعة أن تنقل أعضاء الجماعة من «محافظة أو محافظتين»(370) من المعتصمين في الميدان إلى مجلس الشعب، لكن بقي هذا الأمر محل جدل ومعارضة ولم يوافَق عليه إلا لاحقًا.

هذا في حين حذّر سليمان، الذي صار وجه السلطة السياسي، في حواره مع رؤساء الصحف المصرية من أن بديل الحوار مع النظام هو الانقلاب(371) (وهو كما اتضح لاحقًا أنه لم يكن مجرد كلام مرسل، بل كان تحذيرًا فعليًا مما وقع، وهو استلام الجيش السلطة من مبارك في ما يشبه الانقلاب)، حيث بدأت القوى السياسية المختلفة بمطابقة مواقفها مع سقف الثورة، أي إسقاط النظام برحيل مبارك. عبّرت بيانات حزب الجبهة الديمقراطية(372) والوفد(373) والإخوان المسلمين(374) صراحةً عن هذا، فيما بدأت الأصوات تتعالى طالبةً استرداد الأموال المنهوبة من مصر(375).

---

(370) المقصود بلغة الشباب أعضاء جماعة الإخوان الذين حضروا إلى الميدان من المحافظات، وبقوا منظمين على أساس التبعية لهذه المحافظات.

(371) «النص الكامل لحوار نائب الرئيس مع رؤساء تحرير الصحف. ضيق الوقت منعنا من إجراء كل التعديلات المطلوبة .. إذا كلفنا الشرطة الآن بحماية الانتخابات ستقع مجازر. ومبارك لم يكن لديه مانع من التنحي في 1 فبراير،» اليوم السابع، 8/ 2/ 2011، تم الاطلاع بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=348520>.

(372) «الجبهة ينتقد ضخامة عدد اللجنة الدستورية،» (بوابة الوفد، 8/ 2/ 2011)، تم الاطلاع بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/15099>.

(373) «الوفد: نحتفظ بحق الانسحاب من الحوار،» (بوابة الوفد، 8/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/14921>.

(374) «ائتلاف الشباب يدعو للتظاهر بـ 5 ميادين يوم الجمعة،» اليوم السابع، 8/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=348542>.

(375) «العوا: سنسترد أموالنا المنهوبة من آل مبارك،» (بوابة الوفد، 8/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/15111>.

في هذه الأثناء، أصبح واضحًا أن بنية الميدان والثورة بشكل عام لا تسمح لأحد بالتفاوض باسمها، بمعنى أن محاولات النظام إيجاد شركاء لتسويات لا يمكن أن يكتب لها النجاح في ظل مد شعبي لا يسمح لأحد بأن يتحدث باسمه. وتضمن حديث وائل غنيم مع وزير الداخلية الجديد محمود وجدي في 9 شباط/ فبراير اعترافًا بعدم القدرة على التفاوض مع المسؤولين باسم الميدان، أو تقديم التنازلات في شأن التنحي، لأن لا توجد قيادة لثورة هي مثل الحصان الهائج ترمي بكل من يحاول ترويضها[376]. كانت هذه نقطة قوة في أثناء المد الثوري، إذ لم يكن ثمة نخبة تدّعي القيادة لتُبرم صفقات أو اتفاقات باسمها. لكن نقطة القوة هذه ما لبثت أن أصبحت نقطة ضعف، حين لم يبرز من يمكنه الحديث باسم الثورة وتمثيلها بعد نهاية المد الثوري مع تنحّي مبارك، أو يمكنه المحافظة على أهدافها ومطالبها في المرحلة الحاسمة وهي مرحلة تحديد نظام الحكم والمشاركة فيه بعد أن أصبحت أحزاب كثيرة تتحدث باسم الثورة، ويكفيها لتدعي ذلك وجود «شباب ثورة» معها.

بدأت أركان في النظام تنفضّ عنه، فقدّم وزير الثقافة جابر عصفور استقالته من الحكومة بعد عشرة أيام فقط من تأليفها[377]. وأصدر ائتلاف شباب الثورة بيانًا دعا فيه الشعب المصري إلى الاستعداد لـ «جمعة الرحيل»، فيما كان النظام يسارع في تنفيذ «خطوات إصلاحية»، أهمها في 9 شباط/ فبراير اجتماع اللجنة الدستورية برئاسة رئيس محكمة النقض لدراسة واقتراح تعديل بعض الأحكام الدستورية والتشريعية المشكّلة بقرار رئيس الجمهورية رقم 54 لسنة 2011 لتعديل المواد 76 و77 و88 و93 و179 و189، على أن تنتهي هذه اللجنة من أعمالها في 12 شباط/ فبراير 2011[378].

---

(376) غنيم، ص 298.

(377) «وزير الثقافة المصري جابر عصفور يستقيل من الحكومة بعد أيام من توليه المنصب ومع استمرار الاحتجاجات،» (العربية نت، 10/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/10/137014.html>.

(378) سهام الباشا وأحمد متولي، «اللجنة الدستورية تختتم اجتماعها الأول بالاتفاق على تعديل 6 مواد،» اليوم السابع، 9/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=348896>.

لم يطرأ على الموقف الدولي في هذا اليوم إلا تغيير طفيف في موقف البيت الأبيض الذي حدد أربع خطوات يجب إجراؤها في مصر «فورًا»: تقييد تصرفات وزارة الداخلية عن طريق إنهاء فوري للاعتقالات والتحرشات والضرب واحتجاز الصحافيين والناشطين السياسيين وناشطي المجتمع المدني؛ السماح بحريّة عقد الاجتماعات وحرية التعبير وإلغاء قانون الطوارئ؛ توسيع المشاركة في الحوار الوطني لتشمل نطاقًا عريضًا من أعضاء المعارضة؛ دعوة المعارضة كشريك في خريطة طريق توضع بشكل مشترك، وتتضمن جدولًا زمنيًا للمرحلة الانتقالية. اللافت في هذا اليوم زيارة وزير خارجية الإمارات[379] عبد الله بن زايد إلى مبارك، واصفًا ما يحدث في مصر بأنّه يؤثر في المنطقة كلها[380]، وهو الموقف الذي تقاطع مع الموقف السعودي، إذ أوردت صحيفة تايمز البريطانية أن العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز قال لأوباما إن بلاده ستدعم مبارك إذا ما أوقفت الولايات المتحدة المساعدات التي تقدمها إلى مصر، وأبلغه في مكالمة هاتفية في 29 كانون الثاني/ يناير بألا يهين مبارك الذي يتعرض لضغط من محتجين مصريين يطالبون بتنحّيه عن السلطة على الفور[381].

في تلك الأيام، بدأت تتبلور جبهة الثورة المضادة الإقليمية، مع أنها لم تتخذ أشكالًا فاعلة بعد، لأنها كانت ما زالت مصدومة. إلا أن مواقف السعودية والإمارات المؤيدة لنظام مبارك تحوّلت لاحقًا إلى الفعل الناشط لإحباط المد الثوري، ومنع نشوء أنظمة ديمقراطية في المنطقة، وتجنّد معهما ما بني بأموالهما من شبكات إعلامية وسياسية وثقافية يصعب حصرها.

---

(379) ذكر وزير الدفاع الأميركي غيتس في كتابه المذكور سابقًا اتصالات محمد بن زايد ولي عهد الإمارات التي حثه فيها على التمسك بمبارك، محذّرًا من أن انهيار نظامه سيقود إلى «صيغة سنية» من النظام الإيراني. انظر: Gates, p. 507.

(380) «مبارك لوزير خارجية الإمارات: بقائي بضعة أشهر لا يقدم ولا يؤخر،» اليوم السابع، 9/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=349118>.

(381) «العاهل السعودي يتعهد بدعم مصر ماليًا اذا أوقفت أمريكا المساعدات،» (رويترز عربي، 10/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE71909520110210>.

رابع عشر: نحو الختام

1- بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة (10 شباط/ فبراير)

قطع التلفزيون المصري الرسمي برنامجه الاعتيادي وأعلن عن إصدار البيان الأول للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية. حمل بيان الجيش وأوضاع صدوره دلالات مهمة على الرغم من قصره وإيجازه. فكما يبدو، اجتمع قبل ذلك خمسة من قيادة المجلس برئاسة المشير حسين طنطاوي، وبحثوا فكرة الانقلاب المباشر على مبارك، لكنها لم تلقَ قبولًا، فسادت بدلًا منها فكرة ممارسة الضغط عليه. وهذا هو مغزى البيان الذي أُذيع من دون علم مبارك أو أي مسؤول مدني في حكومته. أما أسباب اعتباره انقلابًا غير مباشر فكثيرة.

من حيث الشكل:

- عقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية بغياب مبارك الذي يُعدّ دستوريًا القائد الأعلى للقوات المسلحة. كما غاب عنه نائبه اللواء عمر سليمان، ما رفع حجم التوقعات أن مبارك سيتنحّى في اليوم نفسه؛

- رئس المجلس وزير الدفاع المصري المشير حسين طنطاوي، ما يعني أنه بات يقوم مقام رئيس الدولة لكن بصفة غير دستورية؛

- صدر البيان حاملًا «رقم واحد»، ما يعني أن سلسلة من البيانات اللاحقة آتية؛

- أعلن المجلس بوضوح أنه سيكون في حال انعقاد دائم ولمدة غير محددة، ما يعني أن سلطة العسكر ربما تطول.

أما من حيث المضمون:

- عقْد المجلس وإصداره بيانًا مرقمًا بالرقم واحد، في غياب الرئيس المصري، يعني انقلابًا عسكريًا أبيض يُقصي رأس النظام، فالأوضاع المصرية في حال طوارئ قصوى أو حرب، حيث لم يعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمدد غير محددة إلا في فترات الحرب مع إسرائيل؛

- «الجيش ملتزم حماية الشعب العظيم ومتضامن معه، ويسعى إلى تحقيق

مصالحه ومكتسباته، وبذات الوقت حماية الوطن». وكان البيان بذلك يوازن بين مطالب الثوار وما يراه يصب في مصلحة الدولة؛

- أكد البيان بشكل لا لبس فيه أن مطالب الشعب مشروعة، ولم يستثن منها مطلب تنحية مبارك، بل أكدها الجيش وأيّدها.

لم يدرك المراقبون[382] في حينه أن البيان عمليًا أعلن انقلابًا عسكريًا، ذلك لأن الرئيس بقي في تلك اللحظة في منصبه، لكنه كان بقاءً صوريًا حتى يقنعه الجيش بالتنحي من دون استخدام القوة.

2- جرعة عاطفية

كان إصدار الجيش بيانه الأول تطورًا نوعيًا في مسيرة الثورة، ويتجاوب مع حقيقة أن التسوية مع مبارك وصلت إلى طريق مسدودة، ومن الضروري إذًا أخذ زمام المبادرة وإنقاذ النظام الذي ما عاد مبارك قادرًا على حمايته، وصار وجوده يمثل تهديدًا له. ولقيت هذه الخطوة ترحيبًا واسعًا من شباب الثورة في ميدان التحرير وباقي المدن المصرية.

في الساعات التي تلت إصدار البيان، كانت الحشود المصرية في أنحاء مصر المختلفة تترقّب سماع قرار مبارك تسليم السلطة إلى الجيش، إلا أن خطاب مبارك الذي ألقاه بنفسه وكان الثالث له والأخير، جاء مغايرًا للخطابين السابقين، إذ تنازل فيه عن صلاحياته إلى سليمان، رافضًا التنحي خلافًا لما كان متوقعًا. وبرزت في خطاب مبارك الأخير في 10 شباط/ فبراير نقاط عدة، أبرزها: حرصه على تأكيد استمراره رئيسًا للجمهورية وتمسكه بمسؤولياته لحماية الدستور ومصالح الشعب حتى أيلول/ سبتمبر، أي حتى انتهاء ولايته الرئاسية، وأنه بصفته رئيسًا للجمهورية فوّض صلاحياته الدستورية إلى نائبه عمر سليمان من غير أن يتنحّى؛ رفضه النطق بكلمة التنحي حتى عندما رحل إلى شرم الشيخ، إذ وجّه خطابه إلى الشباب، مسقطًا اتهام الإسلاميين أو التهديد الخارجي، ومعترفًا بأن من يقوم بالثورة شباب مصر، وبأنه مستعد لتحقيق جميع مطالبهم من دون إعلان التنحي؛ محاولته

(382) ما عدا استثناءات قليلة، مثل تعليق المؤلف على البيان فور صدوره في قناة الجزيرة خلال تحليله لمجريات الثورة، إذ اعتبره يؤكد وقوع انقلاب عسكري.

استدرار عواطف شعبه بمسألة جدّيته في محاسبة المسؤولين عن الحوادث التي أفضت إلى سقوط الشهداء (لم يستخدم مصطلح قتلى)، في اعتراف آخر منه بأن من قُتِلوا ليسوا خارجين على القانون بل أصحاب مطالب شرعية؛ تأكيده أن الالتزام بمطالب الشعب مسألة لا رجعة فيها، بمعنى أنه لن يكون هناك مراوغة أو مماطلة، وفي ذلك أيضًا رسالة جديدة منه إلى الشعب المصري بأنه ماضٍ في تحقيق القطيعة مع أساليب الحكم السابقة كلها، وبهذا اعترف بأخطاء نظامه، لكنه استمر في إنكاره المسؤولية ووضع نفسه فوق الأخطاء وبالتالي فوق المحاسبة، معتبرًا أن الحل يكمن في تصحيح هذه الأخطاء وليس في إسقاط النظام.

قدّم مبارك في خطابه ما اعتبره دلائل على صدق نيّاته في التغيير من خلال دعوته إلى تعديلات تقضي بإلغاء المادة 179 من الدستور والمتعلقة بأحكام الطوارئ، وقبوله تعديل خمسة مواد أخرى تتعلق بانتخاب الرئيس ومدة الرئاسة من دون المساس بصلاحياته الدستورية. وأكّد مبارك أن بقاءه في السلطة ليس إلا حرصًا منه على سلامة الوطن، محاولًا التأثير مجددًا في عواطف المصريين بالتذكير بأنه عندما كان شابًا بمثل سن الشباب الذي قاموا بثورة 25 يناير، التزم بالشرف العسكري وأفنى عمره في الدفاع عن أرض مصر وسيادتها.

في خضم الجرعة العاطفية الأخيرة التي راهن عليها، لم ينس مبارك أن يذكّر الشعب بدوره في حرب 1973 التي تحظى برمزية عالية في الوجدان المصري، وتمثل أحد التابوات في الوعي الجمعي للشعب. وقال إنه وضع علم مصر فوق تراب سيناء، وبصرف النظر عن دور مبارك في الحرب بصفته قائدًا لسلاح الجو، فإنه سعى إلى استغلال هذه النقطة كشفيع له. كما أعاد مبارك التذكير بدوره في الحفاظ على السلام وتجنيب المصريين الحروب والدماء، ورفض الخضوع للأجنبي طوال أعوام حكمه، متأسفًا على ما يلقاه من بعض أبناء وطنه.

لم يكن مستغربًا أن يتجاهل مبارك في خطابه بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة؛ إذ من الواضح أنه كان يحاول الالتفاف على فكرة التنحي باللجوء إلى الشعب ليكون حكمًا بينه وبين الجيش الذي بدأ فعليًا استلام السلطة منذ إعلان بيانه الأول، وباتت الدولة كلها مرهونة بحراسته وقواته التي في الشارع. وفي النتيجة، وقف الشعب مع الجيش وخسر مبارك الرهان.

لم تتوافر لمبارك أي فرصة للبقاء في الحكم، ولم يكن في جانبه إلا مجموعة صغيرة من المقربين من المؤسسة السياسية، وضباط في الحرس الجمهوري، وحاول من خلالهم وفي الوقت ذاته من خلال مخاطبة عواطف المصريين أن يستعيد ولو جزءًا من مكانته من أجل «رد كيد الكائدين وشماتة الشامتين». وأصرّ مبارك على أنه لن يغادر مصر في أي حال من الأحوال، وأنه لن يموت إلا على أرضها، ما يعني رفضه فكرة الهروب، خلافًا لما فعل نظيره التونسي زين العابدين بن علي.

3- كواليس الخطاب

كان حسام البدراوي (الأمين العام الجديد للحزب الوطني) يؤكد لمحدثيه أن مبارك كان مقتنعًا بفكرة التنحي، لكن مَن حوله ضغط عليه للبقاء خوفًا على مصالحهم[383]. وأعلن أن مبارك سيتنحى في خطابه الثالث والأخير الذي جاء مخيّبًا للآمال، وهذا ما يؤكده عبد اللطيف المناوي أيضًا من خلال أحاديث مختلفة وانطباعات دوّنها في كتابه، وأظهر فيها أن جمال مبارك وآخرين ممن أداروا الأزمة حالوا دون تقديم مبارك تنازلات، بما فيها مسألة التنحي، وأنه تنحّى بعد أن أصبح وحيدًا في شرم الشيخ أو في الطريق إليها. ووصف المناوي هذه اللحظات بانطباع مباشر أو من خلال الحديث مع رجال أمن أو مع وزير الإعلام (أنس الفقي) المقرّب جدًا من عائلة الرئيس، (بحسب المناوي)[384].

الأمر المهم الذي لفت المناوي إليه هو أنه في هذه الأيام، وتحديدًا في 10 شباط/ فبراير، لم يكن لدى قيادة الجهاز الأمني في الدولة أدنى تصور لما يمكن أن يحدث وما سيترتب عنه، فكان الجميع في حيرة كيف يمكن إقناع مبارك بالتنحي. قال هذا بناء على أحاديث مطولة مع رجال مخابرات ونخبة دولة على صلة مباشرة بمبارك وعمر سليمان، يتبادلون معهما الكلام والمشورة[385]. في 10 شباط/ فبراير 2011 نفسه، ظهر رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية أمام مجلس الشيوخ، ورجّح أن يتنحى مبارك في ذلك اليوم. وكما يبدو، استعد

(383) المناوي، ص 302.

(384) المصدر نفسه، ص 410-411 و417.

(385) المصدر نفسه، ص 392-393.

البيت الأبيض أيضًا لتنحي مبارك، إلا أن هذا الأخير ألقى خطابًا مخيّبًا، فصدر من البيت الأبيض بيان وصف ما قام به مبارك بأنه ليس كافيًا، ونشرت وسائل الإعلام أن أوباما قال هذا الكلام لمبارك في اليوم نفسه.

كان خطاب مبارك الثالث والأخير مسجلًا، حيث ظهرت أعمال المونتاج والتقطيع بشكل واضح في أثناء بث الخطاب الذي تأخر بثه ساعة ونصف ساعة عن موعده المحدد، فضلًا عن تردد شائعات لا أساس لها من الصحة كإصابة مبارك بنوبتي إغماء خلال تسجيله الخطاب[386]. كما أشيع أن الخطاب نفسه كان واحدًا من ثلاثة سيناريوات أحدها التنحي، لكن مبارك بضغط من نجله جمال[387] خالف ما اتفق عليه مع الجيش والإدارة الأميركية، وآثر أن يكون الخطاب الثالث خطاب تسليم الصلاحيات إلى سليمان بدلًا من التنحي. ما يدل على ذلك أيضًا أن أوباما نفسه جهّز كلمة موجزة قبل إلقاء خطاب مبارك، وأخبر الصحافيين في أثناء زيارته ولاية ميشيغن حيث مدينة ديترويت الصناعية التي تضم جالية عربية كبيرة، بأن العالم «يشهد تاريخًا يتشكل أمامنا، لحظة التغيير في مصر هي نتيجة خروج الشعب بكل فئاته وطوائفه مطالبًا بالتغيير... نريد من كل المصريين أن يعرفوا أن أميركا ستعمل كل ما في وسعها لدعم عملية انتقال حقيقية للديمقراطية في مصر»[388]. كانت تصريحات أوباما إشارة قوية إلى أن واشنطن تخلّت تمامًا عن

---

(386) «تدهور صحة مبارك ويغادر مع أسرته،» (بوابة الوفد، 11/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 4/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alwafd.org/index.php?option=com_content&view=article&id=15598>.

كانت حالة مبارك الصحية من اهتمامات المراقبين ووسائل الإعلام حتى تنحيه. وذكرت مجلة ديرشبيغل الألمانية في 7 شباط/ فبراير، أي قبل ثلاثة أيام من مغادرته إلى شرم الشيخ، أن هناك اتصالات مع برلين من أجل نقل الرئيس للعلاج فيها. انظر: Jonathon M. Seidl, «Der Spiegel: Mubarak May Get 'Health Check' in Germany, Relinquish Power There,» (Blaze, 7/2/2011), Retrieved from: <http://www.theblaze.com/stories/der-spiegel-mubarak-may-get-treatmant-in-germany-hand-over-power>.

كما بقيت حالة مبارك الصحية ومكان وجوده الفعلي بعد تنحّيه محاطين بالسرية وتحت وصاية الجيش المصري.

(387) Greg Miller, «Comments by Panetta stoke unmet expectations,» *Washington Post*, 11/2/2011, Retrieved from: <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2011/02/10/AR2011021007570.html>.

(388) «أوباما يقول إننا نشهد تاريخًا يتشكل وتتبدل فصوله الآن في مصر،» (قناة الحرة، 10/ 2/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alhurra.com/NewsArticleDetails.aspx?id=8052355>.

مبارك، وأن إطاحة النظام المصري مسألة ساعات فحسب، ما جعل أوباما شديد الحرص على التذكير بأن الولايات المتحدة مع الشعب المصري، على الرغم من أنها لم تكن كذلك قط.

سبق إلقاء خطاب مبارك اتصال بينه وبين وزير الدفاع والصناعة الإسرائيلي الأسبق بنيامين (فؤاد) بن إليعيزر الذي وصف نفسه بصديق عائلة الرئيس المخلوع. وزعم بن إليعيزر أنه تحدث مع مبارك 20 دقيقة، أخبره خلالها مبارك أن «الجيش المصري أبلغه أنه لا يستطيع الدفاع عنه ... وهاجم بقسوة شديدة الولايات المتحدة ... وأن الديمقراطية التي قادتها الولايات المتحدة في إيران ومع حماس في غزة ستشكل مصير الشرق الأوسط، وأن التطرف سيعم باقي الدول العربية ومنطقة الخليج ... أنا [مبارك] خدمت بلادي 61 عامًا، هل يريدونني أن أهرب؟ لن أهرب. يريدون إلقائي في الخارج .. لن أغادر. إذا دعت الحاجة فسأقتل هنا»[389].

كشفت تصريحات بن إليعيزر أن مبارك كان حتى اللحظة الأخيرة رافضًا فكرة أنه ارتكب أخطاء، أو أنه فقد مشروعيته في الحكم بضغط من إرادة الشارع، وظل متمسكًا برواية المؤامرة الخارجية وخذلان الجيش له. كما كان يعتبر أن الثورة ستوصل الإسلاميين إلى الحكم كما في انتخابات غزة ... وترجح هذه التقديرات فرضيتنا بأنه تنحّى بانقلاب عسكري من الجيش.

قاطعت أغلبية المحتجين خطاب مبارك بعدما اتضح أنه لا ينوي التنحي. ولم تلتفت إلى متابعة الباقي ولا تفويضه صلاحياته لسليمان. علت أصوات الاحتجاجات من داخل ميدان التحرير، إذ كانت المطالبة بأن يعلن الرئيس تنحيه، وواقع ضعف النظام كان يوجبه. بعد دقائق من خطاب مبارك، أعلن سليمان في خطاب بثّه التلفزيون الرسمي المصري بيانًا أشاد فيه بثورة شباب 25 يناير و«بنجاحها في إحداث تغيير مهم في مسار الديمقراطية»، مؤكدًا التزامه ما جاء في تفويضه من صلاحيات الرئاسة بتحقيق النقاط الخمس التي وردت في خطاب مبارك الأخير: تحقيق الانتقال السلمي للسلطة واستكمال الحوار الوطني والحفاظ على مكتسبات ثورة الشباب والعمل على احترام الدستور وتحقيق مطالب الشعب.

---

(389) «Ben-Eliezer: Mubarak Slammed US in phone Call,» (Ynet, 11/2/2011), Retrieved from: <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4027293,00.html>.

بالنسبة إلى شباب الثورة، كان مطلب تنحي مبارك يشمل نائبه سليمان أيضًا، لأنهم رأوا أن تعيين نائب للرئيس بعد اندلاع الثورة مجرد مراوغة بهدف امتصاص غضب الجماهير والالتفاف على مطالبها القاضية بتغيير النظام كله. في خطابه، بدا سليمان متمسكًا برواياته الدعائية عن التحريض الخارجي، ما يعني أن نقاط التقاء ممكنة مع شباب الثورة باتت مستحيلة تمامًا، كما سعى إلى كسب الشرعية من الشعب بمنحه فرصة لتحقيق الانتقال السلمي للسلطة، من خلال تأكيده النقاط الخمس الواردة في خطابه.

في هذه المرحلة، كان شباب الثورة يصرون على تغيير النظام بمعنى إطاحة الإدارة السابقة كلها، وصوغ دستور جديد، وتأسيس نظام حكم ديمقراطي. كما كانوا يصرون على هذا الهدف إلى درجة رفض تكليف الرئيس لسليمان بصلاحياته كلها، وهو نوع من التنحي بشرف، وتنفيذ النقاط الخمس التي تعني إصلاحًا ديمقراطيًا. لكن الشباب ومعهم ملايين المصريين وضعوا ثقتهم بالمسار الثوري، وهو البرنامج الذي كان ممكنًا لو حملوا إلى الحكم قوة ثورية تنفذه. لكن الجيش هو الذي استلم الحكم، وعاد إلى تنفيذ أفكار مبارك من الخطابات السابقة كما سنرى. وبهذا المعنى لم يكن انقلاب الجيش انقلابًا على مبارك فحسب، بل على مبارك وعلى الثورة في الوقت عينه.

خامس عشر: النهاية (11 شباط/ فبراير)

أحدث خطاب مبارك الأخير موجة غضب في ميدان التحرير والمدن المصرية، إذ لم يفاجئ شباب الثورة وحدهم، فحتى الجيش المصري والأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي حسام البدراوي توقعا حينها أن يحمل الخطاب إعلانًا صريحًا بالتنحي، وعزز الجيش التوقعات بحصول ذلك من خلال تأكيده لشباب الثورة في ميدان التحرير بأن الرئيس سيعلن رحيله في الخطاب الثالث، وذلك عبر عدد من الضباط، بينهم اللواء حسن الرويني (قائد المنطقة المركزية). ثم اجتمع عدد من أعضاء الائتلاف خلف المستشفى الميداني، واتفقوا على اتخاذ خطوات تصعيد فورية ردًا على الخطاب. كان مقترحًا التحرك مباشرة لمحاصرة ماسبيرو وقصر العروبة. بعد نقاش مستفيض، اتفقوا على التحرك نحو ماسبيرو وتأجيل محاصرة قصر العروبة إلى «الجمعة» حتى لا يضطروا إلى تحريك أعداد

كبيرة من التحرير، فيفرغ الميدان من المعتصمين، ما يؤدي إلى حدوث ثغرة تسهل اقتحامه، على أن يعيدوا ترتيب خريطة تظاهرات الجمعة، حيث تعزز مسيرة مسجد مصطفى محمود (يحركها شباب من أجل العدالة والحرية) حصار ماسبيرو ووزارة الخارجية، وتعزز مسيرة مسجد الاستقامة (تحركها 6 أبريل) حصار مجلس الشعب ومجلس الوزراء، وتحاصر مسيرة مسجد النور (يحركها الإخوان) قصر العروبة.

ذهب هاني محمود ومحمد القصاص لإبلاغ قادة الجمعية الوطنية للتغيير، إذ كانوا مجتمعين في مقر شركة سفير للسياحة خلف المنصة الرئيسة. حاول قصاص الاتصال بأيمن هدهد، المكلف بنقل المعلومات بين الميدان ومكتب الإرشاد، وبدأ الحاضرون يعرضون مخاوفهم من الصدام مع الجيش والحرس الجمهوري المتمركز عند ماسبيرو، وأعربوا عن اعتقادهم أن هذه خطوة خطرة تحتاج إلى تفكير وتروٍّ. من الواضح أنهم لم يكونوا يدركون بعدُ أن بيان الجيش «رقم واحد» كان في الحقيقة انقلابًا.

يقول هاني محمود: «استمر الجدال لفترة، ثم قام النائب الإخواني السابق محسن راضي الذي مثل الإخوان في الاجتماع، وقال جملة موجزة: 'توافقت القوى السياسية المتواجدة في هذا الاجتماع على الانتظار حتى الغد لمناقشة الخيارات المتاحة بوجود الشعب في الميدان'. فوجهت كلمتي للاجتماع، وقلت لهم إن الناس لا ينتظرون قراركم بالتحرك أو عكسه، وقبل دخولي للقائكم كانت هناك مجموعات تحركت بالفعل في اتجاه ماسبيرو بل والعروبة أيضًا، ويبدو أن مصيبة هذه الثورة في نخبتها التي بدلًا من أن تكون سابقة بخطوة لتقود الناس، تصرّ على أن تسير خلف الجموع. واعتذرت لهم عن أسلوبي الفظ وغادرت. وجدت القصاص أمام المنصة يجادل أيمن هدهد في الأمر نفسه، والآخر يصر على رفض الفكرة. أخذت الهاتف من محمد وأغلقته، وأخبرته بما دار في الاجتماع، وقلت له إن ما كنّا نحتاجه من الإخوان هو تثبيت عدد من المحافظات في الميدان حتى لا يُفرّغ من المعتصمين، وبما أنهم يرفضون قرار التحرك، حققوا لنا هدف تأمين الاعتصام، ودعنا نتحرك بباقي المجموعات إلى ماسبيرو»[390].

(390) من شهادة هاني محمود للمؤلف في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

في الوقت ذاته، كانت ترد أخبار عن مجموعات من الشباب خرجت من الميدان أو تحركت من أماكن مختلفة باتجاه العروبة، بعضها ذهب سيرًا على الأقدام، وأوقف الجيش بعض الشبان في الطريق وأعادهم إلى التحرير في حافلات عسكرية، ثم اتضح أن أعدادًا قليلة من المتظاهرين وصلت العروبة وباتت هناك، لتكون طليعة التظاهرات عند القصر الرئاسي.

صبيحة الجمعة 11 شباط/ فبراير، خرج ملايين المصريين إلى الشوارع، وحشد شباب الثورة، ومعهم شباب الإخوان وأحزاب المعارضة وحركتي كفاية و6 أبريل والجمعية الوطنية للتغيير والنقابات واتحاد الكتّاب، قواهم لتسيير تظاهرات مليونية في جميع أنحاء مصر، فاق عدد المشاركين فيها 8 ملايين شخص بحسب بعض التقديرات، وأخرى قدرت أنها تجاوزت 12 مليونًا. وبغضّ النظر عن دقة الأرقام، فإن الموقف في ميدان التحرير والمدن المصرية والإسكندرية تحديدًا كان ينبئ بانفجار موجة غضب وتحدٍّ كبيرين.

أدت الجموع صلاة الجمعة، وقام الخطباء بالدعاء على مبارك علنًا. ثم قرر المحتجون التحرك في اتجاه قصر العروبة في القاهرة[391]، كما سارت تظاهرة حاشدة باتجاه قصر التين في الإسكندرية، فضلًا عن خروج مئات الآلاف في عدد من المدن المصرية مطالبة برحيل مبارك وسليمان. أعاد الجيش المصري انتشاره في محيط قصور الرئاسة، ودلّت هذه التحركات والحشود غير المسبوقة على أن المواجهة مع مبارك أضحت مصيرية. علت نبرة التحدي في حديث شباب الثورة

(391) عن تنظيم التظاهرة إلى قصر العروبة نقتبس ما يأتي من شهادة هاني محمود للمؤلف: (5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015) «صباح الجمعة، أوفد مكتب الإرشاد الدكتور محمود أبو زيد عضو المكتب ومشرف قسم الطلاب للقاء شباب الإخوان، فاجتمع بعدد من مجموعتنا في فندق الشمس المطل على ميدان التحرير لأكثر من 3 ساعات، وكان الحديث في مجمله يدور عن خطورة اتخاذ هذا الخط من الإجراءات، وأنه يجب التراجع عن فكرة الذهاب إلى العروبة، لأن ذلك يعني تصعيدًا! عند هذا الحد، طلبت من القصاص أن يغادر الاجتماع حتى نستطيع تدارك الأمر، لأن حديث الدكتور محمود معناه أن مسيرة مسجد النور التي كنا نعوّل على محاصرتها للعروبة لن تفعل. فاجتمعنا بعدد من أعضاء الائتلاف خلف المستشفى الميداني، وكان وقت صلاة الجمعة، لمناقشة ما يمكن فعله، واتفقنا على استكمال خطة التصعيد اليوم بأن أقوم أنا وأحد الأصدقاء من شباب الإخوان بتوجيه مسيرة مسجد النور نحو قصر العروبة، وأن نطلب من المتظاهرين في مناطق القاهرة ومصر الجديدة ومدينة نصر التوجه إلى القصر وتعزيز الاعتصامات الجديدة عند مجلس الشعب وماسبيرو، والترتيب لخطوتنا التالية في ما لو أصرّ مبارك على البقاء».

إلى ذروتها، إضافة إلى استمرار مظاهر الوحدة المجتمعية، واختفى أي مظهر من مظاهر تأييد مبارك، سواء في ميدان الشهيد عبد المنعم رياض أم عند جسر 6 أكتوبر، علاوة على المدن المصرية الأخرى.

جاء التحرك باتجاه قصور الرئاسة، وبالذات قصر العروبة، خطوة لحسم المشهد وإجبار مبارك على الرحيل. فاجتماع الجماهير هناك، حيث مبارك وأسرته، يعني استعدادها للمواجهة حتى لو كلفت الدماء. شكلّ ذلك عنصرًا ضاغطًا وكبيرًا على الجيش نفسه في غياب أجهزة الأمن. وأمام قصر العروبة، علق أحد ضباط الحرس الجمهوري على تصاعد الهتافات عند خروج بعض السيارات من بوابات القصر قائلًا: «ما تستعجلوش، الموضوع خلاص خلص».

كان ذلك في الثانية بعد الظهر، وما زاد من الضغط انضمام بعض الضباط والجنود إلى صفوف شباب الثورة، ما يعني أن الجيش نفسه بدأ يفقد السيطرة على عناصره. أعلن هذا التحرك عمليًا انسداد أي أفق أمام مبارك للبقاء في السلطة، بعدما أصبح في مواجهة مع الجيش الذي أعرب عن استعداده تأمين حماية للرئيس مقابل تنحيه.

رد المجلس الأعلى للقوات المسلحة على خطاب مبارك الأخير بإصداره البيان «رقم اثنين» الذي هدف إلى طمأنة الثوار الذين طالب بعضهم بانقلاب عسكري لإجبار مبارك على التنحي. ويلاحظ هنا أن البيان الثاني للمجلس الأعلى للقوات المسلحة جاء أكثر تفصيلًا من البيان الأول، والتزم نقاطًا أساسية عدة تنبئُ بأن الحسم أصبح أمرًا واقعًا، أولها أن الجيش يمثل ضمانة لتنفيذ الالتزامات كلها التي حددها نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان، وفق تفويض مبارك؛ وأن خمس نقاط رئيسة سيلتزم المجلس تنفيذها في الفترة الانتقالية: إنهاء حال الطوارئ إلى حين استعادة الاستقرار، وانتخاب رئيس جديد لمصر؛ وقف التعديلات الدستورية التي أقرّها مبارك قبل إعلان تنحيه. كذلك أكد البيان بوضوح أن الغاية من متابعته تنفيذ النقاط الخمس الوصول إلى مجتمع ديمقراطي، داعيًا في الوقت ذاته إلى ضرورة عودة الحياة الطبيعية إلى مصر ووقف التظاهرات، مؤكدًا أن المجلس سيعمل على حماية من سمّاهم شرفاء الوطن الذين رفضوا الفساد، إشارة إلى أن الجيش يقر بوجود عمليات فساد كبيرة تمت في ظل النظام السابق. ونبَّه البيان إلى

عدم المساس بأمن المواطنين، في تحذير واضح للأجهزة الأمنية، وعلى رأسها جهاز أمن الدولة المرتبطة بالنظام السابق، التي اتُّهمت على مدار سنوات بارتكاب تجاوزات خطرة لحقوق الإنسان وامتهان كرامة المواطنين.

جاء البيان الثاني في أجواء أمنية متوترة، حيث كانت مواجهات مسلحة لا تزال تدور بشكل متقطع في منطقة العريش في سيناء بين المحتجين وعناصر الأمن المركزي. وأصدر محتجون في مدينة المحلة الكبرى في محافظة الغربية بيانًا بعنوان «بعض جرائم نظام حسني مبارك»، تضمّن اتّهام لجنة السياسات في الحزب الوطني الديمقراطي بالنهب المنظم للثروات. وتواصلت الاحتجاجات مع إحكام سيطرة الشعب على محيط قصر العروبة ومجلس الشعب ومقر الإذاعة والتلفزيون في ماسبيرو.

في خضم ثورة الاحتجاج التي بلغت ذروتها مساء «جمعة الرحيل»، قرأ نائب الرئيس المصري على شاشة التلفزيون الرسمي، في السادسة من مساء الجمعة 11 شباط/ فبراير 2011 بتوقيت القاهرة، بيانًا مقتضبًا أعلن فيه تنحي مبارك وتسليم مقاليد إدارة البلاد إلى المجلس العسكري. وجاء هذا الإعلان بالتنسيق مع المجلس العسكري ومن مقرّه، وكان قرار تنحّي مبارك عن السلطة لمصلحة الجيش إنجازًا تاريخيًا للثورة المصرية. سادت حال من الفرح العارم وتدفق المشاعر الشعبية، وغادر الرئيس المخلوع وأفراد أسرته القاهرة إلى شرم الشيخ.

بعد التنحي بدأت الجماهير بمغادرة الميدان، على الرغم من نداءات أُطلقت من المنصة لإبقاء الناس فيه لمواصلة الضغط لتحقيق المطالب.

الفصل الرابع

يوميات الثورة المصرية في المحافظات
خلافًا للانقلاب ... لم تقتصر الثورة على القاهرة

نتطرّق في هذا الفصل إلى موضوع الحراك الثوري في المحافظات المصرية، وهذا ما لم تُعالجه الدراسات التي تناولت الثورة المصرية حتى الآن. ونعتمد في ذلك على شهادات ناشطين، في منهج يقتصر على الإحاطة بالمشهد الثوري في المحافظات المصرية، وعلى خلفياته الاجتماعية والاقتصادية، من دون أن نتقصّد تخصيص بحث أو كتاب لهذا الموضوع، إنما نعتمده إتمامًا للصورة الكبيرة، لا أكثر.

جرت التطورات الرئيسة في القاهرة، إلا أن الحوادث التي جرت في السويس، في أول أيام الثورة، أثّرت في مجرياتها التالية؛ إذ كانت الإسكندرية شريكًا للقاهرة في الثورة، ولا يمكن تخيّل صمود ميدان التحرير من دون الأخبار الواردة من الإسكندرية وباقي المحافظات. كما تحتل المحلة مكانةً مهمّة في هذا السياق، بفضل دورها التاريخي في النضال، وتزويدها الباحث أنموذجًا مهمًا لفحص استمرارية الثورة، وهذا ما أشرنا إليه آنفًا.

منحت مشاركةُ المحافظات الثورةَ طابعَها الوطني الشامل، فلم يقتصر دور هذه المحافظات على ما يسرده الناشطون، لأن قسمًا كبيرًا ومهمًا من المشاركين في ميدان التحرير، ولا سيما بعد «جمعة الغضب»، جاء إلى العاصمة من المحافظات؛ إذ توجّه أبناء هذه المحافظات إلى القاهرة للمشاركة في التظاهرات، لأنهم أدركوا أن فيها يُحسم صراعُهم مع النظام.

أولًا: المحلّة الكبرى

1- يوم 25 كانون الثاني/ يناير: النقابي والسياسي في الثورة المصرية

كانت مدينة المحلّة الكبرى من أولى المدن التي شهدت تحرّكًا شعبيًا منظمًا عشية الثورة، وساعدتها خبرتها في تنظيم الاحتجاجات في تبوّء هذه المكانة كونها عاصمة العمّال في جمهورية مصر العربية. كان مصنع الغزل والنسيج الذي أنشأه

طلعت حرب محور حركات الاحتجاج، كما أتت ولادة حركة 6 أبريل لاحقًا - من رحم حراك عُمّاله الحقوقي - من أبرز مساهمات المحلة في نشوء الحركات الشبابية الاجتماعية الجديدة قبل الثورة.

في الشأن السياسي، كانت أغلبية اهتمام الشباب موجهة نحو القضايا القومية مثل فلسطين والعراق. ويذكر أحمد عبد القادر (أحد أعضاء حزب الجبهة الديمقراطية في المحلة) أن طلاب المدارس الثانوية خرجوا في تظاهرات كبيرة في أثناء انتفاضة الأقصى في عام 2000، وفي أثناء الحرب على العراق في عام 2003، والحرب على غزة في شتاء 2008-2009، وأدّت حرية النقد التي مارستها قناة الجزيرة وبعض الصحف الخاصة المصرية وشعارات حركة كفاية دورًا أساسيًا في تبلور الوعي السياسي عند جيل الشباب، إضافة إلى دور الفيسبوك في النقاش والتواصل بين الشباب وطرح قضاياهم الاجتماعية والسياسية والمشكلات التي تقف في وجه طموحاتهم[1].

أثارت هذه القضايا اهتمام الشباب، إلا أن أغلبية القوى السياسية التقليدية آنذاك لم تنخرط في تلك التظاهرات[2]، إذ انشغلت في تحديد مسافات المناورة مع النظام السابق.

في إطار الدعوات التي عمّت مصر إلى التظاهر في يوم عيد الشرطة (25 يناير/ كانون الثاني 2011)، نظمت لجنة التنسيق بين الأحزاب في المحلة

---

(1) من شهادة أحمد عبد القادر (حزب الجبهة الديمقراطية بالمحلة)، مقابلة شخصية أجراها معه مدرّس العلوم السياسية في جامعة القاهرة أحمد عبد ربه، والمدرس المساعد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة إسلام حجازي في مدينة المحلّة الكبرى، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

لا بدّ من الإشارة إلى أن الشهادات الواردة في هذا القسم تمت في جلسات جماعية، ضمّت ممثلين عن الناشطين والأحزاب السياسية الفاعلة في المحلّة الكبرى، هم من التيارات المختلفة (الليبرالية والإسلامية واليسارية)، ما أسس لنقاش ولتفاعل بينهم. وبالتالي توافر لنا تصويب بعض المعلومات ودقة في سير الحوادث وتحديد الفاعلين المحليين في المحلة، من دون بخس أدوار كل الأطراف.

(2) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

الكبرى[3] اجتماعًا في صباح 21 كانون الثاني/ يناير لمناقشة الدعوات والموقف منها، وكتب أعضاء الهيئة بيانًا أيدوا فيه الفكرة. وبالتنسيق مع حركة 6 أبريل في الدلتا، عقدت القوى والأحزاب السياسية والناشطون من مدن المحلة وطنطا والمنصورة في مساء اليوم نفسه مؤتمرًا في مقر حزب الجبهة في المحلة، لحشد الأهالي وحثّهم على المشاركة في يوم 25 كانون الثاني/ يناير[4]. كما خرجت تظاهرة في اليوم نفسه تألّفت من عدد من الشباب والناشطين (بين 30 و50 شخصًا) أمام مجلس المدينة لتأييد الثورة التونسية والدعوة إلى ثورة مصرية، هتف المشاركون فيها ضد وزير الداخلية حبيب العادلي وطالبوا بإقالته. كما انضم الأهالي إلى التظاهرة. فما كان من الناشطين الشباب إلا أن وزعوا البيان على المنضمين إلى التظاهرة (15 ألف نسخة). وبشكل عام، توافقت جميع القوى السياسية على المشاركة في التظاهرات، مع تردد ممثلي حزب الوفد

(3) راجع مرحلة تشكل ودور الهيئة في المحلة الكبرى في قسم الاحتجاجات والانتفاضات السابقة.

(4) لا يمكن الزعم أن لحزب الجبهة دورًا قياديًا في مدينة المحلة الكبرى، أو دورًا نضاليًا يفوق دور الأحزاب الأخرى، لكنه تمتع بعدد من المزايا جعلت منه مستضيفًا للنشاط السياسي في المحلة الكبرى:

- يقع مقر الحزب في ميدان البندر وسط المدينة وفي القرب من ميدان الشون، أي في مكان استراتيجي يسهل الوصول إليه من أنحاء المدينة كلها. كما يتميّز المقر بمساحته الواسعة، ما سمح بعقد النشاط في داخله، فأصبح مركزًا للتجمع لكل الحركات السياسية والاجتماعية في المحلة، وللقوى الحزبية أيضًا التي لا تملك مقار.

- وجود مجموعة فاعلة ومؤثرة وناشطة جدًا، أكثر ما كان يميز أعضاءها هو التنوع الجيلي والتعاون في ما بينهم. وهذا ما كان واضحًا بالنسبة إلينا خلال إجراء المقابلات. ووفّر انتخاب عبد المنعم إمام أمينًا عامًا للشباب في الحزب على مستوى الجمهورية، وهو من مدينة المحلة الكبرى، زخمًا أكبر للحراك الشبابي في المحلة الكبرى. وكذلك كان فرع الحزب الرئيس في المحافظة الغربية في مدينة المحلة الكبرى بدلًا من طنطا (المركز الإداري للمحافظة الغربية) لأن مدينة المحلة الكبرى من طنطا من طنطا أنشط سياسيًا وحزبيًا.

- قلة الخلافات داخل حزب الجبهة واللامركزية التي تمتعت بها فروع الحزب في الأقاليم عن مركز الحزب الرئيس في القاهرة في اتخاذ القرارات وتنظيم النشاط، مقارنةً بالأحزاب الأخرى.

من شهادة عبد المنعم إمام (ناشط سياسي من مدينة المحلة الكبرى ومسؤول قسم المحافظات في حملة دعم البرادعي)، مقابلة عبر سكايب، أجراها معه نيروز ساتيك في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014.

وحركة الإخوان المسلمين، والاكتفاء بالتمثيل الفردي للمشاركين من أعضائهما[5].

في اليوم التالي، أي في 22 كانون الثاني/ يناير 2011، خرج أكثر من ألف شخص في مدينة المحلّة في تظاهرة قام بها أصحاب «عربات الكرّو» (العربجية)، حيث كانت إدارة المرافق تضايقهم وتأخذ أحصنتهم وبضاعتهم، وتحُدّ من حركتهم داخل المدينة. فحين حاول قادة الأحزاب المعارضة في المدينة استمالتهم، ودعوتهم إلى المشاركة في احتجاجات يوم 25 كانون الثاني/ يناير، أبدوا استعدادهم للمشاركة بحماسة[6].

في 23 كانون الثاني/ يناير، اجتمعت لجنة تنسيق الأحزاب، بمن فيهم عضو الإخوان المسلمين أحمد سامي، للتخطيط لكيفية بدء تظاهرات 25 يناير. واتُّفق على أن تخرج مجموعات متفرقة من شوارع متعددة تلتقي في ميدان المدينة الرئيس، «الشون»، حيث تخرج مجموعة من شارع الحنفي وأخرى من منطقة المنشية، وتهتف على النواصي المطلة على شارع البحر، إضافة إلى مجموعات أخرى من الرجبي بقيادة شباب حزب الجبهة، ومجموعة أخرى من منطقة الجمهورية تضم عناصر شعبية[7]. كما اتُّفق على أن ينضم أشخاص إلى المحتجين تباعًا لتشجيع الأهالي[8]. وسارت هذه الخطة في 25 كانون الثاني/ يناير كما خُطِّطَ لها.

نسق أعضاء من حزب الجبهة في المحلّة مع أعضاء الحزب في القاهرة والإسماعيلية، من خلال اجتماع في القاهرة عُقِدَ في مساء 24 كانون الثاني/ يناير لمناقشة تظاهرات اليوم التالي. وخلال زيارة أعضاء الحزب برفقة عدد من الشباب الذين شاركوا في الثورة في القاهرة[9]، وفي الوقت ذاته، كان التنسيق مستمرًا مع الناشطين في المحلة لترتيب التظاهرات عن طريق الإنترنت حتى أولى ساعات

(5) من شهادة علاء البهلوان (حزب الجبهة الديمقراطية بالمحلة)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة المحلة الكبرى في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(6) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(7) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(8) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(9) منهم عمرو صلاح (عضو ائتلاف شباب الثورة الآن) وأحمد عيد.

صباح 25 كانون الثاني/ يناير. واختير مقر حزب الجبهة الديمقراطية في المحلة للحشد في هذا اليوم، نظرًا إلى موقعه المركزي، ولأنّه يضمّ عددًا كبيرًا من قادة المحلة الشعبية، كما كان أيضًا المقر المعتمد لخروج التظاهرات في نيسان/ أبريل 2008، وكان مفتوحًا لجميع القوى السياسية، كالجمعية الوطنية للتغيير وحملة طَرْق الأبواب(10).

في 25 كانون الثاني/ يناير، وبالتنسيق بين لجنة تنسيق الأحزاب وحملة دعم البرادعي وحركة 6 أبريل، انطلق أحد عشر شابًا من أمام مقر مركز حزب الجبهة متظاهرين وسط مدينة المحلّة، ولحق بهم مئاتٌ ثمَّ آلاف من الشوارع المحيطة(11) التي حددت سابقًا في الخطة، إضافة إلى سوق اللبن، وهي منطقة من مناطق المحلة القديمة(12). حين وصلوا إلى ميدان الشون، عمد الحشد هناك بعفوية إلى إقامة منصّة، وإلى ترتيب آليات للمناوبة في الهتاف، مستفيدين من خبراتهم السابقة بالحركات الاحتجاجية. ضمّ الحشد القوى السياسية المعارضة كلها، عدا الوفد والإخوان المسلمين، على الرغم من وجود بعض من شبابهم شارك بصفته الفردية(13).

يفصّل الناشط أحمد عبد القادر الخطة التي انتهجها الشباب في ذلك اليوم، إذ اتفقوا على أن تذهب مجموعات صغيرة من الناشطين لإحضار الناس من المناطق الشعبية. وبالفعل، ذهب بعضهم إلى شارع الحبشي ومناطق المنشية والرجبي والجمهورية وسوق اللبن، وهي متفرعة من شارع البحر، الشارع الرئيس في المدينة، لكن جهدهم لم يلقَ صدى كافيًا. ويمكن القول إن تظاهرتين على الأكثر نجحتا في الخروج من المناطق الشعبية في 25 كانون الثاني/ يناير. يقول عبد القادر: «كنت أحد الناشطين الذين قاموا بهذه المهمة، وتلخّص دورنا بتشجيع الناس على الانضمام إلى التظاهرات في الشوارع الرئيسة، وحرصنا على ألا نقوم

(10) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(11) من شهادة محمد فتحي (عضو حزب التحالف الشعبي الاشتراكي بالمحلة)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة المحلة الكبرى في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(12) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(13) من شهادة محمد فتحي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

بذلك بالهتاف، بل بالحديث معهم وبإبلاغهم بوجود تظاهرات في الشوارع الرئيسة كشارع البحر. وعندما عدنا إلى شارع البحر، كانت التظاهرة الرئيسة قد توسعت بانضمام بعض أهالي المناطق الشعبية إليها، وانطلقت المسيرة إلى ميدان الشون في نهاية شارع البحر»[14].

حسمت المحلّة موقفها في أول يوم من أيام الثورة ضد النظام ورأسه. ففي هذا اليوم، مزّق المتظاهرون صور مبارك[15]، ويُظهر مقطع فيديو نشر على موقع «يوتيوب» حشدًا من المواطنين يمزقون صورة مبارك. وجرى ترداد شعارات مثل «يسقط يسقط حسني مبارك» و«مش عايزينو... مش عايزينو» و«التوريث ممنوع التوريث ممنوع»[16]. كما مُزّقت صورةٌ لمبارك كانت موجودة فوق شركة حكومية[17]. كان الحشد هائلًا لا يمكن السيطرة عليه، وحمل بعض المشاركين صورًا لجمال عبد الناصر وأنور السادات، لكن رافق ظهور صورة السادات خلافٌ بين الثوّار، فاختفت الصورة[18]. يقول عبد القادر: «يحبّ أهل المحلّة عمومًا عبد الناصر، لذلك كانت صوره مألوفة جدًا في تظاهرات هذا اليوم، بينما أثارت صور أنور السادات جدلًا، فعندما رفعت صوره بدأ الجمع بالحديث عن أن السادات هو من عيّن مبارك نائبًا له، وأنه صاحب اتفاقية كامب ديفيد لذلك أنزلت تلك الصور، في حين ظلّت صور عبد الناصر مرفوعة»[19].

أدّت الذاكرة المحليّة دورًا مهمًا في تأجيج الثورة في المحلّة الكبرى، فالوعي

---

(14) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(15) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(16) من متابعات فريق البحث للتظاهرات في المحلة الكبرى لمقاطع فيديو التظاهرات خلال الثورة، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=19zMHv-ELkg&feature=related>.

(17) من متابعات فريق البحث للتظاهرات في المحلة الكبرى لمقاطع فيديو التظاهرات خلال الثورة، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=KY1xcHeSHF8&feature=related>.

(18) من شهادة فتحي عبد الحميد (عضو مجلس إدارة الاتحاد العام لأصحاب المعاشات)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة المحلة الكبرى في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(19) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

النقابي عند الحشود كان ظاهرًا منذ اليوم الأول. وجذور الضرر الذي أصاب المحلة كان من عهد سياسة الانفتاح الساداتية، وهو ما جعل أهل المحلّة حريصين حتى في طبيعة الشعارات المرفوعة. وعلى الرغم من أنّ المحلة واحدة من المدن التي يعيش فيها مصريون مسلمون وأقباط، فإنها لم تشهد توترات طائفية خلافًا لغيرها. ويذكر أحمد عبد القادر أنه «عند وقوع حادث كنيسة القديسين، توجهنا جميعًا لقضاء عيد الأقباط[20] في كنيسة العذراء، أكبر كنائس المحلّة. ولم تحدث أي توترات في عقب هذه الحوادث، ومنذ ذلك اليوم صارت القوى السياسية ترسل وفدًا للتهنئة إلى كنيسة العذراء في كل الأعياد القبطية»[21].

حاولت قوّات الأمن، مستعينةً ببعض البلطجية، احتواء الموقف بطرائق عدة؛ منها تنظيم تظاهرة موالية، والاعتداء على المتظاهرين بإلقاء الحجارة، وإيجاد ممرات بين الجموع لمحاصرة المتظاهرين، وأخيرًا عبر الحوار، إلا أنها فشلت بذلك بسبب الحشد الكبير من الناس الذين خرجوا من بيوتهم ومحالهم للتظاهر. وفي ساعات المساء، اتفق منظمو التظاهرة على فض الاعتصام وعقده مرة أخرى في الأيام التالية، مخافة تبديد شحنة الغضب والتمرّد لدى الناس في يوم واحد، وكي لا تظهر التظاهرات في المحلّة على أنها منفردة خلافًا لباقي باقي المحافظات، خصوصًا مع توالي الأخبار من القاهرة عن فض الاعتصام في ميدان التحرير[22].

تشيرُ الحادثة الأخيرة إلى أنه منذ اليوم الأول شعر المحتجون في المحلّة بأن احتجاجهم هذه المرة عابر حدود منطقتهم. وهذا ما أكده أحد المشاركين في هذا اليوم، معلّقًا على التواصل المستمر بين ما يقومون به واحتجاجات ميدان التحرير: «كنا على اتصال مباشر معهم من خلال المكالمات الهاتفية ونشجعهم. فمثلًا، كنا نخبرهم بأن عددَنا خمسون ألف متظاهر في ميدان الشون، على الرغم من أننا لم نصل إليه، وكذلك كانوا يقولون لنا إن أعداد المحتجين في ميدان التحرير بلغت مئات الآلاف»[23].

(20) ما يقصده الشاهد هو عيد الميلاد.

(21) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(22) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(23) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

اللافت في حوادث المحلة الكبرى خصوصًا أن قوة التضامن النقابي والعلاقات الوطيدة التي أنتجها تاريخ المدينة في الاحتجاج جعلت الشباب الثائر ينجح في تخطي أهم عوائق المرارة وخيبة الأمل الكبيرة التي خلّفها فشل اعتصام 6 نيسان/ أبريل 2008، بمعنى أن المثابرة والتصميم تضمّنا تسوية حساب مع الذات، ومع الماضي القريب أيضًا: «كان من المتوقع أن تكون مشاركة المحلة ضعيفة، بسبب تشبّعها بآثار احتجاجات 6 و7 نيسان/ أبريل 2008، فهي الوحيدة التي انتفضت في تلك الفترة، وبالتالي عانينا جدًا في دعوتنا الناس كي ينزلوا مرة أخرى، ونزلنا إلى المناطق الشعبية التي كنا نزورها في أيام حملة طَرْق الأبواب، وطبعنا أوراق الدعوة إلى التظاهرات، وذهبنا إلى الأماكن التي استجابت لحملة طَرْق الأبواب لنُعلِمهم بالدعوة إلى تظاهرات 25 كانون الثاني/ يناير في ميدان الشون. وكان الرد دائمًا: أين كنتم حين تبهدلنا في 6 أبريل؟ حين اعتُقلنا وسُجنا وضُربنا وأُصبنا! وفي هذه الحالة، لم تكن المحلة جاهزة لأنها كانت قد فرغت شحنتها في يومي 6 و7 نيسان/ أبريل، وكانت المدينة الوحيدة التي تضررت من تلك الحوادث، فوجدنا صعوبة كبيرة في الدعوة لهذه التظاهرة»[24].

لكن، كما ولّدت حوادث نيسان/ أبريل المرارة، ولّدت أيضًا شعورًا عابرًا الشرائح الاجتماعية المنوعة. فبعد حوادث 6 نيسان/ أبريل 2008، شُغل عددٌ كبيرٌ من الشباب بالسياسة، وكانت أغلبية المشاركين منهم، إذ بدأوا بالانضمام إلى الأحزاب، وبدأت تربطهم علاقات صداقة وودّ مع القوى والشرائح المختلفة كلها، فلم تكن حركة 6 أبريل تنظيمًا بالمعنى الحرفي، إذ «كنا نتحرك من خلال الأحزاب وباستقلال عن قادتنا في القاهرة»[25].

يتحدث أحد الشباب المشاركين منذ اليوم الأول عن وجود شخصيات عامة في المحلة، نقابية وسياسية، منها واحد من قادة حزب العمل اليساري كان يرتدي «الجلباب والشبشب». وشكّل عدد من نساء المحلّة دروعًا بشريةً حول المتظاهرين لحمايتهم من بطش الأمن[26]، وكان لوجود القادة في المقدّمة أثرٌ بالغ

(24) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(25) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(26) من شهادة محمد فتحي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

في تخطّي أي عائق، كما أنَّ عامل الخبرة جعلهم يتوقعون مسبقًا استراتيجية الأمن القمعية، وبقي مشهد ميدان التحرير حاسمًا في تثبيت المعنويات لاحقًا.

يمكننا القول إنَّ نزول المتظاهرين إلى الميادين في المحلّة في اليوم الأول من أيام الثورة المصرية كان أسهل من نزولهم في غيرها من المحافظات الأخرى. وأدّت النقابة والخبرة الناتجة من تاريخ المدينة الاحتجاجي وحوادث عام 2008 دورًا مهمًا، لكن سببًا مهمًا آخر جعل الثورة في المدينة ناجحة مقارنةً بما حصل في حوادث انتفاضة المصانع، «ففي نيسان/ أبريل 2008، كانت بؤرة الحوادث الرئيسة هي مدينة المحلة، وحضرت تعزيزات أمنية من حوالى خمس مديريات أمن، من الدقهلية وكفر الشيخ وغيرهما، وفي الحقيقة فإنَّ مشهد العرض الذي قامت به قوّات الأمن آنذاك هو أكثر ما استفز المتظاهرين للاشتباك، لكن في 25 كانون الثاني/ يناير، تشتّتت قوات الأمن في محافظات كثيرة، عدا عن ترددها في القمع لأنها كما يبدو لم ترغب في تكرار حوادث نيسان/ أبريل. ولم تتعرض قوات الأمن للمتظاهرين من أول يوم 25 كانون الثاني/ يناير حتى نهايته»[27]. وميّز هذا اليوم تقدّم فئات محسوبة على الطبقة الوسطى، منهم طلاب وحديثو تخرّج وقادة حزبيون ونقابيون، وهناك من رأى أنه كان لهذه الأمور الدور الأهم في نجاح احتجاجات اليوم الأول[28].

لم يحصل في المحلّة أي احتكاك مع قوات الأمن طوال يوم 25 كانون الثاني/ يناير. فعند وصول التظاهرة الرئيسة إلى ميدان الشون في حوالى الساعة الثانية ظهرًا، سرعان ما حاصرت تظاهرتان كبيرتان «كردون الأمن» الذي كان يغلق الميدان، ما اضطر الأمن إلى فكّه، فتمكن المتظاهرون من دخول الميدان. لم يبدأ الاحتكاك مع الأمن إلا عند منتصف الليل، حين كانت الحشود مصرةً على الاعتصام. وفي هذا الوقت، رشقت مجموعة من البلطجية إحدى محطات البنزين في ميدان الشون بالحجارة، فاستغل الأمن هذا الحدث ليؤدي دور المدافع عن محطة الوقود، وليرشق المعتصمين لا البلطجية بالحجارة. ونتيجة ذلك، فرّتَ أغلبية المتظاهرين، ولم يبقَ أكثر من 25 متظاهرًا حاصرهم الأمن واعتقل عددًا

(27) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(28) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

منهم[29]. وفي ساعات الليل، استوعبت أجهزة الأمن الصدمة وجهّزت نفسها لليوم التالي.

2- يوما 26 و27 كانون الثاني/ يناير: الأمن يستوعب الصدمة

في ظهر اليوم التالي، حاصرت قوات الأمن مقر حزب الجبهة الديمقراطية، واعتقلت كل من يدخل إليه أو يخرج منه، ودخلت في مفاوضات هاتفية مع المحتجزين لتوقيع تعهدات تضمن إطلاق سراح المحتجزين مقابل عدم التظاهر[30]، ولم يُفرج عن المحاصرين الذين يمثلون الأحزاب المختلفة الناشطة في المحلة حتى منتصف الليل[31].

في خلال ذلك، اعتصم عدد من المحامين أمام مقر حزب الجبهة مطالبين بفك الحصار عن المحتجزين[32]، ولم ينجح جهد الناشطين في هذا اليوم للخروج في أي تظاهرة في أي من شوارع المحلة، نظرًا إلى القبضة الأمنية الشديدة التي أفشلت كل محاولة قبل أن تبدأ[33]، إضافة إلى حصار القادة الحزبيين وبعض الشباب الناشطين في مقر حزب الجبهة. تزامن ذلك مع اعتقال عدد من شباب حركة 6 أبريل بالتنسيق بين قوى الأمن وقادة الحزب الوطني المنحل[34].

في 27 كانون الثاني/ يناير، انطلق المحامون مرةً أخرى في تظاهرة انضمّ إليها الأهالي في الشوارع، ولم تحدث صدامات أو احتكاكات مع رجال الأمن[35]. وفي مساء اليوم نفسه، أدرك منظمو الاحتجاج أنهم بحاجة إلى مساعدة جماعة الإخوان المسلمين في المدينة، لحشد أكبر عدد من المتظاهرين في اليوم التالي،

(29) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(30) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(31) من شهادة حمدي الفخراني (عضو حزب الجبهة وعضو الجمعية الوطنية للتغيير، وعضو البرلمان الشعبي الموازي الذي أُسس بعد تزوير انتخابات 2010، وهو نائب سابق في مجلس الشعب المصري 2011-2012)، مقابلة عبر الهاتف أجراها معه هاني عواد في 22 آب/ أغسطس 2012.
(32) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(33) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(34) من شهادة محمد فتحي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(35) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

أي في «جمعة الغضب»، من أجل استغلال فرصة وجود أعداد كبيرة من الأهالي في الجوامع.

3- يوم 28 كانون الثاني/ يناير: جمعة الغضب

استهل خطباء المساجد صلاة الجمعة بخطب معادية للثورات والتظاهرات[36]. وبعد انتهاء الصلاة، تجمّع الأهالي تباعًا في ميدان الشون وسط وجود أمني كثيف[37]. وقبل قطع الاتصالات، قام الناشطون بتضليل قوى الأمن من خلال التحدث عن أماكن مختلفة لتجمعهم الحقيقي من خلال الهواتف النقالة أو غرف الدردشة على الإنترنت، وفعلًا، اتجهت قوى الأمن نحو الأماكن الخطأ[38].

شارك عشرات الآلاف من الناس في تظاهرات جمعة الغضب[39]، وعُدّت المشاركة الأكبر حجمًا في أيام الثورة المصرية في المحلة[40]. خرج المحتجون بشكل كثيف من ميدان عبد ربه، لقربه من ميدان الشون، مرورًا بجامع البسينة، وقُدّر عددهم بين 7 و8 آلاف شخص[41]. كما سار متظاهرون آخرون في كوبري شارع البسينة[42]. وتوجه جميع المحتجين من مساجد شارع أبو الفضل إلى ميدان الشون[43]، ورُفعت لافتات كتب عليها «ثورة ثورة حتى النصر»، «الشعب يريد إسقاط النظام»[44]، «اعتصام اعتصام حتى يسقط النظام»، «ثورة ثورة للتغيير»، «ثورة ثورة للحرية»[45]. وموّلت مستلزمات الاحتجاج في إطار محلي أهلي

(36) كان بعضهم موظفًا مرتبطًا مع أمن الدولة، وبعضهم الآخر سلفيًا. من شهادة حمدي الفخراني، في 22 آب/ أغسطس 2012.

(37) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(38) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(39) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(40) معلومة مستخلصة من جميع الشهادات السابقة.

(41) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(42) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(43) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(44) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(45) من متابعات فريق البحث لمقاطع فيديو التظاهرات في المحلة الكبرى، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 11/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=R05dvEdoGqI>.

من الناشطين وأقاربهم[46]، وكان لافتًا مشاركة الأحزاب والجماعات السياسية الموجودة كلها، بمن فيهم الإخوان المسلمين[47].

ولم تحتك القوى الأمنية بالمحتجين في بداية اليوم، على الرغم من رغبة المحتجين في الانتقام منها تأثرًا بحوادث السويس[48]. واستخدمت القوى الأمنية في مساء اليوم نفسه قنابل غاز مسيلة للدموع، كما امتدت الاشتباكات إلى موقعين شرق المحلة وغربها حتى ظهر اليوم التالي[49].

في هذا اليوم أيضًا، قتلت قوّات الأمن أحد المتظاهرين، فهاجم بعض المحتجين الغاضبين مركز «قسم أول»[50]، ولم تقع اعتداءات على الممتلكات العامة، ويعود ذلك إلى تكوين الناشطين والقادة الحزبيين لجانًا شعبية لحمايتها، وحال هؤلاء القادة دون هجوم المتظاهرين على بيوت قادة في الحزب الوطني[51].

في موازاة ذلك، فلتت الأوضاع في مدينة طنطا، العاصمة الإدارية للمحافظة، ما أربك القوى الأمنية، ولم يعد عناصرها يتعامل بعضهم مع بعض بالرتب بل بالشتائم، وكان ذلك علامةً على سقوط هيبة القوى الأمنية بين المحتجين في الشوارع[52]. انسحبت قوى الأمن في المساء من شوارع مدينة المحلّة وتمركزت داخل الأقسام، ما أدى إلى وقوع هجمات على المقار الأمنية، وهاجم بعض الأشخاص محلًا لبيع لخمور، وهو المحل الوحيد الذي كُسّر في المحلة، ما حدا بجماعة الإخوان إلى تنبيه أعضائها إلى عدم الاقتراب من المحل تجنبًا لإلصاق التهمة بهم[53].

تحركت قوى الجيش ليلًا من القاهرة باتجاه المحلة، ولم تصل إلا مع مطلع

---

(46) من شهادة شادي الرخاوي، حزب الجبهة الديمقراطية بالمحلة، مقابلة أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي، في 19 و20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(47) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(48) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(49) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(50) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(51) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(52) من شهادة محمد فتحي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(53) من شهادة أحمد سامي (عضو في جماعة الإخوان المسلمين) مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة المحلة الكبرى، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

صباح 29 كانون الثاني/ يناير. وكما في القاهرة، رحّب الناس بالجيش وكتب بعضهم على المدرعات في أثناء دخولها «يسقط مبارك» من دون اعتراض العسكر على ذلك[54]. لكن انتشار الجيش أثار شكوك وتوجس النخبة السياسية التي لم تكن متيقنةً بعد من موقفه، فعمد بعض الشباب إلى الاحتياط بتجهيز نوع من المقاومة الشعبية البسيطة في حال قرر ضرب الأهالي. وقلّ منسوب الحذر عند القادة السياسيين بعد الاتصال بالثوار في القاهرة للاستيضاح عن دور الجيش. وجاءهم الرد مؤكدًا وقوف الجيش على الحياد، لا مع الثورة، ولا مع مبارك[55].

من أهم تطورات هذا اليوم بدء انضمام جميع الفئات الاجتماعية إلى المتظاهرين، وبينهم أبناء الطبقة الدنيا، ما ولّد زعامات جديدة عند المحتجين ظهرت في الأيام التالية.

4- يوم 29 كانون الثاني/ يناير

كان يوم جمعة الغضب حاسمًا، حيث أدى انهيار قوات الأمن الذي لم يقتصر على القاهرة، إلى تولّي أهالي المدينة مسؤولية حماية الممتلكات الخاصة بعد أن تولّى الجيش مهمة تأمين مؤسسات الدولة. واستكملت آليات الجيش تمركزها في المدينة، وأُرسلت رسائل إلى أفراد القوات المسلحة من أهالي المحلة من أجل مساعدة القوات المسلحة في مهامها. ويروي أحد الشهود، وهو من الضباط المُستدعين، كيف انضم إلى وحدات الجيش، مؤكدًا أنه لم يكن هناك أوامر بإطلاق النار على أحد[56].

انشغلت قوات الأمن المحاصرة في مراكزها بحماية نفسها، فأطلقت الرصاص والقنابل المسيّلة للدموع من أحد الأقسام نحو المتظاهرين[57]، فهتف

(54) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(55) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(56) من شهادة عبد الحميد بسيوني (ضابط مهندس سابق بقوات الدفاع الجوي إلى عام 1987)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة المحلة الكبرى في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(57) من شهادة أحمد سامي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

الأهالي: «واحد اتنين الجيش المصري فين»... ولم يقتحم الجيش المركز على الرغم من احتراقه، لعدم وجود تعليمات بذلك، وعندما عادت قوات الأمن إلى رشق المتظاهرين بالقنابل المسيّلة للدموع، اندفع الضباط بمبادرات فردية للوقوف في وجه مدرعات الأمن ومنعها من ذلك. كما انتشر الجيش في المناطق الحيوية لحماية الممتلكات العامة[58].

أوجدت هذه الحوادث حالًا من الفوضى في المحلة، وتفرّقت تجمّعات المتظاهرين في الشوارع المختلفة مع محاولة التجمع في ميدان الشون، وسط تعاطف الأهالي الذين ألقوا لهم حبّات البصل من النوافذ كي يقاوموا دخان القنابل المسيّلة للدموع، ورافق ذلك هجوم بعض الأشخاص (لم يحدّد هويتهم) على مقر «القسم» لتهريب السجناء، على مرأى من القوى الأمنية[59]. ومع ورود أخبار الثورة في القاهرة وفي باقي أرجاء الجمهورية، حاول بعض ضباط أمن الدولة المعروفين بسوء سمعتهم الهرب من القسم بسيارات حكومية، ويروي أحد الأشخاص الذين أدلوا بشهادتهم كيف دهس أحد الضباط الهاربين بسيارته مواطنًا[60] على مرأى مصفحات الجيش[61].

حاول المحتجون اعتقال ضباط الأجهزة الأمنية المعروفين باضطهادهم الناس[62]، إلا أن أغلبية هؤلاء استطاعت الإفلات. ويروي الناشطون أن الأهالي استطاعوا إلقاء القبض على شخص أُرسل لسرقة «هارد ديسك» وبعض الملفات والأوراق من المقار الأمنية، وعلى آخرين أشعلوا الحرائق في هذه المقار والمباني المجاورة[63].

---

(58) من شهادة عبد الحميد بسيوني، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(59) من شهادة أحمد سامي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(60) من شهادة أحمد سامي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(61) من شهادة محمد مراد (أمين حزب العمل ومقرر لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة المحلة الكبرى في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(62) من شهادة أحمد سامي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(63) معلومات متقاطعة من شهادة إسماعيل عبد الحافظ (وكيل معهد أزهري في المحلة من حزب الحرية والعدالة)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة المحلة الكبرى في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011 وشهادة أحمد سامي (20 كانون الأول/ ديسمبر 2011).

اقتحم الشباب الغاضبون لاحقًا مقرًا آخر للأمن، ورموا محتوياته في الخارج. ومع توالي الحرائق في أقسام الشرطة، قام الأهالي بإدخال المنشآت الأمنية في نطاق الحماية الشعبية، حيث حمت لجنة شعبية تابعة لجمعية الإصلاح السلفية المقرين الأمنيين الرئيسيين في المدينة[64]، خصوصًا بعد سرقة عشر بنادق من مخزن الأسلحة المركزي. وأعقب هذه الحادثة توجيه نداءات عبر مكبرات الصوت والمساجد بضرورة إعادة هذه الأسلحة وتسليمها[65].

عندما غابت قوات الأمن عن المدينة، راح المحتجون يتصرفون بحرية تامة، فتجمعوا في ميدان الشون ونصبوا لافتات ومكبّرات الصوت، وغيروا اسم الميدان إلى ميدان الثورة، وألقى الداعية الشيخ محمد العباسي كلمةً في الجموع كأنه قائد ثورة المحلة، ثم صلوا صلاة المغرب جماعة[66]. بدأت اللجان الشعبية تعمل بشكل منظم في جميع مناطق المحلة بمبادرات فردية[67]، إضافة إلى لجان تنظيمية حزبية وجماعات أهلية منوّعة بمن فيها الإخوان والسلفيين[68]، وحتى الهاربون من السجون انضموا إلى لجان حماية أحيائهم وأهاليهم[69]. وأدّت لجنة التنسيق بين الأحزاب دورًا مهمًا في التنسيق بين تلك اللجان المختلفة[70]، بعد أن عادت الاتصالات الخليوية إلى العمل في منتصف 29 كانون الثاني/ يناير.

في 30 و31 كانون الثاني/ يناير، انتشرت أعمال البلطجية وساهمت في توتير الوضع الأمني، لكن كان الجيش واللجان الشعبية الضامن الأساس للأمن في المحلة. وساد خلال تلك الأيام نقاشٌ محليّ في شأن الخطوات المقبلة، واتفق الثوار على أن استمرار التجمّع هو الضمان الأساس لهم في وجه أي ردة

(64) من شهادة أحمد سامي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(65) من شهادة أحمد سامي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(66) من شهادة إسماعيل عبد الحافظ، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(67) من شهادة عبد الحميد بسيوني، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(68) معلومات متقاطعة من شهادتي أحمد سامي وعبد الحميد بسيوني، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(69) من شهادة أحمد سامي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(70) من شهادة عبد الحميد بسيوني، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

فعل من النظام[71]، خصوصًا بعد وصول تهديدات بالقتل إلى هواتف المواطنين المحمولة، أو تهديدات من أعضاء في الحزب الوطني إلى أهالي المتظاهرين[72]، فحتى هذه اللحظة لم تكن التظاهرات تحظى بإجماع الأهالي، حتى إن بعضهم ندد بالمتظاهرين من شرفات المنازل[73].

في تقويمنا هذه المرحلة من أيام الثورة في المحلّة، يمكننا الاستنتاج أنَّ القادة الأمنيين في المدينة تصرّفوا باجتهادهم بعد انقطاع الاتصال مع المركز، وتفاجأوا بما حصل، وكانت «البلطجة» الوسيلة الوحيدة التي يعرفونها من العهد الماضي. وكما في أماكن أخرى، لم يجدوا سبيلًا إلا إنقاذ أنفسهم بإتلاف محتويات المراكز الأمنية وحرق ما فيها من مستندات، ونستبعد أن يكونوا قد تلقوا أوامر بهذا الشأن، لكننا لا نستبعد انتشار موجة هستيريا بعد سماع أخبار انهيار الأمن في القاهرة وغيرها.

أما الاستنتاج الآخر فيخصّ منطق الاحتجاج، إذ على الرغم من مقدار الوعي النقابي العالي، وانتماء جميع مبادري الاحتجاج إلى طبقة المتعلّمين نسبيًا، وإلى تنظيمات سياسية ونقابية تعوّل على الاحتجاج السلمي، لم يمنع ذلك كله اندلاع العنف حين التحقت أوساط شعبية أوسع، بمن فيها أفراد من هوامش المجتمع. وهؤلاء لا يكتفون بالمشاركة بل يسارعون أيضًا إلى فرض الإيقاع العنيف، كما سيتبين في الأيام التالية.

5- بين 1 و4 شباط/ فبراير: الريف يستولي على الثورة في المحلّة

كان اليوم الأول من شباط/ فبراير في مدينة المحلة تاريخيًا، حين تظاهر في ميادين المدينة وشوارعها ما يُقدر بمئتي ألف متظاهر، فامتلأ ميدان الشون وشارع البحر أول مرة، وبدأت الاحتجاجات تأخذ طابعًا احتفاليًا[74].

في هذا اليوم، ألقى الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك خطابًا عاطفيًا، أثّر

(71) معلومات متقاطعة من جميع الشهادات السابقة.

(72) من شهادة إسماعيل عبد الحافظ، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(73) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(74) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

في جزء كبير من الأهالي والمتظاهرين وفي بعض قادة التظاهرات[75]، وسمح ببروز شريحة من المتظاهرين مؤيدة له، نزلت إلى الشارع. ومع أن النخب السياسية في المحلة أصرّت على عدم التراجع، لأن ذلك يعني الانتقام منها بشكل أو بآخر، وقع انقسامٌ بين المتظاهرين. فبعد نصف ساعة من الخطاب، دعا بعضهم إلى الاكتفاء بما حقق من إنجازات، بينما تظاهر آخرون وهتفوا: «السلطة هي هي، الخطاب ده تمثيلية»[76].

يدلل مسار الحوادث من هذا اليوم فصاعدًا على أن المدينة عاشت النقاشات ذاتها التي عرفتها باقي المدن. ففي اليوم نفسه، انفضّ عشرات الآلاف من ميدان التحرير بعد أن سمعوا خطابًا لم يعتادوا سماعه قبل ذلك من رئيس الجمهورية. ومن الصعب التكهّن بأنّ خلف المتظاهرين المؤيدين في المحلّة أجهزةً أمنية تدفعهم إلى الخروج والتظاهر دعمًا للرئيس، حيث يدل سياق الحوادث إلى أن قادة الأمن في هذه المرحلة كانوا غائبين تمامًا، يحاولون إنقاذ أنفسهم، وفاقدي الاتصال مع المركز في العاصمة القاهرة. ولم تتعدّ ردة الفعل الأولية للصدمة التحريض على البلطجة، كما أن هذه الأجهزة كانت مدرّبة طوال العهد السابق على قمع التظاهرات لا تنظيمها. فهي لم تعتد الحديث مع الناس وإقناعهم وحشدهم، عدا أنها لم تُتَح لها الفرصة لذلك في هذه الحالة.

لكننا لا نستبعد أن يكون خلف التنظيم آلة الحزب الوطني التي استعادت الروح موقتًا بفعل الخطاب. ففي صباح يوم 2 شباط/ فبراير، بدأت تظاهرات عدة تتجمع تأييدًا لمبارك. وفي الحقيقة، أتت أغلبية المؤيدين من الحزام الريفي المحيط بالمحلة الذي يشمل الفلاحين وعمّال المصانع[77] الذين استدعاهم نُوّاب الحزب الوطني المنحلّ، ثم نُقلوا بالحافلات والعربات الزراعية[78]، كما كان معهم أعضاء من جماعة «أنصار السنة» إلى جانب شيوخ سلفيين[79]. وأرسلت تحذيرات إلى المعارضين بعدم النزول إلى الشارع، لأنهم سيُذبحون إن فعلوا[80].

(75) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(76) من شهادة عبد الحميد بسيوني، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(77) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(78) من شهادة حمدي الفخراني، في 22 آب/ أغسطس 2012.
(79) من شهادة أحمد سامي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(80) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

ينبّهنا ذلك إلى إحدى الاستراتيجيات التي كان النظام السابق يعتمدها لإخضاع أهل المحلّة الكبرى، من خلال استغلال التوتّر الاجتماعي المعروف بين المدينة وريفها في قمع النشاط السياسي الحديث. والحال أن هذه الاستراتيجيا لم تكن ردة فعل على الثورة بقدر ما كانت سياسة دائمة للضبط والهيمنة، حيث كانت أغلبية رجالات الأمن في الأجهزة المختلفة في المدينة - ومنها جهاز أمن الدولة السيئ السمعة - تنتمي إلى الحزام الريفي المحيط، وما كان رجال النظام السابق في المدينة، ومنهم على سبيل المثال رجل الأعمال والنائب في الحزب الوطني المنحل محمود الشامي، ليصلوا إلى ما وصلوا إليه لولا توثيق صلاتهم بعُمُدِ قرى الريف، التي يتجاوز عددها 76 قرية، وإقامة شبكات زبائنية من أطراف المدينة نفسها التي يقطنها في الأساس عمال المدينة القرويون[81].

مع ذلك، لم يكن رجال النظام السابق وحدهم من يبحثون عن نفوذ لهم في الريف وفي عشوائيات الفقر في المدينة، بل كان منافسهم الشرس في معقلهم هذا جماعة الإخوان المسلمين، لتُظهر انتخابات مجلس الشعب المزوّرة في عام 2010 انقسامًا أساسيًا في القرى بين محمود الشامي رجل النظام وسعد الحسيني مرشح الجماعة والعضو في مكتب الإرشاد. وعلى الرغم من تفوّق مرشح الجماعة بالأصوات، فإن عملية تزوير كبيرة، رافقها كثيرٌ من العنف قادها الشامي نفسه، قلبت النتيجة لمصلحته[82]، وستلقي هذه المحاصصة أيضًا ظلالها على انتخابات مجلس الشعب والرئاسة بعد الثورة.

لم يكمن أهم أسباب احتدام الصراع بين الحزب الوطني والإخوان في خلافهما الأيديولوجي، بل في كونهما حركتين شعبيتين، تستمد الأولى شعبيتها من كونها في الحكم ومن قدرتها على توزيع المصالح والحرمان منه. والأهم من

---

(81) من شهادة الطبيب عمر عامر، مقابلة عبر الهاتف أجراها هاني عواد في 22 آب/ أغسطس 2012، ويمكن العودة إلى مقالة كتبها أحد أصدقاء الشامي في أثناء انتخابات مجلس الشعب المزوّرة في عام 2010. يقول الكاتب في معرض دعمهِ رجل الأعمال المحسوب على النظام: «وفي حين يترشح محمود الشامي معتمدًا على تاريخ والده وعلاقاته الكبيرة في منطقة سوق اللبن الشعبية، عاش محمود في منطقة محب وارتبط فيها بعلاقات كبيرة، وترأس نادي البلدية لسنوات، وهو يحتفظ بعلاقات وثيقة مع كبار التجار وأصحاب المصانع والعمال على حد سواء»، انظر: محمد حمدي، «محمود الشامي على مقعد والده،» روز اليوسف، 10/ 11/ 2010.

(82) يمتلئ موقع «يوتيوب» بتفصيلات هذه القضية التي أثارت ضجة إعلامية كبيرة.

ذلك أنهما تنافستا على الجمهور نفسه. ففي الريف وضواحي المدن، لم يكن ثمة وجود وازن لغيرهما.

أنتج انضمام سكّان الريف والعشوائيات إلى الثورة تبدّلًا في زعامات التظاهرة الأولى التي كانت محسوبة على أحزاب المعارضة والجسم النقابي في مدينة المحلّة[83]. ففي هذه الأيام، أصبحت «الصبغة الإخوانية» باديةً على جمهور المحتشدين في ميدان الشون. ويروي عمر عامر (طبيبٌ يسكن على بعد أمتار من مكان التظاهرة، ساعد في علاج المصابين) كيف رُتّبت الصفوف بحسب الشريعة الإسلامية ليُفصَل الرجال عن النساء، وكيف اعتلى الشيوخ المحسوبون على الجماعة منصّة الخطابة[84] لتشجيع الناس من جهة، والرد على المشايخ السلفيين من جهة أخرى[85]. ونرى أن الحساسية بين الإخوان وغيرهم من الأحزاب بعد الثورة تعود إلى هذه المرحلة المبكرة، وتتعلق بمسألة تصدّر صفوف الثورة. وتصرفت القوى السياسية، بمن فيها الإخوان، بعد الثورة كما لو أنها ما زالت تتصارع على أمر كهذا، بعقلية التنافس على تصدّر تظاهرة، أو كما في صراع على نقابة، وكأنها لا تتحمل مسؤولية وطن ودولة وبناء ديمقراطية. وهذه مسؤولية جماعية.

ساعدت هذه التطوّرات، إلى جانب وجود قادة الأمن المتحدرين أصلًا من الريف، محمود الشامي في شنِّ دعاية مضادة - مستخدمًا أمواله وعلاقاته الوثيقة مع العُمُد وزعماء عشائر الريف - تتهم المتظاهرين بانتمائهم إلى الإخوان المسلمين، وهذا عاملٌ أدى إلى انقسام المتظاهرين بعد خطاب مبارك العاطفي السابق الذكر، وإلى حشد مجموعة كبيرة من المؤيدين لخطاب مبارك من العمّال ومن فلاحي القرى ومن العشوائيات، حاصروا قوى الثورة المختلفة[86]. هنا، نعثر في المحلة على مشاهد تبدو «بروفة» لما حصل بعد الثورة. ويبدو أن المحلّة تسبق غيرها عمومًا في النشاط السياسي الذي يبشر بتطورات معينة في مصر أو يُنذر بوقوعها، كما حدث في إضرابات ما قبل الثورة بأعوام.

---

(83) من شهادة محمد موسى (حزب التحالف الشعبي الاشتراكي في المحلة)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في المحلة الكبرى في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(84) من شهادة عمر عامر، في 22 آب/ أغسطس 2012.

(85) من شهادة حمدي الفخراني، في 22 آب/ أغسطس 2012.

(86) من شهادة عمر عامر، في 22 آب/ أغسطس 2012.

في عصر 2 شباط/ فبراير، حاصر مؤيدو مبارك مقر الجبهة ورشقوه بالحجارة والطوب من سطح بناية مجاورة. وحين خرج أفراد النخبة السياسية من المقرّ، هاجمهم المؤيدون بالأسلحة البيضاء، ما حدا بالناشطين السياسيين إلى التراجع وعدم المواجهة(87)، بعد اتفاقهم على تنظيم تظاهرات أخرى بعد صلاة المغرب(88). وفي اليوم نفسه أيضًا، وزّع عددٌ من ضباط الشرطة أسلحةً ناريةً على بعض «البلطجية». ولم يتدخل الجيش لحماية الأهالي، بل صدرت الأوامر للقوات المسلحة بالانسحاب من ميدان الشون باتجاه بنك الإسكندرية في المحلة، في تدبير مشابه لما جرى في القاهرة في أثناء ما سمي «معركة الجمل»، ما يفنّد فكرة العفوية ويرجّح فكرة تنظيم عنف مضاد للثورة. وهذا ما لم يره كثيرون، لأنهم لم يتطرقوا إلى ما جرى خارج القاهرة، ولو فعلوا ذلك لرأوا أن ما جرى في القاهرة لم يقتصر عليها، وأن ما سُمّي بموقعة الجمل كان جزءًا من عملية أوسع شملت مناطق أخرى.

لم تكن قوة الناشطين والحزبيين وحدهم كافية لمواجهة قوى النظام والحزب الوطني في موقع مثل المحلة، وكان انضمام الإخوان ضروريًا، من دون أن يسيطروا على النشاط كله.

استمر المؤيدون مع حلول المغرب في التظاهر، ما حدا بالمعارضين إلى تأجيل الاحتجاج إلى يوم الجمعة 4 شباط/ فبراير(89)، وسادت آنذاك حالة نفسية سيئة بين الثوار، حين صادر المؤيدون الشارع وبثّت الفضائيات مشاهد موقعة الجمل في ميدان التحرير(90). وسيكون مشهد القاهرة شبيهًا بما جرى في المحلة لو نجح الهجوم على ميدان التحرير.

---

(87) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(88) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011، ويؤكد ذلك شادي الرخاوي ويروي أنه قابل عنصر أمن مركزي روى له القصة نفسها التي تحدث عنها الضابط من وجود عناصر ارتدت ثياب الجيش وحاولت قنص المتظاهرين لإيقاع فتنة بين الجيش والأهالي، من شهادة شادي الرخاوي، في 19 و20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(89) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(90) من شهادتي إسماعيل عبد الحافظ (20 كانون الأول/ ديسمبر 2011) وأحمد عبد القادر (19 كانون الأول/ ديسمبر 2011).

6- بين 4 و11 شباط/ فبراير: الالتحاق بميدان التحرير

أُقيمت صلاة الجمعة في ميدان الشون، وأصدرت جماعة الإخوان المسلمين تعليمات لأتباعها بوجوب مشاركة أعضائها فيها ومعاقبة من يخالف الأمر. ونقلت «قناة الجزيرة» جزءًا من الخطبة، ما أعطى اندفاعًا وحافزًا أكبر للأهالي(91). وبعد الصلاة، خرجت تظاهرات من المساجد المختلفة، واتجهت نحو شارع البحر بأعداد ضخمة، فعادت الروح إلى الثورة(92).

يتحدث الشهود في عصر اليوم نفسه عن أول ظهور علني لأقباط المحلة بشكل فردي ولرجال دين بالزي الكنسي. ويردُّ الشهود من خلال علاقاتهم بأصدقائهم ومعارفهم تأخر الاقباط في النزول إلى التزامهم قرار الكنيسة بعدم المشاركة في الاحتجاجات، على الرغم من مشاركة أقباط مثل سامي فرانسيسكو، وهو قيادي في لجنة التنسيق بين الأحزاب(93). لكن المشكلة في أن الوجود الفردي للمواطن لا يُحتسب، ولا تُعتبر مشاركة ناشطي الثورة الأقباط في القاهرة وغيرها دليلًا على مشاركة قبطية، والدليل الوحيد الذي يحتسب هو ظهور رجال الدين وجمهور الكنيسة، وهذا بحد ذاته انتقاص من مفهوم المواطنة والمشاركة والفهم الديمقراطي للثورة.

عمد القادة الحزبيون والنقابيون في هذا اليوم إلى حثّ الخبّازين على خفض استهلاك الطحين في الأفران تجنبًا لأزمة غذائية متوقعة في المحلة(94)، كما شُكّلت «لجنة حكماء» على غرار تلك التي شُكّلت في القاهرة، وقامت لجنة إدارية لممارسة مهام مجلس المدينة وإدارة التظاهرات وحفظ أمنها(95).

استمرَّت التظاهرات في يومي 6 و7 شباط/ فبراير، ثمَّ بدأت تفقد زخمها يوم الثلاثاء 8 شباط/ فبراير لأنَّ الثوار بدأوا يلتحقون بزملائهم في ميدان التحرير

---

(91) من شهادة أحمد سامي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(92) من شهادتي محمد مراد (20 كانون الأول/ ديسمبر 2011) وفتحي عبد الحميد (19 كانون الأول/ ديسمبر 2011).

(93) من شهادة أحمد سامي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(94) من شهادة أحمد سامي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(95) من شهادة عبد الحميد بسيوني، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

بالقاهرة، حيث بدا أن مصير النظام يُحسم هناك. اتفقت القوات المسلحة مع اللجنة الإدارية لتحديد مواعيد معينة للتظاهر[96]، من أجل الحد من أعمال «البلطجة»[97] التي استمرت حتى يوم تنحي مبارك في 11 شباط/ فبراير، وشملت أعمال قتل من مجموعات تحمل أسماء المستهدفين. وخلال ذلك، بدأ الأهالي يحملون صور شهداء الثورة[98].

اتفق القادة الحزبيون على دعم ميدان التحرير من خلال بقاء المحلة في حال تأهب، وجرى التواصل مع الشباب هناك، واستقبال وفدٍ منهم في المحلة[99]. لم تصرّح قيادة جماعة الإخوان المسلمين لأعضائها في المدينة بالالتحاق بميدان التحرير في القاهرة، وفضلت إبقاءهم في المحلة حتى 10 شباط/ فبراير، ليلتحقوا وقتذاك بالاعتصام أمام مبنى التلفزيون في القاهرة.

تلقى الأهالي في المحلة خطاب مبارك الثالث في 10 شباط/ فبراير بغضب عارم، وبإصرار أكبر على الاستمرار بالثورة. وفي 11 شباط/ فبراير، خرجت تظاهرات كبيرة في المحلة نادت بإسقاط مبارك وعمر سليمان والحزب الوطني[100]. وعند التنحي، نزل أهالي المدينة محتفلين بنجاح ثورتهم.

ثانيًا: يوميات الثورة في مدينة السويس

1- ما قبل الثورة

عانت محافظة السويس، الواقعة على مدخل قناة السويس الجنوبي، أكثر من غيرها من المحافظات المصرية بسبب سياسات الخصخصة والسياسات الليبرالية الجديدة التي انتهجها النظام السابق. وهذا أمرٌ مفهوم كون السويس مدينة عمالية.

---

(96) من شهادة أحمد سامي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(97) من شهادة عبد الحميد بسيوني، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(98) من شهادتي فتحي عبد الحميد (19 كانون الأول/ ديسمبر 2011) وأحمد سامي (20 كانون الأول/ ديسمبر 2011).

(99) من شهادة عبد الحميد بسيوني، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(100) من شهادة فتحي عبد الحميد، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

وأدت عمليات بيع شركات القطاع العام، في إطار سياسات الخصخصة، إلى حال من الاحتقان بين العمال وأهالي السويس بشكل عام من جهة والحكومة المصرية من جهة أخرى، لأن حكومة أحمد نظيف السابقة لم تراع حقوق العمال في سياسة جذب الاستثمارات. إلى ذلك، ابتزّ بعض رجال الأعمال وأصحاب الشركات في السويس العمال وأجبروهم على التصويت لمصلحتهم في القاهرة في انتخابات عام 2005. وتكررت الحالة نفسها في انتخابات عام 2010 لمجلسي الشعب والشورى، مع ما رافقها من تزييف وتزوير. ووصلت العلاقة السلبية بين أهالي المدينة والنظام الحاكم ذروتها في رمضان 2010، أي قبل شهور قليلة من اندلاع ثورة 25 يناير، عندما شهدت المدينة حملة قادها رموز من الحزب الوطني الديمقراطي المنحل ورجال أعمال تأييدًا لجمال مبارك، نجل الرئيس المخلوع. ونظم ناشطون سياسيون في المدينة حملة مضادة، عنوانها «مصر كبيرة عليك»، وكتبوا هذه العبارة تحت صور لجمال مبارك وزّعوها في المدينة[101].

يعود التوتر بين أهالي السويس والنظام المصري إلى عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات، عندما شعرت المدينة أنها تحمّلت العبء الأكبر، قياسًا على المدن المصرية الأخرى غير مدن القناة، جراء اندلاع الصراع العربي - الإسرائيلي وحرب 1967 وحرب الاستنزاف، ولاحقًا حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، ومواجهة الفدائيين في المدينة الاحتلال الإسرائيلي خلال فترات الحصار التي دامت أسابيع عدة، قبل الاتفاق على فصل القوات. إذ تجاوزت نسبة الدمار في المدينة 80 في المئة، ثم أعاد جهاز التعمير الحكومي المصري إعمارها بتمويل خليجي، سعودي وكويتي تحديدًا، إلا أن المساكن التي سُلِّمت إلى الأهالي ما كانت مطابقةً للمواصفات المتفق عليها، بسبب الفساد الحكومي ونهب المال العام. عمّق هذا الأمر أزمة الثقة بين أهالي المدينة والنظام في أواخر عهد السادات.

---

(101) من شهادة محمد أبو مصر، الناشط في «حزب الغد»، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه في مدينة السويس في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

الشهادات الواردة في هذا القسم مستقاة من جلستين جماعيتين ضمتا ممثلين عن الناشطين وعن أحزاب سياسية فاعلة في مدينة السويس، ينتمون إلى مختلف التيارات (ليبرالية وإسلامية ويسارية)، تميزتا بحال من النقاش والتفاعل بينهم. وبالتالي، توفر لنا هذه الشهادات فرصة تصويب بعض المعلومات، ودقة في رسم سير الحوادث وتحديد الناشطين الفاعلين محليًا في السويس، من دون بخس أدوار الأطراف كلهم.

إلى ذلك، شعر أهالي السويس بالغُبن؛ إذ كانت عائدات القناة، وبالتالي عائدات المدينة، تمثّل مصدرًا أساسيًا في الناتج المحلي الإجمالي المصري، بينما كانت استفادتها من هذه العائدات نافلة.

انخرط أهالي السويس في العمل السياسي العام في وقت باكر نسبيًا، قياسًا على أهالي المراكز الطرفية الأخرى. وذلك راجع، على ما يبدو، إلى تأثرهم المباشر بالصراع العربي – الإسرائيلي. كما ساد المدينةَ شعورٌ عام بـ «المظلومية» نتيجة عدم حصولها على قدر كافٍ من التنمية والاهتمام الحكوميين، ما دفع الناخبين في السويس إلى إسقاط أحمد حلمي بدر، مرشح السادات في الانتخابات البرلمانية في عام 1976، فقرر السادات تعيينه محافظًا للسويس، معمّقًا بقراره هذا الهوّة بين المواطنين المصريين في السويس والنظام. ورث عهد مبارك هذه العلاقة المتوترة من دون أي إصلاح، فبقيت علاقة أهالي السويس بالنظام المصري مشوبة بالتوتر، ولم يقم مبارك بأي زيارة إلى هذه المحافظة[102].

تتّسم السويس بتنوع تركيبتها السكانية، حيث إن سكانها خليط من أهالي المدينة الأصليين ومواطنين مصريين نزحوا إليها من محافظات أخرى، ما أنتج نوعًا من التفاعل بين مجموعة كبيرة من التقاليد والأعراف المنوعة. وتقدم مدينة السويس صورة مصغرة عن مصر ونسجيها الاجتماعي وتركيبها السكاني.

يعتزّ المواطن المصري في السويس بتراث مدينته المقاوم للاستعمار، ويقابل ذلك شعور سائد بتعمّد النظام السابق تهميشها، خلافًا للمدن المصرية الأخرى التي تقع أغلبيتها على نهر النيل، حيث تعيش أغلبية الشعب المصري. فتعاني السويس نقص المياه النظيفة المتوافرة عند سكان القرى السياحية التي تبعد عن السويس 50 كلم فقط، والتابعة إداريًا لمحافظة السويس.

لم يكن سبب الاحتقان في السويس اجتماعيًا واقتصاديًا فحسب، وإنما نتج أيضًا من سياسات النظام المصري تجاهها. ففي بداية انتفاضة الأقصى في عام 2000، خرج أبناء السويس في تظاهرات كبيرة نسبةً إلى عدد السكان، تضاهي في حجم حشودها التظاهرة التي خرجت في القاهرة، اشترك فيها طلاب المدارس،

(102) من شهادة محمد أبو مصر، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

ذكورًا وإناثًا[103]. انطلقت هذه التظاهرة في وقت كان الخروج الجماهيري إلى الشارع تعبيرًا عن الرأي أمرًا صعبًا واستثنائيًا. لم تُدِن هتافات ذلك اليوم الاحتلال الصهيوني وحده، بل اتهمت نظام مبارك بالعمالة لإسرائيل أيضًا[104]. ونجد هنا تشابهًا كبيرًا بين حال السويس وحال المناطق الطرفية في تونس، كالرديف والرقاب والحوض المنجمي، حيث خرج المتظاهرون تضامنًا مع القضايا العربية والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص، إذ كان يتخلل تظاهرات تنفيس حالة الاحتقان هذه شعارات تهجو النظام التونسي[105].

ترجم أهالي السويس رفضهم النظام الحاكم في إفشال أي مرشح عن الحزب الوطني الديمقراطي في الانتخابات في المحافظة. كانت النتائج صفرية دائمًا إلا في حالات الاتكال على التزوير. شهد عام 1997 ترويجًا لمشروع تنمية شمال خليج السويس[106]، ما أدخل الأمل من جديد في نفوس أهالي السويس الذين أملوا أن تُحل مشكلات البطالة وأن يعوّضوا عن التهجير والمعاناة بعد الحروب التي خاضتها مصر مع إسرائيل. إلا أن هذا المشروع لم يجد طريقه إلى التنفيذ، ووُزِّعت الأرض (مساحتها 25 كلم^2) التي رُصدت لينفذ عليها المشروع، فذهبت منها 5 كلم^2 إلى رجل الأعمال أحمد عز (رئيس لجنة التنظيم السابق في الحزب الوطني) ومثلها إلى نجيب سويرس ومحمد أبو العينين، ومثلها أيضًا إلى محمد فريد خميس. وانضمت إليهم شركة استثمارية صينية وضعت يدها على الكيلومترات المربعة الباقية بسعر 5 جنيهات للمتر المربع الواحد. واستمرت المتاجرة بهذه الأراضي وبيعت لمستثمرين آخرين بأسعار بدأت بأربعين جنيهًا، ثم ثمانين، ثم مئة وعشرين للمتر المربع الواحد.

---

(103) من شهادة المهندس أحمد محمود (أمين حزب الحرية والعدالة بالسويس)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد ربه في مدينة السويس في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(104) راجع قسم الاحتجاجات السابقة.

(105) عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 195.

(106) لمزيد من التفصيل في شأن هذه القضية يمكن الرجوع إلى: عبد الرحيم أبو شامة، «بأسماء شركات وهمية: رجال أعمال يستولون على 88.3 مليون متر بالسويس،» (بوابة الوفد، 14/ 2/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 19/ 11/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/w5NAMa>.

يروي المهندس أحمد محمود (أمين حزب الحرية والعدالة في السويس) أمثلة لأنماط الفساد في السويس في عهد مبارك، تحديدًا في آخر انتخابات برلمانية جرت في عهده: «جاء وقت شعر فيه أحمد عز بأنه قادر على الاستحواذ على البلد وتأميمها سياسيًا في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، وانعكس ذلك على أمنائه في المحافظات من المرتزقة السياسيين. وفي مؤتمر صحافي، قال أحد ممثليه في السويس (وهو ليس من أهالي السويس): «من يمتنع عن دخول منظومتنا سيتم ضربه بالحذاء»، وكررها أكثر من مرة. حينها، لم تحدث الانتخابات، بل اكتفى المرشحون وأنصارهم بقضاء يوم الانتخابات أمام مديرية الأمن، وخلت لجان التصويت من المصوتين! حيث قرّر الأهالي استرداد حقهم أمام مديرية الأمن، وبينهم سيدة سمعت ما قاله الأمين فخلعت حذاءها وأعلنت «لن نكون المضروبين اليوم، بل نحن من سيضرِب»»[107].

عندما نشأت حركة كفاية، كانت محافظة السويس ثاني نقطة ارتكاز لها بعد القاهرة؛ إذ شهدت السويس في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تلاحمَ تياراتها السياسية. وفي الانتخابات البرلمانية في عام 2005، «سقط كل مرشحي الحزب الوطني، ولم يصل أي منهم إلى انتخابات الإعادة، لكن كان ثمة مرشحون يخوضون الانتخابات مستقلين ثم ينضمون إلى الحزب الوطني بعد فوزهم بمقاعدهم. وحصل الإخوان المسلمون على مقعدين، وحصل مستقلان على مقعدين آخرين ليتحولا في ما بعد إلى أعضاء في الحزب الوطني»[108].

2- التحضير ليوم 25 يناير

في السويس، كما في المناطق المصرية الأخرى، كانت الثورة التونسية دافعًا قويًا للتغيير، تترجم في نزول نخبة السويس السياسية إلى الشارع لتحية الثورة التونسية العظيمة، ولاستلهام الثورة المصرية منها. اجتمعت القوى السياسية بعد خروج بن علي من الحكم في 14 كانون الثاني/ يناير، واختير 18 كانون الثاني/ يناير موعدًا للتظاهر، لكن ذلك تأجّل لأسباب مختلفة - منها أمنية - إلى الجمعة

(107) من شهادة أحمد محمود، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.
(108) من شهادة أحمد محمود، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

21 كانون الثاني/ يناير، بغية استغلال صلاة الجمعة لحشد أكبر عدد من الناس في التظاهرة. وفي عقب صلاة الجمعة في ميدان الأربعين[109]، خرجت في السويس والمحلة الكبرى التظاهرات الأولى مؤذنة بالآتي. لم يغب أي فصيل سياسي عن هذه التظاهرة، لكن عدد عناصر الأمن كان أكبر من عدد المتظاهرين أنفسهم، الذي تراوح بين 70 و150 مشاركًا فقط. اقتصرت احتجاجات ذلك اليوم على النخب السياسية والناشطين المعروفين في العمل النقابي والسياسي[110]، وجرى توظيف ثورة تونس في تلك الاحتجاجات بشكل واضح؛ إذ استخدمت شعارات تحيي الثورة التونسية، تخللها تمرير شعارات تنادي بالتغيير في مصر: «شوفوا تونس العفيّة، عملت ثورة ميّة ميّة، عملت ثورة ليها وليّا، طردت أكبر فاسد فيها، وإحنا الظلم عليك وعليّا»، و«ثورة في تونس بكره في مصر، ثورة في كل شوارع مصر»، و«إمتى يا شعب هاتغضب مرة؟ لأجل ما نقبض على الحرامية»، و«العصابة اللي بتحكمنا عايزة الحرق من غير دية»، و«أزمة مصر في النظام مش في مشاكل واعتصام»، و«اللي بينا وبينهم تار، مش مهادنة وانتظار»، و«أزمة مصر في الحرية والعدالة الاجتماعية، أزمة في صحة وفي تعليم، والتعليم بقى صعب عليّا»، و«غلوا السكر غلوا الزيت، حتى الفول والنور والمية»، و«خلوا حياتنا مرار في مرار، خلوا العيشة مولعة نار، شوفوا علاجنا وشوفوا سكنّا، حتى اللحمة والخضار»[111].

---

(109) ميدان الأربعين في مدينة السويس مكافئ ميدان التحرير في القاهرة. ويحمل ميدان الأربعين، أو ميدان الشهداء، كما أطلق عليه بعد الثورة، دلالة رمزية مهمة في المدينة، كونه شاهدًا على عمليات المقاومة الفدائية ضد الحصار الإسرائيلي في حرب 1973.

يبدأ ميدان الأربعين من مسجد الأربعين، وينتهي بسور قسم الأربعين والمسافة بينهما حوالى 500م، عرض الميدان حوالى 300م، وهو مكون من حارتين لمرور السيارات، وفي المنتصف جزيرة ليست صغيرة. ووصفه الميداني هو مسجد الأربعين تليه بنايتان سكنيتان تليهما صيدلية إسعاف، لذلك يطلق على الميدان أحيانًا اسم ميدان الإسعاف. صيدلية الإسعاف موجودة في المبنى نفسه الذي يوجد فيه مبنى الاتحاد الاشتراكي القديم، وفيه محال تجارية نطلق عليها اسم «محلات الصعايدة»، ويلي هذا المبنى مباشرة مبنى آخر يدعى مبنى قصر الشوق الواسع الذي بنته المحافظة ثم أجّرته لأحد الأشخاص، وحُوّل إلى متجر كبير للمواد الغذائية. بعد ذلك مباشرة يبدأ سور قسم الأربعين، وهذا القسم كان عبارة عن فيلا لأحد الأغنياء تبرّع به ملجأ للأيتام، ثم حوّل بعد ذلك إلى قسم الأربعين.

(110) هو مشهد مطابق لمشهد المحلة الكبرى في اليوم نفسه.

(111) من شهادة محمد عبد الرازق (القيادي في الحزب الناصري في السويس)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه في مدينة السويس، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

شهد اليوم التالي (22 كانون الثاني/ يناير) تظاهرة أخرى في مجمع المحاكم في السويس، لكن عدد المتظاهرين كان أقل من عشرين[112]. يصف صلاح عامر أحمد (العضو في حركة الإخوان المسلمين وأمين شباب حزب الحرية والعدالة) أيام السويس الأخيرة قبل انطلاق ثورة 25 يناير بالإشارة إلى حالة غليان كبيرة في المدينة. إذ على الرغم من قلة عدد المتظاهرين في 21 و22 كانون الثاني/ يناير، كان عدد كبير من الشبان يتذمر من نظام مبارك، وكانت التجمعات تقصد ميدان الأربعين، وتقف أمام قسم شرطة الأربعين الذي أنزله مواطنو السويس منزلة «حسني مبارك»، أي جعلوه رمزًا للفساد والاستبداد.

تعليم أغلبية شباب السويس متوسط، يعانون ارتفاع نسبة البطالة بينهم وقلة فرص العمل، فكانت المقاهي مراكز تجمعات الشباب الدائمة[113]. وتُعدّ السويس ميناءً مهمًا على قناة السويس، وفيها شركات نفط ومعامل تكرير ومنتجعات سياحية، إلا أن ذلك لم يكن ليوفر العمل للخريجين وحملة الشهادات المتوسطة. لكن البطالة لم تكن وحدها ما أرهق كاهل شبان المدينة، إذ سادهم شعورٌ بتعرضهم لإهمال وتمييز سلبي يمارسهما عليهم النظام، فلا يمنحهم الأولوية في فرص العمل داخل السويس. وهنا نلمس تشابه السويس والمناطق الداخلية في تونس التي كانت تعاني التهميش والبطالة، ونرى تطابقًا في المقولات الاقتصادية الهشّة التي تجترحها النظم الاستبدادية عمومًا. كان النظام التونسي السابق يتغنى بالمعجزة الاقتصادية التي سوّقها كثير من القادة السياسيين في الغرب، وخبراء في وكالات التنمية، وفي مقدمهم خبراء برامج الأمم المتحدة التنموية. وكذلك كانت حكومة أحمد نظيف تتحدث سنويًا عن معدلات تنمية تتراوح بين 7 و8 في المئة[114]. كما نجد تشابهًا بين السويس ومنطقة الحوض المنجمي في ولاية

(112) من شهادة محمد عبد الرازق، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(113) من شهادة صلاح عامر أحمد (أمين شباب حزب الحرية والعدالة)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه في مدينة السويس، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(114) طوال فترتي حكومة أحمد نظيف التي امتدت بين عام 2004 ونهاية كانون الثاني/ يناير 2011، كانت البيانات الحكومية الرسمية تتحدث عن معجزة اقتصادية تتمثل في الحفاظ على معدل نمو ثابت، لكن ذلك كان بفضل رؤوس الأموال الموجهة إلى الاحتكارات الاستثمارية الداخلية أو الأجنبية، فيما لم ينعكس هذا النمو على حياة المصريين عمومًا بسبب سوء توزيع الدخل. انظر: علي محمود، «الحكومة تكشف أوراقها: ملتزمون بالسعي لتحقيق معدل نمو 8% وتحقيق=

قفصة التونسية، حيث اندلعت احتجاجاتٌ في 14 نيسان/ أبريل 2008، بعد اعتصام طويل للعمال رفضًا لحصول «أغراب» من خارج المحافظة على الوظائف فيها بعد توظيف عمال من ولاية سيدي بوزيد، في حين يرزح سكان المنطقة تحت نير البطالة وارتفاع معدلات الفقر. وعزز هذا الأمر الاحتقان الجهوي والشعور بالتهميش[115].

في حالة السويس، كان ثمة شعور دائم بالتهميش من دون أن يتطور هذا الشعور إلى انتفاضة شاملة، إذ بقي على مستوى الاحتجاجات العمالية المحدودة. والمشترك هنا هو الموقف من العمالة الآتية من خارج المحافظة، وهو تعبير عن غضب اجتماعي طبقي يتّخذ شكل مظلومية محلية مميّزة من الآخرين. يرى الناشط والكاتب الصحافي محمد عبد اللطيف حمدان أن مشاعر الغبن التي تولّدت عند أبناء مدينة السويس جراء عدم توافر الوظائف، مقارنة بأبناء المحافظات الأخرى، راكمت في نفوسهم كثيرًا من مشاعر الغضب والاحتجاج في خلال الأعوام الماضية، فيروي شواهد عما شعروا به من حالات التهميش: «كان أربعة شباب يعملون في مركز تدريب شركة (بترو جيت) للنفط، وبعد الانتهاء من التدريب حصلوا على شهادات، وقيل لهم أن يذهبوا إلى فرع الشركة في محافظة بورسعيد، وعندما ذهبوا قيل لهم: «لا يتوظف في هذا الفرع سوى أبناء محافظة بورسعيد»، بينما يأتي الوافد الغريب إلى السويس ويُعيَّن في أرقى المناصب، على الرغم من أن أبناء السويس أولى بهذه الوظائف»[116]. ولو ذهبنا إلى بورسعيد لسمعنا كلامًا مشابهًا، فالنقمة في المناطق المهمشة تتخذ شكل مظلومية محلية وتأكيد الهوية في مواجهة الآخرين.

شعر الشباب بالعجز عن الاستفادة من فرص العمل المتاحة في محافظة السويس، على الرغم من كثرة الشركات والمصانع فيها؛ إذ تتوافر في المدينة

= العدالة الاجتماعية والاستمرار في الإصلاح السياسي،» الأهرام المسائي، 28/12/2010، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/12/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=394910&eid=1341>.

(115) بشارة، الثورة التونسية المجيدة، ص 197-198.

(116) محمد عبد اللطيف حمدان (كاتب صحافي)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه في مدينة السويس، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

موانئ عدة: بور توفيق وميناء إبراهيم (تاريخي من عهد محمد علي) وميناء الأدبية وميناء العين السخنة (أحدث موانئ السويس)، إضافة إلى ميناء حوض البترول ومجموعة من موانئ الصيد. كما تتركز فيها معامل تكرير النفط ومصانع الأسمدة والورق. وعلى الرغم مما يعنيه ذلك من توافر فرص العمل، تعاني السويس نِسَب بطالة عالية.

3- يوم 25 كانون الثاني/ يناير

أقامت الحركات المدنية والقوى السياسية في مدينة السويس لجنةً لتنسيق احتجاجات 25 كانون الثاني/ يناير إسوةً بالمحافظات المصرية الأخرى. واتفق ممثلو القوى في هذه اللجنة على أن تنطلق التظاهرات بعد صلاة الظهر، في الثانية عشرة ظهرًا وليس في الثانية ظهرًا كما كان مقررًا خلال التنسيق بين القاهرة والإسكندرية، في محاولة لكسب أكبر عدد من المحتجين بعد خروجهم من صلاة الجمعة. اتفقت لجنة التنسيق بين الأحزاب مع القوى الأمنية على شكل التظاهرة وطريقها، وعلى رفع المتظاهرين شعارات اجتماعية واقتصادية. ويوضح ذلك أمين حزب الحرية والعدالة أحمد محمود: «اتفقنا على عدم مسّ الهتافات بعائلة مبارك، إلا أن الشباب المتحمسين لم يلتزموا ذلك، وعندما اقتربت الثانية ظهرًا بدأنا التهامس لإنهاء التظاهرة كما هو متفق عليه، حتى إن عناصر الأمن في ذلك الوقت، ومنهم من نعرفه معرفة شخصية، كانوا يترقبون وقت انتهائنا ويحثوننا على إنهاء التظاهرة لأنهم موجودون في المكان منذ وقت مبكر، ويريدون العودة إلى منازلهم. ومع اقتراب الساعة من الثانية ظهرًا، ظهرت وجوه جديدة في التظاهرة، غير الوجوه التي اعتدنا مشاركتها في التظاهرات، آتية من الكفور[117] أو الأماكن الفقيرة والشعبية في السويس. لم تكن هذه الوجوه مسيسة على الإطلاق، ولم نكن نتوقع مشاركتها، ثم بدأ من اعتادوا الوقوف موقف المتفرج يشاركون في التظاهرات، فزاد العدد بشكل مطّرد. استاء المشاركون الجدد حين علموا بنيّتنا إنهاء التظاهرة في الثانية ظهرًا، وأرادوا الاستمرار بها. وأظهر كذلك أشخاص

(117) الكفور مناطق يتشكل منها حي الأربعين، منها كفر كامل وكفر أبو العز وكفر النجار وكفر محمد سلامة وكفر سليم الحي وكفر العرب وكفر جليدان وكفر شار وكفر عقدة وكفر أحمد عبده القديم وكفر أحمد عبده الجديد وكفر البدوي ومنطقة المثلث ومنطقة اليهودية ومنطقة حوض الروض ومنطقة العبور ومنطقة الإيمان ومنطقة السادات.

بميول سياسية معارضتهم إكمال التظاهرة، التزامًا بالاتفاق الذي ذكرناه آنفًا. أردنا تهدئة النفوس، والوصول إلى حل وسط مع القوى السياسية المحافظة، فأعلنا للناس أن هذه التظاهرة ليست الأخيرة، وأننا سنُعلمهم بأي تظاهرة ننظمها لاحقًا، لكن تلك القوى أو الوجوه الجديدة لم تقبل بذلك، فهم لم يأتوا ليرحلوا بهذه السرعة، كما قالوا، ورفعوا وتيرة هتافهم، وقرروا استمرار التظاهرة رغمًا عن قرار القوى السياسية التقليدية فض التظاهرة»[118].

يتضح الفارق هنا بين فاعلية القوى السياسية التقليدية وفاعلية القوى الشعبية، العنصر الجديد الذي يعود إليه بالفعل نجاح ثورة 25 يناير. فهذه الكتل الجماهيرية المهمشة والفقيرة لم تنشط سياسيًا من قبل، وتمكنت من فرض نفسها على الحدث منذ أول أيام التظاهرات.

زاد انضمام حشود إضافية، بشكل لم يتوقعه الناشطون السياسيون، زخم الاحتجاجات في السويس في 25 يناير/ كانون الثاني، كما زادها ضراوةً، إذ تحولت من مسيرات سلمية ضد سياسة النظام، تطالب بالعدالة والحرية والكرامة، إلى اشتباكات مع أجهزة الأمن بالعصي والحجارة. استخدمت أجهزة الأمن في البداية الغاز المسيّل للدموع لتفريق المحتجين، إلى أن حاول سائق سيارة في الساعة الواحدة والنصف إحراق نفسه وسط المتظاهرين، في استنساخ لحالة محمد البوعزيزي[119]. وعلى الرغم من أنها ليست حالة الحرق الأولى في مصر بعد الثورة التونسية، إلا أن توقيت حدوثها داخل التظاهرة رفع منسوب الغليان والعنف[120].

---

(118) من شهادة أحمد محمود، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(119) أسعف الشاب، ولم يمت.

(120) لم يرد اسم هذا الشاب في وسائل الإعلام أو على مواقع الإنترنت، إلا أن جميع الشهود في الجلسة أكدوا هذه الحادثة. يورد موقع الويكيبيديا أسماء 6 أشخاص حاولوا حرق أنفسهم قبل ثورة 25 يناير، منهم من توفي جراء ذلك وهم: عبده عبد المنعم حماده في القنطرة بتاريخ 17 كانون الثاني/ يناير - محمد فاروق حسن في القاهرة بتاريخ 18 كانون الثاني/ يناير - سيد علي في القاهرة في 18 كانون الثاني/ يناير - أحمد هاشم السيد في الإسكندرية بتاريخ 18 كانون الثاني/ يناير - محمد عاشور سرور في القاهرة بتاريخ 18 كانون الثاني/ يناير - حازم عبد الفتاح في القاهرة بتاريخ 19 كانون الثاني/ يناير)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9_%D9%85%D9%86_%D9%82%D9%84%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2%D9%8A>.

وعبّر أحد الناشطين عن ذلك: «في هذه اللحظة انضمت إلينا الجماهير التي كانت متفرجة، فولّد انضمامها فينا مشاعر ثورية يصعب وصفها الآن»[121].

ثمة آراء عدة متناقضة في توصيف مشاركة آلاف من الشبان غير المسيّسين في هذه الاحتجاجات، لكنها تُجمع على أن أغلبية هؤلاء كانت من سكان العشوائيات والمناطق الفقيرة العاطلين من العمل، ابتزّهم في الأعوام الخمسة السابقة للثورة ضباط الأمن في المحافظة من خلال تكرار اعتقالهم وتلفيق قضايا مخدرات وحيازة سلاح أبيض بحقّهم. كان لبعض هؤلاء الدور الأبرز في حماية المتظاهرين، والاشتباك بالحجارة مع رجال الأمن، فيما شارك بعض آخر من هؤلاء الشباب في التظاهرة لأنه سمع أن هذه ثورة تغيير[122].

كادت التظاهرات تنفضّ، لكنها اندلعت مجددًا وتوجه المتظاهرون في مسيرة امتدت 3 كلم إلى مركز شرطة حي الأربعين وسط السويس. يصف أحمد محمود هذا التطور: «في الطريق إلى مبنى المحافظة مررنا بقسم الأربعين، فكان مدير الأمن اللواء محمد عبد الهادي واقفًا خارج مركز الشرطة لمتابعة مجريات الأمور بنفسه، متحدثًا بغضب عما يجري، قائلًا إن زمام الأمور أفلت من أيديهم (أي من أيدي مكتب التنسيق بعد خرق الاتفاق المعقود مسبقًا بين المكتب وإدارة شرطة السويس على سير الاحتجاجات في 25 كانون الثاني/ يناير ومدتها)، وأمر بأن تفضّ الشرطة التظاهرات وأن تغلق الشارع على المتظاهرين، على الرغم من سلمية التظاهرة، وبناءً على ذلك أكمل شباب التظاهرة مسيرتهم في شارع موازٍ لشارع قسم الأربعين، مستفيدين من صعوبة دخول رجال الأمن إلى هذه الشوارع الجانبية، بعد ذلك قررتُ مع عدد من زملائي إكمال المسيرة باتجاه مقر المحافظة بسبب صعوبة الطريق التي سلكها الشباب، على أن نلتقي جميعًا عند المقر، وفي أثناء مسيرتنا وبحلول الثالثة عصرًا، وجدنا مدير الأمن والجنود يركضون

---

(121) من شهادة أحمد الكيلاني، محامي بمحكمة النقض، وعضو الأمانة العامة للجمعية الوطنية للتغيير، ومنسق بحزب الكرامة، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه في مدينة السويس، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(122) من بينهم عاملة في مدرسة تتقاضى 15 دولارًا في الشهر، ونزلت إلى التظاهرات لأنها قالت إنها تريد شراء لبن لطفلها الرضيع فحسب. معلومات متقاطعة من شهادتي أحمد الكيلاني ومحمد عبد اللطيف حمدان، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

في الشارع بشكل هستيري، من دون تشكيل أو تنظيم، حاملين دروعهم يريدون أن يسبقوا الشباب إلى مبنى المحافظة للإحاطة به». يؤكد محمد عبد الرازق (القيادي في الحزب الناصري) هذه الرواية ويزيد: «وصلنا مبنى المحافظة قرابة الثالثة والنصف عصرًا لأننا سلكنا الطريق الأطول، وانقسمت التظاهرة قسمين: سلك الأول الشارع الرئيس فوصل قبلنا، بينما سلك الثاني طريق السوق الجانبية المزدحمة. وعلى الرغم من أننا كنا في وسط السوق، لم يمد أي من المتظاهرين يده لأخذ ما لا حق له فيه، كما انضم إلينا عدد من روّاد السوق وبعض الباعة، لكننا تأخرنا بسبب ملاحقات الأمن لنا»[123].

مع فقدان مكتب التنسيق تحكمه بالتظاهرات، وعدم التزامه الاتفاق المسبق مع قيادة أمن محافظة السويس في شأن تنظيم تظاهرات في 25 كانون الثاني/ يناير، ومع انضمام عدد أكبر من المحتجين إلى التظاهرة، لجأت أجهزة الأمن إلى القوة لإنهائها واعتقال الفاعلين فيها، متعمّدة ملاحقة الناشط عربي عبد الباسط الذي قاد التظاهرات إلى مركز ميدان الأربعين[124]. اعتُقل عبد الباسط في منطقة قصر الشوق، في أثناء محاولته الهرب من رجال الشرطة، فضربه مدير أمن السويس محمد عبد الهادي بنفسه وسحله إلى مركز شرطة الأربعين حيث تعرّض للتعذيب في أثناء التحقيق معه[125]. زاد الارتباك واستخدام القوة في السويس، ولو لم يكن الأمر قد وصل حينها إلى درجة استخدام الرصاص الحي، حدة الغضب في الشارع، وساهما في جذب المزيد من المحتجّين إلى التظاهرة. ويرى ناشطون أن استخدام الأمن القوة سبب رئيس في تأجيج الاحتجاجات في المدينة، وفي تحوّلها إلى انتفاضة عارمة.

يقول أحمد الكيلاني (الناشط في حزب الكرامة): «في ذلك الوقت، كان عدد المتظاهرين في ميدان الأربعين 300 محتج فقط، بعدما تفرّعت التظاهرات في

(123) معلومات متقاطعة من شهادتي أحمد محمود ومحمد عبد الرازق، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(124) هو أحد أهم الناشطين السياسيين في السويس، وأحد الشباب الذين كان لهم دور بارز في تأليف الهتافات وترديدها، وهو أمين شباب الحزب العربي الناصري والرئيس العام لنقابة المحاجر بالسويس وعضو حركه كفاية وعضو الجبهة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية.

(125) من شهادة محمد عبد الرازق، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

الشوارع الجانبية، ولو لم يستخدم مدير الأمن القوة لربما تقلّص عدد المتظاهرين إلى 50 بحلول السابعة مساء، ولربما لم تحدث الثورة، لكن بعد أن أهاننا عناصر الأمن وضربونا بالعصي، انشقّت الأرض وأخرجت مئات الشباب الذين بدأوا يتوافدون إلى الميدان من كل المحاور المؤدية إليه»[126].

لم تجرِ رياح الاحتجاجات كم اشتهى المخططون لها، فبعد توافد أهالي السويس استمرت التظاهرات إلى ما بعد السادسة مساءً، كما غيّر الصدام العنيف مع الأمن مسار الحوادث كلها. يسمي محمد أبو مصر (الناشط في حزب الغد) تلك اللحظات «بداية إعلان الثورة في السويس»، ويصفها بالقول: «اقتربنا من مبنى المحافظة، لكنني كنت واحدًا من الذين دعوا إلى العودة إلى ميدان الأربعين، فهناك تزيد فرص الالتحام بالجماهير، وسترانا أغلبية أهالي السويس، على عكس جوار مبنى المحافظة، وهو مكان شبه سياحي يأتيه الناس للنزهة، فما يحوّل التظاهرة إلى ثورة فعلية هو التحام الناس بها. عدنا إلى ميدان الأربعين، وارتفع حينها أذان المغرب فصلينا في الشارع. وعندما سلّم الإمام، حلّت لحظة سكون، ثم بدأت انتفاضة الميدان بكلمة «يا رب» مدوّية، كررها المتظاهرون وهم يملأون الميدان بثلاثة أضعاف قدرته الاستيعابية. شعرت بميدان الأربعين ينتفض حولي، ورفعني بعض المتظاهرين فكانت «يا رب» رابعة تابعها المتظاهرون فكانت «يا رب بارك ثورة شعب مصر»[127]. حينها فحسب شعرنا بالثورة. كانت هذه العبارة الإعلان الرمزي لبدء الثورة، وكانت الساعة السادسة وعشر دقائق مساءً، وكان عدد المتظاهرين حوالى خمسة آلاف متظاهر. وفي تمام السادسة وخمس وعشرين دقيقة، انطلق أول طلق ناري في الثورة المصرية، فبدأت حرب شوارع في السويس»[128].

بعد إطلاق الرصاص الحي والغازات المسيلة للدموع على المحتشدين

---

(126) من شهادة المحامي أحمد الكيلاني، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(127) تسجيل عن يوتيوب لانطلاق أولى الهتافات الداعية إلى ثورة مصر، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=HS47avnIz6U&feature=related>.

(128) من شهادة محمد أبو مصر، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

المقصود بكلمة حرب شوارع تنقّل الاحتجاجات في شوارع المدينة. فمن حيث التخطيط الحضري، تشبه السويس الإسكندرية إلى حد بعيد، فتتكون من شارع رئيس يتفرع منه عدد كبير من الشوارع والأزقة بشكل شطرنجي، أو بدقة أكثر أقرب إلى شكل الشجرة.

في ميدان الأربعين، تفرقوا في الشوارع الجانبية، وبدأت عمليات كرّ وفرّ بين المتظاهرين وقوات الأمن. واستمر إطلاق النار حتى فجر يوم 26 كانون الثاني/ يناير، حين خمدت التظاهرات بعد منتصف الليل.

يتّضح من سير حوادث اليوم الأول من الثورة المصرية، 25 كانون الثاني/ يناير 2011، في مدينة السويس أن مكتب تنسيق قوى المعارضة والأجهزة الأمنية في المحافظة توافقوا على تسيير تظاهرات احتجاجية محدودة في عيد الشرطة ساعتين فقط، على أن تسمح الأجهزة الأمنية لهذه المسيرات بالتجمع أمام مركز المحافظة وترداد هتافات محدّدة ومعلومة ومتفق عليها سلفًا، فلا تتعرّض للمتظاهرين ولا تعتقل أحدًا منهم. إلا أن العامل الذي فاجأ المعارضة السياسية التقليدية والحزبية وجهاز الشرطة في آن هو دخول عناصر جديدة بأعداد كثيفة نسبيًا، وإن لم تتجاوز 10 آلاف شخص، على خط التظاهرة ورفعها سقف الشعارات ضد نظام مبارك، بل والاشتباك مع الأمن وكسر الحواجز الأمنية والتجمع في ميدان الأربعين أمام مقر جهاز الأمن العام الرئيس في المحافظة. تنتمي هذه الفئات، المشاركة حديثًا في التظاهرات، إلى الطبقات الفقيرة والمهمشة في السويس التي لم يسبق لها أن شاركت في أي نشاط عام، احتجاجي سياسي أو نقابي عمالي مطلبي، طوال الأعوام السابقة. أربك دخولها على خط التظاهرة جهاز الأمن ودفعه إلى استخدام العنف وإطلاق الرصاص الحي وقنابل الغاز المسيلة للدموع بكثافة، خلافًا لما كان مخططًا له، إذ لم يسبق التظاهرة أي تحضير أو استعداد أمني كافٍ لمنعها أو تشتيتها واعتقال قادتها كما كان يحدث في الماضي. فاق عدد المتظاهرين توقعات مسؤولي الأمن، وقدمت السويس في هذا اليوم ثلاثة شهداء(129).

4- يوما 26 و27 كانون الثاني/ يناير

في الساعات الأولى من فجر 26 كانون الثاني/ يناير، توجه أهالي الشهداء الثلاثة لاستلام جثثهم، لكن الشرطة أقامت حواجز أمنية حول المشرحة،

(129) أدى سقوط ثلاثة شهداء في السويس في اليوم الأول من الثورة إلى زيادة نسبة الشحن العاطفي ضد نظام مبارك. لشرح ذلك ودوره في تأجيج العواطف، يمكن مراجعة يوميات الثورة في مدينة القاهرة. انظر: عمرو غنيمه، «السويس تعيش ملحمة رائعة بالتعاون بين الشعب والجيش،» الأهرام المسائي، 18/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=432556&eid=612>.

فبدأ الشباب في إلقاء الحجارة عليها، وبدأ الاشتباك بين الطرفين لكن بشكل محدود[130]. في عصر اليوم نفسه، احتشد ناشطون سياسيون ومحتجون أمام المشرحة بعدما تواتر أن أجهزة الأمن تساوم ذوي الشهداء على جثث أولادهم. نجحت الشرطة في مساومة أفراد أسرة الشهيد غريب عزيز، وضغطت عليهم كي يستلموا جثته سرًا، فيُدفن من دون أوراق طبية. ثم استعان الأمن بعد ذلك بالشيخين حافظ سلامة وصفوت حجازي لتهدئة خواطر الناس[131]. يؤكد هذه الرواية الناشط عبد الرازق، ويقول: «ظهر صفوت حجازي وحافظ سلامة عصر يوم 26 كانون الثاني/ يناير في المشرحة مع قوات من الشرطة، وكنا ننتظر خروج رفات الشهيد الثالث من المشرحة، ما يعني أن هذين الرمزين، خلافًا لما نشر عن دورهما في الثورة، لم يقوما بالتثوير في السويس بل اقتصر دورهما على التهدئة»[132].

قرابة الحادية عشرة ليلًا (26 كانون الثاني/ يناير)، بدا رجال الشرطة في حالة هياج غير عادي، فبدأوا يطلقون الرصاص بشكل عشوائي ويقودون السيارات المصفحة نحو الجماهير المحتشدة في الميدان. استمرت المواجهة بين الأمن والمتظاهرين حتى فجر 27 كانون الثاني/ يناير، وبحلول عصر اليوم نفسه احتشد الآلاف أمام قسم الأربعين من ناحية شارع الجيش، والتحم سكان البيوت المحيطة بالميدان مع الثوار، يرمون لهم زجاجات المياه والطعام من الشرفات. اشتدت التظاهرات بعد العصر، في يومي 26 و27 كانون الثاني/ يناير، لأن معظم الموظفين والعمال يتوجه إلى أشغاله ومدارسه وكليّاته صباحًا ثم يعود إلى ميدان

(130) من شهادة محمد عبد الرازق، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011. انظر أيضًا مقطع الفيديو التالي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=5p_Hvuv4i9Q&feature=related>.

(131) استخدم النظام التونسي هذا الأسلوب نفسه مع أسرة محمد البوعزيزي، حيث ضغط على والدته للتوجه إلى قصر قرطاج لاستخدام ذلك كدعاية من النظام واهتمامه بشكل شخصي في قضية هذا الشاب وتقديم الوعود إلى والدته بتوفير عمل له بعد علاجه في الخارج أو يواجه الشاب لاحقًا العقاب بالسجن. واستخدم النظام التونسي هنا أقرباء لأسرة البوعزيزي منتمين إلى حزب التجمع الدستوري وقادة من الاتحاد العام التونسي للشغل (انظر: بشارة، ص 244-245). كما استخدم النظام السياسي في سورية هذا الأسلوب بالضغط على الأهالي لتسليمهم جثث أولادهم، في مقابل توقيع أوراق تفيد أن «العصابات الإرهابية المسلحة» قتلتهم.

(132) من شهادة محمد عبد الرازق، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

الأربعين بعد انتهاء ساعات العمل، أي قرابة الثالثة عصرًا. يروي الناشط صلاح عامر تفصيلات ما حدث في 27 كانون الثاني/ يناير: «لم يكن في منطقة ميدان النافورة، حيث تجمعنا، سوى عربتي أمن مصفحتين، وفي أثناء وجودنا هناك انكسرت ماسورة مياه في النافورة، فحدّ تنافر الماء من قدرتنا على التقدم، وكانت كل واحدة من سيارتي الأمن تمر تباعًا أمام المتظاهرين لضربهم ثم تعود أدراجها لتأتي الأخرى فتفعل ما فعلته الأولى، وخطرت لنا فكرة صناديق القمامة فأفرغناها ووضعناها بعد النافورة حتى نضيّق المسافة أمام المصفحتين كي نستطيع التقدم بحرية، فإذا سحبنا منهم السيطرة على الأرض لن تصل قنابلهم المسيلة للدموع أبعد من النافورة، ونحن نعرف أن القنابل المسيلة للدموع تحتاج ثانيتين أو ثلاثًا ليبدأ مفعولها، فكنا حريصين على رميها في النافورة قبل ذلك. وغباء العساكر حثّهم على ضرب شارع شميس، وكنا على الجانب الآخر، من ناحية شارع صدقي، نرميهم بما لدينا من قنابل، فيعمى الدخان عيونهم فيعودون أدراجهم، وبذلك كنا نحمي أهالي شارع شميس. ومع دخول المغرب، كنا في شارع صدقي عاجزين عن اختراق الجانب الآخر من الشارع بعدما سدّه الجنود، فتسلّق عدد من الشباب دار المناسبات، الواقعة بيننا وبين رجال الأمن، وصاروا خلف خطوطهم، فضربوهم من الخلف ما اضطرهم إلى التقهقر، وبذلك نجحنا في اختراق هذه الجزء من الشارع، أما مصفحتا مكافحة الشغب فواحدةٌ ذهبت إلى مركز أمن الأربعين لتتزود بالذخيرة بعدما فرغت منها، والثانية هاجمتنا بعيارات صوتية. وحين اكتشفنا أنها فارغة من الذخيرة، هاجمناها بالحجارة ثم أحرقناها»[133].

5- يوم 28 كانون الثاني/ يناير: جمعة الغضب

بعد الاتفاق مع أهالي الشهداء بوساطة حافظ سلامة والداعية صفوت حجازي ورئيس المجلس المحلي محمد سعد، على دفن الشهداء سرًا، لم تعد الوقفات الاحتجاجية أمام مشرحة مستشفى السويس العام مهمّة، إنما ولّدت إحساسًا لدى الشباب بأن على القوى الشبابية والسياسية الفاعلة العودة إلى ميدان الأربعين.

أدى الشعور بالتهميش والمرارة والفقر وهدر الكرامة ومشهد القتل دورًا

(133) من شهادة صلاح عامر أحمد، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

كبيرًا في حثّ أهالي السويس على الانضمام إلى المحتجين في تظاهرات 28 كانون الثاني/ يناير. يروي صلاح عامر أحمد (أمين شباب حزب الحرية والعدل): «بعدما صلّى [الشهيد] سليمان صابر، صاحب مقهى التمثال والشهير بـ «محسن»، المغرب في مسجد «الرحمن الرحيم» الذي يقع في جوار محله، جلس مع صديقه محمد الفلاح وسأله: «هوا إحنا ها نفضل قاعدين ساكتين على مبارك ونظامه ونتفرج عليهم لحد إمتى؟ يلا يا عم محمد ننزل مع الناس». وكانت لحظة وصول محسن إلى ميدان الأربعين لحظة استشهاده برصاص الشرطة»(134).

ولّدت الطريقة التي تعامل بها الأمن مع مدينة صغيرة مثل السويس، المميزة بروابطها العائلية الوثيقة وصِلاتها الوشائجية التقليدية بين أفراد مجتمعها الذي يعانون الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية نفسها، حالًا من التفكير بالثأر خارج سيطرة قوى المعارضة أو الناشطين السياسيين الشباب. لم تكن مواجهات السويس عفويةً في 28 كانون الثاني/ يناير، على عكس يوم 25 كانون الثاني/ يناير، إذ جرى قبلها تواصل بين قوى سياسية وناشطين مصريين على الفيسبوك مع أقرانهم التونسيين الذين قدموا إليهم مجموعة من النصائح، منها أن يتركوا القوى السياسية تتظاهر في الصباح، على أن تشارك مجموعات أكثر قدرة على المواجهة مع الأمن ليلًا، فرجال الشرطة يراقبون المتظاهرين نهارًا ويصيبهم الإرهاق ليلًا، فيأتي دور الجماعة الليلية المنتشرة في الأحياء والأزقة الضيقة للمدينة(135). وعلى هذا المنوال، لن يستطيع الأمن في السويس الصمود أكثر من ثلاث ليال، من دون تعزيزات. كما نصح ثوار تونس الناشطين المصريين باستخدام البصل والخل والصودا الغازية لتخفيف آثار الغاز المسيل للدموع، فطبق أهالي السويس هذه النصائح ابتداءً من صباح 26 كانون الثاني/ يناير(136).

شارك طلاب الثانوية العامة والجامعة في تظاهرات 28 كانون الثاني/ يناير، وكذلك فعل سكان المناطق الشعبية من الطبقات الفقيرة، وبينهم أصحاب سوابق فارّون من قسم الأربعين، انطلاقًا من مبدأ مفاده أن أي اعتداء على فرد من أبناء

---

(134) من شهادة صلاح عامر أحمد، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(135) استخدم هذا التكتيك من التظاهر طوال الفترة الأولى من التظاهرات في مدينة سيدي بوزيد التونسية.

(136) من شهادة صلاح عامر أحمد، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

السويس هو اعتداء عليهم جميعًا. شُكّلت أمام ميدان الإسعاف، القريب من ميدان الأربعين، مجموعة شباب الفرز، نسبة إلى منطقة الفرز الشعبية المجاورة للميدان، فكانوا يوزعون الكمامات على الداخلين لتَقيهم آثار الغاز المسيل للدموع. كان المشهد أمام مركز أمن الأربعين مماثلًا لمشاهد تونسية، فشكّلت الإطارات المشتعلة فاصلًا بين المتظاهرين ومركز الأمن. وكان عدد من المتطوعين ينقل الحجارة في سيارات الـ «تُكْتُكْ» بشكل عفوي وتطوعي، من دون تنسيق. وكلما زاد سقوط الشهداء والمصابين، تدفق المزيد من المتظاهرين الذين لم يشاركوا في أول أيام الاحتجاجات[137].

في صباح 28 كانون الثاني/ يناير، توجّهت تعزيزات أمنية إلى السويس، من مدينة الإسماعيلية (تبعد عن السويس حوالى 90 كلم). وبحلول السابعة صباحًا، ظهرت المصفحات في ميدان الأربعين، فقرر المتظاهرون التوجّه إلى مقر المحافظة، خصوصًا بعدما قال محافظ المدينة لقناة النيل الإخبارية الرسمية: «إن الأوضاع مستقرة في السويس، ما عدا قلة قليلة يحتشدون في ميدان الإسعاف». اصطدم المتظاهرون هناك بأعداد غفيرة من عناصر الأمن المركزي، فتجنبوا مواجهتهم وعادوا أدراجهم إلى ميدان الأربعين. لم يُلاحقهم الأمن المركزي، بل سلك شارع بور سعيد، وهو طريق موازية للشارع الذي كانت تسير فيه التظاهرة. احتشد الآلاف أمام مقر قسم الأربعين وأحرقوا العربات المصفحة قبل أن يحتلوا المبنى، ويُخرِجوا من بداخله ويحرقوه. وعجز رجال الأمن المركزي - ولم يكن عددهم كبيرًا - عن صدّهم[138].

يروي الناشط الصحافي محمد حمدان تفصيلات جمعة الغضب، 28 كانون الثاني/ يناير، فيقول: «قرابة الثانية والنصف ظهرًا، قرر الشباب الانتقام من رجال الشرطة لقتلهم الثوار وجرح العشرات منهم، وكان شباب العشوائيات

---

(137) معلومات متقاطعة من شهادتي صلاح عامر أحمد ومحمد أبو مصر، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(138) من شهادة محمد عبد اللطيف حمدان، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

تسجيل جانب من الاحتجاجات أمام مركز أمن الأربعين قبل سقوطه بيد المتظاهرين وإحراقه، ردد المحتجون بكثافة شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=7SXXjfaRY1Q&feature=related>.

في كفر أحمد عبده القديم والبراجيلي والبديوي وابن الجراح وعقدة أكثر قدرة منا على صناعة قنابل مولوتوف الحارقة، فرموا بها مصفحات الأمن المركزي المتمركزة في شارع إبراهيم فرج، وكانت المفاجأة أن هذه المصفحات لم تكن فارغة، بل كان ينام في داخلها عدد كبير من عناصر الأمن المركزي الذين هربوا منها لحظة انفجار القنابل، ولجأوا إلى مركز أمن الأربعين، فتبعهم المتظاهرون إليه. اقتربنا فرأينا مسؤوليه خارجين منه وهم في حال مزرية جراء الانفجارات في داخله، حتى تعاطف الأهالي مع عدد من العناصر فهرّبوهم من المكان، فهؤلاء مجرد أداة لتنفيذ الأوامر، لا حول لهم ولا قوّة»[139].

بالنسبة إلى أهالي السويس، كان لإحراق مركز أمن الأربعين دلالة رمزية كبيرة ومهمة، فهذا أحد صروح نظام مبارك، وأحد رموز الاستبداد والقهر والذل. وبإحراقه، بدا لهم أن نظام مبارك يتهاوى. بعد هذه الحوادث، اندفع عدد كبير من المتظاهرين نحو مركز أمن السويس لإحراقه وتدميره، كما فعلوا بمركز أمن الأربعين، لكن الشرطة هناك كانت قد أعادت ترتيب صفوفها وتنظيم قواها في الأماكن المحيطة بمركز أمن السويس، ومنها سطح منزل إبراهيم فرج، رجل الأعمال المقرب إلى السلطة[140]. أدت المواجهات في هذا اليوم إلى سقوط زهاء 14 شهيدًا من المتظاهرين[141].

---

(139) من شهادة محمد عبد اللطيف حمدان، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(140) يقول القيادي في الحزب الناصري محمد عبد الرازق إن السيد إبراهيم فرج من فقراء السويس، وكان يعمل في الأعمال البسيطة التي تكسبه قوت يومه. وفي أوائل التسعينيات بدأت تظهر عليه بوادر الثراء الفاحش، فافتتح معرضًا للسيارات أسفل منزله، وكبرت ثروته فامتلك عمارةً سكنية ثم أكثر من معرض سيارات. ويعتبر بالنسبة إلى فقراء السويس من رموز الفساد والمزاوجة بين المال والسلطة في المدينة، وهو حالة من رموز مصرية أخرى استفادت من العلاقات الزبائنية بين السلطة ورجال الأعمال في عهد مبارك.

(141) من شهادة محمد عبد اللطيف حمدان، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011. لا يمكن تقدير عدد الشهداء بشكل دقيق في أيام 26 و27 و28 كانون الثاني/ يناير، بسبب اشتعال المواجهات في أغلب شوارع المدينة، إلا أن الناشطين يؤكدون وقوع عدد كبير من الشهداء. يمكن العودة إلى صور ومشاهد تلك الحوادث في الفيلم التسجيلي عن يوميات الثورة في السويس بعنوان «ثورة الغريب» الذي عرضته قناة الجزيرة الوثائقية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.youtube.com/watch?v=L-mdhW3a5eM>.

اشتد الضغط على مدينة السويس، فجرى التنسيق مع شباب الإسماعيلية للتظاهر بقوة من أجل تخفيف هذا الضغط. وصل عدد المتظاهرين في جمعة الغضب في السويس إلى عشرات الآلاف، وهو عدد غير مسبوق في المدينة، شكّل نقطة تحوّل فارقة. ومع حلول السابعة مساءً، انسحبت الشرطة فيما انتشرت مدرعات الجيش على مشارف التوفيقية، مدخل السويس من ناحية طريق القاهرة، ودخلت مدرعات الجيش ميدان الأربعين قرابة العاشرة والنصف مساءً، فقابلها المتظاهرون بترحاب كبير[142].

6- يوم 29 كانون الثاني/ يناير

أرسلت مديرية أمن الجيزة في القاهرة الكبرى عددًا من البلطجية إلى السويس. استقبلتهم هناك مديرية أمن السويس، وأذِنَت لهم بإثارة الفوضى في شوارع السويس في ليلة 29 كانون الثاني/ يناير، فبدأت موجة من السرقات المنظمة. وفي صباح هذا اليوم، شُكّلت لجانٌ شعبية لحماية ممتلكات المواطنين[143]، ولم يُلحظ أي تدخل مباشر للجيش لمنع عمليات البلطجة أو ملاحقة مثيري الشغب ممن هددوا الممتلكات الخاصة ونهبوا المحال التجارية، على الرغم من قلة عددهم وسهولة تمييزهم لأنهم آتون من خارج المدينة. إلى ذلك، اندمج المجرمون وأصحاب السوابق من أبناء السويس في الحالة الثورية العامة التي اجتاحت المدينة.

7- بين 1 و11 شباط/ فبراير

تعاطف عدد من أهالي السويس، إسوة بمصريين آخرين في أنحاء الجمهورية، مع خطاب مبارك الثاني، ورأى كثيرون أن الثورة حققت جزءًا كبيرًا من أهدافها، فآثروا التوقف عن المشاركة في التظاهرات. وبحلول الحادية عشرة من صباح 2 شباط/ فبراير، تجمع آلاف المتظاهرين في ميدان الأربعين، وبينهم قادة في الحزب الوطني الديمقراطي المنحل من أعضاء الأمانة العامة وأعضاء المجالس المحلية، وانتهاءً بأعضاء الأمانات الصغيرة في القرى[144]، واحتلوا

---

(142) من شهادة أحمد محمود، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(143) من شهادة محمد أبو مصر، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(144) راجع يوميات الثورة في المحلة الكبرى لملاحظة التطابق في المشهد والصورة.

الميدان بسيارات يزدحم فيها الشبان والشابات، حاملين صور مبارك وهاتفين له بمكبرات الصوت. أتى هؤلاء منذ التاسعة صباحًا واحتلوا الميدان برعاية من أمن الدولة[145]، وهذا يعني أن حوادث 2 شباط/ فبراير كانت منظمة على مستوى الجمهورية، يقف وراءها قادة الحزب الوطني.

قرر المتظاهرون الخروج من مسجد الشهداء بدلًا من مسجد ميدان الأربعين لتجنب الصدام مع أبناء السويس المؤيدين لمبارك. لكن توجّه البلطجية إلى مسجد الشهداء فجّر مواجهات بين الطرفين في هذا اليوم، يوم «موقعة الجمل» في ميدان التحرير في القاهرة، التي كان لها الأثر العكسي في خطاب مبارك الثاني، فأعادت إلى الثورة زخمها السابق، وإلى الثوار إصرارهم على رحيل مبارك.

تكرّرت المواجهات في 3 شباط/ فبراير بين الثوار وبلطجية مبارك. لم يتدخل الجيش للفصل بين الطرفين، ما أثار علامات استفهام في شأن توافر القوة اللازمة للفصل أو رغبة الجيش في الاضطلاع بأي مهام أمنية، غير تلك المتعلقة بحفظ أمن المؤسسات العامة. في هذا اليوم، هتف الثوار ضد حكومة أحمد شفيق واتهموها بتحريض البلطجية ضدهم[146]. لاحقًا، قرر عدد من ناشطي الثورة في السويس التوجه إلى القاهرة لمساندة ثوار ميدان التحرير. يقول الناشط محمد أبو مصر، معتزًا بانتمائه إلى السويس: «كان المشهد في التحرير يصدح بأغنية يا بيوت السويس، والشعار الوحيد الذي سمح الدخول به إلى ميدان التحرير غير علم مصر كان شعار السويس، ومن الهتافات «يا سَوايسَة شدّوا الحيل، إحنا معاكم حتى الموت»، إضافة إلى الاستقبال الحافل الذي لقيناه فور دخولنا بشعار السويس، فكان الناس يأتون إلينا بالأحضان والقبلات ولم نكن نعرفهم، وأحدهم كان رجلًا يصطحِب ابنه الذي يبلغ 12 عامًا، وبعدما سلّم على الرجل بحرارة شديدة أمر ولده بأن يقبّل يدي لأنني من السويس»[147].

كان للمواجهات الدامية في السويس وسقوط الشهداء فيها، على الرغم من سقوط كثير من الشهداء في القاهرة أيضًا، دور كبير في رفع مكانة السويس

(145) من شهادة محمد أبو مصر، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011. المصدر السابق.
(146) من شهادة محمد عبد الرازق، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.
(147) من شهادة محمد أبو مصر، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

عاطفيًا في قلوب المصريين، وفي تحولها إلى مصدر للإلهام في مقاومة رجال الأمن. فالسويس مرتبطة في ذاكرة المصريين بالفدائيين والمقاومة، كما أن الثورة المصرية استنهضت المشاعر الوطنية كلها المختزنة في الذاكرة الشعبية، وكان طبيعيًا أن تُذكر السويس التي صمدت بوجه الإنكليز والإسرائيليين.

بعد خطاب مبارك المخيب للآمال في 10 شباط/ فبراير ورفضه التنحي، عاد المتظاهرون إلى التجمع أمام مبنى المحافظة في مدينة السويس حاملين لافتات تحمل أسماء شهدائهم. أرسل الجيش عددًا من العناصر لتعليق هذه اللافتات على مبنى المحافظة في تأكيد أن الجيش بإمرة الشعب[148]. وعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة اجتماعه من دون حضور مبارك، وأصدر بيانَيه الأول والثاني.

بعد صلاة العشاء في 10 شباط/ فبراير، تهيّأ أهالي السويس مثل غيرهم من المصريين لسماع خطاب تنحي مبارك. استمر الانتظار حتى إعلان عمر سليمان تنحي الرئيس، وسادت بعد ذلك احتفالات كبرى لم تشهد السويس مثيلًا لها، فصدح الناس بالأغاني في أرجائها فرحًا بانتصار الثورة[149].

ثالثًا: يوميات الثورة في الإسكندرية

كانت مدينة الإسكندرية قطبًا من أقطاب الاحتجاج الرئيسة في 25 كانون الثاني/ يناير، وشكّلت مشاركتها في تظاهرات ذلك اليوم دَفعة أساسية طبعت الاحتجاج بطابع وطني شامل.

تتميز الإسكندرية عن باقي المحافظات المصرية. إنها مدينة كبيرة، يبلغ عدد سكانها نحو أربعة ملايين نسمة، لكن أغلبية العاملين فيها - خلافًا للقاهرة - من الإسكندرانيين، لا يفد إليها «غرباء» من الخارج إلا في مواسم العطل، خصوصًا في الصيف. كما تكاد تخلو من العشوائيات بصورتها القاهرية المعروفة. ويمكن الحديث، من دون مبالغة، عن هوية إسكندرانية مميّزة ضمن الهوية المصرية العامة.

(148) من شهادة محمد عبد اللطيف حمدان، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(149) من شهادة محمد عبد اللطيف حمدان، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

لهذه المدينة شريط ساحلي طويل جدًا، ما يجعل التظاهر فيها أمرًا عسيرًا. فالمسافة بين شرق المدينة وغربها 70 كلم أو أكثر قليلًا، ووصول الناس من التجمعات السكانية المختلفة إلى نقطة تجمّع واحدة يستغرق وقتًا طويلًا، ويتطلب تخطيطًا وتنظيمًا دقيقين، فليس في الإسكندرية «مركز واحد يقوم بوظيفة القلب داخل الجسم، وتتعدد فيها المراكز المستقل بعضها عن بعض، وفيها ضواح جديدة شُيِّدت في الصحراء، في العامرية وكينغ مريوط وبرج العرب والكافوري والناصرية ... وضواح أخرى، ناحية الشرق، دخلت دائرة الضوء بعد إنشاء الطريق الدولية. فزاد طول الخطوط التي صممت عليها المدينة، لتتناثر على تلك الامتدادات بقع متفجرة بالسكان والتعب والاحتجاج. وما يميز تلك الضواحي الجديدة هو الزحام، الزحام فحسب، وموقعها، أو تفرعها من طرق السفر السريعة»[150].

ساهمت الطريق السياحية الدولية التي افتتحت بشكلٍ رسمي في عام 2002، في ربط الإسكندرية بمجموعة من القرى البدوية، أو ما يمكن تسميته «ريفها». ومع ذلك، لم ترقَ تلك التجمعات والضواحي إلى أن تُصبح حزامًا للفقر. فإحدى أهم مميزات الإسكندرية أنها بلا ريف، ما سهّل تشديد قبضة أمنية عانت الإسكندرية ويلاتها في عهد مبارك، فلم يعرف الإسكندرانيون هامش الحرية الضيق الذي انتزعته القاهرة في العقد الأخير، ومال بعض شبابها إلى الانتقال إلى القاهرة إن رغب في المشاركة في أي نشاط سياسي.

غير أن للإسكندرية ميزة مهمة ربما تمثّل مفتاحًا لفهم حراكها السياسي والاجتماعي، هو ما يلخّصه الشاعر الإسكندراني علاء خالد، واصفًا أهلها بأنّهم يشعرون بـ «أنَّ هناك ميراثًا قديمًا قد فُقد، كالأعيان الذين يعيشون على ذكريات الماضي، يشعرون بظلمٍ في قرارة أنفسهم، وأن المكان أصبح ضيقًا على طموحهم، وعلى انكساراتهم، أو على ذواتهم الجديدة. هذه الذوات التي تمت صياغتها تحت تأثير مركز آخر هو العاصمة. تشعر برغبة دفينة في أناسها، في تقلّد دور إنسان العاصمة، وأيضًا برغبة انتقام منها. تتخلّق مشاعر دونية، ليس عن حب، أو من

(150) علاء خالد، وجوه سَكَندريّة، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2013)، ص 247-248.

تفاوتٍ طبقي داخل عائلة واحدة، ولكن من إحساس أشمل بضعف مدينة»[151].

ولا شك في أن للإسكندرية أمجادًا تاريخية غابرة يذكّر بها اسمها نفسه، وسادت فيها تعددية ثقافية ولغوية متوسطية تميز مدن الموانئ الكبرى، تركت أثرًا كبيرًا في تصورها لذاتها في مقابل القاهرة. وبرأينا، يظهر ذلك في الموقف الإيجابي من التراث الإسكندراني المتروبوليني المنفتح عند فئات من المثقفين، وكذلك في تأكيد نفيه عند القوى التي ترفضه.

من غير الممكن إدراك خصوصية الحراك السياسي والاجتماعي، وحتى الديني، في الإسكندرية من دون ملاحظة أثر الهوية المحلية الإسكندرانية، وأثر الفهم الذاتي الذي أضاف عنصرًا راديكاليًا إلى الحركات الاجتماعية المختلفة. فالحركة السياسية، ليبرالية أم يسارية أم قومية أم حتى إسلامية، أكثر جذرية وراديكالية تجاه النظامِ الحاكمِ، والحركة السلفيّة التي اشتهر بها القسم الغربي من المدينة أكثر «سلفيّةً» مقارنةً بالمدن المصرية الأخرى. وهذا ينسحب أيضًا على الحركات النقابية والثقافية والشبابية التي تنظر إلى نُخب العاصمة فتراها أكثر تساهلًا وبراغماتية وتورّطًا مع نظام الحكم، وأكثرِ تقبّلًا لبيروقراطية الدولة. وفي الحقيقة، كثيرًا ما شعرت النخبة الإسكندرانية بأنّ لها دورًا يصطدم دائمًا بحدود المدينة المهمّشة مقارنةً بالمركز القاهري، ما جعل حراكها الشعبي المحلي في ثورة 25 يناير يستمر بلا توقف إلا عندما توقّف حراك ميدان التحرير في القاهرة بعد تنحّي مبارك، خلافًا لما حصل في المحافظات الأخرى التي التحق ثوّارها بالقاهرة عند انتقال عدسات الإعلام إلى ميدان التحرير في أوائل شباط/ فبراير 2011.

كما كانت الحركات الاجتماعية والسياسية في الإسكندرية أكثر راديكالية، كذلك كانت قوّات الأمن هناك أشد قمعًا، أو هذا على الأقل كان شعور الناشطين الإسكندرانيين على توجّهاتهم المختلفة. تقول الناشطة خلود سعيد: «كانت الإسكندرية عاصمة التعذيب، اكتسب رجال أمنها شهرةً كبيرة بتعذيب الناشطين والتعامل معهم بقسوة شديدة، أما على صعيد خنق المجال العام، فقد شهدت جامعة الإسكندرية - على سبيل المثال - تضييقًا أمنيًا كبيرًا، ومقارنةً بجامعة

(151) المصدر نفسه، ص 16.

القاهرة وجامعة عين شمس التي كان لديها هامشٌ من الحرية، لم يكن مسموحًا في جامعة الإسكندرية مثلًا أن تقدم مجموعة من الطلبة عرضًا مسرحيًا في حرمها [...] كنا نعاني غياب أي منتدى أو مساحة متاحة لنا، وإذا أردنا القيام بأي نشاط نذهب إلى القاهرة، سواءً أكان ذلك على مستوى العمل في الصحافة أو السينما أو الكتابة أو الغناء»[152].

يصعب في الأحوال كلها التأكد من خصوصيّة القمع في الإسكندريّة. فالإسكندرانيون، خلافًا لأهالي المدن المصرية الأخرى، يفضلون مقارنة حالتهم بحالة القاهرة التي تعتبر مخزنًا ضخمًا لوسائل الإعلام والصحافيين ومنظمات حقوق الإنسان، فهذه تساهم بالتأكيد في فرض شكل من أشكال الرقابة على ممارسات الأمن والشرطة. أنتجت الإسكندرية تناقضًا حادًا بين شعبية الحركات السياسية من جهة وانعدام المجال السياسي من جهة أخرى، في ظلٍّ ارتفاعٍ ملحوظ في نسبة الطبقة الوسطى العليا وانخفاض في مستوى الفقر، مقارنةً بالمعدّل العام على مستوى الجمهورية والأقاليم الحضرية.

أدّت حال استقرار التركيب الديموغرافي للمدينة وأصالة سكّانها إلى معرفة النظام الأمني خريطة المدينة الاجتماعية، وسهّلت عليه مراقبة ناشطيها والتواصل المستمر مع وجوهها في الأزمات، ومكّنته من تشخيص مناطقها الحسّاسة التي ربما تمثّل خطرًا مستقبليًا، كما ستبين ذلك حوادث ثورة 25 يناير.

خلافًا للقاهرة، تقاربت القوى السياسية المعارضة في الإسكندرية. أدّت محدودية المنافذ التي تُمارس القوى السياسية من خلالها النشاط السياسي إلى تقليص هذا النشاط، وبالتالي تقليص الاحتكاك في ما بينها. وكان التضييق على الجميع خلفيةً لانبثاق مكتب التنسيق الذي أُسس في حزيران/ يونيو 2010، بعد الاحتجاجات التي تلت مقتل خالد سعيد تحت التعذيب[153]. فبسبب قبضة النظام

(152) من شهادة خلود سعيد (مترجمة وناشطة في المجتمع المدني)، مقابلة شخصية أجراها معها أحمد عبد ربه وعلي الرجّال في مدينة الإسكندرية، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(153) معلومات متقاطعة من شهادة محمد سمير (منسق الحملة الشعبية لدعم حملة البرادعي ومطالب التغيير «لازم» في الإسكندرية)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وعلي الرجّال في مدينة الإسكندرية، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011، وشهادة أحمد فهمي (منسق شباب حركة 6 =

الحديدية وخنقه المجال السياسي وغياب التنافس الحزبي في داخله، ساد شعور بوحدة الحال. لكن الإطار الأوسع الذي حضن الاتجاهات السياسية المختلفة كان «الشخصية الإسكندرانية»، وشعور النخبة السياسية والشبابية بأنها «عائلة كبيرة».

مع القمع الأمني الذي عاشته الإسكندرية، كان لتكنولوجيا التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت أهمية قصوى. فلتنظيم تظاهرة احتجاجية في مدينة محاصرة جغرافيًا وسياسيًّا، لا بد من استعادة المجال السياسي الذي استسهل النظام تقييده أو إلغاءه من خلال سياسات العزل والاحتواء التي اعتمدها.

نشأ شباب الإسكندرية الذين شاركوا في الثورة، لا يعرفون معنى التظاهر، لكنهم شهدوا تقاعس الدولة وانسحابها من مهمة تقديم الخدمات في العقد الأول من هذا القرن، وضعفها وعجزها حتى عن حماية مواطنيها. وهذا الأمر شحنهم ودفعهم إلى العمل السياسي بفاعلية أكبر من فاعلية الأحزاب التقليدية. كانت الفترة بين عامي 2008 و2010 مهمة جدًا في ظهور موجات متتابعة من التوتر، وليس صدفةً أن يترافق هذا التوتر المتراكم مع ارتفاع نسبة الفقر في المحافظة من 6 إلى 11 في المئة، بحسب ما رصدها الجهاز المصري للتعبئة العامّة والإحصاء(154).

في هذه الفترة، تعرّضت الإسكندرية بين الحين والآخر لعواصف ساحلية (أو النوّة بلسان المصريين)، وكانت في كل مرة تؤدي إلى هدم بيوت وهلاك ساكنيها. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2010، انهار مصنعٌ على رؤوس العاملين فيه، موديًا بحياة العشرات(155)، هذا إضافة إلى مواجهات متكررة شهدها الشباب

= أبريل في الإسكندرية)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وعلي الرجّال في مدينة الإسكندرية، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(154) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، أهم مؤشرات الفقر لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2010/ 2011 ([القاهرة: الجهاز، 2011]) تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.capmas.gov.eg/pdf/studies/pdf/enf1.pdf>.

(155) انهار مصنع للمنسوجات (محرم بك)، مكوّن من ست طبقات في الحضرة في الإسكندرية في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2010، في إثر عاصفة مطرية ضربت الإسكندرية، على 30 عاملًا كانوا داخل المصنع، توفوا في أغلبيتهم. استغرق انتشال الجثث من تحت الركام أربعة أيام. لم تذكر التقارير الصحافية حينها الكثير من التفصيلات في شأن هذه الحادثة، لكن ناشطي المدينة ذكروا =

أول مرة في حياتهم، تراوحت بين احتجاجات على أزمات اجتماعية واقتصادية كالمناوشات بين الأمن والباعة الجوّالين، واعتصامات شبابية تضامنًا مع معتقلين أو لمعالجة قضايا سياسية أبرزها التوريث[156].

لم تكن قصة الشاب الإسكندراني خالد سعيد لتتطوّر من دون وسائل التواصل الاجتماعي. رَمَزَت مهاجمة رجال الأمن خالد سعيد وتعذيبه حتى الموت في وسط الإسكندرية أمام مرأى الناس، ثم محاولة تشويه سمعته باستصدار تقرير يعزو سبب موته إلى ابتلاع لفافة مخدرات، إلى قبضة البطش الأمنية وفساد مؤسسات الدولة، من جهاز الأمن إلى المشفى إلى القضاء. لم تكن حادثة خالد سعيد الأولى أو الأخيرة، من نوعها. تكرّر الأمر نفسُه مع الشاب سيد بلال الذي قُتل بالطريقة نفسها، ولُفِّقت له تهمة تفجير كنيسة القديسين. إلا أن خلفيّة سيّد بلال السلفيّة لم تمنع القوى السياسية المنوعة، بإسلامييها وليبرالييها ويسارييها، من التضامن معه.

لم يُثنِ مقتل خالد سعيد أقرانه عن متابعة عملهم السياسي، فأنشأوا صفحتي «كُلّنا خالد سعيد»[157] و«أنا اسمي خالد سعيد»[158]. فوجئ منشئو الصفحتين في

= أن أغلبية المتوفين من الفتيات دون سن 18 عامًا. يمكن الرجوع في ذلك إلى: رشا النجار [وآخرون]، «مصرع 14 وإصابة 45 وانهيار مصنع للمنسوجات بالإسكندرية،» الأهرام، 13/12/2010، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/12/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=366488&eid=693>.

بشكل عام، السبب الرئيس لسقوط الأبنية في مصر، والإسكندرية خصوصًا، هو انتشار الفساد في قطاع البناء وفشل السياسات الحكومية في الإنشاء والتعمير، ويمكن الرجوع في ذلك إلى: علي زلط وأحمد علي، «عمارات الإسكندرية «سريعة السقوط».. سر فى «بطن» المحافظين،» المصري اليوم، 1/1/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/12/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/104675>.

(156) من شهادة أحمد ناجي (مصور صحفي بجريدة الشروق وناشط في المجتمع المدني)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وعلي الرجّال في مدينة الإسكندرية في 7 كانون الأول/ديسمبر 2011.

(157) للمزيد عن صفحة «كلنا خالد سعيد»، راجع قسم الانتفاضات والاحتجاجات السابقة، وخلفيات 25 يناير في هذا الكتاب.

(158) كما سبق أن بيّنا، أنشأ محمود سامي صفحة «أنا اسمي خالد سعيد»، وهو مسؤول العمل الجماهيري في حركة 6 أبريل. رابط الصفحة على الفيسبوك: <https://www.facebook.com/esmy.khaled.sa3eed>.

بداية الأمر بالإقبال التواصلي والتفاعلي الشبابي الواسع النطاق على الاشتراك فيهما، والتعليق على أخبارهما. وفجأةً، اكتشفوا أنهم أنشأوا حيّزًا عموميًا جديدًا تجري فيه نقاشات غير معهودة تتناول الواقع السياسي والنظام. كما اكتشف هؤلاء الشباب أيضًا أنهم ليسوا قلة كما كانوا يعتقدون، فما إن طرحوا موضوعات تنم عن احتجاجات على فساد النظام حتى عثروا على آلاف مثلهم، يشاطرونهم الرأي ويوافقون على التحرّك، وهذا أمرٌ لم تتخيّل الأحزاب السياسية التقليدية يومًا أنها ستبلغه. حتى يوم 25 كانون الثاني/ يناير، وصل عدد المشتركين في صفحة «أنا اسمي خالد سعيد» إلى نحو 150 ألف مشترك، وعدد المشتركين في صفحة «كلنا خالد سعيد» إلى نحو 120 ألفًا، إلا أن صفحة «كلنا خالد سعيد» كانت الأفعل والأشهر بين الشباب المصري، بفضل قدرتها على تنظيم الاحتجاجات والتنسيق بين الحركات الشبابية والسياسية لإخراج تظاهرات في الشارع، بينما اكتفت صفحة «أنا اسمي خالد سعيد» بنشاطها الإلكتروني، ولم تنجح في تنظيم فاعليات احتجاجية حقيقية[159]. يردّ محمود سامي (مؤسس صفحة «أنا اسمي خالد سعيد») ذلك إلى الخبرة التسويقية التي يتميّز بها وائل غنيم (مسؤول صفحة «كلنا خالد سعيد») وتجنّبه اللهجة الصدامية الحادة ضد النظام، كي لا يُخيف الشباب الحديثي العهد بالسياسة، فينفرون منه ويبتعدون عن القضية التي يرفع لواءها[160].

يقول محمد سمير (أحد ناشطي 25 يناير في الإسكندرية)[161]: «مع صفحة

---

(159) من شهادة عبد الرحمن منصور (أدمين صفحة كلنا خالد سعيد)، مقابلة عبر «سكايب» أجراها معه نيروز ساتيك في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2014.

(160) يكشف محمود سامي عن تفصيل حوارات كانت تدور بين «آدمين» كل صفحة من دون أن يتعارفا شخصيًا، وذلك من خلال برنامج شات «جي ميل» على الهاتف الجوال. مثلًا، اعترض مشرف «كلنا خالد سعيد» على صورة نشرتها صفحة «أنا اسمي خالد سعيد»، تصف الشرطة بأنهم كلاب النظام، لأنها صدامية قد تُخيف الناس، بينما الهدف تشجيع الشباب الذين لم يشاركوا في أي نشاط في الشارع سابقًا. لمزيد من التفصيلات، انظر: محمد أبو الغيط، «بالصور: الشروق تنشر خرائط خطة «كرة الثلج» التي أطلقت شرارة الثورة المصرية،» الشروق، 28/ 1/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=24012013&id=b3c9d405-d921-4bf5-b448-06cff3d995bc>.

(161) الشهادات الواردة في هذا القسم مستقاة من جلستين جماعيتين ضمتا ممثلين عن الناشطين وعن أحزاب سياسية فاعلة في مدينة السويس، ينتمون إلى تيارات مختلفة (ليبرالية وإسلامية ويسارية)، تميزتا بحالة من النقاش والتفاعل بينهم. وبالتالي، توفر لنا هذه الشهادات فرصة تصويب =

خالد سعيد، استطعنا أن نجتمع كمجموعات مختلفة من دون ترتيب، من ليبراليين واشتراكيين ومستقلين في حزب الغد، في حي جانكليز في جلستين نتجت عنهما فاعليتان: صلاة الغائب التي لم يُحضّر لها، لكن أول نشاط جرى التحضير له كان في شارع كليوباترا[162]، وكانت الثانية بعده بيومين، وسبقها كذلك تنسيق في حزب الغد بين مجموعات كثيرة مختلفة. بعد ذلك، ظهرت الحاجة إلى وجود عمل تنسيقي ثابت، وبالتالي وجد المكتب التنسيقي الذي تمثلت فيه القوى السياسية كلها في الإسكندرية، ومن ضمنها الإخوان وحملة دعم البرادعي وحركة 6 أبريل والاشتراكيون والاشتراكيون الثوريون وحركة حشد وحزب الكرامة وحزب الليبراليين وحزب الجبهة وحزب الغد»[163]. ولا ينسى سمير أن يضيف: «كان هذا أمرًا فريدًا من نوعه في مصر، لا مثيل له حتى في القاهرة»[164].

لم يكن شباب المكتب التنسيقي الذي اصطف معهم شبابٌ من القوى السياسية المختلفة، يدركون أنهم يتحولون إلى قوة سياسية، بفضل حسن التخطيط وتقسيم العمل وتنظيمه وسرّيته. ودفعت شجاعتهم وإقدامهم على العمل الميداني القوى السياسية الكبيرة، مثل الإخوان المسلمين، إلى تمثيل نفسها في المكتب. وساعد في ذلك غياب أي هوية فئوية تحكم عمل الشباب؛ إذ كانت هوية الفاعلين احتجاجية مناضلة ضد النظام، من أجل تصحيح مسار مؤسسات الدولة الفاسدة. حين اعتصم هؤلاء وتضامنوا ضد التعذيب والاعتقال السياسي، بغض النظر عن الانتماء السياسي للمُعتقل، زاد ذلك في صدقيتهم. إذ نظموا، مثلًا، اعتصامًا ضد اعتقال شباب من الإخوان في آب/ أغسطس 2010[165].

= بعض المعلومات، ودقة في رسم سير الحوادث وتحديد الناشطين الفاعلين محليًا في السويس، من دون بخس أدوار الأطراف كلها.

(162) جانكليز وكليوبترا حيان قريبان من سيدي جابر، أحد أحياء الإسكندرية الراقية والقديمة والمختلطة من مسيحيين ومسلمين، ويقع قبالة الكورنيش، وكيلوبترا هي المنطقة التي تسكن فيها أسرة خالد سعيد.

(163) راجع قسم الاحتجاجات السابقة.

(164) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(165) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011. وكذلك انظر في قسم الاحتجاجات السابقة.

هكذا، استطاع عدد من الشبان القادرين على التواصل يوميًا عبر الإنترنت إعادة ربط الأحزاب السياسية مرةً أخرى، فأُسّس مكتب التنسيق القائم على قاعدة الاتفاق بالإجماع والمشاركة الطوعية بين تسع قوى، «ولو اتفقت ثماني قوى على تنظيم فاعلية، فإن الثماني فقط يعملون فيها، ولا تضطر القوى الأخرى إلى المشاركة إن لم توافق على الفاعلية، وهي الطريقة نفسها التي جرى بها التحضير لـ 25 يناير»[166].

ساد خوف من النظام الأمني، لاحظه الشباب سريعًا حين باشروا العمل. هكذا، يستذكر أحد ناشطي الثورة هناك تنظيمهم تظاهرةً بسبب انقطاع التيار الكهربائي لأوقات طويلة في الصيف. يقول: «قررنا الاعتصام في محطة مصر احتجاجًا على انقطاع الكهرباء، ورفعنا شعار «باعوا لإسرائيل الغاز وأحنا نعيش على لمبة غاز»، فانضم الناس إلينا ورددوا الهتافات بحماسة شديدة، لكن حين هتفنا «يسقط يسقط أمن الدولة» خافوا وصمتوا وانفضوا من حولنا»[167]. ولو ساير الشباب هذا المزاج السائد في حينه لاضطروا إلى الاكتفاء بالاحتجاج الاجتماعي.

عشية 25 كانون الثاني/ يناير، انقسم مكتب تنسيق القوى السياسية. أيدت حملة دعم البرادعي وحركة 6 أبريل وحزب الغد النزول إلى الشارع، وأخذت على عاتقها نقل الاحتجاجات من صفحات الإنترنت إلى الشارع، في حين أعلنت جماعة الإخوان المسلمين عدم مشاركتها بشكل تنظيمي، من دون أن تعترض على مشاركة شباب الإخوان[168]، وهذا ما انعكس بوضوح على خريطة التظاهر في أول أيام الثورة.

كان السيناريو الذي رسمه القادة الشباب في هذا اليوم مشابهًا لذلك الذي رسمه أترابهم في القاهرة. كان ناشطو الإسكندرية سابقًا يتظاهرون في أماكن معروفة، في محطة الرمل أو محكمة الحقانية أو المنشية، وهي مناطق «راقية» يقصدونها لأنها مركزية تنقل وسائل الإعلام ما يحدث فيها، فالهدف آنذاك كان إيصال الرسائل الاحتجاجية لا أكثر، وهي أماكن مألوفة لقوى الأمن، ويسهل فيها القبض على الناشطين بعدما تحاصرهم «كردونات» الأمن المركزي.

---

(166) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(167) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(168) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

في هذا اليوم، قرر الشباب نقل معركتهم إلى المناطق الشعبية بما يصاحب ذلك من مخاطر تتجاوز الخطّ الأحمر الذي رسمه أمن النظام. قرر الناشطون الانتشار في مراكز حيوية في الأحياء الشعبية والفقيرة في شرق الإسكندرية وغربها، في باكوس والعوايد وسيدي بشر القبلية والعصافرة والمندرة وبحري والحضرة وجبريل ... إلخ، على أن يتولى كل ناشط حشد من يستطيع حشدهم. وقُسمت الإسكندرية إلى قطاعين، شرقي وغربيّ، وتوزع الناشطون فيهما بحسب عناوين سكنهم.

كان الناشطون وممثلو الحركات الشبابية يعرفون أنهم يَستَعْدون الدولة بقرارهم هذا، فسارعوا إلى تأليف لجنة اتصال تنسيقية للتبليغ عن المعتقلين، واتفقوا ألا يُرفَع أي علم إلا العلم المصري. وعشيّة 25 كانون الثاني/ يناير، بات معظم الناشطين الشباب خارج بيته، بعدما وصلته معلومات من ذويه تحذّره من أن جهاز أمن الدولة يبحث عنه[169].

ساد شعور بأن تجربة 25 كانون الثاني/ يناير ستبقى نخبويةً، فعمد بعض القوى السياسية على حفظ خطٍّ «الرجعة»، ونسّق مع أجهزة الأمن[170] التي وافقت على أن تنتهي الفاعلية في وقت محدد. خطت المعارضة هذه الخطوة مستفيدةً من إحباط تجربتها الاحتجاجية، وحدد الناشطون - كما فعل نظراؤهم في السويس - سقف هتافاتهم بعدم المسِّ برأس النظام وحصرِها بالمطالب الاجتماعية[171]. يبدو أن هذه الاتصالات طمأنت أجهزة الأمن، فلم تلجأ وزارة الداخلية إلى أي إجراءات احترازية استثنائية، واستخفت بقدرة الناشطين على حشد المتظاهرين.

1- يوم 25 يناير: النضال ضد التخطيط الشطرنجي للإسكندرية

في 25 كانون الثاني/ يناير في الإسكندرية، كان المشهد عاديًا. فحتى الثالثة من بعد الظهر، لم تخرج أي تظاهرة في أي حي من أحياء المدينة، وشعر المسؤولون في مكتب التنسيق بأن المدينة عازفة عن الانخراط في العمل السياسي الشعبي.

---

(169) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(170) حدث هذا التنسيق بين لجنة التنسيق والأحزاب والنظام المصري كذلك في مدينة السويس. يمكن مراجعة يوميات الثورة في السويس.

(171) من شهادة أحمد ناجي، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

يروي الناشط أحمد ناجي تفصيلات الساعات الأولى للثورة: «كنت موجودًا في مكاني المحدد، إذ كنت مسؤولًا عن تغطية شارع رئيس في العصافرة وسيدي بشر المجاور له. من الثانية وحتى الثالثة إلا ربعًا، لم تخرج أي احتجاجات، وبدأنا الاتصالات مستفسرين عن خروج تظاهرات في باكوس أو محطة الرمل، فلم يكن هناك أي تجمعات في أي مكان، حتى بدأ الصحافيون يتصلون بالشرطة يسألونهم إذا شاهدوا أي تظاهرات. وحين ظهر بعضها، جاءني اتصال هاتفي يُفيدني أن تظاهرةً انطلقت في سيدي بشر، فتوجهت إلى هناك لأجدها تظاهرة من 20 فردًا فقط، سارت في الشوارع الجانبية، ثم تضاعف عدد مُتظاهريها من 20 إلى 100. تواصلت الهتافات، وانضم سكان العمائر بالمئات إلى المتظاهرين كلما دخلوا شارعًا جديدًا، وبدأت الشعارات المطلبية تتصاعد»[172].

كان صفوان محمد، من حملة دعم البرادعي، قائد التظاهرة في سيدي بشر والمسؤول عن القطاع الشرقي في الإسكندرية في مكتب التنسيق. هتف صفوان والناشطون معه: «تحيا مصر»، ثم هتف شعارات ذات طابع مطلبي. وسرعان ما أصبح العشرة مئة ثم ألفًا وهكذا ... ونظرًا إلى ضيق شوارع الأحياء الشعبية، لم تجرؤ مصفحات الأمن المركزي على اقتحام الحي لقمع التظاهرة، فصب ذلك في مصلحة الثوار الذين - مثل أقرانهم في شارع ناهيا في القاهرة - تعمّدوا أن تتحرك التظاهرة حركةً موضعية لحشد أكبر عدد ممكن من الناس. وخلال ساعة واحدة، تحوّل هذا الحشد إلى تظاهرة ضخمة جدًا، قُدِّر عدد المشاركين فيها بعشرات الآلاف[173].

أما في القطاع الغربي من الإسكندرية، فقالت الناشطة خلود سعيد، إحدى منسقات الاحتجاجات هناك، في شهادتها: «ذهبنا إلى المنشية قرابة الثالثة والنصف، فرأينا تعزيزات الأمن المركزي وأدركنا أن ثمة ما يحدث بالفعل. تركنا سياراتنا ... وتبعنا خط سير عناصر الأمن المركزي على رصيف موازٍ لهم، إلى أن سمعنا ضوضاء الاحتجاجات في شارع جانبي، هو شارع ميدان عند حي بحري. رأينا حولنا طالبات إحدى المدارس يهتفن هتافًا حماسيًا، وأخريات

(172) من شهادة أحمد ناجي، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(173) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

يمسكن بالأعلام. تمهّلت قليلًا لأستوعب ما يحدث حولي قبل أن أردّد الهتافات نفسها. تحركنا مع التظاهرة من حي بحري فوصلنا إلى البحر، ثم بلغنا شارع الكورنيش، فوجدتنا نملأ نصف الشارع من ناحية البحر، بينما تسير السيارات في النصف الآخر. كان صعبًا عليّ أن أحدد عدد المتظاهرين، لكنني لم أشاهد مثل هذا الحشد من قبل. بعد ذلك، بلغنا محطة الرمل، وكان عناصر الأمن المركزي يسدّون الطريق، فعلَت الأصوات بالهتافات، وتوجهنا نحو «الترام»، وبعد ذلك نحو الكورنيش»[174]. في تمام الساعة الخامسة، بلغ عدد المتظاهرين في نقاط مختلفة نحو خمسين ألف متظاهر[175].

أدت نقاط التظاهر في منطقتي شرق الإسكندرية ووسطها دورًا مهمًّا في إلهاء عناصر الأمن؛ إذ على الرغم من أن طبيعة التقسيم الجغرافي، كما أسلفنا، عوّقت التجمع في ميدان إسكندري واحد، غير أنها في الوقت نفسه شتّتت قوات الأمن في أنموذج شبيه ببداية احتجاجات القاهرة. كان المتظاهرون في احتجاجات خالد سعيد سابقًا يتجمّعون في نقطة معينة، ويهتفون إلى أن يأتي الأمن فيفرقهم ويعتقل بعضهم. خطط قادة التظاهرات إطلاق المسيرات المتحركة في الشوارع الخلفية، والظهور في الشوارع الرئيسة ثم العودة إلى الشوارع الداخلية، ما أفقد الأمن قدرته على السيطرة على الحشود وقمعها، بعدما واجه في هذه المرة أسلوبًا جديدًا لم يعتدْه[176].

عرف الثوار جيدًا أن التغلّب على الطبيعة الشطرنجية لمدينة الإسكندرية يحتاج منهم إلى حشد عدد كبير من الناس، وأن الانطلاق من حيّ المندرة (شرق الإسكندرية) ومن حي بحري (غربها)، إلى سيدي جابر (نقطة الالتقاء وسط الإسكندرية)، يحكم على التظاهرتين أن تقطعا مسافات طويلة جدًا سيرًا على الأقدام، في دروب محفوفة بمخاطر الحواجز الأمنية وقوّات مكافحة الشغب، وهي مهمّة لا تقل صعوبة عن مهمة اقتحام ميدان التحرير في القاهرة. تكتسب منطقة سيدي جابر أهمية قصوى بالنسبة إلى الإسكندرية؛ إذ إضافة إلى محطة

---

(174) من شهادة خلود سعيد، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(175) معلومات متقاطعة من شهادتي خلود سعيد وأحمد ناجي، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(176) من شهادة أحمد ناجي، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

القطار (محطة الرمل)، فيها المقرّ المركزي للشرطة، وهو المكان الذي قضى فيه خالد سعيد تحت التعذيب. لذلك، ليس من المستغرب أن تتدفق الجموع، بحسب شهادة صفوان محمد، من شرق المدينة وغربها، كأن للإسكندرية ثأرًا جماعيًا ضد هذا المقرّ الذي حوّله قتلُ خالد سعيد رمزًا للنظام البوليسي.

في أثناء سير الحشود من شرق الإسكندرية وغربها نحو منطقة سيدي جابر، حاولت قوّات الأمن إيقاف الحشود ومنعها من التحرّك. امتلك كثير من الشباب في هذه المرة الشجاعة اللازمة للوقوف أمام مصفحات الأمن المركزي التي قررت بعد ذلك الانسحاب من نقاط التظاهر وعدم التعرض للمتظاهرين[177]. كان لهذا السلوك أثرٌ إيجابي، لأنه كسر حاجز الخوف. وكان لعدم استخدام الأمن الرصاص أو العنف المفعول نفسه لاستخدام القوة المفرطة في مدينة السويس؛ ففي الحالين، قرر كثيرون من غير المسيّسين المشاركة في التظاهرات.

فقدت قوّات الأمن السيطرة على التظاهرات، فأخذت الاحتجاجات منحى أشد عنفًا، خصوصًا مع استمرار انضمام فئات اجتماعية جديدة محسوبة على الشق القبلي من الإسكندرية، آتية من مناطق فقيرة ومهمّشة، إلى الاحتجاجات. عندئذٍ، قررت قوّات الأمن فضَّ التظاهرات بالقوة، خصوصًا بعد أن اشتبك المتظاهرون مع العناصر الأمنية، واعتُدي على مدير أمن المحافظة محمد إبراهيم[178]. بدا حينها أن «شعار التظاهرات السلمية قد انتهى»[179].

تطوّرت الأمور خلال سويعات قليلة. بدأ الهجوم على نقاط الشرطة قرب محطة الرمل، وتحولت التظاهرات إلى مواجهات مع أجهزة الأمن اشتدت عنفًا، وبدأت التعزيزات الأمنية تصل في سيارات الأمن المركزي التي تمكّن محتجون

---

(177) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(178) بعد انتصار الثورة، قُدِّم محمد إبراهيم إلى المحاكمة أمام محكمة جنايات الإسكندرية بتهمة قتل 83 متظاهرًا في الإسكندرية خلال الثورة. وصدر بحقه حكم بالبراءة في 22 شباط/ فبراير 2014. أيمن فاروق [وآخرون]، «103 أحكام بالبراءة لضباط الشرطة في قضايا قتل المتظاهرين، آخرهم قيادات أمن الإسكندرية،» الأهرام، 24/ 2/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1545783&eid=145>.

(179) من شهادة خلود سعيد، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

من حرق بعضها[180]. تزامن ذلك مع تصاعد الهتافات من شرفات المنازل «يسقط يسقط حسني مبارك»[181]، وتطوّرت الحوادث بشكل متسارع حتى تشكّلت بؤرٌ احتجاجية في منطقة محطة الرمل[182]، وأخرى أتت من فيكتوريا حيث تجمع أكثر من عشرين ألفًا، مزق بعضهم صورة كبيرة لجمال مبارك، رمز التوريث والنظام في آن، فزادت حدة الاحتكاك بين المتظاهرين وعناصر الأمن المركزي[183]. وفي منطقة بولكلي بشارع أبوقير (شرق الإسكندرية)، أمام استراحة الحزب الوطني، شاهد المحتجون صورة كبيرة لمبارك فمزقوها أيضًا[184].

بعد قراءة حوادث أول أيام الثورة في الإسكندرية، نستنتج ما يلي: على الرغم من أن الاحتجاجات، كما دلّت مجمل الشهادات التي أوردناها، كانت عابرةً للشرائح الاجتماعية المختلفة، أتى انطلاق التظاهرات من المناطق الشعبية والفقيرة حاسمًا في التغلّب على التخطيط الشطرنجي للمدينة. كانت عقدة التظاهر في الإسكندرية كامنة في هذه الطبيعة، إذ يتطلب ردع الأمن ومكافحة الشغب حشد العدد الأكبر من المتظاهرين القادرين على السير مسافات طويلة، لذلك كان على ثوار الإسكندرية أن يبذلوا جهدًا مضاعفًا، هو أشبه بالمعجزة.

استمرت التظاهرات في ذلك اليوم حتى الواحدة صباحًا، ثم تفرق معظم المحتجين، فيما أعاد الأمن تمركزه في نقطتين: سعد زغلول والمحافظة. ومع

---

(180) معلومات متقاطعة من شهادتي محمد سمير، في 7 كانون الأول/ديسمبر 2011 وعلي الرجّال (ناشط سياسي عمل في حركة دعم البرادعي وهو كذلك باحث سياسي ويعمل في مكتبة الإسكندرية)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه في مدينة الإسكندرية، في 8 كانون الأول/ديسمبر 2011.

(181) من شهادة أحمد ناجي، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(182) يقع في محطة الرمل مسجد القائد إبراهيم، وهو المكان الذي تجمعت أمامه الحشود طوال أيام الثورة لاحقًا.

(183) معلومات متقاطعة من شهادتي أحمد ناجي (7 كانون الأول/ديسمبر 2011) وعبد الرحمن محمود (باحث قانوني وحاصل على ماجستير في القانون الدولي من جامعة إنديانا)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه في مدينة الإسكندرية، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(184) معلومات متقاطعة من شهادتي أحمد ناجي (7 كانون الأول/ ديسمبر 2011) وعبد الرحمن محمود (8 كانون الأول/ ديسمبر 2011). مقطع تمزيق صورة حسني مبارك في الإسكندرية مساء 25 يناير، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.youtube.com/watch?v=AJ2Xu7UQLvk>.

الفجر، بدأت قوات الأمن حملةً انتقاميةً لاعتقال الناشطين والصحافيين، وشرع من أفلت من قبضة الأمن في هذا اليوم في الاستعداد للمواجهة التالية[185].

2- يوما 26 و27 كانون الثاني/ يناير

في صباح 26 كانون الثاني/ يناير، أفرجت الأجهزة الأمنية عن عدد من المعتقلين، بينهم صحافيون، وراجت الدعوات على الفيسبوك للتظاهر مجددًا في 28 كانون الثاني/ يناير، في «جمعة الغضب». كان الاتجاه العام في الإسكندرية أن يتوقف النشاط الاحتجاجي استعدادًا لمواجهات جديدة في جمعة الغضب. لكن بحلول الثانية بعد الظهر، موعد انتهاء دوام الموظفين وخروج طلاب المدارس والجامعات من مدارسهم وكليّاتهم، تجمعت حشود قليلة من المتظاهرين في المنشية أمام الحقانية، مقر دار القضاء في المدينة. ضربت أجهزة الشرطة والأمن المركزي طوقًا أمنيًا حول المنطقة المؤدية إلى المحكمة، وفتّشت جميع المتوجّهين إلى هناك، فتجنّب كثير من الناشطين السياسيين المشاركة في التظاهرة، خوفًا من الاعتقال[186].

تظاهر أهالي الإسكندرية مجددًا في 26 كانون الثاني/ يناير، لكن بزخم أقل من 25 كانون الثاني/ يناير. أما السبب فمردود في جزء كبير منه إلى تطورات القاهرة والسويس. فالمحطات الفضائية ووسائل الاتصال الجوالة ومواقع التواصل الاجتماعي كانت تنقل أخبار استمرار التظاهرات لليوم الثاني، وأنباء سقوط الشهداء في السويس. عن ذلك، يقول محمد سمير (منسق حملة دعم البرادعي): «شاهدنا أخبار اعتصام ميدان التحرير في القاهرة، فاتصلت بالطبيب مصطفى النجار[187] الذي كان منسق حملة دعم البرادعي في ذلك الوقت، وبالشاعر عبد الرحمن يوسف، أسألهما عن الوضع في القاهرة، فأخبراني بوجود 5000 متظاهر في ميدان التحرير، ينصبون فيه منصة ويقيمون إذاعة داخلية،

---

(185) من شهادة ماهينور المصري (عضو في الاشتراكيين الثوريين ومترجمة قانونية)، مقابلة شخصية أجراها معها أحمد عبد ربه في مدينة الإسكندرية، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(186) معلومات متقاطعة من شهادتي ماهينور المصري (8 كانون الأول/ ديسمبر 2011) ومحمد سمير (7 كانون الأول/ ديسمبر 2011).

(187) مصطفى النجار، طبيب أسنان شاب من مواليد الإسكندرية في عام 1980، يسكن القاهرة، وهو من مؤسسي حركة 6 أبريل.

وكنت أعتقد أنهم لو استطاعوا البقاء في الميدان فعلًا فالوضع سيختلف تمامًا. وتابعت من خلال قناة الجزيرة أخبار السويس، فعرفنا بخبر إحراق سيارات الأمن المركزي وسقوط الشهداء، وأدركنا أن الاحتجاج مستمر، وبالتالي لا يمكن أن ينتهي الوضع في الإسكندرية بينما الحوادث مستمرة في القاهرة والسويس»[188].

لم يكن حشد متظاهرين في المنشية أمام الحقانية ممكنًا مع تشديد الإجراءات الأمنية حول تلك المنطقة، فتوجهت مجموعةٌ من المتظاهرين إلى محطة الرمل على الكورنيش للتجمع أمام مسجد القائد إبراهيم[189]. قبل الوصول إلى محطة الرمل، بدأت الرسائل تَرِد إلى الهواتف الجوالة، توجّه بعدم الذهاب إلى محطة الرمل، لأن من يذهب إلى هناك معرّضٌ لخطر الاعتقال. عن ذلك، تقول ماهينور المصري، الناشطة في الاشتراكيين الثوريين: «وصلتني رسالة تحثني على عدم التوجه إلى محطة الرمل، وعلمت حين قابلت أحد أصدقائنا ممن يطلق عليهم اسم (ناشط خام)، أي له نشاط سياسي غير ظاهر، بأنه كان جالسًا في أحد المقاهي في منطقة الرمل، يرتدي كوفية فلسطينية، ففوجئ بالأمن يدخل المقهى ويقبض عليه، ويضرب كل من يرتدي كوفية فلسطينية ويعتقله، حتى لو لم يكن من الوجوه الناشطة المعروفة. وفي هذا اليوم أيضًا، أُلقي القبض على أي شخص يشكّ الأمن في أنه ذاهب للمشاركة في التظاهرة، ومنهم الصحافي يوسف شعبان الذي أوقف في شارع النبي دانيال، وهو مكان بعيد جدًا عن مكان التظاهرة، وكان حينها يقود سيارته ومعه محامٍ»[190].

أيقن القادة السياسيون التقليديون والشبابيون في الإسكندرية يوم الأربعاء 26 كانون الثاني/ يناير أن الاستعدادات الأمنية أكثر نجاعة من اليوم السابق، وأن هناك انتشارًا أمنيًا على محاور رئيسة عدة في المدينة، فضلًا عن فرض حالة استنفار عام لمنع التظاهرات بالقوة، واعتقال كل من يُشتبه بأنه يدعو إلى التظاهر.

---

(188) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(189) كان مسجد القائد إبراهيم نقطة تجمّع رئيسة للتظاهرات في مدينة الإسكندرية بعد جمعة الغضب 28 كانون الثاني/ يناير. بني المسجد في عام 1948، ويمتاز بمئذنته العالية، صممه المهندس الإيطالي المقيم في مصر ماريو روسي، وشُيّد في الذكرى المئوية لوفاة إبراهيم باشا، حاكم مصر ونجل محمد علي باشا.

(190) من شهادة ماهينور المصري، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

فكر بعض الناشطين بالتوجه إلى منطقة أبو سليمان القريبة من ميدان الساعة شرق الإسكندرية، لأنها منطقة شعبية تعجّ بناشطي حركة الإخوان المسلمين المتمرسين في التعامل مع الأمن المركزي، لكن تبيّن أن مباحث أمن الدولة مشّطتها، واقتادت عددًا من الشبان إلى سجن برج العرب، ولم تُفرِج عنهم إلا يوم 29 كانون الثاني/ يناير، أي بعد «جمعة الغضب»(191).

مرَّ يوم 27 كانون الثاني/ يناير في الإسكندرية من دون تظاهرات فعلية، وتُركت المسألة لتقدير الناشطين، كلٌّ في حيّه، بينما كان التركيز منصبًّا على حُسن التنسيق، استعدادًا ليوم الغضب. تناقلت وسائل التواصل الاجتماعي والرسائل النصية القصيرة الدعوة إلى التظاهر احتجاجًا على سقوط شهداء في مدينة السويس، لكن لم تصدر دعوات لأي مسيرات مليونية، ولم يبدأ الحديث عن تظاهرات مليونية في الإسكندرية إلا بعد 2 شباط/ فبراير(192).

كان مخططًا أن يتم التنسيق والتحضير ليوم الغضب في بيت ماهينور المصري، الناشطة في الاشتراكيين الثوريين. لكن وجود عناصر أمنية تراقب معظم منازل الناشطين، وبينهم المصري نفسها، دفع نحو عقد الاجتماع في مكان عام. وقع الاختيار على حديقة قصر المنتزه العامة في شرق الإسكندرية، وبالتحديد خلف نقطة صغيرة للشرطة في وسط المنتزه. اتُّفق على تكوين بؤر عدة للاعتصام في مناطق سكنية مختلفة في منطقة الساعة شرق الإسكندرية، على أن تُقتحم من ثلاثة محاور، وأن تتوجّه مجموعة أخرى إلى محطة مصر غرب الإسكندرية وبعض مناطق وسط القاهرة. أيّدت هذه الخطة حملةُ دعم البرادعي وحركة 6 أبريل وشباب الإخوان المسلمين، وأصرّت قيادة الإخوان على أن ينتشر شبابها بشكل فردي، لا باسم التنظيم، وأن يكون حجم مساهمتها مكافئًا لحجم مشاركة القوى الأخرى(193)؛ إذ لم يرغب التنظيم في أن تحمّله السلطة وحده مسؤولية التظاهرات، خصوصًا أن النظام يميل عادة إلى ذلك، كما لم يكن واثقًا بعد من حجم التظاهرات وطبيعتها.

---

(191) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(192) من شهادة خلود سعيد، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(193) معلومات متقاطعة من شهادتي محمد سمير (7 كانون الأول/ ديسمبر 2011) وماهينور المصري (8 كانون الأول/ ديسمبر 2011).

3- يوم 28 كانون الثاني/ يناير

في صبيحة 28 كانون الثاني/ يناير، أو ما عرف بـ «جمعة الغضب»، قطع النظام خدمات الإنترنت والاتصالات الخليوية، وفرض تشويشًا على القنوات الفضائية العربية والأجنبية لعزل المصريين بعضهم عن بعض، وعزلهم كذلك عن الخارج. شكّلت هذه المسألة معضلةً أساسية بالنسبة إلى الناشطين في الإسكندرية، واقتصر التواصل على خطوط الهاتف الثابتة(194). لكن فات النظام المصري حينها أن حاجزًا مهمًا انكسر في نفوس المصريين؛ ما عاد الخوف من آلة النظام الأمنية عائقًا بينهم وبين الشارع، حتى لو تظاهروا من دون تنسيق مسبق. فالكل يستطيع أن ينضمّ إلى المجموعات المتظاهرة بمجرد سماعه الهتافات مطالبة برحيل النظام. كان لهذه المجموعات، بطبيعة الحال، فعل ميداني شديد التأثير في معنويات عناصر الأمن في الإسكندرية، حيث كانت قادرةً على اختراق الحواجز الأمنية ومواجهة مصفحات وزارة الداخلية وكسر الطوق الأمني لتسهيل مرور التظاهرة والقيام بعمليات الحماية والاشتباك مع من اصطلح على تسميتهم «بلطجية» النظام المخلوع(195).

في ظهر يوم 28 كانون الثاني/ يناير، تدفق آلاف الإسكندرانيين من معظم المناطق السكنية إلى الساحات القريبة من أحيائهم بشكل عفوي. ومع حلول المساء، كان عدد من سيارات الداخلية المدرعة وبعض مراكز الأمن قد تعرض للإحراق والتدمير، خصوصًا في المناطق الداخلية الفقيرة. يصف الناشط محمد سمير ما حصل حينها: «احتشد عدد كبير من المتظاهرين أمام مسجد القائد إبراهيم بعد صلاة الجمعة، وملأت الحشود طريق الكورنيش في منطقة الرمل، واصطدمت حشود أخرى متفرقة بعناصر الأمن المركزي، إذ كانت تخرج من الأزقّة وتهاجم الحواجز الأمنية وقطاعات الأمن المختصة بمكافحة التظاهرات ... وحتى مساء ذلك اليوم (28 كانون الثاني/ يناير) كانت مجموعات الاشتباك تتصدى لأي هجوم على التظاهرات»(196). وعلى الرغم من انقطاع وسائل الاتصال(197)،

---

(194) من شهادة خلود سعيد، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(195) من شهادة علي الرجّال، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(196) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(197) من شهادة أحمد ناجي، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

تمتعت تظاهرات يوم الغضب بدرجة تنظيم عالية، بفضل مشاركة كثيفة من عناصر جماعة الإخوان المسلمين، بقرار من القيادة ومكتب المرشد العام. يقول أحمد ناجي (الناشط في منظمات المجتمع المدني): «لم يصدر بيان رسمي من قيادة الإخوان بالمشاركة، لكن الحركة وجّهت رسالة إلى جميع عناصرها أو من هم قريبون من فكر الإخوان، مفادها: خذ ابنك وانزل، فغدًا يوم عظيم».

كان سير التظاهرات في جمعة الغضب مخططًا له بشكل جزئي. كان بعض المسارات عفويًا بسبب انقطاع وسائل الاتصال، كما عززت مشاركة الإخوان المسلمين زخم التظاهرات في ذلك اليوم، إلا أنها زادت مسار الاحتجاجات تشتيتًا، بسبب رغبة الإخوان في الاحتفاظ بنوع من التميز، سواء في تطبيق خط مسار التظاهر أو طرق مواجهة أجهزة الأمن. كان التجمع الرئيس للتظاهرات قبل انطلاقها في مسيرات عبر أحياء الإسكندرية في منطقة شرق الإسكندرية في العصافرة وسيدي بشر، وكان التجمع الأكبر في العصافرة قِبلي التي ينتمي أغلب سكانها إلى الفئات دون الطبقة الوسطى، وانطلقت مجموعة أخرى من المندرة. في ذلك اليوم، خلت شوارع الإسكندرية تقريبًا من عناصر الأمن، بمن فيهم شرطة المرور، فيما تجمعت قوات كبيرة من الأمن المركزي عند المساجد الرئيسة في المدينة، ودعت الخطب في أغلبية المساجد، سواء تلك التابعة إلى وزارة الأوقاف أم التيارات السلفية، إلى نبذ التظاهرات باعتبارها فوضى تمسّ بالأمن والاستقرار وتهدّد الاقتصاد، كما استفاض بعض الخطباء في ذكر مناقب نظام مبارك. وبعد صلاة الظهر، تفرّق معظم الذين كانوا في المساجد، ولم تنطلق أي تظاهرات.

عن عفوية التظاهر والارتجال فيه، يقول الناشط محمد سمير: «كدنا نُصاب بالإحباط، فلم تجتمع إلا قلّة قليلة من الناس أمام المساجد، وحتى الأمن لم يتعرّض لنا... وفجأةً، انضمت إلينا أعداد كبيرة من مناصري جماعة الإخوان المسلمين، فتطوّرت الأمور وانطلقت التظاهرة، إلا أن عدد المشاركين كان قليلًا بعد. توجّهنا من العصافرة نحو المجموعة التي يُفترض أن تخرج من منطقة المندرة، على أن تتقابل المسيرتان في منطقة الملاحة، في شارع واسع يكتظ في العادة بوسائل المواصلات، لكنني قررت تغيير الخطة، إذ فكّرت أننا لو أكملنا المسير في هذه الشوارع الواسعة بهذا العدد القليل من المتظاهرين، فسيبدو عددنا أقل مما هو في الحقيقة، ما يزرع اليأس في نفوس الناس. بدأت أسلك طرقًا ضيقة

أعرفها جيدًا، حتى إن بعض المتظاهرين اعترض على دخولنا في الشوارع الضيقة. حاولت إقناعهم بأننا نسير في هذا الخط كي نتمكن من مقابلة تظاهرة أخرى. لم يكن هذا صحيحًا، لكن كان عليّ أن أرتجل لأقنعهم بفكرة السير في الشوارع الضيقة، فنتجنّب ملاحقة عناصر الأمن المركزي. كانت لدينا خطة سابقة تقضي بأن نصل في الخامسة مساءً إلى ميدان الساعة، على أن يدخل الإخوان الميدان من محور شارع أبو سليمان، وأن تدخل مجموعة أخرى إلى الميدان من منطقة باكوس الشعبية، وأن تأتي مجموعتنا من العصافرة[198]، فتطوّق المجموعات الثلاث قوات الأمن، ونقتحم الميدان معًا لنعتصم فيه. التزمت الخطة المتفق عليها على الرغم من انقطاع الاتصالات، إلا أنها لم تنفذ كما كان متفقًا عليه، إذ لم نجد متظاهرين ولا رجال أمن. عُدنا أدراجنا إلى سيدي بشر، وكانت صلاة الجمعة قد انتهت قبل نصف ساعة تقريبًا، ولم يدخل وقت العصر بعد. فوجئنا بهجوم عناصر الأمن المركزي على المصلين الخارجين من جامع سيدي بشر، يضربونهم من دون تفريق بين متظاهرين ومواطنين ذاهبين إلى الصلاة. حين بدأ الضرب، هاج الناس واعترضوا، وهذا ما حدث أيضًا في جامع القائد إبراهيم، الأمر الذي استقطب عددًا كبيرًا من الناس الذين لم يكونوا مستعدين للتظاهر في بداية الأمر»[199].

كان واضحًا أن النظام الأمني المصري مصاب بالارتباك، يعجزُ عن تقدير طبيعة مثل هذه الحوادث غير المسبوقة في الشارع المصري. لا يمكن الجزم في أن عدم تدخل الأمن كان ليؤدي إلى انفضاض التظاهرات من تلقاء نفسها. ما يمكن الجزم فيه هنا هو أن تعامل الأمن بالقوة لم يُرهب الناس، بل زاد التظاهرات زخمًا، وشجّع سكان الأحياء على الاحتجاج ورفض النهج الأمني القائم على الإذلال. حتى تلك اللحظة من ذلك اليوم، لم تتردّد في الإسكندرية شعارات تُنادي بإسقاط النظام، كما في 25 كانون الثاني/ يناير، إذ كان الهدف الأول تشجيع الناس على المشاركة في التظاهرات. لكن الحالة الثورية ورفض النظام والمطالبة بإسقاطه كانت قد اكتملت بالفعل في وعي الآلاف من سكان الإسكندرية. ومع لجوء الأمن إلى العنف ضد المصلين في جامع سيدي بشر،

---

(198) منطقة في حي المنتزه شرق الإسكندرية.

(199) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

عبّر هؤلاء المصلون عن غضبهم، لكنهم ما كانوا قادرين على المواجهة. إلا أن جموعًا قادمةً من الأحياء الفقيرة والشعبية غيّرت المشهد بكامله، بقدومها من شارع خالد بن الوليد واشتباكها مع عناصر الأمن المركزي الذين جُرّدوا من دروعهم وعصيّهم[200]. لم يستخدم الأمن الرصاص الحي بل فضّل الانسحاب. دفع سير الحوادث في تلك اللحظة إلى تجمع كتل بشرية والتحرك في اتجاه ميدان الساعة عبر المناطق الشعبية في دربالة وشريط القطار. كان عشرات الشبان في تلك المناطق جالسين على المقاهي، غير عابئين بالسياسة ولا بما يجري في مصر. شجّعهم مشهد التظاهر والهتافات الحماسية على الانضمام إلى التحرك. ومع الاقتراب من ميدان الساعة، تبدّى المشهد الآتي كما يصفه الناشط محمد سمير: «بدأنا نرى أعمدة دخان كثيف في منطقة ميدان الساعة، وسمعنا نبأ إحراق مركز أمن المنتزه. تقدمنا باتجاه الساعة، فوجدنا النيران تلتهم خمس مصفحات لوزارة الداخلية، في أثناء مواجهات قوية حصلت قبل وصولنا إلى الميدان وشارع أبو سليمان. قررنا العودة، فمررنا بمركز أمن المنتزه ووجدناه محترقًا، ثم توجهنا إلى شارع أبو قير فوجدنا فيلا مدير الأمن قد تعرضت للسطو والنهب»[201]. نشهد هنا، عمليًا، دهشة الناشطين، أي المنظمين الميدانيين، من تطور الاحتجاج إلى انتفاضة شعبية، حيث أدركوا أن الحوادث تسبقهم، وأن تدخّل قوى جديدة غير منظمة، ولا يمكن السيطرة عليها، تتحكم بمجرى الحوادث.

أثار إحراق مراكز الأمن في الإسكندرية استغراب الأهالي، بقدر ما حيّرهم اختفاء عناصر الأمن من شوارع المدينة، عدا نقاط محددة. تقول الناشطة خلود سعيد: «مررت بمركز أمن باب شرق في بداية اليوم، ثم ذهبت إلى منزل إحدى صديقاتي في منتصف اليوم كي نستريح قليلًا من التظاهر ونشاهد الأخبار. حين عدنا إلى الشارع ثانيةً، علمنا أن النيران اشتعلت في قسم باب شرق، بعدما مرت تظاهرة أمامه مرددة في البداية «سلمية ... سلمية»، من دون وقوع اشتباكات. مع تزايد الحشود، ألقى عناصر الأمن قنابل الغاز المسيلة للدموع من داخل مركز الشرطة، وليس من خارجه، وانتشرت شائعات تفيد باستخدام هذه العناصر رصاصًا مطاطيًا وحيًا ضد المتظاهرين، فبدأ هؤلاء يرشقون مركز الشرطة

---

(200) من شهادة علي الرجّال، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(201) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

بالحجارة، ثم بدأ الحريق. وأجمع كل من كان هناك على أن رجال الشرطة هم من بدأوا بالاعتداءات، ولا يُعرف بالتحديد هل أُحرق المركز من الداخل، أم أن المتظاهرين أحرقوه»[202].

شهدت مناطق محرم بك وكرموز والحضرة، في جوار المعهد الديني، أعنف الاشتباكات بين عناصر الأمن والمتظاهرين في الإسكندرية. إذ هاجم المحتجون مصفحات الأمن المركزي، فنشبت مواجهات ضارية سقط فيها شهداء. أما كامب سيزار، وهي منطقة عريقة ومعظم سكانها من الطبقة الوسطى، فلم تشهد أي مظاهر عنف، لا من المحتجين ولا من أجهزة الأمن[203]. تقول ماهينور المصري: «لم يتجاوز عددنا 25 شخصًا، ولم ينضم إلينا أحد عندما توجهنا إلى الإبراهيمية، لا من الأهالي ولا من التجار. كان إحساسي وقتها أن الثورة انتهت، وأن الناس تعبوا من حوادث 25 كانون الثاني/ يناير وحوادث السويس، وأنهم لن يشاركوا اليوم، وأن الأمر انتهى. وفجأة، تقدم رجل وقدم لي كمّامات وقال: «استعدوا للمواجهة». استغربت أمره وقلت له: «لن أحتاجها، فلا شيء يحدث هنا!»، قال لي: «اسمعي الكلام، ستحتاجينها». أخذتها منه وشكرته، فوقف معنا قليلًا ثم اختفى. أخذت أعدادنا في التزايد، فصرنا ثلاثين ثم أربعين، ووصلنا إلى شارع اللاجتيه، لكن عددنا توقف عن الزيادة. على أي حال، كان العدد في هذا اليوم قليلًا جدًا وبدأت أفقد الأمل، ولم يعد أمامي إلا أن أذهب إلى مسجد القائد إبراهيم كي أنضمّ إلى مجموعتي في التظاهرة الأساسية، وكانت قريبةً منا. قررنا دخول شارع تنيس، بين الترام والبحر، وفجأة وجدنا شخصًا يجري نحونا ويخبرنا بوجود تظاهرة كبيرة على كورنيش البحر، لكنه كان شخصًا غريبًا لا نعرفه، فشككت في أمره، وظننت المسألة مكيدةً يُدبّرها الأمن للإيقاع بنا، وجرّنا إلى كورنيش البحر للقبض علينا. قلت له إننا سنذهب بعدما يزيد عددنا قليلًا، وسنسير أولًا حتى شارع تنيس ثم نرى الوضع بعد ذلك. عاد مرة أخرى وقال لنا إن الأعداد كبيرة على البحر، وعلينا الذهاب إلى هناك. وفي نهاية الأمر، قرر أحد أصدقائنا ويدعى خالد خليل، كسرت يده في 25 كانون الثاني/ يناير، أن يستطلع الأمر وعاد فأخبرنا بوجود أعداد كبيرة من المتظاهرين على كورنيش البحر. كان إحساسنا لا

(202) من شهادة خلود سعيد، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(203) من شهادة ماهينور المصري، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

يوصف بالعدد الكبير من المتظاهرين هناك، فانضممنا إليهم، وفوجئنا بمجموعات كبيرة تنضم إلينا خارجةً من الشوارع الجانبية، بمعدل مجموعة كل شارعين تقريبًا. ظل العدد يتزايد بوتيرة لم أعهدها في حياتي، أضعاف العدد الذي احتشد في 25 كانون الثاني/ يناير. توجهنا مع حشود كبيرة إلى منطقة لوران على البحر، ولم نرغب في التقدم نحو مسجد القائد إبراهيم بعدما سمعنا عن العنف المفرط الذي يمارسه رجال الأمن هناك. في لوران صورتان كبيرتان، بطول بناية سكنية، لكل من حسني مبارك وعادل لبيب، محافظ الإسكندرية، وفجأة بدأ الناس يهتفون «يسقط الحرامي»، وارتفعت الهتافات بالسباب. تخيّلت وقتها أن أقصى ما يمكن أن يصل إليه المتظاهرون هو أن يقذفوا الصورة بأي شيء، إلا أن الناس صعدوا إلى هذه العمارة السكنية الراقية وانزلوا الصورتين. كان حشد كبير قادمًا من الناحية البحرية الأخرى، فتقابلنا عند المحروسة في منطقة سيدي بشر، وقررنا دخول شارع الإقبال وفيه منزل مدير الأمن. هناك، انضم إلينا سكان لم يشاركونا أي عمل سياسي في الماضي. ولاحظت وجود مشاركين ينتمون إلى الفئات الاجتماعية الفقيرة، وبينهم أشخاص وشموا أجسادهم، يبدون من أصحاب السوابق الجنائية. وحين وصلنا إلى منزل مدير الأمن كان خاليًا، فاقتحمه هؤلاء الموشومون ودمروا بعض محتوياته. وعندما عاتبناهم على سرقتهم أجهزة كهربائية من المنزل، ألقوها جانبًا وقالوا إنها أموال الشعب المسروقة، ثم أكملوا التظاهرة إلى جانبنا»(204). كان هذا وصفًا للقاء شرائح متباينة ثقافيًا وطبقيًا في التظاهرات. ويتضح من الشهادات أن الفئات المسيّسة هي منظمة التظاهرات، لكنها لا تقود الاحتجاجات العفوية، ولا تستطيع السيطرة عليها، بل غالبًا ما يفاجئها تطورها.

يتّضح مما سبق أن سير حوادث «جمعة الغضب» في الإسكندرية بدا مختلفًا عن يوم 25 كانون الثاني/ يناير. فمع انقطاع وسائل الاتصال، ومع انتشار مشاهد القتل في السويس، تراجع اندفاع أغلبية أبناء الطبقة الميسورة إلى التظاهر، ما خلا بعض الناشطين والمسيسين الذين نجحوا في حشد عدد قليل جدًا من الناس. صانع الحدث في الإسكندرية كان انضمام ناشطين في حركة الإخوان المسلمين إلى التظاهرة بكثافة، وكذلك انضمام شباب من الأحياء الفقيرة والشعبية بأعداد

(204) من شهادة ماهينور المصري، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

كبيرة، فضلًا عن لجوء بعض رجال الأمن إلى العنف وإطلاق الرصاص الحي وسقوط الشهداء. تضافرت هذه العوامل كلها، فأنجَحت تظاهرات 28 كانون الثاني/ يناير في المدينة وكسرت سيطرة وزارة الداخلية التي سحبت عناصرها من معظم مواقعها وتركتها طعامًا للنار.

أكدت شهادات الناشطين السياسيين أن المتظاهرين سمحوا لعدد غير قليل من عناصر الأمن المركزي الذين حوصروا داخل المصفحات، بتركها وترك مواقعهم راجلين. إلا أن ذلك لم يمنع من إحراق مراكز الأمن في المنتزه وباب شرق ومركز أمن الرمل. لجأ عناصر الشرطة إلى إطلاق الرصاص وقنابل الغاز المسيلة للدموع فترةً وجيزة، ثم كانوا يغادرون مواقعهم بسبب عجزهم عن مواجهة حشود المتظاهرين الكبيرة. وبحسب شهادة ماهينور المصري، فقدت عناصر الأمن السيطرة على مراكز الشرطة، لأن قادة الأجهزة الأمنية المحلية وقادة المواقع من الرتب العالية والمتوسطة غادروها إلى منازلهم، وتركوا العناصر لمصيرهم، وهذا ما زاد ارتباك الجهاز الأمني، وصبّ في مصلحة المتظاهرين(205).

بحلول المساء، نجح المتظاهرون في السيطرة على معظم مناطق شرق الإسكندرية ووسطها وطريق الكورنيش ومنطقة مسجد القائد إبراهيم. وفي تمام الثامنة والنصف مساءً، دخلت أولى طلائع الجيش المصري آتية من مرسى مطروح، وفرضت حظر تجوال يبدأ في السادسة مساء. إلا أن أحدًا لم يستجب لهذا القرار، وبقي المتظاهرون في الشوارع، خصوصًا بعدما علموا أن الشرطة أخلت مواقعها. وجرى تفجير مقر محافظة الإسكندرية بإسطوانات الغاز في آخر مشهد رمزي من مشاهد هذا اليوم(206).

تمركزت مدرعات الجيش في المناطق الحيوية والحساسة في الإسكندرية. وبحلول الحادية عشرة ليلًا، بدأت تظهر بعض مجموعات البلطجة. يروي الناشط علي الرجّال تفصيلات هذه الليلة: «حاولت مجموعات معينة سلب المحال التجارية ونهبها، غير أن المتظاهرين شكلوا دروعًا بشرية، فاللجان الشعبية لم تكن شُكّلت بعد لحماية الأملاك العامة. بدأنا نخبر الجيش بالمناطق المعرضة

(205) من شهادة ماهينور المصري، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(206) معلومات متقاطعة من شهادتي خلود سعيد ومحمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

للنهب، التي تحتاج إلى حماية، فالجيش لم يكن يعرف المواقع المثلى للتمركز. تحدّثنا إلى ضباط الجيش مباشرةً، وطلبنا منهم سحب قواتهم من جليم على البحر لتأمين متحف المجوهرات، فكنا نحن من وجّه الجيش إلى الأماكن التي تحتاج إلى وجوده فيها»[207].

أسوة بمحافظات مصر الأخرى، لقي دخول الجيش استحسان قطاعات واسعة من أهالي الإسكندرية، خصوصًا مع عدم التزام الجيش تطبيق حظر التجوال بشكل كامل. ونسج سكان المدينة علاقات وديّة مع الضباط والجنود، بين 29 كانون الثاني/ يناير و11 شباط/ فبراير، يوم تنحي مبارك. كان الوضع هنا مختلفًا عنه في القاهرة، فلم تشهد الإسكندرية موقعة مثل موقعة الجمل التي أثارت تساؤلات في شأن عدم تدخل الجيش للفصل بين المتظاهرين وبلطجية مبارك الذين اقتحموا ميدان التحرير بالخيول والجمال. يقول علي الرجّال: «كانت حالة مركبات الجيش الفنية التي نزلت في الإسكندرية مثيرة للسخرية. أذكر الآن أننا كنا نقود سيارتنا ونسمع أصوات مجنزرات الجيش في جوارنا، وبين الحين والآخر تتوقف إحداها للصيانة كتغيير الجنزير وخلافه. كان إحساسنا بالتفوق غالبًا في الإسكندرية، فلو رأيت صور الأمن المركزي وتشكيلاته في المدينة ومدى بطشه وعنفه قبل الثورة بشكل عام، والمشهد الذي رأيناه في 25 كانون الثاني/ يناير في المنشية من تشكيلات أمن ضخمة وكأنها جيوش استعمار، لأدركت سبب إحساس الناس وقتها بأنهم تفوقوا على قوات الأمن المركزي، بضخامتها واستعداداتها لقمع الجماهير. هذا الأمر جعلنا نشعر بأننا قادرون أيضًا على التعامل مع الجيش لو استخدم العنف ضدنا، غير أن صورة الجيش حامي الوطن ومحقق انتصارات 1973 كانت راسخة في أذهان الناس»[208].

4- بين 29 كانون الثاني/ يناير و11 شباط/ فبراير

مع انسحاب الشرطة من الإسكندرية ودخول الجيش إليها، فتحت المدينة فصلًا جديدًا من فصول الثورة. في ليلة 28 - 29 كانون الثاني/ يناير، أصغت أغلبية سكان المدينة إلى خطاب مبارك الأول. تقول الناشطة خلود سعيد: «كانت

(207) من شهادة علي الرجّال، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(208) من شهادة علي الرجّال، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

الأجواء السائدة قبل الخطاب أنه سيتنحى، وبدأنا نتبادل النكات مثل (خلصنا في أربعة أيام، وتونس احتاجت أكثر من ذلك!)، وظللنا ننتظر الخطاب لسماع خبر رحيله، أو على الأقل اتخاذه خطوةً جادة، لكن فوجئنا ببيان محبط تمامًا لم يتخذ فيه أي خطوة إيجابية. أعلن استقالة رئيس وزرائه أحمد نظيف، وطلب تأليف وزارة جديدة، وقال إنه سيصدر قرارات أخرى في اليوم التالي، ولن يسمح بحدوث انفلات أمني. والغريب أن الخطاب كله كان عن الحالة الأمنية من دون أي استجابة لمطالب الناس، فقررنا مواصلة الثورة»[209].

كان خطاب مبارك الأول عاملًا مهمًا في تسعير الغضب واستمرار التظاهر. تركزت الاحتجاجات حينها أمام مسجد القائد إبراهيم، إذ لم يكن في الإسكندرية مكان يماثل ميدان التحرير في رمزيته. جرت الاعتصامات في 31 كانون الثاني/ يناير و1 شباط/ فبراير، لكن بعد أقل من ساعة على انتهاء خطاب مبارك الثاني، أي في 1 شباط/ فبراير، تعرض المعتصمون لاعتداءات عند محطة مصر، وتبيّن أن كبار التجار في المدينة هم من حرّضوا على الاعتداء، وبعضهم مرتبط بالحزب الوطني الديمقراطي المنحل. وهذا يؤكد أن ما جرى في القاهرة لم يكن عفويًا، بل كان مخططًا واسعًا وعامًا.

لم تشهد الإسكندرية في اليوم التالي، أي 2 شباط/ فبراير، اعتداءات واسعة كما حدث في ميدان التحرير. وفي الأيام التالية، أُفرِج عن كثير من الناشطين السياسيين والمواطنين العاديين من أبناء المدينة[210].

لم تنجح الإسكندرية في إطلاق تظاهرات مليونية في البداية، إسوة بالقاهرة خلال الأسبوع الأخير من عهد مبارك. انشغلت القوى الفاعلة والمشاركة من خارج دائرة النشاط السياسي في تأسيس لجان حماية شعبية، لحماية المساكن والمتاجر من الاعتداءات. واللافت في تلك الفترة دخول السلفيين على خط الثورة، وإن بشكل فردي. كان هناك مشاركة أكبر من مجموعة تدعى «سلفي كوستا»، مؤلفة من شباب أقرب في تفكيرهم إلى مقاومة الحاكم والخروج عليه من السكوت

(209) من شهادة خلود سعيد، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(210) معلومات متقاطعة من شهادات علي الرجّال (8 كانون الأول/ ديسمبر 2011) ومحمد سمير (7 كانون الأول/ ديسمبر 2011) وخلود سعيد (7 كانون الأول/ ديسمبر 2011).

على جوره اتقاءً للفتنة. وكان دور السلفيين في الإسكندرية لافتًا، ففي أثناء الثورة اعتمدوا الدعوة إلى الضغط على التجار لعدم رفع أسعار المواد الغذائية ودفعهم إلى خفض أثمان بعضها[211].

في 4 و10 و11 شباط/ فبراير، زاد عدد المتظاهرين بشكل كبير جدًا، نظرًا إلى توقف الأمن عن قمع التظاهرات، وإلى اندفاع الشارع نحو الضغط لحمل مبارك على التنحي. لم تصل أي تظاهرة في الإسكندرية إلى حجم التظاهرات المليونية القاهرية، بل إن عددًا ليس بقليل من الأهالي بدأ يخشى من أن تطول فترة انتشار الجيش من دون أن يتنحى مبارك. لكن التظاهر استمر، وكذلك الاحتشاد أمام مسجد القائد إبراهيم، ولا سيما في أيام الجمعة.

بعد خطاب مبارك الثالث والأخير، توجّه المحتجون بدعوة من حركة الإخوان المسلمين إلى منطقة قصر التين غرب الإسكندرية، وكان حينها محاطًا بقوات عسكرية وأمنية كونه يقع داخل قاعدة القوات البحرية. يروي الناشط أحمد ناجي تفصيلات الساعات الأخيرة قبل تنحي مبارك: «احتشد المعتصمون في المنطقة الشمالية ومنطقة سيدي جابر ومنطقة رأس التين وأمام جامع القائد إبراهيم. كان تعاطف الجنود والضباط مع المحتجين لافتًا»[212]. ومن الجدير بالذكر هنا أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة كان قد عقد جلسته المفتوحة، وأصدر بيانه الأول قبل بث خطاب مبارك الثالث والأخير.

عن مشاهد تنحي مبارك، تقول ماهينور المصري: «كنا معتصمين بعد أمام رأس التين، وفجأة رأينا امرأةً تخرج من إحدى الشقق وتزغرد، ثم رأينا رجلًا يظهر من إحدى النوافذ ويلوّح لنا بعلامة النصر. ظهرت حافلة نقابة الأطباء التي كانت تصاحبنا معظم الوقت، وكان فيها رجل كهل أثّر فيّ كثيرًا، كان صامتًا بلا أي تعبير على وجهه، ثم قال لنا «تنحّى». سألناه: «لمن تنحّى؟»، فردّ: «للمجلس العسكري»». وفي أول ردة فعل من ناشطة في الحراك الثوري، قالت المصري: «في بادئ الأمر شعرنا بخيبة أمل، ثم قالت لنا صديقة إنه علينا أن نفرح بالنصر وبتنحّي مبارك، وأن ندع القلق جانبًا إلى وقت لاحق، فهو قادم على أي حال،

(211) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(212) من شهادة أحمد ناجي، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

فقمنا نحتفل ونغني ونرقص، وسادت حينها حال من تقبل الآخر، فكنا نسير وسط مسيرة كبيرة من الإخوان المسلمين، نرقص وهم يصفقون، ولم يبدوا رفضًا أو استنكارًا، كانت لحظات تقبل الاختلافات ذات طابع خاص جدًا، وتذكرنا حينها شهداءنا»[213].

لا يمكن التعبير بشكل أفضل عن عفوية الشباب في تلك المرحلة، وابتعاد تفكيرهم ومزاجهم عن التخطيط السياسي لما بعد الاحتجاج وسقوط مبارك. كانت لحظة فرحهم العفوي بالتسامح مع الاختلاف بين الإسلاميين والعلمانيين وغيرهم ثمينة، لم تحافظ القوى السياسية عليها.

رابعًا: يوميات الثورة في مدينة أسوان

تبيّن من حوادث 25 كانون الثاني/ يناير 2011 في عددٍ من المحافظات المصرية أن التظاهرات التي بدأت في ساعات الظهيرة بالعشرات من المتظاهرين وصلت في ساعات المساء إلى عشرات الآلاف، ثم تحوّلت في أغلبيتها إلى كرٍّ وفرٍّ بين الثوار وقوات الأمن. لا نستطيع تعميم هذا الوصف على جميع المحافظات، إذ بدأ أيضًا حراكٌ في هذا اليوم في مناطق أخرى، لكنه عجز عن دفع الناس للنزول إلى الشارع، فثمة خصوصية لكل مدينة مصرية جعلتها قابلةً أو غير قابلة للثورة. فلنتمعّن إذًا في حالة محافظة أسوان.

1 - خلفية اجتماعية

تقع محافظة أسوان في أقصى جنوب جمهورية مصر العربية، وتُعرف بالزراعة والصناعة البسيطة ويطغى عليها، في المركز والنواحي، الطابع القبلي. تعود أصول سكانها إلى مناطق النوبة وعدد من مناطق الصعيد، خصوصًا أسنا وسوهاج[214]. يحافظ أهلها على الشورى والقضاء العشائري، ونادرًا ما يلجأون إلى القضاء. وهُجِّر معظم العائلات النوبية خلال بناء السد العالي، فسكنت في

(213) من شهادة ماهينور المصري، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(214) من شهادة الأمير محمود أمير (محام وناشط سياسي من مدينة أسوان)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة أسوان في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

مناطق مصرية مختلفة، ما أدى إلى تراجع اللغة النوبية. كما تعرضوا للظلم في التعويض عن أراضيهم التي أُخذت منهم خلال بناء السد العالي، ولم تجد قضيتهم حلًا على الرغم من مطالبتهم المستمرة بحل عادل. ويعمل كثير من النوبيين في القاهرة بمهن بسيطة[215].

تشهد المحافظة ارتفاعًا مهولًا في نسبة الفقراء الذين تصل نسبتهم إلى أكثر من 50 في المئة بحسب تقديرات الجهاز المصري للتعبئة العامة والإحصاء[216]. وساهم ذلك، إضافة إلى انحدار مستوى التعليم وانتشار العصبية القبلية، في جعل المحافظة معقلًا للنظام المصري، حيث تنتمي أغلبية نخبتها السياسية إلى الحزب الوطني الحاكم، بينما سُجّل حضورٌ متواضع لحزب الوفد. وكانت المدينة هي الأعلى تصويتًا للرئيس حسني مبارك في انتخابات عام 2005[217].

كما سبق أن بيّنا، ليس انحطاط الأوضاع الاجتماعية وضعًا ثوريًا بالضرورة، ما لم تتوافر عوامل أخرى، بل إن الانتفاضة الاحتجاجية التي قامت في هذا اليوم خرجت في بداياتها من أحياء لا تعاني تخلّفًا اقتصاديًا. وعلى أي حال، لم تعرف أسوان أي احتجاجات سابقة معارضة للنظام، على الرغم من أنها شهدت خروجًا لمناصرة الفلسطينيين في انتفاضة الأقصى، وخروجًا آخر ضدّ احتلال العراق[218].

حتى الاحتجاجات التي شهدتها المدينة كانت محدودة أو شبه معدومة، حيث لم تنجح الجمعية الوطنية للتغيير وحركة كفاية بتنظيم تظاهرات إلا في 6

---

(215) في مباريات كرة القدم يُنعت فريق أسوان بالبوابين، لأن كثيرًا من النوبيين يعمل بوابًا في القاهرة. من شهادة محيي الدين عبد الحميد (ناشط في حزب العدل)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة أسوان في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(216) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، **أهم مؤشرات الفقر لبيانات بحث الدخل**، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 1/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.capmas.gov.eg/pdf/studies/pdf/enf1.pdf>.

(217) معلومات متقاطعة من شهادتي ميسرة عبد العزيز عبدون (عضو في حزب الوفد وائتلاف شباب الثورة)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة أسوان في 30 أيلول/ سبتمبر 2011، وأحمد عبد الرزاق (ناشط سياسي في مدينة أسوان)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة أسوان في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(218) من شهادة ميسرة عبد العزيز عبدون، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

كانون الثاني/ يناير احتجاجًا على حرق كنيسة القديسين[219]. وهكذا، اشتكى شباب أسوان الذين أخذوا على عاتقهم القيام بمبادرة الاحتجاج، تدني نسبة الوعي السياسي عند الناس، ولم يستثنوا أنفسهم من النقد. فعندما أراد الناشطون كتابة لافتات لتظاهرات 25 كانون الثاني/ يناير، استعانوا بالفيسبوك لاختيار العبارات والشعارات[220]. وأشار عدد منهم إلى أن أولى تجارب النقاش في الشأن العام عندهم كانت على صفحة خالد سعيد، وحتى نسبة هؤلاء كانت متواضعةً لمحدودية استخدام الإنترنت بين الأهالي[221].

أشار الشباب الناشطون إلى أنهم وزّعوا منشورات تدعو إلى المشاركة قبل 25 كانون الثاني/ يناير، لكن الجمهور ردّ عليها بسخرية واستهزاء[222]. ولا يعود سبب ذلك إلى الخوف من الأمن، بل إلى انعدام الاهتمام بالأوضاع العامة، وإلى رفض مظاهر الاحتجاج[223]. ووصل الأمر إلى رفض التجّار بيع العلم المصري للمتظاهرين، وامتناع محال خدمات التصوير من سحب المنشورات التي تحض على الاحتجاج[224].

لم يكن في أسوان إذًا أي قابلية للثورة، على الرغم من معاناة سكانها التهميش والبطالة أكثر من غيرهم، واقتصار التوظيف في مشروعات السد العالي لإنتاج الطاقة الكهربائية غالبًا على موظفين من خارج المنطقة[225]. وعلى الرغم من أن المدينة شهدت قضايا فساد ضخمة جدًا، أدت إلى إغلاق بعض القطاعات الأساسية لتوافر فرص العمل[226]، وعلى الرغم من سطوة رجال الأعمال وفي

---

(219) من شهادة أحمد رجب (ناشط في حملة دعم البرادعي)، مقابلة شخصية مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة أسوان في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(220) من شهادة أحمد عبد الرزاق، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(221) من شهادة ميسرة عبد العزيز عبدون، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(222) من شهادة أحمد عبد الرزاق، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(223) من شهادة آيات، ناشطة مصرية نوبية وعضو ائتلاف شباب الثورة في أسوان لا ترغب في الكشف عن اسمها الكامل، مقابلة شخصية أجراها معها أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة أسوان في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(224) من شهادة أحمد رجب، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(225) من شهادة محي الدين عبد الحميد، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(226) من شهادة محمد علي بدري (سكرتير عام حزب الوفد في محافظة أسوان وعضو مجلس =

مقدمهم أحمد عزّ، التي وصلت إلى تعطيل إنشاء مصنع حديد وصُلب لأنّه لا يتلاءم مع مصالحهم[227]، وعلى الرغم من المهانة الكبيرة التي كان يتعامل بها رجال الأمن مع الناس[228]، كانت القوى السياسية ضعيفة.

ارتبط موقف حزب الوفد الرسمي في أسوان بموقف الحزب في القاهرة، وتدرّجت التعليمات من رفض فكرة التظاهر في 25 كانون الثاني/ يناير إلى المشاركة بالصفة الشخصية وليس بالصفة الحزبية[229]. وعلى الرغم من ذلك، كان لأعضاء حزب الوفد دور مهم في الترتيب لفاعلية 25 كانون الثاني/ يناير، وتكفّلت حركة كفاية بتأمين مواد الاحتجاج لعدم قدرة الشباب على شراء معدات الاحتجاج (أقلام التخطيط - اللافتات - الأعلام... إلخ)[230].

عشيةَ 25 كانون الثاني/ يناير، قامت القوى الأمنية بتهديد الناشطين وتحذيرهم من المشاركة، واستغلّ الأمن العصبية العشائرية هناك ليضغط على الناشطين من خلال أقاربهم في الحزب الوطني[231].

= الحكماء في ائتلاف شباب الثورة وعضو مجلس إدارة الجمعية المصرية لدعم الحوار الديمقراطي)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة أسوان في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(227) وُضع حجر الأساس للمصنع في عام 1998، وكان سيوفر ثلاثة آلاف فرصة عمل لأبناء المحافظة، إلا أن حكومة عاطف عبيد أوقفت بناء المصنع وحكمت على رئيس الشركة محمد بهجت ونائبه بالسجن قبل أن يحصلا بعد ذلك على البراءة. لمزيد من التفصيلات، يمكن الرجوع إلى: عز الدين عبد العزيز، «محاولات لإعادة مشروع حديد أسوان للعمل،» الأهرام، 22/ 3/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 1/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=453551&eid=1586>.

في 14 أيلول/ سبتمبر 2009، شب حريق ضخم في أفران الصهر داخل مصنع السبائك الحديدية الفير سليكون في مدينة إدفو بالقرب من مدينة أسوان، قدّرت الخسائر الأولية بمليوني جنيه. انظر: عز الدين عبد العزيز، «حريق هائل يلتهم فرنين للصهر بمصنع السبائك الحديدية بإدفو،» الأهرام، 15/ 9/ 2009، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 1/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=37022&eid=1586>.

(228) من شهادة محمد علي بدري، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(229) من شهادة محمد علي بدري، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(230) من شهادة محمد علي بدري، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(231) من شهادة أحمد عبد الرزاق، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

2- يوم 25 يناير/ كانون الثاني

في اليوم الموعود، اجتمع حوالى ثلاثين ناشطًا سياسيًا في مقهى في الميدان الرئيس للمدينة «المحطة»[232]، وكان المشاركون في التظاهرة أعضاء في حزب الوفد وحركة كفاية[233] والحملة الوطنية للتغيير[234]، وشخصًا من الإخوان المسلمين وشيخين سلفيين[235]، إضافة إلى ثماني سيدات[236] وعدد من الأشخاص والشباب المستقلين.

لم تكن توقعات المتجمعين عالية[237]، حيث تجمّع في القرب من التظاهرة أكثر من ألفي شخص حاول بعضهم التهجم على المتظاهرين، وهتف بعض آخر باسم مبارك[238]، ورفض بعض ثالث تنوع المشاركين الاجتماعي، باعتباره مغايرًا لتقاليد المدينة[239].

ردّد المحتجون شعارات «عيش، حرية، عدالة، اجتماعية»[240]، ثم تطورت الشعارات في مرحلة لاحقة من اليوم نفسه إلى «هو مبارك عايز إيه... عايز الشعب يبوس رجليه... لا يا مبارك مش حنبوس... بكره عليك بالجزمة ندوس»[241].

حضرت قوات الأمن المركزي إلى الميدان وصوّرت المتظاهرين القليلي

---

(232) من شهادة محيي الدين عبد الحميد، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(233) من شهادة محيي الدين عبد الحميد، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(234) معلومات متقاطعة من شهادة أحمد رجب وميسرة عبد العزيز عبدون، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(235) هما نشأت أحمد ومحمد عبد المقصود. من شهادة الأمير محمود أمير، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(236) من شهادة نجلاء بسيوني (مخرجة تلفزيونية من مدينة أسوان)، مقابلة شخصية أجراها معها أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة أسوان في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(237) من شهادة نجلاء بسيوني، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(238) من شهادة أحمد عامر (مخرج في التلفزيون المصري)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة أسوان في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(239) أورد الناشطون في شهاداتهم روايات عن انتماء أغلبية عائلاتهم إلى الحزب الوطني الممزوج بطابع قبلي، إضافة إلى قصة تظاهر امرأة قبطية من عائلة محافظة تعارض التظاهر بشكل كبير.

(240) من شهادة ميسرة عبد العزيز عبدون، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(241) من شهادة محيي الدين عبد الحميد، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

العدد[242]، وحاولت إقناعهم بأن بديل النظام هو الفوضى. وفي الوقت ذاته، جهزت أطفالًا يحملون حجارة لاستخدامهم لتفريق التظاهرات، إذا ما تطورت الأوضاع. ولم تعتدِ القوى الأمنية على المحتجين، على الرغم من أنهم استفزوها[243] (هتفوا أمن الدولة كلاب الدولة)[244].

أصيب الناشطون بالإحباط نتيجة ضعف المشاركة وعدم استجابة الأهالي لدعوات الانضمام إلى التظاهرات[245]، ما حدا بمعارضي النظام إلى متابعة حوادث القاهرة من خلال قنوات التلفاز[246]. كما لم يشهد يوما 26 و27 كانون الثاني/ يناير أي توتّرات في المدينة[247]. لكن دأب الناشطون على توزيع منشورات في المقاهي والأماكن العامة للحض على الاحتجاج في جمعة الغضب[248]. وكان مشهد ميدان التحرير في القاهرة عاملاً محفزًا لاستمرار دعم فكرة ضرورة إخراج تظاهرة في 28 كانون الثاني/ يناير، خصوصًا بعد نقل وسائل الإعلام العربية مشاهد قمع المحتجين في القاهرة والسويس، ما ترك أثرًا نفسيًا عميقًا عند المحتجين في أسوان[249].

3- يوم 28 كانون الثاني/ يناير

ركّزت خطب الجمعة على نبذ الفتنة وضرورة الهدوء، وهو المنهج نفسه الذي اتُّبع في المحلّة الكبرى، لكنه تميز في أسوان بتصوير مسألة الاحتجاج بأنها فتنة طائفية بسبب تركيبة المدينة الاجتماعية. وحاول المشايخ إطالة صلاة الجمعة قدر الإمكان بعد اعتراضات من المصلين على مضمون الخطب، من خلال الدعوة إلى ركعات إضافية، فما كان من المصلين إلا أن تركوا المسجد وخرجوا

---

(242) من شهادة ميسرة عبد العزيز عبدون، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(243) أفاد أحد الناشطين بأن لديه معلومات تؤكد أنه كان هناك أوامر بالاعتداء على المتظاهرين، لكنها لم تنفذ لأن عددًا من قوات الأمن كان من النوبيين ومن أهالي الصعيد.

(244) معلومات متقاطعة من شهادتي أحمد عامر ونجلاء بسيوني، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(245) من شهادة محيي الدين عبد الحميد، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(246) من شهادة ميسرة عبد العزيز عبدون، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(247) معلومات متقاطعة من جميع الشهادات السابقة.

(248) من شهادة نجلاء بسيوني، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(249) من شهادة ميسرة عبد العزيز عبدون، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

إلى التظاهرات بالآلاف[250]. ولاقى المحتجون تضامنًا من الأهالي، وعبّروا عن ذلك بتزويدهم ما يلزمهم من ماء وحاجات أخرى[251].

مزق المحتجون صورًا لحسني مبارك[252]، كانت إحداها على بناية الغرفة التجارية[253]، ورفعوا شعارات «الشعب يريد إسقاط النظام»، و«يا جمال قول لأبوك، الشعب المصري بيكرهوك»[254]. كما خرجت تظاهرات في المناطق التابعة إلى محافظة أسوان في سوهاج والأقصر، وردد المحتجون بالآلاف في سوهاج شعار «مش عايزينو، الشعب يريد إسقاط النظام»[255].

قطعت القوى الأمنية الاتصالات الهاتفية عن مدينة أسوان بعد صلاة الجمعة، كما حُجب موقع الفيسبوك، لكن الناشطين استعانوا ببرامج لفتحه، زوّدهم بها ناشطون من تونس في وقت سابق[256]. كما استحضرت القوات الأمنية شبانًا في مقتبل العمر، يحملون حجارة لتفريق التظاهرات أو افتعال المشكلات[257]. وتعاطف عدد من الضباط مع المتظاهرين لأنهم في الأصل من الصعيد ويعرف بعضهم بعضًا[258]. كما تعرض مدير الأمن للضرب في ميدان المحطة، واستفز

---

(250) من شهادة ميسرة عبد العزيز عبدون، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(251) من شهادة أحمد رجب، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(252) من شهادة أحمد رجب، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(253) من شهادة أحمد رجب، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011. ويمكن مشاهدة ذلك على الموقع الإلكتروني، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 1/ 2015: <http://www.youtube.com/watch?v=DnJVEiDb2ME>.

(254) من شهادة ميسرة عبد العزيز عبدون، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(255) من متابعات فريق البحث لمقاطع الفيديو عن الثورة المصرية في سوهاج والأقصر، سوهاج، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 1/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=_xbXSgOpnNI&feature=related>.

والأقصر، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 1/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=xyzo5Dr9u3w&feature=related>.

(256) من شهادة أحمد رجب، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(257) من شهادة أحمد عامر، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(258) يروي أحمد عامر أن له حوالى 13 قريبًا في الأمن، وأنهم تلقوا تعليمات بقتل قادة التظاهرات، إلا أن رجال الأمن اتفقوا على العمل على تفريق التظاهرة وعدم إطلاق النار على المحتجين لأنهم أهلهم، ولأن ذلك سيدخل أهالي الصعيد في اقتتال قبلي. من شهادة أحمد عامر، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

بشكل كبير. وعلى الرغم من ذلك، لم ترد قوات الأمن ولم تطلق النار، كي لا تخرج الأمور عن السيطرة[259].

اتجهت التظاهرة إلى مقر الحزب الوطني، وحاول بعض الشبان دخوله وتكسيره[260]، لكن بعضًا آخر من الشبان عمل على حمايته ومنع تكسيره[261]. إلا أن بعض الشبان أصرّ على تحطيمه بالحجارة، فقامت قوات الأمن برش المتظاهرين بخراطيم المياه[262]. بعد ذلك، جرت محاولة لاقتحام مديرية قسم الأمن[263] وحينها بدأت اشتباكات بين الأمن والمحتجين، استخدم فيها شباب من الأحياء الفقيرة زجاجات المولوتوف للتصدي لقوات الأمن. استمرت المواجهات حتى انسحب المحتجون من الميدان في مساء 28 كانون الثاني/ يناير[264]. كما انسحبت قوات الأمن من المدينة والأماكن العامة، كالبنوك والحدائق العامة والكنائس، فشُكِّلت لجان شعبية لحماية الممتلكات العامة[265]. لم تنسحب قوات الأمن من مبنى التلفزيون خوفًا من إعلان انشقاق أو إذاعة بيان معارض للنظام، بينما لاقى أهالي أسوان نزول الجيش إلى شوارع القاهرة بحماسة، لأنهم اعتبروا ذلك هزيمة للأمن، ولأن الجيش مؤسسة وطنية[266].

4- بين 29 كانون الثاني/ يناير و1 شباط/ فبراير: خطاب مبارك

صرح محافظ أسوان في 29 كانون الثاني/ يناير أن لا وجود لتظاهرات في أسوان، ما حدا بالمحتجين إلى التوجه نحو مبنى المحافظة والتظاهر أمامه. فرّقت

(259) من شهادة نجلاء بسيوني، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(260) من شهادة أحمد عامر، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(261) من متابعة فريق البحث، مقطع فيديو يوضح الحادثة كما رواها النشطاء، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/1/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=flHNk3XGv8I&feature=related>.

(262) من شهادة ميسرة عبد العزيز عبدون، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(263) من شهادة محيي الدين عبد الحميد، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(264) من شهادة نجلاء بسيوني، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(265) معلومات متقاطعة من شهادات أحمد عامر، ميسرة عبد العزيز عبدون ومحيي الدين عبد الحميد، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(266) من شهادة نجلاء بسيوني، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

قوات الأمن التظاهرة بالقوة، فاتجه جزء من الشباب إلى قطاع أسوان العسكري وقطعوا الطريق، ما دفع بقوات الأمن إلى النزول وضرب المتظاهرين وإلقاء قنابل الغاز المسيّلة للدموع. ثم انسحبت قوات الأمن المركزي بعد أن اشتبك معها أفراد من الجيش بالأيدي[267].

تابع الناشطون احتجاجاتهم ومعهم عدد كبير من الأهالي يوميًا منذ منتصف اليوم وحتى الليل[268]، ثم قاموا بحماية الأحياء من خلال اللجان الشعبية، إضافة إلى توزيع المنشورات التي تحض على الاحتجاج، وأدّوا بعض الفاعليات الفنية كمعرض رسوم ينتقد نظام مبارك، وأغان شعبية لاستقطاب الأهالي. وموّل هذه الفاعليات ناشطون سياسيون مقتدرون من المدينة[269].

5- بين خطاب مبارك في 1 شباط/ فبراير والتنحي

لاقى خطاب مبارك الثاني تعاطفًا من جزء كبير من الأهالي الموالين أو «الرماديين» في أسوان، وخرجت مسيرات مؤيدة له. وفي الوقت ذاته، استمرت التظاهرات المعارضة. أدّت العوامل القبلية بحساباتها وتوازناتها دورًا أساسًا في منع أي احتكاك بين الجانبين[270]، كما وقفت القوى السياسية، مثل حركة كفاية والإخوان المسلمين، إلى جانب الناشطين المستقلين[271].

انقلب الجزء المتعاطف مع مبارك إلى ناقم وحاقد عليه للوحشية التي تعامل معها الرجال المأجورون في «موقعة الجمل» مع المتظاهرين في ميدان التحرير بالقاهرة[272]. واستمرت التظاهرات المعارضة في الميدان بشكل محدود، بينما اختفت المسيرات المؤيدة لمبارك، وركز المحتجون على متابعة أخبار ميدان

(267) من شهادة الأمير محمود أمير، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(268) من شهادة أحمد عامر، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(269) من شهادة أحمد رجب، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(270) معلومات متقاطعة من شهادات أحمد عامر، الأمير محمود الأمير، محيي الدين عبد الحميد وميسرة عبد العزيز عبدون، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(271) من شهادة أحمد عامر، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(272) معلومات متقاطعة من جميع الشهادات السابقة.

التحرير في القاهرة، والنقاشات السياسية في ما بينهم[273]. كما تلقى المعارضون خطاب 10 شباط/ فبراير الذي توقع فيه المصريون تنحي مبارك بخيبة أمل كبيرة، وبتظاهرات استمرت حتى وقت متأخر من الليل[274]. لذلك، سافر عدد من الناشطين من أسوان إلى القاهرة للمشاركة في تظاهرات ميدان التحرير[275].

في يوم التنحي (11 شباط/ فبراير)، تلقى المحتجون في الميدان الخبر من التلفاز بفرحة عارمة واحتفالات استمرت حتى الصباح، وخرجت تظاهرات في المدينة أكثر حشدًا من التظاهرات السابقة كلها[276].

---

(273) معلومات متقاطعة من جميع الشهادات السابقة.

(274) معلومات متقاطعة من جميع الشهادات السابقة.

(275) من شهادة محمد علي بدري، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(276) معلومات متقاطعة من جميع الشهادات السابقة. يمكن مشاهدة تلك التظاهرات من خلال الموقع الإلكتروني، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 1/ 2015:

<http://www.youtube.com/watch?v=OT9S0WWzU0A>.

الفصل الخامس

عن «شباب الثورة»
أرقام ذات مغزى

قمنا، بالتعاون مع ناشطين من ثورة 25 يناير[1]، بجمع أسماء 333 شابًا عملوا على التحضير لتظاهرات 25 يناير وساهموا في العمل في شبكاتها التنظيمية، أو برزوا خلال الثورة ذاتها في عملهم التنظيمي القيادي. وأعددنا قوائم تتضمن معلومات عن تحصيلهم العلمي ونوع عملهم وانتمائهم السياسي. ولدينا أسباب كافية للاعتقاد أن القائمة تمثل عينة (كبيرة نسبيًا) من الشباب القياديين في ثورة 25 يناير الذين شكلوا نواتها الأساس. وتبيّن منها أن أغلبية هؤلاء الشباب حصلت على تعليم أكاديمي أو كانت طلابًا جامعيين في أثناء الثورة، وينتمي معظمهم إلى الطبقة الوسطى وغالبًا إلى فئات مؤهلة مهنيًا.

الناشطون في أغلبيتهم مسيّسون ومتأثرون بتيارات فكرية منوعة، إسلامية ويسارية وليبرالية وقومية وغيرها. لكنهم، خلافًا للأحزاب التي مثّلت تياراتهم في الماضي، نجحوا في تجاوز الأيديولوجيات إلى القيم الأخلاقية في السياسة، وإلى التعاون والاتفاق على هذا الأساس. ما كان في الإمكان التنظير لهذا الأمر في الماضي، لكن الشباب قدّموا الدليل على واقعيته. كان القسم الأكبر منهم غير حزبي، وإن كان عدد منهم منتميًا إلى أحزاب، أو مرّ من خلال حزب إسلامي أو يساري. بعضهم منظّم في روابط واتحادات شبابية وليس في أحزاب، وبعضهم الآخر ليس عضوًا في هذا ولا في ذاك، وهؤلاء سمّيناهم مستقلين. واعتبرنا في التقسيم بعض الناشطين إسلاميًا أو يساريًا، لأن هذا طابعه الفكري الذي صرّح به، أو عُرف به من خلال نشاطه داخل المجموعات الشبابية، لا لأنه عضو في حركة أو تنظيم. فهو مستقل حزبيًا إذا صح التعبير، لكننا صنّفناه يساريًا أو إسلاميًا أو غيره.

ثمة تمييز قمنا به بين «إخوان» وشباب الإخوان، والحديث في الحالين عن

---

(1) جمعت الأسماء بالتعاون مع عبد الرحمن فارس وسامح البرقي مما عرفوه شخصيًا قبل الثورة وخلالها، وبوساطة اتصالاتهما مع ناشطين آخرين خارج مصر وداخلها.

أعضاء في حركة الإخوان المسلمين في حينه. لكن الذين صُنّفوا هنا بصفتهم شباب الإخوان انتموا إلى المجموعة التي عملت بشكل مستقل من دون أن تلتزم بالضرورة قرارات مكتب الإخوان. انشقت أغلبية هذه المجموعة من الإخوان، أو فُصلت من التنظيم بعد الثورة. أما الذين صنفوا «إخوان» فهم شباب أيضًا بالطبع، لكنهم عملوا من خلال القنوات التنظيمية المعروفة في الجماعة، ولم يكونوا جزءًا من المجموعة التي سُمّيت لاحقًا شباب الإخوان، التي عملت باستقلال، واختلفت مع القيادة التنظيمية، وما لبثت أن دخلت في صراع معها.

الجدول (5-1)

قائمة بمجموعة من شباب ثورة 25 يناير

الاسم	الانتماء	المحافظة	الوظيفة	المؤهل
إبراهيم الهضيبي	إسلامي مستقل ترك الإخوان قبل الثورة	الجيزة	باحث	بكالوريوس علوم سياسية
إبراهيم اليماني	إخوان	القاهرة	طالب	بكالوريوس طب
إبراهيم صالح	مستقل	الفيوم	طالب	كلية الهندسة
البراء أشرف	مستقل	الجيزة	صاحب شركة إنتاج	بكالوريوس إعلام
الصاوي مبروك	شباب الإخوان	الجيزة	كيميائي بمرفق القاهرة	بكالوريوس علوم
إنجي حمدي	6 أبريل	القاهرة	مذيعة	بكالوريوس إعلام
إسراء عبد الفتاح	ليبرالية	بنها	حقوقية	
إسلام لطفي	شباب الإخوان	القاهرة	حقوقي	ليسانس حقوق
إسماعيل الإسكندراني	مستقل	الإسكندرية	صحافي وباحث	ليسانس آداب
إيمان البديني	إسلامية مستقلة	القاهرة	مهندسة	بكالوريوس هندسة
إيمان حسان	حملة دعم البرادعي	الإسكندرية	صاحبة صالون تجميل	
إيمان عبد المنعم	مستقلة	الجيزة	صحافية	إعلام الأزهر
إيمان محمد	مستقلة	القاهرة	طالبة	

يتبع

تابع

إيناس المعصراوي	مستقلة	بورسعيد	حقوقية	
أحمد الجعلي	شباب الإخوان	الجيزة	طبيب نفسي	بكالوريوس طب
أحمد الدروي[2]	ضابط شرطة سابق	القاهرة	مدير الرعاية الرياضية بشركة اتصالات	بكالوريوس علوم شرطية
أحمد الشواف	مستقل	الجيزة	طالب	كلية الهندسة
أحمد الشوربجي	شباب الإخوان	الجيزة	مهندس	بكالوريوس هندسة
أحمد المصري	شباب الإخوان	الإسكندرية	طالب	كلية التجارة
أحمد أبو خليل	إسلامي مستقل	القاهرة	إنتاج أفلام وثائقية	ليسانس دار العلوم
أحمد أبو ذكري	مستقل	بني سويف	مشرف مبيعات	بكالوريوس تجارة
أحمد أبو هيبة	شباب الإخوان	القاهرة	إعلامي	بكالوريوس هندسة
أحمد أسامة	شباب الإخوان	القاهرة	مهندس	بكالوريوس هندسة
أحمد بهاء	شباب الإخوان	الجيزة	مهندس	بكالوريوس هندسة
أحمد بهاء الدين	شباب الإخوان	الجيزة	طالب	حاسبات ومعلومات
أحمد حرارة[3]	مستقل	الجيزة	طبيب أسنان	بكالوريوس طبيب أسنان
أحمد حمدي فريد	شباب الإخوان	القاهرة	مشرف مبيعات	بكالوريوس تجارة
أحمد دومة[4]	شباب من أجل العدالة والحرية	البحيرة	طالب	كلية الحقوق
أحمد رجب النادي	شباب الإخوان	الجيزة	استشاري تدريب	بكالوريوس تجارة
أحمد زهران	مستقل	الجيزة	صاحب شركة	بكالوريوس إدارة

يتبع

(2) قتل في سورية بعد أن توجّه إلى هناك وانضم إلى إحدى الجماعات المقاتلة ضد النظام السوري.

(3) فقد عينه اليمنى في جمعة الغضب، واليسرى في حوادث 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(4) في سجون النظام منذ ما بعد الانقلاب.

تابع

أحمد زين	مستقل	الجيزة	إعلامي	ليسانس دار العلوم
أحمد سالم	شباب الإخوان	الجيزة	مدير شركة	بكالوريوس علوم
أحمد سعد	شباب من أجل العدالة والحرية	الفيوم	طالب	كلية الحقوق
أحمد سمير	شباب الإخوان	القاهرة	صحافي	ليسانس آداب
أحمد سمير	شباب من أجل العدالة والحرية		طالب	
أحمد شاهين	مستقل	طنطا	صيدلي	
أحمد عادل	مستقل	الجيزة	استشاري تدريب	بكالوريوس تجارة
أحمد عبد الحميد حسين	مستقل	الجيزة	باحث	بكالوريوس علوم
أحمد عبد الجواد	شباب الإخوان	القاهرة	مدير شركة	بكالوريوس تجارة
أحمد عزت	الاشتراكيون الثوريون	الفيوم	محامي حقوقي	ليسانس حقوق
أحمد عقيل	شباب الإخوان	القاهرة	صيدلي	بكالوريوس صيدلة
أحمد عيد	حزب الجبهة	القاهرة		
أحمد ماهر	شباب 6 أبريل	القاهرة	مهندس	بكالوريوس هندسة
أحمد محسن	شباب الإخوان	الفيوم	طبيب	بكالوريوس طب
أحمد محمود ميلاد	حزب الغد	البحيرة	محامي حقوقي	ليسانس حقوق
أحمد مزروع	مستقل	طنطا	طالب	
أحمد مصطفي نحيب	مستقل	السويس	معيد في الجامعة	
أحمد نجيب	مستقل	القاهرة	مدير التبادل بمؤسسة أميدإيست	ليسانس آداب
أحمد نزيلي	شباب الإخوان	القاهرة	مدير مبيعات	بكالوريوس تجارة
أروى مرعي	ست البنات	القاهرة	طالبة	
أسامة المهدي	شباب الإخوان	القاهرة	تاجر	بكالوريوس تجارة
أسامة جاويش	شباب الإخوان	دمياط	طبيب أسنان	بكالوريوس طب أسنان
أسامة جمال عبد الهادي	شباب الإخوان	القاهرة		الاقتصاد والعلوم السياسية

يتبع

تابع

أسامة طلبة[5]	شباب الإخوان		طالب	كلية الطب
أسماء البلتاجي[6]	شباب الإخوان	القاهرة	طالبة	الثانوية
أسماء أنور شحاتة	شباب الإخوان	المنوفية	صحافية	
أسماء محفوظ	6 أبريل	القاهرة		بكالوريوس تجارة
أشرف سعيد حسن	6 أبريل	القاهرة	صاحب ورشة	
أشرف مالكي	شباب الإخوان	القاهرة	طبيب أسنان	بكالوريوس طب الأسنان
أكرم الإيراني	حزب العمل	القاهرة		
أمل شرف	6 أبريل			
أمنية عطا الله	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طالبة	
أنس السلطان	مستقل	القاهرة	إمام أزهري	ليسانس الشريعة
باسم الشربيني	شباب الإخوان	الدقهلية	مدير تنفيذي	بكالوريوس علوم
باسم صبري	مستقل	الجيزة	صحافي	
باسم فتحي	6 أبريل	القاهرة	باحث	
باسم كامل	حملة دعم البرادعي	القاهرة	مهندس	بكالوريوس هندسة
باهو بخش	تيار التجديد الاشتراكي	القاهرة	-	علوم سياسية - الجامعة الأميركية
براء مجدي	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طالب	
بلال دياب	حزب الغد	القاهرة	طالب	
بلال علاء	مستقل	الدقهلية	طالب	
بلال فضل	مستقل	الجيزة	كاتب	بكالوريوس الإعلام

يتبع

(5) حكم بالسجن بعد الانقلاب، ولا يزال مسجونًا.

(6) استشهدت في مجزرة رابعة.

تابع

بهاء إبراهيم	شباب الإخوان	الجيزة	صحافي	ليسانس آداب
بهاء السنوسي[7]	مستقل	الإسكندرية	محاسب	بكالوريوس تجارة
بيسان كساب	الاشتراكيون الثوريون	القاهرة	صحافية	
بيشوي تمري	مستقل	القاهرة	طالب جامعي	
تامر قناوي		قنا		
تامر وجيه	تيار التجديد الاشتراكي	القاهرة	باحث	الاقتصاد والعلوم السياسية
تهاني لاشين	يسارية			
جعفر الزعفراني	شباب الإخوان	الإسكندرية	استشاري تدريب	بكالوريوس تجارة
جيهان شعبان	تيار التجديد الاشتراكي	القاهرة	صحافية	إعلام
حازم عبد الحميد		القاهرة	مصور صحافي	
حامد شريت	شباب الإخوان	أسيوط	طالب	
حبيبة العوضي	مستقلة	القاهرة	باحثة	كلية البنات
حبيبة أحمد عبد العزيز	شباب الإخوان	القاهرة	صحافية	
حسام الحملاوي	الاشتراكيون الثوريون	القاهرة	مدون ومصور	الجامعة الأميركية
حسام الصياد	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طالب	
حسام الهندي	مستقل	القاهرة	صحافي	
حسام بهجت	يساري	القاهرة	حقوقي	ليسانس حقوق
حسام سرحان	مستقل	دمياط	مصمم	
حسام مؤنس	حزب الكرامة	القاهرة		
حسن البنا	شباب الإخوان	أسيوط	طالب	
حسن البنا مبارك	شباب من أجل العدالة والحرية	الفيوم	طالب	كلية الإعلام
حسن خطيري	شباب الإخوان	الفيوم	مشرف مبيعات	بكالوريوس تجارة

يتبع

(7) استشهد في حوادث محمد محمود الأولى.

تابع

حسن علي	مستقل	القاهرة	تاجر	معهد متوسط
حسين جلبانة	مستقل	العريش	صحافي	جامعة قناة السويس
حسين حلمي [8]	شباب من أجل العدالة والحرية		عامل	
حليم حنيش	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طالب	الحقوق
حمادة الكاشف	اتحاد الشباب التقدمي	القاهرة		
حمادة فتحي	الإخوان	القاهرة	صحافي اقتصادي	دراسات عربية
حنان كمال	يسارية	الجيزة	صحفية	
حنان مجدي الليثي	إسلامية مستقلة	القاهرة	مهندسة	بكالوريوس هندسة
حيدر يوسف	شباب الإخوان	الجيزة	مشرف مبيعات	بكالوريوس تجارة
خالد السيد	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	مهندس	بكالوريوس هندسة
خالد تليمة	اتحاد الشباب التقدمي	القاهرة		
خالد عبد الحميد	تيار التجديد الاشتراكي	القاهرة	مدير في مركز دعم تقانية المعلومات	حاصل على ثانوية عامة
خالد علي	حزب العيش والحرية تحت التأسيس	القاهرة	محام/ ناشط في مجال حقوق الانسان	
خالد فودة	6 أبريل	الدقهلية	طالب	كلية الإعلام
خالد منصور	إسلامي سلفي، مستقل	القاهرة	رجل أعمال	بكالوريوس هندسة
خطاب سيد خطاب	الإخوان	الجيزة	عامل	دبلوم متوسط
داليا رضوان	يسارية	الإسكندرية	طالبة	
داليا عبد الحميد	يسارية	القاهرة	حقوقية	بكالوريوس صيدلة
داليا موسى	تيار التجديد الاشتراكي	القاهرة		ليسانس دار العلوم

يتبع

(8) فقد إحدى عينيه في أيام ثورة يناير.

تابع

دعاء الشامي	مستقلة	الجيزة	صحافية	بكالوريوس إعلام
رابحة سيف علام	مستقلة	الجيزة	باحثة	الاقتصاد والعلوم السياسية
راجية عمران	يسارية	القاهرة	حقوقية	ليسانس الحقوق
رامي رؤوف	يساري		باحث في مجال الحريات الرقمية والأمان الرقمي	
رامي صبري	يساري	الفيوم	صيدلاني	بكالوريوس صيدلة
رائدة نجيب	إسلامية	الجيزة	صحافية	ليسانس آداب
رباب المهدي	يسارية	الجيزة	أستاذة جامعية	بكالوريوس علوم سياسية
رشا سعد	مستقلة	الجيزة	طالبة	المعهد العالي للحاسبات والكمبيوتر
رشا عزب	يسارية	القاهرة	صحافية مستقلة	
رنا فاروق	حزب الإصلاح والتنمية	القاهرة		
ريهام عاطف سعود	مستقلة	القاهرة	صحافية	
زياد العليمي	حملة دعم البرادعي	القاهرة	محامي	ليسانس حقوق
زياد علي	ليبرالي	الجيزة	رجل أعمال	بكالوريوس اقتصاد
زينب مهدي(9)	مستقلة	القاهرة	طالبة	كلية اللغة العربية
سارة جمال	6 أبريل	القاهرة	صحافية	
سارة رمضان	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طالبة	التجارة
سارة عادل	6 أبريل	البحيرة	طالبة	
سارة علاء	شباب الإخوان	الدقهلية	طالبة	
سارة محمد	مستقلة	القاهرة	طالبة	كلية الإعلام
سالي تومة	حملة دعم البرادعي	القاهرة	طبيبة نفسية	بكالوريوس طب
سامح البرقي	شباب الإخوان	القاهرة	حقوقي	بكالوريوس علوم

يتبع

(9) توفيت منتحرة في عام 2015.

تابع

سامح سمير	يساري		محامي	
سامح نجيب	الاشتراكيون الثوريون	القاهرة	أستاذ جامعي	الجامعة الأميركية
سلافة مجدي	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	صحافية	
سلمى عقل	حملة دعم البرادعي	الجيزة	طالبة	
سمر سلامة	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طالبة	
سمية الشواف	شباب الإخوان	الجيزة	طالبة	كلية الآداب
سمية عادل	إسلامية مستقلة	الإسكندرية	محامية	ليسانس الحقوق
سناء سيف	يسارية	الجيزة	طالبة	المرحلة الثانوية
سهام شوادة	مستقلة	الغربية	صحافية	
سيد أبو العلا		الجيزة	محامي	ليسانس الحقوق
سيد عبد الله	إخوان	القاهرة	صاحب شركة	بكالوريوس علوم
شادي الغزالي حرب	حملة دعم البرادعي	القاهرة	طبيب	بكالوريوس طب
شروق الشواف	شباب الإخوان	الجيزة	-	
شريف أيمن	شباب الإخوان	القاهرة	طالب	كلية التجارة
شمس الفخاخري	شباب من أجل العدالة والحرية	الإسكندرية	مدرّس	
شهاب عبد الحميد	حزب الجبهة			
شوقي رجب	حزب العمل	الغربية		
شيماء أحمد محمد	شباب الإخوان	الإسكندرية	موظفة حكومية	ليسانس الآداب
شيماء حامد	مستقلة	الجيزة	كيميائية	بكالوريوس علوم
شيماء حمدي	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	صحافية	
شيماء ربيع خليفة	مستقلة	الجيزة	كيميائية	بكالوريوس علوم
صفوان محمد	حملة دعم البرادعي	الإسكندرية		

يتبع

تابع

صلاح الدين أيمن	شباب الإخوان	أسيوط	طالب	كلية الهندسة
صلاح جلال	الإخوان	الجيزة	شاعر	المعهد العالي للخدمة الاجتماعية
ضياء الصاوي	حزب العمل	القاهرة		
طارق الخولي	6 أبريل	القاهرة	محامي	ليسانس الحقوق
طارق الديري	الإخوان	بني سويف	رجل أعمال	بكالوريوس تجارة
طارق عبد الجواد	شباب الإخوان	القاهرة	مدير مبيعات	
عبد الرحمن الهلباوي	إسلامي	القاهرة	رجل أعمال	
عبد الرحمن جاد	مستقل	أسيوط	باحث	الاقتصاد والعلوم السياسية
عبد الرحمن زيدان	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طالب	الحقوق
عبد الرحمن عاطف مرزوق(١٥)	6 أبريل	بني سويف	طالب ثانوي	
عبد الرحمن عز	6 أبريل	القاهرة		
عبد الرحمن فارس	مستقل	الفيوم	صحافي	ثانوية تجارية
عبد الرحمن يونس	شباب الإخوان	بني سويف		
عبد المنعم محمود	مستقل	الإسكندرية	صحافي	ليسانس الحقوق
عبد الرحمن الزغيمي	يساري	القاهرة	مهندس	بكالوريوس هندسة
عبد الرحمن السيد	مستقل	القاهرة	مدير شركة	بكالوريوس تجارة
عبد الرحمن سمير	حملة دعم البرادعي	القاهرة		

يتبع

(10) فقد عينه في 28 كانون الثاني/ يناير 2011.

تابع

عبد الرحمن منصور	كلنا خالد سعيد	القاهرة	طالب	ليسانس آداب إعلام
عبد الرحمن هريدي	شباب الإخوان	القاهرة	مدير شركة تسويق عقارات	بكالوريوس تجارة
عبد الرحمن يوسف	حملة البرادعي	القاهرة	شاعر وكاتب	بكالوريوس الشريعة
عبد الله الكريوني	الإخوان	القاهرة	طبيب	بكالوريوس طب
عبد الله سعداوي	6 أبريل	الجيزة	طالب	كلية الحقوق
عبد الله طاهر	مستقل	الفيوم	–	
عبد الله عون	مستقل	الجيزة	طالب	جامعة الكويت
عبد الله مضر	6 أبريل	أسيوط	طالب	
عبد المنعم إمام	حزب الجبهة	الغربية	تاجر	
عبير السعدي	مستقلة	القاهرة	صحافية	
عبير سعد	مستقلة	الجيزة	مصممة	بكالوريوس المعهد العالي للكمبيوتر
عثمان الشرقاوي	الإخوان	المنوفية	مهندس	بكالوريوس هندسة
عفاف ممدوح	6 أبريل	القاهرة	طالبة	
علا شهبة	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	مدربة ومستشارة على تقنية التربية التفاعلية	التجارة – ماجستير أنثروبولوجي
علاء عبد الفتاح(11)	يساري مستقل	القاهرة	مطور برامج مفتوحة المصدر	بكالوريوس علوم
علي الرجّال	يساري	الإسكندرية	باحث	
علي أبو النيل	مستقل	القاهرة	صيدلاني	بكالوريوس صيدلة
علي خفاجي	شباب الإخوان	القاهرة	مشرف مبيعات	بكالوريوس تجارة
علي عبد المنعم	مستقل	الجيزة	صحافي	بكالوريوس إعلام

يتبع

(11) اعتقل وحكم عليه بالسجن بعد الانقلاب.

تابع

علي مصطفى المشد	شباب الإخوان	القاهرة	طبيب	بكالوريوس طب
عماد عرب	مستقل	المنوفية	صاحب شركة	
عماد معتز	شباب الإخوان	الجيزة	صاحب شركة	بكالوريوس الخدمة الاجتماعية
عمار البلتاجي	شباب الإخوان	القاهرة	طالب	طب الأسنان
عمار عاطف	مستقل	الفيوم	طالب	
عمر أحمد موسى	مستقل	القليوبية	مهندس	
عمرو القاضي	مستقل	القاهرة	ممثل	أكاديمية الفنون
عمرو صلاح	حملة دعم البرادعي	القاهرة		
عمرو صلاح الدين	شباب الإخوان	القاهرة	طبيب	بكالوريوس طب
عمرو عز	شباب 6 أبريل	القاهرة	محامي	ليسانس الحقوق
عمرو عزت	يساري	الجيزة	صحافي وحقوقي	بكالوريوس هندسة
عمرو مجدي	مستقل	القاهرة	باحث	بكالوريوس طب
عواطف سعد	مستقلة	الجيزة	مدربة	بكالوريوس علوم
غادة نجيب	مستقلة	القاهرة	-	
فاتن الوكيل	6 أبريل	القاهرة	طالبة	كلية الإعلام
فادي اسكندر	حزب الكرامة			
فاطمة الوكيل	حزب العمل			
فاطمة سراج	يسارية	القاهرة	محامية	ليسانس الحقوق
قاسم هارون	6 أبريل	الفيوم		
قطب حسنين	حزب الغد	الإسكندرية		
كريم الشاعر	6 أبريل	القاهرة		
كريم رضا	ناشط عمالي	القاهرة	عامل	
ماريان فايق	مستقلة	القاهرة		

يتبع

تابع

مالك عدلي	مستقل	القاهرة	محامٍ/ ناشط في مجال حقوق الأنسان	
ماهينور المصري[12]	الاشتراكيون الثوريون	الإسكندرية	محامية	ليسانس الحقوق
مجاهد شرارة	إسلامي	القاهرة	صحافي	بكالوريوس التربية
مجدي سعد	شباب الإخوان	القاهرة	استشاري تسويق	بكالوريوس تجارة
محب دوس	أندية الفكر الناصري			
محمد الباقر	إسلامي	القاهرة	محامٍ	ليسانس الحقوق
محمد البعلي	شيوعي	القاهرة	صحافي	ليسانس دار العلوم
محمد الخليلي	مستقل	القاهرة	موظف	ليسانس دار العلوم
محمد الديب	رابطة فناني الثورة	البحيرة	ممثل مسرحي	
محمد السايس		الغربية		
محمد السباعي	مستقل	الشرقية	مندوب مبيعات	بكالوريوس الصيدلة
محمد السيد[13]	الإخوان	الجيزة	صاحب شركة كمبيوتر	بكالوريوس هندسة
محمد القصاص	شباب الإخوان	القاهرة	إعلامي	ليسانس دار العلوم
محمد المهندس	شباب الإخوان	القاهرة	مهندس	بكالوريوس هندسة
محمد أبو الغيط	مستقل	أسيوط	صحافي	بكالوريوس طب
محمد بدوي	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طبيب أسنان	بكالوريوس طب أسنان
محمد جلال[14]	مستقل	بني سويف	مبرمج	
محمد جمال	مستقل	المنيا	مدير مبيعات	
محمد حسن سليمان	شباب الإخوان	القاهرة	مهندس	بكالوريوس هندسة
محمد خيري جميل	الإخوان	الفيوم		بكالوريوس الحاسبات والمعلومات
محمد رضا	مستقل	دمياط	موظف حكومة	

يتبع

(12) حكم عليها بالسجن بعد الانقلاب.

(13) استشهد في مجزرة رمسيس بعد الانقلاب في 16 آب/ أغسطس 2013.

(14) فقد عينه في 28 كانون الثاني/ يناير 2011.

تابع

محمد رمضان	ليبرالي	القاهرة	مخرج	معهد السينما
محمد سامي	6 أبريل	القاهرة	مهندس	بكالوريوس هندسة
محمد سوكا	ألتراس أهلاوي	القاهرة	طالب	
محمد شمس	شباب الإخوان	الجيزة	مهندس	بكالوريوس هندسة
محمد صلاح	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	محاسب	بكالوريوس تجارة
محمد صلاح الجبالي	إخوان	القاهرة	مهندس	بكالوريوس هندسة
محمد عادل	6 أبريل	الدقهلية	طالب	
محمد عباس	شباب الإخوان	الجيزة	أعمال حرة	بكالوريوس تجارة
محمدعبدالسلام عجمي	مستقل	الفيوم	معيد في جامعة الأزهر	بكالوريوس تجارة
محمد عبد العزيز	أندية الفكر الناصري	القاهرة		
محمد عثمان	شباب الإخوان	الجيزة	صيدلاني	بكالوريوس صيدلة
محمد عرفات	مستقل	القاهرة		
محمد عطية الشاعر	مستقل	الدقهلية		
محمد عفان	شباب الإخوان	القاهرة	طبيب	بكالوريوس طب
محمد علي مبارك	مستقل	الدقهلية	نجار	–
محمد عواد	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	عامل	شهادة متوسطة
محمد غزلان	مستقل	الجيزة	مدير مبيعات	بكالوريوس تجارة
محمد مجدي	إسلامي	القاهرة	أزهري	
محمد محمود	شباب 6 أبريل	البحيرة	صحافي	
محمد مصطفى	الإخوان	القاهرة	صحافي	بكالوريوس إعلام
محمد ناجي	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طالب	التجارة – جامعة حلوان
محمد وليد	ألتراس أهلاوي	القاهرة	استشاري تسويق	بكالوريوس طب

يتبع

تابع

محمود الششتاوي	مستقل	طنطا	عامل	-
محمود أبو الفضل	شباب الإخوان	الجيزة	مونتير	ليسانس دار العلوم
محمود زايد	شباب من أجل العدالة والحرية		طالب	جامعة حلوان
محمود سامي	شباب 6 أبريل	القاهرة		
محمود سنوسي	إخوان	الجيزة	محاسب	بكالوريوس تجارة
محمود صلاح الجارحي	إخوان مسلمين	بني سويف	مدير مبيعات	
محمود عفيفي	شباب 6 أبريل	بنها		
محمود علية	مستقل	الإسكندرية	طالب	كلية الحقوق
محمود موسى	6 أبريل	الفيوم	مدرب	
محمود ياسين	6 أبريل	كفر الشيخ	طالب	
مدحت شاكر	6 أبريل	الجيزة	عامل	
مديحة قرقر	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	مهندسة	بكالوريوس هندسة
مروة فاروق	تيار التجديد الاشتراكي	القاهرة	محامية	ليسانس الحقوق
مريم الزعفراني	إسلامية	الإسكندرية	مدربة	بكالوريوس علوم الأزهر
مريم مضر	الإخوان	أسيوط	طالبة	
مصطفى الصاوي(15)	شباب الإخوان	الجيزة	مصمم بشركة مقاولات	بكالوريوس تجارة
مصطفى النجار	حملة دعم البرادعي	القاهرة	طبيب أسنان	بكالوريوس طب أسنان
مصطفى سينجر	يساري	سيناء	صحافي	
مصطفى شوقي	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	مهندس	بكالوريوس هندسة
مصطفى فؤاد	6 أبريل	القاهرة	طالب	

يتبع

(15) أول شهيد في كوبري قصر النيل في جمعة الغضب في 28 كانون الثاني/ يناير 2011.

تابع

مصطفى محمود	فنان مستقل	الجيزة	مطرب وصاحب شركة	بكالوريوس تجارة
مصطفى ماهر	6 أبريل	القاهرة	طالب	
مصعب الجمال	شباب الإخوان	الجيزة	مهندس	بكالوريوس هندسة
مصعب أحمد	مستقل	الجيزة	مطور برامج	
مصعب رجب	شباب الإخوان	الشرقية	طالب	
معاذ عبد الكريم	شباب الإخوان	الجيزة	صيدلاني	بكالوريوس صيدلة
منة شرف الدين	6 أبريل	القاهرة	صحافية	
منى سيف	يسارية	الجيزة	كيميائية	بكالوريوس علوم
منى شاهين	حزب الإصلاح والتنمية	القاهرة	موظفة في السفارة الألمانية	
مينا دنيال(16)	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	عامل	دبلوم متوسط
ناجي كامل	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	مهندس	بكالوريوس هندسة
نادر السيد	مستقل	الجيزة	لاعب كرة	بكالوريوس التربية الرياضية
ناصر عبد الحميد	حملة دعم البرادعي	الغربية	مهندس	بكالوريوس هندسة
ندى طعيمة	6 أبريل	البحيرة		
نسمة زغلول العشماوي	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طالبة	
نهال الميرغني	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	موظفة إدارية	المعهد العالي للتعاون
نوارة نجم	مستقلة	القاهرة	صحافية	ليسانس الآداب
نور حمدي	شباب من أجل العدالة والحرية	المنوفية	مهندس	بكالوريوس هندسة
نورا يونس	ليبرالية	القاهرة	صحافية	
هاشم يحيى	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طالب	اقتصاد وعلوم سياسية

يتبع

(16) استشهد في مجزرة ماسبيرو.

تابع

هاني الجمل	مستقل	القاهرة	معيد	كلية الهندسة
هاني محمد الشناوي[17]	الإخوان	الجيزة	صاحب شركة	بكالوريوس علوم
هاني محمد طه	مستقل	الإسماعيلية	مدرس	
هاني محمود	شباب الإخوان	الجيزة	مدير بقناة الرسالة	ليسانس دار العلوم
هبة عبد الجواد	إسلامية مستقلة	الجيزة	مهندسة	بكالوريوس هندسة
هدير محمد	6 أبريل	القاهرة	طالبة	
هند مجدي	مستقلة	طنطا	صحافية	
هند محسن	مستقلة	القاهرة	صحافية	بكالوريوس تجارة
هيثم جبر	الاشتراكيون الثوريون	القاهرة	صحافي	الاقتصاد والعلوم السياسية
هيثم صلاح	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طالب	كلية التجارة
هيثم محمدين	الاشتراكيون الثوريون	القاهرة	محام	ليسانس حقوق
وائل جمال	الاشتراكيون الثوريون	القاهرة	صحافي	اقتصاد وعلوم سياسية
وائل خليل	الاشتراكيون الثوريون	الجيزة	استشاري تكنولوجيا معلومات	بكالوريوس هندسة
وائل عادل	أكاديمية التغيير	القاهرة	أعمال حرة	بكالوريوس هندسة
وائل عباس	مستقل	القاهرة	صحافي	ليسانس آداب
وائل غنيم	كلنا خالد سعيد	القاهرة	المدير الإقليمي لتسويق منتوجات غوغل بالشرق الأوسط	بكالوريوس هندسة
وسام البكري	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طالب	كلية التجارة
وسام عطا	شباب من أجل العدالة والحرية	الغربية	طالب	كلية التجارة
وفاء سعد	مستقلة	الجيزة	طالبة	بكالوريوس تجارة

يتبع

(17) استشهد في مجزرة 6/ 10/ 2013 بعد الانقلاب. وهو من عُرِف بصاحب الرأس المتفجر.

تابع

وليد الحداد	الإخوان	الجيزة	مدير مبيعات	بكالوريوس تجارة
وليد أحمد شوقي	6 أبريل	الدقهلية	طبيب أسنان	بكالوريوس طب أسنان
وليد خيري	عصمتيون	القاهرة	محامٍ	ليسانس آداب
وليد عبدالرؤوف	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	محامٍ	ليسانس حقوق
وليد محمد السيد	الإخوان	القاهرة	مدير مركز تعليمي	ليسانس دار العلوم
ياسر السيد	الإخوان	الجيزة	صاحب شركة	بكالوريوس تجارة
ياسر الهواري	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة		
ياسر أحمد	الإخوان	الجيزة	رجل أعمال	ليسانس دار العلوم
ياسر صابر	الإخوان	الجيزة	مهندس	بكالوريوس هندسة
ياسمين الجيوشي			صحافية	
يحيى متولي	مستقل	القاهرة		
يسرا نجاتي	مستقلة	القاهرة	طالبة	
يوسف رامز	يساري	الإسكندرية	صحافي وباحث	
يوسف شعبان	الاشتراكيون الثوريون	الإسكندرية	صحافي	الفنون الجميلة
يوسف عادل	6 أبريل	الغربية		بكالوريوس زراعة
يوسف محمد يوسف	مستقل	الفيوم	طالب	كلية الهندسة

يُبيّن الجدول (5-2) توزيع أفراد المجموعة أعلاه بحسب المهنة. ويُلاحظ أن أغلبيتهم الساحقة من المتعلمين أصحاب الدرجات الجامعية أو الطلاب أو المهتمين بالشأن العام بحكم تعريف عملهم، كما في حالة الحقوقيين والصحافيين. ويمكن تصنيف أغلبيتهم الساحقة بأنها منتمية إلى الطبقات المدينية الوسطى:

الجدول (5-2)

توزيع شباب ثورة 25 يناير بحسب المهنة

المهنة	العدد	النسبة المئوية
طالب	66	19.8
صحافي	43	12.9
مهندس	25	7.5
تاجر/ رجل أعمال/ صاحب شركة	18	5.4
مدير	16	4.8
محام	17	5.1
طبيب	14	4.2
استشاري ومدرب	10	3.0
باحث	10	3.0
صيدلاني/ كيميائي	10	3.0
إعلامي	9	2.7
عامل	7	2.1
حقوقي	7	2.1
أستاذ جامعي/ مدرس/ معيد	6	1.8
فنان	6	1.8
مشرف/ مندوب مبيعات	6	1.8
موظف	5	1.5
محاسب	3	0.9
مبرمج	3	0.9
مهني	3	0.9
مصمم	3	0.9
أزهري	3	0.9
رياضي	1	0.3
مهنة غير محددة	42	12.6
المجموع	333	100

في ما يتعلّق بالتقسيم السياسي والتنظيمي للمجموعة، نلاحظ أن المجموعة الأكبر تتألف من ناشطين يعرّفون أنفسهم بأنهم مستقلون بنسبة 26.4 في المئة، يمكن أن يضاف إليها نسبة 5.7 في المئة إضافية تتألف ممن يعرّفون أنفسهم يساريين من دون تصنيف حزبي، وحوالى 3 في المئة من الإسلاميين من دون تصنيف حزبي، وبعض الليبراليين. وإذا أضفنا اتحادات شبابية ديمقراطية، مثل 6 أبريل وحركة شباب من أجل العدالة والحرية، وهي حركة ثورية ذات طابع ديمقراطي ليبرالي أيضًا، فسنجد أن الأغلبية الساحقة تتألف من غير الحزبيين. أما المنظمون حزبيًا فيأتون غالبًا من الإسلاميين واليسار، مع نسبة صغيرة من الأحزاب القومية والليبرالية. وذُكِرت هنا الأحزاب التي مثّلها شباب بمبادرتهم، أو جرى إيفادهم من الأحزاب للتنسيق مع الشباب، وهذا لا يعكس بالضرورة مقدار مشاركة الأحزاب المذكورة في الحراك الثوري.

المجموعة الثانية من حيث الحجم، بعد المستقلين، هي أعضاء الحركات الشبابية المستقلة (6 أبريل، شباب من أجل الحرية والعدالة، حملة دعم البرادعي، اتحاد الشباب التقدمي، كلنا خالد سعيد). أما المجموعة الثالثة من حيث العدد فهي شباب الإخوان، وتمثل نسبة 18.3 في المئة، الذين ميّزناهم من الإخوان الذين يمثّلون 6.3 في المئة. كانوا جميعًا شبانًا من أعضاء حركة الإخوان المسلمين عند اندلاع الثورة (مجموعهم 24.6 في المئة).

أما إذا نظرنا إلى التيارات بشكل عام، فسنجد في مجموعة شباب الثورة كتلًا كبيرة من الإسلاميين والليبراليين واليساريين، وأعتقد جازمًا أن الحدود بين الأيديولوجيات لم تكن واضحة بحدّة، وأن الحدود في ما بينها طمست بالتدرج خلال العمل المشترك بين الشباب. إن اتفاق هؤلاء على أهداف الثورة، بشكل عابر للأيديولوجيات التي نشأوا عليها أو التي جذبتهم في الجامعة أو في مكان غير الجامعة في مرحلة الاهتمام بالشأن العام، هو برأيي دليل على إمكانية تشكّل تيار سياسي مركزي على الساحة العربية، فيه عناصر من الفكر الديمقراطي الليبرالي (الديمقراطية والحقوق السياسية والحريات المدنية) ومن الفكر اليساري (العدالة الاجتماعية)، مع محاولة البناء على تقاليد التاريخ العربي الإسلامي، والانتماء إلى الحضارة العربية الإسلامية، والتزام القضايا العربية. ولا يمثل هذا التيار أصولية دينية متطرفة، ولا علمانية متطرفة معادية للدين والمتدينين.

ينتمي الشباب الذين خرجوا إلى الميادين العربية في عام 2011 إلى هذا النمط من التفكير في رأيي، أو قاد التفاعل بينهم، وتفاعلهم مع الواقع، إلى إنتاج طلائع هذا التفكير التي قطع تطورها الطبيعي الصراع الديني العلماني بين القوى الحزبية القديمة ودخول الجيوش ساحة العمل السياسي وردات الفعل عليها. وكان رأينا منذ فترة طويلة أن الأيديولوجيات المنعزلة، الإسلامية أو القومية أو اليسارية أو الليبرالية، كل على حدة، فقدت إمكان قيادة المجتمع العربي نحو التغيير، وأن البديل سينشأ من تفاعل عناصر ثقافية وقيمية الطابع من هذه كلها، وسيكون قادرًا على الجمع بين ما يفيد منها كلها لتتمكن من طرح البديل[18]. ونرى أن الاستقطاب العلماني الإسلامي، والدور السلبي للجيش في التحول الديمقراطي، وفشل الأحزاب القديمة في المرحلة الانتقالية بعد الثورات، عوامل تُعيد طرح هذا البديل. وسيقوم بهذه المهمة عمليًا هذا الجيل نفسه من الشباب الذي اكتسب تجربة سياسية غنية منذ عام 2011، في مصر وفي البلدان العربية الأخرى ... هذا رأينا.

الجدول (5-3)
توزيع شباب ثورة 25 يناير بحسب الانتماء السياسي

التوجه	الانتماء	العدد	النسبة المئوية
مستقل	مستقل	88	26.4
حركات شبابية مستقلة	شباب من أجل العدالة والحرية	37	11.1
حركات شبابية مستقلة	6 أبريل	35	10.5
حركات شبابية مستقلة	كلنا خالد سعيد	2	0.6
يساري	الاشتراكيون الثوريون	9	2.7
يساري	تيار التجديد الاشتراكي	7	2.1
يساري	يساري	19	5.7

يتبع

(18) يجد القارئ هذا التوجه في: عزمي بشارة: في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، وأن تكون عربيًا في أيامنا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

تابع

يساري	اتحاد الشباب التقدمي	2	0.6
يساري	حزب العيش والحرية (تحت التأسيس)	1	0.3
ناصري	حزب الكرامة	2	0.6
ناصري	أندية الفكر الناصري	1	0.3
إسلامي	الإخوان المسلمين	21	6.3
إسلامي	شباب الإخوان	61	18.3
إسلامي	إسلامي	6	1.8
إسلامي	حزب العمل	5	1.5
ليبرالي	ليبرالي	4	1.2
ليبرالي	حملة دعم البرادعي	12	3.6
ليبرالي	حزب الجبهة	4	1.2
ليبرالي	حزب الغد	3	0.9
ليبرالي	حزب الإصلاح والتنمية	2	0.6
--	عصمتيون (قوميون تيار عصمت سيف الدولة)	1	0.3
--	آخرون غير محددي التوجه	11	3.3
المجموع		333	100

لم نذكر انتماءات الثوار الدينية والمذهبية، فهم لا يوزعون أنفسهم بحسب انتمائهم الديني، فقد كانت الهوية المصرية هي الغالبة، والانتماء إلى الوطن والمواطنة من مكوّنات ثقافة 25 يناير. لكن من المفيد أن نذكر أن المجموعة أعلاه تشمل ستة مسيحيين وشيعيًا واحدًا وبهائيًا واحدًا. وذكرنا ذلك لإظهار التنوع وشموله المسيحيين منذ البداية، بصفتهم ناشطين ومواطنين، وهذا لم يكن مرهونًا بموقف الكنيسة. كما أن قائمة الناشطين المركزيين شملت مواطنين ينتمون إلى فئات يعتبر عددها قليلًا جدًا، بشكل لا يكاد يُذكر في المجتمع المصري.

يبيّن الجدول (5-4) الثمن الذي دفعه عدد من القادة في أثناء الثورة وفي

المرحلة الانتقالية وبعد الانقلاب العسكري في عام 2013. أما الثمن الذي دفعته جموع المشاركين في التظاهرات والاعتصامات ففاق ذلك بكثير، وبلغ آلاف القتلى والجرحى وذوي العاهات الدائمة. ومن المناضلين من يقبع حتى اليوم في السجون أو يتشرد في المنافي. لكن الحديث هنا عن مصائر ناشطين ينتمون إلى مجموعة صغيرة نسبيًا من 333 شابًا وشابة، تمثل النواة الصلبة لـ 25 يناير، سقط منها 11 شهيدًا، كما تجسّد عيّنة من نمط ثوار تلك الثورة. ويجد أكثر من 10 في المئة منهم نفسه خارج مصر، وبعضهم ملاحق ومهدد بالقتل. كان هؤلاء مناضلين ميدانيين فعلًا، ومع أن نضالهم كان مدنيًا سلميًا بشكل يكاد يكون أنموذجيًا إلى درجة أثارت إعجاب العالم أجمع، لكنهم دفعوا - ولا زال قسم منهم يدفع - ثمنًا غاليًا لمواقفهم ونضالهم.

الجدول (5-4)

وضع بعض شباب بعد الثورة وانقلاب 2013

الوضع الحالي لبعض شباب الثورة	العدد	النسبة المئوية
موجود في المنفى خارج مصر	34	10.3
استشهد/ توفي	11	3.3
سجن لفترة أو لا يزال مسجونًا	11	3.3
حضر من الخارج للمشاركة بالثورة	4	1.2
أصبح عنده عاهة دائمة	4	1.2

يلاحظ أن أغلبية منظمي 25 يناير والمشاركين بأدوار قيادية في تنظيم أيام الثورة وبعده وقفت موقفًا معارضًا للانقلاب العسكري، وأن 30 ناشطًا فقط من 333 أيدوا انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013 كموقف ضد سلوك الإخوان ومحمد مرسي في الحكم، فيما لم يؤيد الانقلاب أو عارضه 303 ناشطين من المجموعة. كما أن 3 من الـ 30 الذين أيدوا الانقلاب العسكري اتخذوا مواقف علنية حادة منه لاحقًا، بعد أن اتضحت ملامح النظام السياسي الذي تولد منه.

الجدول (5-5)

توزيع شباب ثورة 25 يناير بحسب الموقف من الانقلاب

الموقف	العدد	في المئة
مؤيد	27	8.1
مؤيد ثم غيّر موقفه	3	0.9
معارض	303	91.0
المجموع	333	100

ملحق
قائمة بالمقابلات التي أجريت مع الناشطين

العدد	اسم الشخص المبحوث	الصفة	الباحث	التاريخ	المكان
1	عمرو جيفارا	ناشط سياسي وفنان تشكيلي	أمل حمادة	23 نيسان/ أبريل 2012	القاهرة
2	القس ناجي موريس	أحد رعاة كنيسة قصر الدوبارة	أمل حمادة	28 أيار/ مايو 2012	القاهرة
3	ألبير شفيق	مدير قناة أون تي في الخاصة	ماريا أديب	9 نيسان/ أبريل 2012	القاهرة
4	عمرو فراج	رئيس مجلس إدارة شبكة رصد الإخبارية	يسرا طه	7 أيار/ مايو 2012	القاهرة
5	طاهر أبو النصر	ممثل جبهة الدفاع عن متظاهري مصر	يسرا طه	12 نيسان/ أبريل 2012	القاهرة
6	محمود عفيفي	المتحدث الإعلامي لحركة شباب 6 أبريل	إسلام حجازي	14 نيسان/ أبريل 2012	القاهرة
7	لا يرغب في الكشف عن اسمه	عقيد في الشرطة	ماريا أديب	17 نيسان/ أبريل 2012	القاهرة
8	خالد تليمة	أمين تنظيم اتحاد الشباب التقدمي	نهال رجب	2 أيار/ مايو 2012	القاهرة
9	كمال أبو عيطة	رئيس الاتحاد المصري للنقابات المستقلة وعضو مجلس الشعب عن حزب الكرامة	إسلام حجازي	12 نيسان/ أبريل 2012	القاهرة
10	عمرو صلاح	ائتلاف شباب الثورة	إسلام حجازي	7 أيار/ مايو 2012	القاهرة

يتبع

تابع

11	جورج إسحق	حركة كفاية وعضو بالجمعية الوطنية للتغيير	إسلام حجازي	22 أيار/ مايو 2012	القاهرة
12	محمد عباس	شباب الإخوان	نيروز ساتيك وهاني عواد	تواريخ متعددة	القاهرة/ الدوحة
13	عبد الرحمن جاد	لجان الإعاشة في ميدان التحرير	أمل حمادة	13 أيار/ مايو 2012	القاهرة
14	عبد الرحمن منصور - أحمد صالح	أدمين صفحة «كلنا خالد سعيد»	يسرا طه	24 نيسان/ أبريل 2012	القاهرة
15	أحمد عراقي نصار	ائتلاف شباب الثورة بالإسكندرية - ناشط ميداني في صفحة «كلنا خالد سعيد»	إسلام حجازي	24 نيسان/ أبريل 2012	القاهرة
16	علي الدين هلال	أمين لجنة الإعلام بالحزب الوطني الديمقراطي - هذه المقابلة غير مصورة، مكتوبة فقط بناء على طلب الشخص المبحوث	أمل حمادة	8 أيار/ مايو 2012	القاهرة
17	أحمد راغب	مركز هشام مبارك	يسرا طه	19 نيسان/ أبريل 2012	القاهرة
18	أبو العلا ماضي	رئيس حزب الوسط	هاني عواد ونيروز ساتيك	6 تشرين الأول/ أكتوبر 2012	الدوحة
19	كريم البحيري	صاحب مدوّنة عمال مصر- ناشط في انتفاضة المحلة الكبرى 2008	هاني عواد ونيروز ساتيك	3 كانون الثاني/ يناير 2012	القاهرة
20	عبد المنعم إمام	ناشط سياسي في حملة دعم البرادعي	هاني عواد ونيروز ساتيك	3 كانون الثاني/ يناير 2012	القاهرة
21	عبد الله الطحاوي	صحافي مصري من السويس	نيروز ساتيك وهاني عواد	8 تشرين الأول/ أكتوبر 2012	الدوحة
22	زكريا عبد العزيز	رئيس نادي القضاة	هاني عواد ونيروز ساتيك	30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012	القاهرة

يتبع

تابع

23	مصطفى سنجر	ناشط سياسي وإعلامي وعضو سابق بحزب التجمع وعضو بالحركة الثورية الاشتراكية	أحمد عبد ربه وإسماعيل اسكندراني وعلي الرجال	22 تشرين الأول/ أكتوبر 2011	الشيخ زويد
24	صلاح البلك	ناشط وكاتب من العريش	أحمد عبد ربه وعلي الرجال	21 تشرين الأول/ أكتوبر 2011	العريش
25	أشرف العناني	شاعر ومدوّن من الشيخ زويد	أحمد عبد ربه وعلي الرجال وإسماعيل إسكندراني	22 تشرين الأول/ أكتوبر 2011	الشيخ زويد
26	سعيد عتيل	ناشط يساري عضو ائتلاف شباب الثورة في الشيخ زويد	أحمد عبد ربه وإسماعيل إسكندراني وعلي الرجال	22 تشرين الأول/ أكتوبر 2011	الشيخ زويد
27	جمال حشمت	قيادي في جماعة الإخوان المسلمين وعضو مجلس الشعب المصري سابقا	نيروز ساتيك وهاني عواد	8 تشرين الأول/ أكتوبر 2012	الدوحة
28	لا يرغب في الكشف عن اسمه	عضو سابق في جماعة الإخوان المسلمين	نيروز ساتيك	22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012	القاهرة
29	حذيفة أبو الفتوح	ناشط سياسي إسلامي	نيروز ساتيك	في 6 شباط/ فبراير 2014	عبر السكايب
30	خالد السيد	عضو ائتلاف شباب الثورة	المؤلف	10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015	الدوحة
31	إسلام لطفي	شباب الإخوان المسلمين سابقًا، وأحد مؤسسي ائتلاف شباب الثورة، ومنسّق حزب التيّار المصريّ	نيروز ساتيك وهاني عواد	7 تشرين الأول/ أكتوبر 2012	الدوحة
32	دون أحمد مهنا ومحمد مفيد ومصطفى الحسيني وأحمد البودي	مؤسسي دار دوّن	نيروز ساتيك وهاني عواد	1 كانون الأول/ ديسمبر 2012	القاهرة

يتبع

تابع

33	إسلام لطفي وعمار البلتاجي ومحمد عباس	شباب الإخوان المسلمين	نيروز ساتيك وهاني عواد	9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012	الدوحة
34	محمد صلاح	من مؤسسي حركة شباب من اجل العدالة والحرية	محمد عباس	23 كانون الثاني/ يناير 2014	الدوحة
35	عبد المنعم إمام	مسؤول قسم المحافظات في حملة دعم البرادعي	هاني عواد نيروز ساتيك	30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011	القاهرة
36	محمد عبد السلام	ناشط سياسي من الإسكندرية		شهادة مكتوبة بواسطة خالد السيد	-
37	مصطفى شوقي	شباب من أجل العدالة والحرية	محمد عباس	4 أيار/ مايو 2014	عبر السكايب
38	محمود سامي	حركة 6 أبريل	محمد عباس	23 آذار/ مارس 2014	عبر السكايب
39	زياد العليمي	حملة دعم البرادعي	محمد عباس	11 أيار/ مايو 2014	عبر السكايب
40	سالي توما	حملة دعم البرادعي	محمد عباس	21 أيار/ مايو 2014	عبر السكايب
41	معاذ عبد الكريم	شباب الإخوان سابقًا	أميمة عبد اللطيف	2 أيار/ مايو 2011	الدوحة
42	خالد عبد الحميد	ائتلاف شباب الثورة	محمد عباس	27 أيار/ مايو 2014	عبر السكايب
43	نوارة نجم	ناشطة سياسية	أميمة عبد اللطيف	1 أيار/ مايو 2011	الدوحة
44	عبد الرحمن فارس	ناشط سياسي	محمد عباس	24 شباط/ فبراير 2014	الدوحة
45	وليد عبد الرؤوف	حركة شباب من أجل العدالة والحرية	محمد عباس	24 حزيران/ يونيو 2014	الدوحة
46	هاني محمود	شباب الإخوان	المؤلف	5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015	الدوحة

يتبع

تابع

47	أحمد أبو خليل	إسلامي مستقل	محمد عباس	6 نيسان/ أبريل 2014	عبر السكايب
48	محمد نعيم	ناشط يساري		شهادة مكتوبة	
49	محمد بدوي	حركة شباب من أجل العدالة والحرية	محمد عباس	21 شباط/ فبراير 2014	عبر السكايب
50	محمد القصاص	شباب الإخوان	محمد عباس	14 شباط/ فبراير 2014	عبر السكايب
51	محمد عواد	حركة شباب من أجل العدالة والحرية	محمد عباس	2 أيار/ مايو 2014	عبر السكايب
52	هاني محمود	شباب الإخوان	محمد عباس	4 نيسان/ أبريل 2014	الدوحة
53	لا يرغب في الكشف عن اسمه	ضابط من قوى الأمن	ماريا أديب	17 نيسان/ أبريل 2012	القاهرة
54	أحمد ناجي	مصور صحافي بجريدة الشروق	أحمد عبد ربه وعلي الرجال	7 و8 كانون الأول/ ديسمبر 2011	الإسكندرية
55	محمد سمير	منسق الحملة الشعبية لدعم حملة البرادعي في الإسكندرية	أحمد عبد ربه وعلي الرجال	7 و8 كانون الأول/ ديسمبر 2011	الإسكندرية
56	عبد الرحمن محمود	باحث قانوني	أحمد عبد ربه وعلي الرجال	7 و8 كانون الأول/ ديسمبر 2011	الإسكندرية
57	أحمد فهمي	منسق شباب 6 أبريل في الإسكندرية	أحمد عبد ربه وعلي الرجال	7 و8 كانون الأول/ ديسمبر 2011	الإسكندرية
58	علي الرجال	ناشط سياسي	أحمد عبد ربه	7 و8 كانون الأول/ ديسمبر 2011	الإسكندرية
59	ماهينور المصري	عضوة في الاشتراكيين الثوريين	أحمد عبد ربه وعلي الرجال	8 كانون الأول/ ديسمبر 2011	الإسكندرية
60	عبد الرحمن منصور	أدمين صفحة «كلنا خالد سعيد»	نيروز ساتيك	15 كانون الأول/ ديسمبر 2014	عبر السكايب

يتبع

تابع

61	محمد أبو مصر	حزب الغد	أحمد عبد ربه	17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011	السويس
62	أحمد محمود	أمين حزب الحرية والعدالة بالسويس	أحمد عبد ربه	17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011	السويس
63	أحمد الكيلاني	منسق بحزب الكرامة	أحمد عبد ربه	17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011	السويس
64	محمد عبد الرازق	قيادي بالحزب الناصري	أحمد عبد ربه	17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011	السويس
65	محمد عبد اللطيف حمدان	كاتب صحفي	أحمد عبد ربه	17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011	السويس
66	صلاح عامر أحمد	أمين شباب حزب الحرية والعدالة	أحمد عبد ربه	17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011	السويس
67	فتحي عبد الحميد	عضو مجلس إدارة الاتحاد العام لأصحاب المعاشات	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	19 و20 كانون الأول/ ديسمبر 2011	المحلة الكبرى
68	علاء البهلوان	حزب الجبهة الديمقراطية بالمحلة	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	19 و20 كانون الأول/ ديسمبر 2011	المحلة الكبرى
69	شادي الرخاوي	حزب الجبهة الديمقراطية بالمحلة	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	19 و20 كانون الأول/ ديسمبر 2011	المحلة الكبرى
70	محمد فتحي	حزب التحالف الشعبي الاشتراكي بالمحلة	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	19 كانون الأول/ ديسمبر 2011	المحلة الكبرى
71	محمد موسى	حزب التحالف الشعبي الاشتراكي بالمحلة	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	19 كانون الأول/ ديسمبر 2011	المحلة الكبرى
72	أحمد عبد القادر	حزب الجبهة في المحلة الكبرى	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	19 و20 كانون الأول/ ديسمبر 2011	المحلة الكبرى

يتبع

تابع

73	محمد مراد	أمين حزب العمل	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	20 كانون الأول/ ديسمبر 2011	المحلة الكبرى
74	أحمد سامي	محامٍ، الإخوان المسلمين	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	20 كانون الأول/ ديسمبر 2011	المحلة الكبرى
75	عبد الحميد بسيوني	عميد متقاعد - ضابط مهندس سابق بقوات الدفاع الجوي	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	20 كانون الأول/ ديسمبر 2011	المحلة الكبرى
76	إسماعيل عبد الحافظ	وكيل معهد أزهري بالمحلة من حزب الحرية والعدالة	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	20 كانون الأول/ ديسمبر 2011	المحلة الكبرى
77	حمدي الفخراني	عضو حزب الجبهة	هاني عواد	22 آب/ أغسطس 2012	عبر الهاتف
78	الأمير محمود أمير	محامي وناشط سياسي من مدينة أسوان	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	30 أيلول/ سبتمبر 2011	أسوان
79	محيي الدين عبد الحميد	ناشط في حزب العدل	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	30 أيلول/ سبتمبر 2011	أسوان
80	ميسرة عبد العزيز عبدون	عضو في حزب الوفد وائتلاف شباب الثورة	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	30 أيلول/ سبتمبر 2011	أسوان
81	أحمد عبد الرزاق	ناشط سياسي في مدينة أسوان	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	30 أيلول/ سبتمبر 2011	أسوان
82	أحمد رجب	ناشط في حملة دعم البرادعي	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	30 أيلول/ سبتمبر 2011	أسوان
83	آيات - لا ترغب في الكشف عن اسمها بالكامل	ناشطة مصرية نوبية وعضو ائتلاف شباب الثورة في أسوان	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	30 أيلول/ سبتمبر 2011	أسوان
84	محمد علي بدري	سكرتير عام حزب الوفد في محافظة أسوان	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	30 أيلول/ سبتمبر 2011	أسوان

يتبع

تابع

85	نجلاء بسيوني	مخرجة تلفزيونية من مدينة أسوان	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	30 أيلول/ سبتمبر 2011	أسوان
86	أحمد عامر	مخرج في التلفزيون المصري	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	30 أيلول/ سبتمبر 2011	أسوان
87	عمر عامر	طبيب	هاني عواد	22 آب/ أغسطس 2012	عبر الهاتف
88	عبد المنعم إمام	ناشط سياسي من مدينة المحلة الكبرى ومسؤول قسم المحافظات في حملة دعم البرادعي	نيروز ساتيك	17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014	عبر السكايب

المراجع

1 - العربية

كتب

أبو العلا، سيد فوزي. متهمون بدعم غزة. القاهرة: مركز هشام مبارك للقانون، 2010.

أبو الفتوح، عبد المنعم. عبد المنعم أبو الفتوح: شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر، 1970-1984. تحرير حسام تمام؛ تقديم طارق البشري. القاهرة: دار الشروق، 2010.

أبو النجا، شيرين (اعداد). من أوراق شاهندة مقلد. القاهرة: دار ميريت، 2006. (مختارات ميريت)

إسماعيل، حمادة. انتفاضة 1935 بين وثبة القاهرة وغضبة الأقاليم. القاهرة: دار الشروق، 2005.

الأسواني، علاء. هل نستحق الديمقراطية؟. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 2010. (مقالات علاء الأسواني؛ 2)

إفلات الجناة من العقاب، وحرمان الضحايا من العدالة في قضايا التعذيب. نيويورك: هيومن رايتس ووتش، 2011. على الموقع الإلكتروني: <http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/egypt0111arweb.pdf>.

إمام، عبد الله. مذكرات صلاح نصر. ج 1. القاهرة: دار الخيال، 1999.

أمين، جلال. عصر الجماهير الغفيرة، 1952-2002. القاهرة: دار الشروق، 2003.

______. ماذا حدث للمصريين؟ تطور المجتمع المصري في نصف قرن، 1945-1995. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999.

______. مصر والمصريون في عهد مبارك، 1981-2011. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 2011.

______. وصف مصر في نهاية القرن العشرين. ط 3. القاهرة: دار الشروق، 2009.

الأيوبي، نزيه. تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط. ترجمة أمجد حسين؛ مراجعة فالح عبد الجبار. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

______. الدولة المركزية في مصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989. (مشروع إستشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة)

باروت، جمال وفيصل دراج (تنسيق). الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية. ط 4. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2006. 2 مج.

بالمر، مونت. البيروقراطية المصرية: دراسة ميدانية. ترجمة علي ليلة؛ مراجعة السيد يسين. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1994.

بشارة، عزمي. أن تكون عربيًا في أيامنا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

______. الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

______. سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن (آذار/ مارس 2011 - آذار/ مارس 2013). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

______. في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

______. من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 2010.

______. هل من مسألة قبطية في مصر. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

البشري، طارق. الحركة السياسية في مصر، 1945-1952. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 1983.

______. القضاء المصري بين الاستقلال والاحتواء. ط 2. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006.

______. المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية. ط 4 منقحة. القاهرة: دار الشروق، 2004.

______. مصر: بين العصيان والتفكك. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 2010.

______. من أوراق ثورة 25 يناير. القاهرة: دار الشروق، 2012.

بشير، محمد جمال. كتاب الألتراس: عندما تتحدى الجماهير الطبيعة. ط 4. القاهرة: دار دوّن، 2012.

بطاطو، حنا. العراق: الكتاب الثالث، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار. ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1992.

البغدادي، عبد اللطيف. مذكرات عبد اللطيف البغدادي. 2 ج. القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1977.

بوميه، صوفي. مصر: الوجه الآخر. ترجمة ميشال كرم. بيروت: دار الفارابي، 2009.

التعذيب في مصر: سياسة دولة، 2003-2006. القاهرة مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي. 2006، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <https://alnadeem.org/files/torture_in_egypt_2006_ar.pdf>.

تمام، حسام. الإخوان المسلمون: سنوات ما قبل الثورة. القاهرة: دار الشروق، 2012.

جلال، عصام الدين. الشارع الوطني: المدرسة والقدوة، 1924-2008. القاهرة: دار ميريت، 2009. 2 ج.

جمال عبد الناصر وعصره. إشراف وتقديم عادل غنيم. القاهرة: دار المعارف، 2013.

الجنزوري، كمال. طريقي، سنوات الحلم والصدام والعزلة: من القرية إلى رئاسة مجلس الوزراء. القاهرة: دار الشروق، 2014.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري. أهم مؤشرات الفقر لبيانات الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2010/ 2011. [القاهرة: الجهاز، 2011].

جيد، رمزي ميخائيل. أزمة الديموقراطية ومأزق الصحافة «القومية»، 1952-1984. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1987.

حسانين، محمد أحمد علي. الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 88)

حسين، أحمد سيد. حركات الاحتجاج في مصر. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2010.

حسين، أحمد عبد الحميد (تحرير). يوميات الثورة المصرية، يناير 2011. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ الدار العربية للعلوم، 2011. (أوراق الجزيرة؛ 24)

الحسيني، إسحاق موسى. الإخوان المسلمون: كبرى الحركات الإسلامية الحديثة. ط 2. بيروت: [دار بيروت للطباعة والنشر]، 1955.

حشمت، محمد جمال. تزوير الإرادة جريمة دولة وتجربة نائب. طنطا: دار البشير للثقافة والعلوم، 2011.

حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حال حقوق الإنسان في الوطن العربي، التقرير السنوي 2009-2010. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2010.

حمروش، أحمد. شهود ثورة يوليو. ط 2. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1984.

______. قصة ثورة 23 يوليو. ط 3. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1983. 5 مج.

حمودة، حسين محمد أحمد. أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون. ط 2. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1985.

حندوسة، هبة [وآخرون]. مصر تقرير التنمية البشرية، 2010: شباب مصر، بناة مستقبلنا. القاهرة: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2010.

خالد، علاء. وجوه سَكَندريّة. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 2013.

دافيز، إيريك. طلعت حرب وتحدي الاستعمار: دور بنك مصر في التصنيع، 1920-1941. ترجمة هشام سليمان عبد الغفار؛ مراجعة وتقديم إبراهيم فوزي. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2009.

الدسوقي، عاصم. كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري، 1914-1952. القاهرة: دار الشروق، 2007.

دياب، أسامة. هل نسترد أموالنا المنهوبة: أصول مصر المهربة بين صفقات التصالح وأحكام البراءة والفساد المؤسسي. القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/can_we_recover_our_stolen_assets_ar.pdf>.

دياب، محمد حافظ. إنتفاضات أم ثورات في تاريخ مصر الحديث. تقديم لطيفة محمد سالم. القاهرة: دار الشروق، 2011. (سلسلة التاريخ: الجانب الآخر: إعادة قراءة للتاريخ المصري؛ 20)

الرافعي، عبد الرحمن. ثورة 1919: تاريخ مصر القومي من سنة 1914 إلى سنة 1921. ط 4. القاهرة: دار المعارف، 1987.

______. ثورة 23 يوليو 1952: تاريخنا القومي في سبع سنوات، 1952-1959. ط 2. القاهرة: دار المعارف، 1989.

الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها. إشراف وتحرير بهجت قرني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

زهران، فريد. الحركات الاجتماعية الجديدة. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007. (تعلم حقوق الانسان؛ 12)

زهري، أيمن. دفتر أحوال المجتمع المصري. شبين الكوم، مصر: [المؤلف]، 2006.

السادات، أنور. البحث عن الذات: قصة حياتي. القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1978.

سعيد، عاطف شحات. التعذيب في مصر، 1981-2008: جريمة ضد الإنسانية. القاهرة: دار الالتزام، 2010.

الشاذلي، سعد الدين. حرب أكتوبر. باريس: مؤسسة الوطن العربي، 1980.

شحاتة، دينا (محررة). عودة السياسة: الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر. تصدير السيد يس. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2010.

الشطي، إسماعيل [وآخرون]. الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

شكر، عبد الغفار. الصراع حول الديمقراطية في مصر. القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، 2009.

شلبي، علي. أزمة الكساد العالمي الكبير وانعكاسها على الريف المصري، 1929-1934. القاهرة: دار الشروق، 2006.

طنطاوي، آمال. المهمشون في صعيد مصر: آليات السيطرة والخضوع. القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2012.

عبد الرحيم، حافظ. الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية- سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

عبد السلام، الشيماء وهدى صلاح الدين. المدونات. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2010. (مفاهيم)

عبد الفتاح، ناهد عز الدين. العمال ورجال الأعمال: تحولات الفرص السياسية في مصر. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003.

عبد الفتاح، نبيل (محرر). القضاة والإصلاح السياسي. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2006.

عبد الفضيل، محمود. رأسمالية المحاسيب: دراسة في الاقتصاد الاجتماعي. القاهرة: دار العين، 2011.

عبد الكريم، شادي [وآخرون]، الخطر الكامن: الفساد في مصر. اعداد وتحرير سعيد عبد الحافظ. القاهرة: ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان، 2007.

عبد الله، ثناء فؤاد. مستقبل الديمقراطية في مصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

عبد الملك، أنور. المجتمع المصري والجيش (1952-1973). ط 2. القاهرة: مركز المحروسة، 2005. (كتاب المحروسة؛ 27)

عبد الناصر، جمال. فلسفة الثورة والميثاق. بيروت: دار القلم، 1970.

عشماوي، سيد. الفلاحون والسلطة على ضوء الحركات الفلاحية المصرية، 1919-1999. القاهرة: دار ميريت، 2000. (مختارات ميريت)

علي، سعيد إسماعيل. ثقافة المقهورين. القاهرة: عالم الكتب، 2008.

العيسوي، إبراهيم. الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ 1974 وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2007.

______. العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية: مع اهتمام خاص بمصر وثورتها (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

غنيم، وائل. الثورة 2.0: إذا الشعب يوما أراد الحياة. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 2012.

فاروقي، ثريا [وآخرون]. التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المجلد الثاني: 1600-1914. تحرير خليل اينجاليك بالتعاون مع دونالد كواترت؛ ترجمة قاسم عبده قاسم. بيروت؛ طرابلس، ليبيا: دار المدار الإسلامي، 2007.

فوزي، محمد. حرب الثلاث سنوات، 1967-1970: مذكرات الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية الأسبق. ط 5. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1990.

محافظة، علي. بريطانيا والوحدة العربية، 1945-2005. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011. (وقفية جمال عبد الناصر الثقافية)

محيي الدين، خالد. والآن أتكلم. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992.

مركز الأرض لحقوق الإنسان. منازعات الأرض خلال النصف الأول من عام 2010: مقتل 130 فلاحاً وإصابة 850 مواطناً وحبس 1234 آخرين. القاهرة: مركز الأرض، 2010. (سلسلة الأرض والفلاح؛ 55)

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. واحة الإفلات من المحاسبة والعقاب: حقوق الإنسان في العالم العربي، التقرير السنوي، 2009. القاهرة: المركز، 2009. (سلسلة قضايا الإصلاح؛ 24)

المناوي، عبد اللطيف. الأيام الأخيرة لنظام مبارك: 18 يوم. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2012.

المنشاوي، محمد. أمريكا والثورة المصرية: من 25 يناير إلى ما بعد 3 يوليو - شهادة من واشنطن. القاهرة: دار الشروق، 2014.

منصوري، نديم. سوسيولوجيا الإنترنت. بيروت: منتدى المعارف، 2014. (اجتماعات عربية؛ 4)

منيسي، أحمد. حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي: دراسة للحالة المصرية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010.

ميتشل، تيموثي. حكم الخبراء: مصر، التكنو - سياسة، الحداثة. ترجمة بشير السباعي وشريف يونس. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.

ميتشل، ريتشارد ب. الإخوان المسلمون. ترجمة عبد السلام رضوان. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1977.

النجار، أحمد السيد [وآخرون]. دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

نجيب، محمد. كنت رئيسًا لمصر. القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1984.

نشأت، نشوة (تحرير). حالة حقوق الإنسان في مصر: التقرير السنوي لعام 2008. القاهرة: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، 2008.

نصار، آية [وآخرون]. الثورة المصرية: الدوافع والإتجاهات والتحديات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

نصر الله، هدى. لصالح من يعمل محامي الشعب؟: اعادة طرح لقضية استقلال النيابة العامة ومدى انعكاسها على مسار العدالة الجنائية فيما بعد الثورة. القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2014.

النقيب، خلدون حسن. الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر : دراسة بنائية مقارنة. ط 3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

نوتوهارا، نوبوأكي. العرب: وجهة نظر يابانية. كولن، ألمانيا: منشورات الجمل، 2003.

هلال، علي الدين. النظام السياسي المصري: بين إرث الماضي وآفاق المستقبل، 1981-2010. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010.

______ [وآخرون]. مستقبل المجتمع والتنمية في مصر: رؤية الشباب: أعمال المؤتمر السنوي الثاني للباحثين الشبان: مصر في عيون. تحرير عبد العزيز شادي. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2002. (قضايا التنمية؛ 22)

هويدي، أمين. الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر، حقائق تنشر لأول مرة مع ثماني وثائق سرية. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992.

وهبة، ربيع [وآخرون]. الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مصر، المغرب، لبنان، البحرين. تحرير عمرو الشوبكي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

يوميات التعذيب وسوء المعاملة، يناير - ديسمبر 2010: قوة العمل المناهض للتعذيب. القاهرة: مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف، 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/p2aErW>.

دوريات

«6 أسباب وراء حدوث حالة الفراغ الأمني.» الأهرام: 28/ 3/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=457747&eid=3387>.

«7 بنود و6 إجراءات في حوار سليمان والقوى السياسية والإخوان.» الشروق: 7/ 2/ 2011.

«21 حزبًا صغيرًا تبدأ الحوار مع «شفيق» والوفد والتجمع والناصري والجبهة والإخوان ترفض.» المصري اليوم: 4/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=286543>.

«60 ألف «ناشط افتراضي» يشاركون في مظاهرة «عيد الشرطة».» الشروق: 20/ 1/ 2011.

أبو الغار، محمد. «ثورة تونس: هل هي قابلة للتكرار؟.» المصري اليوم: 23/ 1/ 2011.

«أبو الغيط: محاولة اغتيال عمر سليمان صحيحة.» الأهرام: 24/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/64352.aspx>.

أبو الغيط، محمد. «بالصور: الشروق تنشر خرائط خطة «كرة الثلج» التي أطلقت شرارة الثورة المصرية.» الشروق: 24/ 1/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=24012013&id=b3c9d405-d921-4bf5-b448-06cff3d995bc>.

«الاتحاد الأوروبي يدعو الرئيس مبارك لنقل السلطة.» اليوم السابع: 2/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345452>.

«الإخوان: لا يمكن أن نرفض حوارًا جادًا يبتغي مصلحة الوطن.» اليوم السابع: 4/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=346081>.

«الإخوان: لسنا مترددين في الرد.. فلا حوار قبل رحيل مبارك.» اليوم السابع: 3/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=346044>.

إسماعيل، أحمد ومحمد عيسى. «صلاح البديوي: المبيدات المسرطنة أخطر من الأسلحة الفاسدة.» الأهرام: 16/ 4/ 2011. على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=480581&eid=17>.

أمين، جلال. «كيف نفسّر الثورة التونسية.» الشروق: 21/ 1/ 2011.

«أوباما: أثق بأن الحكومة المصرية القادمة ستكون شريكة لأمريكا والأخوان لا يتمتعون بالأغلبية.» الأهرام: 7/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/World/News/61747.aspx>.

«ائتلاف الشباب يدعو للتظاهر بـ 5 ميادين يوم الجمعة.» اليوم السابع: 8/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=348542>.

«ائتلاف المعارضة لن نقفز على ثورة الشباب.» الشروق: 2/ 2/ 2011.

الباشا، سهام وأحمد متولي. «اللجنة الدستورية تختتم اجتماعها الأول بالاتفاق على تعديل 6 مواد.» اليوم السابع: 9/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=348896>.

«البرادعي: نظام مبارك يرتعش.» النهار (مصر): 26/ 12/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alnaharegypt.com/nhar/art30421-cat30.html>.

«البرادعي يعلن تأسيس الجمعية الوطنية للتغيير، ويعقد مؤتمرًا مغلقًا مع القوى السياسية.» المصري اليوم: 25/ 2/ 2010. تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 6/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/34712>.

«البرادعي: يمكن منح مبارك خروجًا آمنًا وبكرامة.» الشروق: 5/ 5/ 2011.

«البرادعي يناقش مع الأميركيين والأوروبيين مرحلة «ما بعد مبارك».» الشروق: 2/ 2/ 2011.

«البرلمان الشعبي يحمل النظام مسؤولية الفوضى.» الشروق: 31/ 1/ 2011.

«البلطجية يعلنون الحرب على التغيير. القوات المسلحة تطالب المتظاهرين بالعودة لمنازلهم.» الشروق، 3/ 2/ 2011.

«البنتاجون: نتشاور مع قادة مصريين. جيتس يتصل بطنطاوي وعنان يطلع مولن على آخر التطورات.» الشروق: 1/ 2/ 2011.

«بيان من القوات المسلحة لن نستخدم العنف ضد أبناء مصر.» الشروق: 1/ 2/ 2011.

«البيت الأبيض: الشعب المصري هو الذي يقرر ما يريد.» الشروق: 1/ 2/ 2011.

«تفاصيل حوار نائب الرئيس مع أحزاب المعارضة: «سليمان» يتعهد بالتحقيق مع جميع المسؤولين عن الفوضى.» المصري اليوم: 4/2/2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 4/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://today. almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=286513>.

«تفاصيل الحوار الوطني بين عمر سليمان والأحزاب وشباب المعتصمين.» اليوم السابع: 10/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=349281>

تمام، حسام. «الإسلاميون والثورة المصرية: غياب فتردد فمشاركة.» الأخبار (لبنان): 22/ 2/ 2011. على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-akhbar. com/node/3645>.

«جهاد الخازن: عمر سليمان رجّح أن يكون جمال مبارك وراء محاولة اغتياله.» المصري اليوم: 28/ 7/ 2012. على الموقع الإلكتروني: <http://www. almasryalyoum.com/news/details/150343>.

حسن، طارق. «ضربت المعبر بالصواريخ يوم دخول المعونات .. فأغلقته إسرائيل، حماس تمنع وصول مساعدات الهلال الأحمر إلى قطاع غزة.» الأهرام: 26/ 12/ 2008. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/Archive/2008/12/26/FRON2.HTM>.

حسن، عمّار علي. «مصر وثورة تونس.» المصري اليوم: 25/ 1/ 2011.

حسنين، محمد عبده. «انتفاضة.. «ائتلاف الشباب».» الشرق الأوسط: 11/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 3/ 2016، على الموقع الإلكتروني:

<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=45&issueno=11763&article=607708#.VupRJuJ96Uk>

«الحكم على سعدات 30 عامًا... ليفني تُهدد.. والاحتلال يحضر للعدوان على غزة.» الثورة (دمشق): 26/ 12/ 2008. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=33890689820081226004841>.

حمادة، أمل. «متحدّو السلطة: الألتراس كقوة تعيد تعريف العلاقة بين الشارع والدولة.» السياسة الدولية (ملحق اتجاهات نظرية): العدد 187، كانون الثاني/ يناير 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 11/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2090.aspx>.

حمدي، محمد. «محمود الشامي على مقعد والده.» روز اليوسف: 10/ 11/ 2010.

حمزاوي، عمرو. «ثورة الياسمين: تونس إلى أين والتداعيات الإقليمية.» الشروق: 23/ 1/ 2011.

«خطط الهجوم والدفاع في «يوم الغضب».» الشروق: 25/ 1/ 2011.

«الداخلية تستعد بـ20 سيارة أمن مركزي وأكثر من 3 آلاف جندي وألف شرطي، والشرطة توزع الورد في طرقات القاهرة والجيزة.» الجريدة: 25/ 1/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://cutt.us/JKrkm>.

دربالة، ناجي [وآخرون]. «يوميات الاعتصام، وفي الاعتصام كانت لنا أيام.» القضاة: السنة 21، نيسان/ أبريل - أيلول/ سبتمبر 2006.

الدرجلي، عادل. «البرلمان «الشعبى» يبدأ جلساته أول يناير تحت مظلة «الوطنية للتغيير».» المصري اليوم: 16/ 12/ 2010. على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/100513>.

______. «قيادات الوطنية للتغيير تقرر نزول الشارع لجمع توقيعات بيان التغيير ولجنة لتنظيم حملة طرق الأبواب.» المصري اليوم: 4/ 10/ 2010. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/News/details/89923#>.

«دعوات لإضراب شعبي يبدأ اليوم، الحريري: الحكومة الجديدة تحاكم مبارك وعائلته والحزب الوطني.» الشروق: 30/ 1/ 2011.

«ذكريات أسبوع الرحيل: بالفيديو ... الكتاتني: «لا لتعطيل المؤسسات» وعمر سليمان: «25 يناير حركة وطنية».. يوميات الثورة: 4 فبراير،» الشروق، 4/ 2/ 2014.

«ردود أفعال متفاوتة على خطاب الرئيس.» الشروق: 2/ 2/ 2011.

رمضان، بسام. «بالصور والفيديو: أشهر 10 كوارث في عهد مبارك.» **المصري اليوم**: 11/ 8/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 10/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/499524>.

زكي، كوثر. «سجون المحروسة تهذيب وتهذيب وتعذيب.» **الأهرام**: 2/ 4/ 2012. على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=872210&eid=3049>.

زلط، علي وأحمد علي. «عمارات الإسكندرية «سريعة السقوط».. سر فى «بطن» المحافظين.» **المصري اليوم**: 1/ 1/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/104675>.

الزيني، نهي. «رسالة إلى القضاء المنبطح.» **المصري اليوم**: 24/ 11/ 2005.

«سبعة أحزاب تعلن تأسيس الجبهة الشعبية لحماية مصر من البرادعي.» **المصري اليوم**: 1/ 3/ 2010. تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/588>.

سعد، ريم. «عشرون عامًا على قانون الإيجارات الزراعية.» **الشروق**: 22/ 6/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=22062014&id=0af59c2b-2eb3-4f20-b776-6744e869fa17>.

السعيد، رفعت. «المشكلات الحقيقية في الحوار.» **الأهرام**: 10/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/439/2011/02/10/10/62126.aspx>.

سعيد، مي. «حركة 9 مارس تحتفل باستقلال الجامعة.» **العربي الجديد**: 4/ 3/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 19/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alaraby.co.uk/society/bb6cace0-66c2-4256-a9aa-fea8e89bf54e>.

«السلفيّون يمتنعون.» **الشروق**: 25/ 1/ 2011.

«سليمان للتلفزيون المصري: حركة 25 يناير لم تكن تخريبية .. والمطالبة برحيل مبارك غير لائقة بشعب مصر .. والتعديل الدستوري سيتم بالتوافق مع

الأحزاب .. وعرضنا الحوار على الإخوان ومازالوا مترددين.» **اليوم السابع**: 3/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=346013>.

«سليمان والمعارضة يبدأون الحوار بدقيقة حداد على أرواح الشهداء.» **اليوم السابع**: 6/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=347019>.

السيد، عماد. «المصري اليوم تنشر نص التحقيقات في قضية عماد الكبير.» **المصري اليوم**: 15/ 2/ 2007. على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=48078>.

شعبان، أحمد بهاء الدين. «محظوظٌ مَن يُقيَّضُ له أن يعيش لحظةَ الثورة! (لوحات عن ثورة عمرُها آلاف السنوات – مكابدات شخصيّة).» **الآداب**: السنة 59، الأعداد 4–6، نيسان/ أبريل – حزيران/ يونيو 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.adabmag.com/node/391>.

«شفيق: ما يحدث في محافظات مصر ليست ثورة أو انتفاضة وإنما تعبير حاد عن الرأي.» **الشروق**: 2/ 2/ 2011.

«شفيق يؤكد ضرورة بقاء الرئيس مبارك في منصبه حتى نهاية فترة ولايته الرئاسية.» **الأهرام**: 7/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/Archive/436/2011/2/7/27/61746.aspx>.

شكر، عبد الغفار. «حتى لا ننسى دور الحركات الاحتجاجية.» **الأهرام**: 18/ 5/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1288419&eid=5480>.

«شنودة في اتصال هاتفي بمبارك، إحنا معاك.» **الشروق**: 31/ 1/ 2011.

الشوبكي، عمرو. «مصر ليست تونس.» **المصري اليوم**: 16/ 1/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 11/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=284790>.

«شيخ الأزهر يدعو ممثلين عن الشباب للقائه.» اليوم السابع: 2/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www. youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345567>.

«ضابط شرطة يقر أمام النيابة: القناصة تابعون لوحدة الإرهاب الدولي بأمن الدولة ويحصلون علي الأوامر من الوزير مباشرة.» جريدة 25 يناير: 22/ 8/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/ ODX4x3>.

«ضابط شرطة يقرر أمام النيابة في قضية قتل المتظاهرين: القناصة تابعون لوحدة الإرهاب الدولي بأمن الدولة ويحصلون على الأوامر من الوزير مباشرة.» الأهرام: 21/ 9/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/Archive/631/2011/8/21/25/96347.aspx>.

«العادلي أمام النيابة: سحبت قوات الشرطة حتى لا تقع مذبحة دموية.» الشروق: 11/ 2/ 2011.

«العادلي بالنيابة: إطلاق النار بالمظاهرات يكون بأمر من الرئيس وطلبت من مبارك ايجاد حل سياسي مع المتظاهرين دون جدوى .. ويردد محصلش.» الأهرام: 28/ 3/ 2011. على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/ incidents/News/6966.aspx>.

«العادلي يهتز.. ومبارك يرفض الكلام.» الأهرام: 9/ 9/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/ articles.aspx?Serial=629044&eid=7582>.

«عاشور يجمد موقف الناصري من الحوار مع النظام.» اليوم السابع: 2/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www. youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345471>.

عبد الحفيظ، أحمد. «القضاء والإصلاح السياسي في مصر.» كراسات استراتيجية (القاهرة): السنة 17، العدد 181، تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.

«عبد الرحمن يوسف: فروع جديدة لجمعية البرادعي في أوروبا والولايات المتحدة.» مصراوي: 17/ 4/ 2010. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/ april/17/baradei.aspx?ref=moreclip>.

عبد العزيز، عز الدين. «حريق هائل يلتهم فرنين للصهر بمصنع السبائك الحديدية بإدفو.» الأهرام: 15/ 9/ 2009. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 1/ 2015، على الموقع الإلكتروني: .<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=37022&eid=1586>.

______. «محاولات لإعادة مشروع حديد أسوان للعمل.» الأهرام: 22/ 3/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 1/ 2015، على الموقع الإلكتروني: .<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=453551&eid=1586>.

عبد القدوس، محمد. «تعظيم سلام للمشير.» الشعب: 14/ 10/ 1984.

عبد المجيد، وحيد. «العدوى التونسيّة.» المصري اليوم: 21/ 1/ 2011.

عبد المنعم، عبد الفتاح. «يوسف والي: 20 عامًا من الألغاز في الوزارة والحزب الوطني وحكايات التطبيع بالمبيدات المسرطنة.» اليوم السابع: 11/ 2/ 2010.

العريان، عماد. «وبعد ربع قرن من أحداث الأمن المركزي.» الأهرام: 8/ 3/ 2011. تم الاطلاع عليه 7/ 2/ 2014، على الموقع الإلكتروني: .<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=444041&eid).ar.wikipedia.org/wiki/%20>.

علي، سميرة [وآخرون]. «الأهرام تنشر شهادات المشير ووجدي والعيسوي أمام المحكمة.» الأهرام: 3/ 6/ 2012. على الموقع الإلكتروني: .<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=920213&eid=423>.

عمارة، محمود. «بصراحة إلا ربع.» المصري اليوم: 24/ 1/ 2011.

«عمر سليمان في أول خطاب له: مبارك كلفني بالحوار مع المعارضة، إعادة انتخاب الشعب في الدوائر الباطلة.. وتحقيق التوازن بين الأجور والأسعار.» الشروق: 1/ 2/ 2011.

«عمر سليمان يروى «لليوم السابع» تفاصيل محاولة اغتياله بعد خروجه من المخابرات العامة .. وزير الداخلية لا يعرف شيئًا عن محاولة اغتيالي، والجهة الوحيدة التي عرفت نوع سيارتي هي رئاسة الجمهورية.» اليوم السابع: 15/ 4/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: .<http://www.youm7.com/story/>.

«عمرو موسى يطالب الشباب بالعودة إلى منازلهم.» **اليوم السابع**: 4/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=346297>.

العناني، خليل. «جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي.» **سياسات عربية** (الدوحة): العدد 4، أيلول/ سبتمبر 2013.

غنيمه، عمرو. «السويس تعيش ملحمة رائعة بالتعاون بين الشعب والجيش.» **الأهرام المسائي**: 18/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=432556&eid=612>.

______. «مبارك يتابع ويطمئن على المواطنين بالسويس، مصرع شخص وإصابة 86 وإحراق وحدة مطافئ.» **الأهرام**: 28/ 1/ 2011. على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/60688.aspx>.

فارس، نسمة. «المنظمة المصرية تطالب بتعديل التشريعات الخاصة بجريمة التعذيب.» **المصريون**: 27/ 6/ 2014. على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/r0LJsE>.

فاروق، أيمن [وآخرون]. «103 أحكام بالبراءة لضباط الشرطة في قضايا قتل المتظاهرين، آخرهم قيادات أمن الإسكندرية.» **الأهرام**: 24/ 2/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1545783&eid=145>.

فخر، أحمد. «الأهداف الاستراتيجية للعسكرية المصرية.» **الجمهورية**: 2/ 1/ 1985.

فخري، نورا. «نجوم إضراب 6 أبريل 2008: متشائمون ويشككون في نجاح إضراب 2009.» **اليوم السابع**: 23/ 3/ 2009. تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2009، على الموقع الإلكتروني: <http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=81971#.U80RIdySxN5>.

فهمي، خالد. «في كيفية تحويل المواطنين إلى خلعاء بلا دية: التعذيب من جوانتامو إلى أقسام الشرطة.» **أخبار الأدب**: 15 نيسان/ أبريل 2007.

«قضية قتل المتظاهرين تكشف خروج قوات الأمن المركزي بـ «الذخيرة الحية» يوم جمعة الغضب.» الجريدة: 10/ 8/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/2wXRrn>.

«قطاران فقط.. واحد للإسكندرية والثاني للصعيد. البلطجية يعتدون على سائقي الميكروباصات بالمحافظات لمنعهم من نقل المشاركين إلى المظاهرة المليونية.» الشروق: 2/ 2/ 2011.

«القناصة تابعون لوحدة الإرهاب الدولى بأمن الدولة ويحصلون على الأوامر من الوزير مباشرة.» الأهرام: 21/ 9/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=608852&archid=1>.

قنديل، وائل. «امتحان 25 يناير العسير.» الشروق: 23/ 1/ 2011.

______. «(جراكن الكيروسين) التى تحكم مصر.» الشروق: 22/ 1/ 2011.

«القوات المسلحة تحذر من التجمعات وخرق حظر التجوال.» الشروق: 30/ 1/ 2011.

«القوى السياسية ترفض خطاب مبارك وتستعد لجمعة الرحيل.» اليوم السابع: 2/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345309>.

«القوى السياسية تؤكد استعدادها لـ «يوم الغضب» غدًا.. وتحذّر من «التجاوزات الأمنية» والاعتقالات.» المصري اليوم: 24/ 1/ 2011.

«كلمة القضاة: أيام حافلة... ووزارة جديدة.» القضاة: السنة 21، نيسان/ أبريل - أيلول/ سبتمبر 2006.

«الكنائس تدعو رعاياها لـ «التفكير جيّدًا» قبل المشاركة.» الشروق: 24/ 1/ 2011.

«الكويت: ترحيل 17 مصريًا من مؤيدي البرادعي.» الدستور: 11/ 4/ 2010. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/hxd1kH>.

«مأمور «وادي النطرون» السابق يكشف تفاصيل ليلة قضاها مرسي وإخوانه فى السجن.» الشروق: 9/ 6/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=09062013&id=2735430f-6810-4bb5-9c41-eb1ffaafd7c5>.

«مبارك لن أترشح لفترة رئاسية جديدة: الرئيس يطالب البرلمان بتعديل المادتين 76 و77 من الدستور.» الشروق: 2/ 2/ 2011.

«مبارك لوزير خارجية الإمارات: بقائي بضعة أشهر لا يقدم ولا يؤخر.» اليوم السابع: 9/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=349118>.

«مبارك يقرر إنشاء لجنة مستقلة لتقصّي حقائق أحداث الأربعاء الماضي.» اليوم السابع: 7/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=347964>.

متى، وسام. «اليسار المصري يبحث عن دور تحت شمس «25 يناير».» السفير (لبنان): 19/ 5/ 2011.

«المتظاهرون يقيمون «قداس الأحد» بالتحرير تكريما للشهداء.» اليوم السابع: 6/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=347068>.

مجدي، مروة. «المركز المصري للدراسات الاقتصادية: «مطبخ اقتصادي» للحكومة.» الشرق الأوسط: 25/ 11/ 2007، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?article=447079&issueno=10589#.VNr8Q_mUe0I>.

«محضر غرفة عمليات قوات الأمن المركزي خلال الثورة يكشف صدور تكليفات بتسليح 2 من القناصة مساء موقعة الجمل.. واللواء أحمد رمزي أصدر أمرًا بنشر القوات بالتسليح الكامل وإطلاق النار على المتظاهرين.» اليوم السابع: 9/ 8/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=471124>.

محمود، علي. «الحكومة تكشف أوراقها: ملتزمون بالسعي لتحقيق معدل نمو 8% وتحقيق العدالة الاجتماعية والاستمرار في الإصلاح السياسي.» الأهرام المسائي: 28/ 12/ 2010. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=394910&eid=1341>.

«مركز حقوقي يرصد: الإسكندرية عاصمة التعذيب العربية لعام 2010 بـ 5 قتلى للشرطة و26 معذبًا.» البديل الجديد: 28/ 12/ 2010. على الموقع الإلكتروني: <http://elbadil.net/مركز – حقوقي – يرصد – بالأرقام الإسكندرية –ع>.

«مروحيات ومقاتلات تحلق فوق ميدان التحرير.» الشروق: 31/ 1/ 2011.

«مسيرة حاشدة لأساتذة الجامعات تأييداً لثورة 25 يناير.» اليوم السابع: 8/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=348210>.

«مصر ترفض ممارسة العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين، مبارك يدعو إسرائيل لضبط النفس وتسهيل الوضع الإنساني بغزة، أبو الغيط: هدفنا التهدئة والمصالحة الوطنية وإقامة الدولة الفلسطينية.» الأهرام: 26/ 12/ 2008. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/Archive/2008/12/26/FRON1.HTM>.

«مصر تقف على أعتاب عصيان مدني .. عمال وموظفون وباحثون وصحفيون ورجال دين يدخلون إضرابات واعتصامات فى مختلف أنحاء الجمهورية ويهددون بالانضمام لميدان التحرير.» اليوم السابع: 9/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=349102>.

مصطفى، أحمد. «الائتلاف المصري يسعى للتغيير من خلال عصيان سلمى مدني.» اليوم السابع: 20/ 1/ 2009. تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=65129&SecID=97&IssueID=38#.U8qWbtySxN4>.

«مظاهرات المحتجين (عيدية) للشرطة في عيدها.» الشروق: 24/ 1/ 2011.

«المعارضة تجتمع على «حكومة ائتلاف وطني» وتختلف على تولي البرادعي رئاستها.» الشروق: 1/ 2/ 2011.

«المعارضة تدعو لـ «جبهة وطنية» لملء الفراغ الناتج عن «انهيار الحزب الوطني».» الشروق: 30/ 1/ 2011.

«المعارضة ترفض الحوار قبل رحيل مبارك، الشباب لن يسمحوا لأي تيار أو شخص أن ينقض على ثورته.» الشروق: 2/ 2/ 2011.

المملوك، محمود. «النائب العام يفتح تحقيقًا في أحداث الأمن المركزي عام 1986.» اليوم السابع: 24/ 8/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 1/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=480314#.U6qTNdySycw>.

««الناصري» يغيب عن حوار القوى السياسية مع سليمان.» اليوم السابع: 6/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=347093>.

«نائب الرئيس: مطالب الشباب مشروعة.. والاعتداء عليهم مؤامرة وسنحاسب المسؤول عنها حسابًا عسيرًا، شفيق يعتذر عن مذبحة الميدان ويتعهد بتحقيق عاجل.» الشروق: 4/ 2/ 2011.

«النائب العام يقرر منع عز والعادلي والمغربي وعدد من الوزراء من السفر.» اليوم السابع: 3/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345905>.

النجار، رشا [وآخرون]. «مصرع 14 وإصابة 45 وانهيار مصنع للمنسوجات بالإسكندرية.» الأهرام: 13/ 12/ 2010. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=366488&eid=693>.

«النص الكامل لحوار نائب الرئيس مع رؤساء تحرير الصحف. ضيق الوقت منعنا من إجراء كل التعديلات المطلوبة .. إذا كلفنا الشرطة الآن بحماية الانتخابات ستقع مجازر. ومبارك لم يكن لديه مانع من التنحي في 1 فبراير.» اليوم السابع: 8/ 2/ 2011. تم الاطلاع بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=348520>.

«نفيسة المراكبي: فلاحة دفعت حياتها دفاعًا عن أرضها.» الأرض: العدد 7، نيسان/ أبريل 2010.

«هيكل: أخشى أن يردّ الغرب في لبنان على ما حدث في تونس.» الشروق: 22/ 1/ 2011.

«وثائق القضاء الإداري تبرّئ المشير في قضية قطع الاتصالات.» الشروق: 7/ 8/ 2011.

«وزير الخارجية الألماني يطالب بوقف البلطجة ضد المتظاهرين.» اليوم السابع: 2/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345640>.

«الوطن تنشر مذكرات الفريق سامي عنان عن أسرار ثورة 25 يناير.» الوطن: 28/ 9/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 11/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/331085>.

««الوطني» يستنكر أحداث العنف فى ميدان التحرير.» اليوم السابع: 3/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345792>.

«وفاة 4 وإصابة 118 مواطنًا و162 شرطيًا والقبض على 100 بالقاهرة والمحافظات.» الأهرام: 27/ 1/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/60503.aspx>.

«الوفد والتجمع والجبهة يشترطون وقف العنف قبل الحوار مع سليمان.» اليوم السابع: 3/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345870>.

«الوفد والوطنية للتغيير يشكلان جبهة موحدة لإرسال مطالب الإصلاح إلى مبارك.» المصري اليوم: 13/ 7/ 2010. تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 4/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/6278#>.

««الوفد» يشارك في اللحظات الأخيرة... ولجان التجمّع تتحدى السعيد.. و6 أبريل توزع 15 ألف بيان جديد.» الشروق: 25/ 1/ 2011.

وثائق

«6 أبريل 2009 - لماذا؟.» (مدونة حركة 6 أبريل، 11 آذار/ مارس 2009). تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://shabab6april.wordpress.com/?s=%D9%85%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8+%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8+2009>.

أبو شامة، عبد الرحيم. «بأسماء شركات وهمية: رجال أعمال يستولون على 88.3 مليون متر بالسويس.» (بوابة الوفد، 14/ 2/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 19/ 11/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/w5NAMa>.

«الإخوان يعلنون قبولهم الحوار مع سليمان.» (بوابة الوفد، 4/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/14332>.

الأسيوطي، حمدي. «مذكرة بدفاع السيدة شاهندة مقلد فى الدعوى رقم 11807/ 2005 إلى محكمة جنح مدينة نصر أول درجة.» (مذكرة الأستاذ نبيل الهلالي دفاعًا عن السيدة شاهندة مقلد، منتدى المحامين العرب، 27/ 3/ 2012). على الموقع الإلكتروني: <http://www.mohamoon-montada.com/Default.aspx?Action=Display&ID=114931&Type=3>.

«الإضراب القادم.. يوم 6 أبريل.» (مدونة حركة 6 أبريل، 1 نيسان/ أبريل 2009). تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2009، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/WoVXwS>.

«إعلان تشكيل الحكومة المصرية الجديدة.» (رويترز عربي، 31/ 1/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE70U0U120110131>.

«أكثر من 350 قتيلًا في كارثة قطار الصعيد بمصر.» (الجزيرة نت، 20/ 2/ 2002). تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=26787>.

«التزامات مصر بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.» (جامعة مينسوتا، مكتبة حقوق الإنسان). على الموقع الإلكتروني: <http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/EUD-EGYPT-CAT.html>.

أنور، أيمن. «ورطة أحمد بهجت المالية : 3.6 مليار جنيه مديونياته لبنكَي الأهلي ومصر.. وعود بالسداد من 2011 ولم يفِ بالاتفاق.. والقضاء يرفض بطلان دعوى قضائية بيع أصول شركاته.» (البوابة نيوز، 28/ 3/ 2014)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albawabhnews.com/486549> .

«أيمن نور والإخوان يطلقون «مايحكمش» ضد وراثة مبارك.» (سي إن إن العربية، 14/ 11/ 2009). تم الاطلاع عليه بتاريخ 19/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2009/middle_east/10/15 /noor.egypt>.

«البرادعي خارج دائرة المشاركين في الحوار.» (بوابة الأهرام، 6/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/13/70/37484.aspx>.

«البرادعي: لا دولة معادية لإسرائيل بعد مبارك.» (بوابة الوفد، 3/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/14261>.

«البرادعي يطالب برحيل نظام حسني مبارك.» (بي بي سي عربي، 31/ 12/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110130_cairo_shooting_baradei.shtml>.

«بيان حركة 6 أبريل حول مطالب الشباب ورفض التفاوض مع أي جهة قبل رحيل مبارك.» (حركة 6 أبريل، 4/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 3/ 2016، على الموقع الإلكتروني:

<http://6april.org/modules/news/article.php?storyid=1721>

«تسلسل زمني: الأصداء وردود الفعل الدولية على أحداث مصر.» (بي بي سي عربي، 11/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/mobile/middleeast/2011/02/110203_egypt_reactions.shtml>.

«التعذيب في 2014: ثلاثون عامًا من نكث الوعود.» (منظمة العفو الدولية، 13 أيار/ مايو 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.amnesty.org/ar/library/info/ACT40/004/2014/ar>.

«التقرير النهائي للجنة الإعلامية لشباب 6 أبريل حول الإضراب.» (مدوّنة حركة شباب 6 أبريل، 4 نيسان/ أبريل 2009). تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://shabab6april.wordpress.com/2009/04/04>.

«الجبهة ينتقد ضخامة عدد اللجنة الدستورية.» (بوابة الوفد، 8/ 2/ 2011). تم الاطلاع بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/15099>.

«الجمعية الوطنية للتغيير المصرية.» (الجزيرة نت، 7/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/220768c3-03d0-4f6e-bca1-d65cf2188c3c>.

«الجيش يزيل شعارات الثورة من على الدبابات.» (بوابة الوفد، 9/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/15319>.

«الحكم في قضية كليب التعذيب.» (بوابة الوفد، 6/ 11/ 2007).

«خلف أسوار الخوف الحصار البوليسي على محافظة الفيوم.» (الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان). تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 10/ 2014، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.anhri.net/wp-content/uploads/2012/02/ خلف-أسوار-الخوف.pdf>.

«الذاكرة السياسية: أحمد أبو الغيط (1).» (العربية نت، 28/ 3/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/TksfoZ>.

رجائي، غادة. «تقرير عن أحوال عمال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.» (سلسلة الحقوق اقتصادية واجتماعية؛ 63، مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة، تشرين الثاني/ نوفمبر 2008). تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.lchr-eg.org/archive/104/social12-08.htm>.

رول، ستيفن. «جمال مبارك والخلاف في صفوف النخبة الحاكمة في مصر.» (مركز كارنيغي للسلام، بيروت، 1 أيلول/ سبتمبر 2010). تم الاطلاع عليه 15/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.carnegie-mec.org/publications/?fa=show&id=41491>.

زغلول، نعيم سعد. «الإعلام الإلكتروني في مصر: الواقع والتحديات.» (تقرير، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، شباط/ فبراير 2010).

السكري، أحمد. «اقتحام مؤسسات حقوقية واختفاء نشطاء.» (بوابة الوفد، 3/2/2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/7/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/14297>.

«سياسيون ونشطاء: 6 أبريل أقامت خريطة سياسية جديدة في مصر.» (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 23 نيسان/ أبريل 2008). تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2014. على الموقع الإلكتروني: <http://www.cihrs.org/?p=4658>.

السيد، سمير. «الإخوان يعيدون تقييم موقفهم من الحوار ويشككون فى جدية الإصلاح.» (بوابة الأهرام، 7/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/37772.aspx>.

صايغ، يزيد. «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر.» (دراسة أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، 1 آب/ أغسطس 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 11/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http:// carnegie-mec.org/publications/?fa=48996# >.

الصحاري، إبراهيم. «25 و26 فبراير 1986: عشرون عام على انتفاضة الأمن المركزي.» (مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، 2006). تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 2/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://revsoc.me/ revolutionary-experiences/shrwn-m-l-ntfd-lmn-lmrkzy>.

«صحيفة: تمرد بالأمن المصري بسبب الوضع في غزة.» (الجزيرة نت، 8/ 1/ 2009). تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/BGD31r>.

صقر، بشير. «تقرير إخباري عن التحركات الفلاحية في مصر خلال السنوات الأخيرة.» (العامل المعاصر (مركز ابحاث ودراسات الحركة العمالية والنقابية في العالم العربي)، 3 أيار/ مايو 2009). تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=170779&t=3#>.

طه، يس. «اشتراكية 23 يوليو ونضالات صغار الملاك في كمشيش.» (مركز الدراسات الاشتراكية). تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 12/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.e-socialists.net/node/5499>.

«العادلي في حواره للأهرام: ضبط 19 انتحاريًا قبل قيامهم بعمليات إرهابية بدور العبادة.» حوار أجراه أسامة سرايا وأحمد موسي (بوابة الأهرام، 24/ 1/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/5oW5BI>.

عامر، أحمد حسان. «نائب رئيس مجلس الدولة يدعم ثورة الشباب.. ويقترح خارطة طريق للخروج من الأزمة.» (بوابة الأهرام، 7/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/37677.aspx>.

«العاهل السعودي يتعهد بدعم مصر ماليًا اذا أوقفت أمريكا المساعدات.» (رويترز عربي، 10/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE71909520110210>.

عبد الهادي، شيماء. «الجماعة الإسلامية تُعلن دعمها لنتائج الحوار الوطني.» (بوابة الأهرام، 7/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/13/70/37645.aspx>.

«على اللجنة التشريعية في مجلس الشعب أن ترفض مقترح المادة 179 من الدستور بشأن مكافحة الإرهاب.» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 18/ 2/ 2007)، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/pressrelease/2007/02/18/158>.

«العوا: سنسترد أموالنا المنهوبة من آل مبارك.» (بوابة الوفد، 8/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/15111>.

«في مؤتمر صحفي عالمي منتصف ليلة الأربعاء الوفد يطالب بحل البرلمان وحكومة إنقاذ.» (بوابة الوفد، 26/ 1/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/q0qzXH>.

«القوات المسلحة تناشد الشباب العودة إلى ديارهم.» (بوابة الأهرام، 2/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 4/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/36355.aspx>.

كمال الدين، أبو زيد. «نقابة المهندسين: من الحراسة إلى المجهول.» (بوابة الوفد، 5/ 11/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/Xc9bIe>.

«محكمة جنايات الإسكندرية تقضي بمعاقبة 4 ضباط بالسجن المؤبد ومعاقبة آخر بالسجن 15 عامًا.» (المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، 21 حزيران/ يونيو 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://ar.eohr.org/?p=2547>.

مرعي، رضا. «عدد السجون بمصر اثنان وأربعون فقط.» (بوابة يناير، 2/ 4/ 2014). على الموقع الإلكتروني: <http://yanair.net/archives/33600>.

______. «متى تتوقف الانتهاكات داخل اماكن الاحتجاز في مصر.» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 22/ 4/ 2014). على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/blog/post/2014/04/22/2055>.

«مصر: جماعة الإخوان المسلمين تمنى بخسارة كبيرة في الانتخابات.» (بي بي سي عربي، 29/ 11/ 2010). تم الاطلاع عليه بتاريخ 20 كانون الأول/ نوفمبر 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/ middleeast/2010/11/101129_earlyresults_egypt.shtml>.

«مصر: يجب الوفاء بالوعد الممنوح بالإفراج عن المعتقلين نهاية يونيو... مراجعات قانون الطوارئ في 11 مايو تعني انعدام أي مسوغ قانوني.» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 29/ 6/ 2010). على الموقع الإلكتروني: <http://eipr. org/pressrelease/2010/06/29/922>.

مصطفى، دينا. «حمزة والبلتاجي يناقضان رواية أحمد شفيق حول «موقعة الجمل».» (بوابة الأهرام، 11/ 6/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/218608.aspx>.

«مع إنتهاء حالة الطوارئ بعد أكثر من 30 عام... المبادرة المصرية: أولى خطوات بناء دولة القانون والقضاء على الإفلات من العقاب.» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 18/ 2/ 2007). على الموقع الإلكتروني: <http://eipr. org/pressrelease/2012/06/01/1424>.

المكني، عبد الواحد. «سقوط صخرة المقطم: الانهيارات ليست جديدة... لكنها متواصلة.» (الأوان (موقع إلكتروني)، 16 أيلول/ سبتمبر 2008). تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/F8iQXk>.

«ملخص التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق بشأن الأحداث التي تواكبت ثورة 25 يناير 2011.» (اللجنة القومية للتحقيق وتقصي الحقائق في شأن أحداث ثورة 25 يناير). تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ffnc-eg.org/assets/ffnc-eg_final.pdf>.

«موقف الجيش من أحداث مصر.» (الجزيرة نت، 11/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/0d4c3708-69dc-4fbd-8bbc-4247600e9865>.

نصار، آية. «رمزية ميدان التحرير.» (مقالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 21 نيسان/ أبريل 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/c4cb65cb-77c8-409e-99c7-3faf0fe1b92a>.

نصر، سمر. «رفعت السعيد: أرفض استخدام «25 يناير» في صراع سياسي.» (بوابة الأهرام، 21/ 1/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/34333.aspx>.

«وزير الثقافة المصري جابر عصفور يستقيل من الحكومة بعد أيام من توليه المنصب ومع استمرار الاحتجاجات.» (العربية نت، 10/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 5/ 2014. على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/10/137014.html>.

«الوفد: نحتفظ بحق الانسحاب من الحوار.» (بوابة الوفد، 8/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/14921>.

2- الأجنبية

Books

Aidi, Hisham D. *Redeploying the State: Corporatism, Neoliberalism, and Coalition Politics*. New York: Palgrave Macmillan, 2009.

Arms Transfers to the Middle East and North Africa: Lessons for an Effective Arms Trade Treaty. London: Amnesty International, 2011.

Beattie, Kirk J. *Egypt during the Sadat Years*. New York: Palgrave, 2000.

Berque, Jacques. *L'Egypte: Impérialisme et révolution*. Paris: Gallimard, 1967. (Bibliothèque des sciences humaines)

Cook, Steven A. *Ruling but not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2007.

_______. *The Struggle for Egypt: From Nasser to Tahrir Square*. Oxford; New York: Oxford University Press, 2013.

Copeland, Miles. *The Game of Nations: The Amorality of Power Politics*. New York: Simon and Schuster, 1970.

Fahmy, Ninette S. *The Politics of Egypt: State-Society Relationship*. London; New York: Routledge, 2012.

Farah, Nadia Ramsis. *Egypt's Political Economy: Power Relations in Development*. Cairo: American University in Cairo Press, 2009.

Gates, Robert M. *Duty: Memoirs of a Secretary at War*. New York: Alfred A. Knopf, 2014.

Henry, Clement M. and Robert Springborg. *Globalization and the Politics of Development in the Middle East*. 2nd ed. New York: Cambridge University Press, 2010. (Contemporary Middle East)

Hinnebusch, Raymond A. *Egyptian Politics under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian-Modernizing State*. Cambridge, [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1985. (Cambridge Middle East Library)

Kandil, Hazem. *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt* (London; Brooklyn, NY: Verso, 2012.

Kassem, Maye. *Egyptian Politics: The Dynamics of Authoritarian Rule*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2004.

Kienle, Eberhard. *A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt*. London; New York: I. B. Tauris, 2001.

Marr, Phebe (ed.). *Egypt at the Crossroads: Domestic Stability and Regional Role*. Washington, DC: National Defense University Press, 1999.

Moustafa, Tamir. *The Struggle for Constitutional Power: Law, Politics, and Economic Development in Egypt*. New York: Cambridge University Press, 2007.

Osman, Tarek. *Egypt on the Brink: From Nasser to Mubarak*. New Haven: Yale University Press, 2010.

Oweiss, Ibrahim M. (ed.). *The Political Economy of Contemporary Egypt*. Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1990.

Owen, Roger. *The Middle East in the World Economy, 1800-1914*. Rev. Ed. London; New York: I. B. Tauris, 1993.

Paczyńska, Agnieszka. *State, Labor, and the Transition to a Market Economy: Egypt, Poland, Mexico, and the Czech Republic*. University Park, Pa.: Pennsylvania State University Press, 2009.

Sirrs, Owen L. *A History of the Egyptian Intelligence Service: A History of the Mukhabarat, 1910-2009*. Milton Park, [England]; New York: Routledge, 2010. (Studies in Intelligence Series)

Soliman, Samer. *The Autumn of Dictatorship: Fiscal Crisis and Political Change in Egypt under Mubarak*. Translated by Peter Daniel. Stanford, California: Stanford University Press, 2011. (Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures)

Stacher, Joshua. *Adaptable Autocrats: Regime Power in Egypt and Syria*. Stanford, California: Stanford University Press, 2012. (Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures)

Stolen Asset Recovery (StAR) Initiative: Challenges, Opportunities, and Action Plan. Washington, DC: World Bank; [Vienna]: United Nations Office on Drugs and Crime, 2007.

Tschirgi, Dan, Walid Kazziha and Sean F. McMahon (eds.). *Egypt's Tahrir Revolution*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2013.

Periodicals

Amin, Samir. «An Arab Springtime?.» *Monthly Review*: vol. 63, no. 5, October 2011.

Al-Anani, Khalil and Maszlee Malik. «Pious Way to Politics: The Rise of Political Salafism in Post-Mubarak Egypt.» *DOMES* (*Digest of Middle East Studies*): vol. 22, no. 1, Spring 2013.

Al-Atrush, Samer. «Egypt Offered Arm of al-Qaeda Number Two's Brother as DNA Evidence.» *Telegraph*: 8/5/2011. Retrieved in 1/1/2014, from the Web: <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/egypt/8501207/Egypt-offered-arm-of-al-Qaeda-number-twos-brother-as-DNA-evidence.html>.

Cooper, Mark N. «The Demilitarization of the Egyptian Cabinet.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 14, no. 2, May 1982.

«Egypt Protests: World Leaders Call on Egypt to Address its Citizens' Grievances.»

Telegraph: 28/1/2011. Retrieved in 13/5/2014, from the Web: <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/egypt/8289678/Egypt-protests-World-leaders-call-on-Egypt-to-address-its-citizens-grievances.html>.

Harb, Imad. «The Egyptian Military in Politics: Disengagement or Accommodation?.» *Middle East Journal*: vol. 57, no. 2, Spring 2003.

Ibrahim, Youssef M. «Behind Smiles, Egyptians Tell Mubarak to Shape Up.» *New York Times*: 3/7/1995.

Kechichian, Joseph and Jeanne Nazimek. «Challenges to the Military in Egypt.» *Middle East Policy*: vol. 5, no. 3, September 1997.

Kurtzer, Daniel and Mary Svenstrup. «Egypt's Entrenched Military.» *National Interest*: no. 121, September - October 2012.

Miller, Greg. «Comments by Panetta stoke Unmet Expectations.» *Washington Post*: 11/2/2011. Retrieved from: <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2011/02/10/AR2011021007570.html>.

Richter, Thomas and Christian Steiner. «Politics, Economics and Tourism Development in Egypt: Insights into the Sectoral Transformations of a Neo-Patrimonial Rentier State.» *Third World Quarterly*: vol. 29, no. 5, 2008.

Ross, Michael. «Egyptian Security Forces Riot, Burn Hotels at Pyramids.» *New York Times*: 26/2/1986. Retrieved in 13/11/2014: <http://articles.latimes.com/1986-02-26/news/mn-5_1_security-forces>.

Springborg, Robert. «The President and the Field Marshall: Civil-Military Relations in Egypt Today.» *Middle East Report* (*MERIP*): vol. 17, no. 147, July-August 1987.

Youssef, Samir M. «The Egyptian Private Sector and the Bureaucracy.» *Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 2, 1994.

Documents

«Ben-Eliezer: Mubarak Slammed US in phone Call.» (Ynet, 11/2/2011). Retrieved from: <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4027293,00.html>.

Heydemann, Steven. «Upgrading Authoritarianism in the Arab World.» (Analysis Paper; 13, Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution, Washington, DC, 2007).

Jibrin, Manar. «Suleiman to visit P.A Areas.» (International Middle East Media Center (IMEMC), 20/12/2005), Retrieved in 20/12/2014, from: <http://www.imemc.org/article/15585>.

Marroushi, Nadine. «What Can Egypt Take from the Torture Report?.» (Middle East Eye, 14/12/2014). Retrieved in 1/1/2015, from: <http://www.middleeasteye.net/columns/what-can-egypt-take-torture-report-2091420302#comment-3427>.

«Mubarak: 'If I Resign Today there Will Be Chaos'.» (Abc News, 3/2/2012). Retrieved from: <http://abcnews.go.com/International/egypt-abc-news-christiane-amanpour-exclusive-interview-president/story?id=12833673>.

Ottaway, David B. «Egypt at the Tipping Point?.» (Middle East Program Occasional Paper Series, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, DC, Summer 2010). On the Web: <http://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/Egypt%20at%20the%20Tipping%20Point.pdf>.

Pilger, John. «Egypt's Uprising Discredits Every Western Stereotype about Arabs.» (Fage.org, 14/2/2011). Retrieved from: <http://www.faqs.org/periodicals/201102/2272300041.html>.

________.«The Egyptian Revolt Is Coming Home,» (New Statesman, 10/2/2011), On the Web: <http://www.newstatesman.com/international-politics/2011/02/pilger-egypt-square-western>.

Roy, Olivier. «This Is not an Islamic Revolution.» (New Statesman, 15/2/2011). Retrieved from: <http://www.newstatesman.com/religion/2011/02/egypt-arab-tunisia-islamic>.

Seidl, Jonathon M. «Der Spiegel: Mubarak May Get 'Health Check' in Germany, Relinquish Power There.» (Blaze, 7/2/2011). Retrieved from: <http://www.theblaze.com/stories/der-spiegel-mubarak-may-get-treatmant-in-germany-hand-over-power>.

«Suleiman: 'Egypt Will Not Be Anything Like Tunisia'.» (Abc News, 3/2/2011). Retrieved from: <http://abcnews.go.com/International/egypt-abc-news-christiane-amanpour-exclusive-interview-vice/story?id=12836594&singlePage=true>.

U. S. Department of State, Office of the Historian. «The Ambassador in Egypt (Caffery) to the Department of State (Cairo, September 8, 1952-4 p.m.).» (Foreign Relations of the United States, 1952-1954, The Near and Middle East, vol. 4, Part 2, Document 1006). On the Web: <http://history.state.gov/historicaldocuments/frus1952-54v09p2/d1006>.

________. «Memorandum of Conversation, Prepared in the Embassy in Cairo (Cairo, May 12, 1953-12:15 p.m.).» (Foreign Relations of the United States, 1952-1954, The Near and Middle east, vol. 4, Part 1, Documents 5). On the Web: <http://history.state.gov/historicaldocuments/frus1952-54v09p1/d5>.

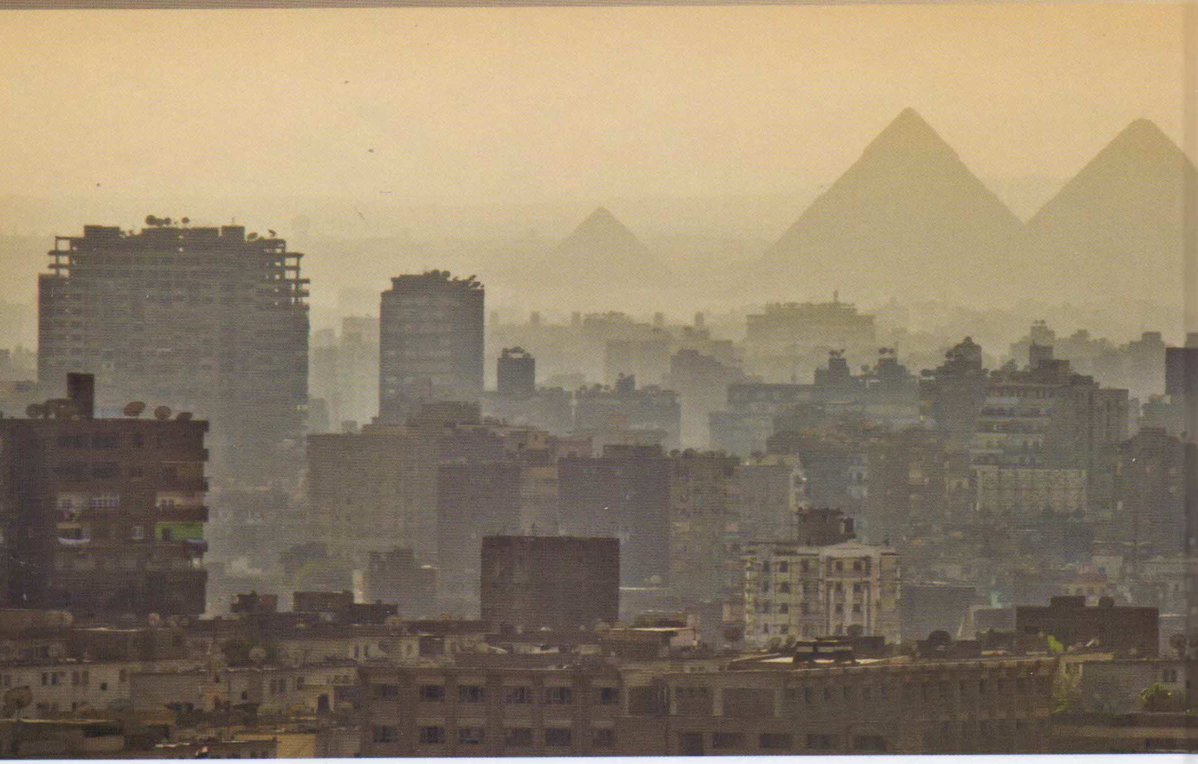
فهرس عام

عزمي بشارة

ثورة مصر

الجزء الثاني

من الثورة إلى الانقلاب



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

هذا الكتاب

إذا كان الجزء الأول "من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير" من هذا الكتاب تناول الخلفيات التاريخية للثورة المصرية منذ أواسط القرن العشرين حتى اندلاعها، فيتناول هذا الجزء الثاني "من الثورة إلى الانقلاب" المرحلة التي تلت تنحّي مبارك، وصولاً إلى الانقلاب العسكري يوم 3 تموز/يوليو 2013، ويوثّق لتلك المرحلة، محاولاً فهم تعثّر مسار التحوّل الديمقراطي في عملية بحث وتحليل للتاريخ الراهن تتناول الظاهرة بشموليتها، ولا تغفل طبعًا البنى الاجتماعية والاقتصادية والقوى السياسية والعوامل الثقافية؛ من خلال التحقيق الاستقصائي المنهجي من أجل جمع المعطيات والمعلومات من مصادر منوّعة. والهدف هو إبقاء مستقبل هذا الفصل من تاريخ الشعب المصري والأمة العربية مفتوحًا، سليمًا من التشويه والتجاهل في الوقت ذاته.

السعر: 26 دولارًا

ISBN 978-614-445-092-5

9 786144 450925

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

ثورة مصر

الجزء الثاني

من الثورة إلى الانقلاب

ثورة مصر

الجزء الثاني
من الثورة إلى الانقلاب

عزمي بشارة

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
بشارة، عزمي
ثورة مصر/ عزمي بشارة.
2 ج. في 2 مج ؛ 24 سم.
محتويات: ج. 1. من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، ج. 2. من الثورة إلى الانقلاب
يشتمل على ببليوغرافية (ص. 551-631) وفهرس عام.
ISBN 978-614-445-092-5
1. مصر - تاريخ - ثورة 1952. 2. مصر - أحوال سياسية - ثورة يوليو 1952. 3. الثورات - مصر - تاريخ. 4. الثورة المصرية (25 يناير 2011) 5. مصر - تاريخ - ثورة 25 يناير 2011. 6. مصر - أحوال سياسية - حسني مبارك، 1981-2011. 7. مصر - أحوال سياسية - ثورة 25 يناير 2011. 8. رجال الأعمال المصريين - الجوانب السياسية - مصر - تاريخ - حسني مبارك، 1981-2011. 9. مصر - أحوال اجتماعية - حسني مبارك، 1981-2011. 10. حركات الاحتجاج - مصر. 11. المعارضة (سياسة) - مصر. 12. مصر - الجيش. 13. القوات المسلحة - مصر. 14. مصر - أحوال سياسية - محمد مرسي، 2012-2013. أ. العنوان.
320.962056

العنوان بالإنكليزية

The Egyptian Revolution
Volume II
From Revolution to Coup d'Etat
by Azmi Beshara

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشـر
المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 44199777 00974 فاكس: 44831651 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، أيار/ مايو 2016

المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

الجداول

الأشكال

الفصل الأول

بدلًا من مقدمة

توقفنا في الجزء الأول من هذا الكتاب عند 11 شباط/ فبراير 2011. ولو توقف عند تلك النهاية رجل هبط لتوّه على الأرض من الفضاء لحسب أنه عثر أخيرًا على نهاية سعيدة. إذ لو أمعن النظر في نص الجزء الأول لوجد في واقع الثورة الموصوف فيه احتمالات لنهايات عدة، ولعثر على مبررات للأمل، وأخرى لا تقل وجاهة، تحذّر من انتكاسة وإخفاق. والحقيقة أن قصة الثورة المصرية هي قصة أمل كبير انتهى إلى مأساة، وحلم أجيال استحال كابوسًا[1]. وكان المؤلف قد

(1) من مشاهد هذا الكابوس بعد ثورة مجيدة أثارت إعجاب العالم أجمع وقدمت الشهداء وتخللتها عملية تنوير حقيقية في آن، وصولُ ضابط مخابرات عسكرية متوسط الذكاء والمواهب إلى رئاسة مصر بعد انقلاب عسكري وحكمها فعلًا بيد من حديد، وبنشر ثقافة الكراهية وبناء الخطاب السياسي على الخوف والتخويف والجهل والتجهيل.

في مقدمة كتابه عن انقلاب عسكري في سياق آخر كتب ماركس في الثامن عشر من بروميير لويس بونابرت: «أما فكتور هوغو فيحصر نفسه في حملات لاذعة وبارعة النكتة ضد ناشر الانقلاب المسؤول. والحادث نفسه يبدو في مؤلفه كأنه صاعقة في سماء صافية. وهو لا يرى فيه إلا عملًا عنيفًا قام به فرد واحد. إنه لا يلاحظ إنه يُعظّم من شأن هذا الفرد، بدلًا من أن يُصغّره، بما نسب إليه من قوة مبادرة شخصية ليس لها نظير في تاريخ العالم. أما برودون فيسعى إلى أن يصور الانقلاب كنتيجة لتطور تاريخي سابق عليه. وهكذا يصبح التركيب التاريخي للانقلاب، من دون أن يدري، تبريرًا تاريخيًا لبطل هذا الانقلاب. وهكذا وقع في الخطأ الذي يقع فيه مؤرخونا الموسومون بالموضوعيين. أما أنا فإني أثبت، على النقيض، كيف أن الصراع الطبقي في فرنسا أوجد الأحوال والعلاقات التي مكّنت شخصًا سخيفًا متوسط المواهب من أن يؤدي دور بطل». انظر: Karl Marx, «Vorwort zur Zweiten Ausgabe (1869),» in: *Karl Marx, Friedrich Engels. Werke, Band 8: Der achtzehnte Brumaire des Louis Bonaparte* (Berlin: Dietz Verlag, 1986), pp. 559-560.

استعنا في الاقتباس بالعربية بنسخة مترجمة على الإنترنت من دون مكان وتاريخ النشر [لكننا دققنا هذه الترجمة بعض الشيء]: <http://revsoc.me/wp-content/uploads/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%85%D9%86-%D8%B9%D8%B4%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A8%D8%B1%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%B1.pdf>.

كتاب ماركس هذا هو مقالة ساخرة لاذعة في الواقع أكثر مما هي تحليل من النوع الذي يعد به. وأوردت هذا الاقتباس لتأكيد أن الهدف من هذا الكتاب ليس حملة نقد لاذعة ضد شخص مدبر الانقلاب، على نهج بعض الكتاب المعارضين للانقلاب راهنًا، ولا تبريره تاريخيًا من دون تحميل =

تعرّض شخصيًا لبعض مشاهد الكابوس، فعند كتابة هذا الجزء من الكتاب كان كثر من شباب الثورة، من خيرة شباب مصر والأمة العربية، ممن قابلناهم حين إعداد الجزء الأول منه، قد زج بهم في غياهب السجون أو فرّقتهم المنافي.

الباعث على البحث والتفكير أنه لم تكن ثمة ضرورات تاريخية وحتميات أوصلت مصر إلى هذه النتائج؛ إذ إنها تولّدت في النهاية من صيرورات ساهمت في تحديد مسارها قرارات وخيارات بشرية مختلفة في التعامل مع المعطيات. وكان يمكن أن تسير الأمور على نحو مختلف، لو تصرف الثوريون والأحزاب والقوى السياسية بشكل مختلف، ولو تصرفت نخبة النظام القديم بشكل مختلف أيضًا.

نقصد بالمرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية تلك المرحلة التي تدار فيها البلاد في خدمة هدف محدد، وضع فيها أسس النظام الديمقراطي، هذه الأسس التي يُتّفق عليها بالحوار وآليات أخرى من أشكال التوافق المختلفة. وتُستغَل المرحلة لإضعاف عناصر النظام القديم بكسر احتكارها السلطة، وتعزيز عناصر النظام الجديد. ويجب أن يحدد هدف المرحلة الانتقالية، إقامة النظام الديمقراطي، حيث لا تكون مرحلة انتقال إلى المجهول. ويصعب تحديد المدة، فهي مرتبطة بنضج القوى السياسية والمجتمع وجهاز الأمن وحال جهاز الدولة ومدة طواعيته للتحول الديمقراطي أو مقاومته له. وقصر المدة أو إطالتها ربما يجهض العملية بأكملها. وتختلف التقديرات في شأن استقرار الديمقراطية بعد الانتقال. فامتحان الديمقراطيّة عند ليجفارت ثبات نظام ديمقراطي تعددي يعمل بموجب إجراءات ديمقراطيّة، ويكون فيها مستجيبًا لرغبة المواطنين لفترة طويلة، ويقدرها بجيل كامل (30 إلى 35 عامًا بحسب مقاييسه)، وبعدها يعدّ ذلك نظامًا ديمقراطيًا مستقرًا بنظره[2].

= من قاموا به المسؤولية عن أعمالهم، بل إضاءة الطرق التي قادت إلى الانقلاب، ومنها الطرق الخلفية الموارية والأزقة المتوارية، وشرحها كاحتمالات كامنة في واقع مصر بعد الثورة، وهذه الاحتمالات الكامنة تتحقق عبر قرارات البشر وإراداتهم، والانقسامات في صفوف ثورة يوليو وسوء تدبير السلطة وعوامل نهوض قوى جهاز الدولة ضد الثورة، وطموح ضابط متوسط الذكاء والمواهب جاهز لفعل أي شيء من أجل أن يحكم.

(2) Arend Lijphart, *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries* (New Haven, CT: Yale University Press, 1984), p. 38.

لا ندري إن أمكننا موافقته على ما استنتجه في شأن استقرار النظام الديمقراطي نفسه، لكن ليس لدينا معيار زمني للمرحلة الانتقالية، بل معيار نوعي:

- كسر احتكار قوى النظام القديم للسلطة بالتوافق أو بالقوة.

- اتفاق القوى السياسية الرئيسة المعارضة للنظام السابق، وجزء كبير من نخب النظام السابق نفسه على المؤسسات الديمقراطية، والتزام تنفيذ ذلك الاتفاق، أكانت هذه المؤسسات قائمة أم يجب إنشاؤها.

- الاتفاق على المبادئ الديمقراطية، سواء وضعت في صلب الدستور أم في مقدمته أم في وثيقة منفصلة. فالمهم هو وجود قناعة بضرورة التزامها.

كانت عوامل القوة فاعلة في المرحلة الأولى من ثورة 25 يناير؛ لكن بعضها انقلب إلى عكسه لعدم ملاءمته مهمات التحول والبناء. فمثلًا، أصبحت عفوية الثورة وشعبيتها تعني عجز القوى الثورية عن إنشاء تنظيم سياسي يطالب بالمشاركة في الحكم في المرحلة الانتقالية ويساهم في تحديد ملامحها. وبدلًا من الشروخ الإثنية غير القائمة في مصر، نشأ نتيجة سوء تدبير القوى السياسية في المرحلة الانتقالية، وعدم تذويتها[3] مبادئ الديمقراطية، شرخ بين القوى السياسية الدينية والقوى السياسية غير الدينية، وتحوّل بالتدرّج إلى شرخ يكاد يكون هوياتيًا، إضافة إلى عودة الشرخ الطائفي. ولم تتفق القوى السياسية المؤيدة لثورة يناير على مبادئ الديمقراطية التي تتوحّد عليها ضد النظام القديم وتمارس التعددية تحت سقفها. لهذا تمكن الجيش من اختراقها، وحتى التلاعب بها في النهاية، بالتحالف مع النظام القديم.

تشابكت في المرحلة الانتقالية دوائر ثلاث: الثورة الحقيقية الشعبية وقواها غير المنظمة كقيادة بديلة في ظل صراعات بين الأحزاب على السلطة قبل تحقيق الديمقراطية؛ وثورة التوقعات التي تضغط لتحقيق وعود الثورة الكبرى بأسرع وقت ممكن؛ وتزيد منسوب التذمر والشكوى بسبب قضايا متعلقة بمعيوش الناس، حين لم تتحكم الثورة بالنظام لتلبي سريعًا بعض هذه التوقعات؛ والثورة المضادة

(3) نشتق الفعل ذوّت من ذات، ونقصد بها الاقتناع العميق بالفكرة أو القيمة واستدخالها أو استبطانها.

التي تجلّت في استخدام أدوات الثورة، مثل التعبئة والتحشيد وتوقعات الشارع وخيباته السريعة ضد الثورة ذاتها. كما استُخدمت مؤسسات النظام القديم، مثل القضاء والدولة العميقة التي قاومت التغيير في عملية إفشال المؤسسات المنتخبة. وأجهدت ثورة التوقعات الثورة، قبل أن تقوم الثورة بإجهاضها.

اعتبرت إحدى أهم نظريات التحول الديمقراطي الشرخ في النخبة الحاكمة في النظام السلطوي شرطًا لسقوط النظام[4]. ويجب أن يضاف إلى ذلك أن هذا الشرخ يحدث في غياب آليات لتنظيم الخلافات داخل النخبة الحاكمة، فأي تعبير عن خلاف يعني انشقاقًا وضعفًا واحتمال الانهيار[5]. وسبق أن بينا في الجزء الأول من هذا الكتاب أن الشرخ وقع عمليًا في نخبة نظام مبارك، لكنه لم يقد «معتدلي» النظام إلى إجراء حوار مع معتدلي المعارضة. وما فعّل الشرخ وأظهره هو ثورة شعبية، قادت إلى تسلم الجيش مقاليد الحكم، لا تسليمها إلى طرف ديمقراطي مؤيد للإصلاح من داخل النظام. والمشكلة أن الجيش لم ير نفسه طرفًا (على

(4) Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), p. 19.

(5) Graeme Gill, *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society, and the Transition Process* (New York: St. Martin's Press, 2000), pp. 29-33.

يمثّل الانقسام داخل النظام أهم الدلائل على اعتلاله، إذ يتحول إلى فرق تبحث عن مصالحها أو تحاول تأمين مصالحها خارج النظام، أو فرقٍ متصارعة في شأن أفضل السبل في خدمة بقاء النظام، هل هي الإصلاح أم تشديد قبضة النظام الأمنيّة ضدّ المعارضة وضدّ الحركة الشعبيّة؟ وربما تكون قضيّة الخلافة هي باعث ذلك. وتبرز الصراعات وتهدد النظام عندما يواجه النظام تحديات حقيقيّة كالأزمات الاقتصادية والتحرك الشعبي الواسع. وربما يحصل الشرخ عندما لا توجد قنوات داخل النظام تسمح للجماعات المختلفة بطرح وجهات نظر مختلفة من داخل النظام ذاته بشكل منظمّ. عندما يجري انقلاب على الديمقراطية يُدّعى عادة أن النظام الديمقراطي مسؤول عن انقسام المجتمع وتشظيه، فيَعِد الانقلاب المنتصر بتوحيد المجتمع ورص صفوفه ضدّ الأعداء الخارجيين والداخليين، ويصبح الأعداء الخارجيون والداخليون وجهي عملة واحدة هي التآمر على الأمّة، ويجري الابتعاد عن السياسة باعتبارها من أدوات الشقاق والخلاف والانقسام في المجتمع. كما تصبح السياسة مع الانقلاب أقرب من الإدارة: إدارة البلاد وإدارة الحكم. أو يتوجّه إلى أيديولوجيا واحدة، كما يصبح أي تهديد للوحدة مصدرًا لتهديد شرعية النظام.

انظر: غرايم جيل، ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة شوكت يوسف (دمشق: دار التكوين، 2009)، ص 46.

الرغم من أنه جزء من النظام يفاوض على طبيعة النظام المقبل)، بل اعتبر نفسه فوق الأطراف. وهذه من خصوصيات الحالة المصرية.

شهدت المرحلة الانتقالية شرخًا بين القوى التي عارضت النظام السلطوي، كلٌ من منطلقه. وإذا كان انشقاق النخبة الحاكمة شرط سقوط النظام السلطوي، كما أكدنا، فإن وحدة قوى معارضة النظام السلطوي على مسألة واحدة هي النظام الديمقراطي، شرطُ التحول الديمقراطي. مثل هذا الشرخ يؤدي إلى عرقلة عملية التحول، ولا سيما إذا توحد بعض القوى الثورية من قوى النظام القديم.

علاوة على ذلك، أتاحت بعثرةُ القوى السياسية المؤيدة لثورة يناير وأجواءُ الحرية التي وفّرتها الثورة، لقوى عربية إقليمية معادية للتحول الديمقراطي على مستوى المنطقة فرصةَ ممارسة دور أكثر تأثيرًا من الدور الذي تمكّنت من ممارسته في أثناء الثورة ذاتها، ولا سيما من خلال تمويل قوى الثورة المضادة، والتأثير عبر الاستثمار في الإعلام. لكن الدور الخارجي على أهميته لم يكن مقرّرًا في حالة مصر، بل كان العامل الحاسم في رأيي هو عدم تمكن القوى المؤيدة لثورة يناير، وتلك التي انضمت إليها، من الاتفاق على مبادئ الديمقراطية وإقامة جبهة موحدة في مواجهة النظام القديم وفرض هذه المبادئ عليه، ومقاومة نخبة النظام القديم (ولا سيما في الجهاز الأمني والجيش) التغيير.

في غياب قوة سياسية ثورية واحدة تمسك بالحكم وتطهّر جهاز الدولة من العناصر المعادية للثورة، لم يكن ثمة بديل آخر إلا وحدة القوى المؤيدة للثورة في التمسك بخيار النظام الديمقراطي. والحقيقة أن الثورات التي قادت إلى سيطرة قوة سياسية قادرة على شن حملات تطهير جهاز الدولة بالقوة من العناصر غير الثورية، لم تنتج تاريخيًا أنظمة ديمقراطية، بل، في الأغلب، أنظمة سلطوية. وهذه خلاصة لتجربة مصادرة مؤسسة الكهنوت (الملالي) الثورة الشعبية في إيران، أو مصادرة البلاشفة الثورة الروسية، أو الكومنتانغ والحزب الشيوعي في الصين. ونحن لا نرى أن الخيارات محصورة في وجود تنظيمات كهذه لها تصور شامل لسلطة مطلقة وملء الجيش الفراغ، بل توجد طرائق أخرى للوصول إلى نظام ديمقراطي إذا توافرت الإرادة لدى القوى السياسية الأساس، ولم يكن لدى الجيش طموح للحكم.

يعدّد خوان لينز وألفرد ستيبان خمسة شروط تاريخية أساسية لتصليب

الديمقراطية في دولة غير فاشلة أو تثبيتها: وجود مجتمع مدني حي؛ وجود مجتمع سياسي يتمتع بحد أدنى من الاستقلال الذاتي والاعتبار في المجتمع؛ وجود حكم القانون الذي يضمن حريات المواطنين وقدرتهم على الاتحاد؛ توافر جهاز دولة بيروقراطي يمكن للحكومة الديمقراطية الجديدة استخدامه؛ توافر مجتمع اقتصادي ممأسس[6]. وعلينا أن نضيف الآن أيضًا وجود جيش قابل للاستخدام من النظام الديمقراطي وليست لديه طموحات سياسية.

أما بالنسبة إلى التحول الديمقراطي فيذكر لينز وستيبان أيضًا خمس قضايا رئيسة تعدّ شروطًا جوهريّة لأي تحوّل ديمقراطي ناجح:

- إذا كانت النخب السياسية الصاعدة مقتنعة بأن الديمقراطية هي أقل الخيارات سوءًا بسبب تجاربها السياسية الماضية، وأنها ملتزمة حماية عملية التحول الديمقراطي.

- إذا شملت عملية بناء المؤسسات خلال الانتقال الديمقراطي القوى السياسية، حيث لا تستنتج أي قوة سياسية مركزية أنها أُقصيَت، فيكون للجميع مصلحة في نجاح هذه العملية.

- إذا مُنح العسكر محفّزات جدية تُمكّنهم من تقدير أن ثمن بقائهم في السلطة سيكون ممكنًا أكثر من ثمن تركها.

- إذا كانت المؤسسات السياسية التي أُنشِئت خلال عملية الانتقال الديمقراطي لا تجعل الأغلبية حكرًا على مجموعة، أو تحرم مجموعة بعينها من الحصول على الأغلبية، وإذا كانت توفر محفزات للتسويات والتعاون بين الجماعات المتعارضة.

- إذا كان ثمة تاريخ من التفاوض ومد الجسور بين القوى المتعارضة، حيث يكون التزامهم المشترك العملية السياسية الانتقالية أعظم من الخلافات التي تفرّقهم[7].

---

(6) Juan J. Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996), p. 7.

(7) المصدر نفسه، و Eva Bellin, «A Modest Transformation: Political Change in the Arab =

يبدو لنا أن التجربة المصرية الانتقالية قدمت إجابات سلبية عن أغلبية هذه الأسئلة الكبرى المترابطة التي تمثّل شرطًا لنجاح مرحلة التحول إلى الديمقراطية، لكن بوجود التحفظات الآتية:

- لا يوجد مشكلة عند النخب السياسة المصرية في الإجابة عن السؤال الأول بالإيجاب، بل وتأكيد أن الديمقراطية هي الخيار الأقل سوءًا، لكن التزامها حماية هذا الخيار مشكوك فيه على أقل تقدير.

- منح العسكر المحفزات الصحيحة، لكنهم لم يستنتجوا الاستنتاجات الصحيحة منها.

إلى جانب عناصر القوة التي كمنت في الثورة المصرية بموجب قراءتنا لها، وُجد فيها عناصر الضعف الآتية:

- لم يكن الثوريون أصحاب مشروع لما بعد سقوط النظام، ولم يكن لديهم مشروع سلطة وحكم. وكما سبق أن بيّنا في الجزء الأول، كانوا أشبه بحركة احتجاجية كبرى وجدت نفسها في حالة ثورة.

- لم تكن القوى السياسية المنظمة القادرة على أداء دور ما بعد الثورة هي القوى الثورية نفسها.

- تضمنت عملية إسقاط مبارك، أي الثورة ذاتها، عنصرين متفاعلين: **أولًا**، ثورة شعبية مدنية واسعة ذات طابع ديمقراطي. وثانيًا، انقلاب عسكري[8] قام

World after the «Arab Spring»,» in: Clement Henry and Jang Ji-Hyang, eds., *The Arab Spring: Will it = Lead to Democratic Transitions?* (New York: Palgrave Macmillan 2013), p. 39.

(8) لأننا نستخدم كلمة «انقلاب» في هذا الجزء من الكتاب أول مرة، نود أن نذكر القارئ بتعريف مختصر له في مقابل الثورة، وسنستخدمه في تعريف الانقلاب في هذا الكتاب في مقابل الثورة: «الثورة تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثّل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة. والثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة». «أما الانقلاب فمن الواضح أن المقصد به هو أنه يجري في داخل النظام القائم على أيدي جزء من النخبة الحاكمة أو أيدي جزء من المؤسسات الحاكمة بما في ذلك الجيش أو قسم منه، ويؤدي إلى توزيع جديد للسلطة داخل النظام نفسه. لكن لا يخلو التاريخ من انقلابات اضطرتها الخيارات السياسية إلى إحداث تغييرات جذرية في النظام، وقد سُمّيَت أو سمّت ذاتها 'ثورات' لهذا السبب». انظر: عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، ط 2 مزيدة ومنقحة (بيروت: المركز العربي =

به الجيش على مبارك. ويمكن القول إن تاريخ المرحلة الانتقالية بعد الثورة هو تاريخ صراع بين مكوّن الثورة ومكوّن الانقلاب الكامن فيها، وانتصر الانقلاب في النهاية.

- كان من الممكن أن يتحول سقوط مبارك إلى سقوط النظام، أو يبقى مجرد سقوط الأسرة الحاكمة بسبب تحوّل ما داخل النظام نفسه. وتحقّق أحد الاحتمالين مرتبطًا بتوافر، أو عدم توافر، برنامج للقيام بهذا التحول عند من يستلم إدارة البلاد.

- الجيش هو الذي استلم حكم البلاد بعد الثورة مباشرة، بوساطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة. ولم يكن قوة ديمقراطية، ولا جيشًا مهنيًا، على قناعة أن مهمته حماية البلاد والدستور، وأن عليه ترك الحكم لمؤسسات مدنية ينتخب الشعب من يقودها.

نشأت فرصة للتوصل إلى ميثاق وطني، أو مبادئ متفق عليها، على نمط مفاوضات الطاولة المستديرة بين النخب المعتدلة في النظام والمعارضة عند انهيار النظام السلطوي، كما في بولندا وإسبانيا، لكن هذا لم يحصل، بل تحولت هذه الفرصة إلى مناسبة للاستقطاب السياسي داخل قوى المعارضة ذاتها.

بحسب بعض نماذج التحول إلى الديمقراطية، عندما يتفكك النظام السلطوي يكون الانقسام إلى جناح معتدل يُؤثِر التحول الليبرالي، وآخر متشدد يعارضه، هو الأكثر شيوعًا؛ إذ يعارض المتشددون المغامرة السياسية المتجلية بانفتاح جزئي أو مبرمج للنظام، ويفضلون تشديد قبضته، في حين يرى المعتدلون عمومًا أن الأزمة خطر فعلي على النظام، وعليه كي يوسع قاعدة دعمه الشعبية أن يسمح للناس بالمشاركة وممارسة دور، أي إنه يرى في التدابير الليبرالية وسيلة لإبعاد الخطر وضمان الاستقرار[9]. وربما تؤدي اللبرلة إلى ردة فعل معاكسة تتجلى بانقلاب عسكري، كما في حالة اليونان في أواسط السبعينيات، وبوليفيا في تشرين الثاني/

= للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 34 و41. وبهذا المعنى فإن ما جرى بين 25 كانون الثاني/ يناير و11 شباط/ فبراير هو ثورة وانقلاب. واستمر الصراع بين العنصر الثوري والعنصر الانقلابي في الثورة المصرية حتى انتصر الأخير في 3 تموز/ يوليو 2013.

(9) جبل، ص 67-68.

نوفمبر 1979[10]، وكما في انقلابات تركية عدة. لكن، حُسِمت هذه المسألة في حالة مصر، حيث لم يبدأ الانفتاح من أعلى، بل قامت ثورة من الأسفل أطاحت رأس النظام، في حين بقي هيكل النظام الأساسي على حاله، وانتقل الحكم إلى الجيش.

يرتبط نجاح الحوار الذي يؤسّس لميثاق يمهد للتحول الديمقراطي، بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، بحسم القوة الإصلاحية للصراع داخل النظام لمصلحتها، ووحدة المعارضة من جهة أخرى، كما يعتمد على دور القوى الاجتماعية الشعبية الضاغط على العملية التفاوضية. وعندما يفضي مثل هذا التفاوض إلى اتفاق بين الفاعلين على إجراء انتخابات، أو تحديد موعد لتخلي النظام عن الحكم، يسمى ذلك ميثاقًا في عرف منظّري التحول الديمقراطي. ويعرّفه أودونيل وشميتر أنه «اتفاق قد يكون غير علني بين مجموعة قوى ساعية إلى تحديد القواعد التي تحكم ممارسة السلطة على أساس تقديم ضمانات متبادلة لمصالح الأطراف المشاركة في العملية كلها»[11]. وغالبًا ما ينقسم النظام خلال هذه العملية إلى «معتدلين ومتطرفين»، مثلما تنقسم المعارضة على هذا الأساس، ويكون الميثاق اتفاقًا بين «المعتدلين» من الطرفين، حيث يقدّم كل منهما تنازلات للقوى غير المعتدلة في طرفه كي لا يغضبها فتنقلب على العملية[12]. ومن هنا تحوي العملية السياسية «المتطرفين» من الطرفين. هكذا اتفقت المعارضة والسلطة في كولومبيا وفنزويلا في عامي 1957 و1985، وكذلك الحكومة والمعارضة في إسبانيا، على إطار دستوري للديمقراطية الجديدة. وميزت اتفاقات الطاولة المستديرة التحولات في عددٍ كبير من دول أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينيات[13].

اعترفت سلطتا اليونان (1974) وإسبانيا (1977) بالحزبين الشيوعيين فيهما. واعتُرف رسميًا بالأحزاب الماركسية في البرازيل في عام 1985، وبالحزب الشيوعي في تشيلي في عام 1989. لكن، كان المقابل اعتراف هذه الأحزاب

(10) المصدر نفسه، ص 68.

(11) O'Donnell and Schmitter, p. 37.

(12) جيل، ص 71.

(13) المصدر نفسه، ص 72.

بالنظام السياسي، وتبني النضال السياسي السلمي والموافقة على العمل من خلال القنوات الرسمية، ولا سيما الانتخابية، في إطار الاقتصاد الرأسمالي وحق الملكية الخاصة، الأمر الذي حصل فعلًا، فانتقلت الأحزاب السياسية في هذه الدول إلى مركز الخريطة السياسية. وهذا في رأينا ما لم يفعله الإخوان المسلمون في مصر، حين لم يعترفوا بالدولة العلمانية خلافًا لما فعله حزب العدالة والتنمية في تركيا، بمعنى أنهم أبدوا قابلية أقل لقبول ميثاق سياسي وطني مشترك. كما بقيت أوساط واسعة من الأحزاب المعارضة الأخرى تعدّ نفسها أقرب إلى النظام القديم منه إلى الإخوان، في حين بقي النظام القديم قائمًا وقادرًا على إنشاء تحالفات مع كل طرف في المعارضة وضده، وتمكن من إنهاك القوى المؤيدة للتغيير. كما أن القوى السياسية في مصر لم تتمهل ريثما تتوصل إلى اتفاق بالحوار، بل استعجلت الحسم بالانتخابات. وتصرفت كأن النظام مهزوم في ثورة شاملة، ورغبت في حسم مسألة السلطة بينها بالانتخابات، في حين كان النظام لا يزال قائمًا يدير العملية الانتقالية من خلال الجيش.

غالبًا، تمنح المواثيق ضمانات مشجّعة لمن يخشى أن يخسر كثيرًا من التحول الديمقراطي، ويقوم بالتالي بعرقلته. وكانت القوى الإسلامية وغير الإسلامية قد قدّمت مثل هذا الضمانات إلى الجيش المصري، لكن كل منها زايد على الآخر واتهمه بالتحالف مع الجيش. وخرج الجيش في النهاية الأقوى من هذه العملية.

عادة، عند الشروع بالمفاوضات يُصر النظام على أربعة مطالب: العفو عما ارتكبه المسؤولون في الماضي واستثناء الأحزاب الراديكالية من الحكومة المقبلة، ومواصلة قمع القوى غير المؤيدة للميثاق، وإرجاء الإصلاحات الاقتصادية، والموافقة على الأنموذج الرأسمالي الليبرالي، وفي المقابل تسعى المعارضة إلى توزيع فرص المشاركة في المجال السياسي[14]. لكن المعارضة المصرية لم تقبل بمثل هذه الشروط، ذلك أن النظام لم يقدم مشروعات إصلاح من هذا النوع بمبادرته، بل بعد اندلاع ثورة شعبية. وفي المقابل تصرفت المعارضة كأن الثورة

(14) المصدر نفسه، ص 78، و Diane Ethier, «Introduction: Processes of Transition and Democratic Consolidation: Theoretical Indicators,» in: Diane Ethier, ed., *Democratic Transition and Consolidation in Southern Europe, Latin America and Southeast Asia*, Macmillan International Political Economy Series (London: Macmillan, 1990), p. 11.

هزمت النظام، لكنها كانت تتعامل معه في الواقع في كل خطوة كان هو من يحدد إيقاعها، ما اضطرها إلى الخروج إلى الشارع في كل مرة أرادت تحدي إيقاعه في ضبط التغيير.

سبق أن تناولتُ ما سميته بؤس نظريات التحول الديمقراطي[15]، ولن أراجعها في هذا الكتاب، لكن أتمنى أن أضيف فرضيات نظرية خاصة بهذا البحث، أرجو أن تكون علمية بما فيه الكافية ليكون دحضها ممكنًا بالمثل النافي أيضًا:

- الثورات السياسية تحرك شعبي لتغيير نظام الحكم من خارجه، أما إصلاح النظام فيأتي من داخله. في حالة الثورة المصرية لدينا حركة شعبية قرعت جدران النظام من خارجه لدفعه إلى إصلاح نفسه، فهي لم تطرح بديلًا منه من خارجه ينتزع السلطة منه كما الثورات، ولا وجدت، أو أوجدت، لها تيارًا إصلاحيًا داخل النظام يمكنها الوثوق بإصلاحاته بالتدريج. وما دام أن جوًّا ثوريًا ساد في الشارع المصري بعد إطاحة مبارك مباشرة، تمكّنت الثورة من إملاء بعض الإصلاحات عليه من خارجه بالضغط الاحتجاجي والمطلبي، لكنها لم تتمكّن من اختراقه، ولم تضمن ديمومة الإصلاح.

- خرج في مصر ثوار طالبوا بالديمقراطية، وأيّدتهم أغلبية صامتة، أو تعاطفت معهم، ولم يجد النظام من يلجأ إليه. كما ثبت في مصر أن الحاسم في مسألة الثقافة الديمقراطية في زمن التحول ليس ثقافة الجماهير، على أهميتها، وإنما ثقافة

---

(15) عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 51-70.

نشأت أغلبية هذه النظريات من مراقبة التحول في الموجة الثالثة على حد تعبير صامويل هنتنغتون. بدأت الموجة الديمقراطية الأولى بحسب هنتنغتون في عام 1828، وشملت ثلاثة وثلاثين بلدًا قامت فيها مؤسسات ديمقراطية في الحد الأدنى، كالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وبعض المستعمرات البريطانية وبعض دول أميركا اللاتينية، وتبعتها ردّات مثل كل موجة ديمقراطية أخرى. وامتدت الموجة الثانية بين عامي 1943 و1962، وأعقبتها موجة معاكسة من الانقلابات العسكريّة وغيره بين عامي 1958 و1975. أما الموجة الثالثة فبدأت في عام 1974 في إسبانيا والبرتغال وأميركا اللاتينية، ثم ما لبث أن اكتسحت الدول الشيوعية في نهاية ثمانينيات القرن الماضي وبداية تسعينياته، ومنها جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ومنغوليا. انظر: Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, Julian J. Rothbaum Distinguished Lecture Series; 4 (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).

النخبة التي تسلمت الدفة من ثوارٍ شبابٍ غير منظمين، لم يطالبوا بتسلّم الحكم، بل طالبوا بتغييره، تاركين تفصيلات إنجاز هذا الهدف للنخب السياسية. ولم تكن النخبة السياسية قادرة على تنظيم اللعبة السياسية، ومنها تداول السلطة بينها بشكل ديمقراطي تعددي، ولم تكن مستعدة لأن تتوحّد لتغيير جهاز الدولة ونزع شأفة الاستبداد الكامنة فيه. وفي مصر كان للجيش دور غير ديمقراطي، لكن كان بالإمكان دفعه إلى التسليم بالديمقراطية، لو حافظت القوى الثورية على وحدتها خلف برنامج ديمقراطي. أما الجمهور فاحتفل بالثورة وشارك في الانتخابات، لكنه دخل في حالة من القلق والخوف من الفوضى عندما اشتبكت القوى السياسية في صراع حزبي، وحينما تخلّت في خضم هذا الصراع عن التمييز الواضح للرايات بين قوى ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية متحالفة مع جهاز الدولة القديم.

- لا يمكن تحقيق الانتقال الديمقراطي في دولة يمثّل فيها الجيش المؤسسة الرئيسة، لناحية قوته وقدرته على حفظ الأمن والاستقرار بعد الثورة، إذا لم ينحز الجيش إلى مطلب الديمقراطية بعد مروره هو نفسه بعملية تغيير قيمي وإصلاح، وإذا كان لديه طموح لحكم البلاد. فإما أن ينحازَ الجيش إلى مطالب الديمقراطية (حالة البرتغال كمثال 1974-1975)، أو أن تجري عملية تسوية مع الجيش، حيث يتعايش مع نظام تعددي يقلّص بالتدريج نفوذه السياسي (حالة تركيا وإندونيسيا والأرجنتين)، أو يسود الجيش بشق قوى الثورة وقمعها (حالة مصر)، أو يتحول الصدام مع الجيش إلى صدام مسلح تتوقف نتائجه على موازين القوى وغيرها من العوامل الداخلية والخارجية (حالة سورية).

- في حالات الإصلاح من أعلى، كما في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية، فقدت النخب الحاكمة المبادرة في النهاية، واضطرت إلى التفاهم مع قوى المعارضة، أو الأوساط «المعتدلة» منها بدايةً، في نظام تعددي يسمح بتداول السلطة بدلًا من الفوضى والحرب الأهلية التي تهدد مصالح الجميع. أما في الدولة العربية (ما عدا حالة تونس) فقاوم النظام القديم التغيير، ولو على حساب التضحية بالبلد. وسورية هي المثال الأوضح على ذلك، في حين تقدم مصر أنموذجًا أقل حدة. واللافت هو سلوك الأنظمة العربية الحاكمة وعدم استعداد نخبها للقبول بالتنازل عن الحكم في مقابل التعددية وتداول السلطة لإنقاذ البلاد، حتى لو كان ثمن بقائها إبادة جزء من هذه الشعوب.

- لا يمكن مطلقًا تجاهل دور وسائل الإعلام في الوساطة بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، فهي مكوّن مهم في إنجاز التحول الديمقراطي أو في عرقلته. فإذا كانت النخبة غير ديمقراطية، ووُضعت بتصرفها وسائل الإعلام الجماهيري، فإن ذلك يسهل تحشيد الجمهور باتجاه غير ديمقراطي، بل وربما يدخل الجيش في المعادلة الإعلامية ويعمل لحسابه من خلال تكوين أذرع إعلامية خادمة وداعمة له.

- ربما تطالب النخب السياسية بالديمقراطية ضد نظام معين لا تشترك فيه بالحكم، أو تتحول ضد الديمقراطية نفسها إذا لم تُشرك في الحكم، وهذا دليل ساطع على ضحالة ثقافتها الديمقراطية. فالنخبة التي تدعم الديمقراطية بناء على مقدار «حصتها» فيها فحسب، وتتوقف عن دعم التحول إذا نقصت حصتها فيه، هي نخبة غير ديمقراطية. ويمكن أن تشكل «التوافقية» حلًا موقتًا لضمان عدم معاداتها التحول الديمقراطي.

- لا تكفي الانتخابات لحسم التحول الديمقراطي؛ ففي نظريات الديمقراطية التي تكون فيها الانتخابات، أو ممارسة التعددية، مكوّنًا للديمقراطية، لا يكون بذلك بُعدها الإجرائي فحسب[16]، بل الشروط اللازمة لتحقيق حكم الشعب لنفسه من خلال ممثليه المنتخبين في انتخابات تعددية[17]. لكن قلما فُحص دور الانتخابات في عملية التحول الديمقراطي. وبناء على التجربة التي يجري فحصها في هذا الكتاب، لا تكفي الانتخابات للتحول الديمقراطي؛ إذ يجب أن تُجرى مثل هذه الانتخابات تحت سقف مبادئ ديمقراطية متفق عليها، وإلا سيكون الانقسام على المبادئ هذه، لا تحت سقفها، الأمر الذي ربما يطيح قضية الديمقراطية ويفسد مرحلة التحول إليها.

---

(16) أو كما تهكمت قوى سياسية مصرية باستخدام مصطلح «صندوقراطية» لتبرير الانقلاب على المؤسسات المنتخبة.

(17) Robert A. Dahl, *Democracy and its Critics* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1989), chap. 12.

يرى دال في كتابه المعروف عن النظام التعددي (1971)، أن الانتخابات هي الحد الأدنى الممكن واقعيًا للتعبير عن مبادئ الديمقراطية في نظام الحكم. انظر: Robert A. Dahl, *Polyarchy; Participation and Opposition* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1971).

- من ناحية أخرى، استخفاف قوى ديمقراطية بمسألة الانتخابات واعتبارها مجرد «صندوقراطية» ربما يدفعها إلى التحالف مع قوى غير ديمقراطية بهدف حماية قيم ليبرالية تهددها الأكثرية. وتثبت التجربة أن القوى غير الديمقراطية غالبًا لا تحرص على حماية القيم الليبرالية، وتستغني لاحقًا عن التحالف مع القوى الديمقراطية التي تحالفت معها خوفًا من الأكثرية.

ناقشتُ مطوّلًا في كتابي المسألة العربية النظريات التي ترى أن التحول الديمقراطي نتاج عملية تفاوض ومساومة بين قوى غير ديمقراطية، لأسباب لا علاقة لها بالديمقراطية، وبيّنتُ فيه صعوبة إجراء تحول ديمقراطي في بلداننا العربية، وبلدان العالم الثالث عمومًا، من دون نخب ديمقراطية ملتزمة الديمقراطية؛ إذ لا توجد مؤسسات تعيد إنتاج نفسها باستقلالية عن فعل الفاعلين وثقافتهم السياسية، فـ«لا ديمقراطية في العالم الثالث بدون ديمقراطيين»[18]. كما لا تسود أي ثقافة ديمقراطية، ولا تجدّد مؤسسات ذاتها وفقًا لبوصلة ديمقراطية في غياب نخبة سياسية ديمقراطية. ففي مثل هذه الحال تجري عمليات المساومة للحفاظ على الذات مع قوى النظام السابق ضد الديمقراطية ذاتها. وأعتقد أن الحالة المصرية التي توافر فيها نهوض ثوري ونخب سياسية عدة، في دولة غير هشة لا تنهار مؤسساتها بسبب التغيير، تثبت بجلاء أن عامل ثقافة النخب السياسية عامل حاسم؛ فتلك المساومات والمفاوضات على قواعد اللعبة في ما بينها، أو بينها وبين مكونات النظام القائمة بعد الثورة، لم تنتج قواعد لعبة ديمقراطية تنظم علاقاتها وتداول السلطة في ما بينها في المستقبل على نحو سلمي وفاعل، بسبب الافتقار إلى هذه الثقافة. وعلى العكس من ذلك، كانت هذه النخب مستعدة للتضحية بمبادئ الديمقراطية، وإنشاء تحالفات مع قوى النظام القديم في صراعها، فتحوّلت المساومات إلى مساومات مع قوى النظام القديم نفسه[19].

---

(18) بشارة، في المسألة العربية، ص 22-23.

(19) واجهت الثورات العربية مشكلة ثقافة النخب السياسية، فحيث يوجد اختلاف ثقافي وإثني جرى التسليم بتحويله إلى خلاف، وحيث يوجد خلاف سياسي، وهذا أمر طبيعي، جرى تحويله إلى صراع. فالاختلاف بين البشر معطى غير سياسي، والسياسة في النظام الديمقراطي فن إدارة الخلاف (لا الاختلاف، فهذا يفترض أن يكون مسلّمًا به). ويُطلق على ذلك تسمية التعددية الديمقراطية، أما حيث تفضل النخبة السياسية والثقافية فنًا آخر، هو تحويل كل اختلاف إلى خلاف، وكل خلاف إلى صراع، وكل صراع إلى حرب أهلية أو ما يشبهها، فتستحيل التعددية الديمقراطية.

أما في الدول التي يكون فيها للجيش دور رئيس، فلا يمكن التقدم باتجاه الديمقراطية ما دامت قيادة الجيش ترى أن دورها الرئيس يتجاوز الدفاع عن الوطن وطاعة القوى المدنية السياسية المنتخبة الملتزمة مبادئ الدستور، التي تتغير في الانتخابات أو يعاد انتخابها؛ ولا مفر للقوى الديمقراطية من مواجهة هذه المهمة. وتبدأ المساهمة الفكرية في هذا الموضوع بإثارة موضوع الجيش والسياسة، والعمل التثقيفي التوجيهي الصريح الهادف إلى تغيير موقف الجيش من دوره كأساس لوضع برنامج المطالبة بجيش مهني يحترم نظام الحكم الديمقراطي. ولا يجوز أن تبقى هذه المسألة موضوعًا للبحوث باللغات الأجنبية، ولا بد من مناقشتها بصراحة ووضوح في الفضاء العمومي العربي[20].

سيكون على أي بحث في تعثر الانتقال إلى الديمقراطية أن يتوقف عند مسألة الإسلام السياسي كقوة سياسية وأثرها في التحول الديمقراطي. وليست مهمة هذا الكتاب مراجعة أسباب قوة الحركات الإسلامية السياسية، ولا خلفياته التاريخية،

---

(20) من معايير نجاح عملية التحول الديمقراطي سيطرة السلطة المدنية على أجهزة الأمن. أما في مصر فلاحظنا توسع سيطرة العسكر على أجهزة الأمن، إضافة إلى الاستقلال الذاتي الذي يتمتع به الجيش ذاته. يضع باحثان في شؤون التحول في أوروبا الشرقية، في تلخيصهما معايير الانتقال الديمقراطي في وسط أوروبا وشرقها منذ عام 1989، ثمانية معايير يحاكم بموجبها النجاح في الانتقال بين دولة وأخرى، منها السيطرة المدنية على الجيش:

- المواطنة الشاملة، أي التي لا تقصي أفرادًا وجماعات على أساس العرق والإثنيّة والجندر وغيرها.
- حكم القانون، بمعنى أن الحكومة تعمل بموجب القانون، وثمة قوانين تحمي الأفراد والأقليات من طغيان الأغلبية.
- الفصل بين السلطات والحفاظ على استقلال القضاء.
- انتخاب الممسكين بزمام الحكم، وهذا ينطبق على السلطة التشريعية والتنفيذية.
- توافر انتخابات دورية يمارس فيها جميع البالغين حق التصويت من دون قسر أو إلزام.
- حرية التعبير وتوافر مصادر بديلة للمعلومات.
- حق إقامة الاتحادات والتنظيمات، ومنها الأحزاب السياسية وجماعات المصالح.
- السيطرة المدنية على قوات الأمن، أي إن على الجيش والشرطة أن يكونا محايدين سياسيًا مستقلّين عن الضغط السياسي الداخلي وخاضعين لمراقبة السلطات المدنية.

انظر: Mary Kaldor and Ivan Vejvoda, «Democratization in Central and East European Countries: An Overview,» in: Mary Kaldor and Ivan Vejvoda, eds., *Democratization in Central and Eastern Europe* (London: Continuum, 2002), p. 54.

لكن من واجبه التوقف عند العقبة الكأداء المتمثلة بدور هذه الحركات والمواقف منها، ومسألة حركة الإخوان المسلمين في مصر لفهم مسار التحول الديمقراطي، فهي القوة السياسية الأكثر قوة وتنظيمًا بين القوى المعارضة لنظام مبارك، التي أيدت ثورة يناير.

لسنا هنا أمام قوة ثورية، فهي عمومًا حركة تؤمن بإصلاح المجتمع والتغيير بالتدريج، لكنها تحالفت بعد تردد مع ثورة سياسية للتخلص من نظام يهمّشها ويُقصيها، من أجل ممارسة دور سياسي أكبر في مصر بعد الثورة. فحركة الإخوان المسلمين ليست حركة ديمقراطية، بل كانت مستعدة في أقصى حالات تطورها للتكيّف مع الديمقراطية، والأهم من ذلك تكييف الديمقراطية معها، حيث تضبط مسائل الحريات العامة بموجب تصوّرها للشريعة. لذا لم يكن ممكنًا الاعتماد على جماعة الإخوان المسلمين لقيادة تحول ديمقراطي بسبب عدم حسمها الفكري قضية الديمقراطية ومتطلباتها وقيمها. وقلل من هذا الإمكان وجود قوى إسلامية سلفية تزايد عليها دينيًا، وكانت مستعدة للتحالف مع جهاز الدولة القديم ضدها. وفي المقابل، لم يكن في الإمكان إجراء التحول بإقصاء قوة سياسية رئيسة مثل الإخوان، لأن هذا يقود بالضرورة إلى نوع من الاجتثاث والاحتراب الأهلي. ولم تكن القوى السياسية العلمانية مستعدة للتحالف مع الإخوان المسلمين لإنجاز التحول الديمقراطي، بل كانت أكثر استعدادًا للتحالف مع النظام القديم لمنع تفرّد الإخوان بالحكم.

من هنا نقرر في إحدى أهم فرضيات هذا الكتاب، أن من غير الممكن الاستمرار في الحديث عن التحول الديمقراطي من دون مراجعة الحركات الإسلامية مواقفها من مبادئ الديمقراطية، لا إجراءاتها فحسب؛ وكذلك لا يمكن التقدم في هذا الموضوع من دون مراجعة القوى السياسية الأخرى مواقفها من إقصاء التيار الإسلامي.

نرجو أن يساهم هذا الكتاب لا في توثيق مرحلة مصيرية في تاريخ المنطقة العربية وصيرورة انتفاضتها ضد الاستبداد ومآلاتها فحسب، بل أيضًا في تقديم مساهمة في الإجابة عن بعض الأسئلة الكبرى أعلاه، انطلاقًا من دراسة حالة عينية وتوثيقها. فمختبر العلوم الاجتماعية هو الواقع ومنهجها الرئيس الذي يشكل

شرطًا للمناهج البحثية الأخرى كلها... إنه المنهج التاريخي الذي يبحث الظواهر في صيرورتها.

ملاحظة في المنهج

واصلنا في هذا الجزء من الكتاب التأريخ للثورة المصرية في عمل شامل. وهذا الجزء هو الأكثر صعوبة لراهنية موضوعاته وعدم توافر مصادر ثانوية عنها، لذلك كان لا بد من الاعتماد على المادة الخام وقولبتها، وهي متوافرة في الصحف والمواقع الإلكترونية الموثوقة، بعد مقارنتها وغربلتها وتنقيتها والتحقق مما ورد فيها بالتفاعل مع باحثين ومراقبين مصريين، منهم ممن شاركوا في الحوادث، وبإعمال العقل التحليلي والمقارنات وفهم السياقات. ويترك التحليل في هذه الحالة أسئلة غير مبتوت فيها ربما تجيب عنها مصادر غير منشورة، مثل البروتوكولات والوثائق لاحقًا. لذلك استعنا ببحوث قليلة أُجريت عن هذه المرحلة، إذا وجدت. وحلّلنا الخلفيات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية باستخدام مناهج كمية إحصائية وأخرى كيفية بشكل متداخل. فالمؤلف لا يقبل الاختزالية في المنهج عند دراسة الظواهر المجتمعية التاريخية المركبة، فضلًا عن دراسة مرحلة تاريخية راهنة.

قارنا في هذا الجزء بعض المقدمات والاستنتاجات مع أدبيات في نظريات التحول الديمقراطي، للمساهمة في هذا النقاش النظري وتحيينه بمعطيات التجربة العربية المصرية والاستنتاجات النظرية منها. فالحديث هو في النهاية عن تعثر مرحلة التحول الديمقراطي في مصر.

حاولنا أخيرًا أن نؤلف سردية مكثفة لعالم الحوادث من دون استغراق تفصيلاتها، وبالوقوف على ما نعدّه مفاصل الحوادث، وأهم ما يؤثر فيها ويرتبط بها ورسم صورة مركبة قدر الإمكان من زوايا نظر مختلفة. لكن تبقى زاوية نظر المؤلف الباحث هي الطاغية بالطبع. ورافق السرد، أو أعقبه، جهد تفسيري اجتهد الباحث في أن يكون موضوعيًا قدر الإمكان، بمعنى تحليل المعطيات بأدوات علمية وبانحياز إلى الحقيقة، بقدر ما يمكن للباحث أن يتجرد من موقعه.

الفصل الثاني

عن اليوم التالي

تنحى مبارك ليلة الجمعة 11 شباط/ فبراير 2011، وعاشت ميادين مصر ليلة من أبهج لياليها استمرت طوال يوم السبت التالي. فكانت فرحة غير مسبوقة بتحقيق الإرادة في إسقاط نظام استبدادي طال حكمه عقودًا بثورة شعبية سلمية. وفيما باشر ناشطون بتنظيف ميدان التحرير والمناطق المحيطة به في سيميائية تحمل مقاربة جديدة للمجال العمومي كمجالٍ لمشاركة المواطنين، راح العالم كله يراجع مع مصر لحظات الميدان المؤثّرة. وتنافس المعلقون والمحللون في إغداق المدائح على الثورة وشبابها. وهمّشت تلك الفرحة العارمة بالنصر المتمثل بتنحي رأس النظام كل حديث عن تغيير النظام ذاته. فبدا لوهلة أن الثورة أنجزت حلمًا سابقًا على الاحتشاد في الميدان، مع أن هذا المطلب تطوّر بالتدريج فيه، ولم يكن هو الهدف الذي تحركت من أجله جماهير 25 يناير في نزولها الأول إلى الشوارع والساحات.

آثر الجيش المصري وجهاز الدولة الانحناء للريح، بل وتوسّل ريح الثورة أداة لتنحية مبارك وتجاوز المرحلة المضطربة التي عاشتها البلاد في أواخر عهده. ففي ليلة 10 شباط/ فبراير أنجز الجيش انقلابًا عسكريًا «أبيض»، وفرض على مبارك الخروج كلية من المشهد السياسي في خطوة استباقية كانت غايتها تجنّب تطور الثورة المصرية إلى مواجهة شاملة مع النظام، أو تحوّل النظام إلى مواجهة شاملة مع الشعب، إضافة إلى وأد سيناريو التوريث داخل بيت مبارك، وإبعاد مجموعة رجال الأعمال المتحلّقين حول ابنه، التي هيمنت على مفاصل الحكومة. وكانت النتيجة في الواقع إضعاف أركان النظام القائم الثلاثة: الحزب، الأمن، «الأسرة الحاكمة»، وتعزيز ركنه الرابع - الجيش - ليصبح الركن الوحيد الممسك بالدولة عمليًا.

ما كاد فجر الأحد التالي (13 شباط/ فبراير) يبزغ، حتى انجلت للجميع حقيقة أن الجيش هو المؤسسة الكبرى الفاعلة في مصر القادرة على اتخاذ قرارات

وتنفيذها في مرحلة عدم الاستقرار المؤسسي. غاب رأس الدولة المصرية وتولى المجلس العسكري الرئاسة من دون رئيس للدولة. وفي المقابل لم يكن للحركة الثورية المصرية رأس؛ إذ لم تبرز لها قيادة من بين صفوفها تسعى إلى تسلُّم مقاليد الحكم في البلاد أو المشاركة فيه، لا بصيغة هيئة أو فرد. ولم تتمكن قوى الثورة المصرية التي جمعها الميدان من الالتئام من بعده في هيئة واحدة لها برنامج محدّد. كما لم يسعف الوقت القصير نسبيًا في الميدان الشباب الثوري تأسيس نفسه في هيئة تتمتع بشرعية تمثيل الثورة حصريًا. علاوة على ذلك، لم تساعد تجربة الشباب السياسية القصيرة والولاءات الحزبية لعدد كبير منهم في بلورة جسم موحد قادر على وضع أجندات المرحلة التالية في صورة حزب الثورة، أو قيادة موحدة للثورة، على الأقل.

نشأ ائتلاف شباب الثورة في السابع من شباط/ فبراير، أي قبل تنحي مبارك بأربعة أيام فقط. ولم يحاول هذا التنظيم الذي ظهر في الميدان وبرز بعنفوانه وتأثيره في الجموع الحاشدة، نسج علاقة تحالف وتعاون مع مؤسسات مدنية أخرى، مثل النقابات المستقلة... وغيرها[1]. كما لم يأخذ نفسه بجدية عند التعامل مع الأحزاب، ولا سيما أنه شمل ممثلين عن بعض الأحزاب، علاوة على أن الأحزاب نفسها مالت إلى التعامل معه ككيان موقت أنهى مهمته بعد تنحي مبارك.

يبدو أن المحللين أغراهم، بعد انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013، أي بعد مرور عامين ونصف على تلك الأيام، افتراضُ وضوح رؤية القيادة العسكرية ومسارها منذ البداية، وأنها كانت ضالعة في مؤامرة؛ فراج ادعاء أن هذا الانقلاب مخططٌ سابقٌ وضع في تلك الفترة، حين تدخل الجيش علنًا في الثورة في 28 كانون الثاني/ يناير 2011. وقال بهذا فريقان على طرفي نقيض، أحدهما يوالي الحكم العسكري، ويتباهى بما يحسبه رؤية بعيدة الأمد للجيش، عجّلت بالانقلاب على مبارك في حركة استباقية لاحتواء الثورة، والتخلص من الإخوان في النهاية. أما الفريق الآخر، وجلّه من جماعة الإخوان المسلمين ومؤيديها، فيرى الأمر

(1) تحدت هذه النقابات المستقلة نقابات الدولة الرسمية بتنفيذ إضراب في اليوم الخامس من اعتصام الميدان، الذي شلّ المواصلات العامة في القاهرة، وأضربت معها الشركات العاملة في قناة السويس في 7 شباط/ فبراير.

مؤامرة تدين الجيش وتثبت أنه لم يكن مخلصًا للثورة منذ البداية، وأنه تآمر عليها منذ اللحظة التي هتف فيها شبابها باسم الجيش. وغالبًا ما يُستخدم التباهي الأجوف للفريق الأول المعجب ببعد رؤية الجيش وتخطيطه دليلًا على صواب رأي الفريق الثاني(2).

لا ننفي وجود ضباط طموحين سياسيًا في صفوف الجيش طوّروا تطلعات لإقامة حكم عسكري منذ بداية الحوادث. لكننا نرى، وهذا ما تثبته أوراق المشروع التوثيقي الذي حضّر لهذا البحث وشهاداته، أن الجيش تسلّم إدارة البلاد بعد انقلابه على مبارك، ومن ثم ناور لإدارة الأزمة بطريقة تحمي مصالحه غير القليلة، ومارس في الوقت ذاته لعبة شد وجذب مع القوى السياسية، لم يغب عنها عنصرا التخطيط قصير الأمد والتواطؤ الموقت مع القوى التي عدّها الجيش مركزية لها قدرة على التأثير في الشارع؛ مرة مع الإخوان المسلمين ومرة مع خصومهم، من أجل تمرير ما اعتبره مصلحة وطنية عامة، ويعدّه آخرون مصلحته (الجيش) الضيقة. قام الجيش بذلك كله محتفظًا برؤيته المتعالية على المدنيين وتصوراته السلبية عن الأحزاب ونفوره من الإخوان، في حين كان قادته يرون أنهم القوة المنضبطة الأكثر أهلية لإدارة البلاد.

تألف المشهد السياسي المصري بعد الثورة من نظام مهزوم معنويًا ضحّى

---

(2) على سبيل المثال، ظهر اللواء حسين فؤاد، وهو أحد قادة المخابرات العامة، وكان يشغل منصب وكيل الجهاز، في برنامج في قناة «القاهرة والناس»، وبيّن تصور الجيش للوضع في تلك الفترة، وملخصه أن أمواج ثورة 25 يناير كانت عالية، فاختار الجيش امتصاصها والتحايل عليها والظهور بمظهر المؤيد لها تحينًا لفرصة الانقضاض عليها، وأن وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة كان جزءًا من هذا المخطط... إذ خشي النظام الدخول في مواجهة مع الجماعة بسبب اتساع شعبيتها، لكنه أتاح لها فرصة الوصول إلى الحكم لإظهار فشلها وإسقاط شعبيتها. وسبقه اللواء السابق ثروت فؤاد الذي صرح لجريدة الوطن أن الاستخبارات كانت تضلل الرئيس محمد مرسي وتمده بمعلومات خاطئة. انظر: أحمد عزب، «الثورة المضادة «تتباهى» بالتآمر على مرسي»، العربي الجديد، 19/ 4/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/gnbNix>.

نوجه عناية القارئ إلى مسألة تتعلق بالمصادر الصحافية لهذا الكتاب، فكثير من الأخبار مأخوذ من أرشيفات المواقع الإلكترونية للصحف والمجلات المطبوعة فضلًا عن المواقع الإخبارية الإلكترونية، ولوحظ أن عددًا معتبرًا منها تعطلت أرشيفاته التي تخص فترة الأعوام الثلاثة الأولى للثورة؛ ونخشى أن بعضًا من هذا حدث عمدًا.

برأسه، وبدأ يبذل جهدًا لاحتواء الثورة بعناق أشبه بعناق الدببة، تارة من خلال إطراء شباب الثورة، وتبني لغة 25 يناير بوصفها «ثورة شعب مصر العظيم»، وتارة بمسايرته بتقديم تنازلات لا ترقى إلى تغيير النظام. واستغل الوقت لتحجيم الشرعية الثورية حتى لا يضطر إلى التضحية بالمزيد. وخلال هذه الفترة من المناورات، تمالكت المعارضة الحزبية القديمة نفسها وحاولت استجماع قواها «الهرمة» لتجدد شبابها المستحيل. وتمايزت في ما بينها باتساع قواعدها الشعبية وبقوة التنظيم. وحشدت موروثها من المناورة السياسية للوساطة بين النظام وقوى الحراك الثوري التي انشغلت، على تنوعها، بالتذكير بمطالب الثورة الأصلية، في مقابل سعي الأحزاب التقليدية الحثيث إلى إعادة الاعتبار لمواقعها السياسية وعصبيّاتها الحزبية التي توارت في الميدان. لكن، على الرغم من صخب هذه المناورات، فإنها لم تتمكن في المرحلة الأولى التي تلت رحيل مبارك من إخفاء حقيقة أن العاملين الأبرز والمؤثرين للمشهد السياسي كانا سيطرة الجيش من جهة، ونزول الشعب المصري بقوة في المجال العمومي وساحاته من جهة أخرى.

كان هذا هو المتغيّر الجديد، وكان السؤال: هل يتحوّل الشعب في المجال العمومي إلى قوة مساندة للتحول الديمقراطي، أم يتحول إلى قوة محافظة يخيفها عدم الاستقرار وتنفّرها الفوضى من التغيير؟ الإجابة عن هذا السؤال، وفهم شروطها وأسبابها، تتطلب رسم مسار المرحلة الانتقالية المصرية برمتها.

ثمة شروط كي يصبح الشعب المصري، على الأقل، الجزء المنخرط منه في المجال العمومي، قوةً مساندة للتحوّل إلى الديمقراطية. وتبدأ هذه بوجود قيادة متماسكة ذات هدف واضح معلن، يدعمها الشعب، ويظاهرها لتحقيقه بحسم، وباتفاق عريض، وتتمتع بالقدرة على تعبئة قواه باتجاه إنجاز الهدف. أما تهميش الصراع من أجل الديمقراطية لمصلحة تمايزات هوياتية وأيديولوجية تطمس الحدود الفاصلة بين الديمقراطي وغير الديمقراطي، وبروز الصراعات بين القوى المؤيدة للثورة، فمن شأنه أن يربك القوى الشعبية الفاعلة في المجال العمومي، وما يسمى «الأغلبية الصامتة» أيضًا، فهذه الأمور ستعني لها الفوضى فحسب؛ إضافة إلى ذلك، فإن الثورة عند هذه الفئات تعني ثورة في التوقعات. فهي تتوقع الكثير من الثورة التي لم تصل قواها إلى الحكم، وتحمّل الثورة مغارم خيبة التوقعات تلك.

تلا طرد مبارك من الحياة السياسية في مصر حالة من الضبابية والغموض؛ ففيما غاب رأس النظام لم تتزحزح الهياكل المؤسسية والبنى السلطوية المتجذرة في أركان الدولة المصرية. ففي أثناء المشهد الانتقالي انتظمت قوى الشبابية للثورة في ائتلافات عدة ضغطت على أجهزة الدولة وأدواتها، من أجل العمل على استكمال مطالبها المشروعة، والحؤول دون محاولات الجيش كبح جماح المد الثوري وتحويل مسار حركته إلى مجرد حركة إصلاحية محدودة تُخدَع بتبدل الوجوه، بينما تحمي بزعم الاستقرار البنى التقليدية التي ثار عليها الناس. ورسخت مجموعة «الإنجازات» والمكتسبات التي تحققت بعد إطاحة مبارك (إقالة حكومة أحمد شفيق وحل جهاز أمن الدولة وحل الحزب الوطني وإعادة التفكير بعملية اختيار المحافظين) قناعةً لحظية عند قطاعات واسعة ممن شاركوا في ثورة 25 يناير أن ثورتهم صيرورة لا تنتهي بمجرد تحقيق نصر سياسي بإسقاط رأس النظام وأعوانه. غير أن أهم ما افتقدته تلك القوى كان قيادة سياسية موحدة تمثل الثورة وقادرة على طرح رؤى بديلة من النظام، ومن ثم ترجمتها إلى مبادئ ملزمة لكل حزب وتنظيم قديم عاد يطرح نفسه باسم شرعية الثورة، علاوة على وضع خطة عمل لتحقيق مطالبها.

كتب المؤرخ طارق البشري في مقالة نُشرت بعد أقل من أسبوع من تنحي مبارك، أن ثورة 25 يناير لم تطرح أي هدف سياسي آخر لها في المجالات الوطنية والاجتماعية، بل هدفًا سياسيًا تنظيميًا بحتًا هو تحقيق النظام الديمقراطي بشقيه الحزبي والانتخابي وإقامة المؤسسات الدستورية الجماعية الانتخابية التي لا تتيح فرصة ظهور حكم فردي، ومن ثم يكون ضياع هذا الهدف أو عدم تحقّقه هو «إفشال كامل للفعل الثوري القائم». من هنا تكمن أهمية المرحلة الانتقالية التي إن لم يتوافر فيها عنصرا الاختيار الاجتماعي والعمل الجماعي الممثل لجماهير الشعب، فإنها ستنتج في الأغلب مثيلًا للنظام السابق في الجوهر، لكن في هيئة دستور جديد(3). هذا يعني أن البشري اعتبر الديمقراطية مطلب ثورة 25 يناير

(3) طارق البشري: من أوراق ثورة 25 يناير (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 17، و«الخائفون من الديمقراطية،» الشروق، 17/ 3/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=17032011&id=233e1157-d3e2-4933-be88-933cb697ac64>.

انظر أيضًا: طارق البشري، من أوراق ثورة 25 يناير (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 17. =

الوحيد المتفق عليه. وتتفق فرضياتنا مع هذا الرأي. فلو بحثنا عن قاسم مشترك واحد بين قوى الثورة عدا إطاحة مبارك، وهو قاسم مشترك سالب، لوجدنا أنه اتفاق على التعددية ذاتها والحريات السياسية، وهو الاتفاق المترتب مباشرة عن على رفض الاستبداد. والديمقراطية هي النظام السياسي الذي ينظّم التعددية والحريات السياسية. لكننا، وبسبب الاتفاق مع هذه المقدمة بالضبط، نختلف مع استنتاجات البشري اللاحقة بضرورة عقد الانتخابات قبل كل شيء. ففي رأينا كان من المفترض أن يُعلن عن إقامة نظام ديمقراطي ووضع مبادئه فور سقوط مبارك، حيث تجرى الانتخابات في نظام ديمقراطي. فالانتخابات لا تُعقد من أجل اختيار طبيعة النظام، وإنما تُعقد كإجراء ناجم عن خيار النظام الديمقراطي، وهو خيار الثورة المصرية. وثمّة فرق بين عقد انتخابات في نظام غير ديمقراطي وعقدها في نظام ديمقراطي؛ فالانتخابات في نظام ديمقراطي انتخابات ملتزمة مبادئ هذا النظام، وتلتزم الأغلبية الناجمة عنها مبادئه. نحن لا نتحدث عن كتابة الدستور قبل إجراء الانتخابات أو بعده، بل عن التزام النظام السياسي (ومنها الأحزاب المشاركة فيه من خلال الانتخابات) مبادئ النظام الديمقراطي التي لا تقتصر على الانتخابات ذاتها، لأنها أحد مكوناتها. وأتفق مع البشري على أن الدستور يعكس القوى الحية في المجتمع، وعلى أن النصوص ليست هي أساس الحركة، لكن الحركة والواقع المعيش هما أساس النصوص التي يتعيّن أن تعكس هذا الواقع وهذا الحراك(4). فعندما يوضع دستور للدولة، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان «أولاً

= ثورة 25 يناير «لم تطرح هدفًا لها إلا الديمقراطية، والديمقراطية هي ما يتمثل في الحراك الشعبي الفعال وبقائه كعنصر حاسم من عناصر تكوّن المجتمع المصري وعلاقته بدولته وأجهزتها». و«لمّا قامت ثورة 25 يناير كان هدف التحقيق الديمقراطي هو الهدف شبه الوحيد الذي علت المطالبة به وبقيت عالية إلى اليوم. وفي ظني أن واحدية هذا الهدف لا تعني إهمال غيره من أهداف تحقيق الإرادة الوطنية الحرة التي تعبّر عن الصالح الوطني العام للشعب المصري وتمارس السعي في تحقيق نهضته الاجتماعية والاقتصادية مع القدر المأمول من العدالة الاجتماعية. إن واحديته لا تعني أن هذه الأهداف غير واردة، إنما تعني أن الديمقراطية هي الوسيلة الأساسية لتحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية» (البشري، من أوراق ثورة، ص 28).

(4) يفيد التركيز على الثقافة السياسية في تفسير ثبات أو ديمومة الديمقراطية، لا في نشوئها. فالنظام، أي نظام وليس الديمقراطي فحسب، يكون أكثر استقرارًا عندما يكون منسجمًا مع القيم السائدة، شعبية كانت أم نخبوية. والسؤال الكبير هو عن إمكان التوفيق بين الثقافة السائدة والثقافة السياسية اللازمة لمساندة الديمقراطية، لكن التوفيق وحده لا يكفي، إذ يلزم أن تتغلغل الثانية في الأولى بعمل =

أن الدولة هي انعكاس للأمة، والأمة واقع سياسي واجتماعي في مرحلة معينة، وأن تنظيمات الدولة يتعين أن تقوم على وفاق مع ما يتراءى أنه يمثل القوى السياسية والاجتماعية للجماعات المعيشة التي تتكون منها الجماعة السياسية العامة وهي الأمة»[5]. لكن إذا تناقض هذا مع الديمقراطية، فلا مجال لنشوء الديمقراطية في البلد المعني أصلًا، أكُتِب الدستور قبل إجراء الانتخابات أم بعده؛ وإذا لم يتناقض، والإيمان بعدم التناقض هذا جعل الديمقراطية مطلبها الرئيس، فلا يجوز ألا تكون المبادئ الديمقراطية ملزمة للقوى السياسية المشاركة.

بدا إذًا أن المرحلة الانتقالية يحكمها سؤال أساس عما إذا كانت اللحظة التاريخية التي تمر بها مصر ستنتج عملية تحول ديمقراطي بالمعنى الأوسع، أي سياسي ومجتمعي في آن، أم أنها ستؤدي إلى حدوث فوضى مجتمعية وانفلات أمني تعجز القوى المجتمعية والسياسية عن تجاوزه. فوقوع مثل هذه الفوضى سيؤدي إلى تزايد الدور السياسي للعسكر أو ينتج نظامًا ديمقراطيًا هشًا[6].

لم تتأخر ملامح تعقيد المهمة وتركيبها عن الظهور. فالنقاش في شأن التعديلات الدستورية، والانقسام على المبادئ فوق الدستورية، والخلاف على ما يأتي أولًا، الدستور أم الانتخابات، وتغيير الحكومة المصرية مرات ثلاث في خلال المرحلة الانتقالية، والتعامل الأمني العنيف مع الاحتجاجات الشعبية، وتوافر فرصة لإسناد مواجهة هذه الاحتجاجات إلى «طرف ثالث» مجهول ظاهرًا ومُحرَّك عمدًا، ووجود قطاعات اجتماعية مهمشة في المدن جاهزة للاستخدام كهراوة للقمع، وانفلات العنف الطائفي في بعض الحالات... هذا كله بيّن أن عملية التحول الديمقراطي في مصر معقدة وطويلة، ودونها عراقيل سياسية واجتماعية وأمنية وعوائق مصلحية.

= مباشر ومخطط بوسائط مثل التعليم والإعلام وغيره، والأهم من هذا كله التزام المؤسسات القيم الديمقراطية فعلًا، حيث تُؤخذ بجدية.

(5) البشري، من أوراق ثورة، ص 10-11.

(6) شيماء حطب، «محددات مسار التحول الديمقراطي في مصر،» في: آية نصار [وآخرون]، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 464.

فرض توق الناس المبرَّر والمفهوم للأمن والاستقرار بعد الثورة من جهة، وعدم إلمامهم بمقدار العوامل السياسية والاجتماعية المتفاعلة وكثرتها في رسم مستقبل ثورتهم من جهة أخرى، استراتيجيةً تدريجيةً طويلة النفس (قد تُتَّهم أنها «غير ثورية») في إنجاز عملية التحول الثوري نحو الديمقراطية. كما بيّنت العملية الانتخابية في الاستفتاء، وفي انتخابات مجلس الشعب، أن الانتخابات قبل تغيير النظام، ومنها تحديد مبادئ الدستور وإنشاء أحزاب جديدة، إنما تترجم القدرة على التنظيم عند الأحزاب القائمة قبل الثورة، لكنها لا تعكس بالضرورة الثقافة السياسية الجديدة التي حملها الثوار للمرحلة الجديدة.

في ندوة بعنوان «مصر في المرحلة الانتقالية»، عقدت بعد نحو شهر من الثورة المصرية، لم يجد أفراد ائتلاف شباب الثورة حرجًا من القول إنهم لا يمتلكون رؤية سياسية موحدة لمستقبل مصر لأن الائتلاف يضم قوى سياسية مختلفة من اليمين إلى اليسار(7). اختصر هذا التصريح نقاط القوة والضعف في آن، فوفقًا له يصعب قبول الاحتجاج بأن الثوار ليسوا في الحكم، أو أن أحزابًا منظمة «خطفت» الثورة، أو حصدت نتائجها. ففي مرحلة تتلو اللحظة الثورية تمر «الكتلة الثورية» بالمنعطف الأكثر صعوبة في نضالها السياسي والاجتماعي، ذلك الذي يقتضي منها طرح برنامج واضح للتحول الديمقراطي وفرض نفسها للمشاركة في السلطة والعمل على اجتذاب قطاعات عريضة من جماهيرها لمنظومة قيم تتجاوز أوضاع التشظي الفكري والتشرذم المجتمعي.

لكن بعدما انتقلت العملية السياسية من الشارع المصري إلى أروقة السلطة، أصبحت نقاط القوة في اللحظة الثورية هي ذاتها مكمن الضعف في المرحلة الانتقالية؛ فغياب جسم تمثيلي موحد للقوى الثورية، أو أجندة عمل إيجابية متفق عليها، أصبح يحد من فاعليتها وتأثيرها، ولا سيما بعد انفراط عقدها، وسط بروز ائتلافات عدة تحمل اسم شباب الثورة. ونظن أن بعضها اصطنع خصيصًا لتذويب قوى شباب الثورة الفعلية في تنظيمات، بعضها وهمي، ولا يستطيع أحد التحكم بنشأتها أو فرزها على محك الثورة ودعم أهدافها ومكتسباتها الحقيقية.

---

(7) بسنت زين الدين، «ائتلاف شباب الثورة: لا نمثل إلا خمس جبهات سياسية.. ونبحث ابتكار أساليب جديدة للضغط،» المصري اليوم، 28/ 3/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=291841>.

وُجِد دائمًا من تعامل مع هذا التشظّي كحجةٍ لمنع قوى الثورة من المساهمة الفاعلة في صوغ أسس النظام السياسي الجديد وقواعده. وبدا انقسام هذه القوى على نفسها وتفتتها وتشرذمها واضحًا في أثناء الاستفتاء على التعديلات الدستورية في 19 آذار/ مارس 2011. وما كان نقطة قوة لقوى الثورة إبان اللحظة الثورية العفوية (نقصد بذلك عدم وجود قيادة أو شخصيات قيادية مركزية) أصبح نقطة الضعف في المرحلة الانتقالية[8] التي أصبحت تستهلك رصيد قوى الثورة ولم تضف إليه جديدًا، حيث لم تنجح في تحويل النضالات التي خاضتها في أثناء المرحلة الانتقالية إلى رأسمال سياسي رمزي. وأصبحت الثورة ممثلة بائتلافات عدة لا يدّعي أيٌ منها التمثيل المطلق للثوار، ما ولّد حالًا من التشرذم، وغيّب رؤية سياسية يمكن الإجماع عليها لمستقبل البلاد، وعجز عن طرح بديل ثوري يشارك في الحكم وفي التحكم بإيقاع المرحلة الانتقالية.

كان الشعب صامتًا بالنسبة إلى أولئك الذين شاركوا في الثورة. وكانت «قوة الشعب» المشاركة في الثورة - في نظر أغلبيتهم - فورةً قصيرة النفس. وتمخّضت عنها حوادث كان بعضها مخيبًا الآمال، وبعضها الآخر مثيرًا للقلق، ويدعو إلى الأسى أحيانًا، ويثير السخرية في أحيان أخرى. وحانت اللحظة الحرجة حين توجب ترجمة القوة الشعبية التي أطاحت الدكتاتور إلى ديمقراطية تمثيلية، وكانت معضلة واجهت شباب ثورة 25 يناير؛ فهؤلاء لم يختطفوا السلطة، كما أنهم لم يتمرسوا في أساليب الإدارة المصرية، ولا تأهلوا للعمل السياسي الحزبي الانتخابي، ما أثار خوفًا من أن انتخابات قريبة ستحصدها القوى الأكثر تنظيمًا وخبرة: جماعة الإخوان المسلمين وقواعد الحزب الوطني وأجهزته المنتشرة في كل مكان.

علاوة على ذلك، نشأ من افتراض أن انتهاء الثورة الديمقراطية لا بد من أن يفضي إلى نشوء نظام سياسي منتخب هاجسُ أن تعيد الانتخابات إنتاج نفوذ النخب الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، ما يفسر رغبة عدد من قوى ائتلاف الثورة في تأجيل عقد الانتخابات فترة من الزمن حتى لا تكون العملية السياسية

---

(8) عزمي بشارة، تسجيل ندوة عن الثورة المصرية، في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 17/ 3/ 2011.

مقصورة على القوى الأكثر تنظيمًا: جماعة الإخوان المسلمين وبقايا الحزب الوطني المتمرسة في العملية الانتخابية. وأثبتت الانتخابات لاحقًا صدق هذا التصور في ما يتعلق بالقدرة الانتخابية للمجموعات الثورية، وإن أثبتت في الوقت ذاته أن القلق من بقايا الحزب الوطني كان مبالغًا فيه بالنسبة إلى العمل السياسي الحزبي، لكنه لم يكن مبالغًا فيه في ما يتعلق بنفوذ هذه الأوساط في بيروقراطية الدولة، وما يمكن تسميته بالدولة العميقة في مصر[9]. لكن التأجيل ما كان ليفيد القوى الثورية إن لم تشارك هي في السلطة في المرحلة الانتقالية، حيث يمكنها ذلك من اتخاذ خطوات ضد النظام القديم، وبناء قواعد اجتماعية راسخة لها.

لا ينفع الخيال السياسي واللجوء إلى وسائل التواصل غير التقليدية هنا، فهو لا يغير توازن القوى في عملية إدارة الدولة، ولا يغني عن وحدة الصف لانتزاع السلطة. لهذا لم ينفع كثيرًا مزاج الثناء على الأساليب التي سبقت الحشد في الميدان، والتصريح أن التحدي الذي يواجه الثورات العربية وقوى الثورة في مصر بالتحديد هو «تحرير الخيال السياسي والديمقراطي» في مرحلة

(9) يعود مصطلح الدولة العميقة إلى السياسة التركية الحديثة (Derin Devlet). والمقصود بها وصف تحالف قائم في جهاز الدولة، يشمل جهاز الأمن بشكل خاص، وهو تحالف معاد للديمقراطية والحياة المدنية، ويعرقل التحول الديمقراطي، ويقوم بعمليات سرية تآمرية أو يغطي على جرائم القوميين العلمانيين، ضد الديمقراطية، وضد اليسار والإسلاميين، وضد الأكراد أيضًا، وكل ما يهدد البنية القومية المحافظة الأتاتوركية للجمهورية. وهي المسؤولة عن عرقلة عمل الحكومات المدنية وإفشالها تمهيدًا للانقلابات العسكرية المتكررة في التاريخ التركي المعاصر. واستُعير هذا المصطلح في الحياة السياسية المصرية في المرحلة الانتقالية، وحتى الانقلاب. ونحن نعتبر توظيفه في مكانه من الناشطين السياسيين الذين اعتبروا أن جهاز الدولة عمل على عرقلة التحول الديمقراطي من جهاز الدولة. مع الفارق أنه في تركيا يستند إلى تاريخ من الوقائع منها الصحيح، ومنها الخيالي، من التنظيمات السرية العصبوية داخل جهاز الدولة منذ عصر السلاطين، أي إن مفهوم الدولة العميقة بالتركية يفترض وجود تنظيم فعلي يعمل بتخطيط، لا مجرد تواطؤ موضوعي، أكان يعمل بشكل مخطط في متابعة أهداف محددة أم لا. في حين نتعامل نحن مع مصطلح الدولة العميقة بتحميله معنى آخر، بمعنى جهاز الدولة، ومنه جهاز الأمن الذي تراكم عبر المراحل التاريخية، والذي تعود على خدمة السلطان، والحاكم الفرد، وطاعته. ويصعب دفعه لطاعة قوى تأتي من خارج الجهاز نفسه إذا لم تملك سطوة وقوة لفرض نفسها عليه. وفي تاريخ مصر كله لم يعرف هذا الجهاز طاعة سلطة شعبية منتخبة، ما خلا حالة واحدة هي حالة حزب الوفد الذي حاز الأغلبية دائمًا في الفترة بين ثورة 1919 وثورة يوليو 1952، لكنه حكم خلالها فترة متواصلة لا تتجاوز عامين.

ما بعد الانتفاضات الديمقراطية من أجل إيجاد مؤسسات تسمح بتدخل مباشر ومتزايد للمواطنين والعمل على استمرارية المشاركة الشعبية في صنع القرار، ومنع أن تكون العملية الانتخابية مجرد آلية يسيطر عليها المال السياسي والنخب السياسية القديمة، فهذا يلزمه نخب سياسية متحدة على الموقف من النظام. هنا لم تنفع التنظيرات أعلاه التي عوّلت على أن الشباب هم الذين قادوا السير على طريق التغيير، وأن من غير المتوقع أن يلتزم هؤلاء «وصفة» الديمقراطية التمثيلية التقليدية، بل المرجح أن يكونوا أكثر انفتاحًا على إمكانات تتيحها التكنولوجيا في ابتكار أشكال تمثيل أكثر جدية ومباشرة، مثلما استخدموا التكنولوجيا في مواجهة الآليات التقليدية للقمع وتعبئة الجمهور وحشده[10]. فهذا كلام يصلح للتنظير فحسب[11]. فكما يبدو لا يوجد بديل من تمكين الشباب ووجود استراتيجيا واضحة خارج إطار الانتخابات البرلمانية، بما في ذلك على مستوى المحليات، ومراكز الشباب، وتحصينهم من محاولات احتوائهم بتزين الإعلام وبعض الأحزاب بهم كأيقونات ثورية.

كان من الاقتراحات التي قدّمها اتحاد شباب الثورة في صدد العملية الانتخابية اقتراح «تعميم فكرة اللجان الشعبية» في الانتخابات المقبلة، لمساعدة القوات المسلحة والأمن في تنظيم اللجان الانتخابية، وكوسيلة لزيادة المشاركة الشعبية في العملية الانتخابية. هذا كله لم يفد، لأنه لم يتطرق إلى لب القضية، وهي عدم طرح قوى الثورة نفسها للإمساك بالحكم، أو المشاركة فيه، على الأقل؛ فمن جهة، لم تكن هذه القوى قوة ثورية منظمة هدفت إلى ذلك من الأساس، ومن جهة أخرى، لم تتوافر لديها القدرة على الفوز في أي انتخابات. وبيّنت الثورة

(10) Walden Bello, «The Arab Revolutions and the Democratic Imagination: Will Activists in the Arab World Bring about a New Stage of Democracy?,» (Foreign Policy in Focus, 16/3/2011), Retrieved on 1/5/2015, from the Web: <http://fpif.org/the_arab_revolutions_and_the_democratic_imagination/>.

(11) في عرض زيارتها لمصر بعد الثورة، تذكر هيلاري كلينتون (وزيرة خارجية الولايات المتحدة) لقاءً لها مع طلاب وناشطين شباب وانطباعها عدم تحليهم بتجربة في السياسة، ولم يكن لديهم فكرة عن كيفيّة تنظيم أحزاب أو ترشيح مرشحين أو تنظيم حملات انتخابية. كما لم يكن لديهم برامج، ولم يبدوا اهتمامًا ببلورة برامج سياسية، بل كانوا يتناقشون في ما بينهم، ويلومون الولايات المتحدة على كثير من الأخطاء والخطايا، ولم يهتموا كثيرًا بالانتخابات. انظر: Hillary Rodham Clinton, *Hard Choices: A Memoir* (New York: Simon and Schuster, 2014), p. 346.

البون الشاسع بين القدرة على الفوز في وسائل التواصل الاجتماعي والفوز في الانتخابات، أي في نقل فاعلية الناس السياسية إلى صناديق الاقتراع. لذا بدا كأن لشباب الثورة مهمة محددة هي إسقاط الرئيس فحسب، وإفساح المجال أمام القوى السياسية القديمة للعمل: الإخوان، الأحزاب السياسية، وطبعًا الجيش ومن خلفه جهاز الدولة ... وهذه كلها لم تكن قوى ديمقراطية، كما أنها لم تنجح بتنظيم اللعبة السياسية بينها بموجب قواعد متفق عليها.

تميز عاما 2011 و2012 بكسر الأنظمة والقوى التقليدية احتكار الشباب لوسائل التواصل الاجتماعي التي ما لبثت أن طوّعت في خدمة الأنظمة والأجهزة والقوى التقليدية أيضًا، وما عادت حكرًا على الشباب والقوى الاجتماعية التقدمية. فمنذ عام 2011 أنشأت الأجهزة الأمنية العربية «جيوشًا إلكترونية» تعمل من خلال حسابات وهمية في نشر شائعات ضد خصوم الأنظمة السياسيين على شبكات التواصل، إضافة إلى البروباغندا والتصدي لكل نقد بالتحريض يصل إلى حد البذاءات.

في كل حال، لا يجوز أن يُنظر إلى العملية السياسية بعد الثورة فحسب من منظور روابط وقوى الشباب التي قادتها، بل من زاوية مجمل الشعب المصري الذي من المفترض أنها ثورته؛ إذ أطلقت الثورة نشاط المواطنين والتعبير عن مواقفهم في المجال العمومي، وهم لا يتدفقون إليه بثقافة ميدان التحرير وحدها، بل بثقافة العهود السابقة أيضًا. ومن هنا برزت أهمية قصوى لهيمنة ثقافة ميدان التحرير في مفاصل حيوية مثل الإعلام والتعليم وغيرها. ويحتاج ذلك إلى قوى سياسية منظمة قادرة على التخطيط، والتنسيق أيضًا بينها لتنفيذ ما تخطط، والاضطلاع بمهمات في هذه المجالات، ولها نفوذ في عملية صنع القرار، أو تؤثر في هذه العملية من خارجها بشكل مخطط ومنظم.

من أهم الأمور في هذا المقام أن الشباب لم يكونوا على علم كافٍ بأجهزة الدولة ومفاصلها. بينما كانت هذه كتابًا مفتوحًا للجيش. وكانت القوى الحزبية التقليدية منجذبة إلى أجهزة القوة والسيطرة، ولا سيما الجيش الذي كانت تقدّره وتسانده، في حين كانت تستخف بالشباب ومطالبهم. وانتقلت الأمور بالتدريج من التقدير الموقت لشباب الثورة إلى الاستخفاف بهم بتعابير مثل «دول شوية

عيال». وساهمت وسائل الإعلام في حرق الطاقات الشبابية في برامج إعلامية وإعلانية، وجر الشباب إلى مشاهد استعراضية جرًّا، لتحويلهم إلى حالة مصطنعة، علاوة على استدعائهم فضاءات الاختلاف والتنازع والتحاسد. وبدا الأمر كأنه خطة ممنهجة لتفريغ الأيقونة الشبابية من رمزيتها، من كون هؤلاء الشباب حملوا همّ الثورة، ومن ثم الزج بهم تحت عنوان عدم النضج وتصدير الفوضى... إلخ. وبدأت عملية صنع هذه الصورة للشباب باكرًا. لكن، على الرغم من أن كثيرًا منهم كان يقظًا ومدركًا ذلك، فإن بعضهم لم يعِ أن انخراطه في هذه العملية ألحق ضررًا بالجميع.

الفصل الثالث

الجيش يمسك بالخيوط

عندما نزل الجيش إلى الشارع بطلب من النظام بعد انهيار قوات الأمن الأخرى، حاول المتظاهرون تحييد مؤسسة الدولة القوية الفاعلة هذه. وكي لا يقع شرخ غير مأمون العواقب بين الثورة والعسكر، رفع المتظاهرون شعار «الجيش والشعب إيد واحدة». وعلى الرغم من الهتافات بـ «حياة» الجيش، كانت العلاقة بين الجيش والمتظاهرين خلال الثمانية عشر يومًا في الميدان حذرة، ظاهرها الأمل بدور فاعل يقوم به الجيش في حسم الأمر لمصلحة الشعب وحماية الحراك الجماهيري، وباطنها شكوك في أدائه، وخشية من احتمال استمراره في حماية النظام القديم باعتباره جزءًا منه. وكان أداء الجيش نفسه في أيام الثورة مرد هذه الازدواجية.

سبق أن تناولنا مسألة سلوك الجيش في الميدان في الجزء الأول من هذا الكتاب. فمنذ البداية بدا للثوار كأن الجيش يرسل رسائل متناقضة؛ إذ روى شهود عيان أن الشرطة العسكرية أمدت قوات الشرطة المتمركزة في جوار مجلسي الشعب والشورى بالذخيرة حين نفد مخزونها في 28 كانون الثاني/ يناير (الأمر الذي يفسر حرق المتظاهرين سيارتي جيب للجيش وعددًا من سيارات الشرطة العسكرية ومدرعة من سلاح المدرعات)، لكن من ناحية أخرى ترك الجنود الثوار يخطون على الدبابات عبارة «يسقط حسني مبارك»، بما يحمله ذلك من رمزية. ولم تتوافر للثوار معلومات عمّا كان يجري في كواليس الهيئات العليا للمؤسسة العسكرية، فكانوا يصدرون أحكامهم بناء على ما كانوا يشاهدونه من سلوك الجيش في دائرة يراوح قطرها بين 2 و3 كلم حول ميدان التحرير.

بعد ثلاثة أيام من نزول الجيش إلى الشارع في القاهرة، أصدرت القوات المسلحة بيانًا في 31 كانون الثاني/ يناير 2011، كان بمنزلة تطوّر لافت أو إعلان حسن نيّة من المؤسسة العسكرية، تعهدت فيه أنها «لم، ولن، تلجأ لاستخدام القوة ضد الشعب العظيم»، وأقرت فيه بـ «مشروعية مطالب المتظاهرين» التي علا

سقفها إلى المطالبة بإسقاط رأس النظام[1]. لكن بعد يوم واحد، أثار سلوك الجيش في أثناء ما عُرف لاحقًا بـ «موقعة الجمل» في 2 شباط/ فبراير 2011 علامات استفهام وحيرة عند عموم المتظاهرين في شأن دوره؛ وطُرِحت تساؤلات في هذا اليوم عن حقيقة موقفه، بعد أن ترك المتظاهرين السلميين فريسة أعمال بلطجة مَن يحملون أسلحة بيضاء من مؤيدي النظام، ولم يتدخل لوقف معركة دارت يومًا بالكامل تقريبًا، على الرغم من وقوع ضحايا (قُتل 10 أشخاص وأصيب 1500). وسبق ذلك طلب الجيش من المتظاهرين إخلاء الميدان ليلة «موقعة الجمل» وفي أثناء حدوثها، وتلتها محاولات مستمرة منه لمحاصرة المتظاهرين في ميدان التحرير وتضييق الخناق عليهم.

طُرِحت تفسيرات عدة لسلوك الجيش هذا، منها أنه أعطى النظام فرصة أخيرة للبقاء، ونضيف نحن تفسيرًا آخر أنه أدى بشكل مجتزأ ومبتور جزءًا من واجبه كجيش يأتمر بأوامر الرئيس، حيث لم يرغب في أن يبدو الأمر منذ البداية كأنه انقلاب عسكري، بل تصرف طوال أكثر من أسبوعين كجيش رسمي من دون أن يطيع النظام في كل ما أمره به. وحاول في الوقت ذاته تحجيم الثوار بصفتهم خطرًا على المؤسسة الحاكمة عمومًا، لا على الرئيس فحسب. كان الجيش مرتبكًا في إدارة الأزمة، وحاول تجنّب الدخول في صراع مع الشارع دفاعًا عن عملية التوريث، لكنه أتاح في الوقت نفسه للنظام فرصة التخلص من الثورة بالقوة. وثمة مؤشرات كثيرة إلى كون المخابرات العسكرية كانت على علم بإعداد الاعتداء على الثوار في ميدان التحرير.

بيد أن حالًا من التململ ومؤشرات الرفض من تردد جنرالات المؤسسة العسكرية في حسم خياراتهم جاءت من داخل المؤسسة العسكرية نفسها، ومن الصفوف الوسطى والدنيا، وذلك حين رفض جنود أوامر أعطيت لهم بإطلاق

---

(1) يقول اللواء محمد العصار أن هذه التصريحات كانت رسالة واضحة للشعب ورسالة واضحة للآخرين بما هو اختيار القوات المسلحة في هذه اللحظة الفارقة في تاريخ مصر، وأن القوات المسلحة «اختارت الشعب وحماية الشعب وثورة الشعب». انظر فيديو المتحدث العسكري يلقي البيان بعنوان: «الجيش لن يستخدم القوة ضد المتظاهرين»، على يوتيوب، في 31/ 1/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=vBhTuwTWKMo>.

النار على المتظاهرين. ثم ما لبث أن انضم ضابط[2] برتبة رائد إلى المتظاهرين في ميدان التحرير، داعيًا إلى حماية الشعب لا النظام الذي فقد شرعيته[3]. وادعى هذا الضابط الذي خدم في الجيش 15 عامًا، وُطلب منه حراسة المدخل الغربي لميدان التحرير، أنه عبّر عن موقف «كثير من زملائه»، وأن خمسة عشر ضابطًا برتب تتفاوت بين رائد ومقدم انضموا إلى المتظاهرين. ولا يجوز التسرع بالاستنتاج أن هذه الحالة الاستثنائية كانت من الأسباب التي دفعت الجيش إلى حسم خياره؛ أي الخوف من انفراط اللحمة العسكرية والتماسك الداخلي بتأثير الضغط الذي مارسته قاعدة ضباط الرتب الأدنى. صحيح أن هؤلاء لم يُعرف عنهم انخراطهم في صفقات المال مع النظام التي استفاد منها جنرالات الجيش الكبار، لكنهم لم يشكّلوا قوة أو تنظيمًا. وعلى الرغم من أن قيادة الجيش نفسها كانت ضد التوريث في النظام، وكانت تتجاذبها الحيرة تجاه التعامل مع انتفاضة شعبية بهذا المقدار، فإن ذلك لم يحد من السلوك القمعي للشرطة والمخابرات العسكرية تجاه المتظاهرين. ومع اتضاح تردد الجيش، اتسع تأييد الثورة في صفوف الشعب بشكل مطرد، وما عاد ممكنًا تجاهل مقدار المشاركة في الثورة.

في البداية برز ملمحان رئيسان لسلوك المؤسسة العسكرية:

- إنها لم ترغب في التدخل في ما بدا صراعًا بين أركان النظام الحاكم (متجسدًا في هذه الحالة بعائلة مبارك) ونخب معارضة، بحجة أن الجيش يمارس سلطته التي أقرّها له الدستور، وأنها لا يتدخل في الحياة السياسية. وبناء عليه رفضت القوات المسلحة أن تكون أداة لقمع المتظاهرين (بحسب ما قاله قادة المجلس العسكري لشباب الثورة)[4]. لكنها لم تتردد في المرحلة الانتقالية في

(2) هو الرائد أحمد شومان.

(3) فيديو لحديث الضابط أحمد شومان إلى قناة الجزيرة بعنوان: «انضمام الرائد شومان لصفوف المحتجين في ميدان التحرير»، على يوتيوب، في 10/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=Df1tOJ1z6CU>.

(4) أكد محمود حجازي (عضو المجلس العسكري آنذاك) للشباب «أن ثوابت القوات المسلحة تقوم على أن القوات المسلحة لا يمكن أن تقفز على السلطة، وأن الجيش هو ملك للشعب، وبالتالي فإن الرصاص يوجه للعدو فقط، لأن مهمة أفراد القوات المسلحة تأمين البلد وليس مهاجمة الشعب، وبالتالي كان طبيعيًا أن نرفض استخدام السلاح ضد الشعب تحت أي مسمى». انظر: داليا عثمان، =

استخدام السلاح ضد المتظاهرين العزّل، الأمر الذي يعني أن الجيش لا يتورع في الحقيقة عن استخدام أقسى درجات العنف ضد «الشعب العظيم»، إذا كان ذلك في مصلحته.

- كان تطوّر الحوادث وتسارعها مفاجئًا للقوات المسلحة، مثلما فاجأ الشباب المبادرين أنفسهم. فوجدت القيادة العسكرية نفسها في موقف لم تختبره من قبل، بمعنى أن تشهد حركة احتجاجية في أنحاء البلاد كلها تطالب بتغيير نظام تدين له بالولاء، فيما هي ليست جزءًا من هذه الحركة ولا تقرر مجراها؛ فهي تخشى التغيير الثوري مع أنها غير راضية عما آلت إليه حصتها من السلطة في مرحلة نفوذ جمال مبارك.

في 11 شباط/ فبراير تخلى حسني مبارك عن رئاسة الجمهورية وأسند إلى القوات المسلحة إدارة البلاد رسميًا. غير أن القوات المسلحة كانت قد أمسكت بالفعل بزمام الأمور قبل تنحّيه عن الحكم بيوم واحد، وتحديدًا بعد صدور البيان رقم 1 في 10 شباط/ فبراير 2011 الذي أُعلن فيه أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في حالة انعقاد دائم. وتولّت القوات المسلحة الحكم استنادًا إلى المادة 180 من الدستور، التي تنص على أنها مسؤولة عن أمن البلاد وحمايتها[5].

بهذا البيان الذي بدا تحركًا من الجيش في وجه مبارك، اعتبر المصريون أنه مارس دورًا تاريخيًا في حسم الصراع مع النظام لمصلحة الثورة، وأن المؤسسة العسكرية، بحكم تطلع شعبي إليها لا يخلو من طوباوية ورغبوية، كانت ملاذ الثوار. واستطاعت المؤسسة العسكرية في لحظة ما أن تفصل بين مسؤوليتها كمؤسسة وطنية والتزامها السياسي بقاء نظام مبارك. وانحازت لمهمتها الأولى

= «انقسام بين الشباب حول «الدستور» في الحوار مع المجلس العسكري ... و«الإخوان» الحاضر الأكبر،» المصري اليوم، 2/ 6/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/135850>.

كان هذا كما يبدو جزءًا من استراتيجية الجيش للتعامل مع شباب الثورة باحتوائهم حينًا، وتشويه صورتهم وزرع الانقسام والفرقة في صفوفهم حينًا آخر.

(5) «اللواء ممدوح شاهين: أمسكنا بزمام البلاد قبل التنحي بيوم... ومن حق القبطي الترشح للرئاسة» الشروق، 17/ 3/ 2011. نسخة مؤرشفة على موقع مصرس الإلكتروني، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 7/ 2015: <http://www.masress.com/shorouk/410864>. وقد ورد في موقع «مصرس» الإلكتروني أن رقم المادة هو 88 وهذا خطأ، والصحيح هو 180.

وأرسلت رسالة تقول فيها إنها تدافع عن الأمة، وإنها ليست حامية النظام[6]، على الرغم من أنها كانت ركنًا أساسيًا من منظومة الحكم التي قامت الثورة ضدها؛ حتى إن لم تكن شريكًا مباشرًا في صنع القرار السياسي، فإنها كانت أقوى دعامات هذا القرار. وبالتالي ساد مزيج من الحذر من الجيش وعدم الثقة به بين الثوار، لكن في نهاية الأمر سلّمت أغلبية هؤلاء بأن التعاون مع المؤسسة العسكرية هو خيارهم الوحيد، وأن استعداءها لن يكون في مصلحة الثورة.

على الرغم من التخوف من تفرّد العسكر بإدارة المرحلة الانتقالية، ساد الاعتقاد أن الخلاف ينحصر في إجراءات ومواقف سياسية لها علاقة بتحديات المرحلة، وأنه ينبغي ألا ينال من الثقة المتبادلة بين الشعب المصري والجيش[7]، ذلك أن الجيش هو المؤسسة الوحيدة الباقية التي يُعوَّل عليها في الحفاظ على البلاد في أثناء عملية الانتقال الديمقراطي، وإن أي تدهور في العلاقات المدنية - العسكرية لن يخدم الثورة[8] (راج في تلك المرحلة تعبير «عمود الخيمة» في وصف الجيش). إلا أن القوى التي كانت ترى أن انقلاب الجيش في 10 شباط/ فبراير 2011 كان رغبة منه في المحافظة على النظام بعد التخلص من مبارك، حيث يكون هو عموده الفقري، كانت قليلة العدد وكان صوتها خافتًا، لكنه سرعان ما ارتفع وأصبح مسموعًا[9].

---

(6) Steven Heydemann and Ellen Laipson, «Beyond Cairo: Prospects for Change in the Middle East,» *Hill*, 16/2/2011, Retrieved on 12/4/2015, from the Web: <http://thehill.com/blogs/congress-blog/foreign-policy/144449-beyond-cairo-prospects-for-change-in-the-middle-east>.

(7) «ائتلاف القوى الوطنية يحذر من محاولات الوقيعة بين الجيش والشعب»، الشروق الجديد، 9/ 4/ 2011، نسخة مؤرشفة على موقع مصرس الإلكتروني، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 4/ 2015: <http://www.masress.com/shorouk/427880>.

(8) دفع هذا الأمر شخصيات مثل محمد البرادعي الذي بقي يطالب بـ «المشاركة المدنية» في المرحلة الانتقالية على تأكيد أن «الثقة بين الجيش والشعب خط أحمر يجب الحفاظ عليها من أجل الوطن». انظر: ابتسام تعلب، «البرادعي: الثقة بين الجيش والشعب «خط أحمر» لا يجب تجاوزه،» المصري اليوم، 10/ 4/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015 على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=293187>.

(9) كتب محمد طه عليوة صراحة أنّ الجيش حين استُدعي للنزول إلى الشوارع وجد قادته في ذلك فرصة سانحة لخلع الرئيس وحاشيته لإنقاذ النظام برمته. وأنّ البيان الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 1 شباط/ فبراير 2011 «شجّعت لهجته الجماهير إلى الاعتصام الذي تحوّل عصيانًا مدنيًا عمّ مدن مصر كلها تقريبًا». =

كان البيان رقم 1 الصادر عن المجلس العسكري الذي أُعلن فيه انضمام الجيش إلى ثورة الشعب ضد النظام، بيانًا انقلابيًا تولى فيه الجيش عمليًا مهمات سلطة الدولة في 10 شباط/ فبراير 2011. وتبيّن بعد ذلك التاريخ أثر الفرق الشائع بين الجيش المصري ودوره وتطلعاته، وبنية الجيش التونسي، في مجمل عملية التحول الديمقراطي[10]. أما البيانان رقم 2 ورقم 3 الصادران في 11 شباط/ فبراير 2011، فدوّنا قانونيًا ما أصبح في حكم الواقع، وهو أن السلطة السياسية يُمارسها الجيش، مع الإشارة إلى تخلي حسني مبارك عن إدارة شؤون البلاد. والتزم البيان الثاني إجراء التشريعات اللازمة وعقد انتخابات رئاسية حرّة، ورعاية القوات المسلحة مصالحَ الشعب «وعدم الملاحقة الأمنية للشرفاء الذين رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح». وصدر البيان رقم 4 عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 12 شباط/ فبراير 2011 مؤكدًا التزام القوات المسلحة البيانات السابقة، وأن حكومة أحمد شفيق ستسيّر شؤون البلد حتى تأليف حكومة جديدة، وأن المجلس الأعلى يتطلّع إلى نقل السلطة إلى سلطة مدنيّة. وفي اليوم نفسه، أصدر المجلس الأعلى بيانًا حلّ فيه مجلسي الشعب والشورى، وقرّر تعطيل العمل بالدستور وتعديله، والتزم حماية مطالب الشعب المصري والانتقال السلمي للسلطة بشكل

= انظر: محمد طه عليوة، «مصر على أعتاب الجمهورية الثانية: التغيرات الدستورية قبل ثورة 25 يناير وبعدها،» في: جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر: بين 25 يناير و30 يونيو (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 48.

(10) يقول الباحثان هنري وسبرينغبورغ إنه على النقيض من الحالة التونسية، كانت مصر في أثناء حكم حسني مبارك دولة عسكرية. وسبق أن بيّنا أن هذا غير صحيح تمامًا، حيث كانت دولة بوليسية أكثر منها عسكرية، على الرغم من كون الجيش هو القوة الرئيسة في البلاد، إلا أن النظام المصري في عهد مبارك قام على أساس صفقة تاريخية لا يتدخل الجيش بموجبها مباشرة في السياسة إلا في الحالات القصوى. لكننا نتفق معهما على أن على الرغم من أن أعداد الشرطة المصرية تفوق عدد أفراد القوات العسكرية بنسبة 3 إلى 1 (يصل عددهم إلى 1.5 مليون في مقابل 450 ألف جندي)، إلا أن قوات الأمن والشرطة لم تكن مزوّدة بالمعدات الكافية، ويتقاضى أفرادها أجورًا زهيدة، كما يزدريهم أفراد الجيش. وخلافًا لما كان في تونس، سُمح للجيش المصري، بل شُجّع على تطوير إمبراطوريته الاقتصادية الخاصة به، التي خففت على الحكومة بعض نفقات المؤسسة العسكرية، والأهم من ذلك أنها أنشأت شبكة رعاية لشراء ولاء الضباط. انظر: Clement M. Henry and Robert Springborg, «A Tunisian Solution for Egypt's Military: Why Egypt's Military Will Not Be Able to Govern,» *Foreign Affairs* (21 February 2011), Retrieved on 30/6/2015, from the Web: <https://www.foreignaffairs.com/articles/tunisia/2011-02-21/tunisian-solution-egypt-s-military>.

ديمقراطي، وأنّه سيدير البلاد طوال ستة شهور حتى إجراء انتخابات عامة. كانت هذه قرارات قيادة أمسكت بالسلطة السياسية. فبيان تنحي مبارك نقل السلطة (إدارة شؤون البلاد على حد تعبيره) إلى أحد أهم مكونات النظام نفسه، أي الجيش.

في 14 شباط/ فبراير 2011 أصدر المجلس الأعلى أول قانون له (القانون رقم 1 لسنة 2011) قرّر في مادته الوحيدة «كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور الإعلان الدستوري يبقى صحيحًا ونافذًا ما لم يتم إلغاؤها أو تعديلها وفقًا للقواعد والإجراءات المقرّرة في الإعلان الدستوري».

ربما يبدو السؤال عن أسباب تدخل الجيش في السياسية ساذجًا بالنسبة إلى بعض الباحثين والمتخصّصين في مجال العلوم السياسية. وهو سؤال متعلق بنوع نظام الحكم، وكيف يحدّد عقيدة الجيش العسكرية ونوع القيم التي ينشرها في الجيش. ففي هذا الشأن كتب صامويل فاينر أنه بدلًا من السؤال عن الأسباب التي تدفع الجيش إلى التدخل في السياسة، «علينا بالتأكيد السؤال عن أسباب عدم تدخله في الأساس»[11]؛ إذ إن تحويل النظام الديمقراطي تلك المؤسسة القوية التي يمكنها استخدام العنف المنظم إلى جهاز خاضع للمؤسسات المدنية هو ما يحتاج إلى شرح.

إن الجيش في مصر (وفي غيرها من بلدان العالم الثالث) هو المؤسسة الأقوى والقوة السياسية/ الاجتماعية الأكثر تنظيمًا، ولها سابق عهد في إدارة البلاد سياسيًا، ولا سيما في مرحلة جمهورية يوليو الأولى، كما بيّنا في الجزء الأول من هذا الكتاب[12]. والأهم من هذا وذاك، أن ضباط الجيش في مصر أشبه

(11) Samuel E. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, with a New Introduction by Jay Stanley (New Brunswick, NJ: Transaction, 2002), p. 6.

(12) كتب هنري وسبرينغبورغ أن الجيش المصري بدا الفائز الأكبر بعد 11 شباط/ فبراير 2011، على الأقل في حينه، لكنهما توقعا أن يكون صعبًا عليه أن يتصرف في هذا الفوز بعدها. «فعلى الرغم من عديده وقوته المُعترف بها على نطاق واسع، لا يتمتع الجيش المصري بقوة احترافيّة شديدة كما يُهيّأ لكثير. إذ ضُخّمت صورة الجيش المصري وأُفسِدَ ضباطه الأساسيون من كثرة الاهتمام والتدليل في أثناء حُكم مبارك. كما أن تدريباته العسكرية لم تكن ممنهجة، ولم تكن صيانة معداته كافية على الإطلاق. ويعتمد الجيش بشكل كبير على الولايات المتحدة للحصول على التمويل والدعم اللوجستي، إضافة إلى أن الأسلحة التي منحتها الولايات المتحدة للجيش المصري، مثل طائرات F-16 ودبابات M1A1، =

برابطة أخوية ذات مصالح «كوربوراتية»، وأن الجيش نفسه في مصر مؤسسة تتمتع بإدارة ذاتية ذات مصالح اقتصادية منوعة واستثمارات تقاوم أي رقابة مدنية عليها، خصوصًا بعد إبرام اتفاقات كامب ديفيد مع إسرائيل.

باستخدام الإطار التحليلي لفاينر، يرجّح باحثون أن تدخّل الجيش المصري كان بخلاف رغبته. والحقيقة أن رغبته في التدخل تغيّرت مع مرور الوقت بناءً على تطورات الحوادث. وبالتالي، يفسّر هذا التحليل تحوّل موقف الجيش تجاه التدخل من موقف تدخّل دفاعي كما جرى في 28 كانون الثاني/ يناير 2011 إلى موقف تدخل أكثر طموحًا في 10 شباط/ فبراير، ولا سيما في أمور الإدارة المباشرة للشؤون السياسية[13]، الأمر الذي يعني أن التدخل العسكري حدث حين سنحت الفرصة لذلك. فبعد وقوع النظام السياسي المصري في مأزق، قرر الجيش استخدام قوته للخروج من المأزق بالتخلص من الرئيس، واقتنع لاحقًا بالتدريج بضرورة الإمساك بالسلطة[14].

= لا تُستخدم كثيرًا، وأغلبيتها غير فاعلة نسبيًا؛ ذلك أن وزير الدفاع محمد طنطاوي ألغى، نيابة عن الرئيس مبارك، قدرات الاتصال الأساسية والمتطورة والحديثة لهذه الأسلحة. ويبرر الطنطاوي ذلك أنه ضروري لإعاقة الاتصالات الجانبية بين الضباط، ولمنع إمكان التشغيل البيني مع القوات المتحالفة اسميًا، ومنها الدول العربية الصديقة. إن مبررات وجود الجيش المصري كانت دائمًا لدعم نظام مبارك، لا الدفاع عن الوطن». انظر: Henry and Springborg, «A Tunisian Solution for Egypt's Military,» Retreived from the Web: <https://www.foreignaffairs.com/articles/tunisia/2011-02-21/tunisian-solution-egypt-s-military>.

بدا للباحثين إذًا أن الجيش غير قادر على التصرف بفوزه هذا. وبالفعل شاب عمله في السنة الأولى من المرحلة الانتقالية كثير من الارتباك. لكنه عاود استجماع قواه حين ظهر مقدار التناقضات بين القوى السياسية والاجتماعية، ولا سيما تلك المؤيدة للثورة، وبعدما تبينت سهولة إرباك جماعة الإخوان المسلمين في أثناء تصدرها المشهد في إدارة الدولة، وسهولة عزلها سياسيًا واجتماعيًا عن باقي القوى السياسية. استخدم الجيش وسائل عدة، منها وسائل استخبارية في إحداث الفرقة، مستغلًا هشاشة النخبة السياسية وقابليتها للانقسام والاستقطاب والتنازع.

(13) Holger Albrecht and Dina Bishara, «Back on Horseback: The Military and Political Transformation in Egypt,» *Middle East Law and Governance*, vol. 3, nos. 1-2 (2011), p. 17, Retreived from the Web: <http://dx.doi.org/10.1163/187633711X591396>.

(14) إذا نظرنا إلى مراحل تطور علاقة العسكر بالسياسة حتى بعد الانقلاب في 3 تموز/ يوليو 2013 يمكن القول بالاعتماد على تصنيفات إريك نوردلنغر في كتابه **الجنود في السياسة: الانقلابات العسكرية والحكومات**، إن الجيش المصري تنقّل بين نمط النظام الوسيط (Moderator) الذي يتمتّع فيه الضباط بالفيتو على القرارات الحكومية، ونظام الوصاية (Guardian) الذي يسيطر فيه الجيش على الحكم مباشرة بهدف الحفاظ على مبادئ معيّنة أو الحفاظ على الوضع القائم، كما في حالة مجلس الأمن =

بدأ التغير بالتدريج بين 28 كانون الثاني/ يناير و10 شباط/ فبراير 2011، حين بدأ الضباط يطرحون أنفسهم على أنهم «يخدمون الدولة بدلًا من الحكومة في السلطة»، أي إن الجيش غيّر صياغة ولائه من ولاء للنظام إلى ولاء لـ «المجتمع» و«الأمة». وبهذا، نجح المتظاهرون في ميدان التحرير وغيره في صراعهم مع الإدارة السياسية من خلال تأثيرهم في موقف الجيش، وبالتالي تأثيرهم في رغبته في التدخل في 10 شباط/ فبراير 2011 لتنحية الإدارة السياسية التي كانت قائمة آنذاك من السلطة. لكن يجب أن ننتبه هنا على فهم الجيش للأمة ككيان موحد مجرد، واعتباره الأحزاب عناصر تقسيم وتجزئة وشرذمة، لا عناصر حيوية في جسد الأمة. كما علينا التنبه إلى أن الجيش يميل بسهولة إلى تجاوز فكرة خدمة الأمة ككل إلى ادعاء تجسيد الأمة وإرادتها وتمثيلها، أي إنه يميل بنزعته العادية إلى اعتبار نفسه الأمة الحقيقية بشكلها «النقي» غير المشوش بالمصالح الجزئية[15].

حدّد المجلس العسكري[16] المهمات المنوطة به في بيانه الرابع الذي صدر

= القومي في تركيا قبل أن يرسخ حزب العدالة والتنمية نفوذ المؤسسات المدنية، وحالة النظام الحاكم (Ruler) الذي يحكم فيه العسكر مباشرة، ويقودون الدولة نحو تحوّلات ثورية اجتماعية اقتصادية كما جرى في بداية جمهورية يوليو.

(15) في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، عشية زيارته إلى المملكة المتحدة، في مقابلة مع محطة بي بي سي عبارة «الشعب المصري جزء من الجيش». ورأى كثر أنها كانت زلة لسان؛ لكنها زلة لسان معبرة جدًا بالتأكيد عن العقلية العسكرية التي نحاول تصويرها، هذا إذا كانت «زلة لسان فرويدية» (A Freudian Slip).

(16) أعلن التشكيل الخاص بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي ضم 20 عضوًا من قادة القوات المسلحة المصرية برئاسة المشير محمد حسين طنطاوي (القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع والإنتاج الحربي) وعضوية الفريق سامي حافظ عنان (رئيس أركان حرب القوات المسلحة) والفريق عبد العزيز سيف الدين (قائد قوات الدفاع الجوي) والفريق مهاب محمد حسين مميش (قائد القوات البحرية) والفريق رضا محمود حافظ (قائد القوات الجوية) واللواء محمد صابر (رئيس هيئة العمليات) واللواء حسن الرويني (قائد المنطقة المركزية العسكرية) واللواء أركان حرب إسماعيل عتمان (مدير إدارة الشؤون المعنوية) واللواء محسن الفنجري (مساعد وزير الدفاع) واللواء ممدوح شاهين (مساعد وزير الدفاع لشؤون القانون) واللواء مختار الملا (مساعد وزير الدفاع) واللواء محمد العطار (مساعد وزير الدفاع) واللواء أركان حرب محمد عبد النبي (قائد قوات حرس الحدود) واللواء أركان حرب محمد حجازي (قائد الجيش الثاني الميداني) واللواء أركان حرب صبحي صدقي (قائد الجيش الثالث الميداني) واللواء أركان حرب حسن محمد أحمد (قائد المنطقة الشمالية) واللواء أركان حرب محسن الشاذلي (قائد المنطقة الجنوبية) واللواء أركان حرب محمود إبراهيم حجازي (قائد المنطقة =

في 12 شباط/ فبراير 2011: «ضمان الانتقال السلمي للسلطة في إطار النظام الديمقراطي الحر الذي يسمح بتولي سلطة مدنية منتخبة لحكم البلاد، والدفاع عن استقرار الوطن، وإعادة ترتيب الأولويات على نحو يحقق المطالب المشروعة لأبناء الشعب».

أصدر المجلس بيانه الخامس هذا فيما كانت البلاد تعيش حالة انتشاء وذهول بعد تنحي مبارك وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي كلّفه مبارك إدارة شؤون البلاد بعد تخلّيه عن السلطة، وهو بمنزلة إعلان دستوري، تضمّن عددًا من القرارات المهمة التي تؤكد توليه مسؤولية الحكم في مصر. وشملت هذه القرارات: تعطيل العمل بالدستور؛ تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد بصفة موقتة ستة شهور أو لحين انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى؛ تولي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة (المشير محمد حسين طنطاوي) تمثيل المجلس أمام الجهات كلها داخليًا وخارجيًا؛ حل مجلسي الشعب والشورى؛ إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة حقه في التشريع من خلال إصدار مراسيم في الفترة الانتقالية تحمل صفة القانون؛ تأليف لجنة لتعديل بعض مواد الدستور وتحديد قواعد الاستفتاء عليه؛ استمرار حكومة أحمد شفيق حتى تأليف حكومة جديدة؛ التزام الدولة تنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها.

بهذه القرارات جمع المجلس الأعلى السلطتين التشريعية والتنفيذية في

= الغربية)، إضافة إلى رؤساء بعض الهيئات في القوات المسلحة. انظر: «أضواء على أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة،» الشروق، 2011/2/27. ثمة نسخة منها مؤرشفة على موقع مصرس الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/397990>.

(بسبب حذف الجزء الخبري من أرشيف الشروق الجديد عن هذه الفترة!) ولوحظ في ما بعد أن أضيف اسم عبد الفتاح السيسي (رئيس المخابرات الحربية) في المصادر الرسمية، في حين لم يرد اسمه في الأخبار الأولى عن هذا التشكيل، ومنها صحيفة الشروق. وتكوّن المجلس العسكري من أفراد في الجيش ممن لم يكن لهم دور في عملية صنع السياسية قبل الثورة، باستثناء المشير حسين طنطاوي الذي شغل منصب وزير الدفاع منذ عام 1991. وكان سامي عنان (رئيس الأركان للقوات المسلحة) ثاني أكثر شخص تأثيرًا في المجلس العسكري بعد الطنطاوي، وكذلك ممدوح شاهين (مساعد وزير الدفاع) للشؤون الدستورية والقانونية، إضافة إلى محسن الفنجري (مساعد وزير الدفاع رئيس هيئة التنظيم والإدارة). وعمل هؤلاء على التواصل مع شباب الثورة والمجموعات والأحزاب السياسية.

يديه. وهذا مفهوم بالطبع إذا كان لمدة زمنية محددة، في خلال مرحلة انتقالية، فمقدار السلطات المركزة في هيئة واحدة في هذه الحالة، ودرجة تركيزها يحوّلان هذه الهيئة إلى سلطة مطلقة مهولة؛ فحتى مبارك لم يمسك بهاتين السلطتين بشكل مطلق. وكانت هذه الخطوة استجابة للفراغ السياسي الذي نشأ بعد تنحي مبارك، مع الاعتراف بعدم شرعية مجلس الشعب المنتخب في انتخابات مزورة في عام 2010. ولم تصل قوى ثورية إلى الحكم لتدير المرحلة الانتقالية، خلافًا لانقلاب 1952 العسكري الذي تحول إلى ثورة، وأدى إلى تولي الضباط الحكم وأداروا المرحلة الانتقالية، كما بينا في الجزء الأول.

طمأنت هذه القرارات دول العالم، ولا سيما حلفاء مصر في الولايات المتحدة، أن مصر ملتزمة اتفاقاتها الدولية، خصوصًا اتفاقات السلام مع إسرائيل، كما دللت على أن مؤسسة الجيش مستقرة في قادتها وسياساتها، وهذا ما كان يهم الولايات المتحدة بشكل أساسي في مصر. فما دامت قيادة الجيش ثابتة في موقعها ومحتفظة بولاء القوات المسلحة لها، ومستقرّة على سياساتها وتحالفاتها الدولية، فسيكون في الإمكان ضبط اتجاهات التطور وتجنّب المجهول.

في اليوم ذاته ظهر أحمد شفيق (رئيس حكومة تسيير الأعمال) الذي عيّنه مبارك خلفًا لأحمد نظيف خلال أيام الاعتصام في الميدان، ليؤكد التزام حكومته استعادة الأمن وحماية الاستثمار، محذّرًا من حدوث انهيار اقتصادي، على الرغم من تأكيده المطمئن توفر مخزونات السلع الأساسية[17]. صحيح أن نظام مبارك استمر بالعمل وإدارة شؤون البلاد، لكن هذا لم يعن أنه جرى تجاوز المرحلة الثورية؛ إذ وقعت ثورة أطاحت رأس الهرم المقلوب في نظام استبدادي. وكان النظام، متضمنًا قيادة الجيش، مرتبكًا ينتظر التطورات، ولو استمرت القوى السياسية بالعمل بروح الميدان، ولو بأساليب أخرى لكان في الإمكان إسقاط

(17) انظر فيديو التلفزيون المصري يذيع البيان بعنوان: «البيان الخامس للقوات المسلحة»، على يوتيوب، في 14/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=NL96tr1eUeQ>.

انظر أيضًا: «مصر: المجلس العسكري يحل البرلمان ويعطل الدستور،» (بي بي سي عربي، 1/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110213_egypt_army_parliament.shtml>.

النظام كله. لكن لا يوجد في التاريخ «لو». فلم تكن قوى الثورة منظمة وجاهزة بما يكفي، ولم تكن أيضًا مدركة حقيقة أن المعركة مع نظام مبارك لم تنته في 11 شباط/ فبراير 2011، بل بدأت بعده، حين كان النظام في أضعف حالاته بعد سقوط رئيسه. وفتحت قوة الشعب وإرادته المتجسدة في عملية إسقاط مبارك الباب واسعًا أمام جهد منظم لتغيير النظام. لكن القوى السياسية القديمة فضّلت الانفصال عن الحراك الثوري لخوض صراعها على سلطة لم تُنتزَع من أيدي قوى النظام القديم. وأدرك الجيش بسرعة فائقة عدم جدية الأحزاب، وتفكك الحالة الشبابية، فاستعاد النظام ثقته بنفسه بالتدريج، وتمكن في أقل من عام من سقوط مبارك من استجماع فلوله.

كان واضحًا أن الجيش الذي تدخل في ثورة يناير لم يكن جيشًا ثوريًا من الضباط ذوي الرتب الصغيرة الذين قاموا بانقلاب بمبادرتهم، كما حصل في 23 تموز/ يوليو 1952، بل كانت قيادة الجيش المحافظة، أحد أهم مكونات النظام السياسي بمصالحه وقيمه وثقافته، هي التي تدخلت في الثورة. ولم يكن الجيش راغبًا في تلبية مطالب الثوار في ميادين مصر(18).

تلخَّص الجزء الفوري من استراتيجية المجلس العسكري بعد الثورة بمداراة الروح الثورية السائدة وزخم الثورة المحلي والعالمي، وفرض السقف المنخفض على المطالب الجماهيرية في الوقت ذاته، وتقديم تنازلات جزئية تحصل على دعم قوى سياسية مع معارضة أخرى. وبدأ بذلك شق صفوف القوى السياسية

---

(18) يقول الباحثان هنري وسبرينغبورغ في مقالة لهما بعد الثورة مباشرة، إن الجيش، بتشكيلته الحالية، لن يكون قادرًا على تلبية مطالب المحتجين. «فمثّلا، لن يسمح الجيش لمعارضي مبارك، مثل الجمعية الوطنية للتغيير ومؤسسها البرادعي، أن يأخذوا دورًا قياديًا في تأليف حكومة جديدة، كما لن يسمح بأن يكون لمجلس الشعب قوّة فاعلة؛ ذلك أن الجيش يعتقد أن معارضي مبارك ومجلس الشعب سيسعيان إلى الحصول على دور رقابي، على الأقل، على الجيش والمحاولة لإخضاعه لسلطة حكومة مدنية في النهاية. وبناء عليه، فإن هذا الأمر غير مقبول بتاتًا للجيش، علمًا أن شبكة المحسوبية المرتبط بها ونفوذه الاقتصادي سيضعفان حال تسلم مدنيين السلطة. وسيسعى الجيش إلى رفض أي مطالب ودعوات إلى إجراء تحقيق واسع في 'الجرائم الاقتصادية' للنظام السابق، خصوصًا أن الجيش شارك في عدد منها». وثبتت صحة هذا التوقع. انظر: Henry and Springborg, «A Tunisian Solution for Egypt's Military,» on the Web: <https://www.foreignaffairs.com/articles/tunisia/2011-02-21/tunisian-solution-egypt-s-military>.

الثورية، وتلك الأوساط التي تبنت خطاب الثورة بعد تنحي مبارك. فالمنجزات الجزئية من دون خطة شاملة متفق عليها لتغيير النظام لا تؤدي إلا إلى الفرقة بين ما يبدو في نظر جزء من القوى السياسية تخاذلًا بالتخلي عن أهداف الثورة والاكتفاء بمنجزات ذات طابع مطلبي، وما يبدو من منظور جزء آخر مزايدة وتهوّرًا بالاستمرار حتى تغيير النظام.

تطبيقًا لبند تعيين لجنة لإجراء التعديلات الدستورية في البيان أعلاه، عين المجلس في بيانه الخامس مجموعة من القانونيين برئاسة المستشار طارق البشري لإعداد تعديلات في مواد محددة من الدستور، حدّدها المجلس في قرار التعيين نفسه، فكلّف اللجنةَ النظرَ في ست مواد ورد ذكر مضامينها في خطابات مبارك خلال الثورة، وإلغاء المادة 179 من دستور 1971، وتعديل المواد 77، 88، 89، 93. وكلها متعلقة بالانتخابات، أكان انتخاب رئيس للجمهورية أم مجلسي الشعب والشورى. ووسّعت اللجنة من تكليفها بإضافة تعديلات إلى بنود أخرى.

تضمن بيان المجلس العسكري مادتين فقط لم يرد ذكرهما في خطاب مبارك ذاك. فكان البيان استمرارًا لقرارات مبارك الإصلاحية التي صدرت تحت ضغط الثورة. كل ما حصل في لجنة التعديلات الدستورية هو تغيير اللجنة التي عيّنها عمر سليمان (نائب الرئيس) لإجراء التعديلات الدستورية، وكانت تضم يحيى الجمل وأحمد كمال أبو المجد والمستشار سري صيام وغيرهم، وتأليف لجنة أخرى بعد الثورة برئاسة المستشار طارق البشري وعضوية عاطف البنا (أستاذ القانون الدستوري في جامعة القاهرة) ومحمد حسنين عبد العال (أستاذ القانون الدستوري في جامعة القاهرة) ومحمد باهي أبو يونس (أستاذ القانون الدستوري في جامعة الإسكندرية) وصبحي صالح (المحامي بالنقض) وماهر سامي (نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا) وحسن البدراوي (نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا) وحاتم بغاتو (رئيس هيئة المفوضين في المحكمة الدستورية العليا)، وعُيّن الأخير مقررًا للجنة. لكن البنود التي طُلب منها تعديلها كانت عمليًا البنود عينها التي تضمنها خطاب حسني مبارك الثاني في 28 شباط/ فبراير 2011، التي وعد فيها بإجراء الإصلاحات التي باشر عمر سليمان بتنفيذها، أكان بالحوار مع الأحزاب السياسية أم بتعيين لجنة للتعديلات الدستورية.

كان ذلك إجراءً فوقيًا لا علاقة له بالثورة وقواها، واتخذ من دون مشاورتها، وإن لم يكن القرار معاديًا للثورة. لكن هدفه الأكيد كان إجراء انتخابات في أسرع وقت ممكن. فمن الواضح أن الجيش لم يكن واثقًا بقدرته على حكم البلاد مباشرة بعد ثورة كهذه، ورأى أن الانتخابات هي المخرج من الوضع الثوري القائم، لكنه أرادها قبل تغيير النظام القائم، ومن دون مشاركة القوى الثورية التي لم تتنظم. فمنذ هذه اللحظة، انشغل الجميع بالانتخابات، ورأت مجموعات من الشباب الثوري ضرورة مواصلة العمل في الميادين لإسقاط النظام. وسنناقش موضوع التعديلات الدستورية هذه لاحقًا.

في اليوم ذاته (13 شباط/ فبراير 2011) طلب قائد الشرطة العسكرية اللواء حمدي بدين من المحتجين إزالة الخيام من ميدان التحرير، فبحسب نص تصريحاته: «لم يعد مرغوبًا بوجود المحتجين في الميدان بعد الآن»[19]. وسبّب فض الاعتصام توترًا مبكرًا في العلاقة بين المجلس العسكري وجموع الناشطين، ذلك أن المؤسسة العسكرية لم تحبّذ أن تملي الاحتجاجات والتظاهرات التطورات السياسية، كما أراد المجلس العسكري منذ البداية أن يوضح أنه صانع القرار في المرحلة الانتقالية، وأن الثوار أنهوا مهمّتهم باستجابة مبارك لمطلبهم. من ناحية أخرى لم يخفِ المجلس قلقه حيال حال عدم الاستقرار التي عكستها التظاهرات والاحتجاجات التي تحمل مطالب فئوية، والتي انفجرت في طول البلاد وعرضها بعد الثورة، وتأخير عودة الحياة إلى مجراها الطبيعي في البلد، الأمر الذي يفسّر سرعة الطلب من المتظاهرين إخلاء ميدان التحرير بعد يوم واحد من تولي الجيش إدارة البلاد، واللجوء في مراحل لاحقة إلى استخدام الشرطة العسكرية لتفريق المعتصمين في الميدان بالقوة. ومثال على ذلك الاحتكاكات التي حدثت في جمعة الوفاء في 25 شباط/ فبراير 2011 بين الشرطة العسكرية والمتظاهرين، ثم في جمعة 1 أبريل (نيسان)، وجمعة التطهير والمحاكمة في 8 نيسان/ أبريل.

طرحت هذه العلاقة المركبة بين قوى شباب الثورة والمجلس العسكري

---

(19) «الشرطة العسكرية المصرية تطلب من المحتجين إخلاء ميدان التحرير،» (رويترز عربي، 13/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE71C04620110213>.

تساؤلات جدية في شأن مستقبل العلاقات المدنية - العسكرية في المرحلة الانتقالية ودور الجيش في التحول الديمقراطي، وذلك بعد فترة وئام قصيرة.

لم يكن ممكنًا التصدي لطموحات الجيش بتوسيع صلاحياته وامتيازاته، ومحاولة تثبيتها في الدستور، وكذلك فرض الرقابة المدنية على ميزانية وزارة الدفاع التي كانت معفية منها، إلا بوحدة صف القوى المؤيدة للديمقراطية. فقبل الثورة كان للجيش المصري إدارة ذاتية خارج رقابة البرلمان، وكانت ثمة محاولات لتحصين أجهزة الأمن من المحاسبة القضائية أيضًا. ففيما عدا حالة الطوارئ شبه الدائمة التي تمنح هذه الأجهزة سلطات فوق القانون، أضيف إليها توسيع كامل لصلاحياتها في مكافحة الإرهاب بموجب تعديل البند 179 من الدستور في عام 2007، من دون أن تسري عليها بنود 41، 44، 45 من الدستور التي تقيدها بصلاحيات قضائية[20].

يمكن قبول مقولة «أن الجيش يميل إلى ملء الفراغ الذي ينتج من عجز السياسيين وفشل المؤسسات السياسية وفق أطروحة صامويل فاينر في كتابه الرجل على ظهر الحصان، فإن مآلات العلاقات المدنية السياسية تتحدّد بمدى قوة الأحزاب والقوى السياسية ونجاحها في تشكيل كتلة ديمقراطية مدنية في مواجهة الجيش وطموحاته السياسية»[21]. ولا ينطبق هذا على حالات التحول الديمقراطي فحسب، أو مراحل ما بعد الثورات. ويذكر هاني سليمان أمثلة على ذلك في حالات نجاح الانتقال الديمقراطي في الفليبين والمكسيك وكوريا الجنوبية وتشيلي، حيث حصل نوع من التوافق بين القوى السياسية الرئيسة، ما أدى إلى تدخّل عسكري أقل في السياسة، أو بموجب نظرية التوافق (Concordance) التي طرحتها ريبيكا شيف (Rebeca L. Schiff)، حيث تتوافق بموجبها أطراف النخبة: العسكرية والسياسية ونخب المجتمع المدني، ما يؤدي إلى تدخل عسكري أقل

(20) Bruce K. Rutherford, *Egypt after Mubarak: Liberalism, Islam, and Democracy in the Arab World*, Princeton Studies in Muslim Politics (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008), pp. 248-250.

(21) هاني سليمان، العلاقات المدنية - العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 30.

في السياسة[22]، على العكس من حالات بنغلادش وباكستان وتايلاند[23]. ويمكننا الآن إضافة مصر إلى الحالات الثلاث الأخيرة من دون تردد.

لم يلغِ الجيش قانون الطوارئ المفروض منذ عام 1981، ولا عمل على إيقاف محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، ولم يسعَ إلى تفكيك جهاز الأمن سيئ الصيت، بل اتجه إلى التحالف مع جهاز الأمن لاعتبارات متعلقة بالاستقرار في البلاد[24]. ونتفق مع هذا التقويم، لكننا نضيف أن المقصود كان سيطرة الجيش على جهاز الأمن الداخلي أكثر من فكرة التحالف معه، أو يمكن القول إنه تحالف معه بعد أن سيطر عليه. ومع أن عمليتين انتخابيتين ديمقراطيتين أديرتا تحت سلطة المجلس العسكري: الانتخابات البرلمانية في نهاية عام 2011 والانتخابات الرئاسية في منتصف عام 2012، كان المجلس دائمًا قادرًا على السيطرة على آثار العمليات الانتخابية وتحديد نتائجها. فحل البرلمان بعد صدور حكم المحكمة الدستورية في عدم دستورية القانون الانتخابي، كما أصدر إعلانًا دستوريًا منح المجلس العسكري الصلاحيات التشريعية بدلًا من البرلمان كي لا تنتقل هذه السلطات إلى الرئيس المنتخب. كما منحه حق تكوين جمعية دستورية، فضلًا عن الاحتفاظ بالصلاحيات كلها المتعلقة بشؤون القوات المسلحة. كان ذلك الإعلان الذي صدر في آب/ أغسطس 2012 بمنزلة انقلاب عسكري بصياغة قانونية[25]. لكن الانتخابات أفشلت الانقلاب الثاني الذي نجح بعد فشل تجربة حكم الرئيس المنتخب في انقلاب ثالث في 3 تموز/ يوليو 2013.

أثار الحكم المباشر للمجلس العسكري نقاشات مبكرة وتساؤلات عدة عند

---

(22) Rebecca L. Schiff, «Civil-Military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance,» *Armed Forces and Society*, vol. 22, no. 1 (Fall 1995), pp. 7-9.

(23) سليمان، ص 30-31.

(24) المصدر نفسه، ص 57، وحازم قنديل، «العودة إلى ظهر الحصان: الجيش بين ثورتين،» في: الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، إشراف وتحرير بهجت قرني (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 245.

(25) سليمان، ص 59-60، وعمر عاشور، «هل سقط حكم العسكر في مصر؟،» (الجزيرة نت، 15/ 8/ 2012)، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/8/15/%D9%87%D9%84-%D8%B3%D9%82%D8%B7-%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

باحثين كثر. واستبعد حازم قنديل في دراسته «العودة إلى ظهر الحصان» إمكان تأسيس الجيش مجددًا نظامَ حكم سلطوي كما حصل بعد انقلاب تموز/ يوليو 1952، مؤكدًا أن الجيش سيستعيد امتيازاته ومصالحه بعد سقوط مبارك، لكن لا يتسم بالقدرة على إعادة هيكلة النظام. وأرجع قنديل ذلك إلى البعد الشعبي الكبير في ثورة يناير 2011، الذي لم يكن قائمًا في عام 1952، وإلى التغييرات التي طرأت على الجيش بابتعاده عن السياسة كجيش مهني، وقوة أجهزة النظام الأمنية التي عزلت الجيش عن السياسة. فلم تكن مثل هذه الأجهزة الأمنية متوافرة في زمن الملك فاروق حينما كان ضباط الجيش غارقون في السياسة الحزبية[26]. وفي المقابل أكد جاويد مسعود وأوشا ناتاراجان في دراستهما «التحول الديمقراطي والإصلاح الدستوري في مصر وإندونيسيا» أن الجيش المصري، على الرغم من انحسار مهماته وقدراته منذ عام 1952، قادرٌ على إجراء الإصلاحات الديمقراطية[27]. لكن الحوادث أثبتت خطأ الفرضيتين، مع العلم أنهما منطقيتان ومعللتان بشكل جيد.

---

(26) قنديل، ص 217-247. سبق أن عرضنا تطور العلاقة بين الجيش والسياسة بتوسع في الجزء الأول من هذا الكتاب، من سيطرة الجيش على الحكم إلى إخضاعه للرئاسة في نهاية عهد عبد الناصر، ولا سيما في عهد السادات، إلى الصفقة التاريخية معه في مرحلة مبارك.

(27) جاويد مسعود وأوشا ناتاراجان، «التحول الديمقراطي والإصلاح الدستوري في مصر وإندونيسيا،» في: الربيع العربي في مصر، ص 281-311.

الحقيقة أن إندونيسيا شهدت ثورة شعبية في عام 1998 تخللتها أعمال عنف، كان بعضها ناجمًا عن الخلافات بين قادة الجيش أنفسهم، لكن الانتقال كان أكثر تدرجًا من حالة مصر، إذ تسلم نائب الرئيس يوسف حبيبي الحكم مدة عام (1998-1999)، وأجريت بعدها انتخابات فاز فيها عبد الرحمن وحيدي. وبقي للجيش تأثير واضح وصريح في عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد. وفي انتخابات عام 2004 فاز الجنرال سوسيلو بامنج يوديون برئاسة الجمهورية على منافسته الرئيسة المعارضة ميغاواتي سوكارنوبوتري. وفاز مجددًا في انتخابات عام 2009. وكان يوديون أحد عسكريي سوهارتو الذين توصلوا في عام 1997، أي بعد 31 عامًا من حكمه، إلى أن عليه التنحي. انظر: Theodore Friend, *Indonesian Destinies* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 2003).

نميل إلى رؤية الشبه مع الحالة المصرية، منها تاريخ النظام من سوكارنو إلى سوهارتو، ومن عبد الناصر إلى مبارك، مع وجود فوارق كثيرة بالطبع. لكن ما لفتنا هو تقويم التوافق بين النخب الإندونيسية، ومنها التيار الرئيس للإسلاميين، على المبادئ الديمقراطية، الأمر الذي لم يتوافر في الحالة المصرية. انظر: Joshua Kurlantzick, «Indonesia,» in: Isobel Coleman and Terra Lawson-Remer, eds., *Pathways to Freedom: Political and Economic Lessons from Democratic Transitions* (New York: Council on Foreign Relations, 2013), p. 151.

كان المجلس العسكري مرتبكًا في البداية، وقام بعملية شد وجذب مع القوى الثورية، وبدا أنه ينحني للريح المقبلة من ميادين مصر. لكنه استعاد المبادرة بالتدريج ووجّه الدفة في الاتجاه الذي أراده دائمًا: الحفاظ على امتيازاته وفرض وصايته على الجمهورية، وتحجيم دور الرأي العام بدءًا بشباب الثورة وصولًا إلى الأحزاب عمومًا، ولا سيما الإسلاميين.

لم يكن ممكنًا التصدي لطموحات الجيش بتوسيع صلاحياته وامتيازاته، ومحاولة تثبيتها في الدستور، وكذلك فرض الرقابة المدنية على ميزانية وزارة الدفاع إلا بوحدة صف القوى الثورية أو القوى المؤيدة للديمقراطية. ولم يكن طرف سياسي واحد في الحكم قادرًا على ذلك. وفشلت القوى السياسية في الاتفاق على البديل، قبل التنافس في عملية السيطرة على النظام. ويمكن في هذه الأوضاع قبول مقولة «أن الجيش يميل إلى ملء الفراغ الذي ينتج من عجز السياسيين وفشل المؤسسات السياسية»[28].

المهمة السهلة: حل الحزب الوطني

تمثلت المهمة الأسهل للجميع في حل الحزب الوطني، حيث كان أضعف أركان النظام، وأقلهم أهمية من نظر الجيش أيضًا. وسبق أن أُحرقت مقار الحزب خلال التظاهرات وسُجن رموزه واستقال قادته، كما بيّنا في الجزء الأول. وسهل إلقاء تبعة الفساد عليه لأنه رابطة أصحاب مصالح أصلًا. ووجد بعض قادته نفسه أمام تهم جنائية بقتل متظاهرين، أو أقلّه التحريض على القتل. فجاء الحكم الصادر بحل الحزب ومصادرة أمواله وإعادة ممتلكاته إلى الدولة خطوة متوقعة. وأشار قرار المحكمة إلى أن إسقاط النظام الحاكم والحزب الذي أفسده، بتخلي رئيس الدولة – وهو في الوقت ذاته رئيس الحزب الوطني الحاكم – عن السلطة في عقب ثورة 25 يناير، يترتب عنه «بالضرورة وبحكم اللزوم والجزم سقوط أدواته التي كان يمارس من خلالها سلطاته، وأهمها ذلك الحزب الحاكم الذي ثبت بيقين إفساده للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأصبح واجبًا على المحكمة الكشف عن ذلك السقوط». وأضاف قرار المحكمة «أن الثابت من الواقع العام أن الحزب

---

(28) Schiff, pp. 7-9.

الوطني نشأ في كنف السلطة الحاكمة، وظل ملتحفًا بسطوتها، مستغلًا أموالها، بل اختلطت أموال الدولة مع أموال الحزب، فعلى سبيل المثال كان تمويل نشاط الحزب والدعاية له ولمؤتمراته من أموال الدولة، فضلًا عن استيلاء الحزب على مقار له من أملاك الدولة في أنحاء مصر كلها، ومن ثم فإن المحكمة، وقد راعت ذلك كله، تقضي بأيلولة أموال الحزب إلى الدولة، باعتبار أنها ابتداء وانتهاء أموال الشعب». وفي عرضها الوسائل والأساليب التي أفسد من خلالها الحزب الوطني الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية والواقع المصري، قالت دائرة شؤون الأحزاب في المحكمة الإدارية العليا: «إن انفراد رئيس الجمهورية السابق حسني مبارك، رئيس الحزب السابق، بممارسة شؤون الحكم بعيدًا عن إرادة المواطنين كان سببًا في إفساد الحياة السياسية ... إن الواقع القانوني والفعلي يشير إلى أن السلطة التشريعية بمجلسيها (الشعب والشورى) كانت واقعة تحت الأغلبية المصطنعة للحزب الوطني عن طريق انتخابات شابها مخالفات جسيمة على مدار السنوات الماضية، وآخرها الانتخابات التي أجريت العام الماضي 2010. وذكرت التقارير الحقوقية والقانونية وغيرها بشأن الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وما صدر عن المجلس القومي لحقوق الإنسان في ديسمبر الماضي(المقصود ديسمبر 2010)، ذكرت جميعها بجلاء ووضوح شديدين أن هذه الانتخابات دمغت بمخالفات جسيمة تخرجها عن أي مفهوم صحيح للعملية الانتخابية».

علاوة على ذلك، أشارت المحكمة إلى أن من بين تلك المخالفات الجسيمة منع الناخبين من غير أعضاء الحزب الوطني بالقوة من الإدلاء بأصواتهم، وغلق بعض اللجان، ومنع الوكلاء والمندوبين من دخولها، والوجود غير القانوني لبعض الأفراد في داخلها، فضلًا عن صدور 1300 حكم نهائي واجب النفاذ من محاكم القضاء الإداري في شأن الانتخابات، لم ينفذ منها إلا 15 حكمًا فقط، الأمر الذي يعصف بمبدأ سيادة القانون وحجية الأحكام القضائية(29).

حُلَّ الحزب الوطني بقرار معلل قانونيًا/ سياسيًا. ومن ضمن ما وجّه إليه،

(29) شيماء القرنشاوي، «الحيثيات الكاملة لحل «الوطني»: الحزب أفسد الواقع المصري وانفرد بشؤون الحكم،» المصري اليوم، 17/ 4/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/126169>.

في تعليل القرار وليس في لائحة اتهام، تهمة إفساد الحياة السياسية. وليس بوسع القضاء المصري اليوم التنصل من هذه النصوص التي اقتبسناها عن قصد مطوّلًا، فهي تلخص تقويم المحاكم الحزب الوطني حين كانت تعمل في ظل الانطباعات التي أثارتها أجواء ثورة 25 يناير. أما كيف ينص القضاء المصري قراراته ضد الحزب الوطني ومبارك بهذا الحزم، قبل تغيير القوانين التي طبقها سابقًا بقرارات مناقضة تمامًا، فلا يفترض أن يفاجئنا، حيث إن القضاء هذا نفسه برّأ مبارك مجددًا، وأصدر قرارات بالحزم ذاته في تنفيذ سياسات انقلاب عسكري بعد 3 تموز/ يوليو 2013. أما اتهام المحكمة الحزب الوطني بإفساد الحياة السياسية، فلم يتكرر في لوائح الاتهام ضد المسؤولين السابقين، ومنهم مبارك. إذ تغيرت مقاربات القضاء بين فترة ما بعد الثورة مباشرة ومرحلة المجلس العسكري ومرحلة مرسي وما بعد الانقلاب. وتظهر المقاربة سلوكًا يختلف باختلاف الوضع السياسي.

كان الحزب الوطني - الذي اختُزل في نهاياته بلجنة السياسات - أضعف أركان النظام المصري، مثله مثل باقي أحزاب النظم الاستبدادية في نهاية عهودها، بعد أن أصبح ركنا أجهزة الأمن والأسرة الحاكمة أكثر أهمية من الحزب، بل يمكن تصور أن يكون حل الحزب في أوضاع أخرى من دواعي رضا أركان النظام الأخرى. أما الأداة التي استُخدمت في حل الحزب، أي القضاء، فلم تكن مؤسسة ديمقراطية موثوقة يمكن للثورة المصرية أن تعتمد عليها.

لم يكن الحزب الوطني حزبًا حقيقيًا حاكمًا، بل كان رابطة مصالح شخصية وجهوية وفئوية مرتبطة بالنظام وموالية له، توجد في مفاصله كلها. ولم تكن قوته في التنظيم الحزبي بل في ممارسة الانتهازية والتنافس على إظهار الولاء للنظام. واستمرت الحملة على قواعد الحزب الوطني وأجهزته، الذي أصبح استهدافه بديلًا سهلًا من استهداف النظام.

قضت محكمة القضاء الإداري في حزيران/ يونيو 2011 حل المجالس الشعبية المحلية كلها وإلزام المجلس العسكري ومجلس الوزراء إصدار قرار بحل تلك المجالس. وأسند مقيمو الدعاوى طلبهم بحل هذه المجالس بسبب «فسادها عبر سنوات طويلة، ولأن معظم من تولوا مناصب فيها كانوا من أعضاء الحزب الوطني المنحل». وكان مستشارو هيئة قضايا الدولة قد طالبوا بإصدار

حكم قضائي برفض الدعوى، لأن قرار إجراء الانتخابات المحلية من القرارات السيادية التي لا يجوز للمحاكم النظر فيها[30]، وهي الهيئة نفسها التي رحّبت لاحقًا بقضايا حل مجلس الشعب المنتخب! ما يهمنا هنا هو أن استخدام القضاء الإداري ضد مؤسسات النظام السابق، مع أنه أحدها، ما لبث أن انقلب على القوى الثورية ومزاج الشارع الثوري الذي سايره موقتًا حتى مرت العاصفة، وأصبح القضاء لاحقًا طرفًا أساسيًا في الدفاع عن النظام القديم القائم، ثم في الثورة المضادة.

(30) «مصر: القضاء الإداري يقرر حل المجالس الشعبية المنتخبة،» (بي بي سي عربي، 28/ 6/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/06/110628_egypt_councils_.shtml>.

لاحظ أن هذه الخطوة أنتجت فراغًا، حيث لم يرافقها تحديد انتخابات محلية بعد الحل.

الفصل الرابع

المجلس العسكري وقوى الثورة

سبق أن بيّنا في الجزء الأول من هذا الكتاب أن فهم موضوع المؤسسة العسكرية ودورها في الحياة السياسية منذ عام 1952 من أهم الشروط لفهم الدولة المصرية وبنيتها، وهو أكثرها غموضًا في الوقت ذاته. هذا الموضوع لم يخضع لقدر ملحوظ من التراكم العلمي الذي يمكن لنا كباحثين أن نتوصل من خلاله إلى استنتاجات أو حتى مقولات عامة يمكن البناء عليها. وكان ظهور الجيش في المشهد السياسي المصري علانية، أول مرة منذ عام 1952، قد أثار نوعًا من الإرباك تجاه طبيعة التعاطي مع مؤسسة الدولة الوحيدة الباقية بعد سقوط رئيس الجمهورية، وما سبقه من سقوط مؤسسة الأمن الداخلي في الشارع في 28 كانون الثاني/ يناير 2011 في ما عُرف بـ «جمعة الغضب»، حين انسحبت قطاعات الشرطة كلها من أماكن وجودها في الشارع ومن المقار الأمنية، وانهار نظام توجيهها.

حكمت النظرةَ إلى القوات المسلحة المصرية، في عهد مبارك والتصور الذي ساد الأدبيات في شأن دورها في صنع القرار، الفرضيةُ القائلة إنها وإن لم تكن مشاركة في الحكم، إلا أنها تُعدّ أحد أهم أدوات دعم القرارات التي يتخذها النظام، وأن علاقة المنفعة المتبادلة بين المؤسسة العسكرية حيث حظي الجنرالات بـ «صفقة جيدة» مع النظام بالأرباح وعلاوات الولاء والوظائف في جهاز الدولة وفي الصناعات كلها المرتبطة بالجيش، أسست لنظام الحماية في مقابل الخدمات[1]، وضمنت اكتفاء هذه المؤسسة بموقف سند نظام الحكم وقاعدته الرئيسة التي ترضى باستقلالية وإدارة ذاتية. وبهذا المعنى انتقلت المؤسسة العسكرية من السيطرة الكلية على النظام وممارسة الحكم بعد 23 تموز/ يوليو

(1) Ian Williams, «Ordinary Egyptians Have Little to Show for U.S. Military Aid to Egypt,» (Foreign Policy in Focus, 13/2/2011), Retrieved on 12/5/2015, from the Web: <http://fpif.org/ordinary_egyptians_have_little_to_show_for_us_military_aid_to_egypt/>.

1952 مباشرة، إلى حكم غير مباشر يتضمن استخدام حكومة مدنية، إلى التدرّج في حماية النظام من الخلف، منذ عام 1967 وحتى انتهاء عهد مبارك[2].

سبق أن بيّنا في الجزء الأول من هذا الكتاب أنه خلال ثمانينيات القرن الماضي، بعد أن وقّعت مصر معاهدة كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل في عام 1979، تحوّلت اهتمامات الجيش إلى النشاط الاقتصادي؛ إذ أنشأت وزارة الدفاع ذراعًا اقتصادية بمُسمّى «جهاز مشروعات الخدمة الوطنية» للمساهمة في مشروعات البنية التحتية العامة وإنتاج سلع مدنية بأسعار رخيصة للطبقات المتوسطة والفقيرة. ويصعب رسم خريطة دقيقة للنشاط الاقتصادي للجيش، لأنه غير خاضع لمراقبة أي مؤسسة مدنية أخرى، ومنها البرلمان[3].

سبق أن تطرقنا إلى هذا الموضوع بتوسع، لكن لا بأس التذكير به في سياق المرحلة الانتقالية بعد الثورة، بالتطرق إلى دراسات نُشرت بعد ثورة يناير. إذ توصل بعض الباحثين إلى قيمة تقديرية للجزء الذي يسيطر عليه الجيش من الاقتصاد المصري تراوح بين 25 و40 في المئة من مجموع الاقتصاد المصري، ما يجعل الجيش بحكم الأمر الواقع أقوى مؤسسة اقتصاديًا في البلاد، حيث «يدير الجنرالات المتقاعدون مشروعات ضخمة مملوكة من المؤسسة العسكرية وتنتج سلعًا وخدمات للمستهلكين المدنيين وليس للإنتاج العسكري. وهذا يشمل سلاسل من المصانع وشركات الخدمات والمزارع والطرق ومحطات الوقود ومحلات السوبر ماركت، وأكثر من ذلك بكثير»[4]. ويضاف إلى هذه

---

(2) يمكن الاستعانة بأنموذج صامويل فاينر، ويمكن الاستغناء عنه، فكل ما يتطلبه الأمر هنا هو معرفة تاريخ الظاهرة واستخدام العقل السليم. فأنا لا أرى في تقسيمات فاينر هذه نظرية عملية، بل وصفًا يمكن لأي مؤرخ متوسط القيام به. انظر: Samuel E. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, with a New Introduction by Jay Stanley (New Brunswick, NJ: Transaction, 2002), pp. 164-184.

(3) Silvia Colombo, «The Military, Egyptian Bag-Snatchers,» *Insight Egypt* (Istituto Affari Internazionali), no. 5 (November 2014), Retrieved on 12/5/2015, from the Web: <http://www.iai.it/sites/default/files/inegypt_05.pdf>.

(4) Zeinab Abul-Magd, «The Egyptian Military in Politics and the Economy: Recent History and Current Transition Status,» *CMI Insight* (Chr. Michelsen Institute), no. 2 (October 2013), Retrieved from the Web: <http://www.cmi.no/publications/file/4935-the-egyptian-military-in-politics-and-the-economy.pdf>.

القائمة الشراكات والمشروعات المشتركة مع القطاع الخاص المحلي والشركات الأجنبية، فضلًا عن سيطرة الجيش الحصرية على ميزانية الدفاع، وكذلك المساعدات السنوية من الولايات المتحدة المخصصة للقوات المسلحة المصرية البالغة 1.3 مليار دولار أميركي.

في عهد مبارك، شاركت ثلاث مؤسسات عسكرية رئيسة في الصناعات التحويلية والخدمات غير العسكرية الربحية: جهاز مشروعات الخدمة الوطنية المذكور أعلاه، مع فروعه المتخصصة. ويضم الجهاز 11 مصنعًا وشركة، أنشأها الجيش للاستثمار في الصناعات المدنية والزراعة وقطاع الخدمات وفي قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة؛ ووزارة الإنتاج الحربي التي تُدير أكثر من 15 مصنعًا تنتج بشكل أساسي الأسلحة، فضلًا عن بعض السلع للقطاع المدني، مثل القطع الإلكترونية والمعدات الرياضية؛ والهيئة العربية للتصنيع التي تُدير 11 مصنعًا في أنحاء البلاد وتنتج معدات للاستخدامين المدني والعسكري[5].

تمتلك وزارة الإنتاج الحربي ثمانية مصانع، يوزّع 40 في المئة من إنتاجها في أسواق الاستهلاك المدني. أما بالنسبة إلى الهيئة العربية للتصنيع فيذهب 70 في المئة من إنتاجها إلى الأسواق المدنية. كما تُنتج المؤسسات الثلاث مجموعة واسعة من المنتوجات، مثل: الفولاذ والأسمنت والمواد الكيمياوية وأسطوانات غاز البوتان ومواقد الطبخ والأجهزة المنزلية وأنابيب الغاز وحاضنات الأطفال والمياه المعدنية والمعكرونة وزيت الزيتون... وغيرها من المواد الغذائية. ويملك الجيش عددًا كبيرًا من محطات الوقود والفنادق وصالات الأفراح والسوبر ماركت ومواقف السيارات ومكاتب التنظيف المنزلي وشركات النقل والشحن في أنحاء البلاد[6].

---

(5) Ahmed Morsy, «The Military Crowds Out Civilian Business in Egypt,» (Article, Carnegie Endowment for International Peace, 24/6/2014), Retrieved on 12/5/2015, from the Web: <http://carnegieendowment.org/publications/?fa=55996>, and Mahmoud Jaraba, «The Egyptian Military's Economic Channels of Influence,» (Middle East Institute, 14 May 2014), Retrieved on 12/5/2015, from the Web: <http://www.mei.edu/content/map/egyptian-military%E2%80%99s-informal-channels-influence>.

(6) Abul-Magd, «The Egyptian Military in Politics and the Economy,» from the Web: <http://www.cmi.no/publications/file/4935-the-egyptian-military-in-politics-and-the-economy.pdf>.

تمتاز مؤسسات الجيش الاقتصادية بقدرتها الفائقة على منافسة المستثمرين، لا بملكية الأراضي فحسب، إنما بالقدرة أيضًا على توظيف المجنَّدين كقوى عاملة منخفضة التكلفة، كما أن أرباح مؤسساته لا تخضع للضريبة، وفقًا لما هو منصوص عليه في المادة 47 من القانون المصري لسنة 2005، بحجج أمنيّة. ولا يبقى مجال للمستثمرين في بعض المجالات إلا الانسحاب من أمام الجيش، أو الدخول في شراكات معه، أو تلقي مقاولات بتكليف منه. ويعني هذا أن الجيش ليس معاديًا بالضرورة للقطاع الخاص، بقدر ما يرغب في حصة كبيرة فيه من خلال الشراكات الإلزامية.

لكن بعد تنحي حسني مبارك تواترت تصريحات مسؤولين عسكريين دحضت هذا التصور عن تخلي الجيش عن عملية صنع القرار في مقابل حصوله على امتيازات[7]. وأكدت أن القوات المسلحة كانت فاعلة في تحديد توجهات بعض السياسات (ولا سيما الاقتصادية منها)، وضغطت على نظام الحكم من أجل تبني سياسات محددة. بل أكثر من ذلك، كان للقوات المسلحة بموجب هذه التصريحات «دور في مقاومة مشروع التوريث الذي لم يكن مقبولًا أن يتم وفق ما خُطط له»[8]. والحقيقة أن موضوع معارضة المؤسسة العسكرية المصرية فكرة توريث الرئاسة لجمال مبارك، ومعارضتها نفوذ رجال الأعمال الجدد من حوله كانت سرًا رائجًا ومتداولًا في المجتمع السياسي المصري قبل نشوب الثورة. وهذا من الموضوعات التي قلّما كتب عنها المثقفون المصريون قبل الثورة، لكنهم أكثروا من الحديث عنها في كل مناسبة. وأشار باحثون كثر إلى تبني الجيش أفكار جمال عبد الناصر الاقتصادية، وبالتالي تفضيل أجندة اقتصاد الدولة، ومعارضة

(7) تصريح اللواء محمد العصار (عضو المجلس العسكري) أن القوات المسلحة «لها أدوار عديدة وكثيرة لم يعلن عنها بعد»، وهي - أي القوات المسلحة - «من أوقف بيع بنك القاهرة وما ينطبق على موقفها من بيع الأراضي غير المسئول لشركات قطاع الاعمال العام». انظر: «المجلس العسكري: لن يحكم مصر «خميني» آخر ولن نسمح بسيطرة المتطرفين،» المصري اليوم، 4/ 4/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/123568>.

(8) «وثائق ويكيليكس: طنطاوي حاجز أمام التوريث: يرى الكوابيس بسبب جمال مبارك،» الأخبار، 15/ 4/ 2011.

الجيش في مناسبات عدّة خطط الحكومة للخصخصة وسياساتها الليبرالية(9). وبيّنا في الجزء الأول من هذا الكتاب أن هذا لا يعني إصرار الجيش على وجود القطاع العام، بل على «قطاعِهِ العام» الخاص به، وهذا لا يتناقض مع اقتصاد السوق، إلا بقدر ما تتناقض الاحتكارات عمومًا مع اقتصاد السوق، ما دام احترم المتنافسون اقتصاد الجيش كأحد أكبر الاحتكارات، ما يفسح في المجال لإمكانات تعاون كبيرة مع مبادرات خاصة، ومع رؤوس أموال تعمل في التوريد لاقتصاد الجيش وتشارك في تنفيذ مشروعاته أيضًا.

يمكن بالطبع تكرار الادعاء الرائج أن نزول الجيش إلى الشارع نجم عن إدراك الجنرالات أن «مسايرة الجموع» والطلب من مبارك الرحيل كانت الفرصة الوحيدة للحفاظ على مناصبهم وامتيازاتهم(10). لكن لا شك في أن هذا التفسير الرائج - والصحيح نسبيًا في رأينا - يبقى تفسيرًا مبتورًا، إن لم نأخذ في الاعتبار أيضًا تاريخ الجيش ورؤيته لنفسه التي يستمدها من هذا التاريخ على أنه «أبو الجمهورية»، التي يميّز نفسه بها من المكوّنات الأخرى للنظام السياسي. كما أن الثقافة السائدة عند نخبة القوات المسلحة تحتقر الأحزاب، وتبخس من شأن إدارة المدنيين للدولة، وترى أن الجيش أكثر حرصًا منها، وأقدر على رؤية أمن البلد ومصلحته. ونعتقد أن تصور الجيش لذاته ولدوره هنا هو أحد عوامل تحرك قيادته منذ 25 يناير، وسواء كان تقويم هذا التصور الذاتي إيجابيًا أم سلبيًا، فإنه ليس مساندًا للديمقراطية. ومع أنه يصاغ عادة بلغة المسؤولية الوطنية للجيش، إلا أنه يترجم عادة عبر سلوك ينم عن رفض التعددية باعتبارها تؤدي إلى الشرذمة والتقسيم، علاوة على استخفافه بالمجتمع المدني والوصاية عليه، ومنها الحق في تأديبه؛ هذا عدا التغطية على سوء الإدارة في الحياة المدنية والعسكرية ذاتها - ومنها سوء الأداء في الحروب - ببلاغة شوفينية وشعارات العظمة الوطنية، والتشكيك في وطنية كل من ينتقد القوات المسلحة. ويشترك توريط القوات

---

(9) Holger Albrecht and Dina Bishara, «Back on Horseback: The Military and Political Transformation in Egypt,» *Middle East Law and Governance*, vol. 3, nos. 1-2 (2011), p. 19, on the Web: <http://dx.doi.org/10.1163/187633711X591396>.

(10) Russ Wellen, «Last Thing Washington Needs Is to Share Blame if Egypt Becomes another Pakistan,» (Foreign Policy In Focus, 17 February 2011), Retrieved on 14/5/2015, from the Web: <http://www.ips-dc.org/last_thing_washington_needs_is_to_take_the_rap_if_egypt_becomes_another_pakistan/>.

المسلحة في السياسة مع القوى التي تستخدم الدين في السياسة في أمر أساسي واحد هو تقديس الذات والارتفاع فوق التعددية والآراء المختلفة، باعتبار أن ما يمثله الحزب الديني والجيش مقدسٌ، لا يجوز لأحد مناقشته أو نقده من دون تكفيره أو تخوينه. وهذا يتعارض مع مفهوم السياسة وواقعها.

من الواضح أن المجلس العسكري لم يستغل سلطته لأغراض إرساء أسس التحول الديمقراطي، بل استغلها للانتصار لتفوّقه على أجهزة الأمن الأخرى، وتعميق نفوذ الجيش الاقتصادي في مصر وفي البنى الإدارية للدولة. واستغل المشاعر الوطنية: فعلى وقع هتاف الجماهير المصرية «الجيش والشعب إيد واحدة»، وعرض وسائل الإعلام التابعة للدولة أغاني وطنية بعد 11 شباط/ فبراير 2011 يعود بعضها إلى عهد عبد الناصر، رسّخ المجلس سيطرته على مؤسسات الدولة الأساسية، ومنها وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية والقضاء. ونصّب المجلس عددًا كبيرًا من الضباط المتقاعدين في مناصب حكومية، كما وسّع مجال أعمال الجيش الاقتصادية.

في الفترة بين شباط/ فبراير 2011 وحزيران/ يونيو 2012، حلّ المجلس العسكري محل السلطتين التنفيذية والتشريعية (الرئاسة والبرلمان)، وعيّن اثنين من أضعف رؤساء الوزراء؛ وقّعا تعيينات عدد كبير من جنرالات الجيش المتقاعدين وضباطه، من رتبه عقيد فما فوق، في مناصب مختلفة في مؤسسات الدولة والقطاع العام. كما أصدر قانونًا يمنح ضباط الجيش الذين ربما يُزعَم أنهم فاسدون، ومنهم ضباط متقاعدون، الحصانة من الملاحقة القضائية في المحاكم العسكرية وفي المحاكم المدنية (قانون رقم 45 لسنة 2011). إضافة إلى ذلك، افتتح المجلس العسكري مجمع صناعات كيماوية في جنوب القاهرة لإنتاج الأسمدة، ومصنعًا للأسمنت في شمال سيناء. وجاءت هذه المشروعات بعد بضعة أعوام فقط من إنشاء مصنع للحديد في شمال مصر، وشراء مصنع للسكك الحديد في ريف القاهرة[11].

في البداية أعاد الحراك الثوري الشعبي إلى الجيش مكانته السياسية التي تمتع بها قبل عهدي مبارك والسادات، لكن سرعان ما أزال صدام المؤسسة مع قوى

(11) Abul-Magd, «The Egyptian Military in Politics and the Economy,» from the Web: <http://www.cmi.no/publications/file/4935-the-egyptian-military-in-politics-and-the-economy.pdf>.

الحراك الثوري عنه تلك الهالة الوطنية التي وضعته فوق النقاش؛ إذ رفض الجيش محاكمة قادة النظام السابق، «في الوقت الذي أحال أكثر من عشرة آلاف مواطن، بينهم نشطاء الثورة إلى المحاكم العسكرية»[12]. وفي المحاكمات نفسها أدلى قادة الجيش، ولا سيما عنان وطنطاوي، بشهادتهم لمصلحة مبارك ووزير داخليته. فلم يكتفيا بنفي احتمال إصدارهما الأوامر بالقتل، أي المسؤولية المباشرة عنه، بل نفوا أيضًا احتمال إقدام القوات على القتل بأوامر درجات دنيا، وتواطأوا مع خرافات قتل عناصر خارجية المتظاهرين. وتصرفت قيادة الجيش في المحكمة كجزء من النظام، يدافع عنه بالمصطلحات نفسها التي يستخدمها أي نظام في إنكار القمع أو تبريره أمام المحكمة: «لا أعرف»، كان الجواب الدائم عن السؤال عما جرى؛ والاشتباه الدائم بوجود عناصر خارجية؛ والاستعاضة عن تحديد المسؤولية بالفعل؛ وبالترجيح المنطقي النظري المشتق من تحديد النظام لنفسه، فـ«لا يعقل» مثلًا أن وزير الداخلية أو الرئيس، أو حتى أي ضابط أمر بإطلاق النار. وحتى لو قام بذلك بالفعل، يقال إنه «لا يعقل»، أو «من المستحيل» أنه قام بذلك. فأبرزت شهادات قادة الجيش المصري أكثر من دليل في المعنى والسميوطيقا على أنهم استمرار للنظام، لا بديلًا منه. وغالبًا ما تحوّل الضباط بعد مرحلة الانقلاب في شهاداتهم أمام المحكمة إلى اتهام الإخوان بالعنف[13].

(12) دينا شحاتة، «حركات الشباب و25 يوليو،» في: الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، إشراف وتحرير بهجت قرني (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 155.

(13) تابع المؤلف الشهادات المستنسخة من أوراق القضية الأولى في عام 2011، التي أتاحت المحكمة جزءًا منها في حيثيات الحكم في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، وكذلك المحكمة الثانية برئاسة محمود الرشيدي، من خلال تفريغ بعض المحامين الشهادات (يتعذر علينا ذكر أسمائهم).

علاوة على ذلك، توافر للمؤلف «تبيان بموجبات القضاء الصادر في الجنايتين رقمي 1227، 3642 لسنة 2011، قصر النيل»: توطئة ديباجة حكم محكمة الإعادة، أولًا الجناية رقم 1227 لسنة 2011 قصر النيل: أسباب البراءة لكل من حبيب العادلي وأحمد رمزي وعدلي فايد وحسن عبد الرحمن وإسماعيل الشاعر في جناية الاشتراك في القتل العمد مع سبق الإصرار، ص 4-194 و195-226. وكذلك الجناية رقم 3642 لسنة 2011 قصر النيل: أسباب الحكم بعدم جواز نظر تهمة الاشتراك بالاتفاق ما بين حسني مبارك وحبيب العادلي للقتل العمد مع سبق الإصرار، ص 227-351. موقعة من القاضي محمود الرشيدي يوم 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014.

وكذلك في «تفاصيل الشهادات السرية للأربعة الكبار في محاكمة مبارك: طنطاوي وعنان ومحمود وجدي ومنصور العيسوي»، في المصري اليوم، يومي 2 و3 يونيو/ حزيران 2012.

أقصى الجيش المدنيين عن صنع القرار، ورفض إعادة هيكلة وزارات الداخلية والإعلام. وتحولت هذه القضايا كلها إلى موضوعات صراع مع المجلس العسكري لا يتزحزح فيها إلا بعد تنظيم تظاهرات، وحتى «مليونيات». من هنا نشأ الانطباع أن الثورة لم تنته، وألا مناص من مواصلتها. وعلى هذا انشقت صفوف القوى السياسية بين المحتفلين بانتصارها والمطالبين باستمرارها حتى تحقيق مطالبها، وكان الأخيرون من الشباب عمومًا.

أصبحت المؤسسة العسكرية موضوع خلاف مع قوى سياسة تعدّ من رموز التغيير في مصر، مثل الحركة الوطنية للتغيير التي يتزعمها محمد البرادعي الذي غالبًا ما شكك في نيّة الجيش التخلي عن الحكم، ومثار نقاش أكثر حدة عند القوى الثورية، ولا سيما الشبابية، وحتى موضع تهكمها. وبدأت القوى السياسية تتهم الجيش بالتحالف مع القوى السياسية المنافسة لها (بعد عام فقط تحولت هذه الاتهامات بالتحالف مع الجيش إلى تنافس على التحالف معه، ما أعاد إليه مكانته في مرحلة متأخرة قبل الانقلاب. وسنأتي على ذلك لاحقًا).

لم يثبت الجيش قدرةً سياسيةً أو دهاءً في مرحلة تسلم المجلس العسكري السلطة. لكن هذا لم يؤثر في حقيقة أن في غياب قوة سياسية تمسك بالسلطة بشرعية الثورة، كان الجيش المؤسسة الوحيدة القائمة من العهد السابق، والقادرة على توحيد البلاد في المرحلة الانتقالية. وكان العائق الوحيد أمام تطوير هذا الواقع إلى طموح لتولي الحكم تكثيف وجود الشعب المصري في المجال العمومي بعد الثورة، وحيوية روح ثورة 25 يناير نفسها ومطالبها، وديمومة مكانتها الرمزية في المرحلة التي تلت الثورة مباشرة. لكن هذا الوضع لم يدم طويلًا. فكل «كاريزما» (بلغة ماكس فيبر) لا بد لها من أن تتمأسس كي تواصل القيام بمهمتها التاريخية، أما القوى الثورية ففقدت «الكاريزما» من دون أن تتمأسس في شكل قوة منظمة تطالب بالحكم أو تنتزعه، وتآكّلت هالة الثورة بالتدريج مع استخدام خصوم كثر لها.

طرح ائتلاف شباب الثورة على المجلس الأعلى للقوات المسلحة في لقائه به ورقتين: إحداهما للمطالب السياسية العاجلة؛ والأخرى للمطالب الاقتصادية والاجتماعية اللاحقة. وتلخصت المطالب السياسية بتأليف مجلس رئاسي مدني، يتكون من أحد العسكريين، إلى جانب مدنيين اثنين، من الممكن أن يؤتى بهما من

القضاء، وإقالة حكومة أحمد شفيق، وإلغاء حال الطوارئ وتعديل قانون الأحزاب السياسية وحل جهاز مباحث أمن الدولة وتغيير قادة الصحف القومية. كما طالب بالإفراج عن المعتقلين وقدّم قائمة بأسمائهم[14].

لم يطالب الائتلاف بدور مباشر له. وبقي نهج انتداب شخصيات عنه «مقبولة» من القضاء، أو من الحكومات السابقة (عصام شرف مثلًا) نهجًا لا يدل على عدم فهم طبيعة الشخصيات «المقبولة» ودورها في النظام، وإنما أيضًا على غياب بنية داخلية (سياسية وتنظيمية ونفسية) تجعل من الائتلافات الشبابية حركات سياسية ذات تطلعات. فهؤلاء قادة حركة احتجاجية وجدت نفسها أمام مهمة قيادة ثورة تغيير نظام الحكم. وهي لا تريد أن تكون قيادة ثورة، ولا يمكنها ذلك. فمن طبيعة الحركات الاحتجاجية أنها تحقق مطلبًا وتنتهي مهمتها بتحقيقه. ويتفرع منها أحيانًا أحزاب سياسية، وينمو فيها مثقفون وصحافيون وناشطون يستمرون بالعمل فرديًا، وهذا ما جرى. ففي 25 كانون الثاني/ يناير 2010 اندلعت حركة شعبية أدركت لاحقًا أنها ثورة، لكنها بقيت تقاد بعقلية حركة احتجاجية وممارستها. وبدا كأن «مطلبها» تحقق بتنحي مبارك (أو إطاحته)، أما مسألة تغيير النظام فأصبحت صراعًا خاضعًا لموازين القوى في المرحلة الجديدة.

وعد المجلس العسكري بإقالة حكومة شفيق قبل إجراء الانتخابات، وسيبحث إعادة هيكلة جهاز أمن الدولة وسترُفع حال الطوارئ قبل الانتخابات، وأن الانتخابات ستُراقَب من المجتمع المدني المصري والدولي، كما أوضح المجلس أنه أوكل ملف إصلاح الجرائد القومية وتغيير قادتها إلى يحيى الجمل (نائب رئيس الوزراء) وعلى ائتلاف شباب الثورة التحاور معه. وتعهد المجلس فتح حوار مع الاتحاد المستقل للنقابات، لكنه لم يوافق على اقتراح تكوين مجلس مدني.

رفض الائتلاف دعوة حكومة شفيق إلى لقاء أعضاء من الحكومة. واعترض بعض قادة الائتلاف على تحديد ستة شهور لإجراء الانتخابات، متعللين أن قوى

---

(14) خليل أبو شادي، «ائتلاف شباب الثورة يدعو لاستمرار مظاهرات الجمعة المليونية حتى تتحقق مطالب الثورة،» البديل، 28/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://elbadil.com/2011/02/28/17229>.

الثورة ليست جاهزة لتكوين أحزاب وخوض الانتخابات، وإن من شأن ذلك أن يأتي بقوى رجال الأعمال وغيرهم ممن احتكروا الحياة السياسية في الفترة الأخيرة قبل الثورة. والحقيقة أن القوى الوحيدة التي كانت جاهزة لخوض الانتخابات هي جماعة الإخوان المسلمون، والحزب الوطني إذا أتيحت له المشاركة.

في رده على تلكؤ المجلس الأعلى للقوات المسلحة في وعده للائتلاف بإقالة حكومة أحمد شفيق، أصدر ائتلاف شباب الثورة في 28 شباط/ فبراير 2011 بيانًا دعا فيه إلى مواصلة تظاهرات أيام الجمعة إلى حين تحقق مطالب الثورة، ودعا إلى الاحتشاد في الميادين في يوم الجمعة التالي (4 آذار/ مارس 2011) في ما أطلق عليه «جمعة تحديد المطالب».

في الليلة التي سبقت «جمعة النصر»، في 18 شباط/ فبراير 2011 أصدر النائب العام عبد المجيد محمود قرارًا بالتحقيق في بلاغات قُدّمت ضد حبيب العادلي وزهير جرانة وأحمد عز وأحمد المغربي، وبثّ صور نقلهم إلى السجن، وهم الذين أمر مبارك باعتقالهم في الأيام الأولى للثورة مناورةً منه للالتفاف على الضغط الجماهيري الحاشد المُطالب برحيله[15]؛ إذ كانت أجهزة النظام القديم مستعدة لملاءمة نفسها لضغط الشارع الثوري، والتكيف معه باتخاذ إجراءات شعبية، ولو من دون الاقتناع بها. وكان هذا سلوكًا موقتًا ومصطنعًا، لكنه حمل دلالات مهمة، فهو يعني أن الثورة قوية والنظام ضعيف، إلا أن القوى الثورية المنظمة لم تستغل هذا الضعف لتغيير النظام، وحاولت الضغط بوسائل الاحتجاج الشعبي لتسريع الإصلاحات في النظام.

كانت أداة الضغط الرئيسة هي «المليونيات» التي احتشد فيها الجمهور بطرح مطالب محددة على المجلس العسكري. وكان الأخير يستجيب لبعضها لتفادي مزيد من ضغط الحركة الثورية، ويساوم، ولا سيما في ظل خلافات بقيت تنشب بين القوى الحزبية المختلفة. ولم تنشأ في أي لحظة قوة موحدة من القوى

---

(15) «حبس العادلي وعز والمغربي وجرانة واقتيادهم والأغلال في أيديهم 15 يومًا على ذمة التحقيق،» (العربية نت، 18/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/17/138066.html>.
سنتناول مسألة المحاكمات بتفصيل أكبر في فصلٍ تالٍ.

السياسية التي شاركت في ثورة يناير تطالب بتسلم الحكم، أو المشاركة فيه مع المجلس العسكري، على الرغم من تكرار الدعوة إلى إنشاء مجلس حكم مدني تشمل عضويته قادة عسكريين[16]. واستمرت «المليونيات» منصة تعبير عن مطالب ثورة يناير، وأداة ضغط لتحقيق مطالبها ووسيلة عمل مشترك بين القوى السياسية المختلفة، منها الاتفاق على الشعارات، حتى انفصلت الحركة الثورية مع الانقسام على وثيقة المبادئ الدستورية المسماة «وثيقة السلمي»، في «مليونية» جمعة 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

كان قادة حركة الإخوان المسلمين منشغلين بتحقيق وعد الانتخابات لأنهم كانوا واثقين من قوتهم، ودفعهم التمسك بهذا المطلب وحده إلى ارتكاب أخطاء عدة. وكان المجلس العسكري يدرك ذلك، ويغوي الحركة بامتلاك الساحة الانتخابية. أما القوى الأخرى فكانت تخشى هذا السيناريو، وأصبحت معارضتها له الموجِّه الرئيس لعدد من خطواتها، وبوصلتها في التحالفات السياسية التي قادتها بعيدًا عن مطالب الثورة.

في 19 شباط/ فبراير 2011 جرى ترخيص حزب الوسط بقبول الدعوى التي رفعها في دائرة شؤون الأحزاب في المحكمة الإدارية في القاهرة. وكان تاريخ عقد الجلسة محددًا قبل الثورة. لكن الفرق أن الطعن في قرار عدم تسجيل الحزب قُبِل في هذه المرة، بعد أن قرأ القضاء المصري الصورة وبدأ بمسايرة الشارع المصري. كانت الأجواء خلال شهر شباط/ فبراير 2011 أجواء انتصار ثورة، وكان في الإمكان تحقيق كثير فيه. وكان حكم ترخيص حزب الوسط إيذانًا بفتح الباب أمام ترخيص الأحزاب الذي تواصل طوال النصف الأول من عام 2011.

في الأول من آذار/ مارس 2011، صرح المشير طنطاوي أن اقتصاد مصر على حافة الهاوية، وأن مخزون القمح المصري لا يكفي إلا أسابيع معدودة،

(16) تكررت الدعوة إلى إنشاء مجلس حكم مدني بمشاركة قادة عسكريين، ونقرأ عنها في عدد من بيانات ائتلاف شباب الثورة، ولاقت جدالًا واسعًا. وعارضتها أغلبية وسائل الإعلام التي بدأت باكرًا في ممالأة المجلس العسكري بدلًا من موالاة مبارك، وعدد من المحسوبين على النظام القديم؛ كما بدت الفكرة في نظر عدد من القوى المحسوبة على الثورة فكرة غير عملية، في ظل الخلافات الشديدة بينها.

وأن مصر تخسر كل يوم 320 مليون دولار، وأنه لا يوجد ما يكفي لدفع رواتب الموظفين، في وقت بلغ فيه الاحتياطي النقدي المصري ما يتجاوز 20 مليار دولار. لكن تصريح طنطاوي كان إشارة مهمة إلى نهج كان يتبلور في الجيش لتخويف الشعب المصري من الثورة ونتائجها، والادعاء أن مصر على وشك الإفلاس، وأن الاقتصاد دخل في مرحلة الخطر، من دون أن تُتخذ أي خطوات جدية لوقف التدهور الاقتصادي. وكانت دول خليجية قد تساوقت لاحقًا في الضغط على مصر بعد الثورة، فحاصرتها ماليًا للدفع باتجاه التخويف من عدم الاستقرار واحتمال انهيار الاقتصاد في المرحلة الانتقالية[17].

كان الإنجاز العيني الوحيد في سياق تغيير مركّبات النظام إجبار المجلس العسكري بفعل التظاهرات والضغط الشعبي ورفض التعامل مع حكومة شفيق، تغيير هذه الحكومة. ففي 3 آذار/ مارس 2011 كلّف المجلس الأعلى للقوات المسلحة عصام شرف[18] (وزير النقل الأسبق) تأليف حكومة جديدة خلفًا لحكومة أحمد شفيق التي أُلّفت قبل أيام قليلة من تخلي مبارك عن السلطة. ويصف نائب رئيس الوزراء عصام شرف الأوضاع التي أُلّفت فيها الحكومة في الآتي: «تشكّلت حكومة عصام شرف في الثالث من مارس 2011 ليكون في استقبالها مجموعة من جرائم اقتحام مقار أمن الدول وحرق ما بها من مستندات، وانطلاق حالة غير مسبوقة من البلطجة وترويع الناس بأعمال سرقات بالإكراه، وخطف فتيات وشباب وإكراه قائدي السيارات على تسليم سياراتهم والتوقيع على عقود

(17) يفند الباحث والصحافي المتخصص بالشؤون الاقتصادية وائل جمال خمسة من أهم عناصر هذه الدعاية الاقتصادية التي اعتمدها المجلس العسكري في مقالة له. انظر: وائل جمال، «خمسة ملاعيب اقتصادية للاستيلاء على ثورتنا،» الشروق، 22/ 5/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=22052011&id=82cc68db-70be-4c21-9513-c4f0fa6cd877>.

(18) شغل عصام عبد العزيز شرف الذي كلّفه المجلس الأعلى للقوات المسلحة تأليف حكومة جديدة خلفًا لحكومة أحمد شفيق، منصب وزير النقل بين تموز/ يوليو 2004 وكانون الأول/ ديسمبر 2005 في حكومة أحمد نظيف. وهو يحمل بكالوريوس الهندسة المدنية منذ عام 1975، وماجستير هندسة النقل من جامعة بيردو في الولايات المتحدة في عام 1980، والدكتوراه من الجامعة نفسها في عام 1984. انظر: هبة الشرقاوي وفاطيما أوناني، «قدم استقالته 3 مرات في عهد مبارك.. شرف من الهندسة إلى رئاسة الوزراء،» الأهرام، 3/ 3/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/ISUxmb>.

بيعها، واقتحام المساكن وعيادات الأطباء والاستيلاء على الأموال والمنقولات، ثم توّجت حفلات استقبال رئيس الوزراء الجديد بحادث هدم كنيسة إطفيح ... إيذانًا بانطلاق مرحلة جديدة من الاحتقان الطائفي»[19]. فبدأ ضعف الدولة يتحول إلى حال من الانفلات والفوضى الاجتماعية. لكن في تلك المرحلة كان التفاؤل الثوري ما زال في ذروته، والأمل في تحقيق تغيير في أوجه. لذلك فربما كان الوضع صعبًا، لكن الوصف أعلاه لا ينصف الروح التي كانت سائدة، التي جعلت صاحبه وأمثاله يتحمسون للمشاركة في حكومة تقود عملية التغيير.

جاء هذا التكليف نزولًا عند الضغط الذي مارسته القوى الثورية المطالبة بإقالة حكومة شفيق التي اعتبرتها حكومة «فلول» النظام السابق، معتبرة أن الخلاص منها ضرورة ثورية. وأصدر ائتلاف شباب الثورة بيانًا أعلن فيه نجاح ضغط الجماهير في خلع شفيق، وسعيه إلى استكمال المطالب، ووعد بمزيد من الحشد الجماهيري، وأعلن أنه «يترقب الإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة في أقرب وقت ممكن»، كما ذكّر بضرورة البدء بوضع جدول زمني لاستكمال تحقيق أهداف الثورة، وفي مقدمها: حل جهاز أمن الدولة وإعادة هيكلة وزارة الداخلية وتعيين وزير مدني، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، والمحاكمة العاجلة والعلنية لكل من أصدر أو نفّذ أمرًا باستخدام العنف وإطلاق النار ضد الثوار بدءًا من 25 كانون الثاني/ يناير 2011، ومواصلة ملاحقة الفاسدين الذين نهبوا ثروات الشعب المصري ومحاكمتهم، والدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة للمجالس المحلية، وبحث المطالب الاقتصادية والاجتماعية للشعب المصري، وأولها تطبيق الحكم القضائي بحد أدنى للأجور مع وضع حد أقصى بنسبة (15:1)، وحل اتحاد العمال الحالي وإعادة انتخاب اتحاد يمثل عمال مصر بنقاباتهم المستقلة.

أكد البيان أيضًا أن المسار والنهج الثوريين اقتصرا على مطالب موجهة إلى مكوّن من مكونات النظام القديم بتحقيق أهداف الثورة، كأن هذه الأهداف مجموعة مطالب يمكن للنظام القديم تحقيقها. في حين أن المطلب الأهم لمن يقوم بثورة

---

(19) علي السلمي، التحول الديمقراطي وإشكالية وثيقة المبادئ الدستورية، كتاب المصري اليوم (القاهرة: مؤسسة المصري للصحافة، 2012)، ص 41-42.

هو المشاركة في السلطة ذاتها التي عبرها يمكنه أن يحقق الأهداف المرجوّة، لا أن يطالب بها كأنه حركة احتجاج. وهذه حتى لو استجيب لها لامتصاص الاحتجاج، فسيتحكم بتنفيذها من بيده السلطة، مثلًا مطلب تعيين وزير داخلية مدني. فمن الممكن تعيين وزير داخلية مدني مؤيد لجهاز الأمن وغير ملتزم الثورة أو مبادئها وسياستها في ما يتعلق بالأجهزة الأمنية وعلاقتها بالمواطنين.

ينطبق هذا أيضًا على ما ورد في البيان عن أهمية تمديد الفترة الانتقالية بـ «قيادة مجلس رئاسي» وتأجيل مواعيد الانتخابات التي أعلنها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، «بالتوازي مع إطلاق الحريات العامة ووقف العمل بقانون الطوارئ وتعديل قانون الأحزاب بما يضمن حق تأسيس الأحزاب بمجرد الإخطار» .

كان وصول عصام شرف إلى رأس الحكومة دليلًا على هذه القوة التي اكتسبتها ثورة يناير. فهو من مؤيدي الثورة، على الرغم من انتمائه سابقًا إلى لجنة السياسات في الحزب الوطني، وتوليه وزارة النقل في حكومة نظيف؛ إلا أنه شارك في مسيرة أساتذة الجامعات من جامعة القاهرة إلى ميدان التحرير، للإعراب عن دعم الثورة والمطالبة برحيل مبارك. لذا بقي يُعد وجهًا ثوريًا (أو إصلاحيًا في أقل تقدير) يصلح لقيادة الحكومة في المرحلة الجديدة. وكان شرف في الواقع من أعضاء لجنة السياسات الذين تحوّلوا إلى معارضة جمال مبارك لأسباب مختلفة لا علاقة لها بالثورة. لكن شباب الثورة الذين رشحوا عصام شرف لهذا المنصب لم يروا ذلك.

في الرابع من آذار/ مارس 2011، غداة الإعلان عن تكليفه تأليف الحكومة، توجه شرف إلى ميدان التحرير، وعقب صلاة الجمعة حمله المتظاهرون فوق الأكتاف في مشهد غير مسبوق لرئيس وزراء مصري، فألقى بدوره خطابًا في الجماهير معلنًا أنه يستمد شرعيته من جماهير الثورة. وكانت هذه الواقعة، في أي حال، محطة فارقة، في علاقة الحكومة بالشعب، لما تحمله من رمزية مهمة في مناخ ثوري حار، كالذي شهدته مصر في ذلك الحين[20]. لكن عصام شرف ألّف

---

(20) «رحيل حكومة شفيق دليل على أن الحكومة حكومة الشعب»، الشروق الجديد، 4/ 3/ 2011؛ «قبول استقالة أحمد شفيق وتكليف عصام شرف بتشكيل حكومة مصرية جديدة: «شرف» تقدم مسيرة لأساتذة الجامعات خلال ثورة الـ25 من يناير» (العربية نت، 3/ 3/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ = articles/2011/03/03/140006.html>.

حكومة من فلول نظام مبارك، لا حكومة ثورية، وارتكب شباب الثورة بسذاجتهم السياسية بتأييدها خطأ فادحًا.

مع إعلان المجلس العسكري أنه سيدير البلاد مدة ستة شهور، تليها انتخابات انشغلت الأحزاب بحالاتها الفئوية بين متحمس للانتخابات ومتخوّف منها. وفي هذه الأثناء بقيت القوى الشبابية، كما يلخص بيان ائتلاف شباب الثورة، تطالب بحل جهاز مباحث أمن الدولة، معتبرة إياه الذراع الأقوى لقوى الفساد والاستبداد في عصر مبارك، والملتزم بشدة الولاء لها. واعتبرت ذلك ضرورة ضمن مطالب إصلاح أجهزة وزارة الداخلية، واضعة جهاز أمن الدولة أولوية، نظرًا إلى إرث هذا الجهاز في التضييق على المعارضين السياسيين، والخوف من عودة رجاله إلى تكوين فصيل للثورة المضادة. وماطل المجلس العسكري في الاستجابة للأمر، ما دفع شبابًا من القوى الثورية المختلفة إلى الدعوة إلى اقتحام مقار أمن الدولة، بعد ورود أنباء عن قيام الجهاز بتدمير وثائق تدين أعمال الفساد والقمع في عصر مبارك.

بقي شعار «الشعب يريد إسقاط أمن الدولة» قائمًا. وفي اليوم الذي استقالت فيه حكومة أحمد شفيق، ربط كثر بين هذه الاستقالة وانهيار الغطاء السياسي الذي وفّرته حكومته لإعادة نظام مبارك، الأمر الذي دفع قادة الجهاز إلى القيام بعملية ممنهجة للتخلص من كميات كبيرة من الوثائق بالحرق أو الفرم. فمع استقالة حكومة شفيق، قرر جهاز أمن الدولة بشكل أحادي إتلاف مستندات رسمية وحرقها من دون استئذان الحاكم الفعلي للبلاد، أي المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

اكتسبت معركة اقتحام مقار أمن الدولة في بداية آذار/ مارس 2011 قيمة رمزية خاصة في التعبير عن انتصار الثورة، وقيمة عملية في كسر جهاز يمثل خطرًا على التحول الديمقراطي. فاقتحم متظاهرون المقر الرئيس للجهاز في مدينة نصر في مساء السبت 5 مارس/ آذار 2011[21]، على الرغم من نفي أحد المسؤولين

= انظر أيضًا: «رئيس الوزراء المصري المكلف: أستمد شرعيتي من ميدان التحرير،» (دويتشه فيله (التلفزيون الألماني الناطق بالعربية)، 4/ 3/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/ZHwgfW>.

(21) ترافق هذا الاقتحام الجماهيري لعدد من مقرات أمن الدولة منها المقر الرئيس في القاهرة مع تغيير وزير الداخلية. انظر: «مصر: اقتحام المقر الرئيسي لمباحث أمن الدولة، ووزير جديد للداخلية،» =

العسكريين حصول ذلك، أو أن الجيش كان موجودًا في أثناء التظاهرات[22]. كما تزامن اقتحام المقر الرئيس مع حصول تظاهرات أمام مقار للجهاز في مدن أخرى. وقام عدد من المتظاهرين بالتحفظ على بعض الوثائق وأجهزة الكمبيوتر، في حين وُجدت بعض الأوراق التي فُرمت للتخلص منها.

كان مقر أمن الدولة في دائرة الرمل في الإسكندرية أول مقر يسقط في أيدي المتظاهرين في يوم الجمعة 4 آذار/ مارس 2011 بعد حصار دام 7 ساعات، في الساعة التاسعة مساء، وسيطر المتظاهرون على الموقف بعد استسلام جنود الأمن المركزي المحيطين به، تاركين أسلحتهم لقوات الجيش، بعد خلع ملابسهم الرسمية. وقابل ضباط الشرطة عرض المتظاهرين بـ «الخروج الآمن» بإطلاق النار بصورة عشوائية، فاقتحم المتظاهرون المبنى وسيطروا عليه.

سارع المتظاهرون بالمئات إلى داخل مبني الجهاز «أملًا في إنقاذ المستندات والوثائق»، فعثروا على كميات كبيرة كانت قد فُرمت، وفقًا لشهود عيان ولقطات فيديو صورها عدد من المتظاهرين من داخل المبنى. وفي أوقات متزامنة اقتُحمت مقار أمن الدولة في القاهرة وفي مدينة 6 أكتوبر، حيث المقر الرئيس لجهاز أمن الدولة، بعد تجمع آلاف المتظاهرين بسبب ما شاع أنه دخان كثيف من داخل حديقة المبنى فضح عمليات حرق مستندات. وفي حوادث مماثلة أحرق ضباط في أمن الدولة مستندات ووثائق في مدينة الزقازيق. وفي حادث آخر شكل المواطنون دروعًا بشرية حول مقر أمن الدولة في دمياط لمنع الضباط من تهريب صناديق، وهاجمهم بلطجية مدفوعون من جهاز الأمن. وتجوّل المعتقلون السابقون في مقار أجهزة أمن الدولة ومكاتب الضباط. وعُثر على بعض الوثائق التي بدا أن ضباط الجهاز ربما تركوها عن قصد[23].

=(بي بي سي عربي، 5/ 3/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/03/110305_security_demos_egypt.shtml>.

(22) تصريح اللواء إسماعيل عتمان (مدير إدارة الشؤون المعنوية بالقوات المسلحة) في مقابلة تلفزيونية على برنامج «بلدنا بالمصري» على قناة أون تي في، تاريخ 6/ 3/ 2011.

(23) منها على سبيل المثال ما حصلت عليه جريدة الشروق الجديد من وثائق مثل كشكول مدون به قائمة المرشدين من الأهالي الذين كانوا يعملون لمصلحة الجهاز، ومعظمهم عمال وأصحاب ورش للرخام في منطقة البساتين، ودونت أسماؤهم وعناوينهم وأرقام هواتفهم وأيضًا حالاتهم الجنائية. =

سيطر الجيش على مقار أمن الدولة، وناشد المواطنين إعادة الوثائق التي حصلوا عليها. وبالفعل سلّم كثير من المواطنين وثائق ومستندات للجيش حصلوا عليها من مباني جهاز أمن الدولة.

ثمة شهادات كثيرة عن تسهيل الجيش اقتحام مقار جهاز أمن الدولة. ونقدّر أن سيطرة الجيش على هذه المقار وتسلمه هذا الكم من الأوراق أمده بإمكانات لم تكن متاحة له لناحية السيطرة والتحكم بالمجتمع المدني والسياسي، مثل قوائم شبكات العملاء، ونتائج المراقبة والتنصت على عشرات آلاف الناشطين والسياسيين والصحافيين، وغيرها من الأدوات التي أعانت الجيش، ولا سيما استخباراته العسكرية في عملية السيطرة على البلاد لاحقًا.

حلّت وزارة الداخلية بعد ذلك بعشرة أيام الجهاز، على الرغم من أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة رفض ذلك في وقت سابق باعتبار ذلك يضر بالأمن؛ وحل محله جهاز جديد بمسمى الأمن الوطني، حُدّدت مهماته بحماية البلاد من العمليات الإرهابية وأُلغيت إدارات النشاط السياسي والمتابعة الجامعية. ولم تكن هذه التغييرات فعلية وجوهرية، بل اقتصرت على التسميات فحسب، لأن مسألة السلطة لم تحسم.

بحسب قرار وزير الداخلية منصور العيسوي، أُلغِيَت مباحث أمن الدولة بإداراتها ومكاتبها كلها في محافظات مصر، وعُوِّضت بـ «جهاز الأمن الوطني» (وهو قسم من أقسام الداخلية) الذي سيختص بالحفاظ على الأمن الوطني ومكافحة الإرهاب وفق أحكام الدستور والقانون ومبادئ حقوق الإنسان، من دون التدخل في حياة المواطنين. وقالت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية

=ووجدت مثلًا أوراق فيها حصر للكنائس والأديرة الموجودة في دائرة المقر وعددها أكثر من 35 كنيسة وديرًا، كما وجدت قائمة بأكثر من 15 كنيسة غير مرخصة. وعُثر أيضًا على حصر مسبق بأعداد الأقباط الذين كان يتوقع حضورهم في كل كنيسة باحتفالات قداس عيد الميلاد الماضي، وقائمة بأسماء القساوسة وخدم الكنائس الذين كانوا يتعاملون مع الجهاز. ومن بين الأوراق أيضًا خطابات من أفراد من فئات متنوعة يطلبون التعاون مع ضباط أمن الدولة، ويؤكدون ولاءهم للجهاز. انظر: «المعتقلون السابقون يتجولون في أمن دولة (الفسطاط) ويجلسون على مقاعد الضباط،» الشروق الجديد، 7/ 3/ 2011. نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/403898>.

إن الضباط الذين سيعملون في الجهاز الجديد «سيُختارون في الأيام القليلة القادمة»[24].

سمح الجيش للشباب باقتحام مقار أمن الدولة، ذلك أنه كان مهتمًا بتصفية مراكز القوى الأمنية التي لا تخضع له، كي يعاود هو بناء كل شيء. وقف الجيش متفرجًا على الاقتحامات، لكنه حاكم بعض المقتحمين لاحقًا[25]. كما أنه منع بالقوة أي مسيرة من التوجه إلى وزارة الدفاع، حين حاولت أعداد أكبر من الشباب في مرحلة لاحقة تكرار هذه التجربة في حوادث العباسية في ذكرى ثورة 23 يوليو، التي تكررت مع اعتصام للقوى الإسلامية في أيار/ مايو 2012، مع العلم أن الشرطة العسكرية والمخابرات العسكرية بقيادة عبد الفتاح السيسي بدأت تمارس دورًا قمعيًا في التعامل مع تظاهرات الشباب، كما اعتقلت عددًا من الشباب لم يفرج عنهم منذ 28 كانون الثاني/ يناير 2011، وباتوا يُعدّون من المفقودين. لكن الشرطة العسكرية والمخابرات العسكرية لم تحرك ساكنًا حين اقتُحمت مقار أمن الدولة.

في نهاية آذار/ مارس 2011 بدأت ملابسات ما يعرف بـ «القضية 250»، حين فُتح ملف تحقيق ضد عدد كبير من الشخصيات السياسية المصرية المعارضة لنظام مبارك. وحوى ملف القضية 12 ألف ورقة وتسجيلات 3 آلاف مكالمة هاتفية و4 آلاف شريط فيديو، وشهادات قادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة السابق والحالي، وقادة جهازي الاستخبارات السابقين والحاليين وضباط من جهاز الأمن القومي وقادة جهاز أمن الدولة. واتُّهمت 250 شخصية مصرية مع عدد من المنظمات الأهلية، بتلقي أموالًا أجنبية بعد ثورة يناير وبـ«التخابر». لكن النائب العام المصري المستشار هشام بركات قرر حظر النشر في القضية في 28 حزيران/ يونيو 2015، أي قبل اغتياله بساعات[26].

---

(24) «حل مباحث أمن الدولة بمصر،» (الجزيرة نت، 15/ 3/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/5WEIm3>.

(25) من المفارقة أن بعد أربعة أعوام أُحيل إلى التحقيق القاضي زكريا عبد العزيز الذي استعان به الشباب لتسليم المستندات حتى لا تسرق أو تصل إلى أيدٍ غير أمينة. ومن المفارقات أيضًا أن القضايا توالت ضد من اتهموا باقتحام مقار أمن الدولة كبارًا وصغارًا.

(26) «مصر... حظر النشر في القضية 250 أمن دولة،» (العربية نت، 28/ 6/ 2015)، تم=

كشف حسن يوسف مؤلف كتاب أسرار القضية 250 أمن دولة عن أن اللواء عمر سليمان، هو من تقدم ببلاغ لفتح هذه القضية[27]، فيما ذهبت صحيفة المصري اليوم إلى أن هذه القضية قُدّمت فيها بلاغات متوالية إلى النائب العام، حُرِّرَت في أوقات مختلفة من محامين وشخصيات عامة وسياسيين معظمهم من أنصار الرئيس الأسبق حسني مبارك، مثل مرتضى منصور[28]. واتهمت البلاغات بداية عددًا من أبرز الناشطين السياسيين المعارضين لمبارك وأعضاء حركة 6 أبريل وبعض الإعلاميين المعارضين والمؤيدين لمبارك وأعضاء جبهة الإنقاذ (لاحقًا) بالتحريض على اقتحام المقار الأمنية، و/ أو بالتخابر[29]، وتلقي أموال من الخارج وقلب نظام الحكم[30]. كما ضمت القائمة مجموعة من الإعلاميين والسياسيين

= الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2015/06/28/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%AD%D8%B8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-250-%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-.html>.

(27) يوسف حسن يوسف، أسرار القضية 250 أمن دولة (القاهرة: دار سما، 2015).

(28) أحمد شبلي، «مصادر أمنية: التحريات سبب تأخر التحقيقات في «250 أمن دولة»،» المصري اليوم، 28/ 6/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/763166>.

(29) ضمت قائمة البلاغات: أحمد ماهر، أسماء محفوظ، وائل غنيم، وائل عباس، عمرو حمزاوي، إسراء عبد الفتاح، وائل قنديل، أيمن نور، شادي الغزالي حرب، مصطفى النجار، أحمد دومة، علاء عبد الفتاح، نوارة نجم، عبد الرحمن عز، عصام سلطان، المعتز بالله عبد الفتاح، عبد الرحمن يوسف، محمد عادل، محمد سوكة، جهاد الحداد، هشام البسطويسي، غادة شهبندر، حافظ أبو سعدة، ناصر أمين، عمرو الشوبكي، أحمد سميح، مازن حسن، حمدي قناوي، دعاء قاسم، مروة مختار، جميلة إسماعيل، مايكل منير، هشام قاسم، باربرة إبراهيم، سها عبد العاطي، حسام بهجت، معتز فجيري، إنجي الحداد، بهي الدين حسن، محمد شلبي، محمد البرادعي، طارق الخولي، محمد صلاح، جوليا ميلاد، عبد المنعم أبو الفتوح.

(30) «طالت حشدًا من رموز 30 يونيو من التيار اليساري والعلماني: قضية 250 بمصر تتسع.. ورموزها يردون على الاتهامات،» (عربي 21 (موقع إلكتروني)، 28/ 6/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015:
<http://arabi21.com/story/841182/%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-250-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AA%D8%B3%D8%B9-%D9%88%D8%B1%D9%85%D9%88%D8%B2%D9%87%D8%A7-%D9%8A%D8%B1%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA>.

ورجال الدين وشخصيات عسكرية[31]، أصبحت محسوبة على الانقلاب في مصر[32]. في البداية كان الملف موجهًا ضد قادة وشخصيات إعلامية عرفت في سياق ثورة 25 يناير، ثم شملت أسماء كثير ممن أيدوا الانقلاب العسكري لاحقًا ... وبقي هذا الملف بعد انقلاب 3 يوليو سيفًا مسلطًا على رقاب هؤلاء.

خطاب المجلس العسكري وأدواته وإنهاك الثوار

في المجمل، كانت علاقة القوى الثورية مع المجلس العسكري مشوبة بعدم الثقة، وذلك للأسباب الآتية:

- أولًا، تباطؤ المجلس في الاستجابة لمجموعة مطالب اعتبرتها القوى الثورية جوهرية لإحداث قطيعة تامة مع النظام السابق، والخشية من أن هذا التباطؤ يعكس «تواطؤ» المجلس العسكري مع النظام السابق[33]؛ إذ لا يستجيب المجلس إلا تحت الضغط الشعبي. وفي ذاكرة المرحلة الانتقالية مجموعة خطوات لم تُتَّخَذ إلا بعد تظاهرات صاخبة، أبرزها إقالة حكومة أحمد شفيق، وحل جهاز أمن الدولة، ومحاكمة رموز الفساد وفي مقدمهم حسني مبارك. وعزت القوى الثورية المصرية غالبًا هذا السلوك إلى أحد احتمالين: إما سوء نيّة مبطن للحفاظ على ما بقي من النظام والإيحاء بالاستجابة للضغط من خلال التضحية بمبارك، والاكتفاء بذلك؛ أو غياب رؤية واضحة تجاه إدارة المرحلة الانتقالية. ويمكن أيضًا مقاربة هذا السلوك العسكري من زاوية من يرى أن بند أجندة الجيش الأول هو الاستقرار،

(31) ذكر في القائمة عد من رجال الدين أبرزهم: محمد حسان، نشأت أحمد، محمد إسماعيل المقدم، محمد عبد الفتاح أبو إدريس، عمرو خالد. وعلى مستوى الإعلاميين، ورد أسماء: عمرو أديب، لميس الحديدي، معتز الدمرداش، دينا عبد الرحمن، ضياء رشوان، محمد حسنين هيكل. وعلى مستوى الشخصيات السياسية: نادر بكار، محمد محسوب، طارق الزمر، أحمد كمال أبو المجد، باكينام الشرقاوي، حازم الببلاوي، السفير إبراهيم يسري، عصام العريان، خيرت الشاطر، ياسر برهامي وآخرون. أما على مستوى القيادة العسكرية، فورد اسمي الفريق سامي عنان واللواء حمدي بدين.

(32) «بالمستندات: تفاصيل قضية الـ «250» ومفاجآت في قائمة المتهمين،» (بوابة الحرية والعدالة، 2/ 7/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.fj-p.com/Our_news_Details.aspx?News_ID=72389>.

(33) Noha El-Hennawy, «Military-Civilian Relations on the Brink?,» *Egypt Independent* (11 April 2011), Retrieved on 12/4/2015, from the Web: <http://www.egyptindependent.com/news/military-civilian-relations-brink>.

وأنه لم توجد مؤشرات - حتى تلك اللحظة - تقول بوجود نيّة لتعديل أولويات هذه الأجندة لتشمل تأسيس شرعية جديدة لحكم العسكر، وبالتالي يكون ترجيح غياب رؤية واضحة كون المؤسسة العسكرية بطبيعتها مؤسسة تقليدية ولا تريد إحداث تغيير، أو تقوم به بشكل محدود في إطار النظام القائم وفقًا لتوقيتاتها، لا وفقًا لإيقاع الشارع.

أما المجلس العسكري ففسر من ناحيته التباطؤ بجدوى إجراء التغييرات في ظل حكومة منتخبة موقتة، وأن مهمته فرض الأمن وتسيير البلاد، لا إحداث التغيير. فعلى سبيل المثال، في ملف محاكمة رموز المرحلة السابقة، حبّذ المجلس إجراء المحاكمات بموجب القانون وفي ظل حكومة مدنية منتخبة، الأمر الذي لم تلتقطه قوى الثورة ليتحوّل مطلبها إلى تسلم السلطة لإجراء التغيير، بل انشغلت أغلبيتها بين الدعوة إلى إجراء انتخابات والتخوف من إجرائها[34].

- ثانيًا، أُثيرت تساؤلات عن الدور الحقيقي للشرطة العسكرية في أثناء الثورة، بعد ورود تقارير صحافية وشهادات ناشطين وتقارير منظمات حقوقية عن مجموعة من الحوادث وممارسات تعذيب ارتُكبت بحق الناشطين على أيدي الشرطة العسكرية، منها حادث اقتحام مقار منظمة العفو الدولية، ومركز هشام مبارك في 3 شباط/ فبراير 2011. كما اعتقلت الشرطة العسكرية عددًا من الناشطين، منهم المحامي مالك عدلي في 30 كانون الثاني/ يناير 2011، والمدوّنان وائل عباس في 4 شباط/ فبراير 2011، وكريم عامر في 6 شباط/ فبراير 2011 خلال أيام الاعتصام. وخلال أسبوعي الثورة راجت تقديرات غير مؤكدة أن عدد الناشطين الذين اعتقلتهم الشرطة العسكرية بلغ 10 آلاف شخص،

(34) أوضح اللواء حسن الرويني أن قرارات النائب العام في شأن محاكمة مسؤولي النظام السابق لم تأتِ متأخرة، حيث يسبق مثل هذه المحاكمات إجراءات كثيرة تستغرق وقتًا مطوّلًا، من أجل التأكد أولًا من البلاغات التي تقدم إلى جهاز الكسب غير المشروع أو إلى النائب العام. أما إذا كانت تختص بالشأن الداخلي فيجري التأكد من صحتها بجمع معلومات من المحافظات كلها من خلال أملاك الدولة والإسكان والزراعة والشهر العقاري، ثم تعود جهة التحقيق إلى وزارة العدل لاستكمال المعلومات، أما إن كان البلاغ يتعلق بالشأن الخارجي فيُلجأ إلى الجهات الأجنبية المختصة لجمع المعلومات الكافية عنه قبل بدء التحقيقات، وكلها أمور تستغرق وقتًا مطوّلًا أطلق عليه الإعلام «تباطؤ»، مقابلة تلفزيونية في برنامج «مصر النهاردة»، على التلفزيون المصري، في 13/ 4/ 2011.

جرى التحفظ عليهم في عدد من السجون العسكرية، وما لبثت أن تغيرت هذه التقديرات لاحقًا، لكن بقي عدد كبير منهم في قيد المفقودين. وأورد تقرير لصحيفة الغارديان شهادات متظاهرين احتجزهم أفراد من الجيش وضُربوا في المتحف المصري في ميدان التحرير[35]. غيرت هذه الشهادات الصورة السائدة عن سلوك الجيش خلال الثورة، غير أن قيادة المجلس العسكري التزمت نفي هذه الاتهامات بالكامل، واعتبرتها من قبيل محاولات الإيقاع بين الجيش والشعب.

ثبت أن الشرطة العسكرية اعتقلت ثوارًا وعذّبتهم، وأُخفي هذا كله في ظل هتاف «الجيش والشعب إيد واحدة». وأثارت المحاكمات العسكرية لعدد من الناشطين جدلًا واسعًا، إضافة إلى الاحتكاكات المتكرّرة بين الشرطة العسكرية والمتظاهرين في ميدان التحرير.

تصاعدت حدة الاحتجاج الشعبي ضد محاكمة المدنيين في محاكم عسكرية، واستمر طرح مطلب إلغائها طوال المرحلة الانتقالية، وهذا إجراء من عهد مبارك وجمهورية يوليو عمومًا، يعدّ من أهم عناوين الاحتجاج قبل ثورة يناير وخلالها.

حين سُئِل اللواء حمدي بدين (قائد الشرطة العسكرية) عن تورط الجيش في تعذيب الناشطين المدنيين نفى نفيًا قاطعًا استخدام الشرطة العسكرية التعذيب، وعلق على وجود حالات موثقة في شكل لقطات فيديو على موقع «فيسبوك»

---

(35) يحكي بلال فضل عن شهادات ناشطين مصريين مثل الفنان علي صبحي عما حدث له في أثناء اعتقاله من الجيش وكيف عُذّب هو وزملاؤه، وشهادة للصحافية رشا عزب في مدوّنتها عن وقائع احتجازها في المتحف المصري وتعرضها للإهانة هي وزملائها الذين عوملوا كمجرمين لأنهم عبّروا عن رأيهم، إضافة إلى شهادات أخرى جمعها مركز النديم لحقوق الإنسان والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، وأُعلنت في مؤتمر صحافي عُقد في نقابة الصحافيين بحضور أهالي المعتقلين، وتساءل فضل عما إذا كان هناك «قوة» في الشارع تنتحل صفة الجيش وتحتجز الناشطين السياسيين وتعذبهم. ويضيف «هذا هو السؤال الذي يجب أن يتم فتح التحقيق فيه فورًا كي نعرف الحقيقة، وهل هناك أصابع خبيثة تلعب لتفجير البلاد الآن؟ وهل هناك من يقوم بتحدي إرادة الشعب حتى الآن»، ولا سيما أن علي صبحي قال في شهادته إن صور الرئيس المخلوع مبارك كانت موجودة في الأماكن التي اعتُقل الناشطون فيها. انظر: بلال فضل، «ردود وتعليقات،» المصري اليوم، 20/ 3/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/205159>.

لناشطين سياسيين عُذِّبوا أنها يمكن أن تكون «مفبركة»، وكرّر حمدين نفيه القاطع وجود أي حالات تعذيب قام بها عسكريون ضد مدنيين[36].

عمّق إنكار الجيش وجود حالات تعذيب وإطلاق نار وقتل بعد حصولها، واتهام أطراف أخرى مجهولة بها، أزمة الثقة بالجيش بعد الثورة؛ إذ أصبح التبرير جاهزًا يتلخص في أن «طرفًا ثالثًا» أطلق النار. ويجري الترويج عادة لوجود كيانات خفية مثل: الفلول والطرف الثالث، وهي كيانات جاهزة لاتهامها بالجرائم كلها. وظهرت خرافة «الطرف الثالث» مبكرًا وانتشرت كالنار في الهشيم؛ وهي مجرد تسمية إعلامية هدفها التستر بالكذب على الفشل والإهمال، أو إخفاء هوية أطراف مدفوعة من وزارة الداخلية أو قوى الأمن، عملت على قمع العناصر الثورية التي واصلت النضال، أو كانت مكلفة بإحداث فوضى.

كانت المناسبة الأولى التي راج فيها اتهام «الطرف الثالث» في يوم تكريم شهداء 25 يناير؛ إذ وقعت أمام مسرح البالون في حي العجوزة في القاهرة مشاجرة عرفت بحوادث مسرح البالون، في الساعة الثامنة من مساء الثلاثاء الموافق فيه 28 حزيران/ يونيو 2011، بين مجموعة من المحتجين ورجال الأمن المسؤولين عن حراسة المسرح. وأدت المشاجرة إلى وقوع إصابات في كلا الطرفين. وكانت المشاجرة قد وقعت على خلفية محاولة مجموعة أشخاص الدخول إلى المسرح الذي كانت تعقد فيه حفلة أقامتها وزارة الثقافة لتكريم أسر شهداء ثورة 25 يناير. وأدت مطاردات قوات الأمن للمتظاهرين إلى هروبهم في اتجاه ميدان التحرير، وامتدت الاشتباكات بينهم وبين الأمن إلى محيط الميدان. وصدر تقرير تقصي حقائق عن المجلس القومي لحقوق الإنسان، خلص إلى أن الشرطة لجأت إلى الاستخدام المفرط للقنابل المسيلة للدموع، ما تسبب بحالات اختناق كثيرة. كما لاحظ التقرير ظهور مجموعات منظمة بين المتظاهرين تحمل أسلحة بيضاء وتعمل على إحداث أعمال عنف، وترتدي زيًا موحدًا. وفي هذا السياق انتشرت تصريحات لشخصيات عامة أن حوادث مسرح البالون كانت مدبرة، الأمر الذي تطابق مع الرواية الرسمية للسلطات المعنية. وانتشرت ظاهرة

---

(36) «اللواء حمدي بدين قائد الشرطة العسكرية يتحدث في أول حوار صحفي: هناك محاولات للوقيعة بين الشعب والجيش،» الشروق الجديد، 7/ 3/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/410822>.

اتهام «الطرف الثالث» مبكرًا بعد الثورة، واختفت بعد الانقلاب العسكري في 3 تموز/ يوليو 2013.

كان في مقدور باحث مصري أن يكتب في آب/ أغسطس 2012 عن ممارسات الجيش في المرحلة الانتقالية، أن نحو 12.000 مصري مدني حوكموا في المحاكم العسكرية خلال الثمانية عشر شهرًا الماضية فقط، كانت قضايا معظمهم جرائم عادية، لكن المئات من الناشطين السياسيين خضعوا لمُحاكمات عسكرية. ومع أن البرلمان المصري ذا الأكثرية الإسلامية عدّل قانون القضاء العسكري في 6 أيار/ مايو 2012، ضغط المجلس العسكري على البرلمان للحفاظ على صلاحيات قوية للقضاء العسكري. ولا يزال قانون القضاء العسكري الحالي يسمح بمحاكمة مدنيين في محاكم عسكرية بتهم تتعلّق بارتكاب جرائم ضد القوات المسلحة، أو في المناطق التي تخضع للجيش. وبموجب هذا القانون، فإن النيابة العامة العسكرية هي الجهة المُختصّة بتحديد ما إذا كانت جريمة مُعيّنة تقع ضمن اختصاص القضاء العسكري أم لا[37].

ارتكبت قوات الأمن المصرية كثيرًا من الانتهاكات الخطرة لحقوق الإنسان، أو كَلّفت جهة أخرى بذلك خلال الفترة الانتقالية، منها قتل المتظاهرين والاستخدام المفرط للقوة في تفريق المتظاهرين وتعذيبهم في أثناء الاعتقال أو التوقيف. وفشل المجلس العسكري في التحقيق في هذه الجرائم وتحديد هوية الجُناة. وبحسب مراقبين محليين ودوليين في مجال حقوق الإنسان، شاركت القوات المسلحة في ارتكاب عدد من هذه الجرائم بهدف إسكات مُنتقديها، في غياب صلاحيات للمدعي العام المدني للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبها أفراد من الجيش؛ إذ عدّل المجلس العسكري في 10 أيار/ مايو 2011 قانون القضاء العسكري حيث حَصر حق النظر في الجرائم التي ارتكبها أفراد الجيش بالنيابة العسكرية، حتى لو بدأ التحقيق في هذه الجرائم بعد تقاعدهم.

بعد انتخابه رئيسًا للجمهورية في حزيران/ يونيو 2012، أعلن محمد مرسي

---

(37) Moataz El Fegiery, «Crunch Time for Egypt's Civil-Military Relations,» (Policy Brief; no. 134, Foundation for International Relations and Foreign Dialogue (FRIDE), August 2012), p. 4, Retrieved on 7/7/2015, from the Web: <http://fride.org/descarga/pb_134_crunch_time_for_egypts_civil_military_relations.pdf>.

التزامه تجاه العدالة الانتقالية والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في مصر التي جرت في الفترة الانتقالية. وألّف في 7 تموز/ يوليو 2012 لجنة تقصّي حقائق للتحقيق في الجرائم التي ارتُكبت ضد المتظاهرين العُزّل في الفترة الممتدة بين 25 كانون الثاني/ يناير 2011 و30 حزيران/ يونيو 2012. إلا أن اللجنة أُلّفت على عَجل من دون تشاور كافٍ مع خبراء في مجال حقوق الإنسان وغيرهم من المتخصصين. كما ضمت اللجنة الجهات ذاتها، مثل مكتب المدّعي العام ووكالة المخابرات التي فشلت في السابق في تقديم دلائل إلى المحكمة لتحديد هوية مُرتكبي الجرائم خلال الـ 18 يومًا من الثورة. وضمّت هذه اللجنة أيضًا ناشطَين اثنين في مجال حقوق الإنسان كمراقبَين فحسب، من دون سلطة لهما للتأثير والمساهمة في عمل اللجنة. لذا شكك كثير من المصريين في ما إذا كانت تحقيقات اللجنة ستؤدي إلى نتائج مهمة[38].

- ثالثًا، رأى بعض القوى في حينه وجود محاولات من بقايا النظام السابق الإيقاع بين الشعب والثوار والمجلس العسكري. وبدا ذلك جليًا من تكرار شهادات ناشطين عن مشاهدة عدد من الوجوه «الغريبة المندسة» في الميدان تحرّض الشباب ضد الجيش وتتطاول على قيادته. ويقول أحد الناشطين إن أحد المنتمين إلى التحريات العسكرية طلب منه مساء الثلاثاء في 8 آذار/ مارس 2011 أن يغادر الميدان لأنه الاعتصام سيُفضّ بالقوة في اليوم التالي بعد أن استاء قادته مما يُنقل من تقارير عن وجود «تحريض ضد الجيش بشكل خطير يهدد البلاد»[39]. ويصعب هنا الحكم على دقة الإشاعات وصحتها. لكن لا يستبعد على الإطلاق، من منظور التطورات اللاحقة، وجود علاقة للجيش نفسه، وبالتحديد مخابراته العسكرية، بما سمي في حينه «فلولًا» و«مندسين»، ولاحقًا «طرفًا ثالثًا».

- رابعًا: صدور قرارات حكومية أثارت غضب قوى 25 يناير، مثل مرسوم بقانون رقم 34 لسنة 2011 الذي عاود المجلس العسكري بمقتضاه تجريم حق الإضراب، وطلب جهاز الأمن الوطني، وريث أمن الدولة، كشوفًا بأسماء الطلاب الناشطين في الجامعات، وصدور قرار بضرورة موافقة الجهاز المسبقة على إقامة ندوات جامعية.

(38) المصدر نفسه، ص 5.

(39) فضل، «ردود وتعليقات».

وقامت الحكومة بتفعيل قانون يجرّم الاعتصامات والاضطرابات التي من شأنها «تعطيل العمل»، وهو قانون أقرّه المجلس الأعلى للقوات المسلحة في نيسان/ أبريل 2011، ووصفه منتقدون بأنه عودة إلى العهد الماضي في قمع الاحتجاجات. وينص القانون على عقوبة بالحبس وغرامة تصل إلى نصف مليون جنيه مصري على كل من يقوم في أثناء سريان حال الطوارئ بعمل وقفة أو نشاط ترتب عنه منع أو تعطيل أو تعويق إحدى مؤسسات الدولة، أو إحدى السلطات العامة.

أعلن عدد من النقابات العمالية والقوى السياسية، بينها تنظيمات شكّلها شباب الثورة، رفضه مشروع القانون، كما انتقده سياسيون وخبراء قانون، واصفينه أنه عودة إلى عهد سياسات قمع الاحتجاجات، فيما علّلت الحكومة ذلك في بيان لها أن هذا القانون ضروري في الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي لا تحتمل إضرابات عمالية مع انتشار المطالبة بمطالب فئوية[40].

واجه المجلس العسكري من وجهة نظره ثلاث مشكلات رئيسة في إدارة المرحلة الانتقالية: استعادة الهدوء في الشارع المصري واستعادة الأمن ومواجهة المشكلة الاقتصادية؛ فبحسب تصريحات منسوبة إلى طنطاوي استُهلك 6 مليارات دولار من احتياطي البنك المركزي خلال الثورة، وإذا استمر الأمر على المنوال نفسه فلن يبقى أي احتياطي في خزينة الدولة، كما أن تشغيل الإنتاج تدنّى إلى 20 في المئة، علاوة على خسارة البورصة 5 مليارات جنيه[41].

---

(40) «مصر تفعّل تجريم الاعتصامات،» (الجزيرة نت، 9/ 6/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/ySuIGL>.

(41) بقي موضوع التحذير من تآكل الاحتياطي النقدي والمشارفة على حواف الإفلاس موضوعًا للجدل والدعاية السياسية. في حوار مع هشام رامز (محافظ البنك المركزي في هذه الفترة)، تحدث فيه عن أن الاحتياطي النقدي الذي يلجأ إليه في أوقات الأزمات انخفض من 36 مليار دولار في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2010، أي قبل الثورة مباشرة، إلى 27 مليار دولار في نهاية أيار/ مايو 2011، أي إن الخسارة بلغت تسعة مليارات دولار في نصف عام. وبيّن رامز أن الحدود الآمنة هي حد 25 مليار دولار تغطي 6 شهور من واردات مصر السلعية، وأن إنقاذ الاحتياطيات النقدية مرهون بارتفاع موارد مصر بالدولار، التي تتطلب بحسب قوله عودة عجلة الإنتاج إلى الدوران والعمل لدفع النمو الاقتصادي من جديد إلى معدلات ما قبل ثورة 25 يناير. انظر: أحمد يعقوب، «"المركزي": احتياطي النقد الأجنبي يتراجع لـ 27 مليار دولار في مايو،» اليوم السابع، 7/ 6/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/NLjCNk>.

جريًا على نهج العسكر المعروف، اتبع المجلس أسلوب الشعبوية الوطنية التي تغالي في مخاطبة الهوية المصرية في شرح الأزمة، كأن هناك دولًا كثيرة «لا تستطيع إعلان الحرب على مصر وستلجأ إلى تنفيذ مخططات ضد أهداف الثورة عن طريقين: الفتنة الطائفية والوقيعة بين القوات المسلحة والشعب». وكشف هذا الأسلوب عن عدم الجدية في معالجة قضايا البلد، ومنها القضايا الطائفية وعدم الثقة في العلاقة مع الشعب. أما الإشارة إلى الدول الكثيرة التي تنفذ مخططات، فهي إدانة مسبقة لأي تحرك ثوري باعتباره مؤامرة خارجية، أو إعدادًا لأعمال ربما يقف هو وراءها ويستبق الأمور باعتبارها مؤامرات خارجية. وكثّفت أذرع الجيش الإعلامية لاحقًا استخدامها نهج الاستخفاف بعقول «العامة» ونشر الشائعات ونظريات المؤامرة.

انتقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة الآراء التي نادت بمحاسبته باعتباره كيانًا مستقلًا عن الجيش ويعمل بالسياسة. وتكاد الرسالة رقم 24 التي وجّهها المجلس العسكري عبر صفحة التواصل على موقع «فيسبوك» تختصر ما وصفته بـ «الثوابت في التعامل مع الثورة»، أبرزها أنها انحازت إلى الشعب ولن تتعامل بأي صورة من صور العنف معه، ووجود عناصر مدسوسة تحاول إفساد الثورة وإيقاع الخلافات بينها وبين الجيش. وأبدت المؤسسة العسكرية حرصًا على حماية الصدقية الشعبية للقوات المسلحة من خلال فتح حوار مع النخب السياسية والثقافية والاجتماعية المختلفة عبر لقاءات مع الكتّاب ورؤساء تحرير الصحف والقوى السياسية، لشرح أهداف المجلس وقراراته وتفسير بعض السياسات وتصريحات أعضاء المجلس التي حذّروا فيها من الإيقاع بين الشعب والجيش.

في البداية اكتفى المجلس العسكري ببياناته وتصريحات أعضائه. واستخدم آليات تواصل مثل اللقاءات الدورية التي عقدها مع النخبة الثقافية والسياسية

= يرى عمرو عدلي أن مشكلة الاحتياطيات ومثيلاتها لم تكن جديدة «بقدر ما كانت قضايا ذات طابع هيكلي مزمن حوّلتها الأزمة الاقتصادية الناتجة عن الاضطراب السياسي والإدارة السيئة للمرحلة الانتقالية، إلى أزمات ملحّة وضاغطة». انظر: عمرو عدلي، «هل يطلق مؤتمر مارس عملية التعافي الاقتصادي المصري،» (مقالة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 5 آذار/ مارس 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://carnegie-mec.org/ publications/?fa=59256>.

والمؤتمرات الصحافية؛ ثم دخل المجلس إلى مجال العمل السياسي والإعلامي وأصدر بيانات وتصريحات للرد على ما كان يتواتر من إشاعات. وخاطب في أحيان أخرى الصحف الوطنية، كما استهدف بحملات إعلامية الرأي العام، مثل ظهور قادته بانتظام في برامج الـ «توك شو» (Talk Show) في القنوات الفضائية، وتمويل إنتاج بعض الأغاني الوطنية التي تمجّد الجيش المصري. وفي هذه الفترة استحوذت المخابرات العسكرية على علاقات المخابرات العامة ومباحث الأمن الوطني بالصحافيين والكتّاب ومالكي وسائل الإعلام، إضافة إلى شبكاتها هي. وباشرت ببناء شبكتها المتشعبة من إعلاميين تابعين لها على مستويات العمل الصحافي المختلفة؛ وهي الشبكة التي جرى تفعيلها بفاعلية فائقة في النصف الثاني من عام 2012 وحتى الانقلاب في تموز/ يوليو 2013[42].

تلخصت الرسائل التي تضمنتها حملات المجلس العسكري الإعلامية المبكرة في ما يلي:

- تأكيد أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو «من يتولى إدارة شؤون البلاد في هذه الفترة، وأنه لن يقبل أي إملاءات».

- تأكيد أن المجلس «لا يسعى إلى سلطة ولا يطلبها وأن الوضع الحالي فرض على القوات المسلحة أن تكون عند ثقة الشعب فيها».

- إرسال رسائل تطمينية من قبيل التعبير عن رغبته في إنهاء مهمته وتسليم

(42) لاحقًا وضّحت معلومات مهمة عن طبيعة هذه الشبكة، وشكل توجيهها - في تسريب من مكتب عبد الفتاح السيسي بعد وقوع الانقلاب - أنها تضم عددًا من الإعلاميين المعروفين تعمل وفق أوامر مباشرة من مكتب المخابرات الحربية. ففي محادثة بينه وبين المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة أحمد علي، أملى عباس كامل (مدير مكتب وزير الدفاع السيسي) على أحمد علي رسالة مطلوبة لمواجهة حملة «تشويه صورة المشير السيسي» في أثناء حملته الانتخابية، وحدد عناصر من هذه الشبكة من الإعلاميين، لتوجيهها برسالة محددة، لتقوم بدورها بترددادها، ويؤكد له أنه «عاوز الأمور تتناول كده»، ويسرد أسماء أحمد موسى ووائل الإبراشي وإبراهيم عيسى وأماني الخياط ورولا خرسا وعزة مصطفى ونائلة عمارة وأسامة كمال ومحمود مسلم ومصطفى الحسيني. كما عرّج على اسم محمود سعد واصفًا إياه «بمحب ومؤيد». انظر: فيديو بعنوان «تسريب مكتب السيسي والأذرع الإعلامية»، على اليوتيوب، في 19/ 1/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=YzYQLTtZ5Mk>.

إدارة الدولة خلال ستة شهور إلى سلطة مدنية ورئيس منتخب بصورة حرة وسليمة تعبّر عن توجهات الشعب[43]. وفي لقاء مع رؤساء الأحزاب قال أعضاء في المجلس إن مهمات المجلس الأساسية: «الحفاظ على أمن مصر القومي واستعادة الاستقرار للعديد من قطاعات الدولة والسعي لتحقيق المناخ الديمقراطي الذي يسمح بتولي سلطة مدنية منتخبة حكم البلاد وبناء دستور جديد يؤسس الدولة الديمقراطية الحرة»[44]. وفي بعض الحالات، بدا المجلس العسكري كأنه في حال دفاع عن النفس، فاستنتج كاتب معروف أن «المرء لا يحتاج إلى بذل جهد ليعرف أننا بصدد خطاب دفاعي وهو يعبر عن قلق المجلس العسكري من ضمه إلى قائمة الذين قد يتعرضون للمحاكمة في هذه المناسبة»[45].

في مناسبة أخرى استخدم المجلس المؤتمرات الصحافية وسيلة للرد على الشائعات التي طاولت بعض أعضائه، موضحًا أن «القوات المسلحة لا يمكن لها أن تخون أو تناور، سواء قبل 25 يناير أو بعدها، وهي تعمل كل ما هو في مصلحة الشعب. ومحذرًا من قيام بعض الجهات والأقلام بمحاولة هز صورة القوات المسلحة، ومؤكدًا على أننا جميعًا مصريون وفي خندق واحد»[46]. واستغرق المجلس وقتًا وجهدًا في سبيل دحض سيل الشائعات. لكن حين بدأ هو بإثارة الترّهات والقصص الخيالية للتغطية على جرائم ارتكبت بحق مدنيين، والشائعات

---

(43) «المجلس الأعلى للقوات المسلحة يناقش المشكلات الراهنة مع رؤساء الأحزاب،» الشروق الجديد، 6/ 3/ 2011، نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/402992>.

(44) «رؤساء الأحزاب يطرحون مشاكلهم على المجلس الأعلى للقوات المسلحة،» الأهرام، 6/ 3/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/Egypt/News/66058.aspx>.

(45) يطرح فهمي هويدي في مقالة له تساؤلات عن هذا الخطاب الذي حمله ملحق إعلاني خاص وزّعته جريدة الأهرام لمصلحة الشؤون المعنوية للقوات المسلحة، انظر: فهمي هويدي، «العسكر في موقف الدفاع،» الشروق، 9/ 4/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=09042011&id=8e3c7d34-7939-4bf9-91ed-727d2f2005e3>.

(46) «حذّر من هز صورة القوات المسلحة وأكد انحيازه للشعب: المجلس العسكري الحاكم: لن يحكم مصر «خميني آخر»،» الرياض، 5/ 4/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/620609?print=1>.

ضد خصومه عبر شبكاته الإعلامية، لم يكن أحد قادرًا على منافسته في ذلك. وتجلت هذه القدرة لاحقًا لحظة الانقضاض على شخص الرئيس المنتخب للنيل من شعبيته من خلال نشر الشائعات والقصص والأخبار الملفقة في وسائل الإعلام. الأمر الذي سنتناوله لاحقًا حين نتطرق إلى مرحلة الرئيس المنتخب القصيرة.

كان المجلس في البداية حريصًا على إظهار صورة مقبولة للجيش تساير الأطراف المختلفة وتوقع بينها الخلاف في الوقت ذاته، كما في حالة النداء الذي وجّهه المجلس لشعب مصر ولشباب الثورة «بعدم الالتفات إلى الشائعات المغرضة والانسياق وراءها وترديدها، حيث تخدم أعداء الثورة وإثارة البلبلة في اللحظات التاريخية التي تمر بها البلاد»، وذلك في لقاء مع رؤساء تحرير الصحف أكد فيه أن مصر لن يحكمها خميني آخر[47]. وكان بذلك يثير شائعات ومخاوف عند قوى كثيرة في المجتمع المصري ثم يخاطبها ليطمئنها. وفي لقاء مع ائتلاف شباب الثورة قطع المجلس وعودًا بمحاسبة المسؤولين عن «جمعة التطهير» التي شهدت اعتداءات من الشرطة العسكرية على المتظاهرين، وطالبه الشباب بإعادة هيكلة جهاز الشرطة وإقالة جميع المحافظين؛ حتى إن إحدى الناشطات قالت إن الشباب فوجئوا «بتعاون الجيش واتساع صدره في سماع مطالبنا ومبادراتنا»[48].

كان واضحًا افتقار المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى رؤية واضحة لإدارة المرحلة الانتقالية. ولأن سلطة إدارة شؤون الدولة آلت إليه في أوضاع استثنائية، بدا كأن همّه الأول ينحصر في إثبات أنه لا يسعى إلى الاحتفاظ بها. وتتالت جملة أخطاء عكست مقدار حيرته وارتباكه، منها:

- رفض المجلس تأليف مجلس رئاسي لمعاونته في إدارة شؤون البلاد، ما عكس تناقضًا في توجهاته؛ فمن ناحية ظهر المجلس كأنه شديد الحرص على الإسراع بنقل السلطة خلال فترة لا تتجاوز ستة شهور، لكنه في الوقت نفسه لم

---

(47) المصدر نفسه.

(48) «المجلس العسكري يحدد جدولًا زمنيًا لانتقال السلطة والانتخابات الرئاسية خلال شهر أغسطس،» الشروق الجديد، 28/ 2/ 2011، نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/399064>.

يكن مستعدًا لإشراك عناصر غير عسكرية في إدارة البلاد خلال المرحلة الانتقالية. لكنه ألّف فجأة مجلسًا استشاريًا من المدنيين لاحتواء هذا المطلب[49].

- إصراره في البداية على استمرار عمل حكومة شفيق التي أُلّفت بتكليف من الرئيس السابق، ثم إدخاله تعديلات عليها لاحقًا لإدامة عملها فترة أطول، على الرغم من وصفها بأنها حكومة «تسيير أعمال»، وحرصه في الوقت نفسه على احتفاظ رموز مكروهة بمقاعد وزارية فيها، إلى أن خضع في النهاية لمطالب الشعب بإقالتها وتكليف شخصية تحظى بقبول «شباب الثورة» تأليف حكومة جديدة.

- إنهاء عمل لجنة لتعديل الدستور على الرغم من إعلانه تعطيل العمل به من دون إبداء أسباب وتأليف لجنة أخرى، وقصر صلاحيات عملها على اقتراح تعديلات محدودة لا يمكن أن تفي بالغرض أو تؤدي إلى انتخاب أفضل العناصر، أكان لرئاسة الجمهورية أم لعضوية البرلمان، ثم تحديد 19 آذار/ مارس 2011 موعدًا للاستفتاء على التعديلات الدستورية المقترحة قبل إنضاجها وتحسينها من خلال النقاش العام. ثم إصدار إعلان دستوري بعد الاستفتاء من المجلس العسكري باعتباره حاكمًا سياسيًا.

كانت هذه أول مرة في تاريخ مصر الحديث التي تحكم المؤسسة العسكرية البلاد مباشرة. فثورة 23 يوليو 1952 قادها ضباط في الجيش من الرتب الدنيا

---

(49) أنشأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 مجلسًا استشاريًا، في إثر ضغط شعبي تولد من نقد أدائه في التعامل مع الاعتصامات والاحتجاجات وتباطؤه. وتحددت اختصاصات المجلس في القرار 283 لسنة 2011 على نحو ضبابي، تلخّصه عبارة «إبداء الرأي في ما يتعلق بقضايا البلد، وما يعرض عليه من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مراجعة مشروعات القوانين والاتفاقيات الدولية (لم يكن مجلس النواب قد عُقد)، إبداء وعرض المقترحات في بعض القضايا العامة والأزمات وما يتعلق بالمواطنين». وجرى تأليفه من خليط سياسي من مقربين من المجلس وممثلين عن القوى السياسية المختلفة، برئاسة منصور حسن السياسي القديم، وكانت اختصاصاته غير واضحة. ولم يكن عمليًا قادرًا على مراقبة عمل المجلس، ولا موازنة توجهات المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وانهار مع أول خلاف حقيقي مع الضباط الحاكمين. وعمومًا، اتسم أداؤه بانعدام الفاعلية (هذا ما ذكره رئيسه الثاني نور فرحات في مسببات استقالته). ويشير مآل مثل هذه المجالس إلى عمق الأزمة، وعجز المجلس العسكري عن تقديم رؤية سياسية للانتقال بالبلاد من حكم مبارك إلى حكم ديمقراطي. إذ تبدأ أزماتها من طبيعة عضوياتها وعجز سلطاتها، وافتقادها الحد الأدنى من القوة التي تضمن نفاذ قراراتها أو تبني توصياتها.

والوسطى، قاموا بتنحية المؤسسة العسكرية السابقة، وسرعان ما استبدلوا الزي العسكري بالزي المدني. لكن الجيش بقي صاحب نفوذ مع عبد الحكيم عامر، ولم يخضع لسلطة الرئاسة. وحسم الصراع لمصلحة الأخيرة بعد حرب عام 1967. أما في المرحلة بين ثورة 25 يناير حتى الانتخابات الرئاسية، فحكمت المؤسسة العسكرية نفسها بصفتها الأصيلة كمؤسسة.

وُجِّهت الانتقادات إلى المجلس العسكري، لا بصفته يمثل القوات المسلحة، وإنما بصفته الحاكم السياسي للبلاد وبسبب أدائه السياسي. وجسّد ضيق صدور جنرالات المجلس بالنقد الذي كان يوجّه إليهم على بطء الأداء السياسي ثقافةً عسكرية تُعدّ الأعلى مرتبة محصنة من أي انتقاد يصدر ممن هم أدنى منهم مرتبة؛ فهم غير معتادين سماع النقد داخل الجيش أصلًا، فضلًا عن أن يتقبلوا صدوره من مدنيين.

ورث المجلس تركة ثقيلة من سياسات مبارك، وكان في أمسّ الحاجة إلى وسائل التواصل أكثر من وسائل القمع. ولأنه دخل المرحلة السياسية الجديدة من دون خطة، فبنى على ما ورثه من وعود مبارك بالإصلاح في خطاباته الأخيرة، واتصالات نائبه عمر سليمان الذي باشر خلال الثورة بوضع مخطط للخروج من الأزمة من خلال فتح قنوات حوار مع القوى الوطنية المختلفة، ومنها جماعة الإخوان المسلمين. وبدا واضحًا أن الجيش، في حالة قيادة طنطاوي على الأقل، لا يعارض وصول رئيس مدني إلى السلطة في مصر، إلا أنه صمم على استمرار أربعة عناصر في الوضع القائم قبل الثورة: الامتيازات التي يتمتع بها الجيش؛ حفظ الاستقرار في مصر، ما يعني عدم القيام بتغييرات ثورية؛ الحفاظ على اتفاقية السلام مع إسرائيل؛ وأخيرًا (وربما أولًا) الحفاظ على العلاقة مع الولايات المتحدة.

بعد يوم واحد من تنحي حسني مبارك، أصدر شباب ثورة 25 يناير بيانًا حدّدوا فيه الرؤية المستقبلية لمصر، وكان أحد أهم المطالب «تشكيل حكومة انتقالية تضم كفاءات وطنية مستقلة، ولا تضم تيارات سياسية أو حزبية تتولى إدارة شؤون البلاد وتهيّئ لإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة في نهاية الفترة الانتقالية لمدة لا تزيد على تسعة أشهر ولا يجوز لأعضاء هذه الحكومة الانتقالية الترشح لأول انتخابات رئاسية أو برلمانية»[50]. كان هذا مطلبًا غريبًا لثورة. فما يجب أن يقوم في أي بلد

(50) في بيان خرج من الميدان وألقاه محمد فؤاد جاد الله باسم «جماهير ثورة مصر» وردت =

بعد ثورة لتغيير النظام الحاكم، هو حكومة سياسية مؤلفة من سياسيين ملتزمين كبح عناصر النظام القديم في الدولة، ووضع أسس النظام الجديد، لا حكومة بلا سياسيين. وكان هذا إثباتًا آخر على عدم قدرة تعامل شباب الثورة مع موقعهم بعد سقوط مبارك، وعدم تقديرهم مهمات الثورة.

غير أن المجلس العسكري أصدر بيانًا عقب تنحي مبارك حدد فيه مواصفات المرحلة الانتقالية، جاء فيه أن دور الحكومة المصرية القائمة يقتصر على «تسيير الأعمال وتنفيذ المهام المطلوبة منها في المرحلة الانتقالية». بدا واضحًا أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يميّز بين حكومة «تسيير الأعمال» و«الحكومة الانتقالية»، وأن الحكومة القائمة آنذاك - حكومة أحمد شفيق المعينة من مبارك - تعمل كحكومة تسيير أعمال، إلى حين تأليف «حكومة انتقالية»؛ وانحصرت وظيفتها في ضمان استمرار الحياة الطبيعية اليومية من دون أن يكون لها دور مؤثر في مستقبل مصر السياسي، فهي ليست مفوّضة القيام بأي تغييرات في الأوضاع القائمة تنفيذًا لسياسات أو توجهات جديدة. غير أن طبيعة الدور المنوط بحكومة أحمد شفيق لم تكن واضحة. فهي حكومة أُلّفت بخطاب تكليف من رئيس مخلوع في إطار النظام السياسي السابق، وجرى تعديلها من دون إصدار تكليف جديد. ولم يكن واضحًا ما هي مهمة هذه الوزارة، ولم يقدّم رئيسها تصورًا واضحًا عن البرنامج الذي يحكم بمقتضاه. والأهم أن الخطوة ووجهت بانتقادات شديدة من قوى الثورة التي رأت فيها تكريسًا لنظام ما قبل الثورة لأنها «من بقايا النظام السابق»[51]. وقام شفيق بتعديل وزاري في الحكومة حاول من خلاله احتواء الانتقادات من خلال تأليف حكومة شبيهة بحكومات الائتلاف الوطني

= المطالبة بحكومة انتقالية. انظر: «البيان الأول لجماهير ثورة مصر» (الجزيرة نت، 12/ 12/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/G0KDvf>.

وهو بيان يتشابه وبيان ائتلاف شباب الثورة الأول الذي ضم مطالبتها بـ «إعادة تشكيل الحكومة وبحيث تكون حكومة تكنوقراط انتقالية يترأسها شخصية وطنية مدنية متوافق عليها ولها ثقة ومصداقية لدي الجمهور»، انظر: أحمد كامل البحيري، «ائتلاف شباب الثورة... الأزمة البنيوية وحتمية الحل» (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، [د. ت.])، على الموقع الإلكتروني: <http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=97>.

(51) ««الإخوان» تعلن رفض التعديلات الوزارية.. وتطالب حكومة «شفيق» بالتنحي واستبدالها بـ «تكنوقراط».» المصري اليوم، 22/ 2/ 2011.

عبر تضمينها شخصيات محسوبة على أحزاب المعارضة والمستقلين[52]. فأدى في 22 شباط/ فبراير 2011 اليمين الدستورية مجددًا أمام محمد حسين طنطاوي (رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة) بعد تضمين الحكومة الجديدة شخصيات محسوبة على حزب الوفد وحزب التجمع والجبهة الوطنية للتغيير. غير أن هذا الأمر لم يقلّص أو يخفف من حدة الاحتجاجات ضد حكومة شفيق، وبلغت الاحتجاجات ذروتها في يوم الجمعة الواقع فيه 25 شباط/ فبراير 2011، أي بعد ثلاثة أيام فقط من إعادة تكليف شفيق، حيث اجتمع مئات آلاف المصريين في ميدان التحرير في ما سمي «جمعة التطهير والخلاص»، وكرّروا مطالبهم بإقالة حكومة أحمد شفيق وتطهير مؤسسات الدولة من بقايا النظام القديم. وثبت أن أحزاب المعارضة التقليدية مستعدة للانضمام إلى حكومة شفيق، وحكومةٍ أخرى فرض تأليفها الثوار بعد شفيق. ليس هذا هو المهم إذًا، بل التزام الحكومة تنفيذ أهداف محددة تقود إلى تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية. ويتعذّر ضمان ذلك ومراقبته من دون قيادة سياسية ملتزمة أهداف الثورة.

صدرت بيانات عدة تحمل مطلب إقالة شفيق، منها بيان صدر عن الجمعية الوطنية للتغيير والبرلمان الشعبي وجبهة دعم الثورة طالب المصريين بالتمسك بأعلى درجات اليقظة والوعي لإفشال ما وصفه بالانحرافات الخبيثة عن مطالب الثورة الشعبية والتمسك بوحدة الجيش والشعب لإنجاز باقي مطالب هذه الثورة الشعبية وفي مقدمها تطهير الحكومة والإعلام وسائر مؤسسات الدولة من بقايا

---

(52) تألفت الترشيحات الجديدة من يحيى الجمل الذي تولى منصب نائب رئيس مجلس الوزراء، وهو ممثل الجبهة الوطنية للتغيير، ومنير فخري عبد النور الذي تولي وزارة السياحة عن حزب الوفد، وجودة عبد الخالق عضو المكتب السياسي لحزب التجمع وزيرًا للتضامن والعدل الاجتماعي. واستمر عدد من الوزراء في مناصبهم، في مقدمهم سمير رضوان وزير المالية وفتحي البرادعي وزير الإسكان وفايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي، مع استمرار حسن يونس وزيرًا للكهرباء والطاقة وحسين العطفي وزيرًا للري واللواء محمود وجدي وزيرًا للداخلية وإبراهيم مناع وزيرًا للطيران المدني وعاطف عبد الحميد وزيرًا للنقل وأيمن أبو حديد وزيرًا للزراعة وزاهي حواس وزيرًا للآثار ومحسن النعماني وزيرًا للتنمية المحلية وسيد مشعل وزير دولة للإنتاج الحربي وماجد جورج وزير دولة لشؤون البيئة. انظر: هالة السيد ومحمد العجرودي، «الوزراء الجدد في حكومة أحمد شفيق،» **الأهرام**، 22/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.ahram.org.eg/archive/Egypt/News/63944.aspx>.

النظام الفاسد. وذكر البيان «أنه بعد مرور اثني عشر يومًا على تنحي مبارك عن الحكم، وتولّي المجلس الأعلى للقوات المسلحة مقاليد الأمور في البلاد، لا يزال النظام السابق قابعًا في دوائر السلطة، ممثلًا في حكومة أحمد شفيق التي عينها مبارك بعد سقوط شرعيته في 25 كانون الثاني/ يناير 2011، وما زالت أذناب النظام من فلول الحزب الوطني وعناصر أجهزة أمن الدولة السابق يحيكون المؤامرات لنشر الفوضى بافتعال واستغلال التظاهرات الفئوية وبث البلبلة للتمسح بثورة الشعب إعلاميًا والتجرؤ على استنساخ الحزب البائد باسم «25 يناير»، وزرع بذور الفتنة بين المسلمين والأقباط بألاعيب الأمن في كنيسة العمرانية من جديد وإثارة الجدل المشبوه في شأن المادة الثانية من الدستور»[53].

اعتبر بيان آخر لمجلس أمناء الثورة أن «حكومة أحمد شفيق حتى بعد تعديلها هي حكومة النظام السابق ورئيسه المخلوع وأن الثورة قد أسقطت شرعيتها كما أسقطت شرعيته، وبقاء هذه الحكومة هو أكبر معوّق للاستقرار في البلاد، وأحد أكبر التحديات التي تواجه الثورة، مؤكدًا المطالبة بسرعة تشكيل حكومة من المستقلين والخبراء ذوي الكفاءات لإدارة الدولة حتى تشكيل حكومة منتخبة»[54]. لم يُطرح في هذه البيانات مطلب حكومة مؤلفة من قوى سياسية ملتزمة أهداف الثورة وقادرة على تنفيذها، واستمر الجميع باستسهال مطلب حكومة التكنوقراط. وهذه بحكم تعريفها لا يمكن أن تسعى إلى إحداث تغيير ثوري، فهي ليست صانعة قرار، ولا تضع أهدافًا وتحققها، بل تعمل على تحقيق أهداف النظام.

مع تصاعد وتيرة الاحتجاجات أعلنت ائتلافات قوى الثورة عن مسيرة مليونية بمسمى «جمعة الإصرار» في 3 آذار/ مارس 2011، وكانت قد سبقتها تكهنات باحتمال قيام المجلس العسكري إقالة شفيق، الأمر الذي حدث في يوم الخميس الواقع فيه 2 آذار/ مارس 2011 (قبل يوم من المليونية) حين أُعلن قبول المجلس العسكري استقالة شفيق وتكليف عصام شرف تأليف حكومة جديدة. وأصبحت مليونية يوم الجمعة احتفالًا بتحقيق أحد أهم مطالب الثورة. وفي

---

(53) سمير السيد، علي محمد علي وسامح لاشين، «مئات الألوف يحتشدون بالتحرير للمطالبة بإقالة أحمد شفيق ومحاكمة مبارك،» الأهرام، 26/ 2/ 2011، نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/ahram/64598>.

(54) المصدر نفسه.

أول يوم من تكليفه قام رئيس الوزراء المكلف بزيارة ميدان التحرير وخطب في مئات الآلاف من المتظاهرين، قائلًا إنه يستمد شرعيته «من ميدان التحرير» وإنه «ملتزم بتنفيذ مطالب كل فئات الشعب خلال الفترة المقبلة»، واعتبر نجاح القوى الثورية في فرض مطالبها بإقالة حكومة شفيق وتعيين حكومة تتمتع بالشرعية الثورية بمنزلة «ثورة ثانية»(55). وكان الزخم الثوري لا يزال قائمًا، والنظام ينزل عند مطالب الثوار، وكان ثمة رئيس حكومة يخطب في ميدان التحرير، لكن هذه السيميائيات، لم تقم حكومة لتنفذ أهداف الثورة، حكومة قادرة على إحداث تغيير جذري في بنية النظام الحاكم في مواجهة الدولة العميقة.

تبيّن بعد إقالة حكومة شفيق أن عفوية الثورة مستمرة، وأنه لم توجد خطة خلف هذا المطلب. فتغيير رئيس حكومة لا يعني كثيرًا في مصر، حتى في تلك المرحلة. وحكومة عصام شرف العضو السابق في لجنة السياسات في الحزب الوطني كانت في الحقيقة حكومة «فلول». ووجد الثوار أنفسهم بعد أقل من عام أمام حكومة يرئسها أحد رؤساء الحكومة السابقين من عهد مبارك، هو كمال الجنزوري. وانطلقت الحركة الثورية بعفوية غير مدروسة بالاتجاهات كلها، وبنقاء ثوري في مواجهة السياسة بشكل عام عمليًا. فالحركة الثورية في الشارع لم تثق بالسياسيين، وبقيت تقدم مطالب لا يحكمها برنامج سياسي واضح. في حين أن البلد كان يحتاج إلى من يديره، وإذا لم يطرح الثوار البديل القادر على إدارته والبدء في وضع أسس النظام الجديد تحضيرًا للانتخابات، فقد طرحه جهاز الدولة. وفهم المجلس العسكري هذا الأمر، وفهمته حركات، مثل جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم ممن يفكرون بالحكم، لا بالثورة فحسب. وبدأوا يخطّطون سياسيًا، ويؤيدون الخطوات التي تساعدهم في الوصول إلى الحكم، ويعارضون ما لا يساعدهم في ذلك. ودخلوا لعبة السياسة، وكان لديهم مشروع... أقصد مشروع سلطة. في حين استمرت القوى الديمقراطية تعمل بثورية، لكن من دون خطط سياسية واضحة تطرح مسألة الحكم.

---

(55) محمد عبيد، «رئيس وزراء مصر للمحتجين بالتحرير: انتهى جهاد «التغيير» وبدأ جهاد «البناء»،» (العربية نت، 4/ 3/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/03/04/140158.html>.

انظر كذلك فيديو لخطاب شرف على موقع يوتيوب، في 4/ 3/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=nuknV-IlM7U>.

الفصل الخامس

إعلان التعديلات الدستورية والاستفتاء عليها

ينص الدستور على المبادئ الحاكمة للنظام، المحكومة هي ذاتها بقيم أساسية يحميها الدستور وتميز نظام حكم من نظام حكم آخر. كما يحميها الدستور من تجاوزات الأفراد والسلطة، وحتى من تجاوزات السلطة التشريعية ذاتها، حين تسن قوانين مناقضة لها. كما يعرّف الدستور السلطات القائمة وصلاحياتها ويضع حدودها. لذلك، غالبًا ما يتألف من قسمين أساسين: أولهما مبدئي قيمي يصعب تغييره، والثاني متعلق بإدارة الدولة والنظم الحاكمة لها. وتضيف الدساتير أقسامًا أخرى، لكن لا غنى عن هذين المكوّنين، وغالبًا ما تصعب الدساتير عملية تغيير بنود المكوّن الأول أكثر مما تصعب تغيير الثاني.

يلجأ الخائفون من الأغلبية في النظم الديمقراطية إلى الدستور، مثلما تلجأ إليه الأغلبية في بنود كثيرة. وهذا لا يضيره، بل يبين أهميته؛ إذ يمنح الدستور الأغلبية الديمقراطية السلطة، لكنه يقيدها أيضًا. لذا فهو غير ديمقراطي بهذا المعنى. فوظيفته الأساس هي إبعاد قرارات معينة خارج العملية الديمقراطية بتقييد أيدي الأغلبية والجمهور. فكيف يمكن تبرير نظام يقيد إرادة الأغلبية؟ يمكن أن نعتبر الحقوق والحريات التي يحافظ الدستور عليها «مسألة مطبوعة» في طبيعة الإنسان كما تفترضها الديمقراطية. وبهذا المعنى تصبح فوق الأغلبية. ويمكن أيضًا اعتبار الدستور مقيدًا، لا إرادة الشعب فحسب، بل إرادة الحكومة دفاعًا عن الشعب، أو ضدّ ميول مواطنين بالتضحية بمبادئ من أجل مصالح قصيرة الأجل أو لذّة نفسية أو مادية قصيرة الأجل. فالدستورُ علاجٌ لقصر النظر بهذا المعنى باسم قيم ملزِمة. إنه حالة يقظة مستمرة حين يثمل بعضهم. وبهذا المعنى، يحتاج المواطنون إلى الدستور[1].

---

(1) Stephen Holmes, «Precommitment and the Paradox of Democracy,» in: Jon Elster and Rune Slagstad, eds., *Constitutionalism and Democracy*, Studies in Rationality and Social Change (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1993), p. 196.

ثمّة نزعة ديمقراطية أخرى تؤكد أن الدستور هو إرادة جيلٍ سابق، وأن إرادة الأموات لا يجوز أن تتحكم بإرادة الأحياء. فإرادة كل جيل ملزمة له فحسب، وبالتالي من حق الأجيال التالية أن تغير الدستور[2]. وثمّة رأي ثالث هو أن الدستور ليس أداة كبح للديمقراطية، وإنما أداة لتطبيقها، فلا يمكن تطبيقها من دون أدوات، والأداة في حالة الديمقراطية هي الدستور. وحتى وضع الحريات والحريات المدنية ومنع مسّها في حدود معينة هي أدوات لتطبيق الديمقراطية، ولا يمكن من دونها تحقيق إرادة الأغلبية المؤسَّسة على مواطن يشكل رأيه عبر اختيار بشكل حر بين خيارات مطروحة بشكل معقول. ومن شروط ذلك حرية التعبير وحق المعرفة وحق الاجتماع وغير ذلك. وهذه كلها في النهاية أدوات لتكوين الأغلبية القادرة على اتخاذ قرار، وليس من حق الأغلبية أن تقبل العبودية؛ فالعبد فاقد الإرادة، ولا يمكنه الدخول في تعاقدات حرّة. أما بالنسبة إلى كون تقييد جيل الجيلَ الذي يليه متعارضًا مع روح الديمقراطية، فهذا صحيح. لكن المقارنة الصحيحة هي مع التوريث؛ فتوريث الدستور من جيل إلى آخر مثل وراثة امتيازات المِلكية، حيث يرث الإنسان أملاكًا مع ديونها وتعاقداتها، وهو يرث الحكم مع التزاماته[3]. وغالبًا ما تُعيد الأجيال النظر في الدستور الديمقراطي لإجراء تعديلات، وفي الأغلب ألا تتعارض هذه التعديلات مع قيمه الرئيسة، مثل المساواة والحرية والحق في نشدان السعادة، بل تأتي لتنظيم جوانب حياتية بموجبها، ولا تكن مسيرة بموجبها.

الدستور لا يقيد فحسب، بل يمنح صلاحيات أيضًا. إنه ليس مجرّد قيد؛ فالقيد مقبول لأنه يأتي بعد منح السلطة. إنه يقيد السلطة التي يمنحها، ولا يقتصر على مجرد كوابح للأغلبية. وإذا صح توريث الأملاك مع التزاماتها مثل الديون وغيرها، فهذا ينطبق بدرجة أكبر على انتقال السلطة في نظام حكم ديمقراطي[4]. بهذا المعنى، فإن القيود التي يضعها الدستور ليست قيودًا على الشعب، بل قيود يضعها الشعب على النظام الحاكم وعلى الأغلبية، أي أغلبية الشعب ذاته. وقواعد إدارة الأمة لذاتها (أي الدستور) هي التي تمكّنها من أن تكون شعبًا له إرادة وقادرًا

(2) المصدر نفسه، ص 197.

(3) المصدر نفسه، ص 203-205.

(4) المصدر نفسه، ص 216.

بالتالي على فرض قيود على الأغلبية والأقلية والنظام الحاكم. وهذا بالضبط ما يمنع أن تنصهر إرادة الشعب والزعيم في إرادة واحدة لا تحتاج إلى دستور يقيد السياسة بطبيعته، كما رأى ذلك نقّاد الدستورية الليبرالية مثل كارل شميت في دراساته الكثيرة التي انتقدت الديمقراطية بين الحربين في ألمانيا، ولا سيما كتابه نظرية الدستور (1928)[5].

يبدأ الدستور الأميركي بعبارة «نحن شعب الولايات المتحدة». وفي هذا الشأن يقول بروس أكرمان إن من غير الممكن التقدم في بحث موضوع الدستور من دون أن نقدّر مقدار السلطة اللازم للبدء بكلمات من هذا النوع، ولا سيما أنها خرجت من اجتماعات صيفية مغلقة، حيث ادّعى المشاركون في هذه الاجتماعات أنهم ينطقون باسم شعب الولايات المتحدة. ويرى كُتّاب الاتحادي (*The Federalist*) أن تأكيد هذه السلطة هي تتويج تجربة جيل ثوري كامل في الحكم الشعبي[6]. ويعدّ أكرمان كتابة الدستور عمومًا نوعًا من «ثورة مضادة» توقِف العمل الثوري الذي ربما يؤدي إلى شلال دماء، أو إلى ثورة «تأكل أبناءها». فالدستور الذي يثبّت مبادئ وإجراءات هو نقيض وصول مثيل نابليون أو ستالين أو غيره إلى الحكم في نهاية الثورات وباسمها. بهذا المعنى، فإن الدستور هو بحكم تعريفه، ثورة مضادة[7]، لا بالمعنى الذي نفهمه اليوم كثورة نظام قديم ضد الثورة، بل كنظام يضع حدًا للثورة كصيرورة.

كيف يقدّم الديمقراطيون أنفسهم ممثلين للشعب؟ أولًا، إنهم يؤكدون أن الحكومة تعمل ضدّ المصلحة العامة بشكل منهجي، وهذا يتطلب تعريفًا ديمقراطيًا للمصلحة العامة. وثانيًا، إنهم يصورون أنفسهم أصحاب رؤية معينة ومؤهلات سياسية أو غيرها تجعل منهم ممثلين «حقيقيين» للشعب. وثالثًا، الادعاءات في شأن شرعية القيادة يجب أن يُوافق عليها بدعم عيني من أتباعها. هذه هي مقومات ما يمكن اعتباره القيادة الثورية التي تعدّ نفسها الممثل الحقيقي للشعب، وهي التي تُمسك بالحكم بعد انهيار النظام في زمن الثورات[8]. لكن ما فعلته هذه القيادة

(5) المصدر نفسه، ص 231.

(6) Bruce A. Ackerman, «Neo-federalism?,» in: Elster and Slagstad, eds., pp. 156-157.

(7) المصدر نفسه، ص 158.

(8) المصدر نفسه، ص 159.

يمكن أن تفعله ضدها قيادة أخرى في المستقبل. لذلك إما أن تدّعي هذه القيادة أنها مستمرة في حالة ثورة دائمة، أو أن تضع دستورًا وقواعد لعبة جديدة تنظم تبادل السلطة مع القوى الأخرى بشكل سلمي، أو تتحول إلى قوة محافظة تثبّت نفسها بالحكم ممثلًا دائمًا للشعب في حالة نسيان أصول وصولها إلى الحكم أو منشأها، الأمر الذي يطلق عليه النسيان الثوري.

يقول أندرو أراتو، الباحث في قضايا الديمقراطية والمجتمع المدني، إن بين ما يمكن تسميته الثورة الدائمة في نزعة الراديكاليين إلى الاستمرار في العمل الثوري من دون نقطة نهاية، و«حالة النسيان الثوري» عند المحافظين الذين ينزعون إلى تثبيت الوضع القائم وإزالة آثار أصوله الثورية، يجب حل مشكلتين: الأصل الديمقراطي للنظام الجديد، أي العودة إلى الشعب كمصدر للدستور من ناحية، وحماية الحريات وتثبيتها في وجه التغيرات والتقلبات، ومنها إرادة الأغلبية المتغيرة من ناحية أخرى[9]. وفي حالة مصر في المرحلة الانتقالية كانت جماعة الإخوان المسلمين والجيش «القوى المحافظة» التي يفترض أنها غير معنية بحالة الثورة الدائمة، وبالتالي يجب أن تكون معنية بتثبيت الدستور، لكنها كانت عمليًا معنية بالانتخابات.

في طبيعة الحال، ربما يناقض حل المعضلة الواحدة منها حلَّ الثانية؛ إذ إن الفعل السياسي الثوري المستمر يناقض حالة الدستور التي تثبّت القيم والمبادئ والإجراءات. كما أن تثبيت القيم والمبادئ وإجراءات الحكم، وتحصينها من إرادة الأغلبية المتغيرة يناقضان الديمقراطية. وبين هذين المتناقضين يوازن الفكر الدستوري خطواته لتثبيت القيم الديمقراطية من دون أن ينفي أيًا منهما نفيًا مطلقًا مجرّدًا.

الدستورية هي نظام سياسي يقوم على منظومة قوانين أساسية تؤسس لسلطات الحكم من ناحية، وتضع لها حدودًا من ناحية أخرى. وحدودُ السلطة عند الليبراليين هي بشكل رئيس الحقوق السياسية والحريات المدنية، ووجود سلطة قضائية مستقلة عن تقلّب الأغلبية والأقلية قادرة على فرض هذه الحقوق

(9) Andrew Arato, *Civil Society, Constitution and Legitimacy* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield Publishers, 2000), p. 129.

والحريات والدفاع عنها. كما أن وجود سلطة قضائية من هذا النوع غير منتخبة، مثل المحاكم الدستورية، هي ما يجعله يبدو مناقضًا للديمقراطية وتدخّلًا في عمل السلطة التشريعية[10]. لكن ليس ثمة طريق أخرى إلا وجود هيئة قيّمة على الدستور تشتق موضوعيتها وحياديتها من الأمانة لنصوصه، لا علاقة لها بالأكثرية أو الأقلية.

أما السؤال عن انتخاب الهيئة التي تضع الدستور، أو عدم انتخابها، فمتعلقٌ بصوغ الدستور فحسب، أما إقراره فلا بد من مروره خلال عملية انتخابية تراوح بين إقراره في البرلمان، أو في الجمعية التأسيسية بأكثرية كبيرة، أو إقراره في استفتاء شعبي، أو في كليهما معًا. وصحيحٌ أن الدساتير غالبًا ما تكون محصّنة من تدخل السلطة التشريعية بدرجات متفاوتة، فثمة بنود تُعدّ مبدئية جدًا تُحصَّن حتى من الأغلبية الكبيرة، وثمة بنود تحتاج إلى أغلبية خاصة، وأخرى إلى أغلبية الأعضاء على الأقل، لا أغلبية الحاضرين. لكن لا يدوم دستورٌ إذا كانت أغلبية الشعب تعارضه بشكل مثابر ومستمر، وتعارض روحه ومبادئه. لذلك، افتراض الدستور كمعطى أو قبوله، واستمرار العمل السياسي بوجوده من دون نشوب حروب أهلية أو ثورات اجتماعية كبرى، هو أحد أشكال القبول الديمقراطي به. نحن نتحدّث هنا عن الدساتير الديمقراطية بشكل خاص، أي التي تثبّت مبادئ الحقوق السياسية والحريات المدنية من ناحية، وإجراءات الحكم التي تضع حدود السلطات والفصل بينها واستقلال القضاء وتُحدّد مدتها زمنيًا.

بعد عام 1989، أُقرّ في بعض دول شرق أوروبا دساتير وضعتها برلمانات أو هيئات انتخبها البرلمان، ودساتير أخرى وضعتها مجالس سيادية من نوع الجمعيات التأسيسية أو المؤتمرات الوطنية. فالحالة الأولى تميز في الأغلب الحالات التي جرى فيها الانتقال من نظام حكم إلى آخر عبر مفاوضات وتسويات متدرّجة، أما حالة المجالس السيادية فتميز الانتقالات الثورية من نظام إلى آخر[11]. فمثلًا جرى الانتقال في بولندا بعد اتفاقات المائدة المستديرة وأُقرَّ الدستور في برلمان بغرفتين. وكذلك جرى إقرار الدستور في هنغاريا عبر تعديلات متدرّجة

(10) المصدر نفسه، ص 132.

(11) المصدر نفسه، ص 139-140.

على الدستور الشيوعي القديم. أما في بلغاريا ورومانيا فأنشئت مجالس تأسيسية وضعت دساتير يصعب تعديلها، فمثلًا في بلغاريا اشتُرط للتعديل أغلبية بثلاثة أرباع أصوات البرلمان في قراءات ثلاث، أو انتخاب مجلس دستوري يقوم بوضع دستور جديد[12].

أولًا: التعديلات الدستورية

كان البيان الخامس (سبق أن اعتبرناه إعلانًا دستوريًا أوّلَ قبل التعديلات التي سمّيت إعلانًا دستوريًا) الذي أصدره المجلس العسكري في 13 شباط/ فبراير 2011، قد عطّل العمل بدستور 1971، ومعه انتقلت السلطات الدستورية إلى المجلس العسكري؛ فمارس السلطتين التنفيذية والتشريعية معًا، وصار صاحب الحق في تأليف الحكومة وإقالتها، وصاحب الحق في إصدار قرارات لها قوة القانون، تلغي قوانين قائمة أو تعدّلها، أو تنشئ غيرها. وسعى المجلس العسكري إلى إقرار التعديلات الدستورية لتكون بمنزلة إعلان دستوري يحكم المرحلة الانتقالية وينظّم الاستحقاقات السياسية التالية.

تتعلّق التعديلات بشروط ترشح رئيس الجمهورية ومدة الرئاسة وضمانات العملية الانتخابية وقواعد إعداد دستور جديد، فيما لم تتطرّق للمواد المتعلقة بالصلاحيات الممنوحة للرئيس (نحو 36 مادة). وشكّلت التعديلات الدستورية التي طرحت للاستفتاء دستورًا موقتًا (إعلانًا دستوريًا) يحكم المرحلة الانتقالية الموقتة، وينظّم عملية الانتخابات البرلمانية والرئاسية لحين إعداد دستور جديد. لكن هذه التعديلات حسمت الأمر الأساسي المتعلق بالدستور الجديد، وبالتالي حسمت طبيعته أيضًا عندما قرّرت التعديلات أن يصاغ الدستور بعد انتخابات مجلس الشعب، وألا يجري التوافق عليه قبلها.

أُلّفت لجنة تعديل الدستور في وزارة العدل، حيث لم يكن قد أنشئ للمجلس الأعلى للقوات المسلحة أجهزة خاصة به[13]. وتضمّن القرار تحديد

(12) المصدر نفسه، ص 161.

(13) نورد هنا رواية طارق البشري لعملية تأليف اللجنة، لا ما تناثر في الصحف، لأنه وثّق الأمر وكتبه بنفسه، ووفر على الناس عناء المضاربات والتخمينات.

مهمة اللجنة بدراسة إلغاء المادة 179 من الدستور المعدلة في عام 2007 الخاصة بإجازة إصدار قوانين ضد الحريات لمقاومة الإرهاب، ودراسة تعديل المواد 76، 77، 88، 93، 189 من الدستور. وفي حين كانت المادتان الأوليتان خاصتين بإجراءات انتخاب رئيس الجمهورية وبمدة توليه السلطة، كانت الثالثة منها تتعلق بمدى الإشراف القضائي على الانتخابات، والرابعة بالطعون في عضوية مجلس الشعب. أما الأخيرة فبإجراءات تعديل الدستور. ومجموعها ست مواد. ونص القرار أيضًا على إمكان تعديل ما يتصل بهذه المواد ما «ترى اللجنة ضرورة تعديلها لضمان ديمقراطية ونزاهة انتخابات رئيس الجمهورية ومجلسي الشعب والشورى»، وكذلك تقوم اللجنة بتعديل القوانين المتعلقة بمواد الدستور المعدلة[14]. والنص الثاني، بحسب رئيس اللجنة، أكثر أهمية بما لا يقاس، وهو الذي أدخلته اللجنة على دستور 1971 برقم 189 مكرر. وعدلت المادة 189 ذاتها من حيث إجراءات تعديل الدستور ومدد هذه الإجراءات، ثم أضافت ما يَعدّه رئيسها أخطر نص في شأن الوضع الدستوري كلّه ونظام الحكم كله؛ إذ نصت على أن المنتخبين من مجلسي الشعب والشورى في أوّل تشكيل لكل منهما، يجتمعون لانتخاب جمعية تأسيسية تضع دستورًا جديدًا، وحددت المُدد الخاصة بتشكيل هذه الجمعية التأسيسية ستة شهور، وستة شهور أخرى لوضع الدستور، والاستفتاء بعد ذلك خلال خمسة عشر يومًا[15].

كتب رئيس اللجنة أن الخلاف ليس في شأن وجوب إعداد دستور جديد، لكنه كان في الحقيقة في شأن طريقة إعداد هذا الدستور، فهل تعدّه لجنة يؤلفها المجلس العسكري بالتعيين وباختيار بعض النخب الظاهرة على الحياة السياسية الإعلامية، أم تعدّه لجنة من الشعب مباشرة، أم تعده لجنة مختارة من هيئة نيابية منتخبة من الشعب[16]. لكنه لم يلتفت إلى احتمال ثالث، وهو اختيار الجمعية الدستورية من هيئات تمثل القوى التي نظمت الثورة بالتشاور مع القوى السياسية الرئيسة، أي تشكيل مؤتمر وطني، أو جمعية تأسيسية تعرض نتائج عملها للاستفتاء الشعبي.

(14) طارق البشري، من أوراق ثورة 25 يناير (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 43.
(15) المصدر نفسه، ص 44.
(16) المصدر نفسه، ص 46.

يرى رئيس اللجنة أن الاتجاه الذي كان يطالب بالدستور أولًا افتقد المنطق، وجاء ذلك لا عن عدم معرفة، بقدر ما جاء بسبب التخوف من الديمقراطية (ويقصد الانتخابات)؛ لأنه ليس لديه (هذا الاتجاه) تأييد شعبي ويخشى أصحابه الرجوع إلى الشعب مثل الليبراليين القدامى المسمين «الأحرار الدستوريين» في السياسة المصرية وموقفهم ضد حزب الوفد بين عامي 1922 و1952[17]، الذين سُمّوا ليبراليين، لكنهم في الحقيقة لم يكونوا كذلك. وهذا كلام يصح على بعض مؤيدي الدستور أولًا في مرحلتنا. ففي رأينا أوضحت مجريات المرحلة الانتقالية أن الليبراليين في الحالة التي ندرسها ليسوا ديمقراطيين، والديمقراطيون ليسوا بالضرورة ليبراليين. ولم يكن من الصعب تشخيص هذه الظاهرة عربيًا قبل الثورات، لكن خلال الحوادث الأخيرة منذ عام 2011، تبيّن أن الليبراليين ليسوا حتى ليبراليين. فتسمية الليبرالي تطلق على كل غير متدين مؤيد لنظام السوق، حتى لو كان مؤيدًا للاستبداد وغيرَ مستعد لمعارضة الدوس على الحريات المدنية وحقوق الإنسان. الخوف من مبادئ الديمقراطية (الحريات المدنية والحقوق السياسية، استقلال القضاء، إجراءات تبادل السلطة سلميًا... وغيرها) يصح أيضًا على كثر ممن يؤيدون الانتخابات أولًا، ومنهم بقايا الحزب الوطني، والأحزاب السلفية وبعض تيارات الإخوان. ومن الناحية الأخرى، فإن من حق الديمقراطي أن يخشى الانتخابات إذا كانت خسارتها ستعني وضع دستور غير ديمقراطي. ولن يخشى الديمقراطي الخسارة في الانتخابات إذا عرف أن هذه الخسارة لن تكون النهاية.

أضافت لجنة تعديل الدستور إلى البنود التي نص قرار المجلس على تعديلها عشر مواد، منها مادتا الطوارئ والدستور الجديد، والمادة 75 من الدستور المحددة للشروط التي يتعين توافرها لانتخاب رئيس الجمهورية، فأضافت اللجنة إلى هذه الشروط شرط ألا يكون المنتخب قد حمل هو أو أي من والديه جنسية أجنبية، وألا يكون متزوجًا من أجنبية، وكان النص السابق يكتفي في هذا الشأن بأن يكون المنتخب مصريًا من أبوين مصريين، بمعنى أنّه كان يمكن أن يجيز لمزدوج الجنسية أن يرئس مصر، و«كانت المحكمة الإدارية

(17) المصدر نفسه، ص 46.

العليا قد قضت من قبل بعدم جواز أن ينتخب في المجلس النيابي من يحمل جنسية أجنبية مع جنسيته المصرية، وذلك منعًا من ازدواج الولاء. ورأت اللجنة أن منصب رئيس الجمهورية الأكثر خطورة يتعين أن يشترط فيه هذا الشرط؛ شرط منع ازدواج الولاء فيمن يتولوه»[18].

أما المادة 75 فحددت الشروط الي يجب توافرها في مرشح الرئاسة. ويشترط التعديل أن يكون المرشح لرئاسة الجمهورية مصري الجنسية وكذلك والده ووالدته وزوجته. ويمنع أصحاب الجنسية المزدوجة من حق الترشح لهذا المنصب، فيما كان النص القديم يجيز ذلك لأصحاب الجنسية المزدوجة والمتزوجين من أجنبية.

حدّدت المادة 76 ثلاث طرائق للترشح لمنصب الرئيس: إما أن يحصل المرشح على تزكية 30 عضوًا في مجلس الشعب، أو أن يجمع 30 ألف توقيع من 15 محافظة على مستوى الجمهورية، أو يكون عضوًا في حزب له مقعد واحد في مجلس الشعب أو الشورى على الأقل، في حين قصرت المادة 77 مدة الرئاسة على أربعة أعوام يمكن للرئيس الترشح للانتخاب في دورة ثانية إضافية فحسب. أما في النص القديم فكانت مدة الرئاسة ستة أعوام وغير مقيدة بعدد الدورات. ونصت المادة 88 على الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات، بداية من إعداد الجداول وحتى إعلان النتيجة.

نصت المادة 93 على أن الفصل في صحة عضوية البرلمان هو من اختصاص المحكمة الدستورية العليا، وبذلك تكون هذه السلطة التي منحها النص القديم لمجلس الشعب قد انتقلت إلى القضاء. كما نصت المادة 139 على وجوب تعيين نائب لرئيس الجمهورية. وأكدت المادة 148 عدم جواز تجديد حال الطوارئ أكثر من ستة شهور إلا باستفتاء شعبي عام.

صحيح أن اللجنة استجابت بهذه التعديلات لمطالب شعبية سبقت الثورة، ومنها تحديد مدة الرئاسة، والإلزام الدستوري بتعيين نائب لرئيس الجمهورية، وإقرار العضوية في البرلمان من المحكمة، لا البرلمان ذاته، وهو المطلب الذي

---

(18) المصدر نفسه، ص 47.

جاء بسبب تكرار عمليات التزوير الواسعة للانتخابات في عهد مبارك، والإشراف القضائي على العملية الانتخابية. وكانت هذه مطالب شعبية وحزبية وأجندة صراع حقيقية بين نظام مبارك والقوى السياسية المصرية المعارضة، وكذلك منظمات حقوق الإنسان والجمعيات الحقوقية.

حددت المادة 189 طريقة إعداد دستور جديد للبلاد، تلزم البرلمان المنتخب بتكوين جمعية تأسيسية تضع دستورًا جديدًا. وثار جدل في شأن المادة 189 مكرر، فعلى الرغم من أنها تلزم البرلمان التالي الاجتماع من أجل تكوين جمعية تأسيسية، فإنها نصت في الوقت نفسه على ضرورة التزام القواعد التي تنظم عملية تعديل الدستور المحددة في المادة 189، التي تؤكد ضرورة توافر 50 في المئة من أعضاء البرلمان لطلب التعديل: يجتمع الأعضاء غير المعينين (أي المنتخبين) لأول مجلسي شعب وشورى تاليين لإعلان نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور، ولاختيار الجمعية التأسيسية المنوط بها إعداد مشروع الدستور الجديد خلال ستة شهور من انتخابهم، وذلك كله وفقًا لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة 189. وتنص المادة أيضًا على أن لرئيس الجمهورية الحق بطلب إصدار دستور جديد بعد موافقة مجلس الوزراء، وكذلك يحق مثل ذلك لنصف أعضاء مجلسي الشعب والشورى. وتتولّى جمعية تأسيسية من مئة عضو تنتخبهم أغلبية أعضاء المجلسين من غير المعينين في اجتماع مشترك، إعداد مشروع الدستور في موعد أقصاه ستة شهور من تاريخ تكوينها. ويعرض رئيس الجمهورية المشروع خلال خمسة عشر يومًا من إعداده على الشعب لاستفتائه عليه، ويُعمَل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء.

دافع فقهاء الدستور عن المادة 75 التي لاقت معارضة لكونها تركّز على ما يعرف بـ «نقاء الجنسية» لرئيس مصر، حيث اشترط التعديل ألا يحمل المرشح للرئاسة أي جنسية أخرى غير الجنسية المصرية، وألا يكون مقترنًا بغير مصرية. فقال أحد الأعضاء المشاركين إن اللجنة استهدفت «تحصين المنصب» نظرًا إلى محورية الدور الذي تقوم به مصر. ودافع المستشار البشري أيضًا عن التعديل بقوله إن مسألة ازدواج الجنسية صادر بها أحكام من المحكمة الإدارية العليا بالنسبة إلى أعضاء في البرلمان، مع العلم أن منصب رئيس الجمهورية أهم، كما أن قانون

السلك الدبلوماسي والعسكري يمنع زواج أي عضو فيهما من أجنبية، والأولى أن ينطبق ذلك على رئيس الجمهورية[19].

أما المواد الأخرى المضافة من اللجنة خارج قرار تأليفها، فتنزع من رئيس الجمهورية صلاحيات ينفرد بها بتخويل من دستور 1971، من شأنها أن تؤدي إلى الحكم الفردي الاستبدادي، وذلك بإنهاء فكرة قام عليها دستور 1971 بأن يكون الرئيس حَكَمًا بين السلطات. وعملت اللجنة على خفض هذ الدور حيث يصبح منصب الرئيس سلطة من السلطات المتشاركة والمتوازنة، التي تحدُّ كل واحدة منها الأخريات، وتحدَّدُ بها. فالمادة 73 كانت تمنح رئيس الجمهورية وظيفة السهر على تأكيد سيادة الشعب واحترام القانون وسيادته الوحدة الوطنية وحمايتها. وعدّلت اللجنة ذلك حيث تمارس هذه الوظيفة في حدود الدستور والقانون وعلى الوجه المبيّن بهما[20]. لم تصدر هذه الإضافات المتعلقة بتقييد سلطات رئيس الجمهورية في الإعلان الدستوري، ولم يستفتَ الشعب عليها. واعتبر البشري أن الدستور الجديد الذي سيصنعه الشعب من أوّله إلى آخره «هو الأهم، وهو ما سيتحقق به واحد من أهم أهداف الثورة»[21].

في النهاية عدّل المجلس الأعلى للقوات المسلحة موقفه بتقرير إلغاء دستور 1971، وإصدار إعلان دستوري يحكم المرحلة الانتقالية باختيار 55 مادة من الدستور القديم. فأضيفت إلى التعديلات الدستورية بنود متعلقة بالحقوق الشعبية والضمانات الشعبية العامة، والأحكام المتعلقة باستقلال القضاء والمؤسسات التي وردت في دستور 1971، واختصاصات المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وطريقة نقلها إلى السلطة التشريعية المنتخبة. واكتسبت اختصاصات المجلس العسكري شرعيتها من هذا الإعلان، وتنتقل إلى المؤسسات المدنية المنتخبة بموجبه[22].

---

(19) عن جدالات التعديل الدستوري في آذار/ مارس 2011، انظر: «التعديلات الدستورية بمصر بين المؤيدين والرافضين والمتحفظين،» (الفجر نيوز، 17/ 3/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.turess.com/alfajrnews/46443>.

(20) البشري، ص 47-48.

(21) المصدر نفسه، ص 48-49.

(22) المصدر نفسه، ص 52.

أصدر المجلس الأعلى إذًا إعلانًا دستوريًا يتجاوز التعديلات المقرة في الاستفتاء. ويفسّر طارق البشري هذه الخطوة في «أن المجلس الأعلى لاحظ أن دستور 1971 كان سينقل السلطة منه إلى المجلس النيابي فور انتخابه أو قبل انتخابه؛ لأنه وفقًا لأحكام هذا الدستور فإن رئيس الجمهورية إذا خلا منصبه أو عجز عجزًا دائمًا عن العمل - يتولى الرئاسة مؤقتًا رئيس مجلس الشعب، فإذا كان المجلس منحلًا حل محله رئيس المحكمة الدستورية - (المادة 84). لذلك قرر إعداد إعلان دستوري، وهذا القرار يرد بفقه الثورة حسبما سبقت الإشارة اعتمادًا على الأمر الواقع الذي أسفرت عنه عملية نقل السلطة السياسية فعلًا»[23].

عمليًا، بدأ رسم المسار الانتقالي في مصر في 19 آذار/ مارس 2011 حين اقترع المصريون أول مرة منذ عقود في انتخابات حرة ونزيهة، وفي أول استحقاق سياسي بعد ثورة 25 يناير للاستفتاء على التعديلات الدستورية.

طالبت القوى السياسية التي رأت في لجنة التعديل الدستوري تحالفًا بين القوات المسلحة وجماعة الإخوان المسلمين بفترة انتقالية طويلة إلى حين تأسيس أحزاب وائتلافات سياسية قادرة على المنافسة، وأن يتولى الحكم في هذه المرحلة الانتقالية مجلس رئاسي مدني - عسكري يجري التوافق على أعضائه، وأن يوضع دستور جديد، لذلك دعوا إلى رفض التعديلات الدستورية[24]، وساد خلافٌ في شأن وجوب انتخاب الجمعية التأسيسية أو تعيين المجلس العسكري أعضاءها. ولم تتمكن القوى السياسية التي عارضت التعديلات من أن تقنع الجمهور بأن البديل للتعديلات الدستورية، ليس مجرد «لا» للتعديلات، بل وضع دستور جديد، أي إن الخيارات ليست بين «نعم» للتعديلات الدستورية، و«لا» لهذه التعديلات، بل بين «نعم» لتعديلات على دستور 1971 كخيار، و«نعم» لدستور جديد كخيار آخر.

على الرغم ممّا شاب عملية التصويت من ارتباك، عرفت مصر إقبالًا غير

(23) المصدر نفسه، ص 51.

(24) محمد طه عليوة، «مصر على أعتاب الجمهورية الثانية: التغيرات الدستورية قبل ثورة 25 يناير وبعدها،» في: جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر: بين 25 يناير و30 يونيو (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 48.

مسبوق على أول عملية اقتراع بعد الثورة، شارك فيها 18 مليون مواطن، أي نحو 41.4 في المئة من قاعدة الناخبين. وبلغت الموافقة على التعديلات 77 في المئة، وكان الإقبال الواسع مؤشرًا إلى رغبة شعبية في دفع الأمور إلى الأمام.

صوّت المصريون أول مرة ببطاقات الرقم القومي بدلًا من البطاقات الانتخابية التي كانت تستخدم في الماضي كوسيلة من وسائل التزوير في عهد مبارك. وكانت تلك خطوة إجرائية لضمان نزاهة الانتخابات. واقتصر دور وزارة الداخلية في هذا الاستفتاء على تأمين عملية الاقتراع، فيما انفرد القضاء وحده، أول مرة، بتأليف اللجان المشرفة على مراحله كلها. وصدرت تحذيرات من مصادر عسكرية ضد تنفيذ أي مسيرات أو تجمعات أو اعتصامات في يوم الاستفتاء، مع تأكيد معاقبة كل من يحاول التعرض أو تعويق عملية الاستفتاء بتطبيق أحكام قانون البلطجة.

على الرغم من القبول الشعبي الواسع لعملية الاقتراع على التعديلات التي بدت في عمومها غير متعلقة بمحتوى الاستفتاء ومواده، بل بالفرح بأول عملية انتخابية حرة بعد الثورة، وبتأييد الناس لمسار انتخابي يبعدهم عن عهد مبارك، أنتجت التعديلات الدستورية حالة انقسام واستقطاب حادَّين في المجتمع السياسي المصري بين مؤيد لها كإجراء موقت لإدارة المرحلة الانتقالية، ومعارضٍ لها يرى فيها التفافًا على مبادئ الثورة.

قبل الاقتراع بقليل، تصاعدت أصوات تطالب بالتأجيل، أو الإلغاء واستبدال الاستفتاء بإعلان مبادئ دستورية أساسية والدعوة إلى انتخاب هيئة تأسيسية لصوغ دستور جديد يستند إلى شرعية الثورة[25]. كان الاستفتاء بمنزلة خطوة أولى على طريق تضم مجموعة استحقاقات سياسية متوقعة خلال المرحلة الانتقالية، منها الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية، على الرغم من تباين الآراء تجاه أيهما يجب أن يعقد أولًا، وعلى الرغم من تباين الآراء في شأن فكرة هل يجب صوغ الدستور قبل الانتخابات أم بعدها.

---

(25) بدأ الجدل في شأن ما يعرف بالمبادئ فوق الدستورية مع طرح للبرادعي. انظر: ابتسام تعلب، «البرادعي: وثيقة المبادئ فوق الدستورية «مكملة لاستفتاء 19 مارس»،» المصري اليوم، 26/ 7/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/145864>.

ساد إجماع حتى في صفوف الخبراء الدستوريين الذين شاركوا في لجنة التعديلات الدستورية على أن الدستور الحالي يجب تغييره، لا تعديله، لأنه عبّر عن المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي قبل ثورة 25 يناير، إلا أن هؤلاء أقروا أن إعداد دستور جديد يتطلب تأليف لجنة تأسيسية من برلمان منتخب، لا من المجلس العسكري، ولن ينتهي عملها قبل عام. كما أن إعداد دستور جديد من شأنه أن يفتح بابًا لن يقفل للجدل في شأن بعض «المواد الحساسة»، منها المادة الثانية في الدستور التي تقر أن الإسلام دين الدولة، وأن اللغة العربية لغتها الرسمية، والشريعة الإسلامية ومبادئ الشريعة مصدر رئيس للتشريع. وبشكل عام دعمت القوى ذات التوجه الإسلامي كلها صوغ الدستور بعد الانتخابات في مجلس منتخب.

ثانيًا: رافضو التعديلات الدستورية

أثارت التعديلات اعتراضات فقهاء دستوريين وجمعيات ومؤسسات والائتلافات الشبابية، إضافة إلى الأحزاب السياسية، منها التجمع والناصري، فيما لم يحسم الوفد أمره حتى ليلة الاستفتاء. واعتبرت شخصيات مثل محمد البرادعي طرح بضع مواد للاستفتاء واستمرار العمل بـ «دستور مبارك» «إهانة للثورة». وأطلقت جماعة 6 أبريل حملة «اعرف حقك» لتوعية المواطنين بحقهم في التعديلات الدستورية، وعقدت مؤتمرات شعبية لمناقشة سلبيات التعديلات وإيجابياتها.

لم تكن جملة الاعتراضات على ما شملته التعديلات من مواد، بقدر ما كانت على ما لم يعدّل وسيستمر العمل به، خصوصًا صلاحيات رئيس الجمهورية التي عكست تخوفًا مشروعًا من إعادة إنتاج النظام الاستبدادي عبر الإبقاء على سلطات الرئيس في دستور 1971. ويمكن تلخيص حجج الاتجاه المعارض للتعديلات بما يأتي:

- سقط الدستور الحالي مع سقوط النظام، وعُطّل قانونيًا بفعل قرار المجلس العسكري، فيكف يمكن تعديل دستور معطل؟

- لا تمس التعديلات الصلاحيات المطلقة التي يتمتع بها الرئيس، ما يثير مخاوف من أن الرئيس (في حال حدوث انتخابات رئاسية قبل الانتخابات

البرلمانية) سيعيد الوضع الاستبدادي السابق، ومعناه أن رئيسًا يحكم بمفرده من دون برلمان ويتمتع بصلاحيات هائلة.

- سيكون بوسع رئيس الجمهورية الذي ستفرزه الانتخابات الرئاسية التالية، التي يتعين إجراؤها حتمًا قبل نهاية المرحلة الانتقالية، أن يؤثر تأثيرًا مباشرًا في عمل اللجنة التأسيسية، خصوصًا في ما يتعلق بالمواد المتعلقة بصلاحياته وفترة ولايته.

- إن الفترة المخصصة لمناقشة التعديلات من جانب الرأي العام، ومدتها خمسة عشر يومًا فقط تسبق الاستفتاء، لا تكفي لضمان مشاركة شعبية واسعة في هذه المناقشة.

- إن أحدًا لا يضمن نتائج الانتخابات البرلمانية التالية، وبالتالي ربما لا تتوافر نسبة الـ 50 في المئة الملزمة لتعديل الدستور، وبالتالي ربما لا يعدّل الدستور. صحيح أن التعديلات المقترحة لم تستبعد فكرة وضع دستور جديد، بل ألزمت مؤسسات الدولة ضرورة الانتهاء من صوغ هذا الدستور خلال فترة زمنية لا تتجاوز ثمانية عشر شهرًا من الآن، غير أن الدستور الجديد لن يصاغ ويصبح نافذ المفعول إلا بعد إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية على أساس الدستور القديم.

- يتضح من نص المادتين 189 و189 مكرر ما يأتي: يتعين إجراء انتخابات برلمانية لمجلسي الشعب والشورى قبل البدء في أي إجراءات تستهدف صوغ دستور جديد، وأن هذه الانتخابات ستجرى وفقًا لأحكام دستور مجمّد يشترط أن يكون نصف الأعضاء المنتخبين من العمال والفلاحين، ويخصص للمرأة حصة كبيرة من مقاعد مجلس الشعب. وسيتولى الأعضاء المنتخبون في البرلمان المقبل، بمجلسيه، بأنفسهم اختيار الجمعية التأسيسية التي ستُكلَّف وضع الدستور الجديد، والبالغ عددها مئة عضو. ولأن نص المادتين المشار إليهما لم يضع قيودًا على كيفية اختيار أعضاء اللجنة التأسيسية، فليس من المستبعد أن يختاروا جميعًا من الأعضاء المنتخبين في البرلمان ببنيته القديمة.

- التخوف من أن الانتخابات التشريعية المبكرة ستفضي إلى تقاسم جماعة الإخوان المسلمين وفلول الحزب الوطني مقاعد الهيئة التشريعية، حيث لا تمتلك القوى السياسية الأخرى، ولا سيما قوى الثورة، التنظيم الكافي لاجتياز اختبار الانتخابات.

لم يثبت التاريخ صحة هذه التبريرات التي حرّكها التنافس السياسي، ولم تعتمد على تشخيص عقلاني للقصور والإشكاليات. إذ عقدت الانتخابات البرلمانية قبل الانتخابات الرئاسية، ونظمتها قوانين جديدة. وانطلق المعارضون عمومًا من ضرورة وضع دستور جديد فورًا قبل إجراء أي انتخابات، بدلًا من تعديل الدستور القديم، وإجراء انتخابات بموجبه. وهذا اعتراض مفهوم ومشروع، ويمكن شرحه، أما باقي التبريرات الواهية، فحالت دون التركيز على هذه النقطة، ومسّت صدقيتها. ولا شك في أن أغلبية القوى الديمقراطية المعترضة دُفعت إلى الاعتراض أيضًا خشية ألا تصل إلى البرلمان الأول بعد الثورة أغلبية ديمقراطية التوجهات من الناحيتين الفكرية والسياسية. ومن هنا ضرورة الاتفاق على المبادئ الديمقراطية التي على أساسها اجتمع الثوار كمبادئ لأي دستور مقبل. كان هذا هو الاعتراض المنطقي الوحيد، لكن القوى الثورية لم تكن موحدة، ولم تنتزع المبادرة لعقد مؤتمر وطني وجمعية تأسيسة لوضع دستور جديد.

قال المعترضون عمومًا بضرورة أن يشرع المجلس الأعلى للقوات المسلحة باتخاذ الإجراءات اللازمة لانتخاب لجنة تأسيسية لوضع الدستور الجديد. وتتضمّن جهات قانونية وقضائية وسياسيين ومفكرين، وأن تمنح اللجنة فترة كافية لصوغ الدستور، ثم ينشر على الرأي العام لإبداء الرأي فيه ومناقشته قبل عرضه على الاستفتاء، وأن تستعين اللجنة بما ورد في دساتير الأعوام 1923، 1954، 1971 وتأخذ منها ما يتلاءم مع العهد الجديد، مع ما تراه من تعديلات وإضافات. وتضمنت هذه الاقتراحات خطة واضحة على الأقل:

- إصدار إعلان دستوري يتضمن المواد الأساسية لإدارة شؤون البلاد لحين وضع دستور جديد.

- تأليف مجلس رئاسي من مدنيَين اثنين وعسكري لإدارة شؤون البلاد خلال فترة انتقالية، مدتها ستة شهور في الأكثر، يكون من صلاحياته إصدار مراسيم بقوانين، منها مرسومٌ ينظم إنشاء الأحزاب السياسية.

- تأليف لجنة من المفكرين وأساتذة القانون لإعداد مشروع دستور جديد خلال شهر في الأكثر.

- يطرح مشروع الدستور في الصياغة المقترحة من اللجنة للنقاش الشعبي العام ومن القوى السياسية كلها في خلال 15 يومًا[26].

- يُجرى الاستفتاء على الدستور الجديد خلال 15 يومًا من انتهاء اللجنة من صوغه نهائيًا.

- إجراء انتخابات مجلس الشعب في خلال شهرين (اقتُرِح منح مجلس الشورى اختصاصات تشريعية كاملة على غرار المجلس الثاني في برلمانات الدول المتقدمة، أو إلغاؤه تمامًا).

- إجراء انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه في خلال شهر من انتخابات مجلس الشعب.

ثالثًا: مؤيدو التعديلات

شملت القوى المؤيدة لإقرار التعديلات عددًا من الشخصيات القانونية وقوى سياسية، أبرزها جماعة الإخوان المسلمين التي أعلنت صراحة أنها ستصوت بـ «نعم». وحولت الجماعة الاستفتاء عمليًا إلى اختبار قوتها هي، وكأن من يصوت بـ «نعم» يتفق على الأقل معها إن لم يكن يؤيدها. ولم يكن هذا صحيحًا بالطبع. لكن الاستفتاء منح الجماعة فرصة للظهور بمظهر قوة سياسية إيجابية راغبة في الاستقرار في مرحلة بدأ يظهر فيها بوادر قلق الناس من استمرار حالة عدم اليقين أو الفوضى.

على الرغم من أنه في الحالين (الموافقة أو الرفض) كان المجلس العسكري في صدد إصدار إعلان دستوري يحدد فيه آليات إدارة الفترة الانتقالية، حثّ المجلس العسكري المصريين صراحة على التصويت بـ «نعم». فالأوضاع، بحسب أحد أعضائه، لا تساعد في إعداد دستور جديد «لأن القوات المسلحة لديها مهمات أخرى»، ولأن الموافقة من شأنها أن تتيح انتقالًا ديمقراطيًا للسلطة، تؤدي بالتالي إلى إلغاء الدستور القديم وإعداد دستور جديد[27]. وهذا ما حصل

(26) «الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية في مصر،» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة 18 آذار/مارس 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.dohainstitute.org/release/003466b6-5305-49fb-bac1-e992779b0d86>.

(27) «عضو بالمجلس العسكري يحذر من «ديكتاتور جديد» إذا انتخب الرئيس أولًا: دعا =

بالفعل، ولم تكذب القوات المسلحة في ما ادعته حينذاك. لكن بعد بدء عملية الانتقال إلى الديمقراطية بالانتخابات، انقلبت القوات المسلحة على الانتخابات بتحالفها مع قوى مؤيدة لثورة يناير وقوى النظام القديم. وأخفق الانتقال.

حاجّ المؤيدون عمومًا بما يأتي:

- النصوص المعدلة هي بمنزلة إعلان دستوري موقت لإدارة المرحلة الانتقالية، وبالتالي لا بد من التصويت بالموافقة على التعديلات باعتبارها وثيقة دستورية مستقلة، لا باعتبارها جزءًا من دستور معطل، هدفها تنظيم انتقال السلطة.

- تحديد مدة الرئاسة هو عمليًا تحديد لصلاحيات الرئيس.

- تنص الفقرة المضافة إلى المادة 189 على إجراءات إعداد دستور جديد، في حين تلزم المادة 189 مكرر المؤسستين الرئاسية والبرلمانية إصدار دستور جديد.

- لا تسمح الأوضاع الحالية بالعمل على صوغ دستور جديد لأن المشكلة ليست في صوغه، أو كتابة دستور، وإنما في تحقيق إجماع وطني على بنوده[28]، ولا سيما في ما يتعلق بمصير المادة الثانية الخاصة بأن الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيس للتشريع[29]، أو نسبة الخمسين في المئة من عمال وفلاحين، أو

= إلى التصويت بـ «نعم» على الاستفتاء،» (العربية نت، 22/ 3/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/03/14/141511.html>.

(28) المصدر نفسه.

(29) أُضيف في دستور 1971 على النص التقليدي في الدساتير «أن الإسلام دين الدولة» أن تكون الشريعة الإسلامية مصدرًا رئيسًا للتشريع. وفي 22 أيار/ مايو 1982 عُدّلت المادة الثانية من الدستور بجعل الشريعة هي المصدر الرئيس للتشريع. «وجرى مع هذا التعديل في سلة واحدة تعديل آخر للمادة 77 من الدستور بإطلاق مدد ولاية الجمهورية دون حد أقصى. وهكذا صوّت المصريون وقتئذ بالموافقة (أو أعلنت موافقتهم) على أن تكون الشريعة المصدر الرئيس للتشريع، مثلما صوّتوا بالموافقة (أو أعلنت موافقتهم) على أن يكون رئيسهم رئيسًا إلى الأبد». ويضيف فرحات أنه من المستقر عليه بين الباحثين التسليم بأن المحكمة الدستورية العليا حالت دون أن تقود هذه المادة إلى تحويل مصر إلى دولة دينية. محمد نور فرحات وعمر فرحات، التاريخ الدستوري المصري: قراءة من منظور ثورة يناير 2011 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011)، ص 79.

يمكن مراجعة تاريخ الصراع بين القوى الإسلامية والقوى العلمانية في المجتمع المصري، وكذلك بين القوى الإسلامية الإصلاحية والمتزمتة، كصراعٍ على تفسير هذه البنود، فماذا يعني الإسلام =

شكل النظام السياسي: رئاسي أم برلماني؟

- لا بد من أن تُعدَّ الدستور الجديد هيئةٌ منتخبة، لا هيئة مختارة من المجلس الرئاسي الذي لا يعرف من يختاره ومن هم المرشحون لعضويته.

دفعت جماعة الإخوان المسلمين بقوة باتجاه الموافقة على التعديلات في الاستفتاء، وكان تبريرها الرسمي المضي في تنفيذ باقي الاستحقاقات الأخرى، وفي مقدمها الانتخابات البرلمانية. فمنذ تنحي مبارك والجماعة تدفع بقوة إلى إجراء الانتخابات البرلمانية، لأن الانتخابات البرلمانية بعد الثورة هي فرصتها التاريخية كحركة هي الأكثر تنظيمًا بين قوى الثورة، ولها تجارب في خوض الانتخابات البرلمانية المصرية التي لم تحظ فيها بفرصة التعبير عن قوتها الحقيقية بسبب منعها كحركة سياسية، والتضييق على مرشحيها كأفراد، علاوة على التزوير وممارسات النظام الأخرى. كما كانت الجماعة مدفوعة بهاجس عدم تمديد حكم العسكر للبلاد.

في مقابل حماسة جماعة الإخوان الواضحة للتعديلات وللمضي قدُمًا بإجراء انتخابات مجلس الشعب، برزت مخاوف عبّر عنها أكثر من تيار سياسي، ولا سيما ثوار 25 يناير، من أن الإخوان هم من سيقطفون ثمار الثورة بالسيطرة على الهيئة التشريعية، أو تقاسمها مع «فلول» الحزب الوطني إن جرت الانتخابات البرلمانية وفق الجدول الزمني الذي أقرّته القوات المسلحة (في الأرجح حزيران/ يونيو 2012). وعلى الرغم من سعي الإخوان إلى تبديد مخاوف الآخرين بتأكيدهم أن مبدأهم سيكون «مشاركة لا مغالبة»، وأن الجماعة تعهّدت بألا ترشّح أفرادها إلى

=دين الدولة؟ ثم، ماذا يعني أن الشريعة هي المصدر الرئيس للتشريع؟ على هذا دار النقاش بين هذه القوى. أما الحل الوسط الذي جرى التوصل إليه فكان تنقية القوانين مما يخالف أحكام الشريعة، لا إصدار قوانين مستمدّة من الشريعة. والقوانين المدنية المصرية عمومًا منذ السنهوري لا تتناقض مع الشريعة إلا في حالات قليلة، وذلك بناءً على تقرير لجنة الشؤون الدينية والاجتماعية والأوقاف في 22 نيسان/ أبريل 1985، وترحيب مجلس الشعب بهذا التقرير في 4 أيار/ مايو من العام نفسه، وكانت المحكمة الدستورية قد رفضت في ما بعد طعونًا كثيرة قُدّمت إليها في شأن عدم دستورية نصوص تشريعية صدرت قبل تعديل المادة الثانية من الدستور في عام 1980. واعتبرت التعديل غير سارٍ بأثر رجعي، أي إنها رفضت تغيير البنية القانونية التشريعية كلها بناءً على هذا تعديل البند الثاني من الدستور. انظر: عليوة، ص 68-69.

أكثر من ثلث المقاعد (من أصل 510، وتراجعت لاحقًا عن هذا التعهد)[30]، وأنها لن ترشح أحدًا في الانتخابات الرئاسية (تراجعت عن هذا التعهد أيضًا)، بل أعلن عضو مكتب الإرشاد عصام العريان استعداد الجماعة خوض الانتخابات «بقائمة وطنية موحدة»، يشارك فيها شباب الثورة ومن يرغب من القوى السياسية.

خاض الإخوان معركة الاستفتاء على أساس هوياتي يركز على الهوية الإسلامية، في حملة تحريضية ضد المعارضين للتعديلات، باعتبارهم مسيحيين وعلمانيين، وآخرين من الراغبين في تعديل البند الثاني.

كان المجلس العسكري، في أي من الحالين: رفض التعديلات المستفتى عليها أو الموافقة عليها، في صدد إصدار إعلان دستوري يحدد فيه آليات إدارة الفترة الانتقالية.

تضمن الإعلان الدستوري، كما بيّنا، إضافات لم ترد ضمن المواد التي عُرضت للاستفتاء العام في 19 آذار/ مارس 2011. وبالتالي، فإن الإعلان الدستوري في 30 آذار/ مارس 2011 كشف عن رغبة الجيش الخاصة به في ما يتعلق بإجراء الانتخابات التشريعية وطبيعة الأحزاب السياسية التي سيسمح لها بالمشاركة، إلى درجة تسمح له باتخاذ التدابير القانونية لضمان تحقيق رغبات الجيش[31].

كان الإعلان الدستوري فرصة لتقوية دور الجيش في الحياة السياسية واستقلاليته من المؤسسات المدنية. وأعرب ضباط في الجيش عن رغبتهم المبكرة في رؤية مادة في الدستور التالي تضمن الاستقلالية المالية والإدارية للقوات المسلحة من رئاسة الجمهورية والبرلمان، على أساس رؤية الجيش بأن «انتماءهم للشعب»، لا لحكومة بذاتها. وفي 26 أيار/ مايو 2011 دعا اللواء ممدوح شاهين

---

(30) عدلت جماعة الإخوان المسلمين عن هذا التوجه وقررت عند إعلان تأسيس حزب الحرية والعدالة أنها سترشح إلى ما بين 45 و50 في المئة من المقاعد، انظر: «صحف أجنبية: مشاركة الإخوان بـ 50٪ دليل على ثقة الإسلاميين،» المصري اليوم، 2/ 5/ 2011.

(31) Holger Albrecht and Dina Bishara, «Back on Horseback: The Military and Political Transformation in Egypt,» *Middle East Law and Governance*, vol. 3, nos. 1-2 (2011), p. 19, Retreived from the Web: <http://dx.doi.org/10.1163/187633711X591396>.

(مساعد وزير الدفاع للشؤون الدستورية والقانونية) إلى ترتيب «وضع خاص للقوات المسلحة في الدستور الجديد، وإعفائها من سلطة رئيس الجمهورية»[32]. ظهر هنا جليًا أن الجيش يضع نفسه فوق السياسة، لكن ليس بمعنى فوق الحزبية فحسب، بل فوق الحكومة والبرلمان. فموضعة الجيش «فوق الحزبية» بالمعنى الديمقراطي يعني أن يكون تحت الحكومة والبرلمان - أي تابعًا للسياسة العامة للحكومة والبرلمان، لا للأحزاب، أما ألا يتبع الحكومة والبرلمان، بل الشعب مباشرة، فهذا يعني أن الجيش هو صاحب السيادة. وهذا يعني فاشية عسكرية، لا شيء آخر. وبرزت هذه النزعة باكرًا متدثّرة بذرائع الاستقلالية والتبعية المباشرة للشعب، ووصلت منتهاها في انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013، الذي جرى تعزيز مبرره ديماغوجيًا بالاستقلالية ذاتها التي مكّنت الجيش من الوقوف على الحياد بين 28 كانون الثاني/ يناير و10 شباط/ فبراير 2011.

في 30 من آذار/ مارس 2011 صدر إعلان دستوري ضم المواد التي جرى عليها الاستفتاء، وزيد إليها عدد كبير من المواد من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بعضها أضيف مباشرة بنصه من دستور 1971، وبعضها الآخر استحدثه المجلس العسكري. هكذا صرنا بهذه الإضافات التي لم يُستفتَ عليها أحد، أمام دستور جديد وضعه المجلس العسكري يختلف عن المستفتى عليه. وانقسمت قوى الثورة بين من رفعوا شعار الدستور أولًا[33]، ووقفوا ضد الإعلان، ومن أرادوا الانتخابات أولًا؛ في حين أن من كانت السلطة الفعلية في أيديهم، وضعوا دون الجميع دستورًا للبلاد في شكل إعلان دستوري، تضمن ثلاثًا وستين مادة، استُفتي الشعب على ثمانٍ منها فقط.

---

(32) المصدر نفسه، ص 20.

(33) بحسب تقدير الباحثة دينا شحاتة كانت هذه بداية الانقسام داخل الحركات الشبابية نفسها، وأن أغلبيتها وقفت إلى جانب فكرة الدستور أولًا بشكل عام. انظر: دينا شحاتة، «حركات الشباب و25 يوليو» في: الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، إشراف وتحرير بهجت قرني (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 152-153. وهذا صحيح، لكنها ترى أن الشباب انقسموا بين إسلاميين من جهة وليبراليين ويساريين من جهة أخرى. وهذا غير صحيح، فقد وقف كثير من الشباب الإسلامي مواقف معارضة لمواقف جماعة الإخوان المسلمين منذ ما قبل هذه المرحلة، لكن بشكل أكثر حدة ووضوحًا من هذه المرحلة وصاعدًا.

بما أن جماعة الإخوان المسلمين كانت في مقدمة المؤيدين للتعديلات التي أقرّتها اللجنة، وبسبب تركيب اللجنة، ساد اعتقاد بوجود اتفاق سياسي بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة وجماعة الإخوان. وهنا بدأ الانقسام والاستقطاب بين ما أصبح يُسمَّى (خطأ في رأيي) القوى المدنية والقوى الإسلامية. وبانت ملامحه الحادة في الجدل الذي ثار عقب الاستفتاء وخلاله، وطاولت الاتهامات اللجنة الدستورية بأن الإخوان هيمنوا عليها، حيث ضمت أحد قادة الجماعة، المحامي صبحي صالح، كما أن رئيسها المستشار البشري عرف عنه قربه من التيار الإسلامي.

حشدت القوى المدنية أنصارها لمعارضة هذه التعديلات، وبقيت تعارض كل ما اعتبرته ناجمًا عنها، واتهمت المجلس الأعلى بمحاباة الإسلاميين. وبدلًا من اتخاذ موقف موحد من المجلس الأعلى، أخذ كل فريق يتهم المجلس العسكري بالوقوف مع الفريق الآخر، ما زاد في النهاية من شرعية إدارته الدولة، وأصبح الطرف الذي يُتّهم المجلس العسكري بدعمه مشكلة الطرف سياسي الآخر الرئيسة.

أيّد الإخوان الاستفتاء لأنه يقود إلى انتخابات، فيما عارضه الآخرون لأنه يقود إلى انتخابات! ولم يسأل أي من الطرفين سؤالين مهمين: لماذا يقرر المجلس العسكري لهم كل شيء، ولا تُشارَك القوى الثورية في صنع القرار؟ ماذا عن تحقيق هدف الثورة المتمثل بتغيير النظام القائم؟

كان النقاش العام الذي أثارته التعديلات مهمًا في بداياته، غير أنه سرعان ما اتخذ منحًى حادًا حين تحوّل من نقاش في شأن أي من المراحل السياسية يجب أن تسبق الأخرى إلى اتهامات بالعمالة والتكفير، وتلقّي أموال أميركية من المؤيدين للتعديلات ضد معارضيها؛ واتهامات بالوهابية ومحاولة «أسلمة» الثورة من المعارضين للتعديلات ضد مؤيديها. وبلغ الاستقطاب أشدّه حين صوّرت بعض وسائل الإعلام كأن الإسلاميين (إخوان/ سلفيين/ جماعة إسلامية) هم جماعة «نعم»، بل وصل الأمر إلى حد الترويج أن الإخوان و«فلول» الحزب الوطني كوّنا جبهة واحدة في وجه من قال «لا». هنا بدأ استقطاب غير مفيد للتحول الديمقراطي. وعلى الرغم من إمكان تداركه لو تواصل الحوار الذي بدأ مع الاستفتاء في شأن معنى المبادئ الديمقراطية التي يجب أن تنقسم الأحزاب في ظلها، لا عليها، فإن هذه القضية لم تحسم في تلك المرحلة.

أخذت معالم الشقاق الحاد في الظهور من دون أن ترافقها نيّة تنظيم هذا الاختلاف على نحو تعددي، وفي إطار يجمع كل من فيه إصرار على تغيير النظام القديم، أو حتى تأجيل الانقسام في شأنه إلى حين انتزاع السلطة من هذا النظام.

خلال النقاش في شأن التعديلات والتحشيد للاستفتاء بـ «نعم» أو «لا»، اقتحم السلفيون بقوة المشهد السياسي، ولوحظت طريقة تعاطيهم مع المشهد بعد الثورة وبياناتهم وتصريحاتهم التي أثارت قلقًا واضحًا بين عموم المصريين. كان الاستفتاء أول دخول علني للسلفيين (المنكفئين على ذواتهم والعازفين عن السياسة في عهد مبارك) المشهد السياسي المصري بعد الثورة. بدت نيّاتهم غير واضحة، وإن كان مظهره الواضح استغلالهم فرصة الانفتاح السياسي التي أتاحتها الثورة لهم للعمل على فرض رؤيتهم للإسلام على المجتمع عبر التشريع[34].

(34) نمت الجماعات السلفية بعد انهيار الناصرية، في أثناء وجود الإخوان في السجون المصرية. وفوجئ هؤلاء بقوتهم عند الإفراج عنهم من السجون بعد حرب أكتوبر 1973، وحاولوا اجتذابهم، لكن جزءًا من السلفيين تأثر بالفكر الإخواني القطبي. ومع بدء تبلور السلفيين في بداية السبعينيات نشأت الجمعية الدينية في جامعة الإسكندرية، التي أسسها طلاب من كلية الطب بشكل خاص، ما زال عدد منهم يُعتبر من رموز الدعوة السلفية في مصر، والجماعة الإسلامية في جامعة القاهرة، والجماعة الإسلامية في الصعيد التي تطوّرت بصورة مستقلة عن الجماعتين السابقتين برعاية الشيخ عمر عبد الرحمن. انظر: محمد يسري سلامة، «السلفيون والأقباط في مصر: رؤية في الجذور والإشكاليات والتحديات،» في: **الأقباط في مصر بعد الثورة** (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012)، ص 203-238. الكاتب هو الناطق الرسمي باسم حزب النور السلفي سابقًا). تأثرت الحركة السلفية في بداياتها بفكر جمعية أنصار السنة المحمدية التي أُسست في عام 1926، وتحوّلت إلى جمعية أهلية ضخمة توازي جمعيات سلفية أخرى مثل الجمعية الشرعية. تحلّق شباب ذو اتجاه سلفي حول الداعية الشيخ حامد صديق المنتمي إلى جمعية أنصار السنة، ومنهم طلاب طب في جامعة الإسكندرية: سعيد عبد العظيم وياسر برهامي ومحمد عبد الفتاح إدريس وأحمد فريد. وتأثر سلفيو الإسكندرية بالسلفية الوهابية النجدية. بموازاة هذه الجماعات المنظمة، وفي مقدمها التيار التنظيمي في الإسكندرية، انتشر الدعاة الشعبيون السلفيون، واشتهر منهم محمد حسان ومحمد حسين يعقوب وأبو إسحاق الحويني. وتعد المرحلة بين عامي 1981 و2005 مرحلة تمدّد السلفيين. وبعد عام 2008 جرى تخفيف القبضة الأمنية عن التيار السلفي، وسُمح بظهور فضائيات دينية سلفية. وفُسّرت هذه كخطوات ضدّ الإخوان وضدّ المعارضة المدنية، مثل كفاية والجبهة الوطنية للتغيير والجمعية الوطنية للتغيير و6 أبريل وغير ذلك (سلامة، ص 215). ويرى الباحث يسري سلامة أن بعض المقاربات الأمنية «كانت ترى أن تشجيع السلفيين غير المائلين إلى العنف بالطبع هو أحد أساليب مواجهة التيارات الجهادية، ولذلك لم يصل الأمر قط إلى حد الخنق والاستئصال الكامل إنّما كان الغرض أن يبقى السلفيون دومًا تحت السيطرة والرقابة الأمنية اللصيقة» (سلامة، ص 212) ففي =

في 31 آذار/ مارس 2011 أعلن إبراهيم علي (محامي الجماعات الإسلامية) عودة ثلاثة آلاف فرد من قادة وكوادر الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، ممن كانوا يقيمون في الخارج، بعد رفع أسمائهم من قوائم الممنوعين من السفر. ووفق ما أشارت تقارير صحافية، فإن أغلبية هؤلاء القادة والكوادر العائدين كانت تقيم في أفغانستان والشيشان والبوسنة والهرسك والصومال وكينيا، وبعضها في إيران ولندن[35].

أتى إعلان هذا الخبر في فترة كانت تشهد ما بدا كأنه تسامح وانفتاح من الدولة المصرية تجاه تيار الإسلام السياسي بروافده المختلفة، ما سمح بانتظام الجهاديين السابقين في أحزاب سياسية صغيرة، فضلًا عن انخراط السلفيين في الممارسة السياسية.

بعد أقل من ذلك بأسبوع، في السادس من نيسان/ أبريل 2011، رفعت وزارة الداخلية أسماء عدد من قادة الجماعات الإسلامية وأعضائها، وفي مقدمهم جماعة الإخوان المسلمين، من قوائم الممنوعين من السفر وقوائم ترقب الوصول

= هذه الفترة نشأ المرصد الإسلامي لمقاومة التنصير، الذي أنشأه خالد حربي وآخرون في نهاية عام 2008، وائتلاف دعم المسلمين الجدد على يد حسام أبو البخاري وآخرين (سلامة، ص 217). وشهدت هذه الفترة توترات شديدة بين المسلمين والأقباط على جبهات عدة، ورُمز لهذا بشكل خاص في قضايا مثل: بناء الكنائس، الشكوك بعمليات تنصير، ادعاء المسيحيين باختطاف فتيات مسيحيات وأسلمتهن، وجرى صدام حاد في شأن قضية كاميليا شحاتة زوجة كاهن كنيسة في المنيا جرت أسلمتها على يد شيخ سلفي، ودعم الحركة ضد احتجازها في الدير شيوخ السلفية مثل محمد إسماعيل المقدم ومحمد عبد المقصود وغيرهم (سلامة، ص 219). في هذه المرحلة صدرت فتاوى عدة ضد المسيحيين، ولا سيما ضد بناء الكنائس. ووصل الأمر ببعض شيوخ السلفية إباحة دم الأقباط لأنهم نقضوا العهد وما عادوا أهل ذمة (سلامة، ص 220). تميّزت المرحلة بصدور فتاوى رمزية ضدّ بناء الكنائس، وضرورة دفع الجزية، وقتال المسيحيين حتى يؤسلمون أو يدفعون الجزية وهم صاغرون، عدم مبادرة الأقباط بالسلام، وعدم تهنئتهم بأعيادهم، وعدم جواز قتل المسلم بغير المسلم. وهي فتاوى وجدت على مواقع الدعاة السلفيين وفي أعداد مجلة التوحيد أو موقع صوت السلف، وكلّها فتاوى تناقض فكرة المواطنة والتعايش والمساواة، وتحط من شأن الأقباط (انظر: وائل لطفي، «الأقباط في مصر وتحديات الواقع السلفي،» في: الأقباط في مصر بعد الثورة، ص 241-272).

(35) منير أديب، «3000 «جهادي» يعودون إلى مصر من أفغانستان والشيشان والبوسنة والصومال وإيران،» المصري اليوم، 31/ 3/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/122653>.

في المطارات والموانئ البحرية والمنافذ البرية. ومن ضمن الأسماء التي تقرر رفعها من القوائم مرشد جماعة الإخوان محمد بديع وقادة من مكتب الإرشاد، كما رفعت أسماء عدد من قادة جماعة التبليغ والدعوة وجماعة أنصار السنة المحمدية والجمعية الشرعية[36].

كشف الاستفتاء أول مرة عن وجود هوّة بين الشعب المصري ونخبته المثقفة، حيث كان الصوت المرتفع في الإعلام وأعمدة الصحف هو «لا»، في حين صوّت الشعب بـ «نعم»، وذلك لاعتبارات ليس بالضرورة هي ذاتها القضايا التي دار في شأنها النقاش. إذ صوّت الشعب لفكرة التصويت الحر أول مرة، ولسعادته بنجاح الثورة، ولعودة الاستقرار. وهذه كلها توحي بـ «نعم»، كأن هذه الـ «نعم» للتعديلات الدستورية هي «لا» لمبارك. لكن الجموع التي خرجت للتصويت لم تنقسم في شأن القضايا التي اختلفت عليها القوى السياسية؛ إذ لم تشارك الأغلبية الصامتة في الثورة، بل اكتفت بالتعاطف معها، لكن حين أخرجها الاستفتاء عن صمتها قالت «نعم»، ولم تستجب لمطلب شباب ميدان التحرير.

علاوة على ذلك، رصدت منظمات حقوقية[37] شاركت في مراقبة الاستفتاء، ظاهرة «التصويت الطائفي»؛ إذ أوحى الخوف من دستور تعدّه أكثرية متنخبة أنها ربما لا تأخذ في الحسبان قضايا الأقباط. ومن هنا كان الأقباط أكثر ميلًا إلى التصويت بـ «لا». وكان واضحًا أن قوى دينية إسلامية التقطت هذا الاحتمال أيضًا، ودعت إلى التصويت بـ «نعم» كتصويت ضد الأقباط. وكانت هذه من أخطر مظاهر هذه الثقافة السياسية الخطرة التي لا تقوم على المواطنة، والتي أصبحت أكثر حرية في التعبير عن ذاتها في عملية انتخابية.

---

(36) أحمد الخطيب، «رفع أسماء مرشد الإخوان وقيادات الجماعة الإسلامية من قوائم الممنوعين من السفر،» المصري اليوم، 7/ 4/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/124209>.

(37) كانت ظاهرة التصويت الطائفي في الاستحقاقات التي حدثت خلال حكم المجلس العسكري ملموسة في عموم مصر، وإن تبدت في بعض محافظات الصعيد بشكل واضح. انظر: «برنامج تلت التلاتة: محافظات التصويت الطائفي في استفتاء مارس 2011»، على قناة أون تي على يوتيوب، في 21/ 12/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=-3aKCkL-OlM>.

في هذه المرحلة اختلط النقد الديمقراطي المشروع الموجّه إلى الإخوان، الذي شارك في توجيهه شباب الثورة من الإخوان وغيرهم، لا القوى السياسية الليبرالية فحسب، بنقاش نخب قديمة تحمل ركام استقطابات الماضي الأيديولوجية، وتخشى صعود الإخوان وتشكّك في نتائج الاستفتاء بلغة الطعن في الوعي السياسي الشعبي.

اعتقد كثر في هذه المرحلة وجود تحالف بين الجيش والإخوان يتضمن تقاسمًا للمصالح وتوافقًا على تقاسم السلطة[38]، حيث اعتمد المجلس العسكري بعد توليه السلطة خطابًا يوحي التزامه الديمقراطية، ونظّم جولات انتخابية عدة، فصوّت المصريون في فترة حكمه أربع مرات: أولها في الاستفتاء على التعديلات الدستورية الذي صاغته لجنة اختارها المجلس العسكري وتضمّنت شخصيات إسلامية؛ ومرتين في انتخابات برلمانية؛ ومرة في انتخابات رئاسية. وفيها كلها، كانت النتائج لمصلحة الإسلاميين، ولا سيما جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين. ومع اقتراب استفتاء آذار/ مارس 2011، عبأت القوى الإسلامية قدراتها في حشد الجماهير للتصويت لمصلحة التعديلات باستخدام الشعارات الدينية؛ وعلى الرغم من قيام جنود من القوات المسلحة بحماية مواقع التصويت، سُجلت حالات من التسامح مع انتهاك الأحزاب الإسلامية القوانين الانتخابية من خلال استخدام هذه الشعارات وتوزيع المنشورات ذات الرموز الدينية، أكان داخل مراكز الاقتراع أم خارجها[39].

يمكن تسهيل المهمة على النقاد بإضافة أن الجيش كمؤسسة ذات مصلحة بالاستقرار بعد الثورة، كان معنيًا بالتفاهم مع قوى اجتماعية منظمة قادرة على حشد جمهور كبير أو السيطرة على الشارع، فوجد أن القوة الأكثر جماهيرية هي جماعة الإخوان المسلمين، فضلًا عن أنها القوة القادرة على إفشال تحالفات أخرى لو اختارها الجيش في تلك المرحلة. كانت مسايرة الإخوان لاحتوائهم

(38) بعد عام ونصف عام لم يجد كثير من هؤلاء صعوبة في التحوّل إلى دعم الجيش والتحالف معه ضد الإخوان باعتبارهم ضد الجيش والوطنية المصرية.

(39) في الانتخابات البرلمانية والرئاسية في عام 2012 سجلت الجمعيات المدنية التي راقبت الانتخابات حالات شراء أصوات مواطنين من الطبقات الفقيرة في المناطق الريفية والحضرية من خلال توزيع الأغذية. وغض الجيش الطرف عنها مجددًا.

في البداية تكتيكًا لا بد منه ضمن استراتيجية المجلس العسكري المعادية للحزبية بشكل عام، وللإخوان بشكل خاص.

في النتيجة أخذ المجلس بـ «نعم» ليحيلها إلى شرعية للمجلس العسكري ذاته، لكنه عمل بـ «لا»، حين صاغ إعلانًا دستوريًا يتضمن بنودًا لا علاقة لها بالتعديلات. وفتح باب المبادئ الدستورية، وبدأ بعملية إدارة الفرقة والخلاف بين القوى السياسية المدنية. واستدرج القوى كلها إلى هذا المنزلق.

الفصل السادس

ما بعد الاستفتاء

أولًا: محاكمات أقطاب النظام السابق

كانت محاكمة رؤوس النظام السابق من أهم مطالب القوى الثورية بعد 25 كانون الثاني/ يناير 2011. ولاحظت قوى الثورة نوعًا من التراخي عند المجلس العسكري في التعامل مع هذا الموضوع، وذريعته أنه يترك العمل بحرية للنائب العام والقضاء، ولا يتدخل في سير التحقيقات. وأكد الناطقون باسمه باستمرار أن لا أحد فوق القانون، وأن جميع من يثبت تورطهم ستجري محاسبتهم ولن ينجوا من العقاب. غير أن الضغط الشعبي وإصرار قوى الثورة على ضرورة محاسبة أركان النظام السابق، وأخيرًا الخطاب الذي أذاعته قناة العربية للرئيس الأسبق الذي أنكر فيه الاتهامات التي وجّهت إليه بمسؤوليته عن قتل المتظاهرين ونهب أموال البلاد، بل والتهديد بمقاضاة من يتهمه بذلك، عجّلت في تقديمه إلى المحاكمة. لكن هذا لم يغير في بنية المحاكم والادعاء وشهادات المسؤولين العسكريين والأمنيين، إذ على هؤلاء قامت المحاكم، وهم انتموا إلى النظام القديم، وجُرّوا إلى إجراء المحاكمات جرًّا.

حوكم المسؤولون السابقون أمام محاكم عادية، لا محاكم استثنائية. هذا مع أن بعض هؤلاء حوكم بتهم التسبب في قتل المتظاهرين والفساد السياسي. وتميزت حالة ما بعد الثورة المصرية بذلك من ثورات أخرى. وخلافًا للآراء التي قالت إن الفساد السياسي لا عقوبة له في التشريع المصري تبيّن العكس، حيث ظهر أن في الإمكان الاستناد إلى قوانين تعود إلى بدايات نظام يوليو في خمسينيات القرن الماضي، وفيها مواد لمعاقبة أفعال وجرائم تتعلق بالفساد السياسي وإهدار المال العام وقتل المتظاهرين، وتراوح أحكامها بين الأشغال الشاقة الموقتة والأشغال الشاقة المؤبدة، وصولًا إلى الإعدام[1]. لكن المشكلة كانت في محاكمة أقطاب

---

(1) «رئيس محكمة جنايات الإسكندرية يفجر مفاجأة: لدينا قانونان لمحاكمة رئيس الجمهورية =

النظام السابق من نيابة النظام السابق وقضائه، كأنهم جنائيين، وبموجب المسؤولية الفردية للقانون الجنائي القائم، لا بسبب مسؤوليتهم السياسية عما جرى في البلاد، وإفساد الحياة السياسية، وحكم البلاد بموجب قانون الطوارئ ثلاثين عامًا، والتواطؤ مع إسرائيل في حصار قطاع غزة وشن الحروب عليه ... وهذه كلها ليست من اختصاص المحاكم العادية.

كان تقديم مبارك إلى المحاكمة خطوة مهمة لطمأنة الجمهور، حيث ساد مزاج أن ما دام مبارك وأبناؤه أحرارًا خارج السجن، فإن مسألة تنحّيه ليست محسومة، والثورة المضادة واردة الوقوع في أي وقت. وجرت المحاكمات عمومًا تحت عنوانَين رئيسَين: الفساد وقتل المتظاهرين خلال الثورة. وقبض على حبيب العادلي بعد «جمعة الغضب» وأحمد عز بعد «موقعة الجمل»، وبدأت أولى خطوات المحاكمات في 12 شباط/ فبراير 2011 بصدور قرار من النائب العام بقائمة تضم 43 وزيرًا (من وزراء حكومة نظيف ووزراء سابقين) لمنعهم من السفر من دون إذن. ومن بين من تضمنتهم القائمة مفيد شهاب، أنس الفقي، أحمد أبو الغيط، ممدوح مرعي، عبد السلام المحجوب، حاتم الجبلي. وبعد ذلك بيومين، أي في 14 شباط/ فبراير 2011، بدأت نيابة استئناف القاهرة التحقيق في البلاغات المقدمة في شأن ثروة مبارك وأسرته، ثم أصدر النائب العام أمرًا بسجن وزير الداخلية حبيب العادلي، ورجل الأعمال أحمد عز، ووزير السياحة زهير جرانة، ووزير الإسكان أحمد المغربي، ووزير الإسكان السابق إبراهيم سليمان على ذمة التحقيقات في قضايا تتعلق بإهدار المال العام. وفي موازاة ذلك باشر جهاز الكسب غير المشروع بالتحقيق في ثروات يوسف بطرس غالي ورشيد محمد رشيد وأحمد درويش وأحمد المغربي وأمين أباظة وصفوت الشريف وزكريا عزمي وجمال مبارك ومفيد شهاب[2].

= السابق والوزراء بتهم الفساد السياسي،» أجرى الحوار محمد رضوان، المصري اليوم، 21/ 4/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=294263>.

(2) «حبس العادلي وعز والمغربي وجرانة واقتيادهم والأغلال في أيديهم 15 يومًا على ذمة التحقيق،» (العربية نت، 18/ 2/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/17/138066.html>.

لم يكن لدى الجيش مانع من تحطيم رجال الأعمال الذين أحاطوا بجمال مبارك ومنافستهم له، أكان ذلك في نشاطه في شركات القطاع العام، أم استثماراته في القطاع الخاص وشراكاته الدولية. ولا شك في أن المجلس الأعلى استغل وجوده في الحكم لتعزيز دوره الاقتصادي ومزاياه، كما سوّق قدرته على حماية الاستثمارات باستخدام الجيش كإحدى أهم مزايا التعاون معه. ولاحقًا، لم يعمل البرلمان المنتخب على إغضاب الجيش في هذا المجال، ولم يحاول استفزازه بمس امتيازاته الاقتصادية، أما الدستور الذي صاغته الجمعية التأسيسية فجاء محابيًا له أيضًا[3].

ألقي القبض على وزير الإعلام السابق أنس الفقي ورئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون بناء على قرار نيابة الأموال العامة بالتحقيق معهما في قضايا تتعلق بإهدار المال العام، وأحيل أحمد عز وأحمد المغربي وزهير جرانة إلى محكمة الجنايات بتهمة التربح والإضرار العمد بالمال العام. وبعد نحو شهر من الثورة قررت النيابة العامة في 12 آذار/ مارس 2011 إصدار أمر بحبس مساعدَي وزير الداخلية الأربعة: إسماعيل الشاعر مساعد وزير الداخلية ومدير الأمن العام في القاهرة، واللواء حسن عبد الرحمن مدير مباحث أمن الدولة السابق، واللواء أحمد رمزي مساعد الوزير لقطاع الأمن المركزي السابق 15 يومًا على ذمة التحقيقات في وقائع قتل المتظاهرين.

في الأول من نيسان/ أبريل 2011، واستشعارًا منهم بتباطؤ إجراءات محاكمة رموز النظام السابق، احتشد مئات الآلاف في ميدان التحرير في «جمعة إنقاذ الثورة» للمطالبة بسرعة محاكمة رموز النظام السابق. ثم صدرت دعوة أخرى لتنظيم تظاهرة مليونية في 8 نيسان/ أبريل 2011 بمسمى «جمعة المحاكمة والتطهير» للمطالبة بتعجيل محاكمة حسني مبارك ورموز «الفساد» في نظامه، والمطالبة بتحقيق باقي مطالب الثورة.

شهد الثامن من نيسان/ أبريل 2011 تطورًا نوعيًا في مجريات التظاهرات

---

(3) انظر التحليل في: Shana Marshall and Joshua Stacher, «Egypt's Generals and Transnational Capital,» *Middle East Report* (*MER*): vol. 42, no. 262 (Spring 2012), on the Web: <http://www.merip.org/mer/mer262/egypts-generals-transnational-capital>.

الاحتجاجية في ميدان التحرير، حيث انضم ضباط من الجيش إلى هذه التظاهرات، عُرفوا إعلاميًا بـ«ضباط 8 أبريل». وفضّ الجيش المصري الاعتصام الذي شاركوا فيه بالقوة، وقُبض عليهم. وأدى استخدام العنف في فض الاعتصام إلى سقوط قتيل في حادثة كانت الأولى من نوعها منذ سقوط مبارك. وتلخصت مطالب ضباط 8 أبريل في[4]: حل المجلس العسكري؛ القبض على محمد حسني مبارك وعائلته وأعوانه ومحاكمتهم؛ إقالة النائب العام؛ وتعيين جهاز قضائي مستقل لمحاكمة رجال النظام السابق. وكان هذا مطلب التظاهرات كلها، حيث كان النائب العام أحد أدوات نظام مبارك الرئيسة في ضرب خصومه السياسيين وتبرئة جماعة النظام من تهم الفساد؛ إقالة نائب رئيس الوزراء يحيى الجمل؛ إقالة رموز الأجهزة الأمنية والحكم المحلي ومحاكمتهم، وسرعة الإفراج عن جميع السجناء السياسيين وتعويضهم؛ حل المحليات وتحديد موعد قريب لإجراء انتخابات المحليات على أسس سليمة؛ استكمال تطهير المؤسسات الإعلامية والصحافية والوزارات والمؤسسات الرسمية والمصارف من رموز النظام السابق ومحاكمة الفاسدين منهم؛ إقالة رؤساء الجامعات وعمداء الكليات المعينين من أمن الدولة وانتخاب الأكفأ وإصلاح نظام التعليم؛ سرعة سن قانون لتحديد حد أدنى وأقصى للأجور للقضاء على صور التظاهرات الفئوية كلها.

بعد ذلك، بعد خطاب مبارك على قناة العربية في 10 نيسان/ أبريل 2011[5] الذي زعم فيه أنه لا يمتلك أي أموال أو عقارات في الخارج، صدر قرار من النائب العام عبد المجيد محمود باستدعاء مبارك ونجليه علاء وجمال للتحقيق معهم

---

(4) فيديو يظهر ضباط 8 أبريل ويلقي أحدهم بيانًا للتضامن مع المتظاهرين ويرفع مطالب يؤيدها الضباط ويطالبون القوات المسلحة برفض ممارسات المجلس: «فيديو: ملخص أحداث 8-9 أبريل»، على يوتيوب، في 2011/6/3، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2011/4/25، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=JRTcwLvEJwg>.

قبض على هؤلاء الضباط وصدرت في حقهم أحكامًا بالسجن. وقامت حركة طالبت بالإفراج عنهم، وأفرج المجلس العسكري لاحقًا عن بعضهم وألزمهم برنامج إعادة التأهيل، وأفرج الرئيس مرسي عفوًا عن باقيهم في عام 2013. انظر: شيرين فرغلي، «الإفراج عن باقي «ضباط 8 أبريل»،» الوفد، 2013/1/9، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/5/4، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/alwafd/348645>.

(5) «فيديو: كلمة مبارك لقناة العربية»، على يوتيوب، في 2011/4/10، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=cbo3FWJWqHc>.

في تهم تتعلق بالتربح واتهامات تضمنتها بلاغات قضائية ضدهم. وتتعلق هذه البلاغات بجرائم الاعتداء على المتظاهرين، ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى خلال تظاهرات سلمية جرت منذ بدء الثورة وحتى إطاحته، ووقائع أخرى تتعلق بالاستيلاء على المال العام واستغلال النفوذ والحصول على عمولات ومنافع من صفقات مختلفة(6). وفي 13 نيسان/ أبريل 2011، أي بعد أسبوعين من «جمعة إنقاذ الثورة»، قرّر المستشار عبد المجيد محمود حبس مبارك ونجليه على ذمة التحقيقات في اتهامات تتعلق بإطلاق النار على المتظاهرين خلال الثورة والكسب غير المشروع، واتخاذ الإجراءات لنقل نجلي مبارك من شرم الشيخ إلى سجن مزرعة طرّة.

انتقدت «الجمعية الوطنية للتغيير» في بيان أصدرته عقب اجتماعها، ما وصفته بـ «التباطؤ» في محاكمة قاتلي شهداء ثورة 25 يناير، ومفسدي الحياة السياسية، وناهبي ثروات الدولة طوال 30 عامًا، واتهمتهم أنهم ما زالوا يجمعون «فلول النظام» لتنفيذ مخطط الثورة المضادة. ودعت الجمعية إلى تنظيم تظاهرة في ميدان التحرير وميادين المحافظات لمتابعة ملف «التطهير» واستكمال المحاكمة الشعبية لمبارك وأسرته على ما ارتكبوه من «جرائم». وحدد المتظاهرون الاتهامات الموجهة إلى مبارك ورموز نظامه، ومنها: قتل المتظاهرين بأوامر مبارك لوزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي، وإفساد الحياة السياسية خلال الثلاثين عامًا الماضية. واستنكروا بداية محاكمة رموز النظام السابق في قضايا غسل الأموال والتربح، لأن الجرائم هذه تأتي في مرتبة متأخرة بعد محاسبتهم بتهم الفساد السياسي وتدمير الحياة السياسية خلال العقود الأخيرة(7).

في هذه الأثناء بدأت تتحلّق حول المجلس العسكري نخبٌ كثيرًا ما أُعيد تدويرها من رجالات جمهورية يوليو، من عصر مبارك أو السادات أو حتى

(6) سميرة علي عياد، «النائب العام يقرر استدعاء مبارك ونجليه للتحقيق معهم،» الأهرام، 10/ 4/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/UI/Front/Inner.aspx?NewsContentID=58939>.

(7) محمود جاويش [وآخرون]، «مليونية جديدة بميدان التحرير تطالب بمحاكمة مبارك وعائلته ورموز الفساد،» المصري اليوم، 9/ 4/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=293083>.

عبد الناصر، كي تمنحه وجهًا مدنيًا وتساعده في احتواء الحركة الثورية. ومنح توجه القوى الثورية إلى جلسات الحوار هذه الشخصيات شرعية موقع تحكيمي فوق الخلافات، في حين أنها كانت في الواقع جزءًا من النظام القديم، تستبعَدُ تارةً، وتُقرَّبُ أخرى. ولم تكن القوى الثورية بحاجة إلى مثل هذه الشخصيات كي تدير حوارًا مع نفسها أو مع المجلس العسكري؛ إذ إن كل ما كانت بحاجة إليه هو صلابة وإصرار على موقف تغيير النظام، والإصرار على المشاركة من موقع السلطة في عملية التغيير هذه، لا مجرد طرح مطالب على المجلس العسكري.

دفع الحوار باتجاه إصلاحي محدود لا يمس هياكل الدولة، ولا يقود إلى الإصلاح الأهم: إصلاح قوى الأمن. ولم تمثل هذه الشخصيات ثقافة ديمقراطية، ولا تراثًا تعدديًا متسامحًا، بل مارست دور الأدوات في تنفيذ مهمات مختلفة لأنظمة الاستبداد السابقة، وزرعوا برعاية المجلس العسكري بذرة شجرة لجنة الخمسين وغيرها من الهيئات المدنية التي منحت الانقلاب العسكري وجهًا مدنيًا بعد 3 تموز/ يوليو 2013.

من ناحية أخرى احتد الخلاف وتجسدت حال عدم الثقة بين القوى السياسية المؤيدة لثورة يناير في دعوة القوى المدنية إلى تظاهرة مليونية في 27 أيار/ مايو 2011 من دون جماعة الإخوان. فمنذ بداية أيار/ مايو 2011 تميزت التحركات بمطالب محاربة الفساد وتنفيذ مطالب الثورة، وجُّهت أغلبيتها إلى المجلس العسكري. وفي هذه المرحلة انسحبت جماعة الإخوان من اللجنة التنسيقية بين قوى 25 يناير، واكتفت بالتمثيل في كيانات مثل ائتلاف شباب الثورة والجمعية الوطنية للتغيير وغيرها، تجنبًا لالتزام القرارات قسرًا. لكن واصل شباب الجماعة الذين شاركوا في التحركات منذ بداية الثورة، وبادروا إلى تأسيس ائتلاف شباب الثورة، التنسيق مع القوى الأخرى.

أتى تنظيم «جمعة الغضب» الثانية هذه في سياق رفض هذه القوى شكل المسار السياسي الذي وُضع بالتوافق بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة وجماعة الإخوان المسلمين، الذي كان من أبرز ملامحه إجراء انتخابات برلمانية قبل وضع الدستور، في حين كانت القوى المدنية تطالب بوضع الدستور أولًا وتأجيل الانتخابات؛ كما شددت شعارات جمعة الغضب الثانية على مطالب

القصاص وإنصاف الشهداء ومحاكمة رموز النظام السابق. وأعلنت جماعة الإخوان رفضها المشاركة في هذه التظاهرة، وأصدرت بيانًا حمل نبرة إدانة المشاركين بأنهم يضرّون بالعلاقة بين الجيش والشعب، معتبرة إياها ثورة ضد إرادة الشعب[8]، ومحذّرة من الصدام مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة[9].

في 28 أيار/مايو 2011، أي بعد يوم واحد من التظاهرات التي قاطعها الإخوان، وأصرّ شباب الإخوان المشاركون في الائتلاف على حضورها، أعلن محمود حسين (عضو مكتب الإرشاد) «ليس للإخوان ممثلون في ائتلاف شباب الثورة». وبعدها فُصل شباب الإخوان إسلام لطفي ومحمد القصاص (اللذان صدر تعميم داخل الجماعة بمنع التواصل معهما) وهاني محمود وأحمد عبد الجواد وسامح البرقي ومصعب الجمال، وكلهم في أسرة إخوانية واحدة[10]، وغيرهم من الشباب. هنا عاود تنظيم الإخوان بقيادة خيرت الشاطر الإمساك بزمام المبادرة وتأكيد هوية الجماعة على حساب التحالفات الشعبية التي أنتجتها الثورة وشكلت قاعدة اجتماعية - سياسية للتحول الديمقراطي؛ يوازيها في الوقت ذاته تأكيد الهرمية والتراتبية الحزبية على حساب الناشطين الميدانيين وفي رفض واضح لبروزهم كأفراد مناضلين. ووصل الأمر إلى حد فصل نحو مئة شاب من الجماعة، فضلًا عن فصل عبد المنعم أبو الفتوح (العضو السابق في مكتب الإرشاد) حال إعلانه ترشحه للرئاسة. من أهم مفارقات صيرورة تطور الإخوان المسلمين في

---

(8) محمد حسن شعبان، «إخوان مصر يرفضون «جمعة الغضب الثانية» ويعتبرونها انقلابًا على الشرعية»، الشرق الأوسط، 26/ 5/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=623579&issueno=11867#.VaM3Uvmqqkp>.

(9) هشام عمر عبد الحليم، «جمعة الغضب الثانية تنتهي بإعلان العشرات اعتصامهم في «التحرير».. ومشادات بين المارة والمحتجين على فض الاعتصام»، المصري اليوم، 28/ 5/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/134697>.

(10) انظر: هاني الوزيري، ««الوطن» تنشر نص مذكرة شباب الإخوان عن كواليس عدم مشاركة الجماعة يوم 25 يناير 2011،» (بوابة الوطن، 24/ 1/ 2013)، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.elwatannews.com/news/details/118898>.

نشرت الوطن مذكرة شباب الإخوان في 24 كانون الثاني/ يناير 2013 في خضم الحملة على الإخوان والرئيس المنتخب، لكن المذكرة نفسها تناقش سياقات النقاش بين شباب الجماعة وقيادتها منذ ثورة كانون الثاني/ يناير 2011 في سياق آخر تمامًا.

مصر، أن ثورة يناير نشبت، وسنحت الفرصة لوصول جماعة الإخوان إلى سدة الحكم، أو المشاركة فيه، حين سيطر التيار المحافظ داخل الإخوان المسلمين على الحركة، بعد معركة مع التيار الإصلاحي استمرت أواخر تسعينيات القرن الماضي[11]. وربما تفسر هذه «المفارقة» التاريخية المتمثلة بانفتاح الأفق أمام المشاركة السياسية في مرحلة سيطرة التيار المحافظ (بقيادة خيرت الشاطر ومحمود عزت) على مكتب الإرشاد والهيكل التنظيمي للإخوان، بعضًا من سلوك الإخوان في الحكم بعد وصول مرسي إلى الرئاسة. لكن بوادرها بانت في الصراع على مكتب الإرشاد بين التيار الإصلاحي بقيادة عبد المنعم أبو الفتوح قبل الثورة بأعوام، والصراع مع تيار شباب الإخوان بعد الثورة وخلالها.

خلال العقدين الأخيرين وجد كل إصلاحي إخواني نفسه خارج الجماعة بعد أن أُحكِم عزلُه فيها، منذ خروج أبو العلا ماضي وتأسيس حزب الوسط في تسعينيات القرن الماضي، وحتى الصراع الأخير مع عبد المنعم أبو الفتوح وإبراهيم الزعفراني وخالد داوود. ووجد هؤلاء أنفسهم خارج صفوف الجماعة، فيما جرى احتواء إصلاحيين آخرين، مثل عصام العريان وحلمي الجزار تحت لواء التيار المحافظ[12].

تبنى الإخوان في هذه المرحلة خطابًا «وطنيًا» يدافع عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، في حين وجهت قوى المعارضة السياسية الأخرى تهمة تواطئهما سوية لتهميشها. بدا كأن المجلس يتحالف مع أكثر القوى السياسية تنظيمًا وقدرة على التحكم بالشارع. ومن ناحيتهم اندفع الإخوان، منذ نشر إعلان التعديلات الدستورية في 30 آذار/ مارس 2011، باتجاه واحد هو الوصول إلى موعد للانتخابات، وكانوا مستعدين لإنجاز أي تسوية مع المجلس العسكري لتحقيق هذا الهدف.

(11) Khalil Al-Anani, «The «Anguish» of the Muslim Brotherhood in Egypt,» in: Larbi Sadiki, ed., *Routledge Handbook of the Arab Spring: Rethinking Democratization* (London; New York: Routledge, 2015), p. 237.

يضيف العناني عوامل أخرى في تفسير عدم تحول الإخوان إلى مواقف «أكثر اعتدالًا» بعد وصولهم إلى سدة الحكم، مثل التدرج في المشاركة، والانتقال من المعارضة الملاحقة مباشرة إلى الرئاسة، وأوضاع الصراع السياسي الحزبي الحاد أيضًا (ص 234-235).

(12) خليل العناني، «جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي،» سياسات عربية، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 17-23.

في 30 أيار/ مايو 2011 اجتمعت الأحزاب الليبرالية في مقر حزب الجبهة للتنسيق في ما بينها. وأسّس حزب النور في 12 حزيران/ يونيو 2011 ليؤطر التيار الأكبر من السلفيين. وفي 14 حزيران/ يونيو 2011 اتفق 13 حزبًا، بينها الإخوان والوسط، على تكوين تحالف.

عبّر محمد نور (الناطق باسم حزب النور) عن سبب تدخل السلفيين في السياسة الحزبية (بعد أن كانوا يحرّمونها، كما اعتبر عبد المنعم الشحات الشخصية البارزة في الدعوة السلفية الديمقراطية كفرًا وحرامًا) بأنهم يفعلون ذلك لحماية مصر من الليبراليين والعلمانيين الذين يحاولون إلغاء هوية مصر الإسلامية(13).

أجرى المجلس الأعلى للقوات المسلحة سلسلة حوارات مع القوى السياسية. لكن أهمها في رأينا كان محاولته احتواء شباب الثورة عبر تنظيم حوار معهم في 23 أيار/ مايو 2011 في لقاء عقده في قاعة مسرح الجلاء في الأول من حزيران/ يونيو 2011، ومثل المجلس الأعلى للقوات المسلحة في الحوار اللواء إسماعيل عتمان ومحمد العصار وممدوح شاهين ومحمود حجازي (أعضاء المجلس الأعلى). ودعا المجلس إلى هذا اللقاء عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» ممثلين عن 153 ائتلافًا شبابيًا، فيما قال عدد من الشباب الذين انسحبوا من الجلسات إن أغلبية الشباب الذين نجحوا في الدخول إلى المسرح هي من المنتمين إما إلى جماعة الإخوان وإما بقايا الحزب الوطني(14). وكانت هذه محاولة لبعثرة الشباب، وتذرير قادتهم وتنظيماتهم.

كانت الدعوة محل شك، واعتُبرت محاولة للتقليل من الوضعية القيادية لائتلاف شباب الثورة والحركات الأساسية، ومحاولة للدفع بمحسوبين على النظام السابق إلى الواجهة. وكان هذا الشك في مكانه، فالمجلس في هذه الدعوة لم يتعامل مع طرف أو مجموعة أطراف تمثل شباب الثورة، بل سيّل

---

(13) Khalil Al-Anani and Maszlee Malik, «Pious Way to Politics: The Rise of Political Salafism in Post-Mubarak Egypt,» *DOMES (Digest of Middle East Studies)*, vol. 22, no. 1 (Spring 2013), p. 63.

(14) أيمن حمزة، محسن سميكة وأحمد عبد، «مظاهرة أمام مقر حوار المجلس العسكري.. والمنسحبون: الحضور من «الإخوان والوطني»،» المصري اليوم، 1/6/2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/135727>.

مصطلح شباب الثورة لتجنب تنظيمهم وطرح مطالبهم بشكل منظم، وكي يتمكن أي شاب من الادعاء أنه يمثل شباب الثورة (ثبت في ما بعد أن افتعالًا كبيرًا لمجموعات تمثل الشباب وقع بالفعل، واختفت الأغلبية العظمى من هذه المجموعات لاحقًا). وساهمت وسائل الإعلام المصرية في تسفيه المصطلح باستغلال رخاوة تنظيم الشباب في الميدان، وزرع بذرة التنافس بينهم باستخدام حب الظهور. هكذا نشأ الانطباع الشعبي أن شباب الثورة حالة هلامية، فتحوَّل الإعجاب بهم باعتبارهم خيرة أبناء الشعب المصري الذين يفخر بهم إلى تعب من خلافاتهم وكثرة ظهورهم. وجرى بالتدريج دس قوى شابة من غير مؤيدي الثورة، أو من المرتبطين بالأجهزة الأمنية بوصفهم من شباب الثورة ممن يعارضون المطالب الثورية المعروفة ويعتبرونها نتاج احتكار فئة معينة لدور شباب الثورة.

شهد ميدان التحرير في الثامن من تموز/يوليو 2011 تظاهرات حاشدة بعنوان «الثورة أولًا». وكما يتضح من العنوان نفسه، نُظِّمت التظاهرات للضغط على المجلس العسكري لدفعه إلى تنفيذ مطالب الثورة، ولم تنفضّ التظاهرات بانقضاء اليوم، حيث قرر عدد كبير من المشاركين الاعتصام في الميدان، الذي استمر ثلاثة أسابيع، إلى أن قررت القوات المسلحة فضه بالقوة في الأول من آب/أغسطس 2011. وبدأ هذا الاعتصام بخلافات حادة بين مؤيدي اختتام التظاهرة من شباب الثورة، ومؤيدي استمرار الاعتصام في الميدان منهم.

قبل ذلك بأسبوع، أي في 23 تموز/يوليو 2011، توجهت مسيرات من ميدان التحرير إلى العباسية في طريقها إلى مقر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في وزارة الدفاع، بدعوة من حركة 6 أبريل، عقب إصدار المجلس العسكري بيانًا اتهم فيه الحركة بالعمل على زرع الفتنة بين الجيش والشعب. وانضم إلى المسيرة آلاف المتضامنين مع الحركة والمتخوّفين من لغة التخوين التي يستخدمها المجلس في حملته ضد الناشطين والمعارضين لنهجه. وجرى الاعتداء على هذه المسيرات في ما اتفقت شهادات كثيرة على كونه «كمينًا» أُعِدَّ للمتظاهرين. وأدى الاعتداء إلى مقتل محمد محسن، إضافة إلى عشرات الإصابات في صفوف

المتظاهرين[15]. وتكمن خصوصية هذه الحوادث (العباسية 1) في أن الاعتداء لم يكن من قوات الأمن، بل من بلطجية، تحت أنظار عناصر الجيش الذين سدوا الطريق إلى وزارة الدفاع. وكان هذا الفعل منظمًا ورافقته عملية شحن للجمهور (الذي سُمّي الأهالي[16] في بعض وسائل الإعلام) للقيام باعتداءات، بل واعتقلوا بعض الناشطين على أنهم «جواسيس»، وأيدتهم السلطات، حتى إن بعضهم أودع في مقر الشرطة العسكرية والمخابرات العامة من دون سند واضح[17]. وبدأت عملية التجييش ضد المتظاهرين المعتصمين في ميدان التحرير منذ تظاهرة 8 تموز/ يوليو 2011، الذين كان يوصفون بالمخربين الذين يعطّلون عجلة الإنتاج[18]؛ كما اشتبه في تورط أطراف استأجرت «بلطجية» لتنفيذ تلك الاعتداءات التي عرفت بـ «أحداث العباسية الأولى».

استمرت الاحتجاجات، ما دفع عصام شرف إلى إجراء تعديل وزاري على حكومته في 21 تموز/ يوليو 2011، في ما عرف بحكومة شرف الثانية. وتضمنت التشكيلة الوزارية الجديدة 14 وزيرًا جديدًا، وبقي فيها 12 وزيرًا من حكومته الأولى. جاء ذلك بعد تعرض الحكومة لسهام النقد من جهات مختلفة، ولعل السبب الأكبر يعود إلى ارتفاع سقف التوقعات عند شرائح واسعة من المجتمع المصري والآمال الكبيرة التي عُلِّقت على حكومته كأول مجلس للوزراء يتألف

---

(15) توثيق مصور بالفيديو، مدونة 25 يناير، 23/7/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://25janaer.blogspot.com/2011/12/2372011.html>.

(16) قال ماركس واصفًا تنظيم حثالة البروليتاريا كقاعدة شعبية للويس بونابرت: «وفي جمعية العاشر من كانون الأول حشد عشرة آلاف من الأوغاد عليهم أن يؤدوا دور الشعب كما نوى نك بوتوم أن يؤدي دور الأسد». انظر: *Karl Marx, Friedrich Engels. Werke, Band 8: Der achtzehnte Brumaire des Louis Bonaparte* (Berlin: Dietz Verlag, 1986), p. 161.

(17) أحمد الدريني، «باحث المبادرة المصرية المختطف يحكي رحلته من الشرطة العسكرية للمخابرات العامة لقسم الوايلي... عمرو غريبة: مجهولون خطفوني بحجة أنني جاسوس..

وذهبوا بي للأجهزة الأمنية تحت تهديد مطواة قرن غزال!» (مدونة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 28/ 7/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/blog/post/2011/07/28/1206>.

(18) فيديو لبداية الاشتباكات، على يوتيوب، في 26/ 7/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<https://www.youtube.com/watch?v=35aqa9SzGDA&feature=player_embedded>.

بعد الثورة؛ غير أن الأزمات الاقتصادية والأمنية والأوضاع غير المستقرة التي واجهتها البلاد الناجمة عن الاضطرابات السياسية المستمرة، حدّت كلها من قدرتها على تلبية الآمال المعقودة عليها. ويشار إلى أن الحكومة الثانية هذه ضمت أول مرة حازم الببلاوي (الاقتصادي المعروف الذي عُين رئيسًا لمجلس الوزراء عقب إطاحة الرئيس المنتخب محمد مرسي) وزيرًا للمالية ونائبًا لرئيس الوزراء، وعُين علي السلمي نائبًا لرئيس الوزراء.

بدأت عملية تحويل النضال الثوري إلى نضال مطلبي موجه إلى حكومة غير قادرة على تلبيته. لذلك جرى الانتقال من حكومة إلى أخرى من دون أن يروي ذلك عطش الشعب الذي ارتفع سقف توقعاته بالثورة. وبدلًا من طرح مطلب مؤتمر وطني عام ينشئ حكومة ثورية يلتف حولها الشعب في مواجهة النظام القديم وجهازه البيروقراطي ويطبق عدالة انتقالية، قامت حكومات سميت حكومات تكنوقراط، لا يشارك فيها أي مكوّن ثوري. وتحولت إلى عنوان للمطالب الفئوية العينية، وتحوّل المطالبون بالعدالة والقصاص إلى طلبها من قضاء نظام مبارك، وبقيت الأجهزة الأمنية بمنأى عن التغيير.

في هذه المرحلة بدأ النقاش في شأن المبادئ فوق الدستورية. وكان هاجس القوى العلمانية في هذا النقاش رغبتها في تحصين مبادئ ديمقراطية، ولا سيما تلك المتعلقة بالحريات، حيث تبقى ثابتة ومعمولًا بها حتى إذا وصلت أغلبية برلمانية أو رئاسية مناهضة إلى هذه المبادئ. والحقيقة أن التيار الإسلامي، بدلًا من إعلان التزامه مبادئ ديمقراطية مجمعًا عليها، والتفاوض للتوصل إلى شكل هذه المبادئ ونوع الإجماع عليها، اعتبر هذه المبادئ مواقف أقلوية معارضة للأغلبية، وبالتالي غير ديمقراطية، أي اعتبر فكرة الأغلبية الشعبية أكثر أهمية من فكرة مبادئ الديمقراطية. وهذا يعني أن الديمقراطية أداة تستخدم للوصول إلى الحكم بالحصول على أغلبية الأصوات، لا منظومة مبادئ حاكمة يجب أن يحترمها كل من يصل إلى الحكم، بغض النظر عن أيديولوجيته.

نُظِّمت مليونية في ميدان التحرير في يوم الجمعة، 29 تموز/ يوليو 2011، عرفت بـ «جمعة الإرادة الشعبية ووحدة الصف» بدعوة من التيار الإسلامي الذي ضم إضافة إلى آخرين جماعة الإخوان والسلفيين بشكل أساسي. وخلال

فاعليات ذلك اليوم جرى تأكيد عدد من المطالب، في مقدمها رفض المبادئ فوق الدستورية وسرعة تطهير أجهزة الدولة كلها والقصاص من قتلة الثوار وإلغاء المحاكمات العسكرية. وغلبت المظاهر الدينية الإسلامية على فاعليات ذلك اليوم الذي شهد وجود سبع منصات في ميدان التحرير. ودار الخطاب الموجه من معظم هذه المنصات حول تطبيق الشريعة ونبذ الدولة المدنية، وغير ذلك من مفردات الخطاب الديني المميز للإسلام السياسي على اختلاف روافده وتياراته. وعرفت هذه الجمعة كذلك بـ «جمعة الشريعة»، وسميت تهكمًا «جمعة قندهار»[19]. ونُظمت تظاهرات مماثلة في ميادين مدن أخرى بالتزامن مع التظاهرة الرئيسة في ميدان التحرير.

جسّدت هذه الجمعة الانقسام في أوساط القوى الداعمة لثورة يناير، وأظهرت شرخًا حادًا وعميقًا، وأدت مظاهرها الإسلامية المتطرفة إلى تخويف قطاعات واسعة في المجتمع المصري مما هو مقبل. وشكّلت هذه الجمعة وسلوك التيار الإسلامي الانعزالي بالدعوة إليها والتظاهر منفردًا، التي هيمنت عليها الشعارات المتعصبة، نقطةَ تحول مهمة في عملية استقطاب القوى الثورية وتخويف فئات من الأغلبية الصامتة التي تعاطفت مع الثورة، وأصبحت تخشى من طابعها. كما أثارت قلق الفئات الوسطى المدينية في ما يتعلق بنمط حياتها.

منذ إطاحته، كان مطلب محاكمة حسني مبارك من المطالب الشعبية. واشتد الضغط باتجاه تحقيق هذا المطلب بالتدريج، إلى درجة الدعوة إلى التظاهر والاعتصام أمام مقر إقامته في مدينة شرم الشيخ التي ذهب إليها عقب تخليه عن السلطة. وتحت ضغط هذه الاحتجاجات أُعلن في 11 نيسان/ أبريل 2011 بدء النيابة العامة التحقيق مع مبارك ونجليه في تهم تتعلق بالإضرار بالمال العام وقتل المتظاهرين، وفي 2 حزيران/ يونيو 2011 أُعلِن موعد انعقاد أولى جلسات المحاكمة في 3 آب/ أغسطس من العام نفسه في أكاديمية الشرطة[20].

---

(19) أصبحت «جمعة قندهار» (الأولى)؛ لاحقًا سميت جمعة أخرى جمعة «قندهار الثانية»، وهي التي احتشد فيها الإسلاميون في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 للتعبير عن اعتراضهم على أعمال للجنة الدستور متعلقة بالشريعة. والإشارة الساخرة إلى قندهار كونها تستدعي في الوعي الشعبي معاقل الحركات الجهادية.

(20) فيديو: «بدء محاكمة مبارك وابنيه والعادلي بتهمة قتل المتظاهرين»، على يوتيوب، في=

كانت محاكمة مبارك مناسبة لتوحيد الصفوف. لكن جاذبيتها تراجعت بالتدريج. وكان من المفترض ألا تكون محاكمة مبارك التي بدأت أولى جلساتها في 3 آب/ أغسطس محاكمة شخصية بقدر ما هي محاكمة لمفهوم الحكم الاستبدادي المطلق[21]. لكنها لم تكن كذلك. ولم تُدَر كمحاكمة لعهد من الاستبداد، بل كمحاكمة على قتل متظاهرين وفساد مالي. ولم يكن الاستبداد ذاته جريمة يحاكم عليها مبارك بموجب قانون يشرّعه العهد الثوري أو الديمقراطي. وبهذا المعنى دارت المحاكمة في إطار النظام القديم، وتحت سقف مفرداته وقوانينه، إذا حذفنا ديباجات القضاة في توجههم إلى الرأي العام بلغة تمجد 25 يناير، وهي ديباجات تساير الأجواء، وانقلبت إلى نقيضها حين سنحت الفرصة.

هذه الحقيقة يضاف إليها شعور الثوار أنهم لا يمسكون بزمام الأمور (وهذا ليس ذنب أحد بحد ذاته)، كانا سببين وراء التحرك الاحتجاجي الدائم والقلق في الشارع. فالثوار لم يحكموا، ولم يثقوا بمن يحكم، وشعروا بضرورة إسماع صوتهم من الشارع. كما أن العهد الجديد لم يعلن جِدّته في الواقع، وتصرف في إطار عقلية العهد القديم وقوانينه، كأنه باقٍ ومستمر بعد انقلاب أطاح الرئيس.

لم يقتصر الأمر على محاكمة مبارك ونجليه فحسب، حيث خضع معظم رموز النظام السابق للمحاكمة، فسبق ذلك بيومين حبس زكريا عزمي على ذمة التحقيق في قضايا فساد، وهو الذي بقي في منصبه (مديرًا لديوان رئيس الجمهورية) حتى 30 آذار/ مارس 2011. وبعدها بيوم احتجز صفوت الشريف للسبب نفسه. وطاولت محاكمات من هذا النوع أبرز رموز نظام مبارك، ومنهم من أدين، ومنهم من حوكم غيابيًا، فيما أُفرج عن بعضهم خلال الأعوام الثلاثة التي تلت ذلك. وانتهى الأمر بتبرئتهم جميعًا من الجرائم الكبرى المنسوبة إليهم، فيما أدين بعض ممن ثبتت عليه تهم بسيطة، وسددوا عنها غرامات أو مدد حبس صغيرة وخرجوا بعدها من السجن.

= 3/ 8/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <www.youtube.com/watch?v=muJ-zY9xWVY>.

(21) كما صورها حازم البيلاوي مثلًا، في مقالته: حازم البيلاوي، «محاكمة مبارك من منظور تاريخي،» المصري اليوم، 19/ 4/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/206401>.

يعود هذا إلى أن النظام نفسه حاكم رموزه بتهم وجّهتها الثورة، لكن وفق قوانين صنعها النظام الذي يُحاكَم، وتحت إمرة نظام يُعدُّ امتدادًا له، ولم يقم بذلك نظام ثوري. هذه هي الحقيقة الأهم في غابة تفصيلات المحاكمات. علاوة على ذلك، فإن النائب العام عبد المجيد محمود الذي عيّنه مبارك، لم يكن معنيًا بمحاكمة أحد من النظام السابق، لذلك لم يستعد بشكل جيد، ولم يبذل الجهد المطلوب، حتى في الإطار القانوني المتاح؛ إذ دُفِع دفعًا من الشارع الثوري لاتخاذ خطوات التفّت النيابة عليها لاحقًا، حين تراجع ضغط الشارع. ومن هنا فإنه لم يجهّز ملفات لم يكن مقتنعًا بها في الأساس؛ كما أن المخالفة الكبرى المتعلقة بالجرائم السياسية للنظام السابق لم ترد في لوائح الاتهام، لأن النظام نفسه يحاكِم المتهمين. فالتهم السياسية توجهها وتبت فيها محاكم ثورية. لكن في حالة مسؤولي النظام المصري السابق، فإنهم وقفوا أمام قضاة وجهاز قضائي يتفق معهم على أن هذه الثورة هي حوادث شغب في الواقع، ويرى نفسه ضحية ممكنة لهذه الثورة مثل من يحاكمهم، وأنهساير أجواء الشارع إلى حين عبور العاصفة، لكنه لم يجهّز نفسه لمحاكمتهم بنيّة سليمة وإخلاص.

جدير بالذكر هنا، أن هذه المحاكمة المدنية غير الاستثنائية تعد سابقة من نوعها في البلدان العربية، حيث لم يسبق أن أُخضع رئيس إحدى الدول لمحاكمة غير استثنائية من هذا النوع؛ ففي الماضي حوكم رؤساء دول ورؤساء حكومات عُزلوا بانقلابات عسكرية وأعدموا أو قضوا أحكامًا مطوّلة في السجن من دون أن يسمع أحد بمجريات المحاكمة (عبد الكريم قاسم، عبد السلام عارف، أحمد بن بلا، نور الدين الأتاسي، حسني الزعيم). وربما لهذا السبب أطلق عليها إعلاميًا «محاكمة القرن» في نوع من الإثارة أدى إلى تمويه حقيقة المحاكمة.

لم يحاكم مبارك على مسؤوليته عن نظامه وسياساته في محكمة ثورية، بل حوكم بتهم جنائية شخصية مباشرة في محاكم نظامه نفسه، ما جعل محاكمته في جوهرها مسألة تحضير ادعاءات ودفوعات ودلائل مباشرة على القيام بالجرم الجنائي شخصيًا، لا محاكمة ثورية لنظام حكم فاسد ومستبد كان هو في قمته. وظهرت قرارات النائب العام التي تهدف إلى امتصاص غضب الناس في ظل حكم مبارك نفسه. ففي 5 شباط/ فبراير 2011، في أثناء الثورة، صدر قرار بمنع العادلي من السفر، وبفتح تحقيق مع أحمد عز وزهير جرانة، وهم من رموز الفساد. ولم

تجر تحقيقات فعلية تهدف إلى الإدانة، وبالطريقة نفسها تصرف النائب العام في حالة محاكمة مبارك.

على الرغم من ذلك، أتاحت منظومة القوانين الجنائية إجراء محاكمات جنائية ذات أهمية سياسية، مثل تزوير الانتخابات والتعذيب خلال العقود الأخيرة، وغيرها من التهم ذات الأبعاد السياسية، وهي أمور لم تتابع كما يجب.

كان هذا الحدث، ونوع التهم الموجهة إلى مبارك، وطبيعة المحكمة من أهم الدلائل على التحول عن الثورة باتجاه إصلاحات شكلية داخل النظام لامتصاص الغضب، وهي «إصلاحات» تجري من دون مشاركة الثوار، وخارج نطاق قدرتهم على التحكم بمسارها. وسرعان ما تبينت عدم قدرة النظام على إجراء بهذه الإصلاحات، وغياب الرغبة لديه في القيام بها. أما وجود الصحافة وهتافات أهالي الشهداء ومؤيدي مبارك في الخارج فموّهت الطبيعة الحقيقية للمحاكمات كمحاكمات جنائية عادية. وانكشفت حقيقتها بالتدريج مع تبدّد الحماسة والإثارة مع مرور الوقت، وحلول الروتين القضائي، وما لبث أن تحوّل أهالي الشهداء من مركز الاهتمام إلى هوامشه، كأنهم مشاهدون خارجيون غير مرغوب فيهم. وكان من الخطأ وضعهم في مركز الاهتمام في الأساس، الأمر الذي حوّل جريمة النظام إلى مسألة أذى شخصي يحتاج إلى إثبات مسؤولية الحاكم الشخصية عنه، بدلًا من أن تكون قضية نظام استبدادي استشهد هؤلاء في النضال ضده. فحين خرج المتظاهرون إلى الشوارع ضد هذا النظام في 25 كانون الثاني/ يناير 2011، لم يكن أي منهم استُشهد، أي لم يكن الاستشهاد سبب الثورة أو النقمة على النظام الحاكم.

لا نقصد بالمحاكم الثورية تلك المحاكم الثورية الهزلية التي عقدت في مصر بعد ثورة 1952 بقيادة ضباط مثل عبد اللطيف البغدادي والسادات، أو بعد ثورة 1958 في العراق بقيادة فاضل المهداوي، إذ كانت مجريات تلك المحاكم من بواكير الثقافة الغوغائية الديماغوجية التي جاءت بها الانقلابات العسكرية، وبداية التحول عن مطلب الديمقراطية إلى حكم العسكر باسم الثورية. ما نقصده هو العدالة الانتقالية التي تحددها قوانين خاصة بها، وتهدف إلى المساعدة في الانتقال إلى الديمقراطية، ويحكم فيها فقهاء قانونيون مؤيدون للديمقراطية، ويجري فيها اتخاذ إجراءات عقابية، وأخرى تصالحية في الوقت نفسه.

جرت هذه المحاكمة على مدار شهور عُقدت فيها عشرات الجلسات لمبارك ونجليه ووزير داخليته وبعض مساعدي وزير الداخلي، إضافة إلى محاكمات أخرى لعدد من مسؤولي نظامه. وفي الجلسة السادسة والأربعين للمحاكمة، في 2 حزيران/ يونيو 2012، أي بعد عام كامل من إعلان موعد بدء المحاكمة، حكم القاضي أحمد رفعت على مبارك والعادلي بالسجن المؤبد، وبراءة مساعدي وزير الداخلية في قضية قتل المتظاهرين، وبراءة مبارك من تهمة الفساد المالي، وبراءة نجليه علاء مبارك وجمال مبارك من التهم المنسوبة إليهما. وما لبثت هذه الأحكام أن أُلغيت بعد استئنافها.

ثانيًا: حادثة السفارة الإسرائيلية

في 19 آب/ أغسطس 2011 قتل ضابط وأربعة جنود مصريين برصاص إسرائيلي على الحدود المصرية - الإسرائيلية. وأقرت «القوة الدولية لحفظ السلام» المتمركزة في سيناء لمراقبة تنفيذ بنود معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، ارتكاب إسرائيل مخالفتين في هذا الصدد: الأولى اختراق الحدود المصرية، والثانية إطلاق النار من داخل الأراضي المصرية. واحتجت وزارة الخارجية المصرية على هذا العمل، واستدعت القائم بأعمال السفير الإسرائيلي في مصر لإبلاغه ذلك الاحتجاج، كما طالبت بالتحقيق في الحادثة.

لم تكن هذه أول حادثة إطلاق النار من الجانب الإسرائيلي، ولا أول مرة تحدث فيها خروقات من هذا النوع منذ توقيع معاهدة السلام؛ كما أنها تكررت بعد ذلك[22]. لكن في أجواء تلك الأيام أثار هذا الحادث غضب المصريين إلى درجة خروج تظاهرات احتجاجية أمام السفارة الإسرائيلية تحولت إلى اعتصامات بدءًا من 20 آب/ أغسطس 2011، غير أن الشرطة العسكرية فضت الاعتصام في الجمعة التالية لها، في 27 آب/ أغسطس 2011[23].

---

(22) لبيان بأهم هذه الخروقات، انظر: «أهم الخروقات على الحدود المصرية... وحوادث استهداف جنود مصريين منذ توقيع كامب ديفيد،» (ساسة بوست، 25/ 7/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sasapost.com/egyptian-border-violations>.

(23) «اجتماع طارئ للجامعة العربية غدًا لبحث الهجمات على غزة: مصر تسحب سفيرها من تل أبيب.. وإسرائيل تبدأ التحقيق في حادث سيناء،» (العربية نت، 20/ 8/ 2011)، =

كانت هذه الموجة في رأينا استمرارًا لثورة 25 يناير. وقادها الشباب وحدهم هذه المرة من دون أن تنضم إليهم الأحزاب والقوى السياسية. وانطلقت الدعوة من وسائل التواصل الاجتماعي، وشملت أيضًا دعوة للتوجه إلى سيناء. وتنوع المتظاهرون مثلما تنوع ميدان التحرير. وفي تلك الفترة كان لا يزال ثمة نمط من شباب سلفيين مشاركين في الثورة مستعدين للتظاهر مع شباب يساريين وعلمانيين بوجود فتيات ونساء. وكان طابع التظاهرات شبابيًا مختلطًا، لا علاقة له بالأحزاب.

طالبت جموع المتظاهرين السلطات المصرية بطرد السفير الإسرائيلي، غير أن السلطات لم تستجب لهذه المطالبات. وفي التاسع من أيلول/ سبتمبر 2011، وصل الغضب الشعبي إلى ذروته، فقام عدد كبير من المحتجين بالتظاهر أمام السفارة الإسرائيلية، وحطموا أجزاء من الجدار الذي أقيم عقب فض الاعتصام السابق. وقام أحدهم، أحمد الشحات، بتسلق البناية التي يوجد في أعلاها مقر السفارة الإسرائيلية، ونزع العلم الإسرائيلي ووضع مكانه العلم المصري. كما قام عدد آخر من المحتجين باقتحام السفارة، والحصول على عدد من الوثائق الأرشيفية وتمزيقها والإلقاء بها من شرفة المبنى؛ بعد ذلك غادر العاملون في السفارة، ومعهم السفير الإسرائيلي مصر.

وقف الجيش موقف المتفرج ضمن استراتيجيته حتى ذلك الحين لإظهار وجه راديكالي للثورة في سياق مناقشاته مع حلفائه الغربيين في شأن طبيعتها، أو ربما أجبر على تمرير هذا الحدث في أوضاع ثورية لمعرفته وجدان الشعب المصري المقاوم، لكنه استغلها لتبيين أهميته للغرب وإسرائيل. وكانت ردات الفعل الرسمية والحزبية ضد هذا التحرك قاسية[24]. وفي رأينا، فإن ردة الفعل على ما اعتبره المشاركون استمرارًا طبيعيًا لروح 25 يناير، أخرجت موضوع العلاقات مع إسرائيل من النقاش بين القوى السياسية في مصر لفترة مطوّلة،

= تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/08/20/163156.html>.

(24) عن مواقف القوى السياسية من الحادث، انظر: وليد عبد الرحمن ومحمود محسن، «مصر: القوى السياسية تندد بواقعة الحدود وتطالب المجلس العسكري برد قوي،» الشرق الأوسط، 20/ 8/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11953&article=636637&feature=#.VaNeV_mqqkp>.

ومنها قوى سياسية معارضة بنت «مجدها» كله على معارضة اتفاقات السلام مع إسرائيل. ففجأة، وبعد الثورة بالتحديد، ما عاد موضوع السلام مع إسرائيل يعنيها كثيرًا، وما عادت تثيره على مستوى الرأي العام. وبانت بوادر التحول في ردة الفعل التي استهجنت الفعل العفوي ضد السفارة الذي قام به الشباب الذين اقتحموها، واعتباره «غير مسؤول» و«استفزازيًا». فتحول الفعل الثوري إلى صراع على السلطة التي لم تنتزعها قوى الثورة، ولم يرغب أحد من القوى التي ترشح نفسها للحكم في التورط في خانة «المتطرف» الذي يدعو إلى تحلل مصر من اتفاقات السلام مع إسرائيل.

الفصل السابع

فتن طائفية وظهور عامل القلق من عدم الاستقرار

في الرابع من آذار/ مارس 2011، أي في مرحلة مبكرة، ظهر الوجه الآخر لغياب الدولة، وهو تعويم توترات اجتماعية قائمة في المجتمع المصري. ففي البلدان العربية عادة يُموَّه هذا النوع من الشروخ الاجتماعية بمقولات معسولة عن التعايش والتآخي والتسامح وكلام عام عن «طيبة الشعب»، وأنه «سلمي بطبيعته»، الأمر الذي يتكرر في كل بلد في مراحل انتشار العنف الاجتماعي والسياسي والميل إلى نسبِه إلى قوى خارجية أو مؤامرات داخلية.

في إثر سريان شائعة عن علاقة حب بين شاب مسيحي وفتاة مسلمة، اعتدى جمهور غاضب على كنيسة الشهيدين في قرية صول في محافظة حلوان مساء يوم الجمعة الواقع فيه الرابع من آذار/ مارس 2011، وهدموها. وتلا ذلك اعتصام أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون دام تسعة أيام. واعتبرت هذه الحادثة امتدادًا لمحاولات غامضة لإشعال فتنة طائفيّة، وانتشرت شكوك في أنها تتم بفعل طابور خامس وميليشيات الثورة المضادّة.

أعلنت القوات المسلحة تكفّلها بإعادة بناء الكنيسة على «نفقتها». وتوجهت 42 منظمة حقوقية بخطاب إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة مطالبة إياه باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للتعامل مع حوادث العنف الطائفي. وألمح بعضهم إلى أنه يمكن أن يكون لهذه الظاهرة دوافع سياسية، أو لحرف الانتباه عن الحراك الثوري، فيما تعالت أصوات قبطية متهمة النظام بإخلاء الساحة لقوى الإسلام السياسي لتحاصر الأقباط[1]. وأصدر ائتلاف شباب ثورة 25 يناير بيانًا في 9 آذار/ مارس 2011 اتهم فيه «ضباط أمن الدولة الطلقاء وفلول النظام»

---

(1) اتحاد شباب ماسبيرو، تقرير عن أحداث العنف الطائفي في مصر 2011 ([القاهرة: الاتحاد، 2012])، و«رسالة إلى المجلس العسكري،» (الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 7/ 4/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://anhri.net/?p=28691>.

بأنهم المحرضون على الفتنة والساعون إلى إحداثها. وانتقد البيان الجيش لوقوفه موقف المتفرج «فيما فلول النظام تعبث وتتلاعب بأمن الوطن والمواطن». وانضمت جماعة الإخوان المسلمين إلى هذا الموقف بتحميل فلول النظام السابق من الحزب الوطني وأمن الدولة مسؤولية محاولة إشعال الفتنة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين[2]. ونقل موقع أقباط متّحدون عن أهالي القرية أن بين المتهَمين مخبرًا في أمن الدولة حرّض الباقين على مهاجمة الكنيسة[3]. كما روى أعضاء في وفد شباب الثورة الذي توجه إلى القرية أن نائبين سابقين عن الحزب الوطني في مجلس الشعب من المحافظة كانا من أبرز مثيري الفتنة. ثم وقعت اشتباكات في وسط القاهرة بين مواطنين مسيحيين خرجوا للاحتجاج على حرق الكنيسة ومواطنين مسلمين، بدأت بتظاهرة تضامن مع الأقباط المعتصمين أمام الإذاعة والتلفزيون. وأدّت الاشتباكات إلى مقتل 14 مواطنًا وإصابة 140 بحسب بيان وزارة الصحة. وبعدها تظاهر المعتصمون أمام مبنى التلفزيون واستمروا في التظاهر أيامًا عدة، وجرت محاولة لتنظيم اعتصام شبيه باعتصام ميدان التحرير.

دعا ائتلاف شباب الثورة إلى تنظيم تظاهرة مليونيّة في 11 أيار/ مايو 2011 تحت شعار «في حب مصر» لرفض الفتنة الطائفية. واتخذ المجلس العسكري مجموعة قرارات فورية: البدء في إعادة بناء كنيسة قرية صول في مكانها؛ تمكين أهالي القرية من العودة إلى منازلهم؛ القبض على مرتكبي جريمة هدم الكنيسة ونهب محتوياتها ومن يقفون وراءهم؛ الإفراج عن القسّ متاؤس المعتقل سياسيًا.

فرضت أجواء الثورة في البداية نفسها على الجميع، حيث أظهرت رأيًا عامًا مصريًا يدين الفتنة الطائفية ويتهم فلول النظام بالوقوف خلفها، وموقفًا حازمًا للمجلس العسكري في إدانتها واتخاذ خطوات فورية لمعالجتها. وبدا سلوك رجال الدين المسيحيين أكثر اعتدالًا من السابق، حين حاولوا تخفيف حدة ردة الفعل، كما كان علماء الأزهر حازمين في إدانة الحادثة بشكل غير مسبوق، وصدرت فتوى عنه بمنع بناء مسجد في مكان كنيسة. وتغلّب هذا كله على السلوك

---

(2) عزمي بشارة، هل من مسألة قبطية في مصر؟ (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 10-11.

(3) المصدر نفسه، ص 11.

القديم الذي يحوّل قضية عاطفية عادية عابرة الطوائف إلى قضية طائفية تؤدي إلى العنف. كانت هذه أجواء ثورة 25 يناير[4]، لكن انحسار قيم الثورة وثقافتها وسوء تصرّف المجلس العسكري في معالجة اعتصام ماسبيرو لاحقًا، والاستقطاب الذي وقع في المجتمع المصري على خلفية الاستفتاء على التعديلات الدستورية، ثم ما سُمّي بـ «جمعة قندهار»، ثم الاستقطاب في شأن مسألة الدستور أولًا أم الانتخابات، هذه كلها أعادت المسألة الطائفية غير المحلولة في مصر والمعالجة بأساليب أمنية، بقوة، إلى الواجهة.

كانت حادثة أطفيح غير الفريدة في أسبابها ودوافعها الطائفية القائمة في نواح عدة من المجتمع المصري، بداية نمط من النشاط الاجتماعي السياسي العنيف الذي دفع الناس بالتدريج إلى استبدال الطموح للتغيير بالطموح للاستقرار والأمن. الأمر الذي أدركته قوى النظام القديم التي استخدمته بكثافة من خلال إثارة القلاقل في كل مكان.

نذكر هنا أن في الظل، في عالم مختلف خارج حوادث الثورة ومسارها، اجتمعت في 15 شباط/ فبراير 2011 تيارات سلفية في الهرم، لم تشارك في أغلبيتها مشاركة حقيقية في الثورة، لكنها اعتبرت المادة الثانية في الدستور، المتعلقة بمرجعية الشريعة الإسلامية في سن القوانين، خطًا أحمر. ولم يكن ذلك مفاجئًا، حيث عقدت الدعوة السلفية مؤتمرات جماهيرية في 8 شباط/ فبراير 2011 (قبل ثلاثة أيام من رحيل مبارك) لتأكيد الهوية الإسلامية للدولة، وكذلك ضرورة تنفيذ البند الثاني من الدستور بالفعل، وللرد على أصوات متصاعدة تطالب بدولة علمانية تقوم على المواطنة. كان هذا رد الدعوة السلفية على مشاركة المصريين في الميدان من دون حواجز طائفية، وخروج الشباب القبطي عن الوصاية السياسية للكنيسة[5]. هكذا طفت على السطح قوة سياسية

---

(4) المصدر نفسه، ص 16.

(5) يكاد يسود إجماع بين الباحثين المصريين (ولا سيما الأقباط) أن حل المجلس الملي بعد ثورة يوليو 1952 أبعد الأقباط من غير رجال الدين عن تمثيل قضايا الأقباط، كما قلصت التأميمات ثقل البرجوازية القبطية ودورها الاندماجي في الطبقات الوسطى، وأن تمثيل الأقباط تراجع في مؤسسات الدولة. ومع صعود الإسلام السياسي في عهد السادات، وبروز كاريزما البابا شنودة، أصبحت الكنيسة الممثل السياسي للأقباط وملاذهم الاجتماعي والتعليمي والرياضي والترفيهي=

غير ديمقراطية من خارج الثورة كانت عمومًا مستكينة للنظام السابق لتطرح مطالب لا علاقة لها بالديمقراطية ومطالب الثورة الأخرى[6]. وما لبثت أن دفعت بالتطور إلى استقطاب علماني إسلامي بين قوى الثورة العلمانية التي خشيت من ظاهرة السلفيين من جهة، وتلك التي تنافست معها وخشيت مزايداتها، أي جماعة الإخوان المسلمين. وكان خروج التيار السلفي إلى الفضاء العمومي الذي فتحته الثورة، كي يخاطب الغرائز والمخاوف ويحيي الطائفية ويرتد بالثورة عن مطالبها ويدفع بها إلى مسار الاحتراب الأهلي، أول مظاهر الثورة المضادة في مصر.

في هذه المرحلة عقد عصام شرف (رئيس الوزراء) اجتماعات عدة أسفرت عن تأليف لجنة مهمة للعدالة الوطنية، كان في مقدمة اهتماماتها متابعة بؤر التوتر الطائفي. وابتكرت هذه اللجنة أساليب جديدة للتعامل مع هذا الملف، بصفته ملفًا اجتماعيًا، لا أمنيًا، واجتمع المهتمون به من مثقفين وشخصيات سياسية في مبنى مجلس الوزراء.

في 14 نيسان/ أبريل 2011 جرى تغيير عشرين محافظًا، و«رفض أهل قنا المحافظ الذي صدر قرار بتعيينه على خلفية أنه ضابط شرطة شارك في أعمال تعذيب، وأيضًا على خلفية كونه مسيحيًا»[7]. وفي التاسع عشر من الشهر نفسه،

= عبر مؤسسة الكنيسة ذاتها والجمعيات التي تشرف عليها. وفي عهد مبارك أصبح هذا الوضع مريحًا للنظام، حيث جرت السيطرة عليه وإدارته بالعلاقة المباشرة مع قيادة الكنيسة. وفي الوقت ذاته أهملت العلاقة بين المسلمين والأقباط على مستوى الشعب نفسه، وتركت ضحية تحريض القوى المتطرفة: السلفيون وبعض مؤسسات أقباط المهجر، الفضائيات الدينية السلفية الإسلامية والمسيحية التي سُمح لها بالعمل في مرحلة توتر العلاقة بين إدارة المحافظين الجدد في واشنطن ونظام مبارك. وغالبًا ما أهمل دور نواب الحزب الوطني الديماغوجي الطائفي ضد الأقباط في حملاتهم الانتخابية في المحافظات. انظر: بشارة، هل من مسألة قبطية، وأندريه زكي أسطفانوس، «القوى المسيحية في مصر وموقفها من الثورة،» ص 106-111 وأشرف عبد العزيز عبد القادر، «مصر... مخاوف الأقباط بعد صعود الإخوان المسلمين،» ص 133-136، في: الأقباط في مصر بعد الثورة (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012).

(6) في المرحلة ذاتها ردت أيضًا قوى قبطية على روح الثورة مطالبة بتمثيل قبطي في الحوارات مع نائب الرئيس عمر سليمان.

(7) علي السلمي، التحول الديمقراطي وإشكالية وثيقة المبادئ الدستورية، كتاب المصري اليوم (القاهرة: مؤسسة المصري للصحافة، 2012)، ص 63-64.

تظاهر بعض الأهالي في ميدان الساعة في مدينة قنا، احتجاجًا على تعيين اللواء عماد ميخائيل محافظًا. وكان ادعاء المتظاهرين أن فترة تولي المحافظ القبطي السابق اللواء مجدي أيوب شهدت تزايدًا في معدل حوادث الفتنة الطائفية في المحافظة. وتطوّرت الاحتجاجات إلى احتلال المتظاهرين خط السكك الحديد الواصل إلى أقصى جنوب مصر ووقف مرور القطارات، واحتلال المباني الحكومية في مدينة قنا عاصمة المحافظة، وقطع طريق القاهرة - الصعيد، والطرق المؤدية إلى قنا كلها، فضلًا عن التهديد بقطع إمدادات المياه من المحطة الرئيسة في المدينة. وردّت حكومة عصام شرف بأنها لن تقبل بسياسة ليّ الأذرع، فيما قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتفويض وزير الداخلية التعامل مع الأزمة. وكانت مجموعات سلفية هي من قاد ذلك الاحتجاج، فيما احتفظت جماعة الإخوان لنفسها بمسافة كافية عن سلوك المتظاهرين السلفيين، وأعلنت إدانتها الأعمال التخريبية وتعطيل مصالح المواطنين(8).

في 24 نيسان/ أبريل 2011 نظّم سلفيون من الإسكندرية، ينتمون إلى «ائتلاف دعم المسلمين الجدد»، تظاهرة أمام المنطقة الشمالية العسكرية. وبالتزامن مع ذلك قاد أحمد المحلاوي (الداعية السلفي المعروف) تظاهرة أكبر أمام مسجد القائد إبراهيم. وكانت مطالب التظاهرتين تتصل بالدفاع عن حقوق نساء مسيحيات أشهرن إسلامهن(9). وهي مسألة متكررة، ويعدّها المسيحيون استضعافًا لهم في مجال يُعد في الثقافة الأبوية (البطريركية السائدة في الشرق) نقطة ضعف ومس الشرف، أي المرأة؛ أما العكس، أي تحوّل مسلمات إلى المسيحية فغير ممكن الحدوث، وغير مقبول على الإطلاق؛ أما المتظاهرون

(8) «استمرار أجواء التوتر في قنا حول تعيين محافظ قبطي،» (بي بي سي عربي، 21/ 4/ 2011) تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/04/110421_egypt_qena.shtml>.

(9) فيديو لتجمع سلفيين يتظاهرون أمام مكتبة الإسكندرية هاتفين «بالروح بالدم نفديك يا إسلام» و«إسلامية إسلامية مصر هتفضل إسلامية»، على يوتيوب، في 24/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=6LbPd7zK6Ss>.

انظر أيضًا: نبيل أبو شال، «مظاهرة للسلفيين في الإسكندرية احتجاجًا على قتل «سلوى» واستمرار احتجاز «وفاء وكاميليا»،» المصري اليوم، 24/ 4/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/127474>.

المسلمون فيرون في موقف الكنيسة تماديًا منها، وتجرّؤًا على احتجاز مسلمات، كما يُدعى، أو منعهن من اتباع الإسلام. والأهم من هذا وذاك الشحن الطائفي على خلفية قضايا فردية غالبًا ما تكون حقائقها ملتبسة.

بدا في هذه المرحلة أن النظام القديم كان يحمي الأقلية القبطية ويضمن سلامتها من وجهة نظر المؤسسة الدينية القبطية وقسم كبير من الأقباط، أو أنه كان منحازًا إليها من وجهة نظر هؤلاء المتظاهرين، وأن الثورة وضعف نظام مبارك كانا مجرد مناسبة لتصويب هذا المسار. ولم يكن هذا الفعل تمردًا على النظام القديم، بل إحياء لثقافته، وإن بشكل معكوس.

في 4 أيار/ مايو 2011 اندلعت حوادث عنف طائفي في حي إمبابة، في إثر تسرب شائعة عن احتجاز فتاة مسيحية (في كنيسة مارمينا) أشهرت إسلامها. ومع تصاعد الحوادث، حاصر السلفيون الكنيسة وحاولوا اقتحامها، الأمر الذي واجهه الأقباط بإطلاق أعيرة نارية من أعلى مبنى الكنيسة الذي يتكون من أربعة طبقات. فما كان من السلفيين إلا أن هاجموا منازل ومحلات يملكها أقباط في جوار الكنيسة، وأضرموا النار في حاوية نفايات في مقابل الكنيسة وفي مقهى مجاور يملكه قبطي. ووُجهت أصابع الاتهام إلى أعضاء الحزب الوطني السابق ممن قادوا هذا الهجوم على الكنيسة؛ وأُلقي القبض على عشرات المتورطين في أعمال العنف[10].

في 8 أيلول/ سبتمبر 2011 شهدت قرية الماريناب التابعة لمركز إدفو في أسوان أعمال عنف بين مسلمين ومسيحيين، عقب صلاة الجمعة، بعد محاولة عدد من المسلمين هدم مبنى قديم في القرية، كان المسيحيون قد شرعوا في تحويله إلى كنيسة. وفُضّت الاشتباكات بين المهاجمين والمدافعين عن المبنى

(10) أشار تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان، وهو جهة حكومية، إلى أن قوات الشرطة والجيش تركت الحوادث تتطور. «أكد التقرير أن الشرطة لم تتمكن من السيطرة على الموقف، لافتًا إلى أنه وبعد أن حضر الجيش إلى مكان الواقعة لم يأخذ الإجراءات التي تنهي الاشتباك، مما أدى إلى استمرار المشاحنات والاعتداءات بالمنطقة إلى الثالثة من صباح اليوم التالي». انظر: وائل علي، ««المصري اليوم» تنشر نص تقرير «القومي لحقوق الإنسان» عن «فتنة إمبابة»،» المصري اليوم، 13/ 5/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/131666>.

بعد تدخل قوات الأمن بإشراف رئاسة مدير أمن أسوان، وفُرِض طوق أمني حول القرية. وصدر تقرير لتقصي الحقائق في شأن هذه الحادثة أوصى بإقالة محافظ أسوان وبناء الكنيسة ومحاسبة الجناة[11]. وكانت هذه توصيات بروح أجواء الثورة، لكنها لم تُنَفَّذ وبقيت حبرًا على ورق. غير أن تجاهل تنفيذ هذه التوصيات أدى إلى تفاقم المشكلات المرتبطة بهذه الحادثة ومشاعر النقمة والغضب التي قادت في النهاية إلى حوادث ماسبيرو الدامية[12].

أولًا: تصاعد الاحتجاج

تنامت في أيلول/ سبتمبر 2011 الاحتجاجات الاجتماعية والعمالية المطالبة بمطالب فئوية، فوقعت في نحو 11 محافظة بشكل متزامن: الخفراء المكلّفين بحماية المواقع الأثرية في الأقصر؛ عمال الجامعة الأميركية بالقاهرة؛ عمال شركتي هايديليكو وإيليجيكت؛ وعمال سجاد دمنهور في البحيرة؛ ممرضو مستشفى الشهداء بالمنوفية؛ عمال شركة سمنود للوبريات؛ موظفو البحوث الزراعية في كفر الشيخ؛ أفراد مديرية الأمن في الشرقية؛ العاملون بمشروع توزيع الخبز في أسيوط؛ التجار في محافظة الوادي الجديد؛ العاملون في مأمورية الضرائب في جنوب سيناء.

كانت التظاهرات الفئوية من أبرز الظواهر التي عرفتها مصر في الأعوام الأخيرة من عهد مبارك، إلى حد يمكن اعتبار أنها كانت بروفة للثورة، نظرًا إلى

---

(11) أشار تقرير الماريناب الذي أصدرته المبادرة المصرية للحقوق الشخصية إلى إحجام المجلس العسكري عن علاج المشكلات، وإلى عدم التعامل الجدي مع ملف الطائفية لاستثماره سياسيًا، وينتقد هذه السياسة بقوله: «إن ما يبعث على الأسى ليس فقط الاعتداء على منازل وممتلكات الأقباط ومكان عبادتهم وفشل الدولة في حمايتهم، وإنما أيضًا أننا شاهدنا هذه الأحداث تتكرر بنفس التسلسل بل وتقريبًا بنفس التفاصيل من قبل. وستظل هذه الجرائم تتكرر طالما لم يحدث تغيير يذكر في طريقة تعامل السلطات مع هذا الملف». انظر: «تحقيق المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في اعتداءات قرية وكنيسة المريناب بإدفو - أسوان،» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 5/ 10/ 2011)، على الموقع الإلكتروني:
<http://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/sectarianviolence_luxor_october2011.pdf>.

(12) «تقرير عن أحداث ماسبيرو،» (المجلس القومي لحقوق الإنسان، 2/ 11/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.nchregypt.org/index.php/activities/2010-02-07-16-18-44/2010-03-09-13-06-01/500-2011-11-02-19-51-28.html>.

مساهمتها في تطوير الثقافة الاحتجاجية عند المصريين خلال أعوام ما قبل الثورة. كما كان لهذه التظاهرات دور في شل جهاز الدولة ومؤسساتها بدءًا من 5 شباط/فبراير 2011. لكن هذا النوع من التظاهرات استمر بقوة أكبر في مرحلة ما بعد الثورة. ومع أن القوى المعادية للثورة أصبحت تشجع هذا النمط من التحرك الاجتماعي لتكريس الثورة كحالة فوضى وتعسير فترة الانتقال، عاودت هذه القوى نفسها الوقوف بحزم ضد هذا النشاط العمالي الفئوي في مرحلة ما قبل الانقلاب لإنجاح تلك المرحلة بعد 3 تموز/يوليو 2013[13]. ثمة من حاول إثبات عجز التحول الديمقراطي بتشجيع طرح المطالب التعجيزية في بداية مرحلة التحول الديمقراطي، لإثبات إخفاق الثورة، وأن الاستبداد هو الوحيد القادر على ضبط الفوضى الناجمة عن التحركات الاجتماعية غير المنضبطة. كما كمنت مشكلة القوى الديمقراطية في إخفاقها تركيز اهتمام الناس على التحول الديمقراطي نفسه بتحويل النقمة الشعبية باتجاه تصفية النظام السابق والمطالبة بإجراءات العدالة الانتقالية.

في 21 أيلول/سبتمبر 2011 وصلت الإضرابات العمالية على خلفية المطالبة بمطالب فئوية إلى ذروتها مع إضراب عمال وسائقي النقل العام إضرابًا شاملًا للمطالبة بصرف حافز الإثابة والزي الرسمي وتحديث أسطول الهيئة، بعد أن أخفقت مفاوضاتهم مع الإدارة. واستمرت الأزمة حتى الأول من تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه. وكان العاملون في هيئة النقل العام (نحو 40 ألف عامل) قد قاموا بإضرابات شاملة في عامي 2007 و2009، وخلال ثورة يناير قبل تأسيس نقابة مستقلة لهم في آذار/مارس 2011. وتكرّرت إضرابات من هذا النوع لسائقي النقل العام في مدن أخرى غير القاهرة، وذلك في مناسبات مختلفة. وكانت القوات المسلحة تلجأ للتعامل مع هذه المشكلة إلى تسيير مركبات نقل عام تابعة لها يقودها أفراد من الجيش[14].

---

(13) انظر تقرير للمصري اليوم عن هذه التظاهرات التي سميت بالفئوية: «المظاهرات تجتاح القاهرة و10 محافظات للمطالبة بتحسين الأجور وتثبيت المؤقتين،» المصري اليوم، 12/ 9/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=310386&IssueID=2256>.

(14) «وسيتم احتساب مدة الإضراب كأيام عمل... البرعي يعلن انتهاء أزمة إضراب سائقي هيئة النقل العام،» الشروق، 1/ 10/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: =

ثانيًا: حوادث ماسبيرو

استمرارًا للاحتجاجات التي بدأها الأقباط على حادثة كنيسة الماريناب في أسوان، وعلى خلفية تصريحات ذات ميل طائفي لمحافظ أسوان[15]، تطوّرت الحوادث واتخذت منحى تصاعديًا، إلى أن حدث صدام دامٍ بين الشرطة العسكرية والمحتجين الأقباط أمام اتحاد الإذاعة والتلفزيون في ماسبيرو في القاهرة في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2011. وسبق أن قامت الشرطة العسكرية بفض اعتصام مماثل قبل ذلك بثلاثة أيام. لكن هذا الفض العنيف لم ينه الأزمة، بل أتى بنتائج عكسية تمامًا. فبعد ثلاث أيام وقعت الصدامات، وأدت وفق بيانات وزارة الصحة والسكان إلى سقوط 28 قتيلًا، منهم 26 مواطنًا قبطيًا، ومواطن مسلم، وعسكري، فضلًا عن إصابة 321 مدنيًا وعسكريًا.

تضاربت الروايات في شأن مجريات ذلك اليوم، بين من تبنى رواية وجود مؤامرة خارجية، ومن اتهم فلول الحزب الوطني بدفع الحوادث نحو هذا التصعيد، ومن اتهم اللواء عبد الفتاح السيسي (مدير المخابرات الحربية) حينذاك بتدبيرها، وروايات أخرى اختلفت باختلاف موقع المراقب من الحوادث[16].

كان اللافت تورط التلفزيون الرسمي المصري في ذلك اليوم في التحريض الطائفي الفج والصريح للمسلمين على النزول للتصدي للمسيحيين على أعتاب

<http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=01102011&id=3e2dd9a7-6d9b-485f-9c2d-553c28ae9229>.

(15) تظهر تصريحات المحافظ طريقة التعامل التقليدية للبيروقراطية الأمنية والقيادة التنفيذية المحلية مع المشكلات الطائفية القائم على التهوين، وإطلاق تصريحات لمحاباة الأغلبية المسلمة تقلل من الوجود المسيحي، أو تنفي وجود تصريحات بدار عبادة، ، وتصور أمر بناء كنيسة بالعدوان والاستفزاز للإسلام، وبما يحمل قدرًا من التهديد المبطن للأقلية القبطية، والتلويح بالعنف الطائفي. جون عبد الملاك، «استمرار الاحتجاجات على أحداث المريناب .. مئات الأقباط يتظاهرون للمطالبة بإقالة محافظة أسوان وتهديدات بالدخول في اعتصام مفتوح،» المصريون، 3/10/2011، نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/7/2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.masress.com/almesryoon/80334>.

(16) «تقرير عن أحداث ماسبيرو،» (المجلس القومي لحقوق الإنسان، 2/11/2011)، لعله من المفيد هنا النظر إلى التقرير الذي قدمته الشرطة العسكرية عن الحوادث في ضوء تقرير مجلس حقوق الإنسان عنها. على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/altaghieer/61714>.

مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون، الأمر الذي لاقى استهجانًا شديدًا من أطراف مختلفة. كما أثارت وقائع ذلك اليوم في مجملها ردات أفعال غاضبة في الداخل والخارج.

قدّمت حوادث ماسبيرو دليلًا قاطعًا على مضيّ القوى الأمنية (الجيش هذه المرة) في النهج الأمني القمعي المستهتر بحياة البشر، الذي خرجت تظاهرات 25 كانون الثاني/ يناير 2011 ضده، ومواصلة نهج النظام وإعلامه في ترويج ثقافة طائفية تخاطب غرائز الجماهير، وتخطب ود قاعدة الحركات الإسلامية وغيرها، حتى حين كان النظام يحارب هذه الحركات.

قام الجيش بإطلاق النار على المتظاهرين العزّل، واتُّهم «طرف ثالث» بذلك. وبدأت حملة تهييج وفوضى معلومات وتخمينات لمؤامرات في وسائل الإعلام ساهمت لا في التستر على المجرم فحسب، بل في إحداث أجواء من القلق وعدم الارتياح الذهني والنفسي الجماعي في مصر. وبقيت وسائل الإعلام والناطقون الرسميون وغير الرسميين المرتبطون بالمجلس العسكري أو بأحد الأجهزة يغذون هذه الحالة باستمرار، حتى أصبحت الشائعات هي القاعدة والاستخفاف بعقول الناس هو النهج. إنه لأمر عظيم الدلالة على مصير ثورة يناير لناحية تفتيت القوى الثورية أن الإسلاميين عمومًا تضامنوا مع الجيش في حوادث ماسبيرو[17]. واقتصر التهييج على الدعوة السلفية التي أصدرت بيانًا دانت فيه «الاعتداء الذي جرى على القوات المسلحة والشرطة المصرية»[18].

كان هذا دليلًا على بعد جزء كبير من الإسلاميين عن روح مطالب ثورة يناير، ولا سيما مفهوم المواطنة المتجذر فيها، وميلهم إلى تبرير الظلم حين يقع على مواطنيهم المسيحيين. هذا على الرغم من أنه إذا كان هناك ثمة روح للديمقراطية، فهي النزوع نحو المساواة بين المواطنين، والمقصود هو المساواة السياسية غالبًا أمام القانون كمواطنين، الأمر الذي يمكن تسميته «عادات القلوب» (Habits of the Heart)

(17) ربما لم تكن الأمور واضحة لجزء منهم في بداية الحوادث، فعدل موقفه لاحقًا. لكن جزءًا آخر انطلق في الأصل من منطلقات طائفية.

(18) وائل لطفي، «الأقباط في مصر وتحديات الواقع السلفي،» في: الأقباط في مصر بعد الثورة، ص 264-265.

عند توكفيل أو القيم الاجتماعية السائدة (Sittlichkeit) عند هيغل. وكلّما ازدادت النزعة الديمقراطية راديكالية، ازداد تأكيد المساواة وتعميمها من مساواة سياسية مثلًا إلى مساواة اجتماعية وغير ذلك. لكن بالتأكيد إن نزعة المساواة هي أساس فكرة حق جميع المواطنين بالمشاركة السياسية مثلًا من خلال الإدلاء بأصواتهم أو حقوقهم بالتعبير عن آرائهم أو غيرها. ولا يمكن تحقيق جوهر الديمقراطية هذا من دون الديمقراطية الإجرائية، فالجوهر هذا وحده ربما يقود إلى الأنظمة الشمولية التي تتوحد فيها إرادة الفرد مع إرادة الشعب والقائد. لكن الإجراءات التي تضمن الحقوق والحريات تحدّد صلاحيات السلطات ومدّتها الزمنيّة ربما تتحول وحدها إلى إجراءات فارغة من أي مضمون يجري التلاعب بها وإخضاعها لمصالح الأغلبية في تسويات بين أصحاب مصالح وأحزاب ونخب سياسية إذا لم يوفر النظام للمواطنين فرصة التدخّل في إقرار شروط حياتهم وأوضاعهم المعيشية، من خلال حرية الاتحاد والتنظيم وحرية التعبير والمبادرات من أدنى. هنا تدخل روح الليبرالية، وهي الحرية. فمن الصعب أن تطبق الديمقراطية بمعنى ضمان مشاركة المواطنين في حكم أنفسهم من دون ضمان الحقوق السياسية والحريات المدنية التي تنظم مبدأ الحرية.

إن مبدأ الطائفية السياسية برفضه فكرة المساواة، هو مبدأ مناقض للديمقراطية. وكان هناك كثير مما يجب إنجازه لبناء المساواة في المواطنة، وهي روح الديمقراطية التي تبقى من دونها جسدًا ميتًا من الإجراءات. لكن التنافس الحزبي حجب المهمة، ولم يتح المجال لعزل القوى التي لا تؤمن بالمساواة في المواطنة[١٩].

(١٩) كان إرساء روح المواطنة من أهم الموضوعات على جدول أعمال لجنة العدالة الوطنية. وخططت اللجنة للولوج في مناطق الوعي عبر التخطط في مجالات الثقافة والتربية والتعليم، إلا أن الاهتمام ببؤر التوتر الطائفي نفسها والحوادث الملحة الراهنة كان يرجئ دائمًا بحث هذه الملفات واتخاذ خطوات عملية في شأنها.

الفصل الثامن

تسجيل الأحزاب وقانون مباشرة الحقوق السياسية

جاء تعديل نصوص القوانين التي تخص مباشرة الحقوق السياسية وتكوين الأحزاب السياسية بوصفها مكمّلة للدستور وترتبط بتعديلاته. وكان المجلس العسكري قد أعلن موافقته على قانون الأحزاب الجديد في 20 تموز/ يوليو 2011، الذي من أهم بنوده أن يكون قيام الحزب بالإخطار، على أن يعرض ذلك على اللجنة التي يتعيّن أن ترد على الطلب المقدم إليها خلال 30 يومًا. وإذا لم يأت الرد يكون الحزب قائمًا اعتبارًا من اليوم التالي لنهاية المهلة. وهذا تغيير ثوري بالتأكيد مقارنةً بقانون الأحزاب الذي كان سائدًا في عهد مبارك.

حظرت التعديلات الجديدة على القانون رقم 40 لسنة 1977 قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه، أو في اختيار أعضائه، على أساس ديني، أو على أساس التمييز بين المواطنين بسبب الجندر أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، وعدم انضواء وسائل الحزب إلى إقامة أي نوع من التشكيلات العسكرية، واشترطت علانية مبادئ الحزب وتنظيماته ومصادر تمويله، وعدم تشابه أسماء الأحزاب، وأن يكون للحزب خمسة آلاف عضو من 10 محافظات، وأن يضم فيه 300 عضو من كل محافظة كدليل على جديته، كما تقرر إلغاء الدعم المالي المقدَّم إلى الأحزاب.

وفقًا للقانون، أنشئت لجنة قضائية برئاسة النائب الأول لرئيس محكمة النقض، وعضوية نائبين من محكمة النقض، وعضوين من رؤساء محاكم الاستئناف، وعضوين من مجلس الدولة تكون مسؤولة عن شؤون الأحزاب. وكان رئيس مجلس الشورى (من الحزب الوطني) هو رئيس لجنة شؤون الأحزاب في القانون السابق.

في هذه المرحلة بدأت التفاعلات داخل جماعة الإخوان المسلمين بالظهور إلى العلن في شكل خلافات سياسية وأيديولوجية في أجواء الحرية القائمة، فما عادت خيارات الإخواني المختلف مع الجماعة تقتصر إما على البقاء في الجماعة

على الرغم من الخلاف، وإما الانضمام إلى معسكر النظام، فثمة خيارات أخرى برزت، منها إقامة أحزاب جديدة. وواجهت جماعة الإخوان المسلمين أزمة كبيرة بعد استقالة اثنين من أبرز قادتها: إبراهيم الزعفراني وعبد المنعم أبو الفتوح، إضافة إلى عدد من قادة وسيطيين وعناصر منتمية إلى الجماعة[1].

فعل هذا الانشقاق فعله داخل جماعة الإخوان، فعزز قوة التيار المحافظ الذي لم تشارك قيادته بشكل فعلي في الإعداد للثورة، ولا سيما أن أغلبية كوادرها كانت في السجن، إضافة إلى أن التنظيم بات يخشى من وجود بديل إسلامي غيره في الانتخابات الرئاسية المقبلة؛ فغياب مرشح يمثل الإخوان ربما يدفع بقواعده إلى التصويت للبديل المنشق عنه، ليكون المنشق عن الإخوان هو الفائز بثقة القواعد؛ إذ ليس من المعقول أن تحيّد القواعد الإخوانية نفسها في التنافس بين قيادي إخواني سابق مثل عبد المنعم أبو الفتوح وأحمد شفيق. كان هذا في رأيي أحد أهم أسباب عودة الإخوان إلى الدفع بمرشحهم في الانتخابات الرئاسية لاحقًا، على الرغم من وعدهم عدم القيام بذلك. في هذه الأيام بدأت هذه الصيرورة التي قادت بعد عام إلى ترشيح القيادي الإخواني خيرت الشاطر، ومن ثم محمد مرسي، بعد إلغاء ترشيح الأول.

أسست جماعة الإخوان المسلمين في بداية أيار/ مايو 2011 حزب الحرية والعدالة برئاسة محمد مرسي، وعصام العريان نائبًا له، وسعد الكتاتني أمينًا عامًا[2]. وأصدر المجلس العسكري مرسومًا بقانون يعدل قانون مباشرة الحقوق

---

(1) عزا الزعفراني استقالته إلى ما وصفه بانغلاق الجماعة على نفسها، على خلفية تصريح مرشد الجماعة محمد بديع الذي قضى فيه بعدم جواز انضمام أعضاء الجماعة إلى أي حزب سياسي آخر. هذا في حين كانت استقالة أبو الفتوح مرتبطة بالجدل بين تيار إصلاحي ومحافظ داخل الإخوان قبل الثورة، وفي شأن الترشح للانتخابات الرئاسية بعدها، حيث أعلن أبو الفتوح عن رغبته في الترشح، في حين اتخذت الجماعة في ذلك الوقت قرارًا بعدم ترشيح أي من قادتها في الانتخابات. الجدير بالذكر أن أبو الفتوح أسس بعد ذلك حزب مصر القوية، وترشح للانتخابات الرئاسية التي رشحت الجماعة فيها محمد مرسي، ما زاد وقتها من حدة الاستقطاب داخل صفوف التيار الإسلامي، ولا سيما ذوي الانتماء الإخواني. للمزيد انظر: أحمد الخطيب، «"الزعفراني": تقدمت مع "أبو الفتوح" باستقالتنا الرسمية من "الإخوان"،» المصري اليوم، 1/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/122868>.

(2) «مصر: الموافقة رسميًا على إجازة "حزب الحرية والعدالة"،» (بي بي سي عربي، =

السياسية، ويضيف تعديلات أساسية كانت محل مطالبة سياسية لقوى المعارضة منذ ما قبل الثورة، من أهمها إقرار الإشراف القضائي الكامل. وأقرّ المرسوم إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والاستفتاء بإشراف لجنة عليا للانتخابات نص عليها الإعلان الدستوري، التي ستُؤلّف برئاسة رئيس محكمة استئناف القاهرة وعضوية أقدم نائبين من نواب رئيس محكمة النقض، وأقدم رئيسين في محاكم الاستئناف تاليين لرئيس محكمة استئناف القاهرة. وتُؤلّف اللجنة العليا للانتخابات لجنة انتخابية في كل محافظة برئاسة رئيس محاكم الاستئناف، كذلك ألغى القانون طرائق القيد التي كانت تتيح التزوير في السابق، وأقر إنشاء قاعدة بيانات للناخبين يُقيد فيها الناخبون تلقائيًا من واقع بيانات الرقم القومي[3].

بقيت مسألة توقيت القوانين المنظمة للحقوق والحريات السياسية واتخاذ المجلس الخطوات السياسية التي تعدل من النظام محل جدل، وشابها غموض وإرباك. وكان أول توقيت أثار نقاشًا واسعًا إعلان الاستفتاء على التعديلات الدستورية في 19 آذار/ مارس 2011. وبرز تضارب في شأن تاريخ الانتخابات

= 6/ 6/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/06/110606_egypt_muslim_brotherhood_party.shtml>.

شكل إنشاء الحزب خطوة كبيرة إلى الأمام. لكن عدم تسجيل جماعة الإخوان بقي يعيب على هذا الحزب أنه ذراع حركة وضعها القانوني غير منظم. وأصبح تسجيلها أحد مطالب الجيش من مرسي خلال فترة رئاسته؛ إذ اتُّهم أن الحركة تسيره وتسيطر عليه وتمنعه من أن يكون رئيسًا لجميع المصريين.

من منافع حزب الحرية والعدالة أنه أتاح إمكان التملص من نقد إرث إخواني مثلًا في فتاوى تمس الأقباط والمرأة وغيرها، حيث بدأ تاريخًا جديدًا. ودعا المرشد العام محمد بديع الأقباط إلى الانضمام إلى الحزب الذي جعل 100 مسيحي من بين أعضائه المؤسسين، وانتخب المسيحي رفيق حبيب نائبًا لرئيس الحزب. بدأ الحزب تاريخًا لا يحمل مسؤولية فتاوى أعضاء في مكتب الإرشاد عن عدم جواز بناء كنائس مثلًا، كانت تنشر في مجلة الدعوة.

انظر: أشرف عبد العزيز عبد القادر، «مصر... مخاوف الأقباط بعد صعود الإخوان المسلمين،» في: **الأقباط في مصر بعد الثورة** (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012)، ص 139.

(3) أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس المرسوم القانون رقم (46) لسنة 2011 الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم (73) لسنة 1956 الخاص بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية في 19 أيار/ مايو 2011. انظر: وليد عبد الرحمن، «مصر: المجلس العسكري يصدر مرسومًا بقانون مباشرة الحقوق السياسية،» **الشرق الأوسط**، 20/ 5/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=622576&issueno=11861#.VboCtPmqqko>.

البرلمانية والرئاسية، وأيهما يجب أن يسبق الآخر؟ في البداية طُرح حزيران/ يونيو 2011 تاريخًا للانتخابات البرلمانية، ثم تقرر أن تُجرى في أيلول/ سبتمبر التالي، على أن تليها الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ ديسمبر 2011. وكما هو معروف لم تجرَ الانتخابات في أي من هذه المواعيد. ورفع العمل بقانون الطوارئ قبل إجراء الانتخابات البرلمانية.

خريطة الأحزاب

بإلغاء لجنة شؤون الأحزاب والعوائق الإدارية أمام تأسيسها، فُتِح الباب واسعًا أمام إنشاء الأحزاب السياسية من التيارات الفكرية المختلفة، منها تلك التي حُجبت عنها الشرعية كالأحزاب الإسلامية والماركسية، كذلك أُفسح المجال لأحزاب قامت بإعادة تدوير كوادر الحزب الوطني. جاء القانون الجديد في عقب إقرار التعديلات الدستورية[4] بمنزلة فرصة اغتنمها بعض القوى القديمة الأكثر تنظيمًا واستعدوا لها، فيما بقيت الحركات الشبابية الثورية تفتقر إلى تنظيم جامع قوي يستثمر قوتها في الميادين. ولم توجد قيادة تستطيع تحويل الحراك الجماهيري إلى قوة تنظيمية ديمقراطية التوجه، فخرجت عشرات المجموعات التي كانت ترفع لواء مطالب الثورة، من دون أن تأتلف عمليًا في كيان كبير يحمل عنوان الثورة. وبقيت المجموعات الصغيرة عرضة للاستغراق في الخلافات الداخلية التي كانت معولَ تفتيت دائم. وبقي أمل إنشاء كيانات سياسية قوية ومنافسة بعيدًا، فسادت القوى المنظمة تقليديًا، جماعات إسلامية وأحزاب قديمة لم يكن لها دور فاعل في أثناء الثمانية عشر يومًا بين الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير 2011 وتنحي مبارك. وتمتعت الأحزاب والجماعات التقليدية في هذا الوقت بوجود هياكل إدارية وتنظيمية سهل تحويلها إلى أجهزة انتخابية، من مقار وقوائم أعضاء ملتزمين، وهياكل تنظيمية تراتبية، وخبرات انتخابية[5].

---

(4) «المجلس العسكري يعلن صدور قانون تكوين وتشكيل الأحزاب،» النهار (مصر)، 28/ 3/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alnaharegypt.com/t~29803>.

(5) خالد عز العرب، «خريطة الأحزاب السياسية في مصر بعد الثورة،» (بي بي سي عربي، 23/ 6/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/06/110623_egypt_partymap.shtml>.

كان حزب الوفد الجديد ذو التوجه الليبرالي من الأحزاب التي عملت في الهامش المتاح في عهد مبارك منذ أن أعيد تأسيسه في عهد السادات. ويعود تاريخ الحزب إلى ثورة مارس [آذار] 1919، وقيادة سعد زغلول الأمة المصرية في عقب الحرب العالمية الأولى، مطالبًا بجلاء الإنكليز وإرساء الحكم الدستوري، وهو الحزب المستند إلى قواعد شعبية قديمة، وتسيطر عليه مجموعة من العائلات الأرستقراطية ورجال الأعمال. وكان لحزب الوفد الجديد ذي التوجه الليبرالي حضور واضح قبل الثورة، حتى أن رئيسه السابق نعمان جمعة نافس مبارك في الانتخابات الرئاسية الأخيرة بعد انفتاح نسبي سمح بتعديل النظام الانتخابي الرئاسي بما يسمح بانتخاب تنافسي، لا الاستفتاء الموروث من أيام الناصرية. وهو انفتاح شكلي، حيث بقيت اللعبة السياسية محكومة من الأجهزة الأمنية، وبدا جمعة كأنه يقوم بدور «المحلل» في نظام استبدادي ضغط عليه المحافظون الجدد في واشنطن فاضطر إلى تقديم بعض التنازلات. حاول الحزب بقيادة رجل الأعمال السيد البدوي تجديد واجهاته، بعد أزمة طاحنة ذات طابع جيلي اكتنفته خلال فترة قبل الثورة. فرفعت قيادته بعد الثورة لواء الدعوة إلى إنشاء تحالف يضم الأحزاب الليبرالية ويتعاون مع الإخوان المسلمين، للاتفاق على طبيعة النظام بعد مبارك. وبان هذا التوافق في أثناء التحضير للانتخابات البرلمانية في أواخر عام 2011. أما الحزبان الليبراليان الآخران فهما حزب الجبهة الديمقراطية الذي رئسه أسامة الغزالي حرب، وحزب الغد الذي قاده أيمن نور، وعانى الحزبان انصراف الفئات الشابة منهما إلى الحركات والائتلافات التي نشطت في الثورة. أما على جانب اليسار، فكان حزب الكرامة الذي أُسس قبيل الثورة بأعوام قليلة، في محاولة تجديد الاتجاه الناصري الذي غلب عليه الانصياع لهوامش النظام القائم، وحاول تثبيت مكانته السياسية في الميدان وفي ساحة التنافس السياسي، لكن قواعده كانت محدودة. فاعتمد على تاريخ قيادته النضالي في الحركة الطالبية، وعلى تمسكه بالقضايا العربية والعداء لإسرائيل والتطبيع.

أما أقدم الأحزاب اليسارية القائمة بعد إقرار التعددية في عهد السادات، فحزب التجمع الذي أُسس والوفد والوطني في مرحلة تحويل المنابر الثلاثة للاتحاد الاشتراكي العربي إلى أحزاب. وكان التجمع أكثر الأحزاب تضررًا بعدما انفضّت عنه القواعد اليسارية الماركسية والقومية، وأعيته الانشقاقات، وميل

رئيسه رفعت السعيد إلى التنسيق مع نظام مبارك، وتوجهاته اليمينية التي نفرت اليسار من الحزب.

أما المولود الجديد وأول أحزاب التيار الإسلامي فكان حزب الوسط الذي جرت أولى المعارك القضائية لتأسيسه في منتصف التسعينيات؛ إذ بدأ كانشقاق عن جماعة الإخوان المسلمين، ونجح باجتذاب عناصر ديمقراطية وإسلامية معتدلة، وشكل نوعًا من التقاء مبكر للتيار الإسلامي مع الديمقراطية. ودعمه رموز للتيار الإسلامي المعتدل كعبد الوهاب المسيري، كما نشطت قيادته، وفي مقدمها أبو العلا ماضي، ضمن حركة كفاية، وعلى الرغم من أن الوسط قبل الثورة كان محدود الوجود، لكنه احتل موقعًا جيدًا بتوسطه بين القوى الإسلامية والأحزاب الليبرالية.

بقيت جماعة الإخوان المسلمين التنظيم الأقوى بعد الثورة، وأسست حزب الحرية والعدالة، في محاولة لإرسال إشارات التشبه بحزب العدالة والتنمية التركي، مع الفرق الكبير في الخط السياسي، وفي التعامل مع فكرة الدولة العلمانية. وأصبح الحزب الذراع السياسية للجماعة، واستثمر القوة التنظيمية الهائلة لها، والخبرة السياسية لقادتها وكوادرها الذين خاضوا معارك الانتخابات في المجالس النيابية وفي النقابات المهنية والاتحادات الطالبية. وطُرح السؤال عن الحدود بين الجماعة بصيغتها الدعوية وتاريخها في العمل تحت الأرض، وحزب شرعي جديد يعمل سياسيًا، وليس دعويًا، في أجواء ثورة شعبية. وألقى الحراك الجيلي داخل جماعة الإخوان، والخلافات الكبيرة التي أفضت إلى خروج كثير من حركييه الشبان من الجماعة والمشاركة في تيارات جديدة ضمن الحراك الثوري، بظلاله على عملية تأسيس الحزب، فجرت محاولات لاستعادة هذه الكوادر لقربها من العمل الشعبي. لكن خروج الشباب من الجماعة لم يؤثر في القواعد الحركية والاجتماعية لها.

لم يتبن حزب الحرية والعدالة أنموذج حزب العدالة والتنمية، فهو لم ينفصل عن حركة الإخوان المسلمين، ولم تتحول الأخيرة إلى مجرد حركة دعوية. وبقي الحزب ذراعًا لحركة إسلامية، ترفض علمانية الدولة التي وافق عليها حزب العدالة والتنمية وتخلط بين الدعوة الدينية والعمل السياسي. وتبيّن أن البون

شاسع بينهما في أثناء زيارة الرئيس التركي رجب طيب إردوغان القاهرة في 12 أيلول/ سبتمبر 2011، الذي حيّته جماهير الحركات الإسلامية متوقعة منه دعمًا لتيار الإسلام السياسي. لكنه دعا في مقابلاته أُجريت معه في أثناء زيارته إلى قبول علمانية الدولة. كما نفى أن يكون حزب العدالة والتنمية التركي حزبًا إسلاميًا، ما أدى إلى خيبة أمل في جماعة الإخوان المسلمين، وانتقل رموزها إلى اعتبار تصريحاته تدخلًا في الشؤون المصرية. كان ذلك عرضًا حقيقيًا للفرق بين حزب قرر أن يحكم ويصبح حزبًا حاكمًا، وأحزاب إسلامية تاقت إلى الحكم بعقلية المعارضة الدينية، وبقيت تجمع بين الدعوة الدينية والعمل السياسي الحزبي.

يلي حزب الحرية والعدالة مولود جديد آخر، أثار عددًا من التساؤلات - التي سنتناولها بتفصيل أكبر لاحقًا - يمثل التيار السلفي الذي بقي طوال عهد مبارك بمنأى عن السياسة، هو حزب النور، الذراع السياسية لحركة الدعوة السلفية في الإسكندرية، الذي استثمر موجات «التسلفن» في المجتمع المصري والعلاقات الخاصة مع المملكة العربية السعودية. كما قامت أحزاب تمثل جماعات ذات أصول جهادية، كالجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد. وفي الحالتين أثيرت تساؤلات في شأن صدق نياتهم تجاه أطر الديمقراطية ومدى إمكان مشاركتهم في وضع حلول عينية للقضايا الاجتماعية والاقتصادية المركبة التي تواجه البلاد بعد الثورة في إطار ديمقراطي.

إضافة إلى ذلك، نشط عدد من رجال الأعمال في دعم التوجهات الليبرالية التي يمكن أن تصد هيمنة الإسلاميين على المجال العمومي بعد سقوط مبارك؛ كان أبرزهم نجيب سويرس الذي أسس حزب المصريين الأحرار بتوجه ليبرالي، واضعًا إمكاناته المالية والإعلامية في خدمة هذا الحزب، إضافة إلى عمل حثيث لتجنيد الأقباط في دعمه. ومن المفيد هنا التوقف قليلًا عند انتشار تسمية الليبرالية، حيث أصبحت في مرحلة الاستقطاب بين العلمانيين والإسلاميين تُستخدم في وصف القوى المناهضة للإسلاميين، لكنها غير ليبرالية، بمعنى الدفاع عن حقوق المواطن وحرياته، أو ليست بالضرورة كذلك، وغالبًا ما تتبنى مواقف نيوليبرالية في الاقتصاد، وسلطوية في السياسة.

كان أبرز التكوينات الجديدة من حيث الطرح الفكري هو الحزب المصري

الديمقراطي الاجتماعي، الذي طرح الأنموذج الديمقراطي الاجتماعي كأيديولوجيا، لكنه ضم خليطًا من قدامى السياسيين ممن يتمتعون باحترام في أوساط الشباب، وناشطين شبابًا.

علاوة على ذلك، أنشأ شباب التيار الإسلامي، ممن قادوا الحراك الجيلي، وساهموا في ثورة يناير، واختلفوا مع قيادة جماعة الإخوان، عددًا من الأحزاب، أبرزها التيار المصري، وحزب العدل وكلاهما توسّطا بين التيار الإسلامي والأفكار اليسارية والقومية، في محاولة لتجاوز الجدل التقليدي بين العلمانيين والإسلاميين. كما اندفع شباب اليسار نحو تأسيس عدد من الأحزاب، أبرزها حزب التحالف الشعبي الاشتراكي وحزب العمال. وضم كلاهما عددًا من الرموز اليسارية التقليدية وقادة عماليين إلى جانب الشباب الذي نشط في الحركة العمالية وشباب من حركة كفاية ومجموعات مناهضة العولمة، وكان لهم دور بارز في الاحتجاجات الاجتماعية في الأعوام الأخيرة من عهد مبارك. وظهرت إلى جانبهما أحزاب اشتراكية وماركسية أصغر، أبرزها الحزب الشيوعي الذي أعيد تجديده، وحزب مصر الاشتراكي.

أما الحملة الشعبية لدعم البرادعي رئيسًا والجبهة الوطنية التي رئسها، فتحوّلتا في صيغتيهما النهائيتين إلى حزب الدستور الذي أُسس في عام 2012، وضم عددًا من شباب الثورة البارزين.

بعد صدور قانون الانتخابات الذي نص على أن تكون انتخابات البرلمان مناصفة بين النظام الفردي ونظام القوائم، اعترض عليه معظم الأحزاب والقوى السياسية لأنها طالبت بإلغاء النظام الفردي لمصلحة نظام القوائم، ذلك أن نظام القوائم أكثر تمثيلًا للأحزاب والقوى السياسية، في حين أن النظام الفردي يعزز فرص أصحاب النفوذ المحلي من رجال أعمال ورجالات العهد السابق في الفوز في الانتخابات على حساب الأحزاب.

دعا المجلس العسكري الأحزاب إلى اجتماع في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 2011، رئسه سامي عنان نائب رئيس المجلس، وشارك فيه ممثلون عن 13 حزبًا، منها أربعة أحزاب إسلامية والحزب الناصري وحزب الكرامة. وحضر الاجتماع عن حزب الوفد السيد البدوي، وعن حزب الحرية والعدالة محمد

مرسي، وحضر قادة أحزب أخرى مثل محمد أبو الغار. عُدّل في الاجتماع قانون الانتخابات وإزالة التوتر مع المجلس العسكري. وشمل الاتفاق تمكن الأحزاب من ترشيح أفراد منها للمنافسة على المقاعد الفردية (البالغة ثلث المقاعد). وكان هذا التعديل في البند الخامس من الاتفاق الذي اعتبرته المحكمة لاحقًا غير دستوري، وحلت على هذا الأساس مجلس الشعب المنتخب مستغلة الفرصة المواتية. والتزم الموقعون من قادة الأحزاب التعاون مع المجلس العسكري للحفاظ على الأمن في البلاد.

بعد نشر الوثيقة التي ظهرت فيها انتهازية الأحزاب وحصر اهتمامها بالانتخابات متجاهلة قضايا أساسية تهم القوى الثورية مثل رفع حال الطوارئ وتوقيت نقل السلطة وغيرها، بدأت الأحزاب تتبرأ منها مع أنها وقّعتها. وأصدر الإخوان بيانًا في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 انتقدوا فيه حزبهم، حزب الحرية والعدالة لتوقيعه الاتفاق[6]. كما شنّت الحركات السياسية هجومًا على التحالف الديمقراطي واتهمته أنه يخالف إرادة الجميع ويعمل لمصالحه الانتخابية فحسب، وذلك في عقب إعلان التحالف خوض الانتخابات التشريعية المقبلة بعد الاجتماع مع عدد من أعضاء المجلس العسكري، اتفق خلاله على إلغاء المادة الخامسة من قانون الانتخابات ولم يلتفت إلى مطلب إصدار قانون للعزل السياسي أو رفع حال الطوارئ. وهددت حركة 6 أبريل وائتلاف شباب الثورة بالتصعيد والنزول إلى الشارع بدءًا من 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 لرفض ما سمّوه صفقة الأحزاب والمجلس العسكري التي رأوا فيها تسويفًا لاستحقاقات واجبة، والتفافًا وتمديدًا لعمر المجلس في الحكم.

إضافة إلى ذلك، شن البرادعي هجومًا حادًا في بيان الجمعية الوطنية للتغيير انتقد فيه الأحزاب التي شاركت في اجتماع مع عنان، لأنها تجاهلت المطالب الأساسية التي حظيت بالإجماع الوطني، واعتبرها البيان شرطًا لازمًا لتوافر أوضاع مواتية لانتقال سلمي للسلطة، ووصف ما اتفق عليه أنه «تهافت من بعض

---

(6) «بيان من جماعة الإخوان المسلمين حول لقاء المجلس العسكرى برؤساء الأحزاب،» (مدونة دكتور أبو مروان، 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://goo.gl/DHW8Ba>.
النص الأصلي كان على موقع جماعة الإخوان الذي أوقف.

القوى والأحزاب لاقتناص بعض المكاسب المحدودة التي تخدم أغراضها الذاتية على حساب المصلحة العامة، في مقابل إعلان الولاء الكامل للمجلس العسكري الأعلى، والإشادة بجميع إجراءاته في الفترة الماضية». ورأى البيان أن ما تمخض عن الاجتماع «لم يستجب للأماني الوطنية» المتمثلة في ضرورة اتخاذ الإجراءات الواجبة لتأكيد مدنية الدولة الحديثة المرتقبة، وبناء مجتمع القانون والحق والمواطنة، وتحديد جدول زمني دقيق، لنقل السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى سلطة مدنية منتخبة، وإلغاء حال الطوارئ الموروثة من العهد البائد بشكل كامل ونهائي، وإلغاء محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وإعادة محاكمة من صدر بحقهم أحكام في سياقها أمام محاكم مدنية، وتطهير مؤسسات الدولة وفي مقدمها رأسها أجهزة الأمن والجامعات والإعلام، من عناصر النظام السابق، وإنهاء قمع الإعلام والحريات بقرارات إدارية أمنية، والعزل السياسي لفلول الحزب الوطني المنحل وقادته، لإفسادهم الحياة السياسية، لمدة خمسة أعوام على الأقل، وتعديل قانون مجلسي الشعب والشورى، باعتماد نظام «القائمة النسبية المغلقة»، كنظام انتخابي شامل، لضمان عدم تسلل كوادر النظام السابق(7).

ظهر في هذا السجال بشكل جلي ما أكدناه في الجزء الأول من هذا الكتاب عن الفرق بين أحزاب المعارضة من جهة، والحركات الاجتماعية الجديدة، ومنها حركات الشباب والجمعية الوطنية للتغيير من حيث تصورهم للأهم في أجندات العمل الثوري في الطريق إلى تحقيق أهداف الثورة؛ كما ظهر أيضًا أن المجلس العسكري استسهل العمل مع أحزاب المعارضة، الأحزاب نفسها التي فاجأتها ثورة يناير، ففصلها عن الحركات الثورية والاجتماعية الجديدة باتباع مقاربة مختلفة في التعامل معها، وذلك قبل أن يقسم الأحزاب المعارضة نفسها لاحقًا بين إسلاميين وعلمانيين كما هو معروف.

---

(7) «بعد إعلانها خوض الانتخابات المصرية عقب تعديل القانون: مصر .. «شباب الثورة» و«الوطنية للتغيير» يرفضان اتفاق الأحزاب مع المجلس العسكري،» (العربية نت، 3/ 10/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/10/03/169916.html>.

الفصل التاسع

وثيقة السلمي[1] وحوادث محمد محمود الأولى

(1) عُينَ علي السلمي نائبًا لرئيس الوزراء للتنمية السياسية والتحوّل الديمقراطي في حكومة عصام شرف. والاسم الرسمي لوثيقة السلمي هو «وثيقة إعلان المبادئ الأساسية لدستور الدولة الحديثة ومعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد للبلاد». ويقول السلمي في كتابه الذي وثق فيه عملية صدور الوثيقة ورد على الاتهامات التي وجّهت إليها أن الأحزاب الدينية سمّتها وثيقة السلمي للقدح والهجاء ولوأد وثيقة المبادئ الدستورية. انظر: علي السلمي، التحول الديمقراطي وإشكالية وثيقة المبادئ الدستورية، كتاب المصري اليوم (القاهرة: مؤسسة المصري للصحافة، 2012)، ص 10.

كانت الأحزاب الرئيسة مهمومة بمسألة الانتخابات. فهي لم تكن مستعدة للمشاركة فيها؛ وانطبق ذلك أيضًا على شباب الثورة. ورأى هؤلاء جميعًا أن جماعة الإخوان وفلول الحزب الوطني هم الأكثر جهوزية لخوض الانتخابات. ولا شك في أن الخوف من الأغلبية يعود إلى قدرتها على التحكم بالدستور، وبالتالي بنظام الحكم وبنمط الحياة السائد في البلاد، ولا سيما حين يتعلق الأمر بالإملاءات الدينية وغيرها. وكانت التسوية الوحيدة الممكنة هي صوغ مبادئ دستورية تحدد روح الدستور وأهدافه، حيث لا تتحكم به أغلبية موقتة من أي نوع. وهذا أمر معروف في الديمقراطيات، ويأتي في شكل إعلان حقوق الإنسان والمواطن، أو في مقدمات الدساتير، كما في حالتي فرنسا والولايات المتحدة، وحديثًا جمهورية جنوب أفريقيا والبرازيل مع التحول الديمقراطي فيهما. إنها المبادئ التي يطبقها الدستور، ويصاغ على أساسها. وليس مهمًا، إن كان الاتفاق على هذه المبادئ قبل الانتخابات أم بعدها؛ إذ حاولت القوى العلمانية المصرية أن تثبت صحة موقفها بأثر تراجعي بعد أن ثبت أن الإسلاميين جعلوا من أغلبيتهم الانتخابية أداة في وضع إملاءات دستورية من دون توخي الحوار والإجماع. لكن في تونس مثلًا جرى التوصل إلى اتفاق على الدستور بعد انتخابات المجلس الوطني (الذي كلف بموجب إعلان دستوري قصير بوضع الدستور والقيام بمهمات التشريع في الوقت نفسه) لا قبلها. ليس توقيت وضع الدستور (قبل الانتخابات أو بعدها) هو المشكلة، بل قبول القوى السياسية والاجتماعية مبادئ الديمقراطية واستعدادها التوصل إلى حلول وسط. وهذا ما لم يتوافر في الحالة المصرية قبل الانتخابات أو بعدها. وكان هذا سلاح قوى النظام القديم وجهاز الدولة الرئيس ضد الثورة وعملية التحول الديمقراطي، حيث تطلّب الاتفاق إجراء حوارات مطوّلة بين نخب سياسية وفكرية وأكاديمية مؤمنة بمبادئ ثورة يناير، للتوصل إلى قاعدة مشتركة من المبادئ، وتطلّب قبل ذلك استعداد القوى السياسية التوصل إلى قاعدة مشتركة. الأمر الذي لم يتوافر.

في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، دعا نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون التنمية السياسية والتحول الديمقراطي، علي السلمي، الأحزاب والقوى السياسية إلى مناقشة وثيقة أُطلق عليها لاحقًا «وثيقة السلمي»، في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 في دار الأوبرا المصرية في القاهرة[2]؛ ورفض معظم القوى والحركات السياسية والشعبية والحقوقية هذه الوثيقة، احتجاجًا على ما تضمنته من منح صلاحيات واسعة للقوات المسلحة في الشؤون الداخلية، ولا سيما ما وُصف بـ «المبادئ فوق الدستورية». وادعت القوى المعارضة للوثيقة أن قبولها يجعل القوات المسلحة بمنزلة وصي على الدولة المصرية. ففي هذه الوثيقة تبيّن أن الجيش يدافع أساسًا عن امتيازاته، ومنها الوصاية على الجمهورية. لكن عند علي السلمي نفسه رواية أخرى وثّقها في كتاب أصدره عن الموضوع. والحقيقة أن روايته قلّما سُمِعت، حيث خنقها ضجيج المزاودات بين الأحزاب، كما أُهمل نص الوثيقة الذي ندر أن جرى التطرق إليه مباشرة.

كتب السلمي أن أحزابًا مختلفة، أبرزها حزبا الوفد والحرية والعدالة، وافقت على الوثيقة قبل أن تعلنها حكومة عصام شرف، وكان لحزب الحرية والعدالة تحفظات على وصف مصر بدولة مدنية، كما أصرّ على أن تكون الوثيقة استرشادية لا إلزامية عند وضع الدستور. ويقول السلمي إن حركات الإسلام السياسي وبعض المفكرين الإسلاميين هاجموا الوثيقة من دون قراءتها، ومن ذلك مقالات لمحمد سليم العوا في الشروق، بدءًا من 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، وكان الهجوم في الأساس على أن من أصدرها لم يملك حق إصدارها. كما وصفها طارق البشري بـ «خطيئة وثيقة السلمي» في مقالتين في 11 و21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 في جريدة الشروق، لاعتقاده أنها محاولة للالتفاف على التعديلات الدستورية التي أقرها الاستفتاء من قوى تخشى الانتخابات. وهاجمها محمد البرادعي، وحتى بعض المثقفين الذين شاركوا بالفعل في صوغها.

كتب السلمي دفاعًا عن الوثيقة أن الأحزاب ذات التوجّه الليبرالي وأغلبية

(2) «نص وثيقة علي السلمي للمبادئ فوق الدستورية،» (أون إسلام، 3/ 11/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special-folders-pages/new-egypt/egypt-after-the-january-25/135048-2011-11-03-13-15-42.html>.

ائتلافات واتحادات شباب الثورة دعمت وضع دستور ديمقراطي، ومن ثم إجراء الانتخابات. وأيدت هذا الرأي أغلبية المشاركين في اجتماعات الحوار الوطني ومؤتمر الوفاق القومي. وعُقد مؤتمر الحوار الوطني برئاسة يحيى الجمل، ثم كُلّف عبد العزيز حجازي برئاسته في أيار/ مايو 2011، وتزامن معه عقد مؤتمر الوفاق القومي برئاسة يحيى الجمل[3]، وكان اللواء ممدوح شاهين مقررًا له. ويضيف السلمي لتقديراته هذه أنّه، خلافًا لما يدّعيه معارضو الوثيقة، دعم المجلس الأعلى للقوات المسلحة فكرة الانتخابات قبل الدستور، متفقًا بذلك مع جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين وعناصر الحزب الوطني المنحل[4]. وبعث حزب الوفد حينذاك رسالة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة طالبه فيها بتغيير الدستور، وعدم الاكتفاء بالتعديلات الدستورية التي أعلنت في آذار/ مارس 2011[5].

عُقد مؤتمر الوفاق القومي في 21 أيار/ مايو 2011 بناءً على تكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء لتقديم رؤية شاملة كليًا في شأن مشروع الدستور الجديد للبلاد. وأنتج المؤتمر توصيات غير ملزمة، برز فيه الرأي الداعي إلى وضع دستور قبل إجراء الانتخابات. ووافق المؤتمر على إعلان وثيقة مبادئ لدستور الدولة الحديثة في ضوء ثورة 25 يناير يبنى على المطالب الأساسية

(3) المؤتمر الذي اتُّهم بتحجيم عملية تسليم السلطة وإنجاز استحقاقاتها، فيما وصفه طارق البشري حينئذ أنه «لقاءات ودعوات لإحباط الالتزام بنتيجة الاستفتاء الدستوري»، ووصفها «بنداءات في الفراغ، تعكس رغبة المنعزلين عن الشعب التحدث عنه دون استناد إلى أركان حقيقية، كما تعكس مدى الفوضى التي يجب إنهاؤها باحترام إرادة الشعب في الإعلان الدستوري». في حين مثل فقهاء القانون المقربون من التيار الإسلامي موقفًا دعا إلى احترام إرادة الشعب عند وضع الدستور، باعتبار الدستور وثيقة حية تأخذ الوضع السياسي التاريخي في الاعتبار، وتعكس قيمًا سائدة. انظر: طارق البشري، «مصر وماذا يراد بها،» الشروق الجديد، 15/11/2011. فيما اتخذ فقهاء دستوريون آخرون موقفًا يثبت موقف دستورية فوق الأغلبيات السياسية المتغيرة. وتضمنت وثيقة مؤتمر الجمل قواعد إرشادية متعلقة بالحقوق الدستورية غير قابلة للتعديل، ولا يجوز المساس بها في أي نظام ديمقراطي. لكن أضافت وثيقة السلمي إلى هذه المبادئ بنودًا أخرى متعلقة بصلاحيات القوات المسلحة وامتيازاتها، وهذا يخالف طبيعية المبادئ فوق الدستورية في النظام الديمقراطي، التي لا تمنح امتيازات لأحد، بل تثبت قضايا أساسية متعلقة بالسيادة، وحقوقًا أساسية متعلقة في الأغلب بضمان حقوق المواطن الأساسية والحريات المدنية كما في وثيقة حقوق الإنسان الفرنسية وإعلان الاستقلال الأميركي.

(4) السلمي، ص 56-57.

(5) المصدر نفسه، ص 58-59، يورد نص الرسالة.

للثورة المصرية والحقوق والحريات ومبادئ حاكمة للدستور الجديد، بدءًا من اعتبار الجنسية والمواطنة حقًا أساسيًا لا يجوز إصدارها أو مصادرتها. وفي هذه الفترة صدر عدد كبير من الوثائق التي تضمنت مبادئ دستورية، مثل مبادرة جماعة الإخوان المسلمين في ضوء النقاش الذي دار في اجتماعات 16 و22 آذار/ مارس 2011 بعنوان «معًا نبدأ من أجل مصر»[6]. ومبادرة التحالف الديمقراطي من أجل مصر الذي ضمّ حزبي الحرية والعدالة والوفد[7]، ووثيقة الأزهر.

نشأت فكرة وضع وثيقة إعلان مبادئ دستورية بعدما حُسمت مسألة أن الدستور الجديد يُوضع بعد إجراء الانتخابات بالتصويت على التعديلات الدستورية. فوجب وضع وثيقة مبادئ حاكمة للدستور على الأقل[8]. وأصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانًا إلى الأمة في 12 تموز/ يوليو 2011 نص البند السادس منه على ضرورة إعداد وثيقة مبادئ حاكمة وضوابط لاختيار الجمعية التأسيسية لإعداد دستور جديد للبلاد، وإصدارها في إعلان دستوري بعد اتفاق القوى والأحزاب السياسية عليه[9]. وبدأ الحوار في شأن مثل هذه الوثيقة في مبادرة التنمية السياسية والتحول الديمقراطي ضمن عمل نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية السياسية والتحوّل الديمقراطي بين الأحزاب والقوى السياسية بين 6 آب/ أغسطس و17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، حيث نُوقشت صيغ عدة للوثيقة، وشارك في النقاش عمومًا 34 حزبًا، و700 شخصية عامة، كما يقول علي السلمي.

شُن الهجوم على الوثيقة بعد اجتماع للأحزاب والقوى السياسية عُقد في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 2011 برئاسة الفريق سامي عنان و13 حزبًا، منها الوفد والحرية والعدالة والجبهة الديمقراطية، اتُفق فيه على ضوابط اختيار الجمعية التأسيسية. وعُقد بعدها لقاء تشاوري موسع للأحزاب تغيبت عنه أحزاب الحرية والعدالة والنور والأصالة والحضارة والعربي الديمقراطي المصري.

---

(6) المصدر نفسه، ص 111.

(7) المصدر نفسه، ص 139.

(8) كانت بدايتها بحسب السلمي ورقة «معًا نبدأ البناء... مبادرة من أجل مصر» التي صدرت عن جماعة الإخوان المسلمين. وتحديد البداية بهذا الشكل هو من باب السجال في رأينا.

(9) السلمي، ص 150.

عندما صدر الإعلان الدستوري كانت قد أُضيفت المادة التاسعة والعاشرة اللتان ضمنتا في رأيه سلامة القوات المسلحة وسرية معلوماتها[10]. فجاء في البند التاسع: «ويختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون غيره بالنظر في كل ما يتعلق بالشؤون الخاصة بالقوات المسلحة ومناقشة بنود ميزانيتها على أن يتم إدراجها رقمًا واحدًا في موازنة الدولة، كما يختص دون غيره بالموافقة على أي تشريع يتعلق بالقوات المسلحة قبل إصداره. ورئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة، ويعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الشعب».

الحقيقة أن هذا لا يحمي سرية الشؤون الخاصة جدًا بالقوات المسلحة، كما في الدول الديمقراطية، بل يضع الجيش فوق الدستور، ويجعل منه مبدأ دستوريًا بمنزلة الحقوق والحريات والمواطنة والسيادة.

بعد اجتماعات 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 مع ممثلي حزب الحرية والعدالة والتحالف الديمقراطي: وحيد عبد المجيد وأسامة ياسين وحاتم عزام ومصطفى النجار، تغيّر البند التاسع، فباتت الوثيقة تنص على أن يُؤْخذ رأي الجيش في التشريعات، وما عاد شرطًا أن يوافق على إعلان الحرب قبل أن يعلنها رئيس الجمهورية، بل يُشاور فحسب. لكن مفاوضات اللحظة الأخيرة أخفقت ودعي إلى تظاهرة مليونية لإسقاطها وإقالة السلمي[11]. ووقع نقاش الوثيقة فريسة المزايدات الحزبية المبكرة، وهو بالضبط ما لا يجوز أن يحدث لوثيقة مبادئ دستورية في نظام ديمقراطي، حيث يفترض أن يبنى إجماع عليها. وفي رأينا يجب أن يسود الإجماع عليها بوساطة الحوار والتسويات قبل إجراء الانتخابات وبعدها. لكن الاستقطاب ظلم النقاشَ في شأن الموضوع. أما بنود القوات المسلحة التي فُرضت على الوثيقة بتدخل منها، فعاودت القوات المسلحة وفرضت ما يشبهها في دستور 2012 2013، بعد الصراعات والانتخابات ومجازر محمد محمود والعباسية وغيرها، الأمر الذي يعني أن هذه الإملاءات لم تكن مقصورة على

(10) المصدر نفسه، ص 171-172.

(11) المصدر نفسه، ص 182.

وثيقة توضع قبل إجراء الانتخابات، حيث فرضت على الدستور الذي صيغ بعد الانتخابات. واتضح عدم وجود سبيل لمواجهة مثل هذه الإملاءات إلا بوحدة القوى الديمقراطية. المشكلة هي أن القوى السياسية المصرية لم يعرف بعضها بعضًا، ولم تثق إحداها بالأخرى، كما أنها لم تكن ملتزمة الديمقراطية بقدر ما كانت تخشاها، وبقدر ما كانت ترغب في الإمساك بالسلطة.

لم تكن فكرة المبادئ الدستورية مشكلة وثيقة السلمي، بل كان العطب الرئيس فيها دس امتيازات القوات المسلحة ووضعها فوق المؤسسات المدنية، وفوق المساءلة والمحاسبة. وهذه الصيغة هي التي قُبِلت في النهاية في دستور ما بعد الانقلاب العسكري. ويساعدنا إلقاء الضوء من هذه الزاوية على الصراعات التي قادت إلى الانقلاب العسكري في النهاية في فهم الحبكة الرئيسة خلف غابة تفصيلات ما جرى بين 25 كانون الثاني/ يناير 2011 و3 تموز/ يوليو 2013. إنه صراع الجيش (ومن خلفه الدولة العميقة) مع عملية الانتقال نحو الديمقراطية. وتغيرت تحالفات الجيش في هذا الصراع إلى أن سنحت فرصة الانقلاب العسكري على العملية برمتها بعد أن حصل الشرخ الكبير بين القوى المدنية وتعمّق. فامتيازات الجيش ووصايته على المؤسسات المدنية ليست مبدأ فوق دستوري لأي نظام ديمقراطي، بل يمكن استغلال مثل هذا «المبدأ» لتقويض النظام الديمقراطي، لأنه لا يضع القوات المسلحة تحت رقابة المؤسسات السياسية المنتخبة، ويجعل من الجيش جسمًا سياديًا قائمًا بذاته، الأمر الذي تقاومه الديمقراطيات. فمؤسساتها المنتخبة تشرف على ميزانية الدولة، وهذا من أهم صلاحياتها. ويصح ذلك حتى من الناحية التاريخية، لا النظرية فحسب. إذ نشأ البرلمان في بريطانيا من مطالبة ممثلي الطبقات العليا حينذاك بالنظر في الضرائب المفروضة والإشراف على إنفاقها، ولا سيما في شأن إنشاء الجيوش وخوض الحروب، أي مراقبة مؤسسات الدولة بوساطة مراقبة الميزانية. وكان غياب مثل هذه الرقابة البرلمانية من أهم المؤشرات إلى فراغ مجلس الأمة المصري (ثم مجلس الشعب) من أي مضمون جدي منذ ثورة 1952، حيث حُرم من النظر التفصيلي في الميزانية، ولا سيما بنود الميزانية العسكرية. وكان حق مجلس النواب النظر في الميزانية هو الموضوع الدستوري السيادي المصري بامتياز منذ حركة عرابي في 9 أيلول/ سبتمبر 1881، فحينذاك تدخلت فرنسا وبريطانيا لدى مجلس النظار ورئيسه شريف باشا الذي ألّف الوزارة

بعد وقفة عابدين بأسبوع، لمنع مجلس النواب من النظر في الميزانية، ولم يمنح دستور 1923 أي امتيازات للجيش المصري، فبحث النواب ميزانيته وعلّقوا عليها بشكل نقدي[12]، كما بحثوا شؤون الجيش الأخرى وقدموا اقتراحات في شأنها[13]. لكن حتى في عهد مبارك لم يجرؤ النظام على تثبيت هذه الممارسة، أي عدم السماح للبرلمان بمناقشة الميزانية بشكل تفصيلي، كمبدأ دستوري. أما بعد ثورة 25 يناير فيبدو أن الجيش اعتبر نفسه أنه هو من أسقط مبارك، وأراد أن يثبت امتيازاته دستوريًا كأن مصر تعيش مرحلة ما بعد انقلاب. لكنه لم يكن قادرًا على فرض كل ما يريد لأن الشارع الثوري كان ما زال في حالة هيجان، وبسبب التوقعات المرتفعة عند الشعب المصري، وحتى عند شعوب العالم، من الثورة المصرية. ولهذا كان يناور، فيقترح أمرًا ثم يتراجع عنه، وينتظر الفرص الملائمة. وكان سلاحه الرئيس في ذلك خوف فئات واسعة من المنتمين إلى الطبقة الوسطى والإنتلجنسيا، وبعض الفئات الشعبية من سيطرة التيار الإسلامي، واستعدادهم اعتبار وصاية الجيش حماية لهم. هذه هي القاعدة الاجتماعية للخلط بين المبادئ الدستورية وامتيازات الجيش، والاستعداد الذهني لتقبّلها.

ربما تجوز في دولة مثل مصر (كما في تركيا) التسويات الموقتة مع مؤسسة الجيش بمنحها بعض الصلاحيات والاستقلالية في مرحلة الانتقال لكسب ثقتها وتحييدها، وكي لا يشعر طرف أساسي في النظام أنه يخسر كل شيء في حالة التحول الديمقراطي. وربما تصح مثل هذه الصفقة التاريخية للتمكن من الإصلاح والانتقال التدرجي نحو الديمقراطية. لكن هذا ليس مبدأ فوق دستوري في نظام ديمقراطي، بل هو مجرد تسوية براغماتية ناتجة من تفاوض ومساومات مشروعة في مرحلة انتقالية محددة زمنيًا، يفضل التوصل إلى اتفاق في شأنها لتمرير ما يجب إنجازه من أجل الانتقال.

خضعت هذه الوثيقة في فترات لاحقة لتعديلات بعض بنودها، ومع ذلك بقيت محل رفض أغلبية القوى والتيارات السياسية المختلفة؛ ويمكن القول

(12) عبد العظيم رمضان، الجيش المصري في السياسة، 1882-1936 (القاهرة: دار المعارف، 1977)، ص 220.

(13) صلاح عيسى، دستور في صندوق القمامة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2011)، ص 96-98.

إنها أُسقطت شعبيًا في الجولة الأولى. وكان على الجيش أن ينتظر فرصًا أخرى بعد انحسار المد الثوري. وعلى الرغم من سقوط وثيقة السلمي، فإنها لم تبق بلا أثر في التشكيلات السياسية - الاجتماعية بعد الثورة، فكانت محور تطوّرات مفصلية ميدانية وسياسية وقعت في وقت لاحق خلال باقي العام؛ ويمكن التأريخ بوساطتها لتحولات مهمة.

عارضت الحركات الإسلامية هذه الوثيقة لا لأنها تضمنت بنودًا متعلقة بامتيازات الجيش فحسب، بل لأنها تعارض فكرة المبادئ الدستورية من أصلها. أما بعض القوى العلمانية التي أيدت الوثيقة ففعل ذلك بسبب خشيته من الأغلبية... كانت وثيقة السلمي محط شد وجذب بين ثلاث قوى كان لها دور سياسي في المجتمع المصري بعد الثورة، ولا ينطلق أي منها من مبادئ ديمقراطية، ولا يسعى إلى الحفاظ عليها: الجيش (والدولة العميقة التي اصطفت خلفه)، التيارات الإسلامية، الأحزاب العلمانية (ولا شك في وجود استثناءات ملتزمة الديمقراطية داخل التيارات الإسلامية والأحزاب العلمانية ذاتها). أما ثوار يناير فهُمّشوا في هذه اللعبة الثلاثية.

أقيمت تظاهرة مليونية في ميدان التحرير بالتزامن مع عدد من ميادين مدن مصر، في ما عرف بـ «جمعة المطلب الواحد»، في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011. ودُعي إلى هذه التظاهرة في إطار الحشد السياسي الذي نظّمه بعض التيارات السياسية لمعارضة وثيقة المبادئ الدستورية والمطالبة بتسليم السلطة للمدنيين. وعلى الرغم من مشاركة كثير من الفصائل السياسية فيها، غلب الطابع الإسلامي عليها. وكان أبرز المشاركين فيها من المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين وحزب النور السلفي وأتباع الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل.

كانت التظاهرة حدثًا فارقًا. ويساعد تأمل ما حدث في ذلك اليوم ووضعه في سياق سلوك الأطراف السياسية المختلفة ومواقفها في المرحلة السابقة عليه والأيام اللاحقة، في فهم دينامية الحوادث. فقبل ذلك التاريخ كان معروفًا عن جماعة الإخوان عزوفها عن المشاركة في تظاهرات الميادين منذ 25 يناير بذريعة أنها تعطل عجلة الإنتاج وما إلى ذلك، مفضلة التركيز على هدف الانتخابات وتسليم السلطة، والعمل السياسي حتى تحقيق ذلك الهدف وفق الأطر التفاوضية

القائمة مع المجلس العسكري. لكن حين أتت وثيقة السلمي بما يناقض تصورات التيار الإسلامي، قامت فصائل هذا التيار بتنظيم تظاهرة مليونية كان الغرض منها عرض القوة العددية لإيصال رسالة سياسية محددة إلى السلطة الحاكمة.

أسقطت هذه التظاهرات وثيقة الوزير السلمي، فحوّلها صاحبها إلى «وثيقة استرشادية» بموجب تصريحاته[14]. وبعدما انفض المتظاهرون من الميدان مع غروب شمس ذلك اليوم تبنت المجموعات الثورية الشبابية المعارضة وثيقة السلمي نهجًا أكثر راديكالية من نهج جماعة الإخوان، وبقيت في الميدان بعد انفضاض التظاهرات ومنصات الخطباء. وقاد ذلك إلى بدء فصول حوادث محمد محمود الدامية التي كانت هذه المجموعات الثورية بطلها الرئيس الذي تصدر المشهد في مواجهته مع قوات الأمن. كان الثوار غاضبين من انتهازية الأحزاب، لكنهم تخلوا عن مشاعر الغضب وتملّكهم مزاج احتجاجي ورغبة في التميز من الأحزاب، من دون خطة أو قيادة مركزية تخطط، أو تجيب عن سؤال «ما العمل؟»، وذلك في ظل اصطفافات معقدة تختلف جذريًا عن اصطفافات 25 كانون الثاني/ يناير 2011. وكانت قيادة الجيش غاضبة لأن امتيازاتها المباشرة كانت موضوع نقمة واحتجاج.

في صبيحة اليوم التالي (19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011) بدأت حوادث محمد محمود في ما عُرف بـ «الموجة الثانية للثورة»، بسبب حدة المواجهات بين الثوار وقوى الأمن، والعدد الكبير الذي سقط من الضحايا بين قتلى ومصابين إصابات خطرة. كما أن مطالب التحرك كانت في مجملها تصعيدًا غير مسبوق منذ سقوط مبارك، حيث طالبت بالتعجيل بإنجاز المرحلة الانتقالية، ونقل السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة قبل انتصاف العام التالي، والإسراع بالمحاكمات، وتعويض المصابين وذوي الضحايا (كانوا في اعتصامهم بسبب تلكؤ السلطة) ووقف المراوغة والتسويف في هذا المضمار. وكانت هذه مطالب عادلة، لكن أصبح يحملها تيار من الشباب الثوري مضى وحده إلى المواجهة منفصلًا عن مجمل الحركة الشعبية.

---

(14) انظر: ««السلمي» يعدل وثيقته لجعلها استرشادية.. والقوات المسلحة تلتزم بالضوابط الدستورية،» المصري اليوم، 19/ 11/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/126941>.

تصدت المجموعات الثورية الشبابية، إضافة إلى عدد كبير من الشباب الثائر من غير المنتمين إلى حركات سياسية، لقوات الأمن في تلك المواجهة التي استمرت بين 19 و24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011. وفيما أشعلت فصائل التيار الإسلامي شرارة التظاهر، ولا سيما جماعة الإخوان المسلمين التي قامت بتصعيد المطالب السياسية ميدانيًا في اليوم السابق على بدء الحوادث، فإنها أحجمت عن الانخراط في هذه المواجهات، إلى درجة أن الحديث عن أن «الإخوان باعونا في محمد محمود» صارت من التعابير الدارجة على ألسنة شباب الثوار، الأمر الذي دفع كثيرًا منهم إلى خلط هذا الوضع بالمسؤولية عن القتل، فعاقب كثير منهم الجماعة حين سنحت له الفرصة لاحقًا، بالتحالف مع الطرف نفسه الذي ارتكب المقتلة في محمد محمود، أي الجيش.

بدأت الحوادث باعتداء الجنود بعنف بالغ على المعتصمين القلّة (مئات) الذين بقوا في الميدان وأغلبيتهم من الشباب وأهالي الشهداء. وجاءت حشود قليلة لتتضامن معهم، وسقط في اليوم الأول 500 جريح. هنا تعرّت قسوة الجيش وسوء أدائه في تفريق التظاهرات مقارنة بقوات الأمن المركزي، فاحتشد عدد أكبر من الثوار بلغ بضعة آلاف في الأيام التالية، ما زاد من حدة المواجهات[15].

---

(15) نص بيان لمركز النديم لضحايا التعذيب عن استخدام الأمن غازات محرمة بشكل مفرط، يتحدث عن سقوط 90 قتيلًا وأكثر من 8000 جريح. انظر: «انتبهوا أيها المواطنون إنها جرائم إبادة جماعية،» (صفحة مركز النديم على فيسبوك، 30/ 11/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://goo.gl/25zTA5>.

انظر أيضًا تقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية عن نوعية الغازات المستخدمة في حوادث محمد محمود وتسببها في سقوط هذا العدد الكبير من الضحايا: «تقرير حول استعمال غاز السيطرة على الشغب أثناء أحداث نوفمبر 2011،» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، كانون الثاني/ يناير 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 5/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/report_teargas_novermber2011clashes.pdf>.

وبيان من خمسة منظمات حقوقية يطالب بمحاكمة المسؤولين الأمنيين والسياسيين على هذا القمع الواسع بعد ثلاثة أيام من العنف الوحشي ضد المتظاهرين. انظر: «بعد ثلاثة أيام من العنف الوحشي ضد المتظاهرين: منظمات حقوقية مصرية تطالب بتقديم قيادات الداخلية والشرطة العسكرية إلى المحاكمة الجنائية،» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/pressrelease/2011/11/22/1287>.

ثمة توثيقات وضعتها الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان والقانون في متابعتها مدى تنفيذ توصيات =

كان مسرح حوادث هذه الأيام الصاخبة الشوارع المحيطة بميدان التحرير، خصوصًا شارع محمد محمود المجاور لحرم الجامعة الأميركية، المؤدي في نهايته إلى مقر وزارة الداخلية. وبلغ عنف قوات الأمن في تلك الحوادث مبلغًا جعل من الممكن وصف ما حدث أنه جريمة حرب؛ ووصف بعض المراقبين حينذاك ما حدث بحق المتظاهرين جرائم إبادة. كان اللافت والمثير لمشاعر السخط بشكل خاص استهداف قوات الأمن المتظاهرين للتسبب لهم بعاهات دائمة، ولا سيما تعمّد قنص العيون باستخدام الرصاص المطاطي والرصاص الحي والخراطيش، فضلًا عن استخدام قنابل غاز غير مألوفة للمتظاهرين، فتكاثرت الأقاويل عن استخدام غازات سامة وغير ذلك من أسلحة غير مشروع استخدامها، إلى حد طالبت منظمة العفو الدولية بوقف تصدير أسلحة مكافحة الشغب إلى مصر إلى حين هيكلة جهاز الشرطة. وألقيت في حالات موثقة بلقطات الفيديو جثث القتلى في حاويات القمامة. وراوحت حصيلة قمع قوى الأمن بين 5000 و8000 جريح، منهم مئات المصابين بعاهات دائمة، وسقوط نحو 90 قتيلًا. صوّر هذا الفصل الدموي للشعب المصري مدى عنف الجيش وقسوته واستهتاره بحياة المدنيين، الأمر الذي ستكتمل ملامحه لاحقًا بعد الانقلاب.

كتب حازم الببلاوي في كتابه عن خدمته في هذه الفترة في الحكومة أنه بعد حوادث محمد محمود اجتمعت الوزارة «وعرض رئيس الوزارة الأمر على المجتمعين، وبيّن استحالة استمرار الوزارة وأنه يضع استقالتها تحت تصرّف المجلس، كذلك أبدى الأسف والأسى على أن تتم إجراءات فض الاعتصامات بما في ذلك استخدام القوة، دون أخذ رأي رئيس الوزراء أو حتى علمه»[16].

خرج طنطاوي إلى الملأ محاولًا تبرير هذه الجريمة بعد تعالي النقد

= تقرير اللجنة التي أُنشئت لتقصي الحقائق في هذه الحوادث تصف ما جرى أنه «جريمة دولة». انظر: ««محمد محمود» جريمة دولة،» (وراكم بالتقرير لمتابعة تقرير تقصي الحقائق، الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان والقانون، تشرين الثاني/ نوفمبر 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/TkNxlq>.

نسخة مصورة لتقرير لجنة تقصي الحقائق بقرار رئيس الجمهورية رقم 10/ 2012 التي رئسها القاضي عزت شرباش على الموقع الإلكتروني: <http://issuu.com/guevaratrotsky/docs/rep?e=0/5693963>.

(16) حازم الببلاوي، أربعة شهور في قفص الحكومة (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 155.

المحلي والدولي، وادعى التزام القوات المسلحة ضبط النفس تجاه الاعتصامات والمواجهات والمطالب الفئوية، وتعطّل عجلة الإنتاج وزاد من التحذير بالانهيار الاقتصادي. كما ادعى أن الجيش يعمل على التوفيق بين القوى السياسية، وأنه ملتزم عملية سياسية تنتهي بتسليم الحكم، متهمًا قوى بالعمل على إسقاط الدولة المصرية، وهي «تعمل في الخفاء وإحداث الوقيعة بين الشعب والقوات المسلحة»، وهي الكلمات التي صارت معتمدة في الخطاب الإعلامي للقنوات والصحف الموالية للمجلس العسكري[17]. وقبل طنطاوي في هذا الخطاب استقالة حكومة شرف (وكُلّف في اليوم التالي كمال الجنزوري رجل البيروقراطية المصرية العتيق تأليف حكومة جديدة)، كما أكد التزام مواعيد الانتخابات البرلمانية والرئاسية حتى 30 حزيران/ يونيو 2012 كما جاء في كلمته، الأمر الذي لقي قبولًا من جماعة الإخوان والقوى التي أعدت العدة للانتخابات، لكن الشرخ بين الجماعة والقوى الشبابية الثورية كان قد وقع.

انتهت الحوادث في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 بتظاهرة كبرى في ميدان التحرير. وتحددت مواعيد نقل السلطة من المجلس العسكري، وسقطت حكومة ضعيفة مرتبكة الأداء، مع أنها غير مسؤولة عن الحوادث نفسها.

كان ما جرى في محمد محمود موجة ثورية ثانية بالفعل، قام بها الثوار الشباب وحدهم، وقطعت الطريق على المراوغات التي أرادت مد عمر المجلس العسكري في الحكم. وينبغي هنا التأمل بمعنى «وحدهم» هنا؛ إذ تحرك الشباب من دون الأحزاب الأخرى، ومن دون تضامن الشارع الذي أصبح متفرجًا على قمعهم. في تلك المرحلة بدأت الأكثرية الصامتة بالتحول إلى الأكثرية القلقة الخائفة من عدم الاستقرار، وهو عامل سيكون أساسيًا في رسم ملامح المسار الثوري «بعد محمد محمود».

في اليوم نفسه صدر بيان رسمي أميركي طالب بأن يكون نقل السلطة

---

(17) فيديو لكلمة طنطاوي بثته على الهواء قناة سي بي سي وقنوات أخرى مساء 21 تشرين الثاني/ نوفمبر. انظر: «كلمة المشير محمد حسين طنطاوي،» صفحة قناة سي بي سي على يوتيوب، في 2011/11/22، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/5/30، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=S4hzMWEGkr4>.

«عادلًا وجامعًا وأن يتم بأقصى سرعة ممكنة استجابة للتطلعات المشروعة للمصريين»[18]. وشدد على ضرورة نقل السلطة إلى جسم منتخب في مصر. حتى ذلك الحين لم تبدِ الإدارة الأميركية أي اعتراض على تولي الجيش السلطة في مصر.

في الثامن والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 بدأت إجراءات المرحلة الأولى من أول انتخابات برلمانية تجرى في مصر بعد الثورة. وكما هو معروف شهدت آخر انتخابات برلمانية في عام 2010، قبل الثورة بنحو ثلاثة شهور، عملية تزوير واسعة النطاق، وكانت من أهم أسباب الاحتقان الشعبي ومن أسباب تفجر ثورة يناير.

ألّف كمال الجنزوري حكومة جديدة، أدت اليمين الدستورية في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011، وأبقى فيها على 13 وزيرًا من حكومة شرف، وضم إليها 16 وزيرًا جديدًا حملت اسم حكومة الانقاذ الوطني. كان اختيار الجنزوري أحد أبرز بيروقراطيي عهد مبارك يؤشر بذاته إلى هذه القدرة الكبيرة للنظام القديم ولدولة يوليو العتيقة على التقدم برجالها الأكثر ثقة في لحظات الخطر. وسبق أن تولى الجنزوري وزارة التخطيط في حكومة عاطف صدقي، ورئس الحكومة في النصف الثاني من التسعينيات، وعرفت حكومته تلك بالمشروعات القومية الكبرى، أبرزها مشروع توشكي الذي أهدرت فيه مليارات الجنيهات وكلف خزينة الدولة أموالًا طائلة من دون عائد، فضلًا عن تراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي في عهده. لكنه كان بيروقراطيًا خبيرًا بمسالك الدولة المصرية العميقة. واستُدعي في لحظة أزمة تعصف بالدولة ذاتها وفيها مقدار عالٍ من انفلات الجهاز البيروقراطي وتشتت حركته في مواجهة حركة الشارع. كانت هذه وزارة استدارة إلى الخلف بدلًا من التقدم إلى الأمام، على نهج المجلس العسكري في المناورة وإرباك القوى الثورية.

خلال فترة حكم المجلس العسكري دار الجدل في موضوع الانتخابات

---

(18) «مصر: تواصل التظاهرات المعارضة والمؤيدة للمجلس العسكري،» (بي بي سي عربي، 25/ 11/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/11/111125_tahrir_latest.shtml?print=1>.

البرلمانية حول محورين: الأول هو ذلك الخاص بتسليم السلطة للمدنيين، حيث يفترض أن تكون الانتخابات البرلمانية محطة رئيسة على هذه الطريق من خلال استعادة السلطة التشريعية التي كان يمارسها المجلس الأعلى للقوات المسلحة منذ إطاحة مبارك، بينما تمحور الجدل الثاني حول سؤال «الدستور أم الانتخابات أولًا؟»، وقسم الخريطة الحزبية بين العلمانيين والإسلاميين.

هكذا انطلقت الانتخابات البرلمانية التي نظمها إعلان دستوري يقضي بإجرائها وفق نظام القائمة النسبية على ثلثي المقاعد، ونظام الفردي على الثلث الباقي؛ وكما بيّنا سابقًا أدخل تعديل يسمح للأحزاب بالمنافسة على مقاعد النظام الفردي بعد أن كان الأمر مقصورًا على المستقلين فحسب. وتقرر إجراء الانتخابات على ثلاث مراحل، يومان لكل مرحلة، وتشمل تسع محافظات. وبدأت المرحلة الأولى في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، والثانية في 14 كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، والثالثة في 3 كانون الثاني/يناير 2012، على أن تكون دورة الإعادة بعد مرور أسبوع من اليوم الأول للتصويت في كل مرحلة. وأتيحت الفرصة للمغتربين للتصويت في مقار السفارات والقنصليات المصرية في الخارج. وكشفت التحالفات التي أُنشئت خلال هذين الاستحقاقين الانتخابيين نشوء خريطة حزبية جديدة يهيمن عليها الإسلاميون. ومن أبرز هذه التحالفات: التحالف الديمقراطي الذي ضم حزبي الوفد والحرية والعدالة، وعدد آخر من الأحزاب، ما ذكّر بالتحالف القديم بين الحزبين في الثمانينيات. وسرعان ما انسحب حزب الوفد من هذا التحالف مؤثرًا المنافسة بقائمة تخصه لطرح عدد أكبر من مرشحيه. تبعه في الانسحاب حزبا النور والعربي الناصري قبيل إجراء الانتخابات، فيما بقي حزب الكرامة الناصري الذي يتزعمه حمدين صباحي، ومعه حزب الغد الذي يتزعمه أيمن نور، وعدد آخر من الأحزاب الأصغر في التحالف مع جماعة الإخوان.

في مواجهة التحالف الديمقراطي برزت «الكتلة المصرية»، وخلفها اسم نجيب سويرس رجل الأعمال المعروف، وحزبه المصريون الأحرار. وضم إلى جواره حزب التجمع اليساري والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي حديث النشأة. فتحالف اليسار التقليدي واليمين النيوليبرالي في مواجهة تحالف قاده الإسلاميون، ما يبيّن بوضوح أن الصراع لم يتمحور حول السياسات الاقتصادية،

بل حول قضايا العلمانية والتدين التي تحولت إلى سياسات هوية. ورفعت الكتلة لواء «الدفاع عن الدولة المدنية»، واتُّهِمَت بأن قوائمها ضمت أعضاء من الحزب الوطني المنحل، ما دفع إلى انسحابات شبيهة بما جرى للتحالف الديمقراطي. أبرزها انسحاب كتلة يسارية تضم حزب التحالف الشعبي الاشتراكي والحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي المصري. وقرر حزب الجبهة الديمقراطية خوض الانتخابات منفردًا.

إلى جانب الكتلة المصرية والتحالف الديمقراطي ظهر تحالف الأحزاب الإسلامية ذات التوجه السلفي مثل النور والأصالة. أما البناء والتنمية الذي ضم قادة جهاديين سابقين، فرفع شعار تحقيق النهضة المصرية على أساس الهوية الإسلامية من خلال مشروع وطني يشارك فيه جميع أبناء مصر.

من أبرز التحالفات التي مثّل عمادها شباب الثورة التحالف المعنون بـ«الثورة مستمرة»، الذي ضم التحالف الشعبي الاشتراكي الذي انسحب من الكتلة المصرية وحزب مصر الحرية وحزب التيار المصري وحزب التحالف المصري. ورفع هذا التحالف شعار ميدان التحرير المعروف: عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية.

علاوة على هذه التحالفات الأربعة البارزة، ظهرت «قائمة الطريق الثالث» في مواجهة استقطاب التحالف الديمقراطي والكتلة المصرية، واعتبر حزب العدل مؤسس هذه القائمة نفسه وسطًا، كما تحالف حزب الوسط مع حزبي الريادة والنهضة وهي أحزاب إسلامية بمسمى «ائتلاف الوسط». وشكلت مجموعة من الأحزاب اليسارية الصغيرة «تحالف القوى الاشتراكية».

انتهت الانتخابات بنتيجة كانت متوقعة إلى حد كبير، بهيمنة حزب الحرية والعدالة على البرلمان، بفوزه بـ 44 في المئة من المقاعد، تلاه حزب النور بنصف هذه النسبة، أي إن الحزبين حازا ثلثي مقاعد البرلمان، فيما لم تتجاوز الأحزاب الليبرالية واليسارية والموصوفة 25 في المئة، كان للوفد وحده ثلثها. أما الأحزاب المحسوبة على شباب الثورة من غير الإسلاميين فمنيت بخسارة لافتة وضّحت الاختلاف بين عالم الاحتجاج وعالم التنافس على الأصوات في صناديق الاقتراع.

شكّل فوز الإسلاميين في الانتخابات البرلمانية في مصر (بعد تونس) مادة للتنظير، كأن صفحة جديدة تفتح في تاريخ المنطقة السياسي بمد إسلامي. والحقيقة أن الفوز هذا كان متوقعًا، وسبق أن استخدم فوز الإسلاميين شبه المؤكد فزّاعة من الديمقراطية بكثافة، لأن الديمقراطية ربما تأتي بالإسلاميين. وكانت متلازمة الجزائر إحدى أهم المبررات لإعاقة الإصلاحات الديمقراطية عربيًا في مرحلة الجمود التي سبقت ثورات عام 2011. من ناحية، جرى التهويل أن فوز الإسلاميين سيقضي على القيم الديمقراطية للثورات العربية، ومن ناحية أخرى ذهب آخرون إلى حد التنظير لنهاية التيارات الجهادية مثل القاعدة، مع نشوء إمكانية التغيير بالوسائل الديمقراطية. كانت هذه تنظيرات مبكرة. فالإسلاميون في الحكم ربما يتغيرون ليصبحوا حزب سلطة بما يتطلبه ذلك من تعديلات على البرنامج والثقافة السياسية، أو يخفقون في الحكم. وفي الحالين لا يبقى شيء على حاله. والعنف الديني السياسي لم ينته وربما يزداد حدة مع ضعف سلطة الدولة، خصوصًا في الأطراف والناجم عن الهزات الكبرى الجارية(19).

تعد إيفا بيلين نيل حزب العدالة والحرية الحصة الأكبر من المقاعد، وتكوينهم أغلبية مطلقة مع السلفيين الذين لم يتضح عمق التزامهم مبادئ الديمقراطية(20) مشكلة للتحول الديمقراطي في مصر، إذ يحتمل نشوء أغلبية تسيطر بشكل مطلق على السلطة وتقصي الآخرين. كما أن الحوار بين قوى المعارضة لنظام مبارك والجسور القائمة بينها ضعيفة، فغالبًا ما تجنّبت الأحزاب العلمانية التحالف مع جماعة الإخوان المسلمين ومع حكم مبارك. وفي رأي الباحثة قد تولّد تجربة القمع المشتركة في ظل النظام السابق التزامًا مشتركًا بإصلاح العملية السياسية التي إذا كانت «محظوظة» قد تتغلب على ما يفرقها على الأقل في الأمد القصير(21). لكن يبدو أنها لم تكن محظوظة في مصر.

---

(19) عن هذا الموضوع انظر أيضًا: Lin Noueihed and Alex Warren, *The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-Revolution and the Making of a New Era* (New Haven: Yale University Press, 2012), pp. 280-283.

(20) Eva Bellin, «A Modest Transformation: Political Change in the Arab World after the «Arab Spring»,» in: Clement Henry and Jang Ji-Hyang, eds., *The Arab Spring: Will it Lead to Democratic Transitions?* (New York: Palgrave Macmillan, 2013), p. 43.

(21) المصدر نفسه، ص 44-45.

كان التكوين الجديد للبرلمان بهذا القدر من هيمنة الأحزاب الإسلامية في حد ذاته سببًا لانفجارات سياسية متتالية، استغلها المجلس العسكري، كما سنرى في ما تلاها من حوادث وأزمات.

أثار تأخير إجراء الانتخابات الرئاسية غضب كثير من القوى السياسية، وشككها في شأن مسألة تسليم السلطة. فسعى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى احتواء غضب القوى السياسية والثورية بتأسيس مجلس استشاري أُعلن في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011، بعضوية عدد كبير من الشخصيات العامة والسياسية، لتكون عونًا للمجلس العسكري على إدارة شؤون البلاد. وفي أول اجتماع للمجلس الاستشاري في 11 كانون الأول/ ديسمبر 2011، انتُخب منصور حسن رئيسًا له، وهو أحد الوجوه السياسية من بيروقراطية دولة يوليو، وكان له دور فاعل في عهد السادات، والمهندس أبو العلا ماضي (رئيس حزب الوسط) وسامح عاشور (رئيس الحزب الناصري ونقيب المحامين) نائبين له، كما اختير أستاذ الحقوق محمد نور فرحات أمينًا عامًا.

حُدّد اختصاص المجلس الاستشاري بإبداء الرأي في كل ما يتعلق بشؤون البلاد ويهم الرأي العام من قضايا أو حوادث أو أوضاع، وما يعرضه عليه المجلس الأعلى للقوات المسلحة من شؤون البلاد، ومن مشروعات القوانين والاتفاقات الدولية إلى أن يعقد مجلسا الشعب والشورى. ويفترض أن يبدي المجلس الرأي خلال أسبوع من تاريخ إرسال الموضوع إليه، وله اقتراح ما يراه من موضوعات أو وسائل التعامل مع ما قد ينشأ من أزمات أو أوضاع تمس المواطنين أيًا يكن مجالها[22].

كان المجلس مؤسسة بلا صلاحيات، فكان من الطبيعي أن يشهد عددًا متتابعًا من الاستقالات خلال الأسابيع التي تلت تكوينه، وذلك على خلفية عدد من الأزمات السياسية التي شهدتها البلاد، خصوصًا حوادث مجلس الوزراء التي سيلي ذكرها، والخلافات في وجهات النظر أيضًا التي لا ينتج منها أي قرار، وعدم أخذ رأي أعضاء المجلس في الاعتبار في إدارة شؤون البلاد.

---

(22) أميرة إبراهيم، «المجلس العسكري يصدر قرارًا بإنشاء المجلس الاستشاري ويحدد اختصاصاته،» التحرير، 8/ 12/ 2011، نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/tahrirnews/92387>.

الفصل العاشر

حوادث مجلس الوزراء
و«عسكر كاذبون» ومأزق مجلس الشعب

في عقب حوادث محمد محمود، استمر اعتصام بعض المتظاهرين في ميدان التحرير. وبعد إعلان تعيين الجنزوري رئيسًا للحكومة، نقل المعتصمون مقر اعتصامهم إلى مبنى مجلس الوزراء. وبدأت الاشتباكات بين قوات الأمن والمعتصمين في فجر السادس عشر من كانون الأول/ ديسمبر 2011 بعد اختطاف القوات العسكرية المتمركزة داخل المجلس أحد المعتصمين. وشاركت فيه أيضًا جماعات من «الألتراس» إلى جانب الشباب الثوري. وألقى المجلس الأعلى للقوات المسلحة في بيان له اللائمة على المعتصمين، متهمًا أفرادًا منهم بالتعدي على منشآت حيوية واستخدام الحجارة والخرطوش وزجاجات المولوتوف، وهدم أحد أسوار مبنى مجلس الشعب في محاولة لاقتحامه، وإلحاق الضرر ببعض أجزائه، وإصابة عدد من الأفراد. وأكد البيان أن عناصر جهاز الأمن لم تقم بأي عمل لفض الاعتصام، وثمة تواصل مع بعض العناصر الشبابية التي تشارك في الحفاظ على تأمين هذه المنطقة واستقرارها.

الحقيقة أن قوى الأمن عاودت التعامل بشكل عنيف جدًا مع المعتصمين. واجتمع المجلس الاستشاري في مساء اليوم نفسه وأصدر توصيات عدة، واستقال بعض أعضائه احتجاجًا، وأعلن تعليق اجتماعاته لحين استجابة المجلس الأعلى للقوات المسلحة لها.

شهدت هذه الاشتباكات محطات فارقة صارت علامة في الذاكرة الثورية، حيث استخدم الجيش القوة المفرطة وأطلق النار على المتظاهرين. واشتهرت يومها حادثة سحل قوات الأمن إحدى المتظاهرات وتعريتها وضربها، في ما عُرف بحادثة «ست البنات». وهي الواقعة التي أثارت جدلًا أخلاقيًا لم يقتصر موضوعه على إدانة هذا السلوك فحسب، بل امتد إلى إدانة مواقف الإسلاميين، السلفيين والإخوان، على خلفية لوم الإسلاميين الفتاة التي عُرّيت، واشتُهرت

مقولة «إيه اللي وداها هناك»، كأشهر المقولات التي تعبّر عن موقف الإسلاميين مما حدث[1].

كما شهدت الحوادث واقعة إحراق المجمع العلمي، ما أدى إلى فقدان بعض الكنوز العلمية ومخطوطات كتب تراثية وغير ذلك من محتويات المجمع[2]، إضافة إلى مقتل الشيخ الأزهري عماد عفت الذي يُعدّ أشهر رمز ديني دعم الثورة منذ بدايتها، وكان يشغل منصب أمين الفتوى في دار الإفتاء المصرية.

في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2011، نُظِّمت تظاهرة مليونية أُطلِق عليها «جمعة حرائر مصر»، ردًا لاعتبار نساء مصر بعد تعرية «ست البنات»، كما حُملت في التظاهرة نعوشًا رمزية للشهداء الذي سقطوا منذ بداية الحوادث، وانطلقت من الجامع الأزهر مسيرات إلى ميدان التحرير حدادًا على الشهيد الشيخ عماد عفت[3].

في أجواء التعاطف الشعبي مع معاناة «ست البنات» طفت إلى سطح الذاكرة الجمعية الثورية واحدة من أكثر القضايا حساسية وإيلامًا للنساء في مصر، وواحدًا من رموز قسوة أجهزة الأمن المصري وتعسفها التي تفجرت ضدها ثورة يناير؛ إنها مسألة كشف العذرية للشابات المعتقلات، تمثلت بقيام قوات الجيش بإخضاع الفتيات المقبوض عليهن لاختبار للتأكد من عذريتهن، وهي مسألة تمسّ الشرف وفق الثقافة الاجتماعية السائدة في مصر، فضلًا عن كونها تمسّ الكرامة الإنسانية، بما فيها انتهاك أجساد الناشطات. تفجرت هذه القضية من جديد بعد تقدّم الناشطة سميرة إبراهيم، وكانت من الفتيات اللاتي أُخضعن لتلك الكشوف ببلاغ في هذا الشأن؛ وعلى الرغم من تبرئة القضاء الضابط المتهم بذلك، والحكم على مجند تحت أمرته، أصدرت محكمة القضاء الإداري قرارها بضرورة وقف الجيش

(1) وردت أول مرة على لسان الإعلامي الإسلامي خالد عبد الله في برنامج كان يبث على قناة الناس بعنوان «مصر الجديدة»، وبدأ يرددها الإسلاميون تعبيرًا عن موقفهم من الحوادث.

(2) «حريق المجمع العلمي المصري خسارة لمصر وللتاريخ،» (دويتشه فيله، 18/ 12/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/WMNIVp>.

(3) تبرز هنا مجموعة مقاطع فيديو انتهاكات قوات الجيش والشرطة في مجلس الوزراء. انظر: «أخطر 7 فيديوهات توثق مجزرة مجلس الوزراء،» (شبكة رصد الإخبارية، 13/ 12/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://rassd.com/7-124819.htm>.

المصري هذه الممارسات[4]؛ أما المهزلة فكانت من القضاء العسكري الذي رفض القرار، متذرعًا أن هذه الممارسات لم تقع في الأساس[5]، ما أكد نيّة الجيش عدم إجراء أي إصلاح في ممارساته تجاه المدنيين[6].

بعد هذه الحوادث عقد المجلس العسكري مؤتمرًا صحافيًا دافع فيه اللواء عادل عمارة عن الجيش المصري وأنكر استخدام العنف، وأكد وجود منهج لدى الجيش منذ حوادث ماسبيرو مرورًا بمحمد محمود وحتى حوادث مجلس الوزراء. استفز الشباب الثوري ما ورد في هذا المؤتمر الصحافي، إضافة إلى ترويج الإعلام المصري المستمر ادعاءات المجلس العسكري واتهام الثوار والتشكيك فيهم. فبادرت بعد ذلك مباشرة مجموعة من الحركات الشبابية الثورية مثل الجبهة القومية للديمقراطية والعدالة واللجنة الشعبية للدفاع عن الثورة وحركة 6 أبريل إلى إطلاق حملة «عسكر كاذبون» عرضت مقاطع فيديو في الميادين والشوارع في محافظات عدة تكشف كذب ادعاءات المجلس العسكري وتتهمه بالكذب الممنهج.

---

(4) منى مذكور، «القضاء المصري يأمر بوقف «كشوف العذرية» على المحتجزات بالسجون العسكرية،» الشرق الأوسط، 28/ 12/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=656358&issueno=12083#.VbxtfPmqqkp>.

تتناول هذه المقالة الحكم الذي اعتبر أن الكشف ينطوي على إذلال الفتيات ومهانتهم. انظر أيضًا: «نص الحكم في قضية وقف إجراء فحوص العذرية،» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 27 كانون الأول/ ديسمبر 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/pressrelease/2011/12/27/1327>.

يذكر أن بعض المنظمات الحقوقية - منها المبادرة المصرية - رفعت هذه القضية بسبب انتهاك القضاءين العسكري والمدني قواعد المحاكمة العادلة إلى المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان، وربما تكون هذه أول واقعة تخص الثورة تحال إلى آلية تقاضٍ دولي، وصدر فيها حكم لمصلحة الضحية.

(5) ««القضاء العسكري»: لن ننفذ حكم وقف كشوف «العذرية» لأنها غير موجودة،» المصري اليوم، 27/ 12/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/137733>.

(6) من مفارقات هذه القضية أن سميرة إبراهيم التي ارتبط اسمها بالتصدي لهذه الممارسات، أعلنت في ما بعد دعمها المرشح الرئاسي عبد الفتاح السيسي، على الرغم من شغله منصب مدير المخابرات الحربية في فترة وقوع تلك الممارسات، وتحمله مسؤوليتها مباشرة بحكم منصبه حينذاك، إضافة إلى مطاردة المخابرات الحربية المتظاهرين والناشطين والقبض عليهم، وكان أول من اعترف بوقوعها بعد إنكار المجلس العسكري.

كانت تلك حملة جريئة تعرضت للنقد الشديد، وهاجمها «بلطجية» منظمون، ولم تسلم من اعتداءات سلفيين في الإسكندرية، كما أنها تعرضت لنقد بعض الأفراد العاديين التواقين إلى الاستقرار، واعتبروها بداية ثورة أخرى. وعلى الرغم من ذلك لاقت الحملة نجاحًا كبيرًا، وأزعجت المجلس العسكري بسبب اهتزاز صورته أمام الشعب. كانت هذه مبادرة شبابية محض من دون مشاركة الأحزاب السياسية أو مواجهة معها، لأنها اعتمدت مرة أخرى التنظيم الذاتي للشباب، والتجمعات العفوية على مستوى الشارع(7).

استمر التوتر بين جماعة الإخوان والحركات الثورية الشبابية في هذه المرحلة، وتحولت الخلافات إلى مناوشات في إحياء الذكرى الأولى لثورة 25 يناير في ميدان التحرير وفي ميدان القائد إبراهيم في الإسكندرية، حين أصرّت جماعة الإخوان على الاحتفال بانتصار الثورة، في حين رأى الشباب أن الثورة لم تحقق أهدافها. وبدأت آثار انتصار التيار الإسلامي في الانتخابات البرلمانية تؤثر في العلاقات بين الأطراف، ولا سيما أن جماعة الإخوان اختارت لاحقًا التحالف مع القوى السياسية في البرلمان بدلًا من ممارسة دور متوازن على الأقل بينهم وبين باقي الأحزاب.

وسط هذه الاضطرابات عقد مجلس الشعب المنتخب جلسته الافتتاحية في 23 كانون الثاني/ يناير 2012(8). ومن الأمور التي أثارت الجدل في ذلك

---

(7) لم تكن هذه الحملة الوحيدة التي قادها الشباب، فسبقتها حملة «لا للمحاكمات العسكرية»، وتلتها حملة «حاكموهم» ضد منح أعضاء المجلس العسكري حصانة من المساءلة والملاحقة القضائية التي طرحها أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين.

(8) عكس تركيب المجلس أغلبية واضحة للإسلاميين، حيث حصل حزب الحرية والعدالة على 127 مقعدًا، تلاه حزب النور السلفي (96 مقعدًا)، ثم حزب الوفد (36 مقعدًا)، وفي المرتبة الرابعة حل تحالف الكتلة المصرية (33 مقعدًا)، تلاه حزب الوسط الجديد (10 مقاعد)، ثم حزب الإصلاح والتنمية (8 مقاعد)، وائتلاف الثورة مستمرة (7 مقاعد)، حزب الحرية (4 مقاعد)، حزب مصر القومي (4 مقاعد)، حزب المواطن المصري (ثلاثة مقاعد)، حزب الاتحاد (مقعدان)، حزب الاتحاد القومي العربي (مقعد واحد)، حزب السلام الديمقراطي (مقعد واحد)، انظر: كريمة عبد الغني، «اللجنة العليا تعلن النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب بمراحلها الثلاث،» (بوابة الأهرام، 2/ 1/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/162896.aspx>.

من الجدير بالذكر أن حزب الحرية والعدالة ضم في قوائمه مرشحين عن حزب الكرامة بقيادة =

اليوم أداء النواب السلفيين القسم الدستوري، حين أضافوا إلى نصه جملة «بما لا يخالف شرع الله»، وهي جملة اشتراطية غير موجودة في النص الأصلي[9]. والحقيقة أن هذا كان فعلًا مخالفًا للدستور؛ إذ قام السلفيون الذين عارضوا وجود مبادئ فوق دستورية ديمقراطية بأداء قسم الولاء لمبادئ فوق دستورية أخرى، هي الشريعة الإسلامية بموجب رؤيتهم وتفسيرهم، ما يعني أنهم أعلنوا في الجلسة الأولى للبرلمان عدم ولائهم للديمقراطية.

من الجدير بالذكر أن الأحزاب التي أطّرت السلفيين: حزب النور وحزب الأصالة وحزب الفضيلة، أكدت في برامجها عدم جواز التفرقة والمساواة بين المواطنين من دون تمييز على أساس ديني أو عرقي أو اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي. ودعا حزب النور الأقباط إلى الانضمام إلى صفوفه[10]. لكن لم يكن هذا ما يوجهها في الخطاب السياسي اليومي وفي الممارسة العملية، بما في ذلك في البرلمان.

تحول هذا النهج المزايد دينيًا، إلى أحد أهم أسباب شدّ جماعة الإخوان المسلمين إلى الخلف في مواقفهم من الديمقراطية باتجاه التنافس مع السلفيين، بدلًا من مواصلة تطوير مواقفهم من موقع مسؤولية الأكثرية. وفي ما عدا التظاهر غير المألوف والخطاب الأغرب الذي جاءوا به إلى البرلمان وأصبح موضوع تندر المصريين وشماتة الشامتين بالغرائب التي تأتي بها الديمقراطية، برز الخطاب السلفي غير الملتزم مبادئ النظام الديمقراطي، وساهم في صنع الاستقطاب المميت للتحول الديمقراطي بين العلمانيين والإسلاميين، وشد جماعة الإخوان المسلمين للمزايدة دينيًا كي لا تخسر أصواتًا من قواعدها الاجتماعية للسلفيين.

= حمدين صباحي، وغد الثورة بقيادة أيمن نور، لكن هذا التحالف لم يتحول إلى تحالف سياسي حقيقي يقوم على مطالب الثورة وأهدافها. وثبت أنه كان تحالفًا مصلحيًا لا غير، حيث عادت هذه الأحزاب لتتصارع في أول فرصة ممكنة.

(9) «انعقاد أولى جلسات مجلس الشعب المصري،» (روسيا اليوم، 23/1/2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/5/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/zrLkDB>. فيديو لعادل عبد المقصود، عضو المجلس من السلفيين يغير في نص القسم. على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=XxL73CgySS4>.

(10) وائل لطفي، «الأقباط في مصر وتحديات الواقع السلفي،» في: الأقباط في مصر بعد الثورة (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012)، ص 270.

فقد أربك الجماعةَ الخطابُ السلفي ودخل التنافس الحزبي، تحت قبة البرلمان بالتحديد، بعد أن كان التيار السلفي هذا يتبع خطًّا عازفًا عن السياسة في عهد مبارك. كان لولوج السلفيين العمل الحزبي البرلماني تأثير مهم في مجريات التحول الديمقراطي. وحين حانت الساعة انضم السلفيون، ولا سيما التيار المركزي في حزب النور، لدعم الانقلاب العسكري ضد جماعة الإخوان المسلمين والرئيس المنتخب. فبعد المزاودات التي قادها السلفيون في الجمعية التأسيسية لصوغ الدستور التي استخدمها العلمانيون مبررًا للانسحاب منها، تحالف السلفيون عشية 3 تموز/ يوليو 2103 مع الانقلاب الذي أيده العلمانيون.

سادت الفوضى أعمال مجلس الشعب، وتحول فعل بعض النواب السلفيين إلى ما يشبه التهريج والعبث السياسي. كما ساهمت سيطرة أمين عام مجلسي الشعب والشورى سامي مهران على عمل المجلس ورئيسه في تعطيل عمله؛ إذ لجأ إليه رئيس المجلس بسبب قلة خبرته، على الرغم من أنه من مخلفات نظام مبارك وحارس لائحة البرلمان التي فُصّلت على قياس الحزب الوطني، وشدّد على عدم تغييرها. ولم يتفرغ المجلس لعملية التحول الديمقراطي وسن قوانين النظام الجديد كما يفترض به أن يفعل.

إن سنّ القوانين هو الأداة الرئيسة لتقييد مؤسسات النظام القديم، ومنها القضاء الذي ما زال قائمًا على بنية صنعها مبارك (وسنعالج هذا الأمر لاحقًا)، والذي سيتحوّل إلى أداة رئيسة في تقييد الهيئات المنتخبة وشلها تمهيدًا لإطاحتها. بدأت معركة مبكرة بين المجلس والقضاء بشقه الموالي للنظام القديم، وفي مقدمه أحمد الزند رئيس نادي القضاة، الذي تصاعدت مواجهاته مع البرلمان حتى معركة حل المجلس، ومن بعدها في مواجهة الرئيس المنتخب محمد مرسي[11].

كان الحل الوحيد أمام الأحزاب الممثلة في مجلس الشعب التحالف مع القوى الثورية خارجه، لتعزيز قوة المؤسسات المنتخبة، لكنها لم تفعل. وحينما تعرّض المجلس للتآمر بحله، وهو أول جسم تشريعي منتخب، في خطوة انقلابية

(11) «الزند: نواب البرلمان يهاجمون القضاة،» صوت البلد (27 شباط/ فبراير 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.baladnews.com/article.php?cat=2&article=26498#.VbyEFfmqqko>.

أولى على التحول الديمقراطي في 14 حزيران/ يونيو 2012، أي بعد أقل من ستة شهور من انتخابه، لم يجد من يدافع عنه ويلتف حوله من الثوار أو الجماهير الشعبية.

في الرابع عشر من حزيران/ يونيو 2012، حكمت المحكمة الدستورية العليا، برئاسة المستشار فاروق سلطان، بحل مجلس الشعب المنتخب بناء على بطلان الإجراءات التي أُجريت على أساسها الانتخابات البرلمانية. وجاء في أسباب حكم حل مجلس الشعب أن المادة 38 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 آذار/ مارس 2011 المعدل بالإعلان الدستوري الصادر في 25 أيلول/ سبتمبر 2011 تنص على أن «ينظم القانون حق الترشيح لمجلسي الشعب والشورى وفقًا لنظام انتخابي يجمع بين القوائم الحزبية المغلقة والنظام الفردي بنسبة الثلثين للأولى والثلث الباقي للثاني»؛ وأن المقرر كان تخصيص التنافس على الثلث الخاص بالنظام الفردي للنواب المستقلين فحسب؛ في حين أن الانتخابات الخاصة بمقاعد الفردي جرت بمشاركة مرشحي الأحزاب، الأمر الذي يخالف مبدأ تكافؤ الفرص.

لم تنشب انتفاضة شعبية ضد حل مجلس الشعب المنتخب، ولم يدافع الشعب عن سلطته المنتخبة وفق إرادته. وبأثر تراجعي يمكن رؤية هذا كنذير لاحتمال عزل أي هيئة منتخبة من دون أن يدافع الشعب المصري عن ذلك.

ارتكبت القوى السياسية المسيطرة على مجلس الشعب عددًا من الأخطاء التي سهّلت عزله شعبيًا، كما في حالة الرئيس مرسي لاحقًا. والأهم من ذلك أنها دللت على وجود نزعات للهيمنة الحزبية في مرحلة تحول ديمقراطي تحتاج إلى وحدة وتسويات، حيث بدأت هذه الأغلبية معركة إقالة الحكومة، وتأليف وزارة جديدة. فعلى الرغم من أن الرئيس المنتخب يستلم السلطة وتنتقل إليه كلها حتى 30 حزيران/ يونيو 2012، أصر «حزب الأكثرية البرلمانية على استعراض قوته والتضخيم منها ليسرّع في امتلاك زمام الدولة، وأنّه هو من يقر شؤون الدولة، وإن كان ذلك في نطاق أشهر قليلة جدًا مع الاقتراب من نهاية الفترة الانتقالية. وقد استدعى هذا الصنيع العجيب منه أن تتكتل ضده كل القوى السياسية العاملة في المجتمع المصري سواء القوى الموجودة داخل أجهزة الحكم أو القوى المؤثرة

في الإعلام أو غيرها من القوى ذات التأثير الشعبي وصياغة الرأي العام، استدعى ذلك تكتل كل هذه القوى لمقاومة تشكيل الجمعية التأسيسية ولإفشال مسعى المسيطرين على مجلسي الشعب والشورى فيما يملكون من سلطات في هذا التشكيل»[12].

لم ينضم مجلس الشعب إلى الجهد الثوري لمحاكمة جماعة مبارك، ولم يضع قوانين تتعلق بإفساد الحياة السياسية، وتهمًا بممارسة الاستبداد؛ مع أن هذا كان واجبه التشريعي الأول. ولم يتحرك في هذا الشأن إلا بعد أن طرح حزب الحرية والعدالة مرشحًا رئاسيًا. حينئذ وضع قانون العزل السياسي على جدول أعماله، فبدا كأنه يقوم بذلك بهدف حزبي يرمي إلى عزل منافسيه. وألحق ذلك ضررًا بالسلطة التشريعية التي لم تقم بدورها بتشريع قوانين لمحاكمة هؤلاء بتهم يطالب الثوار بتوجيهها، وتوجهت لسن قانون العزل السياسي فور تحوّلهم إلى منافسين[13]. كما أنه حاول سن قوانين لتغيير بنية المحكمة الدستورية عندما كانت تناقش مدى شرعية مجلس الشعب بمناقشة قانونه الانتخابي. ومن غرائب مجلس الشعب أنه أضرب عن العمل أسبوعًا عندما أخفق في إسقاط الوزارة لعدم توافر السلطات الدستورية لديه.

الحقيقة أن الثورة تعني تغيير نظام الحكم من خارج الدستور القائم، ولا توجد ثورة في العالم تحتكم إلى محكمة دستورية سابقة. فمن مهمات الثورة الأولى تغيير الدستور، وهذا غير ممكن بوجود محكمة دستورية تحمي الدستور السابق والنظام القديم وتحاصر أدوات تغييرهما وتعتبرها غير شرعية. كان من المفترض تنفيذ هذه المهمات أولًا في غياب قوة ثورية تمسك بالسلطة بالقوة وتفرض هيمنتها. لكن المجلس التشريعي لم يتصرف كأن واجبه استكمال مهمات الثورة بالتشريع، وتوحيد قوى الثورة حوله كأول هيئة منتخبة، هذا إضافة إلى انشغاله بالتنافس الحزبي داخله، كأنه برلمان حاكم في ديمقراطية عريقة.

أثار معارضو تدخل المحكمة الدستورية في قرارات مجلس الشعب، ومنها قانون الانتخابات وقانون العزل السياسي وغيرها، لأنها تتدخل بمبدأ الفصل

---

(12) طارق البشري، من أوراق ثورة 25 يناير (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 215-216.

(13) المصدر نفسه، ص 217-218.

بين السلطات[14]. واستغل فقهاء دستوريون هذه النقطة للدفاع عن المحكمة الدستورية. والحقيقة أنّ موقف معارضي تدخل المحكمة الدستورية كان ضعيفًا وغير ديمقراطي من حيث المبدأ، ولهذا تمكّن فقهاء القانون من استغلاله لمصلحة المحكمة الدستورية. فمن حق المحكمة الدستورية من حيث المبدأ التدخّل في قرارات مجلس الشعب إذا تناقضت مع مبادئ الدستور في نظام ديمقراطي. وهي أصلًا قائمة لهذا الغرض، أي لتفسير الدستور وحمايته من تقلبات الأكثرية والأقلية، ومحاولات تجاوز مبادئ التعاقد الاجتماعي القائمة في الدستور، التي يقوم عليها النظام السياسي. ويعدّ النظام الديمقراطي أن أهمها هي الحقوق السياسية والحريات المدنية، ولا يعد تدخل المحكمة الدستورية في عمل الهيئات المنتخبة مشكلة.

تحصن معارضو تدخّل المحكمة الدستورية المنتمين إلى الأغلبية البرلمانية من تيار الإسلام السياسي خلف موقف ضعيف، حيث اعتبروا مسألة الأغلبية هي القضية الرئيسة للديمقراطية، فهي العنصر المكوّن الذي يتبنونه من الديمقراطية. وكانوا قد حاولوا تطبيق ذلك في الجمعية التأسيسية ذاتها. ولم يكن هذا خطأ تكتيكيًا، وإنما موقف مبدئي مخالف لمفهوم الديمقراطية عند الديمقراطيين. فلو أن النقاش جرى بين ديمقراطيين وأقطاب المحكمة الدستورية المصرية وفقهاء القانون المدافعين عنها وغيره لقال لسان حال الأوائل: ليس لدينا مانع من تدخّل المحكمة الدستورية في قرارات مجلس الشعب، لكن ليس هذه المحكمة الدستورية وليس هذا الدستور، وإن من يحق له ضبط عمل الأغلبية في برلمان ديمقراطي هو دستور ديمقراطي جديد يعبّر عن قيم الثورة، ومحكمة دستورية ملتزمة القيم الديمقراطية، لا قيم النظام القديم الذي قامت الثورة من أجل تغييرها.

تمكنت المحكمة الدستورية من إلغاء القانون المنظم للانتخابات التشريعية رقم 120 لسنة 2011 والمرسوم بقانون رقم 108 لسنة 2011، والمرسوم بقانون 123 لسنة 2011، التي تضمّنت تعديلات على القانون رقم 38

(14) يسري محمد العصار، «مكانة المحكمة الدستورية في النظامين الدستوري والقانوني في مصر،» في: جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر: بين 25 يناير و30 يونيو (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 170. يدافع يسري العصار عن قرارات المحكمة الدستورية ويفند طعون منتقديها.

لسنة 1972، واعتبرت تشكيل مجلس الشعب كلّه باطلًا نتيجة بطلان هذا القرار. أما تدخل المحكمة الدستورية في توزيع المناطق الانتخابية فلا يدخل ضمن نطاق صلاحياتها الدستورية في رأينا، لكن ما دام حقها في التدخل قد أقر، فإنّ إبطالها قانون الانتخاب، يجعل مجلس الشعب باطلًا بالفعل.

تتضح النقطة التي نريد التعبير عنها أكثر في إبطال المحكمة الدستورية لقانون العزل السياسي والسماح لمسؤولي النظام السابق بخوض الانتخابات الرئاسية باعتباره يمس فرص المواطنين المتساوية. وأقرّت المحكمة عدم دستورية نص في قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية أضافه مجلس الشعب بعد الثورة في قانون رقم 17 لسنة 2012، يفيد وقف مباشرة الحقوق السياسية لمدّة 10 أعوام لمن شغلوا مناصب سياسية عليا في النظام السابق. فأحالت لجنة الانتخابات الرئاسية النص إلى المحكمة الدستورية التي اعتبرته جزاءً بغير حكم قضائي، وعلى أفعال غير محدّدة بأثر تراجعي، مخالفة مبدأ المساواة أمام القانون[15]. وفي دفاعه عن هذا القرار لجأ القانوني يسري محمد العصار إلى نصوص الدستور ومبادئه، وهي بالطبع لا تشمل منع إمكان عودة الاستبداد. ومن الواضح هنا أن المحكمة كانت محقة من الناحية الشكلية بالتزامها الدستور القديم. لكن لو كانت محكمة معبرة عن قيم الثورة لاعتبرت حرمان رموز النظام السابق من ممارسة العمل السياسي مبدأ من مبادئ النظام الجديد الذي يفترض أن يمنع ممثلي نظام الاستبداد من ممارسة الحكم مرّة أخرى.

فعل خداع التاريخ فعله. فالمؤيدون لإجراء الانتخابات قبل الدستور، أرادوا اللجوء إلى الأغلبية قبل أن توضع مبادئ الدستور. فجاءت المحكمة الدستورية لتحكم ضد قرارات الأغلبية بموجب الدستور القديم. ولو وافقوا على تقديم الدستور، لتضمن مبادئ تتطابق مع بعض قرارات الأغلبية على الأقل مثل العزل السياسي. لذا تبين أن تهرب الأغلبية من وضع دستور ديمقراطي، أو مبادئ له على الأقل، قبل إجراء الانتخابات، أضر بالأغلبية نفسها في النهاية، حيث لم يحررها من الخضوع لدستور، بل أخضعها للدستور القديم وأداته المتمثلة بالمحكمة الدستورية.

---

(15) المصدر نفسه، ص 194.

في 14 كانون الثاني/يناير 2012 أعلن محمد البرادعي عدم ترشّحه لانتخابات رئاسة الجمهورية. كان هذا القرار حينذاك مفاجأة كبيرة للأوساط السياسية نظرًا إلى ثقله السياسي الكبير، وما كان مستقرًا عليه في أذهان المصريين من أن البرادعي هو أحد المرشحين بقوة لشغل منصب الرئيس، علاوة على أنه كان أحد رموز الثورة المصرية؛ فقبل اندلاع الثورة قررت فصائل كثيرة من المعارضة المصرية الالتفاف حوله وتنصيبه بديلًا ممكنًا من مبارك إجابة عن ذريعة عدم وجود بديل، معتقدين أن المكانة التي تمتع بها كموظف دولي كبير سابقًا ستحميه من قمع النظام. وعاد إلى مصر ليجد الأرض مهيأة له لممارسة دور سياسي كبير في معارضة نظام مبارك. وعقب إطاحة مبارك، بقي البرادعي حاضرًا بقوة في المشهد السياسي المصري كأبرز المرشحين المحتملين للرئاسة. وكانت مواقفه المعلنة معارضة بشدة قرارات المجلس العسكري، والتنسيق بين المجلس العسكري والإخوان. وكان البرادعي ممن اعتقدوا وجود تحالف كهذا بين المجلس العسكري والإخوان، ودعا إلى التصدي له.

كان قراره عدم الترشح للانتخابات بمنزلة تتويج لمواقفه الرافضة مجمل المسار السياسي منذ 11 شباط/فبراير 2011. ولا شك في أن تراجعه عن الترشيح تأثر أيضًا بعودة الأحزاب التقليدية إلى الساحة السياسية، وتراجع نفوذ القوى الثورية وتهميشها في مثلث الجيش والقوى الإسلامية والأحزاب السياسية التقليدية، والشعور العام بوجود تواطؤ بين المجلس العسكري والقوى القديمة في الموقف السلبي من الوجوه الجديدة التي حملتها موجة الرغبة في التغيير منذ نهاية مرحلة مبارك وخلال ثورة 25 يناير. ونعتقد أن انسحاب البرادعي أفاد مرشحين آخرين لم يُحسبوا على التيار الإسلامي، لكنهم لم يكونوا من رموز ثورة 25 يناير، مثل عمرو موسى وحمدين صباحي.

في التاسع من نيسان/أبريل 2012 أعلن محمد البرادعي في بيان صادر عن مكتبه الصحافي عزمه تأسيس حزب سياسي جديد يضم القوى المدنية، وأنه سيكون وكيل مؤسسين هذا الحزب. وأتت هذه الخطوة في سياق الانشغال بمعركة الانتخابات الرئاسية التي سبق أن أعلن البرادعي عزوفه عن خوضها. وكان من المزمع في البداية أن يطلق على هذا الحزب اسم «حزب الثورة»، لكن الحزب حمل بعد ذلك اسم «حزب الدستور».

استطاع الحزب بعد تأسيسه أن يشكل مركز ثقل مهمًا في الحياة السياسية المصرية، وأن يمثل قلب المعارضة في مواجهة رئاسة محمد مرسي بعد انتخابه. وأصبح الحزب لاحقًا نواة جبهة الإنقاذ، ومصدر شرعيتها شعبيًا واللافتة الرئيسة لتحالف أحزاب المعارضة الذي كان له دور كبير في الحشد الشعبي في نهاية عام 2012 للاحتجاج على الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي. واستمر الأمر على هذه الحال إلى أن أطيح مرسي من السلطة، ثم تراجع الدور السياسي للحزب، ولا سيما بعد انسحاب البرادعي نفسه من المشهد السياسي باستقالته من منصبه نائبًا للرئيس الموقت عدلي منصور للشؤون الخارجية، على خلفية فض اعتصامي رابعة والنهضة باستخدام القوة، وما ترتب عن ذلك من خسائر غير مسبوقة في الأرواح، ومغادرته البلاد من جديد.

الفصل الحادي عشر

الجمعية التأسيسية للدستور
وانتخابات رئاسية في أجواء من الفوضى

اجتمع نواب البرلمان أول مرة للنظر في أمر إنشاء الجمعية التأسيسية للدستور في الثالث من آذار/ مارس 2012. واتُّفق في هذه الجلسة على تأليف لجان فنية لتلقّي الاقتراحات من النواب وأفراد الشعب في شأن آلية اختيار الجمعية. وفي 17 آذار/ مارس 2012 عقدت الجلسة التي أُقِرّت فيها آلية الاختيار؛ وقضت نتيجة التصويت أن يكون أعضاء الجمعية مناصفة بين نواب البرلمان وغيرهم.

عقد الاجتماع الثالث في 24 آذار/ مارس 2012، وأقرت الأغلبية في مجلسي الشعب والشورى أسماء الأعضاء المئة في الجمعية التأسيسية، وقسمت حصة نواب البرلمان 36 عضوًا لحزبيّ الحرية والعدالة، والنور السلفي، و14 عضوًا للأحزاب الأخرى والمستقلين، مثل الوفد والمصري الديمقراطي والإصلاح والتنمية والمصريين الأحرار والوسط والكرامة والبناء والتنمية. كما انقسمت نسبة الـ 50 في المئة من خارج البرلمان 12 عضوًا للإسلاميين و38 لغير الإسلاميين. وانسحب 35 عضوًا من الجمعية، بينهم ممثلون عن الأزهر والكنائس المصرية[1] والمحكمة الدستورية العليا وأحزاب مدنية اعتراضًا على تكوينتها باعتبار أن

(1) بعد الثورة جرت محاولات عدة من الإخوان لكسب ثقة الأقباط من خلال زيارة الكنيسة للمباركة بالأعياد المسيحية، جماعة وحزبًا برئاسة مرسي قبل انتخابه رئيسًا. كما استقبل محمد بديع وفد الكنيسة الإنجيلية بقيادة رئيس الطائفة صفوت البياض في مقر المركز العام للإخوان المسلمين في 28 شباط/ فبراير 2012، إضافة إلى إصدار بيان مهم ركز على الشراكة في الثورة وعلى مبدأ المواطنة. وللأسف لم يتحول هذا النوع من اللقاءات إلى عمل منهجي ولقاءات على المستوى الشعبي وحوار مجتمعي بهذه الروح. انظر: أشرف عبد العزيز عبد القادر، «مصر... مخاوف الأقباط بعد صعود الإخوان المسلمين،» في: الأقباط في مصر بعد الثورة (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012)، ص 156-157.

لم تنجح جماعة الإخوان في كسب ثقة الأقباط لعبور الحاجز النفسي القائم بينهم، وساهم في ذلك تحالف الجماعة مع السلفيين في البرلمان وفي الجمعية التأسيسية لأسباب تكتيكية، كما ساهم في ذلك التعبئة المستمرة ضد الجماعة من الأحزاب الأخرى وبعض منظمات أقباط المهجر أيضًا.

عضويتها لم تضم عددًا ملائمًا من الشباب والمسيحيين والنساء وأبناء الأقليات الأخرى الصغيرة والمناطق النائية.

تعاملت الأكثرية البرلمانية الإسلامية مع مسألة تأليف الجمعية التأسيسية لصوغ دستور بعد ثورة شعبية بعقلية الصراع على النقابات ومجالس الطلاب، كأن مقعدًا إضافيًا هنا أو عضوية هناك للحزب في الجمعية سيحسم مصير الحركة كلها. لم تفهم هذه الأحزاب أن قوتها أصبحت واضحة في مجلس الشعب، وفي إمكانها بالتالي التواضع والاحتفاظ بمقاعد قليلة في الجمعية التأسيسية. فعدد المقاعد لا يعكس قوتها أو تأثيرها في حال اعتراضها على بند من البنود، أو موافقتها عليه. فلم يتصرف الإسلاميون كقوى مسؤولة عن إنجاح التحول الديمقراطي باستيعاب مكونات المجتمع المصري في عملية حوار تنتج إجماعًا دستوريًا. وساهمت مزايدات السلفيين في جر جماعة الإخوان إلى هذا السلوك، كما ساهم في ذلك عصبية الجماعة الحزبية نفسها، وبعض الخيلاء الذي أصابها بعد الانتخابات.

توالت الدعاوى أمام المحكمة الإدارية، مطالبة ببطلان قرار إنشاء الجمعية، فانتهى الأمر بإصدار المحكمة الإدارية العليا، في العاشر من نيسان/ أبريل 2012، حكمًا ببطلان إنشاء الجمعية برمتها، بعد أن اعتبرت قرار إنشائها قرارًا إداريًا (لأنه ليس تشريعًا، فبالتالي يحق لها التدخل فيه). وكانت اللجنة قد شهدت انسحابات عدة بلغت ثلث أعضائها، بمن في ذلك ممثلي الأزهر والكنيسة والقضاء الدستوري، إضافة إلى سياسيين من التيار الليبرالي واليساري. وشهدت مصر تظاهرات عدة ضد هذه الجمعية التأسيسية بسبب هيمنة الإسلاميين عليها[2].

أنشئت جمعية تأسيسية جديدة، حُوفِظَ فيها على أكثريّة بسيطة للقوى الإسلامية مع زيادة تمثيل قوى المجتمع المدني والقوى السياسية الأخرى. في

---

(2) هدير يوسف، «حيثيات حكم حل اللجنة التأسيسية،» (بوابة الوفد، 10/ 4/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/Ek3Gsh>.

انظر أيضًا: «محطات هامة في مشوار التأسيسية،» (شبكة رصد الإخبارية، 3/ 12/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://rassd.com/7-50544.htm>.

أيضًا: «الجمعية التأسيسية للدستور المصري: سؤال وجواب،» (بي بي سي عربي، 19/ 11/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/11/121119_egypt_costitution_questions.shtml>.

هذه الأثناء قبلت المحكمة الدستورية طعن أحمد شفيق في قرار استبعاده من خوض انتخابات الرئاسة، وحكمت أيضًا بعدم دستورية مادة في قانون انتخابات مجلس الشعب سمحت بخوض المرشحين الحزبيين الانتخابات على مقاعد المستقلين. وصدر الحكم بحل المجلس وقرار السماح لأحمد شفيق بخوض الانتخابات في يوم واحد: 14 حزيران/ يونيو 2012.

جرى بسهولة نسبية حل أول برلمان مصري منتخب من المواطنين في انتخابات حرة ونزيهة. وما لبثت أن غطت على حلّه أجواء التمهيد للانتخابات الرئاسية التي وعد المجلس العسكري التزام مواعيدها بعدما نجح ضغط الشارع والميادين، خصوصًا في مليونيات التحرير، وحوادث محمد محمود ومجلس الشعب الدموية، وتوالي مظاهر فشل إدارة المجلس العسكري للعملية الانتقالية.

أولًا: حادثة بورسعيد

وقعت حادثة ستاد بورسعيد عشية الذكرى الأولى لموقعة الجمل، في الأول من شباط/ فبراير 2012، في عقب مباراة كرة قدم بين النادي المصري البورسعيدي والنادي الأهلي. ووصفت الكارثة بأنها الأكثر دموية في تاريخ الرياضة في مصر، حيث ذهب ضحيتها أكثر من 74 قتيلًا، فضلًا عن 254 مصابًا[3]. وأشارت تقارير الطب الشرعي إلى أن أغلبية الوفيات كانت نتيجة إطلاق نار أو استخدام أسلحة بيضاء، والاختناق بسبب قنابل الغاز[4]. ولا يستبعد المؤلف أن تكون هذه الحادثة

(3) دان تقرير لتقصي الحقائق أصدره مجلس الشعب بناء على عمل لجنة تحقيق سعت إلى معرفة ملابسات الحادثة الدامية أجهزة الأمن والأجهزة الرياضية والإعلام، متهمًا إياها التسبب بوقوع الكارثة التي أسفرت عن سقوط 74 قتيلًا. التقرير المبدئي الذي أعلنه وكيل مجلس الشعب أشرف ثابت أشار إلى أن معظم الوفيات حدث بسبب الاختناق والتدافع، وإن قوات الأمن لم تصلها تعليمات فورية لمواجهة ما حدث من أعمال شغب. وجاء في التقرير أن القنوات الرياضية قامت بشحن الجماهير وساهمت في تصعيدها. انظر: «تقرير تقصي الحقائق في أحداث بورسعيد الدامية يدين الأمن والجهات الرياضية والإعلام» (بي بي سي عربي، 12/ 2/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/02/120212_egypt_portsaid>.

(4) أحمد عدلي، «"الشروق" تنشر تحقيقات النيابة في أحداث مجزرة بورسعيد،» الشروق الجديد، 3/ 4/ 2012، نسخة مؤرشفة على مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/572716>.

قد تضمنت أعمالًا انتقامية من أجهزة الأمن ضد «الألتراس» الذين واصلوا نشاطهم منذ 25 كانون الثاني/ يناير 2011 في مناسبات عدة، جرى فيها الصدام مع أجهزة الأمن، مثل حوادث مجلس الوزراء التي كان لهم فيها دور بارز.

أثارت الحادثة ردات أفعال شعبية واسعة واحتجاجات سياسية من أطراف عدة، حاول معها المجلس العسكري الالتفاف على غضب الجماهير، فتوعد طنطاوي المتورطين في المجزرة بالعقاب، بينما عقد مجلس الشعب جلسة عاجلة لمناقشتها، كما قرر النائب العام فتح تحقيق فوري. وأثير صخب كبير، وتبودلت الاتهامات في اتجاهات مختلفة، بين من يتهم فلول الحزب الوطني، ومن يتهم قوات الأمن بالضلوع في الحادثة، ومن يتهم «طرفًا ثالثًا» بتدبيرها بغرض الإجهاز على الثورة.

قُبض على مجموعة كبيرة من مشجعي النادي المصري وآخرين اشتُبه بضلوعهم في الحادثة[5]، وعُبث بغضب الناس وتوجيهه سياسيًا. هنا من الضروري فهم دينامية تطور الغضب الشعبي في هذه المرحلة. فلا شك في أن تفجّر العنف في مواقع عدة، واشتعال النار في بؤر كثيرة لم يكن عفويًا تمامًا، أما أجهزة الأمن والجيش فتعاملت مع الموضوع كإثبات على أن ما يجري في البلاد بعد ثورة يناير سيؤدي إلى فوضى شاملة ستقود الناس في النهاية إلى تبني الاستقرار مطلبًا.

في 10 آذار/ مارس 2012 أعلن الاتحاد المصري لكرة القدم إلغاء الدوري المصري للموسم الجديد، بعد اجتماع ضم عددًا من الأندية[6]. كان ذلك نتيجة طبيعية لتطورات الحوادث منذ الثورة؛ إذ شهدت مصر تداخلًا شديدًا بين الرياضة والسياسة

---

(5) بعد أكثر من عام أصدرت محكمة جنايات بورسعيد في 9 آذار/ مارس 2013 حكمًا بالإعدام شنقًا على 21 من أصل 73 متهمًا، وبالسجن المؤبد على خمسة، والسجن 15 عامًا على عشرة، بينهم خمسة من كبار المسؤولين في وزارة الداخلية، و10 أعوام على ستة متهمين، وأحكام أقصر على عدد آخر، بينما قضت ببراءة 28 متهمًا. أثار هذا الحكم غضب أهالي بورسعيد، الأمر الذي أدى بدوره إلى اندلاع حوادث عنف أخرى في المدينة في فترة حكم مرسي، قتل خلالها أكثر من 26 مواطنًا، منهم ضابط شرطة ومجند ولاعب في نادي المريخ. واجتاحت حالة غضب عارم شوارع المدينة ضد كل ما هو إخواني، بظن أن الحكم مسيس والهدف منه تهدئة النظام الحاكم لرابطة ألتراس النادي الأهلي القاهري وجماهيره الضخمة.

(6) «إلغاء الدوري العام المصري رسميًا،» (موقع الفيفا، 10/ 3/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ar.fifa.com/world-match-centre/nationalleagues/nationalleague=egypt-egyptian-league-2000000054/news/newsid/159/799/9/index.html>.

كان جسره الرئيس جماهير المشجعين المعروفين باسم روابط الألتراس. ويُعدُّ هذا التداخل تحولًا بارزًا في العلاقة بين الرياضة والسياسة في مصر. فتاريخيًا، كان ينظر إلى لعبة كرة القدم والرعاية الكبيرة التي توليها الدولة وأجهزة الإعلام الرسمية لها وعمليات الشحن النفسي للمشجعين باعتبارها نهجًا الغرض منه إلهاء عموم الشعب عن الاهتمام بالسياسة؛ فيكون التحزب الرياضي بديلًا من التحزب السياسي. لكن مسألة الرياضة الجماهيرية، وكرة القدم بالتحديد، مسألة مركبة طورت دينامية تطور خاصة، تدخل فيها سيكولوجيا الجماهير، ولا سيما التعبير المتحرر نسبيًا عن الذات، بما في ذلك الغضب الاجتماعي، في مجال يعدّ خارج الرقابة السياسية للدولة؛ هذا إضافة إلى مجال الأعمال وقوانين السوق والتسويق والدعاية.

تعد الأعوام الأخيرة من عهد حسني مبارك المرحلة الانتقالية التي اختمر فيها هذا التحول في علاقة الرياضة بالسياسة في مصر؛ فخلال هذه الفترة كانت كرة القدم، وما يحققه المنتخب الوطني من انتصارات قارية، أحد روافع تعزيز الشعور بالانتماء الوطني وخلطه بالشعور بالارتياح تجاه النظام، وذلك في ظل حالة من الاحباط السياسي على المستوى الوطني. كانت كرة القدم تعويضًا نفسيًا لشرائح واسعة من الجماهير، ولا سيما فئة الشباب. وتعامل معها النظام وإعلامه على هذا الأساس. وعلقت في الذاكرة حوادث المباريات بين مصر والجزائر على بطولة أفريقيا عشية الثورة، ومقدار التعبئة الوطنية الشوفينية في ذلك السياق. لكن هذا التداخل سيف ذو حدين، فسرعان ما أدت الصدامات بين الشرطة والمشجعين إلى تعبيرات احتجاجية ضد النظام.

مع اندلاع الثورة، كان شباب المشجعين على درجة كبيرة من القابلية للتسييس. وسهّلت علاقة روابط المشجعين السلبية بقوات الشرطة انخراط هذه الروابط في الثورة، ما أدى بدوره إلى تعميق الفجوة بين روابط الألتراس وتوجهات إدارات الأندية، فضلًا عن تسييس عملية التشجيع واستغلال المناسبات الرياضية في تسجيل نقاط سياسية ضد السلطة عن طريق الفاعليات والنشاط السياسي المرافق وأعمال الشغب.

ساهم هذا القرار الذي سد الطريق أمام الشعب لممارسة إحدى المتع القليلة الباقية في إذكاء مشاعر الإحباط من أن الثورة جاءت بوضع غير طبيعي وغير مستقر

في مصر، ومن أن الأحوال ليست على ما يرام. وفي أجواء الفوضى الدموية فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية في العاشر من آذار/ مارس 2012. ومثلت هذه الخطوة محطة مهمة على طريق تسليم السلطة.

ثانيًا: الاستعداد لانتخابات الرئاسة

كانت مسألة الترشح للرئاسة من الأمور التي تمحور حولها الجدل العام في مصر، فكثر استخدام تعبير «المرشح المحتمل للرئاسة» في الإشارة إلى بعض السياسيين الذين يطمحون إلى الترشح، أو ترغب أحزابهم في ترشيحهم، وذلك طوال الشهور السابقة على فتح باب الترشح للرئاسة. وحين فتح الباب، كان أحمد شفيق أول من رشّح نفسه.

في آذار/ مارس 2012، قام مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين بمراجعة قرار كان قد اتخذه في أيار/ مايو 2011 بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية[7]. في ذلك الاجتماع الذي قررت فيه أغلبية في المجلس (بسبب ما رأته

(7) «مجلس شورى الإخوان: الجماعة لن ترشح رئيسًا للجمهورية،» الأهرام، 1/ 5/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/Al-Mashhad-Al-Syiassy/News/75561.aspx>.

انظر أيضًا: عزمي بشارة، «الثورة ضد الثورة، والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة،» في: عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، ط 2 مزيدة ومنقحة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 181. تطلّب تمرير جماعة الإخوان المسلمين قرار طرح مرشح للمنافسة في انتخابات رئاسة الجمهورية ثلاثة اجتماعات لمجلس شورى الجماعة، وكان الخيار الأول دعم مرشح من خارج صفوف الجماعة، فاختير المستشار طارق البشري (الذي رفض العرض)، ثم حسم مجلس شورى الجماعة قراره بأغلبية بسيطة في الأول من نيسان/ أبريل 2012 بترشيح خيرت الشاطر لرئاسة الجمهورية. انظر: «المرشد العام: تمسك العسكري بحكومة فاشلة دفعنا لترشيح الشاطر،» (إخوان أونلاين (موقع إلكتروني)، 1 نيسان/ أبريل 2012): <http://ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=104958&SecID=470>.

جاء قرار التراجع عن عدم ترشيح رئيس للجمهورية بعد أن صدر قرار من المحكمة الإدارية العليا يؤيد حل مجلس الشعب بدعوى أنه مخالف للدستور، وذلك على الرغم من أن قانون مجلس الشعب صدر بإعلان دستوري في 25 أيلول/ سبتمبر 2011. وبعد انسحاب أغلبية الأحزاب السياسية من الجمعية التأسيسية الأولى، وبعد تراشق إعلامي بين جماعة الإخوان والمجلس العسكري، ذكّر الإخوان بدروس التاريخ «لتجنب تكرار أخطاء ماضٍ لا نريد له أن يعود». لمراجعة بيان المجلس العسكري، انظر: «بعد بيانين شديدي اللهجة من الإخوان وحزب الحرية والعدالة: العسكري، مُهددًا (إحدى القوى السياسية): نطالب الجميع أن يعوا دروس التاريخ،» الشروق، 25/ 3/ 2012، على الموقع الإلكتروني: =

مستجدات ضرورية) تغيير النسبة التي كانت قد قررتها، وهي الترشح لثلث مقاعد البرلمان لإتاحة الفرص أمام التنوع السياسي في ما بعد الثورة، ووصلت بها إلى ما فوق 50 في المئة من المقاعد. ومن ذلك الحين بقي الموقف المعلن للجماعة هو عدم ترشيح أي من أعضائها للانتخابات الرئاسية. وأعلنت الجماعة مرارًا نيّتها عدم تقديم مرشح رئاسي[8]. إلا أنها رشحت خيرت الشاطر ومحمد مرسي مرشح احتياط. وكان لقرار الجماعة هذا الذي اتخذ بأغلبية غير كبيرة في مكتب الإرشاد، تأثير كبير في مستقبل مصر.

تشير شهادات للتطورات داخل النخبة القيادية للجماعة في مكتب الإرشاد أو مجلس الشورى، إلى أن الجماعة عدلت عن قرارها، معللة ذلك ببروز أوضاع ومستجدات جديدة على أرض الواقع، أهمها الصراع مع المجلس العسكري الذي أخذ أبعادًا جديدة، خصوصًا مع تمسك المجلس العسكري بحكومة الجنزوري التي تحمّل فشلها مجلسي الشعب والشورى، وانتُقِدا كثيرًا من الجماهير، إضافة إلى المعوّقات القضائية أمام الجمعية التأسيسية التي لم تكن بعيدة عن إرادته، وأراد

<http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=25032012&id=4c513ba8-8c82-450d-9dfe-= 5ac41b3c841d >

(8) في حوار له مع وكالة أنباء الشرق الأوسط في نيسان/ أبريل 2011، أي قبل الانتخابات البرلمانية، وفي عقب الحوادث التي وقعت في الثامن من الشهر نفسه، والاعتصام الذي شارك به مجموعة من العسكريين، ونالت فيه الاتهامات جماعة الإخوان بالنكوص عن مطالب الثورة، وممالأة المجلس العسكري، أكد المرشد العام للإخوان المسلمين ردًا على سؤال في شأن مخاوف القوى السياسية من حصول الجماعة على أغلبية مقاعد البرلمان، أن «الإخوان سوف ينافسون على ثلث مقاعد مجلس الشعب، تحت شعار 'المشاركة لا المغالبة'، وإذا كانت تلك المخاوف صحيحة فلماذا لم نقل إننا سنأخذ 60 أو 70 أو 80 في المئة من المقاعد، وبفضل الله إذا قررنا أن نحصل على 75 في المئة من المقاعد فسوف نحصل عليها». وتقدمت الجماعة في واقع الأمر بنسبة فاقت هذه النسبة التي تحدثت عنها كمرشحين، وحصلت على أكثر من 40 في المئة من المقاعد. وفي الحوار نفسه أشار بديع إلى أن الجماعة لن تعترض إذا اختار أعضاء حزب الحرية والعدالة المعبّر عن جماعة الإخوان، امرأة أو قبطيًا لرئاسته، لافتًا إلى أن الموقف الفقهي والشرعي هو أن المرأة والقبطي لا يرشحان من الجماعة لتولي رئاسة الجمهورية، لكن للآخرين الحق في ترشيحهما. وإذا اختار الشعب أحدهما فسنتنزل على هذا الاختيار ونقبله. انظر: «مرشد الإخوان: لا توجد صفقة بين الإخوان والقوات المسلحة.. والقائمة الموحدة في الانتخابات البرلمانية هي الحل الأنسب،» الشروق الجديد، 13/ 4/ 2011، نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.masress.com/shorouk/430976>.

بها إعاقة وضع الدستور، بما يقلص سلطة رئيس الجمهورية، والحد من إمكان تقدم الأغلبية البرلمانية برئيس للحكومة، وطلبه وضعًا محصنًا له في الدستور. كما أكدت الجماعة أن مستقلين كُثرًا ممن كانت تأمل في ترشحهم قد نكصوا عن الترشح، منهم القاضيان أحمد مكي وحسام الغرياني، وكذلك لعدم الاقتناع بالمرشحين المحسوبين على التيار الإسلامي، وقدرتهم على إدارة المرحلة التالية. وطرح في مجلس شورى الجماعة خياران: إما أن تسحب الجماعة قرارها بعدم الترشح، وتتقدم بمرشح، أو تدفع بمن تراهم أنسب من بين الإسلاميين المرشحين من خارجها. وجرى تداول أسماء مثل عبد المنعم أبو الفتوح (القيادي المستقيل بُعيد الثورة من الجماعة) والقانوني المقرب من الجماعة محمد سليم العوا[9] أو حازم أبو إسماعيل (السلفي الذي ترشح من قبل على قوائم الجماعة لانتخابات مجلس الشعب في عهد مبارك). كان الخوف من ترك الأمر برمته لتقدير قواعد الجماعة أن يعود بأصداء سلبية على كيانها ذاته[10]. وسبق أن عبّرنا عن رأي أن ترشيح أبو الفتوح المنشق عن الجماعة سبّب قلقًا من احتمال تصويت قواعد الجماعة له في غياب مرشح عنها، ولا سيما أنه فهم كمرشح لقوى الثورة، إضافة إلى كونه إسلاميًا. ومع أن البرلمان حُلَّ بعد قرار الجماعة خوض الانتخابات الرئاسية، فإن خطر الحل كان ماثلًا، وأثر في المزاج الدافع إلى اتخاذه.

ترقب المجلس العسكري هذا الاجتماع، وتأجل التصويت فيه حتى 3 نيسان/ أبريل 2012، أي إلى ما بعد اجتماع محمد مرسي إلى قادة المجلس، الذي كان مُقررًا فيه عرض مطالب إقالة حكومة الجنزوري ومسألة الجمعية التأسيسية. وكردة فعل على هذه الخطوة من المجلس العسكري، طُرح خيار تقدّم الجماعة بمرشحها للرئاسة، وجرى تقديم لقاء مجلس الشورى للتصويت عليه. وعرض مرسي في الاجتماع نتائج لقائه على مجلس شورى الجماعة، وجرت مداولات ومشاورات امتدت ساعات طويلة، إلى أن قرر مجلس الشورى إجراء تصويت على قرار دفع الجماعة بمرشحها في الانتخابات الرئاسية. كان التصويت

---

(9) غادة محمد الشريف، «خبراء: «العوا» مرشح «الإخوان» السري.. والجماعة تدعمه نكاية في «أبو الفتوح»،» المصري اليوم، 26/ 6/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=301699>.

(10) معلومات متقاطعة جمعها المؤلف من مصادر عدة في الجماعة وحولها.

أولًا على المبدأ، قبل التصويت على أي اسم؛ وكان لافتًا مقدار الاختلاف على الأمر، حيث كان أعضاء المجلس مدركين جسامة الإقدام على هذه الخطوة. وفي النهاية وافق المجلس على تقدم الجماعة بمرشحها في الانتخابات، وحظي القرار بأكثرية حرجة (56 في مقابل 52 عضوًا عارضوا الخطوة، أي بفارق أربعة أصوات فقط). هذا من دون تسمية شخص بعينه. ولم يخف أن أقرب الأشخاص لنيل ثقة الجماعة كان رجلها القوي خيرت الشاطر. وعندما جرى الاقتراع، وطُلِب من كل عضو في المجلس تزكية اسم من يراه في ورقة، حصل خيرت الشاطر على أغلبية الأصوات، وحلّ من بعده محمد مرسي مرشحًا احتياطًا. وأُعلِن القرار الذي أثار نقاشات حادة داخل أروقة الجماعة، ونجم عنه عدد من الاستقالات، إضافة إلى مخاوف من احتمال أن تقود هذه الطريق إلى مواجهة مع الجيش الذي كان يَعدّ العدة للدفع بشخصية ممن يمكنه التعامل معهم بسهولة، ويثق في توجهاتهم الموالية.

على هذا المسار الذي أقره الإخوان اتجه تعاملهم مع المرحلة الانتقالية كمرحلة اندماجهم في مؤسسات الدولة، وكفرصة للوصول إلى الحكم. وأصبح هذا همهم الرئيس، استثمارًا لحقيقة أنهم كانوا الحزب الأكثر تنظيمًا وتأهيلًا. وأصبح هذا هو الهدف الرئيس، وله تخضع التحالفات، وما عاد مهمًا التحالف مع القوى الثورية لتغيير النظام والتغلب على مقاومة الدولة العميقة التحول الديمقراطي، ولا سيما الجيش والقضاء. وربما يعني ذلك طمأنة القوى الأخيرة والاندماج في المؤسسة الحاكمة.

يمكن المحاجّة أن قادة الجماعة اعتقدوا حينذاك أن في مقدورهم من موقع السلطة تنفيذ أهداف الثورة، ويتوقف ذلك على كسب ولاء أجهزة الدولة، الأمر الذي أثبتت التجربة عدم جدواه، فهي لم تنصع لهم حين كانوا في حالة تنافس وصراع مع القوى السياسية الأخرى، لا حين شكلوا أكثرية برلمانية، ولا حين صعد منهم إلى سدة الحكم رئيس منتخب. وبالتدريج انعزلت الجماعة عن القوى الثورية. وفي بعض الأزمات، وجدت نفسها معزولة في مواجهة أجهزة الدولة التي خاضت ضد حكم مرسي تمردًا مكتومًا، ثم سافرًا، الأمر الذي اتضح لاحقًا. وحين تحالفت قوى معارضة مع جهاز الدولة والإعلام ضد الجماعة تبيّن أن عزلها لم يكن مهمة شاقة، بل من الممكن أن تحظى بدعم جماهيري معتبَر.

كان ثمة معضلة هيكلية في تنظيم جماعة الإخوان واستراتيجيتها وأدائها في لحظة الاقتراب من الحكم، وفي لحظة الجلوس على مقعد الرئاسة. فلم تكن الجماعة قد تخلصت من تصور يجعلها أشبه بالطائفة المذهبية أكثر مما تشبه حزبًا سياسيًا، فأعضاؤها وبيئتهم الاجتماعية أمر واحد يشكل جماعة بمعنى Community. إنهم يشكلون «نحن» متجانسة، والآخرون، أي كل من ليس الجماعة ينتمي إلى «هم».

ثمة رأي أن مبادرة جماعة الإخوان التقدم بمرشح من الجماعة كان الوسيلة المثلى لمنع الانقلاب على الثورة الذي كان يعد في شكل تهيئة البيئة الانتخابية ليتسيّدها أحمد شفيق، ولا سيما أن القوى الأخرى كانت مشتتة وضعيفة وغير قادرة على منع مخطط كهذا لو نُفِّذ ضد أحد مرشحيها[11]. السؤال هو لماذا لم تقبل الجماعة دعم مرشح من قوى الثورة والدفاع عنه في وجه مخطط كهذا؟ لماذا يجب أن يكون المرشح من الجماعة كي تدافع عنه في وجه مخطط كهذا؟ في كل حال، الواضح أنه في لحظة تقديم الجماعة مرشحًا منها للرئاسة كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة يملك عددًا من الأوراق التي تمكّنه من تعويق المسار. وأهمها ورقة حل البرلمان وتنفيذها في حال فوز مرشحها مع الاحتفاظ بصلاحية التشريع في غيبة البرلمان، كي لا يحظى بدعم مجلس تشريعي، وحيث لا يواجه جهاز الدولة بهيئتين منتخبتين. وثمة رأي أن الجماعة بتت في مسألة مرشحها بعد أن اتضح لقادتها أن النية معقودة على حل مجلس الشعب[12].

بعد ترشيح خيرت الشاطر، قدم عمر سليمان أوراق ترشيحه. وهناك من يرى أن المجلس العسكري دفع الأخير للترشح كي يحصل التوزان، فتجري مقايضة تدفع الجماعة إلى التراجع والقبول بإلغاء الترشيحين. وفي كل حال نستبعد أن يكون المجلس العسكري قد دفعه للترشح جديًا، آخذين في الاعتبار أن باب الترشح كان قد أُغلق في 8 نيسان/ أبريل 2012 بعد استبعاد أوراق عشرة مرشحين، كان أبرزهم عمر سليمان وخيرت الشاطر وحازم صلاح أبو إسماعيل وأيمن نور ومرتضى منصور، فيما بقي 13 مرشحًا خاضوا الانتخابات بعد ذلك.

---

(11) «محسوب: البرلمان تجنب مواجهة مؤسسات الدولة، ج 5» (مقابلة في برنامج شاهد على العصر، الحلقة 5، الجزيرة نت، 2/ 3/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/PpWvGJ>.

(12) المصدر نفسه.

في اللحظة الأخيرة حاولت الجماعة التعجيل بإصدار قانون العزل السياسي لمواجهة فلول النظام القديم، الذي اقترحه المحامي عصام سلطان (أحد قادة حزب الوسط) في مرحلة ترشح عمر سليمان رئيسًا للجمهورية منعًا لترشيحه. لكن المجلس رفض توقيع القانون، وأحاله إلى المحكمة الدستورية العليا التي قضت بعدم دستوريته، لتسد بحكمها الطريق أمام تغيير رجالات العهد القديم أو منعهم من ممارسة السياسة. ومرة أخرى ظهر دور المحكمة الدستورية كحام للنظام القديم وحارس دستوره. وأعلنت الجماعة أنها ستشارك في «جمعة حماية الثورة» التي دعت إليها قوى عدة. ورأى بعض القوى الثورية أن العودة إلى الحديث عن قانون العزل (وكان أحد أسباب الخروج لاعتصام التحرير) التئام جديد للصف الثوري في مواجهة المجلس العسكري والفلول. وصرحت الجماعة على لسان محمود عزت (عضو مكتب الإرشاد) أن مشاركتها في «مليونية حماية الثورة» جاء لإحساسها بأن إرادة الشعب تُهدر والثورة تُسرق، وأن انقلابًا عليها يجري الإعداد له بهدف إعادة إنتاج النظام السابق بالوجوه نفسها. وطلب محمود غزلان من حسين طنطاوي الموافقة على «قانون العزل السياسي الذي أصدره مجلس الشعب المنتخب المعبر عن إرادة 85 مليون مصري، ونشره في الجريدة الرسمية»[13]. ورأت قوى مشككة في نيات الجماعة، وكانت قد حملت ضغائن منذ تخليها عن المتظاهرين في محمد محمود، أن المعركة هذه ما عادت تخصها. واعتبرت جماعة الإخوان أن هذه قوى معاندة في وقت وجب فيه الاصطفاف أمام المجلس العسكري والفلول. وطرح محمد البلتاجي الأقرب من قادة الإخوان إلى شباب الثورة، رأيًا مختلفًا، داعيًا إلى مبادرات ثلاث صارت ملحة وواجبة في رأيه: **أولها** ضرورة لم شمل القوى الوطنية الثورية وتوحيد صفوفها وجعل مليونية 20 نيسان/أبريل 2012 عنوانًا لهذا؛ **وثانيها** إعادة تكوين الجمعية التأسيسية للدستور بما يؤكد التوافق الوطني الواسع من دون تحكم الأغلبية أو تعطيل من الأقلية، وكان هذا بمنزلة تنازل من الجماعة، بعدما شهدت مسألة العضوية في الجمعية التأسيسية خلافات حادة، وشد وجذب بين القوى السياسية

(13) «غزلان: الإخوان ستشارك بمليونية 20 أبريل.. وقد تنزل الميدان قبلها،» (بوابة أخبار اليوم، 15/4/2012)، نسخة مؤرشفة على مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/5/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/akhbarelyomgate/24405>.

الإسلامية والقوى المدنية؛ وأخيرًا بناء التوافق على مرشح رئاسي وطني واحد في مواجهة من بقي من الفلول، واصفًا ذلك بالصعب، لكنه غير مستحيل(14). أيدت حركة 6 أبريل هذا التحرك، وأعلنت الجمعية الوطنية للتغيير التي يرئسها محمد البرادعي تأييدها قانون العزل السياسي لفلول نظام مبارك، الذي صدر عن مجلس الشعب، على الرغم من أن هذا القانون جاء متأخرًا وضرورة استكماله والتوسع فيه. وأكدت أهمية تعديل نص المادة 28 من الإعلان الدستوري إخضاع قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية للطعن أمام القضاء عند اللزوم، كما طالبت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية بالسماح لمنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية بمراقبة العملية الانتخابية برمتها للتأكد من نزاهتها وشفافيتها. مرت مليونية 20 نيسان/ أبريل بنجاح، دافعة المجلس العسكري إلى الخضوع، فوقّع طنطاوي القانون في 27 نيسان/ أبريل 2012، وتعهّد مجددًا بنقل السلطة في التاريخ المحدد (30 حزيران/ يونيو 2012).

كان القضاء عونًا للمجلس العسكري في التخلّص من المرشحين الذين أقلقه ترشيحهم، فاستُبعد خيرت الشاطر وحازم أبو إسماعيل، وكانا الأوفر حظًا لنيل أصوات الإسلاميين؛ وبعد استبعادهما كان استبعاد عمر سليمان في مقابلهما مفهومًا. وقبل المجلس المرشح الاحتياطي عن الجماعة، إذ لم يكن في نظرهم بخطورة الشاطر.

احتج أنصار حازم أبو إسماعيل، وبدأوا، بعد تظاهرات يوم الجمعة في ميدان التحرير اعتصامًا مفتوحًا أمام وزارة الدفاع المصرية في فجر 28 نيسان/ أبريل 2012. وشملت مطالب الاعتصام عشر مطالب رئيسة: إسقاط حكم العسكر، محاكمة أعضاء المجلس على الجرائم التي ارتكبوها، إسقاط لجنة الانتخابات ومحاكمة أعضائها لضلوعهم في التزوير، إسقاط حكومة الجنزوري، تكليف مجلسي الشعب والشورى تأليف حكومة ثورة موقتة لحين إجراء انتخابات الرئاسة في موعدها، محاكمات ثورية لجميع رموز النظام السابق وقتلة الثوار،

---

(14) سعيد عمر وأيمن محمود، «مصدر مسؤول يؤكد السماح بمتابعة دولية للانتخابات، مصر: الإخوان إلى التصعيد بسبب قانون العزل السياسي.. ورموز مبارك يعتبرونه عبثًا،» الرياض، 15/ 4/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alriyadh.com/727259>.

عزل جميع الفلول من الحياة السياسية، تطهير القضاء ووزارتي الداخلية والإعلام وحل جهاز الأمن الوطني، الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين، إلغاء قانون الطوارئ تمامًا والمحاكمات العسكرية، إلغاء المادة 28 من قانون انتخابات الرئاسة.

بقيت قضية استبعاد أبو إسماعيل تشغل مساحة كبيرة من الجدل العام في مصر على مدار شهور. واعتبر أنصاره أن استبعاده كان بسبب الحملة الانتخابية الناجحة التي دعمت ترشحه، حيث شهدت شوارع مصر على مدار أسابيع سيلًا من اللافتات والملصقات المؤيدة له، كانت في ذاتها مؤشرًا إلى قوته والتفاف قطاع واسع من السلفيين وغيرهم حوله.

اعتصم مؤيدو أبو إسماعيل أمام وزارة الدفاع. ونشير في هذا الشأن إلى أن الاعتصام أمام وزارة الدفاع على هذا النحو كان تطورًا نوعيًا كبيرًا في أعمال الاحتجاج، باعتبار أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة كان رأس السلطة حينذاك، فضلًا عما يمثله المكان من تحدٍّ لرمزية أكثر الأطراف حيازة للقوة في الحياة السياسية المصرية، أي الجيش. جاء الاعتصام السلمي تعبيرًا من المتظاهرين عن استعدادهم تحدي تعامل السلطة العنيف الذي تكرّر في مناسبات عدة خلال فترة حكم المجلس العسكري[15]. وفي 4 أيار/ مايو 2012 فضّت قوات الأمن الاعتصام بعد يومين من الاشتباكات بين المعتصمين ومسلحين مجهولين (انتهت بتدخل قوات الجيش التي سبق أن أعلنت أنها لن تفض الاعتصام بالقوة) وقع خلالها نحو 11 قتيلًا وفق التقديرات الشائعة، إضافة إلى وفاة مجند من قوات الأمن. وكان المحتجون قد نظّموا تظاهرتين كبريين في ميدان العباسية وميدان التحرير، فلجأت قوات الشرطة العسكرية إلى فض الاعتصام بعد اشتباكات بينها وبين المحتجين، وأخلت الميدان تمامًا وفرضت حظر تجوّل ليلي في المنطقة المحيطة به استمر مدة ثلاثة أيام.

لجأت قوات الجيش إلى استخدام خراطيم المياه والغازات المسيلة للدموع

---

(15) «أنصار أبو إسماعيل يعتصمون بمحيط وزارة الدفاع»، الأهرام اليومي، 24/ 4/ 2012، نسخة مؤرشفة على مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/elgomaa/16632>.

لتفريق المتظاهرين، وألقت القبض على عدد من المحتجين بعد محاصرتهم، ويبدو أنها استعانت بـ «بلطجية» (مسلحين مجهولين)، فبعد أن ألقى المتظاهرون والمعتصمون القبض على قسم منهم وسلموهم إليها أفرجت عنهم. يذكر كذلك أن حازم صلاح أبو إسماعيل دعا المعتصمين إلى العودة إلى بيوتهم وعدم معاودة الاعتصام، كما أنه لم يحضر إلى مقر الاعتصام منذ بدايته، ما أثار ضده موجة انتقادات، وشعورًا بخيبة أمل بين مؤيديه أنفسهم[16]. علاوة على ذلك، اقتحمت قوات الجيش في 5 أيار/ مايو 2012 مسجد النور واعتقلت عشرات المتظاهرين، رجالًا ونساء، ممن اجتمعوا فيه احتجاجًا على حظر ترشيح أبو إسماعيل[17].

في 6 أيار/ مايو 2012 حاضر رجل الأعمال المعروف نجيب سويرس في العشاء السنوي لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، انتقد فيها ما اعتبره مساعدة الإدارة الأميركية للإسلاميين، وحذر من سيطرتهم على مجلسي الشعب والشورى والجمعية التأسيسية لوضع الدستور، وعوّل على دور الجيش المصري كصمام أمان لمصر[18]. لكن ليس كل رجال الأعمال مؤدلجين مثل سويرس، فبعضهم يتجاوز تفضيلاته السياسية بحكم المصلحة التي تجعله يتطلع إلى التفاهم مع من يحكم مصر. فالبرجوازية المصرية لا تعيش حالة نظام سوق

(16) «توثيق لأحداث العباسية 3 مايو (بالفيديوهات)،» (مدونة دماغستان على بلوجسبوت، 20/ 5/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://mella5er.blogspot.com/2012/05/4-2012.html>.

(17) شكل ذلك سابقة تكررت مرات عدة في المرحلة الانتقالية هي اقتحام قوات الأمن المساجد وأماكن العبادة، كان أبرزها اقتحام مسجد الفتح في أعقاب فض الاعتصام في ميدان رابعة واقتحام مسجد رابعة نفسه الذي تعرض للدمار واحتراق أجزاء منه.

(18) أثارت تحركات نجيب سويرس السياسية وتمويله نشاط داعم لسيطرة العسكر كثيرًا من التساؤلات عن دوره. انظر: «محاكمة مصر في الكونجرس الأمريكي بعد عامين من مرسي،» (التقرير (موقع إلكتروني)، 22 أيار/ مايو 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 5/ 2015، على: <http://goo.gl/K2w2m3>.

في فترة الانتظار الطويلة لإعلان نتائج الانتخابات الرئاسية، عبّر نجيب سويرس مع عدد من العلمانيين عن مخاوفهم من أن جماعة الإخوان ستفرض «دولة إسلامية ... لا يتمتع المسيحيين فيها بنفس الحقوق». انظر: Jane Kinninmont, «New Socio-Political Actors: The Brotherhood and Business in Egypt,» (Policy Brief, German Marshall Fund of the United States, 18 July 2012), pp. 3-4, Retrieved on 15/6/2015, from the Web: <http://www.gmfus.org/publications/new-socio-political-actors-brotherhood-and-business-egypt>.

رأسمالي حر وراسخ، وتدرك أهمية علاقة الدولة بالاقتصاد، وأهمية نيل رضا الحكام[19].

بدأت الانتخابات الرئاسية في 23 أيار/ مايو 2012، في اليوم الأول من الجولة الأولى التي أجريت في يومين؛ وسبقها تصويت المصريين المقيمين في الخارج في 11 أيار/ مايو 2012 على مدار سبعة أيام؛ وجرت الجولة الثانية بين المرشحين الفائزين في الأولى، في 16 و17 حزيران/ يونيو 2012، وكان المصريون في الخارج قد أدلوا بأصواتهم في هذه الجولة بدءًا من 3 حزيران/ يونيو 2012 على مدار سبعة أيام أيضًا.

حاول النظام القديم خلال الحملة الانتخابية بجدية التحذير من انتخاب أي مرشح إسلامي، من خلال مقابلة مع عمر سليمان في صحيفة الحياة نشرت في حلقتين يومي 19 و20 أيار/ مايو 2012، حذر فيها سليمان من ثلاثة أخطار[20]: إن التيار الاسلامي لا يملك كوادر قادرة على إدارة مؤسسات الدولة، وأن 40 في المئة من المصريين فقراء يسهل خداعهم بمساعدات، مثل تأمين الولادة لحامل أو تقديم الأرز والسكر إليهم وما الى ذلك من مواد غذائية؛ سيرئس رئيس إسلامي دولة دينية لم يعرفها المصريون من قبل، وربما تعود جماعات مثل الجهاد والجماعة الإسلامية والتكفير والهجرة إلى مصر. وكان المرشح عبد المنعم أبو الفتوح ممن أنشأوا الجماعة الإسلامية وهي موجودة الآن وعندها حرية العمل التنظيمي. وبما أن الحدود مفتوحة مع ليبيا والسودان فهناك فرصة الحصول على السلاح، وهذا سيكون بأيدي جماعة تهدد بالرجوع إلى العنف إذا لم يتصرف المجتمع

---

(19) مثلًا، رجل الأعمال محمد أبو العينين، وهو عضو بارز سابق في الحزب الوطني الديمقراطي، وعملاق صناعة السيراميك في مصر الذي كان يرئس اللجنة البرلمانية للصناعة، صرّح في مقابلة مع صحيفة الأهرام، قائلًا: «علينا أن ندعم الرئيس الجديد، سواء كان مرسي أم شفيق ... نحن بحاجة ... للاستثمارات لإعادة فتح المصانع التي أغلقت، وزيادة نشاطها». انظر: المصدر نفسه، ص 4.

محمد أبو العينين هو نفسه صاحب محطة صدى البلد التلفزيونية التي تشكل بوقًا إعلاميًا رئيسًا للانقلاب العسكري والتحريض ضد كل من ينتقده بوساطة برنامجها الرئيس الذي يقدمه شخص، هو نفسه رجل أمن سابق اسمه أحمد موسى يتميز بلغته السوقية المنفلتة ضد أي معارض للسيسي.

(20) انظر الحلقة الأولى من المقابلة في زاوية عيون وآذان لجهاد الخازن، 19/ 5/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 2/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://alhayat.com/Details/403463

ادعى سليمان في المقابلة نفسها التي روجت له عمليًا أن جماعة الإخوان كانت على علم بقدرته على الفوز لذلك عجلت بإصدار القانون الذي يمنعه من الترشيح.

كما يريدون. وقيل كلام خطر عن زعيم التيار الإصلاحي الذي انشق عن جماعة الإخوان، وتمسك بالنهج المدني السلمي. وقال سليمان إن الرئيس الليبرالي في المقابل سيعاني منهم، إلا أنه سيبقى قادرًا على أن يعمل حَكَمًا بين السلطات، ويوقف أي اتجاه يناهض حرية المجتمع، كما أنه سيكون مقبولًا من المجتمع الغربي؛ المشكلة الثالثة هي القضية الفلسطينية وانعكاساتها على علاقات مصر مع الولايات المتحدة. ورأى عمر سليمان أن علاقات مصر الاستراتيجية مع الولايات المتحدة قد تسوء و«سنبقى ألعن من باكستان وأفغانستان، وينظر إلينا كبلد يصدّر الإرهاب، ومن دون قرار سيادي فتخسر دورها ويخسر جيشها الذي تمثل الأسلحة الأميركية 70 في المئة مما لديه، ويضرب الاقتصاد، فهناك 500 مصنع ضمن برنامج كويز (مناطق صناعية عالية المستوى) لتصدير البضائع الى الولايات المتحدة يفترض أن تزيد». كما قال أن من الممكن وقوع انقلاب عسكري ضد حكم جماعة الإخوان. ولهذا فستعد الجماعة نفسها عسكريًا لإقامة حرس ثوري لمحاربة الجيش، وعندها قد تواجه مصر خطر حرب أهلية مثل العراق.

قبل بدء الجولة الأولى بذلت شخصيات محسوبة على ثورة 25 يناير جهدًا للتقريب بين المرشحَيْن، عبد المنعم أبو الفتوح وحمدين صباحي اللذين اعتبرا بمعنى ما مرشحَي القوى الثورية، مع أن شباب الثورة (ما عدا استثناءات) كانوا في الواقع مع عبد المنعم أبو الفتوح، أما صباحي فكان حلًا لقوى ثورية لم ترغب في دعم مرشح إسلامي، ولقوى أخرى أيضًا، ولا سيما ذات التوجه الناصري. وطُرحت عدة اقتراحات لترشيح أحدهما رئيسًا والثاني نائبًا للرئيس، لكن لم يقبل أي منهما التنازل للآخر. كانت تلك حلقة أخرى في انقسام معسكر الثورة الذي بدا عصيًا على التوحيد، ما يحمل قوى الثورة مسؤولية تهمشيها، وبقاء الاستقطاب بين الإخوان ومرشح النظام القديم. ويهمنا هنا أيضًا تأكيد أن أبو الفتوح أعلن في الجولة الثانية دعمه مرسي، أما صباحي فامتنع عن الإدلاء بأي موقف في تفضيل أحد المرشحين، مرسي أو شفيق، في الجولة الثانية. بتعبير آخر كان خياره «إما أنا أو لا أحد»، في الوقت الذي فضلت فيه أغلبية القوى الثورية دعم مرسي، على الرغم من خلافها مع جماعة الإخوان المسلمين، ضد مرشح النظام القديم.

شارك في الجولة الأولى من الانتخابات 13 مرشحًا. ومن إجمالي 50 مليونًا و996 ألفًا و746 مواطنًا يحق لهم التصويت، أدلى 23 مليونًا و672 ألفًا

و236 مواطنًا بأصواتهم، من بينهم 23 مليونًا و265 ألفًا و516 صوتًا صحيحًا، فيما بلغ عدد الأصوات الباطلة 406 آلاف و720 صوتًا[21]. وبذلك بلغت المشاركة في هذه الانتخابات في الجولة الأولى 46.42 في المئة. وحصل خلال هذه الجولة المرشحان محمد مرسي وأحمد شفيق على أعلى نسبة من الأصوات، ما أهّلهما خوض جولة الإعادة التي أسفرت بدورها عن فوز مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي بـ 51.73 في المئة من الأصوات في مقابل 48.27 في المئة لمنافسه «المستقل» أحمد شفيق[22]. وسلّم المجلس العسكري السلطة إلى الرئيس المنتخب في نهاية حزيران/ يونيو 2012 بحسب الموعد المعلن[23].

يبين الجدول (11-1) نتائج انتخابات الجولة الأولى التي تعكس القوة الحقيقية للمرشحين؛ إذ لا تتجاوز النسبة التي حصل عليها مرشح النظام القديم 23.66 في المئة من الأصوات الصحيحة، ولا تتجاوز نسبة مرشح الجماعة 24.78 في المئة. وإذا جمعنا أصوات معارضي النظام القديم، حتى لو لم يكونوا جميعهم من القوى الثورية لحصلنا على أكثر من 70 في المئة من أصوات المقترعين المصريين. فلا شيء يظهر مقدار الخسارة والفرصة التي بددتها قوى المعارضة في عدم توحدها مثلما تظهرها جولة الانتخابات الحرة والنزيهة المصرية الأولى بعد الثورة.

---

(21) التفصيلات الكاملة لنتائج المرحلة الأولى من الانتخابات على موقع اللجنة العليا للانتخابات: <http://pres2012.elections.eg/index.php/round1-results>.

(22) استبقت حملة مرسي الإعلان الرسمي للنتائج، وأحبطت بذلك أي محاولة للعبث بالنتائج. وأوضح أحمد عبد العاطي مدير الحملة أن «النتائج شبه النهائية تشير لحصول محمد مرسي على ما قارب 13 مليون صوت وبفارق يقرب من المليون صوت عن المنافس وأشار إلى أن النسبة هي 52.5 في المئة لمرسي في مقابل 47.5 في المئة لشفيق. انظر: ««الإخوان المسلمون» يعلنون فوز مرشحهم محمد مرسي بمنصب رئيس مصر،» (فرانس 24، 18/ 6/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/gbmgcs>.

أما النتائج النهائية فكانت متقاربة مع ما أعلنته حمله مرسي التي كانت تتحدث عن نحو 97 في المئة من أعمال الفرز قبل غلق بابه. انظر موقع اللجنة العليا للانتخابات الإلكتروني: <http://presidential2012.elections.eg/index.php/round2-results>.

(23) كتبت هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأميركية في تلك الفترة أنه عندما خسر مرشّح طنطاوي المفضل أحمد شفيق لمرشح جماعة الإخوان المسلمين بهامش ضيق أتاح طنطاوي للنتيجة أن تتحقق. انظر: Hillary Rodham Clinton, *Hard Choices: A Memoir* (New York: Simon and Schuster, 2014), p. 347.

الجدول (11-1)
النتائج النهائية للمرحلة الأولى
من الانتخابات الرئاسية المصرية (2012)[24]

المرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية
محمد مرسي	5.764.952	24.78
أحمد شفيق	5.505.327	23.66
حمدين صباحي	4.820.273	20.72
عبد المنعم أبو الفتوح	4.065.239	17.47
عمرو موسى	2.588.850	11.13
محمد سليم العوا	235.374	1.01
خالد علي	134.056	0.58
باقي المرشحين	151.445	0.65
المجموع	23.265.516	100

يمكن اعتبار نتائج هذه الانتخابات التي أُجريت بعد أكثر من عام من حكم المجلس العسكري، وبعد فترة من القلاقل والارتباك، انتصارًا للثورة المصرية. واحتاج الأمر إلى موهبة حقيقية لدى قوى المعارضة السياسية لتضييع الفرصة التي كمنت في الجدول أعلاه، وبدأ تضييع الفرصة في الجولة الثانية الانتخابية.

لكن قبل أن ننتقل إلى تحليل نتائج الجولة الثانية بين مرسي وشفيق، نلقي نظرة على نتائج الجولة الأولى من منظور المحافظات، بعد أن قمنا بتدريج الملاحظات بحسب نسبة المدن فيها (الحضر)، حيث تعلو نسبة الحضر بشكل خاص في القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس، في حين تتضاءل نسبة سكان الريف. ونلاحظ نسبة أصوات كل مرشح بحسب توزيع المحافظات بموجب نسبة الحضر فيها.

(24) الموقع الرسمي للانتخابات الرئاسية المصرية لعام 2012: <http://pres2012.elections.eg/round1-results>.

الجدول (11-2)

النتائج النهائية للمرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية 2012[25]

(بحسب المحافظات وتقسيماتها الريف والحضر)

المحافظة	نسبة الحضر(*)	عدد الناخبين	الأصوات الصحيحة	الأصوات الباطلة	نسبة المشاركة	محمد مرسي	النسبة المئوية	أحمد شفيق	النسبة المئوية	حمدين صباحي	النسبة المئوية	عبد المنعم أبو الفتوح	النسبة المئوية	عمرو موسى	النسبة المئوية	محمد سليم العوا	النسبة المئوية	خالد علي	النسبة المئوية	باقي المرشحين	النسبة المئوية
الإجمالي على مستوى مصر	42.73	50.990.520	23.265.516	406.720	46.42	5.764.952	24.78	5.505.327	23.66	4.820.273	20.72	4.065.239	17.47	2.588.850	11.13	235.374	1.01	134.056	0.58	151.445	0.65
القاهرة	100.00	6.491.521	3.568.591	40.794	55.60	604.193	16.93	933.835	26.17	988.638	27.70	561.027	15.72	393.097	11.02	43.517	1.22	27.621	0.77	16.663	0.47
الجيزة	58.73	4.280.659	2.154.083	33.971	51.11	599.858	27.85	372.895	17.31	474.011	22.01	423.097	19.64	236.106	10.96	21.724	1.01	15.161	0.70	11.231	0.52
الشرقية	23.10	3.495.451	1.695.748	28.808	49.34	536.655	31.65	627.819	37.02	211.046	12.45	220.950	13.03	69.725	4.11	14.175	0.84	7.560	0.45	7.818	0.46
الدقهلية	27.95	3.666.554	1.685.228	23.724	46.61	388.586	23.06	418.895	24.86	393.741	23.36	247.626	14.69	199.287	11.83	14.903	0.88	13.058	0.77	9.132	0.54
البحيرة	19.13	3.222.893	1.366.191	26.339	43.21	392.675	28.74	171.693	12.57	196.523	14.38	334.480	24.48	243.364	17.81	12.313	0.90	5.325	0.39	9.818	0.72
المنيا	18.91	2.657.774	966.124	38.401	37.80	407.955	42.23	265.779	27.51	64.437	6.67	150.509	15.58	56.573	5.86	7.665	0.79	4.464	0.46	8.742	0.90
القليوبية	44.69	2.596.352	1.324.736	21.337	51.84	302.352	22.82	395.553	29.86	272.662	20.58	170.659	12.88	155.452	11.73	12.883	0.97	7.988	0.60	7.187	0.54
الإسكندرية	99.05	3.286.831	1.809.096	17.787	55.58	299.455	16.55	212.257	11.73	571.772	31.61	388.051	21.45	292.648	16.18	26.819	1.48	9.226	0.51	8.868	0.49
الغربية	29.86	2.907.544	1.426.115	20.007	49.74	248.681	17.44	459.437	32.22	313.252	21.97	220.459	15.46	150.445	10.55	14.158	0.99	7.505	0.53	12.178	0.85
سوهاج	21.38	2.340.851	681.100	15.901	29.78	202.554	29.74	177.418	26.05	47.363	6.95	136.175	19.99	100.035	14.69	6.496	0.95	3.236	0.48	7.823	1.15
أسيوط	26.45	2.080.391	679.877	20.582	33.67	210.445	30.95	193.503	28.46	65.017	9.56	136.006	20.00	55.887	8.22	6.335	0.93	3.640	0.54	9.044	1.33

يتبع

(25) الموقع الرسمي للانتخابات الرئاسية المصرية لعام 2012: <http://pres2012.elections.eg/round1-results>.

تابع

المنوفية	20.49	2.207.029	1.128.816	19.691	52.04	208.105	18.44	603.815	53.49	109.060	9.66	147.587	13.07	36.015	3.19	13.090	1.16	6.055	0.54	5.089	0.45
كفر الشيخ	23.08	1.856.480	783.316	12.694	42.88	133.932	17.10	63.395	8.09	486.662	62.13	67.164	8.57	22.906	2.92	3.298	0.42	1.276	0.16	4.683	0.60
الفيوم	22.51	1.550.083	615.710	23.460	41.23	289.485	47.02	75.084	12.19	37.882	6.15	168.601	27.38	32.558	5.29	4.218	0.69	2.899	0.47	4.983	0.81
قنا	19.76	1.601.297	387.625	7.913	24.70	97.268	25.09	83.858	21.63	42.277	10.91	78.779	20.32	74.929	19.33	3.686	0.95	1.848	0.48	4.980	1.28
بني سويف	23.22	1.422.071	623.276	23.467	45.48	260.303	41.76	119.768	19.22	48.493	7.78	122.016	19.58	57.661	9.25	4.937	0.79	3.157	0.51	6.941	1.11
أسوان	42.49	858.280	261.523	4.890	31.04	60.495	23.13	45.824	17.52	41.686	15.94	44.801	17.13	59.790	22.86	3.385	1.29	1.919	0.73	3.623	1.39
دمياط	38.68	851.735	450.192	5.601	53.51	106.422	23.64	54.937	12.20	106.905	23.75	107.816	23.95	66.397	14.75	3.869	0.86	1.870	0.42	1.976	0.44
الإسماعيلية	45.35	699.716	350.386	4.605	50.73	92.633	26.44	52.377	14.95	71.679	20.46	59.692	17.04	65.988	18.83	3.709	1.06	2.089	0.60	2.214	0.63
الأقصر	37.90	672.917	204.603	4.298	31.04	44.731	21.86	47.432	23.18	32.771	16.02	38.627	18.88	34.843	17.03	2.669	1.30	1.120	0.55	2.410	1.18
بورسعيد	100.00	436.042	259.233	2.805	60.10	38.982	15.04	40.948	15.80	104.929	40.48	32.537	12.55	37.274	14.38	1.890	0.73	1.329	0.51	1.346	0.52
السويس	100.00	381.342	207.739	2.290	55.08	49.724	23.94	21.817	10.50	45.534	21.92	41.794	20.12	43.471	20.93	2.086	1.00	2.125	1.02	1.188	0.57
مرسى مطروح	70.25	204.215	64.900	824	32.18	13.050	20.11	5.419	8.35	4.991	7.69	33.531	51.67	6.849	10.55	439	0.68	197	0.30	424	0.65
شمال سيناء	60.28	207.425	87.505	1.413	42.87	32.431	37.06	8.470	9.68	7.616	8.70	15.830	18.09	20.937	23.93	1.235	1.41	348	0.40	638	0.73
البحر الأحمر	95.31	224.231	93.110	1.163	42.04	15.593	16.75	18.042	19.38	22.384	24.04	16.328	17.54	18.651	20.03	984	1.06	573	0.62	555	0.60
الوادي الجديد	47.75	141.601	54.207	962	38.96	15.571	28.73	6.448	11.90	7.607	14.03	13.338	24.61	9.406	17.35	574	1.06	298	0.55	965	1.78
جنوب سيناء	50.60	62.432	24.609	537	40.28	4.894	19.89	4.067	16.53	3.648	14.82	4.298	17.47	6.911	28.08	327	1.33	197	0.80	267	1.08
المصريين بالخارج	—	586.803	311.875	2.454	53.57	107.924	34.60	24.542	7.87	47.687	15.29	83.456	26.76	41.645	13.35	3.990	1.28	1.972	0.63	659	0.21

(*) تقدير أعداد السكان في المحافظات 1/ 7/ 2014. المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.msrintranet.capmas.gov.eg/pdf/EgyptinFigures2015/EgyptinFigures/Tables/PDF/1-%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86/pop.pdf>.

ثمة احتمال لكثير من الاستنتاجات كامن في الجدول أعلاه، التي عالجنا فيها النتائج بموجب نسبة الحضر. لكننا نرغب هنا في الإشارة إلى أمر واحد واضح جدًا، منها أن شفيق، مرشح النظام القديم، تصدر القائمة في المناطق الريفية فحسب، ونافسه فيها محمد مرسي أيضًا. واحتل شفيق الموقع الثاني في القاهرة بعد حمدين صباحي لوجود معاقل مركزية للنظام في العاصمة نفسها. أما قوى المعارضة الثلاث فتنافست في المناطق كلها، وتصدرت المراكز المدنية (حمدين صباحي بالتحديد). وكانت قوى النظام القديم محاصرة في معاقل الحزب الوطني في الجولة الأولى.

يبين الجدول (11-3) نتائج انتخابات الجولة الثانية على مستوى الجمهورية ونسبتها إلى الأصوات الصحيحة.

الجدول (11-3)
النتائج النهائية للمرحلة الثانية (جولة الإعادة) من الانتخابات الرئاسية (2012)[26]

المرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية
محمد مرسي	13.230.131	51.73
أحمد شفيق	12.347.380	48.27
المجموع	25.577.511	100

الجدول (11-4)
المقارنات

عدد الأصوات الصحيحة في الجولة الأولى	عدد الأصوات الصحيحة في الجولة الثانية	الفرق في عدد الأصوات الصحيحة بين الجولة الثانية والجولة الأولى
23.265.516	25.577.511	2.311.995

(26) الموقع الرسمي للانتخابات الرئاسية المصرية لعام 2012: <http://pres2012.elections.eg/ round2-results>.

يتبين من المعطيات أعلاه أمر بسيط جدًا، أن أصوات المعارضة التي بلغت نحو 70 في المئة في الجولة الأولى، بالكاد قاربت الـ 52 في المئة في الجولة الثانية، الأمر الذي يعني أنها بدأت تتفكك. ومن الواضح أن قسمًا من أصوات حمدين صباحي وأصوات عمرو موسى ذهبت إلى أحمد شفيق، وامتنع قسم من مصوتي حمدين صباحي الذي صرح علنًا عن امتناعه عن التصويت. لكننا نعتقد أن قسمًا صغيرًا من أصواته ذهب إلى مرسي في الجولة الثانية، كما زادت نسبة الأصوات الصحيحة في الجولة الثانية، ما رفع عدد المصوتين لشفيق ومرسي فوق مجموع أصوات مرشحي الجولة الأولى.

نبيّن في الجدول (11-5) نتائج حساب أجريناه لمجموع أصوات محمد مرسي وعبد المنعم أبو الفتوح ومحمد سليم العوا في الجولة الأولى، ونقارنها بما حصل عليه مرسي في الجولة الثانية، كما نجمع أصوات حمدين صباحي وعمرو موسى وأحمد شفيق في الجولة الأولى ونقارنها بما حصل عليه شفيق في الجولة الثانية. وهذا الحساب غير دقيق، لكنه يعطي صورة عن انقسام معسكر المعارضة في الجولة الثانية.

الجدول (11-5)

مقارنات بين نتائج الجولة الأولى والجولة الثانية

المرشح	عدد الأصوات في الجولة الأولى	النسبة المئوية	عدد الأصوات في الجولة الثانية	النسبة المئوية	الفرق في عدد الأصوات بين الجولة الأولى والجولة الثانية
محمد مرسي	5.764.952	24.78	13.230.131	51.73	3.030.510
عبد المنعم أبو الفتوح	4.065.239	17.47	--	--	--
محمد سليم العوا	235.374	1.01	--	--	--
خالد علي	134.056	0.58	--	--	--
المجموع	10.199.621	43.84	--	--	--
أحمد شفيق	5.505.327	23.66	12.347.380	48.27	-567.070

يتبع

تابع

حمدين صباحي	4.820.273	20.72	--	--	--
عمرو موسى	2.588.850	11.13	--	--	--
المجموع	12.914.450	55.51	--	--	--
باقي المرشحين	151.445	0.65	--	--	--
المجموع			25.577.511	100	--

واضح أن الفرق في مجموع أصوات مرسي هو ثلاثة ملايين صوت، ما يعني أنه حصل على بعض أصوات صباحي، إضافة إلى أصوات مصوتين جدد لم يشاركوا في الجولة الأولى، كما بيّنا في الجدول (11-5)، فيما يقترب مجموع أصوات شفيق من عدد ما حصل عليه بالفعل. لكننا بيّنا أيضًا أن هذا غير دقيق، حيث حصل شفيق على جزء من أصوات صباحي فحسب، وحصل على غيرها من الأصوات الجدد.

يُظهر الجدول (11-6) الذي عالجنا فيه النتائج بموجب نسبة الريف والحضر في المحافظات، توزيع أصوات شفيق ومرسي، ويتضح منه أن شفيق حصل على جزء كبير من أصوات حمدين صباحي في المدن الكبيرة مثل القاهرة والإسكندرية، وأن أغلبية مرسي الصعبة جدًا والحرجة بالنسبة إلى مرحلة انتقالية إلى الديمقراطية لم تشمل المدن الكبرى، حيث كانت الأغلبية لشفيق. إذ نبّأت هذه النتائج بوضع حرج لمرسي في الحكم وذلك للأسباب التالية:

- أن قوى المعارضة غير موحدة خلفه.

- أن أغلبية الطبقة الوسطى لم تدعم مرسي، الأمر الذي يعني صعوبة أن يحكم في مرحلة التحول إلى الديمقراطية.

- أن المجتمع المصري لم ينقسم في الانتخابات بين قوى مؤيدة للديمقراطية وأخرى معارضة لها، حيث وقفت القوى المؤيدة للديمقراطية خلف مرشح المعارضة. فلم تكن هذه هي الحال. وتضمنت أغلبيته الضئيلة نسبة لا بأس بها من غير الملتزمين الديمقراطية، في حين أن نسبة ما من المؤيدين للتحول الديمقراطي أيدت شفيق خوفًا من الإسلاميين.

الجدول (11-6)

النتائج النهائية للمرحلة الثانية (جولة الإعادة) من الانتخابات الرئاسية[27]

(بحسب المحافظات وتقسيماتها الريف والحضر)

المحافظة	نسبة الحضر	عدد الناخبين	الأصوات الصحيحة	الأصوات الباطلة	نسبة المشاركة	محمد مرسي	النسبة المئوية	أحمد شفيق	النسبة المئوية
الإجمالي على مستوى مصر	42.73	50.958.794	25.577.511	843.252	51.85	13.230.131	51.73	12.347.380	48.27
القاهرة	100.00	6.488.564	3.399.110	158.687	54.83	1.505.103	44.28	1.894.007	55.72
الجيزة	58.73	4.279.783	2.263.425	82.263	54.81	1.351.526	59.71	911.899	40.29
الشرقية	23.10	3.492.594	1.928.216	50.070	56.64	881.581	45.72	1.046.635	54.28
الدقهلية	27.95	3.663.584	1.904.744	51.243	53.39	845.390	44.38	1.059.354	55.62
البحيرة	19.13	3.220.325	1.548.271	45.043	49.48	907.377	58.61	640.894	41.39
المنيا	18.91	2.656.815	1.332.677	43.607	51.80	858.557	64.42	474.120	35.58
القليوبية	44.69	2.590.130	1.460.537	42.562	58.03	609.253	41.71	851.284	58.29
الإسكندرية	99.05	3.285.392	1.687.148	76.274	53.67	970.131	57.50	717.017	42.50
الغربية	29.86	2.904.666	1.575.883	45.103	55.81	583.748	37.04	992.135	62.96
سوهاج	21.38	2.340.446	912.853	26.103	40.12	531.636	58.24	381.217	41.76
أسيوط	26.45	2.079.392	901.539	26.837	44.65	554.519	61.51	347.020	38.49
المنوفية	20.49	2.204.822	1.323.265	33.949	61.56	376.677	28.47	946.588	71.53

يتبع

(27) الموقع الرسمي للانتخابات الرئاسية المصرية لعام 2012: <http://pres2012.elections.eg/round2-results>.

تابع

كفر الشيخ	23.08	1.855.366	768.005	23.223	42.65	425.514	55.41	342.491	44.59
الفيوم	22.51	1.549.061	761.330	23.091	50.64	591.995	77.76	169.335	22.24
قنا	19.76	1.601.111	514.089	15.179	33.06	285.894	55.61	228.195	44.39
بني سويف	23.22	1.421.007	770.342	24.261	55.92	512.079	66.47	258.263	33.53
أسوان	42.49	857.984	317.424	7.776	37.90	164.826	51.93	152.598	48.07
دمياط	38.68	851.658	461.403	14.569	55.89	258.475	56.02	202.928	43.98
الإسماعيلية	45.35	699.548	376.576	11.642	55.50	204.307	54.25	172.269	45.75
الأقصر	37.90	672.812	264.353	6.781	40.30	124.120	46.95	140.233	53.05
بورسعيد	100.00	435.976	239.890	13.577	58.14	109.768	45.76	130.122	54.24
السويس	100.00	381.298	205.963	7.550	56.00	129.229	62.74	76.734	37.26
مرسي مطروح	70.25	204.133	81.242	1.629	40.60	65.095	80.12	16.147	19.88
شمال سيناء	60.28	207.388	94.964	2.401	46.95	58.415	61.51	36.549	38.49
البحر الأحمر	95.31	224.151	94.791	2.687	43.49	46.803	49.37	47.988	50.63
الوادي الجديد	47.75	141.576	63.009	1.320	45.44	39.934	63.38	23.075	36.62
جنوب سيناء	50.60	62.408	24.742	733	40.82	12.286	49.66	12.456	50.34
المصريون في الخارج	--	586.804	301.720	5.092	52.29	225.893	74.87	75.827	25.13

تميّزت الانتخابات الرئاسية في الجولة الأولى بتشرذم القوى المؤيدة لثورة يناير وعجزها عن الدفع بمرشح يمثلها والتكتل خلفه، الأمر الذي أضعفها ومكّن قوى النظام السابق من توحيد جهدها خلف أحمد شفيق. وحين انتقل مرسي وشفيق إلى الجولة الثانية، كان مرسي يتنافس فيها بوصفه مرشح جماعة الإخوان الحائز ما يزيد على ربع الأصوات، لا مرشح القوى الثورية. وانقسم مؤيدو المرشحين الذين لم يعبروا الجولة الأولى بين مرسي وشفيق والامتناع عن التصويت في الجولة الثانية.

في 14 حزيران/ يونيو 2012 منح وزير العدل الشرطة العسكرية والمخابرات العسكرية حق اعتقال المدنيين[28]. وفي السابع عشر من الشهر نفسه، أي بعد الانتخابات، لكن قبل أيام قليلة من إعلان نتيجتها، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلانًا دستوريًا مكمّلًا تضمن عددًا من المواد التي تحد من صلاحيات الرئيس الجديد الذي سيفوز في الانتخابات. ونص في المادة 60 مكرّر على حق المجلس في التدخل في تكوين الجمعية التأسيسية، إذا حدث ما يعرقل عملها (مثل حلها بوساطة المحكمة الدستورية مثلًا)، وحق الفيتو على الدستور، كما أكد اختصاص المجلس في كل ما يتعلق بالقوات المسلحة، ومنح نفسه استقلالية عن الحكومة، وسلطات عدة أخرى لرئيسه حتى استكمال الدستور، الأمر الذي عنى أن الرئيس المنتخب سيكون موظفًا عند المجلس الأعلى للقوات المسلحة. كان هذا انقلابًا دستوريًا (أبيض!) قبل عام من الانقلاب العسكري. ومن جانبه، علّل المجلس العسكري صدور الإعلان أنه يسد الفراغ التشريعي الناتج من حل مجلس الشعب، في حين أنه تضمن صلاحيات للمجلس الأعلى للقوات المسلحة تجعله شريكًا رئيسًا في السلطة، حتى بعد انتخاب رئيس جديد للبلاد،

(28) أصدر وزير العدل القرار رقم 4991 لسنة 2012 يعطي ضباط وضباط صف المخابرات الحربية والشرطة العسكرية سلطة الضبطية القضائية في الجرائم التي يرتكبها مدنيون (غير العسكريين)، ونشر في الجريدة الرسمية في 13 حزيران/ يونيو 2012، وأثار ردات أفعال غاضبة ونقدًا شديدًا، كان أبرزها بيان المنظمات الحقوقية احتجاجًا على منح هذه الضبطية للعسكريين. انظر: «مصر دولة عسكرية: قرار وزير العدل يخول للشرطة العسكرية والمخابرات الحربية الضبط القضائي ضد المدنيين القرار يوفر بديلًا أسوأ من حالة الطوارئ،» (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 13 حزيران/ يونيو 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.cihrs.org/?p=2794>.

ليصبح تسليم السلطة مجرّد خطوة شكلية منقوصة[29]. حين أصدر الإعلان، كان المجلس قد أدرك أن مرسي هو الفائز؛ وبعد أن حل مجلس الشعب أراد تفريغ منصب الرئاسة من صلاحياته، وبذلك أصبح المجلس الأعلى للقوات المسلحة في غياب البرلمان مرجعية هذا الرئيس المنتخب.

فاز مرسي في الانتخابات، لكنه لم يفز بالسلطة، وكان عليه انتزاعها بعد انتخابه. لكنه لم يتمكن من ذلك وحده، فمن دون القوى الثورية اضطر مرسي إلى المناورة بينها وبين المجلس العسكري، من غير قدرة على مواجهة نفوذ الدولة العميقة غير المنصاعة له.

إلا أن مرسي ألغى هذا الإعلان، الأمر الذي لقي ارتياحًا وقبولًا عند قوى سياسية كثيرة اعتبرته وصاية عسكرية على النظام السياسي. لكن مرسي نفسه أصدر في أواخر عام 2012 إعلانًا دستوريًا أثار موجات غضب شعبية أكبر استغلها الجيش وأجهزة الأمن والإعلام الموالي لهما، ما جعل منها نقطة تحول كبيرة في شرعية حكم مرسي واستقرار نظامه، وفاتحة فصل جديد انتهى بعزله عن السلطة بعد عام واحد من توليه إياها.

بعد انتهاء عملية التصويت، وقبل إعلان النتيجة، ووسط التخوف من تزوير الانتخابات لمصلحة شفيق، عقدت قوى عدة اجتماعًا مع مرسي وشملت اتفاقًا على المستقبل، والوقوف في وجه الالتفافات التي كان يقوم بها المجلس العسكري. واجتمع مرسي إلى شخصيات ديمقراطية وليبرالية مستقلة وممثلي بعض القوى في 21 حزيران/ يونيو 2012 في فندق فيرمونت في القاهرة[30]. وكان هذا الاجتماع فرصة كبيرة لإنشاء تحالف من قوى 25 يناير في شأن الرئيس

---

(29) أروى أيمن، «نصوص الإعلان الدستوري المكمل في اليوم الأول للعمل به،» الوطن، 17/ 6/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.elwatannews.com/news/details/17978>.

(30) حلقة من البرنامج «آخر كلام» الذي قدمه يسري فودة، تحدث فيها أحمد إمام من مصر القوية، وخالد حنفي من حزب الحرية والعدالة، من المجموعة التي حضرت اجتماع فندق فيرمونت وتناقشت مع مرسي بغية فتح حوار مع القوى الفاعلة في مصر. انظر: «آخر كلام-لقاء فيرمونت»، (قناة أون تي في على يوتيوب، في 7/ 11/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<https://www.youtube.com/watch?v=oMUpfLYRJFw>.

المنتخب كجبهة ديمقراطية عريضة تشكل شبكة اجتماعية - سياسية حول مؤسسة الرئاسة المنتخبة. ومن هذه الشخصيات: سيف الدين عبد الفتاح وحسن نافعة وسكينة فؤاد وأحمد ماهر ووائل خليل وحمدي قنديل وعلاء الأسواني ومحمد السعيد إدريس ووائل قنديل. وسميت هذه المجموعة بداية «جبهة فيرمونت»، وكان منسقها سيف الدين عبد الفتاح. لكنها فوّتت فرصة تحويل هذه الهيئة إلى إطار للقوى الثورية، حيث أصبحت الاجتماعات الثلاثة الأولى التي عقدت قبل إعلان النتائج أملًا مضيعًا بسبب عدم تنفيذ الالتزامات التي تعهّد بها مرشح الرئاسة.

أهم ما تمخّض عن الاجتماع الأول في 22 حزيران/ يونيو 2012 التصريح أن الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس العسكري قبل الانتخابات الرئاسية يؤسس لدولة عسكرية ويسلب الرئيس صلاحياته ويستحوذ على السلطة التشريعية[31]. عقدت مجموعة فيرمونت اجتماعات دورية أسبوعية، واهتمت بقضايا مثل إلغاء قرار حل مجلس الشعب، كما ناقشت مسألة مكان أداء الرئيس قسمه الدستوري (وهم الذين أخرجوا القسم في الميدان بعد القسم أمام المحكمة، وفي جامعة القاهرة)، وهوية رئيس الحكومة والوزراء، والجمعية التأسيسية الثانية بعد حل الأولى، والانضمام، أم عدمه، إلى فريق مرسي الرئاسي[32].

شكل تعامل بعض أفراد جهاز الإخوان الذي أحاط بالرئيس، وضيق ذرعهم بنقاش الحلفاء الذين رفضوا أن يكونوا مجرد داعمين وأصروا على أن يكونوا شركاء، وعدم التزام الرئاسة الاتفاق مع جبهة فيرمونت أحد أهم المؤشرات إلى عزلة الرئاسة عن المثقفين والقاعدة الاجتماعية - السياسية غير الإخوانية. ولاحقًا انضم عدد كبير من هذه الشخصيات إلى مبادرة تظاهرات 30 حزيران/ يونيو 2013. ويندرج هذا التصرف ضمن سلوك الحركات السياسية الشمولية وعجزها

(31) وائل قنديل، «معاهدة «فيرمونت» بين الرئيس والقوى الوطنية،» الشروق، 7/ 7/ 2012، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=06072012&id=a87dcc81-d96c-42f1-afe4-d2b5db538938>.

(32) شهادة سيف الدين عبد الفتاح، مقابلة أجراها معه المؤلف في مقر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، في 6 أيلول/ سبتمبر 2015.

عن التعامل مع حلفاء، والإصرار على معاملة من يتفقون معها أو يتضامنون معها في مرحلة ما، أدوات. ويجري إهمال هذه الأدوات حين يستغني التنظيم عنها، أما حين نشوء أي خلاف معها، أو حين لا ترضى بدور الأداة فيسهل جدًا لوم هؤلاء الحلفاء السابقين ومعاداتهم، فالعصبية الحزبية تدفع قواعد الحركات الشمولية لترداد ما تقوله القيادة من دون نقاش.

الفصل الثاني عشر

عهد الرئيس الذي لم يحكم

أقسم الرئيس المنتخب اليمين الدستورية في 30 حزيران/ يونيو 2012. وفي غياب برلمان منتخب، أصر المجلس الأعلى للقوات المسلحة على أن يؤدى القسم أمام المحكمة الدستورية التي حلت البرلمان المنتخب، وتنتمي إلى النظام القديم. وسيتضح لاحقًا مغزى إصرار المجلس العسكري على هذا الأمر. وبعد ذلك أقسم مرسي اليمين الدستورية أمام حشد كبير من ممثلي الثوار ومؤسسات الدولة ورجال أعمال من فلول النظام وغيرهم. وتأخر طنطاوي وعنان في الحضور، وكان من الواضح أنهما تعمّدا الحضور بعد الرئيس محاولة منهما إظهار الاستخفاف بمقامه، ودخلا القاعة قبله بثوانٍ على الرغم من انتظاره لهما. وحال دخولهما ضجت القاعة بهتاف «يسقط يسقط حكم العسكر»، وقاد الهتاف شباب الثورة، وبقيت الصفوف الأمامية متجمدة تمامًا. وكانت لحظة محرجة. وبعدها نهض أحمد عبد العاطي الذي كان عريف الحفل من جماعة الإخوان وهتف «الجيش والشعب إيد واحدة»، ورددت خلفه الصفوف الأمامية فحسب. وبعد دخول الرئيس عاد الشباب يهتفون «يسقط حكم العسكر».

في 8 تموز/ يوليو 2012، بعد أيام قليلة من توليه مهمات منصبه، أصدر مرسي القرار رقم 11 لسنة 2012 الذي نص على عودة انعقاد مجلس الشعب الذي حلّته المحكمة الدستورية، حيث يعاود ممارسة اختصاصاته التشريعية إلى حين انتخاب مجلس جديد في مدة لا تتجاوز الـ 60 يومًا. وبعد ذلك بيومين عقد البرلمان المنحل أولى جلساته برئاسة محمد سعد الكتاتني الذي أكد احترام سيادة القانون وعدم تدخله في أعمال السلطة القضائية، مشيرًا إلى اختصاص محكمة النقض بالفصل في صحة عضوية الأعضاء، معلنًا رفع الجلسات إلى حين بتّها في شأن صحة عضوية ثلثي الأعضاء المنتخبين وفق نظام الانتخاب الفردي.

فوّتت هنا فرصة كبيرة، حين تجمع شباب من الائتلافات الثورية المختلفة عند ماسبيرو للتوجه إلى مجلس الشعب المنعقد للتضامن معه، حيث اعتُبرت

خطوة مرسي هذه جريئةً وديمقراطية. لكن رئاسة المجلس طلبت من الشباب عدم الحضور، لأنه سيعقد لدقائق فقط[1]. وهكذا أحبطت قيادة كتلة جماعة الإخوان عملية الالتفاف الشعبي الديمقراطي حول هيئة منتخبة للمضي قُدُمًا في مواجهة النظام القديم. كانت هذه بوادر النهج الذي أدى في النهاية إلى أن يواجهها النظام وهي منفردة معزولة. فبعد أن اختارت الكتلة في المجلس والجمعية التأسيسية التحالف مع حزب النور، ومهادنة النظام القديم والتكيّف معه، لم يبق لها حلفاء لاحقًا.

لكن المحكمة الدستورية استبقت الجميع وأصدرت حكمًا برئاسة المستشار ماهر البحيري، قضى بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية بإعادة المجلس، وأمرت بتنفيذ الحكم بمسوّدته من غير تعديل. كان قرار مرسي هذا قرارًا سليمًا لو توافرت لديه القوة والتحالف الشعبي اللذين يمكنانه من تحدي المحكمة الدستورية التي لا يفترض أن تكون لها صلاحيات أصلًا في مرحلة ثورية تسعى إلى تغيير البنية الدستورية برمتها، وفي القلب منها الدستور ذاته، لا الحفاظ على الوضع الدستوري القديم. لكن قرار مرسي أثار استياء كثير من الأطراف السياسية التي بدلًا من وقوفها معه بحسب ما تصوّر مرسي، اتهمته بالمس بسلطة القضاء واستقلاله؛ إذ بدأت هذه القوى تتصرف كمعارضة، وظيفتها أن تعارض، ولم تر نفسها شريكًا في عملية التحول الديمقراطي. وظهر المجلس العسكري كحامي حمى استقلال القضاء! وتكرر الأمر ذاته عندما أصدر مرسي قراره إقالة النائب العام، فلا جرى الحفاظ على السلطة القضائية بعيدًا عن الصراع الثوري، ولا جرى طرح عدالة انتقالية بقضاء استثنائي يتلاءم مع ما أتت الثورة لتغييره في النظام القديم، بشرعية الثورة، وعبر عملية تغيير جذرية. وأثار هذا النوع من المعارك مع القضاء من دون وجود بديل انتقالي أو ثوري جدي حفيظة كثير من القانونيين.

بقي غياب التحالف السياسي - الاجتماعي القوي يلقي بظلاله على تحركات مرسي والمعارك التي خاضها؛ وتجلى ذلك أيضًا عندما اتجه مرسي إلى شخصية تكنوقراط لتأليف الحكومة، بدلًا من شخصية سياسية تمثل معه حلفًا قويًا

---

(1) شهادة سيف الدين عبد الفتاح، مقابلة أجراها معه المؤلف في مقر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، في 6 أيلول/ سبتمبر 2015.

في مواجهة الدولة العميقة. ففي 24 تموز/ يوليو 2012 كلّف مرسي هشام قنديل تأليف حكومة جديدة تخلف حكومة كمال الجنزوري؛ وأجرى قنديل مشاوراته لتأليف الحكومة التي أدى أعضاؤها اليمين الدستورية أمام الرئيس في الثاني من آب/ أغسطس 2012.

لاحقًا، شهدت الحكومة تعديلات جزئية، لاستيعاب غضب الشارع في بعض الحالات، أو لحسم خلافات داخلية في حالات أخرى، كان أبرزها تعديلات كانون الثاني/ يناير 2013، والتعديلات التي أجريت في أيار/ مايو 2013. وغلب على حكومة قنديل بشكل عام الوزراء المستقلون، أي غير المنتمين إلى أحزاب سياسية؛ جدير بالذكر أن قنديل كان وزيرًا للموارد المائية والري في حكومتي عصام شرف وكمال الجنزوري، وتولى مناصب عدة في هذا المجال الذي تدرج فيه لأعوام. وكان عند تعيينه الأصغر سنًا بين رؤساء الوزراء في تاريخ مصر. واستمر في منصبه إلى أن أطيح مرسي. ومنذ البداية تصرفت حكومته، كأنها حكومة تسيير أعمال، لكن المطالب بقيت تتدفق عليها والتوقعات ترهقها، ولم تكن حكومة مواجهة سياسية تقود المرحلة، وتعتبر مهمتها الرئيسة ترسيخ الثورة ضد النظام القديم.

مثّل مطلب إصلاح أجهزة الأمن في الداخلية وإعادة هيكلتها إحدى القضايا الرئيسة التي بقيت محل جدل في مصر منذ الثورة. من ناحية أخرى، شهد جهاز الشرطة قلاقل واضطرابات وانقسامات في الفترة التي تلت الثورة. وتماهت المطالبات السياسية الآتية من المجال السياسي بإصلاح جهاز الشرطة وإعادة هيكلته مع مطالب فئوية تخص بعض القطاعات، فضلًا عن التنافس والخصومات المكتومة بين بعض الأجنحة داخل الوزارة. لكن التعامل الجزئي مع القضية فرّغ الإصلاح المطلوب من مضمونه.

في 29 تموز/ يوليو 2012 شهدت وزارة الداخلية حركة تنقلات وترقيات كانت الأوسع والأشمل في تاريخها، تضمنت إحالة 454 لواءً على المعاش، إضافة إلى تعيين ستة مساعدين جدد لوزير الداخلية، وستة مديرين للأمن في محافظات الوادي الجديد والفيوم وأسوان ومطروح والشرقية ودمياط، علاوة

على تعيين مدير جديد للإدارة العامة للانتخابات[2]. لكنها كانت تغييرات اسمية، فنهج الوزارة لم يتغير، واتضح ذلك بجلاء حين تحدت الوزارة الرئيس المنتخب نفسه.

قبل أن تعقد الحكومة جلستها الأولى وقعت مذبحة في القرب من معبر كرم أبو سالم في رفح على الحدود المصرية - الإسرائيلية في الخامس من آب/ أغسطس 2012 (السابع عشر من رمضان)، قتل فيها 16 ضابطًا وجنديًا مصريًا وأصيب سبعة آخرون في أثناء تناولهم وجبة الإفطار في عقب أذان المغرب. واستولى الجناة على مدرعتين لقوات الجيش من كمين أمني، ثم حاولوا اقتحام الحدود الإسرائيلية، وتصدى لهم الجيش الإسرائيلي الذى أعلن مقتل ثمانية منهم[3]. توجه مرسي بصحبة وزير الدفاع ورئيس الأركان إلى سيناء. وقبل أن تظهر نتائج التحقيق في هجوم جرى في منطقة حدودية تقع ضمن مسؤولية الجيش، بدأت محاولات إعلامية وسياسية تحميل مرسي مسؤولية يتحملها الجيش. وعلى الرغم من أن الجيش نظم تشييع الجنود، أُهين رئيس الوزراء هشام قنديل خلال الجنازة، وجرى التعرض له بالسباب؛ ويبدو أن استقبالًا مماثلًا أُعِدَّ لمرسي أيضًا، لذلك لم يحضر التشييع، بعد أن حُذِّر من مثل هذا الكمين. وذهب إلى مستشفى القبة العسكري لزيارة الجنود الجرحى، وعاد إلى مكتبه، حيث دعا إلى عقد اجتماع طارئ في قصر الاتحادية في اليوم ذاته (السابع من آب/ أغسطس) لعدد من قادة الأحزاب للاطلاع من المسؤولين العسكريين والأمنيين على آخر التطورات الراهنة. حضر الاجتماع سعد الكتاتني وعصام العريان عن حزب الحرية والعدالة، وعماد عبد الغفور عن حزب النور، وأبو العلا ماضي عن حزب الوسط، وصفوت عبد الغني عن حزب التنمية والبناء، وأيمن نور عن حزب غد الثورة ... وآخرون. أما الشخصيات العسكرية، فحضر منها مدير المخابرات

(2) يسري البدري، «ثاني أكبر حركة تنقلات في جهاز الشرطة بجميع أنحاء الجمهورية،» المصري اليوم، 29/ 7/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 7/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/150830>.

(3) «مقتل 16 جنديًا مصريًا بهجوم في رفح،» (سي إن إن عربي، 6/ 8/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/8/6/Egypt-Violence>.

الحربية عبد الفتاح السيسي ووزير الداخلية أحمد جمال الدين[4]، واستثني من الاجتماع وزير الدفاع محمد طنطاوي ورئيس هيئة الأركان سامي عنان.

استمع المؤلف في شأن ما دار في هذا الاجتماع إلى شهادة سيف الدين عبد الفتاح، وكان ممن دُعوا إلى الاجتماع. ووفقًا له، طلب مرسي من أحمد جمال الدين وعبد الفتاح السيسي أن يشرحا للحضور ما جرى، فتكلما بعمومية بالغة إلى درجة خاطب أبو العلا ماضي الرئيس قائلًا: «نحن لم نأتِ لنسمع كلام عموميات من النوع الذي يقولانه للصحف، ونحن لم نفهم منه شيئًا». كما انتبه سيف الدين عبد الفتاح إلى أن السيسي كان يوجه كلامه إلى مرسي، ولم ينظر إلى الحاضرين أبدًا، وكلما طلب منه الرئيس قائلًا: «كلم الناس!»، كان يعاود توجيه كلامه إلى الرئيس كأنهم غير موجودين[5].

عند هذا المفترق بانت بوضوح مؤشرات قواعد اللعبة السياسية الجديدة. كانت قوى النظام القديم والإعلام الذي يملكه رجال أعمال مصريون (فعليًا أو كواجهة) ومستثمرون من دول خليجية تلقي مسؤولية أي مشكلة تجري في البلاد على الرئيس المنتخب؛ كما أصبحت قوى سياسية أخرى، أيدت الثورة، ترى أن مهمتها الرئيسة هي معارضة مرسي، لا إنجاح المرحلة الانتقالية. «منذ نهاية ثورة 25 يناير، بانفضاضها غير المنظم بعد تنحي مبارك، تميّزت المرحلة الانتقالية بقدرة جهاز الدولة وفلول النظام السابق على توسيع هامش المناورة باستمرار نتيجة تفرّق الثوار، وفُرقة الأحزاب التي نصّبت نفسها وريثة للثورة. واختزلت الثورة على تسمية 'شباب الثورة' الذين يجري احتواؤهم تارة، ونبذهم تارة أخرى. وتركت لهم مهمة العودة إلى الميدان احتجاجًا: مرة بسبب عدم محاكمة

(4) مصطفى بكري، «مصطفى بكري يكتب: لغز حادث رفح «الحلقة الأولى»،» الوطن، 28/ 2/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.elwatannews.com/news/details/138846>.

(5) من مقابلة أجراها المؤلف مع سيف الدين عبد الفتاح، في مقر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، في 6 أيلول/ سبتمبر 2015. يرى المؤلف أن هذا الوصف لافت باعتباره سيميائيات ترمز إلى موقف الأحزاب والمدنيين عمومًا، ومراءاة الأعلى رتبة فحسب. ويقول سيف الدين عبد الفتاح إن أيمن نور الذي كان حاضرًا أكد له أنه تكوّن عنده الانطباع نفسه. وأضاف عبد الفتاح أنه رأى اللواء السيسي ذات يوم بعد أن أصبح وزيرًا للدفاع وهو يعبر ممرًا طويلًا في القصر الجمهوري ليصل إلى الرئيس مرسي ويقبل رأسه.

مبارك ومرة لاستمرار حكم العسكر، ومرات بناء على أجندة معارضة ضد أجندة معارضة أخرى»[6]. وحين حكم مرشح الإخوان بأغلبية انتخابية ضئيلة «سارع للتصرف كائتلاف حاكم يقرر وحده، كما لو أنه كان في دولة ديمقراطية عريقة، وإلى التأكيد يوميًا أن من حق المعارضة أن تعارض، ومن حقه أن يحكم. ولم يفهم على الإطلاق قضية الشراكة والوحدة الوطنية التي يحتاج إليها فعلًا في مواجهة جهاز الدولة القديم على الأقل. وفي المقابل تصرفت المعارضة كمعارضة فحسب، وليس كمسؤول عن التحول الديمقراطي. ومن هنا كانت مهمتها الإفشال فحسب، وأما إنجاح التجربة الديمقراطية فلم يكن من مهماتها. وسرعان ما أدى هذا إلى شرعنة التحالف مع الفلول والنظام القديم، وما لبث أن تحولت الثورة إلى عكسها حين أصبح «النجاح» حليف من تقبل به الفلول والأجهزة، لا حليف من قبل بها»[7]. ففي اللحظة التي انقسم فيها المعسكر المؤيد للثورة إلى سلطة ومعارضة، بدأ كل منهما يتصرف كأن مصر ديمقراطية راسخة عمرها قرنٌ من الزمن على الأقل. وأصبحت المهمة الرئيسة الاستمرار في الحكم من جهة، والمعارضة من جهة أخرى، وما عاد إنجاح المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية مهمة وطنية تستلزم وحدة الطرفين في وجه قوى النظام القديم.

كانت لحادثة رفح تداعيات عدة تتوزع على مستويين: المستوى الأول خاص بالصراع السياسي الداخلي بين المجلس العسكري والرئاسة. فلم يتأخر رد مرسي، حيث استغل الحادثة لإقالة عدد من كبار قادة الجيش، أو نقلهم إلى مناصب جديدة بعيدًا عن العمل في القوات المسلحة، إضافة إلى إقالة مدير جهاز المخابرات العامة. أما المستوى الثاني فهو المتعلق بردة الفعل الأمني والعسكري؛ إذ بدأت القوات المسلحة وقوات الشرطة حملة أمنية واسعة لا تزال مستمرة بعد مرور أكثر من عامين، لمحاربة الجماعات المسلحة المتمركزة في سيناء. وكانت هذه أول مرة منذ توقيع معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية التي تقوم فيها مصر بإدخال آليات عسكرية ثقيلة إلى أرض سيناء بهذه الكثافة، خلافًا لما تنص عليه

(6) عزمي بشارة، «الثورة ضد الثورة، والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة،» في: عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، ط 2 مزيدة ومنقحة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 173.

(7) المصدر نفسه، ص 173-174.

بنود المعاهدة من إخلاء تام للمنطقة الحدودية على الجانب المصري من السلاح ومن أي وجود عسكري مصري.

في السابع من آب/ أغسطس 2012 أقال مرسي مراد موافي (رئيس المخابرات العامة) وعيّن مكانه محمد رأفت شحاتة (من داخل الجهاز)[8]، وأقال اللواء عبد الوهاب مبروك (محافظ شمال سيناء) وعيّن محمد أحمد زكي قائدًا للحرس الجمهوري (الذي قبض على مرسي لاحقًا بعد الانقلاب). واتخذ في الأيام التي تلت مجموعة قرارات مفاجأة دوّى صداها في أرجاء مصر. وكان من شأن هذه القرارات تغيير موازين القوى بين مؤسسة الرئاسة والقوات المسلحة، لمصلحة الأولى؛ إذ أقال وزير الدفاع محمد حسين طنطاوي، ورئيس الأركان سامي عنان، وأحالهما إلى التقاعد، وعيّن الفريق أول عبد الفتاح السيسي وزيرًا للدفاع[9]، واللواء صدقي صبحي في رئاسة أركان الجيش[10]. وثمة رأي وجيه يفيد أن هاتين الإقالتين كانتا نتاج تفاوض بين مرسي ورئيس المخابرات العسكرية، عبد الفتاح السيسي[11].

لم يكن مرسي في رأي أحد الباحثين رئيسًا قويًّا قادرًا على إطاحة قيادة الجيش من دون انقلاب داخل الجيش نفسه قام به ضباط طموحون. فما حدث

(8) الذي كان رئيسًا للجهاز طوال عهد مرسي من دون أن يقوده بالفعل، حيث رفضت الدولة العميقة أن تنقاد لمن عينه مرسي. ومن الجدير بالذكر أنه كان من أول من أطيحوا بعد الانقلاب مباشرة، وعين مستشارًا للرئيس الموقت عدلي منصور للشؤون الاستراتيجية، لكنه لم يمارس مهماته في هذه الوظيفة.

(9) في كتابه الشعب يريد، يذكرنا جلبير أشقر أن السيسي اشتُهر في منصبه رئيسًا لجهاز المخابرات العسكرية بتصريحاته في حزيران/ يونيو 2011، التي برر فيها كشوفات العذرية المذلة والمهينة لسبع عشرة متظاهرة، وفعل ذلك بشكل محرج حتى للمجلس العسكري الذي اضطر إلى التنصل منها علنًا. انظر: جلبير الأشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة عمر الشافعي (بيروت: دار الساقي، 2013)، ص 280.

(10) «مصر إقالة مدير المخابرات العامة مراد موافي،» (إيجي برس، 8/ 8/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.egy-press.com/storydetails.aspx?StoryID=16354#.Vb3pbPmqqko>.

(11) David Ottaway and Marina Ottaway, «Egypt's Leaderless Revolution,» *Cairo Review of Global Affairs*, no. 17 (Spring 2015), Retrieved on 6/6/2015, from the Web: <http://www.aucegypt.edu/gapp/cairoreview/pages/articleDetails.aspx?aid=791>.

بالفعل كان انقلابًا داخل المؤسسة العسكرية أُقصي فيه كبار الضباط من ضباط آخرين طموحين. ففي رأي هذا الباحث، لم يمارس مرسي الدور الرئيس هنا، لكنه كان طرفًا مفيدًا في تقديمه الغطاء لذلك، وسعيدًا بمشاركته على هذا النحو؛ إذ أراد مرسي والمجلس العسكري إخراج طنطاوي وزمرته من الجيش في ترتيب متبادل المنفعة، إلا أن المجلس العسكري هو من اتخذ القرارات. وعلى الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين دعمت مرسي، لكن لو صح دعم المجلس العسكري للطنطاوي، لكان مرسي مضطرًا إلى محاربة الجيش والبيروقراطية والقضاء وباقي مؤسسات الدولة العميقة. في الواقع، كان المجلس العسكري أقوى بكثير من مكتب الرئاسة أو جماعة الإخوان المسلمين، ما يعني أن ما جرى هو انقلاب عسكري، ويقول الباحث إنه سرت شائعات أن مثل هذا الانقلاب كان على وشك الحدوث. لكننا لم نلحظ وجود مثل هذه الشائعات. ومن المرجح أن الجيش أبلغ الولايات المتحدة بهذا (حيث إن أغلبية أعضاء المجلس العسكري كانت لهم علاقات قوية بالولايات المتحدة)، وكما تشير التقارير، جرى إعلام الولايات المتحدة مسبقًا بحدوث تغييرات في المجلس العسكري(12).

لكننا لا نرجح الرأي القائل إن التغييرات كانت تحرك ضباطًا ضد طنطاوي وعنان. ونميل إلى الاعتقاد أن إطاحة طنطاوي وعنان وغيرهما كانت بمبادرة مرسي، لكن ربما بترتيب مع ضباط طموحين من أمثال عبد الفتاح السيسي الذي كان قادرًا بحكم منصبه كمدير مخابرات الجيش على تزويد مرسي بمعلومات كافية عن أثر مثل هذه الخطوات في الجيش. ورأينا أن طنطاوي وعنان لم يحاكما وحظيا بتعامل مختلف نمّ عن احترام مكانتيهما. كان هذا قرارًا رئاسيًا جرى تنسيقه مع القيادة البديلة لطنطاوي وعنان.

إضافة إلى ذلك، أقال مرسي عددًا من كبار قادة الجيش، كما عيّن المستشار محمود مكي نائبًا له. وفي السياق ذاته ألغى مرسي الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة قبل أيام من إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية الذي هدف إلى تكبيل الرئيس الجديد المنتخب والحد من

---

(12) H. A. Hellyer, «Military or President: Who Calls the Shots in Egypt,» (Commentary, Royal United Services Institute (RUSI), 24 August 2012), Retrieved on 28/6/2015, from the Web: <https://www.rusi.org/analysis/commentary/ref:C50379EA7E956C/#.VY_YmfmqpBd>.

صلاحياته. غير أن الباحث نفسه لم يرَ هذا الأمر، ولا يمكن أن يكون إلغاء الإعلان المكمل نتيجة انقلاب عسكري. فالإعلان الدستوري المكمل أثار معارضة واسعة في الرأي العام المصري عمومًا، لذا قوبل إلغاؤه بترحيب واسع، وانسحب الموقف نفسه على التغييرات التي أجراها مرسي في قيادة القوات المسلحة، بالنظر إلى الصورة الذهنية السلبية التي ترسبت في أذهان قطاعات من المصريين عن الدور السياسي للجيش في المرحلة الانتقالية الأولى التي تولّى فيها المجلس العسكري مقاليد الحكم.

كانت التغييرات التي أجراها مرسي في ذلك اليوم اللحظة التأسيسية الحقيقية لشرعيته، في ظل شعبية الإجراءات نفسها وتطلع المصريين إلى وجود رئيس دولة قوي قادر على فرض سلطته، بعد فترة من الفوضى والارتباك[13].

كان مرسي في أوج قوته في تلك اللحظة، وأخفقت دعوة قوى سياسية بقيادة نائب مجلس الشعب السابق، محمد أبو حامد، إلى تنظيم تظاهرة مليونية في 24 آب/ أغسطس 2012 لإسقاط حكم جماعة الإخوان المسلمين وإطاحة مرسي[14]. وأخفقت هذه الدعوة إخفاقًا ذريعًا، حين لم يستجب لها إلا عددٌ قليل جدًا قياسًا بالتظاهرات الكبرى التي عرفتها مصر طوال أكثر من عام ونصف عام بعد اندلاع الثورة[15].

---

(13) من غرائب نشر الخرافات ونظريات المؤامرة التي لا تنتهي نشير إلى أن هذا التوظيف الذكي من مرسي لمذبحة رفح، دفع بعضهم إلى ترويج اتهامات مبطنة، وصارت أكثر صراحة بعد تراجع مكانته لاحقًا على المستوى الشعبي، أن جماعة الإخوان المسلمين هي من دبّر مذبحة رفح بوصفها كانت المستفيد السياسي الأول منها. وبموجب هذا التنقيب بأثر تراجعي عن المسؤول بدءًا بسؤال من المستفيد، فإن كل من يحارب الإرهاب يحظى بشعبية ما نتيجة ذلك، مسؤولًا عن الإرهاب. ويصبح من يحارب الاحتلال ويحظى نتيجة ذلك بشرعية وطنية متواطئًا مع الاحتلال لتلميع صورته... المشكلة الكبرى في منطق إثارة الشائعات السياسية ضد الخصوم عربيًا هو الشد بالتفكير العقلاني إلى الخلف، بترويجها للتفكير الخرافي، واعتبار الحجة المقبولة هي التي تناقض التفسير المنطقي السليم للأشياء.

(14) «فشل مليونية إسقاط الإخوان المسلمين في مصر: القوى المؤيدة للجماعة تطلق مليونية «حماية الشرعية» ردًا على «24 أغسطس»،» (العربية نت، 24/ 8/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/08/24/233888.html>.

(15) لكن هذا النهج تواصل، واتضح بعد ذلك أنه جاء بتشجيع من عبد الفتاح السيسي ومكتبه فيما أظهرته التسريبات التي خرجت من مكتب وزير الدفاع بعد الانقلاب وقبل تقلده الرئاسة، وبقي يتصاعد حتى إسقاط محمد مرسي. وبعد أقل من عام، نجحت دعوات مشابهة في ربيع عام 2013.

في لحظة القوة والشرعية الثورية كمنت الفرصة التاريخية لطرح حزمة إصلاحات ثورية جذرية، والقيام بسلسلة إجراءات ضد قوى النظام السابق. وفي هذه اللحظة كانت القوى السياسية المؤيدة للثورة جاهزة للتعاون مع من يقوم بها، لكن مرسي لم يقدم على ذلك واستغنى عن التحالفات، معتقدًا أنه وجد في رئيس المخابرات العسكرية عبد الفتاح السيسي الذي عيّنه وزيرًا للدفاع، حليفًا جديدًا يمكنه الاعتماد عليه.

لم يحاسب السيسي على الجرائم التي ارتكبتها المخابرات العسكرية طوال مرحلة الثورة وما بعدها. وآثر مرسي التغاضي عنها في أثناء بحثه عن حليف قوي في الجيش. وفي ما عدا انطلاء حيل السيسي على مرسي حين قدم نفسه إليه على أنه رجل متدين ورع، لا يُعتبَر التدينُ معيار كفاءة لتسنم منصب حكومي إلا من منظور من لا يتصرف كرئيس. ووقع مرسي في خطأ كبير حين عيّن مسؤول المخابرات العسكرية وزيرًا للدفاع؛ فهو بحكم عمله يعرف أسرار الضباط الشخصية ونقاط ضعفهم، إضافة إلى سيطرة المخابرات العسكرية عمومًا على أمن الدولة منذ اقتحام مقارها، الأمر الذي مكّنه من السيطرة على شبكة اتصالات ومعلومات مباحث أمن الدولة، ومنها كل ما يتعلق بالإعلام والأحزاب والأفراد والحياة السياسية في البلد... باختصار، كان تعيين السيسي خطأ مرسي كلّفه الرئاسة، ودفعت مصر ثمنه غاليًا.

كان عبد الفتاح السيسي بارعًا في جعل من يتحدث إليه يظن أنه ينتمي إلى تياره، فالناصريون اعتبروه ناصريًا، واعتقد الإسلاميون أنه إسلامي. وكان يغالي في إظهار ولاءه للرئيس والتعبير عنه، الأمر الذي نلمح دلائله في شهادات وزراء حضروا معه اجتماعات مجلس الوزراء واللجنة الأمنية[16]. ومن المؤشرات

(16) تكشف شهادة الوزير محمد محسوب، في برنامج شاهد على العصر على قناة الجزيرة، عن كثير من أبعاد هذا التآمر، انظر: «محسوب: السيسي بالغ في نفاق مرسي، ج 9،» (برنامج شاهد على العصر، الحلقة 9، الجزيرة نت، 30/ 3/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/4EWhPX>.

يهمني في هذا السياق ذكر أن المؤرخ المصري المعروف محمد الجوادي اعتبر، في حديث عن هذه المرحلة مع المؤلف في 7 أيلول/ سبتمبر 2015، أن مظاهر النفاق والتودد كانت حقيقية ولم تكن تآمرية، وأن طموح شخصية مثل السيسي لم يتجاوز أن يكون وزير دفاع يخدم الرئيس مثل أي وزير دفاع =

بالغة الدلالة على رغبة مرسي في التصالح مع الدولة العميقة دفاعه عن عنان وطنطاوي علانية حين بدأ التحقيق في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 2012 في شأن بلاغات ضدهما تتعلق بجرائم قتل متظاهرين في أثناء الثورة[17]. كانت هذه استراتيجية مرسي، ولم تكن زلة أو خطأ؛ إذ أدرج ضمنها أيضًا عدم نشر تقرير لجنة التحقيق في شأن ممارسات الجيش القمعية ضد المتظاهرين. يناقض هذا الركون للعسكر اتهام مرسي السيسي في خلال دفاعه عن نفسه أمام المحكمة التي أُنشئت لمحاكمته في ما عرف إعلاميًا بـ «قضية التخابر مع حركة حماس». وفيه حمّل مرسي قادة القوات المسلحة، ومنهم السيسي، مسؤولية «الدماء التي أريقت بعد ثورة 25 يناير 2011 وحتى توليه الرئاسة»، مؤكدًا أن أفرادًا من المخابرات الحربية التي كان يرئسها السيسي احتلوا غرفًا في عدد من المباني في ميدان التحرير وكانت معهم أسلحة، كاشفًا عن أن هذا ما أظهره تقرير لجنة تقصي الحقائق الصادر في نهاية عام 2012. وعلل مرسي عدم إلقائه القبض على السيسي والضباط المسؤولين عن هذه الجريمة خشية التجريح بالمؤسسة العسكرية، و«حتى لا يقال إن رئيسها مجرم وانتظرتُ نتيجة التحقيقات حتى تبقى المؤسسة مصونة...»، كما اتهم السيسي بالانقلاب من خلال التآمر ضده بالتعاون مع رئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور ووزير الداخلية محمد إبراهيم لإزاحته عن الحكم[18].

في الحقيقة دانت نتائج التحقيق ممارسات أفراد وقادة عسكريين بالفعل، لكن سوق مرسي «خشيته» على سمعة المؤسسة العسكرية مبررًا عدم نشر نتائج

= آخر، ومثل طنطاوي. لكن السيسي اغتنم الفرصة التي أتيحت له بعد إنهاك منصب الرئاسة ومحاصرته والتضييق عليه من قوى أخرى، وأنه استفاد من كثير من المشورة في هذه الفترة. نورد هذا الرأي لأنه يختلف تمامًا عن تقديرات أخرى، لا يقل عنها وجاهة.

(17) كان ذلك في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2012. انظر: محمد عبد الرؤوف ومحمد أحمد، «مرسي: ما نشر عن طنطاوي وعنان مرفوض وأنا على اتصال دائم بهما،» الشرق الأوسط، 19/ 10/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=700427&issueno=12379#.Va3Xx_mqqko>.

من اللافت أن الإخواني السابق كمال الهلباوي الذي أيد الانقلاب لاحقًا هاجم مرسي لدفاعه عن طنطاوي وعنان، وطالب بمحاكمتهما.

(18) «مرسي: السيسي والمجلس العسكري يتحملون مسؤولية «قتل المتظاهرين بعد ثورة يناير»،» (بي بي سي عربي، 18/ 1/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/01/150118_egypt_morsi_trial>.

التحقيق أمر غير مفهوم؛ كما أن تلكؤه مستغرب، إلا إذا لم يكن حريصًا على سمعة الجيش بقدر حرصه على كسب الجيش إلى جانبه. وأصبح تلكؤه كارثيًا مع وضوح التوجهات الانقلابية بدءًا من آذار/ مارس 2013، الأمر الذي يبين سذاجة مرسي كسياسي أُلقيت على عاتقه مسؤولية اتخاذ قرارات في أوضاع بالغة التعقيد.

في الثلاثين من آب/ أغسطس 2012، أي بعد شهرين من انتخابه، زار مرسي العاصمة الإيرانية طهران للمشاركة في قمة دول عدم الانحياز. وكانت هذه الزيارة الأولى لرئيس مصري منذ الثورة الإيرانية التي أطاحت الشاه في عام 1979، حيث سادت القطيعة بين البلدين منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية، ولا سيما بعد استضافة أنور السادات شاه إيران في مصر بعد إطاحته. واستمرت القطيعة طوال عهد مبارك[19]. وفي خطابه إلى المؤتمر، حافظ مرسي على موقف نقدي صريح تجاه السياسة الإيرانية، إلى حد أن المترجم الإيراني الرسمي حوّر أقواله عند ترجمتها من العربية إلى الفارسية في البث الرسمي. لكن مرسي بثّ أيضًا إشارات على حدوث تغيّر في التوجه أحادي البعد في السياسة الخارجية المصرية، ورغبة في قدر من الاستقلالية في السياسة الخارجية المصرية[20]، وهي الإشارات نفسها التي التُقطت دوليًا في أثناء زيارته إلى الصين قبل زيارته إلى الولايات المتحدة.

ثمة محطة أخرى مهمة تمثلت في وفد الدبلوماسية الشعبية الذي زار إيران خلال حزيران/ يونيو 2011، وضم عددًا من الشخصيات العامة. لكن يلاحظ هنا موقف المخابرات العامة من زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية حينذاك الذي اتهم السكرتير الثالث في مكتب رعاية المصالح الإيرانية في القاهرة بالتجسس،

(19) فيديو تسليم مصر رئاسة القمة الإسلامية إلى إيران وكلمة مرسي التي أوضح فيها الموقف المصري الذي دلل على تغير هذه العلاقة. انظر: «كلمة الرئيس مرسي في قمة عدم الانحياز بطهران - إيران»، على يوتيوب، في 30/ 8/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=tdONycLBBHY>.

(20) بعد ثورة يناير تعالت أصوات منادية بتطبيع العلاقات بين مصر وإيران، لأن القطع مع سياسة نظام مبارك في السياسة الخارجية يُعد من معايير نقل الثورة إلى السياسة الخارجية المصرية، وكان ملف العلاقة مع إيران أحد أبرز الملفات المثيرة لجدل المعارضة خلال عهد مبارك. في هذا السياق برزت محاولات خجولة لتطبيع العلاقة بين البلدين، منها تصريح وزير الخارجية السابق نبيل العربي الداعي إلى عودة العلاقات، على الرغم من تراجعه عنه بعد ذلك تحت ضغط خليجي.

ورُحِّل إلى إيران على الطائرة نفسها التي أقلّت الوفد. كان ذلك مؤشرًا إلى رفض أجهزة الدولة التوجه الجديد نحو طهران. وفهم هذا الموقف يفيدنا في استيعاب محدودية الأثر الاستراتيجي لزيارة مرسي بعد ذلك في العلاقات بين البلدين، حيث لم تشهد اختراقًا حقيقيًا يحظى باستمرارية في ظل الاضطرابات الإقليمية السائدة؛ لذا فبعد عزل مرسي بقيت العلاقات المصرية - الإيرانية فاترة، على الرغم من محاولات رسمية مصرية بعد الانقلاب فتح خطوط مع حكومة المالكي في العراق، وأخرى غير رسمية مع نظام بشار الأسد في سورية. ولم تتجاوز زيارة مرسي في هذا السياق أهميتها الرمزية، وكذلك كانت زيارة أحمدي نجاد إلى القاهرة في شباط/ فبراير 2013[21].

أثار استقبال مرسي إسماعيل هنية[22]، بشكل بروتوكولي رسمي ردات فعل متباينة بين ترحيب كبير وغضب عارم في أوساط النخبة[23]. واعتبر هنية أن «مصر الجديدة بقيادة الإخوان المسلمين، غيرت المعادلة في المنطقة» وأنها «تعود لفترة ذروتها بفضل التأييد الكامل الذي يقدمه الشعب المصري للقضية الفلسطينية»[24]. واحتج رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس رسميًا من خلال السفير الفلسطيني في القاهرة، مستوضحًا الحكومة المصرية استقبال هشام قنديل هنية الذي أقاله عباس، واستغرب أن يُستقبل بشكل بروتوكولي رسمي. تجاهل مرسي الأمر، مؤثرًا تأكيد التزام دور فاعل لمصر في المصالحة الفلسطينية[25]، كأنما يطمئن السلطة

(21) «أحمدي نجاد يصل إلى مصر في أول زيارة لرئيس إيراني،» (بي بي سي عربي، 5/ 2/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/02/130205_iran_egypt_nijad_visit>.

(22) رئيس الوزراء الفلسطيني السابق عن حركة حماس بعد انتخابات عام 2006، والقائد السياسي البارز في صفوف الحركة في قطاع غزة.

(23) «ارتياح في غزة من لقاء مرسي وهنية،» (الجزيرة نت، 27/ 7/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/W2jAIG>.

(24) ««السابعة» الإسرائيلية: مرسي وعد هنية بغطاء أمني استراتيجي لحكومة حماس،» الوطن، 31/ 10/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.elwatannews.com/news/details/69082>.

(25) «السلطة الفلسطينية تحتج على استقبال هنية في مصر،» الأخبار، 19/ 9/ 2012، نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.masress.com/elakhbar/185140>.

الفلسطينية بأنه سيقوم بدور متوازن بين السلطة وحكومة غزة. وفي مقابل وعود مرسي الاهتمام بأوضاع القطاع تحدث مستشار عباس عن «خطورة قبول مصر تحمل مسؤولية قطاع غزة وإبعاد إسرائيل من مسؤوليتها الأصيلة باعتبارها قوة الاحتلال التي تفرض الحصار على الشعب الفلسطيني»[26]، وهي الحجة التي كثيرًا ما برّر فيها نظام مبارك حصار القطاع. ولم يكن مثل ذلك مطروحًا، وكانت هذه المبالغة وسيلة سلطة رام الله للضغط على مرسي في أوساط الرأي العام المصري، مع أن مرسي تعامل مع عباس وهنية نائيًا بنفسه عن الانحياز الموروث إلى السلطة في عهد مبارك والمجلس العسكري. وأثار تقارب مرسي مع حماس واستعداده أداء دور في المصالحة ورفع الحصار عن القطاع غضب الإسرائيليين أيضًا.

تجلت التحولات في توجه الرئاسة أيضًا في الاحتفالات السنوية التي تعقد لمناسبة انتصار الجيش المصري في حرب أكتوبر 1973؛ إذ شهد الحفل الذي أقيم في ستاد القاهرة في تشرين الأول/ أكتوبر 2012 حضور عدد من القادة الإسلاميين والجهاديين، وهذا أمر غير معهود في مثل هذه المناسبات، ولا سيما أن الدولة المصرية خاضت على مدار العقود الماضية حربًا ضد جماعات إسلامية متطرفة. وكان بعض هذه الجماعات يكفّر الحكام المصريين ويشن حربًا إرهابية على مؤسسات الدولة، ولا سيما المؤسسة الرسمية. كما كان لافتًا حضور طارق الزمر، ابن عم عبود الزمر أحد الضالعين في اغتيال أنور السادات الذي بقي عبور القناة في حرب أكتوبر منجز نظامه السياسي والعسكري الأهم الذي أسس به شرعيته؛ لم يقارب المعارضون هذه الظواهر كمصالحة إسلامية مع الوطنية المصرية واندماج فيها، بل استخدموها لإثارة استياء الرأي العام المصري. ورُبط حضور هؤلاء جميعًا مع غياب طنطاوي وزير الدفاع السابق وعنان رئيس الأركان السابق، ولا سيما أنهما شاركا في هذه الحرب. فبدا كأن الأمور لا تجري كما يفترض أن تكون، كأن مجريات ما بعد الثورة مخالفة لنظام الأمور. كما لوحظ أن مرسي لم يذكر أنور السادات مرة واحدة في الخطاب الذي ألقاه لنحو ساعتين كاملتين، ما أثار جدلًا كبيرًا آخر.

---

(26) «مستشار «أبو مازن» لـ «الوطن»: دعم مصر لـ «حماس» لا يجب أن يكون على حساب المشروع الفلسطيني،» الوطن، 20/ 9/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/51319>.

المفارقة أن الدولة عادت إلى صراعها المعهود لجماعات الإسلام السياسي، والجهادية منها بالتحديد، بعد أقل من عام، وانخرطت في صدام سياسي معها وقتال مستمر في شبه جزيرة سيناء التي كانت ميدان حرب أكتوبر؛ فصارت الدولة تسعى إلى تطهيرها من وجود هذه الجماعات، بدلًا من سعيها إلى تطهيرها من الاحتلال الإسرائيلي قبل نحو أربعة عقود. بدا كأن وجود الإسلام السياسي في الحكم ظاهرة عابرة مخالفة للعقل السليم[27].

كان مصدر الارتباك والتشويش أن الرئيس المنتخب لم يتصرف باعتباره ممثل ثورة مهمته قلب نظام الحكم برموزه وجهازه، كما فعل الخميني في إيران ومدعيه العام الذي أصدر أحكام إعدام بالجملة وفرض تغييرًا كاملًا على جهاز الدولة وأذرعه المختلفة من قضاء وأمن وحكومة ورموزها ومناسباتها، فلم تهم الخميني رموز المرحلة الماضية، وأحل محلها رموزًا أخرى مختلفة وخطابًا وثقافة جديدين، وفرض سيطرة كاملة على الإعلام ... من ناحية أخرى لم يتصرف مرسي كرئيس توافقي إصلاحي هدفه تمرير المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية بأوسع توافقات سياسية اجتماعية ممكنة. لم يكن مرسي قادرًا على كسر النظام القديم بالقوة مثل الخميني، ولا جاهزًا للدخول في تحالفات شعبية واسعة تفرض الإصلاحات؛ لذلك هاجمه الثوريون، وهاجمه الإصلاحيون، واستضعفه النظام القديم.

في العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر 2012 قضت محكمة جنايات القاهرة، برئاسة حسن عبد الله، ببراءة جميع المتهمين في قضية موقعة الجمل[28] التي وقعت في الثاني من شباط/ فبراير 2011 في ميدان التحرير والمنطقة المحيطة به، وقُتل فيها متظاهرون سلميون. وكان الأربع وعشرون شخصية سياسية المتهمة

---

(27) الإثارة الإعلامية في هذا الأمر تظهر في استدعاء قضية اغتيال السادات برمتها لهذا المشهد. انظر: صبري عبد الحفيظ، «غضب شعبي بسبب حضور قتلة السادات إحتفالات حرب أكتوبر،» إيلاف، 7/ 10/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://elaph.com/Web/news/2012/10/766452.html>.

(28) «الحكم بالبراءة على جميع المتهمين في موقعة الجمل: في مقدمتهم الشريف وسرور وكامل وأبو العينين وعائشة عبد الهادي،» (العربية نت، 10/ 10/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/10/10/242997.html>.

بارتكابها مرتبطة بالنظام السابق والحزب الوطني. ولتجنّب نقد جهاز القضاء برمته، تركّز النقد على عدم استعداد النائب العام للمحكمة لناحية كفاية الدلائل وتناقض الإفادات. فالقضاة بحسب المزاج السياسي المصري المنتشر في تلك الفترة، يحكمون بموجب ما يُقدَّم إليهم من بيّنات ودلائل.

جدير بالذكر أن هذه لم تكن القضية الوحيدة المرتبطة بقتل المتظاهرين التي يبرَّأ فيها المتهمون من ضباط شرطة ورموز سياسية مرتبطة بالنظام السابق. واللافت كذلك أن أغلبية هذه المحاكمات نظمت تحت ضغط القوى الثورية حين هيمنت على الشارع؛ ولم يقتصر الأمر على تبرئة المتهمين في هذه القضايا، فمع تحوّل موازين القوى في مصر بين الثورة والثورة المضادة لمصلحة الأخيرة، خضع كثير من الشخصيات والرموز السياسية التي ارتبطت بثورة 25 يناير لمحاكمات، وأدين معظمهم. وفي هذا السياق يصح الادعاء أن المحاكمات المرتبطة بالتطورات السياسية التي شهدتها مصر منذ الثورة كانت تعكس إلى حد كبير موازين القوى السياسية بين أطراف الصراع السياسي، سواء من حيث إجراء هذه المحاكمات في حد ذاتها وهوية الأشخاص الذين حوكموا فيها، أم من حيث الأحكام التي صدرت عنها. لكن ميل المحاكم الطبيعي كان إلى النظام القديم، فما أن انشقت القوى الثورية وأحس القضاء باستعادة القوى الأمنية والجيش مكانتيهما، حتى تحوّل إلى أمضى أسلحة النظام القديم ضد التغيير.

بعد صدور هذا الحكم بيومين، أي في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2012، أصدر مرسي قرارًا بإقالة النائب العام عبد المجيد محمود، وتعيينه سفيرًا لمصر في الفاتيكان. ويمثل ما استغل مرسي واقعة مذبحة رفح في التخلص من خصومه في المؤسسة العسكرية بوصفهم الأقرب لتحمل المسؤولية عن هذا الحدث، كذلك استغل مرسي الأحكام بالبراءة التي صدرت في قضية موقعة الجمل، التي أثارت غضبًا شعبيًا كبيرًا، وتخلص من النائب العام في هذا المناخ السياسي والشعبي المواتي لقرار كهذا. وجاءت إقالته في سياق إعلان دستوري عزل عبد المجيد محمود[29]، وتعيين طلعت إبراهيم مكانه.

---

(29) أخذ طارق البشري على الرئيس فصل شخص وتعيين آخر بقانون، بل بما هو أشمل من القانون وهو الإعلان الدستوري. فهذه لا تسن لشخص بعينه، ولا لمعالجة قضية عينية فحسب.. بل=

رفض محمود الاستجابة لقرار مرسي، وأعلن أنه مستمر في عمله. ولم يستند هذا الموقف في رأينا إلى شجاعة فردية، بل كان مسنودًا من أجهزة الدولة العميقة. كما أعلن رئيس نادي القضاة من رجالات عهد مبارك أحمد الزند في اجتماع طارئ تضامنه مع النائب المُقال. وجدير بالذكر أن موقف الزند هذا لم يكن الأول من نوعه في تصديه للهيئات المنتخبة[30]، ويمكن القول إنه كان رأس حربة داخل السلك القضائي في مناهضة التحول الديمقراطي. ويشار هنا إلى أنه سبق أن حرّض القضاة ضد مجلس الشعب المنحل معتبره شوكة في ظهر مصر[31].

كانت إقالة عبد المجيد محمود مطلب القوى الثورية الذي رُفع كثيرًا في التظاهرات، لكن ما أن أقيل (بالتحديد بعد تبرئة المتهمين بموقعة الجمل) حتى انضمت إلى المعترضين على إقالته قوى مؤيدة لثورة يناير، ادعت أن الخطوة هدفها «أخونة النيابة». وزارت النائب المُقال تضامنًا شخصيات عرفت بتأييدها لثورة يناير مثل حمدين صباحي. وكان تراجع مرسي عن قرار الإقالة أول انتصار مباشر للنظام القديم في مواجهة مباشرة مع الرئيس المنتخب. وبعد تحقيق هذا «الإنجاز» بدأ التحرك يتخذ شكل ثورة مضادة شاملة هدفها إسقاطه.

= تسن كقاعدة عامة. انظر: طارق البشري، ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014)، ص 107.

(30) «النائب العام عبد المجيد محمود يرفض قرار مرسي تعيينه سفيرا لدى الفاتيكان،» (فرانس 24، 12/ 10/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/bFwzgk>.

(31) يمثل الزند أحد رموز «الدولة المصرية العميقة» في جناحها القضائي الذي يمثل تيارًا لا يؤمن باستقلال القضاء، ولا يجد حرجًا في إلحاقه بالسلطة التنفيذية، من منظور يعتبر القضاء ضمن أسلحة الصراع السياسي، وعليه أن يعمل كجزء من النظام السياسي المصري، يحميه ويدافع عنه ويعاقب معارضيه بقرارات تتخذ صفة «أحكام باسم الشعب». من هنا يمكن أن نفهم كيف لقاضٍ مثله أن يستمر في الدفاع عن نظام مبارك بعد قيام الثورة ونيله من التيارات الثورية، وهو من أغمضَ عينيه عن عمليات التزوير كلها في انتخابات 2005 و2010، ونفهم كذلك تأديته دور بارز بين الداعين الأوائل إعلاميًا وميدانيًا إلى حوادث 30 حزيران/ يونيو 2013، وتعبيره الفج عن أهمية تحالف القضاء مع الجناح الأمني الأكثر تشددًا في السلطة، من القوات المسلحة والشرطة والمخابرات، فضلًا عن الإعلام الرسمي المؤيد للنظام. انظر: «وزير العدل المصري أحمد الزند... قائد أعداء ثورة يناير،» العربي الجديد، 20/ 5/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/mkdD04>.

ازدادت حدة الاستقطاب بين جماعة الإخوان المسلمين وحلفائهم القلائل من جهة، وغيرهم من القوى والأحزاب من جهة أخرى. ففي 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2012 وقعت اشتباكات دامية بين أنصار جماعة الإخوان المسلمين ومجموعات ثورية في ميدان التحرير، ضمن مجريات جمعة «كشف الحساب» التي دعت إليها القوى الثورية، لمناسبة مرور مئة يوم على حكم مرسي، وغايتها محاسبته على ما أنجزه وما لم ينجزه من وعود قطعها خلال حملته الانتخابية في برنامجه المطروح تحت مسمى «مشروع النهضة». وكان أفراد من جماعة الإخوان المسلمين قد حاولوا التظاهر في اليوم ذاته، وتمركزوا في جوار المتحف المصري، غير أن موضوع تظاهرتهم كان الاحتجاج على تبرئة المتهمين في موقعة الجمل، ودعم موقف مرسي في معركته مع النائب العام والأطراف الداعمة له. وكان سبب اختيار المكان عدم رغبتهم في ترك الميدان لخصومهم، على الرغم من أنهم أصبحوا حزب السلطة. وأعلنت وزارة الصحة عن أن الإصابات نتيجة الاشتباكات بلغت 42 مصابًا، أصيب بعضهم بجروح في الوجه والرأس نتيجة التراشق بالحجارة، فيما وصلت تقديرات لاحقة ببلوغ عدد المصابين أكثر من 140 مصابًا.

كانت القوى المعارضة لمرسي قد دعت أولًا إلى المشاركة في تظاهرة جمعة «كشف الحساب»، لذلك اعتُبر ما جرى محاولة إخوانية لإفساد ذلك اليوم، وأن الإخوان كانوا الطرف البادئ بالاعتداء في الاشتباكات التي جرت. وهكذا خرجت دعوة جديدة إلى تظاهرة في الجمعة اللاحقة بعنوان «مصر مش عزبة»[32]. وجدير بالذكر أن تلك الواقعة كانت مفتتح مسلسل اشتباكات ميدانية بين أنصار مرسي ومعارضيه، تكررت وتزايدت وتيرتها بالتدريج على مدار الشهور التالية، ولم تنقطع حتى إطاحة مرسي في منتصف عام 2013. وكانت هذه مناسبة لدخول

---

(32) فيديو «جمعة مصر مش عزبة احتجاجًا على هيمنة الإخوان»، قناة أصوات مصرية على يوتيوب، في 2012/10/19، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=6Nh02bTYszQ>.

انظر أيضًا: أحمد إمبابي ووليد عبد الرحمن، «حرب كر وفر بين الثوار والإخوان في "موقعة جمل" جديدة بالتحرير،» الشرق الأوسط، 2012/10/13، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12373&article=699456&feature=#.VASQvcWSzg4>.

عصابات مسلحة منظمة من البلطجية الذي يُشك باستئجار خدماتها من أجهزة الدولة وبقايا الحزب الوطني، ينتقلون من موقع تظاهر إلى آخر بهدف استخدام العنف وإثارة والشغب. استخدم هؤلاء مشاعر الاستقطاب الحادة والشجارات بين أنصار التيارين. وكان أكثرها خطورة فض أنصار مرسي اعتصام الاتحادية في 5 كانون الأول/ ديسمبر 2012، فبعده سادت حال القطيعة بين مرسي ومعارضيه من حلفاء الأمس في ثورة يناير.

نذكّر هنا بتصريح مهم لرئيس حزب الوسط أبو العلا ماضي عن ظاهرة «البلطجية»، نعتقد أنه دفع ثمنه غاليًا في ما بعد في تعامل سلطات الانقلاب معه، ومع حزبه. تحدث أبو العلا ماضي في جلسة نقاشية في صالون مفتوح لحزب الوسط في 24 آذار/ مارس 2013[33]، أن محمد مرسي أخبره أن المخابرات العامة أنشأت تنظيمًا مكوّنًا من 300 ألف بلطجي منذ عدة سنوات[34]، منهم 80 ألفًا في محافظة القاهرة. وأُتبعَ هذا التنظيم بمباحث أمن الدولة قبل اندلاع الثورة، قبل تسليمه إلى المباحث الجنائية، ومن بعدها إلى أمن الدولة[35].

(33) لمشاهدة مقطع الفيديو للحلقة النقاشية وإدلاء أبو العلا ماضي بهذه المعلومات يمكن الرجوع إلى شبكة اليقين الإخبارية على اليوتيوب، في 24/ 3/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=n4z9nsxl51o>.

(34) «أبو العلا ماضي: المخابرات أنشأت تنظيمًا من 300 ألف «بلطجي»: رئيس حزب «الوسط» أكد أن الرئيس مرسي أخبره عن التنظيم الذي شارك باشتباكات الاتحادية،» (العربية نت، 27/ 3/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/03/27/%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7-%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%A3%D8%AA-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%8B-%D9%85%D9%86-300-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%A8%D9%84%D8%B7%D8%AC%D9%8A-.html>.

(35) حسام صدقة، ««السادات» يدين حديث «ماضي» عن «بلطجية» المخابرات ويدعو مرسي لـ «تخير صحبته»،» المصري اليوم، 27/ 3/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/298487>.

الفصل الثالث عشر

المعركة على الدستور والإعلان الدستوري

في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر 2012 التقى مرسي بعمرو موسى وحمدين صباحي وعبد المنعم أبو الفتوح، منافسيه في الانتخابات الرئاسية سابقًا في ثلاث لقاءات منفردة، في مسعى منه إلى تحقيق توافق وطني يساعد في حل الخلافات داخل الجمعية التأسيسية المخوّلة وضع دستور للبلاد، وذلك وفق ما أعلنت رئاسة الجمهورية على لسان متحدثها الرسمي. ولم تسفر الاجتماعات عن نتائج عملية.

كانت أعمال الجمعية التأسيسية لوضع الدستور قد شهدت انقسامات وخلافات حادة بين الإسلاميين، ولا سيما السلفيين بمزاوداتهم والقوى الأخرى. وعكست تلك الخلافات وجهات نظر متباينة في شأن بعض القضايا المثيرة للجدل، مثل وضع الشريعة الإسلامية في الدستور، وهي القضية التي كانت موضوع تظاهرة للسلفيين في الجمعة التي تلت هذه اللقاءات (9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012). وكان موسى وصباحي من أبرز الرموز السياسية المعارضة لنظام مرسي، وشكلا بالتحالف مع محمد البرادعي وعدد آخر من الرموز السياسية جبهة الإنقاذ التي كان لها دور سياسي كبير في توفير مظلة لجهد القوى المختلفة المناوئة لجماعة الإخوان التي تكلّلت مساعيها إلى إسقاط حكم مرسي بالنجاح في منتصف عام 2013. وسنأتي على ذكرها لاحقًا.

حاول واضعو الدستور الذي صيغ دستورًا ديمقراطيًا، الرجوع إلى نصوص أفضل ما في تاريخ الدساتير المصرية، ولا سيما دستور 1923، واقتراح دستور عام 1954 الذي قدمته لجنة الخمسين المدنية إلى مجلس قيادة الثورة ورفضه الأخير. ونجمت إشكاليات النقاش في شأنه عن نزعة قوى سياسية معارضة لإفشال العملية رافعة الصراع الحزبي فوق المسؤولية القاضية بتأسيس نظام ديمقراطي بعد ثورة، ومزاودات السلفيين ومسايرة الإخوان لهم؛ ورغبة الإخوان في النزول عند رغبة الجيش وبعض الهيئات المؤثرة في دسترة حصاناتهم

وامتيازاتهم. ومثال ذلك البند 195 الذي جسد تنازلًا للجيش، حيث نص على أن وزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة ويُعيّن من بين ضباطها. وهذا ما لا ينص عليه حتى دستور 1971، بل جرت عليه العادة. واعترف البند 198 بالقضاء العسكري كجهة قضائية مستقلة، كما لم ينص الدستور على حق مجلس الشعب ببحث ميزانية الجيش ومراقبتها، وفي الوقت ذاته لم يستثنيها.

في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 تظاهر آلاف المنتمين إلى التيار الإسلامي في ميدان التحرير مطالبين بتطبيق الشريعة الإسلامية، في ما عرف إعلاميًا بـ «جمعة قندهار الثانية»[1]. دُعِي إلى هذه التظاهرة على خلفية الخلافات المحتدمة داخل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور في شأن مكانة الشريعة الإسلامية. وكان جماعة الإخوان وحزب النور قد أعلنا عدم مشاركتيهما في الجمعة التي أطلق عليها منظموها «جمعة تطبيق الشريعة»، رغبة منهما في منح الفرصة للتوافق داخل الجمعية التأسيسية، فيما هدد ممثلو القوى السياسية المدنية بالانسحاب من الجمعية التأسيسية بسبب هيمنة الإسلاميين عليها؛ واعتبر البرادعي أن الجمعية التأسيسية لا تمثل أطياف الشعب المصري كلها[2]. وبالفعل حدثت انسحابات جماعية من الجمعية التأسيسية من ممثلي الكنائس الثلاثة، ثم توالت انسحابات ممثلي القوى المدنية[3].

لم يُدِر معارضو مرسي نقاشًا موضوعيًا في شأن الدستور، ولم يتعرضوا لنقاط ضعف حقيقية فيه، بل اعتبروا نجاحه نجاحًا لمرسي، لا للانتقال الديمقراطي، فرأوا أن من واجبهم إفشاله. وتميز صوغ الدستور المصري بجلسات الجمعية المفتوحة لوسائل الإعلام، ونُشِرت المسوّدات، وشارك مئات المتخصصين وممثلو القطاعات المختلفة للشعب المصري في النقاشات. كانت هذه عملية

---

(1) هذه التسمية في مقابل جمعة 29 تموز/يوليو 2011 التي حملت اسم «جمعة قندهار الأولى».

(2) «آلاف الإسلاميين يتظاهرون في التحرير لتطبيق الشريعة،» الشرق الأوسط، 10/ 11/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12401&article=703669&feature=#.VcHKcfmqqkp>.

(3) فيديو «مليونية تطبيق الشريعة»، قناة المصري اليوم على يوتيوب، في 9/ 12/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=StPXsFdwbMY>.

ديمقراطية، لم تُقدَّر حق قدرها. وكان إجهاض هذه التجربة - على الرغم من عيوبها - كارثيًا بكل ما في الكلمة من معنى.

على الرغم من فتح النقاشات للإعلام ومشاركة ممثلي قطاعات واسعة من الشعب في النقاشات، ومناقشة البنود بمسؤولية وإخلاص من عدد من أعضاء الجمعية، جرت عملية وضع الدستور في الجمعية التأسيسية في أجواء من الاستقطاب السياسي اتخذ طابعًا هوياتيًا وصراعًا حزبيًا، أكان ذلك في الفضاء العمومي أم في الجمعية التأسيسية ذاتها، أم بالانسحابات منها، ما أنتج ميل النصوص التلفيقي إلى استرضاء الكتلة الإسلامية الكبيرة في الجمعية الدستورية من ناحية، واسترضاء القوى الليبرالية واليسارية والقومية من ناحية أخرى.

حل استرضاء القوى السياسية في بند هنا وبند هناك محل الحوار، ما جعل الدستور من دون شخصية واضحة تحكمها مجموعة مبادئ مجمع عليها، على الرغم من انشغال بنوده المفرط في قضايا الهوية. وخلافًا للدساتير التي وُضعت وأطلقت عملية التحول الديمقراطي بعد الاستبداد في دول مثل إسبانيا والبرازيل وجمهورية جنوب أفريقيا، لم يضع الدستور المصري الجديد قضايا الحقوق والحريات في المقام الأول، إنما وضع قضايا الهوية التي لا تعني الكثير تشريعيًا في هذا المقام.

في السادس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 حشدت المعارضة في ميدان التحرير بهدف إسقاط مرسي، أو هكذا صرح بعض ممثليها. وكان هذا طرحًا مبكرًا بالنسبة إلى رئيس منتخب بعد ثورة ديمقراطية. وفي 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 حوصر مقر الجمعية التأسيسية، وأبلغ أفراد جهاز الأمن أعضاءها أنهم غير مسؤولين عن سلامتهم، لكنهم رفضوا الخروج منه[4].

في سياق إحياء ذكرى حوادث محمد محمود، وقعت مصادمات بين المتظاهرين وقوات الشرطة، أسفرت عن مقتل أحد شباب حركة 6 أبريل المعروفين، محمد جابر (وشهرته جيكا)، بعد إصابته بطلقات نارية في الرأس[5].

---

(4) «محسوب: الفلول نجحوا في إظهار مرسي ضعيفًا،» (برنامج شاهد على العصر، الحلقة 12، الجزيرة نت، 20/ 4/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/yuQCqk>.

(5) فيديو لمقتل الناشط جيكا، على يوتيوب، في 25/ 11/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ =

أدت هذه الواقعة إلى تفجير غضب شعبي أوسع ضد نظام مرسي وضد ممارسات الداخلية، وساعد في ذلك أجواء سياسية كانت قد شحنت بالتوتر بما يكفي في مصر على خلفية الانقسامات داخل الجمعية التأسيسية.

شهد تشييع جثمان الشاب حضورًا كثيفًا، وكان الأمر أشبه بتظاهرة شعبية، لا مجرد جنازة، لما أضفته الحوادث من أبعاد سياسية رمزية على الحادثة، أعادت إلى الأذهان الجنازات الشعبية المهيبة في تشييع شخصيات تحولت إلى أيقونات ثورية، مثل الشيخ عماد عفت أو مينا دانيال. وانضم جيكا إلى هذه الرموز في وعي الحركة الثورية في مصر[6].

ما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق هي تداعيات هذا الحدث على تعامل النظام نفسه في ما بعد مع حوادث العنف الميداني؛ الأمر الذي ظهر بالتحديد في حوادث الاتحادية، حين رفض وزير الداخلية اللواء أحمد جمال الدين الاستجابة لأوامر مرسي باستخدام العنف ضد من يستخدمون العنف، مطالبًا بتفويض مكتوب بذلك، خشية تحمل التبعات السياسية والجنائية عن سلوك كهذا، الأمر الذي رفضه مرسي، ما كان له تداعيات سياسية أخرى سيأتي ذكرها لاحقًا.

لم يكن باعث الاحتشاد ضد مرسي ذلك الإعلان الدستوري الذي أطلقه في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 خلافًا لما ادّعي لاحقًا، فمحاولات الحشد ضده بدأت قبل ذلك بأيام[7]. لكن بعد ذلك، أثار إعلان مرسي الدستوري اعتراضات واسعة وردات فعل غاضبة، اختلط فيها النقد الموضوعي بالتحريض السياسي.

حاول مرسي منع المحكمة الدستورية من حل الجمعية التأسيسية، الأمر الذي كان يجهز بالفعل في المحكمة، وحل مجلس الشورى بعد حل مجلس الشعب، على نهج محاصرتها الهيئات المنتخبة، أصدر مرسي في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر

= 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=WGXhQ7aA2nQ>.

(6) فيديو «لحظات دفن جثمان الشهيد جيكا»، على يوتيوب، في 26/ 11/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=29XjMlYdTho>.

(7) فيديو تلاوة المتحدث الرسمي باسم الرئاسة للإعلان الدستوري، على يوتيوب، في 22/ 11/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <www.youtube.com/watch?v=dZSgkorPyA0>.

2012 إعلانًا دستوريًا أثار جدلًا واعتراضًا وغضبًا ضده غير مسبوق في اتساعه منذ تسلمه السلطة. وانصبت الانتقادات على عدد من مواد الإعلان وبنوده، أبرزها تحصين مرسي قراراته من أشكال الطعن فيها كلها، وكذا تحصين الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى من الحل، وإجراءات تعيين النائب العام.

جاء هذا الإعلان في عقب انتهاء الحرب على غزة مباشرة، التي كان فيها لمصر والولايات المتحدة دور فاعل في التوسط بين إسرائيل وحركة حماس، ما ساهم في التوصل إلى إعلان هدنة بين الطرفين، ونال الجهد المصري إشادة الإدارة الأميركية حينذاك[8]، الأمر الذي حدا بالمعارضة إلى عزو توقيت صدوره إلى اطمئنان الإدارة الأميركية وإسرائيل إلى إدارة مرسي في توجهاتها تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، وأنها لن تحيد عن الخطوط العريضة الرئيسة المرسومة أميركيًا؛ واستنتجت المعارضة من تفسيراتها هذه (أو هكذا عبر بعض رموزها علنًا على الأقل) أن التزام مرسي هذه الخطوط ضمن له الرضا والدعم الأميركيين لرئاسته، ومنحه ضوءًا أخضر في الشأن الداخلي. كانت هذه ديماغوجيا يمكن لأصحابها أن يقلبوها إلى عكسها في أي وقت شاءوا. فالغرب كان يحذّر من تعاون مرسي وحماس، أما أمام الرأي العام فكان مرسي يُتَّهَمُ بأنه يحظى برضا الولايات المتحدة.

توالت ردات الأفعال ضد الإعلان الدستوري على مستويات عدة؛ على مستوى القضاء الذي تحول إلى أداة لشل المؤسسات المنتخبة وتقويض عملية الانتقال الديمقراطي، أعلنت الجمعية العمومية الطارئة لنادي القضاة الاعتصام

---

(8) تدّعي كليتون أنها تحركت للوساطة لوقف إطلاق النار بإذن رئيسها بعد أن اتضح أنّ إسرائيل ستقوم بمهاجمة غزّة برًا خلال 48 ساعة. انظر: Hillary Rodham Clinton, *Hard Choices: A Memoir* (New York: Simon and Schuster, 2014), p. 479.

كان القادة العسكريون الإسرائيليون مشككين في شأن تحرك بري من هذا النوع، وتحمّست له قواعد رئيس الوزراء نتنياهو في حزب الليكود. وفي هذا السياق تصوّر كليتون مرسي أنه شخص يفتقر إلى التجربة السياسية دفعته الأوضاع من المقاعد الخلفية إلى كرسي الرئاسة الكبير، لكنها ترى أنه لم يكن في موضوع الحرب على غزّة ديماغوجيًا، بل مستعدًا لعقد صفقات كما يفترض بالسياسي (ص 484). كما عرضت كليتون كيف دقق مرسي في تفصيلات الاتفاق، ورفض التحدث إلى نتنياهو هاتفًا، على الرغم من وجود اتفاق سلام بين البلدين، وفضل التحدث إلى نتنياهو عن طريقها (ص 485). ما يرسم صورة مختلفة عن الصورة التي رسمتها المعارضة عن مرسي.

ضد الإعلان الدستوري؛ كما أعلنت محكمة النقض تعليق أعمالها؛ فيما وصفت المحكمة الدستورية ما يحدث أنه ابتزاز للقضاء. واختلط حابل النظام القديم بنابل القوى الثورية المعارضة، واستمرت الحشود والحشود المضادة والتظاهرات المعارضة للإعلان الدستوري والمؤيدة له؛ واندفع بعض أنصار مرسي إلى محاصرة المحكمة الدستورية العليا، ما أثار انتقادات حتى من داخل الصف المؤيد لمرسي.

مع بدء الاحتجاجات، أعلن محمد فؤاد جاب الله، المستشار القانوني لمرسي، وهو أحد من صاغوا الإعلان، أنه «لا تراجع عن الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسي»[9]. وهكذا صيغ موقف الرئاسة تحت عنوان «لا تراجع عن الإعلان الدستوري، ولا تراجع عن إعادة المحاكمات، ومواجهة الظرف الاستثنائي، وتحصين القرارات بصفة موقتة لحين نفاذ الدستور الجديد، واكتمال المؤسسات، وكذلك تحصين مجلس الشورى والجمعية التأسيسية لكتابة الدستور من الحل».

كانت مبررات إصدار الإعلان موضوعية وتهدف إلى حماية التحول الديمقراطي من الحرب المستمرة والمنهجية التي شنتها المحكمة الدستورية المنتمية إلى النظام القديم. لكن صوغه كان سيئًا، ولم يجر تهيئة الرأي العام لصدوره. وبأثر تراجعي لا يمكن مقارنة الإعلان الدستوري سيئ الصيت والصياغة بخطوة واحدة من الخطوات غير الديمقراطية التي اتخذت بعد الانقلاب وفاقت بمراحل هذا الإعلان، لكنها لم تثر ضجة في الأوساط نفسها، ما يطرح سؤالًا: هل كان المعارضون بالفعل يبكون ديمقراطية تهددها خطوات الرئيس المنتخب؟ كان ذلك الإعلان الدستوري خطيئة دستورية، لكن ما حرك هؤلاء كان دوافع وأهداف أخرى لا علاقة لها بالحرص على الديمقراطية. وكانوا قد باشروا الاحتجاج بهدف إفشال تجربة الرئيس المنتخب قبل الإعلان، وأما الإعلان فنزل عليهم هدية منحت المعارضة القائمة زخمًا.

---

(9) باهي حسن، «مستشار مرسي: لا تراجع عن الإعلان الدستوري... والنخبة تعرقل الوصول لشاطئ الأمان،» المصري اليوم، 23/ 11/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/249699>.

بعد إعلان مرسي الدستوري أعلنت مجموعة من الأحزاب السياسية رفضها له وتأليف كيان جامع تحت مسمى «جبهة الإنقاذ الوطني»[10]، ضمت حزب الدستور (بقيادة محمد البرادعي)، مصر القوية (بقيادة أبو الفتوح الذي اختلف مع الجبهة في ما بعد)، الوفد، التيار الشعبي، المصري الديمقراطي الاجتماعي، التحالف الشعبي الاشتراكي، التحالف الديمقراطي الثوري (الذي كان يضم عشرة أحزاب وحركات صغيرة) وتحالف الأحزاب الناصرية، إضافة إلى أحزاب مثل مصر الحرية، المصريون الأحرار، النقابة العامة للفلاحين، اتحاد الفلاحين المستقل، الجبهة الوطنية للنساء. وتصدّرها كل من محمد البرادعي والمرشحين الرئاسيين السابقين حمدين صباحي وعمرو موسى ومحمد أبو الغار والسيد البدوي. وحددت الجبهة مهمتها في «إدارة المرحلة سياسيًا وشعبيًا وجماهيريًا».

أعلنت الجبهة رفضها الحوار مع رئيس الجمهورية إلى أن يلغي الإعلان الدستوري. ودعت إلى الاحتشاد في ميادين مصر، وأكدت دعم أي حراك جماهيري لشباب الثورة، ودعم موقف القضاة ورجال القانون المناهض لما جاء في الإعلان، معتبرة أنه يمس استقلال القضاء[11].

---

(10) عن ظهور جبهة الانقاذ، انظر: «البرادعي وموسى وصباحي يعلنون إنشاء جبهة إنقاذ وطني: أعلنت رفض الحوار مع مرسي وتريد إدارة المرحلة الحالية سياسيًا وشعبيًا،» (العربية نت، 24/ 11/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/24/251572.html>

انظر أيضًا: فيديو يظهر البرادعي وهو يعلن مطالب الجبهة في خلال اعتصام نُصب في ميدان التحرير على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=ZHonmj6u17U>.

وأيضًا فيديو يلقي فيه حسين عبد الغني المتحدث باسم الجبهة بيانها الثالث الذي رفض الحوار مع مرسي قبل إسقاط الإعلان وتعديل عملية وضع الدستور الجديد (شبكة يقين الإخبارية، 20/ 11/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=ylmgTMD7jqw>.

في إثر ذلك مع صعود موجة الرفض الواسع لقراره، واحتمال تحول الأزمة إلى مواجهات في الشارع بين أنصار الطرفين، دعا مرسي إلى إجراء حوار وطني اختلفت القوى السياسية في شأن المشاركة فيه. ودخلت الولايات المتحدة على خط الأزمة، فحضر إلى القاهرة جون ماكين، واتهم عبد المنعم أبو الفتوح عناصر من جهاز مباحث أمن الدولة المنحل بالسعي إلى التخريب على حد وصفه. انظر: ماجدة سالم، سمير حسني وسهيل محمود، «أبو الفتوح: جبهة الإنقاذ ضد إراقة الدماء لكنهم أعطوا غطاء للعنف،» اليوم السابع، 28/ 1/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/TNZi8t>.

(11) تزامنًا مع ظهور الجبهة ثارت ضجة على خلفية تقديم بعض محامي جماعة الإخوان بلاغات ضد عدد من الشخصيات المنتقدة الإعلان الدستوري، منهم حسام عيسى (أستاذ القانون والوزير في حكومة الانتقال في ما بعد الانقلاب). واعتبرت الجبهة أن قبول النائب العام الذي جاء به =

حاول مرسي احتواء الأزمة بالدعوة إلى إجراء حوار سياسي، لكن المعارضة الواسعة للإعلان في أجواء مشحونة إلى درجة الغليان منذ ما قبل صدوره، جعلت موازين القوى في غير مصلحته، ولا سيما أن مجريات الأزمة شهدت محطات ميدانية فارقة مثل حوادث الاتحادية في 5 كانون الأول/ ديسمبر 2012[12]، وتحولات نوعية في خريطة القوى السياسية من خلال تكتل المعارضة في جبهة الإنقاذ، ما اضطر مرسي إلى التراجع عن الإعلان، وإصدار إعلان آخر في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2012 في ما يمثل نكوصًا عما أقره في الإعلان السابق.

في الأول من كانون الأول/ ديسمبر 2012 حاصر عدد كبير من أنصار مرسي مقر المحكمة الدستورية العليا في كورنيش المعادي، استباقًا لنظر المحكمة في اليوم التالي في دعاوى قضائية تطالب بحل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور ومجلس الشورى[13]. وحال الاعتصام دون انعقاد الجلسات في مواعيدها المقررة. واضطر قضاة المحكمة إلى التغيب أو دخول مبنى المحكمة من أبواب خلفية. واستمر الحصار نحو شهر[14]. وانفض بعد أن أنهت الجمعية التأسيسية أعمالها، وجرى الاستفتاء على الدستور الذي حاز أغلبية الأصوات.

أثارت هذه الأزمة مسألة إشراف القضاة على الاستفتاء على الدستور،

=الإعلان الدستوري هذه البلاغات بمنزلة عقاب على إبداء المصريين آراءهم. في الوقت ذاته تعرض نائبان سابقان عن جماعة الإخوان، أبو العز الحريري وحمدي الفخراني للاعتداء. كما استُهدف عدد من مقار جماعة الإخوان بالتخريب. فاعتبرت جماعة الإخوان أن جبهة الإنقاذ تجاوزت الصورة المقبولة للمعارضة، وصارت تمنح غطاءً للعنف باسم الثورة، فيما كررت الجبهة تأكيد إدانتها أي عمل يخرج عن إطار السلمية.

(12) فضلًا عن تجنب صدامات ميدانية كانت محتملة بسبب تنازع أحقية التظاهر في يوم الجمعة في ميدان التحرير، فانتهى الأمر بتخصيص يوم الجمعة 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 لـ «جمعة الرحيل أو التراجع» للمعارضين، ويوم السبت الأول من كانون الأول/ ديسمبر 2012 لتظاهرة الشريعة والشرعية للمؤيدين.

(13) «التظاهرات المحاصرة لمقر الدستورية بين التأييد والتحفظ والتنديد،» (أصوات مصرية، 2/ 12/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=d83caacb-e026-4e8b-8272-c45bf7c1f06c>.

(14) «مصر: حصار «إخواني» يمنع انعقاد المحكمة الدستورية،» (سي إن إن العربية، 1/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/12/2/egypt.constitutionCourt>.

حيث انقسم القضاة في شأنها[15]؛ فاشترط بعضهم فك الحصار عن المحكمة الدستورية أولًا للقبول بالإشراف. غير أن الجمهور أفشل قرار المحكمة بحل الجمعية التأسيسية ومنع الاستفتاء على الدستور. ولم يكن هذا الفعل، على الرغم من أهميته، شعبيًا موحدًا. ويمكننا تخيل ماذا كان يمكن أن تفعل وحدة القوى الثورية لو تبنّت نهجًا موحدًا في التصدي جماهيريًا للقوى القديمة التي تعوّق التحول الديمقراطي، ومنها المحكمة الدستورية وقوى الدولة العميقة التي بقيت تعوّقه وساهمت في إطاحته.

في إطار تفاعلات الصراع السياسي الذي أطلقه الإعلان الدستوري لرئيس الجمهورية، دعت بعض قوى المعارضة إلى تنظيم مسيرات شعبية نحو قصر الاتحادية في مصر الجديدة، في الرابع من كانون الأول/ ديسمبر 2012. وانضمت أعداد كبيرة إلى هذه المسيرات فاقت العدد الذي توقعه منظموها. وأزالت قوات الأمن الحواجز المرورية التي أقامتها في الشوارع المؤدية إلى القصر الجمهوري. واحتشدت أعداد قُدّرت بمئات الآلاف حول القصر، وفي عقب انتهاء التظاهرات قرر عدد من المتظاهرين الاعتصام في جوار السور المحيط به. وبحلول ظهر اليوم التالي، توجهت مجموعة من أنصار مرسي نحو قصر الاتحادية للتظاهر تأييدًا له، ما أنبأ باحتمال وقوع صدام بين الطرفين، وذكّر بما وقع قبل أسابيع في ميدان التحرير. وبالفعل، مع تنامي أعداد المتظاهرين المؤيدين لمرسي إلى آلاف عدة، قام بعضهم بمهاجمة خيام الاعتصام وإزالتها، وضرب المعتصمين والصحافيين الموجودين في المكان، باستخدام العصي و«الشوم» والحجارة. وبمجرد انتشار صور ومقاطع فيديو المواجهة بين أنصار مرسي والعدد القليل الذي كان محتشدًا، ومنها مشهد اعتداء أحدهم على الناشطة اليسارية المعروفة شاهندة مقلد والاعتداءات على بعض الناشطين والناشطات، بدأ حشد مضاد في التوافد إلى موقع الحدث. وبحلول المساء وقعت مواجهات واسعة أسفرت عن مقتل عشرة أشخاص (أغلبيتهم من جماعة الإخوان بحسب ما أعلن لاحقًا)، وإصابة 748

(15) عالية قاسم وصلاح الدين شعبان، «نادي القضاة يرفض الإشراف على استفتاء الدستور.. وتصويت المغتربين بالخارج يبدأ اليوم» الشرق الأوسط، 2012/12/12، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/6/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=708364&issueno=12433#.VcB2Tfmqqkp>.

شخصًا، طبقًا لوزارة الصحة. وأكدت تقارير الطب الشرعي أن الوفيات وقعت في صفوف المؤيدين والمعارضين[16]. وكان لهذه الحوادث صدى في عدد من محافظات مصر التي شهدت تظاهرات مماثلة معارضة لمرسي، ووصل الأمر بالمتظاهرين المعارضين في مدينة المحلة الكبرى إلى السيطرة على مقر مجلس المدينة وإعلان «استقلال» المحلة[17]!

كان شعور قادة الإخوان بتقاعس قوات الأمن عن فض الاعتصام وحماية القصر الجمهوري من اعتداءات محتملة، سبب استعانتهم بمؤيديهم في تحقيق هذا الهدف، الأمر الذي تضمنته تصريحات قادة حزب الحرية والعدالة؛ كما أن عدم استجابة وزير الداخلية أحمد جمال الدين لأوامر مرسي بفض الاعتصام، وطلبه تفويضًا كتابيًا من الرئيس باستخدام الرصاص، كان السبب الذي دفع مرسي إلى إقالة وزير الداخلية في الشهر التالي. واستدعى استخدام جماعة الإخوان العنف هذه المرة، بغض النظر عن المبررات التي سيقت، تداعيات متعلقة بعلاقة الإخوان بالقوى السياسية الأخرى في الماضي وتكفيرهم معارضيهم، وعدم تورعهم عن استخدام العنف في التنافس السياسي.

عند هذا المنعطف أصدر الجيش بيانًا في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر 2012 مَوضَع فيه نفسه كطرف محايد! إذ تحدث عن الرئيس والمحتجين كأطراف، فظهر أول مرة منذ إطاحة طنطاوي وفق هذا المعنى كأنه لا يخضع للرئيس، وبما يعيد فتح موضوع صدق ولائه من جديد كما بعد 25 يناير. ونعيد هنا نشر مقاطع كاملة منه لأهميته:

«تتابع القوات المسلحة بمزيد من الأسى والقلق تطورات الموقف الحالي وما آلت إليه البلاد من انقسامات... بما ينذر بمخاطر شديدة نتيجة استمرار مثل هذه

---

(16) توثيق لما جرى في الاتحادية بالفيديو من وجهة نظر إحدى الناشطات. انظر: «توثيق مذبحة قصر الاتحادية 5 ديسمبر 2012 بقيادة ميليشيات الأخوان المسلمين ضد الشعب المصري،» (مدونة «م الآخر»، 6 كانون الأول/ديسمبر 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/6/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://mella5er.blogspot.com/2012/12/5-2012.html>.

(17) شريف عبد الغني، «عاجل.. قطع طريق طنطا بعد إعلان استقلال المحلة،» الدستور، 17/11/2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/6/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/109294>.

الانقسامات التي تهدد أركان الدولة المصرية، وتعصف بأمنها القومي، وتأسيسًا على ما سبق ... تؤكد القوات المسلحة على ما يلي: إن الشعب المصري العظيم الذى أبهر العالم بثورته السلمية في 25 يناير 2011 وفوّت الفرصة على كل من أراد أن ينحرف بالثورة عن مسارها السلمي لقادر بوعيه وإدراكه على الاستمرار في التعبير عن آرائه سلميًا بعيدًا عن كل مظاهر العنف التي تشهدها البلاد حاليًا. وأن منهج الحوار هو الأسلوب الأمثل والوحيد للوصول إلى توافق يحقق مصالح الوطن والمواطنين، وإن عكس ذلك يدخلنا في نفق مظلم نتائجه كارثية، وهو أمر لن نسمح به. كما تنحاز المؤسسة العسكرية دائمًا إلى شعب مصر العظيم وتحرص على وحدة صفه، وهي جزء أصيل من نسيجه الوطني وترابه المقدس... وفي هذا الإطار نؤكد وندعم الحوار الوطني والمسار الديمقراطي الجاد والمخلص حول القضايا والنقاط المختلف عليها وصولًا للتوافق الذي يجمع كافة أطياف الوطن». وأضاف البيان، «إن عدم الوصول إلى توافق واستمرار الصراع لن يكون في صالح أي من الأطراف وسيدفع ثمن ذلك الوطن بأكمله...»[18]. وفي 12 كانون الأول/ ديسمبر 2012 وجّه وزير الدفاع، عبد الفتاح السيسي، دعوة إلى قادة الأحزاب، وغيرهم من الشخصيات العامة، للاجتماع إليه من دون علم مرسي. ثم اعتذر عن عقد الاجتماع بعد أن منعه الأخير. لكنه لم يتخذ أي إجراء ضده. ولم يجر أي تحقيق جدي في حوادث الاتحادية، ولم يُعاقَب عليها أيٌّ من المسؤولين! وفي رأينا ومن منظور تاريخي، كانت حوادث الاتحادية هذه وما تلاها من تحركات سياسية وبيانات من الجيش عبارة عن 30 حزيران/ يونيو مصغرًا، أو للدقة «بروفة» على ما حدث في 30 حزيران/ يونيو 2013.

من تلك اللحظة واصل وزير الدفاع آنذاك نهجه التدخل في السياسة، والظهور بمظهر المستقل عن سلطة الرئيس، وادعاء الحياد برفع الجيش فوق «الأطراف» كلها ومطالبتها، ومنها رئيس الجمهورية، التحلي بالمسؤولية ومعالجة القضايا التي تواجه الدولة... هذا ما جاء في خطاب له في 29 كانون الثاني/ يناير 2013

---

(18) محمد أحمد طنطاوي وعزوز الديب، «القوات المسلحة: الجيش لن يسمح بالعنف ويدعو الجميع للالتزام بالحوار.. ولا ننحاز إلا لشعب مصر العظيم ونحرص على وحدته.. وعدم الوصول إلى توافق لن يكون فى صالح أي من الأطراف والوطن سيدفع الثمن،» اليوم السابع، 8/ 12/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/y1Vnfg>.

في لقاء مع طلبة الكلية الحربية[19]. كانت هذه هي أول مرة يتحدث فيها السيسي عن «انهيار الدولة» المحتمل، والإشارة إلى تحييد الجيش ورفعه فوق الخلاف، والحديث عن الرئيس المنتخب كطرف. في هذه الأثناء، بدأ وزير الدفاع يهتم بنسج علاقات له مع الفنانين المصريين بأسلوب فاقع، مثل دعوتهم إلى الاحتفالات التي كانت تقيمها وزارة الدفاع والتقاط الصور معهم. ويسهل فهم الهدف من وراء هذا النوع من العلاقات العامة لوزير دفاع، كان لا يزال يرتدي زيه العسكري. فصور الفنانات مع شخص يرتدي الزي العسكري تسوّقه جماهيريًا، إضافة إلى إظهار الزي العسكري بمظهر الملاذ لمتخوفين من سيطرة الإسلاميين. ولا تخفي هذه الأسباب المتعلقة بالطموح السياسي لوزير الدفاع ذوقًا عاميًا ونزعات استعراضية في شخصيته ذاتها تجعله يحب الاختلاط بالفنانين، ولا سيما ممثلي السينما؛ ولا يستبعد أن سيميائيات الممثل العاطفي والجنتلمان المهذب التي تتجلى في سلوكه تستحوذ عليه نفسيًا للتعويض كما يبدو عن عنف وقسوة سادية قهرية متأصلة في الشخصية تعبر عن ذاتها في سهولة سفك الدماء والاستهتار بحياة البشر.

جرت محاولات عدة لإقناع قادة المعارضة المصرية برموزها المختلفة (محمد البرادعي ومن أصبحوا أقطاب جبهة الإنقاذ) بالتنازل عن الصدام الهادف إلى إسقاط مرسي، والبحث عن سبل للتعاون بقبول شروطهم، ومنها إلغاء الإعلان الدستوري، وتأليف وزارة جديدة تشمل القوى الوطنية... لكن بعد قبول كل شرط لهم كانوا يضعون شرطًا جديدًا، بحسب شهادة شخصية (أعتبرها الأهم والأشمل التي نشرت عن هذه المرحلة حتى كتابة هذا النص) لمحمد محسوب (وزير الشؤون القانونية السابق والقيادي في حزب الوسط)[20]. ولا شك في أن الأمر بالنسبة إلى أقطاب جبهة الإنقاذ تجاوز المطالب العينية من الرئيس المنتخب إلى إسقاطه، والاستعداد للتعاون مع النظام القديم في هذا المسعى.

---

(19) عمرو جلال وبهاء مهدي، «وزير الدفاع خلال لقاء مع طلبة الكلية الحربية: استمرار الصراع على إدارة شئون البلاد قد يؤدي إلى انهيار الدولة،» الأخبار، 29/ 1/ 2013، نسخة مؤرشفة على مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/elakhbar/199992>.

(20) في هذا الشأن تحدث محمد محسوب في مقابلة مع برنامج شاهد على العصر. انظر: «محسوب: الانقلاب كان مخططا تنفيذه في ديسمبر، ج 13،» (الجزيرة نت، 27/ 4/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/JKBo1U>.

في عقب تفاقم الأزمة السياسية التي شهدتها مصر على خلفية الإعلان الدستوري في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، أصدر رئيس الجمهورية إعلانًا دستوريًا معدلًا ألغى بموجبه الإعلان السابق، في مسعى منه إلى وضع حد لتفاقم الحوادث، ولا سيما حوادث الاتحادية الدامية بين معارضيه وأنصاره. وتجدر الإشارة إلى أن بعد إصدار الإعلان المعدّل بسبعة أيام فقط جرى الاستفتاء على الدستور الذي انتهت اللجنة التأسيسية من صوغه والتصويت عليه (في جلسة ماراثونية استمرت تسع عشرة ساعة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر 2012)، وظهرت نتيجة الاستفتاء بعد ذلك بعشرة أيام بالموافقة عليه[21]. وجاء الاستفتاء وسط انقسامات في الساحة السياسية، لا بين المؤيدين والمعارضين فحسب، بل داخل صفوف المعارضة نفسها، بين من دعا إلى مقاطعته ومن دعا إلى التصويت بالرفض.

أجري الاستفتاء في جولتين: الأولى في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2012 في عشر محافظات، في حين جرت الثانية بعد أسبوع في 22 كانون الأول/ ديسمبر 2012[22] في سبع عشرة محافظة، بخلاف تصويت المصريين في الخارج. ويلاحظ انخفاض المشاركة في الاستفتاء، حيث شارك 32.9 في المئة فقط ممن لهم حق التصويت. وكانت النتيجة بالموافقة على الدستور بأغلبية 63.8 في المئة في مقابل 36.2 في المئة، وأُعلنت النتيجة في 25 كانون الأول/ ديسمبر 2012[23].

---

(21) ألغى مرسي الإعلان في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2012. انظر: «نص الإعلان الدستوري الجديد الذي أصدره الرئيس مرسي»، الشروق، 9/ 12/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=09122012&id=ac870987-0412-4dd8-ace9-a21b83213115>.

(22) في اليوم ذاته أعلن نائب رئيس الجمهورية محمود مكي في بيان صحافي استقالته من منصبه. وأوضح في بيانه أنه سبق أن تقدم باستقالته من قبل في السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، غير أن مرسي رفض قبولها حينذاك. وجدير بالذكر أن مؤسسة الرئاسة شهدت استقالة عدد من مساعدي الرئيس ومستشاريه خلال أزمة الإعلان الدستوري، بالتوازي مع استقالة أعضاء من الجمعية التأسيسية لوضع الدستور. انظر: «الوطن تنشر نص استقالة مكي من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية،» الوطن، 22/ 12/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/101197>.

(23) فيديو «إعلان نتيجة الاستفتاء على الدستور 2012،» (شبكة رصد الإخبارية،=

حاز الدستور موافقة أقل بقليل من ثلثي الأصوات، مع العلم أن الذين شاركوا بالاستفتاء بلغوا ثلث أصحاب حق الاقتراع فقط، ما يعني أن الدستور لم يحظَ بإجماع القوى الرئيسة الاجتماعية والسياسية المصرية، ولم يشكل مبادئ مشتركة لها، وبالتالي استمر الاستقطاب بحدّة أكبر بعد الاستفتاء. وفي هذا الشأن أشار سيف الدين عبد الفتاح إلى أن ثلث الهيئة الناخبة شارك في الاستفتاء على الدستور، وهي نسبة أقل من نسبة المشاركة في الاستفتاء الذي أجراه المجلس العسكري على التعديلات في آذار/ مارس 2011 التي وصلت إلى 41 في المئة، وأقل من نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية التي بلغت نحو 50 في المئة، وأقل من نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الشعب بين 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 حتى 11 كانون الثاني/ يناير 2012، التي بلغت 60 في المئة[24]. كما أسلفنا عبّرت مسيرة الصناعة الدستورية عن «بيئة من الاستقطاب سادت وعمّت، ما أنتج دستورًا خارج أرضية الاتفاق والتوافق والوفاق»[25]. كما سيطرت على النقاشات مصطلحات الأقلية والأغلبية، مع أن هذه مبادئ سياسية مستساغة في أمور البرلمان، لكن لا يجوز أن تطبّق على كيان المجتمع وخرائطه وغاياته، وهي حال الدساتير أيضًا لأن لغة المجتمع هي النسيج الواحد[26]، والدستور يقوم على قاعدة التعاقدية. وهذه يلزمها حوار في أجواء أخرى وحلول وسط، على الأقل بين القوى المتفقة على مبادئ الديمقراطية. لكن التصويت على الدستور جرى في أجواء تحالفات مختلفة تمامًا، فجماعة الإخوان تحالفت مع السلفيين، وهم قوة سياسية تجاهر بموقفها السلبي من الديمقراطية؛ أما معارضيها فبدأوا بشرعنة تحالفهم مع قوى النظام القديم والجيش، وهي قوى غير ديمقراطية أيضًا. وما

= 25/ 12/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=WIBmGWXukYc>.

والنتائج النهائية للاستفتاء من موقع اللجنة المشرفة عليها. انظر النتائج النهائية للاستفتاء على موقع «استفتاء مصر» الإلكتروني، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015: <http://referendum2012.elections.eg/results/referendum-results>.

(24) سيف الدين عبد الفتاح، «الدستور المصري بين مسارات التأويل والتعديل والتفعيل: رؤية من منظور التوافق السياسي،» في: جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر: بين 25 يناير و30 يونيو، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 134.

(25) المصدر نفسه، ص 122.

(26) المصدر نفسه، ص 128.

كان لينتج من مثل هذا الاستقطاب حالة حوار تنتج تنازلات من أجل التوصل إلى تعاقد على أساس مبادئ الديمقراطية.

لم تقترب مناقشة القوى السياسية للدستور بعد إعلانه حتى من مستوى النقاش داخل الجمعية التأسيسية، حيث كان نقاشًا حزبيًا سياسيًا محضًا غلبت عليه لغة القدح والذم. وعلى الرغم من ذلك لا يجوز أن نتابع هذا العرض من دون التطرق إلى نقاط ضعف الدستور الجديد الأساسية، وما كان يفترض أن يكون موضوع النقاش. وسبق أن ذكرنا عدم تصدّر قضايا الحقوق والحريات كمبادئ حاكمة للدستور والإفراط في تأكيد قضايا الهوية بدلًا من ذلك.

خلال النقاش على الدستور حاولت قوى إسلامية حذف كلمة «مبادئ الشريعة» من البند الثاني الذي نص على «الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر رئيسي للتشريع»، حيث أرادوا أن تكون الشريعة ككل مصدرًا للتشريع، لا مبادئها فحسب. لكن المادة أُبقيت كما هي، وجرى «إرضاء» المسيحيين واليهود بإضافة المادة الثالثة التي حاولت طمأنة المسيحيين، حيث نصّت على «مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية، وشؤونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية»؛ الأمر الذي جرى التعامل فيه في مصر حتى الآن، ولا يمنح المسيحيين واليهود أي حق جديد. كانت هذه الفقرة مجرّد طمأنة نفسية[27]، ثم أرضوا الإسلاميين بإضافة المادتين 4 الخاصة بالأزهر، والمادة 219 في الفصل الثاني من الباب الخامس المعنون «أحكام عامة»، التي نصت على أن «مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية وقواعدها الأصولية والفقهية ومصادرها المعتبرة في مذاهب أهل السنة والجماعة»[28]. كما فرض البند قيدًا على المحاكم في المستقبل، حيث جعل فقهاء الشريعة مرجعية تعلو على المرجعية الدستورية[29]. وبحسب رأي فقهاء دستوريين تُدخل هذه المادة (219) تعديلًا على المادة 2 من الدستور من دون أن يناقش كتعديل، حيث تُدرجه

(27) محمد طه عليوة، «مصر على أعتاب الجمهورية الثانية: التغيرات الدستورية قبل ثورة 25 يناير وبعدها،» في: جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر، ص 78.

(28) المصدر نفسه، ص 77-78.

(29) المصدر نفسه، ص 78.

في شكل مادة مفسرة للدستور فيه خلافًا للعرف الدستوري. فالقوانين هي التي تفسّر الدستور، كما أن مبادئ الشريعة هي الأمر الثابت والمتفق عليه، في حين أن أحكام الشريعة هي المتغير بحسب والزمان والمكان والمختلف عليه بين الفقهاء بحكم طبيعة الأمور، ما يؤدي إلى تضارب وخلاف في تفسير القانون، فمثلًا أي من المذاهب السنية الأربعة سيؤخذ به عند التشريع[30]؟ كما أن المادة 4 تضع هيئة غير منتخبة (الأزهر الشريف) فوق السلطة التشريعية والقضائية بجعلها مفسرًا للدستور، ويفترض أن تكون هذه وظيفة المحكمة الدستورية[31]. وناقشت قوى ديمقراطية، ولا سيما من الشباب، المادة 197 المتعلقة بمجلس الدفاع الوطني التي تمنع البرلمان من مناقشة موازنة القوات المسلحة، إذ ذهبت هذه المادة أبعد من دستور 1971، فجعلت عرفًا غير ديمقراطي لا يناقش بموجبه البرلمان ميزانية الجيش، بندًا في الدستور. وكانت هذه محاولة لإرضاء قيادة الجيش في وقت ما كان إرضاؤها ممكنًا أو مفيدًا.

مال الدستور في النهاية إلى النظام الرئاسي، لا النظام الرئاسي البرلماني المختلط الذي يفترض أنه قام عليه، فبموجب المادة 139 يختار رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء من دون اعتبار الأغلبية البرلمانية. كما يُعين المحافظين والممثلين السياسيين للدولة. كما منحت المسوّدة الأخيرة للدستور رئيس الجمهورية حق تعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا وأعضائها.

أثار الديمقراطيون شكًا في مكانه بخصوص المادّة 81 المستحدثة في الدستور الجديد التي نصّت على أن: «الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلًا ولا انتقاصًا، ولا يجوز لأي قانون ينظّم ممارسة الحقوق والحريات بأن يقيّدها بما يمس أصلها وجوهرها، وتمارس الحقوق والحريات بما لا يتعارض مع المقومات الواردة في باب الدولة والمجتمع بهذا الدستور»؛ إذ نقضت الجملة الثالثة في هذا البند ما ورد في الجملتين السابقتين كله بفرضها قيودًا مستمدة من مقومات الدولة والمجتمع غير المحددة قانونيًا، التي يمكن تأويلها

(30) إعداد سيف الدين عبد الفتاح، ملاحق الفصل الثاني، في: جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر، ص 292.

(31) المصدر نفسه، ص 293.

بشكلٍ يقيّد الحريات[32]. كان هذا في مرحلة اختلط فيها النقد الديمقراطي مع التحريض لإسقاط المؤسسات المنتخبة وصعود قوى النظام القديم التي تحرض على مجمل مبادئ ثورة يناير.

كانت هذه أهم الانتقادات الموضوعية التي وجهت إلى الدستور، إذا تجاهلنا أجواء الصراع والإسفاف الإعلامي والتحريض والتشهير التي طغت عليها. وفي خضم السجال الذي دار في شأن النصوص والكلمات، جرى تناسي الإجماع على القيم والمبادئ الديمقراطية وتثقيف أغلبية الشعب المصري عليها. فالدستور يبقى حبرًا على ورق إذا لم تسنده ثقافة ديمقراطية في مؤسسات الدولة أولًا، وعند الجمهور الواسع ثانيًا. غير أن ما حصل كان العكس تمامًا، حيث كانت القوى التي افتُرض أنها تدعم التحول الديمقراطي منشقة بشدّة، حزبيًا وسياسيًا، في شأن الدستور، ولم تنشئ جبهة واسعة من المثقفين والمفكرين المدعومين من الأحزاب لنشر قيمه ونشر التزامها كجزء من مكونات الهوية الوطنية المصرية في المرحلة التالية. وتعهّد محمد مرسي عشية الاستفتاء وبعده أنه سيتبنى كرئيس للجمهورية التعديلات التي تتفق عليها القوى السياسية، وسيطرحها على البرلمان بعد انتخاب مجلس شعب جديد. لم تسد أجواء إجماع على مبادئ التحول الديمقراطي في مصر، ولم يكن لدى القوى التي سيرت الجمعية التأسيسية وصاغت الدستور وسيلة إلا التحدث عن الاستفتاء بالأغلبية، وأن تعد المجتمع المصري بإمكان تعديله لاحقًا. وهذا في حد ذاته يضعف الدستور، ويؤكد صحة عدم وجود إجماع عليه.

في السادس من كانون الثاني/يناير 2013 أجرى هشام قنديل (رئيس مجلس الوزراء) تعديلًا وزاريًا في حكومته المكوّنة من خمسة وثلاثين وزيرًا، حيث شهدت الحكومة تغيير عشرة وزراء، ثلاثة منهم من جماعة الإخوان، وسبعة مستقلين. أما الوزراء الجدد فكانوا: خالد فهمي عبد العال وزيرًا للبيئة، حاتم عبد اللطيف وزيرًا للنقل، وائل المعداوي وزيرًا للطيران المدني، محمد علي بشر وزيرًا للتنمية المحلية، أحمد إمام وزيرًا للكهرباء، عاطف حلمي وزيرًا للاتصالات، عمر سالم وزيرًا للشؤون القانونية والبرلمانية، محمد إبراهيم (رئيس

---

(32) المصدر نفسه، ص 84.

مصلحة السجون) وزيرًا للداخلية[33]، المرسي سيد حجازي وزيرًا للمالية، باسم كامل محمد عودة وزيرًا للتموين[34].

في العاشر من كانون الثاني/ يناير 2013 أعلنت رئاسة الجمهورية استقالة فاروق العقدة محافظ البنك المركزي المصري من منصبه، وتعيين هشام رامز خلفًا له[35]. وسبق للعقدة أن تقدم باستقالته من قبل ورُفضت. وجاءت الاستقالة في وقت شهد فيه احتياطي مصر من العملة الأجنبية انخفاضًا مستمرًا منذ الثورة، فضلًا عن انخفاض قيمة الجنيه المصري.

(33) سيكون محمد إبراهيم في ما بعد شريكًا رئيسًا في الانقلاب على الرئيس المنتخب، وسيقوم بدور أسوأ من سلفه أحمد جمال الدين. ثمة تناول جيد ههنا لمسألة التناقض بين عمل محمد إبراهيم في خدمة مرسي، ثم في خدمة الانقلاب. انظر: محمد سلامة آدم، «وزارة الداخلية ومبدأ عدم التأكد: تغير مستمر في التحالفات في ظل صراع قوة بين الأمن ومؤسسات الدولة،» (مدى مصر، 16/ 12/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/EqtXPJ>.

(34) «تعديل وزاري بحكومة قنديل .. 10 وزراء جدد بينهم 3 ينتمون للإخوان.. واليمين الدستورية أمام مرسي غدًا،» صدى البلد، 5/ 1/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.el-balad.com/359324.aspx>.

(35) أحمد عبد المجيد، «الرئاسة: مرسي يقبل استقالة العقدة،» (محيط - شبكة الإعلام العربية، 10/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/F65iMm>.

الفصل الرابع عشر

الوضع الاقتصادي في المرحلة الانتقالية ورئاسة مرسي

لا يمكن فصل مرحلة مرسي اقتصاديًا عن مرحلة حكم المجلس العسكري، مع أنه تميز من الأخيرة قليلًا بمحاولة وضع سياسة اقتصادية ما، في حين كانت مرحلة المجلس انتقالية بأسوأ معانيها، أي إنها اقتصرت على إدارة الأزمات وتمرير الوقت باتباع سياسات إرضائية، من دون أي تخطيط بعيد الأمد. وتميزت المرحلة كلها إبان حكم المجلس وحكم مرسي بعدم الاستقرار السياسي، وانخفاض الاستثمارات، والسياحة وتراجع الإنتاج. لكن على الرغم من كل ما يقال، لم يتغير الاقتصاد بنيويًا عن مرحلة ما قبل الثورة، حيث بقيت المشكلات الهيكلية الموروثة متحكمة بالاقتصاد على الرغم من ميل القوى السياسية المتنازعة في المرحلة الانتقالية إلى تبادل الاتهامات بالمسؤولية. ففي غياب الوقت الكافي لتغيير المشكلات الهيكلية، وعدم وجود خطة موحدة لهذا الغرض تلتف حولها القوى الثورية ويمكن تطبيقها من دون مزاودات، بقي القديم متحكمًا بالجديد.

تظهر الجداول أدناه المستقاة من مصادر أولية عدة أهم هذه المشكلات الهيكلية في الاقتصاد المصري كما يبين أن النزعات الأساسية في الاقتصاد المصري بقيت كما هي حتى عام 2014.

الجدول (14-1)

معدل دخل الفرد: الاستثمار والادخار (2010-2014)

	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013
معدل دخل الفرد بالدولار (بالأسعار الجارية)(*)	2739	3016	3073	3087
معدل الادخار المحلي إلى الناتج (بالنسبة المئوية)	14.9	11.7	7.2	5.5

يتبع

تابع

معدل الاستثمار إلى الناتج (بالنسبة المئوية)	18.7	18.7	13.8	14
معدل نمو الناتج المحلي (بالنسبة المئوية)	2.2	2.2	2.1	2.2
سكان مصر نهاية السنة المالية (بالمليون)	80.5	82.5	84.6	86.8
معدل نمو السكان (بالنسبة المئوية)	2.28	2.54	2.57	2.52
سعر صرف الجنيه للدولار	5.94	6.06	6.45	7.14

(*) تشير أرقام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الى متوسط دخل الفرد يزيد قليلًا على هذا الرقم، فبحسب البنك الدولي بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل في عام 2014 نحو 3280 دولارًا، بينما تشير معطيات صندوق النقد إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية لعام 2014 بلغ نحو 3676 دولارًا، كما بلغ بحسب القدرة الشرئية المقارنة PPP نحو 7820 دولارًا.

يلاحظ من البيانات أنه لم يطرأ تحول جدي في النمو بين فترتي حكم المجلس العسكري وحكم مرسي، ولا انخفاض في معدل دخل الفرد (مجمل الناتج مقسومًا على عدد السكان)، لكن سُجِّل انخفاض في معدلات الادخار، وفي نسبة الاستثمار من مجمل الناتج. وهي نسبة منخفضة في الأصل، لكنها وصلت في نهاية المرحلة إلى معدلات خطرة لأي اقتصاد.

الجدول (14-2)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بحسب مصادر عدة (بالنسبة المئوية)

	2009/ 2010	2010/ 2011	2011/ 2012	2012/ 2013	2013/ 2014
بحسب الكتاب الإحصائي السنوي (الجدول 19-1 والجدول 19-6)		2.2	2.2	2.1	2.2

يتبع

تابع

بحسب تقرير الإسكوا عن الحسابات القومية (الجدول 2-1)	5.15	1.77	2.21	2.1	2.14
بحسب تقرير البنك الدولي	5	2	2	2	2

يظهر الكتاب الإحصائي السنوي المصري[1] لعام 2014 أن «معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق مقاسًا بالأسعار الثابتة» كان في عامي 2009 و2010 بحدود 5 في المئة من الناتج. وسبق أن حللنا ما يعنيه هذا النمو في الجزء الأول من هذا الكتاب حيث تناولنا الوضع الاقتصادي في مرحلة ما قبل الثورة. لكنه هبط إلى حدود 2 في المئة في السنة الأولى بعد الثورة، وبقي في حدودها حتى عام 2014، لا فرق إذًا بين فترة حكم المجلس العسكري أو فترة حكم مرسي[2]. وكان معدل تزايد السكان بحدود 2.5 للفترة نفسها[3]، أي إن معدل نمو الناتج أقل من معدل نمو السكان، ما يشير إلى تدهور مستوى المعيشة. وهذا مرهق لأي اقتصاد، ولا سيما أن أكثر من نصف القادرين على العمل يبقى خارج قوة العمل، النساء بالتحديد (28.3 مليون داخل قوة العمل من أصل 56.3 مليون هم في سن العمل).

أما في شأن «نسبة الأجور من الناتج المحلي والعدالة الاجتماعية» فيشير تقرير الإسكوا لعام 2014 إلى تدني نسبة الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ وهذا من مؤشرات سوء توزيع الدخل بين العمل ورأس المال وغياب العدالة الاجتماعية.

---

(1) جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي (القاهرة: [الجهاز]، 2014)، الجدول 22-6.

(2) لا تشير المعطيات إلى أن نتائج السنة المالية 2014/2015 (بعد الانقلاب العسكري) ستكون أفضل.

(3) بحسب الجدول (2-1) من: جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي (2014).

الجدول (14-3)
الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق بالأسعار الجارية

	2009	2010	2011	2012	2013
تعويضات العاملين (بالمليار جنيه مصري)	259.3	303.6	364.7	440	490
فائض التشغيل (الأرباح) (بالمليار جنيه مصري)	734.8	847	945	1068	1187
الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار جنيه مصري)	1042.21	1206.6	1371	1575.5	1753
التعويضات للناتج (بالنسبة المئوية)	24.9	25.1	26.6	27.93	27.95
نسبة الأرباح للناتج (بالنسبة المئوية)	70.5	70.2	68.9	67.8	67.7

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، التقرير السنوي، 2014 (بيروت: الأمم المتحدة، 2014)، الشكل 45.

يقارن تقرير الإسكوا عن الطبقة الوسطى في مصر بين «حصة الرواتب والتعويضات في الناتج» ببلدان عربية أخرى كالأردن وتونس والمغرب. وهبطت هذه النسبة من نحو 29 في المئة في عام 2000 الى نحو 25 في المئة في عام 2010، بينما هي في البلدان الأخرى المدرجة في الجدول (14-4) بين 30 و40 في المئة، ما يشير إلى اختلال أكبر في العدالة الاجتماعية.

الجدول (14-4)
الأجور والتعويضات من الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)

عام	مصر	الأردن	تونس	المغرب
2000	29	39	36	32
2010	25	40	36	30

المصدر: تقرير الأسكوا عن الطبقة الوسطى في مصر 2011، الشكل 45.

أما في ما يتعلق بـ «البطالة» فتظهر الأرقام الرسمية معدلات بطالة أقل من الواقع. وبحسب هذه المصادر كانت معدلات البطالة في مصر دون الـ 10 في

المئة حتى عام 2010، ثم ارتفعت في عام 2014 إلى نحو 13.2 في المئة من قوة العمل. وتوزعت البطالة بين 9.8 في المئة للذكور و24.8 في المئة للإناث، كما توزعت بين 15 في المئة في الحضر و16.5 في المئة في الريف.

لكن الاعتقاد السائد في أوساط المتخصصين هو أن المعدل الرسمي المعلن للبطالة لا علاقة له بالواقع، ولا يصمد أمام أي اختبار علمي. ومن خلال قراءة الجدول (14-5) يبرز بوضوح أن مصر تعاني مشكلة سكانية تتشابك مع مشكلة تشغيل. فبحسب أرقام الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء والتعبئة العامة يقدر مجموع عدد طالبي العمل الجدد بين عامي 2011 و2014 بنحو 3.2 مليون طالب عمل جديد، بينما استوعبت سوق العمل المصرية نحو 1.77 مليون مشتغل فقط خلال هذه المدة، أي بقي نحو 1.4 مليون من دون عمل خلال الأعوام الأربعة هذه ليضافوا إلى أكداس العاطلين من العمل السابقين. ويذهب جزء من هؤلاء للعمل خارج مصر فيخفف من ضغط البطالة. ومع ذلك يبقى معدل البطالة أعلى بكثير من المعلن رسميًا.

الجدول (14-5)

العلاقة بين عدد سكان مصر وقوة عملها

	2010	2011	2012	2013	2014
سكان مصر (بالمليون نسمة)	78.7	80.5	82.5	84.6	86.8
معدل زيادة السكان (بالنسبة المئوية)	2.28	2.44	2.57	2.52	2.54
زيادة السكان (بالمليون نسمة)		1.8	2	2.1	2.2
تقدير من يبلغ سن العمل (15 عامًا) (بالمليون نسمة)	1.57	1.55	1.54	1.63	1.67
تقدير أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل وتقدر بنحو 50 في المئة من القادرين على العمل (بالألف)	786	778	773	817	838
فرص العمل الجديدة (بالألف)		350	490	600	330
عاطلون من العمل جدد سنويًا		428	283	217	508

المصدر: الجدول (2-2) والجدول (4-2) من الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2013/ 2014.

أما في ما يتعلق بـ «التجارة الخارجية»، يُظهر الكتاب الإحصائي السنوي أن صادرات مصر السلعية تعجز عن تغطية وارداتها بنسبة كبيرة، حيث بلغت قيمة الصادرات نحو 55 في المئة من قيمة الواردات بين عامي 2007 و2008، ثم تراجعت إلى 43 في المئة في عام 2014[4]، الأمر الذي يتبين أيضًا من التقرير العربي الموحد لعام 2014، كما في الجدول (14-6):

الجدول (14-6)

نسبة تغطية الصادرات للواردات (القيمة بمليارات الدولارات)

عام	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	24.34	28.02	32.34	31.08	30.06
الواردات	45.2	54.6	63.78	73.55	70.88
نسبة تغطية الصادرات للواردات (بالنسبة المئوية)	53.9	51.3	50.7	42.25	42.4

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014 (أبو ظبي: الصندوق، 2014)، الجدول (8-1).

كان العجز في الميزان التجاري كبيرًا بأي مقياس منذ ما قبل الثورة. وما يبرز ضعف الصادرات المصرية هو أن المواد الخام ومنتوجات الصناعات التحويلية الخفيفة تشكل معظم قيمة الصادرات. وهذا خلل هيكلي مزمن في صادرات مصر وصادرات معظم دول العالم الثالث، حيث لا تساهم المنتوجات ذات القيم المضافة المرتفعة بنسب ذات قيمة من الصادرات. وتظهر إحصاءات البنك الدولي أن الصادرات ذات التقانة العالية تكاد تنعدم في صادرات مصر.

إن أخذنا صادرات مصر السلعية ووارداتها للسنة المالية 2013/ 2014، فسيبيّن التقرير السنوي للبنك المركزي المصري أن صادرات مصر (26.1 مليار دولار تعادل 9 في المئة من الناتج) تكوّنت بنسبة 48.1 في المئة من وقود وزيوت ومنتوجات معدنية في مقابل 37.7 في المئة سلع تامة الصنع، و8.5 في المئة سلع نصف مصنعة و5.7 في المئة مواد خام.

(4) جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي (2014)، الجدول 22-6.

في المقابل تكوّنت واردات مصر (59.8 مليار دولار تعادل 20.9 في المئة من الناتج) للفترة نفسها من نحو 30 في المئة سلع وسيطة، و22.2 في المئة سلع استهلاكية، و19 في المئة وقود وزيوت منتوجاتها، و14.7 في المئة سلع استثمارية، و13.4 في المئة مواد خام. ويؤشر انخفاض قيمة السلع الاستثمارية والمواد الخام في الواردات إلى ضعف هيكلي في الاقتصاد المصري. أما المؤشر الآخر إلى الضعف فهو تراجع صادرات المنتوجات النفطية من حيث القيمة والنسبة مع تراجع الإنتاج المصري وتزايد الاستهلاك المحلي، حيث ساهمت هذه المنتوجات بأكثر من 25 في المئة من الصادرات قبل عام 2008، لكنها تراجعت إلى أن وصلت إلى أقل من 10 في المئة. وربما تتحول مصر إلى مستورد صافٍ للمنتوجات النفطية مع تزايد الاستهلاك المحلي، إلا إذا كانت الاكتشافات الجديدة على الساحل المصري ذات قيمة تجارية كبيرة، وهذا أمر من المبكر الحكم عليه. وحتى على مستوى الغذاء يشير التقرير المذكور أن ميزان المنتوجات الغذائية يعاني عجزًا كبيرًا، حيث بلغت صادرات مصر من المنتوجات الغذائية والحبوب نحو 1.8 مليار دولار في مقابل واردات بقيمة 10.1 مليارات دولار، ما يعني وجود عجز بقيمة 8.3 مليارات دولار.

مثل كثير من بلدان العالم الثالث يساهم القطاع الخاص بنسبة محدودة في الصادرات في مقابل مساهمة كبيرة في الواردات وعجز كبير في ميزان تجارته السلعية، أي إن القطاع الخاص المصري يعتمد على الدولة في تأمين حاجته من العملات الصعبة. وإذا تناولنا السنة المالية 2013/ 2014، فسنرى أن تقرير البنك المركزي يشير إلى أن قيمة صادرات القطاع الخاص المصري بلغت 16.1 مليار دولار في مقابل واردات بلغت قيمتها 44.6 مليار دولار، محققًا عجزًا بقيمة 28.5 مليار دولار.

في المقابل يشكل ميزان التجارة الخارجية للخدمات فائضًا يعدّل جزئيًا عجز ميزان التجارة السلعية فحسب، ويعود السبب في ذلك إلى أن قيمة تجارة الخدمات أقل بكثير من التجارة السلعية. وفي حين كانت الصادرات الخدمية تغطي أكثر من 200 في المئة من الواردات الخدمية، تراجعت إلى 105 في المئة فقط[5].

---

(5) بحسب الجدول (22-6) من كتاب الإحصاء السنوي المصري للسنة المالية 2013/ 2014.

أما بالنسبة إلى «الوضع المالي للحكومة المصرية» فيمكن تلخيصه في الآتي:

- **الميزان التجاري وميزان المدفوعات**[6]: يظهر ميزان المدفوعات المصري في نهاية السنة المالية 2013/ 2014 وضعًا ماليًا متوازنًا نسبيًا، لكنه هش يعتمد على الدعم الخارجي. ويبيّن تقرير البنك المركزي للسنة المالية المذكورة أن العجز في ميزان التجارة الخارجية بلغ 32.7 مليار دولار، لكن التحويلات الجارية من دون مقابل ارتفعت من 19.3 مليار خلال السنة المالية السابقة 2012/ 2013 إلى 30.4 مليار دولار خلال السنة 2013/ 2014 (منها 18.5 مليار دولار في تحويلات خاصة، معظمها من العمالة المصرية في الخليج العربي و11.9 مليار دولار تحويلات رسمية في شكل منح وهبات نقدية وسلعية عربية لمصر بعد الانقلاب العسكري)[7].

- **الاحتياطيات الأجنبية**: يشير تقرير البنك المركزي للسنة المالية 2013/ 2014 إلى أن الاحتياطي الحكومي بالعملات الصعبة بلغ في تموز/ يوليو 2014 نحو 16.68 مليار دولار، وهذا رصيد منخفض حيث يعادل قيمة واردات نحو ثلاثة شهور. ويعتمد كما ذكرنا على دعم خليجي للحكومة المصرية (نظام السيسي). ويشير التقرير نفسه إلى أن هذه الاحتياطيات تميل نحو الهبوط، حيث هبطت في فترة إعداد التقرير إلى 15.9 مليار دولار في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، بينما بلغت نحو 35 مليار في عام 2010. أما التقرير العربي الموحد فيظهر لنا استنزاف هذا الاحتياطي منذ عام 2009 وحتى عام 2013.

---

(6) الكتاب الاحصائي المصري، 2013/ 2014.

(7) شكلت زيادة التحويلات الرسمية المساهمة الأساسية في هذه الزيادة، حيث ارتفعت من أقل من مليار دولار للسنة السابقة إلى 11.9 مليار دولار، وكان معظم التحويلات من دول الخليج لدعم حكومة السيسي، الأمر الذي سمح بتراجع العجز في رصيد التدفقات النقدية الجارية (الحساب الرأسمالي والمالي) إلى 2.4 مليار دولار بعد أن كان العجز في العام السابق نحو 6.4 مليار. وكان لإضافة التدفقات الرأسمالية للاستثمار المباشر البالغ 4.9 مليارات دولار شأن في جعل النتيجة العامة لميزان المدفوعات فائض بقيمة 1.5 مليار دولار.

الجدول (14-7)

الاحتياطيات الأجنبية (بمليارات الدولارات)

عام	2009	2010	2011	2012	2013
الاحتياطي	32.3	33.85	15.4	11.7	13.6
نسبة تغطية الواردات	9.7	8.8	3.7	2.7	3.4

المصدر: صندوق النقد العربي، الجدول (9-4).

يبدو انخفاض الاحتياطي في عام الثورة والمراحل الانتقالية مستمرًا بشكل واضح.

- الدين العام الداخلي والخارجي: يشير تقرير البنك المركزي للسنة المالية 2013/ 2014 إلى أن الدين العام المحلي بلغ في حزيران/ يونيو 2014 نحو 1816.6 مليار جنيه مصري، تعادل 91.9 في المئة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية، مسجلًا زيادة 18.9 في المئة خلال السنة المالية المذكورة. ويتوزع هذا الدين بين دين على الحكومة بمقدار 1538.4 مليار ودين على المؤسسات العامة الاقتصادية بمقدار 278.2 مليار جنيه. ويشير تقرير البنك المركزي نفسه إلى أن الدين الخارجي لمصر بقي محدودًا، حيث بلغ في تموز/ يوليو 2014 نحو 46.1 مليار دولار، تعادل نحو 16.4 في المئة من الناتج المحلي، وهي نسبة منخفضة بالمعايير الدولية، وكان في السنة السابقة 43.2 مليار دولار.

يبلغ مجمل الدين العام الداخلي والخارجي نحو 110 في المئة من قيمة الناتج المحلي لمصر، وهو معدل مرتفع جدًا، حيث تسعى الحكومة المصرية إلى الاستدانة من الداخل كي لا تبقى تحت رحمة الدائنين الخارجيين، لكن الدين الداخلي يؤدي إلى تضخم نقدي وارتفاع أسعار. وشكّلت خدمة الدين نحو 262 مليار جنيه، مسجلة ارتفاعًا عما كانت عليه في السنة السابقة (251 مليار جنيه). وتشكل خدمة الدين نحو 13.1 في المئة من الناتج المحلي، وهذا معدل مرتفع جدًا.

بلغ نصيب الفرد المصري من الدين المحلي في حزيران/ يونيو 2014 نحو

22 ألف جنيه مصري، أي ما يعادل نحو ثلاثة آلاف دولار، يضاف إليها حصة الفرد من الدين الخارجي البالغة 506 دولارات، ليبلغ مجموع حصة الفرد المصري من الدين الخارجي أكثر من 3500 ألف دولار، أي ما يزيد على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنة.

أما بخصوص «الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2013/ 2014 مقارنة بالسنة السابقة»، فيظهر الحساب الختامي للموازنة العامة عجزًا كبيرًا بلغ 12.5 في المئة من الناتج، وهذا معدل مرتفع جدًا، لأن نسبة العجز المقبولة في اقتصاد سليم تراوح بين 3 و5 في المئة. وتبلغ الإيرادات 22.9 في المئة من الناتج، بينما تبلغ النفقات 35.1 في المئة منه، ما يعني عجزًا يبلغ 12.5 في المئة؛ إذ بلغ إجمالي النفقات 824 مليار جنيه مصري في مقابل إيرادات بلغت 461 مليار جنيه، وعجز بلغ نحو 363 مليار جنيه مصري. ويقدر العبء الضريبي المصري بين عامي 2010 و2013 بنحو 14 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي[8]، وهذا عبء منخفض يشير إلى حصول تهرّب ضريبي كبير.

الجدول (14-8)

العبء الضريبي

(حاصل قسمة الإيرادات الضريبية على قيمة الناتج الإجمالي)

(بالنسبة المئوية)

عام	2010	2011	2012	2012
العبء الضريبي	14.1	14	13.2	14.3

تبلغ قيمة ثلاثة بنود فقط، الأجور وخدمة الدين ودعم السلع، 687.7 مليار دولار، أي ما يعادل 149 في المئة من قيمة الإيرادات لعام 2014، أي لا يبقى شيء للاستثمار ولإدارة عجلة جهاز الدولة ومؤسساتها. وتموّل بالعجز متطلبات الإنفاق التي زادت في هذه السنة المالية على 178 في المئة من قيمة الإيرادات.

(8) بحسب الجدول (6-3) من: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

وهذه مشكلة بنيوية في الاقتصاد المصري. فهذه المعطيات لا تؤيد ما تنشره الحكومة عن معدلات منخفضة للتضخم (8.2 في المئة) ولمعدلات البطالة (13 في المئة).

سُدِّد عجزُ الموازنة للسنة المالية 2013/ 2014 بنسبة 86 في المئة من مصادر داخلية، من المصارف المصرية. وهذا يخلق تضخم وقامت الدولة بخفض نسبة التحوط والاحتياطي الالزامي من أجل أن تتيح للمصارف تقديم دين للحكومة. كما قامت باقتراض خارجي بنحو 14 في المئة. ويبيّن الجدول (14-9) ازدياد العجز الحكومي في الموازنة العامة في الأعوام الأخيرة:

الجدول (14-9)

العجز الحكومي في الموازنة العامة

عام	2009	2010	2012	2013
مبلغ العجز (بمليارات الدولارات)	12.99	17.74	23.09	37.11
الناتج (بالنسبة المئوية)	6.9	8.1	9.8	13.7

المصدر: صندوق النقد العربي، الجدول (6-3).

أما في ما يتعلق بـ «النفط والغاز» فيشكل تراجع إنتاج النفط مع تزايد الاستهلاك مشكلة للحكومة المصرية التي كانت تعتمد عليه كثيرًا في تنمية واردات الموازنة من العملة الصعبة. لكن مصر لم تشهد اكتشافات نفطية جديدة، ما جعل احتياطيها يتراجع بحسب التقرير العربي الموحد لصندوق النقد العربي من 4.5 مليار برميل في عام 2009 إلى 4.2 مليار برميل في عام 2013. كما تراجع احتياطي الغاز من 2211 مليار م^3 في عام 2009 إلى 2186 مليار م^3 في عام 2013، قبل اكتشافات الغاز الأخيرة الواعدة في البحر الأبيض المتوسط. بينما تأرجح إنتاج النفط والغاز عند المستوى نفسه بين عامي 2009 و2013. فبحسب التقرير نفسه زاد إنتاج النفط والغاز خلال المرحلة الانتقالية، كما يبين الجدول (14-10).

الجدول (14-10)
النفط والغاز في المرحلة الانتقالية

	2009	2013
إنتاج النفط (ألف برميل)	546.2	571.9
غاز جرى تسويقه (مليون م³)	62070	58800

أما ميزان النفط والغاز (تقاص الصادرات مع الواردات النفطية) فحقق بحسب تقرير البنك المركزي المصري للسنة المالية 2013/ 2014 عجزًا قدره 0.8 مليار دولار في مقابل فائض قدره 0.9 مليار للعام السابق. والسبب أن الصادرات النفطية انخفضت من 13 مليار دولار للسنة المالية 2012/ 2013 إلى 12.4 مليار دولار للسنة المالية 2013/ 2014، بينما ارتفعت الواردات النفطية من 12.1 إلى 13.2 مليار دولار للعامين المذكورين، الأمر الذي شكل عجزًا في ميزان النفط التجاري.

وصل مرسي إلى منصب الرئاسة ولديه تصور لإنقاذ الاقتصاد ينطلق من التنمية الذاتية. ودأب على تلخيصه بالقول إن هدف سياسته الاقتصادية هو «أن تنتج مصر غذاءها ودواءها وسلاحها»[9].

لكن إضافة إلى المشكلات الهيكلية في الاقتصاد المصري منذ عهد مبارك التي تطرّقنا إليها، تعطل الإنتاج في قطاعات عدة في المرحلة الانتقالية، وانتشرت

(9) قال هذه العبارة مرارًا ونقلها عنه الإعلام في زيارته إلى البرازيل وفي خطابه لعمال شركة الحديد والصلب. انظر: عبد الناصر سلامة، «مرسي من البرازيل: مصر ستنتج غذاءها ودواءها وسلاحها،» الأهرام، 10/ 5/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.ahram.org.eg/NewsQ/209081.aspx>.

انظر كذلك فيديو «مرسي يحث الجيش على تصنيع سلاحه بنفسه وسلاح نووي»، على يوتيوب، في 4/ 8/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<https://www.youtube.com/watch?v=zRHdSk8DOo4>.

الإضرابات الفئوية، وأدى عدم الاستقرار إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية ودخول قطاع السياحة.

فور وصول مرسي إلى القصر الجمهوري ارتفع سقف التوقعات، لكنه لم يؤلف حكومة ثورية تعمل على خفضها بتوجيه الانتباه إلى مهمات سياسية ثورية مثل عملية تغيير النظام السابق وإعادة هيكلة وزارة الداخلية والعدالة الانتقالية وغيرها من الأجندات الثورية. لم يكن ممكنًا أن تتحقّق طفرة اقتصادية في الفترة القصيرة التي قضاها مرسي رئيسًا.

استمر الاقتصاد المصري في عام حكمه بالتدهور بموجب مؤشراته الكلية، وأسباب ذلك هي بذاتها جزء من تفسير الانقلاب العسكري الذي أطاحه. صحيح أن حكومة مرسي لم تنفذ خطة إصلاح أو تنمية شاملة في فترة حكمها المضطربة، لكن قوى الثورة المضادة دأبت على تحميل مرسي مسؤولية أوضاع الاقتصاد المصري التي ورثها من فترة حكم المجلس العسكري والنظام السابق من ناحية، وإعاقة مساعيه لحل المشكلات من ناحية أخرى.

علت في أوساط النخبة، خصوصًا من اليسار، أصوات وصفت جماعة الإخوان بأنهم أصحاب أيديولوجيا اقتصادية يمينية نيوليبرالية. وضخّمت هذه الأصوات دور رجال الأعمال، خصوصًا خيرت الشاطر وحسن مالك في التنظيم. وعلى الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين ليست صاحبة نظرية في العدالة الاجتماعية، فإنها ليست صاحبة نظرية متكاملة ليبرالية يمينية في الاقتصاد أيضًا. وينتقد الباحث عمر عدلي هذه التوجه بحق، ويعدّه تبسيطًا كأننا أمام حزب المحافظين البريطاني أو الحزب الجمهوري الأميركي. ويرى أن جماعة الإخوان ليست كذلك، فالتوجه المحافظ بالتحالف مع رجال الأعمال عند الجماعة نبع في الأساس من حسابات عملية تتعلق بما اعتبرته مصلحتها السياسية وضمان الاستقرار الاقتصادي، كما اشتقت من طبيعة المرحلة والصراعات التي اعتملت فيها منذ سقوط مبارك[10]. ونضيف إلى ذلك التحالفات التي اختارتها عندما كانت في الحكم.

(10) عمر عدلي، «أزمة اليمين في مصر: من مبارك إلى الإخوان،» (جدلية، 8 آب/ أغسطس 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/Lh9Cax>.

انطلقت سياسة الجماعة من اقتصاد السوق المتعثر في مصر. وكان خيرت الشاطر، يسانده رجال أعمال آخرون، قد نشط في إقناع أصحاب الأعمال في إمكان تحقيق استقرار الأسواق وضمان مصالحهم تشجيعًا لهم على الانخراط في الاستثمار والدفع بالنمو الاقتصادي. وحاولت الجماعة كسبهم وطمأنتهم كي لا يعارضوا النظام الجديد، أو يمتنعوا عن الاستثمار.

ليس ثمة عيب في مثل هذا السلوك لناحية التحول الديمقراطي، فالتجارب التاريخية تشير إلى أن المساومة في التحول الديمقراطي تتطلب ألا تخسر النخبة التي أحاطت بالنظام السلطوي السابق كل شيء، وينبغي طمأنتها أن الترتيب المؤسسي الجديد سيضمن لجزء منها على الأقل مصالحه، حتى لو لم يضمن له سلطة سياسية. يكاد يكون ذلك ضرورة في التحول إلى المؤسسات الديمقراطية، الذي لا يشكل انقلابًا اجتماعيًا طبقيًا بالكامل. فهذه مسألة تُترَك لنضال نقاد هذا المساومة لاحقًا، في إطار النظام الديمقراطي[11]. لكن مشكلة جماعة الإخوان المسلمين لم تكمن في المساومة في حد ذاتها، بل في أنها لم تكسب ثقة الفئات التي أرادت عقد صفقة تاريخية معها، وخسرت في الوقت ذاته ثقة جزءٍ كبيرٍ من القوى الثورية.

تقول سيلفيا كولومبو إن من الممكن فهم تدخُّل الجيش في نهاية حزيران/ يونيو 2013 لخلع مرسي باستغلال استياء ملايين المصريين من حكمه تحت شعارات حركة تمرّد على نحو أفضل إذا أخذنا في الاعتبار حماية الجيش مصالحه الاقتصادية الضخمة من ممارسات جماعة الإخوان التي استبدلت نيوليبرالية رجال الأعمال حول جمال مبارك بفئة جديدة من رجال الأعمال وتحالفاتهم[12].

في الحقيقة، حاول مرسي التوفيق بين الوضع القائم على اقتصاد السوق من جهة، وشعبوية اقتصادية تجلّت في أدائه وقرارات حكومته وجماعته. فما جاء

---

(11) Adam Przeworski, «Democracy as a Contingent Outcome of Conflicts,» in: Jon Elster and Rune Slagstad, eds., *Constitutionalism and Democracy*, Studies in Rationality and Social Change (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1988), p. 80.

(12) Silvia Colombo, «The Military, Egyptian Bag-snatchers,» *Insight Egypt* (Istituto Affari Internazionali), no. 5 (November 2014), Retrieved on 1/6/2015, from the Web: <http://www.iai.it/sites/default/files/inegypt_05.pdf>.

في «مشروع النهضة»، وما عكسه العمل البرلماني الإخواني يشي بأن مرسي تبنى سياسة اقتصادية ليبرالية تستكمل ما كان قائمًا.

تكمن المفارقة الرئيسة في أن سياسة مرسي جمعت التزام اللبرلة الاقتصادية وتحفيز دور القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية وغيرها من ملامح الأحزاب اليمينية مع بذل الوعود ووضع البرامج وتخصيص الموارد بالفعل لبرامج وسياسات توزيعية تقترب كثيرًا من تصورات دولة الرفاه الخاصة بيسار الوسط، ما زاد حدة التناقضات الحاكمة للسياسات العامة في أول عهد مرسي[13].

بعد الانتخابات البرلمانية التي فاز فيها التيار الإسلامي، تقرّبت جماعة الإخوان من قطاع الأعمال عمومًا؛ وألقى خيرت الشاطر (العضو البارز فيها) كلمة في غرفة التجارة الأميركية في مصر لمناقشة الحاجة إلى استمرار وجود علاقة اقتصادية متينة مع الغرب. كما ناقش الضغط الذي تتعرض له الحكومة في ما يتعلق بتمويل المشروعات المختلفة الجارية، ولا سيما المشروعات المرتبطة بالطرق والمياه والكهرباء، وما يترتب عن ذلك من حاجة إلى الاستثمار الخاص[14].

---

(13) المصدر نفسه.

(14) قابل الشاطر عددًا من الأطراف في أثناء التحضير لحملته الانتخابية قبل استبعاده، ومنها غرفة التجارة الأميركية ذات التأثير الكبير في الاقتصاد المصري وتوجهات القطاع الخاص. انظر: فيديو «لقاء خيرت الشاطر مع غرفة التجارة الأمريكية»، على قناة مصر 25، على يوتيوب، في 9/ 5/ 2012، تم الاطلاع عليه 12/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=6I7gXRXU9rA>.

في كلمته في غرفة التجارة الأميركية في مصر في أيار/ مايو 2012، شدد الشاطر على أن التنمية التي تحتاج إليها مصر تتطلب استمرار العلاقات الاقتصادية القوية بالغرب، وأن الاستثمار الخاص ضروري لمشروعات الطرق والمياه، ولا سيما مشروعات الكهرباء، في ضوء الضغط على الموارد المالية الحكومية. وألقى أحمد شفيق في الشهر نفسه كلمة في غرفة التجارة الأميركية في مصر، معتبرًا أن الأولوية بالنسبة إليه الأمن واستعادة القانون والنظام، وأشار إلى أنه لن يستبعد تعيين عمر سليمان، رئيس المخابرات العامة السابق، نائبًا له. كان شفيق أيضًا من مؤيدي قطاع الأعمال، لكنه ركّز بشكل أكبر على دور الدولة في توفير مشروعات التنمية الوطنية والخدمات الاجتماعية. انظر: Jane Kinninmont, «New Socio-Political Actors: The Brotherhood and Business in Egypt,» (Policy Brief, German Marshall Fund of the United States, 18 July 2012), pp. 3-4, Retrieved on 15/6/2015, from the Web: <http://www.gmfus.org/publications/new-socio-political-actors-brotherhood-and-business-egypt>.

أول مرة في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين، حاولت الجماعة تأسيس منظمة اقتصادية بهدف دفع الإسلاميين إلى مركز الحياة الاقتصادية. ففي شباط/ فبراير 2012، أنشأ حسن مالك، وهو رجل أعمال ثري من الجماعة[15]، الجمعية

---

(15) حسن مالك ابن تاجر إخواني. كان ممن اعتقلوا في عهد عبد الناصر، تتركز استثماراته في مجال النسيج، وله علاقات شراكة اقتصادية مع رجال أعمال أتراك. رئس جمعية رجال الأعمال المصرية - التركية. اعتقل في عدد من القضايا التي تعلقت بالنشاط الاقتصادي لجماعة الإخوان، أبرزها قضية سلسبيل في عام 1992، وقضية أخرى في عام 2006. وهي قضايا نظرت فيها محاكم عسكرية، وصودرت أملاكه هو والشاطر. وفي القضية الأخيرة بقيا مسجونين حتى خرجا وغيرهما من المسجونين على ذمة هذه القضية بعد إطاحة مبارك. شكلت وجهة نظر مالك والشاطر أبرز ملامح التوجه الاقتصادي الرأسمالي للجماعة. رأى مالك أن أخطر ما يهدد الثورة الضعف الاقتصادي والفراغ الأمني. وكان يرى دورًا أساسيًا لرجال الأعمال في عملية النهوض الاقتصادي الذي تبنته الجماعة باسم «مشروع النهضة» وأحد مقوماته «تعظيم وتنظيم دور رجال الأعمال». هذه العبارة كانت تلمح لمسار رسمه مالك وآخرون، يحاول استمالة رجال الأعمال الأكثر تأثيرًا، لعلمهم بقوة تأثير ومدى تحكم هؤلاء في مقدرات اقتصادية واسعة. شكل مالك «جمعية رجال الأعمال الوطنية المصرية» لطرح تصور لنهضة اقتصادية ترتكز على جهد رجال الأعمال. حاول اجتذاب رأس المال التركي لمصر. كانت له شراكات واسعة مع عدد من رجال الأعمال الأتراك، بمشاركة خيرت الشاطر. كان مالك لا يرى انفصالًا واجبًا بين الاقتصاد والسياسة، وأن مشكلة النظام في عهد مبارك لم تكمن في مصالح رجال الأعمال، إنما في ثلاثية ارتبطت فيها مصالح مجموعة صغيرة منهم اتسمت بالانتهازية مع مكون الأمن والحكم. وهو ما سمّاه «التزاوج المفسد» تمييزًا له من تزاوج يراه صحيًا وممكنًا، حيث يقدم رجال الأعمال - مثلهم مثل أي مجموعة مهنية أخرى - «أفكارًا وقوانين صحيحة تمثل حلولًا جذرية للمعضلة الاقتصادية»، وبما يكون نتاجه أن «تقوى السلطة السياسية» وينتعش معها الاقتصاد. وهي رؤية على تبسيطها الوضع الاقتصادي في مرحلة الانتقال، كانت واعية بدور المال السياسي. فلم يجد مالك حرجًا في «أن يقوم رجل أعمال بدعم الحزب الذي ينتمي إليه سياسيًا، وهذا حقه، ما دامت الأمور تسير في شفافية كاملة وتخضع للأساليب الرقابية والقانونية السليمة، مع عدم وجود انتفاع يعود على المجتمع بالضرر». وأمل في تكرار نماذج مثل أنموذجي تركيا وماليزيا. عمل مالك على تعديل موضوع الإقراض المصرفي الذي كان أحد أبواب الفساد الكبير في عهد مبارك، وطرح ما يشبه المعادلة الرابحة على رجال الأعمال ممن يبتغون الاقتراض، فلا «يصح أن يفتح الباب على مصراعيه لإقراض رجال الأعمال من البنوك دون أعمال جادة، وإذا خرجت الأموال من البنوك لمشروعات غير إنتاجية فهذا يمثل انتحارًا»، وألمح إلى أن رجال أعمال مبارك كان يحصلون على أموال القروض من دون مشروعات حقيقية. وطرح أن لديه تصورًا - بوصفه من رجال الأعمال الإسلاميين على حد تعبيره - لكيفية إدارة أموال المصارف بطريقة سليمة توجهها للاستثمار والإنتاج بدلًا من كنزه، واعدًا بتقديم مشروعات عملية للحكومة في هذا الاتجاه. ودعا إلى جلاء المفسدين وأصحاب المصالح المغرضة من رجال الأعمال عن المنظومة الإعلامية المصرية، لأنهم يؤدون الأدوار نفسها التي نيطت بهم سابقًا.

سعى النظام الانقلابي إلى تصفية ما بدأه مالك، خصوصًا محاولاته التوسع في نشاط اقتصادي =

المصرية لتنمية الأعمال (EBDA)، وضمّت هذه الجمعية رجال أعمال إسلاميين بارزين ممن يتشاركون هدف الوصول إلى أبعد من صفوف جماعة الإخوان الحالية، أي إقامة تحالفات جديدة لرجال الأعمال تشمل الإسلاميين الذين استُبعدوا في الماضي. وانضم إلى عضوية مجلس الإدارة فيها عدد من رجال الأعمال في الجماعة، منهم صفوان ثابت من مجموعة جهينة ومحمد مؤمن من مجموعة مؤمن[16].

هدفت هذه الجمعية إلى تشجيع الاستثمار وزيادة التنمية الاقتصادية في أنحاء مصر، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) ومساعدتها. وبحسب وزير الصناعة والتجارة الخارجية، حاتم صالح، خصّصت الحكومة التي هيمنت عليها جماعة الإخوان 20 في المئة من أراضي الدولة للمشروعات الاستثمارية الصناعية التابعة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. إضافة إلى ذلك، خططت الدولة مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الدعم الفني وبرامج التدريب والتمويل اللازم لها[17].

= كان تقليديًا بعيدًا عن عمل جماعة الإخوان الذي اقتصر على مجالات التجارة المتوسطة والصغيرة والإنتاج الصناعي والزراعي المحدودة. كان يدرك أهمية الدخول إلى مجالات ما دام مهيمنًا عليها من رجال الأعمال المرتبطين بالنظام القديم، خصوصًا في مجالات الصناعات المغذية للمقاولات كالحديد والسيراميك والبتروكيماويات، وكذلك في الصناعات التعدينية. وكان البرنامج الاقتصادي لجماعة الإخوان يشمل القطاعات الحيوية المختلفة، كالسياحة والتصنيع والقطاعات الخدمية المصرفية والصحية، وهي قطاعات كوّن فيها رجال الأعمال فيها خبرات جيدة.

انظر: «حوار مع رجل أعمال مصري،» (إسلام ويب، 22 أيار/مايو 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/9/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=167923>.

انظر أيضًا: جمعيات الأعمال فى مصر والمشاركة في التحول نحو الديمقراطية الاقتصادية (القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/9/2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/Bussiness_Associations/Report_on_Status_of_Democracy_in_Business_Arabic.pdf>.

(16) Mahmoud Jaraba, «The Egyptian Military's Economic Channels of Influence,» (Middle East Institute, 14 May 2014), Retrieved on 31/5/2015, from the Web: <http://www.mei.edu/content/map/egyptian-military%E2%80%99s-informal-channels-influence>.

(17) المصدر نفسه.

تألفت الأجندة الاقتصادية المباشرة لحزب الحرية والعدالة من عناصر مثل: توسيع القاعدة الضريبية من خلال زيادة الاستثمارات، تنظيم الإجراءات البيروقراطية وجعلها أكثر كفاءة، تنشيط الاستثمار الأجنبي، تأسيس صندوق خيري إسلامي لمساعدة الفقراء يموَّل من ضريبة زكاة طوعية نسبتها 2 في المئة[18]. هنا برز التوجه الإخواني للعناية بالطبقات الفقيرة، كتوجه خيري، لا كسياسة اقتصادية ذات علاقة ببنية الاقتصاد نفسه.

حاول الإخوان تحويل الاستثمارات بعيدًا عن المناطق المركزية في القاهرة والإسكندرية؛ ويُعدّ مشروع محور قناة السويس (Suez Canal Corridor «SCC») أحد الأمثلة على الجهد الذي بذل لتحويل الاستثمارات خارج هذه المناطق المركزية. وركز مشروع محور قناة السويس على تنمية محافظة السويس والإسماعيلية وبورسعيد، بحلول عام 2017. وهذه المحافظات المصرية الثلاث من المناطق الاستراتيجية الرئيسة للجيش. كما يُعدّ مشروع «وادي التكنولوجيا» في الإسماعيلية واحدًا من المشروعات الكبرى التي تضمنتها المبادرة، شمل بناء نفق جديد يربط وسط شبه جزيرة سيناء بالضفة الغربية لقناة السويس، إضافة إلى استضافة عدد من البرامج التكنولوجية. وتضمّنت المبادرة إنشاء منطقة صناعية وميناء كبير على البحر المتوسط غرب خليج السويس وشرق بورسعيد، على التوالي. وتوقع مجلس الوزراء المصري أن تجذب مصر ما يقدر بنحو 100 مليار دولار أميركي من الاستثمارات، وإيجاد مليون وظيفة في المنطقة كنتيجة مباشرة لهذا المشروع. إلا أن قيادة الجيش عارضت الاقتراح بشدة. ويبدو أن الضباط أدركوا تهميشهم فيه[19].

كانت خطة تطوير قناة السويس أبرز مثال على اهتمام الإخوان بالتنمية وقطاع الأعمال في الوقت ذاته؛ وكان من المفترض أن يكون هذا المشروع واحدًا من المشروعات الرائدة للاستثمار، بفضل جذب الاستثمار والدعم المالي من قطر؛ لكنه ربما يؤدي إلى استبعاد الجيش من استثمار رئيس ومربح في منطقة نفوذ خاصة به. وروّج الجيش والإعلاميون المرتبطون بمكتب وزير الدفاع (كما اتضح

(18) Kinninmont, p. 3.

(19) المصدر نفسه.

لاحقًا من التسريبات)، وكذلك بعض المعارضين، شائعات عن هذا المشروع الاقتصادي باعتباره خطة لبيع قناة السويس، في حين كانت خطة تنموية لجلب الاستثمارات لحوض قناة السويس وتطويره. لكن الجيش يعدّ هذا الحوض حكرًا على استثمارات شركاته[20]، الأمر الذي يمارسه الجيش بالفعل منذ مرحلة الانقلاب العسكري.

من المستغرب الحديث المبكر جدًا منذ الأسابيع الأولى لرئاسة مرسي عن مسؤوليته عن الأوضاع الاقتصادية المتردية، كأنه من أنتج المشكلات الهيكلية للاقتصاد المصري منذ عهد مبارك، وأعباء مالية الدولة واضطراب الأسواق التي تفاقمت مع حالة عدم الاستقرار السياسي. وهذا أمر طبيعي في مرحلة شهدت ثورة وأعمال عنف واسعة. فمنذ بداية الثورة المصرية في كانون الثاني/ يناير 2011، فَقَد نحو مليون مصري وظائفهم بسبب عدم الاستقرار السياسي وتراجع الاستثمارات وأعداد السياح في مصر. كما أثّر تراجع الدخل من الاستثمارات وقطاع السياحة أيضًا في احتياطي العملة الصعبة للبلاد الذي انخفض إلى أكثر من النصف منذ سقوط مبارك، على الرغم من المساعدات السعودية والقطرية التي ساعدت في وقف التدهور. وعزّز انخفاض الاحتياطي التكهّنات في شأن احتمال انخفاض قيمة الجنيه المصري، ومع ذلك، كانت الحكومة الجديدة مترددة في هذا الشأن، فمن شأن ذلك أن يزيد معدل التضخم، وبالتالي انحدار القوة الشرائية للمصريين الفقراء؛ إذ إن 40 في المئة منهم يعيشون على أقل من دولارين أميركيين في اليوم الواحد. وصرّح سمير رضوان (أول وزير مالية في مصر بعد سقوط مبارك) لهيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي (BBC) قبل إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية المصرية، أنه سيكون متعاطفًا مع الفائز في الانتخابات الرئاسية، نظرًا إلى التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد[21].

نتج بعض المشكلات الاقتصادية التي واجهتها مصر من القلق وحالة عدم اليقين بعد الثورة. ومن الناحية النظرية، من الممكن أن يساعد تسليم السلطة إلى رئيس منتخب في معالجة حالة عدم اليقين في شأن الاتجاه السياسي للبلاد

(20) Colombo, «The Military».

(21) Kinninmont, pp. 1-2.

والسياسة الاقتصادية في المستقبل؛ إذ إنه في اليوم التالي لإعلان فوز مرسي بالرئاسة ارتفع مؤشر البورصة المصرية 7.6 في المئة، وهو أكبر مكسب سجّلته البورصة المصرية في يوم واحد منذ عام 2008. من الطبيعي أن تطرح قضايا مثل ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وعجز الموازنة وارتفاع سعر الصرف ومعضلة الدين العام وانخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي إلى ما دون المليار دولار. وهي التي كانت قد وصلت إلى ما فوق الثلاثين مليارًا، وأن يطالَب مرسي كرئيس بمواجهة هذا الوضع. لكن اتهامه بالتسبب فيه إنما كان من منطلق التشنيع السياسي. ولعل أبرز دليل على أن المزايدة في هذا الموضوع كانت مقصودة، هو صمت أصحابها على استمرار المشكلات ذاتها، بل وتفاقمها بوتيرة تدهور أعلى في السنة الأولى بعد الانقلاب في 3 تموز/ يوليو 2013.

كان إحجام رجال الأعمال عن الاستثمار في ظل مخاوفهم وصراعهم مع تطلعات الجماهير جزءًا من هذه المشكلة التي حُمِّل مرسي مسؤولية التسبب بها. وبقيت الأرقام تشير بشكل عام إلى استمرار المشكلات البنيوية في الاقتصاد المصري، مع فشل أي خطة حقيقية لمواجهة قضايا عينية في ظل عدم تعاون، وحتى تمرد، بيروقراطية الدولة.

لا يمكن إنكار حالة الاقتصاد التي كانت تظهر في البيانات والتقارير الاقتصادية سلبيةً عمومًا. ومن ذلك شهد عام مرسي في الحكم خفض التصنيف الائتماني لمصر للمرة الرابعة، ما دلل على عدم الاستقرار أو دخول الاقتصاد إلى مرحلة الخطر[22]. وارتفعت أسعار صرف العملات الأجنبية إلى مستوى غير مسبوق، حيث تخطّى الدولار حاجز السبع جنيهات أول مرة، في مقابل 6.07 جنيهات للدولار قبل تولي مرسي الحكم.

سبق أن استخدمنا مصطلح «ثورة التوقعات» عند الناس بعد ثورة يناير، ومفاد ذلك أن الناس أصبحوا أكثر إلحاحًا في أمور تتعلق بمعاشهم اليومي، الأمر الذي يعني أن على السلطة بعد ثورة تتحدث عن العدالة الاجتماعية أن تعمل على تحسين أحوال الناس في مجالات ملموسة وعينية، ولو كان ذلك على حساب أرقام الموازنات وضد رغبة الاقتصاديين. فهذا ضروري لاستقرار النظام بعد

---

(22) المصدر نفسه.

الثورة ريثما توضع سياسات اقتصادية جديدة. في المرحلة الأولى تكون السياسة الاجتماعية أولوية في تحديد أولويات الاقتصاد لأنها تشدد على معاش الناس في هذه المرحلة. لكن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أشار إلى أن نسبة الفقراء في مصر ارتفعت إلى نحو 25.2 في المئة من السكان، مقارنة بنحو 22 في المئة قبل الثورة. وذكر تقرير غير رسمي لبنك الطعام المصري أن أكثر من 42 في المئة من المصريين أصبحوا تحت خط الفقر في عام 2013[23].

نرى أن نسبة الفقر في مصر عالية جدًا في الأصل، كما أن الأرقام كانت دائمًا غير دقيقة، لذلك يصعب الحديث عن زيادة معدلات الفقر خلال عامين بعد الثورة. غير أن تقريرًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أفاد أن معدل البطالة ارتفع خلال الربع الأول من عام 2013 إلى 13.2 في المئة. وكانت نسبة البطالة قد بلغت 13 في المئة خلال الربع الأخير من عام 2012، بينما كانت عند حد 9.1 في المئة في الربع الأول من عام 2010. وهذه في الواقع كلها أرقام غير صحيحة وتضليلية، حيث كانت البطالة دائمًا أعلى من ذلك بكثير، وربما ضعف هذه النسبة. فالمشتغلون في مصر هم عمومًا 28 في المئة من السكان فقط، أي نصف قوة العمل الخام (جيل العمل)، يعيل كل منهم 3 أفراد آخرين. وفي ظل نمو سكاني يزيد على 2.5 في المئة ومعدل ادخار منخفض هبط حتى 5 في المئة للسنة المالية 2013/ 2014 ومعدل استثمار هو بالتالي منخفض لا يزيد على 14 في المئة (ما لا يسمح بنمو يزيد على 2 في المئة، أي أقل من معدل نمو السكان)، ومناخ استثمار غير مشجع بسبب البيروقراطية والفساد وتحكم رأسمالية المحاسيب ببوابات الاقتصاد المصري، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي الذي

(23) انتشرت مقولة سيمور مارتن لبست المستندة إلى مقالته في شأن المتطلبات الاجتماعية للديمقراطية «النمو الاقتصادي والشرعية السياسية»، أن كلما كانت حال الأمة أفضل كانت فرص تعزيز الديمقراطية أعظم. في كل حال من الواضح أن مع ارتفاع متوسط دخل الفرد يكون النظام الديمقراطي أكثر استقرارًا، وإذا ارتفعت نسبة التعليم ازدادت مطالب السكان للمشاركة السياسية. ويبدو لي أن هذه المقولة صحيحة بشكل عام، على الرغم من كل ما تعرضت له من نقد. ويحصر هذا الكتاب الحكم هذا في مسألة استقرار النظام الديمقراطي، ولا يعتبر هذه المقولة قانونًا عامًا، كما يؤكد المؤلف أن لا علاقة لها بنشوء الديمقراطية ذاتها. الحديث هنا هو عن عوامل مساندة لاستقرار النظام. انظر: Seymour Martin Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,» *American Political Science Review*, vol. 53, no. 1 (March 1959), p. 75.

ينتج أعدادًا أكبر من البطالة تزيد على الرقم الرسمي للبطالة، وتدهور في مستوى المعيشة، وتزايد مستويات الفقر التي بلغت بحسب الأرقام الرسمية نحو ربع السكان، بينما التقديرات الواقعية أعلى من ذلك. حتى معدلات النمو لا تسجل في قطاعات توجِد فرص عمل جديدة كافية بقيم مضافة مرتفعة تتيح زيادة أجور العاملين.

ارتفعت ديون مصر الخارجية إلى نحو 45.5 مليار دولار في عهد مرسي، بعد أن كانت 34.4 مليار دولار في العام السابق[24]. وفي المقابل ارتفع معدل النمو الاقتصادي للناتج المحلي من 1.8 إلى 2.4 في المئة بموجب بعض التقديرات. وبدأت نتائج سعي مرسي إلى تنمية الاستثمارات لمواجهة المشكلات المتفاقمة بالظهور. كما سعى إلى الحصول على دعم خليجي، وحظي بدعم ملحوظ من قطر. وسعى إلى توثيق التعاون مع دول خارج القائمة التقليدية، فزار الهند والصين ودول أوروبية لهذا الغرض. وفي عهده ارتفع إجمالي الاستثمارات التي نُفِّذَت من 170.4 إلى 181.4 مليار جنيه. وحصل تحسن في القطاع الزراعي، خصوصًا في إنتاج القمح، وانخفض المستورد منه من الخارج[25].

لكن ما كان أزمة موروثة في النصف الأول من حكم مرسي، صار أداة لخلخلة حكمه ومضاعفة الضغط عليه بإثارة الأزمات الاقتصادية المتوالية، وأهمها أزمة الوقود والكهرباء التي كانت سببًا رئيسًا في خفض شعبيته في وقت صدامه مع القوى السياسية وتحالف قوى الدولة العميقة ضده وبدء محاولة إسقاطه المنظمة بإنشاء حركة تمرد. ولعل واحدًا من أبرز الأمثلة في خصوص المبالغة في تصوير حال الانهيار الاقتصادي، أو التدليس بنسب المشكلات إلى مرسي ما يتعلق بقطاع السياحة، وهو قطاع بالغ الحساسية للأمن والاستقرار، وكان قد عانى بشكل ملحوظ منذ اندلاع الثورة واستشراء حوادث العنف، ووجود بعضها في أكثر المناطق السياحية شهرة، كالأقصر وأسوان والغردقة والإسكندرية، فضلًا عن العاصمة. فكانت السياحة تمثل أبرز مصادر العملات الأجنبية قبل عام 2011،

---

(24) «اقتصاد مصر في عهد مرسي،» (الجزيرة نت، 27/ 6/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/wGTeKV>.

(25) المصدر نفسه.

ببلوغ عدد السياح نحو 15 مليونًا في عام 2010، وعائدات قدّرت بنحو 12.5 مليار دولار. لكن بعد الثورة، هبط هذا العدد بمقدار الثلث ومعه العائدات، وبقيت على هذا المستوى. لكن مع تحسن التوقعات في شأن الاستقرار في مصر ودخولها مرحلة الديمقراطية، تطوّرت الأحوال في هذا القطاع، وتوقّع وزير السياحة هشام زعزوع[26] تعافيه. وصرح في أيار/ مايو 2013 أن عدد السياح الآتين إلى مصر ارتفع، متوقّعا بلوغه 13 مليون سائح في نهاية العام، أي بارتفاع 17 في المئة عن العام السابق. وعلى الرغم من طفرة انتعاش في دخول قطاع السياحة، لكن توالي الأزمات في عام 2013 وأعمال الإرهاب ضد السياح في سيناء والاحتجاجات في الأقصر دفع قطاع السياحة إلى التراجع إلى مستويات متدنية! وظهر رجالات قطاع السياحة، ومنهم عسكريون سابقون، بشكل بارز في تحالف 30 يونيو.

انتظر الشعب المصري من الرئيس المنتخب معالجة القضايا الاقتصادية. ولم يملك مرسي خطة اقتصادية تنموية شاملة، لكن هذا لم يكن سبب التعثر. فلا يمكن فهم اقتصاد عام واحد في الحكم من دون مشكلات هيكلية في الاقتصاد المصري عمومًا، ومنها عهد مبارك وما بعد الثورة؛ وقبل هذا كله لا يمكن فهم التعثر الاقتصادي في المرحلة الانتقالية من دون القلاقل السياسية وحالة عدم الاستقرار في فترة حكم المجلس العسكري وعهد مرسي أيضًا.

(26) أحد وزراء حكومة قنديل من خارج التيار الإسلامي. دعم زعزوع مطالب 30 يونيو، واستقال من الحكومة. كان قد رفض موقف الحكومة في أزمة محافظ الأقصر المسيحي. وعاد زعزوع وزيرًا للسياحة بعد الانقلاب في حكومة إبراهيم محلب.

الفصل الخامس عشر

الإعلام الموجّه

شهدت الذكرى الثانية لاندلاع الثورة (25 كانون الثاني/ يناير 2013) حوادث عنف واسعة النطاق بين معارضي حكم مرسي وجماعة الإخوان المسلمين. ووقعت اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن في أماكن عدة، كان أبرزها في محيط قصر الاتحادية وميدان التحرير ومقر البرلمان ومجلس الوزراء، أسفرت عن إصابة أكثر من 200 شخص. كما نُظّمت تظاهرات أمام منزل أسرة مرسي في محافظة الشرقية، وأشعلت النار في محيط المنزل. وعمّت التظاهرات محافظات القاهرة والإسكندرية والسويس والإسماعيلية وبورسعيد والبحيرة والمنيا والمحلة الكبرى، وشهد بعض هذه المحافظات اعتداءات شعبية على مقار جماعة الإخوان وحزبها السياسي ومبانٍ عامة أخرى. وقطع معارضون لمرسي خطوط السكك الحديد التي تربط القاهرة بمدن الدلتا، وتلك التي تربطها بجنوب البلاد في اتجاه محافظتي بني سويف والمنيا، كما قطعت الطريق الزراعية البرية التي تربط القاهرة بالدلتا.

من بين آليات نشر الفوضى كان استخدام سلاح الشائعات ضد مرسي. ولبيان أثره، لنتأمل بمعاني قصة ركيكة، جرى نفيها بحسم مرات عدة، لكن مع الإلحاح والصخب وإعادة تدويرها وتحويرها عبر شبكة من إعلام استخباري أنتجت أثرًا في تشويه صورة مرسي: إنها فرية تأجير آثار مصر، تلك الشائعة التي حركتها جريدة اليوم السابع وهي أحد الأذرع الإعلامية الفاعلة التي تنفذ مشيئة من يموّلها، وتأتمر بأمر أجهزة الاستخبارات، وتنشر كل ما يردها منها من قصص أشبه بالخيال[1]؛ وأرادت من ورائها إثبات تآمر مرسي والحط منه واغتيال سمعته. دأبت هذه الصحيفة، ومعها

(1) تمثل جريدة اليوم السابع أنموذجًا للصحافة الصفراء التي تؤجر خدماتها لأنظمة أو أجهزة أمنية أو رؤوس أموال، ولا ترتدع عن فبركة القصص كما يحلو لها. وأقامت الأنظمة العربية الاستبدادية منابر من هذا النوع تشهّر بكل من ينتقدها، وفي حالة اليوم السابع كان هذا من النظام القديم بتمويل دول خليجية ورؤوس أموال محلية معادية للتحول الذي جرى في مصر منذ عام 2011.

مجموعة معروفة من الصحف والبرامج الفضائية، على استهداف مرسي بالشائعات والقصص المكذوبة والأقوال المرسلة بلا دليل، وتناولت تفصيلات مختلقة عن مشروع قطري لتأجير آثار مصر في مقابل 200 مليار دولار[2].

تأجير الآثار الذي تحول سريعًا إلى عنوان «بيع الهرم» بحسب التعبير الذي اعتمده باقي الصحف المنضوية إلى توجيه الأجهزة في تلك الفترة، وهذا المبلغ الخيالي، قصة جرى تعزيزها بعدد من «الوثائق». ففي 28 شباط/ فبراير 2013 - أي في اليوم التالي لنشر الشائعة - خرج المسؤول الذي أورد تحقيق اليوم السابع اسمه وتصريحه ووصفَ المستندات بالمزورة، ونفى تمامًا وجود أي عرض من قطر أو من غيرها لتأجير الآثار، واصفًا «التحقيق» بأنه «مناف للحقيقة»، وأن القصة برمتها عارية من الصحة. كما جاء النفي أيضًا من وزير المالية الذي أنكر صحة المستندات التي وردت صورها في «التحقيق» الصحافي، وأكد عدم إرساله أي شيء يتعلق بعرض قطري لتأجير الآثار ليناقشه المجلس. وأكد وزير الآثار أن واقعة نقاش أخرى جرى تداولها[3]، وثبت أن جريدة اليوم السابع تعمّدت خلط قصة قديمة والزج باسم قطر فيها. والقصة الأصلية أثارها مختص يدعى محمد البيلي عن أن اجتماعًا للمجلس الأعلى للآثار تداول مقترح جرى تقديمه من مواطن مصري (!!) إلى وزارة المالية لدعم دخول الدولة يتضمن فكرة عرض حق انتفاع للمناطق الأثرية المعروفة في مصر مثل «الأهرامات الثلاثة وأبو الهول، ومعبد أبو سمبل ومعابد الأقصر» لمدة ثلاثة أو خمسة أعوام على شركات السياحة العالمية من خلال مزاد في مقابل عائد مالي، وكان رأي الوزير وأعضاء مجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار تجاهل مقترح المواطن المصري بالإجماع، شكلًا ومضمونًا، حيث إن المواقع الأثرية كلها ملك للشعب وعوائدها من الأموال العامة لا يجوز استغلالها كحق انتفاع للغير، بل يمنعها صراحة الدستور الجديد الذي أُقِرّ قبل شهور قلائل.

بقيت هذه القصة حية وتتعاظم طوال الفترة بين آذار/ مارس وحزيران/ يونيو

(2) دينا عبد العليم، «دولة خليجية تطلب تأجير الآثار المصرية بالكامل لمدة خمس سنوات مقابل 200 مليار دولار،» اليوم السابع، 27/2/2013، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/VqSjp9>.

(3) «الأعلى للآثار يرفض بالإجماع تأجير المناطق الأثرية الشهيرة بمصر،» الأهرام، 28/2/2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/133999.aspx>.

2013، وأعيد تقديمها في قوالب مختلفة. أما نفي ما اختلقته الصحيفة الصفراء فتضاءل تمامًا في مواجهة استراتيجيا الإلحاح والتفزيع الإعلامي التي أدارتها أجهزة الاستخبارات، أو تحالفها مع رجال أعمال محليين وعرب كما نقدر. نقول هذا ونحن أقرب إلى اليقين بعدما أشارت التسريبات من مكتب وزير الدفاع إلى نوعية الارتباطات والدوائر التي جرى توجيهها لنقل رسائل بعينها خلال فترة تأزيم حكم مرسي، وما بعد الانقلاب أيضًا. وكما في حالات أخرى متكررة جرى تجاهل التكذيب (نفي رسمي في هذه الحالة) والاستمرار في البناء على القصة المكذوبة وتغذيتها وتضخيمها وعرض آراء في وقائع كاذبة أصلًا، أو آراء متخصصين وسياسيين ومثقفين يعلقون على حوادث لم تجر. وترافق هذه الموجة من الصخب أخبار عن محامين وشخصيات مرتبطة بهذه الأجهزة توجهت إلى رفع قضايا وبلاغات إلى النائب العام للتحقيق في ما لم يحدث، وتنشر هذه الأخبار في الصحف كأنها بلاغات عن اتهامات فعلية مع إيراد التعليقات التي تخوّن الرئيس. وفي مرحلة لاحقة تنشر التحليلات التاريخية التي تثبت كراهية جماعة الرئيس لمصر وتاريخها. ومن ثم يحين الوقت لنفي النفي، وتكذيب التكذيب، وتصبح أكذوبة الصحافة الصفراء حقيقة تبنى عليها أسئلة تبدو استفهامية من نوع: لماذا يبيعون الآثار لقطر؟ ومنذ إطلاق هذه الفرية وحتى حدوث الانقلاب، استمر الحديث عن أن قطر تقدمت بعرض المئتي مليار، وأن مرسي قبله، لكن اعتراضات مجلس الآثار ومتخصصيه حالت دون تمرير المشروع.

مع انشقاق القوى الثورية، فإن محاسبة أي صحيفة بتهم التشهير وغيرها يمكن أن يتحوّل إلى معركة على حرية التعبير تقوم بها قوى ثورية ضد مرسي. وهكذا نفذت الدولة العميقة وأجهزتها وإعلامها من خلال الخلافات التي شقّت معسكر ثورة يناير.

جرى استثمار الصخب الإعلامي والقضائي على شبكات التواصل الاجتماعي حيث تنشط لنشر هذه المواد لجان إلكترونية، وهي تشكيلات لتحريك أجهزة الأمن توجهات الشبكات الاجتماعية، مثل تويتر وفيسبوك. وهنا لا يُكتفَى بتدوير الأكذوبة، بل تمنح أيضًا ملمحًا جماهيريًا احتجاجيًا[4].

(4) «تويتر: مرسي قد يبيع الأهرامات والسد العالي والسويس،» (سي إن إن العربية،=

إن اختراع كذبة، وإرفاق مستندات مزيفة تمنح عمقًا للفرية، ومعها تصريحات كاذبة أو مكذوبة، وبإلحاح متناغم من خلال مجموعة من البرامج الحوارية ومقالات الرأي والتحقيقات تصنع فقاعة وتنشئ قناعات جماهيرية زائفة. تكرّرت هذه الآلية في تدوير قائمة طويلة من الأكاذيب تكثّف الحديث عنها صعودًا بين ربيع وصيف عام 2013، منها قصة موافقة مرسي على إنشاء وطن فلسطيني في سيناء، وقصة العلاقة السرية بين مرسي وبيريز المعنونة بـ «عزيزي بيريز»، ومنح المواد النفطية لحركة حماس في غزة، في وقت كانت تمر البلاد بأزمة وقود كبيرة.

مع تفاقم الأزمة السياسية حاول مرسي دحض هذه الشائعات التي أثرت بشدة في شعبيته[5]، لكن صوته سُمع واختفى في لجّة الصخب الإعلامي والشائعات.

واجه مرسي طوال فترة حكمه القصيرة تشهيرًا وشائعات مغرضة. وليس للشائعات السياسية والشخصية في مصر من ضابط ذوقي أو حسيب عقلي أو رقيب حسي... فهي تنفلت، وتنتشر حتى تصل إلى حد العبث، كأن ناشرها ومرددها يتحدى عقله ذاته أو ما بقي من عقله، فضلًا عن استخفافه بعقول الآخرين. وأقل هذه الشائعات شأنًا أن مكتب الإرشاد يتحكم بقرارات مرسي ويدير كل تفصيلة يقوم بها. والواقع أن مرسي اتخذ قراراته بشكل مستقل، لكن مشكلته كمنت في أنه لم يحكم بالفعل، حيث لم تكن عنده سطوة على مؤسسات الدولة، كما لم يرغب في مواجهة النظام القديم، بل حاول احتواءه. كما أن مساعديه الذين أفرزتهم قيادة جماعة الإخوان أصيبوا بالغرور في تعاملهم مع القوى السياسية الأخرى، وقادتهم نشوة السلطة والشعور بالقوة إلى إهمال الحلفاء، فضلًا عن البحث عن طرائق لتوسيع نطاق التحالف، حيث ضاقوا ذرعًا منذ البداية بالحاجة إلى «مسايرة» الحلفاء، كما في حالة جبهة فيرمونت. ومع إحاطة مرسي بمجموعة مساعدين من الجماعة وتهميش ما سواهم، بدا كأنه ما كان سيد نفسه.

= 24/ 12/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/twitter/11/26/Morsi.Egypt>.

(5) فيديو لمرسي يسخر من شائعة بيع قناة السويس والأهرام: «تعليق الرئيس مرسي على بيع قناة السويس والأهرامات»، على يوتيوب، في 16/ 10/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=uaL04EMtK_c>.

في عقب نجاح إعلام ثورة يناير المنسوب إلى عدد قليل من الفضائيات، تزايد عدد الفضائيات بصورة ملحوظة لاستغلال الطفرة في عدد المشاهدين، أو لحماية مصالح مالكي وممولي القنوات الفضائية ووجودهم، وإعادة رسم صورهم وسط مخاوف من أن تستهدفهم الثورة، ورغبات في التأثير في مساراتها لتشملهم. واستُغل في ذلك غياب تنظيم واضح لهذا القطاع الإعلامي، أكان بالنسبة إلى التسجيل أم علاقة الملكية بالتحرير، وغير ذلك.

ظهرت قنوات دينية ودينية - سياسية، كما ظهرت قنوات منوعات عدة، كانت هي الأخرى منصات للتأثير السياسي عبر برامج «التوك شو» والتعليقات. فهذه البرامج إنما هي قنوات غير رسمية للالتفاف على حصر بث النشرات الإخبارية في الإعلام الرسمي.

في ضوء تحزب القنوات الذي تفسره ملكيتها، كان طبيعيًا أن ينتقل الاستقطاب السياسي إلى الإعلام، وأن تطغى حالة الانقسام على توجهات القنوات ومحتواها. وتحوَّل قطاع منها إلى أدوات للاغتيال المعنوي والتأزيم والتحريض السياسي، وحتى تصفية الحسابات السياسية والشخصية في غياب وسائل للرقابة الجماهيرية على الإعلام، وأي تقويم موضوعي لأعماله. وبفضل طفرة التمويل الهائلة النابعة عن رغبة قوى كثيرة، خارجية وداخلية، في التأثير في ما يجري داخل مصر، ودخول الجمهور المجال العمومي بقوة، تضاعفت قوة الإعلام الجماهيري وتأثيره السياسي.

لكن لا يمكن فهم ظاهرة الانفلات الإعلامي من دون معايير مهنية، وتعضيد القنوات الخاصة في مصر للثورة المضادة، من دون التعرف إلى ملكية الفضائيات وارتباطات مالكيها بالقوى السياسية، وبمنظومة الثورة المضادة؛ إذ دفع نمط ملكية وسائل الإعلام إلى نشوء حال من عدم المهنية والانحياز الفج والممارسات الدعائية التي جعلت المشهد أقرب إلى حروب الدعاية السوداء ومكبات الأكاذيب التي تضلل الجماهير، أو تثير الصخب للتعمية على القضايا والصراعات الحقيقية ووعي الناس بها[6].

(6) يبرز عدد من الأسماء التي تهيمن على الإعلام الخاص في مصر ولها في الوقت ذاته ارتباط سياسي وحزبي واضح، منها نجيب سويرس (أسس حزب المصريين الأحرار) والسيد البدوي (رئس =

كان لافتًا أن الاستثمار في ملكية الفضائيات في عقب الثورة، يناقض مؤشرات ارتفاع المخاطر الاقتصادية التي علت إلى حدود غير مسبوقة، وحالة خوف الرأسماليين وتشككهم، ما أفضى إلى حدوث كساد اقتصادي واسع. كذلك فإن مثل هذا الاستثمار لم يكن من منطلق تخصص أصحابه في هذا القطاع الاقتصادي

= حزبًا ليبراليًا عريقًا هو الوفد)، وهذه هي النوعية الأولى من رجال أعمال الإعلام. أما النوعية الثانية فهي رجال الأعمال الخارجون من رحم دولة مبارك، كأحمد بهجت وعائلة دعبس. والفئة الثالثة الأكثر إثارة للتساؤلات هم الآتون الجدد الذين غالبًا ما يشكلون واجهات لتمويل خليجي. وأكثر مثال على هذه الأخيرة هو محمد الأمين. ففي عام واحد فقط كان محمد الأمين - الاسم المجهول تمامًا في مجال الإعلام والأعمال في مصر، الذي يتداول اسمه في قطاع الزراعة في الأساس - يمتلك إمبراطورية ضخمة بدأها بشبكة CBC التي ضمت محطات عدة إخبارية ومنوعة، واستحوذ على حصص مالكة في شبكات قائمة أهمها النهار، وهي شبكات تضم عددًا من القنوات المؤثرة، كما اشترى حصصًا أساسية في وكالة الأنباء العربية وجريدتي اليوم السابع والفجر وأنشأ جريدة الوطن وامتلك حصة في جريدة المصري اليوم. وكان مستغربًا لدى الصحافيين أن الأمين ضاعف أجور الصحافيين العاملين في محطاته الجديدة عما هو سائد في السوق، وحدث تنافس على العمل عنده. كما أن عددًا كبيرًا من السياسيين والناشطين صار جزءًا من هذه الإمبراطورية الناشئة. علمًا أن معظم فترة عمل محمد الأمين في مجال الأعمال كان في الكويت التي قضى فيها 16 عامًا. وظهر في ما بعد ارتباطه بشراكة مع منصور عامر، أحد أبرز رجال الأعمال المقربين من مبارك ونجله، وصاحب سلسلة مشروعات سياحية ضخمة تحمل اسم «بورتو» ولها فروع في الدول العربية مثل «بورتو طرطوس» في سورية. وميزت شراكاته الإعلامية بعد الثورة أنها أصبحت مع محسوبين على النظام السابق مثل أشرف صفوت الشريف الشريك في اليوم السابع. انظر حوارًا للأمين يتحدث عن عدم وجود علاقات له قبل كانون الثاني/يناير مع المسؤولين في مصر وأن أحدًا لا يعرف عنه شيئًا (على الرغم من شراكته مع منصور عامر أحد المقربين من جمال مبارك!): «رجل الأعمال محمد الأمين يرد على أسئلة جريدة «الرحمة»: ليس لي علاقة بأي مسئول في هذه الدنيا.. أموالي «حلال مصفى» وكل الجهات الرقابية في مصر «تعرف أسراري» وأملك أكبر شركات المقاولات في المنطقة،» حوار أحمد سمير، اليوم السابع، 2/12/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/6/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/story/0000/0/0/-/545820#.VcMk2fmqqko>.

انظر أيضًا: «بلاغ للنائب العام يكشف سر تضخم ثروة محمد الأمين،» النهار (مصر)، 20/5/2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/6/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alnaharegypt.com/t~73241>.

أيضًا (على الرغم مما في هذا المصدر من أقوال مرسلة، لكنه حوى تفصيلات عن الشكوك التي أثيرت وقُدمت في شأنها بلاغات ضد الأمين): محمود سليمان، «ننشر المقالة التي أزعجت مالك قنوات سي بي سي مهندس الثورة المضادة،» الأيام المصرية، 29/12/2012، نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/6/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/alayamalmasria/17191>.

بوصفهم معلنين أو متخصصين بالإنتاج الإعلامي. ولا يخفى على لبيب أن أسبابًا سياسية كانت وراء هذا المال الذي خرج على منطق الاقتصاد وحساباته لمصلحة منطق السياسة والتحشيد الجماهيري والرغبة في ممارسة الإعلام الموجه، في لحظة كانت الجماهير هي عنوانها.

إن مسألة التمويل وتأثير رأس المال هي التي تربط دور رجال الأعمال بدور الإعلام الفضائي خصوصًا، والتدخلات المخالفة للقواعد المهنية من المالكين في أعمال التحرير وفي المحتوى، والإخلال المتعمد بمعايير الأداء المهني بإخضاع الحقائق للتوجه السياسي، وممارسات التعتيم والصخب والإثارة ونشر الأكاذيب والتشويه وعدم التمييز بين الرأي والخبر، والإعلان والإعلام. والأهم من ذلك، ربما شكّل بعض رجال الأعمال واجهة لتمويل من دول خليجية غنية، من خلال شراكات مختلفة. كما سخّر بعضهم وسائل إعلامه في خدمة أجهزة اهتم بالحفاظ على علاقة بها لأسباب متعلقة بالمصالح والتحالفات السياسية في الوقت ذاته.

لم يكن الإعلام في مصر، مقروءًا كان أم مرئيًا أم مسموعًا، بمعزل عن صراعات المرحلة الانتقالية بعد سقوط مبارك؛ إذ عكس صورة ما يعانيه المجتمع من مشكلات وأزمات، لا بالمعنى الإيجابي للكلمة فحسب، بل بالمعنى السلبي أيضًا، حيث كان جزءًا من ترسانة الدعاية الصراعية، ومعززًا فوضى منعت توحيد الجهد لإنجاز أهداف الثورة.

في أجواء الحرية الإعلامية بعد الثورة، واقتحام الجمهور الواسع المجال العمومي، وازدياد فهم القوى الاجتماعية والسياسية، المحلية والإقليمية، لأهمية الرأي العام، حدثت طفرة في عدد الصحف الورقية والإلكترونية الخاصة التي تحظى بمتابعة جماهيرية واسعة. وما لبث أن تجاوز كثير منها قواعد المهنية، خدمةً لجماعات الضغط التي يمثلها. بدأ ذلك بخجل ثم تطور بالتدريج إلى عدم مبالاة بالكامل بالقيم المهنية، فجرى تجاوز الحد بين الدراما الإعلامية في تعمد الإثارة والكذب البواح ونشر الأخبار غير الصحيحة والشائعات والتشهير بالخصوم.

قبل الثورة، توسع هامش الحرية الإعلامية في نهاية عهد مبارك، فأنشئت وسائل إعلام جديدة خاصة (المصري اليوم، الشروق، الدستور... وغيرها)؛ وأسست هذه صحافة جديدة أكثر استقلالية عن الخط الحكومي للصحافة

الرسمية وشبه الرسمية. كما سمحت هذه الصحف بهامش نقدي، لكنها خضعت في الوقت ذاته لخطوط حمر يصعب تجاوزها، ووجد فيها كتّاب موالون للنظام وكتّاب نقديون. كان هذا قبل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وألوان الصحافة الجديدة الإلكترونية الشباب التي غيرت المشهد.

عبّرت وسائل الإعلام الخاصة عمومًا عن صعود مكانة رجال الأعمال وقوتهم في بنية النظام في الـ 15 عامًا الأخيرة قبل ثورة يناير. إذ اعتمدت على ملكية رجال الأعمال والتمويل عن طريق الإعلانات التجارية للشركات. لكن ما يهمنا هنا أن النظام السابق أتاح لهذه الفئة أن تنشئ إعلامها الذي عبّر عن طبيعتها الأكثر انفتاحًا وليبرالية من البيروقراطية الحاكمة. وبان بسرعة الفرق بينها وبين الصحف الرسمية (المسماة في مصر بالصحف القومية).

ظهرت أصوات جديدة من محللين وكتّاب ممن اتسعت دوائر متابعيهم إلى حدود كبيرة، ما دفع الصحف الخاصة التي يعود ظهورها إلى منتصف التسعينيات إلى الإسراع بتطوير أنفسها، من خلال الدمج بين الصحافة التقليدية والإلكترونية، فدُشّنت خلال شهور قلائل بوابات لصحفها على شبكة الإنترنت، وصفحات لها على مواقع التواصل الاجتماعي. كما بدأ كثير من الصحف الأسبوعية إلى الصدور اليومي، لملاحقة الكم الهائل من التطورات والحوادث.

تضاعف عدد الصحف المستقلة حتى وصل إلى أكثر من 25 صحيفة يومية وأسبوعية مثل الأسبوع، الموقف العربي، الشروق، صوت الأمة، الخميس، الوطن، الدستور، صوت الملايين، الجماهير، الفجر، فيتو، المصريون، الأنباء الدولية، النبأ، المصري اليوم، اليوم السابع، التحرير، النهار، الموجز، الفتح، الناس، البديل، الشارع.

بعد الثورة لامس «الانفتاح الإعلامي» حدود الانفلات غير المهني، وكان ذلك بداية أعراض ممارسة واسعة لحرية إعلامية غير محدودة وفّرتها الثورة، وضمنتها الجماهير التي رفضت إعلام مبارك الموجه القائم على الدعاية السياسية. لكن سرعان ما تبيّن أن جانبًا منه كان انفلاتًا مقصودًا، حرّكته قوى سياسية اجتماعية محلية وإقليمية استخدمت الإعلام أداةً لحماية مصالح محددة معادية للثورة إدراكًا منها أنها أصبحت مضطرة إلى التعامل مع رأي عام بعد الثورة، وأن عليها أن تنفره من الثورة وقواها، في حال لم تتمكن من كسبه إلى جانبها.

قدّم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع مؤسسات حقوقية أخرى[7] تقريرًا شاملًا عن أداء الإعلام خلال الانتخابات النيابية في نهاية عام 2011. وبموجبه تخلّلت مرحلة الانتخابات في ظل حكم المجلس العسكري حوادث مفصلية كان لها أثر بالغ في مسارات الثورة وأدوار القوى المختلفة فيها. واعتبر التقرير فترة الانتخابات هذه مختبرًا لمهنية الإعلاميين والتزامهم الأخلاقي تجاه فئات المجتمع المختلفة وأهمية تقويم أدائهم[8]. كما رأى أن منظومة الإعلام أخفقت في أن تكون مصدر معلومات تتسم بحد أدنى من الموضوعية كي تساهم في ترشيد اتجاهات الرأي العام وفهم عملية الاقتراع. ووقع الإعلام في فخ الإثارة، فركّز على التصريحات المثيرة أكثر من شرح البرامج الانتخابية أو شرح الرؤى السياسية في مناخ سياسي يتغير تُطرح فيه أفكار مؤسِّسة للمجتمع وعلاقاته. وغاب دور الإعلام في طرح قضايا حقيقية في شأن الاقتصاد وقضايا مثل الدعم ورفعه والأجور وغيرها، إضافة إلى قضايا السياسة الخارجية، فيما استنزفت اهتمامات الناس بتغطيات فتاوى مثيرة في شأن «البكيني والخمر وولاية المرأة» في تطرقها إلى مواقف التيارات الإسلامية. وكان الإعلام الحكومي منكمشًا بسبب تأييده مبارك خلال الأيام الأولى للثورة، وبالتالي في عهد المجلس العسكري. وكانت معالجته أقل انحيازًا، في غياب حزب حكومة ينحاز إليه، وإن لم يخل من التهليل للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، والهجوم على كل من ينتقده. أما الإعلام الخاص، فـ «تحكّمت مصادر تمويله - إلى حد ما - في انحيازاته الحزبية».

في الأعوام الأخيرة من عهد مبارك كان للمال السياسي شأن أساسي في مجريات العملية الانتخابية، واستمرت هذه الحال في ما بعد الثورة، حين انحاز المجلس العسكري إلى أنموذج انتخابي يميل أكثر إلى المنافسة الفردية على المقاعد. الأمر الذي أبرز الحاجة إلى المال السياسي المتوافر لدى رجال الأعمال

(7) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الإعلام والانتخابات البرلمانية في مصر: تقييم أداء وسائل الإعلام خلال الانتخابات البرلمانية، 12 أكتوبر 2011 - 15 يناير 2012، قضايا حركية؛ 28 (القاهرة: المركز، 2012). اعتمد التقرير المبادئ التي أقرها المقرر الخاص لحرية التعبير بالأمم المتحدة، ومبادئ المجلس الأوروبي وعدد من منظمات مراقبة الإعلام مثل بافيا الإيطالية والمعهد الدولي لدعم الإعلام في الدانمارك.

(8) المصدر نفسه، ص 9-27.

ممن هددتهم الثورة وكشفت عن علاقاتهم بالنظام السابق وكيفية تكوّن ثرواتهم، فاضطروا إلى تحصين أنفسهم من خلال البرلمان وتكوين دروع حماية من خلال الأحزاب والنواب المنتخبين. كما وُجّهت أموال طائلة للدعاية والإعلام، إضافة إلى استمرار ممارسة بعض الأعراف التي تعبر عن ثقافة الزبائنية السياسية كالتوليف المصلحي للعشائر، أو شراء الأصوات في المناطق الفقيرة والمحرومة، وتفاقم مشكلة العنف الانتخابي. هذا كله كان للمال السياسي وأموال رجال الأعمال شأن كبير فيه، إضافة إلى تمويل إنشاء أحزاب جديدة لم تتسم عملية نشوئها بالشفافية اللازمة، وإنشاء مقار حزبية ومنابر إعلامية للأحزاب، وتمويل حملات انتخابية، في ظل غياب كامل لضوابط حقيقية لعملية التمويل، ومنعها من أن تكون مدخلًا لتحويل العمل الحزبي إلى حصنٍ لمصالح فئوية محددة.

ثمة نماذج معروفة للتمويل المعلن والدخول المباشر لرجال الأعمال في العمل السياسي، كحزب المصريين الأحرار، وحتى حزب الوفد الذي رئسه رجل الأعمال السيد البدوي، وكان معه في الهيئة العليا عدد آخر من رجال الأعمال. إضافة إلى ذلك، برزت أحزاب حصلت على تمويل نشوئها من مصادر مجهولة، كحزب النور الذي استطاع في بضعة شهور إنشاء مقار حزبية في المحافظات كلها وإطلاق حملة ضخمة في الانتخابات البرلمانية، واتهمه كثير من السياسيين والمسؤولين الحكوميين بتلقي التمويل من دول خليجية[9]. وأُشير في معرض قضية التمويل الأجنبي خلال عهد المجلس العسكري في شأن تلقي جمعيات أهلية مرتبطة بالمكوّن الدعوي الذي يشكل النور ذراعه السياسية مبالغ ضخمة من دول الخليج وشخصيات تؤمن بالفكر السلفي، الأمر الذي نفاه السلفيون آنذاك، في حين أكد مسؤولون في حزب النور أن التمويل كان ذاتيًا من رجال أعمال ينتمون إلى الحزب، جرت دعوتهم أيضًا إلى إنشاء قناة تلفزيونية خاصة بالحزب[10].

(9) <http://www.masress.com/elfagr/52910>.

(10) في مواقف عدة، خصوصًا بعد انقلاب تموز/ يوليو 2013، صرح قادة من حزب النور أن الحزب يتلقى التمويل من رجال أعمال. مثال ذلك مقطع فيديو لنادر بكار يدعو فيه رجال الأعمال إلى المساهمة في إنشاء قناة تلفزيونية للحزب. انظر: «نادر بكار يكشف عن مصادر تمويل حزب النور.. ويدعو رجال الأعمال لدعم إنشاء قناة للحزب،» على يوتيوب، في 21/ 12/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=9BIFNPYX-VE&feature=youtu.be>.

الفصل السادس عشر

أحداث الفوضى... وإحداث الفوضى

شهدت مدن القناة ردات فعل عنيفة على حكم الإعدام الذي صدر في حق 21 متهمًا في قضية حادثة ستاد بورسعيد التي سقط فيها 72 قتيلًا من مشجعي النادي الأهلي الرياضي. كما شهدت مدينة بورسعيد محاولة الأهالي الزحف نحو سجن بورسعيد المركزي، غير أن قوات الجيش قامت بتأمين السجن تمامًا. وارتفع عدد القتلى بين المتظاهرين وقوات الأمن في مدن القناة إلى 30 شخصًا بينهم عناصر قوات شرطة.

اندلعت هذه التظاهرات في أثناء أوضاع أمنية وسياسية مضطربة شهدتها البلاد في الذكرى الثانية لثورة يناير، بعد أن شهدت مدن القناة هجومًا على مقار عامة وأمنية، الأمر الذي أدى إلى نشر قوات الجيش فيها، وفي اليوم التالي فُرض حظر تجوال على المواطنين؛ غير أن مدينة بورسعيد لم تلتزم الحظر، وكذلك الإسماعيلية[1].

أعلن مرسي حال الطوارئ في مدن القناة، السويس وبورسعيد والإسماعيلية، ما عزز موقع الجيش ومنحه مهمات إدارية فيها. وصدر عن مجلس الدفاع الوطني الذي اجتمع برئاسة مرسي للنظر في التطورات السياسية والأمنية التي تمر بها مصر، بيانٌ تضمن عددًا من القرارات للتعامل مع الأزمة القائمة[2]. وكانت هذه أول مرة يجتمع فيها مرسي إلى المجلس[3]، بعد أن تركه يتصرف وحده مدة طويلة في فترة مضطربة كهذه.

---

(1) فيديو «شاهد الجيش يلعب الكرة مع شباب بورسعيد أثناء حظر التجول»، على يوتيوب، في 30/ 1/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<https://www.youtube.com/watch?v=iLOtcRKBAIg>

(2) «نص بيان مجلس الدفاع الوطني المصري بشأن الاضطرابات،» (رويترز عربي، 26/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B29QZ20130126?sp=true>.

(3) «"بوابة الأهرام" تنشر صور اجتماع مرسي وأعضاء مجلس الدفاع الوطني،» (بوابة الأهرام، 26/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/300675.aspx>.

لم يكن مرسي أو مساعدوه أو مستشاروه قادرين على التحكم بقرارات المحاكم، حيث كان القضاء المصري يعمل ضدهم أيضًا. وطبّق هذا بدرجة كبيرة على قوات الأمن التي لم تكن تتعاون معهم، ويرجح أنها كانت تخطط للفوضى ولإفشال حكم مرسي. وجرى تحويل نقمة الجمهور نحو جماعة الإخوان المسلمين والرئيس المنتخب ورئيس حكومته بسهولة ويسر. وساهم في ذلك جهد القوى المعارضة العلمانية ومثقفيها والإعلام المرتبط بالمؤسسة الأمنية ورجال الأعمال لتحميل المسؤولية للخصم السياسي، أي جماعة الإخوان المسلمين.

بدا كأن الوضع في مصر يخرج عن السيطرة. ففي ظل الأجواء السياسية المضطربة وحوادث العنف المتبادل التي شهدتها مصر طوال أيام، وشملت عددًا كبيرًا من المدن المصرية، أصدر الأزهر في 30 كانون الثاني/ يناير 2013 وثيقة نبذ العنف شارك في صوغها وفق ما تشير الديباجة شباب 25 يناير وممثلون عن الأزهر والكنيسة، ووقّعها عدد من ممثلي الأحزاب والحركات السياسية الشبابية. وتضمنت الوثيقة عشرة بنود نصت على حرمة الدم ونبذ العنف وضرورة حماية النسيج الوطني، إضافة إلى تأكيد أهمية الحفاظ على كيان الدولة ومؤسساتها ومسؤوليتها عن القيام بواجب تحقيق الأمن وحماية الممتلكات العامة، من دون جور ذلك على حقوق الإنسان وحرياته[4].

لكن بدلًا من أداء الشرطة واجباتها، بدأ أفراد الشرطة وأمناؤها في مديريات عدد من المحافظات موجة احتجاجات واعتصامات في العاشر من شباط/ فبراير 2013، فأغلقوا بعض مديريات وأقسام الشرطة بالجنازير، وطالبوا بإقالة وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم الذي لم يكن قد مضى شهر على تعيينه، معتبرين أنه ارتمى في أحضان جماعة الإخوان، وطالبوا بزيادة تسليحهم وإلغاء قانون التظاهر، إضافة إلى اتخاذ موقف حازم ضد ما عدّوه «أخونة الوزارة». ويمكن تصور كم كان هذا الوزير «إخوانيًا» من خلال تصرفاته اللاحقة ودوره في الانقلاب على

(4) «نص وثيقة الأزهر الشريف لنبذ العنف،» (الهيئة العامة للاستعلامات، 31/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2515#.U_uFM_mSyPw>.

مرسي وفي قمع حركة الإخوان المسلمين، كما يمكن الحكم على مدى «أخونة» الوزارة من تصرفات الوزارة بعد الانقلاب.

امتدت الاحتجاجات والاعتصامات إلى محافظات الشرقية والإسكندرية وكفر الشيخ والقليوبية والمنوفية والبحيرة ودمياط وبني سويف وأسيوط وسوهاج وأسوان والبحر الأحمر والجيزة والوادي الجديد والأقصر، فضلًا عن قطاع أمن الموانئ[5]. وتطورت الاضطرابات التي شهدتها مدينة بورسعيد منذ صدور الأحكام القضائية بإعدام 21 من المتهمين في حادثة ستاد بورسعيد، إلى عصيان مدني في 17 شباط/ فبراير 2013 استمر أكثر من ثلاثة أسابيع. وتجاوب آلاف الأهالي مع دعوات العصيان المدني التي أعلنها الشباب المحتج، فتوقفت حركة العمل وأخليت المباني الحكومية. وطالب المتظاهرون بالقصاص لشهداء المدينة ومعاملتهم ماديًا ومعنويًا كشهداء ثورة، ومراجعة جهة قضائية محايدة أحكام الإعدام الصادرة[6].

خلال فترة العصيان شهدت المدينة تأسيس ما عرف بـ «مكتب شهر عقاري شعبي»، لتحرير توكيلات من الأهالي للجيش بإدارة شؤون البلاد. كانت هذه بداية حملة التوقيعات المطالبة باستقالة مرسي، أو إطاحته بوساطة الجيش. كما يذكر انتشار شائعات، منذ بداية العصيان، دسّتها بعض الصحف بالأسلوب الذي سبق أن تطرقنا إليه، عن احتمال إقالة مرسي السيسي وبعض قادة الجيش[7]. كما سرت شائعات خلال العصيان عن وقوع صدامات بين قوات من الشرطة وأخرى

(5) <https://www.youtube.com/watch?v=DioiJmEtymU>.

(6) «مظاهرات جديدة في بورسعيد، وبدء حملة توكيلات شعبية،» (أصوات مصرية، 1/ 3/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=abbcaf05-942a-4498-b7c3-e9de08cde5f9>.

انظر أيضًا: «إعلان العصيان المدني في بورسعيد ومتظاهرون يحطمون سيارات للشرطة،» الرياض، 18/ 2/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/811275>.

(7) محمد أحمد طنطاوي، «غليان في الجيش بعد إشاعة أنباء عن إقالة «السيسي».. مصدر: المؤسسة العسكرية لن تسمح بتكرار سيناريو طنطاوي وعنان.. والمساس بالقادة في الفترة الراهنة «انتحار».. وحالة من السخط بين القادة والضباط،» اليوم السابع، 18/ 2/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/zJqDVJ>.

من الجيش. ولم تطبق قوات الجيش الحظر الذي فرض في مدن القناة بشكل فعلي. وكان مرسي قد أقال قبل ذلك بأسابيع وزير الداخلية أحمد جمال الدين لعدم تعامله بحزم مع المحتجين في حوادث الاتحادية. وهنا بدأت كفة الأمور تميل إلى مصلحة الجيش.

أثمرت الحملة الإعلامية ضد مرسي وجماعة الإخوان، وولّدت حملة إثارة الفوضى والشغب توقًا شديدًا إلى حلول الأمن والاستقرار. لذلك لم يبق، بعدما أشبعت الأطراف السياسية الداعمة لثورة يناير بعضها تشويهًا وتجريحًا، قوة منظمة خارج الهجمات المتبادلة إلا الجيش وجهاز الدولة القديم. وقدّم المصريون في ذلك دليلًا قاطعًا على قصر ذاكرة المجتمعات وميلها إلى النسيان، ولا سيما حين تُستنفَر غرائزها ومخاوفها.

شهد الأول من آذار/ مارس 2013 تظاهرات بعنوان «جمعة دعم الجيش»، نُظِّمت أمام المنصة في جوار الكلية الحربية، بهدف دعم القوات المسلحة، والتقدم بعدد من المطالب، أبرزها عدم مس قادتها، ورفض ما يشاع عن مساعي جماعة الإخوان أخونة الجيش، على الرغم من عدم وجود دليل أو مثال على ذلك. ومن الواضح أن هذه التظاهرات كانت بمبادرة من اتصالات الجيش الذي أصبح يسيطر على شبكة علاقات الأجهزة الأمنية من إعلام وبلطجية وغيرها. فنُظِّمت هذه التظاهرات من قوى وائتلافات سياسية مستحدثة أو مجهولة لم يسمع بها أحد من قبل، اختفت لاحقًا، مثل «ائتلاف الأغلبية الصامتة» و«اللجان الشعبية لحماية الثورة» و«العسكريون المتقاعدون» و«حركة حماية» وحركة «ابنِ بلدك» و«المبادرة الوطنية للتفاعل الايجابي»، إضافة إلى عدد من الناشطين السياسيين[8]. ولا شك في أن قسمًا كبيرًا من هذه الجماعات غير المعروفة من قبل كانت مدفوعة من أجهزة الأمن ووزارة الدفاع، وبقايا الحزب الوطني ورجال الأعمال. وكان هذا الحشد جاهزًا مثل فرقة غنائية راقصة تنتقل من مكان إلى آخر لأداء دورها.

---

(8) «انتهاء فعاليات جمعة دعم الجيش وفتح الطريق كليا أمام حركة السيارات،» الشروق، 1/ 3/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=01032013&id=c0e6dea8-457f-4b09-a8bc-bad37dd2e37a>.

ثمة أزمة ثارت قيل إنها بسبب تعرّض أحد أعضاء مجلس شورى جماعة الإخوان للجيش في قصيدة ألقاها في احتفال اجتماعي في أحد مقار حزب الحرية والعدالة، وصف فيها السيسي بأنه «فأر»[9]. وثار تلاسن علني بين الجيش والجماعة، حتى أن بكري نقل عن مصدر عسكري قوله: «إن الإخوان هم الفئران لأنهم اعتادوا العمل في الظلام وتحت الأرض وإن تاريخهم مملوء بالدم وقتل الأبرياء من المصريين في الوقت الذي كان فيه الجيش، وما زال، مدافعًا عن تراب مصر في وقت السلم والحرب وحاميًا للشعب وأمنه القومي». هذا التلاسن الواضح بين الجيش والجماعة انتهى ببيان للمتحدث العسكري هدد فيه: «صبرنا لن يطول وردّنا سيكون قاسيًا استنادًا إلى القانون العسكري». وأضاف: لدينا معلومات تؤكد أن هدف حرب الشائعات والتطاول هو هز استقرار المؤسسة العسكرية... التطاول على المؤسسة وقيادتها بدأ منذ فترة لإسقاطها ... إن الفريق السيسي هو خير خلف لخير سلف، ويعمل بتجرد ووطنية، ولن تفلح محاولات تحريض أبناء الجيش على قيادتهم، فالجميع يد واحدة في مواجهة كل هذه المخططات»[10]. وصدر عن الرئاسة بيان أكد الاعتزاز بالجيش داعيًا وسائل الإعلام توخي الدقة في ما تنشره من أخبار، خصوصًا تلك التي تمس الأمن القومي المصري في الصميم. فمعظم الصحف المصرية التي صدرت في ذلك اليوم تعامل مع إشاعة إقالة وزير الدفاع بجدية مبالغ فيها، حيث عنونت المصري اليوم صفحتها الأولى: «رسالة الجيش وصلت الاتحادية»، وهي رسالة تحذير بحسب قادة الأحزاب السياسية التي اعتبرت

---

(9) أشار مصطفى بكري (وهو صحافي مقرب من أجهزة الأمن منذ عهد مبارك، وكثيرًا ما نقل رسائلها، وأصبح مقربًا من السيسي) إلى أن الواقعة كانت «محاولة استفزاز جديدة تنضم إلى محاولات سابقة تهدف إلى ابتزاز قيادة الجيش وتعمّد الإساءة إليها. فالجيش لا يزال صامدًا يرفض 'الأخونة' ويبقى العقبة القوية أمام سيطرة الإخوان على الدولة المصرية وإسقاطها في قبضتهم». لم يكن هذا التصريح من دون علم السيسي أو مكتبه. وعاد بكري وأوضح أن من يرفض ما سماه بالأخونة هو السيسي. وكان أول من قال بتعبير الأخونة يونس مخيون (رئيس حزب النور) في اجتماع لمجلس شورى الحزب. ومن ثم بدأ الحديث العلني عن وجود تآمر إخواني يهدد الأمن القومي. انظر: مصطفى بكري، «ماذا وراء تصاعد الأزمة بين الجيش والإخوان؟ (1)،» الوطن، 10/ 4/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/162247>.

(10) المصدر نفسه.

الاقتراب من المؤسسة العسكرية سعيًا واضحًا إلى أخونة الدولة. وظهرت فيها مقالة بعنوان: «الجيش يكشر عن أنيابه»، ونقلت عن مصدر عسكري أن الترويج لإقالة السيسي بمنزلة «انتحار» للنظام[11]. وشاركت جريدة الشروق التعبير نفسه حرفيًا، فنقلت تصريحات عن الجيش بعنوان: «المساس بالسيسي انتحار للنظام السياسي القائم». ونقلت عن مصادر عسكرية إن حالة غضب رُصدت بين ضباط وصف ضباط وجنود القوات المسلحة بعد تسريب معلومات ونشر أخبار تتناول المؤسسة العسكرية وإقالات محتملة لكبار قادتها، وفي مقدمهم عبد الفتاح السيسي، و«أن المؤسسة العسكرية لن تسمح بأي حال وتحت أي ظرف بأن يتكرر سيناريو المشير حسين طنطاوي والفريق سامي عنان مع الفريق أول عبد الفتاح السيسي، مؤكدًا أن المساس بقادة القوات المسلحة خلال الفترة الراهنة سيكون أشبه بحالة انتحار للنظام السياسي القائم بأكمله». وهدّد بتحرك الرأي العام وبوجود إطلاق دعوات إلى الاحتشاد والعصيان إذا أُقيل قادة الجيش!

ما لبث أن فتحت جبهة أخرى على مرسي قبل أن يلتقط أنفاسه، حين قضت المحكمة الإدارية العليا في 21 نيسان/ أبريل 2013 بوقف تنفيذ القرار رقم 134 لسنة 2013 الصادر عن رئيس الجمهوريّة بدعوة الناخبين إلى انتخاب مجلس نواب جديد على أساس قانون الانتخابات رقم 2 لسنة 2013. وكان هذا القانون قد عُرض على المحكمة الدستورية التي قضت بعدم دستورية بعض نصوصه قبل سنِّهِ، ولم يعرض على المحكمة الدستورية مجددًا، فقضت المحكمة الإدارية بضرورة إعادة عرضه على المحكمة الدستورية.

كان مرسي قد دعا في وقت سابق إلى انتخاب مجلس نواب بديل من مجلس الشعب الذي قضت المحكمة الدستورية العليا بحلّه. وقررت محكمة القضاء الإداري في حكمها إحالة قانون الانتخابات الذي أقره مجلس الشورى إلى المحكمة الدستورية العليا. وكانت دفوع الدعاوى المطالبة بوقف قرار مرسي

---

(11) داليا عثمان [وآخرون]، «رسالة الجيش وصلت الاتحادية،» المصري اليوم، 19/ 2/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=371693>.

تنص على أنه يخالف نص المادة 177 من الدستور الذي أُقِرّ في كانون الأول/ ديسمبر 2012، القاضية بضرورة عرض مشروعات القوانين المنظمة الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية على المحكمة الدستورية العليا قبل إصدارها، لتقرير مدى مطابقتها الدستور[12].

عوّقت هذه المحكمة التطور الديمقراطي الطبيعي بعقد انتخابات برلمانية، كان يمكن للأحزاب المعارضة تحقيق مكاسب فيها بعد انحسار شعبية جماعة الإخوان، فيتخذ نقدها مسارًا ديمقراطيًا ممأسسًا. ولم يكن بوسع مرسي أو جماعة الإخوان تزوير أي انتخابات، حيث لم يكونا في ذلك الحين مسيطرين على القضاء أو أجهزة الأمن. لكن المحاكم واصلت عملها كأداة لتعويق التحول الديمقراطي وإضعاف الهيئات المنتخبة وإجهاض ثورة يناير.

في 16 آذار/ مارس 2013 شهدت محافظة سوهاج تظاهرات احتجاجية في أثناء زيارة مرسي لها؛ حيث خرجت حشود شعبية من أبناء المحافظة تهتف بشعارات معادية له ولجماعة الإخوان. وأدت هذه التطورات إلى إلغاء مرسي لقاء كان مقررًا مع طلاب من جامعة سوهاج وأعضاء هيئة التدريس فيها[13].

بدأت موجة جديدة من الصدامات بين الإخوان ومعارضيهم في مساء السادس عشر من آذار/ مارس 2013[14]، حين اندلعت اشتباكات على خلفية رسم محتجين «غرافيتي» على جدران قريبة من مقر جماعة الإخوان المسلمين في أثناء وقفة نظمها عدد من الحركات الثورية أمامه. وسرعان ما تحولت الفاعليات

(12) «وقف الانتخابات البرلمانية في مصر بقرار من القضاء الإداري،» (بي بي سي عربي، 6/ 3/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/03/130306_egypt_decree_morsi_elections.shtml>.

(13) محمد حسن شعبان، «المظاهرات تلاحق مرسي في صعيد مصر وتجبره على إلغاء زيارته للجامعة،» الشرق الأوسط، 17/ 3/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12528&article=721228#.VBYfeJSSzg5>.

(14) فيديو للاعتداء على المرأة أمام مقر الإخوان في المقطم: «فيديو ضرب ميرفت موسى مدونة ليالي العاشقين،» على يوتيوب، في 18/ 3/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=CGGn-nxIEjg>.

إلى اشتباكات بين المحتجين وحرس «مكتب الإرشاد»، تطوّرت إلى تراشق بالحجارة وزجاجات المولوتوف، اعتدى خلالها أنصار الجماعة على إعلاميين كانوا يغطونها[15].

في ردة فعل على ذلك، دعت القوى الثورية المعارضة إلى المشاركة في تظاهرات في 22 آذار/ مارس 2013 أمام مقر مكتب الإرشاد في المقطم، أطلقوا عليها مليونية «رد الكرامة». وشهد ذلك اليوم اشتباكات بين أفراد من جماعة الإخوان المسلمين ومعارضيها، أسفرت عن إصابة 210 أشخاص بجروح[16]. كما وقعت اشتباكات أمام عدد من مقار حزب الحرية والعدالة في القاهرة والإسكندرية والمحلة الكبرى. وأصبحت الجماعة في هذه المرحلة قوة معزولة عن القوى الأخرى، وتدافع عن نفسها من دون حلفاء تقريبًا. وحشدت أنصارها من بعض المحافظات في حافلات للمشاركة في حماية مقر مكتب الإرشاد في المقطم، فأضرم أفراد من المعارضة النار في أربعة منها، فيما أرسلت وزارة الداخلية قوات من الأمن المركزي إلى محيط المقر. وعقب هذه الاشتباكات بيومين، توعّد مرسي قطع أيدي المتآمرين، حيث أشار في كلمة له إلى وجود أصابع تعبث بمصر[17].

في مشهد آخر، شهد الخامس من نيسان/ أبريل 2013 بداية حوادث فتنة طائفية جديدة بين المسلمين والمسيحيين، في مدينة الخصوص التابعة لمحافظة القليوبية في الوجه البحري. ولم تكن تلك أول مرة تشهد فيها هذه المدينة حوادث فتنة طائفية، حيث خبرت ذلك قبل ثورة يناير. وحدثت الفتنة هذه المرة على خلفية رسومات غرافيتي على سور مسجد في المدينة، الأمر

---

(15) «مصر.. تداعيات الاعتداء على النشطاء والصحفيين أمام مكتب الإرشاد للإخوان،» (روسيا اليوم، 17/ 2/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/X1myHm>.

(16) فيديو: «اشتباكات»، على قناة الأهرام على يوتيوب، في 22/ 3/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=CDYOdQDACJY>.

(17) فيديو حديث مرسي عن الأصابع التي تلعب: «مرسي: فيه صباعين تلاته بيلعبوا جوا مصر»، على يوتيوب، في 25/ 3/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=BAD6FSN9DPQ>.

الذي أدى تبادل إطلاق النار بين مسلمين ومسيحيين. وأسفرت هذه الحوادث وفقًا لبيان مديرية الشؤون الصحية في المحافظة عن مصرع ثلاثة مسيحيين ومسلم، وإصابة ستة مسلمين ومسيحي. وخلال تشييع القتلى المسيحيين من كاتدرائية العباسية، وقعت مناوشات بين عدد من «الشباب المسيحي» وضابط شرطة وثلاثة جنود كانوا يقفون في جوار الباب الرئيس للكاتدرائية، وتطورت المشادات إلى وقوع حوادث عنف أسفرت عن مقتل مسيحيين اثنين، فضلًا عن وقوع عدد من الإصابات[18].

تجمع آلاف المتظاهرين من مؤيدي مرسي والمنتمين إلى التيار الإسلامي في 19 نيسان/ أبريل 2013 أمام دار القضاء العالي، مطالبين بتطهير القضاء وإقرار قانون السلطة القضائية. وهو قانون ينص على خفض سن التقاعد للقضاة إلى ستين عامًا، ويؤدي بالتالي إلى ضخ دم جديد في السلطة القضائية من خارج هذه المؤسسة بعد الاستغناء عن ثلاثة آلاف وخمسمئة قاضٍ[19]. وطالبوا بإقالة وزير العدل ومحاكمة المستشار أحمد الزند (رئيس نادي القضاة) والمستشار عبد المجيد محمود (النائب العام السابق)، وإجراء محاكمات ثورية أخرى. وشارك في التظاهرات عدد من الأحزاب والحركات والائتلافات الإسلامية، منها أحزاب الأصالة، الحرية والعدالة، البناء والتنمية، الوطن، العمل الجديد، الشعب، الإصلاح، الجبهة السلفية، ائتلاف الثائر الحق، الجبهة الثورية لحماية الثورة، الائتلاف العام للثورة، رابطة المحامين الإسلاميين، حركة طلاب الشريعة، الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، حركة ضباط وأفراد الشرطة مع الرئيس، رابطة مصابي ثورة 25 يناير.

---

(18) «تقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية حول الأحداث الطائفية بمدينة الخصوص ومحيط الكاتدرائية المرقسية بالعباسية،» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية)، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/report/2013/04/11/1683>.

(19) يعد عبد الخالق فاروق هذا القانون جزءًا من محاولات الإخوان وحلفائهم السيطرة على السلطة القضائية، تمامًا مثل إعلان مرسي الدستوري، في خطوة لمحاصرة المحكمة الدستورية. ويعد تظاهرات 30 حزيران/ يونيو 2013 ردًا على تجاوزات الإخوان كلها في هذا الشأن وغيره. لكنه انتقد المجلس العسكري أيضًا لاستخدامه المحكمة الدستورية في صراعه مع القوى الثورية. انظر: عبد الخالق فاروق، أزمة القضاء المصري وحرية الصحافة وحقوق الإنسان (القاهرة: مركز دال للأبحاث والإنتاج الإعلامي؛ مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2014)، ص 285-286.

يُلاحظ أن هذه كانت في يوم ما مطالب القوى المؤيدة لثورة يناير كلها، لكنها أصبحت في هذه المرحلة مطالب فئة واحدة ممثلة بالتيار الإسلامي. وكان بمقدور مرسي إنجازها من دون اللجوء إلى الشارع، حين كان في أوج قوته بعد إقالته طنطاوي وعنان. لكنه اختار في ذلك الحين البحث عن حلفاء ضمن المؤسسة العسكرية، إضافة إلى أن أحزاب المعارضة الأخرى، لم تقبل التحالف معه في مواجهة الدولة العميقة. وبدلًا من أن يختار المواجهة بتحالف عريض من القوى المؤيدة للثورة تخلّى عن المواجهة، لكن في النهاية فُرضت المعركة عليه، بعد أن أصبح دعمه مقصورًا على التيار الإسلامي. ثم ما لبث أن ثبت أن التيار الإسلامي لم يكن كله معه. لم يكن مرسي هو إردوغان الذي اعترف بالدولة الديمقراطية العلمانية القائمة، وأصبح يقوم بإصلاحات في نظام تعددي لا فضل له في إقامته، حيث وصل إردوغان إلى الحكم بانتخابات عقدت في نظام تعددي قائم، جرت لبرلته قبل وصوله إلى الحكم، وتحالفت معه فئات واسعة من البرجوازية والبرجوازية الوسطى من غير الإسلاميين. كما أن مرسي لم يكن الخميني الذي قاد بكاريزميته شبكة من رجال الدين، وحوّل ثورة ديمقراطية الطابع إلى نظام ديني، وتخلص من معارضيه بتصفيتهم من خلال أحكام الإعدام بالجملة. لم يكن مرسي هذا ولا ذاك. فهو لم يفعل ما يلزم لبناء الديمقراطية في الأوضاع التي كانت قائمة ومختلفة عن تركيا، ولا كانت له سلطة يحتكر بموجبها الحكم بالقوة ويقضي على خصوم جماعة الإخوان[20]. على الرغم من ذلك، علينا ألا ننسى أن ثمة فرقًا بين حكم إردوغان في نظام سياسي تعددي قائم بدأ يترسخ قبل وصوله إلى الحكم، منذ عهد بولنت أجاويد على الأقل الذي ضمت حكومته الأولى (1974) إسلاميين، وحكم مرسي بعد ثورة.

في هذه الأثناء وقعت اشتباكات بين مؤيدين لمرسي ومعارضين له من المنتمين إلى مجموعة «بلاك بلوك»[21] (المجهولة الأصل والفصل التي ظهرت

(20) لمراجعة من منظور آخر للفرق بين إردوغان ومرسي، والخميني ومرسي انظر: جلبير الأشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة عمر الشافعي (بيروت: دار الساقي، 2013)، ص 258-269 و279-292.

(21) كانت ظاهرة ذوي الأقنعة السوداء لافتة منذ مطلع عام 2013، وانتشرت كصرعة (موضة)=

فجأة واختفت بعد الانقلاب العسكري مباشرة) في ميدان عبد المنعم رياض وشارع طلعت حرب، إلى أن وصلت الاشتباكات إلى دار القضاء العالي، حيث التظاهرات المؤيدة لمرسي. كما هجم معارضو مرسي على حافلة رحلات كانت تقل مؤيدين له مقبلين من محافظة الشرقية، وأضرموا فيها النار.

في 21 نيسان/ أبريل 2013، قدّم وزير العدل المستشار أحمد مكي استقالته إلى مرسي على خلفية أزمة قانون السلطة القضائية. وكان من المفترض أن يناقش مجلس الشعب هذا القانون، قبل أن تقطع المحكمة الدستورية الطريق على هذه الخطوة وتصدر قرارها المعروف بحل البرلمان في حزيران/ يونيو 2012. وحين

= مجلوبة من أوروبا، باسمها بلاك بلوك (Black Bloc) وبحركيتها، وفي أصلها تنسب إلى النضالات الأناركية التي شهدتها بعض بلدان أوروبا الشرقية بالتحديد خلال الثورات على النظم الشيوعية. لكنها في الواقع المصري كانت مختلفة، أنشأتها مجموعة من الشباب المتبني العنف الثوري، في مقدمهم الشاب شريف الصيرفي. وفي تتبع الأعمال المنسوبة إليها، تشير في رأينا إلى نوعين من العنف: أولهما عنف الشباب المحبط ممن رأوا الثورة تنجرف بعيدًا عما أرادوه منها، واتخذ طابعًا ثأريًا بسبب من قضى من زملائهم أو جرحوا أو اعتقلوا، والنوع الثاني استثمار أمني توجهه مكونات الدولة العميقة لهذه الظاهرة التي بدت ساذجة في بداياتها، وتغذيتها وتشكيل مجموعات من عصابات مأجورة للقيام بمهمات الاستنزاف وإثارة الفزع ورفع درجة الإحساس بالتهديد الواسع للمجتمع. مالت الرؤية الإخوانية إلى كون هذه المجموعات تحركها أطراف في جبهة الإنقاذ واتهمت الجبهة علانية بتوفير ستار للعنف. وفي رأينا أنها تطوير وسائل تبنتها الأجهزة الأمنية في مواجهة الاعتصامات والتظاهرات بغرض ضربها. انظر: معتز ودنان، «القبض على 129 من «البلاك بلوك» وتورط جبهة الإنقاذ بتمويلها،» (بوابة الحرية والعدالة، 29/ 1/ 2013)، نسخة مؤرشفة على مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/fjp/43197>.

انظر أيضًا: محمد عبد الخالق، «قوات الشرطة تطارد «الصيرفي» مؤسس «البلاك بلوك» بالمحلة.. ويفر هاربًا من أسطح المنازل،» صدى البلد، 19/ 4/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.el-balad.com/463260>.

كان لافتًا عودة اسم بلاك بلوك في صيف عام 2015 ليثار من جديد موضوع العنف الثوري. ونسَبته السلطة في هذه المرة إلى الإخوان، في حين حاجّ بعضهم أن النظام الانقلابي يود من ذلك نشر الفزع باستخدام الأداة ذاتها التي أنشأها. انظر: محمد جمال، «5 تفسيرات وراء عودة عنف «بلاك بلوك» لمصر بعد اختفائها عقب الانقلاب،» التقرير، 29/ 5/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/Uu7r3p>.

وعمّا أثير في شأن عودتها، انظر: سعيد عبد الرحيم، «الأمن يرهب المصريين بـ «بلاك بلوك» لتعويم السيسي،» العربي الجديد، 29/ 5/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/gLKmWzhgHlk>.

قام مجلس الشورى بمناقشة القانون، بدأ بعض القضاة من أعضاء نادي القضاة اعتصامًا في نهاية أيار/ مايو 2013 احتجاجًا على مناقشة هذا القانون الذي يضع القضاء، بحسب ادعائهم، في قبضة السلطة التنفيذية[22].

---

(22) هيثم فوزي رخا، «اشتباكات بين الإخوان والبلاك بلوك في جمعة تطهير القضاء،» الأهرام، 20/ 4/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/205417.aspx>.

انظر أيضًا: تغريد سيد، «فيديو..نص استقالة أحمد مكي،» (بوابة الوفد، 21/ 4/ 2013)، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alwafd.org/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/13-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A/448823-%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%85%D9%83%D9%89>.

أيضًا «اليوم.. اعتصام مفتوح لنادي القضاة احتجاجًا على مناقشة «السلطة القضائية»،» الشروق، 31/ 5/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=31052013&id=0602f581-3260-455a-b6de-ead1f602567f>.

الفصل السابع عشر

الطريق إلى الانقلاب

أولًا: حركة «تمرّد» ونشأتها المريبة

مثّلت حركة «تمرّد» الشبابية الجديدة التي برزت فجأة أحد أبرز مكوّنات التعبئة الشعبية ضد محمد مرسي، تحوّلت إلى خلفية شعبية للانقلاب العسكري. أثارت الحركة صخبًا كثيرًا في فترة نشاطها القصيرة وهي تجمع توقيعات المصريين ضمن حملة المطالبة بتنحية مرسي وتقديم موعد الانتخابات الرئاسية. تصدرت «تمرّد» مشهد الغضب ضد مرسي والإخوان المسلمين بين الأول من أيار/ مايو ولحظة الانقلاب في 3 تموز/ يوليو 2013، ونجحت إلى حد كبير في تجميع الغاضبين من رئاسة مرسي وحشدهم، وتحريك قطاع الشباب الغاضب مع تحالف الأحزاب المعارضة العلمانية الذي التأم قبل ذلك بمسمى «جبهة الإنقاذ الوطني».

بعد أسبوع واحد من إعلان قيام «تمرّد»، أعلنت جبهة الإنقاذ رسميًا دعمها هذه الحركة في مسعاها إلى توقيع العرائض لسحب الثقة من مرسي، في اجتماع عقدته في مقر حزب الجبهة الديمقراطية في التاسع من أيار/ مايو 2013، بعدما اعترضت على المشاركة في الانتخابات التشريعية، ورفضت التعديل الوزاري الذي حاول مرسي استخدامه للحد من اعتراضاتها على بنية الحكومة[1].

لم يقدَّم تفسيرٌ معقولٌ لصعود حركة «تمرّد» المفاجئ والاستثنائي خلال شهرين قبل الانقلاب على مرسي، ولا قُدِّم تبرير للإسناد الإعلامي الواسع الذي حظيت به، ولا للدعم الذي تلقته من قطاعات محسوبة على النظام السابق ومن المعارضة الموصوفة بالثورية. فثمة كتابات اكتفت في إجابتها عن هذا السؤال

(1) «جبهة الإنقاذ تقرر الانضمام لحملة «تمرد» لسحب الثقة من مرسي،» وقائع الحدث، 9/ 5/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.elhadasnews.com/19773.html#ixzz3aTikdGfh>.

باللجوء إلى الخيوط المحركة خلف المشهد، في حين يُفترض بذل الجهد في تحليل ديناميات الصراع الذي حدد مسارات الثورة المصرية منذ إسقاط مبارك، وأجواء الاستقطاب الذي استفحل في النصف الثاني من رئاسة مرسي.

حتى لو سلّمنا جدلًا بأن حركة «تمرّد» أُسِّست بالفعل بالتنسيق بين شباب ثوري، لكن بدفع تآمري من قوى النظام السابق، أكانوا من رجال أعماله ممن استشعروا الخطر على مكانتهم الاحتكارية والمميزة، أم من الجيش والأجهزة الأمنية، يبقى هذا الطرح عاجزًا عن تفسير تطوّرها وحقيقة تمكّنها من حشد ذلك الجمهور الواسع في 30 حزيران/ يونيو 2013[2]. وفي حين لا يمكن تجاهل المبادرة والتخطيط والتآمر، تبقى الأسئلة المهمة المطروحة: كيف التقت هذه القوى في تشكيل كتلة اجتماعية هجينة من الثوريين الديمقراطيين، وأحزاب المعارضة القديمة الخاسرة، وبقايا النظام القديم، والدولة العميقة، وقيادة الجيش، وقطاعات جماهيرية واسعة غير محدَّدَة الهوية السياسية من الغاضبين مما آلت إليه الأمور راهنًا، والقلقين مما يخبّئه المستقبل؟ وكيف شُقت صفوف القوى الثورية؟ وما «سرّ» التجاوب الواسع معها؟

حاولنا في ما سبق من هذا الجزء من الكتاب الإجابة عن هذه الأسئلة، وأكدنا أن لا سرّ في الأمر؛ إذ كان الوضع السياسي والاجتماعي مهيّأ، ولم يبق إلا القيام بمبادرة (أو مؤامرة لمن شاء استخدام هذا التعبير). وُضعت بتصرف هذه المبادرة عناصر قوة وتنظيم ودعاية لم يمتلكها أولئك الشباب. فهؤلاء، خلافًا لشباب ثورة يناير، لم يعتمدوا على وسائل التواصل الاجتماعي وحدها، ولم يواجهوا الدولة ومؤسساتها، بل سُخر الإعلام التقليدي لخدمتهم، وتعاونت مؤسسات الدولة معهم، وعملت لمصلحتهم. ويُفترض أن نسمي تعاون أجهزة الدولة مع قوى سياسية ضد مرسي تحضيرًا لانقلاب قبل أن نعرف شيئًا عما كان سيحدث في 3 تموز/ يوليو 2013.

في البداية، بدا أن حركة «تمرّد» لا تختلف في نشوئها وبنيتها وأساليب عملها

(2) بغض النظر عن الجدل في شأن نجاح حركة «تمرد» في حشد 15 مليون شخص دعتهم إلى المشاركة، أو 22 مليونًا زعمت أنهم شاركوا، فلا شك في أن حشدًا مليونيًا كبيرًا وكثيفًا، يضاهي ما رآه الناس في ميادين مصر إبان ثورة 25 يناير، خرج في هذا اليوم إلى الميادين.

عن كثير من الفاعليات والحركات التي شغلت الرأي العام، والتي تمكّنت من تعبئة الجماهير وتنظيم التظاهرات والاعتصامات خلال أعوام الانتقال الثلاثة قبل الانقلاب، ورصدنا في هذا الكتاب عددًا منها. ولو عدنا قليلًا إلى أواخر عام 2012، لرأينا أن جبهة الإنقاذ بدت أقرب إلى معارضة قوية مؤهلة لأداء دور إيجابي في فرض تغييرات جوهرية، على الرغم من انضمام عناصر محسوبة على النظام القديم إلى صفوفها. كان حراكها تنبيهًا للنظام الجديد على عمق الانقسام الوطني، وضرورة اتخاذه إجراءات جدية لتجاوز أزمته، خصوصًا أن كثيرًا من عناصر هذه الأزمة كان كامنًا في دولة مبارك الموروثة، وأن تحديها يحتاج إلى توافق وطني. لكن، بدلًا من ذلك، جرى تغذية الاستقطاب السياسي من الطرفين، إضافة إلى تضخيم المشكلات إعلاميًا، وإشعار الناس بعمقها. فاستغلت القوى الكامنة المنسوبة إلى النظام السابق هذه الحالة، وأعادت تدوير استثماراتها السياسية والإعلامية التي استخدمتها للتلّون بلون الثورة وتملق الجمهور من أجل ثنيها عن التعرّض لمصالحها. ونزعت إلى شن حرب استنزاف على نظام لم يمضِ في الحكم ما يكفي للدعوة إلى إسقاطه، وإن ارتكب أخطاءً اعترف أركانه بها.

برزت حركة «تمرّد» وأضافت إلى جبهة الإنقاذ حراكًا تشبه هيئته الخارجية خطاب ثورة يناير المُطالب بالتغيير الواسع، والمعتمد على شرعية الميادين التي أُسّست آنذاك. لكنها كانت، في حقيقتها، تدعو إلى الانقلاب على مسار التحول الديمقراطي الذي أطلقته ثورة 25 يناير. كان المطلب المعلن تقديم موعد الانتخابات الرئاسية، لكن كثيرًا من القوى القديمة التي احتشدت وأيّدتها، معززة قدرة الحراك الشعبي على إطاحة الرئيس المنتخب، لم يكن مهتمًا بتقديم موعد الانتخابات، بل بإحكام سيطرته على البلاد ووقف عملية التحول الديمقراطي. أراد بعض القوى في صفوف حركة «تمرّد» العودة إلى مبادئ الثورة، ولام الإسلاميين على أسلوبهم في الحكم وتخليهم عن الثورة، بينما أرادت قوى أخرى القضاء على ثورة يناير، فاستثمرت الضجر من الثورة و«الفوضى» والخوف من عدم الاستقرار استثمارًا جماهيريًا.

خاطبت حركة «تمرّد» الغضب الكامن. ففي بداية عام 2013 أُطلقت الحملة ضد الرئيس محمد مرسي مستخدمة الشعارات الآتية: «علشان الأمن لسه مرجعش، علشان حق الشهداء لسه مجاش، علشان مفيش كرامة ليا ولبلدي، علشان الاقتصاد

انهار وبقى قايم على الشحاتة، علشان تابع لأمريكا، مش عايزينك». في حراكها، استخدمت حركة «تمرّد» وسيلة سلمية تمثلت بجمع التوقيعات على استمارات تطالب بإسقاط مرسي، ونقل السلطة إلى رئيس قضاة المحكمة الدستورية العليا، وحددت هدفها لأجل ذلك: جمع 15 مليون توقيع بحلول 30 حزيران/ يونيو 2013، أي بحلول ذكرى مرور عام على حكم مرسي.

انتشر خطاب حركة «تمرّد» الذي جمع بين ملامح ثورية تشبه ملامح خطاب ثوار 25 يناير وسمات خطاب شعبوي غاضب، وحملت كل استمارة من استماراتها أسماء موقعيها وأرقامهم القومية، وجرى توزيعها ونشرها عبر شبكة واسعة تألفت من الشباب المتطوع ومن الغاضبين من سياسات مرسي في عام من حكمه. ونسّق عملهم قادة ميدانيون، تولوا مهمة جمع الاستمارات وتسليمها إلى مقر الحركة لإدخالها في قاعدة بيانات خاصة. وفي وقت لاحق، أتاحت الحركة للعامة الدخول على موقعها الإلكتروني، وتوقيع استمارتها رقميًا.

تصدَّر ثلاثة شبان محسوبين على الاتجاه الناصري، هم محمود بدر وحسن شاهين ومحمد عبد العزيز[3]، الحديث باسم حركة «تمرّد» وتوجيه خطاب الغضب خلال الشهرين العاصفين، ووصفتهم الصحافة بأنهم قادة الحركة. وأكد هؤلاء في البداية انتماءهم إلى حركة كفاية قبل الثورة[4]. في الحقيقة، كان لحركة

(3) سبق أن ذُكر اسمه في قائمة 330 ناشطًا أدرجت في ملحق الجزء الأول من الكتاب. وعُرف بين شباب الثورة. أما أبرزهم، محمود بدر، فلم يتعرف إليه من ثوار يناير المعروفين أحد بوصفه ناشطًا في الثورة.

(4) يجدر أن نوضح أن الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» التي جمعت نخبة سياسية وفكرية في مصر منذ عام 2004 في وجه مشروع توريث جمال مبارك، تقلصت بعد بلوغها ذروة نشاطها بين عامي 2005 و2008، وبقيت في الفضاء السياسي حركة ضمير لا فاعلية حقيقية لها، واندمجت أغلبية عناصرها الشابة في حركات جديدة تطالب بالتغيير، وتلاشت بعد الثورة. واندمج أبرز ناشطي «كفاية» في أحزاب وتحالفات أخرى، وإن ادعى بعضهم أن الحركة ظلت قائمة بعد الثورة. إن استخدام هؤلاء الشبان الذين قادوا حركة تمرد اسم «كفاية» البراق وطنيًا يعد تدليسًا واضحًا، وما لبثوا أن استغنوا عنه لمصلحة الاسم الجديد الذي انتشر بقوة. في شأن نشوء «تمرد» باسم «كفاية»، انظر: عصام عامر، «حركة كفاية تدعو لتوقيعات سحب الثقة من الرئيس تحت شعار «تمرد»،» الشروق الجديد، 28/ 4/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=28042013&id=f69c99ef-f49c-407f-8693-06ed4189e808>.

كفاية شأن مهم قبل الثورة بأعوام، لكنها فقدت عشية الثورة بنيتها وقدرتها على التجنيد والحشد، واحتلت مكانها حركات شبابية أوسع نطاقًا وأكثر دينامية، كما سبق أن بيّنا في الجزء الأول.

انطلقت حركة «تمرّد» من أن النجاح في جمع توقيعات عدد من المصريين يفوق عدد الأصوات التي حصل عليها مرسي في الانتخابات الرئاسية يكفي لنزع الشرعية عنه؛ فهذا تصويتٌ أيضًا، لكن من دون صندوق اقتراع. شابهت هذه الحملة حملات سابقة، حثت المصريين على منح توكيلات رسمية، ربما أبرزها تلك التي أطلقت لمصلحة البرادعي في عام 2010، وفوّضته التحدث باسم المصريين ورفع مطالب الإصلاح في مواجهة مبارك. لكن الحملة التي تعتبر الأب الحقيقي لحركة «تمرّد» هي تلك الحملة الملتبسة التي انطلقت في بورسعيد قبل ظهور «تمرّد» بشهور، وسبق أن أشرنا إليها، ودعا أصحابها إلى منح توكيلات شعبية لمصلحة وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، وأوقفت بقرار شفهي من إدارة مصلحة الشهر العقاري، منعت بموجبه الموظفين من تحرير هذه التوكيلات.

في البداية، لم تجد حملة حركة «تمرّد» لجمع التوقيعات على استماراتها استجابة واسعة. لكن الحملة ازدادت قوة بفعل استمرار الاضطراب السياسي وتفاقم الأزمة الاقتصادية وتضخيم الإعلام للمشكلات، وبتواطؤ لا تخطِئه عين من يعرف بيروقراطية الدولة وقوى النظام القديم. ومن خارج نص استمارة الغضب، كان قادة الحركة يطرحون اسم السيسي منقذًا للبلاد، وهو نشر لمطلب سياسيين وأمزجتهم من شأنه أن يصادر دور جبهة الانقاذ والأحزاب كبدائل سياسية. أما في داخل الحركة نفسها، فأصرّ أحد مؤسسيها، محمود بدر، وهو صحافي غير معروف لم يكن ناشطًا في ثورة يناير، على عنونة الحملة باسم السيسي. لاقى هذا الطرح معارضة قطبي الحركة الآخرين ومؤسسيها حسن شاهين ومحمد عبد العزيز[5]. أثارت مسألة دمج المناداة بالسيسي مُنقِذًا بحملة جمع توقيعات الغاضبين من سياسة مرسي سجالًا داخل الحركة، تحول إلى انقسام فرّق قادتها بعد الانقلاب، ثم اتخذ صورة التراشق الإعلامي مع بدء معركة الانتخابات الرئاسية؛ إذ قرر حسن شاهين ومحمد عبد العزيز دعم المرشح الرئاسي السابق حمدين صباحي،

(5) لكن الأمور سارت في اتجاه ما أراده محمود بدر (أو أريد منه). وثارت الشكوك حوله.

وخالفهما محمود بدر في ذلك، مصرًا على موقفه الداعم لعبد الفتاح السيسي؛ وقاد، مدعومًا من تحالف الانقلاب لترشيح السيسي رئيسًا، انقلابه الصغير في 7 شباط/ فبراير 2014، حين أعلنت الجمعية العمومية لحركة «تمرّد» تجميد عضوية القائدين الآخرين، المؤيدَين لصباحي.

منذ تلك اللحظة، انكشف ما كان سرًا محصورًا في أوساط الناشطين، وما صار شائعات وأقوالًا مرسلة، ووجد له دليلًا بشهادة أهله، بعدما تراشق قادة «تمرّد» الاتهامات. فاتهم أحمد بديع، أحد مؤسسي الحركة، محمد عبد العزيز ومي وهبة، القائدين في الحركة، بأنهما كانا، حين الإعداد لها، على اتصال مع حسين سالم، رجل الأعمال الفار، واتهم حسن شاهين بحرق المقر الرئيس للحركة(6). كما انتشرت شائعات عن حصول محمود بدر على مكافآت عينية، تأكد بعضها لاحقًا.

منذ ذلك الوقت، تكشّفت حقائق عدة. فربما بدأت حركة «تمرّد» بمبادرة شبابية معارضة، لكن انتشارها السريع وحملتها لجمع التوقيعات وتمويلها لم تكن نابعة كلها من هذه المبادرة الشبابية، إذ ثبت وجود صلة بينها وبين أجهزة الأمن في تلك الفترة، ونشرت ناشطة ليبرالية ساهمت في بدايات «تمرّد» تعليقًا على صفحتها في موقع فيسبوك في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 عزت فيه انسحابها من الحركة إلى اكتشافها وجود تمويل من رجال أعمال مبارك (جماعة حسين سالم كما تقول) ومن واجهة مجموعة الخرافي الكويتية في القاهرة، وهي الواجهة نفسها التي وكّلت المحامين للدفاع عن مبارك. كما أكدت أن قادة الحركة لم ينكروا وجود تنسيق «غير مباشر» مع أجهزة الاستخبارات والأمن المصرية، من خلال ضياء رشوان وحمدين صباحي(7).

---

(6) «مؤسس منشق بتمرد يكشف تعامل الحركة مع «حسين سالم»،» (شبكة رصد الأخبارية، 11/ 10/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <www.rassd.com/1-73838.htm>.

وبعدها أكد أحمد بديع عضويته في الحركة وأنها حركة وطنية شريفة، لكنه لم ينف تصريحاته الموجهة ضد أعضاء في الحركة كما قال. انظر: هبة عبد الستار، ««بوابة الأهرام» تفتح ملف خلافات «تمرد» (1-3).. بديع يفجر مفاجأة: مازلت عضوا بالحملة ومن هاجمتهم أساءوا لها،» (بوابة الأهرام، 13/ 10/ 2013)، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/406139.aspx>.

(7) نص شهادة غادة نجيب، على الموقع الإلكتروني:
= <https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=10201619630626770&id=1058712658>.

لاقت حملة جمع التوقيعات دعم أحزاب ونقابات وحركات سياسية شاركت أغلبيتها في طباعة الاستمارات وتوزيعها وجمعها، أو في استلام الاستمارات وتخزينها. وأتيح للحركة استئجار مقار لها في المحافظات لجمع الاستمارات وإرسالها إلى مقرها الرئيس في القاهرة.

ثانيًا: «إحنا شعب وإنتُو شعب»

عشية 30 حزيران/ يونيو 2013، صار مشهد مجموعات الشباب التي تقف في الميادين والطرق الرئيسة، وتجوب الأماكن العامة لتوزيع الاستمارة، مألوفًا. في هذه المرحلة، تصاعد مكوّن العنف في الصدام بين الإسلاميين وغيرهم على حساب العمل السلمي الذي ميز طابع ثورة 25 يناير، ودخلت مصر في صراع أهلي كامن أو منخفض الوتيرة بين معسكرين خصمين، أو بين هويتين («نحن» و «هم»، جسدتها أغنية مصرية بصيغة «إحنا شعب، وإنتُو شعب»). هذا الانقسام نتيجة طبيعية لتحوّل النقاش السياسي من نقاش وتنافس بين قوى سياسية ذات برامج مختلفة إلى صراع بين قوى دينية وأخرى علمانية. هذا استقطاب يسهُل تحويله إلى صراع هويات لا يخدم الديمقراطية، بل يُحدث شروخًا اجتماعية - سياسية عمودية.

إن انقسام المجتمعات العربية بين علمانيين ومتدينين، أو بين قوى سياسية

= في ما يلي روابط مواقع إلكترونية عاودت التطرق إلى شهادتها: جريدة الشعب وموقع التقرير، على التوالي: <http://www.elshaab.org/news/78131/%D9%85%D9%86%D8%B4%D9%82%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%B5%D9%86%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D9%89-%D9%88%D8%B1%D8%B4%D9%88%D8%A7%D9%86-%D9%87%D9%85%D8%B2-%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B5%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%89-%D9%88%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%85%D9%85%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%86?ref=legacy-url>, and <http://altagreer.com/%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%89-%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D9%88%D8%A7>.

تدّعي أنها علمانية وقوى سياسية تدّعي أنها دينية (وهو الأدقّ لأنّ الناس ليسوا إمّا علمانيين وإما متدينين)، لا يقود إلى تعددية سياسية، بل إلى حدوث شرخ مجتمعي يمنع التعددية. إن الانقسام العمودي المجتمعي الذي يمنع التعددية السياسية هو الانقسام إلى هويات، أو ما سمّيته في مناسبة أخرى «نحن» و «هم». إن التعددية السياسية الديمقراطية هي تعددية داخل الـ «نحن» نفسها، وليست تمايزًا بين «نحن» و «هم». وبغضّ النظر عن عوامل التماسك الاجتماعي، فالـ «نحن» بالنسبة إلى النظام الديمقراطي هي مجموع المواطنين، وتتعدّد القوى السياسية المتنافسة على نيل ثقتهم لأنّ لها وجهات نظر متباينة في شأن مصالح هذه الـ «نحن»، لا في شأن قسمتهم بين «نحن» و«هم»[8].

أشعل الإعلام الحرب الباردة، فيما تكفّلت بالجانب الساخن مجموعات ذات طابع ميليشياوي وفرق عنف أقرب إلى العصابات. كان من نتاج عمل هذه العصابات، وتحريض الإعلام، أن اصطبغت المشاحنات الجماهيرية بصبغة العنف، في وقت كان تعامل الشرطة مع هذا الانفلات مثيرًا في ذاته للتساؤلات. ودفع انخراط جماعة الإخوان المسلمين في هذه الحوادث المشهد في هذا الاتجاه، وما عاد صعبًا رصد مقدمات التحرك لتفويض القوات المسلحة سلطة الرئيس لمنع تفجّر حرب أهلية. اتخذ الجيش مبادرات أشاع صانعوها أن من شأنها أن تُعفي الرئيس من التورّط بين أطراف الاستقطاب السياسي الحاد، كأنّ من المقبول أن تكون القوات المسلحة وسيطًا بين الرئيس والمعارضة، وألا تنأى بنفسها عن أي صراع سياسي داخلي.

في هذه الأثناء، نما خطاب إعلامي وحزبي لم يتردّد في استدعاء القوات المسلحة لمواجهة قدرة الإسلاميين على التحشيد، وسط صخب وتفزيع غيّبا أي فرصة للوساطة أو الحوار أو استحداث آلية للتقريب بين الفرقاء السياسيين. ووفّرت هذه الأجواء فرصةً لقوى أخرستها ثورة 25 يناير في الماضي القريب للخروج والتبشير بانقلاب عسكري، ودلّل توالي الحوادث على أن الأمر يتجاوز فورة غضب مشروعة على مرحلة حكم فاشل، وأنه كان تحرّكًا يوازيه

(8) عزمي بشارة، «نحن وهم ومأزق الثقافة الديمقراطية في عصر الثورة»، في: عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، ط 2 مزيدة ومنقحة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 144.

مشروع آخر تعدّه العسكريتاريا للهيمنة على الحكم، برزت بعض ملامحه لحظة خلع مبارك.

أما عن فاعلية حملة «تمرّد»، فقيل إنها جمعت أكثر من 22 مليون توقيع بحلول 29 حزيران/ يونيو 2013، ما يفوق العدد الذي حُدّد في بداية الحملة (أي 15 مليون توقيع)[9]. لم تجذب الحملة الإعلام بكفاءتها، بل زايد الإعلام على حقيقة ما جرى وحرص على تضخيم عدد التوقيعات التي جُمعت. كما لُمّعت صور المتحدثين باسم الحركة وغُطّيت مؤتمراتهم الصحافية التي كانت تُنَظَّم بدعم من الصحف وفي مكاتبها[10].

انهالت على «تمرّد» حملات تشكيك من الإخوان المسلمين ومثقفين، ومن شخصيات مستقلة شككت بصدقية ما كانت تعلنه في شأن التوقيعات المليونية. وأصبح رهان القوى المؤتلفة خلف هذه الحملة على إظهار كثافة الاحتشاد الشعبي في 30 حزيران/ يونيو 2013، وعلى ضرورة اكتمال المشهد بإثبات مصوّر يؤكد أن من وقّعوا استمارة «تمرّد» خرجوا للتظاهر (أو صوتوا بأرجلهم إذا صح التعبير). وفي عهد الثورة والشرعية الثورية، كان المطلوبُ مشهدًا ثوريًا، لذا كان التعويل كبير على الإعلام، وعلى ما وفّرته القوات المسلحة نفسها من إمكانات ليصبح مشهد 30 حزيران/ يونيو 2013 المذاع على الهواء مباشرة الخاتمة المطلوبة لحملة «تمرّد»، مشهدٌ يشي باجتماع موارد استثنائية لصنع هذا الحدث، بإشراف مباشر من القوات المسلحة[11].

---

(9) عاود محمد فوزي، عضو اللجنة المسؤولة عن تسيير الحملة، التأكيد أن عدد التوقيعات لم يجاوز ثمانية ونصف مليون توقيع، (وهو عدد كبير في أي حال) مشككًا في كل ما صرح به المتحدثون باسم الحملة: محمود بدر ومحمد عبد العزيز. انظر: حبيبة عبد العزيز، «"تمرّد" جمعت 8 ملايين توكيل ضدّ مرسي لا 30،» العربي الجديد، 22/ 5/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/4lJTft>.

(10) يطرح الأمر مزيدًا من التساؤلات عن الحياد المهني الواجب للصحف المستقلة في مصر، ودورها في دعم عملية استنزاف النظام وتأجيج الغضب. انظر: محمد أبو ضيف، «محمود بدر في مؤتمر "تمرد" بجريدة "الوطن": حانت ساعة النصر.. وعلى الشعب أن يملأ الميادين لفرض إرادته،» الوطن، 3/ 7/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/217826>.

(11) يكشف صلاح عبد المقصود عن أن القوات المسلحة كلّفت المخرج خالد يوسف إظهار اليوم يومًا للحشد المليوني في الإعلام. فيديو «برنامج لقاء خاص: حوار مع صلاح عبد المقصود وزير =

أظهرت تسريبات من مكتب السيسي - حين كان وزيرًا للدفاع - أن وزارته كانت تتلقى دعمًا مباشرًا من دولة الإمارات العربية المتحدة من دون علم الرئيس أو المؤسسات المدنية الأخرى، وأنه وجه بعض هذا التمويل إلى حملة «تمرّد» مباشرة. وتثبت التسريبات أن مكتب وزير الدفاع بدأ التخطيط للانقلاب، ولمرحلة ما بعد الانقلاب، باتصالات بدول خليجية(12)، وكانت «تمرّد» الأداة الثورية لتصوير الانقلاب استجابةً لمطلب جماهيري، كما كانت ثورة 25 يناير، مع فارق واحد، هو أن الجيش في هذه المرة، ومعه قوى الدولة العميقة الأخرى، كان متورّطًا بصورة مباشرة في التحضير للحراك الجماهيري، باستحداث الفوضى وإفشال المؤسسات المنتخبة.

في هذه المرحلة، ما عادت الإصلاحات داخل الحكومة، ولا التعديلات الوزارية، تهم أحدًا بعد أن أصبح المطلب إسقاط الرئيس المنتخب. وعلى الرغم من ذلك، أجرى هشام قنديل، رئيس الحكومة حينذاك، تعديلًا وزاريًا في حكومته شمل استبدال تسعة وزراء، هم وزراء العدل والمالية وشؤون المجالس النيابية والزراعة والتخطيط والتعاون الدولي والنفط والثقافة والاستثمار. وكان بين الوزراء الجدد وزيران من جماعة الإخوان المسلمين: عمرو دراج وزيرًا للتعاون الدولي والتخطيط، ويحيى حامد عبد السميع وزيرًا للاستثمار، إضافة إلى أحمد عيسى أحمد من حزب الوسط وزير دولة لشؤون الآثار، وعلاء عبد العزيز من حزب التوحيد العربي وزيرًا للثقافة. وكان من أبرز الوزراء المستقلين في الحكومة الجديدة المستشار حاتم بجاتو، وزير دولة لشؤون المجالس النيابية(13).

في منتصف أيار/ مايو 2013، خطفت خلايا مسلحة في سيناء سبعة جنود

= الإعلام السابق»، قناة الجزيرة على يوتيوب، في 27/ 3/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=T-hm3bB3BuE>.

(12) «70 دقيقة تسريبات: الإمارات موّلت «تمرّد»،» العربي الجديد، 1/ 3/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/TKkzGC>.

(13) «تعديل وزاري في حكومة قنديل يشمل 9 حقائب بينهم اثنان من «الإخوان»،» الشروق الجديد، 7/ 5/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=07052013&id=f87d4f99-9aaf-41bc-ac3a-62b1007addb7>.

مصريين[14]، وتدخّل مرسي لوقف عملية عسكرية وُضعت ضد الخاطفين. وفي النهاية، أطلق الخاطفون الجنود، لكنهم اختفوا من دون اعتقالهم أو تحديد هوياتهم. بالنسبة إلى كثيرين، لم يكن إنقاذ حياة الجنود هو المهم، كما كان لافتًا أن أحدًا لم يحتفِ بهم إلا مرسي (وعدم الاحتفاء بالأحياء هو في كل حال الوجه الآخر لعدم الاهتمام بموتهم، وهو ما نشهده من عدم اكتراث بمقتل الجنود المتكرر في سيناء، وعدم إجراء أي تحقيق جدي لتحديد المسؤولية عن ذلك، والاكتفاء باستخدام عمليات الإرهاب للتعبئة ضد أي معارض أو أي رأي مخالف). وفي الجو المعادي لمرسي، تحول هذا الإنجاز سببًا للتحريض الممنهج عليه بعد انتهاء الأزمة؛ إذ أكّد عدد من الجنرالات السابقين أن جماعة الإخوان المسلمين ترعى الجهاديين في سيناء، وأنها سهّلت هروب المجرمين المعتقلين لدى قوات الأمن، كما ادّعى المؤسس السابق لوحدة مكافحة الإرهاب العسكرية (الوحدة 777) أن جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس مسؤولتان عن عدد من حوادث اختطاف الجنود المصريين الأخرى في سيناء.

بعد وقت قصير من تعيين علاء عبد العزيز وزيرًا للثقافة، احتج عدد كبير من المثقفين والفنانين على ذلك، فهو لم يكن معروفًا في الأوساط الثقافية على الرغم من شغله منصب أستاذ في أكاديمية الفنون، ومن تخصصه في النقد الفني السينمائي. ومن الأمور التي أججت الاحتجاج ضده عزله عددًا من كبار موظفي الوزارة، منهم رئيسة دار الأوبرا المصرية إيناس عبد الدايم، ورئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب أحمد مجاهد، بحجة احتكارهم مناصبهم. وأثار انتقاده الحاد لهم وإنهاء خدماتهم هواجس عند شرائح من المثقفين، خافوا من «أخونة» وزارة الثقافة في مصر[15]. استمرت هذه الأزمة أسابيع، وتظاهر خلالها العاملون في دار الأوبرا وفرقها الموسيقية أمام مبنى وزارة الثقافة، وتلا ذلك اعتصام شارك فيه

(14) «مسلحون يخطفون سبعة جنود مصريين بسيناء،» (الجزيرة نت، 16/ 5/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/mxW2vS>.

(15) بحسب تعبير الكاتبة فتحية العسال. وكانت ردود الوزير حاملة الكثير من الأمور التي يختلف فيها مع مجموعات من المثقفين، خصوصًا من المرتبطين بوزارة فاروق حسني، ومن التيارات اليسارية على الرغم من كونه منتميًا إلى التيار القومي. انظر فيديو: «د. علاء عبد العزيز، وزير الثقافة على قناة المحور (25/ 5/ 2013)»، قناة المحور على يوتيوب، في 26/ 5/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=1EblcN6Krik>.

عدد كبير من المثقفين والفنانين، جرت محاولات لفضه في 11 حزيران/ يونيو 2013، فوقعت اشتباكات بين مؤيدي الوزير من المنتمين إلى جماعة الإخوان وبعض المعتصمين. ووصل تصعيد المحتجين إلى حد الاعتصام أمام مكتب الوزير. ويذكر أن عبد العزيز استمر في منصبه حتى إطاحة مرسي، استقال بعدها في 6 تموز/ يوليو 2013 احتجاجًا، وخلفه في الوزارة محمد صابر عرب.

في 2 حزيران/ يونيو 2013، قضت المحكمة الدستورية العليا ببطلان انتخابات مجلس الشورى، وبطلان الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، بعد نحو عام من حكم شبيه ببطلان انتخابات مجلس الشعب. لكن هذا الحكم سمح لمجلس الشورى بالاستمرار في ممارسة دوره التشريعي، على أن يسري الحكم بحله بعد انتخاب مجلس نواب جديد. والجدير بالذكر هنا أن بعض أعضاء نادي القضاة اعتصموا قبل صدور هذا الحكم بيومين احتجاجًا على مناقشة مجلس الشورى قانون السلطة القضائية، وانتهى الأمر إلى تحكم الجهاز القضائي شبه الكامل بالمسار السياسي وبمصير المؤسسات المنتخبة، في سابقة لا مثيل لها في النظم السياسية الديمقراطية وغير الديمقراطية.

قبل أسبوعين من إطاحته، شارك مرسي في اجتماع حضره عشرات الآلاف من الإسلاميين من الفصائل المختلفة في ستاد القاهرة، وذلك في مؤتمر الأمة المصرية لدعم الثورة السورية[16]، وأعلن في كلمة ألقاها في الاجتماع أن الشعب والجيش المصري سيساعدان في تحرير سورية من نظامها الاستبدادي، من خلال دعم الثوار. لم تكن هذه دعوة جدية إلى خوض القتال، أو قرارًا رئاسيًا في هذا الاتجاه، بل كان كلامًا خطابيًا قصد منه تأكيد التضامن. ومن الواضح أن مرسي لم يستشر الجيش قبل إعلانه هذا الموقف، والحقيقة أن وضعه كان قد تدهور، وكان الجيش يعد لانقلابه، لذا كان ممكنًا في أوضاع أخرى ألا يثير خطابه هذا حفيظة أحد، أو يؤخذ على محمل الفاعلية[17]. لكن وضعه كرئيس كان متدهورًا

---

(16) مقطع فيديو لمؤتمر دعم الثورة السورية في ستاد القاهرة، في 15 حزيران/ يونيو 2013، انظر: «خطاب الرئيس مرسي في مؤتمر الأمة المصرية لدعم الثورة السورية،» قناة الجزيرة مباشر مصر على يوتيوب، في 15/ 6/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=9WS52JBnqSE>.

(17) في سيميائيات أزمة التيار الإسلامي في الحكم في هذه المرحلة لفت المؤلف أن في نهاية =

آنذاك، وكانت القوى السياسية تتابع تصريحاته بسلبية، علاوة على أن الاجتماع نفسه كان كارثيًا في طابعه، أعلن خلاله عدد من رجال الدّين الذي «يزايدون» في مثل هذه التجمعات الحاشدة بياناتٍ متطرفة ومغرقة في الطائفية. وأعقب ذلك بعد أيام مجزرة قتل فيها ثمانية مصريين شيعة في قرية بالقرب من القاهرة[18].

في 19 حزيران/ يونيو 2013، أصدر شيخ الجامع الأزهر، أحمد الطيب، فتوى نشرت على أنها تبيح الخروج على الحاكم الظالم: «المعارضةَ السِّلميَّة لوليّ الأمر الشرعيّ جائزةٌ ومُباحة شرعًا، ولا علاقَةَ لها بالإيمان والكُفر». لم تكن هذه فتوى تقدمية أو ثورية كما بدت في ظاهرها، أو كما كنا سنحكم عليها لو صدرت في وضع ثوري؛ إلا أنها كانت متناغمة مع التحشيد الذي كانت تقوم به الدولة العميقة وأدواتها الإعلامية وحركة «تمرّد» التي توجهها. لم يُصدر شيخ الأزهر مثل هذه الفتوى سابقًا في حق مبارك أو المجلس العسكري، بل أفتى بعكسها[19]،

= المؤتمر الذي شارك فيه الرئيس المصري أنشد المشاركون نشيد «في حماك ربنا» المستخلص، كما هو واضح من كلماته، من تجربة الحركة الإسلامية ومحنها الصعبة. جرى هذا في ستاد كبير يتسع لجمهور غفير من عشرات الآلاف، مصريين وغير مصريين. لكن خارج الستاد، كان الشعب المصري في مدنه وبلداته ونجوعه وفي الشوارع والميادين وأماكن العمل، لا يعرف هذا النشيد الذي ينشده رئيسه مع القوى القريبة منه، وربما لم يسمع به. تصور السيميائيات أحيانًا الموضوع البحثي المراد أكثر من التحليل. فهذا ما قصدناه بتصرف جماعة الإخوان كطائفة مغلقة، وإن كانت كبيرة، وليس كحزب سياسي.

(18) «مصر:مقتل 4 بينهم «زعيم الشيعة» في هجوم جنوبي القاهرة،» (بي بي سي عربي، 23/ 6/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/06/130623_egypt_giza_salafist_shite_assault>.

(19) يبقى سلاح الفتوى والفتوى المضادة من الأسلحة الدعائية المؤثرة في الصراعات السياسية في الثورات، واستخدمت الفتاوى لإثبات مواقف القوى السياسية من خلال إسباغ شرعية دينية عليها ودعمها والترويج لها بين القطاعات المتدينة من المجتمع. وكان الطيب يراوح في مواقفه بين الدعوة إلى التعقل، ورفض التكفير كأداة سياسية، وتأييد العمل السلمي، وبين لجم المعارضة - ما دامت ضد من يواليه - بفتاوى وبيانات تناقض ما يعلنه. ظل مواليًا للرئيس المخلوع حسني مبارك خلال حوادث ثورة 25 يناير، وأصدر بيانًا في 3 شباط/ فبراير 2011 يدعو فيه شباب الثورة إلى التعقل بدلًا من «تفتيت مصر»، وطالبهم بالعودة إلى بيوتهم. وهو موقف تماهى مع خطاب نظام مبارك. وقبل إعلان التنحي بساعات صرح الطيب للتلفزيون الحكومي بأن التظاهرات باتت حرامًا بعد تنفيذ الرئيس مطالب الثورة، بحسب رأيه. ولم يتسق شيخ الأزهر في هذا الموقف مع مرسي، بل جاء في فتواه أن التظاهر السلمي حق. وهو أمر في ظاهره صحيح، لكن الموقف في الشارع كان قد دخل إلى حواف العنف البالغ. =

علمًا أن الجفاء بين الطيب ومرسي ظهر منذ بداية حكم الجماعة، وتجلى في عدم دعوة الطيب إلى حضور كثير من الخطب الرئاسية، على غير عادة بروتوكول الرئاسة المصرية. ونذكر هنا أن الطيب كان عضوًا في أمانة الحزب الوطني، وعيّنه مبارك شيخًا للأزهر.

جابهت فتوى الطيب الخطابات الدينية التي حرّمت الخروج على الحاكم (مرسي) من منطلق ديني، خلال التحضير لتظاهرات 30 حزيران/ يونيو 2013 المرتقبة، وأتت استجابةً لتساؤل قوى المعارضة عن جواز الخروج للتظاهر ضد مرسي، ردًا على بعض السلفيين والإخوان الذين أفتوا بتكفير من يشارك في تلك التظاهرات[20]. في 21 حزيران/ يونيو 2013، دعت جماعة الإخوان إلى المشاركة في تظاهرة شعارها «لا للعنف»، هوجم فيها شيخ الأزهر بسبب فتواه. وبعد ظهور شيخ الأزهر نفسه، إلى جانب شخصيات أخرى، ممثلًا المؤسسة الدينية على المنصة التي أذيع منها البيان الأول للانقلاب، يمكن أي محلل سياسي أن يفترض أن الطيب أصدر فتواه ضمن التحضير للانقلاب العسكري.

= في نهاية الأمر أظهر الرجل تأييده الكامل للنظام الانقلابي وكان جزءًا من مشهد الانقلاب في 3 تموز/ يوليو 2013. ومع تصاعد التظاهرات المناهضة للانقلاب، التي كان بعضها في الأزهر وجامعته، عاود الرجل وصف الدعوة إلى رفع المصاحف في التظاهرات بأنها «خدعة للاستحواذ على عقول البسطاء».

(20) عمومًا، لا يجيز الموقف السلفي الخروج على الحاكم، ما دام يقول بالشرع ولا يأمر بمعصية. وفي فترة الأزمة نُسبت فتاوى إلى ياسر البرهامي وسعيد رسلان وعمر عبد الكافي وعدد آخر من السلفيين، انظر: وليد عبد الرحمن، «سلفيون مصريون يحرمون الخروج على الرئيس مرسي في 30 يونيو،» الشرق الأوسط، 16/ 6/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=732680&issueno=12619#.VcVETfmqqko>.

كذلك للشيخ القرضاوي وجبهة علماء المسلمين. انظر: فيديو «الشيخ يوسف القرضاوي لايجوز الخروج على الرئيس محمد مرسي والمطالبة بسقوطه»، على يوتيوب، في 21/ 6/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=_IT0kwOoPuI>.

والدعوة لقتل من يخرج خرجت بها فتاوى، ومنها فتوى لرئيس اتحاد علماء الأزهر وكان محسوبًا على الإخوان وهو هاشم إسلام. فيديو: «آخر فتاوى الإخوان»، على يوتيوب، في 18/ 8/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=KfCkoTwGOPA>.

ربما من أكثر فتاوى الشيخ المثير للجدل أبو إسلام بهذا المعنى في وجه جبهة الانقاذ: مصطفى سليمان، «الداعية «أبو إسلام»: من يقرر الخروج على الرئيس مرسي يُقتل: مستشار المفتي ينفي إقرار الدكتور علي جمعة بجواز قتل المعارضين،» (العربية نت، 21/ 2/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2013/02/21/267461.html>.

في 26 حزيران/ يونيو 2013، نقلت وكالة رويترز للأنباء عن المجلس العسكري ملامح رؤية خريطة طريق تتضمّن تعليق العمل بالدستور، وحل مجلس الشورى، وإنشاء مجلس انتقالي مدني، ووضع دستور جديد للبلاد خلال شهور. وتواصل مرسي مع الإدارة الأميركية في شأن الموقف، وعدّلت السفارة الأميركية مضمون ما أعلن في ما يتعلق باتصال مرسي وأوباما، ونفت أن يكون أوباما دعم موقف مرسي، وحثت أطراف في الإدارة مرسي على الدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة[21]، وهو مطلب حملة «تمرّد» المعلن. في اليوم نفسه، ألقى مرسي خطابًا مطولًا أمام حشد من ممثلي مؤسسات الدولة، بينهم وزيرا الدفاع والداخلية، ورئيس الوزراء هشام قنديل، وجمهور من مؤيديه. كانت نبرته هجومية، موجهة ضد المشكّكين في شرعيته والمتطاولين عليها، لكنه دافع عن الجيش بعبارات مديح على مسمع السيسي الذي جلس في الصف الأول، وعلقت منها في الأذهان عبارة «عندنا رجالة زي الذهب في القوات المسلحة».

في 28 حزيران/ يونيو 2013، بدأت جماعة الإخوان ومؤيدو مرسي اعتصامًا في ميدان رابعة العدوية، استباقًا لتظاهرات 30 حزيران/ يونيو 2013 المرتقبة، التي دعت إليها حركة «تمرّد» والقوى السياسية المعارضة لحكم مرسي. استمر هذا الاعتصام نحو شهر ونصف الشهر، إلى ما بعد إطاحة مرسي، وشهد ميدان رابعة خلال هذه المدة إقبالًا متزايدًا من المشاركين، تضاعف بعد الانقلاب على مرسي[22].

---

(21) تحدث السيسي في خطاب أمام القوات المسلحة عن أنه أملى على مرسي ملامح خطابه في ضوء مقترحات الجيش لحل الأزمة، لكن مرسي خالف ما طلبه السيسي. فيديو: «رد فعل السيسي على خطاب مرسي»، على يوتيوب، في 14/ 8/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=fm-ZVXryvU4>.

أكد هذا الأمر في لقاءات تلفزيونية خلال حملته الانتخابية بعد عام من الانقلاب، منها هذا اللقاء على قناة الحياة. انظر: «المشير السيسي: مرسي مين اللي يعمل مذبحة القلعة في قادة الجيش !! .. مرسى كان بيخاف من صوت الطائرات»، على يوتيوب، في 18/ 5/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=M7PNkoonwaU>.

وفي هذا اللقاء أوضح أن مرسي كان تحت الحصار، وبين تحريك السلاح في تعليق له على تساؤل الرئيس عن الطائرات التي تدور في السماء. وبان فيه أن مرسي حرص على حضور خطابه قادة عسكريين آخرين بخلاف السيسي ليؤكد أن ما يقوله يسمعه الجيش ويقره.

(22) الاعتصام الذي انتهى بصورة دموية لم يسبق لها مثيل، في 14 آب/ أغسطس 2013 وأسفر =

انطلقت تظاهرات 30 حزيران/ يونيو 2013 الضخمة بمشاركة ملايين المصريين، وعمّت كثيرًا من مدن مصر، مطالبة مرسي بالتخلي عن السلطة. خطّطت لهذه التظاهرات، وفق المعلن طبعًا، حركة «تمرّد» بالتحالف مع فصائل المعارضة المختلفة. ويمكن القول إن هذه التظاهرات كانت من المحطات القليلة التي توحّدت فيها أجهزة الدولة مع المعارضة المصرية ضد جماعة الإخوان، على الرغم من أن أجهزة الدولة، ولا سيما القوات المسلحة والشرطة، ومعهم المؤسسات الدينية ممثلة بالأزهر والكنيسة، أعلنت ظاهريًا حيادها في الأزمة السياسية القائمة.

وقعت صدامات بين المتظاهرين وأنصار مرسي، وأُحرق بعض مقار جماعة الإخوان. وفي اليوم التالي، استمرت التظاهرات، وسقط عشرة قتلى أمام المقر الرئيس لمكتب الإرشاد في المقطم. وفي اليوم نفسه، استقال خمسة وزراء تضامنًا مع مطالب المتظاهرين، وتركزت التظاهرات بشكل رئيس في ميدان التحرير وفي محيط قصر الاتحادية، إضافة إلى عدد من الميادين الكبرى في عدد كبير من المدن المصرية.

انتهى المشهد بعزل الجيش مرسي واعتقاله في 3 تموز/ يوليو 2013، وتولي المستشار عدلي منصور، رئيس المحكمة الدستورية العليا، مباشرةً مهمات رئيس الجمهورية، وعيّن نائبًا له محمد البرادعي، مرشح القوى الثورية الذي رفض خوض الانتخابات الرئاسية، والذي لم يمانع في أن يحاول أنصاره إقناع المجلس العسكري تعيينه رئيسًا للجمهورية بعد الثورة، الأمر الذي رفضه المجلس الأعلى للقوات المسلحة، لكنه قبِل في النهاية تعيينه نائبًا للرئيس من دون انتخابات وبعد انقلاب عسكري(23)، ثم استقال بعد ستة شهور من تعيينه، في إثر مجزرة ميدان رابعة العدوية.

= عن مقتل 1500 مواطن. الاعتصام بدأه في الأساس مؤيدو مرسي في ما سمي بمليونية «الشرعية خط أحمر». انظر مشاهد من هذا الاعتصام في مقطع الفيديو: «إعلان القوى الإسلامية المؤيدة للرئيس الاعتصام في ميدان رابعة العدوية تحت شعار «الشرعية خط أحمر»»، على يوتيوب، في 28/ 6/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=ixqBFMUTyL4>.

(23) David Ottaway and Marina Ottaway, «Egypt's Leaderless Revolution,» *Cairo Review of Global Affairs*, no. 17 (Spring 2015), Retrieved on 6/6/2015, from the Web: <http://www.aucegypt.edu/gapp/cairoreview/pages/articleDetails.aspx?aid=791>.

في الأول من تموز/ يوليو 2013، غداة انطلاق التظاهرات المطالبة برحيل مرسي عن السلطة، وعلى خلفية فريّة أن مرسي أغرق البلاد في حرب أهلية، أصدر وزير الدفاع بيانًا باسم القوات المسلحة أمهل فيه «القوى السياسية» 48 ساعة للتوصل إلى حل للأزمة السياسية التي تشهدها البلاد، وأعلن أن في حال عدم اتفاقها على مخرج يلبي مطالب الشعب، ستعلن القوات المسلحة خريطة للمستقبل، وتدابير تشرف على تنفيذها. ويُلاحظ هنا أن وزير الدفاع كرّر التعامل مع الرئاسة كقوة سياسية.

ردّت الرئاسة المصرية في صباح 2 تموز/ يوليو 2013 على بيان القوات المسلحة ببيان أشارت فيه إلى أن عبارات بيان الجيش «تحمل من الدلالات ما يمكن أن يتسبب في حدوث إرباك في المشهد الوطني المركب». وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، حكمت محكمة النقض ببطلان تعيين النائب العام، فازداد المشهد ارتباكًا.

توالت استقالات أعضاء الحكومة، ومنهم وزير الخارجية، وسامي عنان الذي عيّنه مرسي مستشارًا أمنيًا (وكان، في حقيقة الأمر، نوعًا من حفظ ماء وجهه بعد أن عزله مرسي، ولم يكلف في منصبه هذا بأي مهمات)، كما استقال ثلاثون عضوًا من أعضاء مجلس الشورى.

الغريب أنه حتى 2 تموز/ يوليو 2013، كان مرسي، ومكتبه على ما يبدو، متأكدًا من عدم وقوع انقلاب[24]. ففي مساء ذلك اليوم، ألقى مرسي خطابًا[25] بثه التلفزيون الحكومي، حاول فيه وقف ترتيبات الانقلاب التي أُحكمت من حوله، فتمسك برفض إملاءات السيسي، قائلًا: «متمسك بهذه الشرعية وأقف راعيًا لها»، وكرّرها في مواضع أخرى من خطابه: «لا بديل عن الشرعية الدستورية

---

(24) روى سيف الدين عبد الفتاح في شهادته للمؤلف أنه اتصل في الثاني من تموز/ يوليو 2013 بعد الظهر بمكتب الرئيس للاطمئنان، وسمع من مكتبه أن السيسي موجود هناك، وأن كل شيء على ما يرام، وأن اتفاقًا جرى التوصل إليه سيسمع به هذا المساء، وأنه سيذهب إلى قادة جبهة الإنقاذ لإبلاغهم إياه وأخذ موافقتهم عليه.

(25) «كلمة الرئيس مرسي للشعب المصري، 2 يوليو - خطاب الشرعية»، على قناة أو تي في على يوتيوب، في 2/ 7/ 2013، تم الاطلاع عليها بتاريخ 23/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=O0Uqap-cX8Y>.

والقانونية الانتخابية»، متوعدًا بأن «ثمن الحفاظ على الشرعية حياتي»، وبأن «من يبغي غير الشرعية يرتد عليه بغيه».

حاول مرسي صنع توازن يخفّف من وطأة الخطاب الذي تبناه الانقلابيون، ووجهوه إلى أفراد القوات المسلحة، متهمين جماعة الإخوان بأنها تهدف في المقام الأول إلى هدم الجيش، فقال: «أريد الحفاظ على الجيش الذي بنيناه بدمنا وعرقنا ومواردنا! احذروا من الإساءة إلى الجيش المصري! لا تواجهوا الجيش ولا تستخدموا العنف معه! حافظوا على الجيش لأنه رصيدنا الكبير! العنف وإراقة الدماء فخ يُسعد أعداءنا».

بدا مرسي أنه يرمي بتنازل أخير، فتحدث عن «مبادرة تبلورت من الحكومة والقوات المسلحة»، قوامها تغيير الحكومة وتأليف حكومة ائتلاف وطني ولجنة قانونية مستقلة لإعداد التعديلات الدستورية، ووضع ميثاق شرف إعلامي، ولم ينس لوم الإعلام قائلًا: «نقول للإعلام كفى»، معترفًا بأنه ارتكب الأخطاء خلال عهده: «أكدت أنني ارتكبت أخطاء... المشاكل سببها الماضي وبعض التقصير مني». لكن هذا الخطاب لم يوقف ما خُطِّط له في الشارع وعلى مستوى الجيش. فات الأوان، وبدا كل تنازل يقدمه مرسي في هذه المرحلة ضعفًا.

وقع الانقلاب في مساء 3 تموز/ يوليو 2013. ففي عقب انتهاء المهلة المحددة، أعلن وزير الدفاع تولي رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد حتى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وتعطيل العمل بالدستور. ألقى السيسي البيان وهو محاط بكوكبة من السياسيين وقادة القوات المسلحة، على منصّة رتبت رموزها بعناية في مشهد جرى إخراجه ليمثل تأييد الفصائل السياسية والقطاعات الاجتماعية المختلفة لخطوة إطاحة مرسي[26].

---

(26) جرى ترتيب الجلوس بخلط قادة الجيش مع شيخ الأزهر وبابا الأقباط، وقادة سياسيين في مقدمهم محمد البرادعي ومحمود بدر ومحمد عبد العزيز من قادة حركة «تمرد»، وممثل حزب النور جلال المرة والكاتبة سكينة فؤاد.. يحيطون بالسيسي عن يمينه ويساره في صفين. وبدا قادة القوات المسلحة أنهم يشاطرون هؤلاء اللحظة، وكانت إشارة إلى أنهم سيشاطرونهم الحكم، لكنهم بعد فترة قصيرة انقضوا عليه منفردين. انظر المواقع الإلكترونية التالية: <http://www.youtube.com/watch?v=RovgWFfP3-M>; <http://www.youtube.com/watch?v=O0Uqap-cX8Y>; <https://www.youtube.com/watch?v=gj93wlRwxy0>; <http://www.youtube.com/watch?v=r6USefmXnp0>; <http://www.youtube.com/watch?v=z23WfE4pbf0>, and <http://www.youtube.com/watch?v=E3efgZwbRAM>.

تضمنت خريطة المستقبل التي أعلنها السيسي في بيان الانقلاب ما يأتي:

- تعطيل العمل بالدستور موقتًا.

- يؤدي رئيس المحكمة الدستورية العليا اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة.

- إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية، حتى انتخاب رئيس جديد.

- لرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية.

- تأليف حكومة كفاءات وطنية قوية قادرة، تتمتع بالسلطات اللازمة لإدارة المرحلة الحالية.

- تأليف لجنة تضم الأطياف والخبرات كلها، لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي عُطّل موقتًا.

- مناشدة المحكمة الدستورية العليا لسرعة إقرار مشروع قانون انتخابات مجلس النواب والبدء بإجراءات الإعداد للانتخابات البرلمانية.

- وضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام ويحقق القواعد المهنية والصدقية والحياد وإعلاء المصلحة العليا للوطن.

- اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين الشباب ودمجه في مؤسسات الدولة، ليكون شريكًا في القرار، كمساعدين للوزراء والمحافظين، وفي مواقع السلطة التنفيذية المختلفة.

- تأليف لجنة عليا للمصالحة الوطنية من شخصيات تتمتع بصدقية وقبول النخب الوطنية كلها، على أن تمثل التوجهات المختلفة.

في عقب البيان، ألقى عدد من الحضور كلمات قصيرة، منهم شيخ الأزهر والبابا تواضروس ومحمد البرادعي وجلال المرة ومحمود بدر، عبّروا فيها عن رؤيتهم للتطورات ومبررات مساندتهم الانقلاب، كلٌّ بعدته المصطلحية: الإسلامية والمسيحية والليبرالية.

فور إعلان البيان، قُطع بث وسائل الإعلام الموالية للرئيس، وشُنت حملة اعتقالات واسعة في صفوف جماعة الإخوان المسلمين. ودخلت البلاد عهدًا جديدًا.

يُسأل سؤال بحق: لماذا يقوم الجيش بانقلاب على حكم مرسي الذي سلّم بامتيازاته ومنحه امتيازات إضافية، إذ كان الجيش أقوى من مؤسسة الرئاسة، وكان في إمكانه أن يملي عليها ما شاء في تلك المرحلة؟ لا يمكن أن تكون الإجابة عن مثل هذا السؤال إلا متعددة الأبعاد. فلا يمكن مثلًا تجاهل الطموح الشخصي لحكم البلاد عند شخص مثل السيسي حين سنحت له الفرصة، والإغراء قائم عند المجلس العسكري، فأعضاؤه جميعًا يشكّون في مقدرة المدنيين على إدارة البلاد، ويتملكهم نفور من جماعة الإخوان المسلمين، ولا يُمكن استبعاد قلق الجيش من حال الفوضى التي سادت في مصر في نهاية مرحلة مرسي كعامل في تحركه. لكن الجيش والشرطة كانا قد ساهما في نشوء هذه الحال، كما بيّنا سابقًا.

إجمالًا، انتهز الجيش فرصة سانحة للاستيلاء على السلطة في أجواء إخفاق القوى المدنية في إدارتها، وعجزها عن التعالي على خلافاتها، ولا حتى في حالة واحدة، كحالة الاحترام المشترك لمبادئ الديمقراطية ووحدة البلاد. كما أن قوى اجتماعية سياسية واسعة فضلت عودة حكم المجلس العسكري على حكم جماعة الإخوان.

في أول خطاب وطني ألقاه مرسي كرئيس، بدأ بتوجيه الشكر إلى القوات المسلحة، محييًا الجيش المصري، مؤكدًا: «الله وحده يعلم ما أحمله لكم من تقدير في قلبي». حافظ مرسي على وضع الجيش المتميز في الجهاز الإداري للدولة، من خلال توظيف وزراء ومحافظين وإداريين كبار آخرين من ضباط الجيش. لكنه أقال طنطاوي في آب/ أغسطس 2012، وعيّن الفريق عبد الفتاح السيسي بدلًا منه، ورقاه إلى رتبة مشير بعد حادثة سيناء التي قتلت فيها جماعات مسلحة عددًا من الجنود. تعاون السيسي بشكل وثيق مع حكومة مرسي، وانتشرت إشاعات عن أنه عضو مقرّب من جماعة الإخوان المسلمين، وهذا لم يكن صحيحًا بالطبع.

منح مرسي وحكومته العسكر مزايا كثيرة تجاوزت العلاقات المدنيّة - العسكريّة السليمة، وساعدت الهيئة التشريعية (مجلس الشورى) الجيش في توسيع أعمال إمبراطوريته التجارية غير الخاضعة للتدقيق والضريبة. نقلت لجنة

تنمية القوى البشرية في مجلس الشورى حقوق ملكية مصنع للسيارات مملوك من الدولة إلى وزارة الإنتاج الحربي، كما سُمِح للجيش أيضًا بالحصول على مزيد من الأراضي لبناء مراكز تسوق جديدة، وإنشاء كلية للطب لموظفي مستشفياتها الربحية التي تُعالج المدنيين. إضافةً إلى ذلك، بقيت ميزانيات المؤسسات التجارية الكثيرة التابعة للمؤسسة العسكرية سرية.

خلال حكم مرسي، مُنح الجيش امتيازات سياسية واقتصادية استثنائية، أدرجت في الدستور الجديد[27]، وكان السيسي راضيًا عنها، ودعا مرسي إلى كثير من الاحتفالات العسكرية، كتخريج الضباط الجدد وافتتاح مشروعات عسكرية جديدة. يأخذ بعض الباحثين على محمل الجد تأكيده في مناسبات عدة أن الجيش لن يتدخل في السياسة وسيستثمر جهده في حماية البلاد داخليًا وخارجيًا. ويستنتج باحثون في تبريرهم الانقلاب بأن وقوف الجيش ضد مرسي، إلى جانب الشباب والجماعات المعارضة التي كانت تهتف مرارًا ضد امتيازاته هذه، موقف مُجازف ضحى فيه الجيش بمصلحته من أجل مصلحة البلاد، وكان يمكن أن يكبّده خسائر فادحة في المستقبل، أي إن الجيش تخلى عن مصالحه لمصلحة البلاد بتخليه عن مرسي[28]. والحقيقة أن الشباب هم الذين جازفوا بالوقوف مع الجيش، لأنهم تنازلوا بذلك عن هويتهم وأفلتوا من يدهم زمام المبادرة، وانقلب الجيش عليهم في النهاية أيضًا. صحيح أنه بخياره الانقلاب على الرئيس المنتخب جازف الجيش موقتًا بفقدان المعونات الأميركية التي علقت إدارة أوباما جزءًا منها فترة قصيرة بعد الانقلاب[29]،

(27) يؤكد باحثون أهمية منح الجيش المتورط في السياسة امتيازات ومزايا، منها مكافآت مادية وحصانة قضائية على جرائم سابقة لإقناعه بالتخلي عن دوره السياسي والعودة إلى الثكنات. وربما يكون هذا صحيحًا كما في حالة إندونيسيا بعد الثورة. لكن الجيش في الحالة المصرية مُنح الامتيازات والمزايا التي أراد، لكنه استغل أول فرصة للعودة إلى الحكم في ظل فوضى اجتماعية سياسية. علاوة على أنه لم يثق برئيس مدني منتخب.

عن الحالة الإندونيسية انظر: Joshua Kurlantzick, «Indonesia,» in: Isobel Coleman and Terra Lawson-Remer, eds., *Pathways to Freedom: Political and Economic Lessons from Democratic Transitions* (New York: Council on Foreign Relations, 2013), p. 148.

(28) انظر مقالة زينب أبو المجد: Zeinab Abul-Magd, «The Egyptian Military in Politics and the Economy: Recent History and Current Transition Status,» *CMI Insight* (Chr. Michelsen Institute), no. 2 (October 2013), Retrieved from the Web: <http://www.cmi.no/publications/file/4935-the-egyptian-military-in-politics-and-the-economy.pdf>.

(29) تتلقى القوات المسلحة المصرية معونات عسكرية من الولايات المتحدة؛ إذ إن معظم =

لكنه في الواقع أمسك بالبلاد كلها، وضمن مصالحه وحقق طموحه القديم بحكم مصر. فعل الجيش ذلك وهو يدرك جيدًا أن الولايات المتحدة لن تتخلى عنه، وأن علاقتها الاستراتيجية بمصر هي في الواقع علاقتها بالجيش المصري. لكن يرغب بعض الباحثين في التصديق أن الجيش المصري قرر المجازفة، وأنه صنّف جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية دولية، تهدّد مشاركتها في الحكم الأمن الوطني[30] (لكنهم ينسون أن هذا التصنيف كان بعد الانقلاب لا قبله).

تجدر الإشارة هنا إلى أن الجيش كان مستعدًا للتحالف مع جماعة الإخوان ضد الأحزاب العلمانية في بداية المرحلة الانتقالية، وأن قيادته الحالية نسّقت مع مرسي استبدال قيادة الجيش السابقة بنفسها. لكن الجيش تعالى على المدنيين عمومًا، وجماعة الإخوان خصوصًا، وشكّك في نياتهم، على الرغم من أنه لم يعد الإخوان حركة إرهابية في أي مرحلة؛ وهي لم تكن كذلك بأي تعريف للإرهاب. «جازف» الجيش بالجزء ليكسب الكل، لأن الفرصة أتيحت له[31]... «جازف» بالامتيازات ليحكم الدولة كلها؛ وبهذا المعنى لم يجازف بشيء.

= المعونات السنوية لمصر، التي تُقدّر بمليار ونصف المليار دولار أميركي، هي مساعدات عسكرية. وكانت الولايات المتحدة قد جمّدت هذه المساعدات في عقب الانقلاب العسكري في حزيران/يوليو 2013 والتداعيات العنيفة التي تلته؛ إلاّ أن الكونغرس الأميركي استأنف المساعدات لمصر في عقب الانتخابات المصرية الأخيرة التي فاز فيها قائد الانقلاب بانتصار ساحق، واعتبرت هذه الانتخابات هزلية وغير شرعية على نطاق واسع شبيهة بالانتخابات التي شهدتها مصر خلال عهد مبارك. إن جزءًا كبيرًا من المعونات العسكرية الممنوحة لمصر هي في شكل معدّات مثل الدبابات والمقاتلات النفاثة، التي هي أصلًا فائض عن الحاجة المصرية ويحتفظ بها في المخازن. انظر: Walaa Ramadan, «The Egyptian Military Empire,» (Middle East Monitor (MEMO), 9 July 2014), Retrieved on 1/6/2015, from the Web: <https://www.middleeastmonitor.com/articles/africa/12653-the-egyptian-military-empire>.

(30) Abul-Magd, «The Egyptian Military in Politics and the Economy».

(31) يقول سامويل فاينر في كتابه الرجل على ظهر الحصان، أن الجيش كي يتدخل في السياسة (ضد الحكومة، بفعل أو بعد القيام بفعل مثل تنفيذ أمر) يجب أن تتوافر الفرصة لذلك، والميل أو النزعة (Disposition) أيضًا لهذا التدخل. والنزعة أو الميل أو الجاهزية للتدخل تتكوّن عنده من عنصرين: الأول، الدافع المفكر به (بمعنى ليس الدافع في اللاوعي)؛ والثاني، إرادة الفعل. ونعتقد أن الفرصة والاستعداد أو الجاهزية بمركبيها توافرا في حالة الفعل الانقلابي الذي قامت به قيادة الجيش، هذا إذا أردنا استخدام لغة فاينر. انظر: Samuel E. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, with a New Introduction by Jay Stanley (New Brunswick, NJ : Transaction, 2002), p. 23.

لا يمكن أي مؤرخ إلا أن يلتفت إلى أولئك الذين جلسوا خلف السيسي لحظة إلقائه بيان الانقلاب كشركاء في هذا الفعل. فبحضورهم مثلوا دور مكوّنات الإجماع الوطني المؤيدة لفعل الجيش بالانقلاب على رئيس منتخب، كما ساهموا أيضًا في التحضير لذلك بما اتخذوه من خطوات طوال الفترة الممتدة بين نشوء جبهة الإنقاذ والمطالبة الصريحة بخلع مرسي، وحتى فض اعتصام ميدان رابعة العدوية، فمنحوا الغطاء المدني للقيادة العسكرية لعمليات اعتقال مرسي وقمع مناصريه، بلغت أوجها في مشهد الدم في ميدان رابعة العدوية، وما تلاه من اعتقال سياسيين وناشطين ومن عنف مفرط ضد المتظاهرين، ومن اجتثاث قوة سياسية ذات قواعد شعبية واسعة.

ثالثًا: دور حزب النور

كان حزب النور السلفي حاضرًا في المشهد الانقلابي، ممثلًا بأمينه العام جلال المرة الذي أكمل ما قامت به القيادة الدينية في الدعوة السلفية من حملة واسعة لتسويق الانقلاب، وإقناع قواعد الإسلاميين السلفيين بضرورته. وكما سبق أن بيّنا في الجزء الأول من هذا الكتاب، كانت مشاركة القوى السلفية عمومًا، والدعوة السلفية خصوصًا، التي أصبح حزب النور ذراعها السياسية، في ميدان التحرير ضئيلة جدًا، حتى إن بعض القادة الدينيين الموجهين الحراك السياسي السلفي حاول ثني الجماهير عن التحرك ضد مبارك، معتبرًا ما يقع من انتفاضة شعبية «فتنة»، القاعد فيها خير من السائر[32].

مرت علاقة حزب النور بالإخوان المسلمين ورئاسة مرسي بثلاث مراحل. بدأت الأولى بفورة الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، وسعي بعض القادة الدينيين ذات القبول العابر للجماعات إلى إنشاء صيغة تحالف تجعل من الكتلة الإسلامية رقمًا حاسمًا في معادلة السلطة الجديدة بعد خلع مبارك. ظهر ذلك جليًا في مرحلة الانتخابات البرلمانية والرئاسية[33]، وامتدت حتى المرحلة الثانية،

---

(32) فيديو «كلمة المهندس جلال مرة أمين عام حزب النور»، على يوتيوب، في 3/ 7/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=w1MY8FwMXyE>.

(33) آثر حزب النور إلا أن يدفع بمرشح في الانتخابات الرئاسية، أعلن في خلال المرحلة =

مرحلة خلافات الدستور التي نشبت بين القوى السياسية ومرسي، وفيها انتقلت العلاقة من صيغة التحالف مع جماعة الإخوان إلى المبادرة المنفردة للصراع مع المجلس العسكري و«القوى العلمانية» من الشباب الثوري والقوى الليبرالية واليسارية والتمايز الميداني والجماهيري، والاكتفاء بالتنسيق في ما يتهدد التيار الإسلامي ككل. في هذه المرحلة، اتبع السلفيون أسلوب المزايدة الدينية على جماعة الإخوان في البرلمان والجمعية التأسيسية، ودفعوهم إلى اتخاذ مواقف أكثر تشددًا من مواقف سبق أن تجاوزوها في حوارهم مع العلمانيين في شأن الدستور. وفي نهاية الفترة، انكشف الموقع الحقيقي لحزب النور على منصة الانقلاب؛ أما المرحلة الثالثة بعد الانقلاب فهي مرحلة مصادرة موقع جماعة الإخوان في الساحة السياسية، ومحاولة الحلول في مكانهم بصيغة حزب ديني مرضي عنه من الحكم العسكري الجديد.

لا يمكننا فهم تحولات حزب النور وموقعه من الخريطة الحزبية الإسلامية من دون فهم محددات حركته كتنظيم، يجمع بين الدعوة إلى «التسلفن» في المجتمع المصري والانكفاء السياسي وطاعة ولي الأمر؛ إذ طرحت عليه ثورة 25 يناير تحدي العمل في المجال العمومي الذي ما عاد ممكنًا الغياب عنه، وأتاحت له في الوقت نفسه فرصة إظهار طاعة ولي الأمر كنوع من الواقعية والبراغماتية السياسية.

يجب عدم التقليل من أهمية حزب النور الذي حظي بكتلة شعبية لا بأس بها[34]، وتصرف في المراحل الانتخابية بذكاء بتبنيه خطابًا بدا منفتحًا نسبة إلى ما كان متوقعًا منه، بسبب تراكم الصورة الذهنية عن انغلاق السلفيين وتشددهم.

=الأولى للانتخابات التي كانت ستجرى في أواخر أيار/مايو 2012 أنه سيرشح واحدًا ممن وصفهم بأصحاب المرجعية الإسلامية، وراوح بين المرشحين من التيار الإسلامي، وهم سليم العوا ومحمد مرسي وعبد المنعم أبو الفتوح وتردد معهم اسم حازم أبو إسماعيل الذي قيل إن الجبهة السلفية قد حسمت أمرها بترشيحه! وانتهى الحزب إلى اختيار الوقوف خلف أبو الفتوح، وفي المرحلة الثانية دعم محمد مرسي في مواجهة أحمد شفيق، لكن من دون أن يقطع الصلة بشفيق.

(34) «حزب النور يدفع بـ 229 مرشحًا على مقاعد الفردي و120 بنظام القوائم في الانتخابات المقبلة،» (أصوات مصرية، 19/2/2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/6/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=fe8c904d-fc71-4df8-bcd3-e87a40cac2b2>.

وقدّم بعض الوجوه السياسية التي حظيت بقبول جماهيري[35]، وصدّر خطابًا يقبل الديمقراطية المشروطة باحترام الشريعة، بعدما كانت الديمقراطية موسومة بـ «الحرام» في خطابه ما قبل 25 يناير. لكن الحزب لم يلتزم قيم الثورة ومبادئها، ولا حسب نفسه عليها بأي شكل يوحي أنه ملتزمها، حتى لفظيًا.

في شباط/ فبراير 2013، طرح حزب النور مبادرة للخروج من حالة الاستقطاب السياسي العنيف والأزمة السياسية التي واجهت مرسي، ظهر فيها أمام البيروقراطية الأمنية القوية التي تتحين فرصة القفز على الرئاسة والمؤسسات السياسية بمظهر البديل البراغماتي المحتمل لجماعة الإخوان ذي القوة الجماهيرية. تحرك الحزب دوليًا[36]، ما أثار ردات أفعال صاخبة، وصفه بعضهم في إثرها أنه صار غطاءً سياسيًا لجبهة الإنقاذ. صحيح أن حزب النور أدى دورًا أساسيًا في تأزيم وضع المؤسسات المنتخبة[37]، لكنه رفض علانية حراك 30 حزيران/ يونيو 2013، وترك بعض أقطابه يشكك في حركة «تمرّد»، ورأى خطابه أن مرسي هو ولي الأمر المنتخب. دار سجال واسع في شأن هذه النقطة بين عدد ممن يسمون

(35) نذكر منهم المتحدث باسم الحزب القيادي الشاب نادر بكار الذي كان أحد أصغر أعضاء مجلس النواب سنًّا في عام 2012، ويونس مخيون رئيس الحزب، وسلفه عماد عبد الغفور الذي انشق عن حزب النور وشكّل حزبًا جديدًا باسم حزب الوطن، وشغل منصب مساعد الرئيس في عهد مرسي.

(36) «نادر بكار يوضح تفاصيل زيارة حزب النور لأوروبا وأمريكا»، على يوتيوب، في 7/ 5/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=KwN1JxsV_FM>.

(37) أثار حزب النور قضية «أخونة الدولة» في تقرير معروف للحزب، وهيج الرأي العام أن الصحافة نسبت إلى مخيون قوله إن 13 ألف وظيفة، وهو عدد كبير، أسندت إلى أعضاء في جماعة الإخوان (عاود نائب رئيس الحزب أشرف ثابت ونفى العدد، وقال إن أبرز الانتقادات في التقرير التي قال بها يونس مخيون رئيس حزب النور أن الحزب رصد تعيين موظفين تابعين لجماعة الإخوان في محافظات عدة، وحوى التقرير 13 محافظة لا 13 ألف وظيفة. يذكر أن في هذه الأجواء تسببت محاولة مرسي التقارب الحذر مع إيران في إثارة حملة عاصفة من القوى السلفية بقيادة الدعوة السلفية وحزب النور ضد هذه الخطوة. انظر: طارق صلاح [وآخرون]، ««المصري اليوم» تنشر تقرير «مخيون» للرئيس حول «الأخونة»،» المصري اليوم، 28/ 2/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=372820>.

انظر كذلك: محمود مسلم، «أشرف ثابت: مصر تسير من سيئ لأسوأ.. وشعبية تيارات الإسلام السياسي تراجعت بسبب أداء الرئاسة،» الوطن، 1/ 3/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/139416>.

برموز الدعوة من الشيوخ الذين يصفون الصراع من منظور الفسطاطين التقليدي، كإسلاميين في مواجهة علمانيين، أو الإسلام في مواجهة خصومه (وانتهى هؤلاء إلى الانسلاخ عن الحزب والدعوة إلى الانضواء إلى الائتلافات التي تساند شرعية مرسي)، وبين فصيل يقول بضرورة اتقاء ضرر الخروج في تظاهرات قد تنتهي إلى مواجهات واسعة، في ظل ضخامة الكتلة الشعبية التي جرى تعبئتها ضد مرسي، ويرى أن الصراع ليس ثنائيًا بين إسلام وخصوم، بين من يريدون الشريعة ومن يرفضونها (على نحو ما بدا في خطاب محسوب على جماعة الإخوان في لحظة الأزمة)، بل بين رؤى سياسية متباينة وقوى سياسية متنافسة في لحظة أزمة. ومن ثم، فإن مفاهيم ورؤى الفسطاطين التقليدية غير مفيدة. وهي رؤية تبدو أكثر عقلانية وواقعية، لكن هذه العقلانية استخدمت حال ظهورها ديباجةً لتمرير دعم الانقلاب.

راوح خطاب حزب النور في لحظة الانقلاب بين مطلب «حقن الدماء» وتجنيب مصر الحرب الأهلية الذي صبغ بيان جلال المُرّة، وهو تبرير كلاسيكي للانقلاب العسكري يستخدمه الجيش نفسه لأنه خطاب أمني بامتياز، يدّعي «انقاذ مصر» (الكلمة التي تكررت في خطاب المُرّة أكثر من مرة)[38] ويبني على أهوال الحالتين السورية والعراقية في تخويف المصريين من الديمقراطية. واقتضى التخويف من وقوع المفاسد وفتنة «هدم الدولة» الادعاء بأن جهد المصالحة التي قادها الحزب تحطّمت على صخرة المعاندة الإخوانية.

الأدهى هو وقوف السلفيين إلى جانب الكنيسة على منصة الانقلاب، وهم أصحاب الخطاب الطائفي الذي ساهم في ضرب الاستقرار في المرحلة الانتقالية، وبدا كأن الطائفيين يمشون في جنازة قتيلهم. المهم أنهم برروا حتى مشاركتهم هذه بشكل طائفي؛ إذ دعا خطاب أقطاب الدعوة السلفية إلى مواجهة دور «النصارى» ومزاحمة موقع الكنيسة المؤيد لما يقوم به الجيش في ظل موجة ضغط عاتية لا قدرة للإسلاميين على مواجهتها، وفي هذا عزفٌ على النغمة

---

(38) فيديو «كلمة المهندس جلال مرة أمين عام حزب النور»، على يوتيوب، في 3/ 7/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=w1MY8FwMXyE>.

ذاتها التي سمعت في خطاب جماعة الإخوان في معرض توصيفه حركة «تمرّد» وموجة العنف التي سبقت 30 حزيران/ يونيو 2013، التي أصرّت على أن هذا كله من تدبير الكنيسة[39]. تستّر مؤيدو «طاعة ولي الأمر» إلا إذا كان منتخبًا و«إمارة المتغلب» خلف زعم السعي إلى الحد من الضرر المحتمل وتقليل فرص الانحدار إلى سيناريو الحرب الأهلية والفتنة والسعي إلى لإصلاح، والوقوف إلى جانب الجيش، فلا تستفرد به الكنيسة.

كانت هذه أزمة في داخل حزب النور نفسه، وصارت منعطفًا انشق عنده كثير من الأعضاء[40]، وانهارت عنده تحالفات قديمة بين الجماعات والأحزاب في الطيف الإسلامي السلفي، وعلت أصوات وصفت موقف الدعوة السلفية في الإسكندرية أنه شق للصف وخروج عن المشروع[41]، بل وصل الأمر إلى اعتبار بعض أقطاب القيادة السلفية حزب النور «معسكرًا للمنافقين» و«شوكة في حلوق إخوانهم، عليهم من الله ما يستحقون»[42].

لم يكن حزب النور حزبًا بالمعنى الحديث، فقراره هو بيد مجموعة من الشيوخ، ونزعته الطبيعية استبدادية مع تأكيد ديماغوجي على بند واحد وحيد، هو مكانة الشريعة في القوانين والحياة الاجتماعية، وتأكيده الهوية الإسلامية التي تتخذ أشكالًا طائفية. لذلك، عندما حاول قادته طرح مبادرات الوئام والتوافق

(39) أحمد زغلول شلاطة، «حزب النور وتداعيات الثالث من يوليو،» (الإسلاميون - بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=1720&Itemid=159>.

(40) استقال عدد من أعضاء الهيئة العليا في حزب النور وعدد من مسؤولي الدعوة في المحافظات، فيما احتجبت أصوات قادة دينيين محسوبين على الحزب لهم تأثير بالغ فيه. انظر: المصدر نفسه.

(41) حاول ياسر البرهامي وهو من أبرز قادة الحزب ويرئس الدعوة السلفية، طرح سيناريو أن قبول حزب النور لما جرى كان بعدما ثبت أن الجيش انتشر في عموم البلاد وحبس الرئيس بالفعل، وأن قادة الحزب لم يعرفوا بما حدث في هذا اشأن. وحاول الحزب ثني المستقيلين عن موقفهم، لكنه أخفق.

(42) حديث محمد عبد المقصود الداعية والقيادي في الدعوة السلفية، انظر فيديو «الشيخ محمد عبد المقصود : حزب النور هم معسكر المنافقون»، على يوتيوب، في 31/ 7/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=t2fO9u5JtjM>.

والمصالحة، لم تأخذها القوى السياسية المختلفة على محمل الجد. فالحزب يتخذ الموقف ونقيضة: يتحدث عن الوحدة ويحرّض على الطائفية، ينسحب من تأييد خريطة الطريق على خلفية ارتكاب قوى الأمن المذابح في فض اعتصام مقابل مقر الحرس الجمهوري واعتصام ميدان رابعة العدوية، ثم يكون جزءًا من لجنة الخمسين التي صاغت الدستور الجديد بعد الانقلاب.

عشية الانقلاب وبعده، انتشرت حوارات في شأن «شرعية الشارع» في مقابل «شرعية النظام». والحقيقة أن الشارع هنا كان ضد الشعب، بمعنى أن الادعاء كان شعبويًا وليس شعبيًا، فالشعب في النظام الديمقراطي يعبر عن نفسه في انتخابات، مبكرة أو متأخرة. أما التظاهرات في الشارع، مهما تكن عظيمة، فعليها فرض انتخابات مبكرة، أو إسقاط مؤسسات منتخبة في انتخابات تجري في موعدها. أما الاستعانة بتحرك عسكري ضد تصويت الشعب نفسه في الصناديق فليس «شرعية الشارع»، بل هذا انقلاب عسكري. وإذا كان لا بد من اعتبارها ثورة، بسبب تضمّنها بعدًا شعبيًا عظيمًا من دون شك، فهي ثورة مضادة للتحول الديمقراطي[43]، وهذا ما ثبت في النهاية. بعد فترة وجيزة، اختفى الحديث عن «شرعية الشارع» و«شرعية يناير» و«الثورة الثانية»، وحلّ محلها التهليل للقائد المخلص، وتقديس الجيش والبزة العسكرية، والحط من قيمة ثورة 25 يناير، وزج رموزها في السجون، الأمر الذي فضح تمامًا الطبيعة الحقيقية للثورة المضادة، والطبيعة الأداتية للتحرك الشعبي في نظر قيادة الجيش وقوى الثورة المضادة.

كان تبرير من روّجوا للادعاء أن دفع مرسي إلى الاستقالة أو عزله بالقوة ليس انقلابًا، بل موجة ثانية من ثورة 25 يناير، وأن الجيش تحرك تضامنًا مع الشارع اتقاءً لحرب أهلية أطلت برأسها، وأن المسار الجديد محدد بضمانات تستعيد الديمقراطية والحياة المدنية، الأمر الذي ثبت كذبه بسرعة لاحقًا، وانتهى بهيمنة الزمرة العسكرية بقيادة السيسي على المؤسسات السياسية وتحكّمها المطلق بالمشهد السياسي، خصوصًا بعد فض اعتصام جماعة الإخوان في ميدان رابعة العدوية.

---

(43) عزمي بشارة، «الثورة ضد الثورة، والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة»، في: بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، ص 189-190.

بعد 3 تموز/ يوليو، لم يُبدِ المتحمسون للانقلاب تمسّكًا بإجراء الانتخابات المبكرة، ولا بخريطة طريق عُدّلت لتتلاءم مع أجندة القيادة العسكرية.

رابعًا: محاولة للوساطة ودعم دولي مستتر

في حوار أجري معه في تموز/ يوليو 2015، بيّن القيادي الإخواني أشرف عبد الغفار أن الولايات المتحدة، ممثلة بوزير خارجيتها جون كيري، أعطت الجماعة الضوء الأخضر للدفع بمرشحها في الانتخابات الرئاسية، حين التقى كيري خيرت الشاطر، وأخبره أن الولايات المتحدة لا تعترض على مرشح إخواني لشغل منصب الرئاسة. ويصف عبد الغفار موقف كيري هذا بأنه كان فخًا نُصب للجماعة، وشبّهه بالفخ الذي نُصب لصدام في قضية احتلال الكويت؛ كأن الجماعة كانت فاقدة الحواس وهي تسير في مسار إغواء السلطة بوضوح[44].

لا نميل إلى تصديق مسألة الفخ هذه، لكننا نرى في السياسة الأميركية براغماتية ضمان المصالح. فلم يكن يهمها الترشّح الإخواني بحد ذاته، بقدر ما كانت تهمها سياسات الرئيس المقبل. وهي بالتأكيد لم تعارض فكرة الترشيح، لكنها لا تؤيد أي رئيس منتخب كشخص، بل السياسات والقضايا التي يتبناها، ولا تهب إلى مساعدته إذا أخفق داخليًا. والجدير بالذكر هنا أن كيري نفسه اتهم جماعة الإخوان، في عقب الانقلاب على مرسي، بسرقة الثورة. فهو لم يعارض ترشّح إخواني للرئاسة عندما كانت الجماعة قوية، لكنه سارع إلى تبني لغة المعسكر المصري المضاد لها حين أصابها الضعف. كما عارض اعتبار الولايات المتحدة ما جرى في مصر في 3 تموز/ يوليو 2013 انقلابًا، وبرفض هذا التعريف مُنعت خطوات عقابية تُبنى عليه، فالإدارة الأميركية ملزمة بتعامل مختلف مع نظام تعتبره انقلابًا عسكريًا.

لا يتناول الحديث هنا مفاهيم علمية، بل مصطلحات سبق أن حاولنا تعريفها. فبعد نضالات مطوّلة في الرأي العام الغربي ضد انقلاب أوغوستو

---

(44) «أشرف عبد الغفار: نتوقع تنفيذ أحكام الإعدام ..وحل الجماعة سيعجل بنهاية الانقلاب،» أجرى الحوار عبد الحميد قطب، الشرق، 22/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-sharq.com/news/details/356210#.Vbig_Pmqqkp>.

بينوشيه العسكري سيئ الصيت في تشيلي على الرئيس سلفادور أليندي المنتخب، وتجارب أخرى في دول العالم الثالث، حددت بعض قوانين الدول الغربية الانقلاب بأنّه انقلاب عسكري على حكومة منتخبة، ومنعت حكوماتها من تقديم أي مساعدة لفعل سياسي شبيه به. وبهذا التعريف، أصبح هذا المصطلح يثير تداعيات منفّرة بعد موجة التحول الديمقراطي. فحتى الاتحاد الأفريقي يقيّد نفسه في مسألة الاعتراف بالحكومات التي تنجم عن انقلابات، ولا يدرك بعض ممن ظلوا يعيشون بعقلية خمسينيات القرن الماضي مدى سلبية التداعيات التي يُثيرها انقلاب عسكري على نظام منتخب، خصوصًا في دول مرّت بتجارب شبيهة[45].

الحكومة الأميركية من الحكومات التي تعرّف الانقلاب العسكري وتحظر تقديم العون إليه، وكانت ضالعة في الماضي في تنظيم الانقلابات في عدد من البلدان، منها تشيلي. لذلك، يسعى الحكام الجدد في مصر إلى إقناعها أن ما حدث كان ثورة، لا انقلابًا، والدليل هو الحشد الجماهيري في 30 حزيران/ يونيو 2013، فلو كان ما جرى في مصر انقلابًا عسكريًّا على حكومة منتخبة، لا يجوز لحكومة الولايات المتحدة قانونًا أن تقدم إليه المساعدة[46].

في هذا الصدد، أعلن كيري في كلمة له خلال الاجتماع السنوي الثامن والعشرين للمجلس الأمني الاستشاري في واشنطن، أن «هؤلاء الشبان في ميدان التحرير لم يكن محرّكهم أي دافع ديني أو أيديولوجي، بل كان دافعهم الوحيد ما كانوا يرونه عبر هذا العالم المتصل. كانوا يريدون فرصة أمل، وفرصة للحصول على التعليم والعمل والمستقبل، وألا تكون هناك حكومة فاسدة تحرمهم من كل هذا وأكثر... غردوا وتحدثوا عبر الفيسبوك بعضهم مع بعض عن طرق التغيير، وهذا ما قاد الثورة التي سُرقت من قبل الجماعة الأكثر تنظيمًا في كل الدولة، والتي كانت الإخوان». ورأى أن الجيش المصري سعى من خلال ما قام به إلى «إعادة الديمقراطية» في البلاد[47]. ولا يلخص كيري بجمل قليلة التصورات الغربية

(45) بشارة، «الثورة ضد الثورة،» ص 167-168.

(46) المصدر نفسه، ص 168.

(47) «كيري يتهم الإخوان المسلمين بسرقة الثورة في مصر،» (روسيا اليوم، 21/ 11/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/Tb8RbD>.

الأكثر سطحية للثورة فحسب، بل يكثف أيضًا النفاق المعروف في السياسة الخارجية التي تقوم على حسابات المصالح الجافة.

بعد عامين من وقوع الانقلاب، أدلى محمد البرادعي بمعلومات مهمة خلال تبرير موقفه المؤيد له، بعد أن أصبح معارضًا لما يجري في مصر بعد فض اعتصام جماعة الإخوان في ميدان رابعة العدوية. أثارت معلوماته أكثر من تساؤل عن دور كاثرين آشتون، مفوض الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، ومبعوثها لمصر برناردينو ليون[48]. قال البرادعي إنه قبل «خطة» وضعها مبعوث آشتون، «لكن الجيش تلاعب بالموقف وقام بإطلاق الرصاص على اعتصامات الإخوان المسلمين، على الرغم من أنه كانت هناك نوايا طيبة لإنهاء الصراع بشكل سلمي، وحينما تم للجوء للعنف، لم يكن أمامي المزيد لأقدمه»، وآثر الانسحاب[49]، وهذا ما ألمح إليه السيسي معيبًا ضعف البرادعي على الثبات في وقت الأزمة[50].

يبدو أن الخطة قضت بالإفراج عن المعتقلين في مقابل وقف التظاهرات، بما فيها اعتصام جماعة الإخوان في ميدان رابعة العدوية، وتقديم موعد الانتخابات ثم العودة إلى المسار الديمقراطي. لكن الجيش الذي كان أداة التنفيذ لم يقبل أن يكون مجرد أداة بعد أن أتاحت له هذه القوى فرصة العودة إلى الحكم، فلم يفوتها إرضاء للبرادعي أو غيره. غيّر الجيش رأيه في النهاية، ولا نستغرب أن يكون غيّره بتفاعل مع دول عربية داعمة له.

اعتبر بعض معارضي الانقلاب، خصوصًا جماعة الإخوان، أن هذه الاعترافات تكشف عن دور أوروبي (مثّلته آشتون ومبعوثها) في التحضير للانقلاب[51].

---

(48) فيديو تقرير للجزيرة عن دور ليون بعد اعتراف البرادعي، على يوتيوب، في 6/ 7/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=hE9u9JSClJU>.

(49) انظر: ««البرادعي» السيسي استخدمني ستارًا لعزل مرسي!،» الشرق، 27/ 1/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://elsharq.net/node/146244>.

(50) فيديو «السيسي يمسح بكرامة البرادعي على هروبه بعد أحداث رابعة»، على يوتيوب، في 20/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=XxRtLgqmchA>.

(51) فيديو تقرير للجزيرة عن دور ليون بعد اعتراف البرادعي، على يوتيوب، في 6/ 7/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=hE9u9JSClJU>.

والحقيقة أن وساطة أوروبية كانت جارية بالفعل قبل حدوث الانقلاب بفترة غير وجيزة، وحتى بعده، طُرحت فيها أفكار لتقديم موعد الانتخابات. وفي عقب الانقلاب عمّ الساحة الدولية احتجاجٌ على خلع رئيس منتخب بتحرك عسكري، ووُصف الأمر «انقلابًا» على مستوى الرأي العام العالمي. بعد ذلك، قام البرادعي وغيره من المسؤولين المصريين (والخليجيين)، وحتى بعض شباب الثورة المؤيدين لتحرك 30 حزيران/ يونيو 2013، باتصالات دولية وزيارات خارجية للتوضيح أن «انضمام الجيش للشارع» لا يختلف عن سلوكه إبان ثورة 25 يناير، وأنه في أسوأ تقدير «انقلاب إصلاحي»، إن لم يكن موقفًا ثوريًا من الجيش، دعمًا لإرادة الجماهير التي خرجت إلى الميادين في 30 حزيران/ يونيو 2013.

في هذه الأجواء، سعت آشتون إلى استطلاع الموقف، فزارت القاهرة والتقت مرسي في حبسه السري[52]، وطلبت لقاء أطراف عدة منها «التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب» الذي ضم رئيس الوزراء السابق هشام قنديل والقيادي في جماعة الإخوان المسلمين محمد علي بشر وآخرين (اعتقلوا لاحقًا). كما التقت بممثلين عن حركة «تمرّد» وحركة 6 أبريل، فضلًا عن السيسي وعدلي منصور.

حصلت هذه الزيارة بعد يومين فقط من سقوط أكثر من ثمانين متظاهرًا من أنصار مرسي برصاص قوات الأمن. أصرّت جماعة الإخوان ومناصروها على مطلب رفض الانقلاب، وإلغاء ما ترتب عنه من آثار، ووقف أعمال القمع والاعتقال، فيما سعت المجموعة المؤيدة للانقلاب (منها البرادعي نائب الرئيس آنذاك) إلى إقناع الأطراف الدولية بوجود بديل ديمقراطي ممكن، تمثل في ما سمي بخريطة الطريق، وزعمت بوجود ضمانات حقيقية لتنفيذها، والتزام سلطة الانقلاب تسليم البلاد إلى سلطة مدنية. مال الموقف الأوروبي إلى دعم هذا التوجه من منطلق براغماتي، على الرغم من أن آشتون ادّعت أمام مجلس الاتحاد الأوروبي أن مبادئ استعادة الديمقراطية ودعم المجتمع المدني هي التي حركّتها.

انتقدت أطراف أوروبية وأميركية أخرى سياسة مرسي قبل الانقلاب عليه.

---

(52) «آشتون تجري محادثات مع مرسي لساعتين،» (الجزيرة نت، 30/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/NtWNJM>.

وكانت آشتون قد التقته قبيل خلعه وأبلغته أنه ومصر في مأزق، وأن الفشل الاقتصادي والسياسي سيؤدي إلى قلاقل شعبية وانطلاق تظاهرات ضده[53]، وصدرت عنها تصريحات اعتبرت فيها أداءه جزءًا من الأزمة التي أفضت إلى ما جرى في 30 حزيران/ يونيو 2013. وأشارت الأخبار بعد الانقلاب إلى طرح آشتون مبادرةً لتجاوز الأزمة، تقضي بفض مؤيدي مرسي اعتصامهم في ميداني رابعة العدوية ونهضة مصر، ووقف نشاطهم الاحتجاجي في مقابل تأمين «خروج آمن» له (على الرغم من نفيها ذلك علانية)، مع وقف المتابعات القضائية والإفراج عن معتقلي جماعة الإخوان المسلمين وأقطاب التيار الإسلامي. لقيت مبادرة آشتون قبولًا من خيرت الشاطر في سجنه، وألغيت اجتماعات الوفد الأوروبي مع السيسي بعيد قبول الشاطر بها. لكن الجيش تنكر لاحقًا للاتفاق، واستخدم القمع الدموي في ميدان رابعة العدوية، وفي غيره من الساحات والميادين.

يبدو أن آشتون عوّلت على قبول أوروبا بما جرى وعلى تسليمها به أمرًا واقعًا عمليًا، مع الرهان على مرحلة انتقالية حددتها خريطة طريق تضمن سرعة التحول الديمقراطي في مصر، بحسب ما روّج البرادعي وغيره. خدع مؤيدو 30 حزيران/ يونيو 2013 من داخل معسكر ثورة 25 يناير أنفسهم حين اعتبروا الانقلاب تضامنًا من القوات المسلحة مع الثورة على مرسي، قبل أن يخدعوا الأوروبيين؛ أما الجيش فكان يعرف ما يريد، ويفرض الوقائع على الأرض، معتمدًا على تفضيل آشتون وأمثالها الخيارات العملية المتمثلة بقبول الوقائع وحكم القوي.

في هذا الشأن، أوضح عمرو دراج الذي كان مسؤولًا عن العلاقات الخارجية في حزب الحرية والعدالة أن آشتون حاولت في زياراتها المتكررة (أربع مرات) إقناع قادة الحزب بـ «أن كل شيء انتهى، والحقيقة الآن هي أن انتخابات ستجري وفقًا لخريطة الطريق». رفضت آشتون الكشف عن تفصيلات حوارها مع مرسي، إلا أن نجله الذي رافقها في الزيارة قال إنها سعت إلى اقناع والده بـ «قبول الوضع والتنحي لإجراء انتخابات جديدة»، وحاولت أن تعضد كلامها بأن الملايين خرجت ضده في حين يسانده 50 ألف شخص فقط في الشوارع. ردّ مرسي عليها

---

(53) «EU HR Ashton Statement on Egypt,» (EU Newsroom, 11/9/2013), Retrieved on 8/7/2015, from the Web: <http://tvnewsroom.consilium.europa.eu/event/eu-egypt/eu-hr-ashton-statement-on-egypt-part-11>.

قائلًا إنه لو كان هناك 50 ألف شخص فقط في الشوارع، لما استطاعت أن تقابله، في إشارة إلى ثقته بقوة ضغط القوى الرافضة للانقلاب في الشارع(54).

ساد تناغم بين الأميركيين والأوروبيين في الضغط لتمرير ما اعتبروه موقفًا براغماتيًا، مع أن هذا الموقف ساهم في الواقع بتمرير الانقلاب، في وقت كانت معارضته الشعبية تتعاظم. تلقف الأميركيون طرح آشتون، وتولى وليام بيرنز، المبعوث الأميركي إلى مصر، مهمة إحياء بنوده بعد تعثر جولات عدة للوساطة، فقام بجولة مشابهة لجولات آشتون وليون. والغريب أن الخطة ذاتها اصطدمت برفض صقور المكوّن الأمني الذي هيمن على القرار بعد الانقلاب؛ إذ هُمّش الذين ظهروا على المنصة مع السيسي وهو يتلو البيان الأول للانقلاب، ومنهم البرادعي الذي استُخدم «ستارًا» لتمرير خطتهم الانقلابية الكاملة، بحسب قوله. عاد ليون والأميركيون ليقولوا إن «الخطة» رُفضت، وأوضح ليون أنه قام بجولة أخيرة عسى أن يقتنع الجنرالات قبل فض اعتصام أنصار مرسي في ميدان رابعة العدوية بشكل دموي(55). تلا رفض الخطة والمساعي الأوروبية والأميركية فض الاعتصام وقمع التظاهرات وموجة عنف واسعة. ويبدو لنا أن الانقلاب وجد هوًى أميركيًا وأوروبيًا مصدقًا صعوبة التحول الديمقراطي وتعقيده، والمجازفة الكامنة فيه لناحية القوى التي قد يأتي بها إلى السلطة. كانت ردة فعل الأوروبيين أخف بكثير مما أوحت دول الاتحاد الأوروبي بأنها ستتخذه حيال الانقلاب. فلم تصدر ردات فعل عقابية حقيقية للنظام الانقلابي الذي سارع إلى الكشف عن طبيعته الدموية بعد فض اعتصام رابعة الرهيب، وفي حوادث رمسيس الأولى والثانية، بعد ذلك بيومين.

---

(54) Robert Fisk, «Amr Darrag: Ex-Muslim Brotherhood Minister in Exile Still Believes Egypt's Military Regime Can Be Replaced with 'Moderate' Islamic Rule,» *Independent*, 5/5/2015, Retrieved on 7/7/2015, from the Web: <http://www.independent.co.uk/news/people/amr-darrag-exmuslim-brotherhood-minister-in-exile-still-believes-egypts-military-regime-can-be-replaced-with-moderate-islamic-rule-10227129.html>.

(55) Andrew Rettman, «EU Diplomat: Egyptian Army Rejected Peace Plan,» *EU Observer*, 15/8/2013, Retrieved on 7/7/2015, from the Web: <https://euobserver.com/foreign/121127>.

ومن الوجهة الأميركية يسرد هذا التقرير كيف باء الجهد الأميركي بالفشل: David D. Kirkpatrick, Peter Baker and Michael R. Gordon, «How American Hopes for a Deal in Egypt Were Undercut,» *New York Times*, 17/8/2013, Retrieved on 8/7/2015, from the Web: <http://www.nytimes.com/2013/08/18/world/middleeast/pressure-by-us-failed-to-sway-egypts-leaders.html?_r=0>.

دخل الأميركيون في جدال بيزنطي في شأن الطبيعة القانونية لما جرى في مصر: هل كان انقلابًا أم تحركًا عسكريًا لدعم ثورة شعبية؟ عمومًا، نمّ الموقف الأميركي عن تأييد مستتر للانقلاب، مع حثّ على تطبيق وعود خريطة الطريق (لا على إنهاء الانقلاب)؛ وبعد فض الاعتصام في ميدان رابعة وتهميش من سُمّوا بالفريق الديمقراطي في نخبة الانقلاب، قررت الولايات المتحدة تجميد معونتها العسكرية التي كانت قيد التسليم إلى مصر، وواصلت في الوقت ذاته حثّ الأطراف المصرية على تنفيذ خريطة الطريق واستكمال استحقاقاتها.

على الرغم من تدهور الوضع، وانكشاف خريطة الطريق كنوع من البلاغة العربية الخطابية للتغطية على الانقلاب، لم تُتَّخذ أي خطوات فعلية مضادة. ومع أول بادرة لاستهداف جماعات جهادية مسلحة المصالح الأميركية، تعالى مجددًا الخطاب الإمبريالي المعهود، القاضي بضرورة التضحية بالديمقراطية إذا كان ذلك ثمنًا لحماية المصالح الأميركية. وما لبثت أن رُفعت أشكال الضغط والعقاب الصورية، الأوروبية والأميركية، عن الانقلاب.

الفصل الثامن عشر

بعد الانقلاب: المكتوب يُقْرأ من العنوان

يفترض أن يتوقف هذا الكتاب عند الثالث من تموز/ يوليو 2013. لكن على الرغم من أن البحث انتهى عند هذا التاريخ. إلا أننا نجد، بعد الأخذ في الاعتبار محددات دراسة التاريخ الراهن، أن من الملائم تخصيص عدد من الصفحات للمؤشرات التي نُشرت في الأيام التي تلت الانقلاب. ففي تلك الأيام بانت الملامح الرئيسة للحكم الجديد.

في الرابع من تموز/ يوليو 2014 أقسم المستشار عدلي منصور اليمين الدستورية رئيسًا موقتًا للبلاد لحين انتخاب رئيس جديد، وفق ما نصت عليه خريطة المستقبل. وكان منصور عضوًا في المحكمة الدستورية منذ عام 1992، وأصبح رئيسًا لها في 30 حزيران/ يونيو 2013، أي في اليوم نفسه الذي انطلقت فيه التظاهرات المطالبة برحيل مرسي عن السلطة، وأدى اليمين الدستورية رئيسًا للمحكمة في الرابع من تموز/ يوليو 2013، قبل أدائه اليمين الدستورية رئيسًا للبلاد بدقائق معدودة. وشغل هذا المنصب حتى انتخاب عبد الفتاح السيسي رئيسًا للبلاد.

بعد عزل مرسي مباشرة، اندلعت أعمال عنف في عدد من محافظات مصر، أسفرت عن وقوع عشرات القتلى ومئات الجرحى، ونُسبت إلى أفراد من جماعة الإخوان وأطراف موالية لمرسي، حيث شهد ذلك اليوم هجمات مسلحة متزامنة على خمسة كمائن للجيش والشرطة في محافظة شمال سيناء، منها مطار العريش الجوي. ومن المعروف أن منظمات متطرفة مسلحة تناصب جماعة الإخوان المسلمين والدولة، مثل أنصار بيت المقدس، تنشط في سيناء. وعلاوة على ذلك وقعت اعتداءات على كنائس في نواحٍ مختلفة في البلاد، قامت بها جماعات مؤيدة لمرسي وجماعة الإخوان، أو صوِّرت على أنها كذلك.

ألقت قوات الأمن القبض على خيرت الشاطر (نائب مرشد جماعة الإخوان) وعلى حازم صلاح أبو إسماعيل وشقيقه. كما وقعت صدامات بين أنصار مرسي

وقوات الحرس الجمهوري بعد انطلاق مسيرات من ميدان رابعة العدوية. كما وقعت صدامات بين موالين لمرسي ومعارضين له في أماكن متفرقة في محيط ميدان التحرير. وجرت محاولات لاحتلال مباني بعض المحافظات والأجهزة الحكومية، ووقعت اشتباكات بين أفراد من جماعة الإخوان وبعض الأهالي وقوات الشرطة، أسفرت عن سقوط 12 قتيلًا في الإسكندرية وقتيل آخر في أسيوط، فضلًا عن محاولة اقتحام مقر المستشار العسكري في سيناء، ومهاجمة منازل بعض المواطنين الأقباط في المنيا[1].

في فجر الثامن من تموز/ يوليو 2013، أطلقت القوات المرابطة عند دار الحرس الجمهوري المصري التابع لوزارة الدفاع النار على محتجين كانوا يطالبون بعودة مرسي إلى منصبه، ظنًا منهم أنه كان معتقلًا في مقر الوحدة، ما أسفر عن مقتل 61 شخصًا وإصابة أكثر من 435، وفقًا لتقرير مصلحة الطب الشرعي. ومنذ هذه اللحظة تورط قادة الانقلاب في سفك الدماء والقتل بالجملة، وقرروا المضي في هذه الطريق حتى النهاية. فمع فجر كل يوم كانت تزداد حدة التحريض على جماعة الإخوان المسلمين وشيطنتها، وتصعيد العنف في قمع معارضي الانقلاب.

تعددت الشهادات والروايات التي وثّقت مجريات ما حدث في ذلك اليوم، أكان على مستوى الأطراف السياسية، أم على مستوى المواطنين الذين شهدوا الحادثة حين وقوعها[2]. فقوات الأمن «دافعت» عن القصر الجمهوري بإطلاق النار ضد مؤيدي مرسي وقتلت عشرات منهم، لكنها لم تدافع عنه ضد معارضيه

(1) «الإخوان تعلن الحرب على الشعب،» المصري اليوم، 2013/6/7، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=388795>.

(2) فاطمة الدسوقي، «الطب الشرعي يكشف عن أحداث الحرس الجمهوري: 61 ضحية بينهم 15 قتلوا برصاص من الخلف و20 من الجانبين،» الأهرام، 2013/7/21، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/222121.aspx>.

وانظر أيضًا الموقع الإلكتروني:
<http://wikithawra.wordpress.com/2013/07/15/%D8%AA%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82-%D9%85%D8%B0%D8%A8%D8%AD%D8%A9-%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC-%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%89-8-%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%88-2013>.

حين استلزم قيامهم بذلك إبان رئاسته. كانت هذه مقدمة لعودة القوى الأمنية إلى ممارسات سابقة على الثورة، وبشكل أعنف بكثير مما عُرف في عهد مبارك، حيث ارتفع سقف السماح بإطلاق النار باتجاه المتظاهرين بهدف القتل، واستخدام العنف في أثناء الاعتقال والتعذيب في السجون. كما لوحظ أن أجهزة الأمن كانت تنتقم من النقد والإهانة اللذين لحقا بها بعد ثورة يناير، وعادت إلى استخدام ممارسات أكثر فظاعة، بلا حسيب ولا رقيب، وذلك بوجود عامل مساعد لم يوجد في عهد مبارك، أي انقسام القوى السياسية إلى «نحن» و«هم»، بمعنى جدلية العدو والصديق (التي تكوّن جوهر السياسة عند شميت باعتبارها سياسة دولة ضد دولة أخرى في حالة حرب، حيث لا يمكن أن تسود معايير الاخلاق والقيم والثقافة نفسها للعدو والصديق)[3]. ونرى أن جدلية العدو والصديق تصبح أكثر ابتعادًا عن الأخلاق في حالة شق السياسة المجتمع إلى ثقافتين متخيلتين وهميتين في حالة الحرب الأهلية؛ ففي هذه الحالة يسود تبلّد المشاعر تجاه مذابح ضد أبناء الوطن نفسه، والتنكيل بهم بالتعذيب والاغتصاب والقتل. ولم يكن هذا سائدًا في عهد مبارك، إذ كانت هذه ثورة مضادة.

إن الثورة المضادة أكثر عنفًا وقمعًا من النظام القديم التي تدافع عنه، حيث تستخدم أدوات الثورة في تحشيد الشارع وتعبئته، لكن يغلب عليها عنصر الكراهية والانتقام. وجرت الثورة المضادة في مصر بحشد جمهور ضد آخر، بأدوات تجييش الجماهير والتعبئة الشعبية التي أوجدتها الثورة، لكن في خدمة المعركة ضد أهداف الثورة ذاتها.

في سياق الانقسام بين «نحن» و«هم» التي عبّرت عنها أغنية مصرية بعنوان «إحنا شعب، وإنتُو شعب» تبلّدت الأحاسيس تجاه قمع الخصم المختلف. ففيما سبق «تغاضي الإخوان عن جرائم أجهزة الأمن في حوادث مثل ماسبيرو وشارع محمد محمود. وفي مرحلة الخصومة السياسية نسي معارضو الإخوان أن من

(3) إذا أخذنا تحديد روبرت دال للحظة التحول عن النظام السلطوي، بأنها تلك اللحظة التي يتجاوز فيها ثمن القمع ثمن التسامح مع درجة من التعددية، فإننا نضيف إلى هذه الفرضية لروبرت دال أن سقف التسامح نفسه مع القمع وضد التعددية يرتفع حين ينقسم المجتمع إلى هويات «نحن» و«هم»، ويكون القمع موجهًا ضد «هم». انظر: Robert A. Dahl, *Polyarchy; Participation and Opposition* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1971), p. 15.

قام بالسحل والقتل في هذه المواقع هم أجهزة الأمن. ووجهوا أصابع الاتهام إلى الإخوان وحدهم، والأنكى أنّهم تحالفوا مع أجهزة الأمن القاتلة ذاتها ضد الإخوان. وكانت صورة حمل أفراد الشرطة على الأكتاف يوم 30 حزيران/ يونيو 2015 في ميدان التحرير معبرة (وربما تمثيلية معبرة نظمها أتباع أجهزة الأمن)، إذ أرادت الشرطة أن تفهمها اعتذارًا لها، وذلك من دون أن يجري إصلاحها. واعتبرتها الداخلية ضوءًا أخضر (تفويضًا بلغة المرحلة) للاستمرار في الممارسات نفسها، بل وتصعيدها ضد الإخوان والإسلاميين، وكل من يعارض الانقلاب أو يعترضه»[4]. وما لبث العنف أن تعمم، وكذلك محاولات «قتل الشخصية» لأي معارض أو مشكك في ما يجري منذ 3 تموز/ يوليو 2013، معارضًا كان أم لا.

في 16 تموز/ يوليو 2013 أدت حكومة حازم الببلاوي اليمين الدستورية أمام الرئيس الموقت عدلي منصور، خلفًا لحكومة هشام قنديل. وضمت حكومة الببلاوي عددًا من الوزراء المحسوبين على جبهة الإنقاذ الوطني التي مثّلت المظلة الرئيسة لقوى المعارضة قبل إطاحة مرسي، وهم: زياد بهاء الدين (نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التعاون الدولي) وحسام عيسى (وزير التعليم العالي) وأحمد البرعي (وزير التضامن الاجتماعي) وكمال أبو عيطة (وزير القوى العاملة) ومنير فخري عبد النور (وزير الصناعة) وطاهر أبو زيد (وزير الرياضة)، فضلًا عن خالد تليمة (نائب وزير الشباب). كما أبقى الببلاوي على خمسة وزراء من حكومة قنديل: وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، وزير الداخلية محمد إبراهيم، وزير الكهرباء أحمد إمام، وزير السياحة هشام زعزوع، وزير الاتصالات عاطف حلمي. وتراجع نصيب المرأة في حكومة الببلاوي إلى ثلاث حقائب فقط، حيث تولّت مها الرباط وزارة الصحة، وليلى راشد وزارة البيئة، ودرية شرف الدين وزارة الإعلام[5].

(4) عزمي بشارة، «الثورة ضد الثورة، والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة»، في: عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، ط 2 مزيدة ومنقحة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 180-181.

(5) محمد حسن شعبان، «حكومة الببلاوي تضم 35 وزيرًا وتؤدي اليمين الدستورية أمام الرئيس المؤقت،» الشرق الأوسط، 17/ 7/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&article=736561&issueno=12650#.VBuuDZSSzg5>.

إذا عدنا قليلًا إلى الوراء فسنجد أن المجلس العسكري كان قد عرض رئاسة مجلس الوزراء على حازم الببلاوي بعد استقالة حكومة شرف في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011؛ إذ اتصل به سامي عنان (رئيس الأركان آنذاك) وعرض عليه رئاسة الحكومة، لكنّه اعتذر. ويروي الببلاوي أن صديقه حسام عيسى الناصري المعروف، اتصل به بعد استقالة حكومة عصام شرف بعد حوادث محمد محمود، وأبلغه أنه المرشح الوحيد لرئاسة مجلس الوزراء، وأن أحد أعضاء المجلس العسكري سيتصل به. وعندما سأله عن مصدر معلوماته أخبره أنه اللواء الرويني، وبعدها اتصل سامي عنان بحازم الببلاوي وعرض عليه رئاسة الحكومة[6]. وتشير هذه المعلومات التي نشرها الببلاوي قبل ترؤسه الحكومة الثانية إلى الاستمرارية في تفكير المجلس وقرارته، منها الشخصيات التي يراهن عليها لرئاسة الحكومة وقيادة الاقتصاد، والشخصيات التي يستشيرها. فحسام عيسى الذي كان على صلة مع المجلس العسكري منذ فترة حكمه في بداية المرحلة الانتقالية، أصبح وزيرًا في حكومة الببلاوي بعد الانقلاب، ما يدل على أن فئات من الناصريين راهنت منذ البداية على الجيش.

هكذا أُشرِكت المعارضة السياسية المؤيدة لثورة يناير في الحكومة الأولى (فحسب) للانقلاب الدموي على رئيس منتخب وعلى حكومة مؤلفة من زملاء لهم، ورضيت أن تكون غطاءً للانقلاب على التحول الديمقراطي. ورضي هؤلاء الوزراء بالمشاركة بحكومة تعتقل وتنتهك كرامة زملاء لهم شاركوهم طاولة الاجتماعات ذاتها خلال عام كامل.

نلاحظ هنا أن الانقلابيين كانوا أكثر ذكاء بعدم اكتفائهم بتأليف حكومة تكنوقراط، وضمهم سياسيين من المعارضة لتجنيد فئات واسعة منها في المعركة لتثبيت شرعية النظام الجديد. وربما كان بعض أعضائها واثقًا من أن هذه الخطوة هي مقدمة للعودة إلى المسار الديمقراطي بعد تصحيحه. لكن العسكر وقوى الأمن لم تمهله طويلًا في إيمانه هذا، حيث أحكم العسكر سلطته على البلاد، وعاد للاعتماد على رجالات عهد مبارك، وزج بالثوار العلمانيين أيضًا في السجون، وقمع أي

(6) حازم الببلاوي، أربعة شهور في قفص الحكومة (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 157-158.

رأي مخالف... وما لبث أن استغنى عن جبهة الإنقاذ ووزرائها، وهمّش الحركات السياسية التي ازدهرت في معارضة مرسي. كما جرى تهميش رجال الأعمال أيضًا، فمنحوا حرية العمل في السوق لا في السلطة. وحتى السوق حُدّد بسقف احتكارات الجيش[7]. الحقيقة أن في الدكتاتوريات العسكرية «البونابرتية» من هذا النوع تستقل الدولة عن حركة المجتمع وطبقاته، ويستقيل المجتمع المدني (البرجوازية بالتحديد) من السياسة، وتترك شؤون الحكم للدكتاتور الذي يؤمن مصالحها من دون أن تحكم هي.

خلال كلمته في حفل تخريج طلاب كليتي البحرية والدفاع الجوي، طلب السيسي من المصريين في 24 تموز/ يوليو 2013 أن ينزلوا إلى الميادين لـ «منحه تفويضًا لمواجهة الإرهاب والعنف المحتمل»، على حد قوله. كان ذلك طلبًا غريبًا، لأن مكافحة الإرهاب تدخل في صلب عمل قوات الأمن، وهي ليست بحاجة إلى تفويض شعبي للقيام بواجبها في حال وجود إرهاب. كان هذا طلبًا سياسيًا لغطاء

(7) يصف ماركس صراع البرجوازية خارج البرلمان وتلك التي في البرلمان، ذلك الصراع الذي أطاح حكمها، بل جعلها تتنازل عنه لمصلحة نابليون الثالث وميليشياته، والذي انضم الجيش إليه بالقول: «وهكذا تهلل البرجوازية الصناعية بصيحات الاستحسان الذليلة لانقلاب الثاني من كانون الأول ولإبادة البرلمان ولسقوط حكمها هي - ولدكتاتورية بونابرت. إن هدير التهليل في 25 تشرين الثاني [نوفمبر] قد وجد جوابه في هدير المدافع في 4 كانون الأول [ديسمبر]، وكان بيت المسيو سالاندروز، الذي فاق الجميع بالتصفيق، أكثر البيوت تعرضًا للقصف». انظر: *Karl Marx, Friedrich Engels. Werke, Band 8: Der achtzehnte Brumaire des Louis Bonaparte* (Berlin: Dietz Verlag, 1986), p. 191.

لم يسلم حتى الذين هتفوا للدكتاتور، حيث كان ثمة شك في وجود طموحات سياسية من أي نوع لديهم. وتابع يقول شارحًا طبيعة البونابرتية التي تمثل انفصال الدولة عن المجتمع وتمثيلها ذاتها في مقابله، حيث يمكن أن تختار الدولة زعيمًا يمثلها، لم يصعد من المجتمع، أو صراعات قواه الاجتماعية كممثل لقوة اجتماعية طبقية ضد أخرى: «وفي عهد بونابرت الثاني فحسب، بدا أن الدولة جعلت نفسها مستقلة تمام الاستقلال. ووطّد جهاز الدولة مركزه إزاء المجتمع المدني حتى إنه أصبح ممكنًا أن يكون على رأسه رئيس جمعية العاشر من كانون الأول [ديسمبر]، وهو مغامر جاء من الخارج ورفعته على الترس أيدي الجند السكارى الذين اشتراهم بالخمر والمقانق وكان عليه أن يموّنهم على الدوام بالمقانق من جديد. ومن هنا كان اليأس الذليل وشعور الإذلال والامتهان الفظيع الذي يثقل صدر فرنسا ويحبس أنفاسها. إنها تشعر بالعار» (المصدر المذكور، ص 197).

لكن لهذا السبب بالذات، أي في مواجهة الشعور بالذل والعار، تعمل آليات الكبرياء الوطني والفخار والغرور والشوفينية والإغراق في سكرات الهذيان الشوفيني والتهليل لعبقرية الدكتاتور الفذة، كزعيم منتصر على المؤامرات والدول الكبرى (التي يتوسل رضاها في الواقع).

شعبي لاستخدام العنف في أمور لا تدخل ضمن وظيفة قوات الأمن، ولإعلان تبلّد المشاعر تجاه التنكيل بالخصوم السياسيين كأنهم إرهابيين، بل والاحتفاء به. وفي يوم الجمعة 26 تموز/ يوليو (2013) التي عُرِفت بـ «جمعة التفويض»، شهدت ميادين مصر حشودًا كبيرة من المواطنين استجابة لدعوة السيسي وكاستفتاء على شعبيته. كان ذلك تفويضًا له باستخدام العنف، باعتبار معارضيه من جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم إرهابيين، في ظل غطاء من الهستيريا الشعبية التي تمجّد شخصية العسكري المنقذ[8] وتطالبه باستخدام المزيد من العنف. وشهد ذلك اليوم صدامات بين أنصار مرسي ومعارضيه، حيث قتل ستة أشخاص على الأقل وأصيب أكثر من 215 آخرين، منهم 50 مصابًا في محافظات القاهرة ودمياط والشرقية والإسكندرية. وفي عقب انتهاء «جمعة التفويض»، وقعت فجر اليوم التالي (27 تموز/ يوليو 2013) حوادث ما عرف بمجزرة المنصة التي بدأت صدامًا بين قوات الأمن وأنصار مرسي، وسرعان ما استخدمت فيها قوات الأمن العيارات النارية، ما أسفر عن مقتل 95 من المعتصمين. وكانت هذه الحوادث قد نشبت في إثر توجه بعض المعتصمين في ميدان رابعة العدوية

(8) افتتح ماركس كتابه الثامن عشر من برومير بالعبارات التالية: «يقول هيغل في مكان ما إن جميع الحوادث والشخصيات العظيمة في تاريخ العالم تظهر، إذا جاز القول، مرتين. ونسي أن يضيف: المرة الأولى كمأساة والمرة الثانية كمسخرة ... إن الناس يصنعون تاريخهم بأيديهم؛ لكنهم لا يصنعونه على هواهم من قطع متناثرة. إنهم لا يصنعونه في أحوال يختارونها هم بأنفسهم، بل في أحوال يواجهون بها وهي معطاة ومنقولة إليهم مباشرة من الماضي. إن تقاليد جميع الأجيال الغابرة تجثم كالكابوس على أدمغة الأحياء. وعندما يبدو هؤلاء منشغلين فحسب في تحويل أنفسهم والأشياء المحيطة بهم، في خلق شيء لم يكن له وجود من قبل، عند ذلك بالضبط، في فترات الأزمات الثورية كهذه على وجه التحديد، نراهم يلجأون خائفين إلى استحضار أرواح الماضي لتخدم مقاصدهم، ويستعيرون منها الأسماء والشعارات القتالية والأزياء كي يُمثلوا مسرحية جديدة على مسرح التاريخ العالمي في هذا الرداء التنكري الذي اكتسى بجلال القدم وفي هذه اللغة المستعارة. هكذا ارتدى لوثر قناع الرسول بولس واكتست ثورة 1789-1814 بثوب الجمهورية الرومانية تارة وثوب الإمبراطورية الرومانية تارة أخرى، ولم تجد ثورة 1848 شيئًا أفضل من التقليد الساخر لعام 1789 حينًا وللتقاليد الثورية لأعوام 1793 إلى 1795 حينًا آخر. وعلى هذا النحو يعمد دائمًا المبتدئ الذي تعلّم لغة جديدة إلى ترجمة هذه اللغة بالفكر إلى لغته الأصلية وهو يستعمل اللغة الجديدة». وهكذا ارتدى السيسي، أو ألبسه مؤيدوه المحرجون من كلامه وسلوكه قناع عبد الناصر ليقنعوا أنفسهم والآخرين بتقبله زعيمًا على خرائب الديمقراطية وجثث ضحايا الثورة المضادة. انظر: *Karl Marx, Friedrich Engels. Werke, Band 8: Der achtzehnte Brumaire des Louis Bonaparte*, p. 115.

إلى النصب التذكاري للجندي المجهول على طريق النصر. واستمرت الصدامات طوال ساعات الليل حتى صباح اليوم التالي[9].

اعتصم عشرات الآلاف من جماعة الإخوان المسلمين وعائلاتهم في ميدان رابعة العدوية أسابيع عدة، وأثبتوا قدرة هائلة على الصمود والتحشيد في بيئة معادية. وكانت المنصة مكانًا لسماع خطب قادتهم ومتضامنين من القطاعات الاجتماعية المختلفة. وصمدوا فترة مطوّلة. لكن ظهر أيضًا ضعف الجماعة، فما الفائدة السياسية من اعتصام مئات الآلاف إذا كانوا معزولين ضمن الملايين، وإذا كان جهاز الدولة مصطفًّا ضدهم، حيث ظهروا في ميدان رابعة بعائلاتهم كجماعة متماسكة أقرب إلى الطائفة من الحزب السياسي. ولم يكن ثمة أفق للاعتصام الذي كان بمنزلة ملجأ. وتضاءل بمرور كل يوم احتمال تحول الاعتصام من حالة دفاع عن النفس إلى هجوم لتحقيق إنجاز سياسي.

بعد صمود أسطوري دام شهرًا ونصف الشهر في ميدان مفتوح، جرى فضّ اعتصامي ميدان رابعة العدوية وميدان نهضة مصر في الرابع عشر من آب/ أغسطس 2013. بدأت عملية فض الاعتصامين في حوالى الساعة السادسة والنصف صباحًا، حيث أغلقت قوات الأمن الطرق المؤدية إلى الميدانين، واستخدمت الجرافات لإزالة الحواجز التي نصبها المعتصمون. واستخدمت الأسلحة النارية وقنابل الغاز المسيل للدموع، ما أوقع عددًا كبيرًا من القتلى والمصابين، على الرغم من إعلان قوات الشرطة بشكل مسبق أنها ستوفر ممرات آمنة لخروج المعتصمين.

راوحت التقديرات بشدة في شأن عدد القتلى والمصابين، حيث أعلن تقرير وزارة الصحة وقوع 670 قتيلًا ونحو 4400 مصاب من الجانبين، في حين قدّرت مصادر جماعة الإخوان المسلمين عدد القتلى من المعتصمين بنحو 2200 قتيل وآلاف المصابين. وكان معظم القتلى من المعتصمين. وفي مساء ذلك اليوم، عقد وزير الداخلية مؤتمرًا صحافيًا أعلن فيه، من دون أن يرف له جفن، مقتل 43 شرطيًا

(9) <http://wikithawra.wordpress.com/2013/08/09/%D9%85%D8%B0%D8%A8%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A9-27-%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%88-2013>.

و149 مدنيًا على يد عناصر من جماعة الإخوان المسلمين[10]. جدير بالذكر وقوع أعمال عنف على نطاق واسع في محافظات عدة في الرابع عشر والخامس عشر من آب/ أغسطس 2013 في ردة فعل على عملية فض الاعتصامين؛ إذ ذكرت وسائل الإعلام حرق 21 قسمًا للشرطة و4 كنائس[11]. واعتبر تقرير هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) أن ما جرى في ميدان رابعة العدوية جريمة ضد الإنسانية[12].

يشير تقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية[13]، وهو أحد المعالجات الأقرب إلى الموضوعية من وجهة نظرنا بين ما صدر عن تلك الفترة، إلى ثلاثة أنماط رئيسة للعنف الذي شهدته الأسابيع الستة المأزومة التي سمّاها التقرير «أسابيع القتل»، واختار هذه التسمية عنوانًا لغلافه: النمط الأول العنف الأهلي الذي نشب بين مجموعات مدنية لا تنتمي إلى المؤسسات الرسمية، مجموعات مسلحة موالية لتيارات سياسية كانت أم مجموعات مأجورة ممن يشار إليهم بـ«البلطجية»، أم مجموعات أخرى غير منظمة. واعتبر التقرير نمط العنف هذا الذي شهدته شوارع القاهرة وميادينها وعدد من المحافظات منخفض الكثافة،

---

(10) يشير موقع ويكي ثورة، وهو أحد المواقع المتخصصة بتوثيق الثورة المصرية، إلى أن «خلال فض اعتصام رابعة بمحيط رابعة العدوية يوم 14 أغسطس [آب] 2013 تم حصر 932 قتيلًا من خلال جثامين كاملة التوثيق، و133 قتيلًا آخر بمبادرات حصر بلا وثائق رسمية، و29 قتيلًا مجهول الهوية بحصر أولي لجهات حقوقية به احتمال تكرار... أما في حصر المصابين، نظرًا لاستحالة التوصل إلى حصر كامل ودقيق لكل المصابين خلال الواقعة بسبب ظروفها المتشابكة، فتم الاعتماد مبدئيًا على حصر وزارة الصحة الذي يشمل 1492 مصابًا موزعين على 23 مستشفى». انظر: «تقرير شامل: حصر ضحايا فض اعتصام رابعة تفصيليًا، وآلية الحصر (مُحَدَّث)،» (ويكي ثورة، 3/ 9/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://wikithawra.wordpress.com/2013/09/03/rabiadisperal14aug>.

(11) «توثيق الاعتداءات على دور عبادة وممتلكات الأقباط ما بعد فض الاعتصامين،» (ويكي ثورة، 25/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://wikithawra.wordpress.com/2013/08>.

(12) «All According to Plan: The Rab'a Massacre and Mass Killings of Protesters in Egypt,» (Human Rights Watch, 12 August 2014), Retrieved on 25/6/2013, from the Web: <https://www.hrw.org/report/2014/08/12/all-according-plan/raba-massacre-and-mass-killings-protesters-egypt>.

(13) أسابيع القتل: عنف الدولة والاقتتال الأهلي والاعتداءات الطائفية في صيف 2013 (القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/weeks_of_killing_ara.pdf>.

لكنه، على الرغم من ذلك، أزهق أرواح العشرات وتسبب في جرح المئات وفقدان كثير ممتلكاتهم. وفي رأينا كان هذا العنف مدفوعًا في جانبه الأكبر من مؤسسات الأمن في مسعى إلى إيجاد الفوضى والتفزيع من نشوب حرب أهلية، حيث كان العنف الأهلي ينسب غالبًا إلى مجاهيل و«طرف ثالث» و«بلاك بلوك» وغيرها.

أما النمط الثاني فعنف الدولة المنظّم، لجأت إليه أجهزة أمنية وعسكرية بغية تفريق متظاهرين أو إخلاء مواضع للمعتصمين أو فض اشتباكات بين المدنيين. وهو النمط المسؤول عن الأغلبية العظمى لضحايا الأسابيع الدامية. إذ لجأت الأجهزة الأمنية إلى استخدام القوة المفرطة متسببة بمقتل عدد من مؤيدي مرسي أمام مقر نادي ضباط الحرس الجمهوري في مدينة نصر فجر الثامن من تموز/ يوليو 2013، مرورًا بحوادث المنصة وحوادث طريق النصر في 27 تموز/ يوليو 2013 التي قتل فيها العشرات، ونهاية بفض اعتصام ميدان النهضة في الجيزة وميدان رابعة العدوية في مدينة نصر في 14 آب/ أغسطس 2013 الذي شهد منفردًا أكثر عدد القتلى والجرحى، بكثرة فاقت بأضعاف ضحايا الحوادث الأخرى، حيث تشير التقديرات إلى سقوط نحو ألف قتيل وجرح مئات آخرين.

شدّد التقرير على اتهام قوات الأمن المركزي باستخدامها القوة المميتة بصورة مفرطة، وغير متناسبة مع ما يعتبر تهديدًا في هذا الاعتصام، ومن دون تمييز وبما أدى إلى مقتل المئات. ولم تخفق قوات الأمن في استخدام القوة بصورة مسؤولة وقانونية بقصر استخدام القوة المميتة على حالات الضرورة القصوى، بل تعمدت استخدامها للقمع والردع في تأسيس نمط تعامل جديد يذكر بسياسات بينوشيه ضد اليسار والقوى الديمقراطية في تشيلي بعد انقلابه. وتكامل القتل المنهجي الذي يشير إليه التقرير والمنسوب إلى الدولة وجهاز الشرطة مع العنف الذي حركته في رأينا أجهزة الأمن وأخذ الطابع الأهلي. وذهب الإخوان إلى اتهام المخابرات الحربية صراحة بتوجيه العنف بإشراف السيسي مباشرة[14].

---

(14) يرى محمد البلتاجي (القيادي في الجماعة) أن ما وقع من عنف حركّته أجهزة الاستخبارات في الوادي وفي سيناء «تريد أن تغطي على المشهد». انظر: فيديو «يقين: البلتاجي: ما حدث فى سيناء أمس نحن ندرك أن وراءه أجهزة المخابرات»، على قناة يقين على يوتيوب، في 15/ 7/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: =

أما النمط الثالث فالعنف الطائفي الذي مارسته أطراف عدة من المنتمين إلى جماعات دينية بعينها على أساس هوياتها الدينية. وقصد مرتكبوه الانتقام من الضحايا اعتقادًا بمسؤوليتهم عن مواقف سياسية معينة (حقيقية كانت أم مفترضة) اتخذتها قادة هذه الجماعات والطوائف التي ينتمون إليها. إذ تعرض مصريون أقباط وكنائسهم وممتلكاتهم في تلك الفترة لاعتداء أطراف غير رسمية منوعة، منها مؤيدون لمرسي، ما أدى إلى مقتل 15 شخصًا وإصابة العشرات. وجاءت الاعتداءات على خلفية خطاب كراهية وتحريض ضد الأقباط والأقليات الدينية، صدر عن قادة دينيين وسياسيين بعد عزل مرسي.

نتيجة هذه التطورات، اتخذت الحكومة تدابير أمنية مشددة على مستوى الجمهورية، تمثّل أبرزها في إعلان الرئاسة حال الطوارئ مدة شهر، وحظر التجول في محافظات عدة منذ التاسعة مساءً وحتى السادسة صباحًا، كما أوقفت حركة القطارات في محافظات عدة. وبعدها فتحت الطريق تمامًا أمام قيادة الجيش، فشددت قبضتها على السياسة والاقتصاد، ووسعت نشاط الجيش الاقتصادي بالتعاون مع الدول الحليفة الداعمة لتحركه السياسي، مثل الكويت والإمارات والمملكة العربية السعودية، حيث وُجّه كثير من المساعدات الاقتصادية والمشروعات الإنمائية عن طريق الجيش أو شركاته.

تواصلت محاولات الجيش المصري تطوير نشاطه الاقتصادي ومصالح ضباطه منذ سقوط مبارك. ووحّد الجيش ممارسته وأعماله مع استلام عبد الفتاح السيسي منصب الرئيس في حزيران/ يونيو 2014؛ إذ مُنحت وزارة الدفاع عددًا من العقود بين نهاية عام 2013 والشهور الأولى من عام 2014، بلغت قيمتها الإجمالية مليار دولار أميركي، من وزارات الصحة والنقل والإسكان والشباب، لمشروعات بنية تحتية ضخمة، مثل بناء الطرق السريعة الجديدة وبناء المجمعات السكنية وإعادة بناء مستشفيات وبناء مراكز ترفيه للشباب. وأثار فوز شركة إنشاءات إماراتية (أرابتك) بعطاء مشروع إسكان بقيمة 40 مليون دولار أميركي يغطي مساحة تقدّر بنحو 160 مليون متر مربع بعض الجدل ولقى الموضوع اهتمامًا خاصًا. كان هذا العطاء مثالًا على التعاون الوثيق والعلاقات الودية بين

= <https://www.youtube.com/watch?v=qOZ5mLc65Fg>.

القيادة المصرية الجديدة، المقرّبة من الجهاز العسكري، وبعض دول الخليج، ولا سيما دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية[15].

في أيار/ مايو 2014، قال مدير الهيئة الهندسية للقوات المسلحة إن الجيش نفّذ 473 مشروعًا استراتيجًا وخدميًا في السنة ونصف السنة الماضية. ووقعت شركة إعمار مصر، وهي شركة تابعة لشركة إعمار العقارية التي يقع مقرها في الإمارات، في شباط/ فبراير 2014 اتفاقًا مع وزارات الدفاع والإسكان والتنمية المحلية لبناء مركز تسوّق، إعمار سكوير، كجزء من مشروع الإسكان أب تاون كايرو. وفي آذار/ مارس 2014 أعقب هذا الاتفاق توقيع عقود مشروع الإسكان الثاني الخاص بمحدودي الدخل الذي تبلغ تكلفته 40 مليار دولار مع شركة بناء إماراتية أخرى هي أرابتك؛ حيث تنطوي الصفقة على بناء مليون شقة تغطي مساحة 160 مليون متر مربع (1722 مليون قدم مربع) في ثلاثة عشر موقعًا في مصر[16]. ويبدو أن هذا المشروع متعثر حاليًا.

كما سبق أن بيّنا لا يخضع الجيش لمساءلة أي هيئة. وتثير ثلاثة عقود حديثة أبرمها جهاز مشروعات الخدمة الوطنية من أجل بناء طرق سريعة جديدة مخاوف إضافية حيال المساءلة. تنص هذه الاتفاقات الموقعة بين وزارتي النقل والدفاع على أن الشركة التابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية المسؤولة عن إنشاء الطرق وتطويرها وإدارتها ستعمل على بناء طريقين وستديرهما وتؤجرهما لمدة تسعة وتسعين عامًا، وطريق ثالثة لمدة خمسين عامًا. في المقابل، فإن جهاز مشروعات الخدمة الوطنية سيدفع نحو 843 ألف دولار سنويًا للحكومة. وأبرمت هذه الصفقات بعد صدور القانون المعدل على المناقصات، ما يوضح أن الجيش يستفيد بالفعل من هذه التغيرات، وسيكون محصنًا من أي طعن لهذه الصفقات[17].

---

(15) Silvia Colombo, «The Military, Egyptian Bag-snatchers,» *Insight Egypt* (Istituto Affari Internazionali), no. 5 (November 2014), Retrieved on 12/7/2015, from the Web: <http://www.iai.it/sites/default/files/inegypt_05.pdf>.

(16) Ahmed Morsy, «The Military Crowds Out Civilian Business in Egypt,» (Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 24 June 2014), Retrieved on 25/6/2015, from the Web: <http://carnegieendowment.org/2014/06/24/military-crowds-out-civilian-business-in-egypt>.

(17) المصدر نفسه.

كما سبق أن بيّنا تسيطر القوات المسلحة المصرية على الأراضي غير الزراعية وغير المستغلّة كلها في مصر، ما يعادل 87 في المئة من مساحة البلاد؛ وبهذا تحولت هذه المجموعة من الأراضي إلى قطع أراضٍ موحدة ذات مساحاتٍ شاسعة، بعضها في أماكن مربحة، ترصدها أبراج المراقبة مع وجود علامات تمنع فيها التصوير وتحددها كمناطق عسكرية. وبعد الانقلاب بدأت شركة إعمار الإماراتية ببناء مشروع سكني تجاري يطل على منطقة القاهرة الكبرى على واحدة من هذه الأراضي الشاسعة التابعة للقوات المسلحة، التي تبلغ مساحتها 4.5 مليون متر مربع، وذلك بعد التوصل إلى اتفاق خلال اجتماع اللجنة الوزارية الاقتصادية في شباط/ فبراير 2015[18].

لم يواجه توسعة الجيش نشاطه الاقتصادي أي معارضة جدّية، حتى من الأحزاب السياسية العلمانية التي طالبت بإقامة دولة مدنية خلال السنة التي أمضاها مرسي في الحكم، بل على العكس من ذلك، لقي دور الجيش الاقتصادي، ولا سيما في مجال البنى التحتية، ترحيبًا كبيرًا باعتباره عامل إنقاذ موثوقًا للاقتصاد المتعثّر والدولة الفاشلة.

إن التغيير الحقيقي نحو منظومة سياسية لا مكان فيها لتدخّل الجيش قد يقتضي كبح إمبراطوريته الاقتصادية[19].

بعد ذلك شهدت مصر عملية مراجعة إعلامية شاملة لثورة 25 يناير، وتحول تستر الانقلاب خلفها إلى تحريض عليها بعد أن أصبح النظام الجديد واثقًا من نفسه، وتحلّق حوله مثقفو النظام القديم وإعلاميوه. كما بدأت تصفية حساب مع قوى ثورة 25 يناير، ومنها شباب الثورة، ومن ضمنهم بعض من شاركوا في تظاهرات 30 حزيران/ يونيو 2013 ضد مرسي، وللمطالبة بتقديم موعد الانتخابات. وبدأت حملة تأهيل بعض رجالات النظام القديم، وللنظام نفسه

---

(18) Walaa Ramadan, «The Egyptian Military Empire,» (Middle East Monitor (MEMO), 9 July 2014), Retrieved on 12/7/2015, from the Web: <https://www.middleeastmonitor.com/articles/africa/12653-the-egyptian-military-empire>.

(19) Samer Atallah, «Seeking Wealth, Taking Power,» (Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 18 November 2014), Retrieved from the Web: <http://carnegieendowment.org/sada/index.cfm?fa=show&article=57252&solr_hilite>.

بوجوه جديدة. إذ انتصرت الثورة المضادة، وتحول الانقلاب من فعل سياسي وقع في لحظة تاريخية ملائمة، إلى نظام سياسي قائم، يتوقف مستقبل الحركة السياسية على كيفية تعاملها معه، وكيفية معارضته، لا على الموقف من الفعل السياسي الذي جاء به، وهو فعل غير شرعي من دون شك. لكن تحديد الموقف من عدم الشرعية في ذاته ليس ضمانة لمعارضة ناجحة وفاعلة ضد النظام السلطوي الذي أنتجه الانقلاب.

إن هذا الأمر خارج عن الموضوع الذي نحن في صدده، لكن التجربة التاريخية تعلّمنا أن المدنيين لا يواجهون جيشهم الوطني، وتنسحب التظاهرات السلمية من أمامه بالردع أو القمع، أو يحمل الناس السلاح في مواجهته (كما حصل في سورية وغيرها)، وأنه في حالة الجيوش القوية يدوم حكم الضباط مدة زمنية طويلة نسبيًا، إذا لم ينقلب عليهم عسكر مثلهم، أو بعد فترة إصلاح تدرجي نتيجة أزمات مختلفة، ما عاد بعدها الاستمرار في شكل الحكم القائم ممكنًا، واقتنع الجيش بذلك، كما حدث في الأرجنتين وغيرها. وربما يفقد الجيش زمام المبادرة بعد إصلاح كهذا، إذا كانت الحركة الشعبية منظمة وانتهزت الفرصة الملائمة لاختطاف المبادرة.

الفصل التاسع عشر

المواقف من الثورة والديمقراطية:
اتجاهات الرأي العام المصري
خلال المرحلة الانتقالية وبعد الانقلاب

نبحث في هذا الفصل في اتجاهات الرأي العام المصري عشية الثورة وخلال المرحلة الانتقالية وبعد الانقلاب، من قضايا مثل الديمقراطية والثورات العربية وغيرها من أبعاد المواقف السياسية ذات العلاقة بالثقافة السياسية والثقة بالعملية الديمقراطية وفهم أسباب تعثر مرحلة الانتقال. وتؤمن لنا المعطيات المتوافرة من أربعة استطلاعات متتالية في الدولة نفسها خلال فترة عاصفة تمر بها، فرصةً نادرة لفحص اتجاهات الرأي العام مباشرة في خلال أعوام عدة. وتمكن هذه الفرصة من إجراء مقارنات منهجية يصعب إجراؤها في حالة استطلاعات الرأي العابرة التي تجريها غالبًا مراكز تحليل السياسات ووسائل الإعلام.

للأسف يكاد الفحص المباشر والمتكرر والواسع النطاق للرأي العام يغيب عن البحوث التي تتطرق إلى المجتمعات العربية. ولا يجوز لبحث شامل عابر للتخصصات أن يعتمد على وسائل الإعلام وحدها في نقل صورة عن اتجاهات الرأي في المجتمع المعني. فثمة نخبة إعلامية وسياسية تعيش في العاصمة تمتلك القدرة على التعبير عن نفسها من خلال وسائل إعلام رسمية وخاصة، وعلى صنع الضجيج وإنتاج التقليعات والميول المفترض أنها قائمة عند الجمهور وتدعي أنها تعكس وجهات نظر الجمهور، لكنها في واقع الأمر تفرض وجهات نظرها في صيغ تلقينية على الجمهور. أما البحث الإحصائي المقارن فينتج صورة مختلفة تمامًا، عمّا توحي به الأجواء التي تثيرها هذه النخبة؛ لكن البحث لا يُهمل تأثير الدعاية الإعلامية التعبوية في الرأي العام، كما تظهر ذلك المقارنة. فمن أهم نتائج هذه الدراسة الكمية المُقارنة أن الرأي العام المصري تغير في مواقفه من الثورة والمرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية بعد الانقلاب، وليس قبله، خلافًا لما تروّج له وسائل الإعلام التي أيّدت الانقلاب.

سنركز في هذا الفصل على اتجاهات الرأي العام المصري في القضايا المركزية التالية التي جرى استطلاع رأي العينة التمثيلية في شأنها لهذا البحث:

- أولًا، الثورة المصرية (ثورة 25 يناير) والثورات العربية والربيع العربي.

- ثانيًا، القيم الديمقراطية (مفهوم الديمقراطية، الموقف من الديمقراطية، تقويم مستوى الديمقراطية في مصر).

- ثالثًا، الحركات الإسلامية السياسية والحركات السياسة غير الإسلامية.

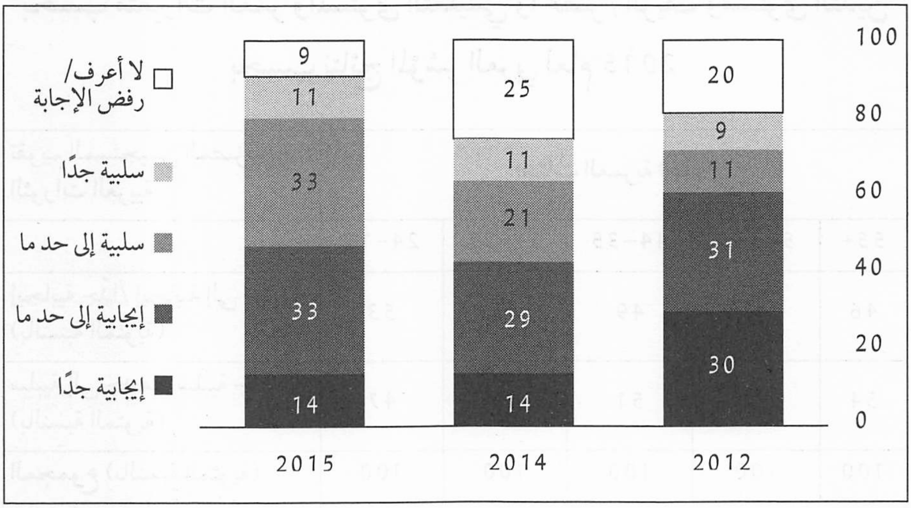
أولًا: اتجاهات الرأي العام المصري تجاه الثورة المصرية (ثورة 25 يناير) والثورات العربية والربيع العربي

عند سؤال المستجيبين عن موقفهم من الثورات العربية التي جرت في عام 2011، ومنها ثورة يناير المصرية، حدد 61 في المئة منهم موقفه كإيجابي أو إيجابي جدًا، وذلك في نهاية عام 2012 وبداية 2013، حين كانت الفوضى والقلاقل في أوجّها. وهذه أكثرية كبيرة مؤيدة للثورات في مقابل 20 في المئة فقط عرّفوا موقفهم من الثورات كسلبي أو سلبي إلى حدٍ ما. أما في عام 2014 (أي بعد الانقلاب العسكري وحل المؤسسات المنتخبة، وبدء التعبئة الإعلامية الشاملة) فانخفضت نسبة أصحاب الموقف الإيجابي من الثورة إلى 43 في المئة. وارتفعت نسبة أصحاب الموقف السلبي إلى 32 في المئة، وفي الوقت ذاته ارتفعت نسبة من أجابوا بـ «لا أعرف»، أو رفضوا الإجابة من 20 في المئة إلى 25 في المئة. وفي عام 2015 زاد الاستقطاب، فارتفعت نسبة أصحاب الموقف الإيجابي من ثورة يناير من 43 في المئة إلى 47 في المئة، وأصبحت نسبة أصحاب الموقف السلبي 44 في المئة بعد أن كانت 32 في المئة في العام السابق. وارتفعت نسبة هؤلاء على حساب المترددين الذين لم يبدوا رأيًا تجاه ذلك، والذين انخفضت نسبتهم إلى 9 في المئة في عام 2015 بعد أن كانت 25 في المئة في عام 2014. ويمكن اعتبار التحول في اتجاهات الرأي العام المصري نحو الثورات العربية، ومنها ثورة يناير، تغييرًا نوعيًا من ناحية إحصائية، ويتجلى هذا التحول في أن 30 في المئة في عام 2012 قوّموا الثورات بالإيجابية جدًا، بينما انخفضت هذه النسبة إلى 14 في المئة في استطلاعي عامي 2014 و2015. المهم أيضًا ملاحظة أن التغيير في موقف الرأي العام المصري في الاستطلاعات الثلاثة تجاه الثورات العربية

وثورة يناير كان في اتجاهين؛ وهو انخفاض نسبة الذين قوّموا الثورات بإيجابية جدًا لمصلحة الذين قوّموا الثورات بـ «السلبية إلى حدٍّ ما». في حين تظهر نتائج استطلاع عام 2015 بوضوح أن 14 في المئة من الرأي العام المصري منحاز برأي حاسم وغير مُتردد لتقويم الثورات العربية وثورة يناير بشكل إيجابي (الذين قوّموا الثورات بإيجابي جدًا)، في حين أن 11 في المئة من الرأي العام المصري منحاز بقوة لتقويم سلبي للثورات.

الشكل (19-1)

تقويم الرأي العام المصري للثورات العربية والربيع العربي بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام 2012 و2014 و2015



عند تحليل اتجاهات الرأي العام المصري نحو الثورات العربية وثورة يناير بحسب المتغيرات الديموغرافية للمستجيبين، تُظهر النتائج أن الذكور كانوا أكثر تأييدًا للثورة من النساء، وإن كانت هذه الفروقات غير جوهرية. في المقابل، يظهر أن تأييد الثورة يرتبط عكسيًا بعمر المستجيب؛ حيث إن الفئات الشابة ممن تراوحت أعمارهم بين 18 و34 عامًا أكثر تأييدًا للثورة مقارنة بالمستجيبين من الفئات العمرية الأخرى. وتزداد النظرة الإيجابية إلى الثورات بارتفاع المستوى التعليمي للمستجيب؛ حيث إن أكثر المستجيبين إيجابية تجاه الثورات هم من ذوي التعليم الجامعي فأعلى. ويتضح أن المستجيبين من المناطق الريفية أكثر

إيجابية من أولئك في المُدن في تقويمهم الثورة. وعند تحليل آراء المستجيبين بالتقاطع مع مستوى تديّن المستجيبين (بحسب تعريفهم الذاتي) يتضح أن الذين قالوا إنهم غير متدينين هم أكثر سلبية في تقويم الثورة، في حين كان الأكثر إيجابية ممن وصفوا أنفسهم أنهم متدينون إلى حدٍ ما، يليهم المتدينون جدًا. يُمثل متغيرا التعليم والعمر عاملين مُحددين لاتجاهات المصريين تجاه الثورة؛ فكلما ارتفع المستوى التعليمي وانخفض العمر زاد التأييد للثورة.

الجدول (19-1)

تقويم الرأي العام المصري للثورات العربية بحسب متغيرات العمر والمستوى التعليمي والحضر/ الريف ومستوى التدين بحسب نتائج المؤشر العربي لعام 2015

تقويم المستجيبين المصريين الثورات العربية	الفئات العمرية (عام)				
	24-18	34-25	44-35	54-45	55+
إيجابية جدًا/ إيجابية إلى حدٍ ما (بالنسبة المئوية)	53	55	49	48	46
سلبية إلى حدٍ ما/ سلبية جدًا (بالنسبة المئوية)	47	45	51	52	54
المجموع (بالنسبة المئوية)	100	100	100	100	100
تقويم المستجيبين المصريين الثورات العربية	المستويات التعليمة				
	أمّي/ مُلم	أقل من الثانوي	الثانوي	أعلى من الثانوي	
إيجابية جدًا/ إيجابية إلى حدٍ ما (بالنسبة المئوية)	44	50	54	62	
سلبية إلى حدٍ ما/ سلبية جدًا (بالنسبة المئوية)	56	50	46	38	
المجموع (بالنسبة المئوية)	100	100	100	100	

يتبع

تابع

تقويم المستجيبين المصريين للثورات العربية	حضر/ ريف	
	الحَضَر	الريف
إيجابية جدًا/ إيجابية إلى حدٍ ما (بالنسبة المئوية)	50	53
سلبية إلى حدٍ ما/ سلبية جدًا (بالنسبة المئوية)	50	47
المجموع (بالنسبة المئوية)	100	100

تقويم المستجيبين المصريين للثورات العربية	تعريف المستجيبين المصريين الذاتي لمستويات تدينهم		
	متدين جدًا	متدين إلى حدٍ ما	غير متدين
إيجابية جدًا/ إيجابية إلى حدٍ ما (بالنسبة المئوية)	52	53	44
سلبية إلى حدٍ ما/ سلبية جدًا (بالنسبة المئوية)	48	47	56
المجموع (بالنسبة المئوية)	100	100	100

عند سؤال المستطلعين من أصحاب المواقف المؤيدة للثورات العربية وثورة يناير عن سبب تأييدهم الثورة أو اعتبارها إيجابية، أجابت أغلبيتهم إجابات نعدّها سياسية داخلية متعلقة بمعارضة الظلم والاستبداد والفساد، وتأييد مطلب الديمقراطية والحريات. ففي عام 2015 زادت بشكل لافت نسبة من يعدّون الديمقراطية والحرية ورفض الظلم ومكافحة الفساد عوامل رئيسة في دعمهم الثورة على حساب من لم يحددوا سببًا الذين بلغت نسبتهم 14 في المئة و26 في المئة في استطلاعي عامي 2012 و2014 على التوالي. ومن المهم ملاحظة أن الذين اعتبروا الثورة إيجابية ركزوا في استطلاع المؤشر في نهاية عام 2012 على عوامل إطاحة الأنظمة الفاسدة وإنهاء الظلم ومنح المواطنين حرية التعبير عن الرأي، ثم ما لبثت نسب هذه العوامل أن انخفضت في استطلاع عام 2014 الذي أُجري بعد تسعة شهور من الانقلاب، لتعاود الارتفاع في استطلاع 2015 فتكون مقاربة لتلك النسب التي سُجِّلت في عام 2012، أي إن هناك تحوّلًا في

الرأي العام المصري بين عامي 2012 و2014 لمصلحة الذين قوّموا الثورات بالسلبية، لكن ما لبث أن انخفض هذا النمط في عام 2015. ومن المهم أيضًا ملاحظة أن المستجيبين الذي قوّموا الثورة بإيجابية في عام 2015 ردّوا ذلك إلى أسباب ونسب متقاربة مع إجابات أولئك في استطلاع عام 2012.

الجدول (19-2)

الأسباب التي أوردها المصريون الذين قوّموا الثورات العربية بأنّها إيجابية لتفسير ذلك بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام 2012 و2014 و2015

الأسباب الإيجابية	الذين أفادوا أن الثورات كانت إيجابية (بالنسبة المئوية)		
	2012	2014	2015
أطاحت الأنظمة الفاسدة وأسّست لمحاربة الفساد	19	14	24
أزاحت أنظمة الاستبداد وأرست قواعد الديمقراطية	15	13	15
مطالبة الشعوب بحرياتها وحقوقها واسترداد بعضها	0	5	12
أنهت الظلم وأسّست لتحقيق العدل والمساواة	15	9	11
منحت المواطنين حرية الرأي والتعبير عن الرأي	7	0	10
إيجابية لكنها لم تحقّق الطموحات كله	5	6	10
صحوة الشعوب واستعادتها إرادتها وكرامتها	8	6	8
سوف تغير العالم العربي نحو الأفضل	3	5	7
حقّقت مطالب الشعوب كلها أو بعضها	3	5	2
تحسين الأوضاع الاقتصادية	1	1	1

يتبع

تابع

منحت المواطنين حريتهم وحقوقهم	10	6	0
أسباب إيجابية أخرى	1	4	0
لا أعرف/ رفض الإجابة	14	26	0
المجموع	100	100	100

من ناحية أخرى شرح معارضو الثورة، أو أصحاب الموقف السلبي منها، موقفهم في الأغلب بظواهر سلبية مثل عدم الاستقرار و«انتشار الفوضى» و«إشاعة الخراب» وكل ما يتعلق بتوق الناس إلى الاستقرار والأمن؛ يضاف إليها الشك في قدرة الثورة على تحقيق أهدافها، أو اتخاذ موقف سلبي منها لأنها لم تحقق أهدافها. وهذه أسباب يمكن تعريفها أنها «كلاسيكية» يمتاز بها خطاب معارضي التغيير عمومًا. ولا شك في أن نسبة ما من هؤلاء تؤيد النظام القديم، أو كانت لها مصالح في بقائه. لكن، عمومًا، لا يُعبّر عن ذلك بشكل صريح، بل بالحديث عن الاستقرار والخوف من الفوضى. ومع ذلك نميل إلى الاعتقاد أن قسمًا كبيرًا ممّن يعارضون الثورة بعد تجربتها يتوق بالفعل إلى الاستقرار والأمن. وهذا دافع رئيس في سلوك الناس وعلاقتهم بالدولة عمومًا. وفي حالات عدم الاستقرار والخوف من الفوضى يصبح التوق إلى الأمن عاملًا رئيسًا في تحديد مواقف الناس وسلوكهم. إضافة إلى ما سبق، فإن التغير في تركيز المصريين على عوامل دون غيرها عبر الاستطلاعات المختلفة مؤشر آخر إلى مدى تأثر المواطنين بتطورات الحوادث من ناحية، والخطاب الرسمي والإعلامي السائد من ناحية أخرى. ففي عام 2015، كان 69 في المئة من أسباب التقويم السلبي للثورات يتعلق بالأمن والاستقرار (انتشار الفوضى وغياب الأمن والخسائر البشرية الكبرى وتأزم الأوضاع الداخلية)، في مقابل 43 في المئة في عام 2012. أما المؤشر الآخر المهم فهو حصول ارتفاع في نسبة الذين يفيدون أن الثورات العربية مؤامرة خارجية؛ إذ أصبحت نسبتهم 8 في المئة في استطلاع عام 2015 مقارنة بـ 1 في المئة في استطلاعي عامي 2012 و2014؛ فالذي يُعارض الثورة على أساس أنها مؤامرة خارجية أو مدفوعة من الخارج هو أقرب إلى مُعسكر المعارضين للثورة بقوة؛ إذ إن ادعاءه أنها مؤامرة من الخارج إغلاق لباب تقويم الثورة.

الجدول (19-3)

الأسباب التي أوردها المصريون الذين قوّموا الثورات العربية بأنها سلبية لتفسير ذلك بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام 2012 و2014 و2015

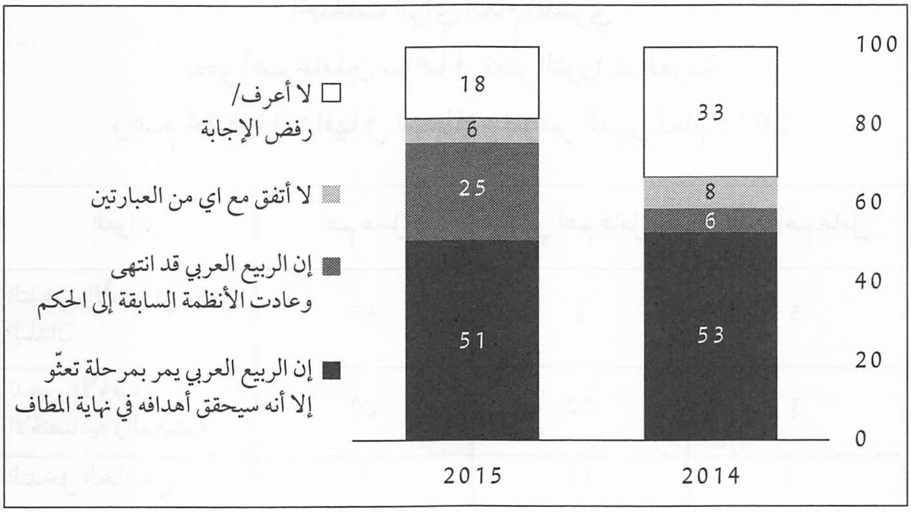
الأسباب السلبية	الذين أفادوا أن الثورات كانت سلبية (بالنسبة المئوية)		
	2012	2014	2015
انتشار الفوضى وغياب الأمن	22	20	25
الخسائر البشرة الكبرى	2	3	19
أدت إلى خراب دول ومؤسساتها ودمارها	4	14	14
عدم تحقيق الثورات أهدافها	16	25	11
تأزم الأوضاع في بعض البلدان وعدم استقرارها	15	6	11
تدهور الأوضاع الاقتصادية	24	13	10
لأنها مؤامرة خارجية أو مدفوعة من الخارج	1	1	8
ضد الثورة	2	0.2	2
كانت لمصلحة فئة معينة	0	1	1
سيطرة التيارات الدينية على الحكم	6	2	0
أسباب سلبية أخرى	0	3	0
لا أعرف/ رفض الإجابة	7	12	0
المجموع	100	100	100

نرى أن المواقف المبدئية اتضحت أكثر حين سئل المصريون أن يختاروا بين عبارتين تحمل كل منهما توصيف الثورات العربية التي جرت في عام 2011، الأولى تشير إلى أن الربيع العربي انتهى وعادت الأنظمة السابقة إلى الحكم، في حين نصّت العبارة الثانية على أن ثورات الربيع العربي تمر بمرحلة تعثر إلا أنها ستحقق أهدافها في النهاية؛ أي موقفهم مما يسمى «الربيع العربي» عمومًا، والثورات في الدول العربية المختلفة. هنا نجد أغلبية واضحة ترى أن هذه

الثورات تعثّرت، لكنها ستحقق أهدافها في النهاية. ونفترض أن لدى من يقول ذلك موقفًا إيجابيًا من الثورات العربية. وبلغت نسبة هؤلاء 51 في المئة، حتى في عام 2015، أي بعد مرور عامين على الانقلاب (وهي قريبة من نسبة الـ 47 في المئة التي قوّمت الثورات بالإيجابية)، على الرغم من الدعاية المكثفة التي تعرض لها المجتمع المصري ضد الثورات العربية من خلال وسائل إعلام مجندة يكاد يغيب فيها الرأي الآخر، مع ملاحظة أن في عام 2015 فحسب توصل 25 في المئة من المصريين إلى قناعة أن ما يسمى «الربيع العربي» أخفق وانتهى، وكانت نسبتهم 6 في المئة من المستطلعة آراؤهم حتى عام 2014. ويمكن القول إن ارتفاع نسبة الذين قالوا إن الربيع العربي انتهى وإن الأنظمة السابقة عادت إلى الحكم يُعبّر عن تحوّل مُهم في الرأي العام المصري، حيث يبدو أن المصريين كانوا غير متيقنين في عام 2014 في شأن مآلات ثورتهم وخيارات نظام الانقلاب وما زال لديهم أمل أن العام الأول للانقلاب عام انتقال ينتهي بإعادة التعددية السياسية، إلا أن هذا الرجاء ما لبث أن تبخّر، وحُسم الأمر بالنسبة إلى قطاع كبير من الجمهور المصري (نحو 20 في المئة) في عام 2015.

الشكل (19-2)

اتجاهات الرأي العام المصري تجاه مستقبل الربيع العربي بحسب نتائج المؤشر العربي لعامي 2014 و2015



في تفصيل أسباب تعثر الثورات العربية وعدم تحقيقها أهدافها رأى 60 في المئة من المستطلعين أن السبب الأول هو عدم الاستقرار الأمني وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، في حين رأى 7 في المئة منهم فقط أن التدخل الخارجي هو السبب الرئيس، على الرغم من انتشار الحديث عن المؤامرات الخارجية. واعتبره 15 في المئة من المستطلعين فقط سببًا ثانيًا في أهميته من حيث الترتيب لفهم تعثر الثورات. ويفاجئُ الجمهور، في رأينا، «صناعَ الرأي العام» من سياسيين وإعلاميين حين يحدّد 4 في المئة فقط منه سلوك الأحزاب الإسلامية كسبب أول في إخفاق الثورات العربية، في حين يرى 13 في المئة منه سلوكها سببًا ثانيًا للإخفاق من حيث الأهمية. كما يخالف الجمهور رأي الحركات الإسلامية التي تتهم الأحزاب غير الإسلامية التي تآمرت عليها حين كانت في الحكم، حيث يرى 2 في المئة فقط أن سلوك الأحزاب غير الإسلامية هو السبب الأول من أسباب تعثر الثورات العربية، فيما يحدده 7 في المئة كسببٍ ثانٍ. ولا يلتفت المستطلعون كثيرًا إلى «تحريض وسائل الإعلام» أيضًا (2 في المئة اعتبروها عاملًا أول و7 في المئة عاملًا ثانيًا)، بل يركزون كما قلنا على عوامل متعلقة بمعاش الناس وأمنهم.

الجدول (4-19)
اتجاهات الرأي العام المصري
نحو أهم عاملين ساهما في تعثّر الثورات العربية
وعدم تحقيقها أهدافها في استطلاع المؤشر العربي لعام 2015

العوامل	أهم عامل	ثاني أهم عامل	ثالث أهم عامل
التدهور الأمني في بعض البلدان	40	8	5
تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية	20	22	3
التدخل الخارجي	7	15	13

يتبع

تابع

تحريض بقايا قوى الأنظمة السابقة	7	10	11
ظهور الحركات المتطرفة	4	9	12
سلوك الأحزاب الإسلامية السياسية	4	13	7
سلوك الأحزاب غير الإسلامية	2	7	6
تحريض وسائل الإعلام	2	6	8
الصراع السياسي بين القوى الثورية	2	5	10
عدم وجود ثقافة ديمقراطية راسخة لدى الشعب	2	2	6
مواقف الجيوش العربية و/ أو أجهزة الأمن	1	2	5
كثرة الاعتصامات والإضرابات المطلبية والعمالية	0	1	6
الانقسامات المجتمعية من طائفية أو قبلية أو جهوية أو إثنية	0	1	4
لا أعرف/ رفض الإجابة	10	1	3
المجموع	100	100	100

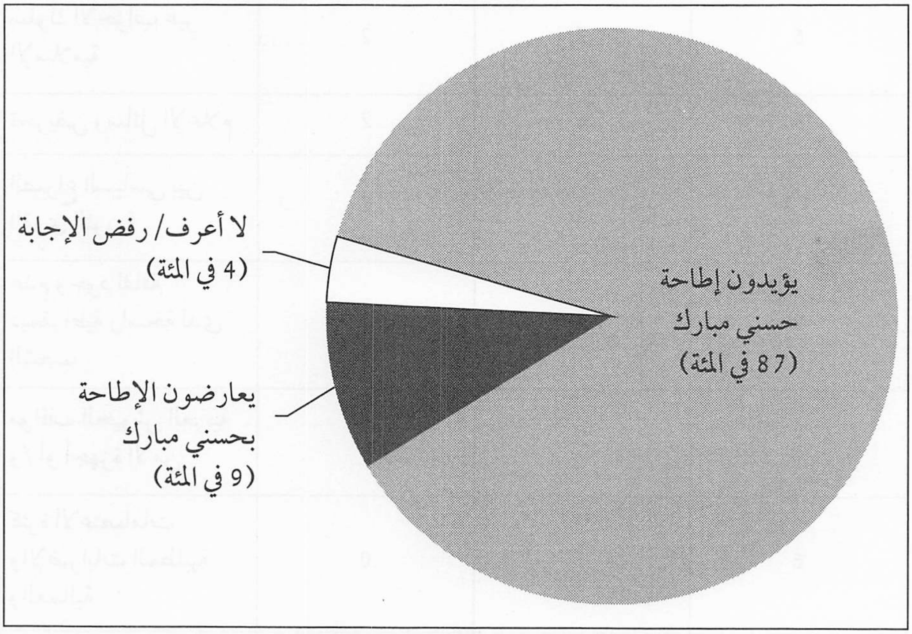
نذكّر هنا لأغراض المقارنة فحسب بالأجواء التي سادت في مصر في عام 2011 بعد الثورة بشهور قليلة، حين أيد 87 في المئة من المصريين المستطلعة آراؤهم إطاحة حسني مبارك.

الشكل (3-19)

اتجاهات الرأي العام المصري نحو الثورة المصرية

(ثورة 25 يناير 2011)

المستجيبون المصريون المؤيدون والمعارضون إطاحة حسني مبارك عن طريق الاحتجاجات الشعبية بحسب نتائج المؤشر العربي لعام 2011



ثانيًا: اتجاهات الرأي العام المصري تجاه القيم الديمقراطية

1- مفهوم الديمقراطية

اتضح لنا من الاستطلاعات أن أغلبية المصريين على بيّنة ذات محتوى معقول عن الديمقراطية، حيث لم يستطع أقل من خُمس المستجيبين تقديم تعريف مفهوم أو ذي محتوى للديمقراطية، أو إنهم أفادوا أنهم لا يعرفون ما هو أهم شرط للديمقراطية. إلا أن مقارنة أربعة استطلاعات تُظهر أن الرأي العام المصري يفهم الديمقراطية بربطها بالحريات السياسية والمدنية أو بفكرة العدالة والمساواة بين المواطنين، أو بنية نظام الحكم (تحديد صلاحيات السلطات الحاكمة والفصل

بينها واستقلال القضاء... وغيره)، أي إن عند أغلبية المصريين فكرة معقولة عن معنى الديمقراطية. إذ اتّجه 60 في المئة من المصريين في تعريفهم الديمقراطية إما من خلال ضمان الحريات السياسية والمدنية العامة (حريات التنظيم والتجمع وحرية التعبير عن الرأي والحريات الشخصية واحترام حقوق الإنسان) وإما ضمان المساواة والعدالة بين المواطنين (أكان ذلك من خلال دفع الظلم عنهم وإشاعة الحق بينهم أو ضمان المساواة في حقوق المواطنين وعدم التمييز بينهم) أو في بناء نظام حكم ديمقراطي. في المقابل، يرى 21 في المئة من المصريين أن الشرط الأساس الذي يجب توافره في بلد ما حتى يكون ديمقراطيًا هو تحقيق الرفاه الاقتصادي أو ضمان الأمن والأمان والاستقرار؛ في الواقع، إن توفير الرفاه الاقتصادي وضمان الأمن والاستقرار من وظائف الدولة أكان نظامها ديمقراطيًا أم لا.

عند مقارنة نتائج الاستطلاعات الأربعة، يظهر أن تحولًا طرأ على الرأي العام المصري عند تعريفه الديمقراطية، حيث انخفضت تباعًا نسبة الذين يعرّفون الديمقراطية بأنها ضمان الحريات السياسية والمدنية من 34 في المئة في عام 2011 إلى 20 في المئة في عام 2015، كما انخفضت نسبة الذين لم يقدموا تعريفًا للديمقراطية. وتُرجم هذا الانخفاض في زيادة الذين عرّفوا الديمقراطية بأنها المساواة والعدل بين المواطنين أو تحسين الأوضاع الاقتصادية أو ضمان الأمن والأمان والاستقرار. بينما لم تتغيّر نسبة الذين عرّفوا الديمقراطية بأنها إقامة نظام حكم ديمقراطي بُعيد ارتفاعها الملحوظ من 4 في المئة في عام 2011 إلى 13 في المئة في عام 2012 و11 في المئة في استطلاعي عامي 2014 و2015. إن ارتفاع نسبة الذين عرّفوا الديمقراطية من 4 في المئة في عام 2011 ورسوخه في الاستطلاعات اللاحقة حتى عام 2015 بحدود 11 في المئة من خلال مفردات مثل الفصل بين السلطات وضمان التوازن والرقابة بينها وتداول السلطة والتعددية السياسية، يعني أن هذه المفردات انتشرت في أعقاب ثورة يناير وبقيت مترسخة في المجتمع المصري إلى الآن. ومن المهم التأكيد ثانية أن تركيز المستجيبين على المساواة والعدل بين المواطنين كأهم شرط للديمقراطية في استطلاع عام 2015 هو تعبير على أن هذا الموضوع أصبح الأكثر أهمية في رؤيتهم لنظام الحكم الحالي.

الجدول (19-5)

أهم الشروط التي أوردها المصريون باعتبارها شروطًا يجب توافرها في بلد ما حتى يُعدّ ديمقراطيًا بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام 2011 و2012 و2014 (بالنسبة المئوية)

أهم شرط للديمقراطية	2011	2012	2014	2015
ضمان الحريات السياسية والمدنية والعامة	34	28	24	20
المساواة والعدل بين المواطنين	20	19	17	29
نظام حكم ديمقراطي	4	13	11	11
تحسين الأوضاع الاقتصادية	6	4	7	12
الأمن والأمان والاستقرار	10	6	5	9
تطبيق الأحكام الدينية	--	--	--	0.1
توصيف الديمقراطية من خلال قيم إيجابية	--	1	2	0.4
شروط أخرى	4	2	0	1
لا أعرف/ رفض الإجابة	22	27	34	18
المجموع	100	100	100	100

2- الموقف من الديمقراطية

عمومًا، نجد موقفًا إيجابيًا من الديمقراطية عند الأغلبية. ويتضح ذلك من خلال معارضة الأغلبية الساحقة المقولات الشائعة ضد الديمقراطية والمشككة فيها، مثل ربطها بالفوضى والمشاحنات والخصومات (رأي منتشر بين العسكر ومؤيدي النظام العسكري بشكل خاص)، أو الأداء الاقتصادي غير الجيد (رأي منتشر بين بعض أوساط اليسار المعادية للديمقراطية في العالم الثالث)، أو تعارضها مع الإسلام (موقف بعض الحركات الإسلامية وبعض العلمانيين المتطرفين). إذ إن ثمة أكثرية قوية مثابرة بين المصريين تعارض مثل هذه الآراء، وثمة أقلية صغيرة نسبيًا تؤيدها، ولا تتعدى ربع المستجيبين. وترتفع النسبة فحسب حين يسأل المستجيبون عن جاهزية «مجتمعنا» للديمقراطية. هنا لا ينتقد المستطلعون الديمقراطية، بل المجتمع غير الجاهز لها حين يجيبون بالنفي.

ونستنتج ذلك من الموقف الإيجابي منها، الأمر الذي تبيّن من الأسئلة السابقة. عدم جهوزية المجتمع هذه التي تؤكدها الأغلبية، لا يمكن نسبها إلى الإسلام بحسب أكثرية قوية بشكل خاص بين المستطلعة آراؤهم، جاوزت الـ 70 في المئة في عام 2015، عارضت بشدة مقولة التعارض بين الإسلام والديمقراطية.

إن الاستنتاج أن كل من يوافق على إحدى هذه العبارات يعني أنه معادٍ للديمقراطية غير دقيق. لكن القول إن كلما زادت موافقة المستجيبين على عدد أكبر من هذه العبارات الخمس يعني أنهم يتقبلون المواقف المناوئة للديمقراطية ويصبحون أكثر ابتعادًا عنها. وبناء عليه، عند فحص نسب المستجيبين الذين وافقوا على العبارات الخمس كانت النسبة 1 في المئة فقط، في حين وافق 3 في المئة على أربع عبارات مع معارضة عبارة واحدة. وكانت نسبة الذين وافقوا على ثلاث عبارات ورفضوا اثنتين 10 في المئة، أي إن نحو 15 في المئة من المستجيبين وافقوا على ثلاث عبارات سلبية عن الديمقراطية من أصل خمس. ويمكن اعتبار هؤلاء في صلب معارضي النظام الديمقراطي. في المقابل نجد أن 27 في المئة عارضوا أربع عبارات ووافقوا على واحدة فحسب.

الجدول (19-6)
مدى تأييد المصريين أو معارضتهم لمقولات سلبية مناهضة للنظام الديمقراطي بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام 2011 و2012 و2014 و2015

إلى أي درجة تؤيد العبارة التالية		أوافق بشدة/ أوافق	أعارض/ أعارض بشدة	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
«إن الأداء الاقتصاد يسير بشكل سيئ في النظام الديمقراطي»	2015	24	63	13	100
	2014	12	59	29	100
	2012	19	66	15	100
	2011	21	53	26	100

يتبع

تابع

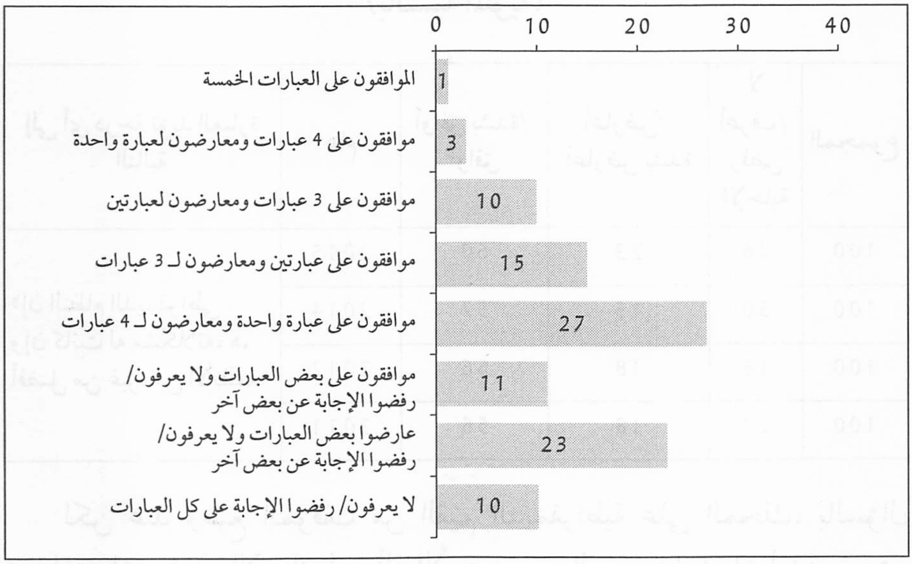
«إن النظام الديمقراطي غير جيد في الحفاظ على النظام»	2015	18	67	16	100
	2014	12	59	30	100
	2012	18	66	16	100
	2011	26	47	27	100
«إن النظام الديمقراطي يتميز بأنه غير حاسم ومليء بالمشاحنات»	2015	26	60	14	100
	2014	21	51	28	100
	2012	25	58	16	100
	2011	27	48	26	100
«النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام»	2015	12	71	17	100
	2014	7	65	29	100
	2012	13	72	15	100
	2011(*)	--	--	--	--
«مجتمعنا غير مهيأ لممارسة النظام الديمقراطي»	2015	46	38	16	100
	2014	32	39	29	100
	2012	41	44	15	100
	2011(**)	--	--	--	--

(*) لم يُسأل هذا البند في استطلاع المؤشر العربي لعام 2011.

(**) لم يُسأل هذا البند في استطلاع المؤشر العربي لعام 2011.

الشكل (19-4)

مدى تأييد المصريين أو معارضتهم لمقولات سلبية مناهضة للنظام الديمقراطي بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام 2011 و2012 و2014 و2015



يتضح هذا «المزاج السياسي» مرة أخرى عند سؤال المستجيبين مباشرة عن موقفهم من النظام الديمقراطي. فثمة أغلبية مثابرة تعدّه أفضل من غيره من أنظمة الحكم، على الرغم من المشكلات الناجمة عنه، في حين أن أقلية صغيرة تعارض هذه المقولة.

يمكن القول إن أغلبية المصريين لم تتأثر بالأيديولوجيات المنتشرة ذات الموقف السلبي من الديمقراطية أو أن تأثرها بالإعلام المعادي للديمقراطية أو التعددية السياسية محدود، وأن ثمة تيارًا مركزيًا قويًا غير مؤدلج يتسم بموقف إيجابي منها، وموقف نقدي من عدم جهوزية المجتمع لها. ويبقى من المهم الإشارة إلى أن أعلى نسبة تأييد للنظام الديمقراطي في الرأي العام المصري سُجلت في استطلاع عام 2012 عندما وافق ثلثا المستجيبين على ذلك في مقابل معارضة 18 في المئة للنظام الديمقراطي آنذاك. كما أن أعلى نسبة معارضة للنظام الديمقراطي سُجلت في استطلاع عام 2015؛ إذ وافق على ذلك نحو ربع المستجيبين المصريين.

الجدول (19-7)

المصريون المؤيدون للنظام الديمقراطي ومعارضيه

بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام 2011 و2012 و2014 و2015

(بالنسبة المئوية)

إلى أي درجة تؤيد العبارة التالية	عام	أوافق بشدة/ أوافق	أعارض/ أعارض بشدة	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
«إن النظام الديمقراطي وإن كانت له مشكلاته، هو أفضل من غيره من الأنظمة»	2015	60	23	16	100
	2014	57	13	30	100
	2012	66	18	16	100
	2011	56	18	27	100

لكن عند وضع الموقف من القيم الديمقراطية على المحك، بالسؤال عن إخضاع حقوق الإنسان لمسألة الأمن وتبرير المس بها بدواع أمنية - وهو الامتحان الأصعب للموقف من القيم الديمقراطية، الذي تجد الأغلبية صعوبة في مواجهته حتى في دول ديمقراطية - نجد أن أغلبية ساحقة من المصريين تعارض المس بحقوق الإنسان من أجل الحفاظ على الأمن، أو تعارض ذلك بشدة. نجحت الأغلبية هنا حتى في زمن الانقلاب، أي إنها عارضت تبرير الانقلاب على الديمقراطية في الجوهر (على مستوى القيم)، حين عارض 67 في المئة من المصريين في استطلاع 2015 و62 في المئة في استطلاع 2014 المس بحقوق الإنسان بذريعة حفظ الأمن. وفي عام 2012 كانت النسبة 82 في المئة. وحتى حين تدهورت الأوضاع الأمنية بقيت هذه النسبة كبيرة (62 في المئة). وتهمنا الإشارة هنا إلى الإجماع الذي ساد في هذا الشأن في عهد مرسي، حين اتفق على ذلك مؤيدوه ومعارضوه. لكن يتضح من الاستطلاع في مرحلة ما بعد الانقلاب أن جزءًا من مؤيديه لم يكن مهتمًا كثيرًا بمسألة حقوق الإنسان، حين تنتهكها سلطةٌ تحظى بتأييدهم. وفي المحصلة النهائية، يمثل الذين لديهم موقف ثابت وغير مساوم على رفض المس بحقوق الإنسان من أجل الحفاظ على الأمن (أي

المعارضين بشدة) خمسة إلى ستة أضعاف المؤيدين بشدة لذلك في الاستطلاعين الذين أُجريا بعد الانقلاب، بينما كانت تُمثّل أكثر من 27 ضعفًا في استطلاع عام 2013، قبل الانقلاب بستة شهور، أي إن الرأي العام المصري فقد 20 نقطة مئوية من موقف قيمي واضح غير مساوم (المعارضون بشدة) في إثر الانقلاب. وهذا تغيير جوهري، حيث يظهر أن الخطاب الإعلامي لنظام الانقلاب ومؤيديه نجح في التأثير في نحو 20 في المئة من الرأي العام المصري لغض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان، إذا ما كان ذلك في خدمة الحفاظ على الأمن. ومن المهم التأكيد أن الذين أيدوا التعدي على حقوق الإنسان من أجل الحفاظ على الأمن في استطلاع عام 2015 يمثلون 25 في المئة من المستجيبين المصريين، وهي نسبة تكاد تكون مطابقة مع أولئك الذين يعارضون النظام الديمقراطي أو يوافقون على العبارات التي تنتقص من النظام الديمقراطي.

الجدول (19-8)

المصريون المؤيدون مقولة: «من أجل الحفاظ على الأمن، فإنه من المبرر التعدّي أو المسّ بحقوق الإنسان في مصر» ومعارضوها، بحسب نتائج استطلاعات المؤشر العربي للأعوام 2012 و2014 و2015

إلى أي درجة تؤيد أو تعارض العبارة التالية	عام	أؤيد بشدة	أؤيد	أعارض	أعارض بشدة	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
«من أجل الحفاظ على الأمن، فإنه من المبرر التعدّي أو المسّ بحقوق الإنسان في مصر»	2015	6	19	37	30	8	100
	2014	5	10	24	38	23	100
	2012	2	6	27	55	9	100

بقيت الأغلبية الساحقة من المصريين تعدّ النظام الديمقراطي ملائمًا لمصر: 80 في المئة رأوا ذلك في عام 2015، و60 في المئة في عام 2014، و82 في المئة في عام 2012. ومن الواضح أن الارتباك الرئيس حصل في عام 2014 في المرحلة التي تلت الانقلاب مباشرة، لكن الأغلبية استقرت مجدّدًا عند الـ 80

في المئة في عام 2015. واللافت أن أغلبية كبيرة ترفض نظامًا سياسيًا تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فحسب (65 في المئة في عام 2015)؛ وكانت هذه النسبة قد تراجعت إلى 46 في المئة في عام 2014 بعد أن كانت 60 في المئة في عام 2012.

في مقابل ذلك نجد أكثرية مثابرة ضد نظام يقتصر فيه التنافس على الأحزاب الدينية، مع وجود أقلية تصل إلى الثلث تعتقد أن نظامًا تشارك فيه الأحزاب الدينية فحسب هو الأفضل لمصر.

الجدول (9-19)

اتجاهات الرأي العام المصري نحو مدى ملاءمة النظام الديمقراطي ليكون نظامًا سياسيًا في مصر مقارنة بأنظمة حكم أخرى بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام 2012 و2014 و2015

الأنظمة	عام	ملائم	غير ملائم	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
نظام سياسي تعدّدي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كان انتماؤها، من خلال الانتخابات الدورية (نظام ديمقراطي)	2015	80	9	11	100
	2014	59	9	32	100
	2012	82	12	13	100
نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فقط في الانتخابات الدورية	2015	20	65	15	100
	2014	19	46	36	100
	2012	23	60	17	100
نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فحسب	2015	31	56	12	100
	2014	10	56	35	100
	2012	33	51	15	100

يتبع

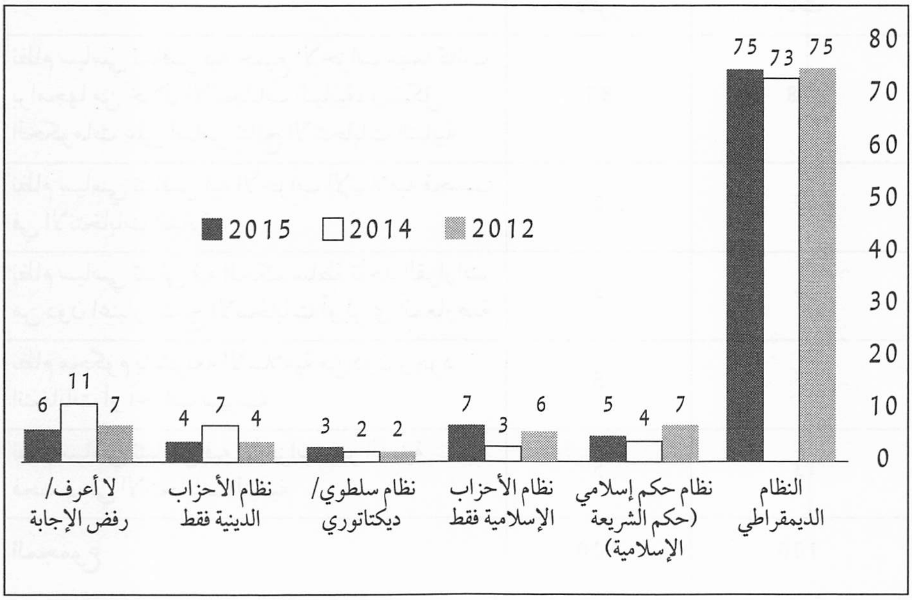
تابع

نظام محكوم بالشريعة الإسلامية، من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسة	2015	21	65	14	100
	2014	10	56	34	100
	2012	30	54	16	100
نظام سياسي تجري فيه انتخابات شكلية تتولى فيه الحكم سلطة غير ديمقراطية تأخذ القرارات من دون اعتبار لآراء المعارضة (نظام سلطوي)	2015	16	70	13	100
	2014	6	61	34	100
	2012	21	63	15	100

عندما عاود الاستبيان سؤال المشاركين عن النظام الذي يفضلون أن تُحكم به مصر، من خلال تسميته مباشرة، تلقى إجابة قاطعة أنه النظام الديمقراطي بأغلبية ساحقة صلبة تُمثل ثلاثة أرباع المجتمع المصري (75 في المئة) بشكل متكرر في الأعوام الثلاثة التي وجّه فيها الاستطلاع هذا السؤال.

الشكل (19-5)

نظام الحكم الأفضل لمصر بحسب اتجاهات الرأي العام المصري في استطلاعات المؤشر العربي للأعوام 2012 و2014 و2015



عند تحليل اتجاهات الرأي العام المصري في شأن النظام الأفضل اعتماده في مصر بحسب المتغيرات الديموغرافية، يظهر أن المستجيبين الذكور ينحازون إلى النظام الديمقراطي أكثر من الإناث، في حين تنحاز النساء إلى نظام سياسي مقصور على الأحزاب الدينية بنسب أعلى بقليل من الذكور؛ إلا أن هذه الفروق طفيفة وغير نوعية من الناحية الإحصائية. أما بالنسبة إلى عامل العمر، فمؤثر إلى حدٍّ ما، حيث إن أعلى نسبة تأييد للنظام الديمقراطي هي بين فئة الشباب ممن تراوح أعمارهم بين 18 و24 عامًا. ويزداد التأييد أيضًا بارتفاع المستوى التعليمي، كما أن نسبة مؤيدي النظام الديمقراطي بين مستجيبي الحضر أعلى من نسبة مؤيديه في الريف.

الجدول (10-19)

نظام الحكم الأفضل لمصر بحسب متغيرات: الجندر والعمر والمستوى التعليمي والحضر/ الريف بحسب نتائج المؤشر العربي لعام 2015 (بالنسبة المئوية)

الأنظمة الأكثر ملاءمة لتكون نظام حكم في مصر	الجندر	
	ذكور	إناث
نظام سياسي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كانت برامجها من خلال الانتخابات النيابية، وتشكل الحكومات على أساس نتائج الانتخابات النيابية	81	78
نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فحسب في الانتخابات النيابية	6	9
نظام سياسي تتولى فيه الحكم سلطة تأخذ القرارات من دون اعتبار لنتائج الانتخابات أو لرأي المعارضة	3	4
نظام محكوم بالشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية	5	5
نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فحسب في الانتخابات النيابية	5	3
المجموع	100	100

يتبع

تابع

الأنظمة الأكثر ملاءمة لتكون نظام حكم في مصر	الفئات العمرية (عامًا)				
	24-18	34-25	44-35	54-45	55+
نظام سياسي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كانت برامجها من خلال الانتخابات النيابية، وتمثل الحكومات على أساس نتائج الانتخابات النيابية	82	79	78	79	79
نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فحسب في الانتخابات النيابية	7	7	9	8	8
نظام سياسي تتولى فيه الحكم سلطة تأخذ القرارات من دون اعتبار لنتائج الانتخابات أو لرأي المعارضة	3	4	2	5	4
نظام محكوم بالشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية	5	6	5	4	5
نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فحسب في الانتخابات النيابية	3	3	6	4	4
المجموع	100	100	100	100	100

الأنظمة الأكثر ملاءمة لتكون نظام حكم في مصر	المستويات التعليمية			
	أمّي/ مُلم	أقل من الثانوي	الثانوي	أعلى من الثانوي
نظام سياسي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كانت برامجها من خلال الانتخابات النيابية، وتشكل الحكومات على أساس نتائج الانتخابات النيابية	79	83	78	81
نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فحسب في الانتخابات النيابية	8	5	8	8
نظام سياسي تتولى فيه الحكم سلطة تأخذ القرارات من دون اعتبار لنتائج الانتخابات أو لرأي المعارضة	4	3	3	4
نظام محكوم بالشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية	5	5	6	4
نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فحسب في الانتخابات النيابية	4	4	4	3
المجموع	100	100	100	100

يتبع

تابع

الأنظمة الأكثر ملائمة لتكون نظام حكم في مصر	حضر / ريف	
	الحَضَر	الريف
نظام سياسي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كانت برامجها من خلال الانتخابات النيابية، وتشكل الحكومات على أساس نتائج الانتخابات النيابية	82	78
نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلامية فحسب في الانتخابات النيابية	5	10
نظام سياسي تتولى فيه الحكم سلطة تأخذ القرارات من دون اعتبار لنتائج الانتخابات أو لرأي المعارضة	3	4
نظام محكوم بالشريعة الإسلامية من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية	6	5
نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فحسب في الانتخابات النيابية	4	4
المجموع	100	100

3- تقويم مستوى الديمقراطية في مصر

تختلف الإجابات حين يتعلق سؤال الاستبيان بتقويم أوضاع الديمقراطية في مصر ذاتها. وفي رأينا تدخل عناصر مثل الكبرياء الوطني والخوف من عدم الاستقرار الذي سبق أن علّقنا على أهميته، وعوامل أخرى عند ترجمة الموقف المؤيد للديمقراطية إلى تقويم سلبي للأوضاع غير الديمقراطية في مصر. فنجد أن الأغلبية (وإن لم تكن أغلبية كبيرة) ترى أن الحريات السياسية مضمونة في مصر، باستثناء حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها، وحرية تنظيم التظاهرات والاعتصامات السلمية. لكن في عام 2015 رأت الأغلبية أن هذه الحرية ما عادت قائمة في مصر. إن مقابلة اتجاهات الرأي العام المصري نحو مدى ضمان هذه الحريات في الاستطلاعات الثلاثة في عهدين سياسيين مختلفين، تظهر عدم وجود تحولات في مدى ضمان حرية الصحافة والانضمام إلى أحزاب أو منظمات مجتمع مدني. إلا أن هناك ارتفاعًا جوهريًا في نسبة الذين قالوا في استطلاع عام 2015 إن حرية مقاضاة الحكومة غير مضمونة مقارنة باستطلاعي عامي 2014 و2012. وينطبق الأمر ذاته على حرية التعبير عن الرأي؛ حيث إن نسبة الذين قالوا إنها غير مضمونة بلغت 42 في المئة في استطلاع عام 2015

مقارنة بـ 26 في المئة و25 في المئة في استطلاعي عامي 2012 و2014 على التوالي. والرأي العام المصري منقسم في شأن مدى ضمان حرية التظاهر، حيث أفاد 42 من المستجيبين أنها غير مضمونة، وهي نسبة تُمثل ارتفاعًا جوهريًا وذات دلالة مهمة مقارنة باستطلاع عام 2012 حين كانت النسبة 25 في المئة فقط.

غني عن القول إن اتجاهات الرأي العام نحو مدى ضمان هذه الحريات مرتبط بمدى حصول تماس بين المواطنين وممارسة هذه الحريات؛ فعلى سبيل المثال، يبقى تكوين رأي عام نحو احترام مبدأ تداول السلطة أو حرية الانضمام إلى أحزاب سياسية أو منظمات مجتمع مدنية سؤالًا مجرّدًا إذا لم يشهد المواطن حالة تداول لسلطة أو لم يحاول الانضمام إلى أحزاب أو منظمات مجتمع مدني. في المقابل، يكون الحكم على وجود ضمانات لمقاضاة الحكومة أو المشاركة في تظاهرات أو التعبير عن الرأي أكثر واقعية، حيث إنها إجراءات عملية يمكن أن يواجهها المواطن بشكل شبه يومي. وبناء عليه، لهذه المؤشرات أهمية أكبر من تلك التي يمكن التعامل معها كقضايا مجردة.

الجدول (19-11)

اتجاهات الرأي العام المصري نحو مدى ضمان مجموعة من الحريات السياسية والعامة بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام 2012 و2014 و2015

إلى أي مدى تعتقد أن الحريات التالية مضمونة في مصر؟		عام	مضمونة (بشكل كامل أو إلى حدٍ ما)	غير مضمونة (إلى حدٍ ما أو على الإطلاق)	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
مبادئ الديمقراطية	حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها	2015	48	45	8	100
		2014	46	35	19	100
		2012	47	38	14	100

يتبع

تابع

مبادئ الديمقراطية	مبدأ إجراء انتخابات نيابية دورية حرة ونزيهة	2015	64	29	6	100
		2014	49	31	19	100
		2012	54	33	13	100
	احترام مبدأ تداول السلطة	2015	60	30	9	100
		2014	49	32	20	100
		2012	54	32	14	100
حريات التجمع والتنظيم	حرية الانضمام إلى أحزاب سياسية	2015	62	28	10	100
		2014	59	22	20	100
		2012	63	24	14	100
	حرية الانضمام إلى منظمات مجتمع مدني	2015	64	25	11	100
		2014	59	17	23	100
		2012	59	25	17	100
	حرية الاشتراك في تظاهرات واعتصامات سلمية	2015	48	42	10	100
		2014	57	26	17	100
		2012	65	25	11	100
حرية الرأي	حرية التعبير عن الرأي	2015	58	38	4	100
		2014	58	28	13	100
		2012	66	27	8	100
	حرية الصحافة	2015	68	26	6	100
		2014	64	22	15	100
		2012	63	28	9	100

نجد فرقًا كبيرًا في نتائج عامي 2012 و2014 في تقويم درجة حرية الناس في انتقاد الحكومة. ففي عام 2012 قال 88 إنهم قادرون على فعل ذلك من دون خوف، في مقابل 8 في المئة قالوا إنهم يخافون انتقاد الحكومة، في حين انخفضت هذه النسبة إلى 41 في عام 2015، حين بلغت النسبة 51 في المئة، أي الأغلبية. فيما تواصل الارتباك في عام 2014، أي العام الذي تلا الانقلاب

حين كانت مواقف الناس ما زالت تحت تأثير سلبيات المرحلة الانتقالية كمرحلة عدم الاستقرار، ولم يكن الانقلاب قد أحكم قبضته، لذلك نجد أن 51 في المئة اعتقدت أن انتقاد الحكومة من دون خوف أمر ممكن، كأن اعتبر المواطنون عام 2014 جزءًا من مرحلة انتقالية وعدهم خلالها نظام الانقلاب بتحقيق خريطة طريق للانتقال الديمقراطي. ويبدو أنهم اعتبروا تدابير هذه المرحلة استثنائية ما تلبث أن تتغير مع انتهاء تنفيذ خريطة الطريق.

يُظهر ارتفاع نسبة الذين يخافون انتقاد الحكومة في استطلاع عام 2015 إلى أكثر من نصف المجتمع تعبيرًا عن أنهم توصلوا إلى قناعة أن هذا هو النظام، وأن هذا أقصى ما يمكن أن يعطيه على صعيد إدارة العملية السياسية. وتمثل هذه النسبة في استطلاع عام 2015 ستة أضعاف ما كانت عليه في نهاية عام 2012 وبداية عام 2013، أي ستة شهور قبل الانقلاب. ومن المهم التأكيد أن السؤال كان عن انتقاد الحكومة ولم يكن عن انتقاد النظام الحاكم أو الحكم أو الرئيس، فالخوف من انتقاد هؤلاء هو أعلى من انتقاد الحكومة.

الجدول (19-12)
اتجاهات الرأي العام المصري نحو قدرة المصريين على انتقاد الحكومة بحرية من دون خوف بحسب استطلاعات المؤشر العربي للأعوام 2012 و2014 و2015 (بالنسبة المئوية)

برأيك، هل يستطيع الناس في هذه الأيام انتقاد الحكومة من دون خوف؟	نعم	لا	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
2015	41	51	8	100
2014	51	24	25	100
2012	88	8	5	100

في إطار التعرّف إلى التغيرات في اتجاهات الرأي العام المصري نحو الديمقراطية وتقويمهم مستوى الديمقراطية، يُمكن هنا عرض اتجاهات الرأي العام المصري نحو مدى تطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين المصريين. ولعلّ

مثل هذه المقارنة مهمة، خصوصًا أن نحو ثلث المصريين عرّف الديمقراطية من خلال مفهوم المساواة والعدل. وتُظهر النتائج أن أغلبية المصريين ترى أن مبدأ المساواة بين المواطنين، بغض النظر عن نفوذهم السياسي أو مكانتهم الاجتماعية غير مطبّق في مصر. بينما ينقسم الرأي العام المصري في شأن مدى تطبيق مبادئ المساواة بين المواطنين بغض النظر عن ثرائهم أو جنسهم (نوعهم الاجتماعي) أو دينهم أو مناطقهم الجغرافية. وإجمالًا، ثمة قناعة عند نسبة تراوح بين 40 و50 في المئة من الرأي العام المصري أن تمييزًا يمارَس ضد فئات محددة من المجتمع المصري، بعضها يُمثل الأغلبية العظمى من السكان، مثل المواطنين المفتقرين إلى النفوذ السياسي والفقراء. ولا نعثر عند مقارنة اتجاهات الرأي العام المصري في استطلاع عام 2015 باستطلاع عام 2012 على أي فروقات تُذكر في إحساس المواطنين المصريين بسيادة أنماط التمييز (انظر الجدول (19-13)).

ثالثًا: اتجاهات الرأي العام المصري من الحركات الإسلامية السياسية والحركات السياسة غير الإسلامية

ما عدا نتائج عام 2014، وافقت أغلبية المستطلعة آراؤهم أن يحكمهم حزب يختلفون معه سياسيًا إذا وصل إلى الحكم في انتخابات حرة ونزيهة. وتنخفض هذه النسبة إلى ما دون 50 في المئة في عامي 2014 و2015 عند الإجابة عن سؤال حددت فيه هوية الحزب، إذا كان إسلاميًا أم غير إسلامي. ويتضح هنا أن قسمًا من مؤيدي الأحزاب الإسلامية لا يقبل أن يحكمه حزب غير إسلامي حتى لو وصل إلى الحكم في انتخابات حرة ونزيهة، كما يرفض جزءٌ من معارضي الأحزاب الإسلامية أن يحكمهم حزب إسلامي منتخب. وهذا دليل على حالة الاستقطاب التي سادت في المجتمع المصري في تلك المرحلة. في حين بقيت الأغلبية قائمة حتى بعد تعيين هوية الحزب في عام 2011، على الرغم من أنها انخفضت قليلًا حين تعلق الأمر بحزب إسلامي، أي إن جزءًا من معارضي الأحزاب الإسلامية رفض أن يحكمه حزب إسلامي منتخب حتى في عام 2011، أما مؤيدو الأحزاب الإسلامية فارتفعت بينهم نسبة رافضي حكم غير الإسلاميين بعد الانقلاب. (انظر الجدول (19-14)).

الجدول (19-13)

اتجاهات الرأي العام المصري نحو مدى تطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين المصريين بحسب استطلاعات المؤشر العربي للأعوام 2012 و2014 و2015 (بالنسبة المئوية)

	2012				2014				2015			
	مطبق بشكل تام/ مطبق إلى حدٍ ما	غير مطبق إلى حدٍ ما/ غير مطبق على الإطلاق	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع	مطبق بشكل تام/ مطبق إلى حدٍ ما	غير مطبق إلى حدٍ ما/ غير مطبق على الإطلاق	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع	مطبق بشكل تام/ مطبق إلى حدٍ ما	غير مطبق إلى حدٍ ما/ غير مطبق على الإطلاق	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين في مصر بغض النظر عن غناهم أو فقرهم	38	54	8	100	28	61	11	100	44	52	4	100
مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين في مصر بغض النظر عن جنسهم (ذكورًا - إناثًا)	47	45	8	100	52	36	12	100	52	43	5	100

يتبع

تابع

مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين في مصر بغض النظر عن دينهم	48	44	9	100	53	34	12	100	51	44	5	100
مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين في مصر بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية	36	54	9	100	29	58	13	100	32	61	7	100
مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين في مصر بغض النظر عن أصولهم الثقافية/ اللغوية/ الإثنية/ العرقية	32	51	18	100	36	43	22	100	38	50	13	100
مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين في مصر بغض النظر عن نفوذهم السياسي	31	56	13	100	27	57	16	100	29	61	10	100
مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين في مصر بغض النظر عن مناطقهم الجغرافية/ جهاتهم	34	52	14	100	36	46	18	100	41	47	12	100

الجدول (19-14)

اتجاهات الرأي العام المصري نحو مدى موافقتهم أو معارضتهم تسلم السلطة حزبٌ سياسي لا يتفقون معه، وحزب سياسي إسلامي، وحزب سياسي غير إسلامي، في حال حصولهم على عدد أصوات في انتخابات حرة ونزيهة تؤهلهم الحكم

	عام	أوافق	أعارض	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
حزب سياسي لا يتفقون مع أفكاره وبرنامجه	2015	52	34	14	100
	2014	41	19	39	100
	2012	64	23	12	100
	2011	58	28	14	100
حزب سياسي إسلامي	2015	48	34	18	100
	2014	29	31	41	100
	2012 (لم يُسأل)	--	--	--	--
	2011(*)	51	35	14	100
حزب سياسي غير إسلامي	2015	40	42	18	100
	2014	32	24	44	100
	2012 (لم يُسأل)	--	--	--	--
	2011(*)	56	30	15	100

(*) في استطلاع المؤشر لعام 2011 كان السؤال عن حزب ديني بدلًا من حزب سياسي إسلامي.

ارتفعت نسبة الذي عندهم مخاوف من حكم حزب إسلامي للبلاد بشكل ملحوظ في استطلاعي عامي 2014 و2015، فبلغت 60 في المئة في استطلاع عام 2015، في حين عبّر 39 في المئة فقط من المصريين عن تخوفهم من الأحزاب الإسلامية في استطلاع عام 2014. في حين أن 52 في المئة من المستطلعين

أجابوا في عام 2012 عدم وجود مخاوف عندهم من حكم حزب إسلامي، في حين أكد 35 في المئة عكس ذلك.

الجدول (19-15)

المستجيبون المصريون الذين أفادوا أن عندهم مخاوف من زيادة نفوذ الحركات السياسة الإسلامية أو صعودها إلى الحكم وأولئك الذين أفادوا عدم وجود مخاوف عندهم

بحسب نتائج المؤشر العربي للأعوام 2012 و2014 و2015 (بالنسبة المئوية)

من النتائج التي برزت خلال وبعد الربيع العربي صعود الحركات الإسلامية السياسة، هل لديك مخاوف من هذه الحركات؟	نعم، لدي العديد من المخاوف	نعم، لدي بعض المخاوف	لا، ليس لدي أي مخاوف	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
2015	27	33	31	9	100
2014	17	22	20	41	100
2012	22	13	52	13	100

فصّل المتخوفون مخاوفهم بالإجابة عن سؤال خصص لهذا الغرض في استبيان عام 2015، فوجدنا أن 17 في المئة خشوا تفرد الإسلاميين بالحكم، في حين عزا 8 في المئة تخوفهم إلى عدم كفاءة الإسلاميين وقدرتهم على تحمل المسؤولية و9 في المئة تخوفهم من سعيهم إلى تحقيق مصالحهم الحزبية؛ أما أكبر كتلة من بين المتخوفين (نحو 48 في المئة) فيجتمع فيها الذين عبّروا عن خوف من التزمت والتشدد وفرض نمط العيش والآراء والمعتقدات وتقييد الحريات أو من أشكال مختلفة من التمييز ضد المرأة والأقباط.

تتشكل أسباب تخوف المصريين من وصول الحركات السياسية الإسلامية إلى الحكم بفعل عوامل عدة، منها عدم قدرة الحركات السياسية الإسلامية على تقديم خطاب مُقنع أنها تحولت إلى حركات ديمقراطية تحترم أنماط حياة المواطنين وتنوعهم الثقافي والاجتماعي في الأساس، وتلتزم بدرجة أقل قواعد اللعبة الديمقراطية؛ إضافة إلى عامل الدعاية التي ركزت على هذه المخاوف

بإسهاب، كما ركّزت على عدم كفاءتهم. وبغض النظر عن العوامل التي شكلت هذا الانطباع، إلا أنه موجود ويعكس آراء نحو 60 في المئة من المجتمع المصري. إن من شأن هذه المخاوف أن تترسخ وتزداد ما لم تتصدَّ الحركات الإسلامية لهذه المخاوف التفصيلية من خلال إحداث تغيير على الصعيد البرمجي والعملي من أجل تبديدها.

الجدول (19-16)

أهم المخاوف التي ذكرها المصريون ممن عندهم عدد أو بعض المخاوف من زيادة نفوذ الحركات السياسة الإسلامية بحسب نتائج استطلاع المؤشر العربي لعام 2015

المخاوف من زيادة نفوذ الحركات السياسية الإسلامية	النسبة المئوية
الاستبداد بالحكم والهيمنة على السلطة	17
التزمت والتعصب والتشدد	12
استخدام الدين من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها	10
انتشار التطرف والفوضى	10
السعي إلى تحقيق مصالحهم الحزبية والشخصية على حساب المصلحة العامة	9
عدم الكفاءة وعدم القدرة على تحمل المسؤولية	8
فرض آرائهم ومعتقداتهم	6
التمييز بين المواطنين وعدم تطبيق العدل والمساواة	6
الانتقاص من حقوق النساء	6
عدم تطبيق الدين بصورة صحيحة	6
تقييد الحريات الشخصية للمواطنين	4
التمييز الطائفي والديني	4
التأثير سلبًا في العلاقات مع الدول الغربية	2
تبعيتها لجهات خارجية	1
لا أعرف/ رفض الإجابة	1
المجموع	100

عبّر 56 في المئة من المستجيبين المصريين أن عندهم مخاوف كثيرة أو بعض المخاوف من حكم أحزاب سياسية غير إسلامية (علمانية)، في مقابل 34 في المئة أفادوا في استطلاع عام 2015 عدم وجود مخاوف عندهم من هذه الأحزاب. اللافت أن نسب الذين أفادوا أن عندهم مخاوف من الحركات غير الإسلامية شبه مطابق للذين عندهم مخاوف من الحركات الإسلامية، فالفارق هو 4 في المئة فقط. وعند المقارنة بنتائج استطلاع عام 2014، نجد أن نسبة 24 في المئة من المصريين فقط عبّرت عن وجود مخاوف عندهم من الحركات السياسية غير الإسلامية؛ أي إن النسبة ارتفعت إلى نحو الضعف خلال عام وبضعة شهور. ربما يرجع هذا التغيير إلى ضعف فاعلية الأحزاب غير الإسلامية التي استمرت قائمة في مصر، لكن الانقلاب العسكري همّشها، علاوة على أن النظام (منذ الانقلاب) لم يكن موجّهًا ضد الأحزاب الإسلامية فحسب، بل ضد الأحزاب والتيارات السياسية كلها.

في المحصلة النهائية، يوافق 60 في المئة و56 في المئة من المصريين على تخوّفهم من الأحزاب السياسية الإسلامية والعلمانية على التوالي. الأمر الذي يعني باختصار انعدام الثقة بالأحزاب من ناحية، والنجاح في شيطنة الأحزاب على اختلافها الأيديولوجي.

الجدول (19-17)

المستجيبون المصريون الذين أفادوا أن عندهم مخاوف من زيادة نفوذ الحركات السياسية غير الإسلامية أو صعودها إلى الحكم وأولئك الذين أفادوا عدم وجود مخاوف عندهم منها بحسب نتائج المؤشر العربي لعامي 2014 و2015

من النتائج التي برزت خلال وبعد الربيع العربي صعود الحركات السياسة غير الإسلامية، هل لديك مخاوف من هذه الحركات؟	نعم، لدي العديد من المخاوف	نعم، لدي بعض المخاوف	لا، ليس لدي أي مخاوف	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
2015	17	39	34	10	100
2014	8	16	28	48	100

أما الخائفون من الأحزاب غير الإسلامية، فأبدى 42 في المئة منهم خوفًا من كون هذه الأحزاب غير دينية، حيث ارتبط الأمر عندهم بالهوية الإسلامية وإسقاط الشريعة وتغيير العادات والتقاليد والانحلال الأخلاقي وغير ذلك. أما الباقون، وهم أغلبية المتخوفة، فأبدوا أسبابًا يمكن أن يبديها أي مواطن في دولة ديمقراطية من الأحزاب والحزبية. ومن المهم ملاحظة أن المستجيبين عبروا عن أسباب تخوف متشابهة تجاه الحركات السياسية الإسلامية والعلمانية، بنسب متشابهة أيضًا، مثل الاستبداد والتمييز بين المواطنين وعدم الكفاءة للحكم والسعي إلى تحقيق مصالحهم الحزبية. ويمكن أن يمثل هذا التيار مواطنين يتوقون إلى بلدان ديمقراطية وقوى حاكمة فاعلة وغير فاسدة بغض النظر عن أطرها الأيديولوجية. ويمكن أن يُفسّر أن نظام الانقلاب عزز مخاوف المواطنين من الأحزاب عمومًا. وبطبيعة الحال، فإن سجل معظم الأحزاب القائمة يساهم في ترسيخ هذا الانطباع.

الجدول (18-19)

أهم المخاوف التي ذكرها المصريون ممن عندهم كثير أو بعض المخاوف من زيادة نفوذ الحركات السياسية غير الإسلامية بحسب نتائج استطلاع المؤشر العربي لعام 2015

المخاوف	النسبة المئوية
السعي إلى تحقيق مصالحهم الحزبية والشخصية على حساب المصلحة العامة	11
الانحلال والفساد الأخلاقي	10
الاستبداد بالحكم والهيمنة على السلطة	8
تدهور الوضع الأمني وانتشار الفوضى	8
عدم احترام الدين أو قيم الناس الدينية	8
التمييز بين المواطنين وعدم تطبيق العدل والمساواة بينهم	7
عدم الحفاظ على الهوية الإسلامية والعربية	7
تبعيتها لجهات خارجية	6
فرض أفكارهم وآرائهم على المجتمع	6
إسقاط الدين الإسلامي كأحد مصادر التشريع	5

يتبع

تابع

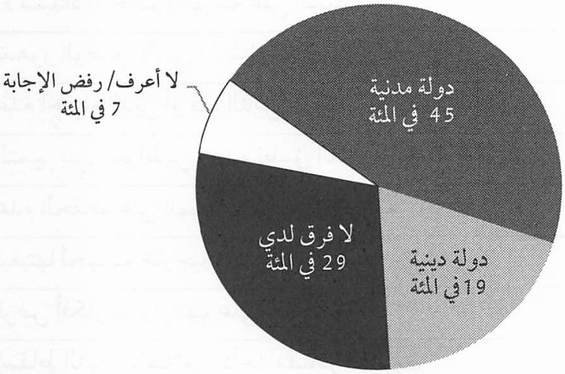
أهدافها وبرامجها غير واضحة	4
عدم الكفاءة والقدرة على الحكم	4
مواقفها ضد الإسلام وتعمل على تشويه صورته	4
تقييد الحريات، خصوصًا الحريات الدينية	3
لأنهم غير متدينين ويميزون ضد المتدينين	3
فرض قيم لا تتلاءم مع قيمنا وعاداتنا وتقاليدنا	2
لا أثق بها	4
لا أعرف/ رفض الإجابة	0
المجموع	100

في عام 2015 توجه استطلاع المؤشر العربي إلى المستجيب المصري بالسؤال المباشر: هل تؤيد دولة مدنية أم دينية. فقال 45 في المئة من المستجيبين بشكل واضح أنهم يريدون دولة مدنية، وقبلوا بهذا التمييز بينها وبين الدولة الدينية، في حين أيد 19 في المئة دولة دينية. في حين رأى 30 في المئة منهم عدم دقة هذا التمييز أو لم يروا فرقًا بينهما، حيث يبدو أن أمورًا أخرى تهمه غير كون الدولة دينية أو مدنية كي يحدد موقفًا من نظام الحكم فيها.

الشكل (19-6)

اتجاهات الرأي العام المصري نحو الدولة المدنية والدولة الدينية بحسب نتائج المؤشر العربي لعام 2015

هنالك نقاش في العالم العربي في شأن الدولة المدنية والدولة الدينية.
هل تفضل أن تكون مصر دولة مدنية أم دينية؟



عند تحليل خيارات الرأي العام المصري في شأن الدولة المدنية أو الدينية بحسب المتغيرات الديموغرافية، يؤيد الذكور الدولة المدنية بنسب أكبر من الإناث. ولا يوجد أثر لعامل العمر في خيارات المستجيبين، إلا أن أكثر من ثلث مستجيبي الفئة العمرية (18–24 عامًا) لا فرق عنده. ويزداد التأييد للدولة المدنية مع ارتفاع المستوى التعليمي للمستجيب، كما أن مستجيبي المدن أكثر تأييدًا للدولة المدنية من مستجيبي المناطق الريفية.

الجدول (19–19)

اتجاهات الرأي العام المصري نحو تفضيلهم أن تكون مصر دولة مدنية أم دينية بحسب متغيرات: الجندر والعمر والمستوى التعليمي والحضر/ الريف بحسب نتائج المؤشر العربي لعام 2015 (بالنسبة المئوية)

اتجاهات المصرين نحو أن تكون دولتهم مدينة أو دينية	الجندر	
	ذكور	إناث
دولة مدنية	50	47
دولة دينية	20	22
لا فرق لدي	30	31
المجموع	100	100

اتجاهات المصرين نحو أن تكون دولتهم مدينة أو دينية	الفئات العمرية (عامًا)				
	24–18	34–25	44–35	54–45	55+
دولة مدنية	41	52	51	50	52
دولة دينية	21	19	25	18	20
لا فرق لدي	38	29	24	32	29
المجموع	100	100	100	100	100

اتجاهات المصرين نحو أن تكون دولتهم مدينة أو دينية	المستويات التعليمة			
	أمي/ مُلم	أقل من الثانوي	الثانوي	أعلى من الثانوي
دولة مدنية	42	41	54	59
دولة دينية	23	18	21	18

يتبع

تابع

لا فرق لدي	34	41	25	24
المجموع	100	100	100	100

اتجاهات المصرين نحو أن تكون دولتهم مدنية أو دينية	حضر/ ريف	
	الحَضر	الريف
دولة مدنية	52	46
دولة دينية	17	23
لا فرق لدي	30	31
المجموع	100	100

عند طرح السؤال عن تعريف الدولة الدينية في استطلاع عام 2015، وجدنا أن 43 في المئة من المستجيبين يعرفونها كدولة تعتمد في تشريعاتها المدنية والجنائية والتعاقدية كلها على الشريعة الإسلامية. وبين هؤلاء بالطبع عدد من معارضي الدولة الدينية. في حين اعتبر 33 في المئة أن الدولة الدينية هي الدولة التي تعد الإسلام مرجعية ثقافية وحضارية. ومن بين هؤلاء بالتأكيد بعض مؤيدي الدولة الدينية، أي إنهم يطمحون إليها بتعريفها هذا، ما يوجِد نقاط تقاطع كثيرة بين مؤيدي الدولة الدينية ومعارضيها، حالما يجري تعريفها.

الجدول (19-20)
أي من العبارات التالية أقرب إلى وجهة نظرك في شأن الدولة الدينية بحسب استطلاع المؤشر العربي لعام 2015

التعريف	النسبة المئوية
الدولة الدينية هي الدولة التي تعتمد جميع قوانينها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وقوانين العقوبات فيها على الشريعة الإسلامية	43
الدولة الدينية هي دولة يكون فيها مصدر السلطة للشعب ويسودها الدستور والقانون وتعلو فيها قيمة المواطنة ويشكل الإسلام المرجعية الحضارية والثقافية لها	33
الدولة الدينية هي الدولة التي تعتمد على تداول السلطة من خلال انتخابات، لكن بين الأحزاب الإسلامية فحسب	5
لا أعرف/ رفض الإجابة	18
المجموع	100

يتبين من الإجابات عن السؤال الذي تلاه. فحين سُئِل المستجيبون عن تعريفهم الدولة المدنية، وجدنا أن 26 في المئة منهم يعرفونها كدولة علمانية في الواقع، في حين يعرفها 48 في المئة منهم كدولة تعلو فيها قيمة المواطنة بمعزل عن الدين (وهذا تعريف علماني أو يقترب من العلمانية)، لكنهم يرون في الوقت ذاته أن الإسلام يشكل مرجعية ثقافية حضارية لهذه الدولة.

الجدول (19-21)

أي من العبارات التالية أقرب إلى وجهة نظرك في شأن «الدولة المدنية» بحسب استطلاع المؤشر العربي لعام 2015

التعريف	النسبة المئوية
الدولة المدنية هي دولة يكون فيها مصدر السلطة للشعب ويسودها الدستور والقانون وتعلو فيها قيمة المواطنة بمعزل عن الدين	26
الدولة المدنية هي دولة يكون فيها مصدر السلطة للشعب ويسودها الدستور والقانون وتعلو فيها قيمة المواطنة بمعزل عن الدين ويشكل الإسلام المرجعية الحضارية والثقافية لها	48
الدولة المدنية هي دولة يكون فيها مصدر السلطة للشعب ويسودها الدستور والقانون وتعلو فيها قيمة المواطنة بمعزل عن الدين وتشكل العلمانية محتواها الثقافي والحضاري	7
لا أعرف/ رفض الإجابة	19
المجموع	100

ملاحظات ختامية

يظهر الاستطلاع المنهجي للرأي العام المصري أن اتجاهاته بعيدة كل البعد عن التبسيط والاختزالية التي يخرج بها الباحث إذا اعتمد على وسائل الإعلام المصرية، أو إذا سجل انطباعات من مقابلات فردية كما يفعل بعض الباحثين الغربيين بدءًا من استجواب سائق سيارة الأجرة التي تقله من المطار إلى الفندق، وحتى جلسائه في المقهى من ناشطي المجتمع الأهلي والمجتمع السياسي.

الرأي العام المصري مركّب، وهو في أغلبيته مؤيد الديمقراطية ويفهم معناها. وعند امتحانه في أسئلة عينية متعلقة بمكونات الثقافة الديمقراطية ومكوّنات النظام الديمقراطي ذاته نجد أن النسب تتعدل سلبًا، لكنها لا تتغير جذريًا. ومن الواضح أن تجربة المرحلة الانتقالية العسيرة قللت بشكل جدي من قبول المواطنين الجارف وغير المشروط بحكم حزب يختلف المواطن معه بشكل جدي. إذ انتقلت أوساط من مؤيدي الأحزاب الدينية ومعارضيها، إلى مواقف ترفض الآخر. لكن الأكثرية هنا صغيرة، وبقيت أغلبية تؤيد النظام الديمقراطي، ولا ترى تعارضًا بينه بين الإسلام. كما تظهر الاستطلاعات بشكل واضح أن نسبة تأييد الثورة، ونسبة تأييد الديمقراطية ترتفع عند جيل الشباب، وعند ذوي الثقافة الجامعية ارتفاعًا نوعيًا مقارنة بالقطاعات الجيلية الأخرى.

إن الرأي العام المصري غير قابل للاستخدام في تبرير انقلاب عسكري، كما أنه مختلف تمامًا عن «الكليشيهات» التي راجت في وسائل الإعلام عن مرحلة التحول الديمقراطي وثورة يناير بعد الانقلاب العسكري. ومن الواضح أن أغلبية المصريين لم تؤثر في الإعلام، فهو لا ينطق باسمها، فهي أكثر ديمقراطية منه، ومن النخبة الثقافية (المستقطَبة بشكل حاد كما بيّن البحث في هذا الكتاب). لكن الإعلام هو الذي أثر سلبًا في المصريين في موضوع الديمقراطية، أي إنه بدلًا من أن يقود إلى التثقيف عليها، عمل على التعبئة ضدها والتخويف منها.

من الواضح أن الرأي العام يتأثر بالحوادث أكثر مما يؤثر فيها في حالات الدولة غير الديمقراطية (وربما في الدول الديمقراطية أيضًا). إذ وجدنا أن نسبة فاقت الـ 80 في المئة تؤيد عزل مبارك في ثورة. جاءت هذه الإجابات بعد الثورة مباشرة. ونعتقد أن النسب المتخوفة من التحول الديمقراطي، نشأت بتأثير الانقلاب، ولا سيما في استطلاع عام 2014، في حين كانت النسب مختلفة في عام 2012، كما أنها عادت واختلفت في عام 2015. كما لاحظنا ذلك بشكل واضح حين انخفضت نسبة من يرفعون قيمة حقوق الإنسان فوق الاعتبارات الأمنية من 80 إلى 60 في المئة بعد الانقلاب، وفي حالات أخرى بيناها أعلاه. كما يتضح من تقويم الرأي العام المصري مستويات الديمقراطية أو مدى تطبيق مبدأ المساواة في استطلاع عام 2015 (أي بعد عامين على الانقلاب ومقارنتها باستطلاع عام 2014 بعد عام من الانقلاب) أن الرأي العام المصري في عام

2015 أكثر تحررًا من التعبئة الإعلامية وأكثر ميلًا إلى وضع الأمور في نصابها، الأقرب إلى واقع الأمور من التوقعات المأمولة والتفكير الرغائبي.

ترى أغلبية المصريين أن العامل الرئيس لتعثر الثورات العربية، ومنها المصرية، هو عدم الاستقرار الأمني والمعيشي. وهذا يتوافق مع ما حددناه كعامل رئيس في سلوك المصريين تجاه الانقلاب العسكري، بقدر ما كان لهم دور مباشر في الحوادث، أي توقهم إلى الاستقرار بعد مرحلة انتقالية عاصفة ومرتبكة ومتعثرة[1].

(1) اعتمدنا في هذا الفصل على استطلاع أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في مصر وشارك المؤلف في وضع أسئلته. وبدأ المركز استطلاعات المؤشر العربي في مصر ميدانيًا في عام 2011 بعد الثورة مباشرة، وبالتحديد في الفترة بين 30 أيار/مايو و7 حزيران/يونيو 2011، من خلال مقابلات وجاهية مع عيّنة من 1200 مستجيب ومستجيبة. ونُفّذ الاستطلاع الثاني في الفترة بين 26 كانون الأول/ديسمبر 2012 و10 كانون الثاني/يناير 2013، وسيشار إلى نتائج هذا الاستطلاع بـ«استطلاع المؤشر العربي لعام 2012». وبلغت العينة في هذا الاستطلاع 1970 مستجيبًا ومستجيبة. وفي عام 2014، نُفّذ الاستطلاع في الفترة بين 18 آذار/مارس و22 أيار/مايو 2014 على عينة بلغت 2297 مستجيبًا ومستجيبة. كما نُفذ الاستطلاع في مصر في عام 2015 في الفترة بين 13 أيار/مايو و3 حزيران/يونيو 2015، وبلغت العينة 2400 مستجيب ومستجيبة.

اعتُمِدت العينة العنقودية الطبقة (في المستويات) المتعددة المراحل، المنتظمة والموزونة ذاتًا والمتناسبة مع الحجم في استطلاعات المؤشر العربي كلها. وجرى الأخذ في الاعتبار عند سحب العينة المستويات التالية: الحضر والريف، والتقسيمات الإدارية الرئيسة في مصر بحسب الوزن النسبي الخاصّ بكل مستوى من مستويات جميع سكان مصر؛ حيث يكون لكل فرد في مصر احتمالية متساوية في الظهور بالعينة، وبهامش خطأ يراوح بين ±2 و3 في المئة. وصُممت العينة بطريقة يُمكن من خلالها تحليل النتائج على أساس الأقاليم والمحافظات والتقسيمات الإدارية الرئيسة في مصر.

منذ عام 2011، أطلق المركز مشروع استطلاعات «المؤشر العربي»؛ وهو مشروع بحث ينفّذه المركز في البلدان العربية التي يتاح فيها تنفيذ الاستطلاع، يهدف إلى التعرف إلى اتجاهات الرأي العام العربي في المنطقة العربية تجاه مجموعة من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة؛ ومنها اتجاهات الرأي العام نحو قضايا الديمقراطية وقيم المواطنة والمساواة والمشاركة المدنية والسياسة. كما يتضمّن تقويم المواطنين أوضاعهم العامة، والأوضاع العامة لبلدانهم، وكذلك تقويمهم المؤسسات الرئيسة الرسمية في هذه البلدان، والوقوف على مدى الثقة بهذه المؤسسات، واتجاهات الرأي العام في شأن المحيط العربي، والصراع العربي - الإسرائيلي. للاطلاع على تقارير استطلاعات المؤشر العربي، انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/content/a5eae4c9-cdad-4323-aa8d-81e4b8187985>.

الفصل العشرون

المواقف الدولية من المرحلة الانتقالية والانقلاب

أولًا: الموقف الأميركي من المرحلة الانتقالية في مصر بعد ثورة يناير

من يراقب المواقف الأميركية خلال الثورة المصرية كما عرضناها في الجزء الأول من هذا الكتاب، يستنتج أنها ركزت على عدم إغضاب الشارع المصري، مع أنها لم تطالب مبارك بالتنحي في بداية الأمر. وبيّنا طبيعة الانقسام الذي ساد في الإدارة في شأن التخلي عن حليف موثوق، وعدم اليقين في شأن البدائل. وعندما وجدت أن مطالب الشعب المصري تفوق قدرة النظام المصري على معالجتها، بدأ أوباما يطالب مبارك بالتنحي عن الحكم بشكل غير صريح في البداية، ثم صراحة. وكانت الولايات المتحدة على اتصال يومي بقيادة الجيش في مصر، بحسب التصريحات التي أدلى بها المتحدث باسم الخارجية الأميركية فيليب كراولي في 4 شباط/ فبراير 2011 في مؤتمر صحافي في مقر وزارة الخارجية الأميركية[1]. وبعد الثورة، تناقلت وسائل الإعلام في 24 شباط/ فبراير 2011 تصريحات وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون في سياق ردها على سؤال عن موقف الولايات المتحدة إذا فازت جماعة الإخوان المسلمين بالسلطة عبر انتخابات ديمقراطية، في مقابلة صحافية مع موقع مصراوي الإلكتروني، حين قالت: إن «أي حزب يلتزم بنبذ العنف ويلتزم بالديمقراطية، ويلتزم بحقوق كل المصريين أيًا كان يجب أن تكون لديه الفرصة للمنافسة على أصوات المصريين»[2]. قبل الثورة وقفت كلينتون ضد التخلي عن مبارك. ومن المبررات التي ساقتها احتمال وصول جماعة الإخوان إلى

---

(1) «تسلسل زمني: الأصداء وردود الفعل الدولية على أحداث مصر،» (بي بي سي عربي، 11/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/mobile/middleeast/2011/02/110203_egypt_reactions.shtml>.

(2) «كلينتون تلمح للقبول بـ «الإخوان» في الحكم،» الاتحاد (الإمارات)، 25/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=18976&y=2011>.

الحكم. أما بعد الثورة فلم تعبّر عن موقف من جماعة الإخوان المسلمين بما هي جماعة الإخوان المسلمين، بل بموجب برنامجها السياسي وممارساتها العملية.

اكتشف الأميركيون أهمية الإسلام في الوعي الجمعي للمنطقة العربية وحياتها السياسية منذ الحرب الباردة. ذلك أن علمانية النظام الأميركي ليست معادية للدين، كما أن التدين بأنماطه المختلفة منتشر في المجتمع الأميركي. كما لم تشهد الولايات المتحدة صراعًا من النوع الذي عرفه الأوروبيون ضد الكنيسة والدين، بل توجهت العلمانية عمومًا نحو فكرة تحييد الدولة في الشأن الديني والقبول بالتعددية الدينية (داخل المسيحية نفسها بداية). وخلافًا لما يحدث في أوروبا، حيث يتمثل «خطر الهجرة الوافدة» في المسلمين، نجد أن هجرة السكان الناطقين بالإسبانية من أميركا اللاتينية هي «الخطر الوافد» في الولايات المتحدة[3].

بعد الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، هنأت هيلاري كلينتون في بيان صحافي في اليوم التالي الشعب المصري بالانتخابات، على الرغم من فوز أغلبية إسلامية[4]. واتسم الموقف الأميركي على صعيد الخطاب السياسي من المتغيرات السياسية الداخلية المصرية، خلال فترة حكم المجلس العسكري، ومن الرئيس محمد مرسي بموقف إرضائي للقوى السياسية المصرية المختلفة، حيث ركزت بيانات المسؤولين الأميركيين وتصريحاتهم على خطاب عمومي في دعم التحول الديمقراطي، ونبذ العنف من الأطراف كلها[5].

---

(3) فواز جرجس، «الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية فى صنع السياسة الخارجية الأمريكية،» في: إدمون غريب (وآخرون)، الوطن العربي فى السياسة الأمريكية، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 22، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 167.

(4) «كلينتون: أهنئ الشعب المصري على البداية السلمية والناجحة للعملية الانتخابية،» (بوابة الأهرام، 29/ 11/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://gate.ahram.org.eg/NewsContent/13/97/143787/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8/%D9%83%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%AA%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%87%D9%86%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86.aspx>.

(5) يمكن الرجوع في ذلك إلى بيانات السفارة الأميركية في القاهرة التي كانت تعلق على الحوادث المحلية في مصر، وتنشر تصريحات المسؤولين الأميركيين. لوحظ أن أغلبية البيانات كانت =

ويمكن الاستدلال على ذلك من إشارات عدة. فمثلًا، عندما اتصل الرئيس الأميركي باراك أوباما ليهنئ الرئيس الجديد المنتخب، حرص على أن يتصل أيضًا بالمرشح الخاسر أحمد شفيق، لحثه على العمل على مواصلة عمله السياسي والعمل على توحيد الشعب المصر، ودعم التحول الديمقراطي[6]. كما تواصل الدبلوماسيون الأميركيون مع القوى السياسية المصرية كلها بموازاة اتصالهم بالرئاسة المصرية بعد فوز محمد مرسي. ويمكن ملاحظة ذلك خلال زيارة نائب وزير الخارجية الأميركي وليام بيرنز إلى القاهرة بين السادس والثامن من تموز/ يوليو 2012، وزيارة وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون إلى مصر في 14 تموز/ يوليو 2012 [7]. ومع تصاعد الاستقطاب الداخلي في مصر، بعد أزمة الإعلان الدستوري (تشرين الثاني/ نوفمبر 2012)[8]، وتصاعد الاحتجاجات في الشارع المصري (المؤيدة للرئيس مرسي

= تساوي بين الطرفين: الشباب الثوريين/ القوى الأمنية أو محتجين معارضين ضد الرئيس مرسي/ محتجين مؤيدين للرئيس مرسي. يمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي لعام 2011: <http://egypt.usembassy.gov/ar/2011-press.html>.

والموقع التالي لعام 2012: <http://egypt.usembassy.gov/ar/2012-press.html>.

(6) «أوباما يتعهد بالعمل مع مرسي «على أساس الاحترام المتبادل»... ويحث شفيق على عدم اعتزال السياسة،» (بي بي سي عربي، 24/ 6/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/06/120624_egypt_mursi_reaction.shtml>.

(7) التقى بيرنز عددًا من القادة والسياسيين وممثلي المجتمع المدني المصريين، إضافة إلى الرئيس محمد مرسي. انظر: «زيارة نائب وزير الخارجية الأمريكية بيرنز لمصر،» (سفارة الولايات المتحدة الأميركية، القاهرة، 7 تموز/ يوليو 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://egypt.usembassy.gov/apr070712.html>.

زارت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون مصر، بعد فوز محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية (حزيران/ يونيو 2012)، والتقت خلالها أيضًا عددًا من رموز المجتمع المدني المصري. وهدفت الزيارة إلى الحصول على تطمينات مصرية بالتزام معاهدة السلام مع إسرائيل. انظر: «هيلاري كلينتون في القاهرة للقاء الرئيس محمد مرسي: تدشن قنصلية بلادها بالإسكندرية غدًا ثم تزور بعدها إسرائيل،» (العربية نت، 14/ 7/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/07/14/226284.html>.

(8) نشرت السفارة الأميركية في مصر بيانًا مقتضبًا عن موقف الولايات المتحدة من إصدار مرسي الإعلان الدستوري في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 جاء فيه: «إن القرارات والإعلانات التي صدرت بتاريخ 22 نوفمبر [تشرين الثاني] تثير اهتمام كثير من المصريين والمجتمع الدولي. إن أحد طموحات الثورة هو ضمان عدم تركيز السلطة في يد شخص واحد أو مؤسسة واحدة. إن الفراغ الدستوري الحالي في مصر يمكن أن يحل فقط عن طريق إصدار دستور ينص على التوازن بين السلطات والرقابة فيما =

والمعارض له)، زار وزير الخارجية الأميركي الجديد جون كيري القاهرة في 2 آذار/ مارس 2012، والتقى قادة من المعارضة والأحزاب السياسية، قبل لقائه مرسي[9]، ومن ثم وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، وعددًا من قادة منظمات المجتمع المدني. وركز في الزيارة على ضرورة تأليف حكومة وحدة وطنية في مصر[10]. ويندرج نص المكالمة الهاتفية التي أجراها أوباما مع مرسي في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2012 بعد أزمة الإعلان الدستوري[11] ضمن هذه المحاولة الأميركية لاتخاذ موقف وسطي بين الأطراف في مصر.

= بينها، ويحترم الحريات والحقوق الأساسية للأفراد، ويتماشى مع التزامات مصر الدولية. إننا ندعو إلى الهدوء ونحث جميع الأطراف على العمل معًا ونحث جميع المصريين على حل خلافاتهم في شأن تلك القضايا المهمة سلميًا، عن طريق الحوار الديمقراطي». يمكن الرجوع في ذلك إلى: «تعليق الولايات المتحدة على قرارات الرئيس مرسي الصادرة يوم 22 نوفمبر،» (سفارة الولايات المتحدة الأميركية، القاهرة، 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://egypt.usembassy.gov/apr112312.html>.

(9) التقى كيري شخصيات معارضة قبل مرسي، بسبب اتهام المعارضة المصرية الولايات المتحدة بأنها منحازة إلى الرئيس المصري، ورفض بعض قادة المعارضة (محمد البرادعي وحمدين صباحي وآخرون) الاجتماع إليه. انظر: «كيري يدعو في مصر لتوافق بين القوى السياسية بشأن قرض صندوق النقد الدولي،» (بي بي سي عربي، 2/ 3/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/03/130302_egypt_position_kerry>.

(10) «وزير الخارجية الأمريكي يصل القاهرة.. وتشكيل «حكومة إنقاذ» يتصدر أجندته،» الشروق، 2/ 3/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www. shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=02032013&id=9dea3267-a9e8-4718-ac4e-560b18a7d013>.

كما التقى كيري وفدًا من رجال الأعمال المصريين والأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، انظر: ««كيري» يلتقي مرسي و«عمرو» ويجتمع بقوى سياسية بالقاهرة في أول زيارة خارجية له،» المصري اليوم، 2/ 3/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/291974>.

(11) أعرب أوباما عن قلقه العميق لسقوط قتلى وجرحى من المتظاهرين في مصر. وأكد أن على القادة السياسيين في مصر أن يوضحوا لمؤيديهم أن العنف غير مقبول. ورحب بدعوة مرسي إلى الحوار مع المعارضة، لكنه شدد على أن هذا الحوار يجب أن يحدث من دون شروط مسبقة. وأشار إلى أن الولايات المتحدة حثت أيضًا زعماء المعارضة على المشاركة في هذا الحوار من دون شروط مسبقة. وأكد أوباما استمرار دعم الولايات المتحدة للشعب المصري وانتقاله إلى ديمقراطية تحترم حقوق جميع المصريين. وأكد أن على القادة المصريين من الأطياف السياسية كلها تنحية خلافاتهم جانبًا، والتوصل معًا إلى اتفاق على المسار الذي سيدفع مصر إلى الأمام. يمكن الرجوع في ذلك إلى: «قراءة في مكالمة الرئيس أوباما الهاتفية مع الرئيس المصري مرسي،» (سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، 7 =

يمكن إجمال الموقف الأميركي من المرحلة الانتقالية خلال رئاسة مرسي بتصريحات للرئيس الأميركي باراك أوباما، في مقابلة له مع تلفزيون تيليموندو في أيلول/ سبتمبر 2012، بعد هجمات على مقري السفارة الأميركية في مصر وليبيا، في عقب قضية الفيلم المسيء للدين الإسلامي: «الولايات المتحدة لا تعتبر الحكومة التي يتزعمها إسلاميون في مصر حليفًا ولا عدوًا»[12]، الأمر الذي يعني تراجعًا جوهريًا في العلاقة مع الحكومة المصرية؛ إذ كانت الإدارات الأميركية المتعاقبة تعدّ حكومة مبارك حليفة للولايات المتحدة.

1- المساعدات الاقتصادية والعسكرية بعد الثورة

قررت الحكومة الأميركية في نهاية عام 2011 تأسيس صندوق أميركي، لمنح مصر والأردن وتونس معونات اقتصادية إضافية، لتحسين المستوى الاقتصادي، للدفع بتطوير عملية التحول الديمقراطي. وفي ما يخص مصر، أقرت الحكومة الأميركية تشكيل «الصندوق المصري الأميركي للمشاريع» الذي وافق عليه الكونغرس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. هدف الصندوق إلى تطوير القطاع الخاص، ولا سيما مجال الزراعة من خلال مشروعات صغيرة ومتوسطة وقروض ومساعدات تقنية. وخصصت الحكومة الأميركية لذلك في عام 2012 مبلغًا قدره 60 مليون دولار[13]. لكن الكونغرس الأميركي جمد الأموال المخصصة لعمل

= كانون الأول/ ديسمبر 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http:// egypt.usembassy.gov/apr120712.html>.

(12) «أوباما: مصر ليست عدوًا ولا حليفًا،» (رويترز عربي، 13/ 9/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE88C 0BX20120913?sp=true>.

(13) شراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، ترسل بموجبها أموال الاستثمارات من الحكومة الأميركية، وبالتحديد من وزارة المالية، في فرصة لاستثمار أموال دافع الضرائب الأميركي، في مشروعات صغيرة ومتوسطة في دول أجنبية في مقابل حصص وأسهم تدر أرباحًا بعد عقد من الزمن، وفي الوقت نفسه تدعم اقتصاد هذه الدول التي تمر بمراحل انتقالية في شكل من أشكال الدعم الأجنبي أو المساعدات الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة. ضم المجلس 3 أعضاء مصريين و3 أعضاء يحملون الجنسيتين المصرية والأميركية، إضافة إلى 3 أعضاء أميركيين. ورئس الصندوق الأميركي جيمس هارمون. انظر: محمد السعدني ولبنى صلاح الدين، «رئيس صندوق المشاريع «المصري - الأمريكي»: الاستثمار في مصر «فرصة ذهبية» (حوار)،» المصري اليوم، 25/ 3/ 2013، تم =

الصندوق، بعد عزل الجيش المصري محمد مرسي، ثم عاود رفع تجميدها في كانون الأول/ ديسمبر 2013، مع إقرار مسودة جديدة للدستور المصري والتصويت عليها. رفعت لجنة من داخل الكونغرس الأميركي في عام 2015 تقريرًا لتقويم هذه المساعدات الاقتصادية المخصصة من الصندوق المصري الأميركي. وأفادت أنه لم يحدث استثمار حقيقيٌّ لهذه المبالغ في مصر، ولم تحقق النتائج المرجوّة منها(14).

استمر الكونغرس الأميركي في إقرار المعونة الاقتصادية لمصر بقيمة 250 مليون دولار من كل موازنة سنوية في عامي 2012 و2013(15)، بينما خصص مساعدات اقتصادية لمصر بقيمة 200 مليون دولار من موازنة عام 2014، لكنه خفضها في عام 2015 إلى 150 مليون دولار. وتطالب الإدارة الأميركية بالحفاظ على ذات المبلغ (150 مليون دولار)(16) من موازنة عام 2016(17). لكن ثمة أصوات في الكونغرس الأميركي بقيت تطالب بتجميد المساعدات الاقتصادية أو خفضها، مع تعدد الأزمات السياسية الداخلية في مصر خلال فترة حكم المجلس العسكري ورئاسة مرسي، وبعد الانقلاب عليه. لكن لم يستجب لها في أي حال من الأحوال(18). لم تخصص الولايات المتحدة أموالًا لدعم التحول الديمقراطي

= الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/298075>.

(14) Jeremy M. Sharp, «Egypt: Background and U.S. Relations,» (CRS Report, Congressional Research Service, 24 July 2015), p. 21, Retrieved on 9/3/2015, from the Web: <https://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33003.pdf>.

(15) المصدر نفسه، ص 20.

(16) احتلت مصر في المرتبة الثامنة في المساعدات الأميركية لدول العالم في ميزانية عام 2015 بعد أفغانستان وباكستان والسلطة الفلسطينية (ترد في التقرير الضفة الغربية وغزة) والأردن وجنوب السودان وأوكرانيا والمعارضة السورية.

(17) Sharp, p. 20.

(18) من الأمثلة على ذلك قضية تمويل الولايات المتحدة منظمات أهلية أجنبية عاملة في القاهرة، حيث اعتقلت السلطات المصرية ناشطين من مصر والولايات المتحدة وجنسيات أخرى في 29 كانون الأول/ ديسمبر 2011، يعملون في المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي والمركز الدولي الأميركي للصحافيين ومنظمات أخرى، منها منظمة ألمانية. لكن الأزمة انتهت مع إلغاء القضاء المصري قرار منع السفر عن المتهمين في القضية. انظر: «الوفد الأمريكي متفائل بحل أزمة «الجمعيات» مع مصر،» (سي إن إن العربية، 16/ 3/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/egypt.2011/2/20/NGOs.egypt/index.html>. =

في المرحلة الانتقالية، أو دعم الحكومة المنتخبة. وبقي الدعم المالي أقل مما كان في عهد مبارك. ولاحقًا، كان للوبي الإسرائيلي والدبلوماسية الإسرائيلية مباشرة دور أساسي في حث الولايات المتحدة على عدم التعامل مع حكم عبد الفتاح السيسي كانقلاب عسكري، وعدم محاصرته.

أما المساعدات العسكرية لمصر فلم تتغير في طبيعتها بعد ثورة 25 يناير، وبقيت كما هي كمًا ونوعًا. واستمرت الولايات المتحدة الأميركية في تقديم المعونة العسكرية السنوية بمبلغها الثابت المعتاد (1.3 مليار دولار)[19].

2- الانقلاب العسكري: 3 تموز/ يوليو 2013

تصاعد الاحتقان بين القوى السياسية المصرية على خلفية التنافس على السلطة والحكم، الذي اتخذ شكل استقطاب ديني - علماني، بدلًا من الاتفاق على مبادئ الانتقال إلى نظام سياسي ديمقراطي. فشهدت الميادين والجامعات المصرية بشكل شبه يومي تظاهرات واحتجاجات من القوى السياسية المصرية المختلفة. ولم يتحرك الجيش المصري لوقف هذا الصراع، متخذًا في العلن موقفًا محايدًا. لكنه كان يستعد في دوائره المغلقة لاستعادة السلطة، فأعلم وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي مسؤولًا عسكريًا أميركيًا كبيرًا في شهر آذار/ مارس 2013 في مقر وزارة الدفاع المصرية أن «حكم الإخوان في مصر قد انتهى»[20].

= انظر أيضًا: «مصر تلغي حظر سفر المتهمين بقضية التمويل الأجنبي،» (سي إن إن العربية، 30/ 3/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/egypt.2011/2/29/egypt.court_stepaside/index.html>.

(19) Sharp, pp. 16-18.

(20) برزت هذه التصريحات في الحوار التلفزيوني الذي أجراه السيسي مع الإعلاميين لميس الحديدي وإبراهيم عيسى، في بث مشترك على قناة سي بي سي في برنامج «مصر تنتخب الرئيس» وقناة أون تي في في برنامج «الطريق إلى الاتحادية» في جزءين على مدار يومين متتاليين (6 و7 أيار/ مايو 2014). يمكن الاطلاع على تلك التصريحات في: «أول لقاء تلفزيوني مع مرشح الرئاسة عبد الفتاح السيسي،» (قناة أون تي في)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 8/ 2015، لمشاهدة المقابلة على الموقع الإلكتروني: <http://ontveg.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D8%B6%D9%8A%D9%81-%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%B9%D9%8A%D8%B3%D9%89-%D9%88%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF>.

وازداد تركيز العلاقات المصرية - الأميركية في هذه المرحلة على الجانب العسكري، فنقل ملف الأزمة المصرية إلى مسؤوليات وزير الدفاع الأميركي تشاك هاغل، الذي أصبح القناة الأهم في التواصل مع حكام مصر خلال هذه المرحلة[21]. فزار هاغل القاهرة في 24 نيسان/ أبريل 2013، والتقى السيسي وناقش معه حسبما نُشر قضايا مكافحة الإرهاب ومكافحة التهريب في منطقة سيناء بالتحديد، ومراحل التحول الديمقراطي في مصر. ومن ثم التقى الرئيس المصري محمد مرسي[22].

أيدت الولايات المتحدة الأميركية احتجاجات 30 حزيران/ يونيو 2013، لكنها بقيت تدعو إلى الحوار البنّاء بين القوى المصرية[23]. ففي مؤتمر صحافي للرئيس الأميركي باراك أوباما مع رئيس جنوب أفريقيا في 29 حزيران/ يونيو 2013 أوضح أن الولايات المتحدة «لا تتخذ موقفًا إلى جانب أي من الطرفين، سواء الحكومة أم المعارضة، في مصر»[24]. وكذلك علق الرئيس الأميركي على احتجاجات 30 حزيران/ يونيو، خلال لقائه الرئيس التنزاني جاكايا كيكويتي في 1 تموز/ يوليو 2013 «الرئيس محمد مرسي هو رئيس منتخب، لكن على حكومة مرسي الآن احترام المعارضة وجماعات الأقليات». وأضاف «الديمقراطية ليست إجراء الانتخابات فحسب، وإنما هي كيفية التعامل مع المعارضة، والتعامل مع الأصوات المعارضة، وعلى الرغم من أن السيد مرسي انتُخب ديمقراطيًا، فإن هناك

---

(21) محمد المنشاوي، «واشنطن والقاهرة: من ثورة يناير إلى انتخاب السيسي واقع المصالح وأوهام التغيير»، ورقة بحثية قدمها في مؤتمر «العرب والولايات المتحدة الأميركية: المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة» الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة 14-16 حزيران/ يونيو 2014. والورقة قيد النشر في كتاب يصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

(22) «وزير الدفاع الأميركي يلتقي مرسي والسيسي،» (وكالة الأناضول للأنباء، 24/ 4/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإكتروني: <http://www.aa.com.tr/ar/world/166525>.

(23) «بوابة الأهرام ترصد موقف واشنطن من مظاهرات 30 يونيو.. متى تنتهي الشراكة مع الإخوان وتوقيت تدخل الجيش؟،» (بوابة الأهرام، 30/ 6/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/365756.aspx>.

(24) «أوباما: نراقب تطورات مصر بقلق بالغ،» (سي إن إن العربية، 29/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2013/middle_east/6/29/obama.egypt/index.html>.

المزيد الذي يتعين القيام به لاستحداث الأوضاع التي تؤكد للجميع أن أصواتهم مسموعة، وأن الحكومة تستجيب لهم وتمثلهم حقًا»[25]. وفي اليوم ذاته، كشف المتحدث باسم الخارجية الأميركية خلال مؤتمر صحافي للخارجية الأميركية عن اتصالات يجريها وزير الخارجية الأميركي جون كيري مع رموز من المعارضة المصرية (عمرو موسى ومحمد البرادعي). وأوضح أن «الإدارة الأميركية على اتصال دائم مع الجيش والحكومة المصرية، ونتعامل مع الرئيس مرسي، باعتباره الرئيس المنتخب لمصر». لكنه رفض التعليق على إعطاء الجيش المصري مهلة 48 ساعة للقوى المصرية لحل خلافاتها[26].

أجرى الرئيس الأميركي في مساء الأول من تموز/ يوليو 2013 مكالمة هاتفية مع الرئيس المصري، لم يتخذ فيها موقفًا واضحًا من الأزمة المصرية، حيث أكد لمرسي أن الولايات المتحدة ملتزمة العملية الديمقراطية، لكنها غير منحازة لأي طرف من الأطراف السياسية[27]. بينما نُقِل عن مصادر أميركية غير رسمية

---

(25) حدد أوباما أولويات الولايات المتحدة في مصر في هذا اليوم بحماية السفارة الأميركية في القاهرة؛ وهو ما اعتبره الأمر الأهم بالنسبة إلى الولايات المتحدة. يمكن الرجوع في ذلك إلى: White House, Office of the Press Secretary, «Remarks by President Obama and President Kikwete of Tanzania at Joint Press Conference,» (1 July 2013), Retrieved on 16/8/2015, from the Web: <https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/07/01/remarks-president-obama-and-president-kikwete-tanzania-joint-press-confe>.

(26) هبة القدسي، «أوباما: مرسي هو الرئيس المنتخب ولن نختار لمصر رئيسها: المتحدث باسم الخارجية الأميركية: نتواصل مع الجيش والحكومة المصرية ولا نعلق على بيان الجيش،» الشرق الأوسط، 2/ 7/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12635&article=734721#.VdBaRtySylU>.

(27) نشرت السفارة الأميركية في مصر مقتطفات من نص المكالمة، جاء فيها: قال الرئيس أوباما للرئيس مرسي إن الولايات المتحدة ملتزمة العملية الديمقراطية في مصر، وإنها لا تدعم أي حزب واحد أو مجموعة. وشدد على أن الديمقراطية هي أكثر من مجرد انتخابات، بل هي أيضًا ضمان أن تكون أصوات جميع المصريين مسموعة وممثلة من قبل حكومتهم، وذلك يتضمن العديد من المصريين الذين يتظاهرون في جميع أنحاء البلاد. شجع الرئيس أوباما الرئيس مرسي على اتخاذ خطوات لإظهار استجابته لمخاوفهم، وأكد أن الأزمة الحالية لا يمكن حلها إلا من خلال العملية السياسية. كما أكد الرئيس أوباما ما قاله منذ قيام الثورة، وهو أن المصريين وحدهم يستطيعون أن يقرروا ما الذي يحدد مستقبلهم. كما أكد الرئيس أوباما على قلقه العميق إزاء العنف خلال المظاهرات، وخصوصًا الاعتداءات الجنسية ضد المواطنات. وكرر اعتقاده أنه على جميع المتظاهرين أن يقوموا بالتعبير عن أنفسهم بشكل سلمي، وحث الرئيس مرسي على أن يوضح لأنصاره أن جميع أشكال العنف غير مقبولة. وأخيرًا، =

تحذيرات للرئيس الأميركي للجيش المصري من إقدامه على انقلاب عسكري، حتى تستمر الولايات المتحدة في تقديم المعونات العسكرية إلى مصر[28]. أما وزير الدفاع الأميركي تشاك هاغل، فأجرى مكالمتين هاتفيتين مع وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي خلال يومين فقط، إحداهما قبل ساعات قليلة من الانقلاب، لم يكشف عن تفصيلاتها[29].

أصدر الرئيس الأميركي بيانًا مقتضبًا بعد الانقلاب العسكري، دعا فيه الأطراف المصرية إلى نبذ العنف، والعمل على عقد انتخابات سريعة لحكومة جديدة مدنية في مصر، وأعرب عن «قلقه العميق» من قرار الجيش المصري عزل محمد مرسي. لكنه طالبه بحماية حقوق المصريين. كما جاء في البيان أنه ينبغي أن تُسمع «أصوات كل الذين شاركوا في المظاهرات مع أو ضد مرسي»[30]. وألمح إلى ضرورة دراسة خطوة الجيش المصري في ما إذا كانت تعتبر انقلابًا عسكريًا وما يستدعيه ذلك[31].

انقسم المسؤولون الأميركيون في موقفهم من عزل مرسي، بين مؤيد يعتبره ثورة شعبية على غرار ثورة 25 يناير أو معارض يعتبره انقلابًا عسكريًا. ولم يأخذ

= نوّه الرئيس أوباما بالتزامه بسلامة الدبلوماسيين الأميركيين والمواطنين في مصر، وشدد على توقعاته بمواصلة الحكومة المصرية في حماية الموظفين والمنشآت الدبلوماسية الأميركية. انظر: «ملخص مكالمة الرئيس أوباما مع الرئيس مرسي من مصر،» (سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، 2 تموز/ يوليو 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://egypt.usembassy.gov/apr07022013.html>.

(28) نقلت المصادر ذاتها عن السفيرة الأميركية في القاهرة آن باترسون، ومسؤولين آخرين في الخارجية الأميركية، أن المطالب التي يرفعها المصريون في احتجاجاتهم، تتطابق إلى حد كبير مع الإصلاحات التي تطالب بها واشنطن وحلفاؤها منذ أسابيع. انظر: «أوباما يحذر الجيش من «الانقلاب» على مرسي،» (سي إن إن العربية، 2 تموز/ يوليو 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2013/middle_east/7/2/obama.morsy>.

(29) محمد المنشاوي، أمريكا والثورة المصرية من 25 يناير إلى ما بعد 3 يولية: شهادة من واشنطن (القاهرة: دار الشروق، 2014)، ص 309.

(30) «عزل مرسي: «قلق» غربي و«ترحيب» سعودي وسوري،» (بي بي سي عربي، 4/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130703_egypt_crisis_hague_assad>.

(31) المنشاوي، أمريكا والثورة المصرية، ص 310-311.

الموقف من الانقلاب طابعًا حزبيًا لا في وسائل الإعلام ولا بين الدبلوماسيين والمسؤولين الأميركيين[32]. أصدرت لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس، باسم رئيسها الجمهوري إد رويس، والعضو الديمقراطي إليوت إنجل، في 5 تموز/ يوليو 2013 بيانًا عن الأوضاع في مصر، اعتبر أن جماعة الإخوان أخفقت في فهم الديمقراطية بشكل حقيقي، وطالب الجيش والحكومة الانتقالية بالبرهنة على نيتيهما تجاه التحول الديمقراطي، وإشراك قطاع عريض من الشعب في عملية كتابة الدستور، كما دعا الفصائل السياسية في مصر إلى نبذ العنف. وفي حين لم يعتبر ما حدث في مصر انقلابًا، اعتبره تطورًا إيجابيًا تجاه الديمقراطية، ولم يذكر شيئًا عن وقف المعونة أو معاودة النظر فيها[33]. أما الفريق الآخر من الأميركيين المعارضين الانقلاب، فقدّم اقتراحًا في الكونغرس الأميركي لإيقاف المعونة العسكرية لمصر، وأخفقت أول محاولة لوقف المساعدات من مجلس الشيوخ (قدم الاقتراح السيناتور الجمهوري راند بول) في 31 تموز/ يوليو 2013 بأغلبية 86 صوتًا في مقابل 13 صوتًا[34]، بعد أن أرسلت منظمة إيباك الصهيونية خطابات إلى كل أعضاء الكونغرس، تعارض اقتراح وقف الدعم أو خفضه، لأن ذلك سيؤدي إلى مزيد من تفاقم حالة عدم الاستقرار في مصر، ويهدد المصالح المهمة للولايات المتحدة وأمن إسرائيل[35].

استمر التواصل العسكري الأميركي - المصري على المستوى الدبلوماسي في محاولة من الولايات المتحدة تأليف حكومة وحدة وطنية، إضافة إلى وقف التصعيد الميداني في الشوارع المصرية. في هذا الصدد زار نائب وزير الخارجية الأميركي وليام بيرنز القاهرة في منتصف تموز/ يوليو وفي الثاني من آب/ أغسطس

(32) لمزيد من التفصيل، انظر: المصدر نفسه، ص 305-338.

(33) «أمريكا و30 يونيو: خطوة للأمام.. خطوتان للخلف،» (الأهرام الجديد الكندي، 30/ 6/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram-canada.com/20187#.VdDbeNySylU>.

(34) «Senate Rejects Rand Paul-Backed Plan to End Egypt Aid,» (CNN, 31/7/2013), Retrieved on 17/8/2015, from the Web: <http://politicalticker.blogs.cnn.com/2013/07/31/senate-rejects-rand-paul-backed-plan-to-end-egypt-aid/>.

(35) «AIPAC Opposes Cuts in Egypt Aid,» (Jewish Telegraphic Agency (JTA), 1/8/2013), Retrieved on 17/8/2015, from the Web: <http://www.jta.org/2013/08/01/news-opinion/politics/aipac-in-senate-letter-opposes-cuts-in-egypt-aid>.

(2013)[36]، بينما استمر التنسيق العسكري بين وزيري الدفاع، حتى وصل عدد المكالمات الهاتفية بينهما إلى 30 مكالمة بين 3 تموز/ يوليو 2013 (الانقلاب) وحتى 19 كانون الأول/ ديسمبر 2013 (يوم وجه القضاء المصري تهمة التخابر ضد مرسي)[37]. لكن هذا كله لم يمنع قوات الأمن والجيش المصريين من فض اعتصامي ميدان رابعة العدوية وميدان النهضة في مذبحة مروعة. ولم تتخذ الولايات المتحدة الأميركية أي خطوات في شأن هذه الجرائم، حيث علق الرئيس الأميركي على هذه المذبحة في 15 آب/ أغسطس 2013 خلال عطلته الصيفية بالقول إن الولايات المتحدة تدين بقوة «الخطوات التي اتخذتها الحكومة المصرية ضد المدنيين»، ودعا السلطات في مصر إلى احترام الحقوق العالمية للإنسان وإلغاء حال الطوارئ، والبدء في حوار شامل، وكرر حياد بلاده تجاه ما يحدث في مصر، وقال: «نحن لسنا طرفًا في ما يحصل في مصر»، مشيرًا إلى أن كلا الطرفين يتهم أميركا بدعم الآخر. لكنه أعلن تعليق المناورات العسكرية المشتركة (النجم الساطع)[38] التي كانت متوقفة في الحقيقة منذ بدء الثورات العربية في عام 2011، بسبب تردي الأوضاع الأمنية في منطقة الشرق الأوسط[39].

تنص القوانين الأميركية والتشريعات البرلمانية على وجوب قطع الولايات المتحدة الأميركية المساعدات العسكرية عن أي جيش ينفذ انقلابًا عسكريًا على رئيس مدني منتخب ديمقراطيًا. لذلك تفادى المسؤولون الأميركيون استخدام

---

(36) «وصول وليام بيرنز نائب وزير الخارجية الأميركي إلى مصر،» صحيفة الشعب اليومية أونلاين (الصينية)، 3/ 8/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.people.com.cn/31662/8351638.html>.

(37) المنشاوي، أمريكا والثورة المصرية، ص 350.

(38) «أوباما يدين الأحداث بمصر ويلغي المناورات المشتركة،» (الجزيرة نت، 15/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/international/2013/8/15/%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%BA%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9>.

(39) جلعاد وانيج وأريك تراجر، «إعادة «النجم الساطع»،» (معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 21 آب/ أغسطس 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/bring-back-bright-star>.

لفظة انقلاب في وصف إقالة محمد مرسي من منصبة رئيسًا لمصر، على الرغم من انتقاداتهم المتكررة تصرفات الجيش المصري وأوضاع حقوق الإنسان في مصر[40]. غير أن تمادي القوات الأمنية والعسكرية في قمع التظاهرات والاحتجاجات في الشوارع المصرية، واعتقال الناشطين السياسيين، إسلاميين وغير إسلاميين، دفع الحكومة الأميركية في آب/ أغسطس 2013 إلى تعليق بنود رئيسة من المساعدات العسكرية، مثل تسليم طائرات أف 16 ومروحيات أباتشي ودبابات[41]. لكنها ما لبثت أن رفعت تجميدها هذه المساعدات في آذار/ مارس 2015، على الرغم من تردي أوضاع حقوق الإنسان في مصر[42].

لم يمنع استمرار القوى الأمنية والعسكرية في قمع الاحتجاجات في الشوارع المصرية من زيارة وزير الخارجية الأميركي جون كيري إلى القاهرة في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013[43]، وإدلائه بتصريحات صحافية في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 في واشنطن، اعتبر فيها أن جماعة الإخوان المسلمين سرقوا ثورة شباب 25 يناير، وأن الجيش المصري تحرك لاستعادة

---

(40) Dan Merica, «Obama: U.S. aid to Egypt no Longer 'Business as Usual',» (CNN, 23/8/2013), Retrieved on 17/8/2015, from the Web: <http://politicalticker.blogs.cnn.com/2013/08/23/obama-u-s-aid-to-egypt-no-longer-business-as-usual/>.

(41) «واشنطن تعلق مساعدات عسكرية واقتصادية لمصر،» (الجزيرة نت، 10/ 10/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/10/10/%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

(42) «أوباما يلغي تجميد المساعدات العسكرية لمصر،» (رويترز عربي، 31/ 3/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0MR2H120150331?sp=true>.

(43) «محللون: تقارب القاهرة مع موسكو يعجل زيارة كيري للقاهرة: الخارجية المصرية تنفي وجود علاقة بين حضور كيري ومحاكمة مرسي،» (العربية نت، 2/ 11/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/11/02/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%84%D9%88%D9%86-%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-%D9%8A%D8%B9%D8%AC%D9%84-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%83%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9.html>.

الديمقراطية في مصر(44). وعادت العلاقات إلى مسارها التقليدي كما كانت عليه قبل ثورة 25 يناير، حين التقى باراك أوباما بعبد الفتاح السيسي في 25 أيلول/ سبتمبر 2014 على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. كان هذا أول اجتماع بين رئيس أميركي ومصري منذ لقاء باراك أوباما وحسني مبارك في عام 2010. فعلى الرغم من طلب مرسي مقابلة الرئيس الأميركي في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2012، فإن اللقاء لم يحدث(45). كما أضاف الكونغرس الأميركي في كانون الأول/ ديسمبر 2014، صياغة جديدة للقانون الذي ينظم المساعدات العسكرية لمصر، سمح بموجبه لكيري بالتنازل عن شهادة الديمقراطية المطلوبة، إذا كان هذا في مصلحة الأمن القومي الأميركي(46). وهي صلاحيات منحها الكونغرس الأميركي لوزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس في عام 2008.

إجمالًا، يمكن القول إن الولايات المتحدة لم تكترث بالمتغيرات الداخلية في مصر، إلا إذا كان لها تأثير في بنية النظام الإقليمي، وتهديد المصالح الأميركية والإسرائيلية، أي إنها اهتمت بها بقدر في المسائل الاستراتيجية التي تهمها. فالمتغيرات الداخلية المصرية لم تكن قضية في ذاتها، ولم تكن خاضعة لاعتبارات قيمية تشكل مبادئ في ذاتها أيضًا. وتساير الولايات المتحدة الجيش المصري في سياساته الداخلية، وإن وجهت إليه نقدًا على المستوى الدبلوماسي.

حافظت الولايات المتحدة الأميركية خلال المرحلة الانتقالية بعد الثورة المصرية على علاقات متباينة مع القوى السياسية المصرية، لكنها حافظت على الطابع الاستراتيجي للعلاقة مع الجيش المصري. فحليفها الاستراتيجي ليس قوة

---

(44) «كيري: الجيش المصري أعاد الديموقراطية والإخوان سرقوا الثورة،» (قناة الحرة، 20/ 11/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alhurra.com/content/muslim-brotherhood-john-kerry/237438.html#ixzz3j72pz192>.

(45) محمد المنشاوي، «خلفيات لقاء السيسي وأوباما،» الشروق، 26/ 9/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=26092014&id=1f442dea-ef6a-4bf1-a176-932e773ab613>.

(46) «التقرير العالمي 2015: مصر، أحداث عام 2014،» (هيومن رايتس ووتش)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.hrw.org/ar/world-report/2015/country-chapters/268120>.

ليبرالية مصرية، وبالتأكيد ليس قوة إسلامية، بل الجيش. ويُستدل على ذلك بثبات المعونات العسكرية لمصر بأشكالها المختلفة في المراحل الانتقالية كلها، على الرغم من الخفض المستمر للمعونات الاقتصادية، كما هو مبيّن أعلاه، إضافة إلى نقل الحوار المصري - الأميركي من مستواه السياسي إلى المستوى العسكري بين القيادة العسكرية في كلا البلدين، على أعلى المستويات بشكل شبه يومي، لتدارس الأوضاع المصرية الداخلية وتداعياتها على الأمن الإقليمي. ولم تتخذ الولايات المتحدة الأميركية أي خطوات فعلية لمنع الانقلاب على رئيس مدني منتخب، على الرغم من معرفتها به قبل وقوعه، باستثناء الخطابات الإنشائية الداعية إلى الحوار السياسي بين القوى السياسية. واستمرت بهذه السياسة حتى بعد عزل مرسي وقمع الحريات والتظاهرات في مصر، ووافقت في النهاية على الخطوات التي اتخذها الجيش المصري.

توافق الموقف الأميركي مع الجيش المصري في الخطاب الإنشائي الذي دعا إلى توافق القوى السياسية في ما بينها في المرحلة الانتقالية بعد ثورة 25 يناير، في حين واصل الجيش المصري والإدارة الأميركية شراكتهما الاستراتيجية المستمرة منذ معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في عام 1979، التي رسمت محددات السياسة في مصر. فعاد الجيش المصري لتسلم السلطة في مصر، بعد إطاحة أول رئيس مدني منتخب. واستمرت الولايات المتحدة في ضمان مصالحها بمواصلة ضمان أمن إسرائيل من خلال الاستمرار في حصار غزة وتدمير أنفاقها، إضافة إلى الحد من نفوذ الحركات الإسلامية الجهادية المتطرفة في سيناء وعلى الحدود الليبية - المصرية، وقضايا أخرى تخص أمن خليج عدن، وبنية النظام الإقليمي برمته.

ثانيًا: العلاقات الأوروبية - المصرية بعد ثورة 25 يناير

أدرك صناع السياسات في الاتحاد الأوروبي عدم جدوى محاولة الوقوف في وجه موجة التغيير، فسعوا إلى إعادة تنظيم موقفهم وتكييفه مع مطالب المحتجين المصريين بالحرية والديمقراطية والتغيير. فزارت مسؤولة العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون القاهرة مرتين: **الأولى** في 22 شباط/ فبراير 2011، لمناقشة قرار قبول وزراء مالية الاتحاد الأوروبي دراسة تجميد أموال كبار

الشخصيات في نظام حسني مبارك[47]. والثانية في 18 حزيران/ يونيو 2011[48]. والتقت في خلالهما رئيس الوزراء ووزيري الخارجية والمالية وممثلي أحزاب المعارضة ومنظمات أهلية والشباب، إضافة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية. وطالبت الحكومة المصرية بتنفيذ التزاماتها رفع حال الطوارئ، وتقديم جدول زمني واضح وخطوات للإصلاح الدستوري[49]. كما أرسل رئيس المفوضية خوسيه مانويل باروسو رسالة إلى الشعب المصري قبل زيارته إلى القاهرة في 14 تموز/ يوليو 2011، جاء فيها: «إن الاتحاد الأوروبي ومصر الجديدة شركاء من أجل الحرية. تقف أوروبا جنبًا إلى جنب مع المتظاهرين في ميدان التحرير، وفي المنطقة بأكملها»[50]. والتقى باروسو خلال الزيارة رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة محمد حسين طنطاوي[51]، إضافة إلى ممثلين عن المنظمات غير الحكومية ومفتي الجمهورية علي جمعة والبابا شنودة، بابا الكنيسة القبطية[52].

أصدرت المفوضية الأوروبية تقريرًا عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية بين الاتحاد الأوروبي ومصر عن عام 2011. وأشار التقرير إلى أن فترة حكم المجلس العسكري حققت القليل من التقدم في مجال

---

(47) «مصر: آشتون تزور القاهرة ومنع مسؤولين سابقين من السفر،» (بي بي سي عربي، 16/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110216_egypt_eu_visit.shtml>.

(48) «آشتون في القاهرة والعربي إلى أوروبا،» الاتحاد، 19/ 6/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=58720&y=2011>.

(49) «تصريحات الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون في ختام زيارتها لمصر،» (وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، [د. ت.])، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2011/20110223_1_ar.htm>.

(50) «زيارة رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو 14 يوليو/ تموز 2011، القاهرة،» (وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، 14 تموز/ يوليو 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2011/20110714_1_ar.htm>.

(51) «المشير طنطاوي يلتقي رئيس المفوضية الأوروبية،» (وكالة أنباء البحرين، 14/ 7/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://bna.bh/portal/news/464976?date=2012-01-1>.

(52) «زيارة رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو 14 يوليو/ تموز 2011، القاهرة».

الإصلاحات، في إطار خطة العمل بين الاتحاد الأوروبي ومصر؛ إذ جرى إصلاح النظام الانتخابي وتنظيم انتخابات برلمانية حرة على دورتين، إضافة إلى إعلان المجلس التزامه تسليم السلطة بعد الانتخابات الرئاسية. وفي المقابل، سجل التقرير أن احترام الجيش حقوق الإنسان الأساسية والمعايير الديمقراطية خلال الفترة الانتقالية لم تكن مرضية، بسبب استخدامه القوة المفرطة خلال التظاهرات، ولا سيما ضد المرأة، واستمرار الاعتقالات التعسفية لآلاف الناشطين، ومثول عدد منهم أمام المحاكم العسكرية، واستمرار التعذيب والمعاملة المهينة في السجون والمعتقلات. كما انتقد التقرير تحريض السلطات على منظمات المجتمع المدني التي تتلقى تمويلًا أجنبيًا، إضافة إلى عدم التقدم في إقامة منطقة تجارة حرة مشتركة بسبب عدم التزام السلطات المصرية[53].

دان الاتحاد الأوروبي أعمال العنف التي شهدتها مصر خلال حكم المجلس العسكري، ودأب على إصدار بيانات بشكل متكرر للتنديد بها، مع المطالبة بإلغاء قانون الطوارئ. وأصرّ في بياناته على أن وقف العنف يبدأ في نقل السلطة إلى المدنيين في أسرع وقت ممكن[54]. وأكد الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأوروبية ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها المحدد، وأرسل بعثة أوروبية لمراقبتها[55]، لكنه لم يصدر بيانات تهنئة بحصولها، أو ترحيب بنتائجها. ومع انعقاد الجلسة الافتتاحية لمجلس الشعب المصري، أصدرت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية كاثرين آشتون بيانًا في 23 كانون الثاني/ يناير 2012، تمنت أن يقود «البرلمان البلاد نحو إصلاحات ديمقراطية»[56]. ولم

---

(53) «مصر 2011: تقارير للاتحاد الأوروبي حول التقدم المسجل تسلط الضوء على التغييرات العميقة والتحديات الصعبة،» (مركز معلومات الجوار الأوروبي - مشروع في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، 15/ 5/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=314&id_type=3&lang_id=470>.

(54) يمكن الاطلاع على هذه البيانات في الموقع الرسمي لوفد الاتحاد الأوروبي في مصر من خلال البيانات التي أصدرها في عام 2011. يمكن الرجوع إليها على الموقع الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/archives/archive_2011_ar.htm>.

(55) «استجابة الاتحاد الأوروبي للربيع العربي،» (مركز معلومات الجوار الأوروبي - مشروع في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، 7/ 8/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id_type=3&id=297>.

(56) «بيان الممثلة العليا لمناسبة جلسة البرلمان المصري الافتتاحية،» (وفد الاتحاد الأوروبي =

يصدر عن الدول الأوروبية بيانات ترحيب بنتائج الانتخابات، بينما أبدت وزيرة الدولة للشباب في فرنسا، جانيت بوغراب، في 3 كانون الأول/ ديسمبر 2011 في تصريحات صحافية مخاوفها من فوز الإسلاميين في الانتخابات البرلمانية في مصر، وباقي دول الثورات العربية[57].

بارك الاتحاد الأوروبي وصول مرسي إلى الرئاسة، كونه أول رئيس منتخب ديمقراطيًا في مصر. فأرسل رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو رسالة تهنئة في 25 حزيران/ يونيو 2010 إلى مرسي[58]. كما أشادت آشتون بالانتخابات المصرية، خلال مشاركتها في مؤتمر للاتحاد الأوروبي في القاهرة بعنوان: «المرأة المصرية: الطريق إلى الأمام» في 19 حزيران/ يونيو 2012. وأعربت خلالها عن تطلعها لقاء الرئيس الجديد محمد مرسي[59]. وأعلنت عن تخصيص الاتحاد الأوروبي 4 ملايين يورو إضافية لدعم حقوق المرأة في مصر، من أجل تقديم الدعم المالي إلى نحو 18.000 امرأة يعشن في المناطق الريفية، و3000 امرأة يعشن في المناطق الأكثر فقرًا في القاهرة، إضافة إلى العمل على الحد من العنف ضد المرأة، ولا سيما في المناطق الحضرية[60].

= في جمهورية مصر العربية، 23 كانون الثاني/ يناير 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 3/ 2015، على الموقع الإلكتروني:

<http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2012/20120123_ar.htm>.

(57) «وزيرة فرنسية من أصل جزائري تقول إنه لا يوجد «إسلام معتدل»،» (فرانس 24، 23/ 1/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.france24.com/ar/20111203-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%AC%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%AA-%D8%A8%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D8%A8-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%86%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%84%D8%A7-%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%88%D8%B2%D9%8A-%D9%84%D8%A7-%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D9%84>.

(58) «Message of Congratulations from President Barroso to Mr Mohamed Morsi, President of the Arab Republic of Egypt,» (European Commission, Brussels, 25 June 2012), Retrieved on 6/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-12-485_en.htm>.

(59) Catherine Ashton, ««Egyptian Women: The Way Forward»,» Paper Presented at: «Egyptian Women: The Way Forward,» (EU Conference, Cairo, 19 July 2012), Retrieved on 6/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-12-567_en.htm>.

(60) «مصر: آشتون تعلن عن 4 ملايين يورو إضافية لبعث دعم الاتحاد الأوروبي لحقوق =

استقبل مرسي وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ في القاهرة في 11 أيلول/ سبتمبر 2012. وتركز الاهتمام المصري على طلب استعادة الأموال المصرية المهربة إلى لندن، وتسليم الشخصيات المطلوبة من أتباع النظام السابق إلى القضاء المصري[61]. كما اختار مرسي أن تكون زيارة الاتحاد الأوروبي أولى زياراته الرسمية، فزار بروكسل في أيلول/ سبتمبر 2012 بهدف تعزيز الاستثمارات الأوروبية في مصر، ودعم الاتحاد الأوروبي مصر في مسيرة التحول الديمقراطي[62]. ومن ثم زار مرسي روما، واحتل التعاون الاقتصادي بين مصر وإيطاليا الجانب الأكبر من لقاءات مرسي مع المسؤولين الإيطاليين[63].

في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2012 علقت ألمانيا المقترحات والحوارات مع الحكومة المصرية في شأن الإلغاء الجزئي للديون الألمانية على مصر بسبب تصاعد الاحتجاجات في مصر على خلفية أزمة الإعلان الدستوري. وأبدت تخوفها من إعادة إنتاج نظام دكتاتوري آخر تحت حكم مرسي[64]. فاستبق وزير الخارجية الألماني غيدو فيستر فيله زيارة مرسي إلى ألمانيا في 30 كانون الثاني/

= المرأة» (مركز معلومات الجوار الأوروبي - مشروع في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، 20/ 7/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://enpi-info.eu/mainmed.php?id_type=1&id=29785>.

(61) «الأموال المهربة والمطلوبون للعدالة في مباحثات هيج ومرسي،» الشروق، 12/ 9/ 2012، ص 5.

(62) «مرسي يغادر القاهرة إلى بروكسل،» (وكالة الأناضول للأنباء، 12/ 9/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aa.com.tr/ar/news/80959>.

(63) «مرسي يصل إلى روما في زيارة تستغرق يومين،» المصري اليوم، 13/ 9/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/163528>.

(64) جاء الإعلان عن هذه المواقف على لسان وزير التنمية الألماني ديرك نيبل في حديث لصحيفة برلينر تسايتونغ الألمانية، يمكن الرجوع لها في: «وزير التنمية الألماني متخوف من دكتاتورية جديدة في مصر،» (دويتشه فيله (التلفزيون الألماني الناطق بالعربية)، 17/ 12/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dw.com/ar/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%85%D8%AA%D8%AE%D9%88%D9%81-%D9%85%D9%86-%D8%AF%D9%8A%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1/a-16458771>.

يناير 2013، بتصريحات صحافية لتلفزيون «آ آر دي» الألماني، ربط فيها بتلازم تطور المسار الديمقراطي مع المساعدات الاقتصادية الألمانية[65]، الأمر الذي لم يحصل حين زار السيسي ألمانيا بعد انقلابه العسكري. أما المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل فوضعت خلال المؤتمر الصحافي مع مرسي محدّدَين لرسم علاقات برلين مع القاهرة: التواصل مع التيارات السياسية المصرية كلها، واحترام الحكومة المصرية حقوق الإنسان والحريات، ولا سيما حرية ممارسة الشعائر الدينية للأقليات. ولم يحصل مرسي على أي وعود بشطب الديون الألمانية المستحقة على مصر أو خفضها[66]. ونظرًا إلى تفاقم الاحتجاجات في القاهرة ضد مرسي، اختصر زيارته إلى ألمانيا، وألغى زيارته المقررة إلى فرنسا وعاد إلى مصر[67]، لكنه استقبل وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في القاهرة في 18 شباط/ فبراير 2013، الذي وعد بتعزيز الاستثمارات الفرنسية في مصر[68].

إجمالًا، حافظت العلاقات الأوروبية - المصرية بعد ثورة 25 يناير على

(65) «الرئيس المصري يصل إلى برلين في مسعى للحصول على مساعدات اقتصادية،» (فرانس 24، 30/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.france24.com/ar/20130130-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1>.

(66) «انتقاد أسلوب تعامل ميركل مع مرسي،» (الجزيرة نت، 31/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/1/31/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D8%B3%D9%84%D9%88%D8%A8-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%84-%D9%85%D8%B9-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A>.

(67) «الاحتجاجات تدفع الرئيس المصري محمد مرسي لإلغاء زيارته إلى فرنسا،» (فرانس 24، 29/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.france24.com/ar/20130129-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D8%A5%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D8%A1-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D9%81%D8%B1%D8%A7%D9%86%D8%B3%D9%88%D8%A7-%D9%87%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AF>.

(68) «الرئيس مرسي يستقبل وزير خارجية فرنسا الثلاثاء المقبل،» الدستور، 16/ 2/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/61732>.

الأشكال البروتوكولية الرسمية. وركّز الجانب المصري على محاولة تطوير التعاون الاقتصادي لدعم الاقتصاد المصري في مرحلته الانتقالية. لكن قابله حذر وترقب أوروبيان ارتبطا بمآلات الأوضاع السياسية في مصر وتطوراتها.

1- سياسة الجوار الأوروبية في مصر بعد ثورة 25 يناير

في سياق المد الثوري العربي في عام 2011، اعتمدت المفوضية الأوروبية في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه برنامج «سبرينغ»، بهدف مساعدة دول الثورات العربية على مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية[69]. كما قامت المفوضية بمجموعة من التدابير الملموسة لدعم عملية الانتقال الديمقراطي وتعزيزها في دول الثورات العربية، حيث طرح الاتحاد مبادرة «الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب البحر الأبيض المتوسط»[70]، حدّد فيها التدابير التي يمكن أن تقوم بها أوروبا لدعم التحول الديمقراطي في دول الثورات العربية.

قدّم الاتحاد الأوروبي في عام 2011 رزمة مساعدات بقصد دعم المجتمع المدني بقيمة 20 مليون يورو[71]. وفي 17 آب/ أغسطس 2011، وافقت المفوضية الأوروبية على تخصيص 100 مليون يورو، للمساعدة في تحسين الأوضاع المعيشية للفقراء في القاهرة عن طريق تمويل المبادرات الرامية إلى تجميع النفايات، وإعادة تدوير النفايات الصلبة ونظم الطاقة الشمسية في العيادات الصحية والتخلص من مياه الصرف الصحي[72].

---

(69) «EU Response to the Arab Spring: the SPRING Programme,» (European Commission, Brussels, 27 September 2011), Retrieved on 8/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-11-636_en.htm>.

(70) «A Partnership for Democracy and Shared Prosperity with the Southern Mediterranean,» (European Commission, Brussels, 8/3/2011), Retrieved on 7/9/2015, from the Web: <http://eeas.europa.eu/euromed/docs/com2011_200_en.pdf>.

(71) «استجابة الاتحاد الأوروبي للربيع العربي،» (مركز معلومات الجوار الأوروبي - مشروع في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، 7/ 8/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id_type=3&id=297>.

(72) «الدعم الجديد للمفوضية يحسن الظروف المعيشية ويخلق فرص عمل في مصر،» (وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، 17 آب/أغسطس 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2011/20110821_3_ar.htm>.

كما تعهد الاتحاد الأوروبي في أيلول/ سبتمبر 2012 خلال زيارة مرسي إلى بروكسل بتقديم 500 مليون يورو من المؤسسات المالية في الاتحاد الأوروبي في شكل حزمة إضافية شاملة من المساعدات طويلة الأجل لدعم مصر في أطر مختلفة[73]. وفي 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، استضافت القاهرة الاجتماع الأول لفريق العمل بين مصر والاتحاد الأوروبي، برئاسة مشتركة لكل من كاثرين آشتون الممثل الأعلى للشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي ووزير الخارجية المصري محمد عمرو[74]. والتزمت المفوضية الأوروبية خلاله تقديم دعم مالي إضافي إلى مصر في شكل منح وقروض. فقدمت 300 مليون يورو في شكل منح، و90 مليون يورو في إطار برنامج سبرينغ، و50 مليون يورو منحة من المساعدة المالية الكلية، و160 مليون يورو للاستثمار[75]. وأقرضت المفوضية الأوروبية مصر 450 مليون يورو في إطار المساعدة المالية الكلية المرتبطة بصندوق النقد الدولي. كما أعلن البنك الأوروبي للاستثمار عن قدرته على إقراض مصر مليار يورو سنويًا، مع إمكان وصول المبلغ إلى ملياري يورو سنويًا في الفترة بين عامي 2012 و2013. وقدم 200 مليون يورو لإصلاح محطة المترو في القاهرة، و45 مليون يورو للإصلاح الاجتماعي. بينما أعلن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية عن خطط لزيادة الإقراض، ليصل إلى مليار يورو سنويًا في الفترة بين عامي 2012 و2013[76]. كما اتفق الاتحاد الأوروبي ومصر خلال اجتماع فريق العمل على إمكان التفاوض في شأن اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة[77].

(73) José Manuel Durão Barroso, «Statement by President Barroso Following his Meeting with Mr Mohamed Morsi, President of Egypt,» (European Commission, Brussels, 13 September 2012), Retrieved on 8/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-12-602_en.htm>.

(74) «First meeting of EU-Egypt Task Force to Support the on-Going Reforms in Egypt,» (European Commission, Brussels, 13 November 2012), Retrieved on 8/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_IP-12-1202_en.htm>.

(75) Štefan Füle, «EU-Egypt: True Partnership for People and Transformation,» (European Commission, Cairo, 14 November 2012), Retrieved on 8/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-12-820_en.htm>.

(76) «Egypt: EIB Lends EUR 200m for the Cairo Metro Line and EUR 45m for Community Development,» (European Commission, 14 November 2012), Retrieved on 8/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_BEI-12-161_en.htm>.

(77) «استجابة الاتحاد الأوروبي «للربيع العربي»: تطور الوضع سنتين من بعد مصر،» (مركز معلومات الجوار الأوروبي - مشروع في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، 11/ 2/ 2013)، =

وفي المجمل، حدد رئيس المجلس الأوروبي فان رومبوي هذه الاستثمارات خلال زيارته إلى القاهرة في 13 كانون الثاني/ يناير 2013، حيث أعلن عن تلك المساعدات الاقتصادية لمصر، التي قدّرها بـ 5 مليارات يورو في شكل منح وقروض في عامي 2012 و2013، مقدمة من الاتحاد الأوروبي والمؤسسات والدول الأوروبية[78]، حيث خصص بنك الاستثمار الأوروبي ملياري يورو، والبنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية ملياري يورو أخرى، فضلًا عن الدعم الذي تقدمه الدول الأوروبية إلى مصر بشكل أحادي، ويبلغ مليار يورو[79].

في المقابل، انخفضت حصة الاتحاد الأوروبي في مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي في مصر من 81 في المئة في السنة المالية 2011/ 2012 إلى 52 في المئة في السنة المالية 2012/ 2013[80]. فتلقت مصر خلال عام 2011 استثمارات أجنبية مباشرة إجمالية من الاتحاد الأوروبي بقيمة قدرها 5.4 مليار يورو مقارنة بـ 3 مليارات يورو في عام 2010. لكن المبلغ خفض في عام 2012 (تقاسم هذا العام الحكم المجلس العسكري ومحمد مرسي)، ليصبح 4.1 مليار يورو كصافي تدفقات[81].

في 13 أيلول/ سبتمبر 2011 وقّعت ألمانيا مع مصر اتفاقين للتعاون المالي والتقاني: تضمن الأول تقديم الحكومة الألمانية 72 مليون يورو لتمويل عدد من

= تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=361&id_type=3&lang_id=470>.

(78) إدموند بلير وماريا جولوفنينا، «مقدمة 2-فان رومبوي: اتفاق صندوق النقد سيدعم الاقتصاد المصري المتداعي،» (رويترز عربي، 13/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/idARAL6N0AI0RK20130113?sp=true>.

(79) «5 مليارات دولار قروضًا ومنحًا من الاتحاد الأوروبي لمصر،» (وكالة الأناضول للأنباء، 13/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aa.com.tr/ar/world/121373>.

(80) «حول السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي،» (وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، [د. ت.])، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/eu_egypt/trade_relation/index_ar.htm>.

(81) «حول السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي،» (وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، [د. ت.])، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/eu_egypt/trade_relation/index_ar.htm>.

المشروعات التنموية في مصر[82]. وتقدم ألمانيا بموجب الاتفاق الثاني 17 مليون يورو منحة عينية لتمويل عدد من المشروعات التي تخص إصلاح الخدمات العامة في الدولة[83]. كما وقع وفد الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية اتفاقًا بمبلغ 940 مليون يورو مع الحكومة المصرية في 23 أيلول/ سبتمبر 2012 لتمويل المرحلة الثالثة من الخط الثالث لمترو القاهرة الكبرى[84]. أما بريطانيا، فتعهد رئيس وزرائها ديفيد كاميرون في عام 2011 بدعم الاقتصادين المصري والتونسي، بمبلغ قدره 110 مليارات جنيه على مدار 4 أعوام. لكن وزير التنمية الدولي البريطاني أندرو ميتشل أفصح في تصريحات صحافية لقناة العربية أن أغلبية هذا المبلغ ستوزع من خلال المساعدة الفنية وتبادل الخبرات[85]. وفي

(82) يوزع المبلغ على الشكل التالي 28.5 مليون كقرض ميسر يسدد على 40 عامًا، وقرض تجاري بقيمة 28.5 مليون يورو، يسدد على 10 أعوام، إضافة إلى 15 مليون يورو منحة لا ترد، ويتم من خلال هذا الاتفاق تمويل عدد من المشروعات التنموية، منها برنامج تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا، بمبلغ 59 مليون يورو، منها مليونان كمنحة لا ترد. إضافة إلى برنامج حماية البيئة في القطاعين العام والخاص الصناعي بمبلغ 8 ملايين يورو منحة لا ترد، وبرنامج جديد لتحسين كفاءة الطاقة بمبلغ مليوني يورو، منحة مالية لا ترد، والبرنامج القومي لإدارة المخلفات الصلبة بمبلغ 3 ملايين يورو.

(83) منها برنامج إدارة مياه الشرب والصرف الصحي بمبلغ 5 ملايين يورو، وإصلاح إدارة موارد المياه بمبلغ 4 ملايين يورو، وبرنامج اللجنة العليا المصرية الألمانية المشتركة للطاقة المتجددة بمبلغ 3 ملايين يورو، وبرنامج مبارك كول للتعليم الفني بمبلغ مليوني يورو، وبرنامج تشجيع حقوق المرأة بمبلغ مليوني يورو، وبرنامج التنمية بالمشاركة الأهلية في المناطق الحضرية بمبلغ مليون يورو.

انظر: سحر المليحي وسارة نور الدين، «ألمانيا تقدم 89 مليون يورو مساعدات لمصر،» المصري اليوم، 14/ 9/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/110583>.

(84) من الجدير بالذكر أن إجراءات هذا المشروع استكملت بعد الانقلاب في كانون الأول/ ديسمبر 2014: منصور كامل، «مساعدات فرنسية لمصر بقيمة 344 مليون يورو،» المصري اليوم، 18/ 2/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/660031>.

انظر أيضًا: «التوقيع على اتفاق تمويل أوروبي بمبلغ 940 مليون يورو لبناء المرحلة الثالثة من الخط الثالث لمترو القاهرة الكبرى،» (وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، 27/ 9/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2012/20120927_ar.htm>.

(85) كارينا كامل، «خبراء: الأزمة الاقتصادية أكبر تحد للثورة المصرية،» (العربية نت، 25/ 1/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: =

الوقت ذاته، اعتبرت بريطانيا أن مساعداتها الاقتصادية لمصر تمر عبر البنك الأوروبي للإعمار والتنمية(86)، ولم تتحقق أغلبية هذه الوعود.

إجمالًا، لم تقف سياسات الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية عائقًا أمام التحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة. حيث قدمت دول الاتحاد مساهمات ومبادرات اقتصادية إيجابية من حيث المبدأ، تساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي في مصر. لكن أوروبا تكيفت بسرعة مع انحسار التحول الديمقراطي، وتعاملت مع الانقلاب كأنه عودة الأمور إلى طبيعتها.

2- الاتحاد الأوروبي والانقلاب العسكري

لم يطلق الاتحاد الأوروبي على حوادث 3 تموز/ يوليو 2013 في مصر تسمية الانقلاب العسكري، على الرغم من الإجماع الأوروبي العلني في عدم الترحيب بالخطوة العسكرية. فجاء الموقف الأوروبي مشابهًا للموقف الأميركي، من حيث إصراره على مشاركة القوى السياسية في خريطة الطريق، لكنه لم يرفض تحرك العسكر ضد أول رئيس مدني منتخب لمصر من حيث المبدأ. أما ما رفضه فكان ممارسات القمع والإقصاء التي مارسها الجيش المصري بعد الانقلاب.

أصدرت مسؤولة السياسة الخارجية كاثرين آشتون في الاتحاد الأوروبي في 4 تموز/ يوليو 2013 بيانًا، حثت فيه «جميع الأطراف على العودة سريعًا إلى العملية الديمقراطية، بما في ذلك إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة، والتوافق على دستور، وأن يتم ذلك بطريقة لا تستثني أحدًا، وبما يسمح للبلاد

= <http://www.alarabiya.net/articles/2012/01/25/190512.html>.

(86) محمد الجالي، «بريطانيا تقدم مساعدات لمصر عن طريق البنك الأوروبي للإعمار والتنمية.. و«عبد النور» يُطالب الحكومة البريطانية بتخفيض أسعار تذاكر الطيران إلى مصر.. و«شرف»: ملتزمون بإجراء انتخابات نزيهة في موعدها،» اليوم السابع، 20/ 10/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/story/2011/10/20/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%B9%D9%86-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A7/516833#.Ve86VtySylU>.

باستئناف وإتمام انتقالها إلى الديمقراطية»[87]. وفي السياق نفسه، صاغت الدول الأوروبية مواقفها من الانقلاب بعدم اعتبار التحرك العسكري انقلابًا عسكريًا، مع تأكيدها أن الحل يجب أن يضم القوى السياسية المصرية كلها، الأمر الذي يعني ضمنيًا الامتثال للأمر الواقع، وقبول إطاحة مرسي. فاعتبر وزير الخارجية الألماني في تصريحات صحافية على هامش زيارته إلى اليونان في 4 تموز/ يوليو 2013 أن ما حدث في مصر «فشل كبير للديمقراطية»، وطالب بالعودة إلى النظام الدستوري في أسرع وقت ممكن[88]. أما وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ، فأصدر بيانًا في 4 تموز/ يوليو 2013، دعا فيه إلى «ضبط النفس وتجديد المرحلة الانتقالية الديمقراطية في مصر». لكنه أكد أن «المملكة المتحدة لا تدعم تدخلًا عسكريًا، ليكون وسيلة لحل نزاعات في نظام ديمقراطي»[89]. بينما لم يعلق وزير خارجية فرنسا لوران فابيوس على عزل مرسي، وركّز على إجراء الانتخابات المقبلة، فجاء في البيان الذي أصدره في 4 تموز/ يوليو 2013: «أخذنا علمًا بقرار إجراء انتخابات جديدة في مصر تسبقها فترة انتقالية، ندعو إلى تحضير هذه الاستحقاقات، في ظل احترام السلم الأهلي والتعددية والحريات الخاصة، وكذلك احترام مكتسبات مرحلة الانتقال الديمقراطي كي يستطيع الشعب المصري في المستقبل اختيار قادته بحرية»[90].

---

(87) «الاتحاد الأوروبي يدعو إلى عودة سريعة إلى الديمقراطية في مصر،» (رويترز عربي، 4/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B21IB20130704>.

(88) «برلين تعتبر عزل مرسي «انتكاسة للديمقراطية»،» (دويتشه فيله، 4/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dw.com/ar/%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%B1-%D8%B9%D8%B2%D9%84-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9/a-16929171>.

(89) «أوباما يدعو لعودة سريعة للحكم المدني بمصر،» (سكاي نيوز عربية، 4/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.skynewsarabia.com/web/article/321157/%D8%A7%D9%94%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

(90) «السعودية: الجيش أخرج مصر من نفق مجهول الأبعاد: واشنطن أمرت بإخلاء سفارة الولايات المتحدة بالقاهرة،» (العربية نت، 4/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على =

في المقابل، انتقد وزيرا خارجية النرويج والسويد الانقلاب في مصر وموقف الاتحاد الأوروبي منه[91]. فصرح وزير خارجية السويد كارل بيلت في 7 تموز/ يوليو 2013 في تغريدة له على تويتر ممتدحًا موقف الاتحاد الأفريقي من الانقلاب ومنتقدًا موقف الاتحاد الأوروبي: «الاتحاد الأفريقي وقف إلى جانب المبادئ، بعد قرار تعليق العضوية، لذا ينبغي ألا يكون الاتحاد الأوروبي أقل اهتماما بالديمقراطية»[92]. كما صرح وزير الخارجية النرويجي أسبين بارث آيدي في 15 آب/ أغسطس 2013 أن ما حصل في مصر يحمل مواصفات الانقلاب العسكري، وأضاف أن «العسكريين يقولون إن لديهم خطة للعودة السريعة إلى حكومة مدنية. يقولون الأشياء الجيدة، إلا أن كل ما حدث تقريبًا منذ السيطرة على السلطة يسير في الاتجاه الخاطئ»[93]. هكذا نلاحظ أنه كلما ابتعدت دولة أوروبية ديمقراطية عن المصالح المباشرة في مصر، كلما زاد موقفها السلبي من الانقلاب وضوحًا. ولا يصح هذا بالطبع على دول بعيدة لا تتميز بعمق الثقافة الديمقراطية السائدة فيها.

حاول الاتحاد الأوروبي أن يطرح نفسه وسيطًا بين نظام الانقلاب وجماعة الإخوان المسلمين، من خلال لقاءات كاثرين آشتون مع القوى السياسية

= الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/07/04/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D8%AC-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D9%86%D9%81%D9%82-%D9%85%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF.html>.

(91) «30 يونيو والعالم.. كيف تتغير المواقف؟،» الأهرام، 30/ 6/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/411639.aspx>.

(92) «وزير خارجية السويد ينتقد موقف الاتحاد الأوربي تجاه الأحداث بمصر،» (شبكة رصد الإخبارية، 7/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://rassd.com/1-66519.htm>.

(93) «مجلس الأمن يناقش مصر وتنديد بـ «القمع الوحشي»،» (الجزيرة نت، 15/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/8/15/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D9%80-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%B4%D9%8A>.

والعسكرية المصرية، خلال زيارتها القاهرة مرتين في غضون أسبوعين، إضافة إلى تصريحاتها التي دعت فيها إلى إشراك القوى السياسية كلها في الحكومة. لكن ليس بمعنى العودة إلى أوضاع ما قبل الانقلاب، وإنما بضرورة اقتناع أو إقناع جماعة الإخوان المسلمين بقبول سياسة الأمر الواقع، ودخولها في الحكومة المصرية والبرلمان. فزارت آشتون القاهرة في 16 تموز/ يوليو 2013، والتقت الرئيس الموقت عدلي منصور ونائبه محمد البرادعي، ورئيس الحكومة حازم الببلاوي، ووزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، وممثلين عن القوى السياسية المختلفة في مصر، منهم رموز من حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين. وطالبت آشتون السلطة الجديدة بسرعة العودة إلى حكومة مدنية منتخبة، ووضع جدول زمني لخريطة الطريق التي اقترحها وزير الدفاع (السيسي) آنذاك. كما حثت جماعة الإخوان المسلمين على العودة إلى الديمقراطية، وضرورة احترام الحقوق الأساسية والحريات وسيادة القانون[94]. أما في زيارتها الثانية في 29 تموز/ يوليو 2013[95]، فكررت لقاء الممثلين أنفسهم الذين التقتهم في زيارتها السابقة[96]. وطلبت في خلال هذه اللقاءات السماح لها بلقاء مرسي من أجل رفع مستوى الوساطة بين النظام العسكري ومعارضيه. فالتقت مرسي مدة ساعتين، عرضت عليه مبادرة الإفراج عنه، ووقف الحملات الأمنية والقضائية ضد أعضاء الجماعة، في مقابل وقف الحركة الاحتجاجية في الشوارع المصرية، وإنهاء الاعتصامين في ميداني رابعة العدوية والنهضة[97].

---

(94) محمد فؤاد، «الاتحاد الأوروبي يؤكد دعمه الشعب المصري.. الإخوان للمسئولة الأوروبية: لا تفاوض قبل تحقيق مطالب الجماعة،» الأهرام، 18/ 7/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/221541.aspx>.

(95) «Catherine Ashton Visits Egypt,» (European Commission, Brussels, 29 July 2013), Retrieved on 8/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_IP-13-752_en.htm>.

(96) «كاثرين آشتون في مصر تدعو للتهدئة عشية «مليونية» جديدة لـ «تحالف الشرعية»،» (Euronews، 29/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.euronews.com/2013/07/29/eu-s-ashton-in-cairo-calls-for-inclusive-transition-process>.

(97) أعلنت ذلك المتحدثة باسم مسؤولة السياسة الخارجية الأوروبية مايا كوسيانسيتش على حسابها في تويتر، الأمر الذي أكدته وكالة أنباء الأناضول، ولم تصدر كاثرين آشتون أي بيانات نفي. يمكن العودة في ذلك إلى: «آشتون التقت مرسي لساعتين،» (الجزيرة نت، 30/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/7/30 /%D8%A2%D8%B4%D8%AA%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AA- =

تفهّم الاتحاد الأوروبي الإجراءات العسكرية، ويمكن القول إنه أيد الانقلاب العسكري ضمنيًا، حيث كشف محمد البرادعي نائب الرئيس الموقت لاحقًا في ندوة لمعهد الجامعة الأوروبية في أيار/ مايو 2015، أن ممثل الاتحاد الأوروبي في جنوب المتوسط برناردينو ليون هو من وضع خطة خريطة الطريق التي أعلنها السيسي في 3 تموز/ يوليو 2013 [98]. وبغض النظر عن تقويم خطة خريطة الطريق كضريبة كلامية للتغطية على الانقلاب وكسب حلفاء له، وتفريغها من مضمونها في التطبيق مع نشوء دكتاتورية عسكرية في مصر، فإن ذلك يكشف دوره في صناعة القرارات داخل نظام الانقلاب، والحساسية الأوروبية من الإسلام السياسي، مع أنها قبلت على مضض بالعملية الديمقراطية بعد المد الثوري الذي اجتاح المنطقة.

أما في ما يخص المساعدات الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، فلم يبد الاتحاد الأوروبي رغبة حقيقية في معاودتها أو تجميدها، ليجعلها أداة ضغط على النظام العسكري في مصر. وبعد حوادث الحرس الجمهوري في 8 يوليو/ تموز 2013، أكد المتحدث باسم وزيرة الخارجية الأوروبية مايكل مون في تصريحات صحافية في اليوم ذاته، أن الاتحاد الأوروبي لن يوقف أي مساعدات تقدّم إلى مصر، كما أنه سيواصل تقديم «المساعدة لإقامة الديمقراطية، وأنه لا يقدم مساعدات إلى ميزانية الدولة المصرية بسبب عدم تطور الإصلاحات، لكنه يساعد المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني»[99]. وعلى الرغم

%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%8A%D9%86>. =

في شأن المبادرة التي روتها وكالة أنباء الأناضول، يمكن الاطلاع عليها على: «آشتون تعرض على مرسي خروجًا آمنًا مقابل فض الاعتصامات،» (قناة العالم، 30/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alalam.ir/news/1500100>.

(98) يمكن الاطلاع على تصريح البرادعي على موقع اليوتيوب تاريخ النشر على صفحة كلنا خالد سعيد نسخة كل المصريين 4/ 7/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=oVQbf8Qb1Hg>.

وانظر كذلك: «التفاصيل الكاملة لتصريحات البرادعي عن خطة «برنارد».. ولماذا يهاجمه أنصار السيسي ومرسي؟،» (سي إن إن العربية، 7/ 7/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/07/07/egypt-elbaradei-sisi-morsi>.

(99) «ألمانيا تدين حادث دار الحرس الجمهوري بمصر وتطلب توضيحًا،» (بي بي سي عربي، 8/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: =

من أن المؤسسات الأوروبية دانت فض الاعتصامين في ميداني رابعة العدوية والنهضة، من دون أن تتخذ إجراءات فعلية، للضغط على السلطة المصرية، لوقف العنف، أصدر الاتحاد الأوروبي بيانًا في 14 آب/ أغسطس 2013، دعا فيه السلطات المصرية إلى ضبط النفس[100]. كما طالبت آشتون في بيان لها في اليوم ذاته بإنهاء حال الطوارئ، واعتبرت أن العنف جعل مصر «تتجه إلى مستقبل غير مؤكد»[101]. كما دان وزير الخارجية الألماني في اليوم ذاته فض الاعتصامين، وطالب الحكومة المصرية بتهدئة الأوضاع ووقف العنف[102]. وفي السياق ذاته، أصدر وزير الخارجية الفرنسية لوران فابيوس بيانًا دعا فيه «جميع الأطراف من الأحزاب المصرية إلى رفض العنف، والبدء في الحوار لجميع القوى السياسية المصرية، لغرض إيجاد حل ديمقراطي لهذه الأزمة الخطرة»[103]. بينما دان وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ في تصريحات صحافية استخدام القوة لإجلاء المتظاهرين، ودعا قوات الأمن المصرية إلى ضبط النفس، وأعرب عن قلقه وأسفه «لسقوط قتلى من الأطراف كلها»[104].

= <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130708_egypt_killing_world_reactions>.

(100) «الاتحاد الأوروبي يدعو السلطات المصرية لضبط النفس،» (رويترز عربي، 14/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B2GWG20130814>.

(101) «أوروبا تدين العنف في مصر وكيري يطالب بإجراء انتخابات،» (دويتشه فيله، 14/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dw.com/ar/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D8%AA%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D9%83%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA/a-17021911>.

(102) المصدر نفسه.

(103) «المجتمع الدولي يدين فض اعتصام الإخوان بالقوة، واشنطن تنتقد إعلان حالة الطوارئ.. والاتحاد الأوروبي يدعو قوات الأمن لضبط النفس،» (العربية نت، 14/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/08/14/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%AA%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9.html>.

(104) المصدر نفسه.

هذه التصريحات كلها التي صدرت في اليوم نفسه عن هؤلاء المسؤولين إنما كانت في رأينا تعبيرات عن حرج تجاه الخروقات الجمة لحقوق الإنسان، لكنها لم تعكس تغيرًا في العلاقة بمصر.

اكتفى الاتحاد الأوروبي في 21 آب/ أغسطس 2013 بتعليق تزويد مصر بتجهيزات أمنية وأسلحة يمكن استخدامها في قمع الاحتجاجات، ردًا على مجزرتي فض الاعتصامين في ميداني رابعة العدوية والنهضة. كما استمرت السويد بموقفها المناوئ للسلطة الانقلابية، فدان وزير الخارجية السويدي كارل بيلت العنف في مصر في 21 آب/ أغسطس 2013، قبل اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل: «علينا أن ندين العنف بقوة شديدة. من المهم جدًا أن تتكلم أوروبا بلهجة قوية». كما دان وزير خارجية ليتوانيا ليناس لينكوفيسيوس على هامش الاجتماع الأوروبي العنف في مصر بقوله: «لم يتم الاستماع إلى دعوات وقف العنف؛ ولذلك فقد حان الوقت حقيقة لاتخاذ إجراءات إضافية»[105].

بعد إجراء الانتخابات الرئاسية في عام 2014 و«فوز» عبد الفتاح السيسي فيها، عاملته الدول الأوروبية بوصفه رئيسًا شرعيًا منتخبًا لمصر. وطُويت صفحة مجزرة ميدان رابعة العدوية، وما تلاها من قمع للاحتجاجات والاعتقالات

---

(105) «آشتون تدعو إلى «خريطة طريق».. وماكين لـ «استعراض عضلات أمريكي»: «الوزاري الأوروبي» يوافق على عدم تزويد مصر بأسلحة،» الخليج، 22/ 8/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/d44bd228-59eb-487f-802f-5df163bf0599>.

في مناسبة ذكرى عام على مجزرة رابعة العدوية (2014) وإصدار منظمة هيومان رايتس واتش تقريرها في شأنها، كتب وزير الخارجية السويدي على تويتر «في ميدان رابعة، منذ عام مضى، نفذت السلطات المصرية إحدى كبرى عمليات القتل الجماعي في عصرنا الحديث» وأرفق تقرير المنظمة للاطلاع عليه. انظر: «وزير خارجية السويد: عام مضى على أكبر مجزرة جماعية في عصرنا الحديث،» جريدة الشعب الجديد، [د. ت.]، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elshaab.org/news/128011/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%AF-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%B6%D9%89-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D8%AC%D8%B2%D8%B1%D8%A9-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%B5%D8%B1%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB>.

وأحكام الإعدام الجماعية، واستُقبل في معظم العواصم الأوروبية المركزية. وبذلك تحولت بيانات الاتحاد الأوروبي التي ركزت على ضرورة التحول الديمقراطي والالتزام الأوروبي دعمه (المذكورة أعلاه) إلى خطابات وإعلانات سياسية تبددت في الممارسة.

لم تعارض الدول الأوروبية التحول الديمقراطي في مصر، بل دعمته في ضوء المد الثوري في المنطقة العربية. لكنها في المقابل، قدمت الدعم للاستبداد بالصمت عن جرائمه، وعدم إثارتها في المؤسسات الدولية. كما بقيت السياسات المالية الأوروبية كما كانت خلال مرحلة التحول الديمقراطي وبعد الانقلاب عليها[106]. فافتتح البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أول مكتب دائم له في مصر في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر 2014[107]. واستمرت البرامج الأوروبية في دعم المؤسسات المصرية المعمول بها قبل الثورة، فوقعت الحكومة المصرية اتفاق قرض مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في القاهرة في 31 آذار/ مارس 2014، بلغ 190 مليون دولار أميركي، بهدف تحسين كفاءة قطاع الطاقة في مشروع محطة كهرباء الشباب وغرب دمياط[108]. كما أقرض البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الحكومة المصرية 126 مليون يورو لتحديث السكك الحديد[109].

(106) من الجدير الإشارة إلى أن المساعدات الاقتصادية الألمانية خلال الثورة لم تكن أمرًا مستجدًا، حيث قدمت ألمانيا مساعدات إنمائية بقيمة 4.330 مليار يورو، بين قروض ميسرة وتجارية ومنح لا ترد، إضافة إلى 425.657 مليون يورو منحًا عينية ودعم الخبرات الفنية، خلال الفترة بين عامي 1973 و2010. انظر: المليحي ونور الدين، «ألمانيا تقدم 89 مليون يورو مساعدات لمصر». وعند مراجعة الاتفاقات التجارية بين فرنسا ومصر، سيلاحظ أي مراقب عدم وجود فرق في التعاون الاقتصادي بين فرنسا ومصر، أكان قبل الثورة وبعدها أم بعد الانقلاب. يمكن الرجوع في ذلك إلى: «بيانات شركاء التنمية، نبذة تاريخية عن التعاون مع فرنسا،» (وزارة التعاون الدولي في مصر، [د. ت.])، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.moic.gov.eg/MIC/DevPartnerDetails.aspx?ModID=3&PID=105>.

(107) «البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية يفتح أول مكتب دائم له في مصر،» الدستور، 28/ 10/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/702572>.

(108) «الرئاسة توافق على قرض البنك الأوروبي للتنمية،» الدستور، 30/ 5/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/422148>.

(109) «البنك الأوروبي يقرض مصر 126 مليون يورو لتحديث سكك الحديد،» الدستور، =

من الطريف أيضًا أن برنامج «سبرينغ» الذي سبق أن تطرقنا إليه، الخاص بدعم الديمقراطية في مصر وتونس، والذي حمل اسم «الربيع» (Spring) تيمنًا بالثورات العربية، بقي العمل به قائمًا بعد الانقلاب على الديمقراطية في مصر، حيث وقع الاتحاد الأوروبي بموجب هذا البرنامج مع الحكومة المصرية في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، اتفاقًا لتنفيذ برامج تعاون مشتركة تبلغ قيمتها 90 مليون يورو[110]. صحيح أنها لم تكن مساعدات سياسية، وإنما مشروعات تتعلق بتطوير البنية التحتية في مصر، لكنها حين أقرت كانت لتلبية متطلبات حاجات حكومة مصرية منتخبة، بهدف المساعدة في الانتقال الديمقراطي، أما تقديمها فكان إلى سلطة انقلابية، فساهمت بذلك في إعادة تمكين الاستبداد في مصر.

قدم الاتحاد الأوروبي بيانًا في الدورة الـ 27 لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في جنيف في أيلول/ سبتمبر 2014، انتقد فيه تدهور أوضاع حقوق الإنسان في مصر[111]، الأمر الذي يذكر بطريقة ما تعامل الأوروبيين مع حسني مبارك. فبينما دأب الاتحاد الأوروبي على تمرير انتقادات لواقع حقوق الإنسان ومسائل الحرية والديمقراطية في العلن بين الفينة والأخرى في مصر، كان مبارك يُستقبل بحفاوة في العواصم الأوروبية، والتزمت دول الاتحاد دعمه سياسيًا، وتجنبت استخدام أي أدوات ضغط فاعلة عليه، لتحقيق الإصلاح السياسي وبناء نظام ديمقراطي.

يمكن القول إن الدولة الأوروبية المركزية تفضل الاعتبارات الجيوستراتيجية في حوض المتوسط الذي تتشارك فيه، أو تعتبره قريبًا جدًا منها، على الاعتبارات

= 30/ 5/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/420586>.

(110) عبد الله مصطفى، «بروكسل تشهد التوقيع على أول اتفاقية بين الاتحاد الأوروبي ومصر بعد عزل مرسي: السفير المصري لـ «الشرق الأوسط»: الاتفاقية تتعلق بتنفيذ برامج للتعاون المشترك بـ 90 مليون يورو،» الشرق الأوسط، 26/ 11/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=6&article=751620&issueno=12782#.VfGLWdySylV>.

(111) إبراهيم منشاوي، «مواقف متناقضة: علاقة الاتحاد الأوربي بمصر بعد 30 يونيو،» (المركز العربي للبحوث والدراسات، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.acrseg.org/14325>.

المتعلقة بحقوق الإنسان والمواطن، وإن كانت تولي الأخيرة اهتمامًا على مستوى الرأي العام، حيث إنها مهتمة بالاستقرار وبمنع الهجرة غير الشرعية شمالًا عبر المتوسط وبـ «مكافحة الإرهاب» والسلام مع إسرائيل. وقلما فهمت الدول الأوروبية أن هذه القضايا مرتبطة بإحقاق حقوق الشعوب العربية والشعب الفلسطيني. فغالبًا ما غابت هذه المسألة المبدئية في خضم الحوادث وتسارعها والحاجة إلى اتخاذ مواقف تجاه القضايا الراهنة. كما أن تخوف الدول الأوروبية من وصول حركات التيار الإسلامي إلى الحكم يتغلب في كثير من الحالات على إدراكها المكتسب بالتجربة لضرورة عدم إقصاء الإسلاميين من العملية السياسية والفضاء العمومي.

ما عدا استثناءات بارزة كالسويد، عادت الدول الأوروبية إلى ما اعتادته من تعايش مع الدكتاتوريات التي تفرض الاستقرار على الشاطئين الشرقي والجنوبي للمتوسط. ولم تتخل عن عادتها تلك إلا عندما كانت مجبرة على ذلك بفعل حراك الشعوب. لكن القوى الديمقراطية العربية لم تعمل بما فيه الكفاية لمخاطبة الرأي العام في تلك الدول.

ثالثًا: روسيا والمرحلة الانتقالية

على الرغم من تصنيف روسيا جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية، فإن قنوات الاتصال بين الجانبين بدأت بعد ثورة يناير مباشرة، حين استقبل محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة ومحمد سعد الكتاتني الأمين العام للحزب، القائم بالأعمال في السفارة الروسية في القاهرة إيفان مولوتكوف في 10 آب/ أغسطس 2011[112]. وبشكل عام بقيت الاتصالات الروسية مع النخب السياسية المصرية محدودة. ولم تهتم روسيا على الصعيد الإعلامي والدبلوماسي كثيرًا بالتطورات الداخلية المصرية، حيث كان اهتمامها منصبًا على تطورات الثورة السورية. ولم ترسل موسكو أي موفد دبلوماسي إلى القاهرة خلال حكم المجلس العسكري، ما عدا زيارة قصيرة لوزير الخارجية الروسي في 10 آذار/ مارس

(112) «موجز مصر بعد ثورة 25 يناير،» الشرق الأوسط، 11/ 8/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11944&article=635246&feature=#.VfajiNySylU>.

2012، التقى فيها المشير محمد حسين طنطاوي، على هامش اجتماع روسي مع مسؤولين في جامعة الدول العربية، لبحث الأزمة السورية[113].

تكيفت روسيا مع صيرورة التحول الديمقراطي في مصر، ولم تستطع معارضة نتائج انتخابات رئاسية حرة ونزيهة، حيث لا يمكن لدولة صاعدة في بنية النظام الدولي، أن تبقى بمعزل عن التنسيق مع دولة إقليمية مثل مصر. فهنأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 25 حزيران/ يونيو 2012 مرسي لفوزه في الانتخابات الرئاسية المصرية[114]. ثم زار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مصر في الرابع والخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، التقى فيها محمد مرسي. وأهم ما تمخض عن هذه الاجتماعات، الاتفاق على ترتيب زيارة للرئيس المصري إلى موسكو[115]. كما تركزت المناقشات على الأزمة السورية، وأيدت خلالها روسيا مبادرة مصر الرباعية من حيث المبدأ وسيلة لحلها[116].

---

(113) «محاولة روسية فاشلة لاحتواء الغضب العربي... لافروف يدافع في الجامعة عن فيتو دعم الأسد ... وبن جاسم وفيصل يهاجمان موسكو ...واتفاق على 5 نقاط،» الشروق، 11/ 3/ 2012، ص 3.

(114) «بوتين يهنئ مرسي ويسعى لتعاون بناء معه،» الجمهورية، 25/ 6/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljoumhouria.com/pages/view/14043>.

(115) «الخارجية الروسية: سيرغي لافروف يزور مصر والأردن من 4 إلى 6 نوفمبر/ تشرين الثاني،» (روسيا اليوم، 26/ 10/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news/598086-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9_%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%BA%D9%8A_%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%81_%D9%8A%D8%B2%D9%88%D8%B1_%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%86_%D9%85%D9%86_4_%D8%A7%D9%84%D9%89_6_%D9%86%D9%88%D9%81%D9%85%D8%A8%D8%B1_%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A>/

(116) «مراسل «روسيا اليوم»: لافروف سيلتقي مرسي والعربي والإبراهيمي في القاهرة لبحث الأزمة السورية،» (روسيا اليوم، 16/ 10/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news/597182-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%84_%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85__%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%81_%D8%B3%D9%8A%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%8A_%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%8A_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1% =

زار مرسي موسكو في 18 نيسان/ أبريل 2013، وركز في زيارته على البعد الاقتصادي للعلاقات المصرية - الروسية وسبل تطويرها[117]. وطغى المناقشات والمباحثات الاقتصادية طابع قرارات غير مكتملة للتوقيع، أي الاتفاق على دراستها تمهيدًا لتنفيذها. واتُّفق على إمداد روسيا مصرَ بالغاز الطبيعي، وإمكان ربط خط الغاز الروسي بخط الغاز العربي، والاستعانة بالشركات الروسية في إعادة هيكلة شركات الحديد والفحم، ومتابعة إنشاء مجلس الأعمال المصري - الروسي المشترك، إضافة إلى دراسة مشروعات في مجال الطاقة والكهرباء والزراعة والنقل[118]. كما اتُّفق على التفاوض لإنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الجمركي (روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا)[119]. أما في الشأن السوري، فبحث الطرفان القواسم المشتركة بينهما، وتجنبا الحديث عن القضايا الخلافية العميقة، فرفض كل منهما التدخل الأجنبي في الشؤون السورية، واتفقا على دفع جهد الحوار بين السوريين[120].

طغى العلاقات الروسية - المصرية خلال الفترة الانتقالية من الثورة وحتى الانقلاب الطابع البروتوكولي الدبلوماسي في العلاقات الدولية. وجرى التقارب

D8%A9_%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D = 8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9>.

(117) «مرسي يزور روسيا لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري: سبل تدعيم العلاقات الثنائية بين البلدين أبرز ما ستتناوله الزيارة الرسمية،» (العربية نت، 18/ 4/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/04/18/%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%B2%D9%88%D8%B1-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A.html>.

(118) هشام المياني، ««بوابة الأهرام» تنشر تفاصيل مؤتمر نتائج زيارة مرسي لروسيا.. والرئاسة تنفي طلب موسكو إقامة قاعدة عسكرية بمصر،» (بوابة الأهرام، 22/ 4/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/337261.aspx>.

(119) المصدر نفسه.

(120) أنس زكي، «مرسي يزور روسيا لتعزيز التعاون،» (الجزيرة نت، 18/ 4/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/4/18/%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%B2%D9%88%D8%B1-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86>.

بمبادرة مصرية، من خلال حرص مرسي زيارة الصين وروسيا أولًا لإظهار استقلالية في القرار الخارجي. وغض الرئيس المصري الطرف عن الموقف الروسي الذي يعتبر جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية، وعن موقف روسيا المؤيد لمبارك خلال الثورة، حتى تنتهج مصر سياسة خارجية مستقلة عن الولايات المتحدة الأميركية، وتكسر الجمود الذي أصابها في عهد مبارك. أما روسيا، فحاولت أن تلتقط هذه الإشارات، عسى أن يفتح ذلك نافذة على تحسين صورتها في العالم العربي والإسلامي، ما يخفف حدة التوتر في إقليمي الشيشان وداغستان الروسيين. ووجدت في الجانب الاقتصادي فرصة لحوار واختبار العلاقات المصرية - الروسية، مع الاحتفاظ بنقاط الاختلاف في المسائل الإقليمية والأيديولوجية. وعلى الرغم من ذلك، بقيت روسيا قلقة من التوجه الأيديولوجي لجماعة الإخوان المسلمين ومن التقارب المصري - التركي. وما إن أيقنت أن نظام الحكم في مصر عاد إلى الهيئة التي كان عليها إبان عهد مبارك بعد خلع مرسي واستقراره، حتى عادت روسيا إلى موقفها الذي كانت قد تبنته خلال الثورة.

الموقف الروسي من انقلاب 3 يوليو

أصدرت وزارة الخارجية الروسية في الخامس من تموز/ يوليو 2013 بيانًا كشفت فيه عن إجراء مكالمة هاتفية بين وزيري الخارجية المصري والروسي. أوضح فيها الوزير المصري أنه «يجب النظر إلى عزل مرسي عن السلطة على أنه إرادة الشعب المصري». بينما أكد الوزير الروسي «مبدأ روسيا الثابت النابع من تأييد تطلعات الشعب المصري القانونية، من أجل حياة أفضل في أوضاع الحرية والتحديث الديمقراطي». كما نص البيان على ضرورة حل «التناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصري من دون عنف، وأن تمتنع الأطراف كافة عن استخدام القوة؛ وذلك في إطار حوار وطني شامل يأخذ في الاعتبار مصالح المجموعات الاجتماعية والطوائف كافة في البلاد»[121]. أما

(121) «وزير الخارجية المصري كامل عمرو يبلغ لافروف أن عزل مرسي يمثل تجسيدًا لإرادة الشعب،» (روسيا اليوم، 5/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news/620378-%D8%B9%D9%85%D8%B1%D9%88_%D9%8A%D8
%A8%D9%84%D8%BA_%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%81_%D8%A7%D9%% =

فلاديمير بوتين، فحذر خلال لقاء مع الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزارباييف في اسطنبول في 7 تموز/ يوليو 2013 من خطر نشوب حرب أهلية في مصر، على غرار «الحرب الأهلية في سورية»[122]. كما لم تدِنْ موسكو العنف المفرط الذي استخدمته قوات الأمن والجيش المصرية في فض الاعتصامين في ميداني رابعة العدوية والنهضة، لكنها دعت القوى السياسية في مصر إلى ضبط النفس. فأصدرت الخارجية الروسية بيانًا في 14 آب/ أغسطس 2013، جاء فيه «في ظل الفترة الصعبة الحالية التي تعيشها مصر، نطالب مجددًا جميع القوى السياسية في مصر بالتحلي بضبط النفس، والعمل وفقًا لما تقتضيه المصلحة العليا للبلاد». كما دعت إلى بدء حوار وطني شامل في مصر، حيث «لا يمكن الحصول على التغيير الديمقراطي والإصلاحات الكبيرة التي تخدم مصلحة جميع المصريين، إلا من خلال فتح حوار شامل واستئناف العملية السياسية على أساس الوفاق الوطني»[123].

نلمس من الخطاب الروسي تجاه الانقلاب، تبنيًا روسيًا لرواية النظام العسكري، بإيحاءاتها ومفرداتها، على الرغم من لغة حذرة في المواقف العلنية. لكن السياسة الروسية في شأن مصر تطورت لاحقًا بما ينسجم مع تغيرات الخطاب الرسمي للجيش المصري، حتى وصلت إلى تطابق كامل في السرد والتوجهات والسياسات، حيث شهدت العلاقات الروسية - المصرية قفزة نوعية في مجالات

= 86_%D8%B9%D8%B2%D9%84_%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A_%D9%8A%D9%85%D8%AB%D9%84_%D8%AA%D8%AC%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D8%A7_%D9%84%D8%A5%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A>.

(122) «بوتين يحذر من خطورة وقوع مصر في حرب أهلية،» (روسيا اليوم، 7/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news/620506-%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86_%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D8%B4_%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D8%A7_%D8%A7%D9%87%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D9%88%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D8%AA%D8%B3%D9%8A%D8%B1_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87_%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%87>.

(123) «روسيا تدعو إلى ضبط النفس في مصر،» صحيفة الشعب اليومية أونلاين، 14/ 8/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.people.com.cn/31662/8365500.html>.

عدة فاقت ما كانت عليه خلال عهد حسني مبارك. فأرسلت موسكو طرادًا حربيًا إلى ميناء الإسكندرية في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013[124]، أي قبل يومين من زيارة مشتركة لوزير الخارجية والدفاع الروسيين سيرغي لافروف وسيرغي شويغو القاهرة، وصفها المسؤولون المصريون بـ «التاريخية». واستبقها وزير الخارجية الروسي بمقابلة صحافية مع جريدة الأهرام المصرية، نُشرت يوم وصولهما إلى القاهرة، أكد فيها أن روسيا «حريصة على التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، واحترام حقوق الشعوب في خيارها الحر والمستقل لسبل تطورها وأشكال نظام الدولة». وكرر خطاب الانقسام الاجتماعي في مصر، ولو كان بلغة الإشادة بالشعب المصري «الشعب المصري قادر ودون مساعدة أحد على العثور على حلول فعالة تراعي مصالح كل المجموعات والطوائف السياسية والإثنية الدينية دون تمييز»[125].

استكمل تطبيع العلاقات الروسية - المصرية في زيارة مصرية مماثلة لوزيري الدفاع والخارجية المصريين عبد الفتاح السيسي ونبيل فهمي إلى موسكو في 13 شباط/ فبراير 2014، بعد تجميد الولايات المتحدة الأميركية بعض المساعدات العسكرية التي تمنحها لمصر سنويًا[126]. واستُقبِل عبد الفتاح السيسي استقبال رؤساء الدول، حتى إن الرئيس الروسي بوتين خاطب السيسي علنًا «أعرف أنكم اتخذتم قرار الترشح للانتخابات الرئاسية في مصر، أتمنى لكم باسمي وباسم الشعب الروسي النجاح»[127]. كما تخلت روسيا في هذه

---

(124) مروة مدحت وأكرم سامي، ««طراد» روسي يصل الإسكندرية قبل زيارة وزيري الخارجية والدفاع،» الوطن، 13/ 12/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/354330>.

(125) «وزير الخارجية الروسي للأهرام: حريصون على عدم التدخل في شئون الآخرين واحترام حق الشعوب في اختيارها الحر،» الأهرام، أجرى الحوار سامي عمارة، 13/ 11/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/242313.aspx>.

(126) «وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي يزور موسكو،» (بي بي سي عربي، 12/ 2/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/02/140212_egypt_sisi_travels_to_moscow>.

(127) «السيسي يزور موسكو وبوتين يدعم ترشحه لرئاسة مصر،» (دويتشه فيله، 13/ 2/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dw.com/ =

المرحلة عن المجاملات الدبلوماسية في خطاباتها تجاه الأزمة في مصر. وأبدت انحيازها الكامل إلى الجيش المصري، من خلال الإشادة به في «حماية مصر، وضمان استقرارها». وجاء تبادل زيارات وزيري الخارجية والدفاع، بموجب اتفاق الشراكة الاستراتيجية الذي وُقّع خلال زيارة الرئيس الروسي آنذاك ديمتري ميدفيدف القاهرة في حزيران/ يونيو 2009[128]، لكنه لم يُفعَّل إلا بعد الانقلاب العسكري.

زار عبد الفتاح السيسي بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية في حزيران/ يونيو 2014 موسكو 3 مرات حتى آب/ أغسطس 2015[129]. وارتقى التعاون الروسي - المصري، فامتد إلى المجالات العسكرية والطاقة النووية. فأعلنت روسيا في أيلول/ سبتمبر 2014 إبرام صفقة أسلحة روسية ضخمة لمصر، تقدر قيمتها بـ 3.5 مليارات دولار[130]. كما وقعت مصر وروسيا خلال زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى القاهرة في التاسع والعاشر من شباط/ فبراير 2015[131] مذكرة تفاهم لبناء محطة نووية لإنتاج الطاقة في منطقة الضبعة في شمال مصر[132]. وفي هذه الأثناء واصلت روسيا تصنيف جماعة الإخوان

= ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%B2%D9%88%D8%B1-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-%D9%88%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%AA%D8%B1%D8%B4%D8%AD%D9%87-%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1/a-17428312>.

(128) علاء الجديدي، «مصالح لا محاور: فرص وقيود العلاقات الروسية - المصرية بعد 30 يونيو،» السياسة الدولية ([د. ت.])، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3473.aspx>.

(129) زار السيسي موسكو في آب/ أغسطس 2014، وأيار/ مايو 2015 للمشاركة في الاحتفالات بمناسبة الذكرى السبعين للانتصار على النازية، وآب/ أغسطس 2015، انظر: «السيسي يزور موسكو الأربعاء المقبل،» السفير، 20/ 8/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://assafir.com/Article/5/438670/SameChannel>.

(130) «موسكو تعلن عن صفقة سلاح لمصر بـ 3.5 مليار دولار،» الشروق، 17/ 9/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=17092014&id=ea9e3c49-7d96-4e50-9def-84a52496683a>.

(131) حرص الرئيس المصري خلال زيارة بوتين مصر على إخراجها بمظاهر كرنفالية، وفق مشاهد وبرامج، تذكر بعصور الإمبراطوريات وتقاليد «القادة العظماء».

(132) «قمة السيسي - بوتين.. التعاون العسكري يتصدر المباحثات،» (قناة الحرة، 10/ 2/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: =

المسلمين في مصر منظمة إرهابية في نسخة محدّثة من قائمة الإرهاب في روسيا في شباط/ فبراير 2015[133].

شمل التنسيق الروسي - المصري الملفات الإقليمية في المشرق العربي، ولا سيما الأزمة السورية؛ إذ بعد انتخاب السيسي اختلف الموقف المصري من الثورة السورية. فانطلق من أجندة داخلية يهيمن عليها التعاطف مع الأنظمة السلطوية في المنطقة ضد أي حراك شعبي، إضافة إلى هاجس الخوف من تيارات الإسلام السياسي بأنواعها المختلفة. وضغطت مصر لتشكيل معارضة سورية تكون بديلًا من الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، تقبل حلًا سياسيًا يتضمن قبول مبدأ بقاء نظام بشار الأسد. وكان من الطبيعي أن يرفض النظام المصري بعد الانقلاب حدوث أي تغيير في أنظمة الحكم العربية، فكيانه كله يقوم على ردة الفعل على ثورة في بلده، الأمر الذي يكاد يتطابق مع الموقف الروسي الذي يدعم نظام الأسد، ويسعى إلى التوصل إلى نوع من الوحدة الوطنية يستوعب فيها النظام جزءًا من المعارضة لمحاربة الجماعات الإسلامية كجزء من الحرب على الإرهاب[134].

بلغت العلاقات الروسية - المصرية بعد الانقلاب العسكري في مصر درجة عالية من التقارب والتعاون، لم تصل إليها خلال عهد مبارك، يمكن قراءتها وتحديدها، من خلال التقاء المصالح في لحظة زمنية محددة، وليست تجمعًا في محور واحد[135]. فالأطر الاستراتيجية لتحالف النخبة المصرية مع القوى الغربية، لم تتبدل، لكنها وجدت في روسيا شريكًا يدعم الاستبداد في جميع أنحاء العالم من دون تحفظ أو مواربة على غرار القوى الغربية. بينما

= <http://www.alhurra.com/content/putin-to-visit-egypt/266105.html>.

(133) كريم البكري، «سيف اليزل: روسيا فتحت صفحة جديدة مع الشرق الأوسط بعد تصنيف الإخوان كـ «إرهابية»،» الشروق، 28/ 2/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=28022015&id=202e1635-c455-4f2a-9052-eb1419bdbb25>.

(134) «اتساع مساحة التنسيق الروسي - الإيراني، ودور مصري مساند،» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 27 كانون الثاني/ يناير 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/4639768a-6692-4b46-9cbc-9bac8794bbaf>.

(135) يمكن الرجوع في ذلك إلى: الجديدي، «مصالح لا محاور».

وجدت روسيا في دعم نظام الانقلاب ضرورة ومصلحة وطنية عليا، لمنع عودة القوى الإسلامية إلى الحكم، إضافة إلى الحد من النفوذ التركي في المنطقة العربية.

يجمع الفراغ الأيديولوجي الممتلئ بالتشديد على العظمة الوطنية والشوفينية كغطاء للسلطوية بين نظامي بوتين والسيسي، إضافة إلى تخوف روسيا من التحول الديمقراطي في البلدان الإسلامية الواقعة في جنوب شرقها، باعتبارها تعدّ التحول الديمقراطي امتدادًا للنفوذ الغربي، مسقطة عليه تجربتها في شرق أوروبا والجمهوريات السوفياتية السابقة.

تتميز روسيا (والصين كذلك) بالقدرة على التصرف في السياسة الخارجية باستقلال عن رأي عام محلي ضاغط، حيث تمكن النظام الروسي في عهد بوتين من وقف تطور الرأي العام الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي باتجاه تعددي ديمقراطي وإعادة تحشيده خلف شعارات وطنية شوفينية باستغلال الحنين لدور الدولة العظمى، الأمر الذي يمكّن روسيا من العمل في السياسة الخارجية بموجب اعتبارات جيوستراتيجية متحررة من الأيديولوجيات القديمة من جهة، وغير مقيدة باعتبارات رأي عام داخلي من جهة أخرى. وينطبق ذلك بدرجة كبيرة على السياسة الخارجية للصين، مع الفرق أن وزن الاعتبارات الاقتصادية في حالة الصين يعلو على الاعتبارات الجيوستراتيجية. لكن الأخيرة تزداد أهمية للصين في محيطها الإقليمي المتوسع باستمرار.

اعتبرت روسيا عودة الجيش إلى حكم مصر ضد التحول الديمقراطي تطورًا إيجابيًا، وانتكاسة للثورات العربية بشكل عام، كما اعتبرت هذا التحول مفيدًا لموقفها في سورية. ولاحقًا تعززت العلاقة الروسية - المصرية أكثر بسبب حاجة السيسي إلى الضغط على أميركا لاتخاذ موقف أكثر إيجابية من نظامه لا يقتصر على مواصلة الدعم العسكري. ولهذا توجه إلى موسكو في محاولة لتنويع تحالفاته، ادعاء منه بوجود بدائل للعلاقة مع أميركا. والتقت هذه النزعة مع محاولات روسيا في العقد الأخير استعادة دور الدولة العظمى من خلال التأثير في أقاليم فقدت أي تأثير فيها منذ انهيار الاتحاد السوفياتي.

رابعًا: الموقف الصيني من ثورة يناير ومرحلة المجلس العسكري

تلخصت خطوه الحكومة الصينية بعد سقوط نظام بن علي في تونس بتشديد الرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي، وحجب استخدام كلمة الثورة التونسية، أو ثورة الياسمين، ولاحقًا بعد انطلاق الثورة المصرية «ميدان التحرير»[136]. ذلك أن الأنظمة الشمولية، مثل روسيا والصين، تخشى من «الثورات» الشعبية وتميل إلى مقاومتها، وتركز في خطابها السياسي الداخلي على مفردات الإصلاح الاقتصادي أو السياسي المتدرج، ومكافحة الفساد، في حين يطغى مبدأ «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول» مفردات خطاب سياستها الخارجية. وعلى الرغم من أن بعض الثورات العربية جرى ضد أنظمة حليفة للغرب والولايات المتحدة، كما هي الحال في مصر، اتسم الموقف الصيني بالحذر الشديد تجاهها، وعدّها إخلالًا بالمبادئ والأسس التقليدية التي قام عليها النظام الدولي، وفي مقدمها مبدأ «السيادة». من جهة أخرى، لم تخفِ الصين قلقها من مشاركة التيارات الإسلامية في الثورات وصعودها في مرحلة لاحقة إلى سدة الحكم، ولا سيما أنها شهدت انتفاضات للأقلية المسلمة فيها، تمركزت في مقاطعات شينجيانغ وقانسو ونيغيشيا[137]. وضمن السياق ذاته، نظرت الحكومة الصينية بعين الريبة إلى الموقف التركي المؤيد الثورات العربية، ولا سيما المصرية، واعتبرت أن نجاح الثورات سيساهم في بروز الدور التركي في الشرق الأوسط؛ الأمر الذي ربما يكون له تداعيات على تنامي المشاعر القومية التركية، وامتدادها إلى إقليم «تركستان الشرقية» الذي شهد ظهور حركة انفصالية ومحاولات عدة لإعلان دولة مستقلة خلال النصف الأول من القرن العشرين[138].

أما في ما يتعلق بتتبع الموقف الصيني خلال أيام الثورة المصرية، فسُجّل موقف وحيد في العاشر من 10 شباط/ فبراير 2011 (قبل يوم واحد من تنحي

(136) بول سالم، «مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة،» المستقبل العربي، السنة 34، العدد 398 (نيسان/ أبريل 2012)، ص 152.

(137) محمد فايز فرحات، «السلوك الصيني الروسي في مواجهة موجة الربيع العربي: قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية،» سياسات عربية، العدد 1 (آذار/ مارس 2013)، ص 43.

(138) المصدر نفسه.

مبارك) للخارجية الصينية، رفضت فيه «التدخل الخارجي في شؤون مصر»، في رد مباشر على المواقف الغربية الداعية إلى تنحي مبارك[139]. وفي تعليقها الأول (12 شباط/ فبراير 2011) على تنحي مبارك، تجنبت الخارجية الصينية الترحيب بالخطوة، خلافًا لعدد من القوى الغربية والإقليمية، وجاء في بيانها أن الصين «ترى أن التطورات الأخيرة للوضع في مصر يمكن أن تساعد في عودة الاستقرار والنظام الاجتماعي في البلاد في أقرب وقت»[140]. لكن السلبية الصينية تجاه الثورة المصرية، لم تمنع المسؤولين الصينيين من التواصل مع المجلس العسكري، وتعزيز التعاون والتنسيق في المجالين السياسي والاقتصادي. فهي تعترف بالنظام القائم وتحرص على استمرارية الصادرات والاستثمارات الصينية في مصر؛ التي تشكل النسبة الأكبر من التبادل التجاري بين البلدين. وبناء عليه، زار وزير خارجية الصين يانغ جيه تشي القاهرة في 3 أيار/ مايو 2011 ورئيس المجلس العسكري المشير حسين طنطاوي. وعلى المستوى الاقتصادي أرسلت الصين إلى مصر وفدًا برئاسة نائب وزير التجارة ضم ممثلين عن 20 مؤسسة مالية واقتصادية لتعزيز التبادل الاقتصادي والتجاري بين بيجين والقاهرة[141]. في ذلك الوقت اعتبر السفير الصيني في القاهرة سونغ آيقو زيارة وزير الخارجية الصيني إلى مصر دليلًا على أن علاقات البلدين «لم تتغير، وسترتقي إلى مستوى أعلى بعد ثورة يناير»، وكشف السفير عن منحة مالية بقيمة 60 مليون يوان (نحو 9 ملايين دولار) قدمتها الحكومة الصينية إلى مصر[142]. كما رفعت الصين في أواخر أيار/ مايو 2011 الحظر

---

(139) شريفة فاضل محمد، «العلاقات المصرية الصينية بين الاستمرارية والتغير (2003-2013)،» المستقبل العربي، السنة 36، العدد 420 (شباط/ فبراير 2014)، ص 42.

(140) «المتحدث باسم وزارة الخارجية: الصين تأمل في عودة الاستقرار والنظام إلى مصر في أقرب وقت»، صحيفة الشعب اليومية أونلاين، 12/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.people.com.cn/31662/7285662.html>.

(141) «محطات مهمة في مسيرة العلاقات المصرية الصينية بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو،» (بوابة الأهرام، 1/ 9/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/737767.aspx>.

(142) محمد عثمان، «المشير طنطاوي يلتقي وزير خارجية الصين اليوم،» الأهرام، 3/ 5/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/Egypt/News/76005.aspx>.

على سفر السواح الصينيين إلى عدد من المدن المصرية: الغردقة وشرم الشيخ والأقصر وأسوان[143].

1- الصين وفترة حكم مرسي

اتبع مرسي بعد وصوله إلى الرئاسة نهجًا جديدًا في سياسته الخارجية، قام على إعادة التوازن إلى علاقات مصر الخارجية، ضمن دوائرها الاستراتيجية الثابتة (العربية والأفريقية، الإسلامية، المتوسطية، الدولية). في ذلك الوقت، برز مبدأ «التوجه شرقًا» في مسعى إلى تعزيز علاقات مصر مع قوى دولية، وإقليمية صاعدة (الصين، الهند، باكستان)، وتقليص الاعتماد على الغرب. وفي هذا السياق، كانت الصين المحطة الأولى في زيارات مرسي خارج المنطقة العربية في 28 آب/ أغسطس 2013، حيث رئس وفدًا ضم عددًا من الوزراء، و80 من رجال الأعمال المصريين بهدف جذب الاستثمارات، وزيادة التبادل التجاري بين البلدين[144]. ونجم عن هذه الزيارة توقيع ثمانية اتفاقات، تضمنت «تقديم الصين منحة لا ترد بقيمة 70 مليون دولار، لإقامة مشروعات مشتركة في مجالات البنية التحتية والكهرباء والبيئة، ومنحة أخرى عبارة عن 300 سيارة شرطة لمصر، إضافة إلى مذكرة تفاهم لمعالجة المخلفات الصلبة، والتعاون في مجال حماية البيئة، واتفاق في مجال التعاون السياحي، وآخر في مجال البحوث الحقلية في الزراعة[145]، وكذلك اتفاقية تعاون للحصول على قرض ميسر قيمته 200 مليون

---

(143) «سفير مصر ببكين: ثورة 25 يناير تفتح آفاقًا جديدة لتمتين علاقات مصر والصين،» (بوابة الأهرام، 31/ 5/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/13/71/76918.aspx>.

(144) «الصين ومصر توقعان اتفاقيات اقتصادية،» (الجزيرة نت، 28/ 8/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2012/8/28/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%88%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9>.

(145) محمد علي، «مصر أول دولة عربية وأفريقية تعترف بالصين.. وطموحات لزيادة حجم التبادل التجاري إلى 11 مليار دولار،» (بوابة الأهرام، 22/ 12/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/24/196/575710.aspx>.

دولار من بنك التنمية الصيني لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما وُقِّعت مجموعة اتفاقات استثمارية بين رجال الأعمال المصريين ورجال الأعمال الصينيين بإجمالي استثمارات بلغت 4.9 مليار دولار، واتفاق إطار بين البنك الوطني للتنمية الصيني ووزارة البحث العلمي في مصر في شأن التعاون في مجال التخطيط والاستشارات، ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال الاتصالات بين وزارة الاتصالات في مصر ووزارة الصناعة والمعلوماتية الصينية[146].

على الرغم من الاضطرابات التي شهدتها مصر خلال حكم مرسي، بلغ مقدار التجارة الثنائية بين مصر والصين في الشهور الأربعة الأولى لعام 2013 نحو 3.45 مليار دولار أميركي، محققًا نموًا بلغ 32 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2012، بينما جاوزت الاستثمارات الصينية في القطاعات غير المالية في مصر 600 مليون دولار أميركي[147].

2- ما بعد الانقلاب

لم تتخذ الصين موقفًا واضحًا من انقلاب 3 يوليو، حيث أصدرت وزارة الخارجية الصينية بيانًا في الرابع من تموز/ يوليو 2013، أعلنت فيه احترامها «خيار الشعب المصري»، ودعت فيه إلى تجنب «جميع الأطراف المعنيين في مصر اللجوء إلى العنف، وأن يتمكنوا من حل خلافاتهم، من خلال الحوار والتشاور، بهدف تحقيق المصالحة والاستقرار الاجتماعي»[148]، الأمر الذي كررته حيال فض الاعتصامين في ميداني رابعة العدوية والنهضة، حين دعت في

---

(146) عصام عبد الشافي، «التوجه شرقًا: تحولات السياسة الخارجية المصرية تجاه الدول الآسيوية،» السياسة الدولية، 4/ 4/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3009.aspx>.

(147) «دبلوماسي صيني: 3.45 مليار دولار أمريكي حجم التبادل التجاري بين الصين ومصر خلال الأربعة أشهر الأولى لهذا العام،» صدى البلد، 29/ 5/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.el-balad.com/504469>.

(148) «أنقرة تعتبر إزاحة مرسي «لا تعكس رغبة الشعب» وإسرائيل تلتزم الصمت ردود الفعل الغربية تركز على العودة بسرعة الى الحكم المدني،» المستقبل (لبنان)، 5/ 7/ 2013، ص 14، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=577886>.

15 آب/ أغسطس 2013 السلطات المصرية إلى «ضبط النفس»، واللجوء إلى «الحوار لحل الأزمة»[149]، وحثت الأطراف المعنية على الحوار وتغليب مصلحة الوطن والشعب وعدم إراقة مزيد من الدماء[150].

بعد ترسخ سلطة الانقلاب، والانفتاح الدولي عليه، أظهرت الصين بالتدريج انحيازها إلى الحكم الجديد. ففي هذا السياق وجهت وزارة الخارجية الصينية دعوة إلى وزير الخارجية المصري آنذاك نبيل فهمي لزيارة بيجين 14 كانون الأول/ ديسمبر 2013[151]. وفتحت الزيارة الباب لإعادة الزخم في العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وبناء عليه، زار في 22 شباط/ فبراير 2014 وفد من رجال الأعمال الصينيين مصر في أول زيارة رسمية بعد الانقلاب، وأبدى المستثمرون رغبتهم في «ضخ استثمارات جديدة في مصر في قطاعات المقاولات والبنية التحتية والديكور والاتصالات». وقبل ذلك دانت الصين تفجير مقر قيادة الشرطة المحلية في مدينة المنصورة في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2013، حيث صرحت متحدثة باسم وزارة الخارجية هوا تشون يينغ في مؤتمر صحافي دوري «أن الصين تعارض العنف الإرهابي ضد المدنيين والهيئات الحكومية في مصر»[152].

بعد تسلم السيسي الرئاسة في مصر زار الصين مرتين، الأولى في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2014، حيث التقى الرئيس الصيني شي جي بينغ، وجرى توقيع عدد من الاتفاقات[153] في مجال التعاون الفني والاقتصادي، واتفاق إطار

---

(149) «الصين تدعو الفرقاء في مصر لضبط النفس،» الراية (قطر)، 15/ 8/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.raya.com/news/pages/00dba08d-e9ad-464c-aac7-657bc490d0f8>.

(150) «تحذير من «حرب أهلية» بمصر ودعوات للتهدئة،» (الجزيرة نت، 15/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/070c97f7-0412-4fa0-9216-0435ffc88783>.

(151) «وزير الخارجية المصري نبيل فهمي يزور الصين،» (السفارة الصينية في جمهورية مصر العربية، القاهرة، 11/ 12/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eg.china-embassy.org/ara/zxxx/t1108531.htm>.

(152) هاني الوزيري، «طبيعة العلاقات المصرية الصينية بعد 25 يناير وموقفها من 30 يونيو،» الوطن، 1/ 9/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/796811>.

(153) «قمة مصرية - صينية اليوم.. ورفع مستوى العلاقات إلى «شراكة استراتيجية»: الرئيس =

للتعاون في مجال الطاقة المتجددة، واتفاق إطار للتعاون في مجال الفضاء بين هيئة الفضاء الوطنية الصينية (CNSA) والهيئة القومية المصرية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء، ومذكرة تفاهم لإنشاء معمل مصري - صيني مشترك للطاقة المتجددة، بين وزارة البحث العلمي المصرية ووزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية[154]. أما الزيارة الثانية، فكانت في مطلع أيلول/ سبتمبر 2015، بدعوة من الرئيس الصيني للمشاركة في احتفالات الذكرى السبعين لانتصار الصين في الحرب العالمية الثانية، وشهد الرئيسان في 2 أيلول/ سبتمبر 2015 توقيع اتفاق بين بنك التنمية الصيني والبنك الأهلي المصري، يقدم المصرف الصيني بموجبه قرضًا بقيمة مئة مليون دولار لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر[155].

خامسًا: علاقات دول مجلس التعاون الخليجي بمصر بعد الثورة

هاتف الملك السعودي آنذاك عبد الله بن عبد العزيز الرئيس المصري حسني مبارك في 29 كانون الثاني/ نوفمبر 2011[156]، وأيده قائلًا: «لا يمكن قبول العبث بأمن واستقرار مصر من قبل مندسين باسم حرية التعبير»[157]. كما طالب الملك السعودي الولايات المتحدة الأميركية خلال الثورة بمنع «إذلال مبارك»، وعرض تقديم مساعدات اقتصادية لمصر بدلًا من المساعدات الأميركية[158].

= المصري يصل إلى بكين،» الشرق الأوسط، 23/ 12/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=799199&issueno=13174#.Vg6tpdySzXQ>.

(154) «العلاقات الاقتصادية والتجارية،» (الهيئة العامة للاستعلامات، 17/ 6/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=5374#.VgutRPmqqko>.

(155) المصدر نفسه.

(156) «خادم الحرمين يجري اتصالًا هاتفيًا بالرئيس مبارك للاطمئنان على الأوضاع في مصر،» (وكالة أنباء الإمارات، 29/ 1/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.wam.ae/ar/news/arab/1395238508778.html>.

(157) «آخر الأصداء وردود الأفعال الدولية بشأن الاحتجاجات في مصر،» (بي بي سي عربي، 4/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/mobile/middleeast/2011/02/110204_reactions_egypt.shtml>.

(158) صلاح أحمد، «الملك عبد الله طالب أوباما بالامتناع عن إذلال مبارك،» إيلاف، =

عدّلت السعودية موقفها هذا بعد سقوط مبارك، ونشرت وكالة الأنباء السعودية بيانًا عن مصدر مسؤول جاء فيه أن «حكومة المملكة العربية السعودية ترحب بالانتقال السلمي للسلطة في جمهورية مصر العربية الشقيقة، وتعبر عن أملها في أن تكلل جهود القوات المسلحة المصرية في إعادة السلم والاستقرار والطمأنينة إلى جمهورية مصر العربية الشقيقة»[159]. وحرصت المملكة على إنشاء روابط جيدة بالجيش المصري، حيث بدا لها أن سلطته أهون من استلام قوى ثورية الحكم. وفي النهاية، كان في الإمكان اعتبار نقل السلطة إلى المجلس العسكري قرار مبارك نفسه، أي يمكن النظر إليه كخيار غير ثوري.

تبنت الإمارات العربية المتحدة سياسة مشابهة لسياسة المملكة العربية السعودية، فاعترف وزير الخارجية الإماراتي، في أثناء مؤتمر صحافي عقده في 3 شباط/ فبراير 2011 مع وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري في بغداد، بأحقية مطالب الإصلاح في مصر، لكنّه ندد باستغلال «بعض الأطراف» هذه المطالب، ووصف ما يحصل في مصر بأنه «استغلال مقيت ومخز»[160]. وفي 8 شباط/ فبراير 2011، أي خلال الثورة، سافر وزير الخارجية الإماراتي إلى القاهرة للقاء مبارك في القاهرة[161]. وبعد تنحي مبارك، أصدرت الإمارات بيانًا أكدت فيه «ثقتها في قدرة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة شؤون البلاد في هذه الظروف الدقيقة، بطريقة من شأنها تحقيق تطلعات وآمال الشعب المصري»[162].

= 21/ 4/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://elaph.com/Web/news/2011/2/630960.html>.

(159) «السعودية ترحب بالانتقال السلمي للسلطة،» البيان، 13/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2011-02-13-1.1384288>.

(160) «تسلسل زمني: الأصداء وردود الفعل الدولية على أحداث مصر،» على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/mobile/middleeast/2011/02/110203_egypt_reactions.shtml>.

(161) «مبارك يستقبل وزير خارجية دولة الإمارات،» النهار الجديد، 8/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/dernieres_nouvelles_monde/73086-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA.html>.

(162) «توالي ردود الفعل العربية والدولية على تنحي مبارك،» (سي إن إن العربية، آخر تحديث =

في إطار الزخم الثوري عقب ثورة 25 يناير، حاول محتجون مصريون اقتحام السفارة الإسرائيلية في القاهرة في 9 أيلول/ سبتمبر 2011[163]، لكن اشتباكات المحتجين مع القوى الأمنية امتدت إلى السفارة السعودية، فحاولوا إحراقها[164]. إلا أن المملكة لم تغلق سفارتها في القاهرة إلا بعد قضية أحمد الجيزاوي، المحامي المصري وناشط حقوق الإنسان الذي اعتقل في مطار الملك عبد العزيز في السعودية بتهمة حيازته حبوبًا ممنوعة في المملكة. اعتبر الناشطون المصريون أن سبب اعتقال الجيزاوي تقديمه شكوى ضد المملكة لسوء معاملتها المصريين في السجون السعودية، فتحول اعتقاله إلى قضية رأي عام في مصر، وأغلقت المملكة سفارتها في 29 نيسان/ أبريل 2012 بعد احتجاجات واسعة أمام مبناها في القاهرة، ولم يعد دبلوماسيوها إلى مزاولة نشاطهم إلا في الأول من حزيران/ يونيو 2012، بعد زيارة وفد مصري إلى الرياض لإصلاح ذات البين بين البلدين[165]. تبع ذلك توقيع السعودية اتفاق بروتوكول مع الحكومة المصرية، تُقدّم بموجبه حزمة مساعدات اقتصادية سعودية إلى مصر بقيمة 1.5 مليار دولار، خُصص منها مليار دولار وديعة في البنك المركزي المصري[166].

= للخبر 7/ 2/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 31/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2011/egypt.2011/2/11/egypt.reaction>.

(163) «وفيات باقتحام سفارة إسرائيل بالقاهرة،» (الجزيرة نت، 10/ 9/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/9/10/%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%85-%D8%B3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9>.

(164) «السفير السعودي لدى القاهرة يتهم «مندسين» بمحاولة إحراق سفارته،» الراية، 11/ 9/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/fc949901-c089-4a4b-a090-1020b95fe8f2>.

(165) رئس الوفد رئيس مجلس الشعب سعد الكتاتني، ورئيس مجلس الشورى أحمد فهمي. انظر: «سفير الرياض يصل القاهرة منهيًا أزمة دبلوماسية،» (سي إن إن العربية، 1/ 6/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/5/5/saudi.ambassador.back.egypt/index.html>.

(166) «حزمة مساعدات سعودية لمصر بقيمة 1.5 مليار دولار،» (سي إن إن العربية، 10/ 6/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/business/5/11/egypt.saudi.financial.agreement>.

جهدت السفارة السعودية لطي ملفات فتحت في مصر بعد الثورة، يتورط فيها مسؤولون سعوديون، وذلك بمشاركة مندوب من الاستخبارات السعودية، خصوصًا ملف اتهام الأمير منصور بن مقرن بن عبد العزيز، نجل رئيس الاستخبارات السعودية، وشقيقته الأميرة لمياء بنت مقرن، بمساعدة رجل الأعمال المصري حسين سالم، المطلوب للقضاء المصري، في تهريب أمواله وممتلكاته من مصر إلى السعودية في أوائل عام 2011. فتحت السفارة السعودية في القاهرة قنوات اتصال مع القضاء المصري والاستخبارات المصرية لإغلاق هذا الملف. وعلى الرغم من تعثر جهدها في البداية، تمكنت في النهاية من إغلاقه[167].

لم تعلق الدول الخليجية على الانتخابات والمحطات الدستورية في فترة حكم المجلس العسكري، وفوز الإسلاميين في الانتخابات البرلمانية في جولتيها الأولى والثانية، وتركز اهتمام المملكة العربية السعودية، والملك السعودي آنذاك (الملك عبد الله) شخصيًا، على محاولة إخراج الرئيس المصري المعزول حسني مبارك من السجن. لذلك، قدمت المخابرات العامة المصرية مبادرة إلى الدول الخليجية تقضي بتقديم مساعدات اقتصادية لمصر بقيمة 10 مليارات دولار، في مقابل الإفراج عن مبارك. فاوض مراد موافي، رئيس المخابرات العامة المصرية، قياديًا في جماعة الإخوان المسلمين حول هذه الصفقة، ووافق عليها شرط أن يخصص مبلغ مليار دولار فدية لأهالي شهداء ثورة 25 يناير. لكن السعودية

---

(167) نشرت وثائق ويكيليكس تفصيلات هذه القضية في وثائق عدة. يمكن الرجوع إليها على موقع ويكيليكس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 5/ 2015. ويمكن تحميلها من الموقعين الإلكترونيين التاليين: <https://www.wikileaks.org/saudi-cables/doc118521.html>, and <https://www.wikileaks.org/saudi-cables/doc117617.html>.

لمناقشة القضية بتفصيلاتها الدقيقة يمكن الرجوع إلى: حسام بهجت ولينا عطا الله، «ويكيليكس: كواليس إخراج نجل رئيس المخابرات السعودية من تحقيقات «حسين سالم»،» (مدى مصر، 24/ 6/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%83%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B3-%D8%A5%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D9%86%D8%AC%D9%84-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86-%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%85>.

رفضت هذه المبادرة لاعتقادها أن الجماعة غير قادرة على منع الشارع المصري من الانتفاض ضد إطلاق سراح مبارك، ونقله إلى إحدى دول الخليج العربي[168].

من جهة أخرى، ركزت المملكة العربية السعودية في هذه الفترة على تجميل صورتها في مصر، بعد موقفها من الثورة المصرية، فتقربت من إعلاميين نافذين في مصر وموّلتهم لإعداد برامج تمدح المملكة العربية السعودية ودورها في مصر[169]. كان همّ المملكة خلال الفترة الانتقالية قطع الطريق على الاستثمار الإيراني في المجالين الديني والإعلامي في مصر، فنقلت سفارتها في القاهرة طلبًا من الصحافي مصطفى بكري إلى وزارة الخارجية السعودية، يبدي فيه رغبته في إطلاق قناة فضائية تكون «صوتًا قويًا ضد الشيعة وتساند مواقف المملكة»[170]. ومصطفى بكري هذا هو نفسه الذي يعلن موقفًا متشنجًا في دعم النظام السوري.

---

(168) للاطلاع على الوثائق التي تروي هذه التفصيلات، يمكن الرجوع إلى موقع «مدى مصر» الذي نشرها بالتعاون مع ويكيليكس: حسام بهجت، «ويكيليكس: «فدية» إطلاق سراح مبارك.. اقتراح من المخابرات المصرية رفضته السعودية،» (مدى مصر، 21/ 7/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%81%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D9%81%D8%B6%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9>.

(169) نشر موقع «مدى مصر» بالاتفاق مع ويكيليكس عددًا من المراسلات بين الإعلاميين المصريين وسفارة المملكة في القاهرة. وتركز كلها على طلب التمويل مقابل مديح المملكة. ويمكن قراءة هذه الوثائق الخاصة بالإعلام مجتمعة في: حسام بهجت، «ويكيليكس: طابور طالبي التمويل السعودي «الإعلامي» في مصر،» (مدى مصر، 28/ 6/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D8%B7%D8%A7%D8%A8%D9%88%D8%B1-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

(170) الوثيقة موجودة على موقع ويكيليكس، تم الاطلاع عليها بتاريخ 23/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.wikileaks.org/saudi-cables/doc120797.html>.

واجتهدت السفارة السعودية في القاهرة في متابعات جهد التقارب الإيراني مع المؤسسات في مصر على المستوى الرسمي أو الديني؛ لذلك نسجت السفارة علاقات متينة مع رجال دين سلفيين لعقد مؤتمرات وندوات «لمواجهة المد الشيعي بنشر الكتب والدوريات الفقهية وعقد الندوات والمؤتمرات في النوادي والتجمعات الشبابية، للتحذير من هذا الخطر الطائفي»[171].

مارست دولة الإمارات العربية المتحدة ضغطًا على المجلس العسكري في مصر بعد الثورة، حتى لا يُحاكِم محمد حسني مبارك، وحتى لا يتهم عددًا من المستثمرين الإماراتيين بالشراكة مع النظام السابق. أوقفت الإمارات تصاريح العمل للمصريين العاملين في الإمارات، وتصاريح الزيارة[172]، كما أجّلت زيارة رئيس الوزراء المصري عصام شرف إلى أبو ظبي مرات عدة، إلى أن استقبلته الإمارات في 5 تموز/ يوليو 2011، ووعدته بتقديم حزمة مساعدات اقتصادية للحكومة المصرية بقيمة 3 مليارات دولار[173]. لكن هذا لم يحصل. وتوتّر الموقف الإماراتي من جماعة الإخوان المسلمين في مصر، بعد تصريحات للشيخ يوسف القرضاوي بثّتها قناة الجزيرة القطرية في برنامج «الشريعة والحياة» انتقد فيها ترحيل الإمارات مواطنين سوريين شاركوا في تظاهرة خارج مقر القنصلية السورية في دبي من دون ترخيص.

---

(171) للاطلاع على الوثائق التي تخص تعامل السعودية مع السياسات الإيرانية في مصر: محمد حمامة وشادي زلط، «ويكيليكس: كيف رأى الأزهر والسعودية «المد الشيعي» في مصر،» (مدى مصر، 25/ 6/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B1%D8%A3%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%87%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%B9%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

(172) من وثائق وزارة الخارجية السعودية التي سربها ويكيليكس. وهي وثيقة صادرة من السفارة السعودية في أبو ظبي إلى وزارة الخارجية السعودية برقم 124/ 33/ 1414 في تاريخ 9/ 7/ 1433 هجري. تم الاطلاع على الوثيقة بتاريخ 24/ 8/ 2015، يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.wikileaks.org/saudi-cables/doc83686.html>.

(173) «الإمارات تقدم حزمة مساعدات اقتصادية لمصر بقيمة 3 مليارات دولار: نصفها لتمويل صندوق خليفة لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة،» (العربية نت، 5/ 7/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/07/05/156152.html>.

اعتقلت الإمارات شخصيات إماراتية توصف بالإصلاحية في 21 نيسان/ أبريل 2012، منهم الشيخ سلطان بن كايد القاسمي، رئيس دعوة الإصلاح وابن عم حاكم إمارة رأس الخيمة[174]. واعتقلت كذلك شخصيات عربية، ومصرية بالتحديد، محسوبة على التيارات الإسلامية بحجة جمع تبرعات لجماعة الإخوان المسلمين ولقطاع غزة[175]. وفي إثر أزمة العلاقات الإماراتية مع الإخوان، توترت العلاقة مع المجلس العسكري في مصر، بسبب غياب «حماسة الجيش المصري لزجر الجماعة» بناءً على طلب الإمارات، كما ورد في وثائق ويكيليكس[176].

أما دولة قطر فاعتبرت أن المجلس العسكري حمى ثورة 25 يناير وانحاز إليها، وبدأت سلسلة من الخطوات لدعم التحول الديمقراطي في مصر، فزار أمير قطر آنذاك حمد بن خليفة آل ثاني القاهرة في 3 أيار/ مايو 2011 (كان أول حاكم عربي يزور القاهرة بعد الثورة)، والتقى المشير محمد حسين طنطاوي لدراسة تنفيذ مشروعات اقتصادية وتنموية مشتركة تدعم الاقتصاد المصري[177]. ثم زار ولي عهد قطر آنذاك (الأمير حاليًا) تميم بن حمد آل ثاني القاهرة في 30 حزيران/ يونيو 2011، والتقى طنطاوي. وعدت قطر الحكومة المصرية حينذاك بالاستثمار في مصر بقيمة 10 مليارات دولار[178]. كما التقى الشيخ تميم وفدًا من شباب ثورة 25 يناير وحاورهم. كما زار خيرت الشاطر، القيادي في جماعة الإخوان، العاصمة القطرية الدوحة في آذار/ مارس 2012، في إطار جولة شملت

---

(174) «الإمارات تعتقل رئيس «دعوة الإصلاح» ابن عم حاكم «رأس الخيمة»،» (البشير (الإسلام اليوم)، 21/ 4/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.islamtoday.net/albasheer/artshow-12-166522.htm>.

(175) من الوثيقة الصادرة عن السفارة السعودية في أبو ظبي إلى وزارة الخارجية السعودية، تم الاطلاع على الوثيقة بتاريخ 25/ 8/ 2015، على موقع ويكيليكس: <https://www.wikileaks.org/saudi-cables/doc84947.html>.

(176) <https://www.wikileaks.org/saudi-cables/doc84947.html>.

(177) «بعد لقائه المشير طنطاوي..أمير قطر يغادر القاهرة عقب بحث الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية،» الأهرام، 3/ 5/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/Egypt/News/76090.aspx>.

(178) «طنطاوي يستقبل ولي عهد قطر،» (الجزيرة نت، 30/ 6/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/6/30/%D8%B7%D9%86%D8%B7%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D9%82%D8%B7%D8%B1>.

بعض الدول الخليجية بعد الانتخابات البرلمانية، فطمأن الحكومة القطرية إلى أن «الاستثمارات القطرية التي ستُضَخ في مصر ستكون في أمان، من خلال قوانين الاستثمار التي سوف يشرعها المجلس المنتخب». والتقى كذلك شخصيات دينية مصرية كالشيخ يوسف القرضاوي، وطالبها بدعمه في الانتخابات أو عدم دعم المرشح الرئاسي عبد المنعم أبو الفتوح على الأقل[179].

تعددت الوعود الخليجية في دعم الاقتصاد المصري، عبر الاستثمارات في مصر أو تقديم مساعدات اقتصادية. لكن الإمارات أحجمت في هذه المرحلة عن الاستثمار المباشر في مصر، حتى تتضح لها نتائج الانتخابات الرئاسية المصرية[180]. وكشفت تقارير البنك المركزي المصري منذ 25 كانون الثاني/ يناير 2011 وحتى تموز/ يوليو 2012، أي مع تسلم مرسي الرئاسة في مصر، عن زيادة نسبة الاستثمارات المباشرة القطرية في مصر بوتيرة متسارعة، في مقابل تراجع مستمر للاستثمارات المباشرة الإماراتية والسعودية. إلا أن الاستثمارات المباشرة القطرية بقيت طوال هذه المدة في المرتبة الرابعة عربيًا وخليجيًا بعد استثمارات الإمارات والسعودية والكويت من مراحل سابقة[181].

---

(179) الوثيقة موجودة على موقع ويكيليكس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 5/ 2015، يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني: <https://www.wikileaks.org/saudi-cables/doc83201.html>.

(180) انظر: مصطفى محيي وحسام بهجت، «ويكيليكس: شفيق والإخوان.. بين الإمارات ومصر» (مدى مصر، 27/ 6/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D8%B4%D9%81%D9%8A%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

(181) جاءت الاستثمارات العربية في المرتبة الثالثة للمستثمرين في مصر، بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية. وكشف البنك المركزي المصري عن ارتفاع مقدار الاستثمارات القطرية التي دخلت إلى مصر بمعدل 74 في المئة خلال الربع الثالث من السنة المالية 2011/ 2012، بنحو 9.8 مليون دولار لتصل إلى 13.2 مليون دولار في مقابل 3.4 مليون دولار في الربع السابق عليه. تصدرت استثمارات الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول العربية، وإن شهدت تراجعًا مقارنة بالربع الثاني، لتتراجع من 186 مليون دولار إلى 176.9 مليون دولار، تلتها المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية، والتي تراجعت مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 79.6 مليون دولار مقارنة بـ 109.2 مليون دولار، تلتها الاستثمارات الكويتية في المرتبة الثالثة بنحو 17.3 مليون دولار في مقابل 15.5 مليون دولار في الربع الثاني، تلتها الاستثمارات القطرية، التي شهدت قفزة قوية بنحو 9.8 مليون دولار، =

لكن قطر كانت الدولة الوحيدة، إضافة إلى السعودية، التي قدمت هبات مالية وودائع إلى مصر.

تواصلت السعودية مع المرشحين للانتخابات الرئاسية المصرية، فالتقى السفير السعودي عددًا منهم، ورفع وزير الخارجية السعودي آنذاك سعود الفيصل محضر الاجتماعات إلى الملك عبد الله بن عبد العزيز. لكن الاجتماعات كانت في أغلبيتها مع المرشحين الأقل حظًا في الفوز بالانتخابات باستثناء أحمد شفيق (أحمد شفيق وعمرو موسى ومحمد سليم العوا وهشام البسطويسي وحسام خير الله). واستُثني من الاجتماعات المرشحون محمد مرسي وحمدين صباحي وعبد المنعم أبو الفتوح. وتبيّن محاضر هذه الاجتماعات الصراع بين أحمد شفيق وعمرو موسى على كسب ود المملكة، حيث اتهم أحمد شفيق المرشحين مرسي وأبو الفتوح وموسى بتلقي الأموال من قطر، بينما اعتبر موسى أن فوز شفيق سيؤدي إلى كارثة لأنه محسوب على النظام السابق. أما المرشح محمد سليم العوا، فأكد للسفير السعودي أن فوزه في الانتخابات لن يسمح لإيران بالتمدد في مصر، على الرغم من علاقاته الطيبة مع إيران[182]. واستضافت الإمارات العربية

=لتصل إلى 13.2 مليون دولار في مقابل 3.4 مليون دولار، واحتلت الاستثمارات البحرينية المرتبة الخامسة بنحو 12.6 مليون دولار في مقابل 8 ملايين دولار في الربع السابق له. يمكن الرجوع في ذلك إلى: الطيب الصادق، «74٪ نمو الاستثمارات القطرية في مصر،» الراية، 13/ 7/ 2012، تم الاطلاع عليها بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/9409790b-be2e-4e88-9ee1-3a147e59f887>.

انظر كذلك: محمد أمين، مصر: زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية إلى 3.13 مليار دولار خلال الربع الثالث: الدين الخارجي تراجع إلى 33.422 مليار دولار مع انخفاض أسعار العملات المقترض بها،» الشرق الأوسط، 11/ 7/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=6&article=685851&issueno=12279#.VdYwPNySylU>.

(182) يمكن الاطلاع على التفصيلات في موقع ويكيليكس، تم الاطلاع على الوثيقة بتاريخ 23/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.wikileaks.org/saudi-cables/doc36100.html>.

كذلك: حسام بهجت، «ويكيليكس: رسائل مرشحي الرئاسة 2012 إلى السعودية،» (مدى مصر، 6/ 7/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D9%85%D8%B1%D8%B4%D8%AD%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-2012-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9>.

المتحدة المرشح أحمد شفيق، وقدمت إليه دعمًا سياسيًا وإعلاميًا كبيرًا[183]. والتزمت الكويت والبحرين دعم سياسات السعودية تجاه مصر، بينما احتفظت سلطنة عُمان بمواقفها الحيادية تجاه مصر وأزمات المنطقة بشكل عام.

1- السياسات الخليجية تجاه حكم مرسي

رحّبت ردات الفعل الخليجية العلنية بانتخاب مرسي، لكنها تضمنت إيحاءات تعكس هواجسها ومخاوفها، حيث هنأت المملكة العربية السعودية الشعب المصري في رسالة من الملك السعودي للرئيس المصري الجديد محمد مرسي[184]. كما أصدرت وزارة الخارجية الإماراتية بيانًا رحبت فيه بفوز محمد مرسي، ودعت إلى ترسيخ الاستقرار في البلاد[185]. أما قطر، فأرسل أميرها ورئيس وزرائها برقيتي تهنئة إلى الرئيس مرسي، رحبت قطر فيهما بـ «النهج الديمقراطي في أول انتخابات رئاسية لمصر»، كما قدرت دور المجلس الأعلى للقوات المسلحة وقضاة مصر في صون التجربة وإنجاحها[186].

---

(183) انظر المقابلة الخاصة للمرشح أحمد شفيق مع قناة سكاي نيوز عربية في الأول من تموز/ يوليو 2012: «أحمد شفيق.. حوار خاص لسكاي نيوز عربية،» (سكاي نيوز عربية، 1/ 7/ 2012)، تم الاطلاع عليها بتاريخ 24/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.skynewsarabia.com/web/article/30881/%D8%A7%D9%94%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B4%D9%81%D9%8A%D9%82-%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%8A-%D9%86%D9%8A%D9%88%D8%B2-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9>.

(184) «الرياض تهنئ مرسي وتأمل أن يقود مصر لدورها العروبي: الرئيس الجزائري أعلن حرص بلاده على توطيد العلاقات مع القاهرة،» (العربية نت، 25/ 6/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/06/25/222615.html>.

(185) «دول عربية تهنئ مرسي.. وواشنطن تدعوه إلى «احترام حقوق جميع المواطنين المصريين»: إسرائيل تحترم خيار المصريين وحماس تعتبرها لحظة تاريخية.. وإيران: المراحل النهائية للصحوة الإسلامية،» الشرق الأوسط، 25/ 6/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=683470&issueno=12263#.VdxZUdySyIV>.

(186) «موجة ترحيب عربية وعالمية بفوز مرسي،» (الجزيرة نت، 25/ 6/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/6/25/%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D8%A8-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%81%D9%88%D8%B2-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A>.

خلال هذه الفترة، حرصت الرئاسة المصرية على كسب ود دول الخليج، وطمأنتها إلى عدم وجود نية لتصدير الثورة، والتزام عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى[187]. وكانت المملكة العربية السعودية أول دولة يزورها مرسي في 11 تموز/ يوليو 2012 بعد انتخابه رئيسًا لمصر[188]. طغى الزيارة الطابع البروتوكولي والدبلوماسي التقليدي، ولم تستجب المملكة لمبادرات الرئاسة المصرية، ولم تتحمس لسياساتها تجاه الثورة السورية، على الرغم من تشاركهما الموقف ذاته من النظام السوري. فعندما أعلن الرئيس المصري مبادرة رباعية لحل الأزمة في سورية في آب/ أغسطس 2012، تضم السعودية ومصر وإيران وتركيا، لاقت المبادرة فتورًا سعوديًا[189]. كما بدت المملكة حساسةً تجاه مشاركة مرسي في قمة عدم الانحياز[190]، التي عقدت في طهران في 30 آب/ أغسطس 2012، مع أن مرسي حرص خلال الزيارة على توجيه إشارات ناقدة للسياسة الإيرانية في المشرق العربي.

لم تصدر السعودية مواقف رسمية من تطور الحوادث في مصر، لكن وسائل الإعلام التي كانت تموّلها تبنت مواقف واضحة ضد سياسات الرئاسة المصرية، وانحازت إلى المعارضة، خصوصًا مع احتجاجات الإعلان الدستوري في نهاية عام 2012[191]. دخلت العلاقات السعودية - المصرية في حالة سكون حتى قامت تظاهرات 30 حزيران/ يونيو 2013، لكنها

---

(187) صلاح عبد اللطيف، «التغييرات في النظام المصري وأثرها على العلاقات الخليجية،» (فكر أون لاين، قسم الأبحاث، 11/ 3/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://fekr-online.com/ReadArticle.php?id=163>.

(188) «الرئيس محمد مرسي يصل إلى جدة،» الرياض، 11/ 7/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/751183>.

(189) عبد اللطيف، «التغييرات في النظام المصري».

(190) من شهادة سيف الدين عبد الفتاح في مقابلة شخصية مع المؤلف في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في 5 أيلول/ سبتمبر 2015.

(191) يمكن الرجوع في ذلك إلى: «الإعلان الدستوري بالصحافة السعودية،» (الجزيرة نت، 7/ 12/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/12/7/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9>.

بقيت ترصد مواقف الجيش المصري تجاه الرئاسة واحتمالات التصعيد ضدها[192].

اتخذت دولة الإمارات العربية موقفين في بداية عهد مرسي: موقف رسمي إيجابي وموقف سلبي غير معلن، حيث أشاد وزير خارجيتها بخطاب مرسي في جامعة القاهرة في 30 حزيران/ يونيو 2012، وركز على إعلان مرسي أن مصر لن تتدخل في شؤون الدول الأخرى، ولا نية للحكومة المصرية تصدير الثورة[193]. وفي الوقت ذاته، شن ناشطون إماراتيون معروفون هجومًا عنيفًا على جماعة الإخوان المسلمين على وسائل التواصل الاجتماعي، ما دفع وزارة الخارجية المصرية إلى استدعاء السفير الإماراتي في القاهرة للاحتجاج على تصريحات بعضهم[194]. كما توقفت وعود الدعم الإماراتي للاقتصاد المصري بعد تولي مرسي الرئاسة، وصرح وزير المالية المصري ممتاز السعيد في 21 آب/ أغسطس 2012 أن «دولة الإمارات العربية المتحدة لن تقدم مساعدات مالية لمصر في هذه المرحلة»[195].

---

(192) ترصد إحدى برقيات وزارة الخارجية السعودية مواقف انزعاج الجيش المصري من الرئاسة المصرية وأسبابها في نهاية عام 2012. وحددتها بالشكل التالي: إفشال مؤسسة الرئاسة للحوار المجتمعي الذي دعا الجيش إليه في 11/ 12/ 2012، تصريحات مرشد جماعة الإخوان المسلمين محمد بديع في 21/ 12/ 2012، التي قال فيها: إن جنود مصر مطيعون، لكنهم يحتاجون إلى قيادة رشيدة توعيهم، بعد أن تولت أمرهم قيادة فاسدة. توضح الوثيقة أن أول بوادر ترجمة هذا الغضب إصدار وزير الدفاع المصري القرار رقم 203 لسنة 2012 بحظر تملك أو تأجير وحق انتفاع، أو التصرف في أي من الأراضي المتاخمة للحدود الشرقية للبلاد بمسافة (ج) كيلومترات غربًا، وأن تكون أي موافقة على أي مشروعات رهنًا بموافقة الجيش والداخلية والاستخبارات. يمكن الرجوع إلى الوثيقة على موقع ويكيليكس، تم الاطلاع عليها بتاريخ 27/ 8/ 2015: <https://www.wikileaks.org/saudi-cables/doc3839.html>.

(193) «النص الكامل لكلمة الرئيس مرسي بقاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة،» (بوابة الأهرام، 30/ 6/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/226294.aspx>.

(194) «الإمارات تتطلع للتعاون مع مصر،» (الجزيرة نت، 3/ 7/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/7/3/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%B9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B9-%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

(195) «وزير مالية مصر: الإمارات لن تدعمنا ماليًا،» (وكالة الأناضول للأنباء، 21/ 8/ 2012)، =

إضافة إلى ذلك، أوقفت السلطات الإماراتية 60 مواطنًا إماراتيًا في أيلول/ سبتمبر 2012، ووجّهت إليهم النيابة العامة اتهامات تتعلق بـ «إنشاء وإدارة تنظيم سرّي، وجناح عسكري يمسّ الأمن ومبادئ قيام الدولة، والارتباط بجهات خارجية وتلقّي تعليمات وأموال، من أجل الاستيلاء على السلطة، وإقامة حكومة دينية في الإمارات»[196]. ثم شن وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان هجومًا على الجماعة وأفكارها في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2012، معتبرًا أن «فكر الإخوان المسلمين لا يؤمن بالدولة الوطنية، ولا يؤمن بسيادة الدول؛ ولهذا السبب ليس غريبًا أن يقوم التنظيم العالمي للإخوان المسلمين بالتواصل والعمل على اختراق هيبة الدول وسيادتها وقوانينها». ودعا إلى تعاون دول الخليج «لمنع جماعة الإخوان المسلمين من التآمر لتقويض الحكومات في المنطقة»[197].

دعمت الإمارات الاحتجاجات المصرية ضد الإعلان الدستوري (تشرين الثاني/ نوفمبر 2012) إعلاميًا، وتحمست لها[198]. واعتقلت في 2 كانون الثاني/ يناير 2013 مواطنين مصريين واتهمتهم بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين، ومحاولتهم مع إماراتيين إنشاء تنظيم للجماعة في الإمارات[199]. فأوفد

=تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aa.com.tr/ar/news/74637>.

(196) عبد الله الرشيد، «الإخوان المسلمون في الإمارات.. القصة الكاملة: «الجماعة» بدأت «مخططها» في نهاية الستينات ومنذ 1988 أصبحت الصوت الأقوى في مؤسسات الدولة التعليمية،» الشرق الأوسط، 1/ 2/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?article=715512&issueno=12484&section=4#.Vd2cLNySylU>.

(197) «الإمارات تدعو لتعاون خليجي لمواجهة الإخوان المسلمين،» (رويترز عربي، 8/ 10/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE8970F420121008?sp=true>.

(198) صرح أحد قادة حزب الحرية والعدالة محمد مسعد ياقوت في كانون الأول/ ديسمبر 2012 أن «خلية خليجية» تعمل من أجل إسقاط الشرعية، وعزل مرسي من سدة الحكم، بالتعاون مع «جبهة الإنقاذ الوطنية» في مصر. ويعمل فيها أحمد شفيق والقيادي السابق في حركة «فتح» الفلسطينية محمد دحلان، إضافة إلى القائد العام لشرطة دبي، ضاحي خلفان، الأمر الذي أثار انتقادات حادة من الحكومة الإماراتية. انظر: «الإمارات تستنكر «افتراءات» بالتخطيط ضد مصر،» (سي إن إن العربية، 17/ 12/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/12/17/egypt.UAErelations>.

(199) عبد الرحمن أباظة، «أزمة بين أبو ظبي والقاهرة بعد إثارة قضية تشكيل تنظيم «إخواني»،» =

الرئيس المصري مسؤولين من الرئاسة المصرية ومدير المخابرات العامة محاولًا الإفراج عنهم[200]، إلا أن الزيارة لم تحقق أي تحسن في العلاقات[201]. وفي مطلع كانون الثاني/ يناير 2013، أُعلن ضبط خلية نسائية تابعة للجماعة في الإمارات.

استمر الهجوم في وسائل التواصل الاجتماعي ضد مرسي والإخوان في مصر بشكل عام، فعقد مجلس الشورى في الجماعة اجتماعًا في 10 كانون الثاني/ يناير 2013 لدراسة الأزمة مع الإمارات وسبل الخروج منها. وتباينت الآراء خلال الاجتماع بين الأعضاء، حيث ارتأى فريقٌ انتظار ما سيسفر عنه جهد مؤسستي الرئاسة والخارجية. بينما رأى فريق آخر ضرورة سفر نائب المرشد خيرت الشاطر إلى الإمارات، مع مبعوث من دولة قطر، ليكفل للمسؤولين الإماراتيين عدم تدخل الجماعة في شؤون الإمارات، وعدم نقل التجربة الديمقراطية المصرية إليها[202]. لكن خُفِّضَ مستوى التمثيل، فزار قيادي من المستويات المتوسطة الإمارات من دون أن تسفر زيارته عن تحقيق أي اختراق لتحسين العلاقات[203].

لم ترد أي تقارير عن دعم اقتصادي خليجي غير قطري للحكومة المصرية خلال عام من حكم مرسي[204]. واستكملت قطر سياسات دعم مصر في مرحلتها

= (قناة المنار، 2/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almanar.com.lb/adetails.php?eid=388076&cid=21&fromval=1>.

(200) خالد الشامي، «أوفد مستشاره ومدير المخابرات إلى أبو ظبي.. وتكهنات باجراءات تصعيدية، مرسي يسعى لاحتواء أزمة «التنظيم الإخواني «في الإمارات: الجماعة اعتبرتها «مفتعلة ونتيجة للقلق من التطور الديمقراطي» في مصر،» القدس العربي، 3/ 1/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alquds.co.uk/pdfarchives/2013/01/01-02/qfi.pdf>.

(201) «مصر والإمارات... هل تطول الأزمة؟،» (الجزيرة نت، 22/1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/1/22/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9>.

(202) من وثيقة صادرة عن سفارة المملكة السعودية في القاهرة إلى وزارة الخارجية السعودية. يمكن قراءتها بالرجوع إلى: محيي وبهجت، «ويكيليكس: شفيق والإخوان».

(203) من شهادة سيف الدين عبد الفتاح في مقابلة شخصية مع المؤلف في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في 5 أيلول/ سبتمبر 2015.

(204) مريم عبد الغني، «المساعدات الخارجية لمصر ما بين 25 يناير و30 يونيو.. الاقتصاد في خدمة السياسة،» (أصوات مصرية، 23/ 1/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، =

الانتقالية، فأعلنت إيداع ملياري دولار في البنك المركزي المصري خلال زيارة أمير قطر آنذاك حمد بن خليفة آل ثاني إلى القاهرة، في 11 آب/ أغسطس 2012[205]، وصل منها 500 مليون دولار[206] خلال أيام معدودة. كما أعلنت قطر ضخ استثمارات بقيمة 18 مليار دولار خلال زيارة رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم آل ثاني إلى القاهرة في 6 أيلول/ سبتمبر 2012، وضع خلالها جداول زمنية أول مرة لتنفيذ الاتفاقات خلال 5 أعوام[207]. وتركزت هذه المشروعات في بناء محطات لتوليد الكهرباء والغاز الطبيعي المسال ومصانع في شرق التفريعة في محافظة بورسعيد، خصص لها 8 مليارات دولار، بينما خصصت المليارات العشرة الباقية لمشروعات سياحية في الساحل الشمالي الغربي[208].

تلقى البنك المركزي المصري دفعة من الوديعة القطرية في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر 2012، فارتفع الاحتياطي النقدي في البنك المركزي المصري من 14.42 إلى 15.127 مليار دولار، بعد تراجعه 7 في المئة في

= على الموقع الإلكتروني: <http://aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=6cdb10e5-d73b-4e4d-b62e-731c81c2095e>.

(205) «أمير قطر يغادر القاهرة بعد إيداع ملياري دولار في خزينة مصر،» (عرب 48 (موقع إلكتروني)، 12/ 8/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.arab48.com/?mod=articles&ID=93733>.

جاء في خبر صحيفة الأهرام عن زيارة أمير قطر الرسمية إلى مصر: «وصل إلى القاهرة بعد عصر اليوم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر على رأس وفد في زيارة لمصر هي الأولى له بعد ثورة يناير». الأمر الذي يوحي أن أمير قطر لم يقرر زيارة مصر إلا بعد فوز جماعة الإخوان في الانتخابات، لكن الحقيقة أن الأمير القطري زار مصر في عهد المجلس العسكري كما بيّنا أعلاه. انظر: «أمير قطر يصل إلى القاهرة.. والرئيس مرسي يقيم مأدبة إفطار له،» الأهرام، 11/ 8/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/Egypt/News/165145.aspx>.

(206) «وزير مالية مصر: الإمارات لن تدعمنا ماليّا،» على الموقع الإلكتروني: <http://www.aa.com.tr/ar/news/74637>.

(207) هشام الميناي، «ابن جاسم: حريصون على استعادة مصر لدورها.. وناقشنا مشروعات اقتصادية جديدة مع مرسي،» (بوابة الأهرام، 6/ 9/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/13/70/247954.aspx>.

(208) «قطر تعلن عن استثمارات بقيمة 18 مليار دولار في مصر،» (وكالة الأنباء الكويتية، 6/ 9/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2261076&language=ar>.

بداية أيلول/ سبتمبر 2012[209]. كما أقرضت قطر الحكومة المصرية في 8 كانون الثاني/ يناير 2013 ملياري دولار إضافيين، ونصف مليار دولار أخرى، في دعم مباشر للمساعدة في احتواء تدهور أزمة العملة المصرية[210].

التزمت قطر تعهداتها ووعودها الاقتصادية كلها تجاه مصر، كما أكد وزير المالية المصري المرسي السيد حجازي في مؤتمر صحافي عقده في 20 كانون الثاني/ يناير 2013[211]، وبلغت حتى ذلك الحين خمسة مليارات دولار، وُزّعت كالآتي: مليار دولار منحة، و1.5 مليار وديعة، و2.5 مليار لشراء سندات[212].

أضافت قطر دعمًا اقتصاديًا إضافيًا إلى مصر قدره 3 مليارات دولار في شكل سندات أو وديعة في 10 نيسان/ أبريل 2013 خلال زيارة رئيس الوزراء المصري هشام قنديل إلى الدوحة. كما قررت قطر مساعدة مصر وتزويدها بالغاز الطبيعي لمواجهة العجز الذي تعانيه في صيف 2013، إضافة إلى السماح للشركات المصرية بالعمل في قطر مباشرة، من دون حاجة إلى نظام الكفيل[213].

تمازج الاستقطاب الداخلي في مصر مع التناقضات الخليجية المكتومة - إلى حد ما - في مواقفها وسياساتها، ولم تظهر المواقف الخليجية بشكلها العلني حتى النصف الأول من عام 2013، ثم أفصِح عنها بوضوح بعد الانقلاب العسكري في

---

(209) «مصر: احتياط النقد يتجاوز 15 مليارًا بعد وديعة قطر،» (سي إن إن العربية، 2/ 10/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/business/9/3/egypt.central.bank.reserves>.

(210) «قطر تقدم مساعدات إضافية لمصر بقيمة 2.5 مليار دولار لدعم الجنيه،» (رويترز عربي، 8/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B21PH20130108?sp=true>.

(211) «القاهرة تدعو بعثة صندوق النقد إلى زيارتها بعد تعديل الخطة الاقتصادية: مصر تتلقى مساعدات قطرية بقيمة 5 مليارات دولار،» الاتحاد (القسم الاقتصادي)، 21/ 1/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=7590&y=2013>.

(212) «وزير مالية مصر: مساعدات قطر 5 مليارات دولار دخلت المركزي بالفعل،» (رويترز عربي، 20/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE9B270A20130120?sp=true>.

(213) «قطر تقدم دعمًا إضافيًا لمصر بقيمة 3 مليارات دولار،» الرياض، 10/ 4/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/824968>.

3 تموز/ يوليو. وتبين خلال ذلك أن الموقف لم يكن ضد حكم الإسلاميين في مصر فحسب، بل ضد عملية التحول الديمقراطي بشكل عام.

2- المواقف الخليجية من انقلاب 3 يوليو

تكاملت مواقف حكومات دول الخليج العربي، باستثناء قطر، في تصعيد النبرة الخطابية ضد الحكومة المصرية ومحمد مرسي، مع إعلان حركة «تمرّد» عن تنظيم تظاهرات في 30 حزيران/ يونيو 2013، للمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة. لم تصدر بيانات رسمية تؤيد الاحتجاجات، لأن لدى حكومات الخليج حساسية من تأييد خروج الشعوب إلى المجال العام، إلا أن وسائل إعلامها انحازت بشكل واضح إلى المعارضة المصرية وحركة «تمرّد»، فصورت مرسي زعيمًا مستبدًا يواجه ثورة شعبية مشابهة لثورة 25 يناير. ومن المفارقات أن وسائل الإعلام ذاتها تحفّظت على ثورة 25 يناير، ولم تغطها بشكل واضح إلا بعد انتصارها، لكنها ساوت بين تظاهرات 30 حزيران/ يونيو 2013 و25 يناير لإضفاء شرعية على حوادث حزيران/ يونيو 2013 كأنها ثورة، كأن الثورة قيمة إيجابية بالنسبة إليها. لكن، في مرحلة الصراع السياسي بين المحاور في البلدان العربية بين ثورة وثورة مضادة، أصبح كل شيء مباحًا.

كشفت تسريبات من مكتب وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي في عام 2015 عن تمويل إماراتي لحركة «تمرّد» بالتنسيق مع المخابرات المصرية[214]، وسبق أن تناولنا ذلك. كما توحد الإعلام المصري المحلي الذي يملكه كبار رجال الأعمال في مصر والإعلام الخليجي، السعودي والإماراتي، في مطالبة الجيش بإسقاط مرسي، كما خلع مبارك، الأمر الذي لا يترك مجالًا للشك في وجود يد خليجية (مالية، إعلامية، سياسية) في التحضير للانقلاب على مرسي.

أرسل الملك السعودي آنذاك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في 3 تموز/

---

(214) «70 دقيقة تسريبات: الإمارات موّلت «تمرّد»،» العربي الجديد، 1/ 3/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/3/1/70-%D8%AF%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%-D9%85%D9%88%D9%84%D8%AA-%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AF>.

يوليو 2013 برقية تهنئة للمستشار عدلي منصور حين سمّي رئيسًا، وحيّى في الوقت ذاته «رجال القوات المسلحة كافة، ممثلة في شخص الفريق أول عبد الفتاح السيسي، الذين أخرجوا مصر في هذه المرحلة من نفق، الله يعلم أبعاده وتداعياته»[215].

هنّأ القادة الخليجيون من دون استثناء عدلي منصور في 4 تموز/ يوليو 2013 بعد أدائه اليمين الدستورية. وزار القاهرة وفد إماراتي، ضم الشيخ عبد الله بن زايد وزير الخارجية، والشيخ هزاع بن زايد آل نهيان مستشار الأمن الوطني في 8 تموز/ يوليو 2013، لتقديم «المساندة التي لم تنقطع في أي ظرف، إذ نعتبر مصر داعمًا للإمارات، كما أن الإمارات تعد داعمًا لمصر»[216]. وحتى 9 أيلول/ سبتمبر 2013، زار القاهرة أربعة وفود إماراتية عالية المستوى[217].

أما قطر، فكانت وسائل إعلامها أول من وصف ما حدث في 3 تموز/ يوليو 2013 في مصر بالانقلاب العسكري، وعارضته معارضةً شديدة. لكن أميرها الشيخ تميم بن حمد آل ثاني هنّأ الرئيس الجديد لمناسبة أدائه اليمين الدستورية، التزامًا منه البروتوكول بين قطر والدول العربية[218].

---

(215) «خادم الحرمين يهنئ المستشار عدلي منصور رئيس جمهورية مصر،» الرياض، 4/ 7/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/849388>.

(216) هذا ما صرح به السفير الإماراتي في القاهرة محمد بن نخيرة الظاهري. وأوردناه فحسب لتبيان مقدار المغالطات في هذا التصريح، حيث انقطع الدعم الإماراتي عن مصر طوال حكم مرسي. انظر: «وصول وفد الإمارات إلى القاهرة.. وسفيرها يؤكد: سنقف بجوار مصر حتى تحتل مكانتها الرائدة بالمنطقة،» (بوابة الأهرام، 9/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/370759.aspx>.

(217) «ثاني وفد إماراتي رفيع المستوى يزور القاهرة خلال 9 أيام،» (السبيل نت، 9/ 9/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.assabeel.net/%D9%85%D8%B5%D8%B1/item/4400-%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D9%81%D8%AF-%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%89-%D9%8A%D8%B2%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-9-%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D9%85>.

(218) «قطر: نحترم خيارات المصريين،» (الجزيرة نت، 4/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/7/4/%D9%82% =

لا شك في أن من يقارن بين المواقف الخليجية من ثورة 25 يناير والمواقف الخليجية من الانقلاب العسكري سيجد أن الدول التي أيدت الثورة عارضت الانقلاب، والدول التي عارضت الثورة أيدت الانقلاب، ما يعني أن المسألة لا تتعلق بمعارضة الإسلاميين فحسب، وإنما معارضة التحول الديمقراطي بشكل عام.

تبنت دول الخليج العربية النظام العسكري في مصر، فأعلنت عن حزمة مساعدات اقتصادية عاجلة للاقتصاد المصري. وحتى يوم 11 تموز/ يوليو 2013، أعلنت دول خليجية عن تقديم مساعدات اقتصادية إلى مصر قيمتها 12 مليار دولار: قدمت السعودية منها 5 مليارات دولار، والكويت 4 مليارات، والإمارات 3 مليارات، من إجمالها 3 مليارات دولار مِنحًا لا ترد، بينما توزعت المبالغ الباقية ودائع في البنك المركزي المصري، وعلى شكل مشتقات نفطية[219].

كما وعدت مملكة البحرين، خلال زيارة نائب رئيس وزرائها الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة إلى القاهرة في 11 تموز/ يوليو 2013، بالمحافظة على الاستثمارات البحرينية في مصر، وتشجيع الاستثمار البحريني في مصر[220]، بينما نأت سلطنة عمان وقطر عن تقديم أي أموال إلى الحكومة الجديدة[221].

D8%B7%D8%B1-%D9%86%D8%AD%D8%AA%D8%B1%D9%85-%D8%AE%D9%8A%D8%A7=%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86>.

(219) «12 مليار دولار دعمًا عربيًا لمصر بأسبوع،» (سي إن إن العربية، 11/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2013/business/7/11/egypt.kuwait>.

(220) «وفد بحريني رفيع يجتمع مع الرئيس المصري ووزير الدفاع: إشادة بدور الجيش وتعزيز استثمارات البحرين،» الأيام (البحرين)، 12/ 7/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني:<http://www.alayam.com/alayam/first/254313/%D8%A5%D8%B4%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86.html>.

(221) يمكن الرجوع إلى تفصيلات المساعدات الخليجية لمصر بعد الانقلاب إلى: مصطفى عبد السلام، «المساعدات الخليجية لمصر: التقديرات وسيناريوهات المستقبل،» (تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 26 نيسان/ أبريل 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/reports/2015/04/20154267348308411.htm>.

في مؤتمر «تنمية الاقتصادي المصري» الذي عقد في شرم الشيخ في آذار/ مارس 2015، قدمت السعودية والكويت والإمارات 12 مليار دولار أخرى (4 مليارات دولار من كل دولة)[222]، في حين قدمت سلطنة عمان 500 مليون دولار فقط[223].

استمرت قطر في تنفيذ الاتفاقات المبرمة مع مصر (التي وقعت خلال حكم مرسي) فزوّدت مصر في 2 آب/ أغسطس 2013 بأول شحنة من الغاز الطبيعي بعد عزل مرسي. وحتى منتصف أيلول/ سبتمبر 2013، سلّمت قطر 5 شحنات من الغاز إلى الحكومة المصرية، كمساعدات لتخفيف أزمة المحروقات في مصر[224]، كما دخلت قطر طرفًا وسيطًا لحل الأزمة في مصر والحيلولة دون فض الاعتصامين في ميداني رابعة العدوية والنهضة[225].

بغض النظر عن المواقف الحقيقية للدول الإقليمية والدولية تجاه فض اعتصامي ميداني رابعة العدوية والنهضة في مصر في 14 آب/ أغسطس 2013، كان القاسم المشترك بينها تجاهل القضية والدعوة إلى ضبط النفس والحوار في مصر، باستثناء بعض الدول الخليجية التي أيدت فض الاعتصامين، واعتبرته

---

(222) «12 مليار دولار من المساعدات الخليجية في مؤتمر الاقتصاد المصري،» (بي بي سي عربي، 13/ 3/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/business/2015/03/150313_egypt_economic_conference>.

(223) «سلطنة عمان تدعم الاقتصاد المصري بـ 500 مليون دولار،» الوسط (البحرين)، 13/ 3/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwasatnews.com/4570/news/read/970727/1.html>.

(224) «قطر: الشحنة الخامسة من الغاز الطبيعي في طريقها إلى مصر،» البورصة (مصر)، 12/ 9/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alborsanews.com/2013/09/12/%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%AD%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D9%85%D8%B3%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A-%D9%81%D9%8A>.

(225) «وزير الخارجية القطري يمدد زيارته للقاهرة،» (الجزيرة نت، 4/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/8/4/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D9%85%D8%AF%D8%AF-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%87-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9>.

حقًا من حقوق «الدولة»، يتعلق بسيادتها. فأصدر الملك السعودي بيانًا في 16 آب/ أغسطس 2013، أكد فيه أن السعودية «شعبًا وحكومة تقف مع مصر ضد الإرهاب والضلال والفتنة، وتجاه كل مَنْ يحاول المساس بشؤون مصر الداخلية وعزمها وقوتها - إن شاء الله - وحقها الشرعي لردع كل عابث أو مضلل لبسطاء الناس من أشقائنا في مصر»[226]. كان البيان واضحًا في تأييده خطوات النظام في فض الاعتصام في ميدان رابعة العدوية، كما تشي سرعة إصداره ووضوحه وحدّته بوجود موافقة مسبقة على هذه الخطوات. وتبعه بيان إماراتي نشرته وكالة الأنباء الإماراتية، أبدت فيه الدعم «الكامل لتصريح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة، حول الأحداث الجارية في جمهورية مصر العربية الشقيقة»، واعتبرته حقًا سياديًا لـ «الدولة المصرية»[227]. كما أصدرت البحرين بيانًا نشرته وكالة الأنباء البحرينية في اليوم ذاته، أيدت فيه مواقف المملكة، ودعت إلى «محاربة أعمال العنف والتطرف والإرهاب»[228].

أما دولة الكويت فنسبت وكالة أنبائها بيانًا إلى مصدر مسؤول في الخارجية الكويتية، أيدت فيه إجراءات الحكومة المصرية للحفاظ على الأمن والاستقرار، لكنها أبدت «أسفها لسقوط عدد كبير من القتلى بين أبناء الشعب المصري»، كما

---

(226) «العاهل السعودي يدعو العرب للتصدي لمن يمس بأمن بمصر: اعتبر التدخل في شأن مصر الداخلي إيقاذًا للفتنة ومحاولة لضرب وحدة الصف واستقراره،» (العربية نت، 16/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2013/08/16/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D9%83%D9%84-%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%B4%D8%A4%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D9%88%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%86%D8%A9.html>.

(227) «الإمارات تعرب عن تأييدها لتصريح خادم الحرمين الشريفين حول أحداث مصر،» البيان، 16/ 8/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2013-08-16-1.1942507>.

(228) «مملكة البحرين تؤكد دعمها الكامل لما جاء في تصريحات خادم الحرمين الشريفين تجاه كل من يحاول المساس بشئون مصر الداخلية،» (وكالة أنباء البحرين، 16/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bna.bh/portal/news/575441>.

دعت إلى «التجاوب مع دعوات الحكومة المصرية المتكررة للشروع في حوار جاد بين أطياف المجتمع المصري كافة»، إضافة إلى تنفيذ خريطة الطريق وفق جداول زمنية محددة[229]، بينما التزمت سلطنة عُمان الصمت، ولم تعلق على فض الاعتصامين.

جاءت البيانات الخليجية متشابهة جدًا في مضمونها وانحيازها إلى المعسكر المؤيد للانقلاب، سمت البيانات الأربعة فض الاعتصامين «الأحداث الجارية في مصر»، لتوحي بأن هناك مواجهات أو عنفًا بين طرفين متكافئين في القوة، ما يتطلب من الدولة مواجهة هذا العنف. وركّز البيان الإماراتي على سيادة الدولة المصرية وعدم التدخل في شؤونها، لكنها في الحقيقة هي ذاتها كانت تتدخل للتحريض على العنف، حيث كشفت تقارير مسؤولين غربيين أن مسؤولين إماراتيين ألحوا على السلطات المصرية بضرورة فض الاعتصام[230].

دانت دولة قطر قمع الاحتجاجات في مصر بعد الانقلاب، واعتبرته تهديدًا لمنجزات ثورة 25 يناير، وطالبت بالإفراج عن مرسي[231]. وأصدرت الخارجية القطرية بيانًا في 14 آب/ أغسطس 2013 دانت فيه فض الاعتصامين، وتمنت على «من في يده السلطة والقوة أن يمتنع عن الخيار الأمني في مواجهات اعتصامات وتظاهرات سلمية»، ودعت إلى الحوار بين الأطراف في مصر[232].

---

(229) «الكويت تعرب عن ألمها لسقوط قتلى في مصر وتدعو إلى ضبط النفس،» (وكالة الأنباء الكويتية، 16/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2328430&language=ar>.

(230) المنشاوي، أمريكا والثورة المصرية، ص 317.

(231) «قطر: احتجاز مرسي يهدد مكتسبات الثورة،» (الجزيرة نت، 23/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/7/23/%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B2-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9>.

(232) «قطر تستنكر التعامل مع المعتصمين بمصر،» (الجزيرة نت، 14/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه 30/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/8/14/%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D9%86%D9%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

تجاوزت مواقف بعض الدول الخليجية من الانقلاب في مصر دعم نظام 3 يوليو إلى محاولة تجميل صورته، وغض النظر عن سياساته في أوروبا وأميركا، إذ زار وزير خارجية الإمارات الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان واشنطن في 24 تموز/ يوليو 2013 لإقناع المسؤولين الأميركيين بعدم قطع المعونات الأميركية عن مصر[233]. كما نشطت المملكة العربية السعودية في التسويق الدبلوماسي لنظام الانقلاب في أوروبا، فزار وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل فرنسا في 18 آب/ أغسطس 2013، بهدف «كشف الحقائق كاملة وتوحيد الجهود وتوفير الدعم لمصر»، من خلال تحميل جماعة الإخوان ومؤيدي مرسي مسؤولية أعمال العنف واستمرار الفوضى في مصر[234].

تصاعد التوتر المصري - القطري على خلفيات عدة، أهمها تغطية قناة الجزيرة القطرية أعمال العنف ضد المتظاهرين، فأعادت السلطات المصرية تباعًا الودائع القطرية لدى البنك المركزي المصري[235]، حين لم يطلب أي من الطرفين تمديدها. وكانت مصر أعادت 6 مليارات دولار حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، من أصل 6.5 مليارات دولار[236].

تحول التباين في السياسات الخارجية الخليجية تجاه مصر بين قطر من جهة، والسعودية والإمارات والبحرين من جهة أخرى، إلى أزمة داخلية في مجلس التعاون الخليجي نفسه، فلم يقبل الطرف الثاني وجود سياسة خارجية لدولة خليجية تؤيد التحول الديمقراطي في مصر، فسحبت السعودية والإمارات والبحرين سفراءها من الدوحة في مطلع آذار/ مارس 2014، بعد إخفاق ضغطها

(233) المنشاوي، أمريكا والثورة المصرية، ص 320.

(234) ربيع شاهين، «السفارة السعودية بالقاهرة: زيارة الفيصل إلى فرنسا استهدفت كشف الحقائق كاملة وتوحيد الجهود وتوفير الدعم لمصر» (بوابة الأهرام، 19/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/385455.aspx>.

(235) «محافظ المركزي: مصر ترد وديعة 500 مليون دولار لقطر» (رويترز عربي، 11/ 10/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN0I008520141011>.

(236) «مصدر بالمركزي المصري: رد وديعة 2.5 مليار دولار لقطر بنهاية نوفمبر» (رويترز عربي، 6/ 11/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN0IQ0JA20141106>.

لتغيير السياسة القطرية تجاه مصر[237]. يُشار هنا إلى أن السعودية والإمارات أدّتا دورًا مشهودًا في محاصرة النظام المنتخب وفي التعبئة الإعلامية التي حضَّرت للانقلاب من خلال إجراءات عدة، في مقدمها الاستثمار في الإعلام المصري، وتسامح الإعلام السعودي والإماراتي في استخدام لفظة «ثورة»، حتى لو أتت بمعنى إيجابي في وصف التحرك الشعبي الكبير في 30 حزيران/يونيو 2013 وانقلاب 3 تموز/يوليو 2013، مثلما تسامح هذا الاعلام في إبراز صُوَر جمال عبد الناصر، العدوِّ اللدود تاريخيًا للمملكة العربية السعودية، طالما وجد تشبيه السيسي به مفيدًا في الانقلاب على المسار الديمقراطي[238].

خلافًا لدورها غير المؤثر في مرحلة الثورة، أدّت دول الخليج العربي، خصوصًا المملكة العربية السعودية (وتحديدًا في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز) والإمارات دورًا بارزًا أعتقد أنه كان محوريًا في المرحلة الانتقالية. ففي حين دعمت قطر عملية التحول، قدمت دول الخليج دعمها للنظام القديم، واستثمرت في إعلامه لتقوية كل من يمثله ويعارض الجديد، وانتقلت لاحقًا إلى أداء دور بارز في محاصرة نظام مرسي ودعم الانقلاب عليه. كما اختلفت هذه الدول مع السياسة الأميركية التي تخلت عن مبارك، واعتبرتها نذيرًا لحصول تطور خطر في علاقة الولايات المتحدة مع حلفائها. ولم تخف هذه الدول معارضتها للتغيير وتخوفها منه، فهي لا تعارض وصول الإسلاميين إلى السلطة فحسب، بل تعارض العملية الديمقراطية في المنطقة العربية بشكل عام، وترى فيها خطرًا على الاستقرار. كما تعتبر مصر دولة محورية مهمة، ومن الضروري إفشال عملية التحول الديمقراطي فيها. وكان هذا الدور حاسمًا في تمويل الإعلام وتجنيده ضد

(237) «السعودية والإمارات والبحرين تسحب سفراءها من قطر،» الحياة، 6/3/2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/8/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://alhayat.com/Articles/920213/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B3%D8%AD%D8%A8-%D8%B3%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D9%87%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%B7%D8%B1>.

(238) «خلفيات سحب ثلاث دول خليجية سفراءها من الدوحة: ثمن البقاء خارج المحاور وأفضليته،» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 9 آذار/مارس 2014)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/8220f790-176c-4213-978a-5e53a0bca478>.

مرسي وضد ثورة 25 يناير عمومًا، وفي اقتصاد نظام الانقلاب في مرحلته الأولى، وفي الضغط على واشنطن وغيرها من العواصم الأوروبية لتقبّل الانقلاب.

سادسًا: موقف إيران في فترة المجلس العسكري

رأت إيران في ثورة 25 يناير فرصة لتطوير علاقاتها بمصر، لقناعتها أن الضغط الأميركي والإسرائيلي على النظام السابق حال دون ذلك في الماضي، وأن بناء علاقة جديدة ومتينة مع مصر يعزز مصلحتها القومية، نظرًا إلى أهمية مصر الجيوسياسية في الوطن العربي والمنطقة. إضافة إلى ذلك، ينعكس إسقاط مبارك، حليف الدول الخليجية، تداعيات إيجابية على نفوذها الإقليمي، ويغير موازين القوى القائمة في المنطقة لمصلحتها[239]. لذلك، عززت إيران دعم المقاومة الفلسطينية في غزة بالسلاح بعد الثورة المصرية، مستغلة غياب الدولة طوال أكثر من عام، قبل توقّفها عن دعم حركة حماس في منتصف عام 2011، بسبب رفض الحركة الوقوف إلى جانب النظام السوري[240].

كانت العلاقة المصرية - الإيرانية واحدة من أبرز القضايا الإشكالية التي واجهت السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير. حرص الحكم الانتقالي، ممثلًا بالمجلس العسكري، على الانفتاح على القوى الإقليمية والدولية المختلفة، والابتعاد عن سياسة المحاور والاستقطاب التي سادت في عهد مبارك. في هذا السياق، اجتمع وزير الخارجية المصري نبيل العربي في 4 نيسان/ أبريل 2011 إلى رئيس قسم رعاية المصالح الإيرانية في القاهرة مجتبي أماني، وأعلن خلال الاجتماع استعداد بلاده إعادة العلاقات الدبلوماسية مع طهران[241]. ثم هاتف

---

(239) فرح الزمان أبو شعير، «محددات الموقف الإيراني من مصر بعد الثورة،» (تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 8 كانون الثاني/ يناير 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/201318102638814469.htm>.

(240) «العدوان الإسرائيلي على غزة يفشل في تحقيق أهدافه،» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/f30774db-0c35-4e8d-a50a-259614fb0f8d>.

(241) «مصر تبدي استعدادها لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران،» (بي بي سي عربي، =

وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي في 3 أيار/ مايو 2011 وزير الخارجية المصري، وصرح في مؤتمر صحافي خلال زيارته إلى قطر في 4 أيار/ مايو 2011 أن العلاقات المصرية - الإيرانية تتحسن بعد خلع مبارك، وأبدى رغبة إيران في تطويرها[242]، ما أعطى انطباعًا بتحول في السياسة الخارجية المصرية، خصوصًا أن ذلك جاء بعد فترة وجيزة من سماح المجلس العسكري لسفينتين حربيتين إيرانيتين بعبور قناة السويس، أول مرة منذ قطع العلاقات بين البلدين[243].

في المقابل، سارعت طهران إلى التقاط هذه الإشارات لتطبيع علاقاتها مع مصر، وأعلن صالحي نية بلاده تغيير اسم شارع «الإسلامبولي» في طهران إلى شارع «شهداء مصر»، وتطلعه إلى تبادل الزيارات الرسمية وغير الرسمية مع مصر. لكن قضايا عدة، في مقدمها خشية مصر من استفزاز الدول الخليجية بعد توتر العلاقات الخليجية - الإيرانية بسبب إرسال قوات درع الجزيرة إلى البحرين، حالت دون التقارب مع إيران. وجاء اتهام مصر قاسم الحسيني، أحد دبلوماسيي السفارة الإيرانية في القاهرة، بالتجسس ليعمق الشرخ بين البلدين، ويعيد العلاقات إلى منظورها الأمني الاستخباري القائم على الشك والعدوانية المتبادلة[244].

1- في فترة حكم مرسي

في عهد الحكم العسكري، عجزت الدبلوماسية الإيرانية عن إعادة تطبيع العلاقات مع مصر، وتجاهل المسؤولون المصريون - الراغبون في حث دول مجلس التعاون الخليجي على تقديم مساعدات اقتصادية تساعدهم في تجاوز المرحلة الانتقالية - الدعوات الإيرانية المتكررة لفتح صفحة جديدة في العلاقات.

= 4/ 4/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/04/110404_iamegypt.shtml>.

(242) «أمير قطر يلتقي المشير طنطاوي وشرف في القاهرة: وزيرا خارجية إيران ومصر يبحثان في العلاقات الثنائية،» الوسط، 4/ 5/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwasatnews.com/3161/news/read/559267/1.html>.

(243) المصدر نفسه.

(244) «اتهام الدبلوماسي الإيراني قاسم الحسيني بالتخابر ضد مصر،» (بوابة الأهرام، 29/ 5/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/76090.aspx>.

فلم يبق أمام إيران من طريق للعبور إلى مصر غير فوز رئيس قادر على صوغ سياسة خارجية جديدة.

في ظل التنافس الشديد بين مرشح النظام السابق أحمد شفيق ومرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي، مالت طهران إلى مرسي لأسباب عدة. فشفيق سينتهج في حال نجاحه نهج مبارك في علاقاته معها، إضافة إلى رهانها على الصحوة الإسلامية المتمثلة بوصول أحزاب سياسية ذات خلفية دينية قريبة منها، وقناعتها أن جماعة الإخوان المسلمين في مصر لا تناصبها العداء، خصوصًا أنها رحبت بالثورة الإسلامية في إيران سابقًا، وحرصت على فتح قنوات اتصال بها. وتأسيسًا على ذلك، رحبت الخارجية الإيرانية في 24 حزيران/ يونيو 2012، بفوز محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية المصرية، وأكدت في بيانها أن «الحركة الثورية للشعب المصري... ترمز إلى بداية حقبة جديدة من التغييرات في الشرق الأوسط»[245].

في المقابل، توافرت قناعة لدى مرسي وجماعة الإخوان وعدد من القوى السياسية والثورية أن تطبيع العلاقات مع إيران ضروري للدبلوماسية المصرية الرامية إلى استعادة دور مصر الإقليمي، لا يتعارض مع علاقات مصر الإقليمية، كما أن هذه العلاقة ليست بديلًا من علاقتها بدول الخليج العربي، فضلًا عن وجود سفارات لدول مجلس التعاون الخليجي في طهران. كما أن من غير الطبيعي أن تحتفظ مصر بعلاقات دبلوماسية بإسرائيل وتقطع علاقاتها بإيران، مع أن هذه الأخيرة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، وتعد فاعلًا إقليميًا له تأثيره في عدد من ملفات المنطقة، أهمها القضية الفلسطينية، إضافة إلى أن تفعيل دور مصر الإقليمي في حل أزمات الشرق الأوسط، كالأزمة السورية، مستحيل من دون فتح قنوات تواصل مع إيران.

زار مرسي طهران مشاركًا في قمة دول عدم الانحياز، في 30 آب/ أغسطس

(245) «إسرائيل وإيران تباركان فوز مرسي،» (روسيا اليوم، 24/ 6/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news/588174-%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84_%D9%88%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86_%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A7%D9%86_%D9%81%D9%88%D8%B2_%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A>.

2012، ضمن المحددات الواردة آنفًا. وعلى الرغم من انتقاد الصحف الإيرانية الحاد خطاب مرسي في القمة، خصوصًا في ما يتعلق بالأزمة السوريّة[246]، ساهمت هذه الزيارة في فتح كوة في الجدار، معبّدة مسار التقارب بين مصر وإيران، فمرسي أول رئيس مصري يزور طهران منذ الثورة الإسلامية في إيران (1979)[247]. وجاء إعلان القاهرة في مطلع أيلول/ سبتمبر 2012 عن تأليف لجنة الاتصال الرباعية في شأن سورية، ضمت مصر وإيران وتركيا والسعودية، خطوة إضافية في هذا المسار، وكانت بمنزلة «اعتراف» مصري رسمي بدور إيران الإقليمي، وحتمية التواصل معها للوصول إلى تفاهمات مشتركة في شأن أزمات المنطقة.

رحّبت طهران بالمبادرة، وكانت الأشد حماسة لحضور الاجتماع الأول للجنة الرباعية الذي عُقد في القاهرة في 17 أيلول/ سبتمبر 2012، وتغيّب عنه وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل[248]. وعلى الرغم من التباين الكبير في وجهات نظر الطرفين تجاه الأزمة السورية، وظّف المسؤولون الإيرانيون المبادرة الرباعية في شأن الأزمة السورية لتطوير علاقاتهم بالقاهرة، فواظبوا على حضور اجتماعاتها الدورية مع إدراكهم صعوبة تحقيق اختراق في مواقف أعضائها من شأنه أن يحقق هدفها المعلن؛ أي حل الأزمة السورية[249]. كما زار الرئيس الإيراني

---

(246) «تحريف إيران لخطاب مرسي يثير جدلًا،» (الجزيرة نت، 1/ 9/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/9/1/%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%AC%D8%AF%D9%84%D8%A7>.

(247) إيمان عبد الحليم، «كسر الجمود: الدلالات السياسية لزيارة الرئيس مرسي إلى إيران،» السياسة الدولية، 28/ 8/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2668.aspx>.

(248) «مرسي: دور إيران حيوي لحل أزمة سوريا،» (سكاي نيوز عربية، 23/ 9/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.skynewsarabia.com/web/article/46729/%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%95%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%AD%D9%8A%D9%88%D9%8A-%D9%84%D8%A7%D9%95%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%94%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7>.

(249) «صحيفة «كيهان».. وزير الخارجية يزور القاهرة اليوم،» (قناة العالم، 9/ 1/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alalam.ir/news/1434727>.

محمود أحمدي نجاد القاهرة في 5 شباط/ فبراير 2013، لحضور اجتماعات الدورة السابعة والخمسين لمنظمة التعاون الإسلامي[250]. وكان نجاد أول رئيس إيراني يزور القاهرة منذ 34 عامًا، حيث لم يسبق لمسؤول إيراني رفيع المستوى أن زار القاهرة قبل الثورة للمشاركة في مؤتمرات منظمات إقليمية أو دولية. وأوحت حفاوة الاستقبال المصرية بوجود أرضية مشتركة وتقارب في وجهات النظر، ربما تسمحان بتبادل السفراء وتطبيع العلاقات بين البلدين[251].

في هذه الزيارة، تداخل البعد السياسي بالديني، حيث حرص نجاد على أن يكون الأزهر محطته الثانية بعد اجتماعه بمرسي. لكن لقاءه بشيخ الأزهر أثار نقاط الاختلاف والتنافر أكثر من نقاط الالتقاء التي حاول الوفد الإيراني تأكيدها (المشتركات الثقافية والدينية)، فتغيّب شيخ الأزهر عن المؤتمر الصحافي مع نجاد، وأناب مستشاره حسن الشافعي ليعبّر صراحة عن موقف أزهري غاضب وقاطع مما وصفه «محاولات إيران نشر التشيّع في الدول السنية»، و«سب الصحابة»[252]، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ما أثار اعتراض الرئيس الإيراني ومساعديه أمام كاميرات الإعلام بشكل مباشر[253].

ارتاب معظم دول الخليج، وفي مقدمه السعودية، من الانفتاح المصري على إيران، أكان في حكم المجلس العسكري أم في أثناء حكم مرسي. لم تصدر مواقف رسمية متحفظة، لكن الانزعاج الخليجي الرسمي بدا واضحًا في

---

(250) «أحمدي نجاد يصل إلى مصر في أول زيارة لرئيس إيراني،» (بي بي سي عربي، 5/ 2/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/02/130205_iran_egypt_nijad_visit>.

(251) «نجاد يبدأ مباحثاته في مصر،» (الجزيرة نت، 5/ 2/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/2/5/%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%AF-%D9%8A%D8%A8%D8%AF%D8%A3-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

(252) الرئيس الإيراني نجاد يعترض على بيان الشافعي، على موقع يوتيوب، تاريخ التحميل 5/ 2/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015: <https://www.youtube.com/watch?v=qDo6wzPvme0>.

(253) «لقاء نجاد وشيخ الأزهر.. مخاوف التشيع بين الإخوان والسلفيين،» *Egypt Independent* (6 February 2013)، 6/ 2/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.egyptindependent.com/node/1973946>.

وسائل الإعلام الخليجية. عدا عن ذلك، لم تتجاوب السعودية مع مبادرة مرسي الرباعية، وتغيبت أكثر من مرة عن حضور اجتماعاتها، كما أخفق مرسي في عقد اجتماع لقادة مبادرته خلال القمة الإسلامية بسبب الاعتذار السعودي عن عدم حضورها[254]. وبناءً عليه، ساهمت زيارة الرئيس الإيراني إلى القاهرة في إذكاء التوتر في العلاقات المصرية - الخليجية، خصوصًا أن الدبلوماسية المصرية راعت في بيان القمة الإسلامية الختامي «تحفظ إيران» على انتقاد النظام السوري، وتحميله مسؤولية العنف في سورية[255]، وضمنته بندًا داعمًا للمبادرة المصرية الرباعية في شأن سورية[256].

في البداية، عوّلت طهران على حكم جماعة الإخوان للانطلاق نحو علاقة جديدة ومتينة مع القاهرة. لكن الاضطرابات الداخلية قبل الانقلاب، وإقدام مرسي على قطع العلاقات الدبلوماسية مع سورية[257] في 13 حزيران/ يونيو 2013، وظهور دعوات في القاهرة تحض على «الجهاد» في سورية[258]، كانت عوامل

---

(254) «السعودية قاطعت اجتماعًا على هامش المؤتمر ضم مرسي ونجاد وغول بشأن الأزمة ..القمة الإسلامية في القاهرة: 'خطاب توافقي' بشأن سورية،» (حركة التوحيد الإسلامي، 7/2/2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/10/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.altawhid.org/2013/02/07/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9%D8%AA-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA>/

(255) «وزير خارجية مصر: بيان القمة الإسلامية الختامي راعى تحفظ إيران على «إدانة النظام السوري»،» (سيريا نيوز، 8/2/2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/10/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=156620>.

(256) سوسن أبو حسين وصلاح جمعة، «بيان القاهرة الختامي يدعم مبادرة مرسي الرباعية لحل الأزمة السورية: دعا إلى حوار جاد بين قوى المعارضة وممثلي الحكومة لتحقيق التغيير الديمقراطي،» الشرق الأوسط، 8/2/2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/10/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12491&article=716440#.Vf0-Hd-qqko>.

(257) أماني ماجد، «مصر تقطع العلاقات مع سوريا .. مرسي: بقايا الفلول يحلمون بإعادة النظام البائد وتحويل البلاد إلى الفوضى،» الأهرام، 13/6/2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/10/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/215779.aspx>.

(258) «من القاهرة.. علماء المسلمين يدعون إلى الجهاد في سوريا... القرضاوي: تأييدي لبشار كذبة.. وصفوت حجازي يدعو إلى تشكيل ألوية قتالية،» (العربية نت، 13/6/2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/10/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab- =

أقلقت طهران من مستقبل علاقتها بمصر، وكانت مانعًا أمام تقارب وجهات النظر بين الجانبين. ومنذ بداية حزيران/ يونيو 2013، وجهت وسائل الإعلام الإيرانية، والعربية التابعة لها أو القريبة منها، نقدها إلى مرسي وجماعة الإخوان والإسلام السياسي، واتهام هذا الإسلام بالعمالة لأميركا وإسرائيل[259]، لا أقل. وتميزت في ذلك وسائل إعلام لبنانية موالية لطهران، دأبت على رمي من يخالفها الرأي بالعمالة لإسرائيل، حتى لو كان مقاومًا لإسرائيل ومعاديًا للسياسة الأميركية، فيما تجعل من يوافقها الرأي - ولو مرحليًا - مقاومًا، حتى لو كان تاريخه حافلًا بالتعاون مع إسرائيل.

2- ما بعد الانقلاب

أربكت حوادث مصر بعد 30 حزيران/ يونيو 2013 صانع القرار الإيراني، فتأخر عن إصدار موقف سريع وواضح من انقلاب 3 تموز/ يوليو. فهذا الانقلاب وقع ضد أول رئيس مصري منتخب ينتمي إلى التيار الإسلامي، ما مثّل إحراجًا لطهران التي دأبت على استخدام مصطلحات «الصحوة الإسلامية» في خطابها الدبلوماسي.

بدت طهران في أول وهلة مرتاحة للاحتجاجات المناوئة لمرسي الذي سبّب لها إزعاجًا كبيرًا قبل نهاية حكمه في الملف السوري، وكان منافسًا لها في القضية الفلسطينية، ولا سيما بعد احتضانه قادة حركة حماس التي غادرت سورية، وتجاهلها في الحراك الدبلوماسي الذي رافق العدوان الإسرائيلي على غزة في عام 2012، ونزوع مرسي إلى الانفراد - بالتنسيق مع قطر وتركيا - بإدارة الأزمة

---

and-world/syria/2013/06/13/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%= D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85 %D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%86- %D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF- %D9%84%D9%86%D8%B5%D8%B1%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7. html>.

أو مؤتمر تحت عنوان «موقف علماء الأمة تجاه القضية السورية»، على يوتيوب، تاريخ التحميل 13/ 6/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=A-5PiLCU2gI>.

(259) أمير طاهري، «ما سبب غضب إيران من مرسي؟،» الشرق الأوسط، 20/ 7/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=12288&article=687206#.Vf1cs9-qqko>.

في أثناء العدوان. وفي المقابل، كان مرسي أول رئيس مصري يرغب في تطوير العلاقات المصرية - الإيرانية، ويسعى إلى التواصل معها لحل الأزمات الإقليمية المعقدة، إضافة إلى حماسة السعودية والإمارات للانقلاب، ودعمه بالوسائل الاقتصادية والسياسية.

على هذه الخلفيات، أدلى عباس عراقجي، المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، في 7 تموز/ يوليو 2013 (بعد أربعة أيام من الانقلاب) بتصريحات ضبابية تقبل التأويل وتنطوي على أكثر من معنى. فمن جهة، انتقد الانقلاب وتدخل الجيش في السياسة، وقال: «نرى أن من غير الملائم أن يتدخل الجيش في السياسية لإطاحة من تم انتخابه ديمقراطيًا»؛ ومن جهة أخرى، حمّل مرسي مسؤولية ما جرى، قائلًا: «مصر تواجه معضلتين رئيسيتين؛ الأولى مطالب الشعب التي يجب تحقيقها، والأخرى عدم كفاءة الرئيس مرسي في إدارة البلاد، خصوصًا الشؤون الخارجية»، وكأن سبب الانقلاب على مرسي خلافه مع طهران في السياسة الخارجية.

كما وجه عراقجي رسالة إلى الإسلاميين في مصر: «إن كل ربيع يتبعه صيف حار وشتاء بارد، ويجب احتمالهما، ولا ينبغي للإسلاميين والثوار تصور أن كل شيء انتهى، بل إن هذه القضية هي حركة مستمرة»، مكررًا مفردات الخطاب الإيراني ذاتها عن الصحوة الإسلامية، ومعبرًا عن أمله بأن «تترك التطورات التي تمر بها مصر تأثيرًا إيجابيًا اتجاه الصحوة الإسلامية، وأن بلاده تراقب عن كثب كيف ستؤثر التطورات المصرية في الساحة السورية»[260].

على الرغم من أن بيان الخارجية الإيرانية كان أقل حدة من بيانات دولية أخرى (أميركا والأمم المتحدة وبريطانيا)، فإن الخارجية المصرية، رغبة منها في التقرب أكثر من الداعمين الخليجيين، دانت في 11 تموز/ يوليو 2013 «تدخل إيران في شؤون مصر الداخلية»، وعدّته «غير مقبول»[261]. في ذلك الحين،

---

(260) «إيران تنتقد الإطاحة بمرسي ومصر ترفض التدخل في شؤونها،» (بي بي سي عربي، 7/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130707_iran_egypt_overthrow>.

(261) «مصر تدين «تدخل» إيران في شؤونها بعد عزل مرسي،» (رويترز عربي، 11/ 7/ 2013)، =

خشيت إيران من أن يساهم بيانها السابق في عودة علاقاتها بمصر كما كانت عليه قبل الثورة، فاتصل علي أكبر صالحي، وزير خارجيتها آنذاك، في 13 تموز/ يوليو 2013 بمحمد البرادعي، النائب السابق للرئيس المصري الموقت عدلي منصور، مؤكّدًا احترامه لما سماه مواقف الشعب المصري ومطالبه في ما يتعلق بمستقبله السياسي، ودعا إلى مشاركة القوى والنخب السياسية في العملية السياسية الوطنية في البلاد، لتحقيق مطالب الشعب المصري[262].

أثّر اعتماد النظام العسكري في مصر على المساعدات الخليجية بشكل مباشر في توجهات سياساته الخارجية، وانعكس سلبًا على العلاقات الإيرانية - المصرية، فانقطعت الاتصالات بين البلدين بشكل شبه كامل، خصوصًا بعد الموقف الإيراني الحاد من فض الاعتصامين في ميداني رابعة والنهضة، حيث اعتبرت الخارجية والبرلمان الإيرانيين أن فضّ الاعتصامين «مجزرة» بحق الشعب المصري، واتهما الجيش المصري بـ «تقتيل المسلمين» بدعم وغطاء أميركيين[263]. في عهد الرئيس الانتقالي عدلي منصور، تكرر الاشتباك الدبلوماسي بين القاهرة وطهران، بعدما دأبت هذه الأخيرة على إدانة سلوك الجيش المصري وقمعه المتظاهرين. في المقابل، أصدرت الخارجية المصرية بيانات عدة استنكرت فيها التدخل الإيراني في شؤون مصر الداخلية، واستدعت مرارًا القائم بالأعمال الإيراني في القاهرة[264].

=تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B24ON20130711>.

(262) «صالحي للبرادعي: الشعب المصري هو سيد الموقف،» (قناة العالم، 13/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alalam.ir/news/1494352>.

(263) «إيران: فض اعتصام مؤيدي مرسي مجزرة بحق الشعب المصري: البرلمان الإيراني يندد بقتل المسلمين على يد الجيش الذي يحظى بالدعم الأميركي،» (العربية نت، 14/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/08/14/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%81%D8%B6-%D8%A5%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%A4%D9%8A%D8%AF%D9%8A-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%B2%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%AD%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A.html>.

(264) «مصر تستدعي القائم بالأعمال الإيراني احتجاجًا على تصريحات،» (بي بي سي عربي، 6/ 1/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/01/140106_egypt_iran_protest>.

من جهة أخرى، استحوذت العلاقة مع إيران حيزًا واسعًا في تصريحات السيسي بعد ترشحه للانتخابات الرئاسية، وخلال لقاءاته المتكررة مع بعض القنوات الإخبارية الخليجية (العربية وسكاي نيوز وغيرهما)، اعتبر فيها «أمن الخليج» بمنزلة بوابة العبور والمحدد الذي يتحكم بالعلاقات الإيرانية - المصرية سلبًا أو إيجابًا[265]، واستمر في هذا النهج بعد تبوؤه الرئاسة في مصر.

يمكن ملاحظة تأثير البعد الخليجي (السعودي - الإماراتي) في العلاقات المصرية - الإيرانية بعد الانقلاب، من خلال مؤشرات عدة، في مقدمها دعوة الرئيس الإيراني إلى حضور حفل تنصيب السيسي رئيسًا في 8 حزيران/ يونيو 2014، الأمر الذي فاجأ كثيرًا من المراقبين، ولا سيما بعد التصريحات والتصريحات المضادة التي حكمت العلاقة بين البلدين في عهد عدلي منصور، حيث شهدت العلاقات الخليجية - الإيرانية في تلك الفترة انفراجًا بعدما زار وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف عددًا من العواصم الخليجية، في مسعى لتقريب وجهات النظر، ونزع فتيل التوتر من ملفات شائكة وأزمات إقليمية عدة، وكذلك بعدما زار أمير الكويت صباح الأحمد الصباح طهران في 2 حزيران/ يونيو 2014، والتقى المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي، والرئيس الإيراني حسن روحاني. وفي استجابة لمتغيرات العلاقات الخليجية - الإيرانية، دعت مصر روحاني إلى زيارة مصر، وبدأ الخطاب الدبلوماسي المصري يتحدث عن تطلع القاهرة إلى إقامة علاقات «عادلة» مع طهران، أسوة بباقي دول الخليج[266].

---

(265) «السيسي لإيران: علاقتنا معكم تمر عبر دول الخليج،» (العربية نت، 21/ 5/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2014/05/21/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D9%86%D8%A7-%D9%85%D8%B9%D9%83%D9%85-%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC.html>.

(266) إسلام أبو العز، «دلالات دعوة «روحاني» للقاهرة وأفق العلاقات المصرية - الإيرانية في عهد «السيسي»،» البديل، 8/ 6/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://elbadil.com/2014/06/08/%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9-%D8%B1%D9%88%D8%AD%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D9%81%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84>.

صحيفة البديل التي أسست كصحيفة ديمقراطية بداية، قبل الثورة المصرية، تحولت إلى استثمار =

رحبت طهران بالدعوة المصرية للمشاركة في حفل تنصيب السيسي رئيسًا، وعدتها «خطوة إيجابية» في المسار الشائك للعلاقات بين البلدين[267]، لكن روحاني لم يلبّ الدعوة المصرية، وأناب عنه مجتبى أماني، القائم بالأعمال الإيراني في القاهرة، لحضور الحفل[268].

حملت ردة الفعل الإيرانية على الدعوة المصرية عددًا من الرسائل، منها رفض طهران المقاربة المصرية للعلاقات الثنائية، واستمرارها في سياسة الإمساك بالعصا من الوسط تجاه ما يجري في مصر، وعدم منح الانقلاب «الشرعية» التي يبحث عنها إقليميًا ودوليًا، على الرغم من اعترافها بالأمر الواقع. من ناحيته، استغل السيسي العلاقة غير الواضحة مع طهران لابتزاز دول الخليج العربي، مهددًا بتوثيقها إن لم يتلق دعمًا ماليًا خليجيًا يراه كافيًا.

رغبت إيران في تحسين علاقتها بمصر، بوضع حد للتوتر والعداء بينهما، وبناء علاقات طبيعية تُخرجها من المحور المضاد لها في النظام الإقليمي، بما يساهم في إضعافه ويعزز دورها في سورية والعراق. لذلك سعت إلى التقرّب إلى مصر خلال الفترة الانتقالية، ورحبت بانتصار الحركات الإسلامية في الانتخابات المصرية ما دام أن هناك مجالًا للحوار والتفاعل معها، بعيدًا عن سياسات الجيش المصري - المدعوم خليجيًا - المتشددة تجاهها.

يبدو أن العلاقات الإيرانية - الخليجية تبقى المحدد الرئيس لتطور العلاقات المصرية - الإيرانية، على الرغم من تقارب وجهات النظر بين البلدين تجاه عدد من القضايا والأزمات الإقليمية، أبرزها الملف السوري، حيث تميل مصر، خلافًا للدول الخليجية، إلى الانفتاح على النظام السوري بهدف التوصل إلى

= لأموال إيرانية بوساطة عربية، وأصبحت جريدة لشبيحة النظام السوري. وكان الراحل محمد السيد سعيد قد أسسها كجريدة تعبر عن موقف ديمقراطي ليبرالي. لكن انقلاب الصحف المصرية بتغيير ملكيتها والاستثمار فيها من الأمور الرائجة في مصر بعد ثورة يناير.

(267) «المقابلة - أمير عبد اللهيان،» الأخبار (لبنان)، 10/ 6/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-akhbar.com/node/208244>.

(268) «وكالة أنباء فارس: الرئيس الإيراني لن يشارك في حفل تنصيب السيسي،» (البوابة نيوز، 7/ 6/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albawabhnews.com/623367>.

حل سياسي يضمن «بقاء الدولة السورية ومؤسساتها»، وتنظر بعين الريبة إلى المعارضة السورية، وتراها امتدادًا للإسلام السياسي الذي تواجهه سياسيًا وأمنيًا. تقترب مصر في هذه النقطة من الموقف الإيراني، وهذا يفتح مجالًا للتعاون الأمني والسياسي بين البلدين، مع بقاء قضايا الخلاف الاستراتيجية قائمة، ما دام لم يحدث أي تغيير في توجهاتهما الإقليمية.

سابعًا: الموقف التركي في فترة حكم المجلس العسكري

مثّل تنحي مبارك فرصة لحصول تغيرات مهمة في توجهات السياسة الخارجية. فالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد، وعدم الاستقرار السياسي، دفعا المجلس العسكري إلى مد اليد لمن يرغب في التعاون، متجاوزًا تحفظات النخب السياسية والثقافية القديمة، الأمر الذي ساهم في الانفتاح على دول اتسمت علاقاتها السابقة مع مصر بالتوتر، كتركيا وقطر.

رأى صانع القرار المصري في التقارب مع تركيا فرصة لزيادة التعاون بين الدولتين في المجالات المختلفة، ولا سيما الاقتصادية، ووجد في تركيا بوابة مصر على أوروبا. في المقابل، كانت مصر بوابة تركيا على العالم العربي وأفريقيا والشرق الأوسط[269]. ترجمت زيارة الرئيس التركي السابق عبد الله غُل إلى مصر في 17 آذار/ مارس 2011 هذا التوجه الجديد بشكل عملي[270]، حيث استقبله رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة آنذاك، وتباحث معه في سبل تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين البلدين[271].

في الشهور الأولى من المرحلة الانتقالية، سعت تركيا إلى فتح صفحة جديدة في علاقاتها مع القاهرة، وإلى إحداث قطيعة كاملة مع مراحل تاريخية سابقة

(269) «المحور المصري- التركي الجديد.. تحول جيوسياسي وطموحات إقليمية كبيرة: أنقرة استبدلت دمشق بالقاهرة،» المشاهد السياسي، العدد 864 (17/ 11/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almushahidassiyasi.com/home/detail/OTE4OQ>.

(270) تجدر الإشارة إلى أن عبد الله غل كان أول رئيس دولة يزور مصر بعد الثورة.

(271) سعيد الحاج، «التقارب التركي - المصري: الأسباب والعوائق،» (تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 11 كانون الثاني/ يناير 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/reports/2015/01/201511011013474139.htm>.

غلب عليها التوتر أو الفتور، ورفع مستوى التبادل التجاري، وزيادة الاستثمارات التركية في مصر وتنويعها، مستفيدة من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها البلاد بعد الثورة. بعد اندلاع الثورة السورية، وتوتر العلاقات السورية – التركية الرسمية، وإلغاء دمشق مجلس التعاون الاستراتيجي واتفاقها الاقتصادي مع أنقرة في مطلع كانون الأول/ ديسمبر 2011، وفرضها رسومًا جمركية على البضائع التركية، وتقييدها حركة البضائع التركية عبر الأراضي السورية إلى الأردن ودول الخليج العربي، تعززت أهمية القاهرة في توجهات تركيا الخارجية، وبدأت أنقرة خطواتها لاستبدال القاهرة بدمشق، نقطة انطلاق في علاقاتها بالعالم العربي، وممرًا لبضائعها نحو الخليج. فوقعت وزارة النقل المصرية ووزارة الاقتصاد التركية مذكرة تفاهم في شأن عبور البضائع التركية إلى دول الخليج العربية عبر الموانئ المصرية، عُرفت باتفاق الـ «رورو»، ودخلت حيز التنفيذ في 23 نيسان/ أبريل 2012[272].

في هذا السياق، خالف رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب إردوغان العرف الدبلوماسي السائد في تركيا، واختار القاهرة في 12 أيلول/ سبتمبر 2011 محطةً أولى لجولاته الخارجية بدلًا من قبرص وأذربيجان[273]، واصطحب معه في زيارته تلك ستة من وزرائه، وعددًا كبيرًا من المستشارين والدبلوماسيين، وما يزيد على 250 من رجال الأعمال والمستثمرين، بهدف تعزيز التعاون بين تركيا ومصر في المجالات المختلفة[274]. وعُقد المنتدى الاقتصادي المصري – التركي بمشاركة نحو 500 من رجال الأعمال، بهدف زيادة التبادل التجاري بين البلدين إلى خمسة مليارات دولار في عامي 2012 و2013[275].

---

(272) «تركيا تستعين بالموانئ المصرية لنقل بضائعها إلى الخليج،» (سي إن إن العربية، 25/ 4/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/business/3/26/eygpt.Shipping>.

(273) سيد عبد المجيد، «إردوغان يزور القاهرة ومخاوف إسرائيلية من تأييد دولي لتركيا،» الأهرام، 5/ 9/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/99143.aspx>.

(274) «قراءة في العلاقات التركية – المصرية بعد ثورة 25 يناير،» *Egypt Independent* (22 November 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.egyptindependent.com/node/1976511>.

(275) المصدر نفسه.

جاءت محاولات صانع القرار التركي تطوير العلاقات مع مصر بدوافع مصلحية بحت، وسبقت وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة، مع أن العلاقات بين البلدين عاشت مرحلتها الذهبية إبان حكم مرسي، الأمر الذي يدحض تحليلات أكاديمية قاصرة تنتشر في مراكز بحوث مصرية حاولت اختزال علاقات البلدين بعد الثورة إلى البعد الأيديولوجي.

1- في فترة حكم مرسي

أولى مرسي في فترة حكمه السياسة الخارجية أهمية كبرى، وبشكل مبالغ فيه، مقارنة بالأوضاع الصعبة التي عصفت بالبلاد في مرحلة ما بعد مبارك. ووضع «استعادة دور مصر الإقليمي» في مقدم أولوياته، متّبعًا في سبيل ذلك سياسة خارجية ناشطة ترجمها في جولاته الخارجية التي شملت السعودية (12 تموز/ يوليو 2012)، وإيران (12آب/ أغسطس 2012)، والصين (28 آب/ أغسطس 2012). لكن آمال مرسي اصطدمت بمجموعة من المعوّقات، فلم ينجح بكسر العداء السعودي للثورات العربية ومخرجاتها. وفيما كانت الدول الغربية تراقب ما يجري في مصر قبل انفتاحها ودعمها الحكم الجديد بشكل فاعل، لم يجد مرسي إلا دولتين راغبتين في دعم مصر خلال فترة رئاسته: قطر وتركيا.

بناء عليه، زار مرسي تركيا في 30 أيلول/ سبتمبر 2012، وأجرى محادثات مع المسؤولين الأتراك تركزت بشكل رئيس على الجانب الاقتصادي، تمخض عنها تقديم مساعدات مالية تركية لمصر بقيمة ملياري دولار، مليار في شكل وديعة لمدة خمسة أعوام قابلة للزيادة دعمًا للاحتياطي النقدي المصري، ومليار لتمويل الواردات المصرية من تركيا ومشروعات البنية التحتية[276].

فتحت زيارة مرسي القصيرة باب التعاون بين البلدين في مجالات عدة، أهمها الطاقة والتموين والتجارة الداخلية. فاتفق الجانبان في أيلول/ سبتمبر

---

(276) «مستقبل العلاقات الاقتصادية المصرية التركية،» (الجزيرة نت، 28/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2013/7/28/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9>.

2012 على تفعيل مذكرة التفاهم بينهما لتنمية استخدام الطاقة المتجددة، ودعم الاستثمار في مجال الكهرباء، والاستفادة من الخبرة التركية في إنشاء محطات إنتاج الكهرباء بمشاركة القطاع الخاص[277]. وعلى الرغم من أن هدف الزيارة كان اقتصاديًا بالدرجة الأولى، فإنها انطوت على قيم رمزية عمقت الاستقطاب الإقليمي، وزادت حدة الانقسام داخل مصر، حيث ألقى مرسي كلمة أمام المؤتمر العام للعدالة والتنمية تعرض فيه لمواقف بلاده من الأزمات الإقليمية، وفي مقدمها الأزمة السورية، وعرض رؤيته في شأن مسائل داخلية وأخرى تخص طبيعة العلاقة بين الجانبين[278].

منذ ذلك الحين وحتى وقوع الانقلاب، توالت الزيارات المتبادلة والاجتماعات ومذكرات وبروتوكولات التعاون بين مصر وتركيا. وزار إردوغان القاهرة[279] في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. ومع أن العدوان الإسرائيلي على غزة والأزمة السورية كانا محور اهتمام الطرفين، نوقش في الزيارة مشروع تسيير خط ملاحي تركي إلى مصر، وتسهيل خدمات النقل والترانزيت، لتصبح مصر بوابة التجارة الخارجية التركية على دول الخليج وآسيا. كما أعلنت الرئاسة المصرية توقيع 27 اتفاقًا مع تركيا في مجالات الصحة والنقل والحفاظ على الآثار والتعاون التجاري والاقتصادي وتوفير معلمين مصريين للطلاب السوريين في مخيمات اللاجئين على الأراضي التركية، وأعلن إردوغان نية بلاده مضاعفة الاستثمارات التركية في مصر، لتصل إلى عشرة مليارات دولار في غضون ثلاثة أعوام[280].

---

(277) «قراءة في العلاقات التركية - المصرية».

(278) «كلمة الرئيس مرسي في تركيا يوم الأحد 30/ 9/ 2012»، على يوتيوب، تاريخ التحميل 30/ 9/ 2012، تم الاطلاع عليها بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<https://www.youtube.com/watch?v=pHayGWDf6Xo>.

(279) «تقرير: العلاقات المصرية التركية في تنامي مستمر» (شبكة الإعلام العربية، 26/ 11/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.moheet.com/2013/11/26/1849170/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%C3%99.html#.Ve2QHhGqpBc>.

(280) محمود النوبي [وآخرون]، «مرسي: توقيع 27 اتفاقية بين مصر وتركيا وجهود للتهدئة =

استمرت المحاولات التركية - المصرية في تطوير العلاقات الاقتصادية، فافتتح الرئيس التركي عبد الله غُل منطقة «بولاريس» الصناعية المصرية - التركية في مدينة 6 أكتوبر في مصر في 8 نيسان/ أبريل 2013[281]. كما زار رئيس مجلس الوزراء هشام قنديل أنقرة في 10 أيار/ مايو 2013، ليبحث في تشجيع الصادرات المصرية إلى تركيا، بعدما صارت تركيا ثاني مستورد للصادرات المصرية، بعد السعودية[282]. وامتدت أوجه التعاون إلى المجالات العسكرية، فشارك وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي في فاعليات معرض اسطنبول للأسلحة الذي عُقد بين 7 و10 أيار/ مايو 2013، والتقى خلاله وزير الدفاع التركي عصمت يلمظ[283].

2- ما بعد الانقلاب

عارضت تركيا الانقلاب العسكري في مصر بشدة، وعدّته انقلابًا عسكريًا على رئيس شرعي منتخب ديمقراطيًا، حيث رفض وزير الخارجية التركي آنذاك أحمد داود أوغلو، في تصريحات صحافية أطلقها في 4 تموز/ يوليو 2013، عزل الجيش المصري محمد مرسي، واعتبره انقلابًا عسكريًا[284].

= في غزة،» الأهرام، 18/ 11/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/183493.aspx>.

(281) «أرشيف الوسم: افتتاح المنطقة الصناعية المصرية التركية «بولاريس» بمدينة 6 أكتوبر،» (موقع مدينة 6 أكتوبر، 8/ 4/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.6october.net/tag/%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1>.

(282) مروة الحداد، «الصادرات المصرية تحقق رقمًا قياسيًا جديدًا فى 9 أشهر بقيمة 112.3 مليار جنيه،» (بوابة الأهرام، 8/ 10/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/404289.aspx>.

(283) «السيسي يشارك في افتتاح معرض اسطنبول الدولي للأسلحة،» الوطن، 8/ 5/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/177906>.

(284) «تركيا تعتبر ما حدث بمصر انقلابًا عسكريًا،» (الجزيرة نت، 4/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/7/4/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D8%A7-%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A7>.

في السياق ذاته، هاجم رئيس الوزراء التركي في 5 تموز/ يوليو 2013 خطوة الجيش المصري، ودعا إلى الاستفادة من التجربة التاريخية للانقلابات العسكرية في تركيا، موضحًا أن مرسي يدفع ثمن أخطائه في صناديق الانتخابات، ومنتقدًا بشدة المواقف الغربية التي لم توصّف الحدث انقلابًا عسكريًا[285].

استمرت الانتقادات التركية للقادة المصريين مع تكرار عنف القوات المصرية الأمنية ضد المحتجين. وردًا على مجزرة ميدان رابعة العدوية، أصدر إردوغان بيانًا في 14 آب/ أغسطس 2013 دعا فيه مجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العربية إلى وقف «المجزرة» التي اعتبرها نتيجة موقف الأسرة الدولية من «الانقلاب»[286]. كما دان الرئيس التركي فض الاعتصامين في تصريحات صحافية أطلقها في اليوم نفسه، معبرًا عن خشيته من تحول الوضع في مصر إلى نزاع مماثل لما يحدث في سورية[287].

دخلت العلاقات المصرية - التركية مرحلة من التوتر والاضطراب، واتخذت الحكومة المصرية في 23 تشرين الأول/ نوفمبر 2013 قرارًا يقضي بخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع تركيا من مستوى سفير إلى مستوى قائم

---

(285) «إردوغان منتقدًا موقف الغرب من عزل مرسي: الغرب فشل مجددًا في امتحان النزاهة،» (روسيا اليوم، 5/ 7/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news/620386-%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86_%D9%85%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%AF%D8%A7_%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D9%85%D9%86_%D8%B9%D8%B2%D9%84_%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8_%D9%81%D8%B4%D9%84_%D9%85%D8%AC%D8%AF%D8%AF%D8%A7_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%87%D8%A9>.

(286) «تركيا وقطر وإيران وحماس تدين فض اعتصامي الإخوان: الجماعة الإسلامية في لبنان تنظم احتجاجًا أمام السفارة المصرية،» الشرق الأوسط، 15/ 8/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12679&article=740041#.VfVXcdySylU>.

(287) «تنديد دولي بالفض الدموي للاعتصامات بمصر،» (الجزيرة نت، 14/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/8/14/%D8%AA%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%85%D9%88%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

بالأعمال، ونقل السفير المصري في تركيا نهائيًا إلى ديوان عام وزارة الخارجية في القاهرة، واستدعي السفير التركي في مصر إلى مقر وزارة الخارجية، وطُلب منه مغادرة البلاد باعتباره «شخصًا غير مرغوب فيه»[288]. دأب رئيس الوزراء التركي منذ ذلك الحين على انتقاد النخبة الحاكمة في مصر، ورفض تطبيع العلاقات معها[289]، وأخذ التوتر منحى شخصيًا من خلال لجوء إردوغان (الرئيس التركي في ما بعد) إلى انتقاد السيسي شخصيًا و«تذكيره» بمصير الانقلابيين في تركيا، في إشارة إلى قضية «أرغنيكون».

من جهة أخرى، تحولت اسطنبول إلى مقر أغلبية قادة المعارضة المصرية «الإسلامية» ومؤسساتها، وانخرطت أنقرة عبر دبلوماسيتها في محاولات عزل سلطة «الانقلاب»، ونزع الشرعية منه، ورفع دعاوى ضد قادته لمحاكمتهم في تركيا وخارجها[290].

يُعزى الموقف التركي المتصلب من النظام الجديد في مصر إلى جملة أسباب، لعل أبرزها حساسية تركيا وحزب العدالة والتنمية من مسألة تدخل الجيش في السياسة، حيث شهدت تركيا في النصف الثاني من القرن الماضي خمسة انقلابات عسكرية (1960، 1971، 1980، 1993، 1997)، بتدخل مباشر من المؤسسة العسكرية أم بتدبير منها. كما واجه حزب العدالة والتنمية في عهده محاولات انقلابية عدة كُشف عنها كلها (مثل أرغينكون والمطرقة). فالانقلابات العسكرية، وتدخل الجيش في السياسة عمومًا، هي الخطر الرئيس على العملية الديمقراطية ومؤسساتها المنتخبة في تركيا. من جهة أخرى، كانت قناعة حزب

---

(288) محمد حسن شعبان، «مصر تخفض التمثيل الدبلوماسي مع تركيا وتطرد سفيرها.. وأنقرة ترد بالمثل: المتحدث باسم الخارجية المصرية لـ «الشرق الأوسط»: العلاقات بين البلدين مستمرة،» الشرق الأوسط، 24/ 11/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=751413&issueno=12780#.VfVekNySyIU>.

(289) محمد عبد القادر خليل، «المواجهة الحتمية: العلاقات المصرية - التركية بعد ثورة 30 يونيو،» (تقدير موقف، المركز العربي للبحوث والدراسات، 29 كانون الأول/ ديسمبر 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.acrseg.org/2232/bcrawl>.

(290) محمود سمير الرنتيسي، «تركيا ومصر بعد فوز السيسي: سيناريوهات العلاقات،» (تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 30 حزيران/ يونيو 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/06/201463082151704148.htm>.

العدالة والتنمية أن انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013، هو جزء من «مؤامرة خارجية» بأذرع لا تستهدف مصر وحدها، بل المحور الداعم للثورات الذي سمّاه أوغلو «محور الديمقراطية»[291]. وبناء عليه، ربط إردوغان بين ما جرى في مصر في 30 حزيران/ يونيو واحتجاجات حديقة «غازي»، حيث عد الأخيرة «محاولة انقلابية» تشبه تطورات مصر في السياقات والدوافع»[292].

أضر التغيير السياسي في مصر بالعلاقات التركية - المصرية على صُعُد مختلفة، حيث ألغت الحكومة المصرية في 15 آب/ أغسطس 2013 المناورات البحرية المشتركة مع تركيا[293]، بعدما كانت محددة بموعد دوري في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من كل عام، وجمدت معظم الاتفاقات الاقتصادية الموقعة، أبرزها اتفاق خط الرورو الملاحي[294] الذي جمدته الحكومة المصرية في 23 نيسان/ أبريل 2015، ما أفقد أنقرة طريقًا مهمة لنقل بضائعها إلى دول الخليج العربي.

ثامنًا: العلاقات المصرية -الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير

تخوّفت إسرائيل من الثورة المصرية ونتائجها، مثلما تتخوف من أي ثورة شعبية عربية. لكن علاقات مصر بإسرائيل ذات حساسية خاصة. ومن يراقب تصريحات المسؤولين الإسرائيليين وخطباتهم وكتاباتهم في أثناء الثورة وما بعدها، سيتفاجأ من هلع النخبة الإسرائيلية الحاكمة من مآلات التغيير في مصر[295].

---

(291) الحاج، «التقارب التركي - المصري».

(292) المصدر نفسه.

(293) «مصر تلغي مناورات بحرية مشتركة مع تركيا،» (الجزيرة نت، 16/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/8/16/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%84%D8%BA%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7>.

(294) رأفت إدوار، «موانئ البحر الأحمر تعلن رسميًا انتهاء اتفاقية الرورو مع تركيا،» الدستور، 23/ 4/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/812914>.

(295) يمكن الرجوع في ذلك إلى: محمود محارب، «إسرائيل والثورة المصرية،» (تقييم حالة، =

نتج من ثورة 25 يناير انقلابًا بالتدريج على سياسات نظام مبارك، شمل السياسة الخارجية. فقررت الحكومة المصرية في 28 أيار/ مايو 2011 فتح معبر رفح مع قطاع غزة أمام حركة النساء والأطفال والرجال الذين تجاوزا الأربعين عامًا، الأمر الذي عارضته إسرائيل بشدة، وأبدت انزعاجها الشديد منه[296].

تعددت حالات قتل إسرائيل جنودًا مصريين على الحدود المصرية مع قطاع غزة قبل الثورة، حيث قتلت ثلاثة عناصر من قوات الأمن المركزي في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، وضابطين في الجيش المصري في 2 حزيران/ يونيو 2006[297]. لكن هذه الجرائم الإسرائيلية لم تتفاعل في الداخل المصري آنذاك، وعالجها النظام بمزيد من التنسيق مع إسرائيل، وتحميل المسؤولية للمقاومة الفلسطينية في غزة. بعد الثورة، ما عادت الجرائم الإسرائيلية بحق الجنود المصريين تمر من دون ردة فعل شعبية مناهضة بشكل واقعي ملموس في المجال العام، متفاعلة مع الموقف الشعبي الثوري الرافض للعلاقات المصرية - الإسرائيلية. فعندما قتل سلاح الجو الإسرائيلي 5 جنود مصريين في 18 آب/ أغسطس 2011 على الحدود مع غزة، في أثناء تعقب مسلحين مجهولين في سيناء[298]، خرجت تظاهرات أمام السفارة الإسرائيلية دامت أيامًا، طالبت بطرد السفير الإسرائيلي ووقف تصدير الغاز إلى إسرائيل[299]. غير أن الرد الرسمي كان مخيبًا آمال المصريين، حيث اكتفت الخارجية المصرية في 20 آب/ أغسطس 2011 باستدعاء السفير الإسرائيلي في القاهرة للاحتجاج على العدوان الإسرائيلي

= المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 21 نيسان/ أبريل 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/0e05903f/117f/4759/b44a/a4b287223c13>.

(296) «تسلسل زمني لأهم الأحداث على الحدود المصرية - الإسرائيلية،» (بي بي سي عربي، 6/ 8/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/08/120806_egypt_israel_incidents.shtml>.

(297) المصدر نفسه.

(298) جاءت هذه العملية بعد قتل 8 إسرائيليين على أيدي مسلحين مجهولين في اليوم ذاته في هجومين على حافلتين إسرائيليتين قرب إيلات جنوب إسرائيل بالقرب من الحدود مع مصر.

(299) «مطالبات شعبية بإغلاق السفارة الإسرائيلية: مصر تحتج لدى إسرائيل وتطالب بتحقيق في مقتل جنودها على الحدود،» (العربية نت، 18/ 8/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/08/18/162901.html>.

واختراق الطيران الإسرائيلي الأجواء المصرية، الأمر الذي يعدّ خرقًا لمعاهدة السلام بين البلدين[300]. وعززت الحادثة التنسيق الأمني المصري - الإسرائيلي، فاتفق الطرفان على زيادة عدد قوات الجيش المصري في سيناء في نهاية آب/ أغسطس 2011، وبدء عملية أمنية واسعة ضد «المسلحين» في المنطقة[301].

على المستوى الشعبي المشحون ثوريًا، اقتحم المحتجون السفارة الإسرائيلية في 9 أيلول/ سبتمبر 2011 خلال تظاهرات جمعة «تصحيح المسار»، وأتلفوا أوراقها ووثائقها الدبلوماسية، ولم يُفك الحصار عن السفارة إلا بعد تدخل قوات مصرية خاصة في إثر محاصرة المحتجين ستة عناصر من الأمن الإسرائيلي، وبعد تدخلات أميركية وضغط من الرئيس الأميركي باراك أوباما ووزير دفاعه ليون بانيتا على المسؤولين المصريين[302]، أجلي في إثرها جميع الدبلوماسيين والإداريين الإسرائيليين العاملين في السفارة، البالغ عددهم 80 شخصًا، ولم يبق في القاهرة إلا نائب السفير[303].

شنّت إسرائيل أول عدوان لها على قطاع غزة بعد الثورة المصرية في 9 آذار/ مارس 2012، استمر أربعة أيام، وأسفر عن مقتل عشرات المدنيين الفلسطينيين[304]. بعد يوم من بدء العدوان، سعت مصر إلى عقد اتفاقٍ لوقف

---

(300) «طالبت بوقف الغارات على غزة وحذرت من انهيار الهدنة وباراك يعلن أسفه ويعد بتحقيق مشترك: مصر تحتج لدى إسرائيل على مقتل جنودها،» الاتحاد، 21/ 8/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=77840&y=2011>.

(301) «اتفاق مبدئي بين مصر وإسرائيل على زيادة القوات في سيناء،» الدستور، 27/ 8/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<https://www.addustour.com/16224/اتفاق+مبدئي+بين+مصر+وإسرائيل+على+زيادة+القوات+في+سيناء.html>.

(302) «تفاصيل جديدة حول حادث اقتحام السفارة الإسرائيلية في القاهرة،» (بي بي سي عربي، 10/ 9/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/09/110910_israel_security_egypt_details.shtml>.

(303) «مصر: استنفار أمني حول السفارة الإسرائيلية والمجلس العسكري يرفض استقالة شرف،» (بي بي سي عربي، 10/ 9/ 2011)، تم الاطلاع عليها بتاريخ 25/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/09/110910_egypt_embassy_army.shtml>.

(304) «مقتل 15 فلسطينيًا في غارات إسرائيلية على غزة ونتنياهو يتعهد بتعزيز منظومة «القبة الحديدية»،» (بي بي سي عربي، 10/ 3/ 2012)، تم الاطلاع عليها بتاريخ 26/ 9/ 2015، على الموقع =

إطلاق النار بين إسرائيل وفصائل المقاومة الفلسطينية، فأجرى جهاز المخابرات العامة المصرية اتصالات مكثفة مع حركة حماس والأطراف الفلسطينية الأخرى، ومع رئيس الهيئة الأمنية/ السياسية في وزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس جلعاد، ورئيس قسم التخطيط في هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي أمير إيشل.

نجحت الوساطة المصرية في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الجانبين، ابتداءً من فجر 13 آذار/ مارس 2012. وعلى الرغم من الخلافات بين طرفَي الصراع في شأن شروط الاتفاق، ومنها وقف إسرائيل اغتيال المقاومين الفلسطينيين، أوقفت هذه الهدنة العدوان الإسرائيلي موقتًا[305].

تغير الموقف المصري من الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة بعد الثورة إلى حد ما. فعلى المستوى الأمني، انتقلت مصر من أداء دور الوسيط غير النزيه المنحاز إلى إسرائيل إلى أداء دور الوسيط المحايد، الأمر الذي لم يقلق إسرائيل كثيرًا. لكن ما أثار قلقها كان البيان الذي أصدرته لجنة الشؤون العربية في مجلس الشعب المصري في 12 آذار/ مارس 2012 في شأن العدوان على غزة، الذي طالب بطرد السفير الإسرائيلي من مصر، ووقف التطبيع مع إسرائيل[306]. كما تضمن هذا البيان تصورًا لما يجب أن تكون عليه الخطوط العامة للسياسة المصرية تجاه إسرائيل، حيث طالب الدوائر السياسية في مصر بعدِّ إسرائيل «العدوّ المركزي الذي يهدّد الأمن القومي المصري»، وشدّد على رفض الاعتراف بشرعية إسرائيل، فضلًا عن دعوته إلى مساعدة الشعب الفلسطيني في نضاله المسلّح ضدها[307].

= الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/03/120310_israel_gaza_raids_killed.shtml>.

(305) «العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة،» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 17 آذار/ مارس 2012)، تم الاطلاع عليها بتاريخ 26/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/47867b42/dcb1/4cb2/8e55/ede8df44fb94>.

(306) «احتجاجًا على الغارات الدامية على غزة: البرلمان المصري يطالب بطرد السفير الإسرائيلي،» البيان، 13/ 3/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albayan.ae/one-world/2012-03-13-1.1610680>.

(307) «مجلس الشعب المصري يطالب بطرد السفير الإسرائيلي ووقف تصدير الغاز،» (شفا - شبكة فلسطين للأنباء، 12/ 3/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://shfanews.net/index.php/2012-02-13-06-11-09/2012-02-13-11-27-03/429-2012-03-12-16-22-57>.

في الجانب الاقتصادي، وبحسب معطيات معهد التصدير الإسرائيلي، انخفضت الصادرات المصرية إلى إسرائيل في عام 2011 إلى نصف ما كانت عليه في عام 2010، بقيمة إجمالية بلغت 180 مليون دولار تقريبًا. في المقابل، ارتفعت الصادرات الإسرائيلية إلى مصر بالتدريج بعد الثورة المصرية. فبعدما كان حجمها 12 مليون دولار في عام 2010، بلغت 46 مليون دولار في عام 2011، ثم 210 ملايين دولار[308]، أي إن التبادل التجاري انخفض بين الجانبين، لكنه مال إلى مصلحة إسرائيل بعدما كان يميل إلى مصلحة مصر. كان التراجع في تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل، بسبب التدمير المتكرر لأنابيب الغاز، السبب الرئيس لانخفاض الصادرات المصرية إلى إسرائيل، بينما تعزى زيادة الواردات المصرية من إسرائيل إلى التزام مصر اتفاقية الكويز لضرورة تضمينها مكونات إسرائيلية في منتوجاتها، لتصديرها إلى الولايات المتحدة، وذلك في القطاعات الكيميائية والغذائية والنسيجية. وعند مراقبة الواردات المصرية من إسرائيل، نجد أنها تتركز في القطاعات المنصوص عليها في اتفاقية الكويز.

فجّرت مجموعات مسلحة في سيناء خط الأنابيب الذي ينقل الغاز المصري إلى إسرائيل 15 مرة حتى 22 تموز/ يوليو 2012[309]. وفرضت الثورة المصرية على النخبة العسكرية والسياسية الحاكمة في مصر أن تهتم بالرأي العام المصري، فاتخذت قرارًا بإلغاء صفقة الغاز مع إسرائيل في 22 نيسان/ أبريل 2012[310]. حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الترويج أن إلغاء الاتفاق يعود إلى خلافات تجارية، لكن أكد الوزير الإسرائيلي السابق بنيامين بن إليعازر الذي وقع الاتفاق حين كان وزيرًا للإنشاءات في عام 2005، أن أسباب الإلغاء سياسية

(308) محمد البحيري، «50 ٪ انخفاضًا في الصادرات المصرية إلى إسرائيل.. وارتفاع الواردات 42٪،» المصري اليوم، 3/ 5/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/176271>.

(309) «تسلسل زمني لأهم الأحداث على الحدود المصرية - الإسرائيلية».

(310) زياد حلبي وشواق محمد، «مصر تلغي «نهائيًا» اتفاقية تصدير الغاز إلى إسرائيل: ليبرمان: صفقة الغاز ليست جزءًا من اتفاق السلام ولكنها صفقة اقتصادية،» (العربية نت، 22/ 4/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/04/22/209569.html>.

تتعلق بانعطافات مصرية في العلاقة بإسرائيل، وحذّر من عودة الصراع المسلح بين الجيشين المصري والإسرائيلي[311].

حقّقت إسرائيل مكاسبَ اقتصادية هائلة بفعل تدفّق الغاز الطبيعي المصري إليها. فمنذ باشرت مصر تصديره إلى إسرائيل في عام 2008، عملًا بالاتفاق الذي وُقع بينهما في عام 2005، وفّرت الخزانة الإسرائيلية مليارات الدولارات بفضل الفرق الكبير بين سعر الغاز المصري الذي تحصل عليه وسعره في الأسواق العالمية، حيث كانت إسرائيل تشتري المتر المكعّب من الغاز المصري بثلاثة دولارات، في حين كان سعره العالمي 12 دولارًا[312].

رأى صناع القرار في إسرائيل إلغاء صفقة الغاز أحد التحوّلات الاستراتيجية المنذرة بفتح صفحة جديدة في العلاقات المصرية – الإسرائيلية، فقبل ساعات من صدور القرار المصري، كُشف النقاب في إسرائيل عن اتجاهٍ داخل الحكومة الإسرائيلية – يقوده وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان – يدعو إلى التعامل مع مصر بعد الثورة على أنها مصدر خطر يفوق الخطر الذي يمثّله البرنامج النووي الإيراني. ونُقل عن ليبرمان آنذاك قوله إن الأوضاع على صعيد العلاقات مع مصر ستصبح اشد خطورة، إلى درجة تستدعي إعادة بناء الجيش الإسرائيلي من جديد، ويتضمّن ذلك منْح الأفضلية لقيادة المنطقة الجنوبية في الجيش، وتشكيل فيلقٍ جديد يضمّ أربعة ألوية تخصص للتمركز على الحدود مع مصر، والحرص على تخصيص الموازنات اللازمة لذلك[313]. كانت هذه إنذارات

---

(311) وديع عواودة، «صدمة بإسرائيل بعد قطع الغاز المصري،» (الجزيرة نت، 24/ 4/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/4/23/%D8%B5%D8%AF%D9%85%D8%A9/%D8%A8%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84/%D8%A8%D8%B9%D8%AF/%D9%82%D8%B7%D8%B9/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A>.

(312) «الموقف الإسرائيلي من إلغاء صفقة الغاز المصري: تداعيات ودلالات،» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 2 أيار/ مايو 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http: / /www.dohainstitute.org/release/cd85262e-bf25-4ce0-b3e8-ddcef168d22f>.

(313) بن كاسبيت، «ليبرمان يحذّر نتنياهو: مصر تثير القلق أكثر من إيران،» معاريف، 22/ 4/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/360/472.html?hp=1&cat=404>.

كاذبة لإثارة الهلع، إذ كانت إسرائيل واثقة من التزام قيادة الجيش المصري الاتفاقات الموقّعة معها.

1- في فترة حكم مرسي

دأبت الرواية الإسرائيلية على التحذير من الحركات الإسلامية في الوطن العربي، باعتبار أن زوال أنظمة الاستبداد سيتبعه بالضرورة وصول الإسلاميين إلى الحكم، الأمر الذي يعني استبدال مستبد صديق بمستبد غير صديق[314]. لذلك خشيت إسرائيل من فوز مرسي في الانتخابات الرئاسية المصرية في منتصف عام 2012. لكن كان عليها أن تتعامل مع واقع جديد في مصر، فأشادت بالعملية الديمقراطية، ودعت الرئيس الجديد إلى الحفاظ على معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية[315]. وفي الوقت ذاته، حافظت على المنافذ الأخرى في علاقتها مع مصر، أي على العلاقة مع المؤسسات الأمنية والعسكرية[316]. فأوفد نتنياهو موفده الخاص يتسحاق مولخو إلى القاهرة في مطلع تموز/ يوليو 2012، فور فوز مرسي في الانتخابات، لإبلاغ المسؤولين الأمنيين المصريين معارضة إسرائيل تعديل الملحق العسكري في معاهدة السلام، إذ قرر الرئيس الجديد ذلك[317].

بعيد انتخاب مرسي رئيسًا لمصر، تفاعلت وجهتا نظر في دائرة متّخذي القرار في إسرائيل في شأن تأثير ذلك في الحد من «حرية» إسرائيل في الاعتداء على قطاع غزة. شدّدت وجهة النظر الأولى على أن الحفاظ على حدّ أدنى من العلاقات

---

(314) صالح النعامي، العقل الاستراتيجي الإسرائيلي؛ قراءة في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص 24.

(315) «بريطانيا وفرنسا يبديان استعدادهما للعمل مع الرئيس الجديد: إسرائيل وإيران ترحبان بفوز مرسي،» الرياض، 24/ 6/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/746647>.

(316) إبراهيم خطيب، «دراسة: تبعات انتخاب مرسي في عيون إسرائيلية،» (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تموز/ يوليو 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alzaytouna.net/permalink/21280.html>.

(317) «موفد نتنياهو زار القاهرة سرًا لتأكيد معارضة إسرائيل تعديل الملحق العسكري لاتفاقية كامب ديفيد،» (عرب 48، 3/ 7/ 2012)، تم الاطلاع عليها بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.arab48.com/?mod=articles&ID=92718>.

مع مصر، وعدم الوصول إلى قطيعةٍ سياسية معها، يستدعيان التزام إسرائيل سياسة «ضبط النفس» والامتناع عن القيام بعملياتٍ عسكرية كبيرة ضد قطاع غزة، على شاكلة الحرب التي شنّتها على القطاع في أواخر عام 2008. أمّا وجهة النظر الأخرى فأقرت بالضرورة القصوى للحفاظ على علاقات إيجابيةٍ مع مصر، لكنها دعت في الوقت ذاته إلى محاولة تعويد النظام المصري الجديد على ميزان القوى على أرض الواقع. وكان العدوان على غزة مناسبة لفحص مدى تكيف هذا النظام الجديد مع ميزان القوى من دون الوصول إلى قطيعة مع مصر، فشنت إسرائيل عدوانًا جديدًا على قطاع غزة في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012[318].

كان الحصار الإسرائيلي - المصري على القطاع محْكمًا في أثناء العدوان على قطاع غزة في نهاية عام 2008، كما كان النظام العربي الرسمي غير مبالٍ بالرأي العام العربي، ولم ينجح العرب حتى في الاتفاق على عقد اجتماعٍ لإدانة العدوان، حيث سعت دول عربية رئيسة، في مقدمها مصر، علنًا إلى إفشالِ مؤتمر قمة ضد العدوان عُقد في الدوحة بعنوان «قمّة غزة». بعد الثورات العربية، صارت الحكومات العربية تأخذ في الاعتبار الرأي العام العربي، ولا سيما في الدول التي نجحت فيها الثورات العربية. فخلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، زارت وفود عربية غزة خلال العدوان بتعاونٍ واضح أظهرته الإدارة المصرية وجامعة الدول العربية، بدأها رئيس الحكومة المصرية هشام قنديل في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012[319]، ثم وزير الخارجية التونسي رفيق عبد السلام في اليوم التالي[320]، ثمّ وفد وزراء الخارجية العرب والأمين

(318) «العدوان الإسرائيلي على غزة يفشل في تحقيق أهدافه،» تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/f30774db-0c35-4e8d-a50a-259614fb0f8d>.

(319) «قنديل: نسعى لوقف العدوان على غزة،» (الجزيرة نت، 16/11/2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://aljazeera.net/news/arabic/2012/11/16/%D9%82%D9%86%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D9%86%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D9%84%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%BA%D8%B2%D8%A9>.

(320) «وزير الخارجية التونسي يزور غزة السبت تضامنًا مع حماس،» (رويترز عربي، 16/ 11/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE8AF05E20121116>.

العام لجامعة الدول العربية، إضافة إلى وزير الخارجية التركي في العشرين من الشهر نفسه[321].

في الماضي، كانت إسرائيل تعول في كل عدوان على تعاون نظام مبارك من خلال استخدامه أوراقه الكثيرة على حدود قطاع غزة، للضغط على المقاومة الفلسطينية وجعلها تقبل الشروط الإسرائيلية. لكن ردة الفعل المصرية على العدوان كانت مختلفة اختلافًا جذريًا هذه المرة، حيث رفضت مصر العدوان الإسرائيلي، ووقفت سياسيًا ومعنويًا إلى جانب المقاومة، ونشطت دبلوماسيًا وسياسيًا على المستويات العربية والإقليمية والدولية من أجل وقف العدوان الإسرائيلي، والتوصُّل إلى اتفاق تهدئة يضمن الشروط والمطالب الأساس في غزة ويحققها[322]. كما سحبت مصر سفيرها من إسرائيل، وفتحت معبر رفح على مدار الساعة، وسمحت بعبور المساعدات الغذائية والطبية إلى القطاع، وفتحت مستشفيات مدينة العريش المصرية لعلاج الجرحى الفلسطينيين، إضافة إلى السماح للتحركات الشعبية المؤيدة للقضية الفلسطينية بالنشاط داخل مصر، بعدما كان ذلك محظورًا[323].

على الصعيد الاقتصادي، استمر التبادل التجاري المصري - الإسرائيلي في التراجع خلال عام 2013 بشكل متزامن في الصادرات والواردات، على الرغم من بقائه لمصلحة إسرائيل. لكن شهد عام 2012 قفزة نوعية في الواردات المصرية من إسرائيل، في مقابل تراجع الصادرات المصرية إليها. بلغت قيمة إجمالي الصادرات الإسرائيلية لمصر خلال عام 2013 ما قيمته 120 مليون دولار، في مقابل 80 مليونًا من الصادرات المصرية إلى إسرائيل[324]. وفي ما يخص اتفاقية

---

(321) «وفد من وزراء الخارجية العرب ووزير خارجية تركيا يزورون غزة،» الشرق الأوسط، 21/ 11/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12412&article=705319#.Vgec99ySzXQ>.

(322) «العدوان الإسرائيلي على غزة يفشل في تحقيق أهدافه».

(323) عبد الرحمن أبو العلا، «غزة بين مبارك ومرسي،» (الجزيرة نت، 20/ 11/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/11/20/%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%88%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A>.

(324) «مكتب الإحصاء الإسرائيلي: 140 مليون دولار حجم التبادل التجاري بين مصر =

«الكويز»، طلبت الحكومة المصرية من إسرائيل في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 خفض المكون الإسرائيلي في المنتوجات المصرية(325)، الأمر الذي دأبت إسرائيل على رفضه في الأعوام السابقة(326).

2- العلاقات المصرية - الإسرائيلية بعد الانقلاب

حافظت إسرائيل خلال فترة حكم مرسي على علاقات جيدة بمصر، لكنها اقتصرت على البعد الأمني، بتنسيق مباشر بين المسؤولين الأمنيين المصريين والإسرائيليين. وعلى الرغم من عدم اتباع حكومة مرسي سياسة ثورية في شأن العلاقة مع إسرائيل، تحمست إسرائيل لانقلاب الجيش المصري عليه. وعند رصد مواقف النخبة السياسية والإعلامية في إسرائيل من المتغيرات الداخلية في مصر، يجد المراقب مدى الاحتفاء الإسرائيلي بالانقلاب العسكري في مصر والإجماع على أن خيار الحكم العسكري في مصر هو الأنسب لإسرائيل(327). لذلك سارعت إسرائيل إلى المساعدة في تأمين الغطاء الشرعي الدولي للنظام العسكري في مصر، والوقوف في وجه الأصوات المنددة به، التي طالبت باتخاذ خطوات عملية لإعادة الشرعية الدستورية إلى مصر، حيث ضغطت منظمة «إيباك» على الكونغرس الأميركي لإيقاف تجميد المعونات العسكرية إلى مصر(328)، وإلى سعي دبلوماسي عالي المستوى، قاده نتنياهو ووزير دفاعه موشيه يعلون ومستشار

= و«إسرائيل»،» (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 21 آب/ أغسطس 2014)، تم الاطلاع عليها بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alzaytouna.net/permalink/75994.html>.

(325) أميرة صالح، «وزير التجارة: قدمنا طلبًا لخفض المكون الإسرائيلي بـ «الكويز».. والرد الشهر المقبل،» المصري اليوم، 2/ 11/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/233532>.

(326) قدمت الحكومة المصرية هذا الطلب مرات متعددة قبل الثورة، دون أي نتيجة. مثلًا: انظر: «مصر: مفاوضات لتخفيض المكون الإسرائيلي بمنتجات الكويز،» (أرابيان بيزنس (Arabian Business)، 23 آذار/ مارس 2010)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.arabianbusiness.com/business/retail/2010/mar/23/37802/#.Vgf1E9ySzXQ>.

(327) للاطلاع على توثيق شامل للمواقف الإسرائيلية من الانقلاب العسكري وما بعده، انظر: الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام.. منتصف يونيو 2013 - منتصف يوليو 2014، ملف معلومات؛ 21 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014).

(328) المنشاوي، أمريكا والثورة المصرية، ص 350.

الأمن القومي يعكوف عامي مع المسؤولين الأميركيين، إلى ضمان الاعتراف الأميركي بالانقلاب[329].

من جهة أخرى، زاد التنسيق الإسرائيلي الأمني مع الجيش المصري على الحدود مع غزة، فوافقت إسرائيل في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 على تحليق الطيران الحربي المصري فوق الحدود مع غزة، أول مرة منذ توقيع معاهدة «السلام» المصرية - الإسرائيلية، الأمر الذي لم تسمح به حتى في عهد مبارك[330]. ويمكن ردّ حماسة إسرائيل للانقلاب في مصر إلى رغبتها في العودة إلى زمن ما قبل الثورة المصرية، أي إلى ما هو أفضل لها.

يبقى الموقف المصري من الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة المؤشر الأساس لقياس طبيعة العلاقات المصرية - الإسرائيلية وتطورها، كونه يؤثر بشكل مباشر في فعل حدوث العدوان ومساره ونتائجه، الأمر الذي رصدناه أعلاه، وفق المتغيرات السياسية الداخلية في مصر (عهد مبارك، حكم المجلس العسكري، حكم مرسي)، فكيف تحول الموقف المصري من أول عدوان إسرائيلي على قطاع غزة (7 تموز/ يوليو - 24 آب/ أغسطس 2014) بعد الانقلاب العسكري؟

شنت إسرائيل عدوانها على قطاع غزة في 7 تموز/ يوليو 2014، وتشابه من حيث بعده الإقليمي مع عدوان كانون الأول/ ديسمبر 2008 - كانون الثاني/ يناير 2009، حين أعلنت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني العدوان من القاهرة وهي تقف بجوار نظيرها المصري أحمد أبو الغيط، كما ذكرنا أعلاه، الأمر الذي تكرر في عدوان تموز/ يوليو 2014. اندلع العدوان الإسرائيلي مساء الإثنين 7 تموز/ يوليو، بُعيد ساعات فقط من مغادرة محمد التهامي، وزير المخابرات المصرية، تل أبيب. لم يبد النظام المصري بعد الانقلاب حماسة للتوسط من أجل وقف إطلاق النار، لأنه شارك إسرائيل أهدافها في جعل قطاع غزة يدفع ثمنًا أعلى؛ لذلك، وجهت طلبات التهدئة من الولايات المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة إلى حماس عبر قطر، لا عن طريق مصر[331].

---

(329) صالح النعامي، «ما وراء الاحتفاء الإسرائيلي بالانقلاب العسكري في مصر،» سياسات عربية، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 43.

(330) الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام، ص 82.

(331) «العدوان الإسرائيلي الجديد على غزة،» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة =

شكل الموقف المصري من العدوان الإسرائيلي على غزة (2014) سابقة تاريخية في الصراع العربي - الإسرائيلي. فلأول مرة، وقفت مصر الرسمية مع إسرائيل ضد الولايات المتحدة في ما يتعلق باتفاقات التهدئة المقترحة لإيقاف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث اصطدمت محاولات وزير الخارجية الأميركي جون كيري، خلال جولة في المنطقة شملت الدوحة وتل أبيب والقاهرة في 22 تموز/ يوليو 2014، من أجل التوصل إلى هدنة أو تهدئة بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل[332]، بالرفض الإسرائيلي لأفكاره ومقترحاته، حيث أعلن نتنياهو في لقاءاته بمحطات التلفزة الإخبارية الأميركية في 27 تموز/ يوليو، أن المبادرة الوحيدة التي تقبل بها إسرائيل هي المبادرة المصرية[333]. وكانت المفارقة الأهم إعلان الرئاسة والخارجية المصريتين أكثر من مرة، في تناغم واضح مع الموقف الإسرائيلي، أنهما لا تقبلان أي تعديلات على مبادرتهما الأصلية لوقف إطلاق النار[334].

على الصعيد الاقتصادي، أُعيد طرح المشروعات المشتركة الاقتصادية بين مصر وإسرائيل. ففي خطوة معاكسة ومضادة لإنجاز ثورة 25 يناير بإلغاء صفقة تصدير مصر الغاز الطبيعي إلى إسرائيل، أعيد طرح التعاون في مجال الطاقة بين البلدين، لكن باتجاه معاكس هذه المرة، أي باستيراد مصر الغاز من إسرائيل،

= السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 10 تموز/يوليو 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، عل الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/3ead9cf9-cf5e-4416-aa62-45f903c0ce7b>.

(332) «مساع دولية لوقف إطلاق النار في غزة،» (سكاي نيوز عربية، 22/ 7/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.skynewsarabia.com/web/article/676216/%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D9%94%D8%A9-%D8%BA%D8%B2%D8%A9>.

(333) «العدوان الإسرائيلي على غزة: امتحان خارجي جديد فشلت إدارة أوباما في اجتيازه،» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 7 آب/ أغسطس 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.dohainstitute.org/release/380c63d0-5107-4d03-9720-88453b91b7f9>.

(334) «كيري في القاهرة.. وشكري: لا تعديل في المبادرة المصرية حول غزة،» (قناة الحرة، 21/ 7/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alhurra.com/content/international-effort-gaza/253802.html#ixzz3n8qt5okS>.

الأمر الذي وافقت عليه الحكومة المصرية في عام 2014[335]، وما زال يخضع لإجراءات التفاوض في شأنه مع الحكومة الإسرائيلية وشركات النفط العالمية العاملة في مصر[336]. كما تطرح إسرائيل إمكان إنشاء معمل في مصر لتشغيل 5000 عامل، للمساهمة في تقوية الاقتصاد المصري[337].

رأت إسرائيل في ثورة 25 يناير تهديدًا لأمنها ومستقبلها في المنطقة، لأنها خسرت رئيس نظام يضمن أمنها، في حين نرى أن إسرائيل تعادي عمومًا التحول الديمقراطي في مصر منذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد وتخشاه.

---

(335) «انفراد: مصر توافق على استيراد الغاز من إسرائيل ... مصدر بهيئة البترول: وزير البترول وقع على العقد والمدة 15 عامًا» (المستقبل البترولي (موقع إلكتروني)، 31 تموز/يوليو 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015: <http://www.petroleumfuture.com/archives/4150>.

(336) علا عبد الله، «وزير البترول: مصر توافق على استيراد الغاز من إسرائيل "بشروط"،» المصري اليوم، 4/ 3/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/670739>.

انظر أيضًا: خالد المصري، «مصر تستورد الغاز الإسرائيلي تحت ضغوط إسبانية،» العربي الجديد، 24/ 6/ 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/6/24/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D8%B6%D8%BA%D9%88%D8%B7-%D8%A5%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9>.

(337) «معاريف: إسرائيل تنشئ مصنعًا في مصر لتشغيل 5 آلاف عامل،» (شبكة الإعلام العربية، 12/ 7/ 2015)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.moheet.com/2015/07/12/2289707/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%A6-%D9%85%D8%B5%D9%86%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%BA%D9%8A%D9%84.html#.Vgq31NySzXQ>.

المراجع

1- العربية

كتب

اتحاد شباب ماسبيرو. **تقرير عن أحداث العنف الطائفي في مصر 2011**. [القاهرة: الاتحاد، 2012].

أسابيع القتل: عنف الدولة والاقتتال الأهلي والاعتداءات الطائفية في صيف 2013. القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/weeks_of_killing_ara.pdf>.

الأشقر، جلبير. **الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية**. ترجمة عمر الشافعي. بيروت: دار الساقي، 2013.

الأقباط في مصر بعد الثورة. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا). **التقرير السنوي، 2014**. بيروت: الأمم المتحدة، 2014.

البيلاوي، حازم. **أربعة شهور في قفص الحكومة**. القاهرة: دار الشروق، 2012.

بشارة، عزمي. **في الثورة والقابلية للثورة**. ط 2 مزيدة ومنقحة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

________. **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

______. هل من مسألة قبطية في مصر؟. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

البشري، طارق. ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014.

______. من أوراق ثورة 25 يناير. القاهرة: دار الشروق، 2012.

جدل الدستور والمرحلة الانتقالية في مصر: بين 25 يناير و30 يونيو. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

جمعيات الأعمال فى مصر والمشاركة في التحول نحو الديمقراطية الاقتصادية. القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/Bussiness_Associations/Report_on_Status_of_Democracy_in_Business_Arabic.pdf>.

جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. الكتاب الإحصائي السنوي. القاهرة: [الجهاز]، 2014.

جيل، غرايم. ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني. ترجمة شوكت يوسف. دمشق: دار التكوين، 2009.

الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها. إشراف وتحرير بهجت قرني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2012.

رمضان، عبد العظيم. الجيش المصري في السياسة، 1882-1936. القاهرة: دار المعارف، 1977.

السلمي، علي. التحول الديمقراطي وإشكالية وثيقة المبادئ الدستورية. القاهرة: مؤسسة المصري للصحافة، 2012. (كتاب المصري اليوم)

سليمان، هاني. العلاقات المدنية - العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014. أبو ظبي: الصندوق، 2014.

عيسى، صلاح. دستور في صندوق القمامة. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2011.

غريب إدمون [وآخرون]. الوطن العربي في السياسة الأمريكية. ط 2 . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 22)

فاروق، عبد الخالق. أزمة القضاء المصري وحرية الصحافة وحقوق الإنسان. القاهرة: مركز دال للأبحاث والإنتاج الإعلامي؛ مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2014.

فرحات، محمد نور وعمر فرحات. التاريخ الدستوري المصري: قراءة من منظور ثورة يناير 2011. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011.

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. الإعلام والانتخابات البرلمانية في مصر: تقييم أداء وسائل الإعلام خلال الانتخابات البرلمانية، 12 أكتوبر 2011 - 15 يناير 2012. القاهرة: المركز، 2012. (قضايا حركية؛ 28)

المنشاوي، محمد. أمريكا والثورة المصرية من 25 يناير إلى ما بعد 3 يولية: شهادة من واشنطن. القاهرة: دار الشروق، 2014.

الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام.. منتصف يونيو 2013 - منتصف يوليو 2014. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014. (ملف معلومات؛ 21)

نصار، آية [وآخرون]. الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

النعامي، صالح. العقل الإستراتيجي الإسرائيلي؛ قراءة في الثورات العربية واستشراف لمآلاتها. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

يوسف، يوسف حسن. أسرار القضية 250 أمن دولة. القاهرة: دار سما، 2015.

دوريات

«30 يونيو والعالم.. كيف تتغير المواقف؟.» الأهرام: 30/ 6/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/411639.aspx>.

«70 دقيقة تسريبات: الإمارات موّلت «تمرّد».» العربي الجديد: 1/ 3/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/3/1/70-%D8%AF%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%88%D9%84%D8%AA-%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AF>.

«آشتون تدعو إلى «خريطة طريق».. وماكين لـ «استعراض عضلات أمريكي»: «الوزاري الأوروبي» يوافق على عدم تزويد مصر بأسلحة.» الخليج: 22/ 8/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/d44bd228-59eb-487f-802f-5df163bf0599>.

«آشتون في القاهرة والعربي إلى أوروبا.» الاتحاد: 19/ 6/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=58720&y=2011>.

«آلاف الإسلاميين يتظاهرون في التحرير لتطبيق الشريعة.» الشرق الأوسط: 10/ 11/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12401&article=703669&feature=#.VcHKcfmqqkp>.

إبراهيم، أميرة. «المجلس العسكري يصدر قرارًا بإنشاء المجلس الاستشاري ويحدد اختصاصاته.» التحرير: 8/ 12/ 2011. نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/tahrirnews/92387>.

أبو حسين، سوسن وصلاح جمعة. «بيان القاهرة الختامي يدعم مبادرة مرسي الرباعية لحل الأزمة السورية: دعا إلى حوار جاد بين قوى المعارضة وممثلي الحكومة لتحقيق التغيير الديمقراطي.» الشرق الأوسط: 8/ 2/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12491&article=716440#.Vf0-Hd-qqko>.

أبو شادي، خليل. «ائتلاف شباب الثورة يدعو لاستمرار مظاهرات الجمعة المليونية حتى تتحقق مطالب الثورة.» البديل: 28/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://elbadil.com/2011/02/28/17229>.

أبو شال، نبيل. «مظاهرة للسلفيين في الإسكندرية احتجاجًا على قتل «سلوى» واستمرار احتجاز «وفاء وكاميليا».» المصري اليوم: 24/ 4/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www. almasryalyoum.com/news/details/127474>.

أبو ضيف، محمد. «محمود بدر في مؤتمر «تمرد» بجريدة «الوطن»: حانت ساعة النصر.. وعلى الشعب أن يملأ الميادين لفرض إرادته.» الوطن: 3/ 7/ 2013. على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/217826>.

أبو العز، إسلام. «دلالات دعوة «روحاني» للقاهرة وأفق العلاقات المصرية - الإيرانية في عهد «السيسي».» البديل: 8/ 6/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://elbadil.com/2014/06/08/%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9-%D8%B1%D9%88%D8%AD%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D9%81%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84>.

«اتفاق مبدئي بين مصر وإسرائيل على زيادة القوات في سيناء.» الدستور: 27/ 8/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.addustour.com/16224/اتفاق+مبدئي+بين+مصر+واسرائيل+على+زيادة+القوات+في+سيناء+.html>.

«احتجاجًا على الغارات الدامية على غزة: البرلمان المصري يطالب بطرد السفير الاسرائيلي.» البيان: 13/ 3/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albayan.ae/one-world/2012-03-13-1.1610680>.

أحمد، صلاح. «الملك عبد الله طالب أوباما بالامتناع عن إذلال مبارك.» إيلاف: 21/ 4/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://elaph.com/Web/news/2011/2/630960.html>.

«الإخوان تعلن الحرب على الشعب.» المصري اليوم: 7/ 6/ 2013. على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=388795>.

«"الإخوان" تعلن رفض التعديلات الوزارية.. وتطالب حكومة "شفيق" بالتنحي واستبدالها بـ"تكنوقراط".» المصري اليوم: 22/ 2/ 2011.

إدوار، رأفت. «موانئ البحر الأحمر تعلن رسميًا انتهاء اتفاقية الرورو مع تركيا.» الدستور: 23/ 4/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/812914>.

أديب، منير. «3000 "جهادي" يعودون إلى مصر من أفغانستان والشيشان والبوسنة والصومال وإيران.» المصري اليوم: 31/ 3/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/122653>.

«أشرف عبد الغفار: نتوقع تنفيذ أحكام الإعدام ..وحل الجماعة سيعجل بنهاية الانقلاب.» أجرى الحوار عبد الحميد قطب. الشرق: 22/ 7/ 2015. على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-sharq.com/news/details/356210#.Vbig_Pmqqkp>.

«أضواء على أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة.» الشروق: 27/ 2/ 2011. ثمة نسخة منها مؤرشفة على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/397990>.

«إعلان العصيان المدني في بورسعيد ومتظاهرون يحطمون سيارات للشرطة.» الرياض: 18/ 2/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/811275>.

«الأعلى للآثار يرفض بالإجماع تأجير المناطق الاثرية الشهيرة بمصر.» الأهرام: 28/ 2/ 2013. على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/133999.aspx>.

«الإمارات تعرب عن تأييدها لتصريح خادم الحرمين الشريفين حول أحداث مصر.» البيان: 16/ 8/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2013-08-16-1.1942507>.

إمبابي، أحمد ووليد عبد الرحمن. «حرب كر وفر بين الثوار والإخوان في "موقعة جمل" جديدة بالتحرير.» الشرق الأوسط: 13/ 10/ 2012. تم الاطلاع

عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12373&article=699456&feature=#.VASQvcWSzg4>.

«الأموال المهربة والمطلوبون للعدالة في مباحثات هيج ومرسي.» **الشروق**: 12/ 9/ 2012.

«أمير قطر يصل إلى القاهرة.. والرئيس مرسي يقيم مأدبة إفطار له.» **الأهرام**: 11/ 8/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/Egypt/News/165145.aspx>.

«أمير قطر يلتقي المشير طنطاوي وشرف في القاهرة: وزيرا خارجية إيران ومصر يبحثان في العلاقات الثنائية.» الوسط: 4/ 5/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwasatnews.com/3161/news/read/559267/1.html>.

أمين، محمد. «مصر: زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية إلى 3.13 مليار دولار خلال الربع الثالث: الدين الخارجي تراجع إلى 33.422 مليار دولار مع انخفاض أسعار العملات المقترض بها.» **الشرق الأوسط**: 11/ 7/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=6&article=685851&issueno=12279#.VdYwPNySylU>.

«انتهاء فعاليات جمعة دعم الجيش وفتح الطريق كليا أمام حركة السيارات.» **الشروق**: 1/ 3/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=01032013&id=c0e6dea8-457f-4b09-a8bc-bad37dd2e37a>.

«أنقرة تعتبر إزاحة مرسي «لا تعكس رغبة الشعب» وإسرائيل تلتزم الصمت ردود الفعل الغربية تركز على العودة بسرعة الى الحكم المدني.» **المستقبل (لبنان)**: 5/ 7/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=577886>.

«ائتلاف القوى الوطنية يحذر من محاولات الوقيعة بين الجيش والشعب.» **الشروق الجديد**: 9/ 4/ 2011. نسخة مؤرشفة على موقع مصرس الإلكتروني، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 4/ 2015: <http://www.masress.com/shorouk/427880>.

أيمن، أروى. «نصوص الإعلان الدستوري المكمل في اليوم الأول للعمل به.» الوطن: 17/ 6/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/17978>.

البيلاوي، حازم. «محاكمة مبارك من منظور تاريخي.» المصري اليوم: 19/ 4/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/206401>.

البحيري، محمد. «50 ٪ انخفاضًا في الصادرات المصرية إلى إسرائيل.. وارتفاع الواردات 42 ٪.» المصري اليوم: 3/ 5/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/176271>.

البدري، يسري. «ثاني أكبر حركة تنقلات في جهاز الشرطة بجميع أنحاء الجمهورية.» المصري اليوم: 29/ 7/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/150830>.

««البرادعي» السيسي استخدمني ستارًا لعزل مرسي!.» الشرق: 27/ 1/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://elsharq.net/node/146244>.

«بريطانيا وفرنسا يبديان استعدادهما للعمل مع الرئيس الجديد: إسرائيل وإيران ترحبان بفوز مرسي.» الرياض: 24/ 6/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/746647>.

البشري، طارق. «الخائفون من الديمقراطية.» الشروق: 17/ 3/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=17032011&id=233e1157-d3e2-4933-be88-933cb697ac64>.

______. «مصر وماذا يراد بها.» الشروق الجديد: 15/ 11/ 2011.

«بعد بيانين شديدي اللهجة من الإخوان وحزب الحرية والعدالة: العسكري، مُهددًا (إحدى القوى السياسية): نطالب الجميع أن يعوا دروس التاريخ.» الشروق: 25/ 3/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=25032012&id=4c513ba8-8c82-450d-9dfe-5ac41b3c841d>.

«بعد لقائه المشير طنطاوى..أمير قطر يغادر القاهرة عقب بحث الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية.» الأهرام: 3/ 5/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/Egypt/News/76090.aspx>.

البكري، كريم. «سيف اليزل: روسيا فتحت صفحة جديدة مع الشرق الأوسط بعد تصنيف الإخوان كـ «إرهابية».» الشروق: 28/ 2/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=28022015&id=202e1635-c455-4f2a-9052-eb1419bdbb25>.

بكري، مصطفى. «ماذا وراء تصاعد الأزمة بين الجيش والإخوان؟ (1).» الوطن: 10/ 4/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/162247>.

______. «مصطفى بكري يكتب: لغز حادث رفح «الحلقة الأولى».» الوطن: 28/ 2/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/138846>.

«بلاغ للنائب العام يكشف سر تضخم ثروة محمد الأمين.» النهار (مصر): 20/ 5/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alnaharegypt.com/t~73241>.

«البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية يفتح أول مكتب دائم له في مصر.» الدستور: 28/ 10/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/702572>.

«البنك الأوروبي يقرض مصر 126 مليون يورو لتحديث سكك الحديد.» الدستور: 30/ 5/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/420586>.

«بوتين يهنئ مرسي ويسعى لتعاون بناء معه.» الجمهورية: 25/ 6/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljoumhouria.com/pages/view/14043>.

«تركيا وقطر وإيران وحماس تدين فض اعتصامي الإخوان: الجماعة الإسلامية في لبنان تنظم احتجاجًا أمام السفارة المصرية.» الشرق الأوسط: 15/ 8/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12679&article=740041#.VfVXcdySylU>.

«تعديل وزاري بحكومة قنديل .. 10 وزراء جدد بينهم 3 ينتمون للإخوان.. واليمين الدستورية أمام مرسي غدًا.» صدى البلد: 5/ 1/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.el-balad.com/359324.aspx>.

«تعديل وزاري في حكومة قنديل يشمل 9 حقائب بينهم اثنان من «الإخوان».» الشروق الجديد: 7/ 5/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=07052013&id=f87d4f99-9aaf-41bc-ac3a-62b1007addb7>.

تعلب، ابتسام. «البرادعي: الثقة بين الجيش والشعب «خط أحمر» لا يجب تجاوزه.» المصري اليوم: 10/ 4/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015 على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=293187>.

ـــــــــ. «البرادعي: وثيقة المبادئ فوق الدستورية «مكملة لاستفتاء 19 مارس».» المصري اليوم: 26/ 7/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/145864>.

الجالي، محمد. «بريطانيا تقدم مساعدات لمصر عن طريق البنك الأوروبى للإعمار والتنمية.. و«عبد النور» يُطالب الحكومة البريطانية بتخفيض أسعار تذاكر الطيران إلى مصر.. و«شرف»: ملتزمون بإجراء انتخابات نزيهة فى موعدها.» اليوم السابع: 20/ 10/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/story/2011/10/20/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%B9%D9%86-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-

%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A7/516833#.Ve86VtySylU>.

جاويش، محمود [وآخرون]. «مليونية جديدة بميدان التحرير تطالب بمحاكمة مبارك وعائلته ورموز الفساد.» المصري اليوم: 9/ 4/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=293083>.

«جبهة الإنقاذ تقرر الانضمام لحملة «تمرد» لسحب الثقة من مرسي.» وقائع الحدث: 9/ 5/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elhadasnews.com/19773.html#ixzz3aTikdGfh>.

الجديدي، علاء. «مصالح لا محاور: فرص وقيود العلاقات الروسية - المصرية بعد 30 يونيو.» السياسة الدولية ([د. ت.]). تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3473.aspx>.

جلال، عمرو وبهاء مهدي. «وزير الدفاع خلال لقاء مع طلبة الكلية الحربية: استمرار الصراع على إدارة شئون البلاد قد يؤدي إلى انهيار الدولة.» الأخبار: 29/ 1/ 2013.

جمال، محمد. «5 تفسيرات وراء عودة عنف «بلاك بلوك» لمصر بعد اختفائها عقب الانقلاب.» التقرير: 29/ 5/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/Uu7r3p>.

جمال، وائل. «خمسة ملاعيب اقتصادية للاستيلاء على ثورتنا.» الشروق: 22/ 5/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=22052011&id=82cc68db-70be-4c21-9513-c4f0fa6cd877>.

«حذَّر من هز صورة القوات المسلحة وأكد انحيازه للشعب: المجلس العسكري الحاكم: لن يحكم مصر «خميني آخر».» الرياض: 5/ 4/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/620609?print=1>.

حمزة، أيمن، محسن سميكة وأحمد عبد. «مظاهرة أمام مقر حوار المجلس العسكري.. والمنسحبون: الحضور من «الإخوان والوطني».» **المصري اليوم**: 1/ 6/ 2011. على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/135727>.

«خادم الحرمين يهنئ المستشار عدلي منصور رئيس جمهورية مصر.» **الرياض**: 4/ 7/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/849388>.

الخطيب، أحمد. «رفع أسماء مرشد الإخوان وقيادات الجماعة الإسلامية من قوائم الممنوعين من السفر.» **المصري اليوم**: 7/ 4/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/124209>.

______. ««الزعفراني»: تقدمت مع «أبو الفتوح» باستقالتنا الرسمية من «الإخوان».» **المصري اليوم**: 1/ 4/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/122868>.

«دبلوماسي صيني: 3.45 مليار دولار أمريكي حجم التبادل التجاري بين الصين ومصر خلال الأربعة أشهر الأولى لهذا العام.» **صدى البلد**: 29/ 5/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.el-balad.com/504469>.

الدسوقي، فاطمة. «الطب الشرعي يكشف عن أحداث الحرس الجمهوري: 61 ضحية بينهم15 قتلوا برصاص من الخلف و20 من الجانبين.» **الأهرام**: 21/ 7/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/222121.aspx>.

«دول عربية تهنئ مرسي.. وواشنطن تدعوه الى «احترام حقوق جميع المواطنين المصريين»: إسرائيل تحترم خيار المصريين وحماس تعتبرها لحظة تاريخية.. وإيران: المراحل النهائية للصحوة الإسلامية.» **الشرق الأوسط**: 25/ 6/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=683470&issueno=12263#.VdxZUdySylV>.

«رجل الأعمال محمد الأمين يرد على أسئلة جريدة «الرحمة»: ليس لي علاقة بأي مسئول في هذه الدنيا.. أموالي «حلال مصفى» وكل الجهات الرقابية في مصر

«تعرف أسراري» وأملك أكبر شركات المقاولات في المنطقة.» حوار أحمد سمير. **اليوم السابع**: 2/ 12/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/story/0000/0/0/-/545820#.VcMk2fmqqko>.

«رحيل حكومة شفيق دليل على أن الحكومة حكومة الشعب.» **الشروق الجديد**: 4/ 3/ 2011.

رخا، هيثم فوزي. «اشتباكات بين الإخوان والبلاك بلوك في جمعة تطهير القضاء.» **الأهرام**: 20/ 4/ 2013. على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/205417.aspx>.

الرشيد، عبد الله. «الإخوان المسلمون في الإمارات.. القصة الكاملة: «الجماعة» بدأت «مخططها» في نهاية الستينات ومنذ 1988 أصبحت الصوت الأقوى في مؤسسات الدولة التعليمية.» **الشرق الأوسط**: 1/ 2/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?article=715512&issueno=12484&section=4#.Vd2cLNySylU>.

«رؤساء الأحزاب يطرحون مشاكلهم على المجلس الأعلى للقوات المسلحة.» **الأهرام**: 6/ 3/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/Egypt/News/66058.aspx>.

«روسيا تدعو إلى ضبط النفس في مصر.» **صحيفة الشعب اليومية أونلاين (الصينية)**: 14/ 8/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: .<html.8365500/http://arabic.people.com.cn/31662>

«الرئاسة توافق على قرض البنك الأوروبي للتنمية.» **الدستور**: 30/ 5/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/422148>.

«رئيس محكمة جنايات الإسكندرية يفجر مفاجأة: لدينا قانونان لمحاكمة رئيس الجمهورية السابق والوزراء بتهم الفساد السياسي.» أجرى الحوار محمد رضوان. **المصري اليوم**: 21/ 4/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=294263>.

«الرئيس محمد مرسي يصل إلى جدة.» الرياض: 11/ 7/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/751183>.

«الرئيس مرسي يستقبل وزير خارجية فرنسا الثلاثاء المقبل.» الدستور: 16/ 2/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/61732>.

«الزند: نواب البرلمان يهاجمون القضاة.» صوت البلد: 27 شباط/ فبراير 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.baladnews.com/article.php?cat=2&article=26498#.VbyEFfmqqko>.

زين الدين، بسنت. «ائتلاف شباب الثورة: لا نمثل إلا خمس جبهات سياسية.. ونبحث ابتكار أساليب جديدة للضغط.» المصري اليوم: 28/ 3/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=291841>.

««السابعة» الإسرائيلية: مرسي وعد هنية بغطاء أمني استراتيجي لحكومة حماس.» الوطن: 31/ 10/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/69082>.

سالم، بول. «مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة.» المستقبل العربي: السنة 34، العدد 398، نيسان/ أبريل 2012.

السعدني، محمد ولبنى صلاح الدين. «رئيس صندوق المشاريع «المصري - الأمريكي»: الاستثمار في مصر «فرصة ذهبية» (حوار).» المصري اليوم: 25/ 3/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/298075>.

«السعودية ترحب بالانتقال السلمي للسلطة.» البيان: 13/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2011-02-13-1.1384288>.

«السعودية والإمارات والبحرين تسحب سفراءها من قطر.» الحياة: 6/ 3/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://alhayat.com/Articles/920213/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-

%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%-D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B3%D8%AD%D8%A8-%D8%B3%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D9%87%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%B7%D8%B1>.

«السفير السعودي لدى القاهرة يتهم «مندسين» بمحاولة إحراق سفارته.» **الراية**: 11/ 9/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/fc949901-c089-4a4b-a090-1020b95fe8f2>.

سلامة، عبد الناصر. «مرسي من البرازيل: مصر ستنتج غذاءها ودواءها وسلاحها.» **الأهرام**: 10/ 5/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/209081.aspx>.

«السلطة الفلسطينية تحتج على استقبال هنية في مصر.» **الأخبار**: 19/ 9/ 2012. نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/elakhbar/185140>.

«سلطنة عمان تدعم الاقتصاد المصري بـ 500 مليون دولار.» **الوسط (البحرين)**: 13/ 3/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwasatnews.com/4570/news/read/970727/1.html>.

««السلمي» يعدل وثيقته لجعلها استرشادية.. والقوات المسلحة تلتزم بالضوابط الدستورية.» **المصري اليوم**: 19/ 11/ 2011 تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/126941>.

سليمان، محمود. «ننشر المقالة التي أزعجت مالك قنوات سي بي سي مهندس الثورة المضادة.» **الأيام المصرية**: 29/ 12/ 2012. نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/alayamalmasria/17191>.

السيد، سمير، علي محمد علي وسامح لاشين. «مئات الألوف يحتشدون بالتحرير للمطالبة بإقالة أحمد شفيق ومحاكمة مبارك.» **الأهرام**: 26/ 2/ 2011. نسخة

مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/ahram/64598>.

السيد، هالة ومحمد العجرودي. «الوزراء الجدد في حكومة أحمد شفيق.» الأهرام: 22/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/Egypt/News/63944.aspx>.

«السيسي يزور موسكو الأربعاء المقبل.» السفير: 20/ 8/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://assafir.com/ Article/5/438670/SameChannel>.

«السيسي يشارك في افتتاح معرض إسطنبول الدولي للأسلحة.» الوطن: 8/ 5/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www. elwatannews.com/news/details/177906>.

الشامي، خالد. «أوفد مستشاره ومدير المخابرات إلى أبو ظبي.. وتكهنات بإجراءات تصعيدية، مرسي يسعى لاحتواء أزمة «التنظيم الاخواني» في الإمارات: الجماعة اعتبرتها «مفتعلة ونتيجة للقلق من التطور الديمقراطي» في مصر». القدس العربي: 3/ 1/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alquds.co.uk/pdfarchives/2013/01/01-02/qfi. pdf>.

شبلي، أحمد. «مصادر أمنية: التحريات سبب تأخر التحقيقات في «250 أمن دولة».» المصري اليوم: 28/ 6/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/763166>.

الشرقاوي، هبة وفاطيما أوناني. «قدم استقالته 3 مرات فى عهد مبارك.. شرف من الهندسة إلى رئاسة الوزراء.» الأهرام: 3/ 3/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/ISUxmb>.

الشريف، غادة محمد. «خبراء: «العوا» مرشح «الإخوان» السري.. والجماعة تدعمه نكاية في «أبو الفتوح».» المصري اليوم: 26/ 6/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum. com/article2.aspx?ArticleID=301699>.

شعبان، محمد حسن. «إخوان مصر يرفضون «جمعة الغضب الثانية» ويعتبرونها انقلابا على الشرعية.» الشرق الأوسط: 26/ 5/ 2011. تم الاطلاع عليه

بتاريخ 4/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=623579&issueno=11867#.VaM3Uvmqqkp>.

______. «حكومة الببلاوي تضم 35 وزيرًا وتؤدي اليمين الدستورية أمام الرئيس المؤقت.» الشرق الأوسط: 17/ 7/ 2013. على الموقع الإلكتروني: <http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&article=736561&issueno=12650#.VBuuDZSSzg5>.

______. «مصر تخفض التمثيل الدبلوماسي مع تركيا وتطرد سفيرها.. وأنقرة ترد بالمثل: المتحدث باسم الخارجية المصرية لـ «الشرق الأوسط»: العلاقات بين البلدين مستمرة.» الشرق الأوسط: 24/ 11/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=751413&issueno=12780#.VfVekNySylU>.

______. «المظاهرات تلاحق مرسي في صعيد مصر وتجبره على إلغاء زيارته للجامعة.» الشرق الأوسط: 17/3/2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12528&article=721228#.VBYfeJSSzg5>.

الصادق، الطيب. «74٪ نمو الاستثمارات القطرية في مصر.» الراية: 13/ 7/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/9409790b-be2e-4e88-9ee1-3a147e59f887>.

صالح، أميرة. «وزير التجارة: قدمنا طلبًا لخفض المكون الإسرائيلي بـ «الكويز».. والرد الشهر المقبل.» المصري اليوم: 2/ 11/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/233532>.

صدقة، حسام. ««السادات» يدين حديث «ماضي» عن «بلطجية» المخابرات ويدعو مرسي لـ «تخير صحبته».» المصري اليوم: 27/ 3/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/298487>

صلاح، طارق [وآخرون]. ««المصري اليوم» تنشر تقرير «مخيون» للرئيس حول «الأخونة».» المصري اليوم: 28/2/2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=372820>.

«الصين تدعو الفرقاء في مصر لضبط النفس.» الراية (قطر): 15/ 8/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.raya.com/news/pages/00dba08d-e9ad-464c-aac7-657bc490d0f8>.

«طالبت بوقف الغارات على غزة وحذرت من انهيار الهدنة وباراك يعلن أسفه ويعد بتحقيق مشترك: مصر تحتج لدى إسرائيل على مقتل جنودها.» الاتحاد: 21/ 8/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=77840&y=2011>.

طاهري، أمير. «ما سبب غضب إيران من مرسي؟.» الشرق الأوسط: 20/ 7/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=12288&article=687206#.Vf1cs9-qqko>.

طنطاوي، محمد أحمد. «غليان فى الجيش بعد إشاعة أنباء عن إقالة «السيسى».. مصدر: المؤسسة العسكرية لن تسمح بتكرار سيناريو طنطاوي وعنان.. والمساس بالقادة فى الفترة الراهنة «انتحار».. وحالة من السخط بين القادة والضباط.» اليوم السابع: 18/ 2/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/zJqDVJ>.

______ وعزوز الديب. «القوات المسلحة: الجيش لن يسمح بالعنف ويدعو الجميع للالتزام بالحوار.. ولا ننحاز إلا لشعب مصر العظيم ونحرص على وحدته.. وعدم الوصول إلى توافق لن يكون في صالح أي من الأطراف والوطن سيدفع الثمن.» اليوم السابع: 8/ 12/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/y1Vnfg>.

عامر، عصام. «حركة كفاية تدعو لتوقيعات سحب الثقة من الرئيس تحت شعار «تمرد».» الشروق الجديد: 28/ 4/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=28042013&id=f69c99ef-f49c-407f-8693-06ed4189e808>.

عبد الحفيظ، صبري. «غضب شعبي بسبب حضور قتلة السادات إحتفالات حرب أكتوبر.» إيلاف: 7/ 10/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://elaph.com/Web/news/2012/10/766452.html>.

عبد الحليم، إيمان. «كسر الجمود: الدلالات السياسية لزيارة الرئيس مرسي إلى إيران.» السياسة الدولية: 28/ 8/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2668.aspx>.

عبد الحليم، هشام عمر. «جمعة الغضب الثانية تنتهى بإعلان العشرات اعتصامهم فى «التحرير».. ومشادات بين المارة والمحتجين على فض الاعتصام.» المصري اليوم: 28/ 5/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/134697>.

عبد الخالق، محمد. «قوات الشرطة تطارد «الصيرفى» مؤسس «البلاك بلوك» بالمحلة.. ويفر هاربًا من أسطح المنازل.» صدى البلد، 19/ 4/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.el-balad.com/463260>.

عبد الرحمن، وليد. «سلفيون مصريون يحرمون الخروج على الرئيس مرسي في 30 يونيو.» الشرق الأوسط: 16/ 6/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=732680&issueno=12619#.VcVETfmqqko>.

______. «مصر: المجلس العسكري يصدر مرسومًا بقانون مباشرة الحقوق السياسية.» الشرق الأوسط: 20/ 5/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=622576&issueno=11861#.VboCtPmqqko>.

______ ومحمود محسن. «مصر: القوى السياسية تندد بواقعة الحدود وتطالب المجلس العسكري برد قوي.» الشرق الأوسط: 20/ 8/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11953&article=636637&feature=#.VaNeV_mqqkp>.

عبد الرحيم، سعيد. «الأمن يرهب المصريين بـ«بلاك بلوك» لتعويم السيسي.» العربي الجديد: 29/ 5/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/gLKmWzhgHlk>.

عبد الرؤوف، محمد ومحمد أحمد. «مرسي: ما نشر عن طنطاوي وعنان مرفوض وأنا على اتصال دائم بهما.» الشرق الأوسط: 19/ 10/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=700427&issueno=12379#.Va3Xx_mqqko>.

عبد الشافي، عصام. «التوجه شرقًا: تحولات السياسة الخارجية المصرية تجاه الدول الآسيوية.» السياسة الدولية: 4/ 4/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3009.aspx>.

عبد العزيز، حبيبة. ««تمرّد» جمعت 8 ملايين توكيل ضدّ مرسي لا 30.» العربي الجديد: 22/ 5/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/4lJTft>.

عبد العليم، دينا. «دولة خليجية تطلب تأجير الآثار المصرية بالكامل لمدة خمس سنوات مقابل 200 مليار دولار.» اليوم السابع: 27/ 2/ 2013. على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/VqSjp9>.

عبد الغني، شريف. «عاجل.. قطع طريق طنطا بعد إعلان استقلال المحلة.» الدستور: 17/ 2/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dostor.org/109294>.

عبد الله، علا. «وزير البترول: مصر توافق على استيراد الغاز من إسرائيل «بشروط».» المصري اليوم: 4/ 3/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/670739>.

عبد المجيد، سيد. «إردوغان يزور القاهرة ومخاوف إسرائيلية من تأييد دولي لتركيا.» الأهرام: 5/ 9/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/99143.aspx>.

عبد الملاك، جون. «استمرار الاحتجاجات على أحداث المريناب .. مئات الأقباط يتظاهرون للمطالبة بإقالة محافظة أسوان وتهديدات بالدخول في اعتصام مفتوح.» المصريون: 3/ 10/ 2011. نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/almesryoon/80334>.

عثمان، داليا. «انقسام بين الشباب حول «الدستور» في الحوار مع المجلس العسكري ... و«الإخوان» الحاضر الأكبر.» **المصري اليوم**: 2/ 6/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www. almasryalyoum.com/news/details/135850>.

______ [وآخرون]. «رسالة الجيش وصلت الاتحادية.» **المصري اليوم**: 19/ 2/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2. aspx?ArticleID=371693>.

عثمان، محمد. «المشير طنطاوي يلتقي وزير خارجية الصين اليوم.» **الأهرام**: 3/ 5/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/Egypt/News/76005.aspx>.

عدلي، أحمد. «"الشروق" تنشر تحقيقات النيابة في أحداث مجزرة بورسعيد.» **الشروق الجديد**: 3/ 4/ 2012. نسخة مؤرشفة على مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/ shorouk/572716>.

عزب، أحمد. «الثورة المضادة «تتباهى» بالتآمر على مرسي.» **العربي الجديد**: 19/ 4/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/gnbNix>.

علي، وائل. «"المصري اليوم" تنشر نص تقرير «القومي لحقوق الإنسان» عن «فتنة إمبابة».» **المصري اليوم**: 13/ 5/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/ news/details/131666>.

عمر، سعيد وأيمن محمود. «مصدر مسؤول يؤكد السماح بمتابعة دولية للانتخابات، مصر: الإخوان إلى التصعيد بسبب قانون العزل السياسي.. ورموز مبارك يعتبرونه عبثًا.» **الرياض**: 15/ 4/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/727259>.

العناني، خليل. «جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي.» **سياسات عربية**: العدد 4، أيلول/ سبتمبر 2013.

فرحات، محمد فايز. «السلوك الصيني الروسي في مواجهة موجة الربيع العربي: قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية.» **سياسات عربية**: العدد 1، آذار/ مارس 2013.

فرغلي، شيرين. «الإفراج عن باقي «ضباط 8 أبريل».» **الوفد**: 9/ 1/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/alwafd/348645>.

فضل، بلال. «ردود وتعليقات.» **المصري اليوم**: 20/ 3/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/205159>.

فؤاد، محمد. «الاتحاد الأوروبي يؤكد دعمه الشعب المصري.. الإخوان للمسئولة الأوروبية: لا تفاوض قبل تحقيق مطالب الجماعة.» **الأهرام**: 18/ 7/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/221541.aspx>.

قاسم، عالية وصلاح الدين شعبان. «نادي القضاة يرفض الإشراف على استفتاء الدستور.. وتصويت المغتربين بالخارج يبدأ اليوم.» **الشرق الأوسط**: 12/12/2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/6/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=708364&issueno=12433#.VcB2Tfmqqkp>.

«القاهرة تدعو بعثة صندوق النقد إلى زيارتها بعد تعديل الخطة الاقتصادية: مصر تتلقى مساعدات قطرية بقيمة 5 مليارات دولار.» **الاتحاد (القسم الاقتصادي)**: 21/1/2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/8/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=7590&y=2013>.

القدسي، هبة. «أوباما: مرسي هو الرئيس المنتخب ولن نختار لمصر رئيسها: المتحدث باسم الخارجية الأميركية: نتواصل مع الجيش والحكومة المصرية ولا نعلق على بيان الجيش.» **الشرق الأوسط**: 2/ 7/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12635&article=734721#.VdBaRtySylU>.

«قراءة في العلاقات التركية - المصرية بعد ثورة 25 يناير.» *Egypt Independent* 22 November 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/9/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.egyptindependent.com/node/1976511>.

القرنشاوي، شيماء. «الحيثيات الكاملة لحل «الوطني»: الحزب أفسد الواقع المصرى وانفرد بشؤون الحكم.» المصري اليوم: 17/ 4/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/126169>.

««القضاء العسكري»: لن ننفذ حكم وقف كشوف «العذرية» لأنها غير موجودة.» المصري اليوم: 27/ 12/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/137733>.

«قطر تقدم دعمًا إضافيًا لمصر بقيمة 3 مليارات دولار.» الرياض: 10/ 4/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alriyadh.com/824968>.

«قطر: الشحنة الخامسة من الغاز الطبيعي في طريقها إلى مصر.» البورصة (مصر): 12/ 9/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alborsanews.com/2013/09/12/%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%AD%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D9%85%D8%B3%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA-%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A-%D9%81%D9%8A>.

«قمة مصرية - صينية اليوم.. ورفع مستوى العلاقات إلى «شراكة استراتيجية»: الرئيس المصري يصل إلى بكين.» الشرق الأوسط: 23/ 12/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=799199&issueno=13174#.Vg6tpdySzXQ>.

قنديل، وائل. «معاهدة «فيرمونت» بين الرئيس والقوى الوطنية.» الشروق: 7/ 7/ 2012. على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=06072012&id=a87dcc81-d96c-42f1-afe4-d2b5db538938>.

كاسبيت، بن. «ليبرمان يحذّر نتنياهو: مصر تثير القلق أكثر من إيران.» معاريف: 22/ 4/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/360/472.html?hp=1&cat=404>.

كامل، منصور. «مساعدات فرنسية لمصر بقيمة 344 مليون يورو.» **المصري اليوم**: 18/ 2/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/660031>.

«كلينتون تلمح للقبول بـ «الإخوان» في الحكم.» **الاتحاد**: 25/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alittihad.ae/details.php?id=18976&y=2011>.

««كيري» يلتقي مرسي و«عمرو» ويجتمع بقوى سياسية بالقاهرة في أول زيارة خارجية له.» **المصري اليوم**: 2/ 3/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/291974>.

«اللواء حمدي بدين قائد الشرطة العسكرية يتحدث فى أول حوار صحفي: هناك محاولات للوقيعة بين الشعب والجيش.» **الشروق الجديد**: 7/ 3/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/410822>.

«اللواء ممدوح شاهين: أمسكنا بزمام البلاد قبل التنحي بيوم... ومن حق القبطي الترشح للرئاسة» **الشروق**: 30/ 3/ 2011. نسخة مؤرشفة على موقع مصرس الإلكتروني، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 7/ 2015: <http://www.masress.com/shorouk/410864>.

ماجد، أماني. «مصر تقطع العلاقات مع سوريا .. مرسي : بقايا الفلول يحلمون بإعادة النظام البائد وتحويل البلاد إلى الفوضى.» **الأهرام**: 13/ 6/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/215779.aspx>.

«مبارك يستقبل وزير خارجية دولة الإمارات.» **النهار الجديد**: 8/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/dernieres_nouvelles_monde/73086-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA.html>.

«المتحدث باسم وزارة الخارجية: الصين تأمل في عودة الاستقرار والنظام إلى مصر في أقرب وقت.» **صحيفة الشعب اليومية أونلاين**: 12/ 2/ 2011. تم الاطلاع

عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.people.com.cn/31662/7285662.html>.

«المجلس الأعلى للقوات المسلحة يناقش المشكلات الراهنة مع رؤساء الأحزاب.» **الشروق الجديد**: 6/ 3/ 2011. نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/402992>.

«مجلس شورى الإخوان: الجماعة لن ترشح رئيسًا للجمهورية.» **الأهرام**: 1/ 5/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/Al-Mashhad-Al-Syiassy/News/75561.aspx>.

«المجلس العسكري: لن يحكم مصر «خميني» آخر ولن نسمح بسيطرة المتطرفين.» **المصري اليوم**: 4/ 4/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/123568>.

«المجلس العسكري يحدد جدولًا زمنيًا لانتقال السلطة والانتخابات الرئاسية خلال شهر أغسطس.» **الشروق الجديد**: 28/ 2/ 2011. نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/399064>.

«المجلس العسكري يعلن صدور قانون تكوين وتشكيل الأحزاب.» **النهار (مصر)**: 28/ 3/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alnaharegypt.com/t~29803>.

«محاولة روسية فاشلة لاحتواء الغضب العربي... لافروف يدافع في الجامعة عن فيتو دعم الأسد ... وبن جاسم وفيصل يهاجمان موسكو ...واتفاق على 5 نقاط.» **الشروق**: 11/ 3/ 2012.

محمد، شريفة فاضل. «العلاقات المصرية الصينية بين الاستمرارية والتغير (2003-2013).» **المستقبل العربي**: السنة 36، العدد 420، شباط/ فبراير 2014.

«المحور المصري - التركي الجديد.. تحول جيوسياسي وطموحات إقليمية كبيرة: أنقرة استبدلت دمشق بالقاهرة.» **المشاهد السياسي**: العدد 864 (17/ 11/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almushahidassiyasi.com/home/detail/OTE4OQ>.

مدحت، مروة وأكرم سامي. «"طراد" روسي يصل الإسكندرية قبل زيارة وزيري الخارجية والدفاع.» **الوطن**: 13/ 12/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/354330>.

مذكور، منى. «القضاء المصري يأمر بوقف "كشوف العذرية" على المحتجزات بالسجون العسكرية.» **الشرق الأوسط**: 28/ 12/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=656358&issueno=12083#.VbxtfPmqqkp>.

«مرسي يصل إلى روما في زيارة تستغرق يومين.» **المصري اليوم**: 13/ 9/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/163528>.

«مرشد الإخوان: لا توجد صفقة بين الإخوان والقوات المسلحة.. والقائمة الموحدة في الانتخابات البرلمانية هي الحل الأنسب.» **الشروق الجديد**: 13/ 4/ 2011. نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/430976>.

«مستشار "أبو مازن" لـ "الوطن": دعم مصر لـ"حماس" لا يجب أن يكون على حساب المشروع الفلسطيني.» **الوطن**: 20/ 9/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/51319>.

مسلم، محمود. «أشرف ثابت: مصر تسير من سيئ لأسوأ.. وشعبية تيارات الإسلام السياسى تراجعت بسبب أداء الرئاسة.» **الوطن**: 1/ 3/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/139416>.

المصري، خالد. «مصر تستورد الغاز الإسرائيلي تحت ضغوط إسبانية.» **العربي الجديد**: 24/ 6/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/6/24/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D8%B6%D8%BA%D9%88%D8%B7-%D8%A5%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9>.

مصطفى، عبد الله. «بروكسل تشهد التوقيع على أول اتفاقية بين الاتحاد الأوروبي ومصر بعد عزل مرسي: السفير المصري لـ «الشرق الأوسط»: الاتفاقية تتعلق بتنفيذ برامج للتعاون المشترك بـ 90 مليون يورو.» الشرق الأوسط: 26/ 11/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=6&article=751620&issueno=12782#.VfGLWdySylV>.

«المظاهرات تجتاح القاهرة و10 محافظات للمطالبة بتحسين الأجور وتثبيت المؤقتين.» المصري اليوم: 12/ 9/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=310386&IssueID=2256>.

«المعتقلون السابقون يتجولون في أمن دولة (الفسطاط) ويجلسون على مقاعد الضباط.» الشروق الجديد: 7/ 3/ 2011. نسخة مؤرشفة على موقع مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/403898>.

«المقابلة - أمير عبد اللهيان.» الأخبار (لبنان): 10/ 6/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-akhbar.com/node/208244>.

المليحي، سحر وسارة نور الدين. «ألمانيا تقدم 89 مليون يورو مساعدات لمصر.» المصري اليوم: 14/ 9/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/110583>.

المنشاوي، محمد. «خلفيات لقاء السيسي وأوباما.» الشروق: 26/ 9/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=26092014&id=1f442dea-ef6a-4bf1-a176-932e773ab613>.

«موجز مصر بعد ثورة 25 يناير.» الشرق الأوسط: 11/ 8/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11944&article=635246&feature=#.VfajiNySylU>.

«موسكو تعلن عن صفقة سلاح لمصر بـ 3.5 مليار دولار.» الشروق: 17/ 9/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http:// www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=17092014&id=ea9e3c49-7d96-4e50-9def-84a52496683a>.

«نص الإعلان الدستوري الجديد الذي أصدره الرئيس مرسي.» الشروق: 9/ 12/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=09122012&id=ac870987-0412-4dd8-ace9-a21b83213115>.

النعامي، صالح. «ما وراء الاحتفاء الإسرائيلي بالانقلاب العسكري في مصر.» سياسات عربية: العدد 4، أيلول/ سبتمبر 2013.

النوبي، محمود [وآخرون]. «مرسي: توقيع 27 اتفاقية بين مصر وتركيا وجهود للتهدئة في غزة.» الأهرام: 18/ 11/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/183493.aspx>.

هويدي، فهمي. «العسكر في موقف الدفاع.» الشروق: 9/ 4/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=09042011&id=8e3c7d34-7939-4bf9-91ed-727d2f2005e3>.

«وفد بحريني رفيع يجتمع مع الرئيس المصري ووزير الدفاع: إشادة بدور الجيش وتعزيز استثمارات البحرين.» الأيام (البحرين): 12/ 7/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alayam.com/alayam/first/254313/%D8%A5%D8%B4%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86.html>.

«وفد من وزراء الخارجية العرب ووزير خارجية تركيا يزورون غزة.» الشرق الأوسط: 21/ 11/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12412&article=705319#.Vgec99ySzXQ>.

«وزير الخارجية الأمريكي يصل القاهرة.. وتشكيل «حكومة إنقاذ» يتصدر أجندته.» **الشروق**: 2/ 3/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=02032013&id=9dea3267-a9e8-4718-ac4e-560b18a7d013>.

«وزير الخارجية الروسي للأهرام: حريصون على عدم التدخل في شئون الآخرين واحترام حق الشعوب في اختيارها الحر.» أجرى الحوار سامي عمارة. **الأهرام**: 13/ 11/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/242313.aspx>.

«وزير خارجية السويد: عام مضى على أكبر مجزرة جماعية في عصرنا الحديث.» **جريدة الشعب الجديد**: [د. ت.]. تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elshaab.org/news/128011/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%AF-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%B6%D9%89-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D8%AC%D8%B2%D8%B1%D8%A9-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%B5%D8%B1%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB>.

«وزير العدل المصري أحمد الزند... قائد أعداء ثورة يناير.» **العربي الجديد**: 20/ 5/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/mkdD04>.

الوزيري، هاني. «طبيعة العلاقات المصرية الصينية بعد 25 يناير وموقفها من 30 يونيو.» **الوطن**: 1/ 9/ 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/796811>.

«وصول وليام بيرنز نائب وزير الخارجية الأميركي إلى مصر.» **صحيفة الشعب اليومية أونلاين**: 3/ 8/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.people.com.cn/31662/8351638.html>.

«الوطن تنشر نص استقالة مكي من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية.» **الوطن**: 22/ 12/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/101197>.

يعقوب، أحمد. «"المركزي": احتياطي النقد الأجنبي يتراجع لـ 27 مليار دولار في مايو.» اليوم السابع: 7/ 6/ 2011. على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/NLjCNk>.

«اليوم.. اعتصام مفتوح لنادي القضاة احتجاجًا على مناقشة "السلطة القضائية".» الشروق: 31/ 5/ 2013. على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=31052013&id=0602f581-3260-455a-b6de-ead1f602567f>.

وثائق

«5 مليارات دولار قروضًا ومنحًا من الاتحاد الأوروبي لمصر.» (وكالة الأناضول للأنباء، 13/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aa.com.tr/ar/world/121373>.

«12 مليار دولار دعمًا عربيًا لمصر بأسبوع.» (سي إن إن العربية، 11/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2013/business/7/11/egypt.kuwait>.

«12 مليار دولار من المساعدات الخليجية في مؤتمر الاقتصاد المصري.» (بي بي سي عربي، 13/ 3/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/business/2015/03/150313_egypt_economic_conference>.

«آخر الأصداء وردود الأفعال الدولية بشأن الاحتجاجات في مصر.» (بي بي سي عربي، 4/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/mobile/middleeast/2011/02/110204_reactions_egypt.shtml>.

آدم، محمد سلامة. «وزارة الداخلية ومبدأ عدم التأكد: تغير مستمر في التحالفات في ظل صراع قوة بين الأمن ومؤسسات الدولة.» (مدى مصر، 16/ 12/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/EqtXPJ>.

«آشتون التقت مرسي لساعتين.» (الجزيرة نت، 30/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.

aljazeera.net/news/arabic/2013/7/30/%D8%A2%D8%B4%D8%AA%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AA-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%8A%D9%86>.

«آشتون تجري محادثات مع مرسي لساعتين.» (الجزيرة نت، 30/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/NtWNJM>.

«آشتون تعرض على مرسي خروجًا آمنًا مقابل فض الاعتصامات.» (قناة العالم، 30/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alalam.ir/news/1500100>.

أباظة، عبد الرحمن. «أزمة بين أبو ظبي والقاهرة بعد إثارة قضية تشكيل تنظيم «إخواني».» (قناة المنار، 2/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almanar.com.lb/adetails.php?eid=388076&cid=21&fromval=1>.

أبو العلا، عبد الرحمن. «غزة بين مبارك ومرسي.» (الجزيرة نت، 20/ 11/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/11/20/%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%88%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A>.

«أبو العلا ماضي: المخابرات أنشأت تنظيمًا من 300 ألف «بلطجي»: رئيس حزب «الوسط» أكد أن الرئيس مرسي أخبره عن التنظيم الذي شارك باشتباكات الاتحادية.» (العربية نت، 27/ 3/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/03/27/%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7-%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%A3%D8%AA-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%8B-%D9%85%D9%86-300-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%A8%D9%84%D8%B7%D8%AC%D9%8A-.html>.

أبو شعير، فرح الزمان. «محددات الموقف الإيراني من مصر بعد الثورة.» (تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 8 كانون الثاني/ يناير 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/201318102638814469.htm>.

«الاتحاد الأوروبي يدعو إلى عودة سريعة إلى الديمقراطية في مصر.» (رويترز عربي، 4/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B21IB20130704>.

«الاتحاد الأوروبي يدعو السلطات المصرية لضبط النفس.» (رويترز عربي، 14/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B2GWG20130814>.

«اتساع مساحة التنسيق الروسي - الإيراني، ودور مصري مساند.» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 27 كانون الثاني/ يناير 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/4639768a-6692-4b46-9cbc-9bac8794bbaf>.

«اتهام الدبلوماسي الإيراني قاسم الحسيني بالتخابر ضد مصر.» (بوابة الأهرام، 29/ 5/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/76090.aspx>.

«اجتماع طارئ للجامعة العربية غدًا لبحث الهجمات على غزة: مصر تسحب سفيرها من تل أبيب.. وإسرائيل تبدأ التحقيق في حادث سيناء.» (العربية نت، 20/ 8/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/08/20/163156.html>.

«الاحتجاجات تدفع الرئيس المصري محمد مرسي لإلغاء زيارته إلى فرنسا.» (فرانس 24، 29/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.france24.com/ar/20130129-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D8%A5%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D8%A1-

%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-
%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-
%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D9%81%D8%B1%D8%A7%D9%86%D8%B3%D9%88%D8%
A7%D9%86%D8%B3%D9%88%D8%A7-%D9%87%D9%88%D9%84%D8
%A7%D9%86%D8%AF>.

«أحمد شفيق.. حوار خاص لسكاي نيوز عربية.» (سكاي نيوز عربية، 1/ 7/ 2012). تم الاطلاع عليها بتاريخ 24/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.skynewsarabia.com/web/article/30881/%D8%A7%D9%94
%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B4%D9%81%D9%8A%D9%82-
%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%AE%D8%A7%D8%B5-
%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%8A-
%D9%86%D9%8A%D9%88%D8%B2-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%
8A%D8%A9>.

«أحمدي نجاد يصل إلى مصر في أول زيارة لرئيس إيراني.» (بي بي سي عربي، 5/ 2/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/02/130205_iran_
egypt_nijad_visit>.

«أخطر 7 فيديوهات توثق مجزرة مجلس الوزراء.» (شبكة رصد الإخبارية، 13/ 12/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://rassd.com/7-124819.htm>.

««الإخوان المسلمون» يعلنون فوز مرشحهم محمد مرسي بمنصب رئيس مصر.» (فرانس 24، 18/ 6/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/gbmgcs>.

«ارتياح في غزة من لقاء مرسي وهنية.» (الجزيرة نت، 27/ 7/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/W2jAIG>.

«إردوغان منتقدًا موقف الغرب من عزل مرسي: الغرب فشل مجددًا في امتحان النزاهة.» (روسيا اليوم، 5/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news/620386-%D8%A7%D8%
B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86_%D9%85%D9%86%D
8%AA%D9%82%D8%AF%D8%A7_%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81_

%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D9%85%D9%86_%D8%B9%D8%B2%D9%84_%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8_%D9%81%D8%B4%D9%84_%D9%85%D8%AC%D8%AF%D8%AF%D8%A7_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%87%D8%A9>.

«أرشيف الوسم: افتتاح المنطقة الصناعية المصرية التركية «بولاريس» بمدينة 6 أكتوبر.» (موقع مدينة 6 أكتوبر، 8/ 4/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.6october.net/tag/%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1>./

«استجابة الاتحاد الأوروبي للربيع العربي.» (مركز معلومات الجوار الأوروبي – مشروع في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، 7/ 8/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id_type=3&id=297>.

«استجابة الاتحاد الأوروبي «للربيع العربي»: تطور الوضع سنتين من بعد – مصر.» (مركز معلومات الجوار الأوروبي – مشروع في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، 11/ 2/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=361&id_type=3&lang_id=470>.

«الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية في مصر.» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 18 آذار/ مارس 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/003466b6-5305-49fb-bac1-e992779b0d86>.

«استمرار أجواء التوتر في قنا حول تعيين محافظ قبطي.» (بي بي سي عربي، 21/ 4/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 5/ 2015، على الموقع

الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/04/110421_egypt_qena.shtml>.

«إسرائيل وإيران تباركان فوز مرسي.» (روسيا اليوم، 24/ 6/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news/588174-%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84_%D9%88%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86_%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A7%D9%86_%D9%81%D9%88%D8%B2_%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A>.

«الإعلان الدستوري بالصحافة السعودية.» (الجزيرة نت، 7/ 12/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/12/7/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9>.

«اقتصاد مصر في عهد مرسي.» (الجزيرة نت، 27/ 6/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/wGTeKV>.

«ألمانيا تدين حادث دار الحرس الجمهوري بمصر وتطلب توضيحًا.» (بي بي سي عربي، 8/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130708_egypt_killing_world_reactions>.

«الإمارات تتطلع للتعاون مع مصر.» (الجزيرة نت، 3/ 7/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/7/3/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%B9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B9-%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

«الإمارات تدعو لتعاون خليجي لمواجهة الإخوان المسلمين.» (رويترز عربي، 8/ 10/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 8/ 2015، على الموقع

الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE8970F42012 1008?sp=true>.

«الإمارات تستنكر «افتراءات» بالتخطيط ضد مصر.» (سي إن إن العربية، 17/ 12/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/12/17/egypt. UAErelations>.

«الإمارات تعتقل رئيس «دعوة الإصلاح» ابن عم حاكم «رأس الخيمة».» (البشير (الإسلام اليوم)، 21/ 4/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.islamtoday.net/albasheer/artshow-12-166522. htm>.

«الإمارات تقدم حزمة مساعدات اقتصادية لمصر بقيمة 3 مليارات دولار: نصفها لتمويل صندوق خليفة لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة.» (العربية نت، 5/ 7/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/07/05/156152.html>.

«أمريكا و30 يونيو: خطوة للأمام.. خطوتان للخلف.» (الأهرام الجديد الكندي، 30/ 6/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram-canada.com/20187#.VdDbeNySylU>.

«أمير قطر يغادر القاهرة بعد إيداع ملياري دولار في خزينة مصر.» (عرب 48 (موقع إلكتروني)، 12/ 8/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.arab48.com/?mod=articles&ID=93733>.

«انتبهوا أيها المواطنون إنها جرائم إبادة جماعية.» (صفحة مركز النديم على فيسبوك، 30/ 11/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://goo.gl/25zTA5>.

«انتقاد أسلوب تعامل ميركل مع مرسي.» (الجزيرة نت، 31/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera. net/news/reportsandinterviews/2013/1/31/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D8%B3%D9%84%D9%88%D8%A8-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%84-%D9%85%D8%B9-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A>.

«انعقاد أولى جلسات مجلس الشعب المصري.» (روسيا اليوم، 23/ 1/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/zrLkDB>.

«انفراد: مصر توافق على استيراد الغاز من إسرائيل ... مصدر بهيئة البترول: وزير البترول وقع على العقد والمدة 15 عامًا.» (المستقبل البترولي (موقع إلكتروني)، 31 تموز/ يوليو 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.petroleumfuture.com/archives/4150>.

«أهم الخروقات على الحدود المصرية... وحوادث استهداف جنود مصريين منذ توقيع كامب ديفيد.» (ساسة بوست، 25/ 7/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sasapost.com/egyptian-border-violations>.

«أوباما: مصر ليست عدوًا ولا حليفًا.» (رويترز عربي، 13/ 9/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE88C0BX20120913?sp=true>.

«أوباما: نراقب تطورات مصر بقلق بالغ.» (سي إن إن العربية، 29/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2013/middle_east/6/29/obama.egypt/index.html>.

«أوباما يتعهد بالعمل مع مرسي «على أساس الاحترام المتبادل»... ويحث شفيق على عدم اعتزال السياسة.» (بي بي سي عربي، 24/ 6/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/06/120624_egypt_mursi_reaction.shtml>.

«أوباما يحذر الجيش من «الانقلاب» على مرسي.» (سي إن إن العربية، 2/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2013/middle_east/7/2/obama.morsy>.

«أوباما يدعو لعودة سريعة للحكم المدني بمصر.» (سكاي نيوز عربية، 4/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.skynewsarabia.com/web/article/321157/%D8%A7%D9%94%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-

%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

«أوباما يدين الأحداث بمصر ويلغي المناورات المشتركة.» (الجزيرة نت، 15/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/international/2013/8/15/%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%BA%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9>.

«أوباما يلغي تجميد المساعدات العسكرية لمصر.» (رويترز عربي، 31/ 3/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0MR2H120150331?sp=true>.

«أوروبا تدين العنف في مصر وكيري يطالب بإجراء انتخابات.» (دويتشه فيله (التلفزيون الألماني الناطق بالعربية)، 14/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dw.com/ar/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D8%AA%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D9%83%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA/a-17021911>.

«إيران تنتقد الإطاحة بمرسي ومصر ترفض التدخل في شؤونها.» (بي بي سي عربي، 7/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130707_iran_egypt_overthrow>.

«إيران: فض اعتصام مؤيدي مرسي مجزرة بحق الشعب المصري: البرلمان الإيراني يندد بقتل المسلمين على يد الجيش الذي يحظى بالدعم الأميركي.» (العربية نت، 14/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع

الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/08/14/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%81%D8%B6-%D8%A5%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%A4%D9%8A%D8%AF%D9%8A-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%B2%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%AD%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A.html>.

البحيري، أحمد كامل. «ائتلاف شباب الثورة... الأزمة البنيوية وحتمية الحل.» (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، [د. ت.]). على الموقع الإلكتروني: <http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=97>.

«البرادعي وموسى وصباحي يعلنون إنشاء جبهة إنقاذ وطني: أعلنت رفض الحوار مع مرسي وتريد إدارة المرحلة الحالية سياسيًا وشعبيًا.» (العربية نت، 24/ 11/ 2012). على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/24/251572.html>.

«برلين تعتبر عزل مرسي «انتكاسة للديمقراطية».» (دويتشه فيله، 4/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dw.com/ar/%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%B1-%D8%B9%D8%B2%D9%84-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9/a-16929171>.

«بعد إعلانها خوض الانتخابات المصرية عقب تعديل القانون: مصر .. «شباب الثورة» و«الوطنية للتغيير» يرفضان اتفاق الأحزاب مع المجلس العسكري.» (العربية نت، 3/ 10/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/10/03/169916.html>.

«بعد ثلاثة أيام من العنف الوحشي ضد المتظاهرين: منظمات حقوقية مصرية تطالب بتقديم قيادات الداخلية والشرطة العسكرية إلى المحاكمة الجنائية.» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/pressrelease/2011/11/22/1287>.

بلير، إدموند وماريا جولوفنينا. «مقدمة -2فان رومبوي: اتفاق صندوق النقد سيدعم الاقتصاد المصري المتداعي.» (رويترز عربي، 13/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/idARAL6N0AI0RK20130113?sp=true>.

«بالمستندات: تفاصيل قضية الـ «250» ومفاجآت في قائمة المتهمين.» (بوابة الحرية والعدالة، 2/ 7/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.fj-p.com/Our_news_Details.aspx?News_ID=72389>.

بهجت، حسام. «ويكيليكس: رسائل مرشحي الرئاسة 2012 إلى السعودية.» (مدى مصر، 6/ 7/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D9%85%D8%B1%D8%B4%D8%AD%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-2012-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9>.

______. «ويكيليكس: طابور طالبي التمويل السعودي «الإعلامي» في مصر.» (مدى مصر، 28/ 6/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D8%B7%D8%A7%D8%A8%D9%88%D8%B1-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

______. «ويكيليكس: «فدية» إطلاق سراح مبارك.. اقتراح من المخابرات المصرية رفضته السعودية.» (مدى مصر، 21/ 7/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%81%D8%AF%D9%8A%D8%A9-

%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-
%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%AD-%D9%85-
%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D8%A7%D9%82%D8%AA
%D8%B1%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84
%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-
%D8%B1%D9%81%D8%B6%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%
B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9>.

______ ولينا عطا الله. «ويكيليكس: كواليس إخراج نجل رئيس المخابرات السعودية من تحقيقات «حسين سالم».» (مدى مصر، 24/ 6/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.
madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%
D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%83%D9%88%D8%A7%D9%
84%D9%8A%D8%B3-%D8%A5%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%AC-
%D9%86%D8%AC%D9%84-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D
8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%
B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-
%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-
%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86-
%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%85>.

«بوابة الأهرام ترصد موقف واشنطن من مظاهرات 30 يونيو.. متى تنتهي الشراكة مع الإخوان وتوقيت تدخل الجيش؟.» (بوابة الأهرام، 30/ 6/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإكتروني: <http://gate.
ahram.org.eg/News/365756.aspx>.

««بوابة الأهرام» تنشر صور اجتماع مرسي وأعضاء مجلس الدفاع الوطني.» (بوابة الأهرام، 26/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/300675.aspx>.

«بوتين يحذر من خطورة وقوع مصر في حرب أهلية.» (روسيا اليوم، 7/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://
arabic.rt.com/news/620506-%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86
_%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%AA%D8%B9%D
9%8A%D8%B4_%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D8%A7_%D8%A7%D9%
87%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D9%88%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D

8%AA%D8%B3%D9%8A%D8%B1_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87_%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%87>./

«البيان الأول لجماهير ثورة مصر.» (الجزيرة نت، 12/ 12/ 2011). على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/G0KDvf>.

«بيان الممثلة العليا لمناسبة جلسة البرلمان المصري الافتتاحية.» (وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، 23 كانون الثاني/ يناير 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 3/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2012/20120123_ar.htm>.

«بيان من جماعة الإخوان المسلمين حول لقاء المجلس العسكرى برؤساء الأحزاب.» (مدونة دكتور أبو مروان، 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://goo.gl/DHW8Ba>.

«بيانات شركاء التنمية، نبذة تاريخية عن التعاون مع فرنسا.» (وزارة التعاون الدولي في مصر، [د. ت.]). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.moic.gov.eg/MIC/DevPartnerDetails.aspx?ModID=3&PID=105>.

«تحذير من «حرب أهلية» بمصر ودعوات للتهدئة.» (الجزيرة نت، 15/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/070c97f7-0412-4fa0-9216-0435ffc88783>.

«تحريف إيران لخطاب مرسي يثير جدلًا.» (الجزيرة نت، 1/ 9/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/9/1/%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%AC%D8%AF%D9%84%D8%A7>.

«تحقيق المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في اعتداءات قرية وكنيسة المريناب

بإدفو – أسوان.» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 5/ 10/ 2011).
على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/sectarianviolence_luxor_october2011.pdf>.

«تركيا تستعين بالموانئ المصرية لنقل بضائعها إلى الخليج.» (سي إن إن العربية، 25/ 4/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/business/3/26/eygpt.Shipping>.

«تركيا تعتبر ما حدث بمصر انقلابًا عسكريًا.» (الجزيرة نت، 4/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/7/4/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D8%A7-%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A7>.

«تسلسل زمني: الأصداء وردود الفعل الدولية على أحداث مصر.» (بي بي سي عربي، 11/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/mobile/middleeast/2011/02/110203_egypt_reactions.shtml>.

«تسلسل زمني لأهم الأحداث على الحدود المصرية – الإسرائيلية.» (بي بي سي عربي، 6/ 8/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/08/120806_egypt_israel_incidents.shtml>.

«تصريحات الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون في ختام زيارتها لمصر.» (وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، [د. ت.]). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2011/20110223_1_ar.htm>.

«التظاهرات المحاصرة لمقر الدستورية بين التأييد والتحفظ والتنديد.» (أصوات مصرية، 2/ 12/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=d83caacb-e026-4e8b-8272-c45bf7c1f06c>.

«التعديلات الدستورية بمصر بين المؤيدين والرافضين والمتحفظين.» (الفجر نيوز، 17/ 3/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.turess.com/alfajrnews/46443>.

«تعليق الولايات المتحدة على قرارات الرئيس مرسي الصادرة يوم 22 نوفمبر.» (سفارة الولايات المتحدة الأميركية، القاهرة، 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://egypt.usembassy.gov/apr112312.html>.

«تفاصيل جديدة حول حادث اقتحام السفارة الإسرائيلية في القاهرة.» (بي بي سي عربي، 10/ 9/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/09/110910_israel_security_egypt_details.shtml>.

«التفاصيل الكاملة لتصريحات البرادعي عن خطة «برنارد».. ولماذا يهاجمه أنصار السيسي ومرسي؟.» (سي إن إن العربية، 7/ 7/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/07/07/egypt-elbaradei-sisi-morsi>.

«تقرير تقصي الحقائق في أحداث بورسعيد الدامية يدين الأمن والجهات الرياضية والإعلام.» (بي بي سي عربي، 12/ 2/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/02/120212_egypt_portsaid>.

«تقرير حول استعمال غاز السيطرة على الشغب أثناء أحداث نوفمبر 2011.» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، كانون الثاني/ يناير 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 5/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/report_teargas_novermber2011clashes.pdf>.

«تقرير شامل: حصر ضحايا فض اعتصام رابعة تفصيليًا، وآلية الحصر (مُحَدَّث).» (ويكي ثورة، 3/ 9/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://wikithawra.wordpress.com/2013/09/03/rabiadisperal14aug>.

«التقرير العالمي 2015: مصر، أحداث عام 2014.» (هيومن رايتس ووتش). تم

الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.hrw.org/ar/world-report/2015/country-chapters/268120>.

«تقرير: العلاقات المصرية التركية في تنامي مستمر.» (شبكة الإعلام العربية، 26/ 11/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.moheet.com/2013/11/26/1849170/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%C3%99.html#.Ve2QHhGqpBc>.

«تقرير عن أحداث ماسبيرو.» (المجلس القومي لحقوق الإنسان، 2/ 11/ 2011). على الموقع الإلكتروني: <http://www.nchregypt.org/index.php/activities/2010-02-07-16-18-44/2010-03-09-13-06-01/500-2011-11-02-19-51-28.html>.

«تقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية حول الأحداث الطائفية بمدينة الخصوص ومحيط الكاتدرائية المرقسية بالعباسية.» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية). على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/report/2013/04/11/1683>.

«تنديد دولي بالفض الدموي للاعتصامات بمصر.» (الجزيرة نت، 14/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/8/14/%D8%AA%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%85%D9%88%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

«توالي ردود الفعل العربية والدولية على تنحي مبارك.» (سي إن إن العربية، آخر تحديث للخبر 7/ 2/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 31/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2011/egypt.2011/2/11/egypt.reaction>.

«توثيق الاعتداءات على دور عبادة وممتلكات الاقباط ما بعد فض الاعتصامين.» (ويكي ثورة، 25/ 8/ 2013). تم الاطلاعع عليه بتاريخ 27/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://wikithawra.wordpress.com/2013/08>.

«توثيق لأحداث العباسية 3 مايو (بالفيديوهات).» (مدونة دماغستان على بلوجسبوت، 20/ 5/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://mella5er.blogspot.com/2012/05/4-2012.html>.

«توثيق مذبحة قصر الاتحادية 5 ديسمبر 2012 بقيادة ميليشيات الأخوان المسلمين ضد الشعب المصري.» (مدونة «م الآخر»، 6 كانون الأول/ ديسمبر 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://mella5er.blogspot.com/2012/12/5-2012.html>.

«التوقيع على اتفاق تمويل أوروبي بمبلغ 940 مليون يورو لبناء المرحلة الثالثة من الخط الثالث لمترو القاهرة الكبرى.» (وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، 27/ 9/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2012/20120927_ar.htm>.

«تويتر: مرسي قد يبيع الأهرامات والسد العالي والسويس.» (سي إن إن العربية، 24/ 12/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/twitter/11/26/Morsi.Egypt>.

«ثاني وفد إماراتي رفيع المستوى يزور القاهرة خلال 9 أيام.» (السبيل نت، 9/ 9/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.assabeel.net/%D9%85%D8%B5%D8%B1/item/4400-%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D9%81%D8%AF-%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%89-%D9%8A%D8%B2%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-9-%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D9%85>.

«الجمعية التأسيسية للدستور المصري: سؤال وجواب.» (بي بي سي عربي، 19/ 11/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/11/121119_egypt_costitution_questions.shtml>.

الحاج، سعيد. «التقارب التركي-المصري: الأسباب والعوائق.» (تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 11 كانون الثاني/ يناير 2015). تم الاطلاع عليه

بتاريخ 4/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/reports/2015/01/2015110110134741 39.htm>.

«حبس العادلي وعز والمغربي وجرانة واقتيادهم والأغلال في أيديهم 15 يومًا على ذمة التحقيق.» (العربية نت، 18/ 2/ 2011). على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/17/138066.html>.

الحداد، مروة. «الصادرات المصرية تحقق رقمًا قياسيًّا جديدًا فى 9 أشهر بقيمة 112.3 مليار جنيه.» (بوابة الأهرام، 8/ 10/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/404289.aspx>.

«حريق المجمع العلمي المصري خسارة لمصر وللتاريخ.» (دويتشه فيله، 18/ 12/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/WMNIVp>.

«حزب النور يدفع بـ 229 مرشحًا على مقاعد الفردي و120 بنظام القوائم في الانتخابات المقبلة.» (أصوات مصرية، 19/ 2/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=fe8c904d-fc71-4df8-bcd3-e87a40cac2b2>.

«حزمة مساعدات سعودية لمصر بقيمة 1.5 مليار دولار.» (سي إن إن العربية، 10/ 6/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/business/5/11/egypt.saudi.financial.agreement>.

«الحكم بالبراءة على جميع المتهمين في موقعة الجمل: في مقدمتهم الشريف وسرور وكامل وأبو العينين وعائشة عبد الهادي.» (العربية نت، 10/ 10/ 2012). على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/10/10/242997.html>.

«حل مباحث أمن الدولة بمصر.» (الجزيرة نت، 15/ 3/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/5WEIm3>.

حلبي، زياد وشواق محمد. «مصر تلغي «نهائيًا» اتفاقية تصدير الغاز إلى إسرائيل: ليبرمان: صفقة الغاز ليست جزءًا من اتفاق السلام ولكنها صفقة اقتصادية.» (العربية نت، 22/ 4/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 9/ 2015، على

الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/04/22/209569.html>.

حمامة، محمد وشادي زلط. «ويكيليكس: كيف رأى الأزهر والسعودية «المد الشيعي» في مصر.» (مدى مصر، 25/ 6/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B1%D8%A3%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%87%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%B9%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

«حوار مع رجل أعمال مصري.» (إسلام ويب، 22 أيار/ مايو 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=167923>.

«حول السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي.» (وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، [د. ت.]). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/eu_egypt/trade_relation/index_ar.htm>.

«خادم الحرمين يجري اتصالًا هاتفيًا بالرئيس مبارك للاطمئنان على الأوضاع في مصر.» (وكالة أنباء الإمارات، 29/ 1/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.wam.ae/ar/news/arab/1395238508778.html>.

«الخارجية الروسية: سيرغي لافروف يزور مصر والأردن من 4 الى 6 نوفمبر/ تشرين الثاني.» (روسيا اليوم، 26/ 10/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news/598086-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9_%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%BA%D9%8A_%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%81_%D9%8A%D8%B2%D9%88%D8%B1_%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%86_%D9%85%D9%86_4_%D8%A7%D9%84%D9%89_6_

%D9%86%D9%88%D9%81%D9%85%D8%A8%D8%B1_%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A>.

خطيب، إبراهيم. «دراسة: تبعات انتخاب مرسي في عيون إسرائيلية.» (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تموز/ يوليو 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alzaytouna.net/permalink/21280.html>.

«خلفيات سحب ثلاث دول خليجية سفراءها من الدوحة: ثمن البقاء خارج المحاور وأفضليته.» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 9 آذار/ مارس 2014). على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/8220f790-176c-4213-978a-5e53a0bca478>.

خليل، محمد عبد القادر. «المواجهة الحتمية: العلاقات المصرية - التركية بعد ثورة 30 يونيو.» (تقدير موقف، المركز العربي للبحوث والدراسات، 29 كانون الأول/ ديسمبر 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.acrseg.org/2232/bcrawl>.

الدريني، أحمد. «باحث المبادرة المصرية المختطف يحكي رحلته من الشرطة العسكرية للمخابرات العامة لقسم الوايلي... عمرو غربية: مجهولون خطفوني بحجة أنني جاسوس..وذهبوا بي للأجهزة الأمنية تحت تهديد مطواة قرن غزال!.» (مدونة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 28/ 7/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/blog/post/2011/07/28/1206>.

«الدعم الجديد للمفوضية يحسن الظروف المعيشية ويخلق فرص عمل في مصر.» (وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، 17 آب/ أغسطس 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2011/20110821_3_ar.htm>.

«رسالة إلى المجلس العسكري.» (الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 7/ 4/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://anhri.net/?p=28691>.

الرنتيسي، محمود سمير. «تركيا ومصر بعد فوز السيسي: سيناريوهات العلاقات.» (تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 30 حزيران/ يونيو 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/06/201463082151704148.htm>.

«الرئيس المصري يصل إلى برلين في مسعى للحصول على مساعدات اقتصادية.» (فرانس 24، 30/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.france24.com/ar/20130130-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1>.

«رئيس الوزراء المصري المكلف: استمد شرعيتي من ميدان التحرير.» (دويتشه فيله، 4/ 3/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/ZHwgfW>.

«الرياض تهنئ مرسي وتأمل أن يقود مصر لدورها العروبي: الرئيس الجزائري أعلن حرص بلاده على توطيد العلاقات مع القاهرة.» (العربية نت، 25/ 6/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/06/25/222615.html>.

زكي، أنس. «مرسي يزور روسيا لتعزيز التعاون.» (الجزيرة نت، 18/ 4/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/4/18/%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%B2%D9%88%D8%B1-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86>.

«زيارة رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو 14 يوليو/تموز 2011، القاهرة.» (وفد الاتحاد الأوروبي في جمهورية مصر العربية، 14 تموز/يوليو 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 9/ 2015، على الموقع

الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2011/20110714_1_ar.htm>.

«زيارة نائب وزير الخارجية الأمريكية بيرنز لمصر.» (سفارة الولايات المتحدة الأميركية، القاهرة، 7 تموز/يوليو 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://egypt.usembassy.gov/apr070712.html>.

«السعودية: الجيش أخرج مصر من نفق مجهول الأبعاد: واشنطن أمرت بإخلاء سفارة الولايات المتحدة بالقاهرة.» (العربية نت، 4/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/07/04/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D8%AC-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D9%86%D9%81%D9%82-%D9%85%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF.html>.

«السعودية قاطعت اجتماعًا على هامش المؤتمر ضم مرسي ونجاد وغول بشأن الأزمة ..القمة الإسلامية في القاهرة: 'خطاب توافقي' بشأن سورية.» (حركة التوحيد الإسلامي، 7/ 2/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.altawhid.org/2013/02/07/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9%D8%AA-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA>./

«سفير الرياض يصل القاهرة منهيًا أزمة دبلوماسية.» (سي إن إن العربية، 1/ 6/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/5/5/saudi.ambassador.back.egypt/index.html>.

«سفير مصر ببكين: ثورة 25 يناير تفتح آفاقًا جديدة لتمتين علاقات مصر والصين.» (بوابة الأهرام، 31/ 5/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/13/71/76918.aspx>.

سليمان، مصطفى. «الداعية «أبو إسلام»: من يقرر الخروج على الرئيس مرسي يُقتل: مستشار المفتي ينفي إقرار الدكتور علي جمعة بجواز قتل المعارضين.» (العربية نت، 21/ 2/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2013/02/21/267461.html>.

سيد، تغريد. «فيديو.. نص استقالة أحمد مكي.» (بوابة الوفد، 21/ 4/ 2013). على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/13-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A/448823-%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%85%D9%83%D9%89>.

«السيسي لإيران: علاقتنا معكم تمر عبر دول الخليج.» (العربية نت، 21/ 5/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2014/05/21/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D9%86%D8%A7-%D9%85%D8%B9%D9%83%D9%85-%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC.html>.

«السيسي يزور موسكو وبوتين يدعم ترشحه لرئاسة مصر.» (دويتشه فيله، 13/ 2/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%B2%D9%88%D8%B1-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-%D9%88%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%AA%D8%B1%D8%B4%D8%AD%D9%87-%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1/a-17428312>.

شاهين، ربيع. «السفارة السعودية بالقاهرة: زيارة الفيصل إلى فرنسا استهدفت

كشف الحقائق كاملة وتوحيد الجهود وتوفير الدعم لمصر.» (بوابة الأهرام، 19/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/385455.aspx>.

«الشرطة العسكرية المصرية تطلب من المحتجين إخلاء ميدان التحرير.» (رويترز عربي، 13/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE71C04620110213>.

شلاطة، أحمد زغلول. «حزب النور وتداعيات الثالث من يوليو.» (الإسلاميون – بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=1720&Itemid=159>.

«صالحي للبرادعي: الشعب المصري هو سيد الموقف.» (قناة العالم، 13/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alalam.ir/news/1494352>.

«صحيفة «كيهان».. وزير الخارجية يزور القاهرة اليوم.» (قناة العالم، 9/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alalam.ir/news/1434727>.

«الصين ومصر توقعان اتفاقيات اقتصادية.» (الجزيرة نت، 28/ 8/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2012/8/28/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%88%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9>.

«طالت حشدًا من رموز 30 يونيو من التيار اليساري والعلماني: قضية 250 بمصر تتسع.. ورموزها يردون على الاتهامات.» (عربي 21 (موقع إلكتروني)، 28/ 6/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015: <http://arabi21.com/story/841182/%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-250-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AA%D8%B3%D8%B9-%D9%88%D8%B1%D9%85%D9%88%D8%B2%D9%87%D8%A7-%D9%8A%D8%B1%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA>.

«طنطاوي يستقبل ولي عهد قطر.» (الجزيرة نت، 30/ 6/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/6/30/%D8%B7%D9%86%D8%B7%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D9%82%D8%B7%D8%B1>.

عاشور، عمر. «هل سقط حكم العسكر في مصر؟.» (الجزيرة نت، 15/ 8/ 2012). على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/8/15/%D9%87%D9%84-%D8%B3%D9%82%D8%B7-%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

«العاهل السعودي يدعو العرب للتصدي لمن يمس بأمن بمصر: اعتبر التدخل في شأن مصر الداخلي إيقادًا للفتنة ومحاولة لضرب وحدة الصف واستقراره.» (العربية نت، 16/ 8/ 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2013/08/16/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D9%83%D9%84-%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%B4%D8%A4%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D9%88%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%86%D8%A9.html>.

عبد الستار، هبة. ««بوابة الأهرام» تفتح ملف خلافات «تمرد» (1-3).. بديع يفجر مفاجأة: مازلت عضوا بالحملة ومن هاجمتهم أساءوا لها.» (بوابة الأهرام، 13/ 10/ 2013). على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/406139.aspx>.

عبد السلام، مصطفى. «المساعدات الخليجية لمصر: التقديرات وسيناريوهات المستقبل.» (تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 26 نيسان/ أبريل 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/reports/2015/04/201542673483084 11.htm>.

عبد الغني، كريمة. «اللجنة العليا تعلن النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب بمراحلها الثلاث.» (بوابة الأهرام، 2/ 1/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ

15/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/162896.aspx>.

عبد الغني، مريم. «المساعدات الخارجية لمصر ما بين 25 يناير و30 يونيو.. الاقتصاد في خدمة السياسة.» (أصوات مصرية، 23/ 1/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=6cdb10e5-d73b-4e4d-b62e-731c81c2095e>.

عبد اللطيف، صلاح. «التغييرات في النظام المصري وأثرها على العلاقات الخليجية.» (فكر أون لاين، قسم الأبحاث، 11/ 3/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://fekr-online.com/ReadArticle.php?id=163>.

عبد المجيد، أحمد. «الرئاسة: مرسي يقبل استقالة العقدة.» (محيط - شبكة الإعلام العربية، 10/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/F65iMm>.

عبيد، محمد. «رئيس وزراء مصر للمحتجين بالتحرير: انتهى جهاد «التغيير» وبدأ جهاد «البناء».» (العربية نت، 4/ 3/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/03/04/140158.html>.

عدلي، عمر. «أزمة اليمين في مصر: من مبارك إلى الإخوان.» (جدلية، 8 آب/ أغسطس 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/Lh9Cax>.

______. «هل يطلق مؤتمر مارس عملية التعافي الاقتصادي المصري.» (مقالة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 5 آذار/ مارس 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://carnegie-mec.org/publications/?fa=59256>.

«العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 17 آذار/ مارس 2012). تم الاطلاع عليها بتاريخ 26/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/47867b42/dcb1/4cb2/8e55/ede8df44fb94>.

«العدوان الإسرائيلي على غزة: امتحان خارجي جديد فشلت إدارة أوباما في اجتيازه.» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 7 آب/ أغسطس 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/380c63d0-5107-4d03-9720-88453b91b7f9>.

«العدوان الإسرائيلي على غزة يفشل في تحقيق أهدافه.» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/f30774db-0c35-4e8d-a50a-259614fb0f8d>.

«العدوان الإسرائيلي الجديد على غزة.» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 10 تموز/ يوليو 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/3ead9cf9-cf5e-4416-aa62-45f903c0ce7b>.

عز العرب، خالد. «خريطة الأحزاب السياسية في مصر بعد الثورة.» (بي بي سي عربي، 23/ 6/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/06/110623_egypt_partymap.shtml>.

«عزل مرسي: «قلق» غربي و«ترحيب» سعودي وسوري.» (بي بي سي عربي، 4/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130703_egypt_crisis_hague_assad>.

«عضو بالمجلس العسكري يحذر من «ديكتاتور جديد» إذا انتخب الرئيس أولًا: دعا إلى التصويت بـ «نعم» على الاستفتاء.» (العربية نت، 22/ 3/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/03/14/141511.html>.

«العلاقات الاقتصادية والتجارية.» (الهيئة العامة للاستعلامات، 17/ 6/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=5374#.VgutRPmqqko>.

علي، محمد. «مصر أول دولة عربية وأفريقية تعترف بالصين.. وطموحات لزيادة حجم التبادل التجاري إلى 11 مليار دولار.» (بوابة الأهرام، 22/ 12/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/24/196/575710.aspx>.

عواودة، وديع. «صدمة بإسرائيل بعد قطع الغاز المصري.» (الجزيرة نت، 24/ 4/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 24/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/4/23/%D8%B5%D8%AF%D9%85%D8%A9/%D8%A8%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84/%D8%A8%D8%B9%D8%AF/%D9%82%D8%B7%D8%B9/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A>.

عياد، سميرة علي. «النائب العام يقرر استدعاء مبارك ونجليه للتحقيق معهم.» (بوابة الأهرام، 10/ 4/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/UI/Front/Inner.aspx?NewsContentID=58939>.

«غزلان: الإخوان ستشارك بمليونية 20 أبريل.. وقد تنزل الميدان قبلها.» (بوابة أخبار اليوم، 15/ 4/ 2012). نسخة مؤرشفة على مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/akhbarelyomgate/24405>.

«فشل مليونية اسقاط الإخوان المسلمين في مصر: القوى المؤيدة للجماعة تطلق مليونية «حماية الشرعية» ردًا على «24 أغسطس».» (العربية نت، 24/ 8/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/08/24/233888.html>.

«قبول استقالة أحمد شفيق وتكليف عصام شرف بتشكيل حكومة مصرية جديدة: «شرف» تقدم مسيرة لأساتذة الجامعات خلال ثورة الـ25 من يناير.» (العربية نت، 3/ 3/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/03/03/140006.html>

«قراءة في مكالمة الرئيس اوباما الهاتفية مع الرئيس المصري مرسي.» (سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، 7 كانون الأول/ ديسمبر 2012). تم

الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://egypt.usembassy.gov/apr120712.html>.

«قطر: احتجاز مرسي يهدد مكتسبات الثورة.» (الجزيرة نت، 23/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/7/23/%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B2-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9>.

«قطر تستنكر التعامل مع المعتصمين بمصر.» (الجزيرة نت، 14/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه 30/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/8/14/%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D9%86%D9%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

«قطر تعلن عن استثمارات بقيمة 18 مليار دولار في مصر.» (وكالة الأنباء الكويتية، 6/ 9/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2261076&language=ar>.

«قطر تقدم مساعدات إضافية لمصر بقيمة 2.5 مليار دولار لدعم الجنيه.» (رويترز عربي، 8/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B21PH20130108?sp=true>.

«قطر: نحترم خيارات المصريين.» (الجزيرة نت، 4/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/7/4/%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D9%86%D8%AD%D8%AA%D8%B1%D9%85-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86>.

«قمة السيسي – بوتين.. التعاون العسكري يتصدر المباحثات.» (قناة الحرة، 2015/2/10). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/9/14، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alhurra.com/content/putin-to-visit-egypt/266105.html>.

«قنديل: نسعى لوقف العدوان على غزة.» (الجزيرة نت، 2012/11/16). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/9/27، على الموقع الإلكتروني: <http://aljazeera.net/news/arabic/2012/11/16/%D9%82%D9%86%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D9%86%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D9%84%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%BA%D8%B2%D8%A9>.

كاثرين آشتون في مصر تدعو للتهدئة عشية «مليونية» جديدة لـ «تحالف الشرعية».» (Euronews 2013/7/29). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/9/10، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.euronews.com/2013/07/29/eu-s-ashton-in-cairo-calls-for-inclusive-transition-process>.

كامل، كارينا. «خبراء: الأزمة الاقتصادية أكبر تحد للثورة المصرية.» (العربية نت، 2012/1/25). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/9/2، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/01/25/190512.html>.

«كلينتون: أهنئ الشعب المصري على البداية السلمية والناجحة للعملية الانتخابية.» (بوابة الأهرام، 2011/11/29). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/8/22، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/NewsContent/13/97/143787/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8/%D9%83%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%AA%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%87%D9%86%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86.aspx>.

«الكويت تعرب عن ألمها لسقوط قتلى في مصر وتدعو إلى ضبط النفس.» (وكالة الأنباء الكويتية، 2013/8/16). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/8/29،

على الموقع الإلكتروني: <https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2328430&language=ar>.

«كيري: الجيش المصري أعاد الديموقراطية والإخوان سرقوا الثورة.» (قناة الحرة، 20/ 11/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alhurra.com/content/muslim-brotherhood-john-kerry/237438.html#ixzz3j72pz192>.

«كيري في القاهرة.. وشكري: لا تعديل في المبادرة المصرية حول غزة.» (قناة الحرة، 21/ 7/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alhurra.com/content/international-effort-gaza/253802.html#ixzz3n8qt5okS>.

«كيري يتهم الإخوان المسلمين بسرقة الثورة في مصر.» (روسيا اليوم، 21/ 11/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/Tb8RbD>.

«كيري يدعو في مصر لتوافق بين القوى السياسية بشأن قرض صندوق النقد الدولي.» (بي بي سي عربي، 2/ 3/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/03/130302_egypt_position_kerry>.

«لقاء نجاد وشيخ الأزهر.. مخاوف التشيع بين الإخوان والسلفيين.» *Egypt Independant*: 6 February 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.egyptindependent.com/node/1973946>.

«المجتمع الدولي يدين فض اعتصام الإخوان بالقوة، واشنطن تنتقد إعلان حالة الطوارئ.. والاتحاد الأوروبي يدعو قوات الأمن لضبط النفس.» (العربية نت، 14/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/08/14/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%AA%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9.html>.

«مجلس الأمن يناقش مصر وتنديد بـ «القمع الوحشي».» (الجزيرة نت، 15/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/8/15/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D9%80-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%B4%D9%8A>.

«مجلس الشعب المصري يطالب بطرد السفير الإسرائيلى ووقف تصدير الغاز.» (شفا - شبكة فلسطين للأنباء، 12/ 3/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 26/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://shfanews.net/index.php/2012-02-13-06-11-09/2012-02-13-11-27-03/429-2012-03-12-16-22-57>.

محارب، محمود. «إسرائيل والثورة المصرية.» (تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 21 نيسان/ أبريل 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/0e05903f/117f/4759/b44a/a4b287223c13>.

«محافظ المركزي: مصر ترد وديعة 500 مليون دولار لقطر.» (رويترز عربي، 11/ 10/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN0I008520141011>.

«محاكمة مصر في الكونجرس الأمريكي بعد عامين من مرسي.» (التقرير (موقع إلكتروني)، 22 أيار/ مايو 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/K2w2m3>.

«محسوب: الانقلاب كان مخططا تنفيذه في ديسمبر، ج 13.» (الجزيرة نت، 27/ 4/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/JKBo1U>.

«محسوب: البرلمان تجنب مواجهة مؤسسات الدولة، ج 5.» (مقابلة في برنامج شاهد على العصر، الحلقة 5، الجزيرة نت، 2/ 3/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/PpWvGJ>.

«محطات مهمة في مسيرة العلاقات المصرية الصينية بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو.» (بوابة الأهرام، 1/ 9/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/737767.aspx>.

«محطات هامة في مشوار التأسيسية.» (شبكة رصد الإخبارية، 3/ 12/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://rassd.com/7-50544.htm>.

«محللون: تقارب القاهرة مع موسكو يعجل زيارة كيري للقاهرة: الخارجية المصرية تنفي وجود علاقة بين حضور كيري ومحاكمة مرسي.» (العربية نت، 2/ 11/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/11/02/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%84%D9%88%D9%86-%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-%D9%8A%D8%B9%D8%AC%D9%84-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%83%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9.html>.

««محمد محمود» جريمة دولة.» (وراكم بالتقرير لمتابعة تقرير تقصي الحقائق، الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان والقانون، تشرين الثاني/ نوفمبر 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/TkNxlq>.

محيي، مصطفى وحسام بهجت. «ويكيليكس: شفيق والإخوان.. بين الإمارات ومصر.» (مدى مصر، 27/ 6/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D8%B4%D9%81%D9%8A%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

«مراسل «روسيا اليوم»: لافروف سيلتقي مرسي والعربي والإبراهيمي في القاهرة لبحث الأزمة السورية.» (روسيا اليوم، 16/ 10/ 2012). تم الاطلاع عليه

بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/
news/597182-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%84_%D8%B1
%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9
%88%D9%85__%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%81_
%D8%B3%D9%8A%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%8A_%D9%85%D8%
B1%D8%B3%D9%8A_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D
8%A8%D9%8A_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%B1
%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%8A_%D9%81%D9%8A_%D8
%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9_%D9%84%
D8%A8%D8%AD%D8%AB_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%
85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D
8%A9>/

«مرسي: دور إيران حيوي لحل أزمة سوريا.» (سكاي نيوز عربية، 23/ 9/ 2012).
تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني:<http://:
www.skynewsarabia.com/web/article/46729/%D9%85%D8%B1%D8%B3%
D9%8A-%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%95%D9%
8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%AD%D9%8A%D9%88%D9%8A-
%D9%84%D8%A7%D9%95%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A1-
%D8%A7%D9%94%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%
B1%D9%8A%D8%A7>.

«مرسي: السيسي والمجلس العسكري يتحملون مسؤولية «قتل المتظاهرين بعد ثورة يناير».» (بي بي سي عربي، 18/ 1/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/
middleeast/2015/01/150118_egypt_morsi_trial>.

«مرسي يزور روسيا لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري: سبل تدعيم العلاقات الثنائية بين البلدين أبرز ما ستتناوله الزيارة الرسمية.» (العربية نت، 18/ 4/ 2013).
تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: //:<http
www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/04/18/%D9%85%D
8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%B2%D9%88%D8%B1-
%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D
8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%-
84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84
%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%
8A.html>.

«مرسي يغادر القاهرة إلى بروكسل.» (وكالة الأناضول للأنباء، 12/ 9/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aa.com.tr/ar/news/80959>.

«المرشد العام: تمسك العسكري بحكومة فاشلة دفعنا لترشيح الشاطر.» (إخوان أونلاين (موقع إلكتروني)، 1 نيسان/ أبريل 2012). على الموقع الإلكتروني: <http://ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=104958&SecID=470>.

«مساع دولية لوقف إطلاق النار في غزة.» (سكاي نيوز عربية، 22/ 7/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.skynewsarabia.com/web/article/676216/%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D9%94%D8%A9-%D8%BA%D8%B2%D8%A9>.

«مستقبل العلاقات الاقتصادية المصرية التركية.» (الجزيرة نت، 28/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2013/7/28/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9>.

«مسلحون يخطفون سبعة جنود مصريين بسيناء.» (الجزيرة نت، 16/ 5/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/mxW2vS>.

«المشير طنطاوي يلتقي رئيس المفوضية الأوروبية.» (وكالة أنباء البحرين، 14/7/2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/9/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://bna.bh/portal/news/464976?date=2012-01-1>.

«مصدر بالمركزي المصري: رد وديعة 2.5 مليار دولار لقطر بنهاية نوفمبر.» (رويترز عربي، 6/ 11/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN0IQ0JA20141106>.

«مصر 2011: تقارير للاتحاد الأوروبي حول التقدم المسجل تسلط الضوء على التغييرات العميقة والتحديات الصعبة.» (مركز معلومات الجوار الأوروبي - مشروع في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، 15/ 5/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=314&id_type=3&lang_id=470>.

«مصر: آشتون تزور القاهرة ومنع مسؤولين سابقين من السفر.» (بي بي سي عربي، 16/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110216_egypt_eu_visit.shtml>.

«مصر: آشتون تعلن عن 4 ملايين يورو إضافية لبعث دعم الاتحاد الأوروبي لحقوق المرأة.» (مركز معلومات الجوار الأوروبي - مشروع في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، 20/ 7/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://enpi-info.eu/mainmed.php?id_type=1&id=29785>.

«مصر: احتياط النقد يتجاوز 15 مليارًا بعد وديعة قطر.» (سي إن إن العربية، 2/ 10/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/business/9/3/egypt.central.bank.reserves>.

«مصر: استنفار أمني حول السفارة الإسرائيلية والمجلس العسكري يرفض استقالة شرف.» (بي بي سي عربي، 10/ 9/ 2011). تم الاطلاع عليها بتاريخ 25/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/09/110910_egypt_embassy_army.shtml>.

«مصر إقالة مدير المخابرات العامة مراد موافي.» (إيجي برس، 8/ 8/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.egy-press.com/storydetails.aspx?StoryID=16354#.Vb3pbPmqqko>.

«مصر: اقتحام المقر الرئيسي لمباحث أمن الدولة، ووزير جديد للداخلية.» (بي بي سي عربي، 5/ 3/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/03/110305_security_demos_egypt.shtml>.

«مصر تبدي استعدادها لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران.» (بي بي سي عربي، 4/ 4/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 9/ 2015، على الموقع

الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/04/110404_iarnegypt.shtml>.

«مصر.. تداعيات الاعتداء على النشطاء والصحفيين أمام مكتب الإرشاد للإخوان.» (روسيا اليوم، 17/ 2/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/X1myHm>.

«مصر تدين «تدخل» إيران في شؤونها بعد عزل مرسي.» (رويترز عربي، 11/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B24ON20130711>.

«مصر تستدعي القائم بالأعمال الإيراني احتجاجًا على تصريحات.» (بي بي سي عربي، 6/ 1/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/01/140106_egypt_iran_protest>.

«مصر تفعّل تجريم الاعتصامات.» (الجزيرة نت، 9/ 6/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 4/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/ySuIGL>.

«مصر تلغي حظر سفر المتهمين بقضية التمويل الأجنبي.» (سي إن إن العربية، 30/ 3/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/egypt.2011/2/29/egypt.court_stepaside/index.html>.

«مصر تلغي مناورات بحرية مشتركة مع تركيا.» (الجزيرة نت، 16/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/8/16/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%84%D8%BA%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7>.

«مصر: تواصل التظاهرات المعارضة والمؤيدة للمجلس العسكري.» (بي بي سي عربي، 25/ 11/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 6/ 2015، على الموقع

الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/11/111125_tahrir_latest.shtml?print=1>.

«مصر: حصار «إخواني» يمنع انعقاد المحكمة الدستورية.» (سي إن إن العربية، 1/1/2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/6/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/12/2/egypt.constitutionCourt>.

«مصر... حظر النشر في القضية 250 أمن دولة.» (العربية نت، 28/6/2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/9/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2015/06/28/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%AD%D8%B8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-250-%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-.html>.

«مصر: القضاء الإداري يقرر حل المجالس الشعبية المنتخبة.» (بي بي سي عربي، 28/6/2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/5/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/06/110628_egypt_councils_.shtml>.

«مصر: المجلس العسكري يحل البرلمان ويعطل الدستور.» (بي بي سي عربي، 1/2/2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/5/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110213_egypt_army_parliament.shtml>.

«مصر: مفاوضات لتخفيض المكون الاسرائيلي بمنتجات الكويز.» (أرابيان بيزنس (Arabian Business) 236 آذار/مارس 2010). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/9/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.arabianbusiness.com/business/retail/2010/mar/23/37802/#.Vgf1E9ySzXQ>.

«مصر: مقتل 4 بينهم «زعيم الشيعة» في هجوم جنوبي القاهرة.» (بي بي سي عربي، 23/6/2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/6/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/06/130623_egypt_giza_salafist_shite_assault>.

«مصر: الموافقة رسميًا على إجازة «حزب الحرية والعدالة».» (بي بي سي عربي، 6/ 6/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/06/110606_egypt_muslim_brotherhood_party.shtml>.

«مصر والإمارات... هل تطول الأزمة؟.» (الجزيرة نت، 22/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/1/22/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9>.

«مطالبات شعبية بإغلاق السفارة الإسرائيلية: مصر تحتج لدى إسرائيل وتطالب بتحقيق في مقتل جنودها على الحدود.» (العربية نت، 18/ 8/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/08/18/162901.html>.

«مظاهرات جديدة في بورسعيد، وبدء حملة توكيلات شعبية.» (أصوات مصرية، 1/ 3/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=abbcaf05-942a-4498-b7c3-e9de08cde5f9>.

«معاريف: إسرائيل تنشئ مصنعًا في مصر لتشغيل 5 آلاف عامل.» (شبكة الإعلام العربية، 12/ 7/ 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.moheet.com/2015/07/12/2289707/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%A6-%D9%85%D8%B5%D9%86%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%BA%D9%8A%D9%84.html#.Vgq31NySzXQ>.

«مقتل 15 فلسطينيًا في غارات إسرائيلية على غزة ونتنياهو يتعهد بتعزيز منظومة «القبة الحديدية».» (بي بي سي عربي، 10/ 3/ 2012). تم الاطلاع عليها بتاريخ 26/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/03/120310_israel_gaza_raids_killed.shtml>.

«مقتل 16 جنديًا مصريًا بهجوم في رفح.» (سي إن إن العربية، 6/ 8/ 2012). تم

الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/8/6/Egypt-Violence>.

«مكتب الإحصاء الإسرائيلي: 140 مليون دولار حجم التبادل التجاري بين مصر و«إسرائيل».» (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 21 آب/ أغسطس 2014). تم الاطلاع عليها بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alzaytouna.net/permalink/75994.html>.

«ملخص مكالمة الرئيس أوباما مع الرئيس مرسي من مصر.» (سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، 2 تموز/ يوليو 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://egypt.usembassy.gov/apr07022013.html>.

«مملكة البحرين تؤكد دعمها الكامل لما جاء في تصريحات خادم الحرمين الشريفين تجاه كل من يحاول المساس بشئون مصر الداخلية.» (وكالة أنباء البحرين، 16/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 29/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bna.bh/portal/news/575441>.

«من القاهرة.. علماء المسلمين يدعون إلى الجهاد في سوريا... القرضاوي: تأييدي لبشار كذبة.. وصفوت حجازي يدعو إلى تشكيل ألوية قتالية.» (العربية نت، 13/ 6/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2013/06/13/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF-%D9%84%D9%86%D8%B5%D8%B1%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7.html>.

منشاوي، إبراهيم. «مواقف متناقضة: علاقة الاتحاد الأوربي بمصر بعد 30 يونيو.» (المركز العربي للبحوث والدراسات، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.acrseg.org/14325>.

«مؤسس منشق بتمرد يكشف تعامل الحركة مع «حسين سالم».» (شبكة رصد الأخبارية، 11/ 10/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <www.rassd.com/1-73838.htm>.

«موجة ترحيب عربية وعالمية بفوز مرسي.» (الجزيرة نت، 25/ 6/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/6/25/%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D8%A8-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%81%D9%88%D8%B2-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A>.

«موفد نتنياهو زار القاهرة سرًا لتأكيد معارضة إسرائيل تعديل الملحق العسكري لاتفاقية كامب ديفيد.» (عرب 48، 3/ 7/ 2012). تم الاطلاع عليها بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.arab48.com/?mod=articles&ID=92718>.

«الموقف الإسرائيلي من إلغاء صفقة الغاز المصري: تداعيات ودلالات.» (تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، الدوحة، 2 أيار/ مايو 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/cd85262e-bf25-4ce0-b3e8-ddcef168d22f>.

الميباني، هشام. «ابن جاسم: حريصون على استعادة مصر لدورها.. وناقشنا مشروعات اقتصادية جديدة مع مرسي.» (بوابة الأهرام، 6/ 9/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/13/70/247954.aspx>.

______. ««بوابة الأهرام» تنشر تفاصيل مؤتمر نتائج زيارة مرسى لروسيا.. والرئاسة تنفي طلب موسكو إقامة قاعدة عسكرية بمصر.» (بوابة الأهرام، 22/ 4/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/337261.aspx>.

«النائب العام عبد المجيد محمود يرفض قرار مرسي تعيينه سفيرا لدى الفاتيكان.» (فرانس 24، 12/ 10/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/bFwzgk>.

«نجاد يبدأ مباحثاته في مصر.» (الجزيرة نت، 5/ 2/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/2/5/%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%AF-%D9%8A%D8%A8%D8%AF%D8%A3-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

«نص بيان مجلس الدفاع الوطني المصري بشأن الاضطرابات.» (رويترز عربي، 26/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B29QZ20130126?sp=true>.

«نص الحكم في قضية وقف إجراء فحوص العذرية.» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 27 كانون الأول/ ديسمبر 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 5/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/pressrelease/2011/12/27/1327>.

«النص الكامل لكلمة الرئيس مرسي بقاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة.» (بوابة الأهرام، 30/ 6/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/226294.aspx>.

«نص وثيقة الأزهر الشريف لنبذ العنف.» (الهيئة العامة للاستعلامات، 31/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2515#.U_uFM_mSyPw>.

«نص وثيقة علي السلمي للمبادئ فوق الدستورية.» (أون إسلام، 3/ 11/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special-folders-pages/new-egypt/egypt-after-the-january-25/135048-2011-11-03-13-15-42.html>.

«هيلاري كلينتون في القاهرة للقاء الرئيس محمد مرسي: تدشن قنصلية بلادها بالإسكندرية غدًا ثم تزور بعدها إسرائيل.» (العربية نت، 14/ 7/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/07/14/226284.html>.

«واشنطن تعلق مساعدات عسكرية واقتصادية لمصر.» (الجزيرة نت، 10/ 10/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 8/ 2015،

على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/10/10/%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1>.

وانيج، جلعاد واريك تراجر. «إعادة «النجم الساطع».» (معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 21 آب/أغسطس 2015). تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/bring-back-bright-star>.

ودنان، معتز. «القبض على 129 من «البلاك بلوك» وتورط جبهة الإنقاذ بتمويلها.» (بوابة الحرية والعدالة، 29/ 1/ 2013). نسخة مؤرشفة على مصرس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/fjp/43197>.

«وزير التنمية الألماني متخوف من دكتاتورية جديدة في مصر،» (دويتشه فيله، 17/ 12/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dw.com/ar/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%85%D8%AA%D8%AE%D9%88%D9%81-%D9%85%D9%86-%D8%AF%D9%8A%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1/a-16458771>.

«وزير الخارجية التونسي يزور غزة السبت تضامنًا مع حماس.» (رويترز عربي، 16/ 11/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE8AF05E20121116>.

«وزير خارجية السويد ينتقد موقف الاتحاد الأوربي تجاه الأحداث بمصر.» (شبكة رصد الإخبارية، 7/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 10/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://rassd.com/1-66519.htm>.

«وزير الخارجية القطري يمدد زيارته للقاهرة.» (الجزيرة نت، 4/ 8/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 30/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http:// www.aljazeera.net/news/arabic/2013/8/4/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D9%85%D8%AF%D8%AF-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%87-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9>.

«وزير خارجية مصر: بيان القمة الإسلامية الختامي راعى تحفظ إيران على «إدانة النظام السوري».» (سيريا نيوز، 8/ 2/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=156620>.

«وزير الخارجية المصري كامل عمرو يبلغ لافروف أن عزل مرسي يمثل تجسيدًا لإرادة الشعب.» (روسيا اليوم، 5/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://arabic.rt.com/news/620378-%D8%B9%D9%85%D8%B1%D9%88_%D9%8A%D8%A8%D9%84%D8%BA_%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%81_%D8%A7%D9%86_%D8%B9%D8%B2%D9%84_%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A_%D9%8A%D9%85%D8%AB%D9%84_%D8%AA%D8%AC%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D8%A7_%D9%84%D8%A5%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A>.

«وزير الخارجية المصري نبيل فهمي يزور الصين.» (السفارة الصينية في جمهورية مصر العربية، القاهرة، 11/ 12/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://eg.china-embassy.org/ara/zxxx/t1108531.htm>.

«وزير الدفاع الأميركي يلتقي مرسي والسيسي.» (وكالة الأناضول للأنباء، 24/ 4/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 8/ 2015، على الموقع الإكتروني: <http://www.aa.com.tr/ar/world/166525>.

«وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي يزور موسكو.» (بي بي سي عربي، 12/ 2/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 9/ 2015، على الموقع

الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/02/140212_egypt_sisi_travels_to_moscow>.

«وزير مالية مصر: الإمارات لن تدعمنا ماليًا.» (وكالة الأناضول للأنباء، 21/ 8/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aa.com.tr/ar/news/74637>.

«وزير مالية مصر: مساعدات قطر 5 مليارات دولار دخلت المركزي بالفعل.» (رويترز عربي، 20/ 1/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE9B270A20130120?sp=true>.

«وزيرة فرنسية من أصل جزائري تقول إنه لا يوجد «إسلام معتدل».» (فرانس 24، 23/ 1/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 9/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.france24.com/ar/20111203-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%AC%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%AA-%D8%A8%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D8%A8-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%86%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%84%D8%A7-%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%88%D8%B2%D9%8A-%D9%84%D8%A7-%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D9%84>.

الوزيري، هاني. ««الوطن» تنشر نص مذكرة شباب الإخوان عن كواليس عدم مشاركة الجماعة يوم 25 يناير 2011.» (بوابة الوطن، 24/ 1/ 2013). على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/118898>.

«وصول وفد الإمارات إلى القاهرة.. وسفيرها يؤكد: سنقف بجوار مصر حتى تحتل مكانتها الرائدة بالمنطقة.» (بوابة الأهرام، 9/ 7/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/370759.aspx>.

«الوفد الأمريكي متفائل بحل أزمة «الجمعيات» مع مصر.» (سي إن إن العربية، 16/ 3/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 7/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2012/egypt.2011/2/20/NGOs.egypt/index.html>.

«وفيات باقتحام سفارة إسرائيل بالقاهرة.» (الجزيرة نت، 10/ 9/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 22/ 8/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/9/10/%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%85-%D8%B3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9>.

«وقف الانتخابات البرلمانية في مصر بقرار من القضاء الإداري.» (بي بي سي عربي، 6/ 3/ 2013). تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/03/130306_egypt_decree_morsi_elections.shtml>.

«وكالة أنباء فارس: الرئيس الإيراني لن يشارك في حفل تنصيب السيسي.» (البوابة نيوز، 7/ 6/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 10/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albawabhnews.com/623367>.

يوسف، هدير. «حيثيات حكم حل اللجنة التأسيسية.» (بوابة الوفد، 10/ 4/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 6/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/Ek3Gsh>.

2 - الأجنبية

Books

Arato, Andrew. *Civil Society, Constitution and Legitimacy*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield Publishers, 2000.

Clinton, Hillary Rodham. *Hard Choices: A Memoir*. New York: Simon and Schuster, 2014.

Coleman, Isobel and Terra Lawson-Remer (eds.). *Pathways to Freedom: Political and Economic Lessons from Democratic Transitions*. New York: Council on Foreign Relations, 2013.

Dahl, Robert A. *Democracy and its Critics*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1989.

______. *Polyarchy; Participation and Opposition*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1971.

Elster, Jon and Rune Slagstad (eds.). *Constitutionalism and Democracy*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1993. (Studies in Rationality and Social Change)

Ethier, Diane (ed.). *Democratic Transition and Consolidation in Southern Europe, Latin America and Southeast Asia*. London: Macmillan, 1990. (Macmillan International Political Economy Series)

Finer, Samuel E. *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*. With a New Introduction by Jay Stanley. New Brunswick, NJ: Transaction, 2002.

Friend, Theodore. *Indonesian Destinies*. Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 2003.

Gill, Graeme. *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society, and the Transition Process*. New York: St. Martin's Press, 2000.

Henry, Clement and Jang Ji-Hyang (eds.). *The Arab Spring: Will it Lead to Democratic Transitions?*. New York: Palgrave Macmillan, 2013.

Huntington, Samuel P. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press, 1991. (Julian J. Rothbaum Distinguished Lecture Series; 4)

Kaldor, Mary and Ivan Vejvoda (eds.). *Democratization in Central and Eastern Europe*. London: Continuum, 2002.

Karl Marx, Friedrich Engels. Werke, Band 8: Der achtzehnte Brumaire des Louis Bonaparte. Berlin: Dietz Verlag, 1986.

Lijphart, Arend. *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries*. New Haven, CT: Yale University Press, 1984.

Linz, Juan J. and Alfred Stepan. *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996.

Noueihed, Lin and Alex Warren. *The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-Revolution and the Making of a New Era*. New Haven: Yale University Press, 2012.

O'Donnell, Guillermo and Philippe C. Schmitter. *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.

Rutherford, Bruce K. *Egypt after Mubarak: Liberalism, Islam, and Democracy in the Arab World*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008. (Princeton Studies in Muslim Politics)

Sadiki, Larbi (ed.). *Routledge Handbook of the Arab Spring: Rethinking Democratization*. London; New York: Routledge, 2015.

Periodicals

Abul-Magd, Zeinab. «The Egyptian Military in Politics and the Economy: Recent History and Current Transition Status.» *CMI Insight* (Chr. Michelsen Institute): no. 2, October 2013. Retrieved from the Web: <http://www.cmi.no/publications/file/4935-the-egyptian-military-in-politics-and-the-economy.pdf>.

Al-Anani, Khalil and Maszlee Malik. «Pious Way to Politics: The Rise of Political Salafism in Post-Mubarak Egypt.» *DOMES* (*Digest of Middle East Studies*): vol. 22, no. 1, Spring 2013.

Albrecht, Holger and Dina Bishara. «Back on Horseback: The Military and Political Transformation in Egypt.» *Middle East Law and Governance*: vol. 3, nos. 1-2, 2011. On the Web: <http://dx.doi.org/10.1163/187633711X591396>.

Colombo, Silvia. «The Military, Egyptian Bag-Snatchers.» *Insight Egypt* (Istituto Affari Internazionali): no. 5, November 2014. Retrieved on 12/5/2015, from the Web: <http://www.iai.it/sites/default/files/inegypt_05.pdf>.

El-Hennawy, Noha. «Military-Civilian Relations on the Brink?.» *Egypt Independent*: 11 April 2011. Retrieved on 12/4/2015, from the Web: <http://www.egyptindependent.com/news/military-civilian-relations-brink>.

Fisk, Robert. «Amr Darrag: Ex-Muslim Brotherhood Minister in Exile Still Believes Egypt's Military Regime Can Be Replaced with 'Moderate' Islamic Rule.» *Independent*: 5/5/2015. Retrieved on 7/7/2015, from the Web: <http://www.independent.co.uk/news/people/amr-darrag-exmuslim-brotherhood-minister-in-exile-still-believes-egypts-military-regime-can-be-replaced-with-moderate-islamic-rule-10227129.html>.

Henry, Clement M. and Robert Springborg. «A Tunisian Solution for Egypt's Military: Why Egypt's Military Will Not Be Able to Govern.» *Foreign Affairs*: 21 February 2011. Retrieved on 30/6/2015, from the Web: <https://www.foreignaffairs.com/articles/tunisia/2011-02-21/tunisian-solution-egypt-s-military>.

Heydemann, Steven and Ellen Laipson. «Beyond Cairo: Prospects for Change in the Middle East.» *Hill*: 16/2/2011, Retrieved on 12/4/2015, from the Web: <http://thehill.com/blogs/congress-blog/foreign-policy/144449-beyond-cairo-prospects-for-change-in-the-middle-east>.

Kirkpatrick, David D., Peter Baker and Michael R. Gordon. «How American Hopes for a Deal in Egypt Were Undercut.» *New York Times*: 17/8/2013. Retrieved on 8/7/2015, from the Web: <http://www.nytimes.com/2013/08/18/world/middleeast/pressure-by-us-failed-to-sway-egypts-leaders.html?_r=0>.

Lipset, Seymour Martin. «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy.» *American Political Science Review*: vol. 53, no. 1, March 1959.

Marshall, Shana and Joshua Stacher. «Egypt's Generals and Transnational Capital.» *Middle East Report* (*MER*): vol. 42, no. 262, Spring 2012. On the Web: <http://www.merip.org/mer/mer262/egypts-generals-transnational-capital>.

Ottaway, David and Marina Ottaway. «Egypt's Leaderless Revolution.» *Cairo Review of Global Affairs*: no. 17, Spring 2015. Retrieved on 6/6/2015, from the Web: <http://www.aucegypt.edu/gapp/cairoreview/pages/articleDetails.aspx?aid=791>.

Rettman, Andrew. «EU Diplomat: Egyptian Army Rejected Peace Plan.» *EU Observer*: 15/8/2013. Retrieved on 7/7/2015, from the Web: <https://euobserver.com/foreign/121127>.

Schiff, Rebecca L. «Civil-Military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance.» *Armed Forces and Society*: vol. 22, no. 1, Fall 1995.

Conference

«Egyptian Women: The Way Forward,» (EU Conference, Cairo, 19 July 2012), Retrieved on 6/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-12-567_en.htm>.

Documents

«AIPAC Opposes Cuts in Egypt Aid.» (Jewish Telegraphic Agency (JTA), 1/8/2013). Retrieved on 17/8/2015, from the Web: <http://www.jta.org/2013/08/01/news-opinion/politics/aipac-in-senate-letter-opposes-cuts-in-egypt-aid>.

«All According to Plan: The Rab'a Massacre and Mass Killings of Protesters in Egypt.» (Human Rights Watch, 12 August 2014). Retrieved on 25/6/2013, from

the Web: <https://www.hrw.org/report/2014/08/12/all-according-plan/raba-massacre-and-mass-killings-protesters-egypt>.

«A Partnership for Democracy and Shared Prosperity with the Southern Mediterranean.» (European Commission, Brussels, 8/3/2011). Retrieved on 7/9/2015, from the Web: <http://eeas.europa.eu/euromed/docs/com2011_200_en.pdf>.

Atallah, Samer. «Seeking Wealth, Taking Power.» (Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 18 November 2014). Retrieved from the Web: <http://carnegieendowment.org/sada/index.cfm?fa=show&article=57252&solr_hilite>.

Barroso, José Manuel Durão. «Statement by President Barroso Following his Meeting with Mr Mohamed Morsi, President of Egypt.» (European Commission, Brussels, 13 September 2012). Retrieved on 8/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-12-602_en.htm>.

Bello, Walden. «The Arab Revolutions and the Democratic Imagination: Will Activists in the Arab World Bring about a New Stage of Democracy?.» (Foreign Policy in Focus, 16/3/2011). Retrieved on 1/5/2015, from the Web: <http://fpif.org/the_arab_revolutions_and_the_democratic_imagination/>.

«Catherine Ashton Visits Egypt.» (European Commission, Brussels, 29 July 2013). Retrieved on 8/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_IP-13-752_en.htm>.

«Egypt: EIB Lends EUR 200m for the Cairo Metro Line and EUR 45m for Community Development.» (European Commission, 14 November 2012), Retrieved on 8/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_BEI-12-161_en.htm>.

El-Fegiery, Moataz. «Crunch Time for Egypt's Civil-Military Relations.» (Policy Brief; no. 134, Foundation for International Relations and Foreign Dialogue (FRIDE), August 2012). Retrieved on 7/7/2015, from the Web: <http://fride.org/descarga/pb_134_crunch_time_for_egypts_civil_military_relations.pdf>.

«EU HR Ashton Statement on Egypt.» (EU Newsroom, 11/9/2013). Retrieved on 8/7/2015, from the Web: <http://tvnewsroom.consilium.europa.eu/event/eu-egypt/eu-hr-ashton-statement-on-egypt-part-11>.

«EU Response to the Arab Spring: the SPRING Programme.» (European Commission, Brussels, 27 September 2011). Retrieved on 8/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-11-636_en.htm>.

«First Meeting of EU-Egypt Task Force to Support the on-Going Reforms in Egypt,» (European Commission, Brussels, 13 November 2012). Retrieved on 8/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_IP-12-1202_en.htm>.

Füle, Štefan. «EU-Egypt: True Partnership for People and Transformation.» (European Commission, Cairo, 14 November 2012). Retrieved on 8/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-12-820_en.htm>.

Hellyer, H. A. «Military or President: Who Calls the Shots in Egypt.» (Commentary, Royal United Services Institute (RUSI), 24 August 2012). Retrieved on 28/6/2015, from the Web: <https://www.rusi.org/analysis/commentary/ref:C50379EA7E956C/#.VY_YmfmqpBd>.

Jaraba, Mahmoud. «The Egyptian Military's Economic Channels of Influence.» (Middle East Institute, 14 May 2014). Retrieved on 12/5/2015, from the Web: <http://www.mei.edu/content/map/egyptian-military%E2%80%99s-informal-channels-influence>.

Kinninmont, Jane. «New Socio-Political Actors: The Brotherhood and Business in Egypt.» (Policy Brief, German Marshall Fund of the United States, 18 July 2012). Retrieved on 15/6/2015, from the Web: <http://www.gmfus.org/publications/new-socio-political-actors-brotherhood-and-business-egypt>.

Merica, Dan. «Obama: U.S. Aid to Egypt no Longer 'Business as Usual'.» (CNN, 23/8/2013). Retrieved on 17/8/2015, from the Web: <http://politicalticker.blogs.cnn.com/2013/08/23/obama-u-s-aid-to-egypt-no-longer-business-as-usual/>.

«Message of Congratulations from President Barroso to Mr Mohamed Morsi, President of the Arab Republic of Egypt.» (European Commission, Brussels, 25 June 2012), Retrieved on 6/9/2015, from the Web: <http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-12-485_en.htm>.

Morsy, Ahmed. «The Military Crowds Out Civilian Business in Egypt.» (Article, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 24 June 2014). Retrieved on 12/5/2015, from the Web: <http://carnegieendowment.org/publications/?fa=55996>.

Ramadan, Walaa. «The Egyptian Military Empire.» (Middle East Monitor (MEMO), 9 July 2014). Retrieved on 1/6/2015, from the Web: <https://www.middleeastmonitor.com/articles/africa/12653-the-egyptian-military-empire>.

«Senate Rejects Rand Paul-Backed Plan to End Egypt Aid.» (CNN, 31/7/2013). Retrieved on 17/8/2015, from the Web: <http://politicalticker.blogs.cnn.com/2013/07/31/senate-rejects-rand-paul-backed-plan-to-end-egypt-aid/>.

Sharp, Jeremy M. «Egypt: Background and U.S. Relations.» (CRS Report, Congressional Research Service, 24 July 2015). Retrieved on 9/3/2015, from the Web: <https://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33003.pdf>.

Wellen, Russ. «Last Thing Washington Needs Is to Share Blame if Egypt Becomes Another Pakistan.» (Foreign Policy in Focus, 17 February 2011). Retrieved on 14/5/2015, from the Web: <http://www.ips-dc.org/last_thing_washington_needs_is_to_take_the_rap_if_egypt_becomes_another_pakistan/>.

White House, Office of the Press Secretary. «Remarks by President Obama and President Kikwete of Tanzania at Joint Press Conference.» (1 July 2013). Retrieved on 16/8/2015, from the Web: <https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/07/01/remarks-president-obama-and-president-kikwete-tanzania-joint-press-confe>.

Williams, Ian. «Ordinary Egyptians Have Little to Show for U.S. Military Aid to Egypt.» (Foreign Policy in Focus, 13/2/2011). Retrieved on 12/5/2015, from the Web: <http://fpif.org/ordinary_egyptians_have_little_to_show_for_us_military_aid_to_egypt/>.

فهرس عام

-ت-

-ر-